

حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين القهاتين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثامن ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

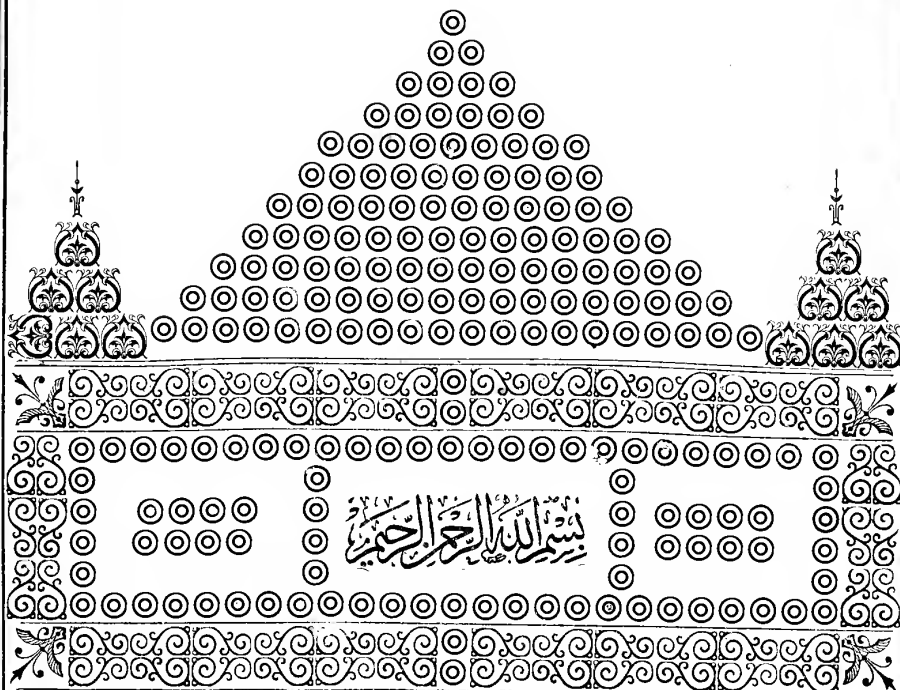
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً لا بينهما بجدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ الْبَحْرِيَّةِ بِأَوَّلِ شَارِعِ مَدِينَةِ

لِصَاحِبِهَا مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَارِفُ الْمَكْتَبَةِ الْبَحْرِيَّةِ



﴿ كتاب الطلاق ﴾

(قول المتن الطلاق) اسم مصدر لطلق بتشديد اللام ومصدره التطلق ومصدر لطلق بتخفيف اللام اه
 بجري (قوله هو لغة) الى المتن في النهاية الا قوله ومن ثم الى اوسيته الخلق (قوله حل القيد) الظاهر ان المراد
 بالقيد ما يشمل الحسى والمعنوى ليسكون بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى عموم وخصوص كما هو الغالب اه
 رشيدى (قوله والاصل فيه) اى فى الطلاق وقوعه ومشروعيته (قوله وحكمين) لعل المراد انه حيث داما
 على الوكالة وقوعه عليهما ذلك والا فالوكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اه ع ش (قوله كان يعجز
 عن القيام الخ) ينبغى ولم يغلب على ظنه انها تؤثر معاشرته مع ذلك على الفرقة وتسمح بما قد يقع من تقصير
 مساححة باطنية اه سيد عمر (قوله ما لم يخش الفجور بها) اى فجور غيره بها فلا يكون مندوبا لان فى
 ابقائها صونا لها فى الجملة بل يكون مباحا وينبغى انه ان علم فجور غيره بها لوطقها وانقضاء ذلك عنها مادامت فى
 عصمتها حرة طلاقها ان لم يتاذببقائها تاذب بالاحتمال عادة اه ع ش (قوله بامساكها الخ) متعلق بقوله
 امر الخ (قوله خشية من ذلك) فيه شىء فان قوله لا ترديد لامس افاد ان كونها تحتها لم يمنع وقوع ذلك سم
 وهو مبنى على ان معنى قوله ما لم يخش الخ أنه يخشى وقوع الفجور بينها وبين الاجنبى والحمل على هذا بعيد
 اذ لا فائدة فى ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فجور بينه وبينها بعد الطلاق لما
 يعلمه من نفسه من مزيد الميل فليتأمل ويتسلم ان يكون المراد ما فهمه المحشى فقد يكون فى ابقائها تقليل
 للفجور المتوقع فى الجملة ولا ينافيه قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت لها بالقوة لا بالفعل المتوقع تحققه على
 تقدير فراقتها اه سيد عمر اقول وما فهمه المحشى هو الظاهر المتبادر ولذا جزم به ع ش كما مر اوقوله بل الظاهر
 انه الخ مع بعده عن المقام يفيد قول الشارح الاتى ويلحق الخ فيصير مكررا (قوله تؤدى الى مبيح تيمم)

﴿ كتاب الطلاق ﴾

(قوله خشية من ذلك) فيه شىء فان قوله لا ترديد لامس افاد ان كونها تحتها لم يمنع وقوع ذلك
 (قوله تؤدى الى مبيح تيمم) لا يبعد ان يكتب بان لا يحتمل عادة

﴿ كتاب الطلاق ﴾

هو لغة حل القيد وشرعا
 حل قيد النكاح باللفظ
 الاتى والاصل فيه الكتاب
 والسنة واجماع الامة بل
 سائر الملل وهو اما واجب
 كطلاق مول لم يرد الوطء
 وحكمين راياه او مندوب
 كان يعجز عن القيام بحقوقها
 ولو لعدم الميل اليها او
 تكون غير عفيفة ما لم يخش
 الفجور بها ومن ثم امر صلى
 الله عليه وسلم من قال له ان
 زوجتى لا ترديد لامس اى
 لا تمنع من يريد الفجور بها
 على احد اقوال فى معناه
 بامساكها خشية من ذلك
 ويلحق بخشية الفجور بها
 حصول مشقة له بفراقها
 تؤدى الى مبيح تيمم

وكون مقامها عنده امنع لفجورها فيما يظهر فهما اوسنة الخلق اى بحيث لا يصبر على عشرتها عادة بما يظهر والافتي توجد امرأة غير سنية
الخلق وفى الحديث المرأة الصالحة فى النساء كالغراب الاعصم كناية عن ندرة وجودها (٣) اذا الاعصم وهو ابض الجناحين وقيل

الرجلين أو احدهما كذلك
أو يأمر به احدو اليه اى
من غير نحو تغت كاهو شأن
الحق من الآباء والامهات
ومع عدم خوف فتنة أو
مشقة بطلاقها فيما يظهر
أو حرام كالبدعى أو مكروه
بان سلم الحال عن ذلك كله
للخير الصحيح ليس شئ من
الحلال أبغض إلى الله من
الطلاق وفى رواية صحيحة
أبغض الحلال إلى الله
الطلاق واثبات بغضه تعالى
له المقصود منه زيادة التنفير
عنه للاحقيقته لما فاتها حلله
ومن ثم قالو ليس فيه مباح
لكن صورته الامام بما اذا
لم يشتهها أى شهوة كاملة
لثلاثين مامر فى عدم الميل
اليها ولا تسمح نفسه بمؤنتها
من غير تمتع بها وأركانها
زوج وصيغة وقصد على
ما أتى فيه ومحل وولاية عليه
(يشترط لنفوذه) أى لصحة
تنجيزه أو تعليقه كونه من
زوج اما وكيله أو الحاكم
فى المولى فلا يصح منهما
تعليقه ويعلم هذا بما قدمه
أول الخلع وما سيذكره
أنه لا يصح تعليقه قبل
النكاح و(التكليف) فلا
يصح تعليق ولا تنجيز من

لا يبعد ان يكتب بان لا تحتمل عادة سم اه ع ش السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الامر
كما قال اه (قوله وكون مقامها الخ) عطف على قوله حصول مشقة الخ (قوله أو سنية الخلق) عطف
على قوله غير عفيفة (قوله لا يصبر على عشرتها الخ) ببناء المفعول ولو قيل لا يصبر الزوج على عشرتها بان
يحصل له منها مشقة لا تحتمل عادة لم يكن بعيدا لان المدار على تضرره وعدمه فليتأمل وعلى الاول لو علم من
نفسه الصبر ينبغى عدم التدب صيانة لها عن ضرر الغير اه سيد عمر (قوله وإلا) اى وان لم يقيد بالحيثية
المذكورة (قوله كذلك) اى نادر الوجود خبر اذا الاعصم (قوله أو يأمر به الخ) عطف على قوله يعجز الخ
(قوله أو مكروه) قد يقتضى انه فيما اذا خشى الفجور فى الصورة السابقة وفيما اذا كان بقاؤها عنده امنع
لفجورها يكون مكروها لا غير ولو قيل بالحرمة فى صورتين اذا غلب على ذهنه ذلك لم يبعدها سيد عمر
وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله واثبات بغضه) مبتدأ خبره قوله المقصود منه الخ (قوله للاحقيقته) ما
المانع ان البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافى ذلك وصفه بالحل
لانه يطلق ويراد به الجائز سم اه ع ش (قوله صورته) اى الطلاق المباح (قوله لثلاثين مامر) اى فى قوله
كان يعجز عن القيام بمحقوقها ولو لعدم الميل اليها اى فامر فيما اذا انتفت الشهوة بالكلية وما هنا فيما اذا
اتنى كمالها وبقي اصلها (قوله ومحل) اى زوجة وقوله عليه اى المحل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله
وولاية عليه كانه اخرج به غير المكلف اذ ليس له ولاية الطلاق اه (قوله اى لصحة تنجيزه) اى قوله ويعلم
مما مر فى النهاية (قوله فلا يصح منهما) اى قوله ويعلم مما مر فى المغنى (قوله منهما) اى الوكيل والحاكم
اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فلا يصح منهما تعليقه شامل لما اذا كان الوكيل وكلا فى التعليق وما
وجه المنع منه حيث قد فليحرر ثم رابت فى اصل الروضة انه لا يصح التركيل فى تعليق الطلاق وان اريد به مجرد
التعليق لانه ملحق بالايمان وهى لا يدخلها الوكالة اه (قوله ويعلم هذا) اى كون الطلاق من زوج اه
ع ش (قوله مما قدمه او الخلع) وهو قوله شرطه زوج (قوله وما سيذكره الخ) قال الشهاب سم فيه
نظر ظاهر اه رشيدى عبارة السيد عمر قال الفاضل المحشى فيه نظر ظاهر اه ولعل وجه النظر ان وجه
عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الا من زوج لانه اذا وقع من وكيل
الزوج فقد وقع من ذى ولاية ويمكن ان يحجب بان قوله هذا اشارة اى اعتبار كونه من زوج فى التنجيز
والتعليق لا اى قوله اما وكيله الخ ثم رابت فى المغنى ما نصه فان قيل اهمل المصنف كونه من زوج او وكيله فلا
يقع طلاق غيره الا فيما ساقى فى المولى يطلق عليه الحاكم اجيب بانه احاله على ما صرح به فى الخلع وعلى
ما سيذكره من انه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح وهو يعين حمل عبارة الشارع على ما اجبت اه (قوله
ومغنى عليه ونائم) ذكرهما يقتضى حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته من النائم
وان اثم بنومه لان اثم به خارج لالذاته اه سم (قوله لوعلقه) اى فى حالة التكليف (قول المتن الا
السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صبي الخ (قوله تعديا) شمل ذلك
الكافران لم يعتقد حرمه شرب الخمر لانه مخاطب بفروع الشريعة وخرج به غير المتعدى كمن اكره على شرب
مسكر او لم يعلم انه مسكر او شرب دواء بجنا الحاجة فلا يقع طلاقه مغنى وع ش (قوله وهو المراد به الخ)
فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وان لم يزل عقله اه رشيدى (قوله فانه الخ) اى السكران (قوله

(قوله للاحقيقته) ما المانع ان البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق فى المكروه كالحرام ولا
ينافى ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائز (قوله وما سيذكره الخ) فيه نظر ظاهر (قوله ومغنى
عليه ونائم الخ) ذكر المغنى عليه والنائم يقتضى حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته

نحو صبي ومجنون ومغنى عليه ونائم لرفع القلم عنهم لكن لو علم انه بصحة فوجدت وبه نحو جنون وقع والاختيار فلا يقع من
مكره كما سيذكره (الا السكران) وهو من زال عقله بمسكر تعديا وهو المراد به حيث اطلق وسيذكر ان مثله كل من زال عقله بما
اثم به من نحو شراب او دواء فانه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الاصح اى مخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذى هو شرط التكالفة

ونفذ (قوله الدال عليه) أى النفوذ نعت له (قوله اجماع الخ) فاعل الدال (قوله على
مؤاخذته) متعلق بالاجماع (قوله من باب خطاب الوضع) خبر المبتدأ (قوله ربط الاحكام) أى كوقوع
الطلاق وقوله بالاسباب أى كالتلفظ بالطلاق اه عش (قوله تغليظ الخ) مفعول له لقوله يقع طلاقه
الخ (قوله والحق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وبه) أى التغليظ اه كردى (قوله من إيراد
النائم والمجنون) وجه الاندفاع انه لو ان تعلق بهما خطاب الوضع فيما عليهما كالاتلافات لكن لم يلحق ما لهما
بما عليهما على أن خطاب الوضع لم يتعلق بهما فى جميع ما عليهما بل فى نحو الاتلافات خاصة كما أشار اليه
بالعلاوة فى كلامه اه رشيدى (قوله ككون القتل سببا للقصاص) أى فالنائم والمجنون إذا قتل
لاقصاص عليهما مع ان وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أى خيث دخل التخصص فى شأنهما
بعدم وجوب ذلك القصاص امكن التخصص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا اه عش (قوله والنهى الخ)
جواب عن السؤال بانه كيف يقال ان السكران لا يتعلق به التكليف مع انه خوطب بالنهى فى الآية
وحاصل الجواب أن المخاطب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا اه رشيدى (قوله النشوة)
هو بتثليث النون وبالواو بخلاف النشأة بالهمز فانه يقال نشأ نشأة إذا حيى وربا وشب كذا فى القاموس
اه عش (قوله بخلاف من زال الخ) يعنى ان الخلاف فيه اه كردى (قوله ومن اطلق عليه) أى
السكران اه عش عبارة الرشيدى يشير به إلى انه لا خلاف فى الحقيقة بين الائمة فى كونه غير مكلف
لكن هذا لا يناسب تعبيره بالاصح فيما امر الصريح فى ثبوت الخلاف اه وعبارة البجيرمى اى فليس فى
المسئلة خلاف معنوى فمن قال ليس مكلفا عنى أنه ليس مخاطبا خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه
مكلف اراد انه مكلف حكما أى يجرى عليه احكام المكلفين اه (قوله والزام الخ) أى وإن اراد حقيقة
التكليف فلا يصح لانه لازم الخ (قوله به) أى بالسكر متعلق باتصل (قوله ويقع الطلاق) أى من مسلم
وكافر اه معنى عبارة عش أى بمن يصح طلاقه ولو سكرانا اه (قوله واختلف المتأخرون فى تالق الخ)
﴿فرع﴾ لو قال انت دال بالبدال فيمكن ان يأتى فيه ما فى تالق بالتاء لان الدال والطاء متقاربان فى الابدال
لأن هذا اللفظ لم يشتهر فى الالسنه كاشتهار تالق فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقوع مع فقد التنية (فرع)
لو قال انت طالق بالقاف المعقودة قريبة من الكاف كما يلفظ بها العرب فلا شك فى الوقوع فلو ابدلها كافا
صريحة فقال طالك فيمكن ان يكون كالمو قال تالق بالتاء إلا انه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسنه فالظاهر
انه كدال بالبدال إلا انه لا معنى له يحتمله والتاء والقاف والكاف كثير فى اللغة أى إبدال بعضهما من بعض
﴿فرع﴾ لو ابدل الحرفين فقال تالك بالتاء والكاف فيحتمل ان يكون كناية إلا انه اضعف من جميع الالفاظ
السابقة ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالبدال والكاف فهو اضعف من تالك مع أن له معان محتملة منها
المأطلة للغريم ومنها المساحمة والحاصل ان هنا الالفاظ بعضها اقوى من بعض فافواها تالق ثم دالق وفى
رتبها طالك ثم تالك وهى ابعداها والظاهر القطع بانها أى تالك لا تكون كناية طلاق ثم رايت المسئلة
منقولة فى كتب الحنفية سم على حج اه عش (قوله والاوجه انه إن الخ) خلافا للنهاية والمغنى
حيث قالوا وفاقا للشهاب الرملى انه كناية سواء كانت لغته كذلك ام لا اه ونقل سم عن الجلال
السيوطى ما يوافق كلام الشارح وأقره وكذا أقره عش والرشيدى (قوله وإن كان) أى الناطق
بتالق (قوله من قوم يبدلون الطاء تاء الخ) واما إن كان فى لسانه يعجز خلقى عن النطق بالطاء فالظاهر انه
ليس من محل الخلاف بل هو صريح فى حتمه قطعاً فليراجع اه رشيدى (قوله كان على صراحتة) قد
يؤيد ذلك انه كترجمة الطلاق بل اولى بل قضية كونه كالتريجة انه صريح فى حق من ليس من القوم
المذكورين ايضا إذ اعرف هذه اللغة كما ان الترجمة صريح لمن احسن العربية لشموله للعربى اه سم

ونفذ تصرفاته له وعليه
الدال عليه إجماع الصحابة
رضى الله عنهم على مؤاخذته
بالقذف من باب خطاب
الوضع وهو ربط الاحكام
بالاسباب تغليظا عليه
لتعديه وألحق ماله بما عليه
طردا للباب وبه يندفع
ما لبعضهم هنا من إيراد
النائم والمجنون على أن
خطاب الوضع قد لا يعمها
ككون القتل سببا للقصاص
والنهى فى لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى لمن فى أوائل
النشوة لبقاء عقله فليس من
حل الخلاف بخلاف من
زال عقله سواء أصر رزقا
مطروحا أم لا ومن أطلق
عليه التكليف أراد أنه
بعد صحوه مكلف بقضاء
ماداته أو أنه يجرى عليه
أحكام المكلفين وإلا لزم
صحة نحو صلاته وصومه
ويعلم بما مر أوائل الصلاة
أنه لو اتصل جنون لم يتولد
عن السكر به وقع عليه
المدة التى ينتهى اليها السكر
غالبا (ويقع) الطلاق
(بصريه) وهو ما لا يحتمل
ظاهره غير الطلاق ومن
ثم وقع إجماعا واختلف
المتأخرون فى تالق بالتاء
بمعنى طالق والاوجه أنه إن
كان من قوم يبدلون الطاء
تاءوا طردت لغتهم بذلك

يحت بنحو يبيض الدجاج
إن كان من قوم ينطقون
بالمشالة في هذا أو نحوه
وليس من هذا قول قوم
طلقة بفتح اللام لا افعل
كذابل هو لغو كما هو ظاهر
كطالق لا افعل كذا بل
أولى بخلاف على طلقة
لا افعل كذا فان الظاهر
انه كناية (بلانية) لا يقع
الطلاق من العارف بمدلول
لفظه فلا ينافيه ما يأتي انه
يشترط قصد لفظ الطلاق
لمعناه فلا يكفي قصد حروفه
فقط كان لقنه اعجمي
لا يعرف مدلوله فقصد
لفظه فقط أو مع مدلوله
عند أهله وسيعلم من كلامه
ان الاكراه يجعل الصريح
كناية (وبكناية) وهي
ما يحتمل الطلاق وغيره
وان كان في بعضها اظهر كما
قاله الراعي (مع النية)
لا يقع مع قصد حروفه
أيضا فان لم ينولم يقع اجماعا
سواء الظاهرة المقترن بها
قرينة كانت بائن بينونة
محرمات لتحليل لى ابداء
وغيرها كاست بزواج
الا ان وقع في جواب
دعوى فاقرار به وانما افاد
صدقه لا تباع لتصدق
صراحته في الوقف لان
صراحته لا تنحصر بخلاف

(قوله ولا) أي بان لم يكن من ذلك القوم أو لم يطرد لغتهم بذلك (قوله لان ذلك الخ) علة لمحذوف مفهوم عما
قبله أي لا لغو لان الخ (قوله وليس من هذا) أي بما يفيد الطلاق (قوله بخلاف على طلقة) قد يقال ما الوجه في
كون على طلقة كناية وعلى الطلاق صريح ويجاب بان كلامه هنا في طلقة بفتح اللام لا بسكونها اه
سيد عمر (قول المتن بلانية) فلو قال لم انويه الطلاق لم يقبل وحكى الخطا في الإجماع ودين فيما
بينه وبين الله عز وجل اه معنى (قوله لا يقع الطلاق) متعلق بنية (قوله لا يقع الطلاق) إلى
المتن في المعنى وإلى قوله الا ان يجب في النهاية (قوله من العارف) متعلق بقول المتن ويقع بسريحه الخ فقوله
انت طالق مثلافه ثلاثة أشياء قصد النطق بجزءه وقصد كونه مستعملا في معناه وقصد ايقاع الطلاق به
فقصد الا يقع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكناية وقصد اللفظ بالحروف لا بد منه مطلقا
واستحضار معناه شرط ايضا فالشرط قد ان ينطق باللفظ مستعملا في معناه اه كرى (قوله كان لقنه
الخ) أي لفظ الطلاق وكان صرفة العارف بمدلوله عن معناه واستعمله في معنى آخر على ما فيه من التفصيل اه
رشيدى (قوله وسيعلم الخ) عبارة المعنى نعم المسكر اه اذا نوى مع الصريح الوقوع وقوع الا فلا اه (قوله وان
كان في بعضها اظهر) أي فلا بد من الظهور في كلا المعنيين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس الا الطلاق
واحتمال غيره ضعيف كلفظ الطلاق اذا خوطبت به الزوجة فان الظاهر منه هو الفراق واما احتمال
الطلاق من الوثائق فضعيف اه رشيدى (قوله ومع قصد حروفه الخ) ان حمل على ظاهره ليخرج صدورها
من النائم فليس فيه كبير فائدة بل هو مستغنى عنه وان حمل على قصد حروفه فلهو معناه كما يدل عليه السياق فهو
حيث يقتضى تعدد القصد فيها وكلام المعنى مصرح به فليحروا وليتأمل الفرق بينهما اه سيد عمر وقد يقال
ان قصد اللفظ لمعناه لاخراج العجمي اذا قلن دال الطلاق وهو لا يعرف معناه وقصد الا يقع في الكناية
لاخراج من لم يقصده سواء قصد الاخبار بالفراق او لا وسواء استحضر مع معنى الفراق معنى آخر او لا ثم
قوله وكلام المعنى الخ وكذا كلام الشارح والنهاية فيما يأتي صريح فيه وتقدم عن الكرى ايضاح تام يندفع
به الا وهام (قوله سواء الظاهرة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله سواء الظاهرة) عبارة الروض مع شرحه
فرع لا يلحق الكناية الصريح سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غصب ونحوه لانه قد يقصد خلاف
ما تشعر به القرينة واللفظ في نفسه محتمل ولا يلحقها به مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله انت على حرام
كطقتك كان قال متى قلت لا مرأتى انت على حرام فأتى اريد به الطلاق ثم قال لها انت على حرام فلا يكون صريحا
بل يكون ابتداء لاحتمال تغيير نيته اه (قوله الا ان وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند حاكم سم
اقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانه زوجها لتطلب نفقتها مثلا عند غير حاكم فقال لست
بمزوجتى كان اقرارا بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي اه ع ش (قوله فاقرار به) ويترتب عليه
وقوع الطلاق ظاهر او اما باطنا فان كان صادقا حرمت عليه والا فلا ما ينو الطلاق به اه ع ش (قوله
وانما افاد الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله صدقة) هو بالنصب اه سم (قوله لان صراحته الخ)
يتأمل اه سم أي في تقريبه (قوله بخلاف لا تباع) الاولى صدقة لا تباع (قوله وقد يؤخذ من ذلك)
أي قول المتن مع النية ما بحثه الخ عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة وافرجه جمع من عدم نفوذ طلاق السكران
بالكناية لتوقفها الخ مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد لفظه لمعناه الخ والقلب الى
ما قاله ابن الرفعة اميل اه سيد عمر (قوله لتوقفه) أي الطلاق بالكناية (قوله السابق) أي في شرح
الا السكران (قوله ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه او وقعنا عليه

اللغة كان الترجمة صريح لمن احسن العربية كما يأتي بشموله للعربي (قوله الا ان وقع في جواب دعوى)
هل شرطها كونها عند الحاكم (قوله صدقة) هو بالنصب (قوله لان صراحته الخ) يتأمل (قوله
ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه او وقعنا عليه الطلاق (قوله)

الطلاق وايضا فينبوثة الى اخره يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لا تباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرفعة ان
السكران لا ينفذ طلاقه به لتوقفه على النية وهي مستحيلة منه فمحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصراحات فقط ولك ان تقول شرط الصريح ايضا

قصد لفظه مطلقا او لمعناه كما تقرر والسكران يستحيل عليه قصد ذلك ايضا فكما وقعوه به ولم ينظروا لذلك فكذا هي وكونها يشترط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثر لان الماحظ ان التاميز عليه اقضي الوقوع عليه بالصریح من غير قصد وهذا بعينه وجوده فيها فاتجه لإطلاقهم لا بما يحتمل وان أقروه إلا أن يجاب بأن (٦) الصريح موقع ظاهر بمجرد لفظه من غير استئصال ولا تحقق قصد بخلاف الكناية لا بد فيها من

تحقق قصد فاقترقا وشرط وقوعه بصريح او كناية رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء ورأى مالك رضي الله عنه وقوع النفساني (تنبيه) اطلقوا في لست بزوجتي الذي ليست في جواب دعوى انه كناية فشمأنان فعلت كذا فلست بزوجتي وعليه فان نوى معنى فانت طالق الذي هو إنشاء الطلاق عند وجود المعلق عليه وقع وإلا فلا ويوجه بان نفي الزوجية في هذا التركيب قدر ادب النفي المترتب على الانشاء الذي نواه وقديراد به نفي بعض آثار الزوجية كترك انفاقها او وطئها فاحتاج لنية الايقاع ومثله إن فعلت كذا ما أنت لي بزوجة او ما تكونين لي زوجة لاحتماله لذنيك والفرق ان هذا اشتهر في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الاول مجرد دعوى على ان قائله غفل عما يأتي ان الاشتهار ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت البلقيني أفتى في ان

الطلاق اه سم وسياق مثله عن الرشيدى وعش (قوله قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية لم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة سم وقوله المراد بهذا الشرط الخ لا يخلو عن شيء فانه لو كان المراد ما ذكره لنفذ طلاق الانعجمي الملقن إذ لم يعرف معناه ولم يرد به غيره إذ لا صارف حينئذ وايضا فكلما هم صريح في ان المراد حقيقة القصد كما يظهر بمراجعته والتأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا او لمعناه) اقتصر النهاية والمعنى على الثاني (قوله فكما وقعوه) اي طلاق السكران اي الصريح وقوله لذلك اي للاستحالة (قوله فكذا هي) اي الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن لا بد من النية بان يخبر عن نفسه انه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه عرش عبارة الرشيدى ومعلوم أن الصورة أنه أخبر بأنه نوى اما في حال سكره او بعده كما هو شأن الحكم بالوقوع بالكنايات وحينئذ فانما وقعنا عليه الطلاق باقراره اه (قوله ويشترط فيها) اي الكناية وقوله وفيه اي الصريح (قوله فاتجه لإطلاقهم) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله وشرط وقوعه) إلى قوله وراى مالك في النهاية وكذا في المعنى لإقوله عند أكثر العلماء (قوله لو كان صحيح السمع) يشمل حد بد السمع فهل يعتبر او المادار كما في المعنى على المعتدل محل تأمل اه سيد عمر ويظهر الاول وان قيد الاعتدال في المعنى احترازا عن نقل السمع فقط لاعتداله ايضا والله اعلم (قوله وقوع النفساني) اي الوقوع بذنبه بان يضمر في نفسه معنى انت طالق او طلقته اما ما يخبر لنفس عند المشاجرة او التضرع منها او غير ذلك من العزم على انه لا بد من تطلقه لها فلا يقع به طلاق اصلا اه عرش (قوله تنبيه اطلقوا الخ) اقول ينبغي التأمل فيما ذكر في اول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف والاعتاق كناية طلاق وعكسه في ان غبت عنها سنة اه سم اي فانه اطلق كونه اقرارا في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته سنة (قوله وعليه الخ) اي الشمول (قوله عند الخ) متعلق بقوله معنى (قوله ويوجه) اي الشمول (قوله في هذا التركيب) وهو ان فعالت كذا فلست بزوجتي (قوله النفي) اي نفي الزوجية (قوله ومثله) اي هذا التركيب (قوله لذنيك) اي نفي الزوجية ونفي بعض آثارها (قوله ان هذا) اي ان فعلت كذا فلست بزوجتي وقوله لإلا ذلك اي الطلاق فيصير صريحا وقوله بخلاف الاول اي قوله لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى اي يحتمل لذنيك فهو كناية اه كردى (قوله مجرد دعوى) خبر قوله والفرق (قوله على ان قائله) اي الفرق المذكور (قوله عما يأتي) اي في قول المصنف فلت الأصح انه كناية وقوله على الضعيف الآتي اي قبيل ذلك (قوله او انه يطلقها) عطف على قوله انها طالق عند الخ اي ان الزوج يطلقها عند حصول الشكوى اه كردى (قوله فان نوى الفورية) اي أنه يطلقها عقب حصول الشكوى (قوله فقالت طلق الخ) انظر ما وجهه فان الظاهر ان التطايق على الاحتمال الثاني مجرد عدل يلزم الوفاء به ثم رايت قول الشارح الآتي والصواب الخ (قوله إلا بالياس) اي يموت احدهما اه كردى (قوله وبه) اي افتاء البلقيني وقوله كالذى الخ اي مامر اول التنبيه (قوله في فماتلحين الخ) اي في ان فعلت كذا فمات الخ (قوله باطلاق الحنث) اي سواء نوى الطلاق او لا (قوله قول شيخه) اي شيخ البلقيني (قوله نعم نقل عنهما) اي عن البلقيني وشيخه اه كردى (قوله

قصد لفظه الخ) قد يقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية مالم يقر بأنه نوى وهو مراد ابن الرفعة (قوله تنبيه اطلقوا الخ) اقول ينبغي التأمل فيما ذكر في اول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما يأتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف

شكأن اخوك لست لي بزوجة بانه ان قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلق أو أنه يطلقها في فان نوى الفورية فقالت طلق والام تطلق إلا بالياس انتهى ملخصا وهو صريح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالذى قبله تبين وهم افتاء بعضهم في فماتلحين لزوجته باطلاق الحنث والصواب قول شيخه الفتى ان نوى الطلاق طلق وإلا فلا كلست بزوجتي نعم نقل عنهما

في ما عا د زوج بنى يكون زوجها انما أطلقا الحنث كما أطلقه الثاني في ما عا د تكون نيزلى بزوجته والذى يتجه انه كناية لان لفظ عا د وقعت زائدة
ومر في هذه بدونها انها كناية واما زعم ان زيادة عا د توجب الصراحة فلا يخفى بعده بل (V) شذو عجيب قول الفتى ما عا د يكون

زوجا لها معناه ان بقى لها

زوجا اه فتامله (وصريحه

الطلاق) اى ما اشتق منه

اجماعا (وكذا) الخلع

والمفاداة وما اشتق منهما

على ما مر فيهما ولو قال

خالعتك على مذهب احمد

ووجدت شروط الخلع

الذى يكون فسخابها عنده

لم يكن ذلك قرينة صارفة

لصراحة الخلع في الطلاق

عندنا خلافا لمن وهم فيه

وفارق ما باقى في انت طالق

وهو يحلها من وثاق بانه

استعمل اللفظ حيثند في

معناه اللغوى فلم يصرفه عن

مدلوله بالكية بخلافه هنا

فهو كانت طالق طلاقا

لا يقع فعلم ان القرينة

المخالفة لو وضع اللفظ لغو

كقوله لموطوءته انت

طالق طلاقا باثنا تملكين

به نفسك فانه مع ذلك يقع

رجعيا ولا نظر لقوله باثنا

الى اخره لمخالفته لموضوع

الصيغة من كل وجه على أن

قوله على مذهب احمد غير

قرينة إذ الفسخ والطلاق

متحدان في ان كلا فيه حل

قيد العصمة وترتب عدم

نحو نقص العدد وسقوط

المهر قبل الوطء على الفسخ

فقط لا ينافى ذلك لانه امر

خارج عن المدلول وكذا

(الفراق والسراح) بفتح

السين اى ما اشتق منهما

في ما عا د زوج بنى الخ) أى فيما لو حلف بالثلاث ما عا د زوج الخ كما باقى في أدوات التعليق ما يصرح به اه
كردى عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث ان زوج بنته ما عا د يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب
حلته وقعت خلافا لمن أطلق وقوعهن محتجا بان معناه ان بقى لها زوجا لان هذا المعنى لا ينافى ما ذكرته بل
يؤيده محل ذلك ان اراد انتفاء نكاحه بان يطلقها او الا فلا اخذ من قولهم في لست بزوجى انه كناية
ويجوز ذلك في ان فعلت كذا ما تصبحين او تعدوين لى زوجة اه (قوله كما أطلقه) اى الحنث الثانى اى الشيخ
اه كرى (قوله والذى يتجه الخ) انظر ما وجهه ولعله ان المعنى فيه ان نوى بما ذكر الحلف انه لا يبق
بنته مع زوجها بل يكون سببا في طلاقها اه ع ش وقد مر انفا عن الشارح ما يفيد ما يقرب منه (قوله
وقعت زائدة) الاولى التذكير (قوله وم) اى انفا قيل قوله والفرق الخ (قوله في هذه) اى ما عا د تكون نيزلى
بزوجته ولم يتعرض للى قبلها لانه سيصرح في الادوات بانها كناية ايضا (قوله بدونها) اى لفظه
عا د (قوله معناه ان بقى لها زوجا) اى فعلى هذا المعنى يقع مطلقا كما باقى في مبحث الادوات اه كرى (قوله
اه) اى قول الفتى (قوله اى ما) الى قوله ولو قال خالعتك في النهاية والمعنى (قوله اى ما اشتق منه) اى او
نفسه او وقعت عليك الطلاق ونحوه مما باقى اه رشيدى (قوله الخلع والمفاداة وما اشتق الخ) قد
يوهم ان المصدر فيهما من الصريح وواضح انه ليس كذلك فينبغي ان يقول وكذا ما اشتق من الخلع
والمفاداة اه سيد عمر وقوله وواضح انه الخ في اطلاقه نظر اخذنا من عن الرشيدى ومن قول الشارح
اللاقى للفظ الطلاق وما اشتق منه اه لثبات تأثرها في البقية ثم قال عطف على قول المتن كطقتك ما نصه
وا وقعت عليك طلقة او الطلاق وكذا وضعت عليك طلقة او الطلاق على الوجه وعلى الطلاق الخ فافاد ان
نظائر هذه الصيغ من الخلع والمفاداة مثلها (قوله على ما مر الخ) اى في باب الخلع (قوله ولو قال خالعتك الخ)
اى من غير تقليد صحيح لاحمد سم على حج اه ع ش (قوله صارفة الخ) اى الى الكناية (قوله ما باقى) اى في
شرح وترجمة الطلاق الخ من انه يخرج عن الصريح الى الكناية (قوله بانه) اى الزوج استعمل اللفظ وهو
انت طالق حيثند اى وقت حلها من الوثاق في معناه اللغوى وهو اطلاقها من الوثاق (قوله بخلافه هنا) قد
يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالسكية اذ الفسخ حل للعصمة اه سم اقول والى ذلك المنع اشار الشارح
الانية (قوله فهو) اى خالعتك على مذهب احمد (قوله كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق اه سم
(قوله لموطوءته انت طالق الخ) قد يقال انما لم يحكم فيما ذكر بالبينة لقيام الدليل على انها انما
تحصل شرعا باحد ثلاثة طرق اما بطلاق قبل الدخول او بعوض او مع استيفاء العدد فلا يكون قوله المذكور
وصفه الطلاق الذى لا يكون باثنا في الشريعة بالبينة مغير للحكم الشرعى اه سيد عمر (قوله اذ الفسخ
والطلاق متحدان الخ) تقدم ان الخلع ان اريد به الطلاق فهو طلاق جزما والا فهو محل القولين
طلاق او فسخ فلو كانا متحدين معنى فما موقع ذلك فليتامل اه سيد عمر (قوله وترتب الخ) جواب
سؤال ظاهر البيان (قوله وسقوط المهر) عطف على عدم نحو الخ (قوله قبل الوطء) متعلق بسقوط الخ
وقوله على الفسخ متعلق بترتب الخ (قوله لانه امر خارج الخ) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل الى
ماله ذلك الخارج اه سم (قوله بفتح السين) الى قوله وطالق بعد ان فعلت الخ في النهاية (قوله اى ما اشتق
منهما) فيه نظير ما مر عن الرشيدى (قوله فيه) اى القران (قوله والحق ما لم يتكرر الخ) لم يذكر وجه
الالحاق اه ع ش (قوله وما لم يرد الخ) اى والحق ما لم يرد الخ (قوله ومحل هذين) اى الفراق

والاعتاق كناية طلاق وعكسه في ان غبت عنها سنة (قوله ولو قال خالعتك الخ) أى من غير تقليد صحيح
لاحمد (قوله بخلافه هنا) قد يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالسكية اذ الفسخ حل للعصمة (قوله فهو كانت
طالق الخ) فيه نظر بل بينهما فرق (قوله لانه امر خارج عن المدلول) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل

(على المشهور) لا اشتهاهما معنى الطلاق وورودهما في القرآن مع تكرر الفراق فيه والحق ما لم يتكرر بما تكرر وما لم يرد من المشتقات بما
ورد لانه بمعناه قال في الاستدكار عن ابن خيران ومحل هذين فيمن عرف صراحتهما ما من لم يعرف الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط

قال الأذرعى وهو ظاهر لا يتجه غيره إذا علم أن ذلك مما يخفى عليه اه وهو متجه في نحو أعجمى لا يدرى مدلول ذلك ولم يخاطأ أهله مدة يظن بها كذبته ولم يلاحظه بالصرحة لا يؤثر فيها (٨) يأتى أن الجهل بالحكم لا يؤثر وإن عذبه وذكر الهاوردى أن العبرة في الكفار بالصرح

والسراح أى صراحتهما (قوله إذا علم) ببناء المفعول (قوله وهو متجه) أى كل من قول الاستدكار وقول الأذرعى اه ع ش (قوله مدلول ذلك) أى ما ذكر من الفرق والسراح (قوله أهله) أى من يستعمل الفرق والسراح كالطلاق (قوله ولم يلاحظه الخ) ظاهره أنه يؤخذ به باطنا ولو قيل بعدم الماخذة به باطنا لم يبعد لأنه لم يقصد وقوع الطلاق أصلا فكان كالأعجمى الذى لا يعرف له معنى اه ع ش وقوله ولو قيل الخ ظاهر لا يحيد عنه (قوله لا يؤثر فيها) أى الصراحة يعنى لا يخرج الصيغة من الصراحة إلى الكناية (قوله ومحل الخ) كذا فى النهاية وفيه وقفة ظاهرة وسكت المفتى على إطلاق الهاوردى فقال وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردى أن ما كان عند المشرى صريحا في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وإن كان كناية عندنا وما كان عندهم كناية أجرى عليه حكم الكناية وإن كان صريحا عندنا لا نأخذ بعقودهم في شركهم فكذا إطلاقهم اه وهو وجه (قوله إن لم يترفعوا الينا) أى إلى حاكمنا وأما المفتى فيجيب بأن العبرة بما يعتقدون أنه صريح أو كناية اه ع ش (قوله فى البقية) أى فى الفرق والسراح والخلع والمفاداة (قوله وطلقت منه الخ) سيأتى قبيل قول المصنف والاعتاق كناية أن صراحة هذا ضعيف فيقبل الصرف بالنية (قوله منه بعد أن قيل له الخ) الضمير أن الزوج بقريته ما بعده اه رشيدى (قوله بعد أن قيل له طلقها) فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله طلق بغير ذكر مفعول صريحا ولا كناية كما يأتى وظاهره وإن سبق مشاجرة بين الزوجين اه ع ش (قوله طلقها) أى ونحوه كهل هى طالق أو طلقته (قوله ومنها) عطف على منه (قوله الطلاق لازم لى) أى ولو ابتداء كما هو صريح صنيع الروض والمفتى وبفيدة كلام الشارح الآتى فى شرح باطالق (قوله وطالق) عطف على قوله وطلقت الخ ويحتمل على قوله الطلاق الخ وقوله بعد أن الخ راجع لقوله وطالق فقط أخذنا ما بعده ومما مر عن الروض والمفتى (قوله ويأتى قريبا الخ) أى فى شرح ودعنى (قوله بين هذا) أى قوله طالق بعد أن فعلت الخ (قوله بخلاف طالق فقط) أى بدون ذكر المبتدأ وحروف النداء وقوله وطلقت فقط أى بدون ذكر المفعول اه مفتى (قوله وإن نواها) أى الزوجة وكذا ضمير قوله بها الآتى (قوله صريح فى طلبة) أى فان نوى أكثر منها وقع ما نواه اه ع ش (قوله وإن قال ثلاثا الخ) ليس بغاية (قوله لأن منها) أى سائر المذاهب علة لقوله لا يقع الخ وقوله لأن فائده الخ أى لفظ على سائر المذاهب علة لقوله لا نظر الخ وقوله إلا المبالغة فى الإيقاع أى شدة العناية بتنجيز الطلاق (قوله عليها) أى على سائر المذاهب المعتمدة اه ع ش (قوله قبل منه) أى فلا يقع شيء أصلا حيث كان من المذاهب من لا يقول بوقوعه لأن المعنى أن اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق ثلاثا عليك فانت طالق ثلاثا اه ع ش (قوله كما يأتى) أى فى أوائل فصل تعدد الطلاق (قول المتن ومطلقة) عطف على طالق (قوله بتشديد) إلى قوله وعلوه فى النهاية وكذا فى المفتى لا أقوله لا أقول الخ (قوله بتشديد اللام) أى المفتوحة ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كناية طلاق فى حق النجوى وغيره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن الزوج محل التطبيق وقد أضافه إلى غير محله فلا بد فى وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار كالمالك قال أنا منك طالق اه نهاية قال ع ش قوله كما لو قال أنا الخ هو كناية (رفع) ورفع السؤل عن محله قال لزوجه إن كان الطلاق بيدك طلقينى فقالت له أنت طالق هل هو صريح أو كناية واجبا عنه بأنه لا صريح ولا كناية لأن العصمة بيده فلا تملكها هى قوله ذلك اه (قوله على الطلاق) أى فانه صريح وإن لم يذكر المحلوف عليه وفى سم على حج أى أن اقتصر عليه وقع فى الحال كقوله أنت طالق وإن قيدته هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما

والكناية عندهم لا عندنا لانا نعتبر اعتقادهم فى عقودهم فكذا فى طلاقهم ومحل إن لم يترفعوا الينا كما مر بما فيه قبيل فصل أسلم وتحت أكثر من أربع ولللفظ الطلاق وما اشتق منه أمثلة تاتى نظائرها فى البقية (كطلاقك) وطلقت منه بعد أن قيل له طلقها ومنها بعد طلق نفسك وكطلقت هنا الطلاق لازم لى وطالن بعد أن فعلت كذا فزوجتك طالق ويأتى قريبا ما يعلم منه الفرق بين هذا وأنت واحدة بخلاف طالق فقط أو طلق فقط ابتداء فإنه لا يقع به شيء وإن نواه كما نقلا عن قطع الفضال وأقراه أى لأنه لم تسبق قرينة لفظية تربط الطلاق بها (وأنت) طالق لكن صريح فى طلبة واحدة فقط كانت كل طالق أو نصف طالق وأنت طالق وإن قال ثلاثا على سائر المذاهب فيقعن وفاقا لابن الصباغ وغيره وخلافا للقاضى أبى الطيب ولا نظر لكونه لا يقع على سائر المذاهب لأن منها من يمنع وقوع الثلاث جملة لأن قائله لا يريدون به إلا المبالغة فى الإيقاع ومن ثم لو قصد أحد التعليق

إلى ما ههنا ذلك الخارج (قوله وعلى الطلاق) إن اقتصر عليه وقع فى الحال كقوله أنت طالق وإن قيدته هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما قال على الطلاق بدله وأنشئ عن الخلف كما فى مسألة الاستثناء اعتبر

عليه قبل منه كما يأتى (ومطلقة) بتشديد اللام ومفارقة ومسرحة (وياطالق) لمن ليس اسمها ذلك كما سيذكره يوم مفارقة قال ويامسرحة وأوقعت عليك طلبة أو الطلاق وكذا وضعت عليك طلبة أو الطلاق على الأوجه وعلى الطلاق خلافا لكثيرين

قال على الطلاق بداله واشئ عن الحلف كما في مسألة الاستثناء اعتبر وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل
 كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعله لم يحث إلا بالترك مراه وسنذكر في فصل قال طلقك بعد قول المصنف
 ولو اراد ان يقول انت طالق ما يفيد عدم الوقوع اه عرش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور
 اقول قول المحشى لم يحث إلا بالترك لم يبين انه يحث بمضى زمن يمكن فيه الفعل أو لا يحث إلا بالباس
 والظاهر الثاني ثم رآيت في قول الشارح الاتي قبيل فصل لوعلق بحمل الخ ما يقتضى ما استظهر ته اه
 (قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكناية وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع عدم
 اشتهاه بخلاف على الطلاق اه معنى (قوله) وكذا قوله الطلاق يلزمنى الخ) إذا خلا عن التعليق اه
 نهاية قال عرش قوله إذا خلا عن التعليق ظاهره انه ان اشتمل على التعليق كان دخالت الدار فالطلاق لازم
 لى لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه يمين والايمان لا تعلق اه وهذا مخالف لما مر انفعان سم عن مروا بما
 يوافقه قول الرشيدى مانصه كانه اشار به اى بقوله إذا خلا الخ الى ان شرط الحنث به حالان لا يعلقه
 بشئ فان علمته اى حلف به على شئ كان قال على الطلاق او قال الطلاق يلزمنى لا افعل او لا فعلن كذا
 فلا يقع عليه الا بوجود الصفة كما هو واضح اه وعلى هذا فقول الشارح الاتي لا افعل كذا الرجوع لما
 بعدو كذا الخ ليس بقيد وهو صريح صنيع الروض والمعنى كما اشيرنا اليه (قوله او واجب على الخ) لا فرض
 على نهاية ومعنى وروض اى فليس بصريح ولكنه كناية عرش (قوله لغو) حيث لانية اه نهاية (قوله) فى
 نظير ذلك) اى نظير الطلاق يلزمنى الخ وبالطلاق الخ (قوله الاتي فى النذر) عبارة فى باب النذر ومنه العتق
 يلزمنى او يلزمنى عتق عبدى فلان او العتق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلغو وان نواه تحجير
 ثم ان اختار العتق او عتق العين الخ اجزاء مطلقا او الكفارة واراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء ولو
 قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق قطعاه سم (قوله) وعند تأمل الخ) ظرف ليعلم الاتي اه كرى
 (قوله ثم) اى فى النذر (قوله بمن بحث الخ) مرانفا عن النهاية ما يوافقه (قوله) يكون حكمه كالعتق
 الخ) اى فى عدم التعيين واجزاء الكفارة (قوله) كما تقرر) اى انفا فى قوله ان العتق لا يحلف به

وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعله لم يحث إلا بالترك مر (قوله)
 لكنهم فى نظير ذلك الاتي فى النذر الخ) عبارة فى باب النذر ومنه العتق يلزمنى او يلزمنى عتق عبدى فلان
 او العتق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلغو وان نواه تحجير ثم ان اختار العتق او عتق العين
 الخ اجزاء مطلقا او الكفارة واراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء او لو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق
 قطعاه وقوله العتق او عتق قى فلان او العتق يلزمنى ما فعلت كذا لغو لانه لا تعليق فيه ولا التزام الخ اه
 وقدهو يحتمل التعليق قوله وقدهو كذا مخطو وظاهر انه سقط من قلبه يقال بين قدو هو اى ان كنت فعلت
 كذا لى منى عتقه فى فتاوى السبوطى مسألة رجل طلق امراته واحدة ثم خرج من عندها فلقبه شخص
 فتال ما فعلت بزواجك فقال طلقتهما سبعين فهل يقع عليه الثلاث الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه
 له باقراره (مسألة) رجل قال لزوجته الطلاق يلزمنى ثلاثا ان اذيتنى يكون سبب الفراق بينى وبينك
 فاختلست له نصف فضة فما يقع عليه الجواب يطلقها حيثن طلقه فبى من حلفه فان لم يفعل وقع عليه
 الثلاث (مسألة) شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان فى ورقة وسم شهادة فكتب الخالف او لاشم كتب
 الاخر الجواب ان لم يكن اصل الورقة مكتوبة بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه فى هذه الواقعة تواطؤ
 ولا علمه انه يكتب فيها لم يحث والاحتث (مسألة) فيمن قال لزوجته تكونى طالقاهل تطلق ام لا
 لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه فى الحال فتى يقع بمضى
 لحظة ام لا يقع اصلا لان الوقت مبهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فاراد به وقوع الطلاق
 فى الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه ولا فهو وعد لا يقع به شئ ثم بحث باحث فى المسئلة
 الاخيرة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لانه يحتمل انشاء الطلاق

وكذا قوله الطلاق يلزمنى
 أو طلاقك لازم لى أو
 واجب على لا افعل كذا
 على المنقول المعتمد كذا
 أطلقوه كما أطلقوا أن
 بالطلاق أو والطلاق لا
 أفعل أو ما فعلت كذا
 لغو وعلوه بان الطلاق لا
 يحلف به لكنهم فى نظير
 ذلك الاتي فى النذر وهو
 العتق يلزمنى أو والعتق
 لا أفعل أو ما فعلت كذا
 ذكر واما قد يخالف ما هنا
 وعند تأمل ما يأتى ثم ان
 العتق لا يحلف به إلا عند
 التعليق او الالتزام أو نية
 أحدهما يعلم أنه لا مخالفة
 فتامله ولا تغتر بمن بحث
 جريان ما هنا كذا يلزم
 عليه ان الطلاق يلزمنى لا
 أفعل كذا يكون حكمه
 كالعتق يلزمنى لا افعل كذا
 وليس كذلك ويفرق بان
 العتق عهد الحلف به كما تقرر

فلم يتعين واجزأت السكفرة عنه بخلاف الطلاق لم يعهد الخلاف به وإنما المعلوم وفيه إيقاعه منجز أو عند المعلق به فلم يجز عنه غيره ولو جمع بين
الفاظ الصريح الثلاثة بنية التاكيد لم يتكرر (١٠) وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يحمل على

ما إذا نوى الاستئناف أو
اطلق (فرع) يقع من
كثير على الطلاق من فرسي
أو سبني مثلاً وحكمه كما يعلم
بما يأتي في قوله من وثاق أنه
ظاهر كناية وباطناً
صريح ما لم ينو من فرسي قبل
فراغ لفظ اليمين فحينئذ
يكون كناية تتوقف على
النية سواء في ذلك العامي
وغيره وهذا أصوب من افتاء
غير واحد بالطلاق عدم وقوعه
كانت طالق من العمل ويرد
بان هذا مقيد بما قلناه أيضاً
على أن الأذرع بحث فيمن
لا تعمل كمنبت نبيل أنه يقع
وكالتعليق بالمحال ويرد
بان شرط التعليق ما ذكرناه
من نيته قبل فراغ لفظه فهو
مما قلناه وفي الروضة عن
المتولي وأقره ما حاصله في
انت طالق من وثاق أنه إنما
يخرج عن الصريح إلى
الكناية في ظاهر الحكم أما
فيما بينه وبين الله تعالى فلا
بدان يعزم على الاتيان
بالزيادة قبل فراغ طالق
حينئذ أنوى الإيقاع به
وقع وإلا فلا بخلاف ما إذا
بدت له تلك الزيادة بعد
الفراغ فإنه يقع مطلقاً وكذلك
نية الزيادة في التدين لا بدان
توجد قبل فراغ طالق أيضاً
ويأتي في الاستئناف ما يوافق
ذلك وفي الأنوار لو قال
نسائي طوالت وأراد أقاربه
لم تطلق زوجته ويتعين
حملة على الباطن أما في الظاهر

إلا عند التعليق الخ (قوله فلم يتعين) أي العتق (قوله فلم يجز عنه) أي عن الطلاق (قوله ولو جمع بين
الفاظ الخ) كان يقول أنت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف وأما مع العطف فلا يبعد أنه كتركيب طالق
مع العطف فليراجع (قوله الثلاثة) أي السابقة في المتن (قوله وحكمه كما يعلم بما يأتي في قوله من وثاق
الخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أي أغنى صيغة الطلاق كناية فإن
نوى بها طلاق زوجته وقع وإلا فلا لأن قصد هذه الزيادة أخرجهما عن الصراحة وإلا لم يقصد بها كذلك
فالصيغة على صراحتها سم على حجج أه عرش ورشيد وفي النهاية والمعنى والروض والعباب ما يوافقه
(قوله بما يأتي) أي أنفعاً عن الروضة (قوله ما لم ينو الخ) قيد للبطلان فقط (قوله من فرسي) أي ونحوه
(قوله حينئذ) أي حين إذ قصد نحو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين (قوله في ذلك) أي التفصيل
المذكور وكذا قوله وهذا الخ (قوله ويرد) أي قوله كانت طالق من العمل بان هذا أي عدم الوقوع
في المقيس عليه مقيد بذلك أي بما إذا قصد اتيان من العمل قبل الفراغ مما قبله ولم ينو به طلاق زوجته
(قوله أنه يقع) ظاهره مطلقاً (قوله وكالتعليق الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أي
قوله كالتعليق الخ (قوله من نيته الخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته (قوله حينئذ) أي حين وجود ذلك
العزم (قوله وقع الخ) أي ظاهر أو باطناً (قوله وإلا) أي وإن لم ينو إيقاع الطلاق وقوله مطلقاً أي نوى
الإيقاع أو لا (قوله وكذلك نية الزيادة الخ) مكرر مع قوله أما فيما بينه وبين الله الخ (قوله ذلك) أي قوله
وكذلك نية الزيادة الخ (قوله أنه لا يقبل منه الخ) ينبغي الإمعان قرينة سم على حجج أه عرش (قوله
وكذا يقال) أي يحمل على الباطن (قوله ذكرها) أي صاحب الأنوار مع ذلك أي نسائي طوالت (قوله

والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعدمضي زمن كالمعلق على مضى زمان فقلت لا لأنه لم
يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلاً
وهنا لم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو مذكور في الفعل وهو تكون في فانه يدل على الحدث والزمان قلت
دلالة علمهما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النحاة أن الفعل وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقولوا أنه وضع
للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في عرف النحاة ثلاث لفظية وضاعية ومعنوية
فالاولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على انفعال وصرح ابن
هشام الخضر أوى بان دلالة الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن ودلالات التضمن
والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والأقارب ونحوها بل لا يعتمد فيها إلا مدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة
اللفظية ثبت ما قلناه من هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكون في تحذف النون قلت لا فرق فانه
لغو على تقدير أن يكون لحناً فلا فرق في وقوع الطلاق بين المعرب والمحمول بمثل ذلك فان نوى بذلك الأمر
على حذف اللام أي لتكون في فهو إنشاء فتطلق في الحال بلا شك أه (قوله وحكمه كما يعلم بما يأتي في قوله
من وثاق) عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرحتك إلى موضع كذا وفارقتك في المنزل فكناية
ظاهر أو يقبل باطناً أن قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه أو عبري الروض بدل قول فكناية الخ بقوله
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لأن بداله بعد فقال من وثاق أي أو نحوه أه (قوله يكون
كناية الخ) عبارة الروض وقوله أنت طالق من وثاق أو من العمل وصرحتك إلى كذا وفارقتك في المنزل
كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لأن بداله بعد فقال من وثاق أي أو نحوه أه أي فلا يكون
كناية بل صريحاً وحاله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أغنى صيغة الطلاق
كناية أن نوى بها طلاق زوجته وإلا فلا لأن قصد هذه الزيادة أخرجهما عن الصراحة وإن لم يقصدها
كذلك فالصيغة على صراحتها (قوله فالوجه أنه لا يقبل الخ) ينبغي الإمعان قرينة

فالوجه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك شمر أريت بعضهم أو له بذلك (لأن طلاقاً و) أنت (الطلاق في الأصح) بل

بل هما كنايةتان كان فعات كذا فيه طلاقك أو فهو طلاقك كما هو ظاهر لأن المصدر لا يستعمل في اليمين إلا توسعا وكذا أنت طال ترخيم طالق شدو زامن وجوه واعتماد صراحتهم مردود بأنه يصلح ترخيما للطالب وطالع ولا يخصص إلا الثانية وكذا أنت طلبة أو اصف طلبة أو أنت وطلقة أو مع طلقة أو فيها و لك طلبة أو الطلاق عليك والطلاق وعلم بما تقرّر وبما مر في (١١) صيغة النكاح ان الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى لا يضر كقولها بالاعراب

ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتن أو أنتما طالق وان تقول له طلقتي فيقول هي مطلقة فلا يقلل ارادة غيرها لان تقدم سؤالها يصرف اللفظ إليها ومن ثم لولم يتقدم لها ذكر رجوع لنيته في نحو أنت طالق وهي عاتبة وهي طالق وهي حاضرة قال البغوي ولو قال ما كدت ان أطلقك كان اقرارا بالطلاق وكأنه إنما لم ينتظر للقول المرجح عند كثيرين ان نفى كاد ليس اثباتا لانه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين أيضا أو رعاية للعرف فان اهله يفهمون منه الاثبات (وترجمة الطلاق) ولو عمن أحسن العربية (بالعجمة) وهي ماعدا العربية (صريح على المذهب) لشهرة استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عند أهلها اما ترجمة الفراق والسراح فكذلك على ما اقتضاه ظاهر اصله واعتمده الأذرعى ونقل عن جمع الجزم به لكن الذي في أصل والروضة عن الامام والرويانى واقراهما انها كناية لبعدها عن الاستعمال

بل هما الى قوله وكأنه انما لم ينظر في النهاية (قوله كنايةتان) كذا في المعنى (قوله لان المصدر الخ) هذا ظاهر فيما في المتن اه رشيدى (قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء اه سم (قوله واعتماد صراحتهم) رجحانها في الروض واقره في شرحه اه سم (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لان هذه الصلاحية لا توجب الكناية وتمكن في تخصصه بترخيم طالق قصد ان ترخيمه من غير احتياج الى نية الطلاق به فتأمل فقول له ولا يخصص الا الثانية ان اراد نية الطلاق فالخصر ممنوع او نية ترخيم طالق فإزعمه ساقط اه سم (قوله أو فيها) أى الطلقة عطف على مع طلقة (قوله وعلم بما تقرّر) أى في نحو أنت طالق حيث لم يقع به الا واحدة اه عش (قوله كرو) أى كالخطأ (قوله ومنه) أى الخطأ في الصيغة (قوله وان تقول له الخ) يتأمل فيه اه سم إذ ما ذكر فيه التفات لا خطأ (قوله فلا يقبل ارادة غيرها) أى غير الزوجة والمتبادر من هذه العبارة انه يدين بل قوله لان تقدم سؤالها الخ ظاهر فيه فان الصرف إنما يكون عند الاطلاق اه عش (قوله وكأنه إنما الخ) عبارة النهاية وقول البغوي لو قال ما كدت الخ نظر فيه الغزى بان النفي الداخل على كاد لا يشتبه على الاصح إلا أن يقال آخذناه للفرق قال الاشئوني المعنى ما قاربت ان اطلقك وإذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقرا به وإنما يكون اقرارا بالطلاق على قول من يقول ان نفىها اثبات وهو باطل اه قال عش قوله نظر فيه الغزى الخ معتمده (قوله لكثيرين) أى آخرين (قوله ولو عمن احسن) إلى قوله ولو قال طاء في النهاية (قوله ولو عمن احسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية سم على حج اه عش (قوله وهي ماعدا العربية) الى قوله ولو قال طاء في المعنى (قوله وهي ماعدا العربية) عبارة المعنى فان قيل تخصيص المصنف الترجمة بالعجمة قاصر فان غير العجمة من اللغات كذلك ولذا عبر في المحرز بسائر اللغات اجيب بان مراده بالعجمة ماعدا العربية من سائر اللغات اه (قوله عندهم) عبارة المعنى عند أهلها (قوله الذي في أصل الروضة الخ) عبارة المعنى اقتصار المصنف على الطلاق قد يفهم ان ترجمة الفراق والسراح كناية وهو كذلك كما صححه في أصل الروضة وجزم به ابن المقرئ في روضه للخلاف في صراحتها بالعربية فضعة بالترجمة اه (قوله ولا ينافي) جواب منشؤه قوله الشهرة الخ (قوله ولا يقبل ظاهر الخ) ودين فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل اه معنى (قوله صرف هذه الصرائح الخ) أى بلا قرينة (قوله اردت اطلاقها) عبارة المعنى اردت بالطلاق اطلاقها من وثاق أو بالفراق مفارقة المنزل أو فراقا بالقلب أو بالسراح تسريحها إلى منزل أهلها أو اردت غير هذه الالفاظ وليكن قرينة تدل على ذلك فان كانت قرينة كالقول الخ اه (قوله أو بالسراح) عطف على مقدر كما مر في كلام المعنى (قوله غيرها) أى غير الالفاظ المذكورة (قوله الاول) أى كطلقتك (قوله فيهما) أى الثاني والثالث

(قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء (قوله واعتماد صراحتهم) رجحانها في الروض واقره في شرحه (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لان هذه الصلاحية لا توجب الكناية ويكتفي في تخصصه بترخيم طالق قصد انه ترخيمه من غير احتياج الى نية الطلاق به فتأمل فقول له ولا يخصص الا الثانية ان اراد نية الطلاق فالخصر ممنوع او نية ترخيم طالق فإزعمه ساقط (قوله وان تقول له طلقتي فيقول هي مطلقة فلا يقبل الخ) يتأمل كتب الحشى يتأمل بازاء السطر الذي فيه وان تقول الخ وقبل هذه العبارة ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتن أو أنتما طالق فانظر هل قوله يتأمل راجع للمستقلين أو للثانية فقط والظاهر الثاني فلذا اثبتته وحده في التجريد فليتأمل (قوله عمن احسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية (قوله

ولا ينافي تأثير الشهرة هنا عدمه في أنت على حرام لان ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان اشتهر فيه ولا يقبل ظاهر اصرف هذه الصرائح عن موضوعها بنية كقوله اردت اطلاقها من وثاق أو مفارقتها للمنزل أو بالسراح التوجه اليه أو اردت غير هافسحق لسانى اليها انعم ان قال الاول وهو يحلها من وثاق او الثاني كالآن فارقتك وقد ودعها عند سفره أو الثالث كاسرحى عقب أمرها بالتكبير لمحل الزراعة على ما يحثه بعضهم فيها قبل ظاهر اولو قال طاء ألف لام قاف فهل هو من ترجمة الطلاق أو كناية أو لغو لكل محتمل والا قرب الثاني ويفرق بينه وبين الترجمة

بان مفاد كل من المترجم به
وعنمو واحد بخلافه فان
مفاد الحروف المقطعة
الحروف المنتظمة وهى التى
بها الايقاع فاختلف المفادان
فان قلت قضية هذا ترجيح
الثالث قلت لوقيل به لم يبعد
لكن ذلك اللفظ الموقع
مفهوم مما نطق به فصيح
قصد الايقاع به (وأطلقتك
وأنت مطلقة) بسكون الطاء
(كناية) لعدم اشتباهه
وأقضى بعضهم فى تكرير
طالق من غير نية ولا شرط
بانه لغو فلا يقع به شئء حالا
ولامأ لا وقوله من غير نية
غير صحيح لان لفظ طالق
وحده لغو وان نوى أنت
والايقاع فكذلك مكرره (ولو
اشتهر لفظ للطلاق كالجلال)
بالضم بناء على الاصح عند
البصريين ان الاسم المحكى
فى حالة الرفع حركته حركة
حكاية لاعراب فيتقدر
الاعراب فيه فى الحالات
الثلاث فن قال هنا بالرفع
انما يأتى على مقابل الاصح
انها حركة اعراب أو أنه نظر
الى ان التقدير هنا كقولك
الجلال الخ فالكاف داخله
على قول مخوف كما هو
شائع سائغ (أو حلال الله
على حرام) او انت على حرام
او حرامك او على الحرام أو
الحرام يلزمى (فصريح فى
الاصح) لغلبة الاستعمال
وحصول التفاهم (قلت
الاصح انه كناية والله أعلم)

(قوله قبل) أى لوجود القرينة الدالة على ذلك (قوله الثانى) أى كناية الطلاق (قوله فان مفاد الحروف
المقطعة الحروف الخ) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة اه سم (قوله فاختلف المفادان) أى مفاد
المقطعة ومفاد المنتظمة (قوله قضية هذا) أى الفرق واختلاف المفادين ترجيح الثالث أى كونه لغو
(قوله قلت لوقيل به لم يبعد) لكن الخ لا يخفى بعده فلعن الاقرب انه لغو وفى قول المحشى بل مفادها الخ اشارة
ماله اه سيد عمر (قوله الموقع) بكسر القاف (قوله وقوله من غير نية) أى المفهم لوقوع الطلاق مع
النية (قوله لان لفظ طالق الخ) أى المبتدأ به بخلاف المسبوق بنحو هل أنا طالق كما مر (قول المتن ولو اشتهر)
أى عرفا وقوله كالجلال أى على حرام اه معنى (قوله بالضم) أى قول المتن اغرنى فى النهاية (قوله ان
الاسم المحكى) نازع فيه الشهاب سم بما حصله ان هذا انما يتم ان كان المحكى لفظ الحلال وحده وليس
كذلك وإنما المحكى جملة الحلال على حرام وحيث ذكره الجزء الاول باقية على اعرابها وأطال فى ذلك
فراجع اه رشيدى (قوله فى حالة الرفع) الاولى اسقاطه (قوله فن قال هنا بالرفع انما يأتى الخ) لا يخفى
فساد هذا الكلام كما علم بما مر اه سم (قوله أو أنه نظر الخ) عطف على قوله على مقابل الاصح (قوله
كما هو الخ) أى حذف القول (قوله او انت على حرام) أى قوله والذى يتجه فى المعنى (قول المتن فصريح فى
الاصح) عند من اشتهر عندهم كما قاله الرافعى تبع للمروزة قلت الاصح المنصوص وعليه الاكثر من كناية

المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة (قوله ان الاسم المحكى الخ) لقائل ان يقول انما يكون هذا من
الاسم المحكى فى حالة الرفع لو كان مجرد الكاف لفظ الحلال وحده وهو ممنوع بل مجرد هاء جملة الحلال على
حرام لانه اريد لفظها فصارت بمنزلة المفرد والمعنى كذا الكلام أو اللفظ لان المقصود التمثيل للفظ المشتهر
للاطلاق وهو مجموع حلال الله على حرام وحيث فضع لفظ الحلال ضم اعراب لوقوعه مبتدأ فى هذه الجملة لاحكامية
وليس مبنيا على مقابل الاصح ولا محتاجا الى النظر الى أن التقدير كقولك بل ما يرد هذا التقدير ان القول
المقدر ان اريد به المعنى المصدرى لم يصح التمثيل الابغاية التكلف لان القول بالمعنى المصدرى ليس لفظا حتى
يصح التمثيل به للفظ لان المراد به المفروض وان اراد به اسم المفعول وجب ان يكون ما بعده بدلا منه فيلزم تقدير
القول وتاويله وابدال المذكور منه مع الاستثناء عن ذلك بالاختصار على المذكور الذى هو المقصود فليست امل
(قوله فن قال هنا بالرفع الخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم بما مر فى فتاوى السيوطى بسط كبير فيمن قال
لزوجته أنت تالقي ناو يا به الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذى عندى انه ان نوى به الطلاق وقع سواء
كان عاميا أو فقيها ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال انت تالقي فانه لا يقع به شئء لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء
ويبدل كل منهما من الآخر فى كثير من الالفاظ فابدلت التاء طاء فى قولهم طرطيد، وثرث أى سقطت
وضرب يده بالسيف فاطرها وأترها أى قطعها وابدلت التاء طاء فى نحو مصطفى ومضطر ثم ايدى لوقوع من
المقول بمسئلة ما اذا اشتهر لفظ للطلاق كالجلال على قال ولا يظن احد اختصاصه بلفظ الحلال على حرام
ونحوه فأنما ذكر هذه على سبيل التمثيل فالضابط لفظ يشتهر فى بلد أو فريق استعماله فى الطلاق وهذا اللفظ
اشتهر فى السنة العوام استعماله فيه فهو كناية فى حقهم عند النوى وصريح عند الرافعى وامافى حق غيرهم
من الفقهاء وعوام بلد لم يشتهر عندهم ذلك فى لسانهم فكناية ولا يأتى قوله بانه صريح قال وأما من قال ان
تالقي التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه اشد سقوطا من ان يتعرض لردده فان التلاق لا يبنى منه
وصف على فاعل ثم ايدى ايضا بما فى الروضة واصلها عن زيادات العبادى ولو قال انت طال وترك القاف
طلقت حملا على الترخيم وقال البوشنجى ينبغى ان لا يقع وان نوى فان قال ياطال ونوى وقع لان الترخيم انما
يقع فى النداء فامافى غير النداء فلا يقع الا نادى فى الشعر اه وابدال الحرف اقرب من حذفه بالكلية قال
الاسنوى فى الكوكب ولم يبين الرافعى المراد بهذه النية فيحتمل ان المراد به نية الطلاق وان المراد به نية
الحذف من طالق قلت فان اريد الاول كان كناية أو الثانى كان صريحا ثم قال فصل فان لم ينبو به الطلاق فله
حالان احدهما أن ينبو به الصريح عن الطلاق ولا شك انه لا يقع شئء ولو قيل بان ذلك يقبل من الفقيه

لأنه لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشريعة وانت حرام كناية اتفاقا كذلك عند من لم تشتهر عندهم والذي يتجه على الاول معاملة الخالف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم ويالف عاداتهم (وكنايته) اى (١٣) الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت

مطلقا ه مغنى (قوله) لم يتكرر في القرآن الخ) يوهم اشتراط التكرار فيما ورد في القرآن وليس بمبر ادعارة
المغنى لان الصريح لما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حملة الشرع وليس المذكور كذلك
اه وهى سالمة عن الابهام (قوله على الاول) اى ما صححه الرافعى المرجوح (قوله) ويالف عاداتهم اى
فيعتبر حالهم فيه اه عش (قوله اى الطلاق) الى قوله كلى واشربنى فى المغنى لا قوله ومثله الى المتن وقوله
طلقت نفسى وقوله تجردى الزمى اهلك انت ولىة نفسك (قول المتن كانت خلية الخ) لو قال لزوجه تكون
طالقا هل تطلق او لا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية والظاهر انه
كناية فان اراد به وقوع الطلاق فى الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه ولا فهو وعد
لا يقع به شئ سم ومحل له ان لم يكن معلقا على شئ ولا كقوله ان دخلت الدار تكون طالقا وقع عند وجود
المعلق عليه واما كونى طالقا فصريح يقع به الطلاق حالا وكذا تكونى على تقدير لام الامر كما قاله عش
اه بجيرى على المنهج (قوله من الزوج) عبارة المغنى منى وكذا يقدر الجار والمجرور فيما بعده اه (قوله مع
قطع الهمة) اى على خلاف القياس اه عش (قوله عن التبتل) اى التعزب بلامقتضاه اه عش (قوله
ومثله) اى بتلة فى الكناية وقوله مثله بضم فسكون وقوله جذعه اى قطع انفه (قوله بائن) وحرام اه
روض (قوله كامر) اى فى شرح وصريحه الطلاق الخ (قوله) ويجوز عكسه عبارة المغنى وقيل عكسه
وجعله المطر زى خطأ اه وعبارة الرشيدى قوله ويجوز عكسه نقل الزيادة عن المطر زى أنه خطأ وظاهر
انه لا يكون خطأ الا ان قصد به معنى الاول اما لو قدر له مفعول كلفظ نفسك فلا خفاء ان لا يكون خطأ
فتأمل اه (قول المتن باهلك) سواء كان لها اهل ام لا اه مغنى (قوله اى لاني طلقتك) راجع لقول المتن
اعتدى الخ (قوله كما يخلى البعير الخ) اى ليرعى كيف شاء اه مغنى (قوله وهو الابل الخ) عبارة القاموس
السرب الماشية كلها اه سيد عمر (قوله اى صبرى) من صار (قوله اى لاني طلقتك) راجع لقول
المتن دعبنى الخ او لقوله لانه سربك الخ (قول المتن ونحوها) من النحر اذهبي يامسحمة ويا
ملطمة ومنه مالو حلف شخص بالطلاق على شئ فقال شخص اخر وانا من داخل يمينك فيكون
كناية فى حق الثانى اه عش (قوله كتجردى وتجربى) اى كاس الفراق وذوقى اى مرارته ويا بتي

وبدين فيه العامى لم يكن يبعيد وهذا لا يتأتى على القول بأنه كناية لان الكناية لا تدين فيها ولا بما يتأتى ان
جعلناه صريحا الثانى ان لا ينوى شيئا بل يطلق والوقوع فى هذه الحالة فى حق العامى باطناله وجه ما خذه
الصراحة او الشبه بالصراحة واما ظاهرا ان نوى بل ينبغى ان لا يجزم به وفى حق الفقيه محل توقف
«فرع» اما لو قال على التلاق بالتاء فهو كناية قطعاً فى حق كل احد العامى والفقيه والفرق بينهما وبين تالق
ان تالفا لا معنى له يحتمله والتلاق له معنى محتمل «فرع» ولو قال انت دالقي بالدال فيمكن ان يأتى فيه
ما فى تالق بالتاء لان الدال والطاء ايضا متقاربان فى الابدال لان هذا اللفظ لم يشتهر فى الالسة كاشتهار
تالق فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقوع مع فقد النية «فرع» ولو قال أنت طالق بالقاف المعقودة
قريبة من الكاف كما يلفظها العرب فلا شك فى الوقوع فلو ابدلها كافا صريحة فقال طالك فيمكن ان
يكون كما لو قال تالق بالتاء إلا انه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسة فالظاهر انه كدالقي بالدال إلا انه لا
معنى له يحتمله والتاء والقاف والكاف كثير فى اللغة وقرىء واذا السماء كشطت وقشطت «فرع» فلو
ابدل الحرفين فقال تالك بالتاء والكاف فيحتمل ان يكون كناية الا انه اضعف من جميع الالفاظ السابقة
ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالدال والكاف فهو اضعف من تالق مع ان له معانى محتملة منها المماثلة
للغريم ومنها المساحقة يقال تدالكت المراتان اى تساحقتا فيكون كناية قذف بالمساحقة والحاصل
ان هنا الفاظ بعضها اقوى من بعض فاقواها تالق ثم دالقي فى ترتيبها طالك ثم تالك ثم دالك وهى ابعداها

من الوداع اى لاني طلقتك (ونحوها) من كل ما يشعر بالفرقة أشعارا قريبا كتجردى تزودى اخرجى سافرى تقضى تسبرى برئت منك
الزمى اهلك لاحاجة لى فيك انت وشانك انت ولىة نفسك وسلام عليك (١) قول المحشى اما ظاهر الخ هكذا فى النسخ وهى غير ظاهرة فلتحرر

وكل واشترى خلافاً لهم فيها وأوقعت الطلاق في قبضك وبارك الله لك لا فيك سيد ذكر ان اشركتك مع فلائقة وقد طلقت منه او من غيره وانا منك طالق او بائن ونوى إطلاقها كناية وخرج بنحوها نحو قومي اغناك الله ويفرق بينه وبين اهل الله يسوق اليك الخبر بان هذا اقرب إلى ارادة الطلاق به لان ترجى سوق الخير يستعمل في ترجى حصول زوج ولا كذلك الغنى احسن الله جزاءك اغزلى اى بالغين المعجمة بخلاف اغزلى بالمهملة اى نفسك عنى فان الذى يظهر أنه كناية اقعدى وفى عنوان الشرف لان المقرى أن قتل نكاح كناية ووافقه ابن عبد السلام الناشرى وخالفه الوجه الناشرى وغيره قال اما قتل نكاح فكناية بلا شك اه وبه يعلم ان الوجه الاول لاذل فرق مع نية الايقاع بذلك بين المبنى للفاعل والمفعول ويجرى (١٤)

والعدلى الوجه فان نوى الطلاق وحده وقع او وللعدد وقع ما نواه اخذاً من قول الروضة وغيره فان أنت واحدة أو ثلاث أنه كناية ومثله ما لو قيل له هل هي طالق فقال ثلاثا كما ياتي قبيل اخر فصل في هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت بأنه لا قرينة هنا لفظية على تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جواباً يؤيد صحة نيته به ما ذكر فلم تتمحض النية للايقاع وكطالق ما لو طلقها رجعيًا ثم قال جعلتها ثلاثا فلا يقع به شيء وان نوى على المعتمد لما قررته وقطع البغوى بوقوع الثلاث ان نواها ينبغي حمله بفرض اعتماده على ما اذا وصلها لفظ الطلاق اذ لو قال انت

إن أمكن كونها بثنته وإن كانت معلومة النسيب من غير مو تزوجى وانكحى وأحللنك اى للزوج واجو فتحت عليك الطلاق اى اوقعته وهبتك لاهلك او للناس او للزوج او للاجانب مغنى وروض مع شرحه (قوله وكلى) اى زاد الفرق وقوله واشترى اى زاده اه شرح الروض (قوله فيهما) اى كلى واشترى (قوله لا فيك) فليس بكناية لان معناه بارك الله لك لا فيك وهو يشعر برغبة فيها مغنى وشرح الروض فلا يقع به طلاق وان نواه عش (قوله) ونوى طلاقها لا حاجة اليه ولذا حذفه النهاية (قوله نحو قومي الخ) اى فليس كناية اه عش (قوله بينه) اى اغناك الله (قوله احسن الله جزاءك اغزلى) ونحوهما من الالفاظ التى لا تشمل الطلاق لا بتعسف كما احسن وجهك وتعالى واقربى اه شرح روض (قوله اقعدى) فليس بكناية (قوله قال) اى غير الوجه الناشرى (قوله وبه يعلم) اى بقول الغير اما قتل الخ (قوله الاول) اى أن قتل نكاح كناية (قوله بذلك) اى بمادة قتل (قوله ذلك) اى الخلاف ورجحان الكسائية (قوله ولو قالت له انا) اى قوله وقطع البغوى فى النهاية (قوله ومثله) اى فى انه كناية اه عش وضمير مثله لقوله ولو قالت له انا مطلقاً فقال الف مرة (قوله فى هذا الباب) عبارة النهاية من هذا الباب اه (قوله بينه) اى قوله ثلاثا فى جواب هل هي طالق وبين قوله طالق اى ابتداء (قوله لا يقع به شيء) اى وان كرهه مرارا اه عش (قوله وكطالق) اى المبتداه (قوله فلا يقع به شيء) والاقرب انه لو قال لزوجته انت طالق او لا وثانيا وثالثا انه يقع به الثلاث وان لم ينو لان التقدير انت طالق طلاقا ولا وطلاقا ثانيا وطلاقا ثالثا اه عش (قوله وان نوى) اى الطلاق ثلاثا (قوله لما قررته) اى فى قوله بأنه لا قرينة هنا لفظية الخ (قوله فهذا اولى) اى قوله جعلتها ثلاثا (قوله بكلامه ثانيا) وهو جعلتها ثلاثا (قوله وفى الثلاث) اى الثلاث (قوله فى تعليقه) اى يمينه (قوله وفيه نظر) اى فى قوله او اراد بقوله ثلاثا الخ (قوله او نوى به) اى بقوله ثلاثا (قوله بما مر) اى من سكتة التنفس والى (قوله مطلقاً) اى نوى انه من تنمة الاول ولا وكذا الاطلاقان الآتيان آتفا (قوله بذلك) اى بأكثر من سكتة التنفس والى (قوله ولم تنقطع نسبته الخ) من ذلك ما وقع السؤال عنه ان شخصاً قال عن زوجته بحضور شاهدي طالق فقال له الشاهد لا تنكحى طلاقاً واحدة فقال ثلاثا ثم اخبر عن نفسه بانى اردت وقوع الثلاث فيقن لان قوله ثلاثا حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبته عرفاً عن لفظ الطلاق اه عش (قوله والا) اى وان لم ينو انه من تنمة الاول (قوله وفارق) اى ثلاثا حيث فصل فيه به انه متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفاً الخ ما مر فى جعلتها ثلاثا اى من

والظاهر القطع بأنها لا تكون كناية طلاق أصلاً ثم رأيت المسئلة منقولة فى كتب الحنفية قال صاحب الخلاصة وفى الفتاوى رجل قال لامرأته انت تالتى او تالع او طالع او تالك عن الشيخ الامام الجليل ابى بكر محمد بن الفضل انه يقع وان تعدد وقصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل ان يتلفظ طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بينهما بأكثر من سكتة التنفس والى لغا فهذا أولى وعلى الاتصال يحتمل افتاء ابن الصلاح بأنه ان أنه قصد بكلامه ثانياً انه من تنمة الاول وبين له كما وقعن كالمواقف ان ثلاث ونوى الطلاق الثلاث نعم اطلق شيخنا فى فتاويه الوقوع فانه سئل عن حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثا ثم فعل المحلوف عليه فأجاب بأنه إن نوى الثلاث فى تعليقه أو اراد بقوله ثلاثا أنه تنمة التعليل وتفسير له او نوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث والا فواحدة اه فلم يفصل بين طول الفاصل وقصره وفيه نظر كقوله او نوى به الى آخره اذ كيف تؤثر النية بلفظ مبتدأ ليس بصريح ولا كناية اذ لم يقترن به ما يدل عليه والحاصل أن الذى ينبغي اعتماده أنه متى لم يفصل فى ثلاثا أكثر مما مر اشر مطلقاً ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفاً كان كالكناية فان نوى انه من تنمة الاول وبين له اشر وإلا فلا وان انقطعت نسبته عنه عرفاً لم يؤثر مطلقاً كما لو قال لها ابتداء ثلاثا وفارق ما مر فى جعلتها ثلاثا بان هذا الكلام مستأنف لا يصلح أن يكون من تنمة الاول فلم يؤثر

مطلقا على ما مر قال بعضهم ولو قالت له بذلت عداقي على طلاق فقال طالق ولم يدع ارادة غيرها طلقت كما أشار اليه الشيخان قيل الطرف الثاني في الافعال القائمة مقام اللفظ انتهى وأراد قولها الوكيل لمن أنكر شيئا أمرك طالق إن كنت كاذبا فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتى قبل لأنه لم يوجد منه إشارة إليها ولا تسمية وإن لم يدع ارادة غيرها طلقت انتهى (١٥) وبتمامه يعلم تنافي مفهومى ما أردت وإن لم يدع في حالة الاطلاق لكن وجه غيرهما ماقاله آخره

بان الظاهر ترتب كلامه على كلام القائل ويؤخذ منه الطلاق عند الاطلاق وهو متجه لما مر في شرح كلفلتك ان الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحا لكن لصعفه قبل الصرف بالنية اخذا بما قلاه هنا وبه يلتزم اطراف كلامهما ويعلم انه لا متمسك لذلك القائل فيما قلاه لان فيه ما صيره صريحا بخلافه في بذلت إلى آخره فلا يقع به شيء كما افهمه ما سبق من الغاء طالق ما لم يسبقه ما يصح تنزيله عليه من نحو إن فعلت كذا فزوجتك طالق واما بذلت الخ فلا يتضح فيه ذلك فتامه ولو قال متى طلقها فطلاق معلق على إعطائها كذا ثم طلقها وقع لأنه إذا وقع لا يعلق ولا يلزم صحة قصده أنه إذا وقع منه لفظ طلاق لا يقع مدلوله وليس كذلك نعم إن قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الإيقاع قبل ظاهر الاعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة (والاعتاق) أى كل لفظ صريح له أو كناية (كناية

أنه متى فصل عما قبله بذلك لغا سواه انقطع نسبه عنه عرفا أم لا (قوله على ما مر) أى آتفا من اعتماد التفصيل بين الانفصال وعدمه (قوله غيرها) أى غير الزوجة (قوله وأراد) أى البعض بقوله كما أشار اليه الشيخان الخ (قوله قبل) أى ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله وبتمامه) أى قول الشيخين المذكور يعلم تنافي مفهومى الخ أى لأن قبول قوله ما أردت طلاق امرأتى يفهم عدم وقوع الطلاق فيما إذا أراد غير الزوجة وأطلق وقولها ولم يدع ارادة غيرها الخ يفهم وقوع الطلاق فيما إذا ادعى إرادتها وأطلق (قوله ما أردت) أى إلى آخره وقوله ولم يدع أى إلى آخره وقوله في حالة الاطلاق متعلق بقوله تنافي الخ (قوله لكن وجه غيرهما الخ) حاصله ان مفهوم الثاني معتبر دون الاول اه كردى (قوله ماقاله آخره) وهو وإن لم يدع الخ (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك التوجيه قال الكردى أى من الترتب اه (قوله ان الظاهر المذكور) أى بقوله بان الظاهر ترتب كلامه الخ (قوله يصير) من التفصيل (قوله طالق) بضم الحكاية (قوله لصعفه) أى نحو طالق المذكور (قوله بالنية) أى بنية الزوج غير الزوجة (قوله هنا) أى قبل الطرف الثاني في الافعال القائمة مقام اللفظ (قوله وبه الخ) أى بقوله لكن وجه غيرهما إلى هنا قال الكردى أى بالتوجيه اه (قوله لان فيه) أى ماقاله ما صيره أى طالق (قوله بخلافه) أى طالق (قوله ما سبق) أى في شرح كلفلتك (قوله ذلك) أى التنزيل (قوله والا) أى وان وقع معلقا (قوله صحة قصده) أى تأثير هذا القصد (قوله في هذه الصورة) أى فيما لو قال طلقها بعد ان قال متى طلقها (قوله بالقرينة الخ) وهو قوله متى طلقها الخ (قوله أى كل لفظ) أى قوله وببحث في المعنى وإلى قوله أى وبانقضاء العدة لها النهاية الا قوله قال إلى وقوله بان (قوله أى كل لفظ صريح له أو كناية الخ) فقوله لزوجه اعتقتك أو لا ملك لى عليك ان نوى به الطلاق طلقت والا فلاها معنى (قوله صريح له الخ) الاول له صريح الخ (قوله نعم انا منك الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع وان كان الحكم صحيحا اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله انا منك حر الاول طالق اه وعبارة المعنى فقوله لرقيقه طلقك اوانت خلى او نحو ذلك ان نوى به العتق عتق والا فلا نعم قوله لعبد اعتد او استبرى رحمك لغو لا يعتق به وان نواه لاستحالة ذلك في حقه وقوله لعبد اه وامته انا منك حر أو اعتقت نفسى لغو لا يعتق به وان نواه بخلاف الزوجة لان الزوجية تشمل الجانبين بخلاف الرق فانه يختص بالملوك اه (قوله معناها) أى الصيغ المذكورة فيه أى العتق (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله اذ على الزوج الخ) لا يخفى انه انما يناسب الصيغتين الاوليين لا الاخيرتين فلما نسب ما مر عن المعنى آتفا (قوله تشملها) أى الزوج والزوجة فصحت اضافته لكل منهما اه ع ش (قوله والرق يختص الخ) أى فلم تصح اضافته التخلص منه للسيد وقوله لعبد أى امالامته فكناية عتق اه ع ش (قوله الحسينى) بحاء فسین مهملتين فباء وعبارة النهاية الخشباني بقاء معجمة فباء فسین معجمة (قوله انه غير كناية لعبد الخ) قد يتوقف فيه فيما اذا كان العبد امرءا جميلا لا به بالحرية يتمتع على سيده ما كان يسوغ له من نظره اليه فيقرب حينئذ ارادة العتق بهذا اللفظ وهو تقع ونحوه ولا بعد في مخاطبته به والحالة هذه او كان الخطاب من سيده اه سيد عمر اقول وقد يدفع التوقف لقول الشارح عادة (قوله والاذرى) أى وببحث الاذرى (قوله لا يكون) أى انه لا يكون الخ (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله قال) أى الاذرى (قوله ثم) أى فى العتق وقوله كما علم وقال ان امرأتى تطلب منى الطلاق ولا ينبغي لى أن اطلقها فالتلفظ بها قطعاً لعلمها وتلفظ وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق وكان فى الابتداء يفرق بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني ثم رجع

طلاق وعكسه) أى كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم لدلالة كل منها على إزالته ما ملكه نعم انا منك حر أو اعتقت نفسى لعبد أو أمة أو اعتدى أو استبرى ربحك لعبد لغو وإن نوى العتق لعدم تصور معناها فيه بخلاف نظائرها هنا إذ على الزوج حجر من جهتها والحاصل أن الزوجية تشملها والرق يختص بالملوك وببحث الحسينى فى نحو تقع وتستبر لعبد أنه غير كناية له مد مخاطبته به عادة والاذرى فى نحو أنت لله ويامولاي ومولاتى لا يكون كناية هنا قال فيجمل ما أطلقوه على الغالب لأن كل كناية ثم كناية هنا أى كما علم فى عكسه

وقوله بانتهى او حرمته على كناية في الاقرار به وقوله لوليها زوجها اقرار بالطلاق اى وباقضاء العدة كما و ظاهر وعلم ان لم تكذب به ولا
لزمها العدة مؤاخذه لها باقرارها ولعل (١٦) سكتهم عن ذلك لهذا ولها تزوجى وله زوجتيها كناية فيه ومم قبيل التفويض ماله تعلق

بهذا ولو قيل له يازيد فقال
امراة زيد طالق لم تطلق
زوجته إلا ان ارادها لان
المتكلم لا يدخل في عموم
كلامه كذا في الروضة وفيها
في امراة من في السكة طالق
وهو فيها انها تطلق وانما
يجب على انه يدخل في عموم
كلامه والذي يتجه اعتماد
ما ذكر من الحكمين دون
تعلييل الاولى اذ لا عموم
فيها لان العلم لا عموم فيه
بدلا ولا شمول لا بخلاف من
فان فيها العموم الشمولى
فشمولها لفظه فلم يحتاج لنتيحتها
بخلافه في الاولى فاحتاج
لنتيحتها على ان لك ان تمتع
تخرج ما هنا على تلك القاعدة
الاصولية كما لا يخفى على من
تأمل فحوى كلامهم عليها
وملاحظ الخلاف فيها وافق
ابن الصلاح في ان غبت
عنها سنة فما انا لها بزواج
بانه اقرار في الظاهر بزوال
الزوجية بعد غيبة السنة فلها
بعدها ثم بعد انقضاء عدتها
تزوج غيره و ابو زرعة في
الطلاق ثلاثا من زوجتي
تفعل كذا بانه ان نوى
ايقاعه بتقدير عدم الفعل
وقع لان اللفظ يحتمله بتقدير
كان او واقع على والا فلا
وبه يتايد ما افقيت به في
الطلاق منك ما تزوجت

أى عدم الكلية والحمل على الغلبة من قوله نعم الخ (قوله وقوله) أى السيد بانتهى الخ عطف على نحو أنت لله الخ
فهو بما يحتمل الاذرعى كما هو صريح صنيع النهاية (قوله كناية) اى انه كناية الخ اه ع (قوله به) اى
المتق ولا يخفى انه إنما يظهر إذا كان القول المذكور من السيد كما اشرنا اليه لا من السيدة نظير ما مر عن
الحسباني فليراجع (قوله وقوله) اى الزوج و ظاهر صنيع النهاية انه عطف على نحو أنت لله الخ فهو بما يحتمل
الاذرعى ايضا (قوله لوليها) اى خطابا لولى الزوجة (قوله اقرار بالطلاق) كان الفرق بين قوله لوليها
زوجها وقوله لها تزوجى حيث كان أى الثانى كناية فيه أى الاقرار ان الولي يملك تزويجها بنفسه بخلافها
فليراجع اه رشيدى ولا يخفى ان الفرق المذكور لا يتأتى بالنسبة الى قوله لوليها زوجتيها (قوله وعلمه)
اى كونه اقرارا بانقضاء العدة وكذا الاشارة في قوله الآتى عن ذلك (قوله لم تكذب) اى فى
التطبيق (قوله لهذا) اى لتوقف الاقرار بانقضاء العدة على عدم تكذيب المرأة اه كردى (قوله ولها)
اى للزوجة وقوله الخ اى لولى الزوجة معطوفان على قوله لوليها الخ (قوله كناية فيه) اى الاقرار
بالطلاق ثم ان كان كاذبا واخذناه به ظاهرا لم يحرم باطنا بخلاف كناية الطلاق فانه إذا نواه حرمته بها
ظاهرا وباطنا اه ع (قوله ولو قيل) الى قوله ولم إنما يجىء فى النهاية الا فيما سانه عليه (قوله لم تطلق زوجته)
معتمدا اه ع (قوله لان المتكلم لا يدخل) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها في الدرس وهى
ان شخصا اغلق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق ان لا يفتح لها احد و غاب عنها ثم رجع وفتح هل يقع
الطلاق او لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه ع (قوله وفيها) اى الروضة خبر مقدم لقوله
انها تطلق وقوله في امراة من الخ اى فيما لو قال امراة الخ وقوله وهو فيها اى والحال ان الناطق به في السكة
(قوله انها تطلق) عبارة النهاية لا تطلق اه قال ع (قوله لم تطلق) هو موافق لما قدمه من ان المتكلم
لا يدخل في عموم كلامه وعبارة حج تطلق اه وقال سم قول الشارح في الروضة الخ قال شيخنا ما نقله
عن الروضة ليس على هذا الوجه كما بينته في كتابي فيض الوهاب وبه يندفع ما اورده الشارح اه (قوله
دون تعلييل الاولى) ولو قال فيه اذ المخاطب لا يدخل في خطابه لكان واضحا اه رشيدى (قوله بخلاف
من الخ) قد يشكل على هذا الفرق قول الروض اى والمغنى ولو قال نساء المسلمين طالق لم تطلق امراة
قال في شرحه ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه اه سم (قوله عليها)
اى تلك القاعدة والجار متعلق بكلامهم وقوله وملحظ الخ عطف على فحوى الخ (قوله واقفى ابن
الصلاح) الى قوله و ابو زرعة في النهاية لا قوله في الظاهر (قوله ان غبت عنها الخ) هذا قريب من نحو ان
فعلت كذا ما انت بزوجة لى المتقدم في التنبيه المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتأمل وجه تغاير
الحكم اه سم عبارة ع (قوله قد يقال تعريف الاقرار بانه اخبار بحق سابق لغيره لم ينطبق على ما ذكر لانه
حين الاخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك اخبارا عن الطلاق بعدها فكان الاقرب انه كناية في
الطلاق كما قدمناه عن حج في نحو ان فعلت كذا فلست لى بزوجة اه (قوله في الظاهر) انظر ما الحكم في
الباطن إذا قصد به انشاء التعليق اه رشيدى اقول وتقدم في التنبيه انه كناية طلاق حيثئذ فيحمل على
الباطن لثلاثا فافيا (قوله و ابو زرعة الخ) عطف على ابن الصلاح (قوله ولو طلبت) الى المتن في النهاية

الى ما قلنا وعليه الفتوى اه (قول الشارح في الروضة) قال شيخنا ما نقله عن الروضة ليس فيها على هذا
الوجه كما بينته في كتابي فيض الوهاب وبه يندفع ما اورده الشارح قال في شرح الروض ان لم ينو طلاقها بناء
على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه اه (قوله بخلاف من الخ) قد يشكل على هذا الفرق قول
الروض ولو قال نساء المسلمين طالق لم تطلق امراة (قوله ان غبت عنها سنة فما انا لها بزواج) هذا قريب
من نحو ان فعلت كذا ما انت بزوجة لى المتقدم في التنبيه المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق

(قوله)

عليك انه كناية بتقدير الطلاق واقع على منك ان تزوجت
عليك اذ هذا يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا فهو نظاير ما قاله ابو زرعة ولو طلبت الطلاق فقال اكتبوا لها ثلاثا

وكتابة ويفرق بينه وبين ما مر في جعلها ثلاثا بان ذاك اراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو متذر فلين كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤالها قرينة وكذا زوجتي الحاضرة طالق وهي غائبة (وليس الطلاق كناية ظاهرا وعكسه) وان اشتركا في افادة التحريم لا مكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة ان ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون صريحا ولا كناية في غيره وفيها كلام مهم بينته في شرح الارشاد الكبير في باب المساقاة وسيأتي في انت طالق كظهر امي انه لو نوى بظهر امي طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فمحل ما هنا في لفظ ظاهرا وقع مستقلا (فوقال لزوجه انت) او نحو يدك (على حرام او حرمتك) او كالخمر او الميتة او الخنزير (ونوى طلاقا) وان تعدد (او ظاهرا حصل) ما نواه لا فضاء كل منهما التحريم فجاز ان يكنى عنه بالحرام ولا ينافي هذا القاعدة المذكورة لان ايجابه للكفارة عند الاطلاق ليس من باب الصريح والكناية اذ هما من قبيل دلالات الالفاظ ومدلول اللفظ (١٧) تحريمها واما ايجاب الكفارة فحكم

رتبه الشارع عليه عند قصد التحريم او الاطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق او ظاهرا اذ لا كفارة في لفظهما والحاصل ان موضوع لفظ التحريم يصدق بكل من الثلاثة لكنه عند الاطلاق اشترى استعماله في تحريم الوطء فقط فجعل صريحا فيما اشترى فيه وكناية فيما يشترى فيه وما في القاعدة بما هو في استعمال لفظ في غير موضوعه مع صلاحته لموضوعه (او نواهما) اي الطلاق والظهار معا (تخبر و ثبت ما اختاره) منهما لاهما لتناقضهما اذ الطلاق يرفع النكاح والظهار يشته (وقيل طلاق) لانه اقوى لازالة الملك (وقيل ظهار) لان الاصل بقاء النكاح (تنبيه) الظاهر انه لا يكنى الاختيار هنا بالنية بل لابد من اللفظ او نحو الاشارة المفهومة لان النية هنا لما تؤثر عند مقارنتها

(قوله فكناية) الظاهر انه كناية في الطلاق والعدد فليراجع اه رشیدی (قوله وبين ما مر في جعلها ثلاثا) اي من انه لا يقع به شيء وان نوى على المعتمداه ع (قوله واحدة) معمول الواقع وقوله ثلاثا معمول جعل الخ (قوله وكذا الخ) اي كناية (قوله وهي غائبة) جملة حالية (قوله وان اشتركا) الى قوله وفيها كلام في المعنى والى قوله والحاصل في النهاية الا قوله وفيها كلام الى وسياتي (قوله ان ما كان صريحا الخ) قضية الاختصار في التعليل على ما ذكره وقوله الاتي وسياتي الخ ان كلاما من كناية الطلاق والظهار يكون كناية في الآخر وهو ظاهر لان الالفاظ المحتملة للطلاق محتملة للظهار وبالعكس لان البعد عن المرأة المشعر به كل منهما يكون بكل من الطلاق والظهار اه ع (قوله ويصرح بذلك قول المتن فلو قال لزوجه الخ) (قوله فمحل ما هنا) اي قول المتن وعكسه (قوله او كالخمر الخ) عبارة المغنى والاسنى في شرح وعليه كفارة يمين ولو قال انت على كالميتة او الخمر او الخنزير او الدم فكقوله انت حرام على فيما مر نعم ان قصد به الاستقذار فلا شيء به عليه اه ويعلم بذلك انه كان المناسب تقديم قوله او كالخمر الخ على قول المتن او حرمتك (قول المتن طلاقا) رجعيا او باثنا وان تعدداه معنى (قوله وهذا) اي ما في المتن (قوله اذ هما) اي السكون صريحا والسكون كناية (قوله تحريمها) اي الزوجة (قوله عليه) اي اللفظ (قوله ان موضوع لفظ التحريم يصدق الخ) اي فهو مشترك بينهما بالاشتراك المعنوي (قوله فيما لم يشترى فيه) اي الطلاق او الظهار (قوله وما في القاعدة الخ) اي وما هنا من استعمال اللفظ في موضوعه الغير المشتهر (قوله معا) سيد كر محترزه (قوله ومن نحو الاشارة) كالكتابة (قوله وهي) اي النية هنا اي في الاختيار (قوله بخلاف نيتهما) اي الطلاق والظهار (قوله كناية في اختيار الطلاق) تأمل ما لو تاخر الاختيار مدة فهل يقع الطلاق حينئذ فتحسب العدة من حينئذ او يدين وقوعه باللفظ الاول حتى لو انقضت العدة قبل اختيار الطلاق اعتد بها ولم تعد اه سيد عمر اقول قياس حساب عدة المهمة من التعيين حسب ان العقد هنا من الاختيار فليراجع (قوله كاخترتك للظهار الخ) اي فهو صريح في اختيار الظهار (قوله وبه يفرق الخ) اي يكون الاختيار هنا بنحو اللفظ (قوله اما لو نواها) الى قوله واعترض البلقيني في النهاية (قوله مترتبين) كذا في اصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر مترتبين اه سيد عمر (قوله يكنى قرنبا بجزء الخ) معتمداه ع (قوله فيتخير ويثبت ما اختاره ايضا الخ) اعتمده المغنى وشرح المنهج والروض (قوله لكن القياس الخ) اعتمده مراه سم (قوله ما رجحه في الانوار من ان المنوى الخ) وهذا ما قاله ابن الحداد وهو المعتمد اه نهاية (قوله صحاما) اي فيتخير ويثبت ما اختاره (قوله يؤيد الاول) وهو ما رجحه ابن فليتأمل وجه تغاير الحكم (قوله لكن القياس ما رجحه في الانوار) اعتمده مراه

(٣ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

للفظ محتمل وهي هنا ليست كذلك اذ لا لفظ عندها بخلاف نيتهما فان كانت انت حرام او اذا قلنا لا بد من اللفظ فهل فيه كناية وصريح او لا والذي يتجه تصورهما فيه فالاول كجعلتك في العدة فهم كناية في اختيار الطلاق والثاني كاخترتك للظهار او اخترت الظهار ولو اخترت شيئا لم يجز له الرجوع عنه الى غيره كما هو ظاهر لما تقرره لا بد من لفظ او نحوه وحينئذ يقارنه وقوع معناه فلم يتصور الرجوع عنه وبه يفرق بين هذا ومن رأى ما شك فيه اه منى ام مذى لان التخيير ثم بالعمل باحكام ما اختاره بمجرد العمل لا يقتضى المنع من غيره بعد اذ وجد رجوع عنه اليه اما لو نواهما مترتبين اي بناء على ان نية الكناية يكنى قرنبا بجزء من لفظها فيتخير ويثبت ما اختاره ايضا على ما رجحه ابن المقرئ لكن القياس ما رجحه في الانوار من ان المنوى او لان كان الظهار صحاما او الطلاق وهو بائن لنا الظهار او رجعي وقف الظهار فان راجع صار عاتدا ولو لمته الكفارة ولا فلا فان قلت يؤيد الاول ان الطلاق

لا يقع إلا باخر اللفظ فحيث لا فرق بين تقدم الظهار و تاخره قلت ممنوع بل يتبين باخره وقوع المنويين مرتين كما اوقعهما وحيث فيتين
الثاني فتامله و اعترض البلقيني الثاني (١٨) بان الظهار ليس موقوفا بل صحيح ناجز ثم بنى عليه اعتراضا على صحة الرجعة وكونها عودا وكونه

المقرى من التخيرو ثبت ما اختاره اه ع ش (قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا الممنوع بأنه
لا جائز ان يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الاخر ليس صيغة كاملة فيتين ان الوقوع مع الاخر
ومن لازم ذلك تقارنها حيث لا فرق بين التقدم و التأخر فقوله بل يتبين الخ ان ارادانه بالاخر يتبين
الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الاخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان ارادانه بالاخر
يتبين الوقوع معه لزوم تقارنها في اوقع مع الاخر اللهم لا ان يقول انها وان تقارنا في الوقوع مع الاخر
لكن ترتبها في النية يقتضي تغليب حكم السابق منهما في وقوعهما ترتب حكمي او يلتزم ان ما قبل
الاخر صيغة كاملة بشرط ذكر الاخر وفيه ما فيه اه سم (قوله فيتين الثاني) اي ما رجحه في الانوار
المعتمد اه ع ش (قوله و اعترض البلقيني الثاني) اي ما رجحه في الانوار وخط الاعتراض قول الانوار او
رجعي وقف الظهار الخ (قوله ثم بنى عليه اعتراضا) الى قوله وقد علمت مغطى بشوب الاجمال لا طريق
لمعرفة بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هناك قوله وكونها الخ وقوله وكونه معطوفا
على صحة الرجعة وضمير الاول للرجعة والثاني للعود و الله اعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها
رجحه ابن المقرئ وما رجحه الانوار وقوله فلا يعمل عليه لانه ليس من أصحاب الوجوه (أو نحو فرجها)
الى قول المتن وعليه في النهاية قوله وبحث الاذري في المعنى لا قوله على الاشهر الى حرمها على نفسه (قوله)
او نحو فرجها الخ) عبارة اغنى او فرجها او وطئها قال الماوردي اوراسها اه (قوله من قال ذلك) اي
امرائي على حرام (قوله في غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنحو وقد اقتصر المعنى وشرح المنهج على
مدخوله (قوله ومعتدة) اي عن شبهة (قوله محرمة) بكسر الراء المخففة (قوله اي مثلها) الى المتن في
النهاية (قوله اي مثلها) لان ذلك ليس يمين لان اليمين انما تعتقد باسم من اسمائه تعالى او صفة من صفاته
اه معنى (قوله كالمو قاله الخ) اي انت على حرام او نحوه بما مر اه معنى (قوله فيها) اي قصة مارية ذلك
اي اول سورة التحريم (قوله وبحث الاذري) مبتدأ خبره قوله يردده الخ (قوله حرمة هذا) اي تحريم نحو
عين الحليلة اه ع ش (قوله تصريحهما الخ) اعتمده المعنى (قوله بكر اهته) اي تحريم نحو عين الحليلة
(قوله فيها) اي الكراهة (قوله ويرد) اي نزاع ابن الرفعة (قوله وفارق) اي نحو انت على حرام اه
ع ش (قوله فيه عناد الخ) الجملة صفة كذبا (قوله فن ثم كان) اي الظهار (قوله والايلاء) عطف على
الظهار (قوله ولو قال الخ) والانسب تأخير عن قول المصنف وكذا ان لم يكن له نية في الاظهر كما في المعنى
(قوله ولو قال لارب) عبارة المعنى تنبيهات لو حرم كل ما يملك وله نساء و اماء لزمته الكفارة كما علم بما مر
يكفيه كفارة واحدة كالمو حلف لا يكلم جماعة و كلهم ومثله ما لو قال لارب زوجات اثنى على حرام كما صرح
به في الروضة هتا ولو حرم زوجه مرات في مجلس او مجالس ونوى التاكيد وكذا ان اطلق سواء كان في
مجلس او مجالس كافي الروضة في الاولى وبحثه شيخنا في الثانية كفاه كفارة واحدة وان نوى الاستئناف

(قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جائز ان يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل
الاخر ليس صيغة كاملة فيتين ان الوقوع مع الاخر ومن لازم ذلك تقارنها حيث لا فرق بين التقدم
و التأخر فقوله بل يتبين الخ ان ارادانه بالاخر يتبين الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الاخر لا يصح
الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان ارادانه بالاخر يتبين الوقوع معه لزوم تقارنها في الوقوع مع الاخر
لهم لا ان يقول انها وان تقارنا في الوقوع مع الاخر لكن ترتبها في النية يقتضي تغليب حكم السابق
فيهما في وقوعهما ترتب حكمي او يلتزم ان ما قبل الاخر صيغة كاملة بشرط ذكر الاخر وفيه ما فيه (قوله)
كالمو كرهه في واحدة واطلق) عبارة الروض وان اطلق فقولان قال في شرحه اوجهها عدم التعدد كما في

لغو او قد علمت ان ما ادعاه
من تفرده فلا يعمل عليه ولا
على ما بناه عليه (او) نوى
(تحريم عنها) أو نحو فرجها
او وطئها (لم تحرم) لما
روى النسائي ان ابن عباس
سأله من قال ذلك فقال
كذبت اي ليست زوجتك
عليك بحرام ثم تلا اول سورة
التحريم (وعليه) في غير
نحو رجعية ومعتدة ومحرمة
(كفارة يمين) اي مثلها
حالا وان لم يبطأ كما لو قاله
لامته اخذ من قصة مارية
رضي الله عنها النازل فيها
ذلك على الاشهر عند أهل
التفسير كما قاله البيهقي وروى
النسائي عن انس رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم كانت له امة يطؤها
اي وهي مارية ام ولده
ابراهيم فلم تزل به عائشة
وحفصة حتى حرمها على
نفسه فانزل الله لم تحرم
ما احل الله لك الا به ومعنى
قد فرض الله لكم تحلة
ايمانكم اي اوجب عليكم
كفارة كالكفارة التي تجب
في الايمان وبحث الاذري
حرمة هذا لما فيه من الابداء
والكذب يردده تصريحهما
اول الظهار بكراهته بل
نازع ابن الرفعة فيها بما يثبته
الزركشي انه عليه السلام فعله
وهو لا يفعل المكروه ويرد

بأنه يفعل لبيان الجواز فلا يكون مكروها في حقه لو جوبه عليه وفارق الظهار بأن مطلق التحريم يجمع الزوجية بخلاف تعددت
التحريم المشابهة لتحريم الام فكان كذبا فيه عناد للشرع فمن ثم كان كبيرة فضلا عن كونه حراما والايلاء بان الابداء فيه اتم ومن ثم ترتب
عليه الطلاق والرفع للحاكم وغيرهما ولو قال لارب اثنى على حرام بلانية طلاق ولاظهار فكفارة واحدة كما لو كرهه في واحدة واطلق

لا يجاب الكفارة (والثاني)
هو (لغو) لانه كناية في
ذلك وخرج بانت على حرام
مالو حذف على فانه كناية
هنا فلا تجب الكفارة فيه
إلا بالنية (وإن قاله لامته
ونوى عقاب ثبت) قطعاً لانه
كناية فيه إذ لا مجال للطلاق
والظاهر فيها (أو) نوى
(تحريم عيها أو لانية) له
(فكالزوجة) فيأمر فتزومه
الكفارة نعم لا كفارة
في محرمة ابداء وكذا معتدة
ومزوجة ومردة ومحرمة
ومحسنة على الأوجه بخلاف
نحو نفساء وحائض وصائمة
لقرب زوال مانعهن ومن ثم
لو نوى بتحريمها تحريم
وطئها لهذا العارض لم يزمه
شيء (ولو قال هذا الثوب أو
الطعام أو العبد حرام على)
أو نحوه (فلغو) لاشيء فيه
لتمذره فيه بخلاف الحليلة
لامكانه فيها بطلاق أو عتق
(وشرط) تأثير (نية
الكنية اقترانها بكل اللفظ)
وهو أنت بائن كما قاله الرافعي
كجماعة واعترض بأن
الصواب ما قاله جمع متقدمون
أنه لفظ الكناية كبائن ذون
أنت لانها صريحة في الخطاب
فلا تحتاج لنية ويرد بانها للمالم
تستقل بالافادة كانت مع
أنت كاللفظ الواحد وقيل

تكرر الحلف بالله تعالى اى بخلاف نظيره فى الطلاق (قوله او بنية التاكيد) نال فى الروض وشرحه الا ان
نوى الاستئناف فلا يكفيه كفارة بل تعدد بتعدد المرات ومثله كما قال الزركشى وغيره ما لو نواه مع اتحاد
المجلس وان افهم كلامه كاصله خلافه (قوله بطلاق او عتق) قد يقال هو ممكن فى المذكورات ايضا بارادة
المالك بنحو البيع الا ان يفرق امكان ان يراد بهذا اللفظ الطلاق او العتق لانحو البيع (قوله فى الخطاب)

یکدی (اقتراها) (باوله) استصحا بالحکما فی باقیه دون اخره لان العطا فها علی ماضی بعید و رجحه کثیر و نوا عتمده الاسوی و غیره

وزعم بعضهم ان الاولى سبق فلم يرجع في (٣٠) اصل الروضة الا كغفاء باوله واخره اى بجزء منه كما هو ظاهر ويظهر ان باقى هذا الخلاف

اوله اه رشيدى (قوله ان الاولى) اى اشتراط الافتراق بكل اللفظ (قوله ورجع في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية لكن المرجح في الروضة كاصلا الا اكتفاء باوله الخ فالخصل الاكتفاء بها قبل فراغ لفظها وهو المعتمد اه وعبارة المغنى والذى رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد انه يكفى افتراقها ببعض اللفظ سواء كان من اوله او وسطه او اخره لان اليمين انما تعتبر بتمامها اه (قوله بجزء منه) اى من اللفظ (قوله ثم زعم) اى قال اه عش (قوله لم يقبل) وينبغي تدبيره لانه ان سبق منه ذلك فلا وقوع لا نقضاء العدة قبل تطبيقها ثلاثا اه عش (قوله لرفعه الخ) اصله يقبل وقوله الموجبة الخ صفة للثلاث وقوله اللازم صفة للتحليل وقوله له اى للزاعم المذكور نظرا لظاهر إيقاعه الثلاث وقال الكردى والضمير في له يرجع الى مضاف محذوف عن الثلاث وهو الوقوع اه (قوله ولو انكر نيتها) اى الكسائية وكان الاولى تذكير الضمير وارجاعه للطلاق كفى النهاية (قوله انه) اى الوارث لا يعلمه الخ وتظهر فائدة ذلك في العدة اه عش (قوله فان نكل) اى الزوج او وارثه (قوله انه نوى) اى فلا يرث منها اذا كان الطلاق باثنا (قول المتن وإشارة ناطق بطلاق) كان قالت له زوجته طلقنى فاشار بيده أن اذبهى وقوله بطلاق خرج به لإشارته محل الطلاق كقول من له زوجتان امرأتى طالق مشيرا لاحدهما وقال أردت الاخرى فانه يقبل كارجحه في زيادة الروضة اه معنى (قوله وإن نواه) اى قول المتن ويعتدى في النهاية (قوله وان نواه الخ) غاية (قوله له) اى للضمير (قوله حروف موضوعه الخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة اه سيد عمر اى المراد دوال حروف الخ (قوله نعم لو قال الخ) قديقال لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالإشارة ثم رأيت الفاضل المحشى أشار لذلك ولفظه في هذا الاستدراك شئ لانه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا باعم اه سيد عمر (قوله مشيرا) اى بقوله وهذه (قوله طلقت) اى الاخرى اه عش اى واما المخاطبة فتطلق مطلقا (قوله هذا) اى وقوع الطلاق بقوله وهذه بذلك القول (قوله ان نواه) اى الاخرى (قوله في ذلك) اى لو قصد طلاق الاخرى (قوله مع احتماله الخ) الظاهر انه انما اتى بهذه المعية إشارة لوجه الاحتياج للنية وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الاطلاق التى تحتها اه رشيدى والوجه انه انما اتى بها لتوجيه ما افهمه قوله هذا ان نواه الخ من أنها لا تطلق إن نوى غيرها (قوله احتمالا قريبا الخ) محل تأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله اى وهذه ليست كذلك في قرب هذا نظر اه سيد عمر واجاب الرشيدى بما نصه الظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج في هذا التقدير الى تسف وليس المراد انه يفهم منه عند الاطلاق فيها قريبا الذى فهمه الشهاب سم حتى نظرى في كون هذا قريبا فتأمل اه (قوله كفى) اى الإشارة بالامان اى للكافر (قوله ونحوه) وهو الاذن في الدخول مثلا فإشارة الناطق لا يعتد بها الا فى الثلاثة المنظومة في قوله

إشارة لناطق تعتبر * فى الاذن والافتاء أمان ذكروا

اه بجري عبارة عش اى كالا جازة والاذن في دخول الدار اه (قوله فلو قيل له) اى للفقى مثلا (قوله كيع) اى قوله نعم في النهاية والى قول المتن فان فهم في المعنى الا فلوها وغيرها وقولها للضرورة (قوله والافاير الخ) عطف على العقود (قوله وغيرها) لعله انما اتى به لقوله الا اتى نعم لا تصح الخ (قوله للضرورة) علة لقول المتن ويعتد الخ وإتمام تقدم الكتابة على الإشارة لان كلا منهما يحتاج لنية فلا مرجح لاحدهما على الاخرى اه عش وقد يقال ان الكتابة اوضح من الإشارة وانها موضوعة للافهام بخلاف الإشارة كأمرو عبارة البجيرى عن الحلبي قوله للضرورة لانه ليس كل احد يفهم الكتابة والا فسيقال مع قضيته أن الكلام في نية الخطاب وفيه نظر (قوله ولو اتى بكتابة الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو قال الخ) في هذا الاستدراك شئ لانه ليس المراد الإشارة بالعبارة ولا باعم (قوله نعم لو قال انت طالق وهذه الخ) ظاهره وإن جعل هذا من عطف الجمل بان قدر خبر الاسم الإشارة اى طالق لان ما قبله قرينة على المقدرا خذا عما دمه الشارح قبيل قول المصنف والاعتاق كناية (قوله اى وهذه ليست كذلك) في قرب هذا نظر (قوله

فى الكسائية التى ليست لفظا كالكسائية ولو اتى بكسائية ثم بعد مضى قدر العدة اوقع ثلاثا ثم زعم انه نوى بالكسائية الطلاق لم يقبل لرفعة الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو انكر نيتها صدق يمينه وكذا وارثه انه لا يعلمه نوى فان نكل حلفت هى او وارثا انه نوى لان الاطلاع على نيته ممكن بالقرائن (واشارة ناطق بطلاق لغو) وان نواه وافهم بها كل احد (وقيل كناية) لحصول الافهام بها كالكتابة ويورد بان تفهيم الناطق اشارته نادر مع انها غير موضوعة له بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للافهام كالعبارة نعم لو قال انت طالق وهذه مشير الزوجة له اخرى طلقت لانه ليس فيه إشارة محضة ان نواه او اطلق على الوجه لان اللفظ ظاهر في ذلك مع احتماله لغيره احتمالا قريبا اى وهذه ليست كذلك وخرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته كعبارة كهى بالامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فاشار براسه مثلا اى نعم جاز العمل به ونقله عنه (ويعتد بإشارة اخرس في العقود كبيع وهبة والحلول) كطلاق وفسخ وعق و الاقارير والدعاوى وغيرها وان امكنته الكتابة للضرورة نعم لا تصح بها شهادته ولا تبطل بها صلته

ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فان فهم طلاقه) وغيرها بها (كل احد فصريحته) وإن (٢١) لم يفهما أحد (اختص بفهمه)

أى الطلاق منها (فطنون)

أى أهل فطنة وذكاء

(فكناية) وإن انضم إليها

قرائن ومراول الضمان ما

قد يخالف ذلك مع ما فيه

وذلك كما في لفظ الناطق

وتعرف نيته فيما إذا أتى

بإشارة أو كتابة بإشارة

أو كتابة أخرى وكانهم

اغترفوا تعريفه بما مع

أنها كناية ولا اطلاع لنا

بها على نيته ذلك للضرورة

وتعبيرى بما ذكر أعظم وأولى

من قول المتولى ويعتبر في

الآخرس أن يكتب مع

لفظ الطلاق إن قصدت

الطلاق وسيأتى في اللعان

أنهم الحقوا بالآخرس من

اعتقل لسانه ولم يبرج برؤه

وكذا من رضى بعده مضى

ثلاثة أيام فهل قياسه هنا

كذلك أو يفرق والذي

يتجه في الاول واللاحق بل

الآخرس يشملهما وفي

الثاني يحتمل اللاحق قياسا

ويحتمل الفرق بانه إنما

الحق به ثم لا يحتاجه اللعان

أو اضطارره اليه ولا

كذلك هنا (ولو كتب ناطق)

أو آخرس (طلاقا ولم ينوه

فلفو) إذ لا لفظ ولا نية

(ولم ينوه) ومثله كل عقد

وحل وغيرهما ماعدا

النكاح ولم يتلفظ بما كتبه

قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة اه (قوله ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام انه يحنث بها الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتى بيانها في الايمان اه سم وفي البجيرى عن العزيرى انصريح بذلك المفهوم (قول المتن فصريحته) إشارته لا تحتاج لنية كان قيل له كم طلقت زوجتك فاشار باصابعه الثلاث اه معنى (قوله ولم يفهما احد) قد يقال هي حينئذ بمثابة لفظ الناطق الذى لا يحتمل وهو لا يقع به الطلاق وان نواه فليست امل الفرق بينهما اه سيد عمر اقول واليه يشير سكوت النهاية والمغنى عن هذه الزيادة ويصرح بذلك ع ش ما نصه قوله أى أهل فطنة الخ ويبنى أن يأتى هنا ما قيل في السلم من انه يشترط لكون الإشارة كناية ان يوجد فطنون يفهمونها لباقي أى محل اتفاق للآخرس فيه تصرف بالإشارة فلو فهمها الذين في غاية الفطنة وقل ان يوجدوا عند تصرف الآخرس لم تكن الإشارة كناية بل تكون كالتى لم يفهما احدو يبنى ايضا الاكتفاء بفطن واحد فالجمع في كلامه ليس بقيد اه (قول المتن فكناية) تحتاج للنية (تنبيه) تفسير الآخرس صريح اشارة ته في الطلاق بغير طلاق كتفسير اللفظ الشائع في الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الا بقرينة اه معنى (قوله وذلك كالح) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وان اختص الخ (قوله وتعرف نيته) إلى قوله وفي الثاني في النهاية لا قوله وكذا من رضى إلى والذي يتجه وقوله في الاول (قوله بإشارة الخ) متعلق بقوله الاق بإشارة الخ متعلق بتعريف اه سم (قوله تعريفها) أى بالإشارة او الكتابة الثانية (قوله ولا اطلاع لنا بها) الجار الثانى متعلق بنية ذلك فكان الاولى تأخير عنه (قوله بما ذكر أى إذا أتى بإشارة او كتابة الخ) (قوله هنا كذلك) أى انه هنا الخ اه ع ش (قوله او يفرق) أى فينتظر افاقته وان طال اعتقاله اه ع ش (قوله ويحتمل الفرق بانه الخ) قد يقال وقد يحتاج الى اضطراب الى نحو الطلاق والبيع فاللاحق اقرب اه سيد عمر وهو الظاهر وقال ع ش والمتبادر من كلام الشارح حيث لم يتعرض لهذا فى الثاني انه حيث رضى برؤه بعد ثلاثة ايام انتظر طال زمن اعتقاله او قصر اه (قول المتن ولو كتب الخ) أى على ما يشئت عليه الخط كرق وثوب وحجر وخشب لا على نحو ما كهواه اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الارض ونحوها كناية لا على الماء والهواء ونحوهما اه (قوله او آخرس) الى قول المتن وان لم تكن في النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وقيل إلى وخروج وقوله ولم يفهما (قول المتن طلاقا) ونحوه بما لا يقتصر إلى قبول كالاتفاق والابراء والعفو عن القصاص كان كتب زوجته على طالق او عبدى حر اه معنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض أى وسائر التصرفات غير النكاح كما فى شرحه اه أى فكان الاولى للشارح ان يكتب قوله ومثله كل عقد الخ عقب المصنف طلاقا (قول المتن فلفو) أى ويقبل قوله فى ذلك يمينه كما تقدم فى قوله قريبا ولو انكر نيته الخ اه ع ش (قوله ومثله الخ) أى الطلاق (قوله وغيرهما) أى كالاتفاق والدعوى أخذ اماما فى الإشارة (قوله ولم يتلفظ الخ) عطف على نواه (قوله لا فادتها حينئذ الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق فى إفهام المراد وقد اقترنت بالنية فان قرأ ما كتبه حال الكتابة او بعدها فصريح فان قال قرائه كما كتبه بلانية طلاق صدق يمينه وفائدة قوله هذا إذ لم يقارن الكتب بالنية وإلا فلا معنى لقوله اه (قوله وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو اطلق كما يفهمه كلام المحلى ايضا اه ع ش (قوله صدق الخ) أى ان انكرته

ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام انه يحنث الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتى بيانها في الايمان عند قول المصنف او لا يكلمه الخ (قوله بإشارة) قال ذلك مرتين والاولى متعلقة باقى والثانية بتعرف (قوله فى المتن ولو كتب ناطق طلاقا الخ) عبارة الروض وان قرأه أى ما كتبه حال الكتابة او بعدها فصريح فلو قال قرائه كما كتبه بلانية صدق يمينه اه فقراته عند عدم قصد الحكاية صريح قال فى الروض وفائدته أى قوله المذكور إذا لم يقارن الكتب بالنية انه قارئها اطلقت ولا معنى لقوله المذكور ومثله أى الطلاق فيما ذكر العتق والابراء والعفو عن القصاص أى وسائر التصرفات غير (فالاظهر وقوعه) لا فادتها حينئذ وان تلفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدقت

ييمينه (فان كتب إذا بلغك كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فانما تطلق بيلوغه) ان كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان امكن قراءتها وان اتمحت لانها المقصود الاصل (٢٢) بخلاف ما عداها من السوابق واللواحق فان اتمحت سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان

قال كتابي هذا والكتاب لم يقع او كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الروياني عن الاصحاب وخرج بكتب مالو امر غيره فككتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف مالو امره بالكتابة او كناية اخرى وبالنسبة فامثل ونوى وبقوله فانت طالق مالو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذ لا يكون للكتابة كناية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وردوه بان الذي فيه الحزم بالوقوع تبعاً لجمع متقدمين قال الاذرعى وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكناية قدرنا انه تلفظ بالمكتوب (وان كتب اذا قرأت كتابي وهي قارئة فقرأته) اى صيغة الطلاق منه نظير ما مروان لم تفهمها او طالعتها وفهمتها وان تلفظ بشيء منها كما نقل الامام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه ويظهر انه لا فرق هنا بين ظن كونها امية وعدمه لان اللفظ لا ينصرف عن حقيقته الا عند التعذر ويجرد ظنه لا يصرف عنها (وان قرى عليها فلا طلاق (في الاصح)

الزوجة (قول المتن إذا بلغك) أو وصل اليك أو اتاك (فرع) لو كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق فبلغها كله طلقت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابه بالطلاق فانكر صدق يمينه فان اقامت بيته بانه خطه لم تسمع الابروية الشاهد للكتابة وحفظه عنده وقت الشهادة اه مغنى وفي النهاية مانصه اما لو قال إذا جاءك خطي فانت طالق فذهب بعضهم بوقوع البعض وقع الطلاق وان لم يكن فيما يقى ذكر الطلاق اه (قوله كهذه الصيغة) اى إذا بلغك كتابي الخ (قوله بان امكن) تصوير لقوله ان كان فيه الخ (قوله من السوابق) كالسملوة والحدلة وقوله والواحق كالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فان اتمحت الخ) اى ولم يبق اثره بعد المحو بحيث يمكن قراءته (قوله وقيل ان قال كتابي هذا الخ) اى وقد اتمحت غير سطر الطلاق اه عش (قوله وخرج بكتب) اى فى قول المتن ولو كتب ناطق الخ (قوله مالو امر غيره) اى بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق وقوله ونوى هو اى الامر عند كتابة الغير اه عش (قوله لو امره بالكتابة او كناية اخرى الخ) يرد عليه ان هذا توكليل في التعليق ومرانه لا يصح الا ان يقال مراده امره بالكتابة بطلاق منجز والغرض منه التنبيه على انه يشترط كون النية من الآتى بالكناية كناية أو غيرها ولا يكفي النية من أحدهما والكناية من الآخر اه عش (قوله فامثل ونوى) اى فانه يقع اه عش (قوله وبقوله الخ) عطف على بكتب الخ (قوله وردوه) اى ابن الرفعة (قوله بان الذى فيه) اى فى كلام الرافعي وقوله وهو الصحيح معتمداه عش (قول المتن وان كتب الخ) فى الروض وان علق بيلوغ الطلاق فسلم موضع الطلاق وقع قطعاً وقرأة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين اه سم (قوله اى صيغة الطلاق) اى وان لم يقرأ الجميع (قوله وان لم تفهمها) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفى المواضع الثلاثة الآتية (قوله او طالعتها) عطف على قراءته (قوله وان لم تلفظ الخ) نعم لو قال الزوج انما اردت القراءة بالنظر قبل قوله فلا تطلق الا بها اه نهاية (قوله لوجود المعلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الامام (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرى عليها الآتى فى قوله وان قرى عليها فلا فى الاصح ولو علم انها قارئة ثم نسيت القراءة اى او عمت ثم قرى عليها فينبغى ان لا تطلق او علم انها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغى ان تطلق اه سم وقوله ولو علم الخ فى النهاية مثله (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) الذى يتبادر الى الفهم ان مراد الشارح التعميم فى القارئة فى قراءتها والقراءة عليها فلا يقع فى الثانى وان ظن كونها امية خلافا لما يقتضيه صنيع المحشى وان كان ما افاده المحشى اوجه اه (قوله هنا) اى فى وقوع الطلاق اه عش والاولى فى اشتراط قراءتها (قوله فلا طلاق) اى وان ظن حال التعليق امية اه عش (قوله ان علم حالها) كذا فى النهاية والمغنى (قوله

النكاح كما فى شرحه (قوله فان كتب اذا بلغك كتابي الخ) فى الروض وان علق بيلوغ الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً وقرأة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب طلقت بوصول الكتاب طلقتين او بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت اه وينبغى اذا علق بوصول الكتاب بوصول نصفه ان تطلق طلقتين (بخلاف مالو امره بالكتابة الخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور فى المتن مع انه تعليق والتوكيل فى التعليق لا يصح كما تقدم فى الوكالة (قوله ويظهر الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرى عليها الآتى فى قوله وان قرى عليها فلا فى الاصح ولو علم انها قارئة ثم نسيت القراءة ثم قرى عليها فينبغى ان لا تطلق او علم انها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغى ان لا تطلق ايضا (قوله ان علم حالها) اى بخلاف ما اذا لم يعلم حالها على الاقرب فى الروضة واصلاً وسياتى

ومنه

لعدم قراءتها مع امكانها وإنما انزل القاضى فى

نظير ذلك لان العادة فى الأحكام أن يقرأ عليهم المكاتب فالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وأيضاً فالعزل لا يصح تعليقه فتعين ارادة اعلامه بخلاف الطلاق (وان لم تكن قارئة فقرى عليها طلقت) ان علم حالها لان القراءة فى حق الامى محمولة على الاطلاع

ومنه يؤخذ أنها لو تعلت وقرأته وان القارىء لو طالعه وأخبرها بما فيه طلقت لان القصد (٢٣) الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم لم تطلق

الا ان تعلت وقرأته
(فصل) في تفويض
الطلاق اليها ومثله تفويض
العق للفق (له تفويض
طلاقها) يعنى المكلفة
لا غيرها (اليها) اجماعا بنحو
طلق نفسك ان شئت وبحث
أن منه قوله لها طلقيني
فقلت أنت طالق ثلاثا لكنه
كناية فان نوى التفويض
اليها وهى تطليق نفسها
طلقت والا فلا ثم ان نوى
مع التفويض اليها عددا
فسايق (وهو تملك) للطلاق
(في الجديد) لانه يتعلق
بغيرضا فساوى غيره من
التملكيات (فيشترط وقوعه
تطبيقها فوراً) وان أتى
بنحو متى على المعتمد بان لا
يتخلل فاصل بين تفويضه
وايقاعها لان التطبيق هنا
جواب التملك فكان
كقبوله وقبوله فوراً وهذا
معنى قولهم لان تطبيقها
نفساً متضمن للقبول وقول
الزركشى عدوله عن شرط
قبولها الى تطبيقها يقتضى
تعينه وهو مخالف لكلام
الشرح والروضة حيث قال
ان تطبيقها يتضمن القبول
وهو يقتضى الاكتفاء بقولها
قبلت اذا قصدت به التطبيق
وان حقها ان تقول
حالا قبلت طلقت والظاهر

ومنه) أى التعليل (قوله لو تعلت الخ) ولو علقه بقراءتها عالماً بأنها غير قارئة ثم تعلت ووصل كتابه هل
تكتفى قراءة غيرها الظاهر الاكتفاء اه نهاية قال ع ش قوله ثم تعلت الخ المتبادر من هذا الصنيع
انه اذا قرأته بنفسها طلقت وقوله الظاهر الاكتفاء اى وان قصد قراءتها بنفسها فلا يدين اه (قوله
وان القارىء الخ) عطف على قوله انها الخ وكان الاولى اوبدل الواو عبارة النهاية قال الاذرعى
مفهومه اى قول المصنف فقرئ عليها الخ اشتراط قراءته عليها فلو طالعه اى الغير وفهمه او
قرأها أى الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أرفه نصاً ويحتمل بانه يكتفى بذلك اذ الغرض
الاطلاع على ما فيه اه قال ع ش قوله لم تطلق معتمد وقوله ويحتمل انه يكتفى بذلك اى فى الوقوع
وهو معتمد حج ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق للاحتمال الاول اه
(قوله فان لم يعلم) اى حالها سم ونهاية اى كونها قارئة اه ع ش

(فصل فى تفويض الطلاق اليها) (قوله فى تفويض الطلاق) الى قول المتن وهو تملك فى النهاية
(قوله يعنى المكلفة لا غيرها) كذا فى المعنى (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق
نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والاوجه الخ
(قوله فقلت أنت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسى فانه صريح لانها انت بما تضمنه قوله طلقيني اه
ع ش (قوله لكنه كناية) اى منه ومنهارشيدى وع ش (قوله وهى) اى ونوت الزوجة (قوله والا)
اى بان لم ينو اى او احدهما ذكر (قوله فساقى) عبارة النهاية وقع ولما فواحدة وان ثلثت كما ياتى ولو
فوض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والاخر ثلاثا فالوجه كما قال البنديجى انه يقع
واحدة اه قال ع ش قوله وقع ظاهره ان مانوا يقع بقوله لذلك وان تناو ذكرت دون مانوا فليحرر
اه اقول ساقى فى اواخر الفصل انه يقع فى الاولى واحدة وفى الثانية مانوته وبه يشير قول الشارح فساقى
وقول النهاية كما ياتى (قوله لانه) اى التفويض (قول المتن فوراً) نعم لو قال وكتك فى طلاق نفسك لم
يشترط الفور اه معنى (قوله وان أتى بنحو متى الخ) خالفه النهاية والمعنى فاعتمد اعدم اشتراط الفورية فى
نحو متى (قوله لان التطبيق الخ) تعليل لقول المصنف فيشترط لوقوعه تطبيقها الخ اه رشيدى اقول
الظاهر انه تعليل للفورية فقط (قوله فكان) اى التطبيق كقبوله اى التملك (قوله وهذا معنى الخ)
لا يخفى بعده والظاهر ان المراد بقولهم المذكور ان قوله طلق نفسك معناه بناء على الجديد ملكتك تطليق
نفسك فقوله طلقها فى جوابه طلقت الخ معناه قبلت وطلقت كما ان اعتمدت فى البيع الضمنى معناه ذلك فليتأمل
نعم كلامه رحمه الله توجيه مستقل اه سيد عمر (قوله لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم
أوبدل منه (قوله لكلام الشارح) لعل المراد به الشرح الكبير (قوله وهو) اى قولهما ان تطبيقها
يتضمن القبول (قوله وان حقها الخ) عطف على قوله الاكتفاء الخ (قوله انتهى) اى قول الزركشى
(قوله بعيد) خبر وقول الزركشى الخ (قوله ذلك) اى تعين التطبيق (قوله لما قررته) اى فى قوله لان
التطبيق هنا الخ وقوله فى معناه اى كلامهما وقوله ان هذا الخ بيان لما قررته وقوله هذا التضمن اى

الجزم به فى كلامه (قوله فان لم يعلم) أى حالها

(فصل فى تفويض الطلاق اليها الخ) (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق نفسك كان
كناية تفويض كما هو ظاهر (قوله وبحث الخ) اعتمده مر (قوله طلقت) وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبى
وكتك ان تطلق زوجتى فقال طلقتك ونوى تطبيقها فلا يقع لان النكاح لا يتعلق به بخلاف الزوجة كما نقل
ذلك الدميرى عن المتولى وساقى ذلك مع البحث فيه فى كلام الشارح قبل فصل خطاب الاجنبية (قوله
وان أتى بنحو متى) كطلق نفسك متى شئت معنى على المعتمد وقيل ان علق بمتى شئت لم يشترط فور جزم به فى
التنبه وجرى عليه ابن المقرئ والاصفونى والحجازى وصاحب الانوار ونقله فى التهذيب عن النص وهو

اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطبيق على الفور انتهى بعيد جداً بل الصواب تعينه وكلامهما لا يخالف ذلك لما قررته فى
معناه ان هذا التضمن أوجب الفورية لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا ينتظم مع قوله طلق نفسك وان قصدت به التطبيق

وقوله وان حقها الى آخره ينافي ما قبله لاسيما قوله والظاهر الى آخره لان الذي قاله أو لأنه لا يكتفي قبلت إلا ان نوت بها التطلق فكيف يبحث هنا الجمع بينهما أو الا كفاء قبلت (٢٤) في الفورية ثم تطلق بعد فالصواب خلاف ما قاله في الكل نعم لو قال طلق نفسك فقالت

تضمن تطلقها القبول وقوله لانه اى الا كفاء الخ وقوله وان قصدت به أى بالقبول (قوله وقوله الخ) اى الزر كشي لعله معطوف على قوله الصواب الخ (قوله ينافي ما قبله الخ) المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يشبهها كما يشهد به التأمل الصادق وقوله فكيف يبحث هنا الجمع بينهما قلنا أو لا فالحكم بان حقها الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطلق لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما اولى وهو المراد بان ذلك حقها فحاصل الكلام انه يكتفي بالقبول مع قصد التطلق لكن الاولى التصريح بالتطبيق أيضا فإى منافاة في ذلك وامانا نيا فهو اى الزر كشي لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشارح والروضة لان قوله وان حقها عطف على الا كفاء وقوله أو الا كفاء بقبلت الخ قلنا اراد اى الزر كشي يبحثه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فإى منافاة محذورة في ذلك فليتأمل اه سم (قوله نعم) الى قوله قاله الفقهاء في المعنى وإلى قوله وهو قوله في النهاية (قوله نعم لو قال الخ) استثناء عن قول المتن في شرط الخ (قوله وظاهره ان الفصل الخ) قد يتوقف فيه لان قوله لانه فصل يسير مقتصرة عليه في التعليل مشعر اشعار اظهر بان مدار الاعتذار على كونه يسيرا لا على كونه غير اجنبى ايضا ولا لتعني ذكره في التعليل فتدبره به يتايد كلام الشارح الآتى اه سيد عمر (قوله فإلى يتجه) الى قوله بخلاف سائر التمليكات في المعنى (قوله لمطلقة التصرف) الى قوله فان ذلك في النهاية والمعنى (قوله لا لغيرها) اى اما غير مطلقة التصرف فينبغي انها إذا طلقت تطلق رجعيًا ويلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في اول الخلق اه ع ش (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الذى عندى انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم اه سم عن شرح الروض وقوله يقع الطلاق اى رجعيًا اه ع ش (قوله وما قبله كالمبة) اى والذى تقدم في اول الفصل بقوله بنحو طلق نفسك ان شئت فهو كالمبة عبارة المعنى فان لم يذكر عوضا فهو كالمبة اه (قوله ولو اتى منا) اى على هذا القول اه سم (قوله مطلقا) اى سواء كان التوكيل بصريح العقود كوكلتك أو لا كبيع (قوله بل عدم الرد) اى بل الشرط عدم الرد اه رشدى (قول المتن قبل تطلقها) اى قبل الفراغ من تطلقها فيصح الرجوع مع تطلقها اه ع ش عبارة الخطيب في هامش المعنى ولو قارن الرجوع التطلق لم تطلق لان الاصل بقاء العصمة اه (قوله بعده) اى القبول (قوله فلو طلقت الخ) عبارة المعنى فاذا رجعت ثم طلقت لم يقع علت برجوعه ام لا اه (قوله قبل علمها برجوعه) اى ولكنه بعده

المعتمد شرح مر (قوله ينافي ما قبله الخ) أقول المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يشبهها كما يشهد به التأمل الصادق (قوله فكيف يبحث هنا الجمع بينهما) قلنا اما لا فالحكم بان حقها الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطلق لانه حينئذ قبول وتطبيق ففيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما اولى وهو المراد بان ذلك حقها فحاصل الكلام انه يكتفي بالقبول مع قصد التطلق لكن الاولى التصريح بالتطبيق أيضا فإى منافاة في ذلك وامانا نيا فهو لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشرح والروضة لان قوله وان حقها عطف على الا كفاء أى وهو أى كلام الشرح والروضة يقتضى الا كفاء بما ذكره ويقتضى ان حقها الخ وقوله أو الا كفاء بقبلت الخ قلنا اراد يبحثه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فإى منافاة محذورة في ذلك فليتأمل (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي بالف درهم قال القاضي الطبرى الذى عندى انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم شرح روض (قوله هنا) اى على هذا القول

كيف يكون تطلق لنفسى ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير قاله الفقهاء وظاهره ان الفصل اليسير لا يضر إذا كان غير اجنبى كما مثل به وان الفصل بالأجنبى يضر مطلقا كسائر العقود وجرى عليه الاذرعى وفيه نظر لانه ليس محض تملك ولا على قواعده فإلى يتجه أنه لا يضر اليسير ولو اجنبيا كالخلع ثم رأيت في الكفاية ما يؤيده وهو قوله الطلاق يتصل التعلق فجاز أن يتسامح في تملكه بخلاف سائر التمليكات اى ومن ثم لو قال ثلاثا فوجدت او عكسه وقعت واحدة كما ياتى وان كان قياس البيع ان لا يقع شيء (فان قال) لمطلقة التصرف لا لغيرها نظير ما مر في الخلع (طلق) نفسك (الف فطلقت بانث ولزمها الألف) وان لم تقل بالف كما اقتضاه اطلاقه

ويكون تملكيا بعوض كالبيع وما قبله كالمبة (وفى قول توكيل) كالم فوض طلاقها لاجنبى (فلا يشترط) على هذا القول (فور) في تطلقها (في الاصح) نظير ما مر في الوكالة ولو اتى هنا بمضى جاز التأخير قطعاً (في اشتراط قبولها) على هذا القول ايضا (خلاف الوكيل) ومرأن

الاصح منه انه لا يشترط القبول مطلقا بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطلقها) لان كلام التملك والتوكيل يجوز لموجبه الرجوع قبل قبوله ويؤيد التوكيل بجواز ذلك بعده أيضا فلو طلقت قبل علمها برجوعه

لم ينفذ (ولو قال إذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لغالى) قول (التملك) لأنه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر فيه ان التعليق يبطل خصوصه لا عموم الاذن فان قلت ظاهر قوله هنا جاز بنا في قوله في الو كالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم بجاز هنا نفذ فقط فلا ينافى حرمةه ولا يجوز ثم انه يأنى به بناء على حرمة تعاطي العقد الفاسد فلا ينافى صحته ومن عبر ثم بلا يصح (٢٥) مراده من حيث خصوص الاذن وإن

صح من حيث عمومه (ولو قال ابني نفسك فقالت ابنت ونوبا) اي هو التفويض بما قاله وهي الطلاق بما قالته (وقع) لان الكناية مع النية كالصريح (والا) ينويا معا بان ينويا او احدهما ذلك (فلا) يقع الطلاق لوقوع كلام غير النوى لغوا (ولو قال طلق) نفسك (فقلت ابنت) نفسى (ونوت) (او) قال (ابني ونوى) فقالت طلقت) نفسى (وقع) كما لو تباعا بلفظ صريح من احدهما وكناية مع النية من آخر وقول مجلى لفظ الطلاق هنا كناية لا يقع به إلا مع النية ضعيف وذكر نفسى فى ذلك هو ما فى اصله والروضة فان حذفها معا من الكناية ومثلها الصريح فوجهان والاوجه بل المذهب كما قاله الاذرعى انه يكفى نيتها لنفسها سواء انوى هو ذلك ام لا وافهم كلامه انه لا يشترط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية لان قيد بشئ فيتبع (ولو قال طلق) نفسك (ونوى) ثلاثا فقالت طلقت ونوتن) وان لم تعلم نيته كما هو ظاهر بان وقع ذلك منها اتفاقا خلافا لتقيد شارح له

فى الواقع ولو تنازعنا فى أن الطلاق قبل الرجوع أو بعده فينبغى أن يأتى فيه تفصيل الرجعة فليراجع اه عش (قوله لم ينفذ) اي على القولين اه عش (قوله يبطل خصوصه) اي التوكيل عش (قوله ظاهر قوله هنا الخ) اي حيث قالوا هنا لغالى قول التملك وجاز على قول التوكيل اه كرى عبارة الرشيدى وظاهر ان الصماير فى قول ابن حجر جاز وما بعده اما ترجع لعقد التوكيل الذى اتى به الموكل وقلنا بانه يفسد خصوصه لا عموم فالرد عليه بما يأتى فى النهاية غير ملاق لكلامه فتأمل اه (قوله اي هو) الى قوله خلافا لتقيد الشارح فى المعنى إلا قوله كما لو تباعا الى وذكر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وإلى الفصل فى النهاية الا قوله وقوله مجلى الى قوله وذكر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وقوله وقد لا ترد إلى وخرج وقوله ولها فى الاولى الخ (قوله بما قاله) اي بابني نفسك وقوله وهى اي ونوت وهى وقوله بما قالته اي بابنت (قوله) وذكر نفسى) الاولى وذكر النفس كفى النهاية (قوله والاوجه الخ) عبارة النهاية اصحهما الوقوع إذا نوت نفسها كما قاله البوشنجى والبعوى قال الاذرعى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به اه زاد المعنى وجرى عليه شيخنا فى شرح البهجة اه (قوله سواء انوى هو ذلك الخ) فلا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفى ابني حيث نوى به التطلق اه عش (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة المعنى وافهم كلام المصنف ان المخالف فى الكناية او الصريح كاختارى نفسك فقالت ابنتها او طلق نفسك فقالت شرحتا لا يضر من باب اولى نعم إن قال لها طلق نفسك بصريح الطلاق او بكنايته او بالتسريح او نحو ذلك فعادت عن الماذون فيه إلى غيره لم تطلق لمخالفتها صريح كلامه (قوله إلا ان قيد بشئ) اي من صريح أو كناية اه عش (قوله بان علمت الخ) ويدفع المخالفة بحمل بان على معنى كان اه (قوله ذلك اصلا) اي العدد وقوله او نراه اي العدد احدهما اي فقط سم (قوله خلاف) اي فى وقوع الواحدة معنى وعش (قوله وكذا) اي لا خلاف فى وقوع الواحدة إذا نوت (قوله وكذا إذا نوت هي فقط) صنيعة يقتضى ان فى هذه الصورة خلافا (قوله واحدة الخ) مفعول نوت (قوله هذه الثلاثة) اي التى لا خلاف فيها وهى ما قبل وكذا وقوله ولو نوت الخ وقوله على عبارته اي قوله والا الخ الصادق على هذه الثلاثة المقتضية لجرى ان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة فى الشق الثانى من الثالث (قوله بان يجعل الخ) أى كما فعله المحقق المجلى لكونه هو محل الخلاف وقوله من جهتها اي فقط اه رشيدى (قوله السياق) ماهو اه سم (قوله

(قوله يبطل خصوصه الخ) قد يكون الشارح المجلى أشار إلى ذلك بقوله فلنأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (قوله) والاوجه بل المذهب كما قاله الاذرعى الخ) الذى فى شرح الروض فرض كلام الاذرعى فى الاختيار فانه لما قال الروض فرع قال لمانا وبالتفويض اختارى نفسك فقالت اخترت او اختارى نفسك فقالت اخترت نفسى ونوت وقعه وإن تركا النفس معا فوجهان احدهما انه لا يقع وإن نوت نفسها والثانى انه يقع إذا نوت نفسها وبين فى شرحه عن الاذرعى ان الثانى هو المذهب الصحيح ثم قال فى الروض وإن كرر اختارى و اراد واحدة فواحدة أى يقع باختيارها قال فى شرحه فان أراد عددا وقع او اطلق وقع بعدد اللفظ ان لم يخالفه فيها وإلا وقع ما اتفقا عليه اه (قوله انه يكفى نيته) قد يشكل ذلك بما نقله الزركشى فيما لو اسقط المفعول فقال طلقت ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وإن نوى وان القفال صرح بذلك إلا أن يفرق بين ما وقع جوابا كما هنا وغيره وقد يقال إن كان جوابا مع إسقاط النفس فى كلامه ايضا ففى تأثيره نظر (قوله بان علمت) تحمل بان على معنى كان (كادال عليه السياق) ماهو

(٤) - شروانى وابن قاسم - ثامن) بقوله عقب ونوتن بأن علمت نيته الثلاث (ثلاث)

لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوباه (ولا) ينوباذلك اصلا او نواه احدهما (فواحدة) تقع لاكثر (فى الاصح) لان صريح الطلاق كناية فى العدد فاحتاج لنيته منها نعم فيما إذا لم ينوب واحد منها لا خلاف وكذا إذا نوت هي فقط ولو نوت فيما إذا نوى ثلاثا واحدة أو اثنتين وقع مانو ته اتفاقا لانه بعض الماذون فيه وقد لا ترده هذه الثلاثة على عبارته بان يجعل قوله وإلا نفيا لنية شيئا من جهتها كما دل عليه السياق

وضابط ذلك انهما متى تخالفاني نية العدد وقع مانو اتفاقا فيه فقط وخرج بقوله ونوى ثلاثا ما لو تلفظ بهن فانهما اذا قال طلقت لم تذكر عددا ولا نوته تقع الثلاث (ولو قال ثلاثا فوجدت) (٣٦) أى قالت طلقت نفسى واحدة (أو عكسه) أى وحدت قلت (أو واحدة) تقع فيهما لدخولها

في الثلاث التي فوضها في الاولى ولعدم الاذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طلق زوجتى وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة ولها في الاولى ان تثني وتثلك فورا راجع أولا وسياقي في ميحث الناسي قبول قولها في الكناية لم ينو وان كذبها خلافا للباوردي

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله في بعض شروط الصيغة والمطلق) منها أنه يشترط في الصيغة عند عروض صارفها لما يأتي في النداء لا مطلقا لما يأتي في الهزل واللعب ونحوه صريحة كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم لقصد ههما تخيئد اذا مر (بلسان نائم) أو زائل عقل بسبب لم يعص به والا فكالسكران فيما مر (طلاق لغا) وان اجازته وامضاه بعد يقظته لرفع القلم عنه حال تلفظه به ولو ادعى انه حال تلفظه به كان نائما أو صيا أو أمكن ومثله جنون عهده جنون صادق يمينه قاله الروائي ونازعه في الروضة في الاولى

وضابط ذلك الخ) أى تخالفهما في نية العدد (قوله وخرج) إلى قوله وسياقي في المعنى لا لقوله ومن ثم إلى ولها في الاولى (قوله لدخولها) أى الواحدة وكذا ضمير عليها (قوله ولها في الاولى) أى فيما لو قال ثلاثا فوجدت عبارة المعنى تنبيهات لها في الاولى بعد ان وحدت راجعها أو لم يراجعها ان تزيد الثنتين الباقيتين على الواحدة التي وقعها فورا إذ لا فرق بين ان تطلق الثلاث دفعة وبين قولها طلقة واحدة وواحدة ولا يقدر تحليل الرجعة من الزوج ولو طلقت نفسها عبثا ونوت فصادت التفويض لها ولم يطل الفحل بينهما طلقت ولو قال جعلت كل أمرى عليك يدك كان كناية في التفويض اليها وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا لم ينو هاهو ولو قال طلق نفسك ثلاثا إن شئت فطلقت واحدة أو واحدة إن شئت فطلقت ثلاثا طلقت واحدة كما لو لم يذكر المشيئة وإن قدم المشيئة على العدد فقال طلق نفسك إن شئت واحدة فطلقت ثلاثا أو عكسه لغا الصيرورة المشيئة شرط في اصل الطلاق والمعنى طلق نفسك ان اخترت الثلاث فان اختارت غير هذه لم يوجد الشرط بخلاف ما لو اخرها فانها ترجع إلى تفويض المعين والمعنى فوضت اليك ان تطلق نفسك ثلاثا فان شئت فافعل ما فوضت اليك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه الظاهر كما قال شيخنا أنه لو قدمها على الطلاق ايضا فقال إن شئت طلق ثلاثا أو واحدة كان كما لو اخرها عن العدداه ووافقه النهاية في الاولين من صور المشيئة الثلاث دون الاخيرة فجعلها الفوا كالثانية واستظهر عرش ما قاله شيخ الاسلام والمعنى من انها كالاولة

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله في بعض شروط) إلى قوله وجعل البقيني في النهاية (قوله منها) أى من شروط الصيغة فيه مع قوله الآتي في الصيغة نكرار فالأخير الاولى ويشترط في الصيغة الخ) (قوله عند عروض صارفها) لا حاجة إلى هذا التقيد لما قدمه اول الباب من ان قصد اللفظ لعناه شرط مطلقا وغاية الامر انه إذا وجد صارف بما يأتي احتيج حينئذ مع هذا القصد إلى قصد الإيقاع لوجود هذا الامر الصارف فتأمل اه رشيدى وهذا صريح في ان الصريح المقارن للصارف حكمه حكم الكناية فلا بد فيه من قصدين ولا يقع به الطلاق مع الاطلاق وقد يفيد قول المصنف الآتي وكذا إن اطلق على الأصح فليراجع (قوله لما يأتي في النداء) أى من أن كل لفظ يقبل الصرف لا يقع به إلا بارادة معناه وقوله لا مطلقا لما يأتي في الهزل الخ) أى من انه إذا قصد منه اللفظ دون المعنى وقع ظاهره وباطنا اه كردى (قوله قصد لفظها) نائب فاعل يشترط (قوله لقصد ههما) أى اللفظ والمعنى اه عرش (قول المتن بلسان نائم) وان اثم بومه لان اثم به بخارج لانداته سم وعرش (قوله وإن اجازة الخ) عبارة المعنى وإن قال بعد استيقاظه وفاقته اجزته أو اوقته اه (قوله وإن اجازة الخ) لا يبعد ان يكون قوله اجزته كناية فيقع به الطلاق إذا اراد انشاء إيقاع الطلاق الآن اه سيد عمر وهو الاقرب ولا ينبغي العدول عنه إلا بنقل صريح (قوله بعد يقظته) أى او عود عقله اه سم (قوله عهد له جنون) أى سابق اه عرش (قوله صدق يمينه) معتمد مدعى الصبا والجنون اه عرش (قوله قاله الروائي الخ) عبارة المعنى كما قاله الروائي وان قال في الروضة في تصديق النائم نظرا اه (قوله أى لانه لا اماراة الخ) قد يتوقف في نفي الامارة اه سم (قوله وهو متجه) أى النزاع (قوله على الاخيرين) أى مدعى الصبا ومدعى الجنون أى على تصديقهما باليمين (قوله عدم قبول قوله) أى المطلق أو المعتقد وقوله ظاهره أى وأما باطنا فينفعه ولعله حيث قصد عدم الطلاق أما لو اطلق فلا لان الصريح يقع به وان لم يقصد اه عرش وقوله لان الصريح الخ تقدم عن الرشيدى تقييده بعدم وجود الصارف فليراجع (قوله ظاهرا) قيد للقبول وقوله لتلفظه علة لنفي الاشكال (قوله بقيده) أى امكان الصبا وعهد الجنون اه عرش (قوله قبل كان مستغنيا الخ) ومن قال به شيخ الاسلام والمعنى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله بعد يقظته) أى او عود عقله (قوله أى لانه لا اماراة

قوله) أى لانه لا اماراة على النوم وهو متجه ولا يشك على الاخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والعق ظاهره (قوله لتلفظه بالصريح مع يمين تكليفه فلم يكن رفقه وهنالم يقيين تكليفه حال تلفظه قبل دعواه الصبا او الجنون بقيده قبل كان مستغنيا

عن هذا باشرطه التكليف اول الباب انتهى ويحاج بان هذا وما بعده كالشرح لذلك على (٢٧) انه يستفاد منه هنا فائدة وهي عدم

تأثير قوله أجزته ونحوه
لان اللغو لا ينقلب
بالاجازة غير لغو ولا
يستفاد هذا من قوله يشترط
لنفوذ التكليف فتأمل (قلو)
سبق لسانه بطلاق من غير
قصد تأكيد لفهمه من
التعبير بالسبق (لغا) كلغو
اليين ومثله تلفظه به حاكيا
وتكرير الفقيه للفظه في
تصويره ودرسه (ولا يصدق
ظاهرا) في دعواه سبق
لسانه او غيره مما يمنع
الطلاق لتعلق حق الغير به
ولانه خلاف الظاهر
الغالب من حال العاقل (إلا
بقرينة) كإيأتي فيمن التف
بلسانه حرف بآخر فيصدق
ظاهرا في السابق لظهور
صدقه حيثذ اما باطنا
فيصدق مطلقا وكذا لو قال
لها طلقك ثم قال اردت ان
اقول طلبتك ولها قبول
قوله هنا وفي نظائره ان
ظنت صدقه بامارة ولمن
ظن صدقه أيضا لا يشهد
عليه به بخلاف ما إذا علمه
وجعل البقينة في فتاويه من
القرينة مالمو قال لها أنت
حرام على وظن أنها طلقت
به ثلاثا فقال لها أنت طالق
ثلاثا طانا وقوع الثلاث
بالعبارة الاولى فانه سئل
عن ذلك فاجاب بقوله لا
يقع عليه طلاق بما اخبر

(قوله عن هذا) أي مافي المتن اه رشیدی (قوله وما بعده الخ) فيه تأمل (قوله لأن اللغو الخ) توجيه
للاستفادة (قوله ولا يستفاد هذا من قوله يشترط الخ) أي لان عدم النفوذ يصدق بالوقف كتصرفات
المرتد في زمن الردة اه سيد عمر (قول المتن من غير قصد) أي لحروف الطلاق لمعناه اه معنى (قوله
تأكيد) أي قوله من غير قصد تاكيدا قبله (قوله ومثله) إلى قول المتن إلا بقرينة في المعنى (قوله ومثله الخ)
لعله في كونه لغوا فقط لافي انه لا يصدق ظاهرا إذا ما ذكر من الحكاية والتصوير قرينة ظاهرة في عدم
إرادة الايقاع (قوله حاكيا) أي للكلام غيره اه معنى أي أو لما كتبه هو كآمر (قوله للفظه) أي
الطلاق (قوله او غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات فاي قرينة فيه وظاهر كلامهم فيه الاكتفاء بامكان
الصبا وعهد الجنون فكانهم جعلوا ذلك قرينة سم على حج أي لتقريريهما صدقه فيما قاله اه عش
(قوله كما يأتي الخ) وكان دعاهما بعد طهرهما من الحيض إلى فراشه واراد ان يقول انت الان طاهرة فسبق
لسانه وقال انت اليوم طالقة اه معنى (قوله فيمن التف) أي انقلب (قوله فيصدق ظاهر الخ) تفریع
على قول المتن إلا بقرينة (قوله أما باطنا فيصدق) أي فيعمل بمقتضاه ولو عبر ببنفذه كان أولى وقوله مطلقا
أي كان هناك قرينة ام لا اه عش (قوله وكذا) أي يصدق باطنا مطلقا اه رشیدی (قوله ثم قال
اردت ان اقول طلبتك الخ) ظاهره وان لم يكن هناك قرينة ويحتمل خلافا فلا يقبل حيث لا قرينة وهو
الظاهر اه عش عبارة الرشیدی قوله وكذا لو قال لها طلقك الخ الظاهر ان التشبيه راجع لقوله اما
باطنا فيصدق مطلقا بقرينة ما بعده فليراجع اه (قوله ولها قبول) أي ويجوز لها الخ اه عش (قوله
هنا) أي في دعوى نحو سبق للسان بلا قرينة (قوله ولمن ظن الخ) أي يجوز له الخ اه عش (قوله ولمن
ظن صدقه ايضا لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له ان يشهد قال في شرح الروض وفيه نظر اه أي بل
ينبغي ان ليس له الشهادة عليه مع الظن كما انه ليس له ذلك مع العلم سم ومعنى انظر هل يقال اخذا من هذا
انه يجب على المرأة الظانة صدقه قبوله (قوله بخلاف ما إذا علمه) أي سبق للسان ونحوه بقرينة ظاهرة
فتحرم عليه الشهادة اه عش عبارة الرشیدی أي فلا يجوز له الشهادة فالحالفة بالنسبة إلى ما فهمه قوله
ولمن ظن صدقه الخ من ان له ان يشهد اه عبارة الكردی قوله بخلاف ما إذا علمه مفهوم قوله ولمن ظن الخ
يعنى يجوز لمن ظن صدقه ان لا يشهد عليه بالطلاق ويجوز له ان يشهد عليه به ايضا بخلاف ما إذا علم صدقه
فانه لا يجوز له ان يشهد عليه به اصلا اه وكل من هاتين مخالف لما مر عن سم والمعنى (قوله فقال لها) أي
بقصد الاخبار كما يأتي ويظهر ان الاطلاق بلا قصد شيء من الاخبار والانشاء كقصد الاخبار فليراجع
(قوله طانا الخ) مجرد تاكيدا قبله (قوله بما اخبر به الخ) خرج مالمو قصد به الانشاء وسيسير اليه اه سم (قوله
بائنا الخ) حال من فاعل اخبر (قوله في اعتقتك الخ) أي فيما إذا قال السيد عقب اداء مكاتبة النجوم
اعتقتك او انت حر ثم تبين فساد (قوله انه لا يعتق به الخ) فاعل يأتي (قوله قالوا الخ) أي اصحابنا (قوله
ونظير ذلك) أي قوله اعتقتك الخ اه كردی (قوله ثم قال ظننت الخ) أي وكان قولي نعم طلقتهما مبنيا على
هذا الظن (قوله ان ما جرى بيننا) أي بينه وبين الزوجة من نحو طالن وحده ابتداء (قوله وقد افقتيت)

الخ) قد يتوقف نفي الامارة (قوله او غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروايات فاي قرينة فيه وظاهر كلامهم
فيه الاكتفاء بامكان الصبا وعهد الجنون فكانهم جعلوا ذلك قرينة (قوله ولمن ظن صدقه ايضا ان
لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز ان يشهد (قوله ولمن ظن الخ) قال في شرح الروض كذا ذكره الاصل هنا
وذكر او اخر الطلاق انه لو سمع لفظ رجل بالطلاق وتحقق أنه سبق لسانه اليه لم يكن له أن يشهد عليه بمطلق
الطلاق وكان ما هنا فيما إذا ظنوا وما هناك فيما إذا تحققوا كما يفهمه كلامه ومع ذلك فيما هنا نظر اه أي
بل ينبغي أن ليس له الشهادة عليه هنا ايضا (قوله بما أخبر به بائنا) خرج مالمو قصد به الانشاء وسيسير اليه

به بائنا على الظن المذكور انتهى ويأتي في الكتابة في اعتقتك أو أنت حر عقب الاداء المتبين فساد أنه لا يعتق به لقرينة أنه إنما
رتبه على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قبل له طلقت امرأتك فتأمل نعم طلقتهما ثم قال ظننت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أقبت بخلافه

فلا يقبل منه إلا بقرينة انتهى وفيه تأييد لما قاله البلقيني لأنه جعل ظنه الوقوع بانت حرام على قرينة صارفة للأخبار ثانيا عن حقيقته كما جعلوا الاداء قرينة صارفة لانت حراو (٢٨) اعتقتك عن حقيقته وافتاؤه بمارتب عليه كلامه قرينة صارفة له كذلك فان قلت ينافي

ذلك قول التوسط عن ابن رزين حلف بالثلاث انه لا يخرج إلا بها فاخير بان عقده باطل من اصله فخرج بدونها ثم بانت صحة عقده وقع الثلاث ولم يعذر في ذلك قلت يفرق بان الاخبار ببطان العقد امر اجنبى عن المحلوف عليه فلم يصلح قرينة بخلاف ما لو اقي في المحلوف عليه بشيء فاخير بالثلاث على ظن صحة الافتاء فبان عدم صحة الافتاء فلا يقع عليه شيء للقرينة الظاهرة هنا وبتسليم ان الاخبار ببطان العقد غير اجنبى يتعين حمل ذلك الخبر على انه ليس من يعتمد عند الناس فهذا لا يكون اخباره قرينة كما ياتي في شرح قول المتن ففعل ناسيا للتعليق او مكرها عليه مع فروع اخرى لها تعلق بما هنا فان قلت ما ذكر من ان القرينة تفيد إنما يتأتى فيما اذا اخبر مستندا اليها اما اذا انشأ ايقاعا ظانا انه لا يقع فانه يقع ولا يفيد ذلك الظن شيئا كما يعلم بما ياتي في وهو يظنها اجنبية ومسئلة البلقيني من هذا قلت ممنوع بل هي من الاول كما يصرح به قول البلقيني بما اخبر به بانيا على الظن المذكور (ولو كان اسمها

أى بعد ذلك القول بخلافه أى الظن المذكور (قوله فلا يقبل منه الخ) قد يقال ما وجه عدم الاكتفاء بالظن هنا والاكتفاء به في مسئلة البلقيني فتدبره اه سيد عمر عبارة سم انظر قوله فلا يقبل منه مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما افهمه هذا اه وقد يجاب عن كل منهما بان مراد الشارح بالقرينة ثبوت سبق امر بينهما محتمل للطلاق ثم رايت قول الشارح في اخر باب الخلع مانصه كما لو قال طلقت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت اه وصريح ما لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يحث ولا حث اه وهو صريح فيما قلت (قوله انتهى) أى ما ياتي (قوله لانه) أى البلقيني (قوله عن حقيقته) لعل المراد عن حقيقته الشرعية التى هي انشاء الطلاق (قوله وافتاؤه بمارتب عليه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد قرينة على وجود الافتاء اه سم وأجاب عنه السيد عمر بما نصه يظهر انه أى مضى أى ضمير قول الشارح وافتاؤه الخ ليس إشارة الى الافتاء المفهوم منه وقد اقيت السابق ان قابل ابتداء كلام حاصله ان من جملة القرائن ما لو وقع منه لفظ محتمل للطلاق فاستفتى فيه فافقى بالوقوع فاخير بالطلاق معتمدا على الافتاء السابق ثم اقي بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الافتاء الاول فلا توقع عليه باللفظ الثانى ايضا إذا قال إنما اردت الاخبار لان القرينة وهى الافتاء السابق تدل له فلا يريد على الشارح ما اورده الفاضل المحشى فانه مبنى على حمل الافتاء فى كلامه على ما سبق فى ضمن وقد اقيت الخ ولا يصح حمله عليه بوجه لان ذلك الافتاء فى تلك الصورة متأخر عن قوله نعم طلقته فافى يصلح قرينة للأخبار بل ولو فرض تقدمه لا يصلح ايضا للقرينة بل يؤيد الوقوع بقوله نعم طلقته كما هو ظاهر للمتأمل وقوله على حمل الافتاء الخ صرح بهذا الحمل الكردى فيرد ايضا بما ذكر اه (قوله بنافى ذلك) أى ما قاله البلقيني او قولهم ونظير ذلك الخ (قوله وبتسليم ان الخ) لعل تسليم هذا مع الحمل الاقوى هو المتعين (قوله اما إذا انشأ ايقاعا الخ) يؤخذ من صنيعه هنا وما ياتي انه لو قصد الانشاء فى مسئلة البلقيني ونظائرهما يقع ظاهرا اتفاقا واما الوقوع باطنا ففيه الخلاف الاقوى اه سيد عمر أى فى مسئلة ظنه اجنبية ومعلوم ان ما هنا فى قصد الانشاء مع ظن عدم الوقوع واما لو قصد الانشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهرا وباطنا باتفاق (قوله ظانا انه لا يقع) أى هذا الايقاع لظنه حصول البنية بمصدر منه ولا (قول المتن ولو كان اسمها طائفا الخ) ولوم يعلم ان اسمها ما ذكر فهل يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر ويتجه المنع اه سم اقول قد ينافيه قول الشرح الاقوى لو غير اسمها الخ (قوله لها باسمها) الى قول المتن او هو يظنها فى النهاية (قوله للقرينة الظاهرة على صدقه) يغنى عنه ما بعده بدون العكس فالاولى الاقتصار عليه كما فى المعنى (قوله مع ظهور القرينة الخ) عبارة المعنى وكون اسمها كذلك قرينة تسوغ تصديقه اه (قوله حملا على النداء) ولا نه لم بقصد الطلاق واللفظ هنا مشترك والاصل دوام النكاح اه معنى (قوله حملا على النداء) هل الحكم كذلك وان عارض ذلك أى النداء قرينة تؤيد ارادة الطلاق كان يقع هذا النداء فى اثناء مخاصمة وشقاق لترجح الاحتمال الاول باصل بقاء العصمة او محله حيث لم يوجد ما ذكر محل تأمل فليراجع وليحرر اه سيد عمر اقول قد يؤيد الثانى قول الشارح لتبادره وغلبته من ثم لو غير الخ (قوله أى بحيث حجر الاول) ينبغى ان يكون محله فى عالم بهجره فلي تأمل اه سيد عمر (قوله طلقت) أى عند الاطلاق (قوله كما لو قصد طلاقها) بقى ما لو قصد النداء والطلاق فهل هو

(قوله فلا يقبل منه) انظر مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما افهمه هذا وانظر قوله إلا بقرينة مع قوله وافتاؤه بمارتب عليه كلامه قرينة الخ (قوله وافتاؤه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد بقرينة على وجود الانشاء (قوله فى المتن ولو كان اسمها طائفا الخ) لوم يعلم ان اسمها

طالفا وقال لها (يا طالق وقصد النداء) لها باسمها (لم تطلق) للقرينة الظاهرة على صدقه لانه صرفه بذلك عن معناه مع ظهور من القرينة فى صدقه (وكذا ان اطلق) بان لم بقصد شيئا فلا تطلق (فى الاصح) حملا على النداء لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء أى بحيث حجر الاول طلقت كما لو قصد طلاقها وان لم يغير قال الزركشى وضبط المصنف باطالق بالسكون ليفيد انه فى باطالق بالضم لا يقع

أي مطلقا لان بناءه على الضم يرشد الى ارادة العلية وفي باطالقا بالنصب يتعين صرفه (٢٩) الى التطبيق أي مطلقا وينبغي في الحالتين ان

لا يرجع لدعوى خلاف ذلك انتهى ورد بان اللحن لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتجه حمل كلامه على نحو قصد هذه الدقيقة والقن المسمى حرافه هذا التفصيل (فان كان اسمها طارقا او طالبا) او طالعا (فقال ياطالقي وقال اردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) ظاهرا لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلقت وقضيته انه لومات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة وإن وجدت القرينة وهي مسألة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) معلق او منجز كما شمله كلامهم ومثله امره لمن يطلقها كما هو ظاهر وإنما اثرت قرائن الهزل في الاقرار لان المعبر فيه اليقين ولانه اخبار يثار بها بخلاف الطلاق والامر به فيها (هازلا ولاعبا) بان قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهر او باطنا إجماعا وللخبر الصحيح ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وخصت لتا كد امر البضاع والا

من باب اجتماع المانع والمقتضى حتى يغلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق او من قبيل اجتماع المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظروا الاقرب الثاني اه عش (قوله أي مطلقا) إن اراد سواء قصد النداء او اطلق او قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع اذ لا وجه مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن اراد سواء قصد النداء او اطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم اليه شيئا اللهم إلا ان يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في الصورتين ويحتاج هذا مع ما فيه الى نقل بذلك فليتأمل اه سم (قوله لان بناءه على الضم الخ) يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلية لانها نكرة مقصودة اه سم وقره الرشيدى وقد يجاب بما مر من تبادل وغلبة النداء لها باسمها (قوله وفي باطالقا بالنصب يتعين الخ) قد يقال بمجرد باطالقا بالنصب لا يقتضى التطبيق اذ ليس شيئا بالمضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه إذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعينها فقد يتجه ان يقال إن لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وإن قصد ها فكالولم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه اه سم وقره الرشيدى وقد يجاب بان الزوجة مقصودة بها بقرينة التخاطب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من افراد الصيغة ثم قوله فقد يتجه الخ خلاف موضوع المسئلة من الاطلاق (قوله حمل كلامه) أي الزركشي من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع النصب مطلقا فيها اه عش (قوله والقن الخ) الاولى تقديمه على قوله قال الزركشي الخ (قوله او طالعا) أي ونحوه من الاسماء التي تقارب حروف طالق اه معنى (قوله ظاهرا لظهور القرينة) كذا في المعنى وفي البجيرمي والقرينة قرب المخرج والامر الذي ادعاه مانع من وقوع الطلاق التفاف الحرف أي انقلابه إلى الآخر اه (قوله فان لم يقل ذلك) أي اردت النداء اه عش (قوله وقضيته) أي قوله فان يقل الخ (قوله انه لو مات الخ) قد يفرق بان عدم دعوى الخى ماذ كر ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عقب ماذ كر ان الاصل بقاء العصمة اه سيد عمر ولا يخفى بعده (قوله حكم عليه بالطلاق) أي من وقت الصيغة على المعتمد اه عش (قوله عملا الخ) تعليل لقوله فان لم يقل ذلك طلقت وقوله ومنه يؤخذ أي من هذا التعليل (قوله في هذا) أي في الحكم بوقوع الطلاق ما لم يقل أردت خلافا اه عش (قوله وإن وجدت الخ) غاية لقوله ان مثله في هذا كل من الخ (قوله كما شمله) أي ماذ كر من المعلق والمنجز اه عش (قوله ومثله) أي مثل خطابه اياها بالطلاق (قوله لمن يطلقها الخ) أي لمن لا يعلق طلاقها لما مر في شرح قول المصنف يشترط لنفوذه من انه لا يصح التعليق من الوكيل وقوله لا يثار بها أي بالقرائن اه عش (قوله فيها) أي التعليلين (قوله وقع ناهرا) الى قوله وفي رواية في المعنى الاقوله اجماعا (قوله وخصت) أي الثلاثة في الحديث وقوله كذلك أي هزلا وجدها سواء وقوله وفي رواية الخ يحتمل أنه بدل الرجعة ويحتمل انه زائد على الثلاثة وعليه فالتقدير والعق كهذه الثلاثة وفصله عنها لعدم تعلقه بالبضاع وشبهه بها في

ما ذكر فقل يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر ويتجه المنع (قوله أي مطلقا) ان اراد سواء قصد النداء او اطلق او قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع اذ لا وجه مع قصد الطلاق الا الوقوع وان اراد سواء قصد النداء او اطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم عليه شيئا اللهم إلا ان يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في الصورتين ويحتاج هذا مع ما فيه الى نقل بذلك فليتأمل (قوله لان بناءه) يتأمل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وان لم يرد العلية لانها نكرة مقصودة (قوله وفي باطالقا بالنصب يتعين الخ) قد يقال بمجرد باطالقا بالنصب لا يقتضى التطبيق اذ ليس شيئا بالمضاف لعدم اتصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه إذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها بعينها فقد يتجه ان يقال ان لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وان قصد ها فكالولم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه (قوله ورد بان اللحن الخ) قد يقال انما يكون لحنان قصد به معين والافو

فكل التصرفات كذلك وفي رواية والعق وخص لتشوف الشارع اليه ولكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذ الهزل يختص بالكلام عطفه عليه وإن رادفه لغة كذا قاله شارح وجعل غيره بينها تغييرا ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب

بان لا يقصد شيئا وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد (٣٠) منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا وقال لها انت طالق وقصد لفظ الطلاق

التأكد وقوله إذا هزل الخ لعله لكون الهزل أخف وقوله يختص بالكلام أى واللعب قد يكون بغيره وقوله عطفه أى اللعب وقوله عليه أى الهزل أه عش وقدير عليه أن عطف العام من خصائص الوأو (قوله بان لا يقصد شيئا) كقولها في معرض دلال وملاعبة أو استهزاء طلقى فيقول لأعيا أو مستهزئا طلقتك أه معنى (قوله وفيه نظر) أى فيما جعله الغير وقوله لا بد منه مطلقا أى سواء في ذلك الهزل واللعب وغيرهما وقوله ومن ثم أى من أجل أنه لا بد من قصد اللفظ أه عش أى مطلقا (قوله ومن ثم قالوا الخ) بتأمل وجه التأيد لأن عبارتهم الآتية كما في حال الهزل ولو كانت كما في حال اللعب لكان التأيد واضحا وأما الهزل فالقائل المذكور يعتبر فيه قصد اللفظ أه سيد عمر وقد يجاب المؤيد بمفهوم قولهم وقد قصد لفظ الطلاق والمشار إليه قول الشارح إذ قصد اللفظ الخ لا ترادفهما (قوله وقع) أى ظاهر أو باطنا أه عش (قوله كما نقله عن النص) اعتمده النهاية والمعنى (قوله على حث الناس) أى فيما لو حلف لا يفعل كذا ففسى الحلف ففعله حيث قيل فيه بالحث وإن كان الراجح عدم الحث أه عش (قوله وهو متجه) قد يقال لو أتجه لجرى مثله في ظنها أجنبية محشى أى لا مكان تخريجه على حث الجاهل أه سيد عمر (قوله لا باطنا) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية (قوله كما اقتضاه) أى عدم الوقوع باطنا وهو الظاهر أه معنى (قوله لكن نقل الأذرى) عبارة المعنى وإن قال الأذرى قضية كلام الرويانى أن المذهب الوقوع باطنا أه (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل لما في المتن (قوله وقضية هذا) أى التعليل (قوله نعم) إلى قوله أه في النهاية والمعنى (قوله ولم يعلم الخ) حالية (قوله فعلى قولى حث الناس الخ) أى والراجح منهما عدم الوقوع لكن صاحب السكافى يقول بالحث في المبني عليه فكذا في المبني وعليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين كلام المصنف ومع ذلك فالمعتمد في مسألة الكافى أنه أن قاله على غلبة الظن دون مجرد التعليق لم يقع وإلا وقع أه عش (قوله في الفرق بينهما) أى بين مسألة المتن وما في الكافى كروى وعش (قوله صورة التعليق) أى فلا يقع في مسألة الكافى لوجود التعليق بخلاف مسألة المتن فإنه لا تعليق فيها إلا أن هذا لا يلزم ما مر عقب قول المتن ولو خاطبها بطلاق من قوله معلق أو منجز أه عش (قوله ما يأتى في الجمع الخ) أى ففى مسألة الكافى إن قصد أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أى لا يعلم خلافه أو لم يقصد شيئا فلا حث وإن قصد أن الأمر كذلك في نفس الأمر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث وبين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق وبين الوقوع على من خاطب زوجته بطلاق طائنا أنها أجنبية على هذا التفصيل فراجع أه سم أى في فصل أنواع من التعليق (قوله بين كلام الشيخين) أى بين أطراف كلامهما (قوله ويفرق) إلى قول المتن ولا يقع طلاق مكره في النهاية والمعنى (قوله بين ما هنا) أى ما في المتن من الوقوع في مسألة ظنها أجنبية (قوله على من طلب الخ) متعلق بعدم وقوعه (قوله ولا يعلمها) أى ومثله ما لو علمها كذا في النهاية ونقله الفاضل المحشى عن صاحبها ولم يتعقبه وكان وجهه أن قرينة المقام تدل على أن مراده المعنى اللغوى فلا فرق بين العلم والجهل وعدم العلم في كلامهم محض تصور لأن أصل الكلام في حادثة رفعت إلى الإمام فأتى فيها بالحث والمعتمد خلافه كما تقرر أه سيد عمر (قوله

دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله ما قصدت المعنى (أو وهو يظنها أجنبية بان كانت في ظلمة أو نكحها أه وليه أو وكيله وأم يعلم) أو ناسيا إن له زوجة كما نقله عن النص وأقره وقال الزركشى ينبغي تخريجه على حث الناس وهو متجه (وقع) ظاهره لا باطنا كما اقتضاه كلام الشيخين وجزم به بعضهم لكن نقل الأذرى ما يقتضى خلافه واعتمده وذلك لأنه خاطب من هي محل الطلاق والعبرة في العقود ونحوها بما في نفس الأمر وقضية هذا الوقوع باطنا لكن عارضه ما عهد من تأثير الجهل في إبطال الإبراء من المجهول المشابه لهذا نعم في الكافى أن من قال ولم يعلم له زوجة في البلدان كان لى في البلد زوجة فهى طالق وكانت في البلد فعلى قولى حث الناس قال البلقينى وأكثر ما يلج في الفرق بينهما صورة التعليق أه ويرد بانه إن نظر لانه كالناسى فلا فرق بين التعليق وغيره فالذى يتجه أنه يأتى هنا ما يأتى في الجمع بين كلام الشيخين قبيل قوله أو بفعل غيره فمن يبالى بتعليقه ويفرق بين ما هنا وعدم وقوعه خلافا للإمام على من طلب من الحاضرين أو الحاضرات

نسكرة غير مقصودة وحكمها النصب فلم حمل على المدين حتى كان لحننا (قوله وهو متجه) قد يقال لو أتجه لجرى مثله في ظنها أجنبية (قوله في المتن وقع) أى ظاهر أو باطنا كما اقتضاه كلام الرويانى وغيره وأنه المذهب وجزم به فى الأنوار واعتمده الأذرى شرح مر (قوله صورة التعليق) ويؤيده ما يأتى من أن حلف على إثبات أو نفى معتمد على غلبة ظنه لا حث عليه وإن تبين الأمر بخلافه فسقط القول بانه مردود كذا شرح مر وأقول ما حمل عليه هو حاصل قول الشارح والذي يتجه الخ لكنه ينا فى رد الشارح المذكور فإم له (قوله ما يأتى في الجمع الخ) أى ففى مسألة الكافى إن قصد أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أى لم يعلم خلافه أو لم يقصد شيئا فلا حث وإن قصد أن الأمر كذلك في نفس الأمر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث وبين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق على هذا التفصيل وبين الوقوع

شيئا فلم يعطوه فقال طلقتم ثلاثا وأمرأته فيهم

ولا يعلمها بأنه هنالم يقصد بالطلاق معناه الشرعي بل نحو ما معناه اللغوي وقامت القرينة على ذلك فمن ثم لم يوقعوا عليه شيئا (ولو لفظ عجمي به) أى الطلاق (بالعربية) مثلا إذا الحكم بهم كل من تلفظ بغير لغته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفظ بكلمة كفر لا يعرف معناها ويصدق في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان محالطا لأهل تلك اللغة بحيث تقضى العادة بعلمه به لم (٣١) يصدق ظاهرا ويقع عليه (وقيل إن نوى

معناها) عند أهلها (وقع) لانه قصد لفظ الطلاق لمعناه وردوه بان المجبول لا يصح قصده (ولا يقع طلاق مكره) يبطل ولا ينافيه ما ياتي في التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها يبطل او بحق لاحث خلافا لجمع لان الكلام هنا فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكره به ليعذر المكره وثم في ان فعل المكره هل هو مقصود بالحلف عليه او لا كالناسي والجاهل والاصح الثاني فلا يتقيد بحق ولا باطل وهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعي من عدم الخنث في ان اخذت حقه منى فأكراهه السلطان حتى اعطى بنفسه واندفع قول الزركشي المتجه خلافا لانه اكراه بحق كطلاق المولى ووجه اندفاعه ان قوله منى يقتضى ان فعله مقصود بالحلف عليه كفعل الاخذ وقد تقرر ان الفعل المكره عليه غير مقصود بالحلف عليه اكراه بحق او باطل والمولى ليس مما نحن فيه لان الشرع اكراهه على الطلاق نفسه ومما نحن فيه الاكراه على خارج عنه

بأنه هنالم يقصد الخ) يؤخذ منه انه لا فرق في ذلك بين أن يقول ما ذكر للتضجر أو عدمه حيث أراد بطلانكم فارت مكانكم أو أطلق اه عش (قوله معناه الشرعي) وهو قطع عصمة النكاح (قول المتن لم يقع) أى وإن قصد به معناه عند أهله اه عش عبارة المعنى وإن قصد به قطع النكاح كالأراد الطلاق بكلمة لا معنى لها اه (قوله ويصدق في جهله الخ) أى ولا يقع باطنا إن كان صادقا اه عش (قوله لم يصدق ظاهرا) ويدل اه معنى (قوله ويقع عليه) أى ظاهر اه عش (قوله يبطل) عبارة لانهاية بغير حق اه زاد المعنى خلافا لاني حنيفة اه قال عش قوله بغير حق يؤخذ منه جواب حادثة هي ان شخصا كان يعتاد الحراثة لشخص فقتلها معه خلف بالطلاق الثلاث لا يحرث له في هذه السنة فشكا له شاد البلد فأكراهه على الحراثة في تلك السنة وهدده إن لم يحرث له بالضرب ونحوه وهو انه لا يحنث لان هذا اكراه بغير حق ولا يشترط تجديد الاكراه من الشاد المذكور بل يكفي ما وجد منه او لا حيث اكراهه على الفعل جميع السنة على العادة بل لو قال له احرث له جميع السنين وكان حلفه انه لا يحرث له اصلا لا في تلك السنة ولا في غير هالم يحنث مادام الشاد متوليا تلك البلدة وعلم انه ان لم يحرث عاقبه بخلاف ما لو استاجر له ليعمل خلفه فأكراهه عليه فانه يحنث لان هذا اكراه بحق اه عش (قوله او بحق لاحث) خلافا للنهاية والمعنى (قوله لاحث) أى على ما ياتي والذي افاق به شيخنا الشهاب الرمي في لو كان الطلاق معلقا على صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم ينحل بها كما لم يقع بها او بحق حنث وانحلت مر اه سم (قوله تعدى المكره به) بكسر الراء أى الطلاق ليعذر المكره أى على الطلاق (قوله ان فعل المكره) بفتح الراء أى المعلق عليه الطلاق (قوله اول) أى وإنما المقصود بالحلف الفعل بالاختيار (قوله المتجه خلافا) أى خلاف عدم الخنث اه كردى (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله متى صير فعله وهو اعطاؤه بنفسه محلو فاعليه وفعله إذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراه مطلقا وقوله وقد تقرر ان الفعل المكره الخ فلو كان الاكراه للاخذ على الاخذ فيجوز فيه ما ياتي في قول المصنف او بفعل غيره من يبالى بتعليقه الخ كما هو ظاهر اه سم (قوله والمولى ليس الخ) جواب سؤال (قوله لان الشرع الخ) سياق عن المعنى انه متى جنى على المروج (قوله وما نحن فيه) وهو ما اقتضاه كلام الرافعي (قوله على خارج عنه) أى الطلاق وكذا ضمير سبيله (قوله لما تقرر) أى آفأ في قوله والاصح الثاني اه كردى (قوله لان فعل المطلق) أى المحلوف عليه (قوله على ذلك) أى الفعل بالاختيار (قوله ما بينها) أى بين ما نحن فيه وطلاق المولى وقال الكردى أى بين نفس الطلاق والخارج عنه اه (قوله بما ذكرته) اراد به قوله ان قوله منى يقتضى ان فعله الخ اه كردى (قوله لا نرى ذلك) أى اشتراط كون الاخذ باختيار المعطى (قوله الظاهر في انه لا بد الخ) ممنوع اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول لا يخفى ما في هذا الرد فاعل الاولى ان يوجه ما ذكر بان هذه العبارة وإن كان حقيقتهما التعليق على اخذ الآخذ لكن على من خاطب زوجته بطلاق ظاناً انها أجنبية فرأى (قوله ولا يعلمها) أى أو يعلمها مر (قوله ان المعلق بفعله) أى على التفصيل الآتي في قول المصنف او بفعل غيره من يبالى بتعليقه الخ (قوله لاحث) أى على ما ياتي والذي افاق به شيخنا الشهاب الرمي فيما لو كان الطلاق معلقا على صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم ينحل بها كما لم يقع بها او بحق حنث وانحلت مر (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله متى صير فعله وهو اعطاؤه بنفسه محلو فاعليه وفعله إذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراه مطلقا (قوله وقد تقرر ان الفعل المكره عليه الخ) فلو كان الاكراه للاخذ على الاخذ فيجوز فيه ما ياتي في قول المصنف او بفعل غيره من يبالى بتعليقه الخ كما هو ظاهر (قوله الظاهر في انه الخ) ممنوع

جعله الخالف سبيله عند الاختيار لا الاكراه لما تقرر أن الفعل المطلق يحمل على ذلك وشتان ما بينها ثم رأيت القاضي صرح بما ذكرته فقال ان المحلوف عليه هنا الاخذ باختيار المعطى والامام أقره عليه والزركشي قال نحن لا نرى ذلك بل يكفي الاخذ منه وإن لم يعطه أنتهى ويرد بان في آراء العلماء لقوله منى الظاهر في انه لا بد من نوع اختيار له في الاعطاء اذ من أخذ من مكره لا يقال أخذ منه على الاطلاق

ولما يقال اكرهه حتى اعطاه ويؤخذ ما تقرّر ان من حلف لا يكلم فلانا فاجبره القاضى على كلامه لا يحنث به لكن محله فيما فعله لداعية الاكراه وهو ما يزول به الهجر المحرم اما الزائد عليه فيحنث به لانه لانه ليس مكرها عليه فان فرض ان القاضى اجبره على كلامه وان زال الهجر قبله لم يحنث ايضا لما تقرّر ان المكروه يبطل لا يحنث فزعم بعضهم ان اجبار القاضى انما ينصرف لما يزول به الهجر المحرم محله حيث لم ينص القاضى على خلاف ذلك وان تعدى به وذلك للخبر الصحيح برفع القلم عنه مع الخبر الصحيح أيضا لا طلاق في إغلاق وفسره كثيرون بالاكراه كأنه أغلق عليه الباب أو أغلق عليه رأيه ومنعوا تفسيره بالغضب للاتفاق على وقوع طلاق الغضبان قال البيهقي وأفتى به جمع من الصحابة ولا يخالف لهم منهم ومنه كما هو ظاهر ما لو حلف ليطأها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل غلبته له بوجه أما الاكراه بحق كطلاق زوجتك وإلا فقتلك بقتلك أبى فيقع معه

الظاهر المتبادر أن المراد بها التعليق بالا عطاء بقريته انها لما تقال في مقام الامتناع منه والعلاقة ما بينهما من التلازم غالباً نعم ان فرض ادعاؤه ارادة الحقيقة قبل كراهه وقوله لكن الظاهر المتبادر الخ فيه وقفة (قوله) ولما يقال اكرهه الخ بل يقال اخذه منه كراهه سم (قوله) فاجبره القاضى على كلامه الخ لك ان تقول حكم القاضى لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجبره لما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كلبه بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حنث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم إلا ان يقال أن الحكم تناوله تبعاً فان كان المراد باجبار القاضى نوعه بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا لا كراهه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم ثم رأت قول الاقبيلى قول المتن وشرط الاكراه والذى يتجه الخ وهو صريح في ان المراد مجرد الحكم والالزام اه اقول وقول الشارح فان فرض ان القاضى الخ كالصريح في ان المراد باجبار القاضى هنا الجبر الحسى ثم رأت سم قد نبه عليه فيما كتبه على قول الشارح الاقبيلى والذى يتجه الخ (قوله) لكن محله فيما فعله الخ ومحله ايضا في مرة واحدة فلا يتناول الحكم اكثر منها فاذا اجبره القاضى على كلامه فكلّمه على وجه زال به الهجر المحرم ثم كلبه بعد ذلك حنث فيحتاج لا جبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دارايها فاجبره القاضى على الدخول ودخل حنث لعدم صحة حكم القاضى بالدخول إذ لا يلزمه الدخول مر اه سم اقول الظاهر اخذنا من عرش ان اجبار القاضى على ان يكلمه متى لاقاه على المعتاد يكفى في عدم الحنث بغير الكلام الاول ايضا ولا يشترط حيث تجديد الاجبار (قوله) ما يزول به الهجر المحرم وهو التكلم مرة اه كرى (قوله) وان تعدى به تأمل الجمع بينه وبين ما نقله الفاضل المحشى عن الجمال الرملى في مسألة الحلف على عدم دخوله في دارايها وكذا يشكل عليه ما صرحوا به انه ان حكم المولى بالطلاق الثلاث لم يقع ويظهر في الجمع بينهما ان يقال ان كان اجبار القاضى بمجرد الحكم حنث لانه حيث ليس اجبارا شرعيا ولا حسيا وان كان بتهديد بشىء مما ياتى فلا حنث لانه اكراه حسى اه سيد عمر (قوله) وذلك الخ تعليل لما في المتن وقوله عنه اى المكروه (قوله) وفسره اى الاغلاق (قوله) قال البيهقي الخ لاثبات للاتفاق (قوله) وأفتى به اى بوقوع طلاق الغضبان وقوله ولا يخالف الخ اى فكان إجماعا سكتا (قوله) ومنه اى الاكراه الى قوله ويظهر في النهاية لا اقوله وكذا في اكراه القاضى الى قوله نعم (قوله) فغلبه النوم اى ولو قبل وقته المعتاد وقوله بوجه اى فان تمكن ولم يفعل حتى غلبه النوم حنث وظاهر التعبير بالتمكن انه لا يمنع من الحنث الفوت لوجود من يستحي من الوطء بحضورهم عادة كمحرمه وزوجه له اخرى ولو قيل بعدم الحنث وجعل ذلك عذرا ويراد بالتمكن التمكن المعتاد في مثله

(قوله) ولما يقال اكرهه حتى اعطاه بل يقال اخذه منه كراهه (قوله) ويؤخذ ما تقرّر ان من حلف لا يكلم فلانا فاجبره القاضى الخ لك ان تقول حكم القاضى لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجبره لما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كلبه بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حنث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم إلا ان يقال أن الحكم تناوله تبعاً فان كان المراد باجبار القاضى نوعه بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا لا كراهه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم فليحذر ثم رأت قول الاقبيلى قول المتن وشرط الاكراه والذى يتجه الخ وهو صريح في ان المراد مجرد الحكم والالزام (قوله) لكن محله فيما فعله الخ ومحله ايضا مرة واحدة فلا يتناول الحكم اكثر منها لان الاكثر لم يوجد فلا يشملها الحكم فاذا اجبره القاضى على كلامه فكلّمه على وجه زال به الهجر المحرم ثم كلبه بعد ذلك حنث فيحتاج لا جبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دارايها فاجبره القاضى على الدخول ودخل حنث لعدم صحة حكم القاضى بالدخول إذ لا يلزمه الدخول فلو اجر نفسه لعمل داخل الدار واجبره القاضى على الدخول ودخل حنث لانه فوت البر على نفسه باختياره (كطلاق زوجتك والاقتلتك بقتلك ابى) هذا يدل على ان المراد بالا كراهه بحق ما يعم كون المكروه به حقلا خصوصا

لم يبعدها ع ش وقوله لو قيل الخ ظاهر لا ينبغي العدول عنه إلا بنقل (قوله) وكذا في إكراه القاضى (الخ) أى
 فلفظها عبارة المعنى وصور الطلاق بحق جمع با كراه القاضى المولى بعد مدة الإيلاء على طلبة واحدة فان
 أكره على الثلاث فلفظها لفظ الطلاق لأنه يفسق بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا نأمره بالطلاق عيناً بل به
 أو بالقيشة ومثل هذا ليس إكراهاً يمنع الوقوع كالو كراه على أن يطلق زوجته ويعتق عبده فاق باحدهما فانه
 ينفذ أجيب بان الطلاق قد يتعين في بعض صور المولى كالأولى وهو غائب فضت المدة فوكلت بالمطالبة
 فرفعها وكيلها إلى قاضى البلد الذى فيه الزوج وطالبه فان القاضى يأمره بالقيشة باللسان في الحال وبالمسير
 إليها أو بمحملها إليه أو الطلاق فان لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان ذلك ثم قال أسير إليها الآن لم يمكن بل يجبر
 على الطلاق عيناً هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو إنما يأتي تفريعاً على مرجوح وهو أن القاضى يكره المولى
 على القيشة أو الطلاق والأصح أن الخا كم هو الذى يطلق على المولى الممتنع كإسائته في بابه فلا إكراه أصلاً
 حتى يجتزعه عنه بغير حق اه (قوله نعم) إلى قوله ويظهر في المعنى (قوله زوجة نفسه) أى المسكرة بكسر
 الراء وقوله نوى المسكرة بفتح الراء (قوله هي بمعنى كان) والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيراً اه
 نهاية (قول المتن أكره) بضم الهمزة اه معنى (قول المتن فوحد) ظاهره وإن لم يملك إلا واحدة وهو
 ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه اه سم (قول المتن فكنى) أى ونوى اه معنى
 عبارة سم قوله فكنى في هذه المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكنية بدون النية لا اثر
 لها سواء وجد إكراه أم لا فلا يصح قوله وقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المسكرة ونوى الطلاق
 وقع لا اختياره فلا حاجة في الوقوع هنا إلى اعتبار مخالفة المسكرة بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق
 الثاني ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية اه (قول المتن فكنى) بالتخفيف
 عبارة المختار الكناية أن يتكلم بشيء ويريد غيره وقد كُتبت بكذا عن كذا وكنوت أيضاً كناية فيها
 وكناه أبا زيد وبأبي زيد تنكية كما تقول سماه اه فجعل التنكية بمعنى وضع الكنية والكناية بمعنى التكلم
 بكلام يريد به غير معناه ولعل هذا بحسب اللغة وأما عند أهل الشرع فهي لفظي محتمل المراد وغيره فيحتاج
 في الاعتداد به لنية المراد لحفائه فهي نية أحد محتملات اللفظ لانية معنى مغاير لمدلوله اه ع ش (قول المتن فرح)
 بتشديد الراء أى قال سرحتها أو وقع الإكراه بالعكس لهذه الصور بأن أكره على واحدة فثلك الخ وقع أى
 الطلاق في الجميع اه معنى وظاهر كلامهم ظاهر أو باطنا وسواء كان المسكرة بفتح الراء عالماً بتأثير
 الإكراه أم لا ولو قيد الوقوع في صور العدول إلى الأخف بالعدول من الثلاث إلى الواحدة بعلم تأثير
 الإكراه لم يبعد فليراجع (قوله) لأنه مختار لما أتى به) عبارة المعنى لأن مخالفته تشعر باختياره فيما أتى به اه
 وقضيتها كقول الشارح الاتى لأن الشرط أن يطلق الخ أنه يدين باطناً فليراجع (قوله كاف هنا) أى في
 الوقوع لا اختياره حينئذ اه سم (قوله لأن الشرط) أى شرط منع الإكراه الوقوع (قوله) ومن قصد ذلك
 أى لفظ الطلاق بمعناه (قوله) فما فهمه قولهم نوى الإيقاع) عبارة الروض مع شرحه ولو أكره فقط
 الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اه وعبارة ابن قاسم الغزى ويستثنى المسكرة

كون نفس الإكراه حاقاً فانه ليس له الإكراه على الطلاق وإن استحق قتله (قوله في المتن فوحد) ظاهره وإن
 لم يملك إلا واحدة وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه (قوله في المتن فكنى) في هذه
 المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكنية بدون النية لا اثر لها سواء وجد إكراه أم لا
 فلا يصح قوله وقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المسكرة ونوى الطلاق وقع لا اختياره وتخصيص
 قولهم هذا بالصريح كقديتوهم من بعض الألفاظ كقوله في شرح الروض عقب قول الروض ولو
 أكره فقط الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اه لا وجه له فلا حاجة في الوقوع
 هنا إلى اعتبار مخالفة المسكرة بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق الثاني ولا مانع من
 تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية (قوله كاف هنا) أى في الوقوع لا اختياره حينئذ

وكذا في إكراه القاضى
 للسولى بشرطه الآتى
 واستشكله الرافعى وأجاب
 عنه ابن الرفعة بما بينته في
 شرح الارشاد نعم لو
 أكرهه على طلاق زوجته
 نفسه وقع لأنه أبلغ في
 الأذن وكذا إذا نوى
 المسكرة الإيقاع لكنه
 الآن غير مسكرة كما في قوله
 (فان ظهر قرينة اختيار
 بان) هي بمعنى كان (أكره)
 على طلاق احدى امرأته
 مبهما فعين أو معينا فأهم
 أو (على ثلاث فوحد أو
 صريح أو تعليق فكنى أو
 تجزأ أو على) ان يقول (طلقت
 فسرّح أو بالعكس) أى
 على واحدة فثلك أو كناية
 فصرّح أو تنجيز فعلق أو
 تسريح فطلق (وقع) لأنه
 مختار لما أتى به ويظهر أن
 نيته استعمال لفظ الطلاق
 في معناه كاف هنا وإن لم
 يقصد الإيقاع لأن الشرط
 أن يطلق لداعى الإكراه
 ومن قصد ذلك غير مطلق
 لداعيه بل هو مختار له فما
 أفهمه قولهم نوى الإيقاع

ان نية غيره لا تؤثر كافي الكناية غير مراد لقولهم لا بد ان يطلق لداعي الاكراه من غير ان تظهر منه قرينة اختيار البتة (تنبيه) الاكراه الشرعي كالحسنى فلو حلف ليطان زوجته (٣٤) الليلة فوجدها حائضاً ولتصوم من غدا فحاضت فيه أو وليبعن أمته اليوم فوجدها حلياً من له

يحدث وكذا لو حلف ليقضين زيدا حقه في هذا الشهر فمجز عنه كما يأتي وحكاية المزني الاجماع على الحنث هنا غير صحيحة لان الخلاف مشهور كما اشار اليه الرافعي وأخر الطلاق وتبعه محققوا المتأخرين كاللقيني وغيره فافتوا بعدم الحنث وبعضهم اول كلام المزني وسيأتي أو آخر الايمان وحنث من حلف ليعصين الله وقت كذا فلم يعصه انما هو لحلفه على المعصية قصداً ومن ثم لو حلف لا يصلي الظهر فصلاه حنث والحاصل انه حيث خص يمينه بالمعصية أو أتى بما يعمها قاصداً دخلها أو دلت عليه قرينة كما يأتي في مسألة مفارقة الغريم فان ظاهر الخصام والمشاحة فيها أنه أراد لا يفارقه وان أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فيحمل على الجائر لانه الممكن شرعا والسابق الى الفهم ومنه أن يحلف لا يفارقه ظاناً يساره فبان أعساره فلا يحنث بمفارقه ولو أراد بالوطء ما يعم الحرام حنث بتركه للحيض كما لو حلف لا يفعل

على الطلاق فصرح كناية في حقه إن نوى وقوعه وإلا فلا اه قال شيخنا قوله إن نوى وقوعه وإلا فلا فالشرطي وقوع الطلاق على المكروه نيته ولو صريحاً اه وعبارة فتح المعين لا طلاق مكره بغير حق بمحذور فاذا قصد المكروه لا يقع للطلاق وقوع كما إذا أكره بحق اه وهذه صريحة في اشتراط نية الايقاع في الاكراه مطلقاً (قوله) ان نية غيره (يعني نية معنى لفظ الطلاق بدون نية الايقاع به (قوله) الاكراه الشرعي) إلى قوله ومنه ان يحلف في النهاية لا قوله وحكاية المزني إلى قوله وحنث من حلف (قوله) فلو حلف ليطان الخ) أي ويبرئ من حلف على فعل ذلك بادخال الحشفة فقط ما لم يرد بالوطء قضاء الوطء وقوله فوجدها حائضاً أي تبين أن الحيض كان موجوداً وقت حلفه فلو حلف وهي طاهرة ثم حاضت فان تمكن من وطئها قبل الحيض ولم يفعل حنث وإن لم يتمكن بان طراها الدم عقب الحلف لم يحنث كما مر فيمن غلبه النوم وكما يأتي فيما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فتلف الطعام بعد مجيء الغد فانه ان تمكن من الاكل ولم ياكل حنث وإلا فلا ومثل ذلك ما لو وجدها مريضاً لا تطيق معه الوطء فلا حنث وتصديق ذلك لانه لا يعلم إلا منها اه عرش وقوله بان طراها الدم الخ أي وجد عندها من يستحي من الوطء بحضوره اخذاً مأمراً عنه انفا (قوله) أوليبعن أمته اليوم) ليتأمل ما لو تعذر بيع العدم وجدان مشتر ولعل الاقرب عدم الوقوع قياساً على مسألة النوم السابقة انفا بجامع عدم التمكن وما لو لم يجدر اغبالاً بغير فاحش ولا يبعد الوقوع لانه مقصر اه سيد عمر وسيأتي عن عرش في مسألة الحلف على قضاء الحق ما يوافق (قوله) حلياً منه) أي أو من غيره بشبهة توجب حرية الحمل اه عرش (قوله) وكذا لو حلف ليقضين زيدا الخ) قد يقال ما مقتضى كون الاكراه فيه شريعياً فان المتبادر كونه حسياً اه سيد عمر (قوله) فمجز عنه) المتبادر من هذا انه لم يقدر على جملته وان قدر على اكثره ولم يوف به لا يصدق عليه انه عاجز عن المحلوف عليه ثم المراد بالاعجز هنا ان لا يستطيع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحنث لتفويته البر باختياره كما صرح بذلك الشهاب حجج في آخر الطلاق اه عرش (قوله) كما اشار اليه) أي إلى الخلاف (قوله) وتبعه) أي الرافعي (قوله) وسيأتي) أي بيان التأويل (قوله) وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله أن هذا الحالف مكره شرعاً على ترك المعصية فكيف حنث مع ذلك اه سم (قوله) انما هو الخ) خبر وحنث من الخ (قوله) حنث) أي مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية اه سم (قوله) خص يمينه الخ) كلا أصلي الظهر في هذا اليوم وقوله أو أتى بما يعمها الخ كلا أصلي في هذا اليوم قاصداً بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة اه عرش (قوله) قاصداً دخولها) أي المعصية قال السيد عمر مقتضى هذا انه لا بد من هذا القصد مع العموم ومقتضى فرقه الاق خلافة فليتامل اه (قوله) انه اراد الخ) يؤخذ منه انه لو قال إنما حلفت لظني يساره لم يحنث إذا فارقة بلا استيفاء سيما إذا أظهر لما ادعاه سبياً كقوله وجدت معك قبل هذا الوقت دراهم اخذتها من جهة كذا فذكر المدين أنه تصرف فيها واثبت ذلك بطريقه اه عرش (قوله) وإن أعسر) غاية (قوله) حنث) جواب حيث خص الخ (قوله) ومنه) أي الاكراه الشرعي (قوله) ولو اراد بالوطء الخ) أي في المسئلة المذكورة اول التنبيه (قوله) بترك) أي الوطء (قوله) قال) أي البعض (قوله) (قوله) وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله ان هذا الحالف مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية (قوله) والحاصل به حيث خص يمينه) هل الاكراه الحسنى في هذا كالشرعي حتى يتقيد عدم الحنث باكراه الحاكم في مسئلة الهجر السابقة وفي مسئلة الاداء الآتية قبيل المتن عن افتاء كثيرين من المتأخرين بما إذا لم يحلف على المعصية خصوصاً وعموماً بخلاف ما إذا حلف عليها كذلك بان حلف على ترك الاداء الذي وجب والكلام الذي يزول به الهجر (قوله) حنث) أي مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية

عامداً ولا ناسياً ولا جاهلاً ولا مكرها فيحنث مطلقاً قال بعضهم ولو حلف لا يصلي لغير قبلة فصلي لان أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد حنث ولا ينظر الى ان ايجاب الشرع الصلاة عليه الى هذه الجهات منزل منزلة الاكراه كما تقرر قال

لان هذا انما هو في حلف يتضمن الحث على الذل لاجل الحالف كالمسئلة المذكورة ومسلتنا الحالف فيها يتضمن منع نفسه من الفعل لاجل الحلف ولم يقولوا بان ايجاب الشرع فيه منزل منزلة الاكراه بل صرحوا في لا افارقك فافلس فقارقه مختار حث وان كان فراقه له واجبا ولما لم يظهر للاستوى ذلك ادعى ان كلامهما متناقض انتهى وفي الفرق بين الحث والمنع نظر لان الشارع كما منعه من الفعل الذي حث نفسه عليه في الاول كذلك الزم به بالفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكروه فيهما وقد يفرق بان الاول فيه اثبات وهو لا عموم فيه فلم يتناول اليمين جميع الاحوال بالنص والثاني فيه نفى وهو للعموم لان الفذل كالسكرة اثباتا ونفيا ففيه (٣٥) الحلف على كل جزئية من جزئيات

المفارقة بالمطابقة فصار حاله افعلى المعصية هنا قصدا فعنث كما مر في يعصين الله وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلة لانه ان اراد الفرض فتعلق بمسئله والاستحلال والافاجته سادة يصيره جاهلا بالمحلف عليه وليس كما زعم في الاولى لان هذا ليس من التعليق بالمسئله الشرعي في شيء كما هو واضح واما الثاني فمحتمل بل متجه لان انهما جهة غير القبلة عليه حالة الصلاة يصيره جاهلا عند التوجه الى كل جهة بانها غير القبلة وعليه بعد لا ينفي جهله حالة الفعل والعبرة بهذا دون ما بعد وما قبل فاندفع ما قيل كل احد يعلم ان جهة القبلة واحدة لا غير ووجه اندفاعه ما قررته ان العبرة في الجهل انما هو جهل المحلف عليه عند الفعل ولا شك انه جاهل بعين المحلف عليه عند ابتداء التوجه الى كل جهة وجعل الجلال البلقيني من الاكراه الشرعي ان لم ادخل الدار فانت طالق وهي

لان هذا (اي تنزيل الايجاب الشرعي منزلة الاكراه الحسى) قوله كالمسئلة المذكورة (اي في اول التنبيه) قوله ومسلتنا (اي الحلف انه لا يصلى لغير القبلة) قوله ولم يقولوا (اي الاصحاب) قوله ذلك (اي اختصاص ذلك التنزيل بالحث على الفعل) قوله ان كلامهما (اي كلام الشيخين في تلك المسئلتين) اه كردي (قوله انتهى) اي قول البعض (قوله وقد يفرق بان الخ) قد يقال من الاول حلف ليقضين زيدا حقه وهو صادق بما اذا كان بصورة ان لم يقضه الخ فزوجي طالق ومن الثاني حلف لا يصلى الخ وهو صادق بصورة ان صليت الخ فزوجي طالق مع ان الاول نفى والثاني اثبات فليتأمل وقد يجاب بان مراده بالاول حلف ليقضين اي بلفظ لا يقضين ومراده بالثاني لا افارقك فافلس التي استند اليها البعض المشار اليه لاثبات ما اختاره في مسئلة الصلاة اه سيد عمر وعبرة سم والكردى قوله بان الاول اي الحث وقوله والثاني اي المنع اه (قوله ففيه) اي في الثاني (قوله ان اراد) اي بغير القبلة وقوله الفرض اي الغير الفرضي الاحتمالي وقوله فتعلق بمسئله اي لان كل جهة يصلى اليها باجتهاد يصح ان يفرض انها قبلة فلا يمكن فرض انها غير قبلة وقوله والاي بان اراد الغير الحقيقي وقوله في الاول اي قوله ان اراد الفرض وقوله واما الثاني اي قوله والاي اه كردي وكان الانسب تذكير الاول او تانيث الثاني (قوله كما هو واضح) اي لتحقيق احتمالي القبلة وعدمها (قوله وهي) اي الدار لغيره اي غير الحالف والجملة حالية (قوله اي الذي لا يعلم رضاه الخ) وقع السؤال عما لو حلف على شراء سلعة معينة في هذا اليوم فامتنع مالهما من بيعها والذي يتجه انه من الاكراه الشرعي ويظهر قياسا على ما تقدم انه يتعين عليه الشراء ولو باز يد من ثمن المثل ان اراد الخلو اه سيد عمر وقوله من الاكراه الشرعي قد يقال انه من الاكراه الحسى نظير ما مر عنه في مسئلة حلف ليقضين زيدا الخ وقوله ولو باز يد الخ اي ارضى بالبيع بذلك السلعة (قوله لانه الخ) تعليل للجعل المذكور (قوله ويرده) اي ذلك الجمل (قوله فلا كراه الخ) فيقع الطلاق (قوله نظير ما مر) يعني مسئلة لا تصلى الظهر ومسئلة لا افارقك (قوله ما قاله) اي كونه من الاكراه الشرعي فلا حث (قوله ومر الخ) اي في شرح ولا يقع طلاق مكروه (قوله بما حاصله الخ) متعلق للرد (قوله له) اي للحالف وقوله عنه اي عن فعل المعلق عليه (قوله لقولهم الخ) تعليل لقوله اي ان لم يكن له الخ (قوله وحلفها) اي القاضي التمين المغلظة (قوله منها) اي من التمين المغلظة (قوله باداء المدعى به الخ) ظاهره ولو باطلا ويؤيده ما ذكره في مسئلة قطاع الطريق اه سيد عمر (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل التعليل بذلك الامكان (قوله هنا) اي فيما لو قال ان اخذت حقتك مني الخ (قوله لا بد الخ) اي في عدم الحث ان يجبر اي القاضي (قوله فتركه) اي التوكيل وقوله به اي بالا عطاء بنفسه (قوله قاله ابن الصباغ فيمن حلف الخ) اي قال في تعليل هذه المسئلة لان العتق حصل الخ حال كون هذا التعليل منقولاً عن ابن الصباغ (قوله بعق عبده الخ) سياقي بيان المراد بالحلف بعقته اه سم (قوله المقيد بصفه عبده وقوله ان قيده) (قوله بان الاول) اي الحث وقوله والثاني اي المنع (قوله فيمن حلف بعق عبده الخ) وسياقي انفا بيان المراد بالحلف بعقته

لغيره اي الذي لا يعلم رضاه لانه ممنوع من دخوله اشرعا ويرده ان هذا حلف على فعل المعصية قصدا فلا اكراه فيه نظير ما مر نعم ان كان الفرض انه ظن رضاه بدخوله ثم بان خلافاً انه منعه من الدخول اتجه قاله ومرانه لو قال ان اخذت حقتك مني فانت طالق فاعطاه باجبار الحكم كان اكراهاً مع رد المالك ركني فيه بما حاصله ان اجبار الحاكم على فعل المعلق عليه يمنع الوقوع اي ان لم يكن له مندوحة عنه لقولهم لو حلف لا يحلف بيننا مغلظة وحلفها حث لا مكان التخلص منها باداء المدعى به عليه ومن ثم قال الزركشي هنا لا بد ان يجبر على الاعطاء بنفسه والافهوا قادر على التوكيل فتركه تقصير في حث به قاله ابن الصباغ

فمن حلف بعقده المقيدان قيده عشرة أرتال وحلف أيضا أنه لا يحمله هو ولا غيره فشهد عدلان ان القيد خمسة أرتال لحكم بعته ثم حله فوجدوزنه عشرة أرتال فلا شيء الشاهدين لان العتق حصل بالحل لانه حل مختارا لظنه عتقه بالشهادة وقد بان خطؤه مع تقصيره فلا يعذر بالجهل إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحله الحاكم و يظهر صدقه اه فان قلت ليس هنا حاكم حكم عليه بحله فليس هذا مما نحن فيه قلت ممنوع لان مفهومه ان الحاكم لو حله لاحتمال انه لا مندوحة حينئذ ومثل حله كما هو ظاهر ما لو أزم السيد بحله ولم يجد دما من امتثال أمره ويؤخذ من الحكم عليه التقصير مع ظنه العتق بالشهادة أنه (٣٦) لا عبرة بجعل الحكم كما يأتي بسطه آخر الباب ولا بالجهل بالمخوف عليه إذا نسب

فيه إلى تقصير والمراد بالخلف بعته تعليقه عليه لما يأتي في النذر وفي العتق او العتق يلزمي لا افعل كذا انه لغوب شرطه وتردد بعضهم في انا حيث الحقنا حكم الحاكم بالا كراهه هل يشترط قدرته على المحكوم عليه فلا اثر له في ظالم لا يمثله والذي يتجه انه لا فرق لان الفرض أن المحكوم عليه فعل ذلك لداعية امتثال الشرع فلا فرق بين قدرة الحاكم على إجباره عليه حسالو امتنع وإن لا وبما تقرر علم صحة ما فتي به كثيرون من المتأخرين ودل عليه كلامهما في مواضع ان من حلف لا يؤدي ما عليه فحكم عليه حاكم باءائه لا يحنث ويأتي في الايمان ماله لتعلق بذلك (وشرط) حصول (الا كراه قدرة المسكره) بكسر الراء (على تحقيق ما) اي مؤذ غير مستحق (هدد) المسكره (به) عاجلا سواء اكانت

الخ مفعول حلف (قوله وحلف الخ) أي بعته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل اه سم (قوله لحكم) أي القاضي وقوله ثم حله الخ أي السيد الخالف (قوله فلا شيء الخ) جواب من حلف بعته عبده الخ (قوله لان العتق حصل بالحل الخ) مقول قالا (قوله خطؤه) أي الظن (قوله فلا يعذر الخ) قد يقال مسألة القيد هذه تؤيد ما تقدم عن الوسط عن ابن رزين فتدبره اه سيد عمر (قوله و يظهر صدقه) أي الخالف في الحلف الاول (قوله مما نحن فيه) أي الا كراه الشرعي الذي فيه مندوحة عن فعل المعلق عليه (قوله مفهومه) أي مفهوم قول ابن الصباغ إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحله الحاكم (قوله لا حنث) أي لم يحنث (قوله ومثل حله) أي الحاكم في عدم الحنث وكذا الضمير المستتر في الزم (قوله انه لا عبرة الخ) قد يمنع هذا الاخذ بان الحنث هنا التقصير فلم يعذر بالجهل اه سم (قوله بجعل الحكم) أي حكم الخلف وهو الحنث أي العتق بفعله المخوف عليه اه كرى (قوله والمراد بالخلف الخ) أي فيما نقله عن ابن الصباغ (قوله تعليقه) أي العتق عليه او المخوف عليه (قوله في النذر) أي في أوائل بابيه وقوله في العتق الخ بدل من قوله في النذر وقوله انه أي الخلف في قوله والعق لا افعل او العتق يلزمي لا افعل وقوله بشرطه وهو عدم نية التعليق (قوله قدرته) أي الحاكم (قوله له) أي لحكم الحاكم (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار فان فرض ان القاضي أجبره على كلامه وان زال الهجر قبله الخ إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امتثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزيل به الهجر فلماذا لا يراد في هذا السابق ان القاضي أجبره حسا اه سم (قوله وبما تقرر) أي في قوله له والذي يتجه الخ (قوله حصول الا كراه إلى قوله وان علم من عادته) في المغنى لا لقوله او فرط هجوم وإلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله هدد المسكره) بفتح الراء وقوله عاجلا أي تهديدا عاجلا (قول المتن بولابة) منه المشد المنسوب من جهة الملزم اه ع ش (قوله او فرط هجوم) قد يدخل فيها قبله اه سم ولعل لهذا اسقطه المغنى (قول المتن ظنه) يقتضي انه لا يشترط تحققه وهو الاصح اه مغنى (قوله أي فعل الخ) بصيغة المضى تفسير لحقه كما هو صريح صنيع النهاية (قوله بدون اجتماع ذلك الخ) عبارة المغنى إلا بهذه الامور الثلاثة اه (قوله كامر) أي قبيل قول المتن فان ظهر قرينة (قوله وبما عاجلا الخ) عطف على بغير مستحق الخ (قوله لا تقتل الخ) أي قوله ذلك (قوله وإن علم الخ) غاية للثاني فقط (قوله كما اقتضاه) أي العموم المذكور وكذا الضمير المستتر في يوجه (قوله بان بقاءه) أي الأمر (قوله ماله خوف اخر) فعل ومفعول (قوله من الخلاف الخ) أي ناشئان من

تدبرته عليه (بولابة او تغلب) او فرط هجوم (وبجز المسكره) بفتح الراء (عن دفعه بهرب او غيره) كالاستغاثة (وظنه) الخلاف بقرينة عادة مثلا (أنه إن امتنع حقه) أي فعل ما خوفه به اذا لا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله وخرج بغير مستحق قوله لمن له عليه قود طلبها واقتضت منك كما مرو وبما عاجلا لا تقتل غدا فيقع فيهما وان علم من عادته المطردة أنه اذا لم يمثله امره الآن تحقق القتل غدا كما اقتضاه اطلاقه ويوجه بان بقاءه للغد غير متيقن فلم يتحقق الا لتجاء قال الزركشي وشمل اطلاقه ماله خوف اخر بما يحسبه مهلكا أي فبان خلافه وللامام فيه احتمالان من الخلاف فيما لو صلو السواد ظنوه عدوا قال في البسيط لعل الاوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار

الخلاف (قوله وحلف الخ) أي بعته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل (قوله انه لا عبرة بجعل الحكم) قد يمنع هذا الاخذ بان الحنث هنا التقصير فلم يعذر بالجهل (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار وإن فرض ان القاضي أجبره على كلامه وإن زال الهجر قبله الخ إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امتثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزيل به الهجر فلماذا لا يراد في هذا السابق ان القاضي أجبره حسا (قوله او فرط الخ) قد يدخل فيما قبله

وان كان ذلك بظن فاسداه فان قلت يتنافيه قولهم لا عبرة بالظن البين خطؤه قلت لا يتنافيه لان العبرة هنا بكونه ملجأ ظاهرا وهذا كذلك
وتلك القاعدة محلها فيما يشترط له فيه ونحوه دون ما ينط الامر فيه بالظاهر كما هنا (ويحصل) الا كراه (بتخويف بضرب شديد) كصفعة لذى
مروءة في الملا كما يصرح به قول الدارمي وغيره ان اليسير في حق ذى المروءة اكراه (واحبس) (٣٧) طويل كافي الروضة وغيرها

عرفا وببحث الاذرعى نظير
ما قبله وهو ان القليل لذى
المروءة اكراه (أو اتلاف
مال) وقول الروضة ليس
باكره محمول على قليل
كتخويف موسر باخذ
خمسة دراهم كما في حلية
الرويانى ونقله في الروضة
عن الماسر خسى وقال عن
الماوردى انه الاختيار
واختاره جمع متأخرون
وهذا أولى من تصويب
الاذرعى وغيره ما في المتن
باطلاقه وظاهر كلامهم
هنا انه لا عبرة بالاختصاص
وان كثر ويؤيده انه لا
عبرة هنا بالمال التافه مع انه
خير من الاختصاص وان
كثر ويظهر ضبط الموسر
المذكور بمن تقضى العادة
بانه يسمح تبذل ما طلب
منه ولا يطلق ويؤيده قول
كثيرين ان الاكره
باتلاف المال يختلف
 باختلاف طبقات الناس
واحوالهم (ونحوها) من
كل ما يؤثر العاقل الاقدام
على الطلاق ودونه كالاستخفاف
بواجبه بين الملا وكالتهديد
بقتل بعض معصوم وان
علا او نفل وكذا رحم محرم
على احد وجهين يظهر
ترجيحه ويظهر ايضا انه

الخلاف الخ (قوله وان كان ذلك) اى سقوط اختياره (قوله يتنافيه) أى ما اختاره البسيط (قوله ملجأ)
بفتح الجيم ويجوز الكسر ايضا (قوله كصفعة) الى قوله ونقله في النهاية والمعنى (قوله كصفعة) اى ضربة
واحدة باليد وفي هذا التمثيل نظر عبارة النهاية بضرب شديد فيمن يناسب حاله ذلك والا فالصفعة
الشديدة لذى مروءة في الملا كذلك اعبارة المعنى ويختلف الاكره باختلاف الاشخاص والاسباب
المكره عليها فقد يكون شىء اكرها في شخص دون اخر وفي سبب دون اخر الى ان قال والحبس في الوجه
اكره او ان قل كما قاله الاذرعى والضرب اليسير في اهل المروءات اكره اه (قوله ان اليسير) اى الضرب
اليسير (قوله وببحث الاذرعى الخ) جزم به النهاية والمعنى (قوله وهو) اى النظر ان القليل اى الحبس القليل
(قوله لذى المروءة اكره) خرج به غيره فالقليل في حقه ليس اكرها وان ترتب عليه ضرر له في الجملة
كاحتياجه لكسب يصرفه على نفسه او عياله فلا نظر له لانه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا
يتأثر به اه ع ش (قول المتن او اتلاف مال) اى او اخذه منه بجمع ان كلاتقويت على ماله ومنه
اى الاتلاف حبس دوا به حبسا يؤدى الى التلف عادة اه ع ش وقوله او اخذه الخ قد يقال المراد بالاتلاف
هنا ما يشمله كما اشار اليه الشارح بقوله باخذ خمسة دراهم (قوله عن الماوردى) عبارة الروضة الرويانى اه
سيد عمر (قوله انه الاختيار) اى القليل في حق الموسر ليس باكره (قوله وهذا أولى الخ) اى محل كلام
الروضة على القليل (قوله وان كثر) محل تأمل اذ المدار هنا على ما تقضى العادة بمساحتها بما طلب منه دون
ان يطلق فتأمل اه سيد عمر اقول بل قديعى ان اتلاف اختصاص يتأثر به داخل في قول المتن ونحوها
(قوله ويظهر ضبط الموسر الخ) يشمل مالو كان منشأ عدم السماع خسة النفس لافئلة لمال وليس بعيد لان
المدار على التأذى المخصوص اه سيد عمر اقول ويبيد ذلك الشمول قول النهاية او اتلاف ما ليس يتأثر
به فقول الروضة انه ليس باكره محمول على مال قليل لا يبالى به كتخويف موسر اى سخرى باخذ خمسة دراهم
اه (قول المتن ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يته لان عزله ليس ظملا بل مطلوب
شرعا بخلاف متولي به بحق فينبغى ان التهديد بعزله منه كالتهديد باتلاف المال اه ع ش وفي الجيرى عن
البرماوى ما نصه ومنه قول المرأة لزوجها طلقنى والا اطعمتك سما ملا وغل على ظنه ذلك اه (قوله
من كل ما يؤثر) الى قوله بخلاف قول اخر في النهاية الا قوله محرم (قوله كالاستخفاف) قال ابن الصباغ
ان الشتم في حق اهل المروءة اكره اه بجيرى (قوله وكالتهديد بقتل بعض الخ) عبارة المعنى
والتهديد بقتل اصله وان علا او فرعه وان سفل اكره بخلاف ابن العم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف
الناس اه (قوله وكذا رحم) وينبغى ان مثله الصديق والخدام المحتاج اليه اه ع ش (قوله به) اى
بمن ذكر من الزوج وبعضه ورحمه (قوله فجرت بها) اى حالها اه نهاية (قوله قول اخر) من اضافة
المصدر الى فاعله (قوله ولو نحو ولده) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول ما لم يكن نحو فرع او اصل فانه
يكون اكرها كما بحثه الاذرعى اى في صورة القتل وهو ظاهر اه قال ع ش واما صورة الكفر فليست
اكرها لانه يكفر حالا بقوله ذلك اه (قوله ولو نحو ولده) قد يقال حصول الاكره بقول نحو ولده
ذلك اولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم اه سم عبارة المعنى ولا يحصل الاكره بطلاق زوجتك
والاقتلت نفسى كذا اطلقوه قال الاذرعى ويظهر عدم الوقوع اذا قاله من لو هدد بقتله كان مكرها كالولده
وهو حسن اه (قوله في الصيغة) الى قول المتن وقيل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما اوهمه الى ولا في المرأة
(قوله ولو نحو ولده قد يقال حصول الاكره بقول نحو ولده ذلك اولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم اه

يلحق بالقتل هنا نحو جرح وجفوره بل لو قال له طلق زوجتك والا فجرت بها كان اكرها فيما يظهر ايضا بخلاف قول اخر ولو نحو ولده
خلافا للاذرعى ومن تبعه له طلق والاقتلت نفسى او كفرت (وقيل يشترط قتل) لنحو نفسه لانه الذى ينسب به الاختيار (وقيل قتل او قطع
او ضرب مخوف) لافضاها الى القتل (ولا تشترط التورية) في الصيغة كان ينوى بطلقت الاخبار كذا باو اطلاقها من تخوفيد او يقول عقبا

سر إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلامهما على ما زعم أن المشبهة بالقلب تنفع وجهه ضعيف ولا في المرأة (بأن ينوي غيرها) لا به مجبر على اللفظ فهو منه كالعدم (وقيل إن تركها بلا عذر) كغباوة أو دهشة (وقع) لاشعاره بالاختيار ومن ثم لزمتم المسكرة على الكفر (ومن أثم بمنزلة عقله من) نحو (شراب أو دواء) أو وثبة (نفذ طلاقه) وتصرفه له وعليه قولنا وفعلا على المذهب) كما مر في السكران بما فيه واحتاج لهذا المسافة من العموم وليبان ما فيه من الخلاف بخلاف ما إذا لم ياتهم كسكره على شرب خمر وجاهل بها ويصدق بيمينه فيه لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيما يظهر وكنتاول دواء يزيل العقل للتداوى أي المنحصر فيه فيما يظهر فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير ميمز لما يصدر منه لرفع القلم عنه ويصدق (٣٨) في دعوى الإكراه على ما نقله الأذرعى ثم بحث أنه يستفسر فإن ذكرنا كراهها معتبرا

(قوله سرا) أي بحيث يسمعه المسكره اه مغنى (قوله ولا في المرأة) عطف على في الصيغة (قوله لا به مجبر الخ) لتعليل لعدم اشتراط التورية (قوله فهو) أي اللفظ منه أي المسكره (قوله كغباوة الخ) مثال للعذر (قول المتن وقع) ولو قال له اللصوص لا تترك حتى تحلف بالطلاق أن لا تخبر بنا أحدا كان أكرها على الحلف فلا وقوع بالخبر نهاية ومعنى زاد الأول بخلاف ما لو حلف لم يمتد إلى غير سؤال منهم وإن علم عدم إطلاقه إلا بالخلف لعدم إكراهه على الحلف اه وزاد الثاني ولو أكرهه ظالم شخص على أن يدلّه على زيد مثلا أو ماله وقد أنكر معرفة محله فلم يخله حتى يحلف له بالطلاق خالف به كاذبا أنه لا يعلمه طلعت لانه في الحقيقة لم يكرهه على الطلاق بل خير بينه وبين الدلالة اه (قوله لزمت) أي التورية (قوله كما مر في السكران) إلى قوله على ما نقله الأذرعى في النهاية إلا قوله أي المنحصر فيه فيما يظهر (قوله بخلاف ما إذا) إلى قوله على ما نقله الأذرعى في المغنى إلا قوله لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيما يظهر وقوله أي المنحصر فيه فيما يظهر (قوله ويصدق بيمينه فيه) أي في الجهل بها اه عش عبارة المغنى في الجهل بأسكار ما شر به اه قال السيد عمر لعل محله فيها يصدق ظاهر حاله والا فيبعد تصديق من يعلم منه أنه مدنه استعملها واصطناعها اه (قوله للتداوى) ولو استعمله طائفاً أنه ينفعه فلا يشترط لعدم وقوع الطلاق تحقق النفع اه عش (قوله ثم بحث) أي الأذرعى إلى قوله والحاصل زاد المغنى عقبه وهذا ظاهر إذا كان بما يخفى عليه ذلك اه (قوله في ذلك) أي في دعوى الإكراه (قوله أي الموافقة للقاضي) أي الذي يعلم القاضي من حاله أنه موافق له فيما يحصل به بالإكراه لا في أصل المذهب فقط ولعل تفسيره بهذا الدافع لا اعتراض الشارح الآتي أولى من تضعيفه الذي أشار إليه فتأمل اه سيد عمر (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله بعضهم (قوله أنه لا فرق) أي بين العارف وغيره (قوله من تفصيل الخ) صلة قوله لا بدسم وكردى (قوله عليه) أي الإكراه (قوله من البينة) أي على الإكراه أو قوله المفصلة أي لما به الإكراه (قوله لا تعلم ذلك) أي ما ذكر من الإكراه وزوال العقل وكذا الجهل بأسكار ما شر به (قوله لما في خبر ما عر أبك) إلى المتن في النهاية (قوله فاستنكه) أي ثم رأتها فه اه عش (قوله أن الاسكار الخ) بيان لما على سم وعش (قوله التي تدرا) أي تدفع وقوله اذ ظهر كلامهم الخ معتمد اه عش (قوله أنه لا يحتاج لذلك على الأول) أي بالنسبة للنفوذ وان احتج إليه للتعليل بالسكر اه سم عبارة الكردى أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة السكر في غير المتعدى به وفيها إذا قال أن سكرت فانت طالق اه (قوله وأن صار الخ) غاية مفسرة لقوله مطلقا (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله الشائع) إلى قوله بخلاف السمن في النهاية إلا قوله وشعرة إلى المتن وقوله كالظلال إلى المتن (قوله الشائع) كركبك أو بعضك وقوله المعين كيدك أو رجلك أو نحو ذلك من أعضائها المتصلة بها اه مغنى (قوله أو سنك الخ) أي المتصل بها في الجميع اخذ من قوله الآتي نعم لو انفصل الخ اه عش (قوله لم يقع) كذا في المغنى (قوله

فذلك فان أكثر الناس يظن ما ليس باكره أكرها والحاصل أن المعتمد في الكراهية لا بد قال بعضهم في غير العارف أي الموافق للقاضي وفيه نظر فان أهل المذهب يختلفون فيها به الإكراه اختلافا كثيرا فالذي ينتج عنه لا فرق من تفصيل ما به الإكراه ثم إن قامت قرينة عليه كحبس صدق بيمينه والا فلا بد من البينة المفصلة وكذا في زوال العقل يصدق لقرينة مرض واعتياد صرع والا فالبينة وله أن يحلف الزوجة أنها لا تعلم ذلك (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ما عر أبك جنون فقال لا فقال اشربت الخمر فقال لا فقام رجل فاستنكه فلم يجد فيه ريح خمر أن الاسكار يسقط الإقرار واجب بان هذا في حدود الله تعالى التي تدرا بالشبهات وفيه نظر اذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته

حتى أقراره بالزنا فالأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر متعديا بل يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ولأن جوز أن ذلك لسكره لم يتعد به فساله عنه (وقيل) ينفذ تصرفه (فما عليه) فقط كالطلاق دون ماله كالنكاح وفي حد السكران عبارات الأصح منها أنه يرجع فيه للعرف بأن يصير بحيث لا يميز على أنه لا يحتاج لذلك على الأول لأنه ينفذ فيها له وعليه مطلقا وإن صار ملق كالزكوة (ولو قال ركبك أو بعضك أو جزؤك) الشائع أو المعين قال المتولى حتى لو أشار لشعرة منها بالطلاق طلقت (أو كيدك أو شعرك) أو شعرة منك أخذ من كلام المتولى المذكور (أو ظفرك) أو سنك أو يدك ولو زائدا (طالق وقع) إجماعا في البعض وكالعتق في الباقي وإن فرق نعم لو انفصل نحو أذهنها أو شعرة منها فاعتدته ثبت ثم قال أذنك مثلا طالق لم يقع نظرا إلى أن الزائل العائد كالذي لم يعد

ولان نحو الاذن يجب قطعها كما ياتي في الجراح ثم الخلاف في ذلك يقع على المذكور اولاً ثم (٣٩) يسرى للباقى وقيل هو من باب التعبير

بالبعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان به قوام البدن كرتوبة البدن وهي غير العرق وكالروح والنفس بسكون الفاء بخلافه بفتحها كالظل والصحة والصحة (لافضلة كريق وعرق) على الاصح لان البدن ظرف لهما فلا يتعلق بهما حل يتصور قطعه بالطلاق قيل الدم من الفضلات فلم يوجد شرط العطف بلا انتهى ويرد بمنع انه فضلة مطلقاً لما مر في تعليقه ولو اضافته للشحم طلقت بخلاف البيع كافي الروضة وإن سوى كثيرون بينهما وصوبه غير واحد ويفرق بان الشحم جرم يتعلق به الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح لا غبار عليه وبه يعلم ان الاوجه في حياتك انه لا يقع به شيء الا ان قصد بها الروح بخلاف ما لو اراد المعنى القائم بالحي وكذا ان اطلق على الاوجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقينى ان عقلك طالق لغو لان الاصح عند المتكلمين والفقهاء انه

ولان نحو الاذن أى الملتحمة بعد الفصل (قوله يجب قطعها) يؤخذ منه أنه لو حلها الحياة وقع الطلاق لا متاع قطعها حيث أنه عش (قوله ففي ان دخلت الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله صورة الاطلاق اما اذا اراد يمينك ذاك من اطلاق اسم الجزء على الكل مجازاً فيقع فيما ذكر قطعاً ثم رابت كلام الفاضل المحشى فيما ياتي يؤيده ما ذكر فليتأمل اه سيدعرو فيه وقفة اذ القول الثاني لا يتناق مع الاطلاق اذ الظاهر انه لا بد في اطلاق اسم الجزء على الكل من الارادة (قوله لان البدن ظرف لهما) اى ليس لهما اتصال للبدن اتصال خلقة بخلاف ما قبلهما اه معنى (قوله شرط العطف) وهو التباين (قوله ويرد بمنع الخ) ويرد ايضا بانه عطف على ربعك وجملة وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين وبان الدم لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبني العطف على هذا التنزيل اه سم عبارة الرشيدى لك ان تقول ما المانع من جعل كريق وعرق نعتاً لفضلة والمعنى لا كفضلة متصفة بانها كريق وعرق من كل ما ليس به قوام البدن كالبول ونحوه فتأمل ولعل هذا اولى مما اجاب به الشارح وبما اجاب به الشهاب سم اه (قوله ولو اضافته) اى الطلاق (قوله بخلاف السمن) خالفه المعنى والنهاية فقالوا والشحم والسمن جزآن من البدن فيقع بالاضافة إلى كل منهما الطلاق اه قال السيد عمر قد يقال ان اراد به ما يسمونه الاطباء بالسمنين بالياء فهو جرم كالشحم فيقع قطعاً او الكون متصفاً به فهو معنى فلا يقع قطعاً ويتردد النظر في حالة الاطلاق ولعلها محل الخلاف بناء على ان المتبادر منه امر معنوى او جرم اه وهو حسن (قوله وإن سوى كثيرون بينهما وصوبه الخ) وجزم به ابن المقرئ وهو الاوجه نهاية قال عش قوله وهو الاوجه اى التسوية بين الشحم والسمن بخلاف ابن حجاج اه (قوله كالسمع الخ) والحسن والقبح والملاحاة والحركة اه معنى (قوله معنى) خبر قوله والسمن وما بينهما اعترض وقوله ذلك اى الحل وعدمه (قوله وبه يمل) الى قوله وقضيته في النهاية (قوله بخلاف ما لو اراد المعنى الخ) اى فلا تطلق اه عش (قوله وكذا ان اطلق الخ) خلافاً للمعنى (قوله وهو متجه) اى على ذلك القول لكنه غير مسلم اه كردى (قوله والخث) عطف على انه لا خث اى وقضيته الخث في العقل الخ اه كردى (قوله لا يتعلق به) اى بالعقل وقوله مطلقاً اى عرضاً كان او جوهر (قوله ومنه الجنين) اى من المعنى عبارة المعنى ولا بالجنين لانه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للطلاق اه (قوله لانها مهيان) الى قوله لكن العرف في النهاية والمعنى (قوله

وان احتيج له بالنسبة للتعليل بالسكر (قوله ويرد بمنع الخ) يرد ايضا بانه عطف على ربعك وجملة وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين كما صرحوا به (قوله ويرد بمنع انه فضلة الخ) وبانه لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبين العطف على هذا التنزيل (قوله وإن سوى كثيرون بينهما) هو الاوجه مر (قوله والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى) هو كذلك واما قول الاذرعى والسمن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كاللحم فيرد عليه انه ان اراد بانه زيادة لحم انه لحم اذ فتكون الزيادة بمعنى الزائد او المزيد فهو ممنوع لظهور ان السمن ليس نفس اللحم وإن اراد به الزيادة بمعناها الظاهر فيكون بالمعنى المصدري فهو معنى قطعاً غايه الامر ان اللحم متعلقه لكن هذا لا يخرج عن كونه معنى لا يقال المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء والسمن كذلك لا نأقول يرد هذا انهم صرحوا في معان متعلقها الاجزاء بعدم الوقوع بالحركة فان متعلقها الجزء قطعاً نعم قد يؤيد كون السمن جزءاً لا معنى كلامهم في الزيادات حيث جعلوا السمن من الزيادات المتصلة فانه ظاهر في انه جزء لان يكون على التسميح او بناء على ان المراد بالزيادات ما هو اعم من المعاني ولهذا عدوا من المتصلة نحو الصنعة مع انها معنى قطعاً ويجاب ضمناً في الغصب وقولهم العائد منه غير ائـل لا يقتضى انه جسم لان الضمان يتعلق بالمعاني كما هو مقرر ثابت وكذا العود والزوال على ان ذلك معقول ايضا بالنسبة للبتق (قوله وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقينى) وصرح به البغوى في تعليقه شرح مر (قوله لانه لا يتعلق به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام ان الروح بناء على انها جوهر يتعلق

عرض وليس بجوهر وقضيته انه لا خث في الروح على القول بانها عرض وهو متجه الخث في العقل بناء على انه جوهر وفيه نظر لانه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالسمع وما ذكر معه (وكذا معنى) ومنه الجنين (وبن في الاصح) لانها مهيئات للخروج كالفضلات بخلاف الدم

(ولو قال لمقطوعة ميم يمينك طالق لم يقع) وان التصقت كإمر نظيره (على المذهب) كما لو قال لها ذكرك طالق والتعبير ببعض عن الكل السابق ضعه إمامنا تاتى في بعض موجود (٤٠) يعبر به عن الباقي وقيد الروايات بما إذا قطعت من الكتف وقضيته أنه إذا بقي منها شيء

وقع لكن العرف المطرد أنها متى قطعت من الكوع سميت مقطوعة اليمين ويدل له فافعلوا إيمانها في قراءة شاذة ومع ذلك اكتفوا بقطع الكوع لفعله ^{صلى الله عليه وسلم} له وردوا قول الظاهرة تطلع من الكتف ووقع لبعضهم أنه أفتى في اثنيك طالق بالوقوع اخذوا من قول أهل التشريع الرحيم عصباني له عتق طويل في أصله اثنيان كذكر مقلوب والوجه بل الصواب عدم الوقوع أما أولا فلتصريحهم بأنه لا بد في وجود المعلق به الطلاق من تيقنه أي أو الظن القوي بحصوله كما قالوه في التعليق بلبلة القدر استنادا لما فيها من الأحاديث الصحيحة وما ذكر أن لها اثنيين لم يعلم ولم يظن ظنا قويا إذ لم يرد به خبر معصوم وقول أهل التشريع لا يقبل في مثل ذلك لأن مبناه على الحدس والتخمين وأما ثانيا فلو سلمنا لهم ما قالوه فغايتهم أنهم راوا ثم ما هو على صفة الاثنيين فسموهم بذلك والتسمية ليست لهم وإنما هي لأهل اللغة فان أعذروا فأهل العرف العام لقول الشيخين أن الأصحاب

كإمر نظيره) أي قبيل قول المصنف وكذا دمك (قول المتن على المذهب المنصوص) لفقد الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كما في العتق والطلاق الثاني يخرج به على الخلاف فان جعلناه من باب التعبير ببعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا اه (قوله ذكرك الخ) أي أو لحيتك نهاية ومعنى قال ع شر قوله أو لحيتك طالق أي فانه لا يتبع ومحل حيث لم يكن لها حية وان قلت اه (قوله إمامنا تاتى في بعض موجود الخ) فيه أن التعبير بلفظ البعض لا بنفسه وان التجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي فالوجه أن محل الخلاف عند الإطلاق وأنه إذا اراد التعبير بقوله يمينك طالق عن ذاتها مجازا صح وطلعت وان كان يمينها مقطوعة اه سم (قوله وقيد) أي عدم الوقوع في المتن عبارة النهاية والمعنى وصور الروايات المسئلة بما (الخ) (قوله وقضيته أنه الخ) عبارة المعنى وهو يقتضي أنها تطلق في المقطوعة من الكف أو المرفق وهو كذلك لأن اليد حقيقة إلى المنكب اه وعبارة سم وقد توجه هذه القضية بأن إضافة الطلاق إلى اليمين إضافة لكل جزء منها فتي بقي منها جزء تعلق به الطلاق وسرى كما لو أضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه اه وعبارة النهاية فيقتضي وقوعه في المقطوع من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق إلى المنكب أولا اه قال ع شر والراجح أنها تطلق إلى المنكب فتي بقي من مسمى الدرج م وقع الطلاق باضافته له وان قل اه وقال السيد عمر لك ان تقول اليد وان كانت حقيقة إلى المنكب لكن اسم المجموع لا لكل جزء فاذا فقد جزء منها فقد فقد المسمى فليتام اه ولا يخفى أنه إمامنا يفد فيا إذا كان المضاف إلى الكل عقدا ونحوه لا فيما إذا كان حلا ونحوه كما هنا (قول ويدل له) أي للعرف (اه ومع ذلك) أي مع وجود هذه القراءة (قوله أفتى في اثنيك طالق بالوقوع) اعتمده النهاية (قوله في اثنيك الخ) كذا في أصل رحمه الله وكان الظاهر في اثنيك الخ فليتام اه سيد عمر أي لأنه حكاية لقول المطلق اثنيك طالق عبارة النهاية ولو طلق أحدى اثنيها طلعت الخ وهي سالمة عن الاشكال (قوله في أصله اثنيان) نعت ثان لعصباني (قوله وقول أهل التشريع لا يقبل الخ) عطف على قوله لم يرد به الخ (قوله اذ مبناه على الحدس) محل تأمل بل مبناه على الاختبار والمشاهدة اه سيد عمر (قوله فسموهم) الأولى فسموه نظرا لما (قوله) أي بقيد الخ) وهو أن لا يكون أشهر من اللغة (قوله وإلا ما خصوا الخ) قد منع هذه الملازمة باحتمال ان التخصيص لأن الغالب عدم تاتي الجناية عليهما لاستبطانها أولا ن مافي الباطن لادية فيه وان وجب في نظيره مافي الظاهر اه سم (قوله باثني الذكر) كذا في أصل رحمه الله بهذه الصورة هنا وفي قوله الاتي

بها الحل فان كان وجهه ان البدن بدونها ميت لا يتعلق به الحل لزم أن يقال ذلك وان قلنا أنها عرض وان كان وجهه غير ذلك فليحجر (قوله والتعبير ببعض الخ) فيه أن التعبير بلفظ البعض لا يتفيه والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي (قوله إمامنا تاتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي) فيه أمران الأول ان ظاهره غير صحيح لأن التعبير باسم البعض لا ببعض فصوله ان يقول يعبر بلفظه والثاني ان التعبير ببعض عن الكل من قبيل المجاز والمجاز لا يشترط فيه وجود المعنى الحقيقي كما هو معروف في محله ولهذا حكمنا بالتجوز والعتق في قول السيد لعبد الذي يمكن ان يولد مثله المعروف الذئب من غيره هذا ابني فان المعنى الحقيقي وهو بوثه له منتفية فالوجه ان محل الخلاف عند الإطلاق وأنه إذا اراد التعبير بقوله يمينك طالق عن ذاتها مجازا صح وطلعت إذا كانت يمينها مقطوعة فليتام (قوله وقضيته الخ) قد توجه هذه القضية بان إضافة الطلاق إلى اليمين إضافة لكل جزء منها فتي بقي منها جزء تعلق به الطلاق وسرى كما لو أضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه (قوله وإلا ما خصوا الخ) قد منع هذه الملازمة باحتمال ان التخصيص لأن الغالب عدم تاتي الجناية عليهما لاستبطانها أولا ن مافي الباطن لادية فيه وان وجب في نظيره مافي الظاهر

إلا الامام والغزالي يقدمون الوضع اللغوي على الوضع العرفي أي بقيد المعلوم بما ذكره في الايمان وأهل اللغة لم يتعرضوا لثبوتك الاثنيين فدل على أنه لا وجود لهما عندهم وعلى أنهم لا يسميان باثنيين ولا خمسين ولا يرضين وكذلك أهل العرف لا يعرفون ذلك فضلا عن تسميته بذلك وكذلك أهل الشرع لا يعرفون ذلك إلا لما خصصوا وجوب الدية في الاثنيين باثني الذكر الصريح

في ان ما لا يثنى من صورتهما لا يسمى باسمها ولا لوجب فيهما نصف ماوجب في اثني الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم ان اراد المعلق بانثنيك اصطلاح اهل التشريح فلا شك في الوقوع ولعل هذا مراد من اطلاق الوقوع ولا فكلامه في غاية السقوط كما علم بما تقرر ثم رابت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع ويتعين حمل على ما قررته (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطليقها) أي إيقاع الطلاق عليها (طلقت) لأن عليه حجر من جهتها إذ لا ينكح معها نحو اختها ولا رابعا سواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤمن فصيح حمل إضافة الطلاق إليه على حل السبب المتقضى لهذا الحجر مع النية وقوله منك رفع في الروضة وغيره قال الاسنوي وهو غير شرط (٤١) ومن ثم حذفها الدارمي ثم ان اتحدت

زوجته فواضح والا فنف

قصدها ومر الفرق بين هذا

وقوله لعبد أنا منك حر

(وإن لم ينو طلاقا) أي

إيقاعه (فلا) يقع عليه شيء

لأنه باضافته لغير محله خرج

عن صراحته فاشترب فيه

قصد الإيقاع لأنه صار

كنية كما تقرر (وكذا إن لم

ينو إضافة إليها) وان نوى

اصل الطلاق أو طلاق نفسه

خلافا لجمع لانطلق (في

الاصح) لأنها محل دونه

واللفظ مضاف له فلا بد من

نية صارفة تجعل الإضافة له

إضافة لها ولو فوض إليها

طلاقها فقالت له أنت طالق

فقد مر في فصل التفويض

(ولو قال أنا منك) مر أنه

غير شرط (بائن) أو نحوها

من الكنيات (اشترب

نية) اصل (الطلاق)

وإيقاعه كسائر الكنيات

(وفي) نية (الإضافة) إليها

(الوجهان) في أنا منك

طالق والاصح اشتراطها

قليل لا حاجة لهذه لفهما

بالأولى مما قبلها انتهى ويرد

بمنع ذلك بل بينهما فرق إذ

في أثني الذكر وقد يقال ينبغي أن تراد سنة الباء الثانية اه سيد عمر (قوله ان اراد الخ) ظاهره بل صريح صنيعة عدم الوقوع عند الاطلاق خلافا لظاهر النهاية كما مر (قوله المعلق) الاولى المطلق بالطاء بدل العين (قوله فلا شك في الوقوع) اقول الامر كما قال نظر الماسلفناه من المناقشة وإن كان هذا مانا لما مقدمه في قوله اما اول الخ فليتامل اه سيد عمر (قوله على ما قررته) أي على ما إذا لم يرد اصطلاح اهل التشريح (قول المتن ونوى تطليقها) متضمن لامرين نية الطلاق وإضافته إليها فلهاذا صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وإن لم ينو طلاقا فلا الخ اه سم (قوله أي إيقاع الطلاق) إلى قوله وفي التهمة في النهاية لا أقوله ومر الفرق إلى المتن وقوله كما قاله الزركشي إلى المتن وإلى الفصل في المغنى إلا ما ذكر وقوله ولو فوض إلى المتن وقوله قيل إلى المتن وقوله وظاهر كلامه إلى الخ (قوله لأن عليه حجر المتن) لأن المرأة مقيدة بالزوج كالقيد عليها والحل يضاف إلى القيد كما يضاف إلى المقيد يقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه اه مغنى (قوله على حل الخ) صلة محل اه عش (قوله السبب المتقضى) وهو عصمة النكاح (قوله ولا فنف قصدها) سكنت عن صورة عدم قصد معينة ويظهر أنه لا التعيين كمن طلق إحدى زوجتيه فليتامل وليراجع ثم رابت عبارة المغنى الصريحة فيه اه سيد عمر عبارة سم يعلم منه أي من المتن توقف الوقوع على امرين نية الوقوع وإضافته إليها فلو تعددت الزوجة فان اضاف إلى الجميع طلق أو إلى واحدة مثلا معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر ان الإضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء اه (قوله ومر الفرق) أي في شرح والاعتاق كناية (قوله وقوله لعبد أنا الخ) أي حيث لم يكن كناية في العتق (قوله لا تطلق) الاولى تقديره عقب وكذا كما فعله المغنى (قوله فقد مر الخ) وهو انه كناية (قوله في فصل التفويض) أي في اوله (قوله مرانه الخ) أي لفظ منك (قوله والاصح اشتراطها) فان نوى الطلاق مضافا إليها وقع ولا فلا لما مر اه مغنى (قوله لفهما بالأولى) لأن النية إذا شرطت في التصريح وهو أنا منك طالق ففي الكناية وهو أنا منك بائن أولى اه مغنى (قوله ويرد بمنع الخ) عبارة المغنى اللهم إلا ان يقال إنما ذكرها تمييزا بين الكناية القريبة والبعيدة وهي استبراء رحمته الذي تضمنه قوله ولو قال استبرأ الخ اه (قوله بهذا التقرير) أي

(قوله في المتن ونوى تطليقها) لا يخفى أن نية تطليقها تتضمن أمرين نية الطلاق وإضافته إليها فلهاذا صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وان لم ينو طلاقا فلا الخ (قوله في المتن وكذا ان لم ينو) أي مع اللفظ إضافته إليها في الاصح يعلم منه توقف الوقوع على امرين نية الطلاق وإضافته إليها فلو تعددت الزوجة فان اضاف إلى الجميع طلق أو إلى واحدة مثلا معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر ان الإضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء (قوله في فصل التفويض) أي في اوله (قوله مر) أي قوله منك (قوله ويرد بمنع الخ) في هذا الرد بحث لأن ما ابتداء من الفرق لا ينافي عدم الحاجة والفهم بما تقدم (قوله الاخيران) هذا يقتضى ان نية اصل الطلاق غير نية الإيقاع وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطليقها أي إيقاع الطلاق عليها واما ما ذكره في جواب السؤال الذي أورده فلا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وان نوى به الطلاق) ظاهره وان نوى إضافته إليها ويدل له حكاية الوجه الاتي

(٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

المعنى هنا أصل الطلاق والإيقاع والاصافة وشم الاخيران فقط أي نية إيقاع الطلاق الملفوظ وإضافته إليها فان قلت عرح في اصل الروضة بان نية الإيقاع تستلزم نية اصل الطلاق فاستويا قلت استرأوا هما بهذا التقرير لا يمنع حسن التصريح بما علم المفيد لذلك (ولو قال استبرأ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهد به بتصوير الشرح الصغير (رحى منك) او أنا معتد منك (فأف) وان نوى به الطلاق لاستحالة في حقه وفي التهمة لوقال آخر طالق امرأتى فقال له طلقتك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لأن النكاح لا يتعلق له بخلاف المرأة مع الزوج انتهى وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يفرض إليه تلك الصيغة مع النية وان لا وفيه نظر

إذا فوضها إليه لأن قطع النكاح حينئذ له به تعاق (وقيل إن نوى طلاقها وقع) لأن المعنى استبرأء الرحم التي كانت لك منك (فصل) في بيان محل الطلاق والولاية عليه (خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح جره لكنه يومه اشتراط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكر أصل الخطاب تصوير لا غير (بنكاح) كان تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله لأجنبية أن دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لغو) إجماعاً في المنجز وللخبر الصحيح (٤٢) لا طلاق إلا بعد نكاح وحمله على المنجز يرده خبر الدارقطني بإرسال الله أن أمي عرضت على

قربة لها فقلت هي طالق
أن تزوجتها فقال صلى الله
عليه وسلم هل كان قبل ذلك
ملك قلت لا قال لا بأس
وخبره أيضاً سئل ^{صلى الله}
عن رجل قال يوم أتزوج
فلانة فهي طالق فقال طلق
مالاً بملك ولو حكم بصحة
تعليق ذلك قبل وقوعه حاكم
يراه نقض لأنه افتاء لاحكم
أد شرطه إجماعاً كما قاله
الخنفية وغيرهم ووقع
دعوى ملزمة وقبل الوقوع
لا يتصور ذلك نعم نقل عن
الحنابلة وبعض المالكية
عدم اشتراط دعوى كذلك
فعليه لا ينقض حكم بذلك
صدر ممن يرى ذلك كما هو
واضح وتعليق العتق بالملك
باطل كذلك (والأصح صحة
تعليق العبد ثلاثة كقوله
إن عتقت) فانت طالق ثلاثاً
(أو أن دخلت فانت طالق
ثلاثاً فيقعن) أي الثلاث
(إذا عتق أو دخلت بعد
عتقه) لأنه ملك أصل
الطلاق فاستتبع ولأن ملك
النكاح مقيد تلك الثلاث
بشرط الحرية وقد وجد
وأفهم قوله بعد عتقه أنه لو
قارن الدخول لفظ العتق
لم تقع الثالثة وقد يستشكل

بطريق الاستلزام (قوله المفيد) أي التصريح لذلك أي اشتراط الأمور الثلاثة (قوله فقال له)
أي قال الآخر للزوج وقوله به أي بالآخر (قوله إذا فوضها) أي تلك الصيغة مع النية
(فصل في بيان محل الطلاق) (قوله في بيان محل الطلاق إلى قوله ولو حكم) في النهاية (قوله والولاية
عليه) أي محل الطلاق (قول المتن خطاب الأجنبية بطلاق) كانت طالق وتعليقه أي الطلاق ولو قال كل
أمرأة أتزوجها فهي طالق فرغ إلى قاض شافعي ففسخه قال العبادي أنفسخت العيمين وقال الهرودي ليس
ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال العيمين فإن العيمين الصحيحة لا تنفسخ أه معنى (قوله بالرفع) أي عطفاً على
خطاب الخ وقوله ويصح جره أي عطفاً على طلاق لكنه أي الجر (قوله يومه الخ) يفيد أن الحاصل مجرد
إيهاً لأنه يخرج غير الخطاب صريحاً وجه ذلك ما قاله سم من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في
قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على أداة خطاب بل توجيه
الكلام نحو الغير وتعليقه به انتهى أه عش (قوله أصل الخطاب) أي الشامل لكل من المنجز والمعلق
(قوله كقوله لأجنبية) الأولى ذكره في المثال الأول (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع
لا موقع وهذا مسلم عند المخالف فلا دلالة في الحديث أه سيد عمر عبارة البجيرمي على المنهج آخره أي الحديث
عن الدليل العقلي لأنه ليس ناصباً للمدعي لأنه لا يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي انشائه كما هو مذهبننا ويحتمل نفي
وقوعه فيشهد الإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم انشاؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده أه
أقول وقد يقال لا موقع لا لشكال السيد عمر مع قول الشارح وحمله على المنجز الخ الدافع له على أن نفي الشارح
فرع أمكانه ووقع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحمل كلامه صلى الله عليه وسلم على نفيه (قوله
قربة) أي ذات قرابة أو هو بمعنى قرينة وقوله ملك أي زوجية وقوله لا بأس أي بنكاحها أه عش
(قوله يوم أتزوج فلانة الخ) مقول قال (قوله قبل وقوعه) أي المعلق عليه ظرف الحكم (قوله يراه) أي
صحة ذلك التعليق (قوله كما قاله الخنفية الخ) راجع لدعوى الإجماع (قوله لأن ملك) إلى قول المتن في
الأظهر في النهاية (قوله وأفهم قوله بعد عتقه أنه الخ) فيه أن المراد بالعتق هنا معناه لا لفظه (قوله فليقع)
أي كل من الثلاث فيهما أي في البعديّة والمعينة عبارة النهاية فلتقع فيها بتأنيث الفعل وحذف الميم وهي
ظاهرة قال عش قوله فلتقع فيها انظر ما فائدة عدم وقوع الثالثة لو قيل به فانه استوفى ما للارقاء قبل
العتق فلا تعود له إلا بمحل أه عش وقد يقال يظهر فائدة نفي التعاليق (قوله صرح بذلك الخ) معتمد
أه عش (قوله أو معه الخ) هو محل الاستدلال أه عش (قوله في خمس آيات) أي في أحكامها أه
سم زد عش ومثل هذه الخمس غيرها من حرمة نكاح نحو اختها في عدتها وجوب النفقة والسكنى لها ونحو
ذلك وأنما لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشملها من الآيات أه (قول المتن لا مختلعة) أي بائنة كما

بأنهم قالوا في البيع أنه بآخر الصيغة يتبين ملكه من أولها فقياسه هنا أنه بآخر لفظ العتق يتبين وقوعه من أوله وذلك
يستلزم ملكه للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول في صور تنافليقع فيهما ثم رأيت شيخنا في شرح البهجة صرح بذلك فقال إن صار قبل وجود
شرطه أو معه عتيقاً (ويلحق الطلاق رجعية) لأنها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الظهار والإيلاء واللعان وهذه الخمسة عنها الشافعي
رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لا مختلعة) لا نقطاع عصمتها بالكلية في تلك الخمس وغيرها وخبر المختلعة

يلحقها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقفه على أبي الدرداء ضعيف (ولو علقه) أي (٢٣) الطلاق اصادق ثلاث ودونها (بدخول)

مثلا (فبانت) قبل الوطء او بعده بفسخ او خلع (ثم) نكحهم اثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيونة (لان) البين تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها فانخلت ومن ثم لم يعلق بكلمة اطرقتها الخلاف الا في لاقتضاء التكرار (وكذا) ان لم تدخل فيها بل بعد تجديد النكاح فلا يقع هنا ايضا (في الاظهر) لا تمتنع ان يريد النكاح الثاني لانه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فتعين ان يريد الاول وقد ارتفع (وفي) قول (ثالث) يقع ان بانت بدون ثلاث (لان) العائد في النكاح الثاني مابق من الثلاث فتعود بصفتها وهي التعليق بالفعل المعلق عليه بخلاف ما اذا بانت بالثلاث لان العائد لطلاق جديدة هذا اذا علق بدخول مطلقا لم يخلع بالطلاق الثلاث انها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر او انه يقضيه او يعطيه دينه في شهر كذا ثم ابانها قبل انقضاء الشهر وبعد تمسكها من الدخول او تمسكها بما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فاقى ابن الرفعة او لا بالتخلص ووافقه صاحباه النور ابو الحسن البكري

عبر به المنهج والروض (قوله مثلا) اي او غيره مما يمكن حصوله في البيونة اما اذا لم يمكن حصول الصفة في البيونة كان وطئك فانت طالق ثلاثا فانها ثم نكحها لم يقع طلاق قطعا كما هو قضية كلام الروضة واصلها اه معنى (قوله قبل الوطء الخ) عبارة المعنى بطلاق او فسخ قبل الدخول بها او بعده اما بعوض او بالثلاث اه وهي افيد (قوله او خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يبطل ما يتوهم من قول السبكي الا في ان الصيغة ان كانت لا اقل من الخلع لا يخلص في نحو ان دخلت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه الصيغة عما ذكره السبكي اه سم (قوله ثم دخلت الخ) ثم للترتيب الذي ذكرى بقرينة ما بعدها وعبر الروض والمنهج بالواو (قوله الخلاف الا في) اي في قول المتن وكذا ان لم تدخل الخ اه عش (قوله لا تمتنع ان يريد الخ) اي شرعا (قوله وقد ارتفع) اي الاول (قوله فتعود بصفتها) كذا في النهاية والمعنى بالتأنيث ولعل الاولى التذكير برباعية لفظ الباقي (قوله هذا اذا) الى قوله وزعم في النهاية الا قوله ومثلها التي الى قوله لم يتخلص (قوله هذا اذا علق الخ) اي ما ذكر من افادة الخلع في الفعل المتيقن كالدخول كائن اذا علق بالفعل المطلق الغير المؤقت اما اذا علق بالفعل المؤقت فانما يفيد الخلع في المعنى دون المتيقن كما سيحقيقه اه كرى (قوله ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج اليه فليتأمل سم على حجج اه رشيدى وعش وسياق عن المعنى والزيادة ان الخلع يخص في الصبيغ كلها مطلقا (قوله اما لو حلف بالطلاق الثلاث الخ) بان قال ان لم تدخل الدار في هذا الشهر فانت طالق ثلاثا اه كرى (قوله بما ذكر) اي قضاء الدين او اعطائه (قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كما يدل عليه قوله بعد وبطلانه اه عش (قوله ولم توجد الصفة) اي الدخول او قضاء الدين او اعطائه وما خرج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ مر اه سم وعش ورشيدى (قوله فاقى ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية فانه يحث كما صوبه ابن الرفعة ووافقه الباجي وفاقى به الوالد رحمه الله تعالى والشيخ ايضا خلافا لبعض المتأخرين اه قال عش قوله خلافا لبعض المتأخرين اي حجج وذكره شيخنا الزياى في اخر كلامه في اول الخلع عن البلقينى اه (قوله بالتخلص) اي في المسائل الثلاث اه عش (قوله انه خطأ) اي الافتاء بالتخلص (قوله فان لم يفعل الخ) اي وان فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر اه سم (قوله تبين وقوع الثلاث الخ) محله كما هو الفرض اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فينتج عدم الوقوع وان لم يفعل حتى مضى الشهر اذ لا جائز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيونة به المناقبة للوقوع ولان يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره اه سم وعش (قوله قبل الخلع) اي بعد مضي زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر اه سم (قوله وبطلانه) اي الخلع من عطف الا لازم عبارة عش اي تبين وقوع الثلاث قبله اه (قوله وعلمه) اي الباجي ويحتمل ان الضمير لابن الرفعة (قوله وبحث معه) اي الباجي وقوله وهو اي الباجي اه كرى وصنيع المعنى صريح في ان الضمير لابن الرفعة (قوله لا يلوى) اي

(قوله او خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يبطل ما يتوهم من قول السبكي الا في ان الصيغة ان كانت لا اقل من الخلع لا يخلص في نحو ان دخلت فانت طالق ثلاثا نظرا لخروج هذه "صيغة عما ذكره السبكي (قوله هذا ان علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر ان المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لانه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج اليه فليتأمل (ولم توجد) خرج ما اذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ مر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر الخ) اي وان فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر (قوله فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع) اقول لعل محل اذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فان وقع قبل التمكن فينتج

والنجم القمولى ثم رجع وبين لهما انه خطأ وان الصواب انه ينتظر فان لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه ووافقه الباجي وعلمه بانها تمسكت من فعل المحلوف عليه ولم تفعل وبحث معه السبكي محتجا للتخلص وهو لا يلوى الاعلى عدمه

وهم معذورون في ذلك فان كلام الاصحاب فيه ما يشهد للتخلص كان لم يخرج من هذه الليلة من هذه الدار فانه ينفعه الخلع فيها وان اعاد عقدها ليل او كذا في مسألة التفاحتين المذكورة (٤٤) في كلام الشيخين ونظائرهما ولعدمه كالحلف لتصلين الظهر اليوم فخاصنت في وقته

بعد تمكنها من فعله ولم تفعله
أو لتشر بن ماء هذا الكوز
فانصب بعد امكان شربه
اوليا لكن ذاعدا فتلطف فيه
بعد تمكنه من اكله وحاصل
كلام السبكي الذي تجتمع
به تلك المسائل التي ظاهرها
التنافي بعد بحثه مع ابن الرفعة
فيما رجح اليه وصوبه ومع
الباجي ان الصيغة ان
كانت لا أفعل أو ان لم أفعل
تخلص لانها تعليق بالعدم
ولا يتحقق الا بالآخر وقد
صادفها باننا وليس لليمين
هنا الاجبة حنث فقط لانها
تعلقت بسلب كلي هو العدم
في جميع الوقت وبالوجود
لا نقول حصل البر بل لم
يحنث لعدم شرطه وكلام
الشيخين او اخر الطلاق في
ان لم يخرج من الليلة من هذه
الدار وان لم تاكل في هذه
التفاحة اليوم نفعه الخلع
صريح في أنه ينفعه في
صورتنا لانها عين صورتها
المذكورتين وان كانت
لا فعلن ومثلها التي المشعر
بالزمان كاذم لا فعلن كذا لم
يتخلص لان الفعل مقصود
منه وهو اثبات جزئي ولليمين
جهة بر هي فعله وجهة
حنث بالسلب الكلي الذي

لا يعود الى اعلى عدمه أي عدم التخلص اه كرده (قوله وهم) أي ابن الرفعة وصاحبه والباجي والسبكي
وقوله في ذلك في الاختلاف المذكور (قوله فيه) أي في كلام الاصحاب اه كرده (قوله فيها) أي الليلة
(قوله وكذا في مسألة التفاحتين الخ) عبارة النهاية ومسئلة ما لو قال لزوجته ان لم تاكل في هذه التفاحة اليوم
فانت طالق وقال لامته ان لم تاكل التفاحة الاخرى فانت حرة فالتبست خالف وباع في اليوم ثم جدد واشترى
حيث يتخلص اه (قوله ونظائرهما) أي مسئلة ان لم يخرج من الليلة ومسئلة التفاحتين اه ع ش (قوله
ولعدمه) أي عدم التخلص عطف على التخلص (قوله لا فعلن) أي ان لا أفعل اه كرده وهذا أولى بما
سياتي عن سم من حمله على ظاهره من غير تقدير اداة الشرط ولو ذكرها الشارح في المثال الاول دون
الثاني اسلم من اشكال سم ووافق الغالب في باب الاكتفاء (قوله بالعدم) أي عدم الفعل المقيد بزمنه
ولا يتحقق أي العدم الا بالآخر أي بعدم الفعل الى اخر ذلك الزمن وقد صادفها أي الاخر الزوجة (قوله
بأننا) أي من النكاح الاول فيشمل ما لو خالعا ثم جدد نكاحها قبل فراغ الشهر مثلا اه ع ش وقوله
وليس لليمين الخ أراد به بيان الفرق بين ما ياتي من الصيغ (قوله في جميع الوقت) أي المقدر (قوله
وبالوجود الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وليس لليمين الخ (قوله وبالوجود) هذا انما يظهر في ان لم افعل
دون لا فعلن كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحنث كما ان قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ يظهر في ان لم
افعل دون لا فعلن كما هو ظاهر اذ التعليق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر فاعل هذا الكلام بالنظر لان لم
افعل واما لا فعلن فعلى العكس منها في ذلك فليتام اه ولعل هذا مبني على حمل لا فعلن على معنى وبالطلاق
الثلاث لا فعلن واما اذا حمل على ما مر عن الكرده أي ان لا فعلن فزوجتي طالق ثلاثا فلا فرق بين المثالين
(قوله لعدم شرطه) وهو السلب الكلي أي وشتان ما بينهما اه كرده (قوله في ان لم يخرج من الليلة الخ)
متعلق بقوله نفعه الخلع والجملة بدل من كلام الشيخين الخ وقوله صريح الخ خبره (قوله في صورتنا) اراد بها
قوله لا اقبل او ان لم افعل اه كرده (قوله وان كانت الخ) عطف على قوله ان كانت لا فعلن الخ وقوله
لا فعلن أي وبالطلاق لا فعلن (قوله كاذم) اقول ومثل اذا كل اداة شرط غير ان اه ع ش (قوله يتحقق
بمناقضة اليمين) أي يحصل بمناقضة الخ اه ع ش (قوله فاذا التزم ذلك) أي البر او الفعل بالطلاق كان قال
على الطلاق الثلاث لا دخل الليلة الدار او اذ لم ادخل الليلة الدار فانت طالق ثلاثا اه كرده (قوله في ذلك)

عدم الوقوع وان لم يفعله حتى مضى الشهر اذ لا جائز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البينة به المناقضة
للو وقوع ولا ان يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما
نظر به الوقوع فان قلت قالوا في مسألة الرغيف اذا اتلفه قبل الغدي بحث لانه فوت فكذا هنا لانه فوت بالخلع
قلت الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجة بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا انتفاء
الزوجة وقت التمكن فليتام لم راي الشارح في باب الايمان قيد بالتمكن فقال في الكلام على مسألة
الرغيف كالحلف بالطلاق الثلاث ليسا في هذا الشهر ثم خالع بعد تمكنه من الفعل فانه يقع عليه
الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره اه وعلى هذا وحلف بالثلاث لا بد ان يفعل كذا في الشهر الاتي
خالع قبله فلا حنث مطلقا فليتام جدا ويتعين امتناع استمتاعها بمجرد الخلع لان الخلع يقتضي الحرمة
ولم يعلم ما يدفعه والاصل ما يدفعه ولا نه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بر به واستمر الخلع ولا
بانت قبله (قوله قبل الخلع) أي بعد مضى زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر (قوله وبالوجود الخ) هذا
انما يظهر في ان لم افعل دون لا فعلن كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحنث كما ان قوله قبله لانها تعليق
بالعدم الخ انما يظهر في ان لم افعل دون لا فعلن اذ التعليق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر فلعل هذا

هو نقيضه والحنث يتحقق بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وقوته بخلع من
جهته حنث لتفويته البر باختياره وكلام الشيخين في لا كلن ذا الطعام غدا صريح في ذلك انتهى وزعم ان كلام صاحب البيان
وغيره يخالف ذلك مردود وقد بسطت ما في ذلك في شرح الارشاد الكبير أول الخلع بما لا مزيد على حسنه وتحريره فراجع

وصوب البلقيني وتبعه
الزركشي مارجع عنه ابن
الرفعة من التخلص مطلقا
وفرق بين ما هنا ولاكن
ذا الطعام غدا فتلف فيه
بعد تمكنه من أكله حنث
بإستحالة البر في هذه وهنا
لم يستحل مع الخلع لا مكان
فعله بعد الخلع ولا أنه لم يفوت
محل البر بل محل الطلاق
فاذا مضى الزمن المجعول
ظرفا ولم يفعل المحلوف
عليه لم يحنث لأنه صادف
بينوتها بالخلع واستدل له
بأنه لو تمكن من الفعل في
حياتها ثم ماتت لا حنث
بعد فراغ الشهر لعدم
المحلوف عليه ولم يقل أحد
بالحنث قبيل الموت أه
ويرد بأنه يلزم عليه تثبت
النظائر بخلاف ما تقر
وقوله لا مكان فعله بعد
الخلع في غاية البعد لأن فعله
بعد الخلع مع صحته لا يسمى
بر إلا أن هذه عصمة أخرى
وقوله لم يفوت محل البر بل
محل الطلاق لا ينفعه لأن
تفويت محل الطلاق يستلزم
تفويت محل البر بل هو
عينه كما هو واضح والفرق
بين ما هنا والموت ظاهر إذ
مع الموت لا ينسب تفويت
البته لأن النفوس جلست
على استبعاد وقت بخلاف
غيره ولو حلف بالثلاث
لا يفعل كذا ثم حلف بها

أي عدم التخلص في لا فعلن (قوله وصوب البلقيني وتبعه الزركشي الخ) وهذا هو المعتمد لأنه ظاهر
إطلاق كلام الأصحاب أه معنى واليه ميل كلام سم قال عرش واعتمد شيخنا الزبدي في أول الخلع
أنه يخصه الخلع في الصبيغ كلها مطلقا أه عبارة الحلبي والحاصل أن عند شيخنا الزبدي أن الخلع يخلص
مطلقا وإن كان في إثبات مقيد بمن وعند الشيخ ابن حجر أنه يخلص في النبي دون الإثبات ولو غير مقيد
بمن وعند شيخنا مر أنه يخلص فيما عدا الإثبات المقيد بمن تأمل أه عبارة الامداد الصبيغ أربع اثنتان
يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على النبي كذا فاعل كذا والحلف على الإثبات معلقا بما لا إشعار له بالزمان
كان لم يفعل كذا واثنتان لا يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على الإثبات معلقا بما يشعر بمن كان كذا لم يفعل
كذا والحلف بلا فعلن ونحوها أه وبذلك تعلم ما في قول الحلبي وعند الشيخ ابن حجر الخ (قوله مطلقا) أي
سواء كانت الصيغة لم يفعل أو لا فعلن أه كردد (قوله بين ما هنا) وهو قوله أمالو حلف بالطلاق
الثلاث أنها تدخل الدار مثلا في الشهر الخ ونظائرها سواء كانت الصيغة لا فعلن أو ان لم يفعل أو
لا فعلن (قوله حنث) أي حيث حنث (قوله باستحالة البر) متعلق بقوله وفارق (قوله في هذه) أي مسألة
لاكن ذا الطعام غدا الخ (قوله لا مكان فعله) أي نحو الدخول المعلق بوجوده أو عدمه الطلاق (قوله ولم
يفعل الخ) الأولى كونه مبنيا للفعل (قوله ثم ماتت) أي قبل فراغ الشهر (قوله أه) أي كلام البلقيني
(قوله ويرد) أي تصويب البلقيني التخلص مطلقا (قوله بأنه يلزم عليه تشتت النظائر) قديقال تشتت
النظائر للمدرك المقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشتت في المعنى لا تنفاه النظيرية حينئذ فلي تأمل
أه سم (قوله ما تقر) أي بحاصل كلام السبكي (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصريحهم بأن البر لا يختص
بحال النكاح وأنه تنحل اليمين بوجود الصيغة حال البينونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الإسلام في شرح
الروض في مسألة مالو علق بنفي فعل غير التطبيق كالضرب فضر بها وهي مطلقه طلاقا ولو بائنا أنه تنحل اليمين
وحينئذ فلا بعد فيأذكر ومن هنا يظهر منع قوله لأن تفويت محل الطلاق يستلزم الخ أه سم (قوله
بل هو عينه) فيه بحث لأن محل الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان
قطعوا ولو سلم أن ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد أراد البلقيني بمحل البر فالكلام عليه بمنع أنه محل البر
حقيقة لو تم لا يفيد فتأمل أه سم (قوله إذ مع الموت لا ينسب التفويت البته الخ) وإطال سم في رده
(قوله ولو حلف بالثلاث) إلى قوله لفرقه في النهاية إلا قوله فقيل إلى بآنت ولا أنه اسقط لفظة ولو من
قول الشارح ولو قبل فعل المحلوف عليه وأنه أبدل قوله القياس بقوله يحتمل (قوله ثم حلف بها) أي بالثلاث
ثانيا وكذا لو حلف بها ابتداء أنه لا يتخالف ثم خالف لم يحنث لما ذكره من التعليل فما ذكره تصوير لا غير أه

الكلام بالنظر لأن لم يفعل وأمالا فاعل فعل العكس منها في ذلك فلي تأمل (قوله ويرد بأنه يلزم عليه تشتت
النظائر قديقال تشتت النظائر للمدرك المقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشتت في المعنى لا تنفاه
النظيرية حينئذ فلي تأمل (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصريحهم بأن البر لا يختص بحال النكاح وأنه تنحل
اليمين بوجود الصيغة حال البينونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الإسلام في شرح الروض في مسألة مالو علق بنفي
فعل غير التطبيق كالضرب فضر بها وهي مطلقه طلاقا ولو بائنا أنه تنحل اليمين وحينئذ فلا بعد فيأذكر ومن
هنا يظهر منع قوله لأن تفويت محل الطلاق يستلزم تفويت محل البر (قوله بل هو عينه) فيه بحث لأن محل
الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان قطعوا ولو سلم أن ما يحصل به
البر ليس هو محل البر فقد أراد البلقيني بمحل البر فالكلام عليه بمنع أن محل البر حقيقة لو تم لا يفيد فتأمل
(قوله لا ينسب لتفويت) فيه نظر لأن تركه مع التمكن تفويت فكيف لا ينسب له وقوله لأن النفوس
الخ لا ينافي التفويت ونسبته وكان النفوس جلست على ما ذكر جلست على استبعاد تلف الرغيف مثلاً قبل
الغدو لم يمنع ذلك لنسبته التفويت على أنهم صرحوا في مسألة الرغيف بالحنث إذا مات الخالف في الغد بعد
تمكنه من أكله وفيما لو حلف ليقضين حقه غدا فمات فيه بعد التمكن منه ولم يقضه وليس ذلك إلا لأنه فوت البر

لا يخالغ ولا يوكل فيه غاها فقبل يقع الثلاث وغلط بأنه إذا خالغ بانت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور أن الشرط والجزاء يتقارنان في الزمن لا يجري هنا لأن بينهما ترتيباً زمنياً لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات خلف بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال (٤٦) ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلا تلهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها إلى

تعينته في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدد لأن المفهوم من حلفه إفادة البينة السكبري فلم يملك رفعها بذلك (ولو طلق) حر (دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج) وأصابة (عادت ببقية الثلاث) إجماعاً إذا لم يكن زوج ووفقاً لقول أكا بر الصحابة إذا كان ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره لأنه لم يفرق بين أن تنكح آخر ويدخل بها قبل الثالثة وأن لا فاقضى ذلك أن لا فرق (وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) إجماعاً وغير الحرفي الثنتين كهوفا ذكر في الثلاث (وللعبد) أي من فيه رق وإن قل (طائقتان فقط) وإن تزوج حرة لأنه المالك للطلاق فينت الحكم به ولخبر الدارقطني مرفوعاً طلاق العبد ثنتان وقديماً يملك الثالثة بأن يطلق ذمي ثنتان ثم يحارب ثم يسترق فله ردها

عش (قوله ولا يوكل فيه) أي في الخلع اه عش (قوله وغلط) ببناء المفعول والضمير المستتر للقول بالوقوع (قوله فلا يقع الخ) كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله المعلق به) أي الطلاق المعلق بالخلع (قوله لأن بينهما ترتيباً زمنياً) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يترتب عليه فليتأمل اه سم (قوله لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع الخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخ لينو تنهايه وإذا لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله أنه امتنع وقوع الثلاث قطعاً للدور وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لا تنفاه الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور اه عش (قوله ولو كان له زوجات الخ) سنكتب عن العباب وفتاوى شيخنا الرمي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظره اه سم (قوله ولم ينو الخ) الوال للحال اه عش (قوله ولو قبل فعل المحلوف عليه) هذا يفيد كما يصرح بذلك في آخر باب الطلاق أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعينه في مئة أو بائن بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد وهو واضح فإن يمينه انعقدت مطلقة فلا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم مناصه قوله وله أن يعينه الخ تقدم في فصل شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأي شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه أنه لا يماجوز تعيينه في مئة ومائة بعد وجود الصفة اه عش (قوله تعينت) أي وللثلاث فيقعن عليها منهن خاصة إذا فعل المحلوف عليه اه عش (قوله وليس له الخ) أي لا ظاهر أو لا باطن فلا يدين وهذا ظاهر حيث اطلق وقت الحلف أي كما هو الفرض أو ما قال اردت الحلف من بعضهن أو توزيع الثلاث عليهن فقياس ما يأتي فيما لو قال لا أربع أو وقعت عليكن أو ينسكن الثلاث الطلقات وقال اردت ينسكن أو عليكن بعضكن الخ أنه يدين اه عش (قوله قبل الحنث) أي قبل فعل المحلوف عليه (قوله توزيع العدد) أي بان يجعل الثلاث مثلاً موزعة على الأربع فتطلق كل طليقة اه عش (قوله رفعها) أي البينة السكبري وقوله بذلك أي التوزيع (قوله إذ لم يكن زوج) أي أن لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله إذا كان أي الزوج اه عش (قوله ولم يعرف لهم) الوال للحال والضمير للاكا بر وخير منهم للصحابة (قوله واستدل له) أي لا طلاق ما في المتن أو للشق الثاني منه (قوله أي من فيه رق) إلى قول المتن ترثه في المغني إلا قوله لا ما شذبه الشعبي (قوله لأنه الخ) علة لمقدر أي وانما لم يعتبر حرية الزوجة لأنه الخ أي الزوج (قوله ثم يحارب) أي نقض العهد اه اسنى عبارة المغني ثم التحق بدار الحرب اه (قوله فله الخ) أي في حال الرق وقوله ولو كان أي الذي استرق اه عش ش (قوله طلقها الخ) أي قبل الرق (قوله لأنه لم يستوف الخ) أي بخلاف ما مر انفاً (قوله للمامر) أي في قوله لأنه المالك الخ (قوله سئل عن قوله تعالى الخ) ولما كان السؤال ناشئاً عنه نسب إليه أو المعنى سئل سؤالاً ناشئاً عنه أو عن بمعنى بعد كما في قوله لتركن طبقاً عن طبق أي بعد طبق اه بجري (قوله ابن الثانية) أي فقبل ابن الخ (قوله الا ما شذ الخ) أي الا قولاً شذ الخ استثناء عما تضمنه قوله له إجماعاً أي لا اتفاق أقوال مجتهدى الأئمة عليه (قوله من طلق مريضاً الخ) الأولى الزوجان

فقد نسبوه مع الموت المستبعد بالجلبه لتفويت البر فليتأمل (قوله فقبل يقع الثلاث الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم الوقوع شرح مر (قوله لأن بينهما ترتيباً زمنياً) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا الخ بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يترتب عليه فليتأمل (ولو كان له زوجات) انظر ما كتبناه عن العباب وفتاوى شيخنا الشهاب الرمي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك

بلا محل اعتباراً بكونه حر أو مملوك أو مملوكاً بعد الرق عادت له بواحدة فقط لأنه لم (قول يستوف عدد العبيد قبل رقه) وللحر ثلاث) وأن تزوج أمة للمامر وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسريحاً بحسان (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثاً إجماعاً إلا ما شذ به الشعبي (ويتوارثان) أي من طلق مريضاً والمطلقة

(في عدة) طلاق (رجعي) إجماعاً لا بآ (ن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد ايضاً (ترثه) بشروط ليس هذا محل ذكرها وبه قال الأئمة الثلاثة لأن ابن عوف طلق امرأته الكلبية في مرض موته فورثها عثمان (٧٧) رضي الله عنهما فصولحت من ربع الثمن على

ثمانين الفاقيل وثمانين وقيل دراهم لانه قد يقصد حرمانها فعمل بنقيض قصده كما لا يرث القاتل وإذا قصده الفرار على الجديد كره نظير ما مر في نجوس مال الزكاة في أثناء الحول فرارا منها والقياس التحريم لفرقهم بين تردد الشافعي هنا وجزمه ثم بنفع الحيلة بان هذا حق آدمي معين أي أصالة فاحتيط له وبقولي أصالة اندفع لم يراد ما إذا انحصر مستحقوها وبان المريض محبور عليه فنع من اسقاط بعض الورثة بخلاف المالك ثم

(فصل) في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك (قال طلقك أو انت طالق) (ونحو ذلك من سائر الصرائح) (ونوى عدداً) ثنتين أو ثلاثاً (وقع) مو نواه ولو في غير مو طوة لان اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه وقوع قطعاً واستشكل بانه لو نذر الاعتكاف ونوى إياها ففي وجوبها وجهان قال الزركشي وكان الفرق ان الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف اه وليس بشاف بل ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يتجه في الفرق ان التعدد في الايام خارج عن حقيقة الاعتكاف لأن

(قول المتن ترثه) إنما عبر به دون يتوارثان تنبيهاً على أنها لو ماتت لا يرثها وهو كذلك اه معنى (قوله) (بشروط الخ) أحدها كون الزوجية واردة فلو أسلمت بعد الطلاق فلا ثنائياً سدم اختيارها فلو اختلعت أو سالت فلا ثنائياً كون البينوثة في مرض مخوف ونحوه ومات بسببه فان برى منه فلا رابعها كونها بالطلاق لا بلعان وفسخ خامسها كونه منشأ ليخرج ما إذا أقر به سادسها كونه منجزاً اه معنى (قوله) (وبه) أي بالقديم (قوله) طلق امرأته الخ) أي طلاقاً باناً اه زيادي (قوله) من ربع الثمن) أي لان زوجاته كن أربعاً اه عش (قوله) به) أي بطلاقها الفرار أي من إرثها (قوله) كره الخ) معتمد اه عش (قوله) بنفع الحيلة) تنازع فيه تردد وجزم وقوله بان هذا متعلق لفرقهم والاشارة الى الارث (فصل في تعدد الطلاق) (قوله) وما يتعلق بذلك) أي من قصد التاكيد أو الاستئناف وغير ذلك اه عش (قول المتن قال طلقك الخ) أي لو قال شخص لزوجته ولو نائمة أو مجنونة طلقك الخ اه معنى (قوله) (ونحو ذلك) إلى قوله واستشكل في المعنى وإلى قوله ولو قال انت في النهاية لا لقوله واستشكل إلى المتن (قوله) (أو نحو ذلك الخ) أي وإن لم يخاطبها كقوله هذه طالق اه معنى (قوله) جواز تفسيره به) أي تفسير اللفظ بالعدد أي بالمصدر العددي كان يقال انت طالق ثلاث تطليقات فان ثلاث تطليقات تفسير لطالق اه كردي (قوله) (واستشكل) أي كون الوقوع قطعياً (قوله) بل ليس بصحيح) يمكن أن يوجه عدم الصحة بان ما ذكر نذر اعتكاف لا اعتكاف والنذر صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سيد عمر وسم (قوله) والذي يتجه في الفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بانه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياها أنه نوى الاعتكاف في تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل اه سم اقول الاولى في المناقشة ان يقال ان حقيقة الطلاق الشرعية العدد خارج عنها ايضاً إذ هي ليست إلا حل عصمة النكاح والعدد من عوارضها كسائر المعدودات وهذا كله على سبيل التزيل ان كلامهم المستشكل مفروض في الاعتكاف والحق أنه مفروض في نذره كما أسلفناه انما اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد من عدم خروج التعدد عن الحقيقة الشرعية ان يكون له في الشرع عدد معين لا يتجاوز عنه كما افاده التعليل وهذا موجود في الطلاق دون الاعتكاف (قوله) لم يربطها) الاولى تذكير ضمير المفعول (قوله) للخبر الصحيح ان ركاة الخ) كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه مطلقاً البتة أنه طلقها بصيغة البتة فليتامل اه سم وأقره ع ش ورشيدى وعقبه السيد عمر بما نصه ولك أن تقول ان الحديث ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما ذكر من ان الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكناية ولعله اشار إلى ذلك بقوله فليتامل والاولى ان يقال ان ما ذكر ليس دليلاً على خصوص الكناية بل على عموم انه إذا وقع طلاقاً صريحاً كان أو كناية ونوى عدداً ولم يتلفظ به انه يقع والحديث حينئذ واضح الدلالة على ذلك وإن جوز أن يكون تطليق ركاة بلفظ صريح إلا فرق بينه وبين الكناية الا في افادة حل العصمة فان الاول نص فيه والثاني محتمل واما ما نواه من العدد فهما متساويان في عدم افادته فحيث صح

(فصل) في تعدد الطلاق الخ (قوله) بل ليس بصحيح الخ) يحتمل ان وجه ذلك ان الاعتكاف أيضاً تدخله الكناية في العدد في الجملة فانه لو نذر اعتكاف يوم ونوى مع ليلته لزمه اعتكافها ايضاً (قوله) والذي يتجه في الفرق ان الخ) قد يناقش في هذا الفرق بانه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياها أنه نوى الاعتكاف في تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل (قوله) للخبر الصحيح ان ركاة الخ) كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه مطلقاً البتة انه طلقها بصيغة البتة فليتامل (قوله) ثلاثاً) لو لم يزد ثلاثاً ولا لانية له وقت واحدة كما افتنى به شيخنا الشهاب

الشارع لم يربط ابعده معين بخلاف التعدد في الطلاق فانه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان المنوي هنا دخلاً في لفظه لاحتماله له شرعاً بخلافه ثم فانه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في النذر (وكذا الكناية) اذا نوى بها عدد وقع للخبر الصحيح ان ركاة طلق امرأته

البتة ثم قال ما اردت الا واحدة خلفه عليه السلام على ذلك وردها اليه دل على أنه لو أراد ما زاد عليها وقع واللام يكن لاستحلافه فائدة ونية العدد كنية أصل الطلاق فيما مر من اقترانها بكل اللفظ وبعضه **(فرع)** قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب ففيه خلاف مرو الذي يتجه أنه نوى بذلك شدة العناية بالتنجيز وقطع **(٤٨)** العلائق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وإن نوى التعليق بأن قصد

إيقاع طلاق انفتقت المذاهب على وقوعه لم تطلق الا إن انفتقت المذاهب المعتد بها على أنها من يقع عليها الثلاث حالة التلقظ بها وإن أطلق فلنظر فيه مجال والتبادر الاغلب من قائل ذلك قصد المعنى الاول فليحمل الاطلاق عليه ثم رأيت شيخنا جزم بذلك ولو قال اتنا طالقان ثلاثا وأطلق وقع على كل طلقتان أو بنية أن كلا طالق ثلاثا وأن كل طلقة توزع عليهما طلقت كل ثلاثا كذا قال بعضهم وخالفه غيره فقال في أنت وضرتك طالق ثلاثا ولم تعلم نيته يقع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما يفيد الطلاق الموجب للبينونة الكبرى اه وفي الجزم بكون هذا هو المفهوم من هذه دون الاولى نظر ظاهر بل الوجه أنه محتمل له ولمقابله بناء على أن الاجمال بعد التفصيل هل ينزل على الكل التفصيلي أو الاجمالي والوجه هنا الثاني إلا إن قامت القرينة الظاهرة على الاول وهنا

اعتبار ارادته مع احدهما صح مع الاخر اه وهذا وجهه في ذاته لكن صنيع الشارح والنهاية كالصريح في أن ما ذكر دليل على خصوص الكنية **(قوله البتة)** أي طلاقا مبتوتا اه عش عبارة الكردي يعني لفظ البتة اه **(قوله دل)** أي تخليفه صلى الله عليه وسلم على أنه أراد الواحد فقط **(قوله فيما مر)** أي في أوائل الباب في مبحث الكنية **(قوله قال أنت طالق ثلاثا الخ)** لو لم يرد ثلاثا ولا نية له وقعت واحدة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن الصباغ اه نهاية اقول هذا الافتاء محل تأمل فينبغي أن يأتي فيه الثلاثة الاحتمال لان فيما لو نوى التنجيز وقطع العلائق وقعت واحدة وإن نوى التعليق لا تطلق إلا لان انفتقت المذاهب المعتد بها على أنها من يقع عليها الطلاق حال التلفظ به وإن أطلق حمل على الاول والعجب من الفاضل المحشي حيث نقل الافتاء المذكور ولم يتعقبه إلا أن يقال أنه أي الشهاب الرملي إنما اقتصر على حالة الاطلاق فقط لانه لم يتعرض للسائل في سؤاله إلا أنها فاقصر في الجواب على مورد السؤال ومثل هذا يقع في الافتاء كثير فلا يفيد تعقيد الحكم بذلك اه سيد عمر **(قوله مر)** أي في مبحث الصرايح **(قوله والذي يتجه الخ)** **(فرع)** في الروض في آخر الباب أو أنت طالق لدخول الدار ثلاثا وقال أردت واحدة إن دخلت ثلاث مرات فالقول قوله اه وفي شرحه قال في الاصل فان اتهم حلف وإن قال أردت أنها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاء كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه أنها تطلق واحدة فقط للشك في موجب الثلاث سم على حج اه عش **(قوله من قائل ذلك)** أي أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب **(قوله قصد المعنى الاول)** أي شدة العناية بالتنجيز الخ فليحمل الاطلاق عليه أي فيقع الثلاث **(قوله وقع على كل طلقتان)** خلافا للنهاية عبارة ولو قال لزوجه أتنا طالقان ثلاثا وانت وضرتك طالق ثلاثا ونوى أن كلا طالق ثلاثا وإن كل طلقة توزع عليهما طلقت كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما موجب للبينونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقتين على كل ورجحه بعضهم **(قوله وخالفه غيره الخ)** فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستثنين مر اه سم **(قوله فقال في أنت وضرتك طالق الخ)** أي ومثله أتنا طالقان ثلاثا **(قوله ما يفيد)** لاجابة اليه **(قوله بكون هذا)** أي الطلاق الموجب للبينونة الكبرى **(قوله من هذه)** أي أنت وضرتك طالق دون الاولى يعني الطلقتين فلا تفهمان من هذه اصلا وكان الاولى دون الاولى **(قوله انه)** أي قوله أنت وضرتك طالق وكان الاولى التانيث وللكردي هنا تكلفات مبناها حمل الاولى على الصيغة الاولى وهي أتنا طالقان ثلاثا **(قوله محتمل له)** أي للطلاق الموجب للبينونة الكبرى ولمقابله أي للطلقتين **(قوله بناء على أن الاجمال)** أي قوله ثلاثا بعد التفصيل أي قوله أنت وضرتك وقوله على الكل التفصيلي أي على كل من الزوجتين أو الاجمالي أي على مجموعتهما وقوله الثاني أي الكل الاجمالي وقوله على الاول أي الكل التفصيلي **(قوله كما يأتي)** أي في أوائل السواد **(قوله فتعين الخ)** خلافا للنهاية كما مر **(قوله يؤيد الثاني)** أي وقوع طلقتين فقط في صورتين **(قوله بخلافه)**

الرملي تبعا لابن الصباغ شرح مر **(قوله والذي يتجه الخ)** كذا شرح مر **(فرع)** في الروض في آخر الباب أو أنت طالق أن دخلت الدار ثلاثا وقال أردت واحدة أن دخلت ثلاث مرات فالقول قوله اه قال في شرحه فقال في الاصل فان اتهم حلف وإن قال أردت أنها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاء كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه أنها تطلق واحدة فقط للشك في موجب الثلاث اه **(قوله وخالفه غيره)** فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستثنين مر

أصل بقاء العصمة يؤيد الثاني فهو كما يأتي في أنت طالق كالف فتعين وقوع طلقتين فقط عند الاطلاق في صورتين أي وسيأتي لذلك مزيد آخر الفصل وقول الشيخين عن البوشنجي في أنت طالق ثلاثا لا انصفا وأطلق يقع طلقتان أي لا نصفهن يؤيد الثاني إلا أن يفرق على بعد بان الاستثناء هنا أهم أنه لم يرد البينونة الكبرى بخلافه في مستلثنا **(ولو قال أنت طالق واحدة)**

بالنصب كما بخطه وكذا لو حذف طائي كما يحثه الزركشي وغيره وكلام الشيخين (٤٩) يدل عليه (ونوى عددًا واحدة) هي التي تقع

دون المنوى لان اللفظ لا يحتمله (وقيل) يقع (المنوى) كله مع النصب فالجر والرفع والسكون اولى ومعنى واحدة متوحدة بالعدد المنوى وهو المعتمد في اصل الروضة نعم ان اراد طلقه ملفقة من اجزاء ثلاث طلاقات او اراد بواحدة التوحد وقعن عليهما (قلت ولو قال) أنت طالق واحدة او (انت واحدة) بالرفع والجر او السكون (ونوى) بعد نية الايقاع في انت واحدة لما مر أنها من الكنايات (عددًا فالمنوى) يقع حملا للتوحيد على التوحد والتفرد عن الزوج بالعدد المنوى (وقيل) تقع (واحدة والله أعلم) لان لفظ الواحدة لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين ونوى ثلاثًا في التوشيح يظهر مجيء الخلاف فيه هل يقع مانواه او ثنتان انتهى وهو بعيد لان الواحدة قد مر امكان تاويلها بالتوحيد وهنا لا يظهر تاويل الثنتين بما يصدق بالثلاث ولو قال يامائة أو أنت مائة طالق وقع الثلاث لتضمن ذلك اتصافها بايقاع الثلاث بخلاف انت كناية طالق لا يقع الا واحدة حملا للتشبيه على أصل الطلاق دون العدد لانه المتيقن بخلاف

أى بخلاف التعبير الخالي عن الاستثناء عبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه اه وهي أحسن (قوله بالنصب) الى قوله ولو قال ثنتين في النهاية الا قوله او اراد بواحدة التوحد وكذا في المغنى الا قوله نعم الى المتن وقوله بعد نية الى المتن (قوله وكذا لو حذف طائي الخ) هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه سم اقول هو كذلك بلا شك بل ربما يدعى عود كلام الشارح الاتي اليه ايضا اه سيد عمر (قوله لو حذف طائق) اى ونصب واحدة اه معنى (قوله عليه) اى على حذف طائي اه عش (قوله لان اللفظ الخ) اى لفظ واحدة (قول المتن وقيل المنوى) معتمد اه عش (قوله مع النصب الخ) عبارة المغنى في شرح فواحدة والرفع والجر والسكون كالنصب في هذا وفيما سيأتي وتقدير الرفع على انه خبر والنصب على انه صفة لمصدر محذوف والجر على انت ذات واحدة حذف الجار وابقى المجرور بحاله كما قيل لبعضهم كيف اصبحت قال خير اى تخير او يكون المتكلم لحن والحن لا يغير الحكم عندنا والسكون على الوقف اه وقوله صفة لمصدر الخ هذا على ما صححه المصنف واما على كلام القليل المعتمد فيعين كون النصب على الحال كما يأتي (قوله اولى) خبر فالجر الخ (قوله ومعنى واحدة الخ) اى على القيل واما على الاصح فمعناه علقه واحدة اه كرى (قوله ومعنى واحدة متوحدة) بهذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكتفى بتقدير لفظ الطلاق وذلك لان هنا مقام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتامل اه سم (قوله متوحدة) اى منى اه معنى (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله وقعن) الاولى وقع المنوى (قوله عليهما) اى القولين اه عش (قول المتن ولو قال انت واحدة الخ) وفي الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن وانوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ أو النية وجهان اه وفي شرحه قضية كلام المتولى الجزم بالاول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثنتان كذلك انتهى اه سم (قوله بالرفع الخ) حاصل ما ذكر ان الاعتبار بالمنوى في جميع الحالات اه معنى (قوله بعد نية الايقاع) يقتضى عدم اجزاء المعية وقد ينظر فيه ويمكن ان يوجه بان العدد عارض للايقاع وهو متاخر عن معروضه ولورتبة اه سيد عمر وقال عش قوله بعد نيته اى او معها اه وهذا وهو الظاهر (قوله في التوشيح يظهر مجيء الخلاف الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول نعم يمكن توجيهه اى وقوع الثلاث بانه يصح ارادة الاجزاء افلا يصح ما في التوشيح اه وعبارة الثاني والراجع وقوع الثلاث ووجهه انه لما نوى الثلاث بانت طالق ثم قال ثنتين فكانه يريد رفع ما وقع اه (قوله هل يقع مانواه) معتمد اه عش (قوله ولو قال يامائة) الى قوله فتأمل في النهاية والمغنى (قوله طائق) راجع لقوله يامائة ايضا (قوله بخلاف انت كناية) اى ولم ينو عددا بدليل قوله الاتي وانما حملناها عليه الخ (قوله وبخلاف انت طائق الخ) اى ولم ينو عددا روض ومعنى ويفيده قول الشارح وانما حملنا الخ (قوله ينفي ما بعدها) فيه تأمل محشى سم وكان وجهه ان الواحدة ملفقة من الف اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى يمنع لحوق العدد اه قال عش قوله يمنع لحوق العدد ظاهره ان نوى العدد والظاهر خلافه اه ومر عن الروض والمغنى وباتى عن

(قوله وكذا لو حذف طائق الخ) عليه هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه (قوله ومعنى واحدة متوحدة الخ) بهذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكتفى بتقدير لفظ الطلاق وذلك لان هنا مقام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتامل (قوله وهو المعتمد) اعتمده مر ايضا (قوله في المتن ولو قال انت واحدة) قال في الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن او انت بائن ثلاثا ونوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ أو النية وجهان قال في شرحه قضية كلام المتولى الجزم بالاول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثنتان كذلك وبه صرح الاصل اه (قوله يظهر مجيء الخلاف الخ) اعتمده مر (قوله وهنا لا يظهر الخ) نعم يمكن توجيهه بارادة الاخر مر (قوله وقع الثلاث) كذا مر (قوله لا يقع الا واحدة) كذا مر (قوله ينفي ما بعدها) فيه تأمل

(٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن) أنت طالق واحدة ألف مرة لان ذكر الواحدة ينفي ما بعدها وانما يحمل هنا على أن المراد بها التوحيد حتى لا يتأفها ما بعدها لان هذا خلاف المتبادر من لفظها

ولا ولا وتوحيد وثليث
وغيرها او عدد التراب
فواحدة عند جمع بناء على
انه اسم جنس افرادى او
عدد الرمل ثلث لان اسم
جنس جمعى قال ابن العماد
وكذا التراب لانه سمع ترابة
ولذا قال آخرون بوقوع
الثلث فيه وقد يجاب بان
هذا لم يشتهر فيه وبه يتايد
ما قاله الاولون ويؤيده أيضا
عدم الوقوع عند جمع فى
انت طال بالترخيم وإن
نواه لانه لا يقع فى غير النداء
للاضرورة نادرة فعلبتنا
أن للندرة دخلا فى عدم
الوقوع فاولى فى عدم العدد
ولو قال انت طالق على عدد
ريش الجراد لم تطلق على
ما زعمه بعضهم محتجا بان
التقدير طلاقا متعددا على
عدد كذا وذلك لا وجود
له فلا يقع وليس فى محله وما
يطلبه ما تقرر فى انت طالق
بعدد التراب فانه يقع وإنما
الخلاف فى الواقع ولو سلم
له ان التقدير ما ذكره وقع
الثلث أيضا وغاية ما وجه
به إنما ينتج انه طلق اكثر
من ثلاث فتؤخذ الثلاث

ويلغو الباقي ومن ثم خالفه غير واحد وأطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بأنه لا يعلم هل له ريش أو لا يردده ذلك قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شجرة على جسد أبيليس القياس المختار وقوع طلاقه وليس هذا تعلية أعلى صفة فيقال شككنا فيها بل هو ترجيح طلاق وربط للعدد بشئ شككنا فيه فنوقع أصل الطلاق ونلغي العدد فان الواحدة ليست بعدد وصوبه الزركشي ونقله عن غيره واحد ولو قال بعدد ضراطه وقع ثلاث لأن له ذلك بالحديث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الخوض ولم يعلم فيه سمك وقعت واحدة

ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر أنه لا يلزمه بحث ولا تفتيش لأن الأصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اه عش (قوله) كافي أنت طالق وزن درهم الخ) الى قوله ولو قال في المغنى (قوله) او الف درهم) اي وزن الف درهم اه مغنى (قوله) ولو قال بعدد شعر الخ) ولو قال أنت طالق ملء الدنيا او مثل الجبل او اعظم الطلاق او اكبره بالمرحوة او اطوله او اعرضه او اشده او نحوها وقعت واحدة فقط اه روض مع شرحه زاد النهاية والمغنى او اقل من طلقتين او اكثر من طلقة وقع طلقتان اه قال عش وفي سم على حجب ولو قال أنت طالق ملء السموات وقعت واحدة فقط كافي الانوار ومثله ملء البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمي خلافا لما في الباب من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله شيخنا مسألة الانوار المذكورة مر اه (قوله) ولو لو خاصته) الى المتن في النهاية لا فوله وفي قبوله الى قوله ولا ينافيه اه سيد عمر (قوله) فاخذ بيده عصا فقال هي الخ) قد يشكك بانه لو قال العصا طالق لم يقع فالفارق مع ارادة العصا بالضمير كذا افاده الفاضل المحشي ولك ان تقول ان كان استشكل على الوقوع ظاهرا فالفرق واضح او على الوقوع باطنا فتجه ما قاله اه سيد عمر (قوله) وفي قبوله وجهان) سئل الامام العلامة الورع احمد بن موسى العجيل عما لو قال لزوجه أنت طالق الثلاث والتي عجوزة بيده بحضرة شاهدين ونوى العجوزة فهل يقبل منه فاجاب نعمنا الله تعالى بعله بقبول قوله وجري عليه جماعة من المتأخرين منهم العلامة المحقق السيد السهمودي قال الراجح ما اتي به ابن عجيل لان القيام بالعجوزة قرينة حالية على ارادة ذلك كافي الطلاق من الوثائق بخلاف ما اذالم تكن العجوزة في يده بل كانت في الارض مثلا وقال اردت العجوزة لا الزوجة فانه لا يقبل منه ظاهرا وفي قبوله باطنا وجهان اصحهما لا يقبل فالحاصل الفرق بين ارادة الاصبغ و ارادة العجوزة حال القاها انتهى ابن زياد وقول السهمودي بخلاف ما اذالم تكن العجوزة بيده اي او كانت بيده ولم يلقها الى الارض اه سيد عمر وقوله اصحها لا يقبل تقدم وياتي ما فيه (قوله) وفي قبوله وجهان الخ) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجه في امر من الامور قد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب بمانصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق و اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير اعرف من الاسم العلم انتهى وجري عليه في شرح الروض سم على حج اه عش عبارة الرشيدى قال ابن حج وفي قبوله وجهان اصحها لا انتهى وفي بعض الهوامش عن الشارح انه يقبل باطنا وكذا نقله سم عن قضية فتاوى والد الشارح وعن شرح الروض اه (قوله) من طلاق الاخرى) بيان لما رجحه في الروضة (قوله) او اردت الى قوله و ظاهر في النهاية وكذا في المغنى لا فوله او معه (قوله) او معه) فيه شيء بالنسبة لصوره الامساك لانه ان امسك مع تمام النطق بالقاف فلا وجه لعدم الوقوع او قبله فليس الامساك مع تمام لفظ طالق فليتامل اه سيد عمر (قوله) لخروجها عن محل الطلاق الخ) هذا تعليل لما في المتن فقط دون

(قوله) ولو لو خاصته زوجته فاخذ بيده عصا فقال هي طالق ثلاثا مريدا العصا وقعت وفي قبوله باطنا وجهان اصحهما لا ذكره القمولى وغيره) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجه في امر من الامور قد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب بمانصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق وقال اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير اعرف من الاسم العلم اه وجري عليه في شرح الروض (قوله) ولو لو خاصته الخ) قد يشكك ما ذكر في هذه المسئلة بما لو قال على الطلاق من ذراعي مثلا وقصد بقوله من ذراعي قبل الفراغ بما قبله لا فاعل كذا فانه لا حث ران فعل وقد يجاب بان الصيغة في هذا غير مستقلة لا حثا الى قوله لا فاعل كذا بل هي في معنى التعليق بخلاف ما نحن فيه فليتامل (قوله) فقال هي طالق قد يشكك بانه لو قال العصا طالق لم يقع فالفارق مع ارادة العصا بالضمير (قوله) لانه لم يخرج الطلاق هنا عن موضعه الخ) انظر لو صرح بالعصا فقال العصا طالق ثلاثا فان الزم الوقوع كان في غاية

كافي أنت طالق وزن درهم
أى أو ألف درهم ولم ينو
عددا ولو قال بعدد شعر
فلان وكان مات من مدة
وشك اكان له شعر في حياته
أم لا وقع ثلاث على
الالوجه لاستحالة خلو
الانسان عادة عن ثلاث
شعرات ولو خاصته
زوجته فاخذ بيده عصا
فقال هي طالق ثلاثا مريدا
العصا وقعت وفي قبوله باطنا
وجهان اصحهما لا ذكره
القمولى وغيره ولا ينافيه
ما رجحه في الروضة فيمن له
امرأتان فقال مشيرا الى
إحدهما امرأتى طالق
وقال اردت الاخرى من
طلاق الاخرى وحدها
لانه لم يخرج الطلاق هنا عن
موضوعه بخلافه ثم (ولو)
أراد أن يقول أنت طالق
ثلاثا فانت أو او اردت أو
أسلمت قبل الوطء أو أمسك
شخصا فاه (قبل تمام طالق)
أو معه (لم يقع) لخروجها
عن محل الطلاق قبل تمامه

وظاهر ان إمساك اختيار اقبل النطق بتألف طالق كذلك (او) ماتت مثلاً (بعده قبل) قوله (ثلاثاً) او معه كما فهم بالاولى (فثلاث) يقعن عليه لقصده لمن حين تلفظه بانت طالق وقصد من حين وقوعه لمن ولم يلفظ بهن كما مر به يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بانت طالق وإنما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث (٥٢) فان لم ينو من عند انت طالق ولم تأمقصد انه إذ اتهم نواهن عند التلفظ بلفظهن وقعت واحدة

فقط ولو قصد من مجموع انت طالق ثلاثاً قال الاذرى الحسباني فهذا محل الاوجه والاقرى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم (وقيل) يقع (واحدة) لوقوع ثلاثاً بعد موتها (وقيل لاشيء) اذ الكلام الواحد لا يتبعض وخرج بقوله اراد الى اخره ما لو قاله عازم على الاقتصار عليه ثم قال ثلاثاً بعد موتها فواحدة (تنبيه) قيل ثلاثاً تميز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو صفة لمصدر محذوف اي طلاقاً ثلاثاً كضربت زيداً شديداً أي ضرباً شديداً وفي الرد بذلك مبالغة بل هو صحيح عربية اذ فيه تفسير للابهام في الجملة قبله ثم رايته صرحوا به كما يأتي في شرح فلوقالهن لغيره انهم الحق ان الثاني اظهر والفرق بين هذا ومثاله واضح بما تقرر (وان قال انت طالق انت طالق طالق طالق طالق) (وتخلل فصل) بينها يسكون بان يسكون فوق سكتة

مازاده بقوله او معه (قوله وظاهر الخ) ولو قال انت طالق ان أو ان لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهراً الا ان منع الاتمام كان وضع غيره يده في فم وحلف فيقبل ظاهراً للبرينة اه مغنى ونهاية وفي ع ش قوله لم يقبل ظاهراً الخ قياسه ان ما يقع كثير عند المشاجرة من قول الحالف على الطلاق ولم يزد على ذلك ثم يقول اردت ان اقول لا افعل كذا لا يقبل منه ظاهراً الا ان منع من الاتمام كوضع غيره يده على فمه اما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي ان مثل وضع اليد على الفم ما لو دلت قرينة قوية على ارادته الحلف وان اعراضه عنه لغرض يتعلق بذلك اه (قوله كذلك) اي فلا يقع الطلاق (قوله او ماتت مثلاً) الى قوله ولو قصد من المغنى الا قوله او معه الى المتن والى قوله كما يأتي في شرح في النهاية (قوله قبل قوله الخ) اي قبل تمامه (قوله او معه) اي مع تمام قوله ثلاثاً (قوله لمن) اي للثلاث (قوله حينئذ) اي حين تلفظه بانت طالق (قوله كما مر) اي في قول المتن قلت ولو قال انت واحدة ونوى الخ (قوله ولو قصد من مجموع الخ) قد يقال ان وجد هذا القصد قبل التلفظ ولم يستمر الى حال التلفظ بانت طالق فتجوز ان قارن جزءاً من اجزاء انت طالق فمحل نظر فليتأمل فان قوة كلامهم تفيد ان المدار في التثليث بانت طالق على نيته لا على خصوص نيته بهذا اللفظ اه سيد عمر (قوله محل الاوجه) أي الثلاثة التي في المتن (قوله ولم يتم) هذا انما يظهر بالنسبة لما في المتن دون مازاده بقوله او معه (قوله وخرج) الى قوله وفي الرد في المغنى (قوله قاله عازم) ما ينبغي ان يكون مثله ما لو اطلق اه سيد عمر (قوله ثم رايته صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كاسنينه فيما يأتي فانظره سم على حج اه رشيدى (قوله وامثاله) اي كضربت زيداً شديداً وقوله واضح وهو ان الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مبهم فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فان الضرب فيه يقع للباهية ولا تكثريها وانما التكرار فيما توجد فيه وهو انما يميز بالصفة اه ع ش (قول المتن وان قال الخ) اي لم دخول بها اه مغنى (قوله او انت طالق الخ) الى قوله والى في المغنى والى قوله وهل يفرق في النهاية الا قوله مثلاً (قوله بينهما) يعنى بين الاولى وما بعدها فتأمل اه رشيدى وفي بعض النسخ بينها بلا ميم اي بين الثلاثة وهى ظاهرة (قوله فوق سكتة النفس) باقى في التنبيه الثاني ضابطه (قوله مثلاً) اي او من غيرهما (قوله بين الاجنبى) أي الكلام الاجنبى اه سم (قوله أولاً) أي فيمنع هذا الفصل بالكلام مطلقاً تأثير قصد التاكيد (قوله فانه) اي السكوت وقوله ثم اي في البيع (قوله بل بالعرف الخ) سياق في التنبيه ان ما هنا مضبوط بالعرف ايضاً (قوله من ذلك) اي بما يعتبر بهنا به (قوله والفرق) اي بين الطلاق والبيع فيضرب الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع (قوله فيرفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك اه سم وقوله للصريح وهو وقوع الطلاق بكل من اجل الثلاث استقلالاً (قوله فاحتيط له اكثر) اي فجعل الفصل بالكلام مطلقاً مانعاً من تأثير قصد التاكيد فوق الثلاث معه وان قصد التاكيد (قوله ثم رايته ما ياتي الخ) اي فالوجه الفرق هنا بين الاجنبى وغيره كما في البيع (قوله ان ما هنا) اي الاتصال بين الالفاظ هنا (قوله ثم قولهم او منها) اي وقولهم مثلاً (قوله والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها لا يضر وان كثرت لانه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدى قوله

الاشكال او عدم الوقوع فقد صح اخرج الطلاق عن موضوعه فهلا قيل في مسئلتنا باطنا فليتأمل (قوله ثم رايته صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كاسنينه فيما يأتي فانظره (قوله بين الاجنبى) اي الكلام الاجنبى (قوله فيرفع للصريح) قد يقال والبيع كذلك (قوله والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها

التنفس والى أو كلام منه أو منها مثلاً وان قل وهل يفرق هنا بين الاجنبى وغيره كالبيع أولاً لان ما هنا اضييق بدليل ما تقرر منه في السكوت فانه لا يعتبر ثم بما يعتبر بهنا بل بالعرف الا يزيد من ذلك كل محتمل والفرق أوجه لان ما هنا فيرفع للصريح فاحتيط له أكثر ثم رأيت ما يأتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الاجنبى وغيره مع قولهم ان ما هنا أبلغ منه في البيع ثم قولهم او منها مشكل فانها قد تكلم بكلمة زمن سكوته بقدر سكتة التنفس والى والذي يتجه حينئذ ان هذا لا يضر وأن المدار انما هو على سكوتها أو كلامه لا غير (فثلاث)

يقعن وإن قصد التأكيده مع الفصل ولأنه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد هـ دين نعم يقبل منه قصد التأكيده والاخبار في معلق بشئ واحد
كرره وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لا حث أيضاً بخلاف ما إذا قصد الاستئناف (والا) يتخلل فصل كذلك (فان قصد التأكيده) للاولى
أى قبل فراغها أخذاً بما يأتى فى الاستثناء ونحوه بالاخيرتين (فواحدة) لأن التأكيده (هـ) معهود لغو وشراً فان قلت الجملة الثانية ان

كانت خبرية لزوم انتفاء
التأكيده لأن شرطه اتحاد
جنسهما والخبرية ضد
الانشائية او انشائية وقع
ثنتان قلت يختار الاول
ويمنع لزوم ما ذكر لان
المراد باتحاد الجنس هنا
اتحاده لفظاً إذ الكلام فى
التأكيده اللفظى والجلتان
هنا خبريتان لفظاً فاتحد
الجنس وصح قصد التأكيده
وان يختار الثانى ويمنع
وقوع طلفتين لأن نية
التأكيده بالثانية صيرت
معناها عين معنى الاول
فلا دلالة لها على إيجاد غير
الاولى أصلاً ولا لزوم أن لا
تأكيده فان قلت يلزم من
التساكيده بالمعنى المذكور
تحصيل الحاصل قلت بمنوع
لان ملحظ التأكيده اللفظى
التقوية وبالضرورة أن
المعنى إذا قصد ثانياً بذلك
اللفظ ازداد قوة واعتناء به
من الالفاظ فافادة الثانية
هذا يمنع زعم ان فيه تحصيل
الحاصل ثم رأيت التاج
السبكي اجاب باختيار انها
انشائية ولا يلزم ما ذكر
بانها انشاء للتأكيده فشارك

منه أو منها كذا فى التحفة قال سم ان كلامها لا يضر وإن كثروا فى نسخة من الشارح حذف أو منها كانه
لما قاله سم اه (قوله يقعن) إلى قول الشارح فان قلت فى النهاية والمعنى (قوله ولانه) أى التأكيده معه أى
الفصل (قوله لو قصد هـ) أى التأكيده عـش (قوله فى معلق بشئ الخ) أى كان دخلت الدار فانت طالق
إن دخلت الدار فانت طالق اه معنى وعـش (قوله فى معلق بشئ) ولو قال إن دخلت الدار انت طالق
بحذف الفاء كان تعليقاً كما اقتص به الى الدرهم الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر انه لو ادعى إرادة
التنجيز عمل به اه نهاية (قوله بل لو أطلق هنا) أى فيما إذا طال الفصل لكن سياتى له فى باب الإيلاء انه
يتعدى فى صورة الاطلاق إذا اختلف المجلس فلعل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحرره رشيدى (قوله اخذا
نما يأتى فى الاستثناء الخ) قديم الخ ويكتفى بمقارنة القصد للؤكد من الثانية والثالثة ويفرق بان فى
نحو الاستثناء رفعاً مما سبق أو تغييره بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولا لزوم مقتضاه بمجرد وجوده فلا
يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيده انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير أو
الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفى مقارنة القصد له فليتامل سم على حجج اه عـش (قوله بالاخيرتين) متعلق
بقصد التأكيده (قوله قلت يختار الخ) فى بعض النسخ هنا وفيما يأتى تختار ونعم بصيغة التكلم (قوله وان
يختار الثانى) عطف على يختار الاول فكان حقه حذف ان إلا ان يكون المعنى ويجوز ان يختار او ولنا ان
يختار (قوله لها) أى للثانية وقوله على إيجاد غير الاول أى إيجاد معنى غير معنى الاول وفى بعض النسخ غير
الاول وكتب عليه الكردى مانصه قوله غير الاول أى غير المعنى الاول وقوله ولا الخ معناه وإن دل على
إيجاد غير الاول لزوم ان لا تأكيده كدعم انه قصد بها التأكيده اه (قوله بالمعنى المذكور) أى يكون معنى الثانية
غير معنى الاول (قوله باختيار انها) أى الثانية (قوله ولا يلزم ما ذكر) أى فقال مانعاً للزوم وقوع ثنتين
(قوله بانها الخ) متعلق بقوله ولا يلزم الخ باعتبار المعنى فانه فى قوة ومنع لزوم ما ذكر او يجعل الباء بمعنى
اللام وفى بعض فأنها الخ وهو غنى عن التكلف (قوله فافترقا فيما انشأناه) أى فان الاول انشأت وقوع
الطلاق والثانية أنشأت تأكيده الوقوع (قوله اه) أى جواب السبكي (قوله وما ذكرته الخ) يعنى قوله
لأن نية التأكيده بالثانية الخ (قوله النظر الذى قيل الخ) لعل ان التأكيده ليس معنى الثانية بل فائدة مترتبة
على إعادة تأكيده بالمعنى الاول وايضا يلزم على جوابه انتفاء التأكيده لان شرطه اتحاد المعنيين (قول المتن
وكذا إن أطلق) أى بان لم يقصد التأكيده ولا استئنافاً فيقع ثلاث قال الزركشى وينبغى ان يلحق
بالاطلاق ما لو تعدرت مراجعته بموت أو جنون أو نحوه اه وهو ظاهر اه معنى (قوله هذا مشكل
بقولهم لا بد الخ) قديقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيده والاستئناف وذلك لا ينافى قصد الاطلاق لمعناه
اه سم (قوله عامر) أى فى فصل بعض شروط الصيغة (قوله فى الاخيرة) وهى باطلاق الخ (قوله ويأتى)
الى المتن فى النهاية والمعنى الاقوله قال الاسنوى الى والبلقنى (قوله هذا التفصيل) أى الذى فى المتن اه

لا يضر وان كثرا لانه لا مدخل لها فى صيغة الطلاق (قوله اخذا بما يأتى فى الاستثناء ونحوه) قديم الخ اخذ
ويكتفى بمقارنة القصد للؤكد كد من الثانية والثالثة ويفرق بان فى نحو الاستثناء رفعاً مما سبق أو تغييراً له
بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولا لزوم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف
ما نحن فيه فان التأكيده انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به إلى تقوية غيره فيكفى مقارنة
القصد له فليتامل (هذا مشكل بقولهم لا بد الخ) قديقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيده والاستئناف

الاولى فى أصل الانشاء وافترقا فيما انشأناه اه وما ذكرته أجود وأوضح ومن ثم لم يأت فى النظر الذى قيل فى كلام التاج كما
يعرف بتأمل ذلك كله (واستئنافاً ثلاث) لظهور اللفظ فيه مع تأكيده بالنية (وكذا إن أطلق فى الاظهر) عملاً بظاهر اللفظ وعجيب
قول الزركشى هذا مشكل بقولهم لا بد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر فى سبق اللسان وفى باطلاق لى اسمها طالق اه وهو غفلة عامر أنه
لا يشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارفة كفى فى الاخيرة وهنا لا صارف للفظ عن مدلوله فآثر ويأتى هذا التفصيل كما أشرت اليه

فإن امر في تكرير الـكناية كـبائن وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مـرحة وكانت طالق بائن اعتدى وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافا لابن عبد السلام ومن تبعه ووفقا للاسنوي قال كما أطلقه الأصحاب وكلام ابن عبد السلام ليس صريحا في امتناعه أي لانه لم يصرح به إنما قال ان العرب لا تؤكد فوق ثلاث قال الاسنوي وبتسليمه فالخروج عن الامتناع الخوي لا اثر له كما اوضحه في الاقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بما حصل ما ذكرته انتهى وللباقين في قول ولا ينبغي ان يتخيل ان الاربعة تقع بها طلاقة لفرار العدد لانه اذا صح التاكيد بما يقع لولا تصدينا كيدنا لا يؤكد بما لا يقع عند عدم تصدينا كيدنا (وان تصد بالثانية تاكيد الاولى وبالثالثة استئنافا او عكس) أي تصد بالثانية استئنافا وبالثالثة (٥٤) تاكيد الثانية (فتناتان) عملا بقصده (او) تصد (بالثالثة تاكيد الاولى) او بالثانية

استئنافا وأطلق الثالثة أو بالثالثة استئنافا وأطلق الثانية (فثلاث) يقعن (في الاصح) لتدخل الفاصل بين المؤكد والمؤكد وعملا بقصده وبظاهر اللفظ ﴿ تنبيه ﴾ قد يشـكل وقوع الثلاث في انت طالق طالق طالق بما مر انه لو قال طالق ونوى انت او أنت ونوى طالق لا يقع به شيء والوقوع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت ويرد بمنع الاحتياج لهذا التقدير لان هذان باب تعدد الخبر لشيء واحد لقرينة عدم قصد التاكيد فان قلت قال الرضى ما تعدد لفظا لا معنى ليس من تعدد الخبر في الحقيقة نحو زيد جائف جائف لانها بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول انتهى وعليه فليس هنا تعدد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا ومقالة الرضى واضح لانه مـصرح بان المعنى لم يتعدد

كردى (قوله فيهما) أي في بحث صريح الطلاق في شرح ياطالق (قوله في تكرير الكناية) متعلق لقوله ياتى (قوله كباين) مـثال الكناية وكان الا نسب تكريره كفي النهاية والمغنى مـثال التكرير الكناية (قوله وفي اختلاف اللفظ) أي صريحا كان او كناية او اياهما (قوله وفي التكرير فوق ثلاث) فيصح ارادة التاكيد بالاربعة فلا يقع به شيء اهـ عـشر (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) ظاهر صديقه انه من قول الاسنوي (قوله في امتناعه) أي اننا كيد بالاربعة (قوله وبتسليمه) أي صراحة كلام ابن عبد السلام في الامتناع (قوله وللباقين الخ) عطف على قوله الاسنوي (قوله ان يتخيل الخ) أي تخيلا ناشئ عن قول ابن عبد السلام ان العرب لا تؤكد كد الخ (قوله ان الاربعة) أي مثلا وقوله تقع بها طلاقة أي وان تصد بها التاكيد (قوله لفرار العدد) أي عدد التاكيد اهـ كـردى (قوله لانه الخ) دالة لعدم الانتفاء (قوله بما يقع) أي به طلاقة وهو الثانية والثالثة وقوله بما لا يقع الخ يعني به نحو الاربعة (قوله أي قصد) إلى قوله وعملا بقصده في النهاية والمغنى (قوله أي قصد بالثانية استئنافا الخ) وائس هذا عكس صورة المـتن لانها المذكورة في قوله وبالثالثة تاكيد الاولى وبالثانية الاستئناف اهـ مغنى (قوله او قصد بالثالثة الخ) عطف على قوله وبالثالثة تاكيد الثانية (قول المتن او بالثالثة تاكيد الاولى الخ) ينبغي التدين هنا اخذ اماما روي اتي سم وعش عبارة شرح الروض نعم يدين كما صرح به الاصل اهـ (قوله لتدخل الفاصل الخ) راجع لصورة المتن وقوله وعملا بقصده الخ لصورتي الشارح (قوله بما مر انه الخ) قد يقال ما مر حيث لا قرينة وهنا قرينة واضحة على التقدير وهى تقدم انت والمخذوف لقرينة كالمذكور كما هو مقرر ومشهور وقدمه في الكلام على الصيغة سيد عمر وسم (قوله لو قال طالق ونوى انت) هو محل الاستدلال (قوله لان هذا) أي انت طالق طالق طالق (قوله قلت ممنوع) إلى قوله فتأمله اقول تسليم انه ليس من تعدد الخبر معناه انه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالسليم لا يضر هنا شيئا فتأمله والحاصل ان كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك اهـ سم (قوله معنى مغاير الخ) محل تأمل بل كل منها مدلوله ذات متصفة بانحلال العصمة وامام ما ذكره بعد ذلك فحكم من احكامها وحال من احوالها خارج عن مدلول اللفظ وحقيقته فلي تأمل اهـ سيد عمر وقد يقال ان المغايرة في الحكم تكفي في التعدد (قوله واطلق) الاولى حذفه وحذف الواو من قوله وان فصل

وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه (قوله في المتن أو بالثالثة تاكيد الاولى) ينبغي التدين هنا اخذ اماما روي اتي (قوله ويرد بمنع الاحتياج الخ) ما المانع من ان يرد ايضا بان هنا قرينة لفظية على التقدير وهى اول الكلام والتقدير للقرينة اللفظية معتبر كما قدمه في الكلام على الصيغة (قوله قلت ممنوع إلى قوله فتأمله) اقول تسليم انه ليس من تعدد الخبر معناه انه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالسليم لا يضر هنا شيئا فتأمله والحاصل ان كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك

فيما ذكره وما هنا متعدد المعنى إذ كل من الطلقات الثلاث له معنى مغاير لما قبله شرعا لان الشارع حصر (قوله) المزيل للعصمة فهين فكل منهن له دخل في ازالته فكان في الثانية من الازالة ما ليس في الاولى وفي الثالثة ما ليس في الثانية وحينئذ فهو حيث لم ينو تاكيدا آت باخبار ثلاثة متغايرة عن مبتدأ واحد بخلاف ما في مثال الرضى فتأمله ﴿ تنبيه آخر ﴾ صريح كلامهم في نحو انت طالق طالق طالق وأطلق وقوع الثلاث وان فصل بازيد من سكتة التنفس والعى وحينئذ فهل لهذا الازيد ضابطا ولا لم ار فيه شيئا وظاهر كلامهم الثاني وهو مشكل إذ يلزم عليه ان من قال انت طالق ثم بعد سنة مثلاً قال طالق انه يقع بالثاني طلاقة والذى يتجه ضبط ذلك الازيد بان يكون بحيث ينسب الثاني الى الاول عرفا ولا يقع بالثاني شيء لان انت الذى هو خبره كما تقرر راقطعت نسبته عنه فلم يمكن حمله عليه

والعجب من النحاة (قوله والعجب من النحاة) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع اه سم (قوله في الصفة)
 كذا في نسخ الشارح والنهاية وعلمه من تحريف الناسخ واصله في الصيغة كما عبر به المغنى (قوله كل محتمل)
 اقول والا قرب صحته حملا لكلامه على الصورة الصحيحة لما مر من ان اللفظ حيث احتمل عدم الوقوع عمل
 به لاصل بقاء العصمة اه ع ش (قوله ولا بالثالث) إلى قوله وخرج في المغنى وإلى المتن في النهاية لإيقوله
 وحده او معها (قوله نظير مامر) أى فى قول المصنف وكذا إن اطلق فى الاظهر اه مغنى (قوله وخرج) خلافا
 للمغنى عبارة وإن كرر الخبر بعطف كان قال أنت طالق وطالق وطالق بالواو كما مثل أو الفاء أو ثم صح قصد
 تأكيد الثانى بالثالث الخ (قوله فلا يفيد قصد التأكيد الخ) وفى العباب فى صور منها أو أنت طلق ثم طالق
 وطالق ما نصه واكد الاولى بالآخرين أو باحداهما لم يقبل ظاهر أو يدين وإن اكد الثانية بالثالثة قبل
 اه وهو مصرح بقبول التأكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر فى التدين إذا اكد الاولى بغيرها
 مع ذلك اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا أى سواء قصد تأكيد الاولى أو الثانى بالثالث أو لم يقصد شيئا قال
 سم وينبغى أن يدين اه (قوله ولو حلف لا يدخلها الخ) لعلة فى صورة الاطلاق عند عدم التوالى إن اتحد
 المجلس لما قدمناه فليراجع اه رشيدى عبارة سم وفى الروض وإن كرر فى مدخولها أو غيرها إن
 دخلت الدار فانت طالق لم يتعدا إلا أن نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل
 المستثنى منه ما لو نوى التأكيد أو اطلق فلا تعدد فيهما اه ولا يخفى أن ما ذكره اه هنا فى حالة الاطلاق مع تعدد
 المجلس مخالف لما ذكره فى الايلاء لو كرر يمين الايلاء أو اطلق فواحدة إن اتحد المجلس والاتعدد ونظير
 ذلك جار فى تعليق الطلاق اه اذ حاصل ما هنا حينئذ عدم التعدد وما هناك التعدد اه عبارة ع ش وهذا
 أى ما ذكره الروض وشرحه فى هذا الباب يفيد قول الشارح ولو حلف الخ وقوله السابق نعم يقبل
 منه قصد التأكيد أو الاخبار اه (قوله أو اطلق) أى أو قصد الاخبار وقوله كما مر أى فى قوله بعد قول
 المصنف وتخل فصل فثلاث نعم يقبل منه قصد التأكيد أو الاخبار اه ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح
 وتخل فصل فثلاث (قوله وكذا فى اليمين الخ) هو بالنسبة لما قبله من عطف الاعم على الاخص اذ الاول
 حلف ايضا لأنه يمنع به نفسه من الدخول أو عطف مابين بالتقييد بقوله إن تعلقت بحق آدمى إذ الاول
 حلف على صفة متحضة لا تعلق فيها بحق اصلا والكلام كله فى الحلف بالطلاق كما يصرح به قوله لا بالله الخ
 اه ع ش (قوله ان تعلقت بحق آدمى) وعند الحكم بالتعدد ليمين بكفه كفارة واحدة شرح الروض اه
 سم (قوله لا بالله) أى لا فى اليمين بالله (قوله فلا تتكرر) أى الكفارة مطلقا أى ولو قصد الاستئناف
 اه ع ش (قول المتن وهذه الصور) أى السابقة كلها فى موطوءة أى زوجه موطوءة غير مخالعة اه مغنى (قوله
 ومثلها هنا) إلى قول المتن ولو قال لموطوءة فى النهاية (قوله فى حكمها وهى التى) لا حاجة اليه (قوله التى
 دخل فيها الخ) أى ولو فى الدبر اه ع ش (قوله وفارق أنت الخ) انما يتيم هذا الفرق لو كان كلامهم فى قوله لغير
 مدخولها أنت طالق ثلاثا مصورا بما اذا نوى الثلاث بانت طالق بخلاف ما اذا عزم على الاتيان بثلاث
 لإفادة التثليث نظير ما حققه البوشنجى فى مسئلة الميعة السابقة فليتامل اه سيد عمر وسياقى عن

(قوله والعجب من النحاة الخ) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع (قوله فلا يفيد قصد
 التأكيد مطلقا) عبارة الروض وتطابق ثلاثا بقوله أنت طالق وطالق وطالق فطالق للغايرة اه وفى العباب فى صور
 منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق ما نصه واكد الاولى بالآخرين أو باحداهما لم يقبل ظاهر أو يدين وإن
 اكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقبول التأكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر فى التدين إذا
 اكد الاولى بغيرها مع ذلك (قوله فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا) ينبغى أن يدين (قوله ولو حلف لا يدخلها
 وكرره متواليا الخ) قال فى الروض وشرحه آخر الايلاء لو كرر يمين الايلاء أو اراد التأكيد ولو تعدد المجلس
 وطال الفصل صدق كظنيره فى تعليق الطلاق وقرى بينهما وبين تنجيز الطلاق بان التنجيز انشاء أو الايلاء
 والتعليق يتعلقان بامر مستقبل فالنكاح بهما التيق أو اراد الاستئناف تعددت ولو اطلق فواحدة إن اتحد

سم توجه آخر (قوله بانه) أى لفظ ثلاثا (قوله تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتم صرحوا به كما ياتي الخ ودعوى ان هذا تصريح بمازعمه وهم قطعان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصرح على انه تمييز فنشأ التوهم ذكر التفسير المذکور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيته اسم بمعنى من مبين الخ سم على حجج اهرشيدى (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها سم على حجج اهرش (قوله اى غير الموطوءة) إلى قول المتن ولو قال الموطوءة في المغنى لا قوله او قلنا إلى لم يقع (قول المتن فثنتان) ينبغى اخذا بما مر ان يدين هنا إذا قصد التاكيد (قوله يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الآية التائب (قوله ولو قال لها الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها لو قال لزوجته انت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا دخالا للطر فبين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محصور بخلاف ما ذكرنا وانت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولى وغيره عن الرويات وجزم به ابن المقرئ في روضه او ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المغنى ولو قال انت طالق طلقة قبلها او بعدها طلقت ثلاثا اهر واقره عرش (قول المتن وكذا اذير موطوءة الخ) ولو قال انير المدخول بها انت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا احكامه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر اهر مغنى (قوله لما تقرر انهما يقعان الخ) عبارة النهاية والمغنى يقع عليه ثنتان معا في مع ومعهما فقط لافى فوق وتحت واخواتهما كما افهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعا للقول اهر قال عرش قوله واخواتهما اى من بقية اسماء الجهات اهر (قوله المنجزة) إلى قوله وقيل عكسه في المغنى وإلى قول المتن ولو قال بعض طلقة في النهاية (قوله ويدين) اى في صورتين اهر عرش (قوله ان قال اردت) الاولى ان اراد (قوله وواحدة في غيرها)

الجلس ولا تعدد نظير ذلك جار في تعليق الطلاق وعند الحكم بالتعدد لايين يكفيه كفارة واحدة اهر وفيها في هذا الباب وان كرر في مدخول بها او غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم تعدد لان نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التاكيد او اطلق فلا تعدد فيها اهر ولا يخفى ان ما ذكرناه هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما تقدم عنهما فيها نقلا عن باب الابلاء إذ حاصل ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد ثم قال في الروض وشرحه فان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كان غير مدخول بها لان الجميع يقع دفعة واحدة وظاهر انه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك اهر وهذا لا ينافي ما قبله من عدم التعدد إذا كرر التعليق واطلق وذلك لاتحاد المعلق هناك واختلافه هنا نعم لقائل ان يقول قياس عدم التعدد هناك وقوع طلقتين فقط هنا إذ لم يختلف التعليقان إلا بالنسبة لطلقة واحدة إلا ان يقال الاختلاف يدل على الاستئناف ويصرف عن التاكيد (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتم صرحوا به كما ياتي في شرح فلو قال لهن لغيرها ودعوى ان هذا تصريح بمازعمه وهم قطعان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصرح على انه تمييز فنشأ التوهم ذكر التفسير المذکور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيته اسم بمعنى من مبين الخ سم على حجج اهرشيدى (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها سم على حجج اهرش (قوله اى غير الموطوءة) إلى قول المتن ولو قال الموطوءة في المغنى لا قوله او قلنا إلى لم يقع (قول المتن فثنتان) ينبغى اخذا بما مر ان يدين هنا إذا قصد التاكيد (قوله يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الآية التائب (قوله ولو قال لها الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها لو قال لزوجته انت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا دخالا للطر فبين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محصور بخلاف ما ذكرنا وانت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولى وغيره عن الرويات وجزم به ابن المقرئ في روضه او ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المغنى ولو قال انت طالق طلقة قبلها او بعدها طلقت ثلاثا اهر واقره عرش (قول المتن وكذا اذير موطوءة الخ) ولو قال انير المدخول بها انت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا احكامه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر اهر مغنى (قوله لما تقرر انهما يقعان الخ) عبارة النهاية والمغنى يقع عليه ثنتان معا في مع ومعهما فقط لافى فوق وتحت واخواتهما كما افهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعا للقول اهر قال عرش قوله واخواتهما اى من بقية اسماء الجهات اهر (قوله المنجزة) إلى قوله وقيل عكسه في المغنى وإلى قول المتن ولو قال بعض طلقة في النهاية (قوله ويدين) اى في صورتين اهر عرش (قوله ان قال اردت) الاولى ان اراد (قوله وواحدة في غيرها)

ثلاثا بانه تفسير لما اراده بان ت طالق فليس مغيرا له بخلاف العطف والتكرار (ولو قال لهذه) اى غير الموطوءة (ان دخلت) الدار مثلا (فانت طالق و طالق) او انت طالق و طالق ان دخلت (فدخلت فثنتان) يقعان (في الاصح) لو قوعها معامقترتين بالدخول ومن ثم لو عطف بثم أو الفاء أو قلنا بالضعيف ان الواو للترتيب لم يقع الا واحدة ولو قال لها انت طالق احد عشر فثلاث لانها مزجا وصارا ككلمة واحدة او احدا وعشرين فواحدة للعطف (ولو قال الموطوءة انت طالق طلقة مع طلقة) (او) طلقة (معها طلقة) وكمع فوق وتحت كارجحه شراح الحاوى وغيرهم (ثنتان) يقعان معا وفارق انت طالق مع حفصة لا تطلق حفصة لاحتمال المعية هنا لغير الطلاق احتمالا قريبا (وكذا غير موطوءة في الاصح) لما تقرر لهما يقعان معا كانت طالق طلقتين (ولو قال) انت طالق (طلقة قبل طلقة او) طلقة (بعدها طلقة فثنتان) يقعان مرتبا (في موطوءة) المنجزة او لاثم المضمنة ويدين ان قال اردت انى ساطلقها (وطلقة في غيرها) لبيونتها بالاولى (فلو قال طلقة بعد طلقة او قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة مرتبا

لما نعم يصدق يمينه في قوله أردت قبلما طلقة أو موكدة أو ثابتة أو وقعة أو زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق ادس فلا يقع إلا واحدة في وطوء (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طلقة أو اراد مع) طاعة (فلان) ولو في ذير وطوءه صلاحية اللفظ له قال تعالى ادخلوا في أمم أي معهم (أو الظرف أو الحساب أو اطلق فطلقة) لأنه مقتضى الاوايز والائل في الثالث (ولو قال نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال) من هذه الاحوال الثلاثة لوضوح انه إذا قصد المعية يقع ثلثان وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة توهمان كاتيهما اعتراض ما بخطه دون ما كتبه الموافق للبحر والشرح وليس كما توهم إذ جعل هذه ايضا ما لم يقصد المعية (٥٧) والواقع بهما الثلثان كما قاله

الركشي تبعاً لشيخه
الاسنوي والبقيني لان
التقدير نصف طلقة مع
نصف طلقة فهو ك نصف
طلقة ونصف طلقة لكن
رده شيخنا في شرح منهجه
بأننا لا نسلم انه لو قال هذا
المقدر يقع ثلثان وإنما وقع
في نصف طلقة ونصف
طلقة اشكر طلقة مع
العطف المقتضى للتغاير
بخلاف مع فانها إنما تقتضي
المصاحبة وهي صادقة
بصاحبة نصف طلقة
لنصفها هو وقد يجاب بان هذا
إنما يتجه عند الإطلاق أما
عند قصد المعية التي تفيد مالا
تفيدة الظرفية واللام يكن
لتصدها فائدة فالظاهر
المتبادر منه ان كل جزء من
طلقة لان تكرير الطلقة
المضاف اليها كل منهما
ظاهر في تغايرهما وقد مر في
شرح قوله في الاقرار ولو
قال درهم في عشرة ما يوضح
هذا ويبين ان نية المعية تفيد
مالا يفيد لفظها كما صرحوا
به ثم مع استشكله والجواب
عنه فرأى جعاه فانه مهم (ولو
قال) أنت طالق (طلقة

عطف على قوله ثلثان في وطوءة (قول المثلث في الاصح) أي فيما اه معنى (قوله لما مر) أي من
يذو نة غير الموطوءة بالاولى (قوله نعم يصدق يمينه الخ) ظاهره ظاهر فهل يشكل بقوله السابق ويدين
إن قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه سم اقول ويؤيد الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك اه
سيد عمر (قوله يصدق يمينه في قوله الخ) كذا انقل عن ابن كج وقرأه فليقيد به اطلاق المصنف اه معنى
(قوله فلا يقع إلا واحدة في وطوءة) كذا في اصله رحمه الله تعالى ومقتضاه انه لا يقع في غير الموطوءة شيء
حيث لو ايسر اذ اطلعنا فالاول اسقاط لفظ في وطوءة لانهما اه سيد عمر (قوله لوضوح انه الخ)
علة للتفسير بالثلث عبارة المغنى ولو قال أنت طالق نصف طلقة في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طلقة
فطلقة بكل حال ما ذكر من ارادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم ارادة شيء لان الطلاق لا يتجزأ
(تنبيه) لفظه نصف الثانية مكتوب في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهو الصواب كما ذكرت في المحرر
والشرح اذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونها لا يقع عند قصد المعية طلقتان وعلى اثباتها لو اراد نصفاً من كل
طلقة فطلقتان كما في الاستتصاء ولو قال طلقة في نصف طلقة فطلقة إلا ان يريد المعية فثلثان اه (قوله اعتراض
ما بخطه) مفعول توهمان (قوله ادخل هذه) أي ما كتبه ايضا أي مثل ما بخط المصنف (قوله رده شيخنا الخ)
ووافقه المغنى كما مر انفا (قوله المقتضى) أي العطف (قوله بان هذا) أي قوله فانها إنما الخ (قوله التي تفيد
مالا تفيد الظرفية الخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما انه في صورة الظرفية
يقع النصف اصالة والباقي سرائق في صورة المعية تقع جميع الطلقة اصالة وقوله فالظاهر المتبادر الخ ممنوع
اه سيد عمر (قوله لتصدها) أي المعية (قوله منه) أي من المقدر المذكور (قوله ان كل جزء) أي نصف
(قوله كل منهما) أي النصفين اه ع ش (قوله لما مر) أي في شرح قوله طلقة في طلقة الخ اه كردي (قوله
لانها) أي الطلقة اليقين أي وما زاد مشكوك فيه (قوله ولو قال الخ) أي حلف (قوله برهان يكتب
او لا الخ) كما قبي به الوالدر رحمه الله تعالى اه نهاية قال الرشيد اعلم ان السيوطي افتى في هذه المسئلة بنظير
ما قاله والد الشارح لكن بزيادة قيود مما يؤخذ بعضها مما في فتاوى والد الشارح ولفظ فتاويه اعنى
السيوطي مسئلة شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكاتب الحالف او لا ثم
كتب الاخر الجواب إن لم يكن اصل الورقة مكتوباً بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه تواطؤ هذه

قال أنت طالق تطليقة قبلها قال في الاصل أو بعدها كل تطليقة طلقت الممسوسة ثلاثاً مع ترتب بين الواحدة
وباقى الثلاث وطلقت غيرهما واحدة أما في بعدها فظاهر وأما في قبلها فلان الواقع إنما هو المنجز الا المضمن
لثلاث يلزم الدور اه (قوله نعم يصدق يمينه) ظاهره فهل يشكل بقوله السابق ويدين ان قال الخ وقد يفرق
بقرب هذا وفيه ما فيه (قوله وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طلقة في نصف طلقة) قال في شرحه سواء اراد
المعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو اطلق لان الطلاق لا يتجزأ اه وقال في قوله او نصف طلقة
في نصف طلقة ولم يرد كل نصف من طاعة اه وقضيته انه لو اراد ذلك اختلف الحكم وهو ظاهر في ارادة
المعية فيقع طلقتان دون غيرهما فليراجع (قوله في المثلث ولو قال طلقة في طلقتين) قال الروض وشرحه ولو

(٨ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في طلقتين وقصد معية فثلاث (يقع ولو في غير الموطوءة لما
مر) (او) قصد (ظرفاً فواحدة) لانها مقتضاه (او حساباً وعرفه فثلاثان) لانها موجبه عند اهله (فان جهله وقصد معناه)
عند اهله (فطلقة) لبطالان قصد المجهول (وقيل ثلثان) لانها موجبه وقد قصده (وإن لم ينوشها فطلقة) عرفه او جهله
لانها اليقين (وفي قول ثلثان ان عرف حساباً) لانه مدلوله وفي ثالث ثلاث للفظ له بهن ولو قال لا اكتب معك في شهادة
ولم ينو انه لا يجتمع خطاهما في ورقة برهان يكتب اولاً ثم رفيقه لان الاول لا يسمى حيثئذ انه كتب مع الثاني

بخلاف العكس ويقاس بذلك نظائره نعم يظهر فيما استدل به كاتبه انه نحو لا اقدم معك انه لا فرق بين تقدم الحالف وتأخره (ولو قال) انت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي (٥٨) طلقة (فطلقة إجماعاً) لانه لا يتبعض (أو نصف طلقة فطلقة) لانها نحو عهبا ورجح الامام

في نحو بعض أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي ان هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية وهو الاصح وظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً الا نصف طلقة فعلى الثاني يقنع وهو الاصح لان السراية في الايقاع لا في الرفع تغليبا للتحريم وفي طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة ونصفا يقع ثنتان ويستحق ثلثي الالف على الاول ونصفه على الثاني وهو الاصح اعتباراً بما اوقعه لا بما سرى عليه كما مر (الا ان يريد كل نصف من طلقة) فيقع ثنتان عملاً بقصده (والاصح ان قوله) انت طالق (نصف طلقين) ولم يرد ذلك يقع به (طلقة) لانها نصفهما وحمله على نصف من كل ويكمل بعيدو يفرق بينهما بين ما لو اقر بنصف هذين يكون مقر ان بنصف كل منهما بان الشيوخ هو المتبادر من الاعيان ويؤيده انه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقاً ولم يجز فيه الخلاف هنا (وثلاثة انصاف طلقة) ولم يرد ذلك طلقتان تسكيلاً للنصف الزائد وحمله على كل نصف من طلقة ليقع ثلاث او الغاء

الواقعة ولا علم أنه يكتب فيها لم يثبت والاحتث اه وهذا يخالفه قول ع ش قوله بأن يكتب أولاً الخ أى ولو بعد تواتره مع رفيقه على أنه يكتب بعده اه (قوله بخلاف العكس) أى بان يكتب بعده اه ع ش (قوله ويقاس بذلك نظائره) وليس من نظائره كما لا يخفى لا آكل مع فلان مثلاً ويقع كثير الاشتغال مع فلان والظاهر ان المرجع في ذلك العرف فاعده العرف مشتغلاً معه يثبت وما لا فلا وذلك يختلف باختلاف الحرف اه رشيدى (قوله نحو لا اقدم معك الخ) لكن يشترط ان يعد مجتمعا معه عرفاً بان يجلسا معجل يختص به احدهما اموالوجهما مسجداً وقهوة او حمام لم يثبت اخذاً بما ذكره في الايمان فيما لو حلف لا يدخل على زيد فدخل عليه في احده هذه المذكورات نعم ينبغي انه ان قصد جلوسه معه ولو بمجرد الجلوس في المسجد ونحوه حشاه ع ش (قوله بين تقدم الحالف) أى قعوده (قوله او نصف او ثلثي طلقة) إلى قوله ويظهر فائدة الخلاف في النهاية وإلى قول المتن إلا ان يريد في المعنى (قوله لانه) أى الطلاق (قول المتن او نصف طلقة فطلقة) وكذا كل تجزئة لا تزيد اجزاؤها على طلقة اه معنى (قوله وزيف كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن محل الخلاف صورة الاطلاق أما إذا أراد به حقيقة فحقه فن السراية قطعاً والكل فمن التعبير بالبعض قطعاً بخلاف ما إذا اطلق فان المتبادر الحقيقة نعم يشكل حينئذ ان ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالة القول بالمجاز حينئذ لا يقال ينبغي ان يناط الحكم بالقرينة فان وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة للجواز حمل عليه والاحمل على الحقيقة لانها الاصل المتبادر ولا نظر لارادته لاننا نقول هذا متجه صناعة إلا ان إطلاقهم ينافية لا ترى لقولهم في انت طالق طلقة في طلقة ان اراد المعية الخ حيث علقوا الحكم على إرادته مع انه مجاز ولم يتعرضوا للقرينة بالكلية ولتصريحهم السابق في مبحث الصيغة ان اللحن لا يضر وترك القرينة في المجاز كاللحن نعم يتردد النظر في نحو المستئلة الالية في كلام الشارح وهى طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة ونصفا وقال اردت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثا الالف لانه اوقع ثلثي ما طلبته او لا يجب إلا النصف لاننا ثبت له شيئاً بدعواه تلك الارادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتأمل ولعل الاقرب الثاني لان الاصل برائة ذمتها عما زاد اه سيد عمر (قوله فعلى الثاني يقنع) أى وعلى الاول لا اه سم أى فتقع ثنتان فقط (قوله وفي طلقني ثلاثاً الخ) عطف على قوله في ثلاثاً الخ (قوله يقع ثنتان) أى على القولين (قوله كاسر) أى في باب الخلع في فصل الالفاظ المزمعة للعرض (قوله فيقع ثنتان) إلى قول المتن ولو قال نصف في النهاية (قوله ولم يرد ذلك) عبارة المعنى ومحل الخلاف اذا لم يرد كل نصف من طلقة والاوقع عليه طلقتان قطعاً اه وقد يقال ما ذكره من المراد لا تحتمله اللفظ وحق المقام اذا لم يرد نصف كل طلقة من طلقين والا الخ فليراجع (قوله بنصف هذين) شامل للدرهمين كذا قال الفاضل المحشى فان أراد محض التنبيه على الشمول فلا كبير جدوى فيه وان اراد الاعتراض فليس في حمله لان ما يأتي في غير المعنيين فليتأمل اه سيد عمر (قوله من الاعيان) أى المعينة (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله ولم يرد ذلك) أى كل نصف من طلقة (قوله او الغاء النصف الخ) عطف على وحمله الخ (قوله الثاني) أى الاتناء (قول المتن او نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان ولو قال الخ) حاصل ما ذكر في اجزاء الطلقة انه ان

قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث فثلاث ادخالا للطرفين ويفارق نظيره في الضمان والاقرار بأن الطلاق محصور في عدد والظاهر استيفاءه بخلاف ما ذكره وكذا يقع الطلاق الثلاث لو قال انت طالق ما بين الواحدة الى الثلاث لان ما بين بمعنى ان معرفته الى او قال انت طالق ما بين الواحدة والثلاث فواحدة لان الصادقة بالينة تجعل الثلاث بمعنى الثالثة اه وينبغي وقوع ثنتين في من واحدة الى ثنتين مر (قوله فعلى الثاني يقنع) أى وعلى الاول لا (قوله ولم يرد ذلك) أى كل نصف من طلقة (قوله في المتن او نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان ولو قال الخ) الضابط انه كرر لفظ الطلقة المضاف اليه وعطف تعدد الطلاق بعدد الاجزاء والاول

النصف الزائد لان الواحد لا يشتمل على تلك الاجزاء فتقع طلقة بعيدوان اعتمد البلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان) لا ضافته كل جزء الى طلقة وعطفه وكل منها يقتضى التباين ومن ثم لم يحوذف الواو وقعت طلقة فقط لصعق اقتضاء الاضافة

وحدھا للتغایر ولو قال خمسة انصاف طلبة اوسبعة اثلث طلبة فثلاث (ولو قال نصف وثلاث طلبة فطلقة) لضف اقتضاء العطف وحده للتغایر ومجموع الجزأین لا یرید علی طلبة بل عدم ذکر طلبة اثر کل جزء دلیل ظاهر علی أن المراد اجزاء طلبة واحدة (ولو قال لاربع اوقت علیکن او ینسکن طلبة أو طلبة ین أو ثلاثا أو اربع اوقات علی کل طلبة) لأن کلا ینصیبها عند (٥٩) التوزیع واحدة أو بعضها فتکمل (فان

قصد توزیع کل طلبة

علین وقع فی ثننین ثننان

وفی ثلاث او اربع ثلاث

عملا بقصدہ بخلاف ما إذا

اطاق لبعده عن الفهم

ولهذا لو قیل اقسام هذه

الدرهم علی هؤلاء الاربعة

لا ینفهم منه قسمة کل منها

علیم قال أبو زرعة وكان

بعض أهل العصر أخذ من

هذا فی أتیها طالقان ثلاثا

وأطلق أنه يقع علی کل

ثنان توزیعاً للثلاث

عایهما والاقرب عندی

وقوع الثلاث علی کل

منهما كما هو مقتضى اللفظ

إذ هو من السکلی التفصیلی

فیرجع ثلاث لجمیعهما لا

بمجموعهما انتهى وفيه

وقفة بل الاول هو الاقرب

لی اللفظ وبعضه أصل

بقاء العصمة فلم يقع إلا

المحقق كما مر ویؤید ذلك

قوله فیمن حلف أن امرأته

لیست بمصر وهی بالقاهرة

مصر یطلق علی کل البلد

المعروفة ولیست القاهرة

منها وعلی الاقلیم كله وهی

منه فان لم یرد شیئا بنی علی

أن حمل المشترك علی معنیه

کر لفظ طلبة مع العاطف ولم یرد الاجزاء علی طلبة كانت طالق نصف طلبة وثلاث طلبة كان کل جزء طلبة وان اسقط لفظ طلبة كانت طالق ربع وسدس طلبة واسقط العاطف كانت طالق ثلث طلبة ربع طلبة كان کل طلبة فان زادت الاجزاء كنصف وثلث وربع طلبة کمل الزائد من طلبة اخرى ووقع به طلبة مغنی ونهایة وسم (قوله ولو قال خمسة الخ) عبارة المغنی وهذا اذا لم یرد المکرر علی اجزاء طلبة ین کخمسة اثلث اوسبعة ارباع طلبة وان زاد کسبعة اثلث اوتسعة ارباع طلبة فثلاث علی الاصح وواحدة علی مقابله اه بادی تصرف (قول المتن ولو قال نصف وثلث الخ) ولو قال نصف طلبة ونصفها ونصفها فثلاث إلا ان أراد بالنصف الثالث نأکید الثاني فطلقتان اه مغنی (قول المتن أو ثلاثا أو اربعا الخ) ولو قال خمسة اوستا اوسبعا او ثمانیا فطلقتان مالم یرد التوزیع اوتسعا فثلاث مطلقاً نهایة ومغنی قال عرش قوله مالم یرد التوزیع ای توزیع کل طلبة فقیع ثلاث وقوله فثلاث مطلقاً ای اراد التوزیع اولا اه (قوله من هذا) ای بما فی المتن (قوله والاقرب عندی الخ) وفاقاً للنهایة والمغنی كما مر (قوله فیرجع ثلاث) ای فی اتیها طالقان ثلاثا لجمیعهما ای لکل من الزوجتین (قوله وفيه) ای فیما استقر به أبو زرعة (قوله كما مر) ای فی اول الفصل (قوله ویؤید ذلك الخ) هذا التایید ممنوع لان مصر علی القول الاول یجمل لانه مشترك فلیس له ظاهر بخلاف المثنی كما تنما فانه ظاهر فی الحکم علی کل من فردیه اه سم (قوله قوله) ای ابی زرعة اه کردی (قوله وهی بالقاهرة) ای ولم یرد أحدهما اه سید عمر (قوله مصر تطلق الخ) مة قول القول (قوله علی کل البلد) ای بمجموع البلد وكان الاولی حذف لفظة کل (قوله المعروفة) ای فی زمن اشرار وزمننا نقوله ولیست القاهرة ای مصر القدیمة المعروفة فی زمن الشافعی رضی الله تعالی عنه (قول المتن بعضهن) مبهما كان ذلك البعض او معینا کفلانة وفلانة اه مغنی (قوله لانه خلاف) لی المتن فی النهایة والمغنی (قوله قبل) وعلیه لو اوقع بین اربعا ثم قال اردت علی ثننین طلقتین طلقتین دون الاخرین لحق الاولین طلقتان طلقتان عملاً باقراره ولحق الاخرین طلبة طلبة لثلاثین تعطل الطلاق فی بعضهن ولو قال اوقت ینسکن سدس طلبة وربع طلبة وثلث طلبة فثلثان لان تداءر الاجزاء عطفها مشعر بقسمة کل جزء بینهن ومثله کار ججه الشیخ رحمه الله تعالی ما لو قال اوقت ینسکن طلبة وطلقة وطلقة نهایة ومغنی قال عرش قوله ولحق الاخرین الخ ای بحسب الظاهر قیاساً علی ما تقدم فیما لو اراد ینسکن بعضهن اه (قول المتن ولو طلقها) ای إحدى زوجاته (قول المتن اشرکتک معها الخ) قال فی شرح الروض اما لو قال اشرکتک معها فی الطلاق فتطلق وان لم ینو کذا صرح به أبو الفرج البزاز فی نظیره من الظاهر اه سم وعش (قوله او جعلتک) لی قول المتن وکذا فی المغنی ولی الفرع فی النهایة (قوله فان نوى الطلاق) ای المنجز کایاتی (قوله ولو طلق الخ) وان اشرکها مع ثلاث طلقهن هو او غیره واراد انها شریکة کل منهن طلقت ثلاثا وانها مثل إحداهن طلقت طلبة واحدة وکذا ان اطلق نية الطلاق ولم ینو واحدة ولا عدداً لان جعلها کاحداهن اسبق لی الفهم واطهر من تقدیر توزیع کل طلبة ولو اوقع بین ثلاث طلبة ثم اشرک الاربعة معهن وقع علی الثلاث طلبة طلبة وعلی الاربعة طلقتان إذ یخصها بالشركة

فان زادت الاجزاء علی الطلقة تعدد ایضا بحسبه وإلا فلا (قوله ویؤید ذلك الخ) هذا التایید ممنوع لان مصر علی القول الاول یجمل لانه مشترك فلیس له ظاهر بخلاف المثنی كما تنما فانه ظاهر فی الحکم علی کل من فردیه (قوله فی المتن اشرکتک معها الخ) قال فی شرح الروض اما لو قال اشرکتک معها فی الطلاق فتطلق وان لم

احتیاطاً كما نقله البضاوی أو عموماً كما نقله الآمدی فعلى الاول لا یقع شیء للشک بخلافه علی الثاني لتناول لفظه له (فان قال اردت بینکن بعضهن لم یقبل ظاهر فی الاصح) لانه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشركة اما باطنافیدین وعلیکن كذلك لكن جز ما علی ما فیہ ولو اوقع بینهن ثلاثا ثم قال اردت إیقاع ثننین علی هذه وقسمة الاخری علی الباقیات قبل (ولو طلقها ثم قال لاخری اشرکتک معها أنت کس) أو جعلتک شریکتها أو مثلها (فان نوى) الطلاق بقوله ذلك (طلقت وإلا فلا) لانه کناية ولو طلق هو او غیره امرأه ثلاثا ثم قال لامراته اشرکتک معها

فان نوى اصل الطلاق فواحدة او مع (٦٠) العدد فطالقان لانه يخصها واحدة ونصف على المعتد فان زاد بعد معها في هذا الطلاق

لواحدة ثم لاخرى طلقت
الثانية ثنتين والثالثة
واحدة نص عليه هذا في
التجيز فلو علق طلاق
امرأته بدخول مثلا ثم قال
ذلك لاخرى روجع فان
قصد أن الاولى لا تطلق حتى
تدخل الاخرى لم يقبل لانه
رجوع عن التعليق وهو لا
يجوز أو تعليق طلاق الثانية
بدخول الاولى أو بدخولها
نفسها صح إلحاقا للتعليق
بالتجيز (وكذا لو قال آخر
ذلك لامرأته) فان نوى
طلقة وإلا فلا لانه كناية
ولو قال أنت طالق عشرة
فقلت يكفيني ثلاث فقال
البواقي لضررتك لم يقع على
الضرة شيء لأن الزيادة على
الثلاث لغو كما قاله هنا نعم
ان نوى به طلاقها طلقت
ثلاثا أخذنا مما قدمناه في
الكناية (فرع) جلس
نساؤه الاربع صفا فقال
الوسطى منكن طالق وقع
على الثانية أو الثالثة فيعين
من شاء منهما لان المفهوم
من الوسطى الاتحاد ومن
ثم نص في مكاتب عليه أربع
نجوم فقال سيده ضوعا عنه
أو سطاها على أن الوارث
يتخير بين الثاني والثالث
وزعم أن الوسطى من
يستوى جانبها فلا وسطى
هنا ممنوع لان ذلك بالنظر

طلقة ونصف اه معنى (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) أما إذا لم ينو ذلك فيقع واحدة كما جزم به صاحب
الانوار معنى وشرح الروض واقره سم عبارة عرش قوله فان نوى أصل الطلاق الخ ينبغي أن مثله مالمو
اطلق لانه المحقق ومازاده مشكوك فيه اه (قوله فان زاد الخ) عبارة المعنى ولو طلق إحدى نساؤه الثلاث
ثلاثا ثم قال للثانية اشركتك معها ثم للثالثة اشركتك مع الثانية طلقت الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى
طلقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طلقة اه زاد شرح الروض واقره سم مانصه والظاهر
أن محله إذ انوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له ان كلام المنشور للزنى مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية
انت شر بكتها في هذا الطلاق فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه اراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم
ينوه فلا وجه في مسئلتنا إذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه
وسياق عن النهاية ما يتعلق بذلك (قوله في هذا الطلاق) مفعول زاد قوله لو واحدة متعلق بزيادة عبارة عرش
قوله لو واحدة اي لامرأة ثانية بان كان متزوجا ثلثا فقال للاولى انت طالق ثلثا ثم قال للثانية اشركتك مع
فلانة في هذا الطلاق ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية في طلاقها اه (قوله ثم لاخرى) اي قال لاخرى
اشركتك معها اي مع الثانية وهو واضح وأما إذا قال مشير للاولى ايضا فيغني عن يقع ثنتان اه سيد عمر
(قوله طلقت الثانية الخ) اي لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاثة فتكمل ثنتين اه عرش (قوله طلقت
الثانية ثنتين الخ) هذا المحمول على ما إذا نوى تشريك الثانية معها في العدد وإلا فواحدة فيها ايضا اه نهاية
قال عرش قوله والاخل اي بان قصد التشريك في أصل الطلاق او اطلق اه اقول وقضية ما مر عن شرح
الروض واقره سم أنه لا حاجة إلى تلك النية مع ذكر في هذا الطلاق فتى وجد احدا من من النية أو
الذكر يقع ثنتان وان فقد امعا تقع واحدة (قوله ثم قال ذلك) اي اشركتك معها اه معنى (قوله او
تعليق الخ) عطف على قوله ان الاولى الخ (قوله او بدخولها الخ) اي او قصد تعليق طلاق الثانية بدخولها
الخ وان اطلق فالظاهر حمله على هذا الاخير اه معنى (قول المتن وكذا لو قال الخ) اي وكذا لو طلق رجل
زوجته وقال رجل آخر ذلك لامرأته كقوله اشركتك مع طلة هذا الرجل أو جعلت شر بكتها فان نوى
طلاقها طلقت الخ (تنبيه) ما ذكره المصنف فيما إذا علم طلاق الذي شورك فان لم يعلم كالمو قال طلقت
امراة مثل ما طلق زيد وهو لا يدري كم طلق زيد نوى عدد طلاق زيد فقطضى كلام الراعى انه لا يقع قال
الزركشي ومراده العدد لا أصل الطلاق وهو ظاهر اه معنى (قوله فقالت يكفيني ثلاث الخ) بخلاف مالمو
قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضررتك طلقت هي ثلاثا والضرائر ثنتين ثنتين ان نوى شرح مراه
سم قال عرش قوله ان نوى فان لم ينو وقع على كل من الضرائر طلقة لتوزيع الثنتين الباقيتين عليهن وما
زاد عليهما لغو لما مر من ان الزائد على الثلاث لا يقع مالم ينو به الايقاع اه (قوله الاتحاد) اي التوحيد

ينوكذا صرح به أبو الفرج البزاز في نظيره من الظهار اه (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) كذا مر
(قوله فان زاد بعد معها في هذا الطلاق) عبارة شرح الروض قال اي القاضي أبو الطيب ومثله قول المزني في
المنشور ولو طلق إحدى نساؤه الثلاث ثلاثا ثم قال للثانية اشركتك معها ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية طلقت
الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى طلقة ونصف والثانية طلقة لان حصتها من الثانية طلقة على ما ياتي
ايضا ذلك قريبا ثم لما قال في الروض وان اشركها مع امرأة طلقها ثلاثا فهل تطلق واحدة أو ثلاثا أو ثنتين
وجوه المذهب ثلثها انتهى قال وترجيحه أى الوجه الثالث من زيادته أخذ من جزم الجرجاني في تحريره
ومن كلام القاضي أبي الطيب السابق والظاهر ان كلامهما محله إذ انوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له
ان كلام المنشور مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية انت شر بكتها في هذا الطلاق وكذا قال في الثالثة لكن
القاضي أسقطه فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه اراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم ينوه فلا وجه في
مسئلتنا إذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه (قوله فقالت
يكفيني ثلاث الخ) بخلاف ما لو قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضررتك فطلق هي ثلاثا والضرائر ثنتين

للحقيقة وما هنا المعترف به العرف قال القاضي فان قال من كان منكن الوسطى فهي (٦١) طالق وقع عليهما انتهى وفيه وقفة لان

قوله من وان شملتهما لكن
قوله فهي يقتضي التوحيد
فلتكن كالاولى ولعل ما
قوله مبنى على الضعيف في
الاولى انه يقع عليهما او
متعلقات فللقاضي احتمالا لان
لا يقع شيء يقع على واحدة
ويبينها وهو الاوجه لما
مر ان الوسطى لا تتناول الا
واحدة لكنها هنا مهمة
في السكوت اذ كل منهن تسمى
وسطى فليعين واحدة منهن
قال فان قال من كان منكن
الوسطى فهي طالق احتمل
ان يقع على الكل انتهى
وهو مبنى على ما مر عنه مع
التوقف فيه

(فصل في الاستثناء)

(يصح الاستثناء لوقوعه
في القران والسنة وكلام
العرب وهو الاخراج بنحو
الا كاستثنى واحط كما مر في

الاقرار وكذا التعليق
بالمشقة وغيرها من سائر
التعلقات كما اشتهر شرعا
فكل ما ياتي من الشروط
ماعداد الاستغراق عام في
النوعين (بشرط اتصاله)
بالمستثنى منه عرفا بحيث
يعد كلاما واحدا واحتج له
الاصوليون باجماع أهل
اللغة وكانهم لم يعتقدوا
بخلاف ابن عباس فيه
اشدوده بفرض صحته عنه
(ولا يضر في الاتصال
(سكتة تنفس وعي)
ونحوهما كعروض سعال
وانقطاع صوت والسكوت

(قوله قال القاضي الخ) التحقيق ما قاله القاضي كما علمت نعم قد يشكك بالمسئلة السابقة فان المفرد المحلى باللام
للمعوم لا ان يقال ان من نص في المعوم بخلاف المحلى باللام فانه محتمل اه سيد عمر (قوله من كان
منكن الخ) كذا في اصله بخطه وتوجيه ذكر الضمير باعتبار لفظ من وقوله فهي يقتضي التوحيد قد يمنع
الاقتضاء لان من يراعى لفظها في ضميرها ونحوه سم وهذا المنع في غاية الاتجاه بل يصح افراد الضمير مع
ملاحظة معنى من لان المرجع كل فرد لا مجموع الافراد الا ترى انك تقول اى رجل ياتين فله درهم ولا تقول
فلهم درهم فتأمل اه سيد عمر (قوله او متعلقات) عطف على صفا اه سم (قوله وهو الاوجه) اى
الوقوع على واحدة (قوله قال) اى القاضي (قوله فان قال من كان منكن الخ) اى وهن متعلقات (قوله
على ما مر عنه) اى عن القاضي انفا (قوله مع التوقف) اى لان قوله من وان شملت الكل لكن قوله
فهى يقتضي التوحيد فليكن كالاولى

(فصل في الاستثناء) (قوله لوقوعه في القران) الى التنبيه في النهاية (قوله وكذا) اى كالاستثناء
التعليق الخ عبارة النهاية ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعا التعليق بالمشقة الخ وعبارة المغنى ثم
الاستثناء على ضربين ضرب يرفع العدد لاصل الطلاق كالاستثناء بالاواحدى اخواتها وضرب يرفع
اصل الطلاق كالتعليق بالمشقة وهذا يسمى استثناء شرعا لاشتهاره في العرف قال بعض المحققين وسميت
كلمة المشقة استثناء لصرها الكلام عن الجزم والثبوت حالاً من حيث التعليق بما لا يعلمه الا الله اه (قوله ما
عدا الاستغراق) اى واما هو فيشترط عدمه في النوع الاول اعنى الاخراج بنحو الا واما النوع الثاني اعنى
التعليق بالمشقة وغيره فيكون مستغراقا غالبا اه كردى (قوله بخلاف ابن عباس الخ) فانه حكى عنه
جواز انفصال الاستثناء الى شهر وقيل سنة وقيل ابدا (قول المتن سكتة تنفس الخ) اى بالنسبة لحال الشخص
نفسه لكن ينبغي مالم يطل على خلاف العادة كذا في ما مش المغنى وسياتي عن شرح الارشاد ما يوافقه (قوله
ولا ينافيه) اى قولهم والسكوت للتذكر اه ع ش (قوله لانه قد يقصده الخ) لاجابة الى هذا التكلف بل
قد يقصد معناه ثم ينسى ثم يتذكر سيد عمر وسم (قوله اجمالا الخ) يفيدان المراد بالاستثناء في قول
المصنف ويشترط ان ينوى الاستثناء اجمالا لا تفصيله (قوله وذلك) الى قوله فان قلت في المغنى (قوله

ثنتين مر) (قوله فهي تقتضي التوحيد) قد يمنع الاقتضاء لان من يراعى لفظها في ضميرها ونحوه
(قوله او متعلقات) عطف على صفا
(فصل في الاستثناء) قال في الانوار والاستثناء شروط الى ان قال الخامس ان يسمع غيره والا
فالقول قولها في نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله او اذا شاء الله
او متى شاء الله او ان لم يشاء الله او مالم يشاء الله او الا ان يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشروط الى ان قال
الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال في بحث التعليق اذ علق بصفة
لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كجمي الشهر او لا يتحقق كدخول الدار الى ان قال
وللتعليق شروط الى ان قال الثالث ان ايدكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم
بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال قلت انت طالق ان كلبت زيد او انكرت الشرط صدق بيمينه وقد
مر اه وقوله فيما تقدم من الاستثناء والافعال قولها الخ ومن المشقة والا فلا يصدق الخ مع قوله هنا
صدق بيمينه يعلم الفرق بين ما هنا والا ولين حيث انكرت المرأة ذلك اى من اصله بخلاف ما اذا انكرت له لان
اصله بان انكرت سماعها له ووجهه ان ما ادعاه هنا ليس رافعا للطلاق بل مخصص له بخلاف الاولين فان
ما ادعاه فيهما رافع للطلاق من اصله ويحتمل ان يفرق بتأمل بان اصل الطلاق في الاخرة انما علم من اعترافه
قال مرو لو ادعى الاستثناء فادعت الزوجة عدمه فالقول قولها وانها لم تسمعه فالقول قوله وكذا الشهود
اه (قوله في النوعين) اى الاستثناء والتعليق بالمشقة الخ (قوله ولا ينافيه) اى السكوت (قوله لانه قد
يقصده اجمالا الخ) اقول يمكن قصده تفصيلا ثم ينشئ عين ما قصده فيحتاج للتذكر

للتذكر كما قاله في الايمان ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصده اجمالا ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه

وذلك لان ما ذكر يسير لا بعد فاصلا عما يخالف الكلام الاجنبى وان قل لاماله به تعلق وقد قل اخذا من قولهم لو قال انت طالق ثلاثا يازانية لان شاء الله صح الاستثناء فان قلت (٦٢) صرحوا بان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله والذى تقرر يقتضى انه مثله

وذلك الخ) تعليل لما فى المتن والشارح معا (قوله لان ما ذكر يسير الخ) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغى تقييده بالخفيف عرفاه سم على حج اه ع ش (قوله يازانية) انظر وجهه ان هذا به تعلقا لا يكون بيان عذره فى تطليقها سم على حج اه ع ش (قوله والذى تقرر) اى من تفصيل ما يضر وما لا يضر فى الاتصال هنا (قول المتن ويشترط ان ينوى الاستثناء) فلا يكتفى بالتلفظ به من غير نية اه معنى (قوله والحق به) اى بالاستثناء وقوله كانت طالق بعد موتى اى اذ انوى ان ياتى بذلك قبل فراغ طالق اه ع ش (قول المتن قبل فراغ المين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاتيان به آخر اجه بما بعده ليرتبط به اه حلى عبارة سم قوله قبل فراغ المين قال فى الارشاد ان اخره اى الاستثناء عن الصيغة والاقبل التلفظ به فيما يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء بما ياتى لكان له وجه وجه اه (قوله فيصح كاشمل الخ) كذا فى المغنى (قوله او ان دخلت) عطف على الواحدة (قوله مامر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله فى اقترانها) اى نية الايقاع (قوله فى نية الكناية) متعلق بالمار وقوله هنا متعلق بلم يجر الخ (قوله على مامر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح ا كفاءة الاقتران ببعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله مامر فى الكناية) اى من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشكل) اى مامر عن الشيخين (قوله ثم) اى فى الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهنا اى فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) فديقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتامل على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا فى الا كفاءة بالمقارنة ببعض غاية الامر انه صادق بالمقارنة للبعض والمقارنة للكل فيجوز ان يريد الثانى ويكون التقييد بقبل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فتقوله وهنا با كفاءة الخ اى وصرح هنا با كفاءة الخ ممنوع منعلا لاشبهة فيه فليتامل سم على حج اه رشيدى (قوله وانما الحق) اى فى اشتراط مقارنة النية بكل اللفظ (قوله ما ذكر اه) اى عن المتولى واقراه اه ع ش (قوله لان الرفع فيه) اى فيما ذكر اه ع ش (قوله بمجرد النية مثلاً) اى الكناية فيه مناقشة لان الوقوع فى الكناية ليس بمجرد النية ولا لاثرائ الطلاق النفسانى بل بهامع اللفظ بخلاف الرفع فيما ذكر فانه بمجرد النية فليتامل نعم قد يقال ما نحن فيه اولى باعتبار الاقتران بجميع اللفظ من الكناية لانه اذا

قلت ممنوع بل لو سكت ثم عثا يسير اعرفا لم يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا قلت ويشترط ان ينوى الاستثناء والحق به ما فى معناه كانت طالق بعد موتى وهو معلوم من قولنا وكذا التعليق الى اخره (قبل فراغ المين فى الاصح والله اعلم) لانه رافع لبعض ما سبق فاحتج بقصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ المين اجماعا على ما حكاه غير واحد لكنه معترض بان فيه وجه جرحه جمع وحكاية الروايات عن اصحاب اما اذا اقترنت بكه فلا خلاف فيه او باوله فقط او اخره فقط او اثباته فقط فيصح كاشمله ذلك كله المتن ويظهر ان ياتى فى الاقتران هنا بان من انت طالق ثلاثا الا واحدة او لم تدخلت مامر فى اقترانها بان من انت بائن فان قلت لم يجر الخلاف المار فى نية الكناية هنا قلت يمكن الفرق بان المستثنى صريح فى الرفع فكفى فيه ادنى اشعار بخلاف الكناية فانها الضعف دلالتها على الوقوع تحتها الى مؤكد أقوى وهو اقتران النية بكل اللفظ على مامر ثم رايت

(قوله لان ما ذكر يسير) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغى تقييده بالخفيف عرفاه (قوله يازانية) انظر وجهه ان هذا به تعلقا لا ان يكون بيان عذره فى تطليقها (قوله فى المتن قبل فراغ المين) قال فى شرح الارشاد ان اخره والا فقبل التلفظ به فيما يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد بل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء بما ياتى لكان له وجه وجه اه (قوله فى نية الكناية) متعلق بالمار وقوله هنا متعلق بلم يجر الخ (قوله على مامر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح ا كفاءة الاقتران ببعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله مامر فى الكناية) اى من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشكل) اى مامر عن الشيخين (قوله ثم) اى فى الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهنا اى فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) فديقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق فليتامل على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا فى الا كفاءة بالمقارنة لبعض لان النية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق ايضا ببعض فيجوز ان يريد المقارنة للجميع ويكون التقييد بقبل الفراغ مجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة للبعض فقط فتقوله وهنا با كفاءة الخ وصرح هنا با كفاءة الخ ممنوع منعلا لاشبهة فيه

الشيخين نقلا عن المتولى واقراه فيمن قال انت طالق ونوى ان دخلت انه ان نوى ذلك اثناء الكلمة فوجهان كما فى نية الكناية انتهى وهو يقتضى ان ياتى هنا مامر فى الكناية لكنه يشكل على المتن فانه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ وهنا با كفاءة مقارنة النية لبعضه ولا مخلص عن ذلك الا بما فرقت به وانما الحق ما ذكر اه بالكناية لان الرفع فيه على القول به بمجرد النية مثلها

اعتبر في النية المشروطة معها انضمام لفظ في النية المجردة من باب أولى فمراده المثل في الجملة الصادق بما هو
 أولى بالحكم من الممثل به لا المثل من كل وجه اه سيد عمر (قوله هنا) اي في الاستثناء بنحو الا (قول المتن
 ويشترط عدم استغراقه الخ) (نفيه) اشعر كلامه بمسحة استثناء الاكثر كقوله انت طالق ثلاثا
 الاثنتين وهو كذلك ولا يرد على بطلان المستغرق صحة نحو انت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع
 ما وقعها الخالف وهو معنى الاستغراق لان هذا خرج بالنص فيبقى غيره على الاصل ويصح تقديم المستثنى
 على المستثنى منه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نية ومعنى (قوله ولو بوجه) ان اراد أى وجه كان فحمل
 تأمل او غير ذلك فليبين ويحتمل ان يكون المراد ان يعرف ان الاستثناء وما الحق به القصد منه التعليق او
 التخصيص المطلق لا خصوص معانيه التفصيلية المبينة في الفنون الادبية واكثر العوام يفهمون هذا المجمل
 فلو فرض ان شخصا لقن هذا اللفظ ثم استفسر عن معناه فلم يفصح عنه بوجه لم ترتب عليه حكمه اه سيد عمر
 (قوله وان يتلفظ به الخ) قال في الانوار الحامس من شروط الاستثناء ان يسمع غيره والافالقول قولها في
 نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت ولو قال انت طالق ان شاء الله أو لم يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن يشترط
 ثامنها ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت ثم قال وللتعليق شروط ثالثها ان يذكر الشرط
 بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال انت طالق ان
 كنت زيدا وانكرت الشرط صدق بيمينته وقد مر اه ففرق بين التعليق بغير المشيئة كالدخول وبين
 الاستثناء والتعليق بالمشيئة عبارة ع ش قال سم على حيج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالمشيئة
 وبين الاستثناء ان التعليق بالصفة ليس رافعا للطلاق بل مخصص له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان
 ما ادعاه فيهما رافع للطلاق من اصله ثم محل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء اذا انكرتهما المرأة وحلفت
 بخلاف ما اذا ادعى سماعها فانكرت فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم
 القول من اصله ومثل ما قيل في المرأة ياتي في الشهود انتهى اه (قوله والالم يقبل) ينبغي ان يكون المراد
 بالنسبة للتعليق عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت او ان شاء زيد لما ياتي ان من ادعى ارادة ذلك دين
 وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا الخ
 لا ينقص عن مجرد الارادة ان لم يزد عليه اه سم عبارة الرشدي قوله والالم يقبل اي ظاهرا كما هو قضية
 التعبير لم يقبل اه وعبارة ع ش قوله والالم يقبل اي ظاهرا ويدين ومثله في هذا الشرط اي اسماع
 الغير التعليق بالمشيئة بخلاف التعليق بصفة اخرى نحو ان دخلت الدار فانه لا يشترط فيه اسماع الغير حتى لو
 قال قلت ان دخلت فانكرت صدق بيمينته اه وهذه كلها مخالفة لما في المغني عبارته ويشترط ايضا في
 التلفظ بالاستثناء اسماع نفسه عند اعتدال سماعه فلا يكفي ان ينويه بقلبه ولا ان يتلفظ به من غير ان يسمع
 نفسه فان ذلك لا يؤثر ظاهره اقطاعا ولا يدين على المشهور اه (قوله وان لا يجمع مفرق الخ) عبارة المغني
 والروض مع شرحه ولا يجمع المعطوف والمعطوف عليه في المستثنى منه لاسقاط الاستغراق ولا في المستثنى
 لاثباته ولا فيهما لذلك اه (قوله لما تقرر الخ) عبارة الاسنى لان المستثنى اذا لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما حصل به
 الاستغراق وهو واحدة اه (قوله ومن ثم) اي من اجل افراد كل بحكمه (قوله وفي طلقين ثنتين)

فليتأمل (قوله والالم يقبل) ينبغي ان يكون المراد بالنسبة للتعليق الذي سوى بينه وبين الاستثناء فيما
 عدا الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت وان شاء زيد لما ياتي ان من ادعى ارادة ذلك
 دين وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا ان
 لا ينقص عن مجرد الارادة اذ لم يزد عليه (قوله في المتن وعدم استغراقه الخ) قال في الروض وقوله مستأنفا انت
 طالق وطالق وطالق اطلقت كقوله انت طالق ثلاثا الا لطفة قال في شرحه فيقع طاعتان تبع في هذا اصله
 وهو مبني على جواز جمع المفرق والاصح خلافه فالاصح بقع ثلاث الغاء للاستثناء لاستغراقه وكذا ان اطلق
 لذلك ولو قال بدل مستأنفا مؤكدا لسلم من ذلك ثم قال في الروض وقوله اي فيما ذكر الا طاقا كقوله الا

بخلاف ما هنا فتأمل
 (ويشترط) أيضا أن يعرف
 معناه ولو بوجه وان يتلفظ
 به بحيث يسمع نفسه ان
 اعتدل سماعه ولا عارض
 والالم يقبل وان لا يجمع
 مفرق ولا يفرق مجتمع في
 مستثنى أو مستثنى منه أو
 فيهما لاجل الاستغراق
 وعدمه (عدم استغراقه)
 فالمستغرق كثلاثا الا ثلاثا
 باطل اجماعا فيقع الثلاث
 (ولو قال انت طالق ثلاثا
 الاثنتين وواحدة فواحدة)
 لما تقرر انه لا يجمع مفرق
 لاجل الاستغراق بل يفرد
 كل بحكمه كما هو شأن
 المتعاطفات ومن ثم طلقت
 غير موطوءة في طالق
 وطالق واحدة وفي طلقين

ثنتين وإذالم يجمع المفرق كان المعنى الاثنين لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله واحدة مستغرقا فيطل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناء على الجمع فيكون مستغرقا فيطل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة لا واحدة ثلاث) لأنه إذالم يجمع لاجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناءة من الواحدة وهو مستغرق فيطل ويقع الثلاث (وقيل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه (تنبيه) من المستغرق كل امرأة لى طالق غيرك ولا امرأة له سواها (٦٤) صرح به السبكي وسبقة اليه القفال والقاضى فى فتاويه غير المشهورة لكنه اعنى القفال

عطف على قوله فى طالق وطالق واحدة وذكره استطرادا (قوله وإذالم يجمع المفرق) أى المستثنى المفرق (قوله فيصير قوله واحدة) أى المعطوف على ثنتين (قوله مستغرقا) أى للواحدة الباقية بعد الاستثناء (قوله فيكون) أى مجموع المستثنى (قوله إذا لم يجمع) أى المستثنى من المفرق (قوله كانت الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كرون الواحدة مستثناءة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال فى نظائر ذلك سم أقول ما قاله متجه معنى لا نقلا نعم لو قال قصدت الاستثناء من المجموع ينبغي أن يقبل اه سيد عمر ويمكن أن يجاب عن اشكال سم بادعاء تخصيص تلك القاعدة باستثناء الصحيح الغير المستغرق (قوله من المستغرق كل امرأة لى الخ) قال الرشيدى مانصه النسخ أى نسخ النهاية هنا مختلفة وفى كلها خلل وحاصل ما قاله السبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ابن حجر أنه ان قدم غيرك على طالق لا يقع إلا ان قصد الاستثناء سواء قصد الصفة أو أطلق وإن أخره عنه وقع إلا ان قصد أنه صفة أخرت من تقدم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجه ظاهر اه وياتى عن سم ما يوافقه أى الحاصل (قوله ولا امرأة الخ) حال من فاعل قال المحذوف اختصارا (قوله قيده) أى كونه من المستغرق ووقع الطلاق به بما إذا لم يقبله على سبيل الشرط أى إذا لم يرد أن غيرك صفة أخرت عن تقدم اه ع (قوله حينئذ) أى حين إذا لم يقبله كذلك (قوله وهو) أى الاستثناء (قوله لا يصبح) أى يقع الطلاق (قوله وقيد) أى عدم الوقوع (قوله بما إذا كانت قرينة) أى على إرادة الصفة (قوله أنه يقع) أى الطلاق (قوله وهو) أى أن غيرك صفة الخ اه سم (قوله أو تقم الخ) عطف على يرد المحذور بلم (قوله ذلك) أى الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها (قوله فاقعنا الخ) أى الطلاق (قوله قصد الاستثناء الخ) أى سواء قصد الخ (قوله ولا قرينة) أى للصفة (قوله وقول الاسنوى) أى فى الاستدلال على ما ادعاه من عدم الوقوع مطلقا (قوله وما يؤيد الحمل الخ) لك أن تعجب من التأييد بما نقله عن الرضى لأن حاصله أن حمل غيرك على الأكثر من حمل الأعلى غير وهذا الادلال فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر وأن الذى يدل على ذلك إثبات أن الاستثناء بغير وحملها على الأكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضى لا يفيد ذلك وأما ما نقله عن الرافعى فالتأييد به قريب ظاهر اه سم (قوله عن الجمهور) بغير عنه قوله الآتى عند الجمهور (قوله وزعم أن الخ) كقوله الآتى وقول الاسنوى أن الخ عطف على جملة وقول الاسنوى الخ (قوله انتهى) أى قول الرافعى (قوله يرد) أى الزعم (قوله بان هذا) أى أنت طالق (قوله مفلتا) أى متناقضا (قوله وإذا كان الخ) أى كل امرأة لى طالق الخ (قوله وقول الاسنوى) أى فى تأييد دعواه السابقة (قوله فى عبارة) أى الخوارزمى (قوله وهى) أى عبارة الخوارزمى خطب امرأة الخ أى لو خطب رجل امرأة الخ (قوله لأنه الخ)

طالقة اه (قوله كانت الواحدة مستثناءة من الواحدة الخ) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعاطفات كرون الواحدة مستثناءة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح يخرج لواحدة وكذا يقال فى نظائر ذلك (قوله وهو) أى أن غيرك صفة مراد القفال الخ (قوله وما يؤيد الحمل فى إذا ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر الخ) لك أن تعجب من التأييد فى نقله عن

قيده بما إذا لم يقبله على سبيل الشرط لأنه حينئذ استثناء وهو مع الاستغراق لا يصح فكأنه قال أنت طالق إلا أنت ومن ثم قال فى الروضة عن القفال لو قال كل امرأة لى طالق الأعمرة وليس له امرأة سواها طلقت وأطلق الاسنوى عدم الوقوع وقيد غير به بما إذا كانت قرينة والذى يتجه ترجيحه أنه يقع ما لم يرد أن غيرك صفة أخرت من تقدم وهو مراد القفال بإرادة الشرط أو تقم قرينة على إرادتها كان خاطبته بتزوجت على فقال كل النسخ بوجه ذلك بأن ظاهر اللفظ الاستثناء فاقعنا به قصد الاستثناء أو أطلق لأنه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شىء وقول الاسنوى الأصل بقاء العصمة يرد بانهم أخذوا بظاهر اللفظ فى مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم ولم يلتفتوا للأصل المذكور مما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر

من هذا اللفظ قول الرضى حمل غيرك على الأكثر من العكس وقول الرافعى عن الجمهور فى له على درهم غير دائق بالرفع يلزمه خمسة دنانق عند الجمهور لأنه السابق إلى فهم أهل العرف وإن اخطأ فى الإعراب انتهى وزعم أن فى إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كفى أنت طالق غير طالق يرد بأن هذا لا انتظام فيه بل يعد كلاما مفلتا عارفا بخلاف كل امرأة لى طالق غيرك وإذا كان منتظما عرفا فالكلام لا يتم إلا بأخذه وقول الاسنوى أن الخوارزمى صرح فى صورة التأخير بعدم الوقوع سهو فان الذى فى عبارته تقديم سواك على طالق وهى خطب امرأة فامتنعت لأنه متزوج فوضع امرأته فى المقابر ثم قال كل امرأة لى

سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق اه وهذه أعنى كل امرأة على غيرك طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أى الا ان يشى الاستثناء نصب
اولا وفارق غيرك صفة غيرك استثناء بان الاولى تفيد السكوت عما بعدها كجاء رجل (٦٥) غير زيد فزيد لم يثبت له محبى ولا عدمه

والثانية تفيد لما بعد ما ضد
ما قبلها ولا فرق في الحالين
أعنى تقديم غير وتأخيرها
بين الجر وقسيمه لا للحن
بفرض تأتية هنا لا يؤثر
ولا بين النحوى وغيره ولا
بين غير وسوى واذا صرح
الخوارزمى فى سوى بامر
مع قول جمع انها لا تكون
صفة فغير المنفك على جواز
كونها صفة أولى (وهو)
أى الاستثناء بنحو الا (من
نفي اثبات وعكسه) أى من
الاثبات نفي خلافا لابي
حنيفة فيهما وسياتى فى
الا يلاء قاعدة مهمة فى نحو
لا طوك سنة الامرة ولا
أشكوه الا من حاكم الشرع
ولا ايدت الا ليلة حاصلها
عدم الوقوع فراجع ذلك
فانه دقيق مهم ومنه ان لم
يكن فى الكيس الا عشرة
درهم فانت طالق فلم يكن
فيه شيء فلا تطلق وفى لا
أفعله الا ان جاء ولدى من
سفره فمات ولده قبل مجيئه
ثم فعله تردد وسياتى فى تلك
القاعدة ان الثابت بعد
الاستثناء هو نقيض
الملفوظ به قبله والذى قبله
هنا الامتناع مطلقا ونقيضه
التخير بعد مجيئ الولد بين
الفعل وعدمه فاذا اتقى

أى الخاطب والجار متعلق بامتنعت (قوله سوى التى فى المقابر) أى وهى حية اه رشيدى (قوله وهذه
اعنى كل امرأة على غيرك الخ) يتحصل من هذا انه عند الاطلاق يقع عند تأخير غيرك او سواك عن
طالق ولا يقع عند التقديم اه سم (قوله أى الا ان يشى الخ) فديقال وإن نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط
الطلاق إلا بما أخرجها منه اه سم أى وفاغالا للنهاية عبارة ومن المستغنى عن كل امرأة على طالق غيرك ولا
امرأة له سواها كما صرح به السبكي بخلاف ما لو أخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل
امرأة سوى التى فى المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير ولا فرق فى الحالين الخ اه قال ع ش قوله
كل امرأة على طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو أخر غير سواها فقامت قرينة على ارادة الصفة ام لا
وقضية ما ياتى فى الطلاق السنى والبدعى خلافا ثم ساق قول الشارح والذى ينتجه ترجيحه الى وقول الاسوى
الاصل الخ واقره (قوله أى الاستثناء) الى قوله وفى لا افعله فى النهاية (قوله فى نحو لا طوك الخ) أى وترك
الوطء مطلقا وكذا الباقي سم على حج اه ع ش (قوله إلا من حاكم الخ) أى الى حاكم الخ (قوله حاصلها
عدم الوقوع) أى حاصل القاعدة عدم وقوع الحنث فى هذه الصور الثلاث اه كردى (قوله
عدم الوقوع) أى بترك الوطء والشكاية والمبيت اه رشيدى عبارة ع ش قوله حاصلها الخ أى لان
الاستثناء من المنع المقدر فكانه قال ارفع نفسك من وطئك سنة إلا مرة فلا ارفع نفسك منها بل اكون
على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اه (قوله ومنه) أى من حاصل القاعدة قاله الكردى ولك ارجاع الضمير
الى النحو (قوله فلا تطلق) ينبغى مراجعته ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التصور تعليق الطلاق
على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتامل سم اعلى
حجج اه ع ش ورشيدى اقول وقد يصور بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره من منه الزوجة
عليه بانفاقها له او ليس بينه وبين زوجته موافقة وإنما يمنعه من تطبيقها العجز عن مؤنة العدة فالمراد منه
تعليق الطلاق بوجوده لا بنقصه عن العشرة فى الكيس فاذا لم يكن فيه شيء لم يتحقق التعليق عليه الطلاق فلا
يقع (قوله وفى لا افعله الخ) وقع السؤال كثيرا عن حلف بالطلاق انه لا يكلم فلانا إلا فى شر ثم تخاصما
وكلمه فى شر هل يحنث اذا كلمة بعد ذلك فى خير والذى افتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحنث لا انحلال
يمينه بكلامه الاول إذ ليس فيها ما يقتضى التكرار فصار كما لو قيدها بكلام واحد اه نهاية (قوله تردد)
مبتدأ مؤخر خبره وفى لا افعله الخ (قوله الامتناع مطلقا) أى مات الوالد لا (قوله مطلقا) أى عن التقييد
الآتى فى افتاء بعضهم (قوله وقضية حنثه الخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع

الرضى لان حاصله ان حمل غير على الا اكثر من حمل إلا على غير وهذا لا دلالة فيه بوجه على ان الاستثناء
بغيره المتبادر وإنما الذى يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغير وحملها على الا اكثر من كونها صفة وما
ذكره عن الرضى لا يفيد ذلك وكأنه توهم ان هذا معنى ما ذكر عن الرضى وهو عجيب كالا تخفى واما ما نقله عن
الرافعى فالثابت به قريب ظاهر نعم يمكن ان يثار فيه بانه اعتمد فيه على متفاهم اهل العرف وهذا يناسب
الاقرار لثباته على العرف بخلاف الطلاق لان المقدم فيه الوضع للغوى إلا ان يرد هذا بان الاقرار قد يعول
فيه على الوضع للغوى ايضا فليتامل (قوله وهذه أعنى كل امرأة على غيرك الخ) يتحصل من هذا انه عند الاطلاق
يقع عند تأخير غيرك او سواك عن طالق ولا يقع عند التقديم سم (قوله أى الا ان يشى الخ) قد يقال وإن نوى
ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما أخرجها منه (قوله فى نحو لا طوك سنة الامرة الخ) أى وترك
الوطء مطلقا وكذا الباقي (قوله فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) ينبغى مراجعته ذلك فانه مشكل لان المفهوم من
هذا التصور تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء
فليقع الطلاق فليتامل (قوله وقضية حنثه) أى بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل ثم فعله (قوله

(٩ - شروانى وابن قاسم - ثامن) يجيئه بقى الامتناع على حاله وقضيته حنثه بفعله بعد موته مطلقا واما افتاء
بعضهم فى هذه بانه ان كان اعلم ولده باليمين ومات قبل تمكينه من المحبى لم يقع والا وقع فبعيد جدا بل لا وجه له كما هو ظاهر بادنى تأمل

(فلو قال ثلاثا الاثنتين الا (٦٦) طلبة فثنتان) لان المعنى ثلاثا يقعن الاثنتين لا يقعان الواحدة تقع (أو) أنت طالق

زيد فثنتان زيدو آخر حلف ان لا يسافر الا في مركب فلان فانكسرت مركبه ولم تعمّر فقضيته الحنث اذا سافر بعد موت زيد او في غير المركب المعينة اه ع (قوله لان المعنى) الى قوله كما مر في المعنى والنهاية (قوله لان المعنى الخ) عبارة المعنى لان المستثنى الثاني مستثنى من المستثنى الاول فيكون المستثنى في الحقيقة واحدة اه (قوله خرج عن الاستغراق) اي فلا يلغو (قوله نظرا للقاعدة الخ) وهي قول المصنف وهو من نفي اثبات وعكسه ع ش وكردى (قوله لان المستغرق الخ) وهو المستثنى الاول (قوله الغاء للمستغرق الخ) أى وارجاع الاستثناء الثاني الصحيح الى أول الكلام اه معنى (قوله اعتبارا للاستثناء الخ) عبارة المعنى بناء على الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى الملفوظ لانه لفظ الخ وقيل ثلاث بناء على مقابل الاصح من ان الاستثناء ينصرف الى المملوك لان الزيادة عليه لغو فلا عبرة بها اه (قوله فيكون مستغرقا) قد يستشكل ما هنا بما مر في كل امر اذ في طالق غيرك ولا امر اذ لا غير هاجت جعلوه مستغرقا ولا يتم الا بالنظر للملوك واما بالنظر للملفوظ فلا استغراق فليتامل اه سيد عمر وقديحان بان صيغة العموم لا تقتضى التعدد الخارجى بل ولا وجود فرد فى الخارج فتصدق مع وجود فرد فى الخارج كما فى امر (قول المتن الا نصف طلبة) قد يقال ينبغى ان يكون محله ما اذا لم يرد بالنصف الجميع مجازا او الا يقع الاثنتان فليتامل اه سيد عمر وقوله والالا يقع الخ اى ظاهر او باطنا وان لم توجد قرينة صارفة عن الحقيقة كما تقدم عنه عن قريب (قوله او الاقله الخ) اى فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال فى شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلبة فتطلق طلتين انتهى اه سم وسيد عمر قال المعنى بعد تعقيب كلام الاستقصاء بمثل كلام شرح الروض وهذا أى وقوع طلتين أوجه اه (قوله على ما فى الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر اه سم عبارة النهاية كما فى الاستقصاء اه (قول المتن ثلاث على الصحيح) وان نوى باقل الطلاق فى الاقله طلبة واحدة فثنتان اه ع ش (قوله او اذا اومتى) الى قوله وفى خبر لابي موسى فى النهاية (قوله ان او اذا الخ) ولو قدم التعليق على المعلق به كان كساختاره عنها كان شاء الله انت طالق ولو فتح همزة ان او ابدلها باذا بما كانت طالق ان شاء الله بفتح همزة او اذ شاء الله او ما شاء الله

فى المتن فلو قال ثلاثا الاثنتين الا طلبة فثنتان او ثلاثا) ولو قال انت طالق ثلاثا الاثنتين الاثنتين وقع طلبة كما فى الروض وغيره الغاء للاستثناء الثانى لحصول الاستغراق به وبذلك يعلم انه يلغى المستغرق وان كان فى الاخذ به تعليل فتأمل وفيه اعنى الروض او ثلاثا الاثنتين الواحدة فطلعتان اه هى مسئلة المتن فلا حاجة لذكرها وهو من طرز ما ذكر وفيه ايضا ولو اتى بثلاث الواحدة الواحدة قيل ثلاث وقيل ثنتان اه قال فى شرحه وقياس ما مر فى التى قبلها اى قوله وبثلاث الاثنتين الاثنتين طلبة ترجيح هذا اى الثانى وهو ظاهر اه وكان المراد الحل على استثناء الواحدة من الواحدة لامن الباقي بعد الاستثناء الاول كالحل على استثناء الاثنتين من الاثنتين فيما قبله ثم قال فى الروض فلو قال انت طالق ثنتين الواحدة الواحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة اه قال فى شرحه وهذا اى الثانى اوجه ان جعل الاستثناء من الاثبات نفي كذا بخطه والصواب نفي بالنصب وبالعكس انما يكون فى الاستثناء الصحيح لافى المستغرق اخر الكلام اه فليراجع شرح الروض ثم قال فى شرحه قال فى الاصل ولو قال ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين الواحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة وقال الحناطى ويحتمل وقوع الثلاث الى أن قال فى شرحه والوجه الثانى اه (فرع) لو قال انت طالق ثلاثا غير واحدة بنصب غير وقع طلعتان او يضم قال الماوردى والرويانى قال اهل العربية يقع ثلاث لانه حينئذ نعت لا استثناء قالوا وليس لاحبابنا فيه نص فان كان المطلق من اهل العربية فالجواب ما قالوه او من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين لاصحابنا قال الاذرى وينبغى ان يستفسر العامى ويعمل بتفسيره شرح روض (قوله او الاقله الخ) اى فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال فى شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان أقله طلبة فتطلق طلقتين اه (قوله على ما فى الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر (قوله لان التكميل انما يكون فى الايقاع) فان قلت يؤخذ من ذلك انه

(ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين فثنتان) لانه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظر للقاعدة المذكورة اى ثلاثا تقع الاثنتين يقعان (وقيل ثلاث) لان المستغرق لغو فيلغو ما بعده (وقيل طلبة) الغاء للمستغرق وحده (أو) أنت طالق (خمسا الا ثلاثا فثنتان) اعتبارا للاستثناء من الملفوظ لانه لفظ فاتبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتبارا له بالمملوك فيكون مستغرقا فيبطل (أو) أنت طالق (ثلاثا الا نصف طلبة) أو الاقله ولا نية له على ما فى الاستقصاء (ثلاث على الصحيح) تكميلا للنصف الباقي فى المستثنى منه ولم يعكس لان التكميل انما يكون فى الايقاع تغليبا للتحريم فان قال لانصفا روجع فان اراد نصف طلبة فكذلك أو نصف الثلاث أو أطلق فثنتان كما مر أول الفصل الذى قبل هذا (ولو قال أنت طالق ان) أو اذا اومتى مثلا (شاء الله) أو اراد أو رضى أو أحب أو اختار أو أنت طالق بمشيتته (أو) قال أنت طالق (ان) أو اذا مثلام يشاء الله وقصد

التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينها واسمع نفسه كاس (لم يقع) اما في الاول فللخبير الصحيح من حلف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو عام للطلاق وغيره وفي خبر لابي موسى الاصفهانى من اعترق أو طلق واستثنى فله ثنياء (٦٧) وعلمه أحمأ بنا المتكلمون بأنه يقتضى مشيئة

جديدة ومشيته تعالى
 قديمة فهو كالتعليق بمشيئة
 زيد وقد كان شاء في الماضي
 والفقهاء بان مشيته تعالى
 لا تعلم لناوبه يفرق بين
 صحة هذا دون المستغرق
 لان المستغرق يمنع انتظام
 اللفظ بخلاف هذا واجاب
 الرافعى عن الاول بانها
 وان كانت قديمة لكنها
 تتعلق بالحادثات وتصير
 الحوادث عند حدوثه مرادا
 فان شاء الله تعليق بذلك
 التعليق المتجدد ثم معنى ان
 شاء الله في انت طالق ثلاثا
 ان شاء الله اى ان شاء طلاقك
 ثلاثا لانصراف اللفظ
 لجملة المذكور وفي انت طالق
 ان شاء الله اى طلاقك الذى
 علقته لا مطلقا حيث لا يرد
 ما لو قال بعد احد هذين
 التعليقين طلقك نظرا الى
 ان قضية ما علل به الفقهاء
 وقوعهما لانه بطلاقها
 علم مشيته تعالى لطلاقها
 ووجه عدم ايراده انه لم
 يوجد الطلاق المعلق عليه
 واما في الثانى فلاستحالة
 الوقوع بخلاف مشيئة الله
 تعالى وهذا يناسب الاول
 ولان عدم المشيئة غير
 معلوم أيضا وهذا يناسب
 الثانى لا يقال يلزم من
 عدم الوقوع تحقق
 عدم المشيئة الذى هو

طلعت في الحال طلقة واحدة لان الاولين للتعليق والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الاول النحوى وغيره معنى ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الاول الخ انما يفيد بالاول فان توهم عدم الفرق فيه قريب لاتحاد
 حر في المفتوحة والمكسورة فنص عليه بخلاف الاخيرين فان توهم عدم الفرق فيها بعيد فلم يحتاج للتخصيص
 عليه اه (قوله بالمشيئة) في الاول وبعد ما في الثانى اه معنى (قوله قبل فراغ اليمين) فان قصده بعد الفراغ
 وقع الطلاق اه معنى (قوله كاس) راجع لقوله قبل فراغ اليمين ولم يفصل الخ ورجعه الكردى الى
 اسماع نفسه فقط (قوله اما في الاول) اى التعليق بالمشيئة (قوله وهو عام الخ) شامل اه ع ش (قوله فله
 ثنياء) كذا ضبطه الشارح في اصله بخطه اه سيد عمر يعنى بضم فسكون ففتح قصر وفي القاموس الثنيا
 بضم فسكون كل ما استثنيت كالتثنية اه (قوله وعلمه) اى قوله فقد استثنى قاله الكردى ولك إرجاع
 الضمير الى عدم الوقوع في التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله بانه) اى التعليق بمشيئته تعالى (قوله فهو) اى
 التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله والفقهاء) عطف على قوله المتكلمون (قوله وبه يفرق) اى بكل من
 التعليقين (قوله بين صحة هذا) اى التعليق بمشيئته تعالى (قوله يمنع انتظام اللفظ) عبارة المغنى والاسنى
 كلام متناقض غير منتظم اه (قوله بخلاف هذا) عبارة المغنى والاسنى والتعليق بالمشيئة منتظم فانه قد
 يقع به الطلاق اى كما إذا سبق لسانه أو قصد التبرك الخ وقد لا يقع كما إذا قصد التعليق اه (قوله عن
 الاول) اى تعليل المتكلمين (قوله اى ان شاء الله الخ) الاولى حذف أى وتأخير معنى الى هنا بأن
 يقول معناه ان شاء الله طلاقك الخ (قوله اى طلاقك الخ) اى ان شاء الله طلاقك الخ وقوله لا مطلقا
 راجع الى الصورتين قبله اه كردى (قوله التعليقين) اى تعليق الطلاق الثلاث وتعليق اصل الطلاق
 بمشيئته تعالى (قوله طلقك) اى ونوى ثلاثا في الاولى واطلق في الثانية وقوله نظرا الخ هو علة ليرد
 اه سم (قوله وقوعهما) اى الطلاقين المنجز والمعلق بالمشيئة اه كردى (قوله انه لم يوجد الخ) يؤخذ
 منه انه لو اراد هذا المعنى وقع المعلق عليه وهو واضح اه سيد عمر (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على
 مشيئته اه سم (قوله واما في الثانى) اى التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله اما في الاول اه كردى
 (قوله يناسب الاول) اى تعليل المتكلمين (قوله ايضا) اى كالمشيئة (قوله يناسب الثانى) اى تعليل
 الفقهاء (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أى فلزم من عدم الوقوع وهو محال اه سم (قوله
 الذى الخ) نعت لعدم الخ وقوله اللازم الخ نعت للشرط اه سم (قوله لو وقع) اى الطلاق (قوله لا تنفد
 الصفة) اى المعلق بها وهى عدم المشيئة اه كردى (قوله ينتق المعلق بها) وهو الطلاق (قوله
 وإيضاحه) اى المعارضة بقوله لو وقع لا تنفد الصفة الخ (قوله لا تنفاد المعلق عليه) وهو عدم المشيئة

لو قال واحدة ونصف الا واحدة ونصف وقع طلقة لان النصف يكمل في الايقاع دون الرفع فهو فيه لاغ فكانه
 قال طلقنتين لا طلقة واحدة لو قال طلقنتين ونصف لا طلقنتين ونصف وقع طلقة لما ذكر فكانه قال ثلاثا لا طلقنتين
 ونظير ذلك ما في الروض مما نصه وهل يقع بثلاث لا طلقنتين ونصف ثلاث او واحدة وجهان قال في شرحه
 اقيسها الثانى اه قلت اخذ ما ذكر بمنوع بناء على انه لا يجمع المفرق لافى المستثنى ولا فى المستثنى منه فان قياس
 ذلك وقوع طلقنتين في الاولى لرجوع الاستثناء فيها للعطوف مع استغراقه وثلاث في الثانية لذلك وهى
 نظير قول المتن السابق او ثنتين وواحدة لا واحدة وثلاث ولا نسلم ان ذلك نظير ما ذكر عن الروض لعدم
 تفريق المستثنى منه فيه وانما هو نظير قول الروض وكذا اى يقع طلقتان بواحدة ونصف الا واحدة اه نعم
 ذكر في شرحه ان ظاهر الروضة في هذه وقوع طلقة ولا يخفى قياسه في الاولى (قوله نظرا) هو علة ليرد
 (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) اى فلزم من عدم الوقوع
 الوقوع وهو محال (قوله الذى) هو نعت لعدم وقوله اللازم نعت للشرط

الشرط اللازم من تحققه وقوع الطلاق لا نأقول لو وقع لا تنفد الصفة اذا يقع الا بمشيئة الله تعالى وباتتفاها ينتق المعلق بها وايضاحه أنه لو
 وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنق عدم مشيئته فلا يقع لا تنفاد المعلق عليه فلزم من وقوعه عدم وقوعه لما بين الشرط والجزاء من التضاد

وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه أو (٦٨) قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أولم يعلم هل قصد التعليق أولا وكذا إن

أطلق خلافا للاسنوي
وكون اللفظ للتعليق لا
يتنافى اشتراط قصده كما أن
الاستثناء للاخراج
واشترط فيه ذلك ولو قال
أنت طالق إن شاء الله وإن
لم يشأ أو شاء أولم يشأ
أو إن شاء أو إن لم يشأ في
كلام واحد طلقت (وكذا
يمنع التعليق بالمشيئة) انعقاد
تعليق) كانت طالق إن
دخلت إن شاء الله لعموم
الخبر السابق كالتمجيز
بل أولى (وعتق) تنجيزا
وتعليقا (ويمين) كوالله
لا فعلن كذا إن شاء الله
(ونذر) كعلي كذا إن شاء
الله (وكل تصرف) غير
ما ذكر من كل عقد وحل
وأقرار ونية عبادة (ولو قال
يا طالق إن شاء الله وقع في
الاصح) لأن النداء يقتضي
تحقق الاسم أو الصفة حال
النداء ولا يقال في الحاصل
إن شاء الله بخلاف أنت
كذافانه قد يستعمل للقرب
من الشيء كانت وأصل أو
صحيح للمتوقع قرب وصوله
أو شفائه وفي يا طالق أنت
طالق ثلاثا إن شاء الله
و أنت طالق ثلاثا يا طالق
إن شاء الله يرجع الاستثناء
لغير النداء فيقع واحدة قال
القاضي ومحل ذلك كله
فيمن ليس اسمها طالق أو لا
لم يقع شيء أي ما لم يقصد
الطلاق (أو) قال (أنت

(قوله وخرج) إلى قوله خلافا للاسنوي في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ما إذا سبق الخ) أي فيقع في هذه
الصور اه ع ش (قوله أولم يعلم) وفي سم عن الشهاب البرلسي ما نصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه
أقول ويصح الضم أيضا أخذ من قول الشارح الآتي فأت ولم تعلم بمشيئة الخ (قوله أولم يعلم الخ) هذا
يقضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع اه سم (قوله وكذا إن أطلق الخ)
قد يقال لو توسط قبل في صورة الإطلاق إن آخر التعليق يقع لأنه أت بصيغة جازم فو شك في رافعها والأصل
عدمه وإن قدم لا يقع لأن الظاهر حينئذ إنما هو التعليق وإن لم يرد لم يعد فليتأمل اه سيد عمر أقول
ويوجه إطلاقهم بنظير ما قدمه الشارح في التنبيه من أن ظاهر اللفظ الاستثناء الخ (قوله ذلك) أي نية
الاجراج اه ع ش (قوله ولو قال أنت طالق الخ) قد يتوقف فيه إذا قصد التعليق بمجموع الأمرين من حيث
هو مجموع اه سيد عمر أي لأنه تعليق بمستحيل فلا يقع (قوله في كلام واحد الخ) أي لأنه كأنه قال أنت
طالق على أي حالة وجدت اه ع ش وفيه تأكيد لما مر آتفا عن السيد عمر (قوله وكذا يمنع التعليق
الخ) أي عند قصد التعليق مغنى وسم (قوله التعليق بالمشيئة) إلى قوله قال القاضي في المغنى لإقوله
لعموم الخبر السابق وقوله الاسم وإلى الفصل في النهاية لإقوله فهو كانت طالق إلى قال (قوله ونية عبادة)
الظاهر أن الإطلاق يضرب النية اه سم (قول المتن ولو قال يا طالق الخ) فرع لو قال حفصة طالق وعمرة
طالق إن شاء الله تعالى فالوجه أن يقال إن قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو أطلق لم تطلق واحدة
منها وإن قصد عوده للثاني فقط طلقت الأولى فقط خلافا لظاهر الروض اه نهاية وجرى المغنى على ظاهر
الروض من أن الإطلاق كقصد عوده للثاني فقط فتطلق الأولى فقط (قوله لأن النداء يقتضي تحقق
الاسم أو الصفة الخ) لعل أو للتوزيع في التعبير عبارة المغنى نظرا لصورة النداء المشعر بحصول الطلاق
حاليته والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه الخ (قوله ولا يقال) أو أو حالية وقوله في الحاصل أي في الشيء
المتحقق اه كردى (قوله بخلاف أنت كذا الخ) عبارة المغنى والاسنى بخلاف أنت طالق فانه كما قال
الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت وأصل وللريض
المتوقع شفاؤه قريبا أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله فعلم أي طالق لا يقبل الاستثناء اه (قوله وفي
يا طالق أنت طالق الخ) ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو اثنتين إن شاء الله فواحدة لا اختصاص التعليق
بالمشيئة بالأخيرة أو ثلاثا أو واحدة إن شاء الله فثلاثا أو واحدة ثلاثا أو اثنتين إن شاء الله لم تطلق لعود
المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال أنت طالق إن لم يشأ زيد ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل
موته أو جنونه المتصل بالموت فأن مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق اه شرح
الروض زاد النهاية والمغنى أو أنت طالق إن لم يشأ زيد اليوم ولم يشأ فيه وقع قبيل الغروب إذ اليوم هنا
كالعمر فيأمر ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فأت أو جن قبل المشيئة لم تطلق وإن خرس فأنشأ طلقت
أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لأن لهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا إذا علق بمشيئة بهيمة لأنه تعليق بمستحيل
اه (قوله ومحل ذلك الخ) أي ما في المتن وما في الشرح (قول المتن أو أنت طالق إلا إن شاء الله) قد يقال إذا
أراد إلا أن يشأ طلاقك فما حكمه ثم رأيت المحلى والخطيب قدر إطلاقك هذا والحاصل أن الحكم لا يختلف
ولما المعنى يختلف فإن قدر المفعول طلاقك عار في قوة أنت طالق إن لم يشأ الله وإن قدر عدم طلاقك صار في

(قوله أولم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح الهجة ما نصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه
(قوله أولم يعلم الخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصده بالوقوع (قوله
وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) أي مع قصد التعليق (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الإطلاق يضرب النية (قوله
وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله) في الروض ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله طلقت واحدة
وفي عكسه ثلاثا أي لا اختصاص المشيئة بالأخير كالاستثناء المستغرق ثم قال واحدة ثلاثا وثلاثا ثلاثا

طالق إلا إن يشأ الله فلا يقع شيء (في الاصح) إذا المعنى إلا إن يشأ عدم تطليقك

قوة

ولا اطلاع لنا على ذلك نظير ما مر وانصرجم للقبال بانه الذي عليه الجمهور لانه واقعه وجعل الخلاص بالمشيئة وهي غير معلومة

قوة أنت طالق إن شاء الله فتأمل اه سيد عمر (قوله) فهو كأنك طالق إلا أن يشاء زيد فمات الخ) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لأن وجدت مشيئته ولا أن مات وشك في مشيئته كالموت قال إلا أن يشاء الله انتهى سم وقوله مع قول الروض وشرحه الخ تقدم عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله) ولم تعلم مشيئته) أي وجودا وعدما (قوله) فان ذكر شيئا اعتمد قوله) انظر ما المراد بالشئ الذي إذا ذكره اعتمد قوله فانه لم يظهر فرق بين توجيهي الاصح ومقابله في أن المعنى إلا أن يشاء عدم طلاقك وغاية الامر أن الاصح يقول لما كان الطلاق معلقا على عدم المشيئة ولا اطلاع لنا عليه منعنا الوقوع للشك فيه ومقابله يقول قوله أنت طالق صريح في الوقوع وقوله إلا أن يشاء رفع له ولم نعلم به فعملنا بالاصل اه ع ش (قوله) الا ان يسبقني الخ) أي إلا أن قدر سبحانه وتعالى على بفعله اه ع ش

(فصل في الشك في الطلاق) وما يتبع ذلك من نحو الاقراع بين الزوج والعبد قال النهاية والمغني والشك في الطلاق كما سياتي ثلاثة اقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها اه (قول المتن شك) أي تردد رجحان أو غيره اه مغني (قوله منجز) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغني إلا قوله فان أراد إلى وفيما إذا شك وقوله لتحل لغيره يقينا والواو في وتعدو في وبالثلاث (قوله) دع ما يريك بفتح الياء افصح من ضمها اه سيد عمر عبارة البجيرمي قوله دع ما يريك إلى ما لا يريك بفتح الياء فيها افصح وأشهر من ضمها وقوله إلى ما لا يريك متعلق بمحذوف أي وانتقل إلى ما لا يريك اه أي أو بقوله يريك على طريق التضمنين (قوله في الأول) أي الشك في أصل الطلاق (قوله يراجع) أي في غير البائن أو يحدد أي في البائن لعدم الوطء أو للخلع أو لانقضاء العدة (قوله) والافلينجز طلاقها الخ) ظاهره انه تحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانه محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك في حلها لغيره فليتامل سم على حج اه رشیدی (قوله وفي الثاني) أي الشك في العدد (قوله فان كان) أي الاكثر (قوله) وأقعن عليها) أي ان كان الطلاق رجعيا كما هو ظاهر اه رشیدی (قوله) الأولى ان يطلق ثلاثا لتحل لغيره الخ) كذا قاله الماوردي قال ابو علي الفارقي هذا الكلام باطل لان حلها لغيره ييقن لا يتوقف على الثلاث إذ لو طلقها

إن شاء الله لم تطلق قال في شرحه لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف اه وبحت مر عوده للجميع مع العاطف ايضا على الفاعدة المعروفة من العود للجميع وحل ما ذكر الروض وغيره على ما إذا قصد التخصيص بالآخر فليتامل (قوله) فهو كأنك طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به في القوت حيث قال كالموت لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق اه فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فيأتي فيه ما ذكر إن لم يشأ زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لأن وجدت ولا أن مات وشك في مشيئته كالموت قال إلا أن يشاء الله ويفارق الحنث في نظيره في الايمان بان الحنث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال والحنث ثم يؤدي إلى رفع برائة الذمة بالشك لانا نقول النكاح جعلي والبرائة شرعية والجمعلي اقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن اه

(فصل) (قوله) والافلينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا) ظاهره انها تحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانها محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك في حلها لغيره يقينا مفهوما انه لو لم يطلق ثلاثا حلت لغيره لا يقينا وفيه انه ان لم يطلق مطلقا اتجه انها لتحل لغيره مطلقا لانه محكوم بزوجيتها شرعا بدليل جواز معاشرتها والتمتع بها فكيف تحل لغيره وان طلق دون ثلاث حلت لغيره يقينا وقوله وتعدو الخ مفهوما انه لو لم يطلق ثلاثا لم تعد له بعده يقينا وفيه انه ان لم يطلقها اصلا عادت له يقينا لانها ان كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجيته وان كان وقع عليه حلت له بعده لان الفرض انها تزوجت وانقضت عدها ثم عقد عليها ومع ذلك لا خفاء في عودها اليه يقينا وان طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقينا سواء كان وقع عليه الطلاق او لانه

فهو كأنك طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته قال الأذرعى ومحل الخلاف إذا أطلق فان ذكر شيئا اعتمد قوله وأقضى ابن الصلاح فيمن قال لا أفعل كذا إلا أن يسبقني القضاء أو القدر ثم فعله وقال قصدت إخراج ما قدر منه عن البين لم يحث (فصل) شك في أصل (طلاق) منجز أو معلق هل وقع منه أو لا فلا يقع إجماعا (أو في عدد) بعد تحقق أصل الوقوع (فالأقل) لأنه اليقين (ولا يخفى الورع) في صورتين وهو الأخذ بالأسوأ والخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك ففي الأول يراجع أو يحدد إن رغب والافلينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا وفي الثاني يأخذ بالأكثر فان كان الثلاث لم ينكحها إلا بعد زوج فان أراد عودها له بالثلاث أو وقعن عليها وفيما إذا شك هل طلق ثلاثا أم لم يطلق أصلا الأولى أن يطلق ثلاثا لتحل لغيره يقينا

ولتعود له بعده يقينا وبالثلث (تنبيه) ذكرهم ثلاثا هنا إنما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقف كل منهن على الثلاث فتامه (ولو قال إن كان ذلك الطائر (٧٠) غرابا فأنت طالق وقال آخر إن لم يكنه) أي هذا الطائر غرابا (فامر أي طالق وجعل) حاله (لم يحكم

بطلاق أحد) منهما لأن أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلق عليه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فان قال هرارجل لزواجه طلقت إحداهما) يقينا إذ لا واسطة (ولزمه البحث) عنه أن امكن عليه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للبطقة منهما وعبر غير واحد بقوله والبيان لزواجه أي أن يظهر لهما الحال لتعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين ويلزمه أيضا اجتنباهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما بحثه الأذرع وغيره وكذا أن كان الطلاق رجعيا كما يأتي لأن الرجعية زوجة (تنبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعيين لا بيان أن محل الفرق بينهما أن جمعا وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق إحداها بعينها) كان خاطبها أو نواها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوبا الأمر من وطء وغيره عنهما (حتى يذكر) المطلقة أي يتذكرها لأن

واحدة وانقضت عدتها حلت للغير يقين وإنما التعليل الصحيح أن يقال أن يطلق ثلاثا حتى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى وللشهاب سم بسط لهذا بحثا من غير اطلاع على كلام الفارقي اه رشیدی (قوله) ولتعود له يقينا) يطرقه كلام الفارقي المتقدم كما أنه عليه الأذرع اه رشیدی وفي سم استشكله بمثل ما تقدم أيضا وفي المغني ما وافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاشكال بقوله تنبيه ذكرهم الخ (قوله هنا) أي في قولهم الأولى أن يطلق ثلاثا الخ (قوله) لا لتوقف كل منهن الخ) أي إذا حل للغير يقينا والعود له بعده يقينا لا لتوقفان على الثلاث كما مر (قول المتن وقال آخر الخ) ولو لحلف كل من شخصين أنه يطحن طحينه مثلا قبل الآخر فالحيلة في عدم حشهما أن يخطئا ويطحنا معا فلا بحث واحد منهما لعدم العلم بسبق طحين أحدهما عرش عن البايلي اه بجري (قوله) أن لم يكنه) مثنى المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النجاة على الانفصال اه معنى (قوله) لم يحكم بطلاق أحدهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اه عرش (قول المتن فان قالهما رجل الخ) (فرع) حلف وحش ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفتي شيخنا الشهاب الرمي بأنه يجنب زوجته إلى تبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطا ويؤيده أنه في مسألة المتن وهي ما لو طلق إحداها ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما ويستفاد من قوله ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادرة به إن كان الطلاق بائنا كما في المسئلة المذكورة مر اه سم على حج اه عرش (قوله يقينا) إلى التنبيه في النهاية والمغني إلى اقوله وعبر إلى قوله ويلزمه (قوله) إذ لا واسطة) أي بين النفي والاثبات اه معنى (قول المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما اه سم (قوله) عنه) أي عن الطائر (قوله) أما إذا لم يمكنه ذلك) أي علم الطائر عبارة النهاية فان ايس منه اه (قوله) فلا يلزمه بحث ولا بيان) أي ولا يجوز له قربان واحدة منهما اه عرش عبارة السيد عمر وظاهره وجوب الاعتزال اه (قوله) وكذا الخ) أي لا يلزمه بحث ولا بيان أن كان الطلاق رجعيا لكن يجب الاعتزال اه نهاية (قوله) أن كان الطلاق رجعيا) أي ما بقيت العدة (قوله) كما يأتي) أي في شرح وعليه البدار بهما (قوله) تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة والتعيين إذا وقع الطلاق على مبهم ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فإذا علت الصفة تعينت المطلقة فها هنا من باب البيان لا التعيين فليتامل سم على حج اه عرش رشیدی (قوله) مع ما يأتي له) أي في قوله ويلزمه البيان في الحالة الأولى الخ (قوله) أن هذا الخ) بيان لما يأتي وهو أن محل الخ نائب فاعل يؤخذ وقوله بينهما أي لفظي البيان والتعيين (قوله) كأن خاطبها به) إلى قول المتن ولو قال زينب في النهاية وكذا في المغني لا قوله ولا مجال للاجتهاد هنا وقوله واستشكل إلى أما إذا (قوله) الأمر) نائب فاعل وقف (قوله) من وطء الخ) بيان الأمر (قوله) عنهما) أي الزوجين والجار متعلق بوقف (قول المتن حتى يذكر) بتشديد الذال المعجمة كما ضبطه بعضهم نهاية ومعنى (قوله) ولم يقم) ببناء المفعول (قول المتن ولو قال لها ولاجنيتها الخ) وجه دخول هذا الذي بعده في الترجمة أن فيها اشكال بالنسبة إليها اه رشیدی (قوله) أو أمة الخ) عبارة المغني وأمه مع زوجته وفاسدة النكاح مع صحيحته كالأجنبية مع الزوجة

طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عليها ولا إشكال في عودها يقينا مع ذلك وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد فليتامل (قوله) في المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغي على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما (قوله) تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم مما يأتي أن

إحداها حرمت عليه يقينا ولا مجال للاجتهاد هنا (ولا يطالب ببيان) للمطلقة (أن صدقناه في الجهل) بها لأن الحق لها فان كذبناه اه وبادرت واحدة وقالت أنا المطلقة طوبى ليمين جازمة أنه لم يطلقها ولم يقع منه بنحو نسيان وان احتمل فان نكل حلفت وقضى لها فان قالت الأخرى ذلك فكذلك (ولو قال لها ولاجنيتها) أو أمة (إحدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية) أو أمة (قبل) قوله (في الأصح) يمينه لتردد اللفظ

بينهما فصحت إرادتها واستشكل بمالها وصح بطول فانه يعرف انه حجب ويرد بانها الى ١٠ والاول لان ذلك يش لا يقال انه اذا لم تكن له نية ينصرف لزوجه اما اذا لم يقل ذلك فظاهر زوجته نعم ان كانت الاجنبية مظنة منه او من غير لم يعرف لزوجه على ما يحتمل الاسنوي لصدق اللفظ عليه ما صدقا واحدا مع اصل بقاء الزوجة وكما لو اعتق عبده (٧١) ثم قال له ولعبدك آخر احد كما حر لا يعق الآخر واما اذا قال ذلك

لزوجته ورجل او دابة فلا يقبل قوله قصدت أحد هذين لانه ليس محلا للطلاق (ولو قال) ابتداء او بعد سؤال طلاق (زينب طالق) وهو اسم زوجته واسم اجنبية () وقال قصدت الاجنبية فلا يقبل (على الصحيح) ظاهر ابل يدين لاحتماله وان بعد اذا الاسم العلم الاشتراك ولا تناول فيه وضعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر إلا إلى الزوجة بخلاف احداثه يتناولها وضعا تناولوا واحدا فارت نية الاجنبية حينئذ وهل يأتي بحث الاسنوي هنا فيقبل منه تعيين زينب التي عرف لها طلاق منه أو من غيره أو يفرق بأن التبادر هنا لزوجه اقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل وهل ينفع تصديق الزوجة في مسألة الماتن قيل نعم والوجه لا ولو قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجه زينب بنت محمد طلقت الغاء الخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده مامر من صحة

اه (قوله للصحيح) أي الطبل الصحيح بأن ينزل على الطبل الحلال اه رشیدی (قوله لان ذلك) أي انصراف الطبل للصحيح وقوله هنا أي في مسألة الماتن (قوله) اما اذا لم يقل الى قوله نعم يغني عنه ما قبله (قوله) على ما يحتمل الاسنوي (عبارة النهاية والمغني كما بحثه الخ) (قوله) وكما لو (الخ) عطف على قوله لصدق اللفظ الخ (قوله) لو اعتق عبده (الخ) أي او اعتق غيره عبدا له الخ اه ع (قوله) واما اذا قال ذلك الخ (ل) ولو قال ان فعلت كذا فاحدا كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما او بينوتها وقع الطلاق على الباقية خلا فالبعض المتأخرين ولو قال لام زوجته ابنتك طالق ثم قال أردت البنت التي ليست زوجتي صدق ولو قال نساء العالمين طوائق لطلق زوجته ان لم ينو طلاقها اه نهاية زاد المغني ولو قال لعبدك احدكما حر فمات احدهما تعين العتق في الحى اه (قوله) ورجل) ينبغي ان يكون الخنثى كالرجل لانه ليس محلا للطلاق كذا في هامش المغني (قوله) فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا سم وعش وقال السيد عمر قول المحشى قياس مسألة العصا الخ هذا جار على طريقة الشارح في مسألة العصا واما على ما نقله فيها عن شيخه الشهاب الرملی أي وعن شرح الروض فقياسه القبول هنا باطنا فكان ينبغي له أن ينه عليه اه وقوله واما على ما نقله فيها عن شيخه الخ وتقدم هناك عن الرشیدی أنه نقل ايضا عن الجلال الرملی (قوله) احد هذين (أي الرجل او الدابة (قوله) ابتداء) الى قوله وهل يأتي في النهاية (قوله) واسم اجنبية) أي اجنبية لم ينكحها نكاحا فاسدا ولا قبل كافي الروض اه سم وفي النهاية والمغني عقب كلام الروض المذكور ما نصه نعم يظهر ان محله حيث لم يعلم بفساد نكاحها ولا فهي اجنبية فيدين ولا يقبل ظاهرا اه (قوله) ظاهر ابل يدين) وفاقا للنهاية والمغني (قوله) لاحتماله) علة للتدوين وقوله اذا الاسم الخ علة لما في المتن اه رشیدی (قوله مع ذلك) أي مع التصريح باسم زوجته اه مغني (قوله) بخلاف احد) الاولى احدى (قوله) وهل يأتي بحث الاسنوي الخ) اعتمده أي الاتيان بالمغني والنهاية (قوله) فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجه وان لم يصدر منه تعيين الا ان يفرق سم على حج اه ع (عبارة الرشیدی لا يخفى ان الذي تقدم عن بحث الاسنوي انه ينزل على الاجنبية في حال الاطلاق ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقاء أصل الزوجة وحينئذ فالفرع هنا مخالف لما يقتضيه بحث الاسنوي اه (قوله) التي عرف لها الخ) أي او ماتت اه مغني (قوله) وهل ينفعه) الى قوله ويؤيده في النهاية (قوله) في مسألة الماتن) أي قوله ولو قال زينب طالق وقال قصدت الخ اه ع (قوله) الخ جلة حالة (قوله) زينب بنت محمد) أي او بنت احمد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي الخ اه ع (قوله) مامر) أي في النكاح (قوله) وليس له الخ) وهذا نظيره الآتي جلة حالة (قوله) فلا ينافيه) أي مامر (قوله) الثانية) أي التي ليست زوجته (قوله) فانه يقبل) وفاقا للنهاية والمغني كما مر (قوله) نظير مامر الخ) قضيته انه يقبل هنا يمينه ايضا (قوله) لان اللفظ صالح) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وان نازع فيه

البيان اذا وقع الطلاق على معينة والتعيين اذا وقع على مبهم ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الامر انها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فليتام (قوله) فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا (قوله) واسم اجنبية) أي اجنبية لم ينكحها نكاحا فاسدا ولا قبل كافي الروض وبحث بعض الفضلاء تعييد القبول بما اذا لم يعلم بفساد نكاحها ولا لم يقبل ظاهرا او يدين اه (قوله) فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الاسنوي انه لا ينصرف لزوجه وان لم يصدر منه تعيين الا ان يفرق (قوله)

زوجتك بنى زينب وليست له الابنت اسمها فاطمة لان البنت لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع نظر للخطا في الاسم غير صحيح نعم وهو لم يثبت لا اشتراك فيها مرادهم به البنتية المضافة اليه وليس له الابنت واحدة فلا ينافيه ما لو قال لام زوجته بئتك طالق وقصد بنتها الثانية فانه يقبل أي نظير ما تقرر في احدا كما (ولو قال لزوجه احدكما طالق وقصد معينة) (منهما) (طلقت) لان اللفظ صالح لكل منهما

(ولا) يقصد معينة بل أطلق أو قصد مبهمه (٧٢) أو طلاقهما معا كما يأتي وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداها)

يقع عليها الطلاق مع
أيهما (ويلزمه البيان في
الحالة الاولى والتعيين في
الثانية) لتعلم المطلقة فيرتب
عليها أحكام الفراق
(ويعزلان عنه الى البيان
او التعيين) لاختلاط المحرمة
بالمباحة (وعليه البدار
بهما) أي بالبيان أو التعيين
ان طلبتاه واحداها لرفع
حبسه المفارقة منهما فان اخرج
بلا عذر اثم وعززان امتنع
وان نازع فيه البلقيني هذا
في البائن اما الرجعي فلا
يجب فيه بيان ولا تعيين ما
بقيت العدة لان الرجعية
زوجة اما اذا لم يطالبها قال
ان الرفعة فلا وجه لا يجابه
لأنه حقهما وحق الله تعالى
فيه الانعزال وقد أوجبناه
وهو متجه المدرك لكن
صريح كلامهم خلافة
ويوجه بان بقاءهما عنده
ربما اوقعه في محذور
لنشوف نفس كل الى
الآخر نظير مامر في
الصداق في تعميم المطلقة
قبل الدخول وعليه
لو استمهل امهل ثلاثة ايام
على الاوجه (و) عليه
(نفقتها) وسائر مؤنهما
(في الحال) فلا يؤخر الى
التعيين او البيان لحبسهما
عنده حبس الزوجات
وان لم يقصر في تأخير ذلك
وإذا بين او عين لم يسترد
منهما شيئا بقوله فلا الى
آخره علم الجواب عن

البلقيني وكذا في المغنى الا قوله وصرح به العبادي وقوله قال ابن الرفعة وقوله وهو متجه المدرك الى وعليه لو
استمهل (قوله كما يأتي) أي قبيل قول المتن ولو ما تنا (قوله بقوله لا يطلقان) عبارة النهاية والمغنى قبيل قول
المتن الآتي ولو ما تنا قال اي الامام فان نواهما فالوجه انهما لا تطلقان اه (قول المتن في الحالة الاولى)
هي قصد واحدة معينة وقوله في الثانية هي الصور المندرجة في قوله ولا (قول المتن وتعزلان) بمشاة فوقية
بخطه فالضمير لزوجتيه اه معنى (قوله ان طلبتاه الخ) ضعيف اه ع ش (قوله ان طلبتاه) اي البيان
أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المغنى ومال اليه سم والسيد عمر كما يأتي (قوله هذا) اي
قول المتن ويلزمه البيان الخ (قوله ما بقيت العدة) فان انقضت لزومه في الحال نهاية ومعنى (قوله اما اذا
لم يطالبها) اي ولا احداها اه معنى (قوله لم يطالبها) الظاهر تانيث الفعل كافي النهاية والمغنى (قوله
فلا وجه لا يجابه الخ) جزم به المغنى (قوله لا يجابه) اي البيان او التعيين ويحتمل ان الضمير للبدار (قوله
لكن صريح كلامهم خلافة) اي فيجب البيان او التعيين في البائن حالا وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على
المعتداه ع ش (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما اذا لم يكن هناك خلوة كأن كانت في غير
داره او بلده اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فان ما ذكر متفق مع وجوب الانعزال
والفرق بينه وبين ما نظره واضح جلي اه (قوله قبل الدخول) الاولى حذفه (قوله وعليه لو استمهل)
اي على وجوب البيان او التعيين فور اوجد الطلب منهما او من احدهما ام لا قال ع ش قوله وعليه لو
استمهل الخ قضيته انه لو استمهل لم يمهل فيالو طلبتاه واحداها وينبغي امهاله ايضا حيث ابدى عذرا اه
وفيه تأمل (قوله على الاوجه) عبارة المغنى والاسنى قال الاسنوي وقضية ذلك انه لو استمهل لم يمهل وقال
ابن الرفعة يمهل ويمكن حل الاول على ما اذا عين ولم يدع نسبنا لا ذلا وجهه للمهال حينئذ والثاني على ما اذا ايهم
او عين وادعى انه نسي اه (قوله وان لم يقصر) كان كان جاهلا او ناسيا اه معنى (قوله عن قول شارح)

في المتن وإلا فاحداها) قال في العباب خاتمة من حلف بالطلاق وحش وله زوجات طلق احداهن ثلاثا
فلا يمينها وليس له ايصال طلقة فقط على كل واحدة لا قضاء يمينه البيونة الكبرى اه اي وليس له ايضا
ايصال طلقتين على واحدة واخرى على واحدة فلو كانت إحدى زوجاته لا يملك عليها الا واحدة فالوجه جواز
تعيينها للطلاق الثلاث فيقع عليها واحدة وتبينها وبلغو الباقي ولو ماتت احداهن او بانت قبل التعيين
فالوجه جواز تعيينها للثلاث لان الطلاق يقع من حين اللفظ فيتبين بينوتها قبل الموت والبيونة فلو علق
الثلاث لاحدى زوجاته أي كان جاء زيد فاحدى زوجاتي طالق ثلاثا بصفة وجدت وفاقا لما استقر
عليه اى شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه جواز تعيين المتهمة والمبانة ان كان متهما او ابانتها بعد وجود الصفة
لا قبلها ولو حلف بطلقتين كان قال على الطلاق طلقتين ما فعل كذا وحش وله زوجات مملك على كل طلقتين
فالوجه انه لا يتعين ان يعين احداها بل له توزيع الطلقتين على اثنتين لان يمينه في ذاتها لا تقتضي البيونة
الكبرى وان اتفق هنا بحسب الواقع انه لو وقع الطلقتين على واحدة حصلت البيونة الكبرى تأمل وتقدم
في آخر فصل خطاب الاجنبية جواز تعيين احدى الزوجات للحلف قبل الحش وان يلزم التعيين ويمتنع
الرجوع عن المعينة ووقع السؤال عن قال على الطلاق ثلاثا ان فعلت كذا فانت طالق واحدة ففعلت
كذا والذي يظهر وقوع واحدة لانها المعلقة وقوله على الطلاق لتأكيد هذا التعليق ثم رايت مروافق على
وقوع واحدة (فرع) حلف وحش ثم شك هل حلف بالطلاق او بالله افي شيخنا الشهاب الرملي
بانه يحتجب زوجاته الى تبين الحال ولا نحكم بطلاقها بالشك اه وظاهره وجوب الاجتناب احتياطا
ويؤيده انه في مسألة المتن وهي ما لو طلق احداها ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها
مع عدم تعيينها للحش ويستفاد من قوله ولا نحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه
وكذا المبادرة به ان كان الطلاق باثنا كافي مسألة المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقيق صدق العين بها
(قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما اذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير داره او بلده ويمكن ان

جز ما ان عين وعلى الاصح ان لم يعين (وقيل ان لم يعين) لا يقع الا (عند التعيين) ولا الوقوع لا في محل ويرد بمنع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لانه ابهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتبين به ان لفظ الايقاع يحمل عليه من حيث لا ترى انه لا يحتاج وقته للفظ ايقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ ايضا ان قصد معينة والا فمن التعيين ولا بدع في تاخر حسابها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق فان قلت ما الفرق بين الوقوع وبينها قلت (٧٣) يفرق بان الوقوع لا ينافي الابهام المطلق

لانه حكم الشرع بخلافها فانها امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك آلا بهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه او احدة بخصوصها ولا في نفس الامر (والوطء ليس بيانا) التي قصدها قطعا لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا يان فان بين الطلاق في الموطوءة حد في البائن وزومه المهر لعذرها بالجهر او في غيرها قبل فان ادعت الموطوءة انه ارادها حلف فان نكل وحلفت طلقا وعليه المهر ولا حد للشبهة (ولا تعيينا) للموطوءة للنكاح لما مر وكما تحصل الرجعة بالوطء ويازومه المهر للموطوءة اذا عينها للطلاق (وقيل تعيين) ونقل عن الاكثرين كوطء المبيعة من الخيار اجازة او فسخ وكوطء احدي امين قال لهما احدا كما حرة وردوه بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتدارك به تخلاف ملك العين (ولو قال) في الطلاق المعين كما افاده قوله فييان (مشيرا الى واحدة هذه المطلقة فييان) لها وهذه لزوجته فهو بيان لغيرها لانه اخبار

وهو ان النقيب اه معنى (قوله جز ما ان عين الخ) عبارة المغنى ويقع الطلاق في المعينة المبينة باللفظ جز ما وفي المبهمة على الاصح لانه جزم به ونجزة فلا يجوز تاخيرها الا ان محله غير معين او غير معين فيؤمر بالتعيين او التعيين اه (قوله لوقع لا في محل) اي والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين نهاية ومعنى (قوله يمنع هذا الخ) عبارة النهاية والمعنى بانه ممنوع منهما الى التعيين كما مر فلو لا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما اه (قوله انه) اي التعيين (قوله ايضا) اي كالطلاق (قوله الامن التفريق) اي من القاضي او باجتنابها عنها بان لم يجتمع معها كان سافر وغاب مدة العدة اه عرش (قوله بين الوقوع) اي وقوع الطلاق وبينها اي العدة (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرق به فينبغي التامل فيه اه سم (قوله فانها امر حسي) فيه نظر اه سم (قوله ولا في نفس الامر) عطف على مقدر اي لا في الظاهر ولا في نفس الامر (قوله للتي قصدها) عبارة للنهاية والمعنى والوطء لاحداهما ليس بيانا في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى اه (قوله لان الطلاق) الى الماتن في النهاية والمعنى (قوله فان بين الطلاق) تفرع على المتن عبارة المغنى والنهاية في شرح وقيل تعيين والمعتمد الاول وعليه فيطالب بالبيان والتعيين فان بين الخ (قوله حد الخ) اي لا تترافه بوطء اجنبية بلا شبهة معنى ونهاية (قوله في البائن) اي بخلاف الرجعية لاحد بوطئه لها معنى ونهاية اي ويعزر ان علم التحريم ويجب لها المهر عرش (قوله او في غيرها) اي غير الموطوءة (قوله وعليه المهر) اي مهرهما (قوله للشبهة) لان الطلاق ثبت بظاهر المين اه معنى (قول المتن ولا تعينها) اي في الحالة الثانية لغير الموطوءة ونهاية ومعنى اي للطلاق (قوله لما مر) اي في شرح ليس بيانا (قوله ويازومه المهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى واللفظ للاول وله ان يعين للطلاق الموطوءة وعليه مهرها لما مر وقضية كلام الروض واصله انه لاحد عليه وان كان الطلاق بائنا وهو المعتمد وان جزم في الانوار بانه يحد كافي الاول للاختلاف في وقت الطلاق وله ان يعينه لغير الموطوءة اه (قوله اجازة الخ) اي هو اجازة من المشرى او فسخ من البائع (قوله في الطلاق) الى قول المتن ولو ما تنافى في النهاية الا قوله او قال هذه وهذه استمر الابهام (قوله في الطلاق المعين) عبارة المغنى فيما اذا طلب منه بيان مطلقة معينة نوها اه (قوله المعين) سيذكر محترزه بقوله واما المبهم الخ (قوله لها وهذه الزوجة) الى قول المتن ولو ما تنافى المغنى الا قوله او هذه مع هذه الى المتن وقوله ويفرق الى وخرج (قوله لعدم احتمال لفظه الخ) ان قيل بل هو محتمل لان احداهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون ما زاد مانع من ذلك اه سم (قوله حتى بين) يعني يعين اه رشيدى وفيه نظر اذ

يوجه بان امساك الاجنبية امساك الزوجات اي امساك كامل امساك الزوجات ممنوع ولا يتبزماسا كعائن امساك الزوجات الا بالبيان او التبيين ولا لافاه امساك الزوجات منسحب عليها (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرق به فينبغي التامل فيه (قوله فانها امر حسي) فيه نظر (قوله ويازومه المهر) قال في شرح الروض وقضية كلامه كاصله انه لاحد في الاول اي وهى مالوعين الطلاق فيمن وطئها وان كان الطلاق بائنا وهو ظاهر للاختلاف في انها طلقت باللفظ او لا لكن جزم في الانوار بانه يحد فيها ايضا والوجه الاول والفرق لا يخرج اه (قوله المعين) ياتي محترزه (قوله لعدم احتمال لفظه) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون

(١٠ - شرواى وابن قاسم - ثامن) عن ارادته السابقة (او) قال مشير اليهما (اردت هذه وهذه او هذه بل هذه) وهذه مع هذه او هذه و اشار لواحدة هذه و اشار للاخرى (حكم بطلاقها) ظاهر الا انه اقر بطلاق الاولى ثم بطلاق الثانية فيقبل اقراره لارجوعه بذكر بل تغليظا عليه اما باطنا فالملقة المنوية فان نواهما لم يطلق بل احداهما لان نيتهما باحدا كما لا يعمل به لعدم احتمال لفظه لما نواه فبقى على ابهامه حتى يبين

ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فماسب التعليل عليه وهذا من حيث الباطن فعلمنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة وخرج بما ذكر هذه ثم هذه (٧٤) أو فقهه فطلق الاولى فقط لانفصال الثانية عنها وهو مرجح قوي فلم ينظر معه لتضمن كلامه

للاعتراف بهما أو هذه بعده هذه أو هذه قبلها هذه طلقت الثانية فقط أو قال هذه وهذه استمر الابهام وأما المبهم فالمطلقة هي الاولى مطلقا لانه انشاء اختيار لا اخبار وليس له اختيارا أكثر من واحدة (ولو ماتتا واحداهما قبل بيان وتعيين) والطلاق بأن (بقيت مطلقة) أى المطلق بالبيان أو التعيين فهو مصدر مضاف للمفعول ويلزمه ذلك فوراً (ليان) حكم (الارث) وإن لم يرث احداهما بتقدير الزوجية لكونها كتابية اتفاقاً في البيان ولانه قد ثبت في احداهما يقينا فيوقف من مال كل او الميته نصيب زوج ان توارثا فاذين او عين لم يرث من مطلقة باثنا بل من الاخرى نعم ان نازعه ورثتها ونكل عن اليمين حلفوا ولم يرث (ولو مات) الزوج قبل البيان أو التعيين سواء ا ماتتا قبله ام بعده ام احداهما قبله والاخرى بعده ولم تمت واحدة منهما ام ماتت احداهما دون الاخرى (فلا يظهر قبول بيان وارثه) لانه اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بتجرب او قرينة

الموضوع للطلاق المعين فحقه التعبير بالبيان (قوله بين هذا) أى قوله أما باطنا فأطلقه المنوية فان نواهما لم تطلقا (قوله بما ذكر) او بالعطف بالواو وبل وقوله هذه ثم هذه الخ أى العطف بثم والفاء (قوله او هذه بعد هذه الخ) او هذه بعدها هذه او هذه قبل هذه فالشار اليها او لا هي المطلقة ام معنى (قوله طلقت الثانية) أى المشار اليها ثانيا (قوله واما المبهم الخ) قسم قوله في الطلاق المعين ام ع (قوله مطلقا) أى سواء عطف بالواو ام بغيرها ام معنى (قول المتن قبل يان) أى للبعينة وتعيين أى للمبهمة (قوله والطلاق بأن) إلى قوله هذا ما مشيا في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وإن لم يرث إلى لانه ثبت (قوله بأن) أى اورجى وقد انقضت العدة كما هو واضح ام سيد عمر (قوله بالبيان) جزما أو التعيين على المذهب لبيان حال الارث لانه قد ثبت ارثه ام معنى وهذا احسن من صنع الشارح الا فى انفا (قوله وإن لم يرث احداهما الخ) هذا لا يتناقض إذ ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط سم ورشيدى (قوله لكونها كتابية) أى ومع ذلك يطالب بالبيان أو التعيين فان بين أو عين في المسئلة لم يرث من الكتابية أو في الكتابية ورث من المسئلة ام ع (قوله ولا نه الخ) عطف على قوله اتفاقا الخ ام رشيدى (قوله فيوقف الخ) مستأنف ام رشيدى (قوله نعم إن نازعه) هذا إنما يظهر في البيان ام سم عبارة المغنى والروض مع شرحه ثم إن نوى معينة فبين في واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انهم يردها بالطلاق فان نكل حلفوا ولم يرث منها كما لا يرث من الاولى إذا كانت ميتة لان اليمين المردودة كالاقرار وإن حلف طالبوه بكل المهر إن دخل بها وإلا طالبوه بنصفه في احد وجهين يظهر ترجيحه لانهم يزعمهم المذكور ينكرون استحقاق النصف وإن عين في المبهم فلا اعتراض لورثة الاخرى عليه لان التعيين إلى اختياره وإن كذبه ورثة المطلقة يعنى الميتة للطلاق فاهم تحليفه انها المطلقة وقد اقر واله بارث لا يدعيه وادعوا عليه مهر الاستقرار بالموت إن لم يدخل بها ام وقولهما وإن حلف إلى قولهما وإن عين الخ في النهاية مثله (قوله ونكل عن اليمين) انهم يردها ام سم (قول المتن فلا يظهر قبول بيان وارثه الخ) فان توقف الوارث في التبيين بان قال لا اعلم ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث زوجة بينهما حتى تطلعا او تصطلحا ورثتهما بعد موتهما وان ماتا قبله وقف من تركتهما ميراث زوج وإن مات الزوج وقدمات واحدة منهما قبله ثم الاخرى بعده وقف ميراث الزوج من تركتها أى الاولى وقف ميراث الزوجة بينهما من تركته حتى يحصل الاصطلاح ثم إن بين الوارث الطلاق في الميتة منهما او لا قبل لاضراره بنفسه لحرمانه من الارث وانشركه الاخرى في ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقى الورثة او بينه في المتأخره او كانت ناقية فلورثتهما في الاولى او لها في الثانية تحليفه على البت ان مورثه طلعا ولورثة المعينة للتكاح تحليفه على نفي العلم ان مورثه طلعا ولا يقبل شهادته أى وارث الزوج على باقى الورثة أى ورثة الزوج بطلاق المتأخره للتمتع بمجره النفع بشهادته اهر وض مع شرحه ولو شهدا ثنان من ورثة الزوج ان المطلقة فلانة قبلت شهادتهما مات قبل الزوجتين لان تمام التهمة بخلاف ما لو ماتتا قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثهم ام (قوله هذا ما مشيا عليه الخ) اعلم ان المحقق المحلى وصاحب المغنى والنهاية اقرروا ما فى المتن وساقوا ما نقله

ما زاد مانع من ذلك (قوله وإن لم يرث احداهما) هذا لا يتناقض إذ ماتت إحداهما التي لا يرثها فقط (قوله نعم إن نازعه الخ) هذا إنما يظهر في البيان (قوله ونكل عن اليمين) أى لم يردها (قوله ونكل عن اليمين) قال في الروض وإن حلف قال في الروضة طالبوه بكل المهر إن دخلوا ولا يقبل بطلانها بوجهة ام بنصفه لزعمهم انها مطلقة أى قبل الدخول وجهان وفيه نظر لانه اذا حلف ورث نصف المهر اوربعه فلا يطالبونه إلا بما زاد على ارثه ام قال في شرحه ويدفع النظر بان المراد بطلانهم بكل المهر او بنصفه (لا) قبول (تعيينه) لانه اختيار شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا ما مشيا عليه هنا والذي اقتضاه كلامهما في الروضة الشارح

واصلها انه يقوم مقامه في التعيين أيضا وفصل القفال فقال ان مات قبله ما لم يعين وارثه ولم يبين اذ لا غرض له في ذلك لان ميراث زوجة من ربع او ثمن يوقف بكل حال في الصلح خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما قبل لانه قد يكون له غرض في تعيين احداهما للطلاق

وفيا إذا كانت إحداهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين واهمت الماطلة (٧٥) لارث (ولو قال إن كان) ذا الطائر

(غراباً فأمرأتى طالق)
(إلا) يكن غراباً (فعبدى
حر وجمل) حال الطائر
وقع أحدهما مبهماً وحيث
(منع منهما) أى من
استخدامه والتصرف فيه
ومن التمتع بها (إلى البيان)
للعلم بزوال ملكة عن
أحدهما وعليه نفقةهما إلى
البيان ولا يؤجره الحاكم
وإذا قال حثت في الطلاق
طلقت ثم إن صدقه فذاك
ولا يمين عليه وإن كذبه
وادعى العتق حلف السيد
فان نكل حلف العبد وحكم
يعتقه أو فى العتق عتق ثم
إن صدقه فكما مر وإن
كذبت ونكل حلفت وحكم
بطلاقها (فان مات لم يقبل
بيان الوارث على المذهب)
انها المطلقة حتى يسقط
لارثها ويرق العبد لانه
متمم فى ذلك ومن ثم لو
عكس قبل قطعاً لأضراره
بنفسه ونزع فيه الأسنوى
وأطال نقلاً بما يردّه
من حفظ ومعنى بما يردّه
أن لإضراره لنفسه هو
الغالب فلا نظر إلى تصور
أنه قد لا يضره وبحث
البلقينى أخذاً من العلة
تقيده بما إذا لم يكن
على الميت دين ولا أقرع
تظراً لحق العبد فى العتق
والميت فى الرق ليوفى منه

الشارح عن مقتضى الروضة وأصلها مساق الأقوال الضعيفة اه سيد عمر (قوله وفيما إذا كانت) إلى قوله
خلافاً للرايين فى النهاية إلا قوله ونزع إلى وبحث (قوله واهمت المطلقة) أى ومات قبل التعيين اه
سم (قوله لارث) أى للآس من تعيين المطلقة إذ الفرض أنه مات والتعيين لا يقبل من الوارث اه ع
عبارة السيد عمر أى لانه لا يقبل تعيين الوارث فلا تتعين المسئلة للزوجية ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل
هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها كذا قال الفاضل المحشى ومات رجاء متعين ويؤدّه ان قول الشارح وفيما
الح كان متصلاً فى أصل الشرح بقوله لانه اختيار شهوة فلا دخل للوارث ثم الحق بعد ذلك فى الها مش قوله
هذا ما مشيا الخ وهذا الصنيع يؤيد ان قوله وفيما الخ مفرع على المتن نعم كان الا ليق بالشرح ان يذبه على ذلك
بعد إلحاق ما مر فليتأمل اه أقول وكذا صنيع النهاية صريح فى أن ذلك مفرع على المتن (قوله أى من
استخدامه) الى قوله فان قلت فى المعنى إلا قوله ولا يؤجره الحاكم وقوله ونزع الى وبحث (قوله) وعليه
نفقة الخ (عبارة المغنى وعليه نفقة الزوجية وكذا العبد حث لا كسب له اه (قوله ولا يؤجره الحاكم)
أى لينفق عليه من أجرته أى ولو اراد التكسب لنفسه فليس به منه فله من كسبه لانه لا الأصل بقاء الرق حتى يثبت
ما يزيله فلوا اكتسب باذن من السيد أو بدونه فينبغى أن ينفق عليه من كسبه لانه اما باق على الرق فكأنه
للسيد والنفقة واجبة عليه واما عتق فالأصل له ونفقته على نفسه وما زاد على قدر النفقة يوقف الى أن يتبين
الحال اه ع (قوله ثم ان صدقه) أى العبد (قوله وحكم بعته) أى والطلاق اه معنى عبارة ع
أى فتطلق المرأة باعتبار أهو ويعتق العبد بحلقه اه (قوله أو فى العتق) عطف على قوله فى الطلاق (قوله
وحكم بطلاقها) أى ويعتق العبد ايضاً ع وش ومعنى (قول المتن فان مات) أى قبل بيانه (قوله) ويرق
العبد) عطف على يسقط الخ (قوله لو عكس) أى بان بين الحث فى العتق اه ع (قوله لأضراره
بنفسه) أى بشرى بكم المرأة فى التركة و آخر اه العبد عنها اه كرى (قوله فيه) أى فى قولهم لو عكس
قبل الخ (قوله نقلاً) تمييز محمول عن المضاف والأصل ونزع فى نقله أو مفعول مطلق مجازى والأصل نزاعاً
نقلها (قوله بما يردّه) أى ينقل يردّه ان من حفظ الخ وهو الوارث فانه مثبت للعتق والمنكر النكير الحافظ ناف
له والمثبت مقدم على النافى اه كرى (قوله ان من حفظ) أى حجة على من لم يحفظ (قوله ومعنى بما
الخ) عطف على قوله نقلاً بما الخ (قوله الى تصور انه قد لا يضره) أى ككون الزوجية كتابية والزوج مسلم
وما يأتى فى بحث البلقينى (قوله وبحث البلقينى الخ) معتمد اه ع (قوله اخذاً من العلة) وهى قوله
لأضراره بنفسه اه سم (قوله تقيده) أى قولهم لو عكس قبل (قوله على الميت دين) شامل لما اذا
حدث الدين بعد الموت كان حضراً أو غائباً أو ناقلاً أو متلفاً به أى بعد الموت وبعد تعيين الوارث اه ع (قوله
والأقرع الخ) يتأمل معناه فان الأقرع لا بد منه وأن لم يكن عليه دين اللهم إلا ان يريد أنه اذا قرعت يرق
ويوفى منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحرره اه سم عبارة الرشيدى قضيته ان القرعة تؤثر فى
الرق لكن سياتى قريباً خلافة اه وقوله لكن سياتى الخ أقول يمكن تخصيصه بغير ما هنا كما مر انفا عن
سم ما يشير اليه (قوله لم نظروا هنا الخ) حيث لم يقبلوا بيان الوارث وقوله ولم ينظروا اليها الخ أى حيث
قبلوا إيانا مع احتمال أن يكون له غرض فى تبينه واحدة منهما ككونها كتابية والاخرى مسئلة اه ع
(قوله فى بعض ما شمله قوله الخ) أى كما إذا مات بينهما وبين الوارث الميتة بعده للطلاق اه سم (قوله

مطالبهم بنصيبهم من ذلك وأقرب الوجهين المذكورين ثانيهما الزعمهم أنها مطلقة فهم ينكرون استحراق
النصف اه (قوله واهمت المطلقة) أى ومات قبل المتعين (قوله لارث) أى لانه لم يقبل تعيين الوارث
فلا تتعين المسئلة للزوجية ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها (قوله ولا
أقرع الخ) يتأمل معناه فان الأقرع لا بد منه وأن لم يكن عليه دين اللهم إلا ان يريد أنه اذا قرعت يرق ويوفى
منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحرره (قوله ولم ينظروا اليها فى بعض الخ) أى كما اذا مات بينهما
وبين الوارث الميتة بعده للطلاق

دينه فان قلت لم نظروا هنا إلى التهمة كما ذكر ولم ينظروا إليها فى بعض ما شمله قوله فلا يظهر

قبول بيان وارثه قالت لانها ما اظهر باعتبار ظهور نفعه في كل من الطرفين المتغايرين وايضا فهنا طريق يمكن التوصل به إلى الحق وهو القرعة
فنع غير مع التهمة ولا كذلك ثم (بل ٧٦) يقرع بين العبد والمرأة رجاء خروج القرعة للعبد لتأثيرها في العتق وإن لم تؤثر في الطلاق

كما تقبل شهادة رجل
وامراتين في السرقة للمال
دون القطع (فان قرع) أي
خرجت القرعة له (عتق)
من رأس المال ان علق في
الصحة والا فبن الثلث اذ
هو فائدة القرعة وترث
هي الا اذا صدقت على ان
الخنث فيها وهي بائن (او
قرعت لم تطلق) اذ لا مدخل
للقرعة في الطلاق وانما
دخلت في العتق للنص
لكن الورع ان ترك
الارث (والاصح انه
لا يرق) بفتح فكسر كما
يخطه لان القرعة لم تؤثر
فيما خرجت عليه ففي غيره
اولى فيبقى الابهام كما كان
ولا يتصرف الوارث
فيه خلافا للعراقيين قال
صاحب المعين ومحل الخلاف
في الظاهر ما في الباطن
فيملك التصرف فيه قطعا
وفي غير نصيب الزوجة منه
اما نصيبها فلا يملكه قطعا
(فصل في بيان الطلاق السني
والبدعي) (الطلاق سني)
وهو الجائز (وبدعي) وهو
الحرام فلا واسطة بينهما
على احد الاصطلاحين
المشهور خلافا فعليه طلاق
الحكمين اذ اراياه ومول
او حاكم عليه بعد مطالبتها
به لوجوبه حينئذ ولو في

لأنها) أي التهمة (قوله اظهر باعتبار ظهور نفعه الخ) ولك ان تمنعه بان البعض المذكور كذلك (قوله
فنع غير) أي غير ذلك الطريق اه رشدي (قوله رجاء خروج القرعة) إلى قوله ولا ينصرف في المغنى الا
قوله كما يقبل إلى المتن (قوله اذهو) أي العتق (قوله اذ اصدقت على الخنث) عبارة المغنى إذا ادعت ان
الخنث فيها اه (قوله لكن الورع الخ) يظهر انها اذا ارادت سلوك سبيل الورع فلا بد من صورة تملك
منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعاً وإن اؤهم قوله ان تترك خلافة ثم قضية هذا الصنيع انها ترث لكن الورع
تركو عبارة متن الروض وإن خرجت لمن يعنى الزوجات استمر الاشكال ووقف ارثهن والاولى لمن تركه
للوثة انتهى واقره شارحه وهو أي الشارح تابع في ذلك للزركشي فإنه تعقب بنحو ذلك تعبير اصل الروضة
حيث قال وإن خرجت القرعة على المرافة لم تطلق لكن الورع الخ فلا يرجع ثم رايته في حاشية ابن قاسم على
شرح المنهج مانصه قوله والورع الخ يوهن لها الان سيلا إلى الميراث وليس مراداً فان الاشكال
مستمر كما صرح به البرلسي ويمكن ان يقال معنى ترك الميراث ان تعرض عنه وتب حصتها لبقية الورثة
ليتمكنوا من اخذ الجميع ولا يوقف لها شيء فليتأمل اه وفي حاشية الزيادي على ذلك مانصه ويمكن حمل
كلام الشارح على صورة خروج القرعة على البدأ انتهى سيد عمر أقول وقد يمنع ما ادعاه من ان قضية
هذا الصنيع الخ قول الشارح الاتي فيبقى الابهام الخ فتأمل (قوله فيبقى الابهام كما كان) ولا تعاد
القرعة اه أسنى (قوله ولا يتصرف الوارث فيه) وينبغي عدم وجوب النفقة عليه لاناً لم يتحقق دخوله
في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه ع ش (قوله فيملك التصرف فيه الخ) الاولى
فيملك قطعاً التصرف في غير نصيب الزوجة منه اما الخ

(فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) (قوله وهو الجائز) إلى قوله فعليه في النهاية وإلى قوله بخلاف
معلق في المغنى الا قوله او حاكم عليه وقوله لكن بحثاً إلى وطلاق متحيرة وقوله بنكاح او شبهة وقوله وإن
سبقه إلى المتن وقوله وقد علم ذلك وقوله ولخبر ابن عمر إلى ولتضررها وقوله يوجذب من البدعة قطعاً (قوله
فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي اه ع ش (قوله على احد الاصطلاحين الخ) الاولى هذا احد
الاصطلاحين والمشهور خلافاً فعليه الخ عبارة المغنى وفيه اصطلاحان احدهما هو اضبط ينقسم إلى سني
وبدعي وجرى عليه المصنف حيث قال الطلاق سني وبدعي وثانيهما هو اشهر ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا
فان طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المدخول بها لاسنة فيها ولا بدعة
(تنبيه) قسم جمع الطلاق إلى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكمين في الشقاق اذ اراياه و مندوب
كطلاق زوجة غير مستقيمة كسنة الخلق او كانت غير عفيفة ومكروه كسقيمة الحال و اشار الامام إلى
المباح بطلاق من لا يوهن اها ولا تسمح نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وحرام كطلاق البدعي كما قال ويحرم
البدعي اه (قوله فعليه) أي المشهور (قوله طلاق الحكمين الخ) مبتدأ خبره قوله لاسنة فيه الخ (قوله او حاكم
عليه) أي على المولى اه سم (قوله بانه الخ) الباء سببية اه سم (قوله وطلاق متحيرة) عطف على
طلاق الحكمين وقوله ومختلعة الخ وقوله معلق الخ وقوله وصغيرة الخ عطف على متحيرة (قوله كما ياتي)
أي انفا قيل قول المتن وقيل (قوله منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج والاحتجاج إلى عطف
شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه سلم عن التكلف (قوله بنكاح او شبهة) وسياق حل
الزنا في الحاشية اه سم (قوله به) أي الطلاق تنازع فيه المصدران وقوله كما ياتي أي في شرح ولم يظهر حمل

(فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) (قوله فعليه) أي على المشهور وقوله عليه أي على المولى (قوله
بانه الملبىء) الباء سببية (قوله بنكاح او شبهة) وسياق حمل الزنا في الحاشية (قوله في المتن

قول

الحريض لكن بحثاً في المولى بانه الملبىء اه إلى الطلب مع تمكنه من الفينة وطلاق

متحيرة اذ لم يقع في طهر محقق ولا حيض محقق ومختلعة في نحو حيض ومعلق طلاقها بصفة وجدت فيه كما ياتي وصغيرة وآيسة وغير
موطوءة ومن ظهر حملها منه بنكاح او شبهة لاسنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لاضرارها واضرارها والولد به كما ياتي (وهو ضربان) احدهما

(طلاق) منجز وان سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) او نفاس عسوسة اى موطوءة ولو في الدبر او مستدخلة ماءه المحترم وقد علم ذلك إجماعا والخبر ابن عمر الاتي ولنضررهابطول العدة إذ بقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم (٧٧) في حيض حامل عدتها بالوضع وبحث

الأذرعى حله في أمة قال لها سيدها ان طلقك الزوج اليوم فانت حرة فسالت زوجها فيه لاجل العتق فطلقها لان دوام الرق اضربها من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد بعد او بموت وكلمتهن معلق بما يوجد من البدعة قطعا او يوجد فيه باختياره بخلاف معلق قبله اوفيه بما لا يعلم وجوده فيه فوجد فيه لا باختياره فلا اثم فيه لكن يترتب عليه حكم البدعي من نذب الرجعة وغيره (وقيل ان سألته لم يحرم لرضاها بالتطويل والاصح التحريم لانها قد تساله كاذبة كما هو شأنه ومن ثم لو تحققت رغبتها فيه لم يحرم كما قال (ويجوز خلعها فيه) اى الحيض بعوض منها لان بذلها المالم يشعر باضطرارها للفرار حالا ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع (الاجنبى في الاصح) لان خلعها لا يقتضى اضطرارها اليه (ولو قال انت طالق مع) اوفى أو عند مثلا (آخر حصتك) او قارن آخر صيغة طلاقه آخره (فسنى في الاصح) لاستعقابه الشروع في العدة (او)

(قول المتن طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعى وهى تعتد بالافراء انتهى وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ نهاية ومعنى وسم (قوله) وإن سبقه الخ) لعله مبنى على انه إذا طلق في العدة استؤنفت اه سم اى وهو ضعيف كما مر آنفا (قوله اى موطوءة) الى المتن في النهاية (قوله او مستدخلة ماءه) هل ولو في الدبر اخذ اعماقه سم على حج والا قرب نعم ثم رايت في شرح الروض التصريح به عبارة ثم واستدخلت ماءه المحترم ولو في حيض قبله او الدبر اه عش عبارة السيد عمر هل الاستدخال في الدبر كالوطء محل تأمل ثم رأيت قول الشارح الآتى بناء على إمكان العلوق منه انتهى وهو يقتضى ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله) وقد علم ذلك) انما قيد بقول المصنف ويحرم الخ والافاسم البدعة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله دمها) اى المطلقة في الحيض وقوله منها اى العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهوما انها لو كانت حاملا من شبهة او من وطء زنا حرم وسيأتى حكم ذلك في قوله ومنه ايضا ما لو نكح حاملا من زنا اه عش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو حسن اه معنى عبارة عش معتمد اه (قوله فيه) اى الطلاق (قوله وكلمتهن الخ) عبارة النهاية والمعنى واحترزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسنى وإلا فبدعى لانهم فيه هنا قال الرافعى ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض كانشائه الطلاق فيه قال الاذرعى انه ظاهر لاشك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه اه (قوله بخلاف معلق) هذا قد يشمل ما يأتى انفا عن المعنى عن الاذرعى (قول المتن ان سألته) اى الطلاق في الحيض نهاية ومعنى وهل سؤاها لذلك محرم الظاهر لا سيد عمر (قول المتن يحرم) ولو علق الطلاق باختيارها فانت به في حال الحيض باختيارها قال الاذرعى فيمكن ان يقال هو كالوطء لها اى فيحرم وهو ظاهر اه معنى زاد النهاية اى حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة اه فالعش قوله قال الاذرعى الخ معتمد اه وقال السيد عمر قوله اى حيث كان يعلم الخ هذا القيد لا بد منه وإلا فاطلاق التحريم مشكل اه (قوله لرضاها) الى قوله لانها قد تساله في المعنى والى قول المتن فلو وطئ الخ في النهاية اما سألته عليه (قوله) لو تحققت رغبتها الخ) اى كأن دفعت له عوضا ودلت قرينة قوية على ذلك اه عش (قوله اى الحيض) اى والنفاس اه معنى (قوله) ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع اجنبى) ولو اذنت للاجنبى في ان تحتلعها يظهر ان يقال ان كان بما لها فكاختلاعها والا فهو كاختلاعه معنى ونهاية قال عش قوله ان كان بما اى ان كان الاذن في اختلاعها بما لها وان اختلع بما له لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها اه (قوله لا خلع اجنبى) اى فيحرم لان فيه اعانة على المعصية واضرار بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعها) الى قوله وبحث ان الرفعة في المعنى الا قوله او عند مثلا وقوله بناء على إمكان العلوق منه وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الى لانه قد يشهد (قوله ما ذكر) اى فى او عند اه عش (قول المتن لم يطاها فيه) قد يقال ما فائدة هذا القيد وعسارة اصل الروضة كلمتهن وعسارة من الروض وان لم يطاها اه سيد عمر ويمكن ان يقال ان فائدته ان لا يتكرر ما هنا مع ما بعده (قوله ان علمه) اى الاستدخال وتقدم عن الرشيدى ان العلم قيد للحرمة لا للتسمية بالبدعي

طلاق رجعى) وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ (قوله) وان سبقه طلاق في طهر قبله) لعله مبنى على انه إذا طلق في العدة استؤنفت (قوله او مستدخلة ماءه) هل ولو في الدبر اخذ اعماقه (قوله) بخلاف معلق قبله اوفيه بما لا يعلم الخ) عبارة شرح الروض والطلاق المعلق بصفة صادفت زمن البدعة بدعة لكن لا اثم فيه اوز من السنة سننى فالعبارة بكونه بدعيا او سنبا وقت وجود الصفة لا بوقت التعليق اذ لا ضرورة حينئذ ولا ندم قال في الاصل ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض اه (قوله) ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع الاجنبى) نعم ان خالع الاجنبى باذنها بما لكها فكلخلعها بخلافه بما له ولو باذنها

أنت طالق (مع) ومثلها ما ذكر (آخر طهر) عينه كما دل عليه قوله (لم يطاها فيه) فبدعى على المذهب) لانه لا يستعقب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في الدبر بناء على إمكان العلوق منه وكالوطء استدخال المني المحترم ان عليه نظير ما مر

(من قد تحبل) لعدم صغرها ويأسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ولا نه قد يشتد ندمه إذا ظهر حمل فإن الإنسان قد يسمح بطلاق الحائل الحامل وقد لا يتسرله ردها فيتضرر هو والود من البدعي أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفاتها أو استرضائها وبحث ابن الرفعة أن (٧٨) سؤلها هنا مبيح ووافقه الأذرعى بل بحث القطع به وتبعه الزركشى لتضمنه الرضا باسقاط حقها

وليس هنا تطويل عدة ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قاله هنا ومحلها فمن لم تحض حاملا كما هو الغالب أمان من تحيض حاملا فتتقضى عدتها بالاقراء كما ذكره في العدد فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه إذ لا تطويل حينئذ فاندفع ما اطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من زنا قد يؤخذ منه أنها لو زنت وهى في نكاحه فحملت جازله طلاقها وان طالت عدتها لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ وهو محتمل بل ظاهر ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها حاملا مطلقا لتأخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمنا عدة الشبهة على الضعيف (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها) من غير وطئها طاهرا (فبدعى في الاصح) لاحتمال علوقها من ذلك الوطء

(قول المتن من قد تحبل) نائب فاعل ووطئ اه معنى (قوله لعدم صغرها الخ) عبارة المغنى وخرج بمن قد تحبل الصغيرة والآيسة فانها لا سنة ولا بدعة في طلاقها اه اى على الاصطلاح المشهور (قوله ويأسها) هل العقيم التى تكررت زوجها للرجال ذوى النسل ولم تحبل منهم كالآيسة لان حملها متنع عادة أولا لانها في مظنة الحمل ويجوز ان يكون عدم حملها من الازواج السابقين لما منع غير العقم محل تأمل فان قلنا بالاول ياتى نظيره في الزوج الذى يعلم من نفسه العقم فليراجع اه سيد عمر اقول والثانى هو الظاهر (قوله قبل وفاتها الخ) متعلق بطلاق (قوله وبحث ابن الرفعة) الى قوله وليس هنا تطويل عدة تعقبه النهاية بما نصه لكن كلامهم يخالفه اه وقال ع ش قوله لكن كلامهم الخ معتمد اى فالطريق ان تسقط حقها من القسم اه (قوله ان سؤلها) اى بغير مال اما به فلا اشكال في انه مبيح كما هو ظاهر اه سم (قوله ومنه ايضا) الى قوله فاندفع في المغنى الا قوله لم يطأها فيه (قوله ما لو نكح الخ) اى طلاق من نكح الخ (قوله لانها لا تشرع في العدة الخ) اى كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حمل الزنا حيض او نفاس حسب زمن الحمل فقرأ حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيا اه حلى عبارة ع ش بعد اطالته في استكمال تعليل الشارح المذكور وتايد اشكاله بكلام سم في كتاب العدد ثم رايت لبعضهم ان ما هنا مصور بما اذ لم يسبق لها حيض امان سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لان مدة حملها يصدق عليها انها طهرت تحتوش بدمين فتحسب لها قرء اه (قوله الا بعد الوضع) اى والنفاس اه معنى (قوله ومحلها) اى ما قاله هنا (قوله لم يطأها فيه) يتأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا سم على حج وهذا القيد ساقط في بعض نسخ الشارح اه رشيدى وتقدم ان المغنى اسقطه ايضا (قوله عليهما) اى الشئخين (قوله وهو محتمل الخ) قد يتوقف فيه بانه اضرار منع منه وعدم صبر النفس على العشرة يتدارك باجتناها من غير طلاق فعله الاوجه الاخذ باطلاقهم اه سيد عمر ولعلمه يطلع على ما ياتى للشارح من غير تفصيل عن النهاية والالكان يعز به اليه (قوله بل ظاهر) غير ان كلامهم يخالفه اذ المنظور اليه تضررها لا تضرره اه نهاية قال ع ش قوله غير ان كلامهم يخالفه معتمد اه (قوله ولو وطئت) الى قوله وكذا لو لم تحمل في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء كانت تحيض ام لا اه ع ش (قوله في العدة) اى عدة الطلاق (قوله من غير وطئها) الى قوله وبما تقر في المغنى الى قول المتن ومن طلق بدعيا في النهاية (قوله طاهرا) حال من ضمير وطئها (قوله بما دفعته الطبيعة) اى أولا وهيئته للخروج اه معنى (قوله وبما تقر) اى في المتن والشرح (قوله الاول) اى الانقسام الى سنى وبدعى عبارة النهاية المشهور اه اى الانقسام الى سنى وبدعى ولا ولا ولعل الاول هو الاصول (قوله ان يطلق حاملا) اى وقد نكحها حاملا (قوله لا تحيض) اى في مدة الحمل فقط وقوله او من شبهة اى مطلقا تحيض أولا اه حلى (قوله او يعلق طلاقها) اى الحائل وكذا الضمانر الاتية وقوله مع آخره اى اخر الطهر (قوله قبل آخره) اى اخر نحو الحيض (قوله بمضى بعضه) اى (قوله ان سؤلها) اى بغير مال اما به فلا اشكال في انه مبيح واطلاقهم يخالفه مر (قوله لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع) اى لان الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك اذ لا دلالة لمضى الز من مع ذلك على البراءة وانما شرعت فيها مع اذ احاضت لمعارضة الحيض الذى من شأنه الدلالة على البراءة للحمل الزنا فلم ينظر اليه مع وجود الحيض فليتأمل (قوله لم يطأها فيه) تأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا (قوله حرم طلاقها حاملا الخ) اعتمده مر (قوله

وبقية الحيض بما دفعته الطبيعة وبما تقر علم ان البدعى على الاصطلاح الاول ان يطلق حاملا من زنا لا تحيض أو من شبهة او يعلق الطهر طلاقها بمضى بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو يطلقها مع آخره أو فى نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر ووطئها فيه أو يعلق طلاقها بمضى بعضه أو ووطئها في حيض او نفاس قبله أو فى نحو حيض طلق مع آخره أو علق به والسنى طلاق موطوءة ونحوها تعتد باقراء تبثتها عقبه

لحيالها أو حملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو عن طلاقها بمضي بعضه أو بأخر نحو حيض ولم يطأها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعضه ولا وطئها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحل خلعا) نظير ما مر في الحائض وقيل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويجاب (٧٩) بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها

بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وبأخذه العوض تتأكد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين خلع الاجنبي وغيره (و) يحل (طلاق من طهر حملها) لزوال الندم (تنبيه) وقع تردد في طلاق وكيل بدعي لم ينص له عليه والوجه وفاقا لجمع منهم البلقيني وقوعه كما يقع من موكله (و من طلق بدعي سن له) ما بقي الحيض الذي طلق فيه أو الطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده لا فيما بعد ذلك لا تتقاه إلى حالة محل طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها كما بحثه في الروضة ويؤيده ما مر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كفسل الجمعة و مر في القسم أن من طلق مظلومة فيه لا تلزمه أعادتها للقضاء لها وقد يشملها المتن (ثم ان شاء طلق بعد طهر) الخبر الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها ثم ليسسكها حتى تطهر ثم

الطهر الذي وطئها فيه وكذا ضمير قوله قبله راجع إلى الطهر لكن بدون قيد وطئها فيه وهذا التكلف أحو جتنا إليه القلب الآتي آنفاً وقوله أو وطئها الخ عطف على وطئها فيه وقوله أو في نحو حيض الخ لا يظهر عطفه على قوله في طهر وطئها الخ وهو ظاهر ولا على قوله في حيض أو نفاس الخ إذ يصير التقدير حينئذ أو يطلقها في طهر وطئها في نحو حيض الخ ولا يخفى ما فيه واصل العبارة لشرح المنهج لكن الشارح قلب قوله أو يطأها في طهر طلقها فيه إلى أو يطلقها في طهر وطئها فيه فوقه فيما وقع ولوقال هنا أو يطلقها مع آخر نحو حيض أو يعلق طلاقها به لسلم عن الاشكال (قوله لحيالها) أي عدم حملها ع ش (قول المتن ويحل خلعا) أي الموطوءة في الطهر نهاية ومعنى أي والموطوءة في الحيض وقد طهرت (قوله بل العلة مركبة من ذلك الخ) الاخصر الاوضح بل لذلك مع ندمه (قوله مركبة من) الاولى حذفه (قوله وبه يعلم الخ) أي بالجواب المذكور (قوله وقوعه الخ) أي مع الحرمة كما هو ظاهر وهل الحكم كذلك لو نهاه عن المدعى محل تأمل وقد يؤخذ من قوله لم ينص الخ أنه لا يقع وينبغي أن يقطع به لانه حينئذ تصرف غير ماذون فيه اه سيد عمر عبارة ع ش ثم ان علم أي الوكيل كونه بدعيًا ثم والإفلا ه (قول المتن ومن طلق بدعيًا) أي ولم يستوف عدد الطلاق نهاية ومعنى (قوله ما بقي الحيض) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن ولو قال الحائض في النهاية لا قوله و مر إلى المتن (قوله ما بقي الحيض الخ) عبارة المغنى ما لم يدخل الطهر الثاني ان طلقها في طهر جامعها فيه اما إذا طلقها في الحيض فإلى آخر الحصة التي طلقها فيها اه وقوله جامعها فيه أي أو في نحو حيض قبله (قوله لا تتقاه الخ) علة لقوله لا فيما بعده الخ (قول المتن الرجعة) أي أو التجديد ان كان الطلاق بائنا اه بخبر يرمى عن الشوبري عن الامداد (قوله ويكره تركها الخ) وجرى المغنى والاسنى على عدم الكراهة (قوله ويؤيده) أي ما بحثه الروضة من الكراهة وقوله ان الخلاف الخ أي حيث كان قويا اه ع ش (قوله لا يلزم أعادتها الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم أنه يستحب لأن الرجعة في معنى النكاح وهو لا يجب اه (قوله الخبر الصحيحين) دليل لسن الرجعة (قوله والحق به) أي بالطلاق في الحيض الذي في الحديث وقوله الطلاق في الطهر أي الذي وطئ فيه اه ع ش أي أو في حيض قبله (قوله ولم تجب الرجعة) أي خلافا لما لك رضي الله تعالى عنه اه معنى (قوله لان الامر بالامر بالامر بالامر بالامر الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة اسبع سنين اه معنى (قوله لكونك والده) أي فيكون الوجوب لاجل امر الوالد اه معنى (قوله ارتفع الاثم) كذا في المغنى (قوله المتعلق بحقها) أي اما المتعلق بحقه تعالى فمعلوم انه لا يرتفع الا بالتوبة رشدي وع ش (قوله من اصله) فيه نظرا ه سم (قوله وبه فارق دفتن البصاق الخ) وقد يقال دفتن البصاق واجب على التخيير بينه وبين الازالة فاذا تقرر وجوب احدهما وقد افاد ان الحاصل بالرجعة المبلغ من الحاصل باحدهما فهي اولى

وبه يعلم أنه لا فرق هنا الخ لا يقال فيه نظر لان اخذ العوض وان بعد احتمال الندم او دفعه لم يدفع احتمال تضرر الولد مع أنه جزء العلة كما صرح به قوله في الجواب بل العلة مركبة لان كونه جزء العلة لا يمنع التسوية بين خلع الاجنبي وغيره لا تنفاه جزئها الاضر لا يقال لو نظرنا لتضرر الولد حرم خلعا ايضا لاننا نقول دفع ضررها مقدم على دفع ضرر الولد لانه انما نظر اليه تبعًا ولانه غير حاصل في الحال وقد لا يحصل بخلاف ضررها (قوله ويكره تركها كافي الروضة) وفيه نظر وينبغي كراهته لصحة الخبر فيها ولدفع الايذاء وكان المصنف يعني صاحب الروض تركه لان الامام قد صرح فيما قاله باجماع اصحابنا والاستناد إلى الخبر وردبانه لانه في اه (قوله لان الرجعة قاطعة للضرر من اصله) فيه نظر

تحيض ثم تطهر فان شاء امسكها وان شاء طلقها قبل ان يجامع فتلك العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء والحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لان الامر بالامر بالامر بالامر بالامر بذلك الشيء وليس في غير ما لا يبرح عمره لانه تفرغ على امر عمره فالمغنى فليراجعها لاجل امرك لكونك والده واستفادة الندب منه حينئذ انما هي من القرينة وإذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحقها لان الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبه فارق دفتن البصاق في المسجد فانه قاطع لدوام ضرره لا لاصله

لان تلويث المسجد به قد حصل وبهذا الذي ذكرته يندفع ما قيل رفع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضى (٨٠) وجوبه وقضية المتن حصول المقصود بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل ان يطأها

بالوجوب فاموقع قوله وبهذا الذي ذكرته الخ نعم قد يقال الوجوب في مسئلة البصاق مأخوذ من النص عليه اه سيد عمر (قوله لان تلويث المسجد به قد حصل) فيه ان المرأة قد تضررت ولا بد اه سم (قوله يندفع ما قيل الخ) الاندفاع بما سيذكره لا بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان دفع التحريم لم ينحصر اى فى الرجعة لحصوله بالتوبة الا ان هذا يقتضى وجوب احدا الامرين اه (قوله اذ كون الشيء بمنزلة الواجب الخ) فيه ما فيه لان مسئلة الرجعة بتسليم عدم النص مقيسة بقياس الاولى كما علم مما نقرر اه سيد عمر (قوله قبل ان يطأها) متعلق بطلاقها (نوله) ليمكن من التمتع الخ) هو وجه امره صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكره وكان ينبغي تاخير عن قوله الاتى والثانى لبيان حصول كماله اه رشيدى (قوله والخبر) اى وقضية الخبر (قوله كما ينهى الخ) اى المحلل (قوله ولا تاتى) اى بين قضيتى المتن والخبر (قوله لان الاول لبيان الخ) قد يقال الاول لاستحباب فيه بالكلية فان الاستحباب حصل بالرجعة ثم هو مخير بين ان يقارن في الطهر وبين ان يمسك فالفرق فيه ليس مندوباً نعم اذ اراد الفرقا لانه سنة ان يؤخره الى الطهر الثانى فالاولى حينئذ ان يقول لان الاول لبيان الجواز والثانى لبيان الاستحباب نعم لو قال المشرع لان الاول لبيان حصول المقصود من استحباب الرجعة والثانى لبيان حصول المقصود من استحبابها لم يرد عليه شيء اه سيد عمر (قوله ممسوسة) اى موطوءة الى قول المتن ولو قال انت طالق فى النهاية الا قوله اول للخرج الى المتن وقوله ومن ثم وقع الى المتن (قوله او نفساء) ومعلوم انها لا تكون الامسوسة فلها لم يقيد بها كالحائض وقد يمنع بجواز كون الحمل من غيره فليتأمل اه سيد عمر وقد يجب بان الطلاق فى النفاس بدعى مطلقا (قول المتن وقع فى الحال) اى وان كانت فى ابتداء الحيض معنى ونهاية اى ولا يقال انها لا تطأ الا اذا مضى اقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشيدى (قوله فيقع عقب انقطاع دمها) اى ولا يتوقف على الاغتسال بنهاية ومعنى (قوله ما لم يطأه) اى فى الدم اه رشيدى (قول المتن وان مست) اى ولم يظهر حملها اه معنى (قوله او قال لها) اى لمن فى طهر اه معنى (قول المتن فيه) اى فى هذا الطهر والائمس فيه اى فى هذا الطهر ولا فى حيض قبله اه معنى اى او ظهر حملها (قوله وهى مدخول بها) تقدم ما يغنى عنه اه رشيدى (قوله اى بمجرد) الى المتن فى المعنى الا قوله بتغيب الحشفة الى هذا كاه (قوله ان انقطع الخ) اى ولم يعد

(قوله لان تلويث المسجد به قد حصل) وفيه ان المرأة تضررت ولا بد (قوله يندفع ما قيل الخ) يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان رفع التحريم لم ينحصر لحصوله بالتوبة فلم يجب الا ان هذا يقتضى وجوب احدا الامرين (قوله وقضية المتن حصول المقصود الخ) قال فى الروض فان راجع والبدعة لحض فاستحب ان لا يطلقها فى الطهر منه اى لئلا يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن النكاح لمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة له ثم قال فى الروض او كانت اى او راجع وكانت البدعة لظهر جامعها فيه اى وفى حيض قبله ولم بين حملها ووطئ بعد الرجعة فلا بأس بطلاقها فى الطهر الثانى والاى بان لم يراجعها الا بعد الطهر او راجعها فيه ولم يطأها استحباب ان لا يطلقها فيه اى فى الطهر الثانى لئلا تكون الرجعة للطلاق قال فى شرحه وظاهر ان ذلك فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه الزوم الرجعة له ليو فيها حقها اه (قوله فى المتن ولو قال الحائض انت طالق للبدعة الخ) قال ابن قاضى عجول فى التصحيح وحيث حمل قوله للسنة او للبدعة على الحالة المنتظرة فقال اردت الايقاع فى الحال قبل لانه غير متهم كما قاله ونقل بعد ذلك عن المتولى انه لو قال لها من البدعة انت طالق طلاقا سنيا او من السنة طلاقا بدعيا ونوى الوقوع فى الحال لم يقع لان اللفظ ينابى الشية فيعمل به لانه اقوى اه وسياق ذلك فى الشرح قريبا (قوله

لا ارتفاع اضرار التطويل والخبر أنه يسكنها حتى تظهر ثم تحيض ثم تطهر ليمكن من التمتع بها فى الطهر الاول ثم يطلق فى الثانى ولئلا يكون القصد من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن نكاح قصد به ذلك فكذلك الرجعة ولا تاتى لان الاول لبيان حصول اصل الاستحباب والثانى لبيان حصول كماله (ولو قال الحائض) ممسوسة أو نفساء (أنت طالق للبدعة) أو للخرج أو طلاق البدعة أو للخرج (وقع فى الحال) لوجود الصفة (أو) أنت طالق (للسنة) لا يقع الا (حين تطهر) فيقع عقب انقطاع دمها ما لم يطأ فيه فحتى تحيض ثم تطهر (أو) قال (لمن) أى موطوءة (فى طهر لم تمس فيه) ولا فى حيض قبله (أنت طالق للسنة) وقع فى الحال لوجود الصفة ومس أجنى بشبهة حملت منه كمسه لما مر أنه بدعى (وان مست) أو استدخلت مائه (ف) لا يقع الا (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ فى حالة السنة (أو)

قال لها أنت طالق (للبدعة) يقع (فى الحال مست)

اه
أو استدخلت مائه (فيه) أو فى حيض قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة (والا) تمس فيه ولا استدخلت مائه وهى مدخول بها (ف) لا يقع الا (حين تحيض) أى بمجرد ظهور دمها ثم ان انقطع قبل أقله بان أن لا طلاق

وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم إن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزع فوراً وإلا فلاحد ولا مهر إن كان الطلاق بائناً لأن استدامة الوطء ليست وطء وكذا الوطئها غيره بشبهة لما مر فيها هذا (٨١) كله فيمن له سنة وبدعة إذا لام فيها ككل

ما يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقيد أماناً لا سنة لها ولا بدعة فيقع حالاً لأن اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعلل به ومن ثم وقع حالاً في أنت طالق لرضا زيد أو قدومه وإن كرهه أو لم يقدم (ولو قال) ولا نية له (أنت طالق طلقه حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله) أو أفضله أو أكمله أو عدله ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيما مر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمدح ما وافق الشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل أن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه لا زمن سنة بل يدين وفارق الغاء بيته الوقوع حالاً في قوله لذات بدعة طلاقاً سنياً ولذات سنة طلاقاً بدعياً بأن نيته هنا لا توافق لفظه ولا بتأويل بعيد أي لأن السني والبدعي لها حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها بل فلفت لضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فأنها توافقته لأن البدعي قد يكون حسناً وكاملاً مثلاً لو صف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولا نية له أنت طالق (طالقة فييحة أو أقبح

أه معنى (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله ولا) أي بأن لم ينزع عيش ورشيدى (قوله إن كان الطلاق بائناً) عبارة شرح الروض وإن كان الطلاق بائناً أه سيد عمر (قوله لأن استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لأن أوله مباح أه رشيدى (قوله لما مر فيها) الذي مر أنه إنما يكون بدعياً إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئها للشك أه سم عبارة السيد عمر قوله ولو طئها غيره بشبهة أي وحملت منه كما مر أه (قوله هذا كله) أي قول المصنف ولو قال لحائض الخ (قوله إذا لام) أي لام للبدعة أو للسنة فيها أي من لها سنة وبدعة أي في طلاقها (قوله ككل ما يتكرر الخ) أي كالسنة والشهر الغلاني أه كردى (قوله أماناً لا سنة لها الخ) كصغيرة مسموسة وكبيرة غير مسموسة أه معنى (قوله لأن اللام فيها للتعليل) فإن صرح بالوقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقراه إن لم ينوشياً فالظاهر الوقوع في الحال وإن أراد التأقيد بمنتهى فيحتمل قبوله أه نهاية قال الرشيدى قوله فإن صرح الخ أي فيمن لا سنة لها ولا بدعة وقوله فيحتمل وقوعه أي ويكون في نحو الأيسة معلقاً على المحال وبهذا يدفع توقف الشيخ في الحاشية أه عبارة المعنى ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل تصريحه بالوقت وإن لم ينو وقوع الطلاق في الحال أه (قوله لرضا زيد) وفي أصل الروضة لو ادعى إرادة التوقيت يقبل بائناً ولا يقبل ظاهر أعلى الأصح وفي مختصر المهمات للولى العراقي نقلاً عن شيخه البلقيني أن الشيخ أباح ما جزم بأنه يقبل منه ظاهر أه سيد عمر وجزم المعنى بما في الروضة من أنه لا يقبل ظاهر أو يدين (قوله أو قدومه الخ) (فروع) لو قال أنت طالق برضى زيد أو بقدمه فكقوله أن رضى أو قدم تعليقاً أو لمن لها سنة وبدعة أنت طالق لا للسنة فكقوله للبدعة أو لا للبدعة فكالسنة أو لمن طلاقاً بدعياً إن كنت في حال السنة فانت طالق فلا طلاق ولا تعليق ولو قال له أنت طالق البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقاً بدعياً الآن وقع في الحال للإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ ولو أنت طالق للسنة أن قدم فلان وأنت طاهر فإن قدم وهي طاهر طلقت للسنة والإفلا تطلق لافي الحال ولا إذا طهرت نهاية معنى (قوله ولا نية له) إلى قول المتن أو سنة في النهاية وكذا في المعنى الأقوله وهي في زمن سنة إلى في زمن بدعة (قول المتن فكالسنة) ولو خاطب بقوله للسنة وما للحق به أو للبدعة وما للحق به من ليس طلاقاً سنياً ولا بدعياً كالحامل والأيسة وقع في الحال ويلغو ذكر السنة والبدعة أه معنى (قوله ونحو ذلك) الواو هنا وفي نظيره الاتي بمعنى أو كما عجب به المعنى (قوله فيما مر) فإن كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض أه معنى (قوله أما إذا قال) محترز قوله ولا نية له (قوله إن كان) أي قول الزوج المذكور (قوله وفارق) أي اعتبار النية والتدين هنا (قوله ولا بتأويل الخ) أي لا ظاهراً ولا الخ أه ع ش (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما أه سم وأقراه السيد عمر (قوله أو قال لها) أي لزوجه أه معنى (قوله فيما مر) فإن كانت في حيض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والأفحين تحيض أه معنى (قوله أردت قبحه) أي أردت بذلك طلاق السنة ونحو قبيحة لقبحة في حتى انحصر حسن عشرتها (قوله أن طلاق مثل هذه) أي حسنة الخلق والعشرة في السنة أي في حالها أقبح أي في حق (قوله أو قال ولا نية له) إلى قوله ولو

لما مر فيها) الذي مر أنه إنما يكون بدعياً إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئها للشك (قوله وفارق الغاء نيته الوقوع الخ) هذا الفرق يقتضي الغاء نية الوقوع حالاً في قوله للسنة وهي في حال بدعة لكن تقدم في الحاشية قريباً خلافاً فيحتاج للفرق بين السنة وطلاقاً سنياً وقد يفرق بقرب التأويل في السنة وبعده في طلاقاً سنياً (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز ولعلاقة ما (قوله

(١١ - شرواني وابن قاسم - ثامن) الطلاق أو أفحشه) أو أسمجه إذا سمع القبيح ونحو ذلك (فك) قوله لها أنت طالق (للبدعة) فيما مر لأن الأولى بالذم ما خالف الشرع أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبحه لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصدت وقوعه حال السنة دين (أو) قال ولا نية له لذات سنة وبدعة أنت طالق طلقه

قال في الاسنى لا قوله وقيل إلى فلو قال وقوله على الاول دون الثاني وقوله أو عكسه وقوله في الاولى وكذا في
 المغنى وشرح المنهج لا قوله فلو قال إلى اما لو قال وقوله أو عكسه وإلى قول المتن ولا يحرم في النهاية إلا ما ذكرته
 في الاسنى (قول المتن سنية بدعية الخ) أى أو لا للسنة ولا للبدعة اه مغنى (قوله على الاول) أى من التعليمين
 (قوله اما لو قال الخ) أى في قوله لذات الاقراء سنية بدعية أو حسنة قبيحة اسنى ومغنى (قوله فانه ثلاث)
 عبارة المغنى حتى يقع الطلاق الثلاث اه (قوله قبل) أى ويقع عليه الثلاث اه ع ش (قوله في الاولى)
 يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير بمن له اسنة وبدعة احترازاً عما ليس له ذلك المذكور بقوله فلو
 قال ذلك الخ لكن المتبادر بقوله تاخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اما لو قال اردت حسنهما من حيث
 الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحينئذ فقد ينظر في التقييد بقوله في الاولى بانه قد يتاخر الوقوع في الثانية
 ايضا لتاخر إحدى الصفتين المفسرهما وبيان ذلك ان قوله أو عكسه يحتمل ان المراد به انه قال اردت حسنهما
 من حيث العدد فانه واحد وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان الحيض مثلاً ويحتمل ان المراد به انه قال اردت
 حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان
 الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتاخر الوقوع واعلم انه في الروضة وغيرها
 لم يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكر فان كان مراده التعليل في صورتين تعيين الاحتمال الثاني فليحرر اه
 سم اقول ان ما ذكره او لا من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير الخ موافق لصنيع النهاية كما مر لكن
 قضية صنيع المغنى وشرح المنهج والروض كما مر انه متعلق بقيل وان المراد بالاولى قوله اما لو قال أى في
 قوله لذات الاقراء سنية بدعية الخ اردت حسنهما من حيث الوقت الخ احترازاً عما ليس كذلك وقوله
 عكسه المراد به الاحتمال الاول أى الحسن من حيث العدد فانه واحد وقبح من حيث الوقت فانه زمان الحيض
 وان التعليل بقوله لان ضرر الخ راجع للصورة الاولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية المذكورة
 بقوله أو عكسه فيما إذا تاخر الوقوع بان كانت في حال السنة كما هو قضية صنيع النهاية والمغنى وشرح
 المنهج حيث أسقطوا قوله أو عكسه كما مر والله أعلم (قوله ولو قال ولانية له ثلاثاً) ولو قال أنت طالق خسا
 بعضهم للسنة وبعضهم للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال اخذاً بالتشطير والتكميل او طالق طلقتين طلبة للسنة
 وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة او طلقتك طلاقاً كاللج او كالنار وقع حالاً وبلغو
 التشبيه المذكور اه نهاية زاد المغنى والروض ولو قال انت طالق ثلاثاً بعضهم للسنة وسكت وهى في حال
 السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط او طالق طلقتين للسنة والبدعة وقع الطلقتان في الحال اه (قوله
 اقتضى التشطير) أى إذا كانت ذات اقراء وإلا كالصغيرة طلقت في الحال ثلاثاً روض ومغنى (قوله فان
 اراد غير ذلك الخ) عبارة المغنى وشرح الروض فان قال اردت إيقاع طلقة في الحال وطلقتين في الحال الثاني
 صدق بيمينه ولو اراد إيقاع بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكميل اه (قوله غير
 ذلك) أى غير التشطير اه كردى (قوله الثلاث) إلى قوله واما خبر مسلم في النهاية الا قوله وقيل يحرم

في الاولى يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير بمن له اسنة وبدعة احترازاً عما ليس له ذلك المذكورة بقوله
 فلو قال ذلك الخ لكن المتبادر تعلقه بقوله تاخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اما لو قال اردت حسنهما من
 حيث الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحينئذ فقد ينظر في التقييد بقوله في الاولى بانه قد يتاخر الوقوع في
 الثانية أيضاً لتاخر إحدى الصفتين المفسرهما وبيان ذلك أن قوله أو عكسه يحتمل أن المراد به انه قال
 اردت حسنهما من حيث العدد فانه واحد وقبحهما من حيث الوقت فانه زمان الحيض مثلاً ويحتمل ان المراد
 به أنه قال اردت حسنهما من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحهما من حيث
 الوقت فانه زمان الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتاخر الوقوع واعلم
 أنه في الروضة وغيرها لم يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكر فان كان مراده التعليل بذلك في صورتين تعيين
 الاحتمال الثاني فليحرر (قوله فان اراد غير ذلك) أى كان أراد ثلاثاً ثنتين حالاً وواحدة في الاخرى

(سنية بدعية أو حسنة قبيحة
 وقبح في الحال) لنضاد
 الوصفين فالغياو بقى أصل
 الطلاق وقيل لان أحدهما
 واقع لا محالة فلو قال ذلك
 لمن لا سنة لها ولا بدعة وقع
 على الاول حالاً دون
 الثاني أما لو قال اردت
 حسنهما من حيث الوقت
 وقبحهما من حيث العدد
 فانه ثلاث أو عكسه قبل
 وان تاخر الوقوع في
 الاولى لان ضرر وقوع
 العدد أكثر من فائدة تاخير
 الوقوع ولو قال ولانية له
 ثلاثاً بعضهم للسنة
 وبعضهم للبدعة اقتضى
 التشطير فيقع ثنتان حالاً
 والثالثة في الحالة الاخرى
 فان اراد غير ذلك عمل به
 ما لم يرد طلقة حالاً وثلثين
 في المستقبل فانه يدين (ولا
 يحرم جمع الطلقات) الثلاث

لان عويمر العجلا في ما لاعت امراته طلقها الا ناقبل أن يخبره النبي صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم انهاء عنه لانه أوقعه معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع الحرمة يجب الانكار (٨٣) على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد اذ دل

على أن لحرمة وقد فعله جمع من الصحابة واتفق به آخرون وقيل يحرم ذلك اما وقوعهن معلقة كانت او منجزة فلا خلاف فيه يعتد به وقد شنع أئمة المذاهب على من خالف فيه وقالوا اخاره من المتأخرين من لا يعا به فاقى به هو اقتدى به من اضله الله وخذله واما خبر مسلم عن ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة ثم قال قال عمر ان الناس قد استعجلوا اما كانوا فيه على اناة فلو امضيناه عليهم فامضاه عليهم فجوابه انه فيمن يفرق اللفظ فكانوا الاول ايصدون في إرادة التاكيد ليدانتهم فلما كثرت الاخلاط فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث عليهم قال السبكي كالمصنف هذا احسن الاجوبة انتهى وهو عجيب فان صريح مذهبا تصديق مريد التاكيد بشرطه وإن بلغ في الفسق ما بلغ بل قال بعض المحققين احسنها انهم كانوا يعتادونه طلبة ثم في زمن عمر استعجلوا وصاروا يوقعونه ثلاثا فعاملهم بقضيته ووقع الثلاث عليهم فهو إخبار

(قوله لان عويمر) إلى قوله وأنت خير في المعنى لا قوله وقيل يحرم وقوله وهو عجيب إلى وقال (قوله عويمر) كذا في أصله رحمه الله تعالى بغير الف فلحيراه سيد عمر ويمكن أن يقال انه ممنوع من الصرف للعلية والوصفية الأصلية (قوله بحرمتها عليه) أي بانها بانت باللعان اه معنى (قوله لانه أوقعه الخ) به يعلم ان ما ذكر دليل الزام لا تحقيق وقوله وقد فعله الخ لا حجية فيه إلا ان كان باجماع منهم اه سيد عمر (قوله ومع اعتقادها) أي بقاء الزوجية والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله وتعليم الجاهل) عطف على الانكار (قوله ولم يوجد) أي الانكار والتعليم وقوله فدل أي عدم وجودهما (قوله اما وقوعهن) أي الثلاث اه ع ش (قوله فلا خلاف فيه يعتد به الخ) عبارة النهاية والمعنى فهو ما اقتصر عليه الأئمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وإن اختاره من المتأخرين الخ (قوله اختاره) أي ما قاله المخالف من وقوع الواحدة وقال الكردى أي اختار الخلاف اه (قوله واما خبر مسلم الخ) عبارة المعنى واحتجوا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما كان الطلاق الخ وعلى تقدير صحة هذا الحديث اجيب عنه بجوابين أحدهما الخ (قوله واحدة) خبر كان (قوله قد استعجلوا اما كانوا فيه اناة) أي قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه اناة أي مهلة اه كردى (قوله على اناة) متعلق بكانوا اه سم (قوله فلو امضيناه عليهم) جواب لو محذوف أي لكان حقا اه كردى (قوله فجوابه الخ) عبارة شرح مسلم فاختلف العلماء في جوابه فالصحيح ان معناه انه كان في اول الامر إذا قال لها انت طالق انت طالق طالق ولم ينو تاكيدا ولا استئنافا يحكم بوقوع طلبة لقله ارادتهم الاستئناف بذلك فعمل على الغالب الذي هو إرادة التاكيد فلما كان زمن عمر رضى تعالى الله عنه وكثر استعمال الناس هذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف حملت عند الاطلاق على الثلاث عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في هذا العصر اه ولا يخفى انه غير ما ذكره الشارح وسالم عن اشكاله الآتي (قوله فجوابه) أي خبر مسلم انه أي خبر مسلم اه كردى (قوله يصدقون) ببناء المفعول اه سم (قوله وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وإن لم يوافق الشافعي السيد عمر رضى الله عنه فيما أدى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو إجماع فيلزم الشافعي القول به لا نأمنع انه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر رضى الله تعالى عنه سكت عليه من سكت لانه لم يبق عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل اه سم (قوله بشرطه) وهو عدم الفصل (قوله انهم كانوا يعتادونه الخ) معناه كان الطلاق الثلاث الذي يوقعونه الآن دفعة انما كان في الزمن الاول يوقعونه واحدة فقط واعتمد هذا الجواب الشيخ علاء الدين البخارى الحنفى قال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستعجال يعنى انه كان للناس اناة أي مهلة في الطلاق فلا يوقعون الا واحدة واحدة فاستعجل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة واما اذا كان معنى الحديث ان إيقاع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الاول انما يقع واحدة وهذا في الزمن الثاني قبل التنفيذ فما الذى استعجلوه اه معنى وبذلك يندفع قول الشارح الآتي وأنت خير الخ (قوله يعتادونه الخ) أي اعتادوا التطليق واحدة اه سم (قوله يوقعونه ثلاثا) يعنى يوقعون الثلاث دفعة واحدة (قوله فهو الخ) أي خبر ابن عباس الخ (قوله والاحسن عندى ان يحجب بان الخ) اطال شرح مسلم في رد الجواب

(قوله على اناة) متعلق بكانوا (قوله يصدقون) هو بالبناء للمجهول (قوله وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وإن لم يوافق الشافعي السيد عمر فيما أدى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو إجماع فيلزم الشافعي القول به لانه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر سكت عليه من سكت لانه لم يبق عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتأمل (قوله انهم كانوا يعتادونه طلبة) أي اعتادوا التطليق واحدة

عن اختلاف عادة الناس لاعت تغير حكم في مسئلة واحدة انتهى وأنت خير بعدم مطابقة للظاهر المتبادر من كلام عمر لاسيما مع قول ابن عباس الثلاث إلى آخره فهو تاويل بعيد لا جواب حسن فضلا عن كونه أحسن والا حسن عندى أن يحجب بان عمر لما استشار الناس علم فيه

ناسخا لما وقع قبل فعمل بقضيته وذلك الناسخ اما خبر بلغه او اجماع وهو لا يكون الا عن ناس ومن ثم اطبق علماء الأمة عليه واخبار ابن عباس لبيان ان الناسخ انما عرف بعد مضي مدة من وفاته صلى الله عليه وسلم قال السبكي وابتدع اهل زماننا اى ابن تيمية ومن ثم قال العزيز جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق بالطلاق على وجه اليمين لم يجب به الا كفارة يمين ولم يقل بذلك احد من الامم ومع عدم حرمة ذلك هو خلاف الاولى من التفريق على الاقراء والاشهر ليسكن تدارك ندمه ان وقع برجعة او تجديد وخرج بقولنا الثلاث ما لو اوقع اربعا فانه يجرم كما هو ظاهر كلام ابن الرفعة وما يصرح به (٨٤) قول الرويانى انه يعزروا اعتمده الزركشى وغيره ويوجه بانه تعاطى نحو عقد فاسد

بان ذلك كان ثم نسخ الى ان قال ما نصه فان قيل فلعل الناسخ انما ظهر لهم في زمن عمر قلنا هذا غلط ايضا لانه يكون قد حصل الاجماع على الخطا في زمن اى بكر والمحققون من الاصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الاجماع اه (قوله وهو) اى الاجماع (قوله قال السبكي) الى قوله وخرج في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اى ابن تيمية الى فقال ودخل في حكاية كلام السبكي بما نصه ولا فرق بين ان يكون ذلك منجزا او معلقا وقد وجدت صفته حلقا كان او غير حلف قال السبكي الخ (قوله انه الخ) اى ابن تيمية (قوله فقال الخ) عطف تفسير على قوله ابتدع الخ (قوله على وجه اليمين) اى بان قصد الحث او المنع او تحقيق الخبر (قوله ولم يقل بذلك) عبارة المغنى وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها احد الخ (قوله ومع عدم حرمة ذلك الخ) عبارة المغنى وكما لا يحرم جمعها لا يكره كذلك ولكن يسن الاقتصار على طلبة في القراءات الاقراء وفي الشهر لذات الاشهر ليتمكن من الرجعة او التجديدان ندم وان لم يقتصر على ذلك فليفرق الطلقات على الايام ويفرق على الحامل طلبة في الحال ويراجع اخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض اه (قوله ما لو اوقع اربعا) اى في زوجة واحدة اه كرى (قوله فانه يجرم) وقوله انه يعزروا خلفه النهاية والمغنى فيهما عبارة سم المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مراه (قوله كما) اى في البيع اه كرى (قوله واقتصر عليه) الى قوله ولا تتغير هذه الاحوال في المغنى الا قوله وعندنا لاسنة في التفريق وقوله فان قلت الى وله لا يمكنك الى قول المتن ويدين في النهاية (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النفي ادنى شىء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق اه سم اقول ومخالفته ظاهرة مع ما قدمنا هناك عن المغنى والروض مع شرحه (قوله فاذا رفع لشافعى) عبارة المغنى والنهاية قضية كلام المصنف عود الاستثناء الى الصورتين وهو كذلك خلافا (قوله وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ) تأمل هذا الحصر مع قوله الاتى ولو استوى الخ والعبارة الجامعة ان يقال ان غالب على ظنك صدقه وجب تمكينه وان شككت على السوية كرهه وان ظننت الكذب حرم اه سيد عمر (قوله وله) عطف على لها اه سم (قوله وهذا الخ) اى ما تقدمت من معنى التدين وكان ينبغي تاخيرها الى تمام المغنى (قوله بحكم قاض الخ) اى لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهرا وحكم بقوله وتمكينه اه سم والروض مع شرحه (قوله تعويلا على الظاهر) اى ظاهر الحكم وهذا علة لتغير هذه الخ وقوله لما ياتى الخ علة للتغير هذه الخ (قوله اذا كذبه) اى غلب على ظنها كذبه (قوله ولو بعد الحكم) غاية لقوله لا من صدقه اى وليس لها ان تنكحه ولو بعد الحكم بالفرقة اى خلافا لمن اجازاه اه رشيدى (قول المتن ويدين) اى ايضا على الاصح اه معنى (قول المتن من قال الخ) سواء قاله متصلا لليمين او منفصلا

(قوله فانه يجرم) الى قوله انه يعزروا المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مراه (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النفي ادنى شىء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق (قوله وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ) تأمل هذا الحصر مع قوله الاتى ولو استوى الخ (قوله وله) عطف على لها (قوله ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض) لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهرا او حكم بقوله وتمكينه

وهو حرام كما مر ونوزع في ذلك بما فيه نظر (ولو قال انت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (او ثلاثا للسنة وفسر) في الصورتين (بتفريقها على اقراء لم يقبل) ظاهرا لانه خلاف ظاهر لفظه من وقوعه دفعة في الاولى وكذا في الثانية ان كانت طاهرا والاخيرين تطهر وعندنا لاسنة في التفريق (الاعمى يعتقد تحريم الجمع) اى جمع الثلاث في قراء واحد كالمالكي فاذا رفع لشافعى قبله ظاهرا في كل من تنكح الصورتين خلافا لمن خصه بالثانية لان ظاهر حاله انه لا يفعل محرما في معتقده (والاصح انه) اى من لا يعتقد ذلك (يدين) لانه لو وصل ما يدعيه باللفظ لا تنظم ومعنى التدين ان يقال لاهرمت عليه ظاهرا وليس لك مطاوعته الا ان غلب على ظنك صدقه بقرينة اى وحينئذ يلزمها تمكينه ويحرم عليها النشوز ويفرق بينهما القاضى من غير نظر

لتصديقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان قلت لو اقرت لرجل بالزوجية فصدقها عنها لم يفرق بينهما وان كذبها الولي والشهود فملا كان هنا كذلك قلت يفرق باناثم لم نعلم مانعا يستند اليه في التفريق وهنا علمنا مانعا ظاهرا اراد ارفعه بتصادقهما فلم ينظر اليه وله لا يمكنك منها وان حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى ان صدقت قال الرافعى وهذا معنى قول الشافعى رضى الله عنه له الطلب وعليها الهرب ولو استوى عندا صدقه وكذبه كرهها وتمكينه وان ظننت كذبه بغير علمها تمكينه ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعده تعويلا على الظاهر فقط لما ياتى ان محل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها اذا كذبه ان تنكح بعد العدة من لم يصدق الزوج لا من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او لم شاء زيد)

لما مر ولا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر إلا التحليف خصمه انه ما يعلم انه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهره ان اليمين لوردت حلف انه اراد ذلك وقبل منه ظاهر وفيه نظر لان غاية الرد انه كالاقرار وقد تقرر ان تصديقها لا نظرا اليه (٨٥) وخرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع

حكم اليمين جملة فينا في لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصه بحال دون حال والحق بالاول ما لو قال من اوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باننا اورجعيما وانقضت العدة لانه يريد رفع الثلاث من اصلها وما لو اوقع الاستثناء من عدد نص كاربعتن طوالق واراد الاflانة وانت طالق ثلاثا واراد الا واحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لانه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من اصله كاردت طلاقا لا يقع او ان شاء الله او ان لم يشا او الا واحدة بعد ثلاثا او ان فلانة بعد اربعتن لم يدين او ما يقيد او يصرفه لمعنى آخر او يخصه كاردت ان دخلت او من وثاق او الا فلانة بعد كل امرأة او نسائي دين واما ينفعه قصده ما ذكر باطنا كان قبل فراغ اليمين فان حدث بعده لم يفده كما مر في الاستثناء ولو زعم انه اتى به واسمع نفسه فان صدقته فذاك والا حلفت وطلقت

عنها اه عش (قوله لما مر) أى في شرح والاصح أنه يدين (قوله لان غاية الرد) أى اليمين المردودة (قوله وقد تقرر) أى اتفاقا في شرح انه يدين (قوله وخرج به) الى المتن في النهاية (قوله فلا يدين) الى قوله والحق بالاولى في المعنى (قوله مطلقا) أى من كل وجه (قوله حيثند) أى حين منافاتها للفظ من كل وجه (قوله فانها) أى بقية التعليقات اه عش (قوله والحق بالاول) وهو ان شاء الله سم وعش (قوله ما لو قال الخ) عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد سم على حج اه عش اقول وقوله في غاية الاشكال ظاهر وقوله ولعله الخ يؤيده ما قدمه الشارح في النكاح في مبحث شاهديه في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وما لو اوقع الاستثناء الخ) أى ادعى ارادة الاستثناء (قوله كاربعتن طوالق الخ) (فرع) لو قال اربعتن طوالق الاflانة فقطضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر اه سم (قوله بخلاف نسائي) والفرق ان اربعتن ليس من العام لان مدلوله عدد محصور وشروط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ ونسائي وان كان محصورا في الواقع لكن لادلالته بحسب اللفظ على عداه عش (قوله وبالثاني) وهو بقية التعليقات اه عش (قوله نية من وثاق) وهل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا او يفرق فيه نظر وقد اجاب م ر على البديهي بانه لا يدين فيه كافي ارادة ان شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرد عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية ايضا سم على حج اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها الحق انه لا يظهر تفاوت بين من ذراعى وبين من وثاق اه (قوله والحاصل الخ) عبارة الروض والضابط انه ان فسر بما يرفع الطلاق فقال اردت طلاقا لا يقع او ان شاء الله او يخصه بعد بطلتك ثلاثا او اراد الا واحدة او اربعتن واراد الاflانة فلا يدين انتهت اه رشيدى (قوله واما ينفعه الخ) كذا في المعنى (قوله ولو زعم) أى قال وقوله انه اتى به أى ما ذكر عبارة النهاية بها اه قال عش قوله انه اتى بها الخ أى بالمشيئة خرج به ما لو قال اتيت بقولى ان دخلت الدار او نحوه فانكرت فانه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم اه واقره الرشيدى (قوله والا) أى بان انكرت انه اتى به اه سم (قوله كما لو قال عدلان الخ) انظر التشبيه راجع لما ذاهل الصورة ان العدلين شهدا عند القاضي او اخبر فقط اه رشيدى اتول الظاهر ان مرجع التشبيه قوله حلفت الخ وان الصورة انهما شهدا عند القاضي والمعنى ثبت الطلاق عند الانكار بالخاف كما ثبت بشهادة عدلين حاضرين انه الخ (قوله قولها) أى الزوجة ولا قولهما أى العدلين (قوله لانه الخ) عبارة النهاية انه الخ باسقاط اللام (قوله لم يكذب) ببناء المفعول من التفعيل وكذا قوله كذب (قوله ما قيمة هذا درهم) هو المحلوف عليه (قول المتن بعضهم) يشعر بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلو لم يكن له غير ما طلقت كما بحثه بعضهم أى الزركشى قياسا على ما لو قال كل امرأة لى طالق الا عمره ولا امرأة له غير ما فلانها تطلق كافي الروضة واصلا عن

(قوله والحق بالاول) أى وهو ان شاء الله ما لو قال الخ عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد (قوله وما لو اوقع الاستثناء من عدد نص الخ) (فرع) لو قال اربعتن طوالق الاflانة فقطضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر (قوله وبالثاني نية من وثاق الخ) هل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا او يفرق فيه نظر وقد اجاب م ر على البديهي بانه لا يدين فيه كافي ارادة ان شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرد عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية (قوله والا) أى بان انكرت انه اتى به (قوله في المتن وقال اردت بعضهم) قال الزركشى تصويرهم المسئلة بقوله اردت بعضهم صريح في ان الفرض فيما اذا كان له زوجة

كما لو قال عدلان حاضرا انهم لم يات بها لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه أى به بل يقبل قوله يمينه لانه لم يكذب أى ما لو كذب صريحا فانه يحتاج للينة ولو حلف مشير النفي سم ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل اكثر صدق ظاهرا كما اتى به ابو زرعة لان اللفظ يحتمله وان قامت قرينة على ان مراده بالاول لان النية اقوى من القرينة (ولو قال نسائي طالق او كل امرأة لى طالق وقال اردت بعضهم

فتاوى القفال وأقره بخلاف قوله النساء طوالق إلا عمره ولا امرأة له غيرهما والفرق أنه في هذه الصورة لم يضاف النساء لنفسه اه معني ومثله في النهاية إلا انه زاد عقبه وأقره قوله لكن ظاهر إطلاقهم بخلافه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها اه وفي سم بعد إطلاقه في الرد على الزركشي مانصه وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزركشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجة وذو الزوجات وقال عث قوله لكن ظاهر إطلاقهم الخ معتمداه (قول المتن فالصحيح انه لا يقبل ظاهر إلا بقرينة) هذا التفصيل يجري في كل موضع قلنا أنه يدين فيه كما صرحوا به فيما إذا قال طلاقا من وثاق إن كان حالها منه قبل والإفلا اه معني (قوله لأنه خلاف) إلى قوله وما في الروضة في النهاية (قوله بما ياتي) أي انفاعن المتولى (قوله ونقله عن الأكثرين) وحينئذ فإن رجاءهنا مخالف لما التزمه الراجعي من تصحيح ما عليه الأكثر ولا يحسن تعبيره بالصحيح اه معني (قوله ومثل ذلك الخ) ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال اجانب خلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جلست تلك الليلة على النساء ثم قال اردت بلفظ غيره الرجال الاجانب قبل قوله أي ظاهر ابيمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أقي به والدرجحة الله تعالى للقرينة الحالية وهي غير ته على زوجته من نظر الاجانب لها اه نهاية وفي سم نحوه (قوله وما في الروضة الخ) عطف على قوله ما لو ارادت الخ (قوله كالم) قضية قوله الاتي وقيد المتولى الخ انه يحذف أداة الاستفهام أي اكلم زيدا (قوله وبه) أي بقوله أي للقرينة ايضا وقوله بينه أي بين قول الروضة المار وقوله وبين قولها أي الروضة (قوله ومر) أي في شرح وترجمة الطلاق بالعجمية صريح على المذهب (قوله حينئذ) أي حين عدم الاتصال (قوله وانه) أي العرف أو ما ذكر من الطول والقصر (قوله ثم ما ذكر) أي تأمير القرينة والعمل بها (قوله إنما هو في القرينة اللفظية) أي يتم ذلك فيمن يحملها من وثاق فان القرينة حالية بلا شك بل قد ينزع في مسئله الاخت في كون القرينة لفظية فليتامل وما يمنع التقييد باللفظية مسألة جلاء زوجته

غير الخاصة فلم يكن له لو أراد الاستثناء فيبغي ان تطلق كما لو قال كل امرأة طالق إلا عمره ولا امرأة له سواها فانها تطلق كما نقله عن فتاوى القفال قال بخلاف النساء طوالق إلا عمره ولا امرأة له سواها والفرق انهم يصفهن إلى نفسه وأقره ويحتمل هنا الوقوع بناء على ان الاستثناء لا يكون إلا من المملوك فانه لا يملك الاطلاق عمره فكانه استثناء من نفسه وهو باطل اه كلام الزركشي وأقول فيه نظر ظاهر لانه لا يخفى ان المراد بقول المصنف كغيره وقال اردت غير الخاصة انه قال اردت بقولي نسائي طوالق أو كل امرأة إلى فقوله طالق إنما يربطه بقوله نسائي أو كل امرأة إلى طالق بعد تقييده بغير الخاصة فهو نظير ما قاله السبكي في قول ذي الزوجة الواحدة نسائي أو كل امرأة إلى غير كطالق بتقيد أداة الاستثناء اعني غير كعلى قوله طالق من أنها لا تطلق لانه لم يربط الطلاق بقوله نسائي أو كل امرأة إلى إلا بعد تقييده بغير المخاطبة غاية الامر أنه هنا لم يصرح بهذا القيد بل نواه فاحتج في قوله ظاهر إلى قرينة وهناك صرح به فعمل به مطلقا بخلاف ما إذا اخر أداة الاستثناء فقال كل نسائي أو كل امرأة إلى طالق غير كفانه يقع الطلاق للاستغراق وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزركشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجة وذو الزوجات على انه يحتمل انه يحمل كلامه على ما يوافق ما قلناه بان يريد بقوله واداد الاستثناء انه لم ينو غير الخاصة بقوله نسائي أو كل امرأة بل أطلق ذلك ثم بعد تلفظه بقوله طالق نوى حينئذ استثناء الخاصة وهذا هو نظير ما نظر به فتاومه (قوله في المتن فالصحيح انه لا يقبل ظاهرا) (فرع) زوجة اريد جلوسها على الرجال فخلعت غيرة الاب او الزوج خلف أنها لا تجلي عليه ولا على غيره وقال اردت غير من الرجال فافتي شيخنا الشهاب الرمي بقول دعوا هذا ظاهرا فلا بحث بجلوسها على النساء لقرينة الغيرة المقتضية إرادة الرجال (قوله ومنه ما لو قال الخ) انظر ما للفظية في هذا (قوله كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدى فقال) قديرة قضية هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وان المراد ان اليمين ليست محمولة فيه على الحال وحينئذ فهذا ليس بما نحن فيه من انه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهرا إلا بقرينة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما افاده قوله قبل ثم ذكر الخ فتامله

لانه خلاف ظاهر اللفظ من العموم بل يدين لاحتماله (الإبقرينة بان) أي كان (خاصته وقالت) له (تزوجت) على (فقال) في إنكاره المتصل بكلامها اخذنا ما ياتي (كل امرأة) لي طالق وقال اردت غير الخاصة (ظهور صدقه حينئذ وقيل لا يقبل مطلقا ونقله عن الأكثرين ومثل ذلك ما لو اردت الخروج لمكان معين فقال إن خرجت الليلة فانت طالق فخرجت لغيره وقال لم قصد إلا منعها من ذلك المعين فيقبل ظاهرا للقرينة وما في الروضة في الايمان انه لو قيل له كلم زيدا اليوم فقال لا كلمته ونوى اليوم قبل ظاهر أي للقرينة ايضا وبه يفرق بينه وبين قولها لو قال لا ادخل دار زيد وقال اردت ما يسكنه دون ما يملكه لم يقبل ظاهرا أي لعدم القرينة وما انه لو قال وهو يحلها من وثاق انت طالق وقال اردت من وثاق لم يقع عليه شيء للقرينة وقيد المتولى مسألة الروضة بما إذا وصل حلفه بكلام السائل وإلا لم تنفع النية أي لانه لا قرينة حينئذ ويظهر ضبط الطول والقصر بالعرف وأنه هنا أوسع منه بين ايجاب البيع وقوله ثم ما ذكر إنما هو في القرينة اللفظية كما ترى ومنه ما لو

كلا اذا دخل على صديقه وهو يتعدى فقال إن لم تتقدمي فامراتي طالق لم يقع الا بالباس (٨٧) وان اقتضت القرينة انه يتعدى معه

الان ذكره القاضي وخالفه البيهقي فقيده بما تقتضيه العادة قيل وهو افقه انتهى وباقى قبيل فصل التعليق بالحل عن الروضة ما يؤيده وعن الاصحاب ما يؤيد الاول وانه مستشكل وما يرجح الثاني النص في مسألة التغدي على ان حلف يتقيد بالتغدي معه الان

(فرع) اقر بطلاق او بالثلاث ثم انكر او قال لم يكن الا واحدة فان لم يذكر عذر لم يقبل والا كظننت وكيلي طلقها فبان خلافه او ظننت ما وقع طلاقا او الخلع ثلاثا فاقنيت بخلافه وصدقته او اقام به بينة قبل (فصل) في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها اذا (قال انت طالق في شهر كذا او) في (غرة او) في (اوله) او في راسه (وقع بول جزء) ثبت في محل التعليق على ما يحتمل الزكشي كونه (منه) وعليه فكان الفرق بينه وبين ما مر اول اول الصوم ان العبرة بالبلد المنتقل اليه لانه ان الحكم ثم منوط بذاته دون غيرها فنيط الحكم بمحلها بخلافه هنا فان منوط بحل العصمة وهو غير متقيد بمحل فروع محل التعليق الذي هو السبب في ذلك الحل وذلك لصديق

الحكمة في النهاية عن افتاء والده اه سيدي عمر عبارة سم قوله ومنه ما لو قال الخ انظر ما اللفظة في هذا اه (قوله) كلا اذا دخل على صديقه وهو يتعدى الخ) قد يقال قضية هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وان المراد ان البين ليست محمولة فيه على الحال وحينئذ هذا ليس مانح فيه من انه اذا نوى التقييد لم يقبل ظاهرا الا بقرينة فكيف قيد مانح فيه بغير ذلك كما افاده قوله قبل ثم ما ذكر الخ فتأمل اه سم (قوله) ما يؤيده) اي الثاني (قوله) ما يؤيد الاول) هو قوله لم يقع الا بالباس اه عش (قوله) اقر الى الفصل في النهاية (قوله) ثم انكر) اي اصل الطلاق (قوله) كظننت وكيلي) الى قوله ثلاثا يعني فافترت على ذلك الظن وقوله فاقنيت بخلافه اي بان ما وقع لم يكن طلاقا او الخلع لم يكن ثلاثا فكان الظن فاسدا فالقرار كذلك اه كردى (قوله) وصدقته) اي صدقت الزوج فيما ادعاه من بيان خلاف تطبيق الوكيل او خلاف ظنه وقوله او اقام به اي بالخلاف المذكور اه كردى

(فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها) (قوله) ونحوها) اي غيرها والمشابهة بين الازمنة وما ذكر معها في مجرد ان كلاما مستقلا والافلامشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال ان طلقته فانت طالق ولو قال وما يتبعه سلم من ذلك اه عش (قوله) او في راسه او دخوله او يحمله او ابتدائه واستقباله او اول اجزائه نهاية ومعنى (قول المتن بول جزء) اي هو وهو اول ليلة منه نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله) ثبت في محل التعليق) فلو علق بيلده وانتقل الى اخرى ورأى فيها الهلال وتبين انه لم ير في تلك لم يقع الطلاق بذلك قال الزكشي وظاهر كما قال شيخنا ان محله اذا اختلفت المطالع اه معنى وقوله وظاهر الخ كذا في النهاية قال عش قوله وظاهر كما قال الخ معتمد اه (قوله) على ما يحتمل الخ) عبارة النهاية كما بحثه الخ (قوله) كونه) فاعل ثبت والضمير لاول جزء (قوله) وعليه) الى المتن في النهاية (قوله) وعليه) اي ما بحثه الزكشي (قوله) بينه) اي تحقق اول الشهر اذا علق به الطلاق حيث اعتبر فيه محل التعليق (قوله) لانه) عطف على اليه (قوله) ان الحكم) لعل المراد به وجوب الصوم (قوله) بذاته) يعني الصائم اه رشيدى (قوله) فنيط الحكم) لعل المراد به ثبوت اول الشهر (قوله) بخلافه هنا) انظر ما المراد بالحكم هنا ولعل الاولى ان يقول بخلاف حل العصمة فانه غير متقيد بمحل فروع الخ (قوله) الذي هو السبب) صفة التعليق (قوله) وذلك) اي قول المتن وقع بول جزء اه عش (قوله) لصدق ما علق به حينئذ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية لتحقيق الاسم بول جزء منه اه (قوله) حتى في الاولى) هي قوله في شهر كذا اه عش (قوله) يقع) اي الطلاق بحصوله اي الدخول في اولها الى الدار والجار متعلق بالضمير (قوله) فان اراد الخ) عبارة المغنى والاسنى في شرح فيعجز اول يوم منه فان اراد وسطه او اخره وقد قال انت طالق في شهر كذا او اراد من الايام احد الثلاثة الاول منه وقد قال انت طالق غرة دين لاحتقال ما قاله فيه ما لان الثلاثة الاول غرة في الثانية ولا يقبل ظاهرا وان قال اردت بغرة تاء او براسه المنتصف مثلا لم يدين وان قال انت طالق في رمضان مثلا وهو فيه طلقت في الحال وان قال وهو فيه انت طالق في اول رمضان او اذا جاء رمضان فطلق في اول رمضان القابل اه (قوله) ما بعد ذلك) اي ما بعد الجزء الاول فيما لو قال انت طالق في شهر كذا ما لو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغير الاول وعبارة سم على حجج قوله فان اراد ما بعد ذلك هو صادق بما لو اراد اليوم الاخير او اخر اليوم الاخير وقد قال في اوله ولعله غير مراد في مثل هذا الاذلا وجه للتدين حينئذ اه اقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال انت طالق في اول الشهر ثم قال اردت بالاول النصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في اخر جزء من الخامس عشر مثلا فينبغي تدوينه لاحتمال اللفظ لما قاله اه عش عبارة الرشيدى قوله فاراد

(فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها) (قوله) في محل التعليق الخ) كذا مر (قوله) فكان الفرق الخ) يمكن ان يستغنى عن الفرق بانهم سواء لان التعليق سبب الطلاق فاعتبر محله واعتبار المنتقل اليه انما هو لوجوب المستقبل الواقع في المنتقل اليه فليتامل (قوله) فان اراد ما بعد ذلك) صادق بما لو اراد اليوم الاخير

ما علق به حينئذ حتى في الاولى اذا المعنى فيها اذا جاء شهر كذا ويجب ان يتحقق بمجيء اول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بحصوله في اولها فان اراد ما بعد ذلك دين (او) قال انت طالق (في نهاره) اي شهر كذا (او اول يوم منه فيقع) الطلاق (بفجر اول يوم منه)

لان الفجر اربعة اول النهار واول اليوم وبه يعلم اننا لو قال لها انت طالق يوم يقدم زيد فقدم قبيل الغروب بان طلاقها من الفجر على الاصح عند الاصحاب وقياسه انه لو قال متى قدم (٨٨) فانت طالق يوم خميس قبل يوم قدمه فقدم يوم الاربعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذي

قبله وترتيب احكام الطلاق الرجعي أو البائن من حيثئذ ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موق باربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك ثم مات فيتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان بائنا أو لم يعاشر ها ولا ارث لها واصل هذا قوله في أنت طالق قبل قدم زيد بشهر يشترط الوقوع قدومه بعدمضى أكثر من شهر من اثناء التعليق فحيثئذ يتبين وقوعه قبل شهر من قدمه فتعتمد من حيثئذ لانه علق بزمن بينه وبين القدم شهر فاعتبر مع الاكثرية الصادقة بأخر التعليق فأكثر ليقع فيها الطلاق وقولهما بعد مضي شهر من وقت التعليق مرادهما برقت التعليق آخره فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر مؤبدا الآن يريد تنجيزه وتوقيته فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عمرى وبه يعلم انه لو قال انت طالق آخر يوم من عمرى طلقت بطولع فجر يوم موته ان مات نهارا أو الا ففجر اليوم السابق على

ما بعد ذلك لعله خصوص الاولى اه (قوله لان الفجر) الى قوله ولو قال في آخر يوم ولم يزد في النهاية (قوله وبه يعلم الخ) اى بالتعادل (قوله وقياسه) اى قوله انت طالق يوم يقدم زيد الخ (قوله فقدم يوم الاربعاء) اى او الخميس سم على حج اى فيتبين الوقوع يوم الخميس الذي قبل يوم الخميس الذي قدم فيه اه عش (قوله الذى قبله) اى حيث مضى لها خميس قبل قدمه وبعد التعليق والافلا وقوع اه (قوله ونظيره) اى الميس اه عش (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغى ان يراد ان الاكثر من اثناء التعليق أخذنا مما يذكره انما اه سم (قوله من تلك المدة) اى ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان رطه شبهة اه عش (قوله ولا عدة عليها الخ) اى حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتقل الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق ان كان بائنا اه رشيدى زاد عش وفي سم على حج ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه (قوله وأصل هذا) اى قوله انت طالق قبل موق الخ اه عش (قوله من اثناء التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة سم على حج اه عش (قوله فاعتبر) اى الشهر رشيدى وكردى (قوله بأخر التعليق) متعلق بالصادقة يعنى يصدق على الجزء الذى هو وزن التلذظ بأخر التعليق وعلى الأكثر من ذلك الجزء انه أكثرية للشهر أى يصير الشهر مع ذلك أكثر من أشهر واعتبار تلك الاكثرية انما يحتاج اليها ليقع فيها الطلاق اه كردى (قوله وقولهما الخ) جواب سؤال اشعان اعتبار الاكثرية والزيادة على الشهر (قوله وقع بعد شهر الخ) اى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقى ان ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته سنة اه سم (قوله مؤبدا) اى وان كان الى تنقضى ان الطلاق مغنيا بأخر الشهر وانها تعود بعده الى الزوجية اه عش (قوله فيقع حالا) اى ومؤبدا أيضا عش ورشيدى (قوله ومثله) أى قوله الى شهر اه عش (قوله ومثله الى آخر يوم الخ) تقديره اخذنا مما يأتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى اى فيقع فى اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله اه سم (قوله وبه يعلم) اى بقوله ومثله الى آخر يوم من عمرى (قوله وتقدير ذلك الخ) اى تاويله بان المعنى فى اليوم الاخير من ايام الخ اه عش (قوله فى ذلك الخ) خبره تقدير ذلك (قوله من اضافة الصفة) وهى اخر الى الموصوف وهو يوم اه سم (قوله ومحل هذا الخ) مقول قال والاشارة الى قوله طلقت

وأخر اليوم الاخير وقد قال فى أوله ولعله غير مراد فى مثل هذا اذ لا وجه للتدوين حيثئذ (قوله فقدم يوم الاربعاء) اى او الخميس (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغى ان يراد الاكثر من اثناء التعليق اخذنا مما يذكره انما (قوله ولا عدة عليها ان كان بائنا الخ) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال (قوله من اثناء التعليق) صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتتحقق الصفة (قوله وقع بعد شهر الخ) اى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقى ان ابن عباس سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته الى سنة (قوله ومثله الى آخر يوم من عمرى) تقديره اخذنا مما يأتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى اى فيقع فى اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله (قوله من اضافة الصفة) اى وهو اخر الى الموصوف اى وهو يوم (قوله ومحل هذا الخ) بقى ما لومات فى ليلة التعليق فقد يقال هو كالمقول ان طالق امس فباتى فيه تفصيله الاق لانه بمنزلة قوله

ليلة موته وتقدير ذلك فى اليوم الاخير من ايام عمرى اذهو من اضافة الصفة للموصوف قال بعضهم أخذنا من كلام الجلال البلقينى ومحل هذا ان مات فى غير يوم التعليق او فى ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق بطولع

وإلا وقع حالا انتهى ومراده أنه يتبين وتوعد من حين التلفظ ولو قال آخر يوم لموتى أو من (٨٩) موتى لم يقع شيء لاستحالة الإيقاع والوقوع

بعد الموت ولو قال آخر يوم
ولم يزد ولا نية له فاذا اقيمت
به انه لا يقع به شيء اتردده
بين آخر يوم من عمرى او
من موتى وما تردد بين موقع
وعدمه ولا مرجح لاحدهما
من تبادرو نحوه يثبت عدم
الوقوع به لان العصمة ثابتة
بيقين فلا ترفع بمحتمل ولو
قال على آخر عرق يموت منى
كما اعتادته طائفة فهو
كقوله مع موتى فلا وقوع
به كما يأتى او آخر جزء من
عمرى او من اجزاء عمرى
وقوع قبيل موته اى آخر
جزء يليه موته خلا فاما
زعم وقوعه حالا فقد
صرحوا فى انت طالق آخر
جزء من اجزاء حيضتك
بانه سنى لاستعما به الشرع
فى العدة واجاب الرويانى
عمايقال كيف يقع مع ان
الوقوع عقب آخر جزء وهو
وقت الموت بان حالة الوقوع
هى الجزء الاخير لا عقبه
لسبق لفظ التعليق هنا
فلا ضرورة الى التعقيب
بخلافه فى انت طالق فانه
انما يقع عقب اللفظ لامعه
لا استحاله ولو قال قبل ان
اضربك او نحوه بما لا يقطع
بوجوده فضررها بان وقوعه
قال جمع عقب اللفظ. و رده
شيخنا بان الموافق لقولهم
فى انت طالق قبل شهر بعده
رمضان وقع آخر جزء من
رجب وقوعه قبل الضرب

بطول فجر يوم موته الخ (قوله والإوقع حالا) يشمل ما إذا مات في ليلة التعليق وفي الوقوع حالا حيث قد نظر
 إذ لم يوجد المعلق عليه بعد التعليق والطلاق ولا يسبق اللفظ أه سم أقول قول الشرح والانتحة صورتان
 أن يقوله نهار أو يموت في بقية اليوم أو يقوله نهار أو يموت في الليلة التالية له وفي كل منها إذا قلنا بتبين
 وقوع الطلاق من وقت التعليق لا يقال إن الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته لكن تأخر تبينه
 عن وقته ما لو قاله ليلا ومات في بقيتها فهو غير داخل تحت ذلك وحكمه أن لا وقوع لعدم وجود ما يصدق
 عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليلا إذا مضى اليوم وحكمه أن لا وقوع أه ع ش (قوله ومراده) أي البعض
 (قوله ولانية له) ظاهره أنه إن نوى آخر يوم من عمره فحكمه الوقوع فيه أو من موقى فعدم الوقوع مطلقا
 أه سيد عمر (قوله فالذي أفتيت به أنه لا يقع الخ) خلافا للنهاية عبارته طلقت بغروب شمس بلى ذلك
 التعليق فبايظهر وإن زعم بعضهم أنه أفتى بعدم الوقوع مطلقا أه قال ع ش قوله بغروب شمس بلى الخ
 بل قد يقال في آخر اليوم الذي عاق فيه لأنه يصدق عليه أنه آخر يوم من طلاق الأيام وهو وجه وقوله وإن
 زعم بعضهم وهو حج أه (قوله بين وقوع وعدمه) أشهر تب (قوله ونحوه) أي كالقرينة الخارجية
 (قوله كياتي) أي في التنبيه (قوله أو آخر جزء) إلى الماتن في النهاية الأقوله خلافا لما فقد (قوله أو آخر
 جزء من عمره) ويظهر أنه لو قال آخر عمرى كان الحدكم كذلك أه سيد عمر (قوله فقد صرحوا الخ)
 عبارة النهاية لصريحهم الخ (قوله وهو) أي العتب (قول لاستحائنه) أي الوقوع مع اللفظ (قوله
 وأو قال قبل أن أضربك الخ) قال في الروض وأن قال أنت طالق قبل موتى وقع في الحال انتهى أه سم
 (قوله عملا لا يقطع بوجوده) أخرج قبل طلوع الشمس أه سم (قوله فضر بها) أي بعد التعليق وأو
 بزمن طويل ومفهومه قوله أضربها أنالولم يضر بها لم يقع لأن الماتن أن ضربك فانت طالق قبل الضرب ولم
 يوجد الضرب إلا وقوع أه ع ش (قوله قال جمع الخ) معتد أه ع ش عبارة السيد عمر أقول
 يؤيده ما نقله الشبخان عن القفال في أنت طالق قبل موتى من الوقوع في الحال بخلاف قبل موتى بضم القاف
 مع ضم الباء أو ساكنها وقبل موتى فإنه لا يقع إلا في آخر جزء من عمره نعم يشكل على ما قاله ذلك الجمع بل
 وعلى مسئلة الموت ما استند إليه شيخ الإسلام ولا يجدى في الفرق ما أفاده الأشارح رحمه الله تعالى إذ التعليق
 في المسئلة المذكورة ليس بمحدود بل بمطلق مضاف لمحدوده ومع ذلك صادق بكل زمن من الأزمنة السابقة
 بلا شك فليتامل أه سيد عمر (قوله وقوعه الخ) خبر أن الموافق الخ (قوله لقولهما مستند إلى حال
 اللفظ ولم يقولا الخ) وقد يقال قولهما مستند إلى حال اللفظ ولم يقولا وقوع في حال اللفظ يؤيد الثاني أه سم

انت طابق في اليوم الماضي وقد يقال بخلافه لان هذا جاهل عو ته فليس قصده الا التعليق بجيء اخر يوم من
عمره وقد بان هو ته استحالة فلا يقع شيء لان الحلاق لا يسبق اللفظ **(قوله)** والواقع حالا يشمل ما اذمات في
ليلة التعليق وفي الواقع حالا انظر اذ لم يوجد المعاق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ وقد يقال يجري
فيه انت طابق امس لانه بمعناه وقد يفرق فليحذر **(قوله)** ولو قال اخر يوم ولم يزد لانية لانه لا يفتيت به انه
لا يقع به شيء **(الخ)** ولو قال اخر يوم ولم يزد لانية له وقع بزوب شمس اول يوم بقاءه اى لوجوده سمي المعاق
عليه بعد التعليق خلافا لما قال انه اتفق بعدم الوقوع **(طالعنا شرح مر (قوله)** ولو قال قبل ان اضربك او
نحوه **(الخ)** قال في الروض وان قال انت طابق قبل مو تى وقع في الحال ام **(قوله)** لا يقطع بوجوده **(الخ)**
اخرج قبل طلوع الشمس **(قوله)** عقب اللفظ قدية تضي انه لو اتصل مو ته باخر اللفظ بلا فصل انه لا يقع
وفيه نظار ويؤيد النظر ما تقدم في انت طابق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعده شهر فقط بعدم تمام التعليق من
انه يقع مع اخر التعليق لا بعده فقد وقع مع اللفظ مع انه لم يسبق زمان الوقوع فابر اجمع فان ما قاله الروياني
مشكل وما دعه من الاستحالة ممنوع وكذا يقال في قوله الاتي قال جمع عقب اللفظ **(قوله)** لقوله لهما مستندا
الى حال اللفظ ولم يقلوا الى اللفظ وقد يقال قولها مستندا الى حالة اللفظ ولم يقلوا وقع في حال اللفظ يؤيد

وعليه فرق بين هذا وما قاس عليه بان التعاقب ثم بازمنة متعاقبة كل منها عدد الطرافين فتقيد الوقوع بمصادقة فقط وهنا بفعل ولازم من له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (او) انت طالق (اخره) اى شهر كذا او انسلخه او نحو ذلك (هـ) يقع باخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقي (٩٠) (وقيل) يقع (بأول النصف الآخر) منه وهو أول جزء منه ايلة سادس عشرة لأن منه إلى

آخره يسمى آخره ويرد بمنع ذلك (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فانت طالق (هـ) تطلق (بغروب شمس غده) اذ به يتحقق مضى يوم (أو) قاله (نهارا) يفدأوله (ففي مثل وقته من غده) يقع الطلاق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلا او متفرقا ولا ينافيه مامر انه لو نذر اعتكاف يوم لم يحزله تفريق ساعاته لان النذر موسع يجوز ايقاعه اى وقت شاء والتعليق محمول عند الاطلاق على أول الازمنة المتصلة به اتفاقا ولان المنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه ومن ثم لو دخل فيه اثناء يوم واستمر الى نظيره من الثاني أجزأه كما لو قال اثناءه على ان اعتكف يوما من هذا الوقت وهذا هو نظير ما هنا بجامع ان كلا حصل الشروع فيه عقب اليمين اما لو قاله اوله بان فرض انطباق اخر التعليق على اوله فلتطلق بغروب شمس ولو قال أنت طالق كل يوم طلقة طلقت في الحال طلقة واخرى اول الثاني واخرى

(قوله وعليه) أى على الاول وهو ما قاله الجميع بفرق بين هذا أى نحو قبل أضر بك (قوله وما قاس) أى شينةنا والضمير في بمصادقه رجع إلى الوقوع اه كرى أقول والظاهر المتعين ان الضمير راجع إلى الزمن المحدود وهو كامل الرجب (قوله ولازم من له) على ان قوله او لا مالا يقطع بوجوده ظاهر في الفرق بين ما ذكره وبين ما قاس عليه لان الشهر الذى بعده رمضان مما يقطع بوجوده اه عش (قوله اى شهر كذا) إلى قول المتن وبه يقاس في النهاية (قوله منه ليلة الخ) الاخصر الاوضح من ليلة الخ (قوله لان منه إلى اخره) لعل هنا سقطة من الكاتب والاصل لان أول جزء منه الخ وعلى فرض عدم السقطة غاية ما يتكلف في توجيهه ان اسم ان محذوف اى لانه اى النصف الآخر منه اى من اوله إلى اخره يسمى أو ان من بمعنى أول والضمير ان راجعان إلى النصف الآخر عبارة النهاية والمعنى اذ كله اخر الشهر اه وهى ظاهرة (قوله بمنع ذلك) عبارة المعنى يسبق الاول إلى الفهم (تنبيه) لو علق باخر اول اخره طلقت باخر جزء منه وان علقه باول اخره طلقت باول اليوم الاخير منه او علق بان تصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الخامس عشر وإن نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الاول طلقت بطالع فجر الثامن أو علق بنصف يوم كذا طلقت عند زواله أو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق نهارا أو لا بفالفجر اه بخذف وقوله لو علق باخر اول الخ في النهاية مثله (قوله بعد اوله) سيد كحرته بقوله اما لو قال اوله الخ (قوله في جميعه) اى جميع النهار (قوله ولا ينافيه) اى التعليل (قوله المتصلة به) اى بالتعليق (قوله ثم) اى فى نذر الاعتكاف (قوله لو دخل فيه) اى الاعتكاف (قوله اثناءه) اى اليوم (قوله وهذا) اى قوله ومن ثم لو دخل الخ اه عش (قوله ما هنا) أى فى تعليق الطلاق (قوله عقب اليمين) فيه تغليب اه رشيدى (قوله بان فرض انطباق اخر التعليق الخ) بان وجد اوله بعقب اخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه سم على حج اه رشيدى زادعش اى فلا يقع الا بمضى جزء من اليوم الثانى اه عبارة السيد عمر قوله بان فرض الخ وهذا كما قال الزركشى اذا تم التعليق واستعقبه اول النهار اما لو ابتداء اول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه فلا يقع بغروب شمس اه اى بل بمضى قدر من التعليق من غده اه (قوله طلقت في الحال الخ) اى ان كان قاله نهارا والا فلا تطلق الا بمضى الغد اه عش (قوله واخرى أول الثانى الخ) وفي المطلب عن العبادى لو قال انت طالق اول النهار واخره تطلق واحدة بخلاف ما لو قال انت طالق اخر النهار واوله فتطلق طلقتين والفرق انها فى الاولى اذا طلقت فى اول النهار امكن سحب حكمها على اخره بخلافه فى الثانية كذا فى الحادى فى كتاب الايمان (فرع) لو قال لزوجته انت طالق فى افضل ساعات النهار فالظاهر انه لا يقع عليه الطلاق الا بمضى النهار نظير ما لو قال انت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه انها بما يقع عليه الطلاق باول الليلة الاخرة من رمضان لان بها يتحقق ادراك ليلة القدر واوحصل منه التعليق فى اثناء العشر الاخير لم يقع الطلاق الا بمضى مثله من السنة القابلة اه عش (قوله ولم ينتظر فهما) اى اليوم الثانى والثالث اى بل او قلنا الطلاق اولها اه رشيدى (قوله الصادق) اى المتحقق (قوله او قال اذا مضى) إلى قول المتن وبه يقاس فى المعنى لا قوله فان قلت إلى وخرج (قوله وإن بقى منه لحظة) وإن اراد الكامل دين كما يأتى عن سم (قوله والحمل على الجنس متعذر الخ) قد يقال قضية تحقق الجنسية فى كل من افراده صدق الثانى (قوله بان فرض انطباق اخر التعليق على أوله) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه (قوله لاقتضائه التعليق بفراغ ايام الدنيا) قد يقال قضية تحقق الجنسية فى كل من افراده صدق التعليق

اول الثالث ولم ينتظر فيهما مضى ما يكمل به ساعات اليوم الاول لانه هنالم يعلق بمضى اليوم حتى يعتبر كاله بل باليوم الصادق باوله ولظهور هذا تعجب من استشكل ابن الرفعة له (او) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نهارا) أى اثناءه وان بقى منه لحظة (بغروب شمس) لان الالعهدبة تصرفه الى الحاضر منه (والا) يقله نهارا بل ليلا (لغا) فلا يقع به شىء اذا نهار حتى يحمل على المعهود والحمل على الجنس متعذر لاقتضائه التعليق بفراغ ايام الدنيا فان قلت

لم لا يحمل على المجاز لتعذر الحقيقة قلت لأن شرط الحمل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منهما هنا وخرج بمضى اليوم قوله انت طالق اليوم أو الشهر أو السنة أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة فانها تطلق حالا ولو ليلسا أو أنصب أم لا لأنه واقعه وسمى الزمن بغير اسمه فقلت التسمية (وبه) أي بما ذكر يقاس شهر وسنة في التعريف والتكثير لكن لا يتأتى هنا الغاء كما هو معلوم فيقع في اذا مضى الشهر أو السنة باقتضاء باقيهما وان قل فان أراد الكامل دين وفي اذا مضى شهران وافق قوله أي آخر قوله أخذنا بما مر آ نقاعن الروياني ابتداءه بمضيه وان نقص وان لم يوافقه فان قاله ليلا وقع بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادى والثلاثين بقدر ما كان سبق من ليلة التعليق أو نهارا فكذلك لكن من اليوم الحادى والثلاثين بعد التعليق ومحل ان كان

التعليق بمضى يوم واحد بعد اه سم (قوله لم لا يحمل على المجاز) أي بان يراد باليوم الليلة بعلاقة الضدية او مطلق الوقت فتطلق بمضى الليلة او مضى ما يصدق عليه الوقت الذي وقع فيه التعليق اه عش (قوله او قرينة خارجية الخ) أي فيحمل اللفظ عند الاطلاق على ما دلت عليه القرينة اه عش (قوله ولم يوجد واحد منهما) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم إلا ان يقال ليست خارجية وقرينة المجاز في التعاليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح سم وقوله هلا الخ لعله على سبيل التناول وتسليم ان ال حقيقة في العهد الحضورى والا فالتحقيق انها حقيقة في الجنس من حيث هو وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح كغيره اه سيد عمر (قوله او الشهر) او شعبان او رمضان من غير ذكر شهر اه نهاية قال عش قوله من غير ذكر شهر افهم انه لو قال انت طالق شهر رمضان لم تطلق الا بدخول شهر رمضان كما لو قال انت طالق في شهر رمضان وبخلافه ما في حاشية الزايدى من انه لو قال انت طالق شهر رمضان او شعبان يقع حالا مطلقا اه عبارة الرشيدى قوله من غير ذكر شهر انظر ما وجهه وفي حاشية الزايدى ما يخالفه اه (قوله أنصب الخ) أي ما ذكر من اليوم وما عطف عليه (قوله في التعريف) الى المتن في النهاية وفيها وفي المغنى وسم هنا مسائل راجعها (قوله فيقع) الى الفرع في المغنى ثم قال تنبيه لو شك بعد مضى مدة من التعليق هل تم العدد او لا عمل باليقين وحل له الوطء حال التردد لان الاصل عدم مضى العدد والطلاق لا يقع بالشك ولو علق بمسئلة عرفت كصود السماء والطيران واحياء الموتى او عقلا كالجمع بين الضدين او شرعا كنسخ رمضان لم تطلق لانهم ينجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم توجد اه (قوله وان قل) أي وإن كان الباقي لحظة اه سم (قوله دين) ينبغى ان يجرى هذا في اذا مضى اليوم سم على حج اه عش (قوله وفي اذا مضى شهر الخ) بمضيه الخ عطف على في اذا مضى الشهر او السنة باقتضاء باقيهما الخ (قوله عن الروياني) فيه انه لم يعزم امر انفاق قبل قول المتن او اليوم الخ لم يعزه الى احد وما مر قبل قول المتن او اخره الخ فقع بعده لا مناسبة بينهما حتى يظهر الاخذ (قوله ابتداءه) مفعول وافق وقوله بمضيه صلة بقع اه سم اي المقدر بالعطف (قوله وان لم يوافقه الخ) عطف على ان وافق الخ (قوله ومحل) اي محل تكمل الشهر بما ذكر اه رشيدى (قوله ان كان) اي قوله اذا مضى

بمضى يوم واحد بعد الا أن يقال لا يصدق معنى الجنس ما بقي منه شيء وفيه نظر (قوله ولم يوجد واحد منهما هنا) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم الا ان يقال انها ليست خارجية وقرينة المجاز في التعاليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح يتأمل من القرائن (قوله فيقع في اذا مضى الشهر) قال في العباب ولو قال اذا مضى الشهر وقع باقتضاء الهلالى وإذا مضت الشهور فهو باقى شهور تلك السنة او إذا مضت شهور فضى ثلاثا او علق بمضى الساعات بمضى اربعة وعشرين ساعة او ساعات فيمضى ثلاث اه وما ذكره في الساعات هو ما قاله الجليلى وهو موافق لما قاله فيما اذا مضت الشهور انها لا تطلق الا بمضى اثني عشر شهرا لكن الاصح عند القاضى انها تطلق بمضى ما بقي من السنة وقياسه ساعات ان تطلق هنا بمضى ما بقي من ساعات اليوم واليلة مع اعتبار سبق الليل ولو قال اذا مضت الايام ففيه نظر وقياسه قولهم واللفظ للروض قبيل الرجعة او حلف ليصو من الايام فليصم ثلاثا قال في شرحه حملا عليها لا على ايام العمر انتهى الوقوع هنا بمضى الثلاث لكن قياس ذلك الوقوع فيما اذا مضت الساعات بمضى ثلاث لا لأن يفرق فليحرر ولو قال اذا مضى ايل فانت طالق لم تطلق الا بعد مضى ثلاث ليال كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى اذا الليل واحد بمعنى جمع وواحد ليلة مثل تمر وتمررة وقد جمع على ليال فزادوا فيها الياء على غير قياس انتهى ولنظر فيما لو قال اذا مضى الليل هل ينصرف الليلة التي هو فيها فينحصر بمضى الباقي منها لان ليلا وان كان معنى الجمع الا انه بدخول ال يحمل على الجنس وينصرف للمعهود فيه ونظر وقد يقال قد اعتبر الثلاث في الايام والنساء في الاثروج النساء مع دخول لام الجنس (قوله وان قل) اي وان كان الباقي لحظة (قوله دين) ينبغى ان يجرى هذا في اذا مضى اليوم (قوله ابتداءه) مفعول وافق وقوله بمضيه صلة

في غير اليوم الاخير والاومضى بعده شهر هلالى كفى نظير ما مر في السلم وفي اذا مضت سنة بمعنى اثني عشر شهر اهالية فان انكسر الشهر الاول حسب احد عشر شهر ابالالهة وكلت بقية الاول ثلاثين يوما من الثالث عشر والسنة للعربية نعم يدين مر يد غير ها (فرع) حلف لا يقيم بمحل كذا شهر افاقاه مفرقا حث على ما ياتي في الايمان ولو قال انت طالق في اول الاشهر الحرم طلقت باول القعدة لان الصحيح انه او لها وقيل اولها ابتداء الحرم ذكره الاسنوى (أو) قال (أنت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية (وقصد أن يقع في الحال مستند اليه) أي أمس أو نحوه (وقع الحال) لانه اوقعه حالا وهو ممكن واسنده لزمن سابق وهو غير ممكن فالغى وكذا لو قصد ان يقع أمس او اطلق او تعذرت مراجعته لنحو موت او خرس ولا إشارة له مفهومة (وقيل لغو) نظر الاسناده لغير ممكن ويرد بان الاطاعة بالممكن اولى الا ترى الى ما مر في له على ألف من ثمن خمر أنه يلغى قوله من ثمن خمر ويلزمه الألف (أو قصد أنه يطلق أمس وهي الآن معتدة) من طلاق رجعي أو بائن (صدق يمينه) لقرينة الاضافة الى أمس ثم ان صدقته (٩٢) فالعدة بما ذكر وان كذبتة او لم تصدقه ولم تكذبه فن حين الاقرار (أو) قال اردت اني

(طلقتها) أمس (في نكاح آخر) فبانت مني ثم جددت نكاحها أو أن زوجها آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها (صدق يمينه) في ارادة ذلك للقرينة (والا) يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا لبعد دعواه هذا ما جرى عليه هنا وهو المنقول عن الاصحاب وللإمام احتمال جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدق لاحتماله وجزم به بعضهم ولو قال أنت طالق قبل أن تخلق طلقت حالا أو بين الليل والنهار فان كان نهرا فبالغروب أو ليلا بالفجر (تنبية) ما تقرر في أنت طالق أمس من الوقوع حالا عملا بالممكن وهو الوقوع

شهر أنت طالق (قوله في غير اليوم الاخير الخ) عبارة المغنى في غير الاخير من الشهر فان علق في اليوم الاخير او الليلة الاخرية من الشهر كفى بعد شهر هلالى اه (قوله وفي اذا مضت الخ) عطف على قوله وفي اذا مضى شهر الخ وقوله بمعنى الخ صلة يقع المقدر بالهطف (قوله) والسنة للعربية الخ) عبارة المغنى والنهائية والمعتبر السنة العربية فان قال اردت غير ها لم يقبل منه ظاهرا لثمة التأخير ويدين نعم لو كانت ببلاد الروم أو الفرس فينبغي قبول قوله اه (قوله او الشهر الماضي) الى التنبيه في النهاية وكذا المغنى لا قوله ويرد الى المتن (قوله) وهو الخ) اي الاستناد اه معنى (قول) وكذا لو قصد الخ) اي وكذا يقع حالا لو قصد الخ سم ومعنى (قوله اولى) اي بان يلغى الطلاق من الاطاعة بالحال مع انه لم يباغ في الاولى (قول المتن) او قصد انه يطلق أمس) اي ولم يقصد الزوج انشاء طلاق حالا ولا ماضيا بل قصد الاخبار بانه طلقها أمس في هذا النكاح اه معنى (قوله كذلك) اي فبانت منه ثم نكحها (قوله فلا يصدق الخ) يظهر ان المراد ظاهرا فيدين (قوله هذا) اي قول المصنف ولا فلا (قوله) وجزم به بعضهم) والصواب ما في الكتاب ومن صرح بما في الكتاب القاضى حسين والبعوى والمتولى والرويانى وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كما ذكره الاذرى اه معنى (قوله) ولو قال انت طالق قبل ان تخلق) قال مر في شرحه ولو قال انت طالق قبل ان تخلق طلقت حالا إذ لم تكن له ارادة كما قاله الصيغرى واقى به الوالد رحمه الله تعالى فان كانت له ارادة بان تصداتها بقله قبل ان تخلق قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به انتهى ولك ان تقول ما الفرق بينه وبين أمس ونحوه إذ قال اردت إيقاعه في الماضي وانه يقع حالا على المذهب فان ظاهرا إطلاقهم ان الحكم كذلك ولو كان الارادة قبل فراغ لفظ الطلاق والحاصل انه اما ان يلتزم ما ذكر من التقييد في أمس وغيره بما علق محال مما مروى أتى واما أن يتمحل الفرق فليتلأمل اه سيد عمر (قوله لمن سبقوه) أى وهو المعتمد كما مر في التنبيه (قوله وعلة) اي بعضهم (قوله هنا) اي في صورتى للبدعة وللشهر الماضي وقوله فهو اي ما ذكر من الصورتين (قوله ايضا) اي كما يعمل بكون اللام للتعليل (قوله كما اشاروا اليه) اي التعليل بالغاء المحال (قوله ومن ثم) اي من اجل جواز التعليل بالغاء المحال مع وجود اللام (قوله لما ذكرته) اي في الجواب المار اتقا (قوله اثر) ببناء الفاعل من التأثير (قوله وهو قوله غدا) لا يخفى ما فيه يقع (قوله حث) كذا مر (قوله وكذا لو قصد الخ) أى وكذا يقع حالا لو قصد الطلاق فيه لا يقال الطلاق فيه من لازم انه نكاح اخر لا نأمنغ ذلك لاحتمال فسخ او تبين فساد الاول (قوله وهو المنقول الخ) اعتمده

بأنت طالق والغاء لما لا يمكن وهو قوله أمس يوافقه الوقوع حالا في أنت طالق قبل ان تخلق الغاء لما لا يمكن وهو قبل أن تخلق وفي انت طالق لا في زمن الغاء للمحال وهو لا في زمن وفي انت طالق بين الليل والنهار على ما بحثه بعضهم مخالفا لمن سبقوه وعلو بان ليس لنا من بين الليل والنهار فهو كقوله لا في زمن وقد تقرر حكمه وفي انت طالق للبدعة ولا بدعة لها وللشهر الماضي فيقع فيها حالا الغاء للمحال وهو ما بعد لام التعليل كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل ملحظ الوقوع هنا حالا ان اللام فيما لا ينتظر له وقت للتعليل فهو كأن انت طالق لرؤا زيد فانه يقع وان لم يرض وقد يجاب بانه لا مانع من ان يعمل بالغاء المحال ايضا كما اشاروا اليه في الشهر الماضي ومن ثم قاسر شيخنا الوقوع حالا في أمس على الوقوع حالا في البدعة ولا بدعة لها ولم يبال بما افادته اللام لما ذكرته وفي انت طالق الان طلاقا اثر في الماضي فيقع حالا ويلغى وقوله اثر في الماضي لانه محال وفي أنت طالق اليوم غدا للمحال وهو قوله غدا وفي أنت طالق طلقة سنية بدعية وهي في حال البدعة الغاء للمحال وهو اجتماعهما من جهة واحدة وفي انت طالق الطلقة الرابعة على احد وجهين لم ار من رجع منها شيئا وقياس كلام القاضى

الاثني عدم الوقوع ويلحق بهذه المسائل انت طالق امس غدا او غدا امس من غير اضافة (٩٣) فيقع صيغة الغدر ويلغو ذكر امس

لانه علقه بالغد وبالا امس
ولا يمكن الوقوع فيها ولا
الوقوع في امس فتعين
الوقوع في غدا لامكانه
وحاصل هذا الغاء المحال
والاخذ بالممكن فهو كما مر
في أنت طالق امس
ويخالف هذه الفروع كلها
عدم الوقوع اصلا نظرا
للمحال في أنت طالق بعد
موتى او معه في أنت طالق
مع انقضاء عدتك وفي أنت
طالق طلبة بائنة لمن يملك
عليها الثلاث كما قاله القاضي
اورجعية لمن لا يملك عليها
سوى طلبة او لغیر موطوءة
كما قاله القاضي ايضا قال في
التهذيب وهو المذهب وفي
أنت طالق الآن أو اليوم
إذا جاء الغدا وإذا دخلت
الدار فلا تطلق بمجيء الغد
ولا بدخول الدار لانه علقه
بمجيء الغد فلا يقع قبله
وإذا جاء الغد فقدقات اليوم
او الآن اي فلم يمكن ايقاعه
بوجه وفي أنت طالق ان
جمعت بين الضدين او نسخ
رمضان أو تكلمت هذه
الداية فلا يقع نظر للمحال
باقسامه الثلاثة والحاصل
منه ان الطلاق وقع حالا
في اكثر الاحدى عشرة
الاولى ولم ينظروا فيها
للمحال الذي ذكره ولم يقع
في الصور الاخرى التسع
نظر للمحال فيها وفي الفرق
بين تلك وهذه ما داء معنى
اوجب الغاء المحال في جميع
تلك ومعنى اخر اوجب

من التسامح ومع ذلك فواضح ان محله إذا أراد ايقاع طلاق واحد فيها أما إذا أراد ايقاع طلقتين في كل منهما
واحدة فلا استحالة حيث لم يكن ثم مانع من نحو بينونة فينبغي ان يقع ما يتم تردد النظر في صورة الاطلاق بايها
تلحق وظاهر كلامهم انها تلحق بالاولى فليتا ما له سيد عمر وفي الروض مع شرحه ما يوافقه عباره لو قال
انت طالق اليوم غدا فواحدة تقع في الحال ولا يقع شيء في الغد لان المطلقة اليوم طالق غدا ويحتمل انهم يريد
للاذلك وكذا يقع واحدة فقط في الحال لو اراد بذلك نصفها اليوم ونصفها الاخر غدا لان ما اخره تعجل
فان أطلق نصفين بأن اراد نصف طلبة اليوم ونصف طلبة غدا فطلقتان لان تبيين بالاولى وكذا لو قال
اردت اليوم طلبة وغدا اخرى كما فهم بالاولى وصرح به الاصل ولو قال انت طالق غدا اليوم طلقت طلبة
غدا فقط اي لا في اليوم ايضا لان الطلاق معلق بالغد وذكره اليوم بعده كتعجيل الطلاق المعلق وهو لا يتعجل
اه (قوله الاتي) اي انفا (قوله من غير اضافة) اي فيها اه سم (قوله من غير اضافة الخ) لو قال نهارا
انت طالق غدا امس او امس غدا بالاضافة وقوع الطلاق في الحال لان غدا امس وامس غدا هو اليوم ولو قاله
ليلا وقع غدا في الاولى وحالاتي الثانية معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمكن الوقوع فيها) يعلم ما فيه مما
مر انفا اه سيد عمر ويظهر بالتأمل انه لا يجري هنا نظير ما مر انفا (قوله وحاصل هذا) اي ما ذكر في أنت
طالق امس غدا او غدا امس الخ (قوله فهو) اي حكم انت طالق امس غدا الخ (قوله لمن يملك الخ) اي
خطا بالزوجة يملك الخ (قوله كما قاله القاضي) راجع الى قوله وفي أنت طالق طلبة بائنة الخ (قوله أو
رجعية الخ) عطف على بائنة (قوله كما قاله القاضي) راجع الى قوله اورجعية الخ (قوله وهو المذهب)
اي ما قاله القاضي (قوله او إذا دخلت الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى لكن لا يخطئه فيحتمل انه من
تفسير الناسخ او يقال او بمعنى الواو ولا فهو مشكل فيما يظهر إذ مقتضاه انه إذا قال أنت طالق اليوم إذا
دخلت الدار ودخلت فيه ان لا تطلق ولا وجه له ويؤيد ما ذكرناه من الاحتمال اقتضاه في التعليل على قوله
لانه علقه الخ نعم يقال حينئذ لا فائدة لزيادة ولا بدخول الدار إذا دخل له بالكلية والحاصل ان كلامه
لا يخلو عن شيء بكل تقدير فليتا ما لم رايته الفاضل قال ما نصه قوله وفي أنت طالق الان او اليوم الخ مما
دخل تحت هذا انت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم واي مانع من الوقوع عند دخول
الدار انتهى وقد يجاب بان قوله إذا جاء الغد راجع الى اليوم وقوله اذا دخلت الدار راجع الى الان
ولا شك ان دخول الدار المعلق به يستحيل وقوعه الان بل انما يقع في المستقبل فهما مسئلتان والشرع على
عكس ترتيب اللف وقوله لانه علقه بمجيء الغد اي مثلا في مسئلته وهي ربط الطلاق باليوم اه سيد عمر
اقول وينافي هذا الجواب قول الشارح الاتي فقدقات اليوم او الان نعم يصرح بما تضمنه الجواب
صنيع المعنى والروض مع شرحه عباره لو قال انت طالق اليوم اذا جاء الغد او انت طالق الساعة اذا
دخلت الدار لغا كلامه فلا تطلق وان وجدت الصفة لانه علقه بوجودها فلا يقع قبله واذا وجدت فقد مضى
الوقت الذي جعله محلا للايقاع اه وبه يعلم ما في تعبير الشارح من الحفاء والتعقيد (قوله بمجيء الغد ولا
بدخول الدار الخ) حقه ان يقول ولو بعد مجيء الغد او دخول الدار لانه علقه بمجيء الغد او دخول الدار فلا
يقع قبله واذا جاء الغد او دخلت الدار فقدقات الخ (قوله باقسامه الثلاثة) اي العقل والشرع والعادى (قوله
منه) اي من الاشكال المذكور بقوله ويخالف هذه الفروع الخ (قوله في اكثر الاحدى عشرة الخ)
ليتا ما مع ماسياتي المقتضى الوقوع في جميعها اه سيد عمر اقول ماسياتي في الوقوع المطلق الشامل
للمحال والاستقبالي وما هنا في خصوص الوقوع في الحال فاخرج بقيد الاكثر ان طالق امس غدا او غدا
امس فانه يقع الطلاق فيها وفي صيغة الغد (قوله ذكره) الا صوب اسقاط الهاء وزيادة واو الجمع او اتاء
التكلم (قوله التسع) اي بعد قوله وفي أنت طالق ان جمعت بين الضدين الخ صورة واحدة (قوله

مر (قوله من غير اضافة) أي فيها (قوله وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار
الخ) مما دخل تحت هذا انت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم فاي مانع من الوقوع عند

النظر للمحال في جميع هذه عسرا وتعد لمن أمعن النظر في مدرك كل من تلك وكل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يتوجه لأن هذه

المرور المبددة بعضهم مبنى على ان المحال يمنع الوقوع وبعضه على انه لا يمنع الاشكال انما جاء من ذكر المتأخرين لها كما ذكر قلت بل الاشكال متوجه وما ذكر ممنوع الاترى ان الشيخين قائلان بان التعليق بالمحال يمنع الوقوع مع قولهما في امس ونحوه بالوقوع الغاء للمحال فان قلت يمكن الفرق بان المحال انما يمنع الوقوع ان وقع في التعليق لقولهم قديكون القصد من التعليق به عدم الوقوع وهو قضية فرق بعضهم بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا بان الاول فيه لفظ صريح في التعليق فنزع الوقوع بخلاف الثاني قلت لا يطر ذلك لان أنت طالق امس وقبل ان تخلق ولا في زمن ونحوها مثل أنت طالق مع موتى او بعده ومع انقضاء عدتك او طلبة بائنة او رجعية في صورتها السابقتين فهذا نتيج في الكل ربط بمحال فالغى تاروق لم يبلغ اخرى فان قلت علوا مع موتى ومع انقضاء عدتك بقولهم لم يقع لمصادفته البيوتة وبه يفرق بين نحو هذين ونحو امس فان وقوعه هنا لا يصادف البيوتة قلت لا نطرد ذلك ايضا لان قياسه ان لا يقع في قيل ان تخلق لمصادفته عدم وجودها بالكلية (٩٤) وهو اولى بالرعاية من مصادفة البيوتة وايضا فالتعليق بمصادفة البيوتة انما هو بيان لوجه

الحالية وهي لا تنحصر في ذلك فليس القصد به الا بيان وجه الاحالة والا فاكثر صور المحال الذي منع الوقوع ليس فيها مصادفة بيوتة فان قلت البحث بين الاصحاب في منع المحال باقسامه الثلاثة للوقوع انما هو في التعليق به كما اطقت عليه عباراتهم والتعليق انما يكون بمستقبل فالحقنا به كل تنجيز فيه الربط بمستقبل كعم موتى او بعده او مع انقضاء عدتك بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الربط بان ربط بماض او حال او لم يربط بماض ولا مستقبل فانه لا ينظر للمحال فيه كأمس وقبل ان تخلق ولا في زمن وللشهر الماضي وطلاقا اثر في الماضي وطلقة سنية بدعية قلت الفرق بذلك ممكن لكن

كاذكر) أى من غير تنبيه على المبنى عليه (قوله يمكن الفرق) أى بين الصورة الاولى والاخرى (قوله ان وقع في التعليق) أى لا في التنجيز (قوله بين أنت طالق اليوم إذا الخ) أى حيث لا وقوع فيه وقوله وأنت طالق امس الخ أى حيث يقع فيه صبيحة الغدا سم (قوله مثل أنت طالق الخ) خبر لان الخ فهذا أى الطلاق (قوله فالغى تارة) أى فيما قبل مثل وقوله لم يبلغ الخ أى في مدخول مثل (قوله علوا مع موتى الخ) أى عدم الوقوع في مع موتى الخ ولو عبر بهذا وحذف قوله الاق لم يقع لكان أولى (قوله هنا) أى في نحو امس (قوله ذلك) أى الفرق (قوله لان قياسه) أى ذلك الفرق (قوله وهو لا تنحصر) أى الحالية (قوله في ذلك) أى مع موتى ومع انقضاء عدتك (قوله به) أى التعليق بمصادفة البيوتة (قوله ولا فاكثر صور الخ) أى ولو قصد بذلك ظاهره من التعليق حقيقة لما اطر دفا اكثر صور الخ (قوله الذى منع) صفة المحال (قوله انما هو) أى البحث (قوله به) أى بالتعليق (قوله بذلك) أى بالتعليق بالمحال حقيقة او حكما (قوله لمعارضه الخ) خبر ان (قوله وهو) أى الضد (قوله لكونه حاضرا) علة لقوله الاقوى (قوله وهو) أى ما قلناه الخ وقوله لانها الخ خبر ما قلناه الخ (قوله واما الصور الاخرى) أى التسع (قوله بعد موتى الخ) خبر فالمستقبل الخ (قوله هنا) أى في الان إذا جاء الغد ودخلت الدار (قوله لانه) أى التعليق (قوله لما تقرر الخ) علة للعلة (قوله في منع المحال) أى الوقوع فهو من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله معلقا) أى به على الحذف والايصال (قوله وبه) أى بالتعليق (قوله ما مر انفا الخ) وهو قوله وهو اليوم الاقوى الخ (قوله وان جمعت الخ) عطف على قوله بعد موتى الخ (قوله فهذه ألغى المحال الخ) يتأمل مع ان الذى قدمه فيها هو عدم الوقوع اه سم أى ومع انه لا معنى لاستدراكه عما قبله ولا يلاقيه الجواب الاقوى ثم رايت قال عبد الله الا باقشير قوله ألغى المحال ينبغي ان يقر اللفظ البناء للفاعل وفاعله المحال أى ألغى المحال الطلاق فلا يرد قول المحشى انها لا طلاق فيها فكيف ألغى المحال فيها وكانه قراه مجولا والمحال نائب فاعل اه وهذا حسن وان كان خلاف الظاهر (قوله المقتضى الخ) صفة للتبادر اه كردى (قوله ما وقع به التناقض فقط) وهو بائنة ورجعية والرابعة (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال

دخول الدار (قوله بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا) أى حيث لا وقوع في الاول وحش في الثاني صبيحة الغد كما مر في الشرح (قوله فهذه ألغى المحال فيها) يتأمل مع ان الذى قدمه فيها هو عدم الوقوع (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره

يرد عليه اليوم غدا حيث ألغى او غدا مع انه مستقبل ويحاج بان الداءه المعارضة ضده له وهو اليوم الاقوى لكونه حاضرا قولهم فقد منما مقصضا ثم ما قلناه في هذه الصورة الاولى الاحدى عشرة بأسرها وهو الغاء المحال لانها غير مستقبلة واما الصور الاخرى فالمستقبل منها صريح بعد موتى وفي معه ومع انقضاء عدتك والان اذا جاء الغد ودخلت وغلب التعليق هنا على الان لانه اقوى لما تقرر ان الاصل في منع المحال أن يكون معلقا وبه فارق ما مر انما في اليوم غدا من الغاء غدا دون اليوم وان جمعت بين الصدين وما بعده نعم تبقى طلبة بائنة وطلقة رجعية والطلقة الرابعة فهذه ألغى المحال فيها مع انها ليست بمستقبل وقد يجاب بان هذه الحجت بالمستقبل لان المتبادر منها أنت طالق طلبة ان كانت رجعية وكذا الباقي المقتضى لبطان ما وقع به التناقض فقط فحينئذ اتجه الفرق بين تلك المسائل الاحدى عشرة الاولى والتسع الاخيرة فتأمل ذلك كما فانه مهم ولم يتعرض لشيء منه لما يشفى ولا نبهوا على تخالف في شيء من تلك الفروع لغيره من ظهور المخالفة كما علمت فان قلت أى معنى اوجب الفرق بين المستقبل وغيره قلت العرف المفهوم من قولهم في تعليل عدم الوقوع بالمحال

قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم وقد يمنع الشمول ما مر في الشارح آتفان من أن التعليق إنما يكون في المستقبل (قوله لأن المعلق الخ) بدل من قولهم او مقول له (قوله بالتعليق به) اى بالمحال (قوله عدم الوقوع) اى فيه (قوله لا يقصد أهل العرف به الخ) قديمين اه سم (قوله كثيرة) إلى قول المتن ولا تكرر اى النهاية من غير مخالفة إلا فيما سانه عليه (قوله الدار من نسائي الخ) في هذا التقدير تغيير المتن اه سم اى وكان الاولى القلب كما فعله المعنى (قول المتن وان) وهى ام الباب وكان ينبغي تقديمها (تنبيه) في فتاوى الغزالي أن التعليق يكون بلا في بلد عم العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار اه معنى عبارة سم وفي الروض وإن قال انت طالق لا دخلت الدار من لغته بها اى بلا مثل ان كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه امامن ليس لغته كذلك فتعلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله انت طالق لا دخل الدار تعليق قال في شرحه ظاهره وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف للمار وممكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذى لا يكون إلا بمستقبل فكان ذلك تعليقا بخلاف الماضي انتهى اه سم على حجج اه ع (قوله أو أنت طالق) اى باسقاط الفاء اه سم (قوله بتفصيله الاق الخ) اى في الفرع الذى في آخر الفصل اه كردى عبارة ع ش اى في آخر هذا الفصل وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق إلا بالياس من التطلق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا اه (قوله ذلك) اى التفضيل (قوله ومن زعم وقوعه الخ) لعله محمول على ما إذا لم يحضر له التعليق إلا بعد الفراغ من طلقته وهو واضح حيث ذكروا من التخطئة سيما ويبعد كل البعد عن ينسب إلى العلم ان يرى الوقوع عند قصد التعليق بشرطه اه سيد عمر (قوله هنا) اى في تقديم طلقته على الشرط وقوله وفي الاولى اى في تأخيرها عنه (قوله مطلقاً) اى غير قائل بمرىان التفضيل الاق في المستلزم اه سيد عمر (قوله والحق بها الخ) وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما قال أنت طالق لو لا دخلت الدار فاجاب بانه ان قصد امتناعاً او تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً ولم يعرف قصد عمله يقع طلاق حملاً على ان لو لا امتناعية لتبادرها إلى الفهم عرفاً ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك اه نهاية قال الرشيدى قوله حملاً على ان لو لا امتناعية صريح في انه ان حمل على التحضيض وقع اه وقال صاحب النهاية في هامشها مانصه علم من ذلك الامتناع غير التحضيض فالاول امتناع الوقوع لوجود الدخول والثاني وجوده لوجوده فهو تعليق في المعنى فيشترط للوقوع الدخول ولا يعتبر الفور اه وهو ظاهر ومال سم إلى عدم الوقوع عند قصد التحضيض مطلقاً ومال ع ش عند قصده إلى الوقوع عند الياس من الدخول ان اطلق وعند

(قوله لا يقصد أهل العرف به ذلك) قديمين (قوله في المتن وادوات التعليق من كن دخلت الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عما قال طالق لو لا دخلت الدار واجاب بانه ان قصد امتناعاً او تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً ولم يعرف قصد عمله يقع طلاق حملاً على ان لو لا الامتناعية بالرفع خبر ان اى هى الامتناعية لتبادرها إلى الفهم عرفاً ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولان الامتناعية قد يليها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقد تلى الفعل غير مفهومة تحضيضاً انتهى وليس في كلامه افساح فيما اذا قصد تحضيضاً بوقوع الطلاق مطلقاً او اذا لم تدخل الدار وقيد لا به بقوله حملاً على ان لو لا الامتناعية الخ وقوله ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا قصد التحضيض ولا نه لو لم يقع عند قصده التحضيض لم يكن في تفصيله فائدة لثبوت عدم الوقوع حينئذ سواء اراد الامتناع او التحضيض او لم يرد شيئاً او جهلت ارادته لكن يحتمل ان ذلك غير مراده بل المراد عدم الوقوع مطلقاً كما هو صريح الكوكب للاسنوى (قوله الدار من نسائي) في هذا التقدير تغيير المتن (قوله او أنت طالق) باسقاط الفاء (قوله والحق بها غير واحد الخ) وفي الروض وان قال انت طالق لا دخلت الدار من لغته بها اى بلا مثل ان اى كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال في شرحه امامن ليست لغته كذلك فتعلق زوجته انتهى ثم قال في الروض وقوله انت طالق لا دخل الدار تعليق قال

لأن المعلق قد يقصد بالتعليق به منع الوقوع فعلنا من هذا أن المستقبل يقصد به ذلك فإثر عدم الوقوع بخلاف غير المستقبل لا يقصد أهل العرف به ذلك فلم يؤثر في عدم الوقوع (وأدوات التعليق) كثيرة منها (من كن دخلت) الدار من نسائي فهى طالق (وان) كان دخلت الدار فأنت طالق أو أنت طالق وكذا طلقته بتفصيله الآتى قرياً ويجرى ذلك في طلقته ان دخلت ومن زعم وقوعه هنا حالاً وفى الاولى عند الدخول مطلقاً فقد أخطأ كما قاله البلقيني (واذا) وألحق بها غير واحد إلى كالى دخلت الدار فأنت طالق

لا طرادها في عرف اهل اليمن بمعناها (ومتي ومتي ما) بزيادة ما كاسم ومهما وما واذما وايا ما واين ما وحيث وحيثما وكيف وكيفما (وكما
واي كاي وقت دخلت) الدار فانت طالق (٩٦) (ولا يقتضين) اي هذه الادوات (فورا) في المعلق عليه (ان علق باثبات) اي فيه او بمثبت

فوات الوقت الذي قصده ان اراد وقتاً معيناً (قوله لا طرادها في عرف اهل اليمن) هل يختص بهم سم أقول
قضية ما مر عن الروض مع شرحه او لا وعن المغني الاختصاص مطالفاً وقضية ما مر عن الروض وشرحه ثانياً
الاختصاص اذا دخلت على الماضي وعنده ما اذا دخلت على المضارع (قوله اي فيه) فالباء بمعنى في او بمثبت
فالمصدر بمعنى المفعول (قوله لاها وضعت) الى قوله وبحث في المغني (قوله كاسم) اي في الخلع اه رشيدى
(قوله كما ياتي) اي في المتن (قوله وبحث في متى) عبارة النهاية وما افق به الشيخ في متى خرجت شكوتك من
تعين الفور الخ محمول على ما اذا قصد الفورية كما افق به الوالد رحمه الله تعالى ولا فلا نسلم انحلاله الخ (قوله
ولا نسلم انحلاله الخ) قد يقال منع انحلاله لذلك وضعنا مسلم وعرفنا ما كرامة فلا وجه ما افق به شيخ الاسلام اه
سيد عمر (قوله لذلك) اي الى الاثبات والنفي اه عش (قوله لا تنتهاها) اي الشكوى اي وقتها (قوله
وبفرض ما قاله) اي الباحث وهو شيخ الاسلام كاسم (قوله لاقتضائه) اي ما عدا ان اه عش (قوله
فلا يبعد العمل بها) معتمداً اي حيث نوى مقتضاها ويصدق في ذلك اه عش والاولى حيث لم ينبو خلاف
مقتضاها الخ فيشمل الاطلاق (قوله او لما دأشت) الى الفرع في النهاية والمغني (قوله انه) اي التعليق
بالمشيئة (قوله وخطاب غيرها) اي كان شامز (قوله يعتبر) اي الفور (قوله فيها) اي الزوجة لافيه
اي زيد (قوله ولا يقتضين الخ) اي ان علق بمثبت وسياتي التعليق بالنفي اه معنى (قوله بل اذا وجد مرة
الخ) عبارة المغني بل لما وجد مرة واحدة في غير نسيان ولا كراهة انحلت اليمن ولم يؤثر وجوده ثانياً اه
(قوله انحلت اليمن الخ) فلو قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتي
أم الخير كانت أم الخير طالفاً ثم سكن بهما في بلدة انحلت يمينه لانها تعلقت بسكنى واحدة لمذ ليس فيها
ما يقتضي التكرار وافق الوالد رحمه الله تعالى بانحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد الا ان اخذ يد
عادية فاخذته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختاراً اه نهاية قال عش قوله واستخدمته
مدة اي وإن قلت اه (قول المتن لا كلما) قال في شرح الارشاد وقد يتوهم ان ايتسكن في معنى كلما ويرد
بمنعه لانها لا تقتضي التكرار وان كانت موضوعاً للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه
كلامه في شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلما دخلت واحدة منكن الدار فهي طالق فدخلت
واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثاً او ايتسكن دخلت فهي طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طلقت واحدة إذ
لا تكرر اه سم (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج مانعاً من
الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج اه سم وإنما

في شرحه فظاهره أن الحكم كذلك وان لم تكن لغة الزوج بلامثل ان وهو مخالف لما مر في أنت طالق
لادخلت الدار ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذي لا يكون الا بمستقبل فكان ذلك
تعليقاً مطلقاً بخلاف الماضي اه والمفهوم من سياقه انه تعليق بالدخول (قوله لا طرادها في عرف اهل اليمن)
هل يختص بهم (قوله تعين الفور بالشكوى عقب خروجها) هذا ما افق به شيخ الاسلام وهو محمول على
ما اذا قصد الفورية كما افق به شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله (قوله في المتن لا كلما) قال في شرح الارشاد
وقد يتوهم أن ايتسكن في معنى كلما ويرد بمنعه لانها لا تقتضي التكرار وإن كانت موضوعاً للعموم كما قاله
شيخنا وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلامه في شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلما دخلت واحدة منكن
الدار فهي طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثاً او ايتسكن فهي دخلت طالق فدخلت واحدة
ثلاثاً طلقت واحدة إذ لا تكرر (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل التزوج
مانعاً من الطلاق مع ان التزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على التزوج (قوله

كالدخول في ان دخلت (في
غير خلع) لانها وضعت لا
بقيد دلالة على فور او تراخ
ودلالة بعضها في الخلع على
الفورية كما مر في ان ولما
ليست من وضع الصيغة بل
لاقتضاء المعاوضة ذلك إذ
القبول فيها يجب انصاله
بالايجاب وخروج بالاثبات
النفي كما ياتي وبحث في متى
خرجت شكوتك تعين الفور
بالشكوى عقب خروجها
لان حلفه ينحل الى متى
خرجت ولم اشكك فهو
تعليق باثبات ونفي ومتي
لا تقتضي الفور في الاثبات
وتقتضيه في النفي اه وفيه
نظرو ولا نسلم انحلاله لذلك
وضعا ولا عرفاً وانما التقدير
المطابق متى خرجت دخل
وقت الشكوى أو أوجدتها
وحيث فلا تعرض فيه
لانتهاها وبفرض ما قاله
يجري ذلك فيما عدا ان
لاقتضائه الفور في النفي
وعلى ما قلناه فقد تقوم قرينة
خارجية تقتضي الفور فلا
يبعد العمل بها (الا) ان قال
(انت طالق ان شئت) او
ادأشت فانه يعتبر الفور
في المشيئة بناء على الاصح
انه تمليك بخلاف نحو متى
شئت وخرج بخطابها ان
شامت وخطاب غيرها
فلا فور فيه وفي ان شئت

وشاء زيد يعتبر فيها لافيه (ولا يقتضين) (تكراراً) للمعلق عليه بل اذا وجد مرة انحلت اليمن لدلالتها على مجرد وقوع الفعل الذي قال
في حيزه وان قيد بالابدان خرجت ابداً الا باذني فانت طالق لان معناها اي وقت خرجت (الا كلما) فانها للتكرار وضعا واستعمالاً (فرع)
قال أنت طالق ان لم تزوجي فلا ناطلقت حالاً كما يأتي بما فيه أو ان لم تزوجي فلانا فانت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور

فن الغاء أو قعه ومن صححه لم يوقه في تخصيص الدور بهذه نظر بل يأتي في الأولى إذ لا فرق (٩٧) بينهما من حيث المعنى على أن الذي يتجه

أن هذا من باب التعليق بما يؤول للمحال الشرعي لانه حث على تزوجه المحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حالا نظير الأولى فتأمل ولو حلف ليرسم عليه لم يتوقف البر على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما فقي به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك لان حقيقة الترسيم تختص بالحاكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يعني مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه وهو أن يوكل به من يلازمه حتى يؤمن من هربه قبل فصل الخصومة ولو حلف بالثلاث أن يزوجه بنته ما عا د يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب حلفه وقعن خلافا لمن اطلقن وقوعهن محتجا بان معناه أن يبق لها زوجا لان هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته بل يؤيده ومحل ذلك أن أراد انتفاء نكاحه بان يطلقها وإلا فلا اخذا من قولهم في لست بزوجه حتى انه كناية ويجرى ذلك في أن فعلت كذا ما تصحين أو تعودين لي بزوج (ولو قال) لموطوءة كما علم بالأولى من كلامه الاتي في كلبا خلافا لمن اعترض عليه انت طالق كلبا حلت حرمت وقعت واحدة إلا أن أراد بتكرار الحرمة تكرار الطلاق فيقع مانواه (وإذا طلقك) أو او قعت طلاقك مثلا فانت

قال كان الخ إذ لا دور حقيقة كما يأتي لان الزوج الموقوف تزوج فلان والزوج الموقوف عليه تزوج الزوج (قوله بهذه) أي بصورة تقديم الشرط وقوله في الأولى أي في صورة تقديم الجزاء (قوله أن هذا) أي الثانية فكان الأولى التانيث (قوله من باب التعليق الخ) أي تعليق الطلاق بالزوج المحال وقوله لانه حث الخ أي فهو في المعنى تعليق للطلاق للزوج المحال ولا يخفى بعده (قوله قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق إلا بالياس ووجود البر في حالة البينة كاف حينئذ فقياس ما يأتي في شرح وقع عند الياس من قضية كلامهما أنه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وإن لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فلي تأمل اه سم وقوله أنه أن أبانها الخ لم يقع طلاق لا يخفى أنه خال عن الفائدة وعبرة عرش في نظير ما هنا فان معنى التحضيض الحث على الفعل فهو بمنزلة مالمو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا وذلك يقتضي الوقوع عند عدم الفعل إلا أنه لا يتحقق عدم فعلها إلا بالياس أن اطلق ويتحقق بفوات الوقت الذي قصده أن أراد وقتا معينا اه (قوله لا من الدور) عطف على من باب التعليق (قوله يتوقف الخ) لعل محله بفرض اعتياده حيث لم يصدر من ذي شوكة له قدرة عليه اه سيد عمر (قوله على ذلك) أي طلب الترسيم من الحاكم وتوسيمه بالفعل (قوله ولا يخفى الخ) عطف على قوله يتوقف على ذلك (قوله عن ترسيمه) متعلق ليغني والضمير للحاكم (قوله ولو حلف بالثلاث الخ) وقع السؤال عن إنسان كانت عنده اخت وزوجته وأرادت الانصراف فحلف بالطلاق أنها إن راحت من عنده ما خلى اختها على عصمته فراحته فظهر لي أنه يقع عليه الطلاق أن ترك اختها عقب رواحها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معي أنه لا يقع إلا بالياس ثم رفع السؤال للشمس الرملي فافق بما قلته سم على حج أقول وهل يبربح وجهان عصمته بالطلاق الرجعي أم لا فيه نظروا الأقرب الأول لان العصمة حيث اطلقت حملت على العصمة الكاملة المسيحة لوطء اه عرش (قوله ولم يطلق الزوج) أي زوج البنت عقب حلفه أي الاب (قوله ومحل ذلك) أي وقوع الثلاث اه كردى (قوله وإلا) أي كان قصد نحو عدم حسن العشرة أو اطلق (قوله فلا) أي لا يقع الطلاق أصلا (قوله ويجرى ذلك) أي قوله ومحل ذلك الخ (قوله لموطوءة) إلى قول المتن ولو علق بكلمة في النهاية إلا قوله خلافا لمن اعترض إلى المتن (قوله لموطوءة) يملك عليها أكثر من طلبة كما يشير اليه قوله بعد فثلاث في عموه وتولو ذكر التقييد هنا ليفهم منه التقييد في الاتي لكان أولى اه معنى (قوله لموطوءة الخ) ينبغى أن تكون كذلك عند وجود المعلق عليه وإن لم تكن موطوءة عند التعليق كما سيأتي اه سيد عمر (قوله كلبا حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع أنها تحرم بالطلاق ما لم يراجعها اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بالحل زوال العصمة وهو الطلاق (قوله أو وقعت طلاقك) إلى قول المتن ولو علق بكلمة في المعنى إلا قوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله عند ما ذكر (قوله مثلا) أي كذا وقع عليك طلاق (قوله من غير عوض) متعلق

قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق إلا بالياس ووجود البر في حال البينة كاف وحينئذ فقياس ما يأتي في شرح قوله وقع عند الياس عن قضية كلامهما أنه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وإن لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فلي تأمل (قوله ولو حلف بالثلاث أن زوج بنته الخ) وقع السؤال عن إنسان كانت عنده اخت وزوجته وأرادت الانصراف فحلف بالطلاق أنها إن راحت من عنده ما خلى اختها على عصمته فراحته فظهر لي أنه يقع عليه الطلاق وإن ترك طلاق اختها عقب رواحها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معي أنه لا يقع إلا بالياس ثم رفع السؤال للشمس الرملي فافق بما قلته وذكر عن شيخنا الشهاب الرملي أنه قال أن النخلة محمولة على معنى الترك فمضى أن خليت أو ما خليت أن تركت أو ما تركت ثم رأت الشارح قال في باب الإيمان أو لا أخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بأن يعلم به ويقدر على منعه منه اه فلي تأمل (قوله من غير عوض الخ) متعلق بقول المتن طلق

(أو علق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتان) تفعان عليهما أن ملكهما واحدة بالطلاق بالتجنيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعلق به إذا التعلق مع وجود الصفة تطلق وقد وجد بعد التعليق الأول ومن ثم لو علق طلاقها أو لا بصفة ثم قال إذا طلقته فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالطلاق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لم ارد بذلك التعليق بل انك تطلقين بما وقعته دين اما غير موطوءة وموطوءة (٩٨) طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد منها الطلاق المعلق لينتهي في الأولين

ولعدم وجود طلاقه في الأخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتحل العين بالخلع بناء على الأصح أنه طلاق لا فسخ (أو) قال (كلا) وقع طلاق عليك فانت طالق (فطلق) هو أو وكيله (ثلاث في مسوسة) ولو في الدبر ومستدخلة ماء المحترم عند وجود الصفة ولا نظر لحالة التعليق لاقتضاء كلا التكرار فتقع ثانية بوقوع الأولى وثالثة بوقوع الثانية فإن لم يعبر بوقوع بل باوتعت أو بطلقتك طلقت ثنتين فقط لا ثلاثة لأن الثانية وقعت لأنه أو اتها) وفي غيرها) عندما ذكر (طلقة) لأنها بانت بالأولى (ولو قال وتحت) نسوة (أربع ان طلقت واحدة) من نسائي (فعبد) من عبيدي (حر وان) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (وان طلقت ثلاثا فثلاثة) أحرار (وان طلقت (أربعا فأربعة) أحرار (فطلق أربعا معا أو مرتباعتق عشرة) واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة

بقول المتن طلقها اه سم (قوله أو التعليق الخ) عطف على التجنيز (قوله بالتعلق به) أى بالطلاق (قوله إذا التعلق الخ) علة لقوله وأخرى الخ من حيث اشتماله على الطلاق بالتعلق بصفة وجدت (قوله تطلق) أى وإيقاعه وأما مجرد التعليق فليس بتطلق ولا إيقاع ولا وقوع نهاية ومعنى (قوله وقد وجد) أى التعليق والصفة (قوله ثم قال إذا طلقته الخ) وواضح أنه لو قال إذا وقع عليك طلاق الخ أنها تطلق طلقتين في هذه أيضا اه سيد عمر (قوله لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا) لأن وجود الصفة و وقوع لا تطلق ولا إيقاع نهاية ومعنى (قوله ولو قال الخ) أى فى مسألة المتن (قوله بذلك) أى بقوله إذا طلقته فانت طالق (قوله اما غير موطوءة الخ) حق التعبير اما طلاق غير موطوءة و طلاق موطوءة بعوض (قوله و طلاق الوكيل) ولو قال لها ملكتك طلاقك فطلقت نفسها فهو كطلاق الوكيل فلا يقع الا طلقها كما رجحه الماوردى اه معنى (قوله وتحل العين الخ) أى فى مسألة المتن (قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه اه سم (قولا تن في مسوسة) يحتمل تعلقه بثلاث فيفهم التثنية بذلك فى المسئلة الأولى بالأولى كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ محذوف أى ما تقرر فى المسئلتين من وقوع ثنتين فى الأولى وثلاث فى الثانية محله فى مسوسة وفى غيرها طلقة فيهما اه سيد عمر (قوله عند وجود الصفة الخ) راجع لكل من مسوسة ومستدخلة سم وسيد عمر وعش (قوله لاقتضاء كلا الخ) تعليل للثنى (قوله طلقت ثنتين) أى ان طلق بنفسه كما هو واضح اه سيد عمر أى من غير عوض (قوله عند ما ذكر) أى عند وجود الصفة انظر ما فائدته (قول المتن ولو قال) أى من له عبيد اه معنى (قوله بالأولى) أى بطلاقها وكذا نظائره الآتية (قوله واثنان بالثانية) الانسب بالثنتين وكذا الكلام فى الثالثة والرابعة إذ لا تمايز فى صورة المعية وفى صورة ترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا أن: وول بان المراد ما به يتبين الحكم اه سيد عمر (قوله وتعين المعتقين اليه) أى وان كان من يعينه صغيرا أو زنا اه عش (قوله وبحث ابن القيب) عبارة المغنى والأسنى فى شرح خمسة عشر على الصحيح (تنبيه) تعيين العبيد المحكوم بعقوبتهم قال الزكشى اطلقوا ذلك ويجب ان يعين ما يعتق بالواحدة والثنتين والثلاث والأربع فان فائدة ذلك تظهر فى الاكساب إذا طلق مرتبلا لا سيما مع التباعده وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه اه (قوله ومن بعدها) الأولى وما بعدها أو ومن بما بعدها (قوله لأنها ثانية الأولى) كان الظاهر ان يقول لوجود صفة تطلق ثنتين بعد الأولى بها اه رشيدى عبارة المغنى ولو عطف الزوج بتم ومثله الفاء لم يضم الأولى والثانى للفصل ثم فلا يعتق بطلاق الثانية والرابعة شيء لأنه لم يطلق بعد الأولى ثنتين ولا بعد الثالثة أربعا اه وعبارة الكردي قوله ثانية الأولى أى بعد الأولى اه (قوله صفة طلاق ثنتين) يعنى صفة طلاق ثنتين (قول ابن ولو علق بكلا) أى كقول من له عبيد وتحت نسوة أربع كلاً طلقت واحدة من نسائي الأربع فعبد من عبيدي حرو وهكذا إلى آخر التعليقات الأربع ثم يطلق النسوة الأربع معا أو مرتبلا اه معنى (قوله فى كل مرة) إلى التنبيه فى المغنى وإلى قول المتن ولو علق بنفى فعل فى النهاية (قوله الأولى) اللغة الفصحى الأولين كما عبر به النهاية (قوله من جملتها) أى تلك الأوجه (قوله يكفى فيه) أى فى عتق عشرين (قوله وجودها) (قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه (قوله عند وجود الصفة) راجع لكل من مسوسة ومستدخلة

بالرابعة وتعين المعتقين اليه وبحت ابن القيب وجوب تمييز من يعتق بالأولى ومن بعدها إذا طلق مرتبلا ليعتقهم كسبهم من حين العتق ولو ابدل الواو بالفاء أو بتم لم يعتق فيما إذا طلق معا إلا واحدا ومرتبلا لا ثلاثة واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة لأنها ثانية الأولى ولا يقع شيء بالثانية لأنها لم توجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالربعة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الأربعة وسائر ادوات التعليق كان فى ذلك إلا كلاً كما قال (ولو علق بكلاً) فى كل مرة أو فى المرتين الأولى لتين وتو ويرمى بها فى الكل إنما هو لتجرى الأوجه المقابلة لصحيح التى من جملتها عتق عشرين لكن يكفى فيه وجودها فى الثلاثة الأولى

(تنبيه) ماهذه تسمى مصدرية ظرفية لانها ثابت بصلتها عن ظرف زمان كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذى عليه الفقهاء والاصوليون النظر الى عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكدته (خمسة عشر) عبد اعنقون (على الصحيح) لان صفة الواحدة تكررت أربع مرات (٩٩) لان كلام من اربع واحدة في نفسها

وصفة الثنتين لم تتكرر إلا مرتين لان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية لانضمامها للاولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة واربعة لم تتكرر وهذا اقض ان كلما تحتاج اليها إلا في الاولين لانهما المتكرران فقط فان اتى بها في الاولى فقط او مع الاخيرين فثلاثة عشر او في الثانى وحده او معهما فاثنا عشر ولو قال ان صليت ركعة فعبد حر وهكذا الى عشرة عتق خمسة وخمسون لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان اتى بكما عتق سبعة وثمانون لانه تكرر معه صفة الواحد تفعوا وصفة الاثنين اربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشره ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعهما ستة وصفة الاربعة مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره من ثم لم يشترط

أى كلما (قوله تسمى مصدرية) فيه نظر سم اى في تسميتها مصدرية اه سيد عمر عبارة ع ش قد يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهى نائبة عنه لا عن المصدر اه واجاب الرشيدى بما نصه قوله والمعنى كل وقت هذا تفسير لكونها ظرفية فقط كما لا يخفى ومن ثم توقف سم في كونها مصدرية لا توقف فيه لانه سكت عن سبكها بالمصدر لوضوحه فالحل الموفى بالمراد ان يقال وقت تطبيق امرأة عبده وهكذا فاقامل اه (قوله بصلتها) اى معها وقوله مقامه اى الوقت اه ع ش (قوله ووجه افادتها الخ) ليتامل في هذا الوجه بل العموم من كل اه سيد عمر (قوله اكدته) اى العموم (قوله لان صفة الواحدة الخ) عبارة المعنى والقاعدة في ذلك ان ما عد مرة باعتبار لا بعد اخرى بذلك الاعتبار فقاعد في بين الثانية ثانية لا بعد بعدها اخرى ثانية وما عد في بين الثالثة ثالثة لا بعد بعدها ثالثة فيعتق واحداً بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين واربعة بطلاق الثالثة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنتين غير الاولتين وطلاق أربعة فالمجموع خمسة عشرون شئت قلت إنما عتق خمسة عشر لان فيها أربعة آحاد واثنين مرتين وثلاثة واربعة (قوله لان صفة الواحدة) الى قوله لانه تكرر معه في المعنى (قوله تكررت) اى وجدت كما عبر به فيما يأتى ولا فكرر هاتلات مرات لا اربع كما به عليه السيد عمر فيما يأتى انفا اه ع ش (قوله لم تتكرر الامرتين) محل تامل لاذ التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى فقل مراتبه ان يذكر الشيء مرتين فلم يحصل تكرار الثنتين الامرأة واحدة فتامله ان كنت من اهله فكان مرادهم بالتكرار مطلق الذكر لا المعنى المعروف اه سيد عمر (قوله كذلك) أى ثانية (قوله ولم تعد) اى الثالثة (قوله كذلك) اى ثانية (قوله وثلاثة واربعة) مبتدا وقوله لم تتكرر خبره اه سم اى والمسوغ الاضافة اى وصفة ثلاثة الخ (قوله الاولين) اى التعليقين الاولين اه ع ش (قوله او مع الاخيرين) وقوله في الثانى الانسب ثانيتهما (قوله فثلاثة عشر) اى انقص تكرر الثنتين وقوله فاثني عشر اى انقص تكرر الواحد فلم يحسب الامرأة فقط ثلاث اه سيد عمر (قوله لانها مجموع الاحاد الخ) بان يضم واحداً الى اثنين فثلاثة ثم الثلاثة الى ثلاثة فستة ثم الستة الى اربعة فعشرة ثم العشرة الى خمسة فخمسة عشر ثم الخمسة عشر الى ستة فواحد وعشرين ثم الواحد والعشرون الى سبعة فثمانية وعشرين ثم الثمانية والعشرون الى ثمانية فستة وثلاثين ثم الستة والثلاثون الى تسعة فخمسة واربعين ثم الخمسة والاربعون الى عشرة فتبلغ خمسة وخمسين اه سيد عمر بزيادة توضيح (قوله صفة الواحد تسعا) اى لان التكرار بعد الاول وقوله وصفة الاثنين اربعاً والاولان لا تتكرر فيهما اه سيد عمر (قوله في الرابعة الخ) بيان محل التكرار وقوله ومجموعها ثمانية اى لما تقدم من ان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار اه ع ش (قوله تضم خمسة وخمسين) اى فتحصل سبعة وثمانون (قوله وحاصله) اى التوجيه (قوله وما بعدها) مبتدا خبره قوله لا تتكرر فيه (قوله الفاظ اعداده) اى ما بعد العشرة ويضم مجموعها وهو مائة وخمسة وخمسون الى ما مر اى مجموع المسكرات وهو مائة إلا ما سابه عليه واربعة وثمانون فالاحاصل حينئذ ثلاثمائة وتسعة وثلاثون الذى قدمه اه سيد عمر (قول المتن وقع عند الياس الخ) وحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان دخلت

(قوله ماهذه تسمى مصدرية) فيه نظر (قوله وثلاثة واربعة لم تتكرر) ثلاثة مبتدا ولم تتكرر خبره (قوله في المتن وقع عند الياس من الدخول) ومحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان دخلت

كلما لا في الخمسة الاول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بالتكرار فان قال ذلك بكما الى عشرين وصلى عشرين عتق ثلثاً ثم تسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه بما تقرروا حاصله ان صفة الواحدة وجدت عشرين والاثنين عشر والثلاثة ستا والاربعة خمسا والخمسة اربعاً والستة ثلاثاً والسبعة اثنتين وكذلك الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تتكرر فيه فيؤخذ الفاظ اعداده ويضم مجموعها الى ما مر (ولو علق بنى فعل فلهذه ان ان علق بان كان لم تدخل) الدار فانت طالق او انت طالق ان لم تدخل (وقع عند الياس من الدخول)

كان مات أحدهما قبل
الدخول فيحكم بالوقوع
قبل الموت أى اذا بقى مالا
يسع الدخول ولا أثر هنا
للجنون لأن الدخول من
الجنون كهو من العاقل ولو
أبانتها بعد تمسكها من الدخول
واستمرت الى الموت ولم
يتفق دخول لم يقع طلاق
قبيل البيونة لا لتحلل الصفة
بدخولها لو وجد هذا ما
اقتضاه كلاهما قال
الاسنوى وهو غلط
والصواب وقوعه قبيل
البيونة كما اقتضاه كلاهما
عقب ذلك وصرح به في
البيوط وايد بالحنث بتلف
ما حلف أنه يأكله غدا
فتلف فيه قبل أكله بعد
تمسكه منه وقد يترك بأن
العود بعد البيونة يمكن
هنا فلا يفوت البر باختباره
بخلافه ثم وفى ان لم اطلقك
فأنت طالق يحصل اليأس
بموت أحدهما وبنحو
جنونه المتصل بالموت
فيقع قبيل الموت ونحو
الجنون حينئذ أى بحيث
لا يبق زمن يمكن ان يطلقها
فيه بخلاف مجرد الجنون
لتوقع الافاقة والتطليق
بعده وبالفسخ المتصل
بالموت أيضا فيقع قبيل
الفسخ لان الفرض انه رجعى
فلا يقع اليأس قبيله للدور

الآن أو اليوم فان أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرح به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد
معى فامتنع فقال ان لم تتغدى معى فأمرأتى طالق ونوى الحال شرح مر اه سم قال عرش قوله ونوى الحال أى
أودلت القرينة على ارادته على ما مر فانه يحتمل فلو لم ينو ذلك لم يحتمل الا بالياس وهو قبيل الموت بزمن لا
يمكن الغذاء معه فيه اه اقول قوله ومحل اعتبار الياس سيذكره الشرح قبيل قول المتن ولو قال انت طالق
(قوله كان مات) الى قوله وفى ان لم اطلق في النهاية والى التنبيه فى المغنى الا قوله بعد تمسكها من الدخول وقوله
كما اقتضاه كلاهما عقب ذلك وقوله وايد الى وفى ان لم اطلقك وقوله والحنث وقوله ان دخلت الان الخ
لمل صوابه ان لم تدخل الان الخ (قوله ولو ابانتها الخ) محترز قوله كان مات الخ (قوله بعد تمسكها من
الدخول) بان مضى زمن يمكنها فيه الدخول اه عرش (قوله لا لتحلل الصفة الخ) يعنى لو وجد الدخول
حال البيونة لا لتحلل الصفة فلم يحصل الياس بالبيونة اه كردى (قوله هذا) أى قوله لم يقع طلاق (قوله
قال الاسنوى الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلاهما وان زعم الاسنوى انه غلط وان الصواب وقوعه
وقد يترك بان العود الخ اه سيدعمر (قوله والصواب الخ) الوجه انه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعى
وقع قبيل البيونة كما فى نظيره من مسألة الفسخ الاتية فان حمل كلام الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان
الطلاق البائن لم يقع ولا يمكن حمله أى كلام الاسنوى على هذا أى الطلاق البائن مع تعبيره بالبيونة
وعلى هذا يحمل كلام الشيخين ولا اشكال عليه ولا تغليط ولهذا صرحا بمثله فى مسألة التفاحتين ونحوها
اه سم (قوله فى البسيط) كذا فى شرح الروض بالبلاء لكسبه فى الهاية والمغنى بالواو بدل الباء (قوله
وايد) بالبناء للجهول والمؤيد ابو زرعة فى تحريره اه رشيدى (قوله ياكله) أى الرغيف (قوله بان
العود) صوابه بان الدخول اه رشيدى وفيه ان المراد بالعود ان تعود الزوجة الى ما تركتها من
الدخول وتفعّلها فال تعبيرين واحدا وان كان التعبير بالدخول واضحا (قوله فلم يفوت) أى الزوج
(قوله ثم) أى فى مسألة الاكل (قوله بنحو جنونه) هو ظاهر فى نحو جنون الزوج ولعل الضمير له لا
لاحدهما اه سم عبارة الروض والمغنى بأن يموت أحدهما أو يجن الزوج جنونا متصلا الخ ثم قال المغنى
وشرح الروض وكالجنون الاغماء والخرس الذى لا كتابة لصاحبه ولا اشارة مفهومة اه (قوله وبالفسخ)
عطف على يموت أحدهما عبارة المغنى فان فسخ النكاح او انفسخ او طلقها وكيله ومات أحد الزوجين
قبل تجديد النكاح او الرجعة او بعده ولم تطلق تبين وقوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق رجعى
لماذا يمكن وقوعه قبيل الموت لفوات المحل بالانفساخ وان كان الطلاق بانثالم يقع قبيل الانفساخ لان
البيونة تمنع الانفساخ فيقع الدور اذ لو وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم يحصل الياس فلم يقع الطلاق فان طلقها
بعد تجديد النكاح او علق بنتى فعمل غير التطليق كالضرب فضر بها وهو مجنون او وهى مطلقة انحلت اليمين اه
زاد الاسنوى واعتبر طلاق وكيله لانه لا يفوت الصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه هو اه (قوله للدور) اذ
لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم يقع ادمم الياس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اه سم (قوله اذ لا يختص

الآن أو اليوم فان أرادته تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرح به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد
معى فامتنع فقال ان لم تتغدى معى فأمرأتى طالق ونوى الحال شرح مر (قوله والصواب الخ) الوجه
أنه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعى وقع قبيل البيونة كما فى نظيره من مسألة الفسخ الاتية فان حمل كلام
الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان هو الطلاق البائن لم يقع كيف يتأتى حمله على هذا مع تعبيره
بالبيونة فى قوله والصواب وقوعه قبيل البيونة أخذنا مما تقدم من تحرير السبكي فى مسألة ابن الرفعة
انه اذا كانت الصيغة ان لم كان الخلع مخلصا من الطلاق المعلق وعلى هذا الحمل كلام الشيخين ولا اشكال
عليه ولا تغليط ولهذا صرحا بمثله فى مسألة التفاحتين ونحوها فليتامل (قوله وبنحو جنونه) هو
ظاهر فى نحو جنون الزوج ولعل الضمير لاحدهما (قوله للدور) اذ لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم

بخلاف مجرد الفسخ لانه قد يجدد نكاحها وينشئ فيه طلاقا فتتحل اليمين اذ لا يختص

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح فان لم يجدده أو جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ (تنبیه) ما تقرر أن من علق بنفي فعل كال دخول فوجد في حال الجنون انحلت الصفة حتى لا يقع الطلاق قبيل نحو الجنون لعدم الياس (١٠١) به هو ما نقلناه هنا عن الغزالي و اقراه

واعترضنا بانهما ناقضاه كالغزالي في الايلاء نظر الى أن الجنون ليس له قصد صحيح ويرد بان الوجه اختلاف الملحقين لان المدار هنا على ما به يتحقق الياس ومع نحو الجنون لم يتحقق حتى يقع قبيله لا مكان فعل الملحق عليه بعده ويؤيده ما تقرر ان الدخول لو وجدوهي بائن انحلت اليمين فلا تطلق قبيل البيونة فكما اعتبروا الصفة هنا مع البيونة لاجل منع الوقوع قبلها فكذا يعتبر مع نحو الجنون لذلك فتامله (أو) علق (بغيرها) كاذبا وسائر مامر (ة) تطلق (عند مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل) وفارقت ان ابانها مجرد الشرط من غير اشعار لها بزمن بخلاف البقية كاذبا فانها ظرف زمان كمتى فتناولت الاوقات كلها فعني إن لم تدخل في ان فاتك الدخول وفواته بالياس ومعنى إذا لم تدخل أي وقت فاتك الدخول فوقع بمضى زمن يمكن فيه الدخول فتركته بخلاف ما إذا لم يمكنها الا كراه أو نحوه ويقبل ظاهر ا قوله أردت

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح أي النكاح الذي وقع فيه التعاقب ظاهر بالنسبة الى البر ألا ترى ان الطلاق في النكاح المجدد اذا انحلال اليمين اما بالنسبة الى الحنث فعمل تامل بناء على ما تقرر من ان فعل المحلوف عليه بعد الخلع لا حنث به فليحترق ان عبارة المغنى اى والاسنى فلان البر لا يختص بحال النكاح اه سيد عمر عبارة سم قوله والحنث راجعه إلا ان يراد انه قد وجد بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله اه (قوله) بان وقوعه قبيل الفسخ و ظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذا غايتة انه تجديد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما فائدة الوقوع نقص العدد اه سم (قوله) انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقولهم لا اثر لفعل الناسى في بولاحنث لان الجنون في معنى الناسى لعدم تصوره اليمين قلت ما هنا مجرد تعليق سم اقول ينبغي ان يتامل فان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين قصد مجرد التعليق وبين قصد اليمين بان اراد به المنع ألا ترى تعبيرهم ببر وحنث وانحلت اليمين وهذا لا ياسب التصوير بالتعليق المجرد اه سيد عمر (قوله) فكذا يعتبر الضمير للصفة فكان الاولى التانيث (قوله) وسائر مامر) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو كان التعليق المذكور بصيغة كلفاضى ندر ما يسع ثلاث تطبيقات متفرقات ولم يفعل طلقت ثلاثا إن لم تن بالاولى ولا تطلق واحدة فقط وحين او حيث او هما او كلما لم اطلقك كقوله إذا لم اطلقك فيما مر اه (قوله) وفارقت) الى قوله لا زمن في النهاية وإلى المتن في المغنى لا فوله بخلاف ما إلى ويقبل وقوله على ما اقتضاه الى فرق وقوله وفيه ما فيه (قوله) بانها مجرد الشرط الخ) يرد على ذلك الفرق من الشرطة اه رشيدى اقول وفي صنيع المغنى والروض مع شرحه كما مر انما ما يخرج نحو من مما لا يدل على الزمن (قوله) فوقع) الانسب وفواته كما في المغنى والاسنى (قوله) بخلاف ما إذا لم يمكن الخ) لعل هذا اذا قصد منعها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق على ماسياى اه سم وقوله منعها لعل المناسب حشا (قوله) لا كراه) أى على ترك الفعل (قوله) ويقبل ظاهر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإن قال اردت باذا معنى إن قبل ظاهرا لان كلامها ما يقوم مقام الاخر وإن اراد بان معنى إذا قبل لانه غلط على نفسه وإن اراد بغير ان وقتا معينا قريبا او بعيدا بن لا احتمال ما اردو لا ينافى هذا ما مر فيما لو اراد باذا معنى إن لانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه (قوله) لا زمن مخصوصا) كان المعنى انه لا يقبل ظاهر اذا قال اردت باذا لم تدخل في أى في غرة مضان ولعل وجه قوله الاق وفيه ما فيه انه قد تقدم انها شاملة للاوقات اى على سبيل البدلية فالوقت المعين من بعض ماصداقتها وان تجوز بها في ملاحظة خصوص التعيين والحاصل ان في استعمالها بمعنى ان تجريدها عن خصوص الظرفية واستعمالها في مطلق الشرطية وهو ضرب من التجوز في ارادة المعين استعمال لفظ المطلق في المقيد وهو ضرب اخر من التجوز فما الداعي لتجوز احدهما ومنع الاخر مع ان كلامهما فيه اخراج للفظ عن حقيقته المتبادرة منه فليتامل اه سيد عمر وقد يفرق بتبادر الاول بالنسبة الى الثانى كما يفيد مامر انقاع المغنى وشرح الروض (قوله) وفرق) اى بين ارادة معنى ان والزمن بخصوص (قوله) وبان الخ) عطف على قوله باذا الخ (قوله) لان ان المفتوحة) الى قوله يقع لعدم الياس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه (قوله) والحنث) راجعه الا أن يراد انه قد يؤثر بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله (قوله) او جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ) و ظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذا غايتة انه تجديد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما فائدة الوقوع نقص العدد (قوله) انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقولهم لا اثر لفعل الناسى في بولاحنث لان الجنون في معنى الناسى لعدم تصوره اليمين قلت ما هنا مجرد تعليق (قوله) بخلاف ما إذا لم يمكن الخ) لعل هذا اذا قصد منعها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق ماسياى (قوله) او ان) عطف على قوله إذا

باذا معنى ان لازمنا مخصوصا على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا وفيه ما فيه وبان معنى اذا او غيره كالتيقيد بزمن قريب او بعيد لانه غلط على نفسه (ولو قال انت طالق) اذا و (ان) دخلت او اذا و ان (لم تدخل في فتح) همزة (ان وقع في الحال) لان ان المفتوحة ومثلها اذ التعليق فالمعنى للدخول او عدمه فلم يفرق الحال بين وجود الدخول وعدمه كما مر في لرضان زيد

هذا في غير التوقيت اما فيه فلا بد من وجود الشرط كما يحته الزركشي وهو ظاهر لان اللام التي هي بمعناها للتوقيت كانت طالق ان جاءت السنة او البدعة او السنة او للبدعة فلا تطلق الا عند وجود الصفة (قلت إلا في غير نحوي) وهو من لا يفرق بين ان وأن (فتعلق في الاصح) فلا تطلق إلا ان وجدت الصفة (والله اعلم) لان الظاهر قصده للتعلق ولو قال النحوي أنت طالق ان طاعتك بالفتح طلقت طلقتين واحدة باقراره واخرى بايقاعه بخلاف غيره لا يقع عليه إلا واحدة على المعتمد من اضطراب في ذلك كذا قيل وليس بصحيح بل قياس ما تقرر أنه تعليق فاذا طلقها وقعت واحدة وكذا ثانية إن كان الطلاق رجعيا ويخالف هذا التفصيل قولها في أنت طالق إن شاء الله بالفتح انه يقع حالا حتى من غير النحوي وقد يفرق بان التعليق بالمشيئة يرفع حكم اليمين بالكلية فاشترط تحققه وعند الفتح ام يتحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها فانه لا يرفع ذلك بل يخصه كما مر فاكتفى فيه بالقرينة وحاصله انه احتيط لذلك لغو ته مالم يحتط لهذا لضعفه (فرع) لا يصح تعليق الطلاق المعلق خلافا لما وقع للعلم البلقيني

لان اللام في المعنى ولم يلقه بخلاف غيره في النهاية (قوله هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي ومحل كونها اي ان للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كالمو قال أنت طالق ان جاءت السنة او البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة او للبدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه اه وما قاله في لان جاءت ممنوع قال شيخنا ولئن سلم فلهم ان ينعوا اذلك في ان جاءت فان المقدّر ليس في قوة المفظوظ مطلقا اه وكذا في سم الافوله وما قاله إلى قوله قال (قوله في غير التوقيت) اي في غير إرادة التوقيت باللام المقدرة قبل ان اه سيد عمر (قوله لان اللام التي هي بمعناها) لعل الاولى لان اللام المقدرة قبلها للتوقيت أي عند إرادته اه سيد عمر (قوله كانت طالق إن جاءت الخ) قد يتبادر منه انه كالذي قبله لا يحمل على الناقية إلا عند إرادته والظاهر خلافه وانه يحمل على الناقية عند الاطلاق ايضا لانه المتبادر منه كما ان التعليق هو المتبادر من نحو لرضا يد فليتام اه سيد عمر ولعل هذا اظهر مما مر عن شيخ الاسلام والمعنى (قوله وهو من لا يفرق الخ) يؤخذ منه ان المراد بالنحوي من يدرى الفرق بينهما وإن لم يعلم شيئا من أحكام النحو وينبغي أن يلحق به عن سلبت لغته من الدخيل بالاولى اه سيد عمر (قوله لان الظاهر) إلى قوله بخلاف غيره في المعنى (قوله طلقت طلقتين) اي في الحال نهاية ومعنى وسم (قوله بل قياس ما تقرر الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) اي وإن لم يطلق لا يقع شيء سم على حج اه عس (قوله ويخالف) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله إن شاء الله الخ) او إذا شاء الله او ماشاء الله اه معنى (قوله حتى من غير النحوي) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع اه سم أقول ويؤيده قولهم المار لان الظاهر الخ قصده الخ والفرق الآتي في الشارح وما يأتي عن المعنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق اه سم عبارة المعنى والاسنى بان محل إن شاء الله على التعليق الخ وايضا المشيئة لا يغلب فيها التعليق فعند الفتح ينصرف التعليق مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعربية وغيره اه (قوله مطلقا) اي سواء كان الزوج نحويا او غيره (قوله بخلاف التعليق الخ) أقول هذا الفرق ينقض باذ شاء زيد وان شاء زيد بفتح ان فان الطلاق يقع في الحال فيه ما مع أن التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول اه سم اي فالمعول عليه الفرق المار عن المعنى والاسنى (قوله بالقرينة) اي ككون الزوج غير نحوي (قوله وحاصله الخ) (فرع) لو قال أنت طالق طالق لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طلقتين إذ التقدير إذا صرت مطلقة فانت طالق ومحلها مالم تبين المنجزة ولا لم يقع سواها نعم إن أراد ان يقع طلاقه مع المنجزة وقع ثنتان او أنت طالق إن دخلت الدار طالقان فليطهرا جميعا فدخلت وقعت المعلقة او دخلت غير طالق لم تقع

(قوله كما بحث الزركشي) قال في شرح الروض قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها اي ان للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كالمو قال أنت طالق إن جاءت السنة او البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة او للبدعة وهذا متعين وإن سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ولو سلم فلهم ان ينعوا اذلك فان جاءت فان المقدّر ليس في قوة المفظوظ مطلقا اه (قوله طلقت طلقتين) اي في الحال (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) اي وإن لم يطلق لا يقع شيء (قوله حتى من غير النحوي) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع (قوله وقد يفرق) قال في شرح الروض ويجاب بأن محل إن شاء الله على التعليق يؤدى إلى رفع الطلاق اصلا بخلاف إن دخلت الدار ثم رايت الزركشي اجاب في الخادم بان الاول لا يغلب فيه الطلاق فعند الفتح ينصرف للتعليق به مطلقا والثاني يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعربية وغيره اه (قوله وقد يفرق) أقول هذا الفرق ينقض باذ شاء زيد وان شاء زيد بفتح ان فان الطلاق يقع في الحال مطلقا كافي إذ شاء الله وان شاء الله مع ان التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول لان مشيئة زيد تتصور ويسهل الوقوف عليها كاهو ظاهر فليتام (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق

المعلقة وقوله ان قدمت طالقا فانت طالق وطالق تعليق طلقتين بقدمها مطلقة فان قدمت طالقا وقع
 طلقتان وكالقدم غيره كالدخول وان قال انت ان كبتك طالقا وقال بعده نصبت طالق على الحال ولم اتم
 كلامي قبل منه فلا يقع شيء وان لم يقلمه لم يقع شيء ايضا الا ان يريد ما يراد عنه الرفع فيقع الطلاق اذا كلمها واغايتها
 انه لحن نهايتها وروى مع شرحه (قوله لوضوح الخ) علة لعدم الصحة (قوله ومن ثم) اي لوضوح ذلك
 (قوله لو حكم به) اي بالصحة (قوله ولو قال الخ) اي ولم ينوشنا اخذا من قوله فان نوى الخ (قوله كان
 تعليقا) اي لانشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فتطلق بالياس الخ (قوله فتطلق بالياس)
 ينبغي مراجعة هذه المسئلة فان كانت منقولة عن يعتمدوا اخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره
 فيها اذ ليس في هذا التصور ما يقتضي الوقوع بالياس وايضا فقوله فان نوى انها الخ ان كان تفصيلا لما قبله
 فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مطلقا مع انه لا طلاق مطلقا في بعض
 صورته وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا
 التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصور هكذا على الطلاق ان فعلت
 كذلك طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثن مع ما ياتي سم وقوله فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض
 لذلك الخلاف ولا بعد ان يقال ان قصد بقوله طلقتك انشاء الطلاق وقع بفعل المعلق عليه او الودع فهو
 بالخيار بين تنجزه وعدمه وان اطلق فهو محل نظر لانه تعارض هنا امران كون مقتضى اللفظ وظاهره
 الودع وكون قصد الحدث او المنع يقتضي الحمل على الانشاء وقد يرجح الاول باصل بقاء العصمة والله اعلم ثم ظهر
 توجيه ل عبارة الشارح بما يدفع اعتراض المحشى حاصله وان قوله فتطلق بالياس الخ تفرغ على القول بانه
 وعد الذي حكاه غير مرتض به وقوله فان نوى الخ تفصيل لما اختاره من انه تعليق وحاصله انه تعليق لانشاء
 الطلاق او الودع به كما قررنا غايته ان كلامه غير مفصح عن حالة الاطلاق اه سيد عمر اقول لا يخفى بعد هذا
 التوجيه فان قول الشارح نعم يظهر الخ وقوله ويفرق الخ كالصريح او صريح في ان اول كلام الشارح
 مفروض عند الاطلاق وان قوله فان نوى الخ مقابل له بل لا يصح تفرغ قوله فتطلق بالياس الخ على القول
 بانه وعد اذ الودع لا يلزم الوفاء به فالتوجيه الصحيح الدافع للاعتراض ان يحمل اول كلام الشارح على
 الاطلاق ويجعل قوله فتطلق بالياس الخ مفرعا على التعليق وقوله فان نوى الخ مقابلا لما قبله من الاطلاق
 ويدفع قول سم وهو غير متصور مطلقا بان المعنى ولو قال ان فعلت الخ ولم ينوشنا كان تعليقا لانشاء
 الطلاق بلا فور على الفعل فتطلق بالياس من التطلق فان نوى الخ وهذا لا غبار عليه والله اعلم ثم راي قال
 عبدالله باقشير ما نصه قوله فتطلق بالياس مفرع على تعليقا اي حيث اطلق وقوله فان نوى اي بان فصل
 تفرغ عليه ايضا والا فلا وجه لمن وعد بوقوع طلاقه عند الياس فاعزى للسيد فيه نظر اه وقال ع ش
 ما نصه وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على
 الفعل ولم يقصد فورا لم تطلق الا بالياس من التطلق وان قصد الودع عمل به فان طلقت بعد الفعل وقع

(قوله كان تعليقا لا وعدا) محصل ما في الديمري عن السبكي انه عند الاطلاق محمول على الودع في الصورة
 الاولى وعلى التعليق في الصورة الثانية ولا يخفى اشكال الفرق بينهما مع ان كلامهما في حيز الشرط
 لان المتقدم ايضا شرط او دليله فله حكمه (قوله فتطلق بالياس من التطلق) ينبغي مراجعة هذه المسئلة
 فان كانت منقولة عن يعتمد اخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا
 التصور ما يقتضي الوقوع بالياس وايضا فقوله فان نوى انها تطلق الخ ان كان تفصيلا لما قبله فلا
 مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مثلام مع انه لا طلاق مطلقا في بعض
 صورته وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه
 في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصور هكذا
 على الطلاق ان فعلت كذا طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثن مع ما ياتي

لوضوح ان معلقه بالشرط
 يتعلق به وحده فلا يقبل
 شركة فيه ومن ثم قال بعض
 تلامذته لو حكم به حاكم لم
 ينفذ ولو قال ان فعلت كذا
 طلقتك ا وطلقتك ان فعلت
 كذا كان تعليقا لا وعدا
 فتطلق بالياس من التطلق

فان نوى انها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه او انه يطلقها عقبه وفعل وقوع الافلانعم يظهر في ان ابرائني طلقته ما جرى عليه غير واحدانه وعد ويفرق بان مقابلة الطلاق بالابراء ما لو شائع فحمل لفظة على ما هو المتبادر منه وهو الوعد بخلافه في غيره فان قصد المنع او الحث المقصود من الشرط غالبا يصرف اللفظ اليه ويمتنع من انصرافه للوعد المأني في ذلك غالبا ولو قال ان خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما اتي به بعضهم زاعمائه غير تعليق وفيه نظر بل الذي يتجه ان عمله ان لم ينو به التعلق والواقع الخروج بل لو قيل انا صريح في التعلق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لنية لم يعد ولو قال على (١٠٤) الطلاق ان طلبت الطلاق طلقته فان قصد تعلق طلاقها طلبها فاطلقت فان طلقت ولم يقصد ذلك بل انه يطلقها عقب طلبها فلم يفعل فكذلك او بعد طلبها لم تطلق الا بالياس ولو قال هي طالق ان لم او الان او بشرط ان او على ان لا تزوج بفلان طلقت ولغا ما شرطه ذكره ابن ابي الصيف والعامري والازرق وغيرهم كعبد الله بن عجيل ونقله عن مشايخه وقاسه العامري على انت طالق على ان لا تحتجب عني وغيره على ان لم تصعدى السماء فانت طالق بجامع استحالة البر اذ لا يمكنها التزوج به وهي زوجة وعند استحالتها يقع حالا وقيل عند الياس وخالفهم النور الا يصحى فاقى بانها لا تطلق الابوات الصفة بموت الزوجة او المحلوف عليه وعن الامام احمد بن موسى بن عجيل ما يوافقه فانه اتي في انت طالق ان لم ترجعي لزوجك الاول بانها لا تطلق رجعت اليه ام لا والاول اوجه زاد الازرق وعليه متى تزوجت به لمزها للمعلق مهر المثل قياسا على ما في البحر

والافلا اه (قوله فان نوى الخ) مقابل للاطلاق المحمول عليه ما قبله كامر (قوله وفعل) اى طلق (قوله والا) اى وان لم يطلق (قوله نعم يظهر الخ) استدرالك على حمل قوله المذكور عند الاطلاق على التعليق لا الوعد (قوله ما جرى الخ) فاعل يظهر (قوله له ظه) اى اللفظ المذكور للزوج (قوله بخلافه) اى لفظ الزوج في غيره اى غير الابراء (قوله فان قصد المنع الخ) علة لقوله بخلافه في غيره (قوله غالبا) لاخراج قصد مجرد التعليق (قوله يصرف اللفظ الخ) خبر ان (قوله اليه) اى المنع والحث (قوله المناق) اى الوعد لذلك اى قصد المنع او الحث (قوله ان محله) اى عدم الوقوع (قوله فلا يحتاج) اى الوقوع بالخروج لنيته اى التعليق (قوله فان قصد الخ) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قمته عليك فالخالف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقته عقب الطلب او بعده اه سم (قوله فاقى) قضية اول كلامه انه ليس بقيد (قوله طلقت) اى حالا (قوله وان لم يقصد ذلك الخ) اى وان لم يقصد بلفظه المذكور تعليق طلاقها على طلبها لم يقع بمجرد طلبها ثم ان قصد انه يطلقها بعد طلبها فهو راء مضي بعد طلبها من امكنه ان يطلقها فيه ولم يطلقها طلقت وان لم يقصد فور الم نطق عند ياسه من طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الرملى اه سيد عمر (قوله فكذلك) اى طلقت في الحال (قوله بالياس) اى من التطبيق بالموت ونحو الجنون او الانفاسخ بقيدهما فيقع الطلاق قبيل الموت او نحو الجنون او الانفاسخ بحيث لا يبقى زمن يمكنه ان يطلقها فيه (قوله طلقت) اى في الحال (قوله وغيره) اى وقاسه غير العامري (قوله اذ لا يمكنها التزوج الخ) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى اى ان لم تزوج بفلان لكن تقدم ان مابه البر لا يختص بحال النكاح اه سم (قوله وقيل عند الياس) يظهر انه موافق لما يحكيه عن النور الا يصحى فلم يقل ووافقه النور الخ (قوله الابوات الصفة) وهي الزوج بفلان (قوله او المحلوف عليه) وهو فلان (قوله وعن الامام الخ) اى نقل عنه (قوله الاول اوجه) اى ما قاله ابن ابي الصيف ومن معه من الوقوع حالا ولغو به الشرط (قوله وعليه) اى الاول (قوله انه الخ) بيان لما في البحر الخ (قوله ولزمها الخ) اى لو ارث الموصى (قوله ولا يقال) اى في الفرق بينهما (قوله لان البضع الخ) علة لنفي القول وعدم صحته (قوله مستحله) اى للزوج (قوله ايضا) اى كان الامة مستحقة لسيدها (قوله فاذا فوتته) اى الزوجة البضع بالتزوج بفلان (قوله بخلاف شروط الزوج) اى فلا تؤثر فيما بعد الطلاق (قوله وسره) اى تأثير شروط السيد بعد العتق (قوله فكن) اى السيد (قوله استشكل الازرق الاول الخ) ويؤيد الاشكال ما في النهاية مما نصه ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال (قوله فان نوى الخ) ان كان تفصيلا لما قبله فليظن قوله فتطلق بالياس اذ لم يذكر فيه حالة تقتضى الطلاق بالياس وان لم يكن تفصيلا فليظن قوله فتطلق بالياس اذ لم تظهر قرينة على ما قبله (قوله فان قصد) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قمته عليك بالخالف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقته عقب الطلب او بعده (قوله اذ لا يمكنها التزوج به) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى لكن تقدم ان مابه البر لا يختص بحال النكاح

واقره ابن الرفعة انه لو اوصى باعتاق امته بشرط ان لا تزوج عتقت فان تزوجت صح ولزمها قيمتها ولا يقال هذه مملوكة اجانب لان البضع مستحق له ايضا فاذا فوتته اى بفوات شرطه لمزها عوضه وهو مهر مثلها انتهى وفيه نظر والفرق واضح فانه عهد تأثير شروط السيد فيما بعد العتق كان تحمدا ولده او فلانا سنة بخلاف شروط الزوج وسره ان العتق احسان فكن من اشترط ما ينفعه بعده ولا كذلك الطلاق فتأمل ولو قال ان كلت رجلا واطلق شمل المحارم كما نقل عن الاصحاب وقضية ما في الروضة في ان رايت من اختي شيئا ولم تخبرني من انه يحمل على موجب الرية ان يحمل ما هنا على الاجانب ومن ثم استشكل الازرق الاول بانه يعلم بالعادة ان المراد الاجنبي ولو قال ان لم اخرج من هذه

البلدة بر بوصولها بما جوز القصر فيه وان رجع حالاً نعم قال القاضي في ان لم اخرج من مرو الروذ لا بد من خروجه من جميع القرى المضافة اليها انتهى وكأنه لان مرو الروذ اسم للجميع ويقع من كثيرين لا على الطلاق ما تفعلين (١٠٥) كذا وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد

النفي فلا داخله تقديره على فعل يفسره الفعل المذكور اى لا تفعلينه على الطلاق ما تفعلينه فيقع بفعلها له وان لم يقصد ذلك التأكيد عملاً بدلول اللفظ في عرفهم (فصل) في انواع من التعليق بالحل والولادة والحيض وغيرها اذا (علق) الطلاق (بحمل) كان كنت حاملاً فانت طالق (فان كان بها حل ظاهر) بان ادعته وصدقها او شهد به رجلان بناء على انه يعلم وهو الاصح فلا تكفي شهادة النسوة به كما لو علق بولادتها فشهدن بهن لم تطلق وان ثبت النسب والارث لانه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق نعم قياس ما مر اول الصوم انهن لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ثم الاصح عندهما انه اذا وجد ذلك (وقع) حالاً لوجود الشرط واعتراضا بان الاكثرين على انه ينتظر الوضع لان الحمل وان علم لا يتيقن ويرد بان الظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثابتة يقين لا يؤثري ذلك لانهم كثير اما يزولونها بالظن الذي اقامه الشارع مقام اليقين الا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو

أجانب خلف باطلاق الثلاث انها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جليت تلك اللبلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيري الرجال الاجانب قبل قوله يمينته ولم يقع بذلك طلاق كما افنى بذلك والدرجته الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من نظر الاجانب لها اه وقال ع ش قوله ثم قال اردت الخ قضيته الحكم بالوقوع حيث لم يقل ذلك كان مات ولم تعرف له ارادة قضية ما سبذ كره من ان شرط الحل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له او قرينة خارجية تنهيه عدم الوقوع لان القرينة المذكورة تقتضي ان المراد بالغير الاجانب فليتأمل اه (قوله الاول) اى ما نقل عن الاصحاب (قوله اسم للجميع) اى للبلد والقرى المنسوبة اليها بالخصوص البلد (قول) ويقع من كثير) الى قوله وان لم يقصد نقله النهائية عن افتاء والده واقره (قوله عملاً بدلول اللفظ الخ) يؤخذ من هذا الوجه ان ما ذكره عند الاطلاق فان قصدناها لا يقع عليها الطلاق ان فعلمت لم يقع عليه شيء بفعلها او قبل ذلك منه ظاهر الاحتمال اللفظ لما ذكره اه ع ش (فصل في انواع من التعليق بالحل والولادة) (قوله في انواع) الى قول المتن فان ولدت في النهاية (قوله وغيرها) كالتعليق بالاشيئة وبفعله او قبل غيره اه ع ش (قول المتن ع ش) بعملي الخ ولو عاق بالحل وكانت حاملاً لا يبرأ من فقهه نظر الوجه الوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير الادمى سم على حج وينبغي ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة اصل الحل ومقدار وفان ولدت لاقول ما هو معتاد عندهم طلاق وإلا فلا اه ع ش (قوله بان ادعته) الى قوله لانه من ضروريات الولادة في المعنى عبارته (تنبيه) المراد بظهور الحمل ان تدعيه الزوجة ويصدقها الزوج على ذلك او يشهد به الخ (قوله بناء على انه يعلم) اى يظن ظناً غالباً بدليل ما يأتي (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) اى ولو اربعة لان الطلاق لا يقع بذلك معنى وع ش (قوله كالمو علق) اى الطلاق (قوله لانه) اى ثبوت النسب والارث اه ع ش عبارة الرشيدى اى لان المذكور اه (قوله ولو شهدت بذلك) اى الحمل اه ع ش وقال الكردي اى الحمل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله ثم الاصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشيدى (قوله اذا وجد ذلك) اى التصديق او شهادة رجلين اه رشيدى (قوله وقع حالاً) اى ظاهراً فلو تحقق بعد انتفاء الحل بان مضى اربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه وعلى هذا فلو ادعت الاجهاض قبل مضى الاربع فالأقرب انها لا تقبل لان الاصل عدم اجهاضها والعصمة محققة اه ع ش (قوله وان علم) اى غلب على الظن بدليل ما يأتي بعده اه رشيدى (قوله بان للظن المؤكد) اى بان استند الى شيء اه ع ش (قوله لا يؤثر الخ) خبر وكون العصمة الخ (قوله يظهر حمل الخ) عبارة المغنى اى وان لم يكن بها حمل ظاهر لم يقع حالاً ولا ينظر حينئذ فان ولدت الخ (قوله حل له الوطء) الى المتن في المغنى (قوله نعم يندب الخ) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احبلتك فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل وكلما وطئها وجب استبرأؤها انتهى قال في شرحه قال في المهبآت وهو ممنوع فقد تقدم قريباً انه لا يجب انتهى اه سم واعتمد النهاية والمغنى ما في الروض واصله ورد على الاسنوى بالفريقين ما تقدم فيما اذا كان قبل الوطء وهذا فيما بعد الوطء الذي هو سبب ظاهر في حصول الحمل اه (قوله حتى يستبرأها) فلو وطئها قبل

(فصل) في انواع من التعليق بالحل الخ (قوله في المتن علق بحمل الخ) (فرع) لو علق بالحل وكانت حاملاً لا يبرأ من فقهه نظر الوجه الوقوع لان الحمل عند الاطلاق يشمل غير الادمى اه (قوله نعم يندب تركه حتى يستبرأها) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احبلتك اى فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل اى وكلما وطئها وجب استبرأؤها اه قال في شرحه وهو ممنوع فقد تقدم قريباً انه لا يجب (قوله حتى يستبرأها) قال في الروض وشرحه فلو وطئها قبل استبرأها او بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى وقوله بقرء قال في الروض وشرحه والاستبرأ هنا كافي

(١٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن) ماتت قبل مضى يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد (ولاً) يظهر حمل حل له الوطء لان الاصل عدم الحمل نعم يندب تركه حتى يستبرأها

بقرة احتياطاً فان ولدت لدون ستة (١٠٦) اشهر) او ستة اشهر فقط بناء على اعتبار لحظة للعلوق ولحظة للوضع فتكون الستة حينئذ

استبرأها او بعده و بانث حاملاً كان الوطء شبهة يجب به مهر المثل لا الحد نهائية ومعنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله يجب به مهر المثل الخ وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر اما انه يجوز له الوطء واذ تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب به المهر لا الحد وكذا الوطء للتردد في الوقوع ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد للشبهة اهـ (قوله بقرة احتياطاً) عبارة المعنى والنهاية والروض والاستبراء هنا كما في استبراء الامة فيكون بحضرة او بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل اهـ (قول المتن فان ولدت الخ) وبيته شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من فها ومن محل الشق للبطن لان المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حج ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اهـ ع ش وما نقله عن سم اقرب (قول المتن فان ولدت الخ) فان ولدت ولداً كاملاً اما اذا انزلت لدونها اى الستة اشهر علقه او مضغه يمكن حدوثها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اهـ معنى وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد لان القاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اهـ سيد عمر اقول وقدير هذا التوجيه ما باقى في شرح او ولدت فانت طالق (قوله او ستة اشهر فقط) خلافاً للنهاية كما باقى (قوله بناء على اعتبار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من انشاء التعليق الى اخره فاذا كان بين اخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل اهـ وسياق في التنبيه الجواب عنه بما حصله ان ما ذكر نادر وإنما النظر للغالب (قوله فتكون الستة) اى اشهر (قوله اى من اخره) الى التنبيه في النهاية (قوله اخذ امامى) اى اول الفصل الذى قبل هذا الفصل وقوله لما مر اى اول الوصية اهـ كردى (قوله ونزاع ابن الرفعة الخ) عبارة شرح الروض ونزاع ابن الرفعة فيما اذا ولدت لدون ستة اشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد اربعة اشهر كما تشهد به الخبر فاذا اتت به لخمس اشهر مثلاً احتمل العلوق به بعد التعليق قال والستة اشهر معتبرة لحياة الولد غالباً واجيب عنه بأنه ليس في الخبر ان نفخ الروح يكون بعد اربعة تحديداً فان لفظه ثم يأمر الله الخ ويحاجب أيضاً بأن المراد بالولدى قوهم او ولدت له الولد التام (قوله من التعليق) الى قوله وقول ابن الرفعة في المعنى لا قوله او معه (قوله اى الستة) كذا في اصله رحمه الله تعالى بحذف اشهر اهـ سيد عمر (قوله او غيره) بشبهة اوزنا (قوله للعالم بعدمه الخ) لان الحمل لا يكون اكثر من اربع سنين اهـ معنى (قوله تو طاب بعد التعليق الخ) عبارة المعنى بان لم توطأ اصلاً بعد التعليق او وطئت بعده من زوج او بشبهة او زنا ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك الوطء بان كان بينهما وبين الوضع دون ستة اشهر (قوله ولهذا ثبت نسبة الخ) اى في غير الزنا (قوله ان لم يوطأها) اى ولا غيره وترك ذلك لان الغالب معرفته فلا حاجة لرد اهـ سم (قوله بانه ظن) اى ابن الرفعة (قوله منه) اى الزوج (قوله بل على مطلقه) اى مطلق الحمل (قوله من الخافها بمادونها) وقوله وما فسرت به ضمير بينهما الخ خالف النهاية فيهما عبارته وعلم بما قرناه ان الستة

استبراء الامة فيكون بحضرة او بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها في الحمل فلا فرق بين التقدم والتاخر بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى (قوله في المتن فان ولدت لدون ستة اشهر الخ) (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كالمشقة نخرج الولد من الشق او خرج الولد من فها فيه نظرو بيته شمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل (قوله بناء على اعتبار لحظة للعلوق) قد يقال لحظة العلوق ممكنة من انشاء التعليق الخ فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل (قوله مردود بان لفظ الخبر الخ) قال في شرح الروض ويحاجب ايضا بان المراد بالولدى قوهم او ولدت له الولد التام (قوله اذا عرف انه لم يوطأها) اى ولا غيره وترك ذلك

ملحقة بما دونها (من التعليق) اى من آخره اخذا بما مر في انت طالق قبل قدوم زيد بشهر (بان وقوعه) لتحقيق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر ان اقله ستة اشهر ونزاع ابن الرفعة فيه بان الستة معتبرة لحياته لا لكمال لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعة كما في الخبر مردود بان لفظ الخبر ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح و ثم تقتضى تراخى النفخ عن الاربعة من غير تعيين مدة له فانيط بما استنبطه الفقهاء من القرآن ان اقل مدة الحمل ستة اشهر (او) ولدت (لاكثر من اربع سنين) من التعليق وطئت أم لا (أو بينهما) اى الستة والاربع سنين (ووطئت) بعد التعليق او معه من زوج او غيره (وامكن حدوثه به) اى بذلك الوطء بان كان بينه وبين وضعه ستة اشهر (فلا) طلاق فيهما للعالم بعده عند التعليق في الاولى ولجواز حدوثه في الثانية من الوطء مع اصل بقاء العصمة (والا) توطأ بعد التعليق او وطئت وولدت لدون ستة اشهر من الوطء (فالاصح وقوعه) لتبين الحمل ظاهر

ولهذا ثبت نسبة منه وقول ابن الرفعة ينبغي الجرم بالوقوع باطنا اذا عرف أنه لم يوطأها بعد الحلف مردود بأنه ظن
ملحقة
أن التعليق على أن الحمل منه و ليس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره كما يقتضيه المتن (تنبيه) ما ذكرته في الستة من إن لحافها بمادوا

لانه لا بد معها من زيادة لحظة هو ما انتصر له الاسنوي وغيره أخذ من قولهم في العدد لا بد من لحظة للعلق والحظة للوضع وما فسرت به ضمير
بينها المفتضى لالحاق الاربع بما فوقها هو ما اعتمدته ابن الرفعة والاذرعي والزركشي وغيرهم ووجهه بانها اذا اتت به لاربع من الحلف
تبيناً أنهم لم تكن عند الحلف حاملوا ولا ازادت مدة الحمل على أربع سنين وامامامشي عليه شيخنا هنا في شرح منهجه من الحاق الستة بما فوقها
والاربع بما دونها فهو وإن اقتضاه ظاهر كلام الشيخين هنا لكن بعضه مبنى على ما مر (١٠٧) له في الوصية وقد مررده وإن العبرة في

غير الوصية بالغالب فما
صرحوا فيه باللحظة واضح
وما سكتوا عنها فيه يحتمل
كلامهم على أنهم ارادوا
بقريئة ذكرها في نظير ما
سكتوا عنها فيه ويوجه
النظر للغالب هنا بان مدار
التعليق حيث لا لغة
مضبطة على العرف واهله
إنما يعتبرون ما يغلب
وقوعه دون ما يندر فان
قلت حكموا في توأم بينه
وبين الاول ستة اشهر بانه
حمل آخر ولم يقدر في اللحظة
وهذا يؤيد ما هنا قلت لا
يؤيده بل هو محمول عليه لما
قررت على ان ابن الرفعة
استشكله بان كونه حلاً
آخر يتوقف على وطء بعد
وضع الاول فاذا وضعت
لسته اشهر من وضع الاول
يسقط منها ما يسهع الوطء
فيكون الباقي دون ستة
اشهر واجاب عنه شيخنا بانه
يمكن تصويره باستدخال
المتى حال وضع الاول قال
وتقيدهم بالوطء في قولهم
يعتبر لحظة للوطء جرى على
الغالب والمراد الوطء او
استدخال المتى الذي هو
اولي بالحكم هنا بل يقال
يمكن الوطء حالة الوضع

ملحقة بما فوقها والاربع بما دونها كما مر في الوصايا اه (قوله لا بد معها) أي الستة أشهر من زيادة لحظة
أي للعلق (قوله وما فسرت الخ) عطف على قوله ما ذكرته الخ (قوله ولا ازادت) أي بضم ز من التعليق
إلى الاربع (قوله ما مشى عليه شيخنا الخ) اعتمده النهاية كما مر آنفاً (قوله ظاهر كلام الشيخين هنا) منه
ظاهر المنهاج لأن المتبادر من قوله أو بينهما أن المعنى أو بين دون الستة اشهر أو أكثر من أربع سنين اه سم
(قوله وإن العبرة) عطف على رده (قوله يحتمل كلامهم) أي فيه ولو حذف كلامهم كان اخصر وأوضح
(قوله ما هنا) أي من الحاق الستة بما فوقها اه كردى (قوله لما قررته) أي بقوله وما سكتوا الخ (قوله الوطء
أو استدخال المتى الذي الخ) الاول ما يشمل استدخال المتى الخ (قوله عدد اللحظة منها) أي مع اعتبار الابتداء
من اول الحلف لا من عقبه ولا ازادت مدة الحمل على أربع فتأمله اه سم (قوله منها) أي من الستة أو
الاربع (قوله أنهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار فيها نظر اه سم (قوله لذلك) أي إمكان استدخال
المتى وقوله منه أي من استدخال المتى (قول المتن وإن قال أن كنت حاملاً الخ) ولو قال أن كنت حاملاً وان لم
تكوني حاملاً فانت طالق وهي ممن تحبل حرم وطؤها قبل الاستبراء لان الاصل والغالب في النساء الحيال
والفراغ من الاستبراء هو وجب للحكم بالطلاق لظاهر الحال فتحسب الحصة او الشهر من العدة التي وجبت
بالطلاق فتتمها ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمها على موجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق
ان ولدت لدون ستة اشهر اول دون أربع ولم توطأ لتبين انها كانت حاملاً عند التعليق لان ووطئت وطأ يمكن
كونه منه لان الظاهر حياها حيث نذو حدوث الولد من هذا الوطء ولان ولدت لأربع سنين فأكثر من
التعليق لتحقق الحيال عنده فان وطئها قبل الاستبراء او بعده وبانت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد للشبهة في
الحال اما اذا لم تكن ممن تحبل كان كانت صغيرة أو آيسة فتطلق في الحال اه معنى زاد النهاية والاسنوي ولو
قال لها إن لم تحبلي فانت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الروياني اه أي بنحو الموت قال عش أي مالم
يرد الفوركسة أو تقم قريئة على ارادته أو افيق عند فوات ما اراده او دلت القريئة عليه اه (قوله أو
أن كان يبطنك ذكر) إلى قوله وعن ابن القاص في النهاية والمعنى الاقوله كالأول علق إلى فان ولدت احدهما
(قوله هي بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله لان الفرض الخ لا يفيد اذا جمع بين التعليقين
لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وإنما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو انثى معطوفاً على قال إن كنت الخ
وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذي هو متعلق المقول أو لتقسيم متعلق المقول قالوا انها في التقسيم
اجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع اقسامه في التعليق فليتامل فصوره لفظاً المعلق هكذا ان

لان الغالب معرفته فلا حاجة لرده (قوله ظاهر كلام الشيخين) منه ظاهر المنهاج لان المتبادر من قوله أو منها
أن المعنى أو بين دون ستة اشهر أو أكثر من أربع سنين (قوله عدد اللحظة منها) أي مع اعتبار الابتداء من اول
الحلف لا من عقبه ولا ازادت مدة الحمل على أربع فتأمله (قوله أنهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار
فيها نظر (قوله هي بمعنى الواو الخ) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله الآتي لان الفرض الخ لا يفيد اذا جمع
بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وإنما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو انثى معطوفاً على قال ان
كنت حاملاً بذكر وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذي هو متعلق المقول أو لتقسيم متعلق
المقول قالوا انها في التقسيم اجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع اقسامه في التعليق فليتامل

انتهى وسأذكر في العدد ما يرده والحاصل ان الذي يتجه لا بد هنا من النظر للغالب بالنسبة للستة والاربع وإن من أطلق الحاق
الستة أو الاربع بالدون عدد اللحظة منها أو بالفوق لم يعد ما منه مع اعتبارها فلا خلاف في المعنى ويؤيد ما ذكرته من النظر للغالب أنهم
لم يعتبروا هنا إمكان استدخال المتى وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فاقضى أنه لا نظر لذلك لندرة الحمل منه مجد (وإن قال
إن كنت حاملاً بذكر) أو أن كان يبطنك ذكر (ة) انت طالق (أو) هي بمعنى الواو لان الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يعلم

من آخر كلامه ان كنت حاملا بحمل (انثى) او ان كان بطنك انثى (ة) انت طالق (طلقتين فولدتها) اى ذكر او انثى وان كان عند التعليق نطفة ووصفها حيث نذ كورة او الانوثة صحيح لان التخطيط يظهر ما كان كامنا فى النطفة معا ومرتبا بينهما دون ستة اشهر (وقع ثلاث) لتحقق الصفتين كالوعلق بكلامها الرجل (١٠٨) وبه لاجنبى وبه لطويل فكلمت من فيه الصفات الثلاث وكما يأتى فى رمانة ونصف رمانة

فان ولدت احدهما فاما علق به او خشي فطفلة حالا وتوقف الثانية لا تضاحه وتنقضى العدة فى الكل بالولادة لانها طلقت باللفظ بخلافه فيما يأتى فى ان ولدت وعن ابن القاصر لو كان احدهما خشي أمر برجعتهما واجتنبها حتى يتضح انتهى ويظهر ان امره باجتنابها ندب لا واجب لان الأصل الحل وعدم وقوع الثلاث (أو) قال (ان كان حلك) او مافى بطنك (ذكر ا فطفلة او) بمعنى الواو نظير ما مر (انثى) فطلقتين فولدتها لم يقع شيء) لان الصيغة تقتضى الحصر فى احدهما فمعهما لم يحصل الشرط ولو تعدد الذكر او الانثى وقع ماعلق به لان المفهوم من ذلك الحصر فى الجنس لا الوحدة ولو ولدت خشي وحده فكمما مر او مع ذكر وبان ذكر ا فطفلة او انثى فلا طلاق او مع انثى وبان انثى فطلقتين أو ذكر ا فلا طلاق (أو) قال (ان ولدت فانت طالق) طلقت بولادة ما ثبت به الاستيلاد بما يأتى فى بابه بشرط انفصال جميعه فلو انفصل بعضه ومات أحد الزوجين قبل انفصال كله

كنت حاملا بذكر فانت طالق طفلة أو أنثى فطلقتين اه سم (قوله من آخر كلامه) اى من قوله فولدتها الخ (قوله ووصفها) الاولى تذكير الضمير بارجاعه الى الحمل (قوله معا أو مرتبا الخ) راجع لقول المتن فولدتها (قوله لتحقق الصفتين) اى الحمل بذكر والحمل بانثى (قوله من فيه الصفات الخ) اى رجلا طويلا اجنبيا (قوله او خشي فطفلة الخ) او انثى وخشي فثنتان وتوقف الثالثة لبيتين حال الخنثى اه نهاية قال عش فان بان ذكر ا وقعت الثالثة حالا او انثى لم يرد على الطلقتين اه (قوله فى الكل) اى فى جميع صور التعليق بالحمل (قوله امر برجعتهما) أى دفعا للضرر طول منع تزوجها الى الاتضاع (قوله او مافى بطنك) الى قول المتن ولو قال لاربع فى النهاية والمغنى لإقوله ولو ولدت خشي وحده فكمما مر (قوله بمعنى الواو نظير ما مر) فيه ما تقدم اه سم (قوله ماعلق به) اى بالذكر والانثى (قوله فكمما مر) اى آنفا (قوله وبان ذكر ا الخ) وقوله وبان انثى الخ فى ما لو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك اه سم ويفيده ايضا قول المغنى والهامة هنا وما يأتى واقف الحكم فان بان الخ (قوله بولادة ما ثبت به الاستيلاد الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه بانفصال ماتم تصويره ولو ميتا وسقط اه قال الرشيدى قوله وسقط طالشكل هذا بما فى الجنائز من انه لا يسمى ولدا الا بعد تمام اشهر دخلا فالما فى حاشية الشيخ عش لاذلا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كما هو ظاهر اه (قوله لم يقع شيء) لان لولادة لم توجد حال الزوجية اه معنى (قوله بذلك) اى الولادة (قوله ان كان الخ) عبارة النهاية والمغنى إن طاق الزوج ولا يقع به طلاق سواء كان من حمل الاول بان كان الخ ام من حمل آخر بان وطئها الخ (قوله وكذا ان كان من حمل آخر الخ) لان عدة الطلاق وطء الشبهة لشخص واحد فتداخلتا وحيث تداخلتا انقضت بالحمل اه عش (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق رجعيا لان وطءه حينئذ وطء شبهة اه حلى (قوله بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملا آخر ثم قوله بعد ولادة الاول أى قبل مضى عدة اه سم (قوله لاربع سنين) والالهم يكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى به العدة اه سم (قوله اما لو ولدتها معا) اى بان تم انفصالهما وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر فى الترتيب والمعية الانفصال اه حلى (قوله ولدا) عبارة الروض او كلها ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثة معاطلت ثلاثا وقضية التقيد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثة معا لانه ولادة واحدة سم على حج اه عش أقول وسيصرح به الشرح قبيل قول المتن ولو قال لاربع (قول المتن من حمل) وفى تجريد المزج إذا قال كلها ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة

فصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فانت طالق طفلة أو أنثى فطلقتين (قوله بمعنى الواو) فيه ما تقدم فى الحاشية السابقة (قوله وبان ذكر ا الخ) وكذا قوله الاق وبان انثى الخ فى ما لو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملا آخر (قوله بعد ولادة الاول) وقيل مضى عدة (قوله وانت بالثانى لاربع سنين) ولا لم يكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى به العدة (قوله وان قال كلها ولدت ولدا الخ) فى الروض او كلها ولدت ولدا فولدت فى بطن ثلاثة معاطلت ثلاثا وقضية التقيد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا إذا ولدت ثلاثا معا لانه ولادة واحدة (فرع) علق بالولادة فولدت حيوا نا غير آدمى فهل تطلق ينبغى نعم لانها ولادة وهو ولد مر (فى المتن ثلاثة من حمل) فى الروض وشرحه فى باب العدد (فرع) لو علق طلاقها بالولادة فانت بالولد ثم باخرو كان بينهما دون ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثانى ولحقاه

متعاقبين

لم يقع شيء وإذا علق بذلك (فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثانى)

ان كان بين وضعه ووضع الاول دون ستة اشهر وكذا ان كان من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وانت بالثانى لاربع سنين فاقبل ما لو ولدتها معا فوقع الطلاق باحدهما ولا تنقضى العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعهما (وان قال كلها ولدت) ولدا فانت طالق

متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث حمل حادث لا يلحمه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتامل المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا سم على حج اه عش (قول المتن وانقضت بالثالث) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حمل اخر ان تنقضي العدة بالثاني ولا يقع به ثانية لفرار الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينافي الفراغ لانه حمل اخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتامل وكذا في اذا كان الاولان حملا واحدا والثالث حملا اخر فتقضي بالثاني ولا يقع به ثانية لما ذكر فقيد المتن بالحمل الواحد ظاهر اه سم (قوله او ولدت اثنين مرتبا) في الروض وشرحه أو أت بولدهم بآخر وكان بينهما دون ستة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقاه فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه الثاني باثنا كانت اولوا وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا دعت اخذ بما مر انتهى اه سم (قوله لما مر) اي انفا في شرح او ولدت فانت طالق وقوله به اي بالولادة وقوله انفصالة اي الولد وقوله ومقارنة الوقوع الخ رد لدليل مقابل الصحيح (قوله لبراءة الرحم به) أي دون ما قبله اه سم (قوله ومقارنة الوقوع) مبتدأ وخبره قوله متعذر (قوله ولهذا) اي للتعذر (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال انت الخ عبارة النهاية والمغنى او قال الخ (قوله كذلك) اي من حمل واحد مرتين (قوله املو ولدتهم) اي الثلاثة او الاربعة (قوله معا) أي بان يخرجوا في كيس واحد اه عش فان لم يقل هنا أي فيما لو ولدتهم معا سم وسيد عمر (قوله فكذلك) اي يقع الثلاث (قوله والا) اي بان لم يقل هنا ولدا ولم ينوه (قوله وقعت واحدة) اي لعدم تكرار المعلق عليه وهو الولادة (قوله حوامل) اي منه نهاية ومغنى قال عش والرشيدي انما قيد به لقول المصنف فيما يأتي وانقضت عدتهما بولادتهما والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا تنقيد بهذا القيد اه (قوله على ما جرى عليه جمع) وافقهم المغنى (قوله لكن الاوجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله

فان كان بينهما ستة أشهر فأكثر لم يلحقه الثاني ان كان باثنا لان العلوق به لم يكن في النكاح بخلاف ما اذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد الى اربع سنين لاحتمال العلوق في النكاح وكذا لا يلحقه الثاني ان كانت رجعية بناء على ان السنين الاربعة تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا دعت اخذ بما مر وان كان ما ولدت ثلاثة انقضت عدتها بالثالث ان كان بينهما وبين الاول دون ستة أشهر ولحقوه أي الثلاثة وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها لحقاه دون الثالث وان كان بينهما وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقاه وكذا ان كان ما بين كل منهم وتاليه ستة أشهر انتهى سقته مع طوله لان فيه ايضاح المقام ومنه يظهر صحة تقييد المصنف بقوله من حمل الخ فتأمل اه (قوله في المتن من حمل) قال الزركشي الثالث اي من التنيهات تقييده بالحمل مع ان حكم الحملين اذا كان الثاني والثالث لاحقا للزوج كذلك كما سبق انتهى وفي الروض وشرحه فان عقبته اي الولد الذي وقع به الطلاق باخر يلحق الزوج بان ولدت له دون اربع سنين انقضت عدتها به وفي تجريد المزج اذا قال كذا ولدت ولدا فان طالق فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثر فالثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتامل فقيد المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا (قوله في المتن من حمل وقع بالاولين طلقان وانقضت بالثالث) ينبغي فيما اذا كان كل واحد حمل اخر ان تنقضي العدة بالثاني ولا يقع به ثانية لفرار الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينافي الفراغ لانه حمل اخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتامل وكذا فيما اذا كان الاولان حملا واحدا والثالث حملا اخر فتقضي بالثاني ولا يقع به ثانية لما ذكر وحينئذ فقيد المتن بالحمل الواحد ظاهر (قوله لبراءة الرحم به) أي دون ما قبله (قوله فان لم يقل هنا) أي فيما لو ولدتهم معا

(فولدت ثلاثة من حمل واحد مرتين) (وقع بالاولين طلقان) عملا بقضية كلما (وانقضت عدتها) (بالثالث) لتبين براءة الرحم (ولا يقع به ثالثة) (او ولدت اثنين مرتبا فواحدة بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع به ثانية) (على الصحيح) لما مر انه لا يقع به الا عند تمام انفصاله وهو وقت انقضاء العدة لبراءة الرحم به ومقارنة الوقوع لانقضائها متعذر اذا لا عصمة حينئذ ولهذا لو قال أنت طالق مع موتي لم يقع ولو قال لغير مو طوء اذا طلقك فانت طالق فطلقها لم تقع المعلقة لمصادفتها البيوتة ولو ولدت أربعة كذلك طلقت ثلاثا وانقضت عدتها بالاربعة املو ولدتهم معا فيقع الثلاث (وتعذر بالاقراء) فان لم يقل هنا ولدا ونواه فكذلك والواقعة واحدة فقط (ولو قال لاربعة) حوامل (كلما) وكذا أي على ما جرى عليه جمع لكن الاوجه اختصاص الاحكام الآتية بكما دون غيرها ولو أي

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار ولذلك تنتمى في شرح الارشاد (ولدت واحدة) منكن (فصو احبها طواق فولدن معا) او ثلاث معا ثم الرابعة وقد بقيت عدتهن إلى ولادتها (١١٠) (طلقن ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فيقع بولادة كل على من عداها طلاقة

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال ايتكن ولدت فصوا احبها طواق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن اى عامة لكل واحدة منهن عموما مشويا فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرها فكل من ولدت وقع على صواحبها فاذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقوع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقضى لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض وأقال ايتكن لم أطاها اليوم فصوا احبها طواق فان لم يطافيه طلقن ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو ايتكن ولدت فصوا احبها طواق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلاقة واحدة ولو اتى بدل اى هنا بكلما طلقن ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك ان غير اى من صيغ العموم كن ولدت منكن كذلك ايضا ولا مانع من التزامه فليتام له سم وعبارة المغنى تنبيه تصويره بكلما تبع فيه المحرر والروضة وهو يوم اشتراط اداة التكرار قال ابن النقيب وليس كذلك فان التعليق بان كذلك فلم يمثلهما كان أحسن اه (قول المتن فولدن معا الخ) ويعتبر انفصال جميع ولدو لولسقطا كما مر فان اسقطت ما لم بين فيه خلق ادى تاما لم تطلق اه نهاية (قوله او ثلاث معا) إلى قول المتن وقيل في النهاية والمغنى (قوله وقد بقيت الخ) اى وإلا لم تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اه سم (قوله في الصورة الثانية) اى قوله او ثلاث معا ثم الرابعة الخ (قوله انه اى الثلاث لمجموعين) اى توزيع الثلاث على الاربع وتكميل المنكسر (قوله وهى فيها) اى فى العدة (قوله دخلت) اى الرجعية فيهن اى النساء أو الزوجات (قوله وتعدت) اى الأولى بالاقراء أو الأشهر نهاية ومعنى (قول المتن والثالثة طلقتين) اى إن بقيت عدتها عند ولادة الثانية لما يفيد قوله وانقضت الخ (قوله طلاق من بعدهما) عبارة النهاية والمغنى طلاق بولادة من بعدهما اه (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لما علم ما مر عن الروض وشرحه من اقصاء العدة بالولد وإن لم يلحق الزوج إلا ان يراد لحوقه به ولو بدعوى الزوجة وإن لم يلحق بذلك اه سم (قوله لأن من علق الخ) عبارة النهاية والمغنى وتطلق الباقيات طلاقة بولادة الاولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لاشتراك الجميع في الزوجة حينئذ وبطلانهم انقضت الصحة بين الجميع فلا توارث ولا دتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الاول ورد بان الصحة لا تنقضي بالطلاق الرجعى الخ (قوله كامر) اى انفسا بقوله والطلاق الرجعى الخ (قوله

طلقة لا على نفسها ويعتد دن جميعا بالاقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فبالوضع وكرر ثلاثا ثلاثا يوتهم انه لمجموعين (او) ولدن (مرتا بطلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من الثلاث طلاقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) تطلق ثلاثا (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة لانه ولد بعدها ثلاث وهى فيها والطلاق الرجعى لا ينفى الصحة والزوجية إذ لو حلف بطلاق نسائه أو زوجاته أو طلقهن دخلت فيهن وتعدت بالاقراء ولا تستأنف للطلقة الثانية والثالثة بل تنبى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلاقة) بولادة الاولى (و) طلقت (الثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يلحقهما طلاق من بعدهما ما لم يلدتا توأمين ويتاخر ثانيهما لولادة الرابعة فطلقن ثلاثا ثلاثا وسيدكر ان شرط انقضاء العدة بالولد لحوقه بالزوج (وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلاقة طلاقة لان من علق طلاقهن بولادتها خرجن عن كونهن صواحب لها ويرد وان قيل عليه الاكثرون يمنع ما علق به كامر) وإن ولدن ثنتان معا

ثم ثنتان معا) وعدة الاولين باقية (طلقت الاولى ثلاثا ثلاثا) واحدا بولادة من معها وثنان بولادة الاخيرتين اما إذا لم يبق عدة الاولتين لولادة الاخيرتين فلا يقع على من انقضت عدتها إلا طلاقة (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على

الضعيف السابق (و) طلقت (الآخر بان طلقتين طلقتين) بولادة الاولتين ولا يقع على كل منهما بولادة من معاشيء لا نقضاء عدتها بولادتهما وإن ولدن ثنتان من تباعث ثنتان معا طلقت الاولى ثلاث والثانية طلقة والاخرى بان طلقتين طلقتين او ثنتان معا ثم ثنتان من تباعث طلقت الاولى ثلث والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين او واحدة ثم ثلاث معا طلقت الاولى ثلاثا ومن بعدها طلقة طلقة ثم اثنتان معا ثم واحدة طلقت الاولى والرابعة ثلاثا والثانية والثالثة طلقة طلقة وتبين كل منهما بولادتهما والتعلق بالحيض أو برؤية الدم يقع الطلاق فيه برؤية أو علم أول دم يطرأ بعد التعلق ويمكن كونه حيضا ثم ان انقطع قبل اقله بان ان لا طلاق ومراها لماتت بعد رؤيته وقبل يوم وليلة وقم عملا بالظاهر وكالحيض فيما ذكر انه في التعلق لا بد من ابتداءه ولا تسكن استدامته الطهر وسائر (١١١) الاوصاف قال في اصل الروضة إلا انه سياتي في

كتاب الايمان أن استدامة الركوب واللبس ليس وركوب فليكن كذلك في الطلاق اه وقضيته انه يأتي هنا التفصيل الآتي ثم ان ما يقدر بمدة تكون استدامته كابتدائه ومالا فلا لكن قضية فرق المتولى بين الركوب والحيض بان استدامة الركوب باختيارها بخلاف استدامة الحيض أنه لا يأتي هنالك لتفصيل وأنه لا تكون مسا للاستدامة كالاتداء الا في الاختيارى لا غير وكان هذا هو مراد البلقيني بقوله الاقوى في الفرق ان نحو الحيض مجرد تعليق لا حلف فيه اى لانه ليس باختيارها فعملنا بقضية اداة التعلق من اقتضاها ایجاد فعل مستأنف والاستدامة ليست كذلك بخلاف نحو الركوب فان التعلق به يسمى حلقا اى لانه باختيارها فامكن فيه الحث والمنع فاتي فيه تفصيل

على كل الخ) لعل الاولى على واحدة منها (قوله) وإن ولدن ثنتان الى قوله ومراها في النهاية والمعنى (قوله) طلقت الاولى ثلاثا اى اذا بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله) او اثنتان معا اى وقد بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله) او واحدة اى وعدتها باقية الى ولادة الرابعة (قوله) او واحدة ثم ثنتان معا الخ) وما ذكر في المتن والشرح ثمان صور وضابطها ان يقع الثلاث على كل واحدة هو القاعدة إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق طلقة فقط او عقب ثنتين فقط فتطلق طلقتين فقط اه معنى زاد النهاية واخصر من ذلك ان يقال طلقت كل بعد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا (قوله) يطرأ اخرج الدوام اه سم (قوله) ويمكن كونه حيضا الخ) لعله راجع للتعلق برؤية الدم ايضا ثم رايت في النهاية ما نصه ولو علق طلاقا برؤية الدم حمل على دم الحيض فيكني العلم به كالحلال فان فسر بغير دم الحيض وكان يتعجل قبل حيضها قبل ظاهرها وإن كان يتاخر عنه فلا اه (قوله) ومرا اى فى اول الفصل (قوله) وكالحيض) خبر مقدم لقوله الطهر (قوله) انه في التعلق الخ) بيان لما ذكر (قوله) فليكن اى استدامة الركوب واللبس كذلك اى كابتدائها (قوله) وقضيته اى كلام اصل الروضة (قوله) ثم اى فى الايمان وقوله ما يقدر الخ بيان للتفصيل (قوله) وكان هذا اى من انه لا يكون استدامة الخ (قوله) ان نحو الحيض اى التعلق به (قوله) ليست كذلك اى إيجاد فعل الخ (قوله) استدامته الخ) بيان للتفصيل (قوله) وله اى للبلقيني (قوله) هنا اى فى الطلاق (قوله) مطلقا اى فى الاختيارى وغيره (قوله) فرقه الاول اى وإن اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على انه اراد ما اشار اليه المتولى اه سم (قوله) والحق بذلك اى بالتعلق بالحيض (قوله) بان ان لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام اه سم (قوله) في صورته اى السفر (قوله) وقوعه اى الطلاق (قوله) فان علق به اى بالحيض (قوله) فان قال الى قوله وسياتي في النهاية والمعنى حيضة اى ان حضت حيضة فانت طالق (قوله) وإن خالفت عاداتها اقول ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادات لا يعمل عليه إلا اذا تحقق وجوده وهى هنا دعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها وبه يعلم ما في قول سم على منهج (فرع) لو ادعت الحيض ولكن في زمن الياس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الاشهر الى الاقراء بر اه ع ش (قوله) اى الحيض) ومثله كل ما لا يعرف إلا منها كحبها وبغضها ونيتها نهاية ومعنى (قوله) وكذبها) واما اذا صدق الزوج فلا تحليف اه معنى (قوله) وسياتي اى قيل قول المتن ولا تصدق فيه (قوله) فيما ياتي

وشرحه من انقضاء العدة بالولد وان لم يلحقه الزوج الا أن يزداد لحوقه به ولو بدعى الزوجية وإن لم يلحق بذلك (قوله) يطرأ اخرج الدوام (قوله) فمن ثم كان الاوجه فرقه اى وان اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على انه اراد ما اشار اليه المتولى (قوله) بان ان لا طلاق) كذا في فتاوى شيخ الاسلام

الحلف أن استدامته كابتدائه وله فرق آخر يوافق اطلاق الاصحاب ان الاستدامة هنا ليست كالاتداء مطلقا لكن كلام أصل الروضة المذكور يخالف هذا فمن ثم كان الاوجه فرقه الاول والحق بذلك من حلف لا يسافر لبلد كذا في بحث ظاهرا بمفارقة لعمران بلده قاصدا السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان ان لا طلاق وقد يفرق بان الغالب في الدم في زمن امكانه انه حيض ولا كذلك السفر على ان الذى يتجه في صورته انه لا يقع الا عند بلوغ البلد اذ لا يسمى مسافرا اليها الا حينئذ بخلافه في مستأنفا فانه مضى يوم وليلة يتبين وقوعه من اول الحيض وحينئذ لا جامع بين المستثنين فان علق به في أثناءه لم يقع حتى تطهر ثم يبتدئ الحيض فان قال حيضة لم تطلق الا بتمام حيضة آتية بعد التعلق (وتصدق) المرأة (ييمينها في حيضها) وان خالفت عاداتها (اذا علقها) اى طلاقها (به) اى الحيض فادعته وكذبها لانها مؤتمنة عليه لكن اتهمتها فيه لنحو كراهة الزوج حلفت وسياتي ما يعلم منه ان هذا لا يخالف القاعدة المشار اليها فيما ياتي

وحاصلها انه متى علق بوجود شيء يمكن إقامة الزوجة البينة عليه فادعته وانكر صدق يمينه أو بنفيه فادعى وجوده وانكرت فان لم يتعلق بفعله وفعلها كان لم يدخل زيد الدار صدق أيضا لاصل بقاء النكاح وإن كان الاصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض فيه وإن تعلق باحدهما فإن لم يعرف الامن جهة صاحبه غالبا كالخب والنبة صدق صاحبه يمينه اى فى وجوده وعدمه كما هو ظاهر ومنه كفى الكافى أن يعلق بضربه لها ضرب غيرها فاصابها وادعى انه انما قصد غيرها فيصدق يمينه لانه أعلم بقصده بل لا يمكن عليه من غيره لكن نقلا عن البغرى كما يأتى فى الايمان بزيادة (١١٢) انه لا يقبل كالتزمه الديقوان قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو أقوى مدركا ولا حاجة فى

لزوم البينة لان باب الضمان اوسع اذ لا يتوقف على قصد ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين ويتمين الجزم به عند القرينة بصدقه نظير ما فى الروضة وغيرها انه لو اقرى فقيه عاميا بطلاق فاقرب به ثم بان خطأ الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار للقرينة فانه انما بناء على ظن الوقوع المعذور به وان عرف من خارج كان لم انفق عليك اليوم فسيأتى آخر هذا الفصل ومتى لزمه اليمين فنكل هو او وارثه حلفت هي او وارثها وطلقت وفيما اذا علق بما لا يعلم إلا من الغير كحجته او عدمها فادعاه الزوج وانكر الغير حلفت هي لا الغير قال البلقينى واخطأ من حلفه لانه نظير ما ذكره فيمن علق طلاقها بحض غيرها اى من حيث ان الغير لا يحلف (لا فى ولادتها) فلا تصدق فيها اذا علق طلاقها بها فادعته او قال بل الولد مستعار (فى الاصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة

أى فى قول المتن وتصدق يمينها الى قوله وان كذب واحدة اه كرى (قوله وحاصلها) أى القاعدة (قوله فادعته وانكر الخ) مقتضى هذه القاعدة ان يصدق هو يمينه فى مسألة الحيض اذ يمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به مع انها تصدق فيه كفى المتن اه سم اقول و اشار الشارح الى جوابه بقوله السابق آنفا وسيأتى ما يعلم الخ (قوله او بنفيه) عطف على بوجود شيء (قوله وفعلها) الاولى ابدال الواو باو (قوله وسيأتى عنه) اى عن المصنف (قوله فان لم يعرف الامن جهة صاحبه الخ) فى ادخال هذا تحت القسم المعبر فيه امكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل اه سم (قوله أى فى وجوده الخ) فى ادخاله تحت قوله او بنفيه تأمل (قوله ومنه) اى بما لا يعرف الامن جهة صاحبه وقوله ان يعلق بضربه الخ فى جعله من افراد المعلق بنفى شيء تسامح (قوله وان قال ذلك) اى انه انما قصد غير ذلك (قوله وهو) اى احتمال القبول (قوله الجزم به) اى باحتمال القبول (قوله انه لو اقرى الخ) بيان لما فى الروضة (قوله لم يؤخذ) اى العامى (قوله على ظن الوقوع) اى المستند الى افتاء الفقيه بالوقوع (قوله وان عرف الخ) عطف على قوله ان لم يعرف الخ (قوله فسيأتى الخ) جواب وان عرف الخ (قوله كمحجته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر قوله فادعاه الزوج ظاهره اى ما علق به فیرد عليه اعتراض المحشى فيتعين تأويله بان المراد فادعى ضده بقرينة السياق والسباق اه ولك دفع الاعتراض من اصله بان المراد بقوله ما لا يعلم الخ ما يشمل وجوده وعدمه بقرينة قوله كمحجته الخ فقوله فادعاه اى وجوده فيما اذا علق بعدمه أو عدمه فيما اذا علق بوجوده (قوله فلا تصدق) الى المتن فى النهاية والى قوله فان قلت فى المغنى (قوله مستعار) اى مثلا نهاية ومعنى (قول المتن فى الاصح) محل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به اما فى حقوق الولد به فلا تصدق قطعا بل لا بد من تصديقه وشهادة اربع نسوة او عدلين ذكرين نهاية ومعنى اى اورجل وامرأتين عش (قوله وهو) اى التعسر (قوله فلا يثنى قولها الخ) وقد يقال اخذا بما يأتى انه لا تعارض لان ما هنا ثبت حيض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما هناك ثبت حيض بشهادة النسوة فلا تعارض اه معنى (قوله لا يشتهب الخ) فيه نظر بل قد يشتهب بوطء الشهادة بوطء زوجة تزوجها سرا كفى واقعة الشهادة على المغيرة اه سم (قوله اذا كان) اى الحيض (قوله مطلقا) اى سواء علق به طلاق نفسها او غيرها اه كرى اى كانت حاضرت ضرتك فهى طالق وانت طالق

(قوله فادعته وانكر صدق يمينه) مع ان الحيض يمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به اى مع انها تصدق يمينها اذا علق طلاقها به كفى المتن وكان مقتضى هذه القاعدة انه يصدق هو يمينه (قوله فان لم يعرف الامن جهة صاحبه) فى ادخال هذا تحت القسم المعبر فيه امكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل (قوله كمحجته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل (قوله لا يشتهب الخ) فيه نظر بل قد يشتهب بوطء الشهادة بوطء زوجة تزوجها

إقامة البينة عليها بخلاف الحيض فان قيامها به متعسر اذ الدم المشاهد يحتمل كونه دم استحاضة وهو مرادها هنا يتعذر فلا يثنى قولها فى الشهادات تقبل الشهادة به فان قلت الذى مرقى القاعدة ان ما يمكن إقامة البينة به لا يصدق مدعيه كالزنا فإى فرق بينه وبين الحيض فان كلا يمكن إقامة البينة به مع التعسر بل ربما يقال انها بالزنا اعسر منها بالحيض ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قط بيينة قلت يفرق بان الحيض مع مشاهدة خروجه من الفرج يشتهب بالاستحاضة من كل وجه فلا يميز فيه الا القرينة الخفية والزنا مع مشاهدة غيبة الحشفة فى الفرج لا يشتهب بغيره فكانت الشهادة بالحيض اعسر (ولا تصدق فيه) اى الحيض اذا كان من غير ما مطلقا ومن نفسها اذا كان (فى تعليق)

طلاق (غيرها) به كان حصة فضر تك طالق فادعته وكذبها فيصدق هو عملا باصل تصديق المنكر لاهي اذ لا بد من اليمين وهي من الغير ممتعة وفارق تصديقها من غير يمينها في نحو المحبة بالنسبة لطلاق غيرها ان حلفت بامكان إقامة البينة على الحيض في الجملة بخلاف المحبة وسيعلم بما ياتي أنه لو حلف أنها فعلت كذا فقلت كذا فقلت لم أفعله صدق في دعواه أنها فعلته وإن قامت البينة بخلافه لأنه لا تخالف على ما في ظنه فزعم بعضهم تصديقها يمينها هنا غير صحيح وزعم أنها نظيرة لأن لم تدخل في الدار اليوم فأنها تصدق في عدم الدخول لأن الاصل عدمه غير صحيح ايضا لما اشترت اليه من الفرق بين التعليق المحض والتجيز المبني على الظن على ان ما ذكره من تصديقها في عدم (١١٣) الدخول سابقا اخر الفصل ما ينافيه وفي قواعد

التاج السبكي ما حاصله لا

اعرف مسطورا في ان علمت كذا فانت طالق فقالت علمت الا بحث اخي بها الدين انها لا تطلق لأن أحد قيدي العلم المطابقة الخارجية فلم يقبل قولها فيه الخارجية فلم يقبل قولها فيه لا مكان البينة عليه فلا بد ان يعلم من خارج وقوع ذلك الشيء اهـ ويؤخذ منه ان محله في نحو ان علمت دخول زيد الدار لا في نحو ان علمت محبة لان هذا لا يمكن إقامة البينة عليه ومن ثم لو قال ان أبرأني من مهرها فإبرأته ثم ادعى جهلها به وقالت بل اعرفه صدقت يمينها انها تعلم قدره وصفته حال البراءة ولو طلب تجربتها بذلك قدره فلم تذكره لاحتمال طرو النسيان عليها ويفرق بين هذا وتجربة فن اختلاف المعق وشريكه في صنعة فيه حال الاعتاق وقبل مضى زمن يمكن تعلمها فيه بان نسيان الصنعة لا يمكن في هذا الزمن القريب بخلافه في مسئلتنا (ولو قال) لزوجتي ان حضمتا فانتما

فادعته المخاطبة وكذبها الزوج (قوله به) أي بحيز نفسها (قوله فادعته) أي قالت حضمتا هـ معنى (قوله) وهي من الغير ممتعة عبارة للمعنى وإذا حلفت لزوم الحكم لأنسان يمين غير هو ممتنع اهـ (قوله ان حلفت) أي الغير (قوله بما ياتي) أي في شرح فعله ناسيا او مكرها (قوله لو حلف) بالله او بالطلاق (قوله لان) احد قيدي العلم المطابقة الخارجية أي مطابقة العلم للعلوم في خارج الذهن ونفس الامر فانهم حددوا العلم بالجزم الثابت المطابق للخارج (قوله فيه) وقوله عليه أي قيد المطابقة لما في الخارج (قوله ويؤخذ منه) أي تعليقه ان محله الخ ويؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم أي اليقين لا ما يعم الظن والاعتقاد اهـ سم (قوله) ولو طلب الخ غاية (قوله في صنعة الخ) أي في وجودها (قوله حال الاعتاق) متعلق بتجربة فن وقوله وقبل مضى زمن الخ عطف تفسير عليه ولو حذف العاطف فجعل الاول متعلقا بصنعة فيه والثاني بتجربة فن كان اولي (قول المتن) ولو قال ان حضمتا الخ) ولو قال ان حضمتا حيضة او ولدتما ولدا فانتما طالق لغت لفظة الحيضة او الولد وبقي التعليق بمجرد حيضهما او ولادتهما فاذا طعننا في الحيض او ولدنا فانتما طالق اما اذا قال ادعتا الخ (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى عبارة عطف زعمته بالفاء يشعر بانهما لو قالتا فور احضنا تقبلان وليس مرادا بل لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا اهـ (قوله أن هذا) أي قوله بأن ادعتا الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اهـ كرى (قوله وذكر الفاء الخ) من تنمة وجه الاندفاع فهو اما بالنصب عطف على اسم ان او بالرفع على انه استئناف ياتي (قوله وذكر الفاء الخ) ليتأمل انتظام التركيب فكان ان ساقطة قبل عدم اهـ سيد عمر اقول يغنيك عن احتياج السقطة جعل اولي مفعولا مطلقا مجازيا للافهام أي افهاما اوليا (قوله اولي) انظر ما وجه الاولوية (قوله وصدقهما) عطف على زعمته وقوله طلقنا جوا بل لو في المتن (قوله يعلم انه استعمل ان زعم الخ) خالفه النهاية والمعنى فقالوا واستعمل الزعم في القول الصحيح بخلاف لقول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على صحته او اقيم على خلافه اهـ (قوله) طلاق واحدة) إلى قوله نعم يمكن في النهاية والمعنى الاقوله ولم يثبت بقولهما وقوله ويتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله بشرطين) أي حيضتها وحيض ضربتها (قوله ولم يثبت) أي وجود الشرطين (قوله) ويتعين الخ) مبني على ان الحيض ثبت بشهادة الرجال وفي المعنى أي والنهاية خلافاه فليراجع وتوقف ابن

سرا كافى واقعة الشهادة على الغيرة (قوله فانها تصدق الخ) انظره مع قوله السابق ولم عرف من خارج الخ (قوله لا اعرف مسطورا في ان علمت كذا) أي والمراد اليقين (قوله ويؤخذ منه ان محله الخ) يؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم لا ما يعم الظن والاعتقاد (قوله في المتن) ولو قال ان حضمتا الخ) قال في الروض ولو قال ان حضمتا حيضة او ولدتما ولدا فانتما طالق ان لغت لفظة الحيضة او الولد قال في شرحه فاذا طعننا في الحيض او ولدنا فانتما طالق في الروض فان قال ولدنا واحدة فتعلق بمحل قال في العباب ويجهه مثله في حيضة واحدة ولم اره اهـ (قوله لا لم يحتج الخ) في هذه الملازمة بحث ظاهر لان عدم استعماله في حقيقة بعد

(١٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) طالقان فزعمته) ولو فوراً بأن ادعتا طروه عتب لفظة فاندفع ما قيل مقتضاه أنهم لو قالتا فوراً حضنا الان او قبل واستمر قبلنا وليس كذلك لان التعليق يقتضي حيضاً مستأنفاً وهو يستدعي زمناً اهـ ووجه اندفاعه ان هذا معلوم من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء انما هو لافهامها عدم القبول عند التراخي أو لا وصدقهما طلقا والتوقف على تصديقه يعلم انه استعمل الزعم في حقيقةه وهو ما لم يقم عليه دليل والالم يحتج لتصديقه (و) ان (كذبهم ماصدق يمينه ولا يقع) طلاق واحدة منهما لان طلاق كل واحدة منهما مععلق بشرطين ولم يثبت بقولهما والاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل بينة بحيضها وقع على ما في الشامل ويتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت بهن الطلاق كما يصرح به ما مر آنفاً في الحمل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعة في اطلاق

الشامل وورد الاذرعى عليه بان الثابت بشهادتهن الحيض ولما ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردود بان لو كان كذلك لما اتى ما مر في الولادة والحمل نعم يمكن حمل كلامه الشامل والاذرعى على ما قدمته ثم ان ثبت الحيض بشهادتهن او لا فيحكم به ثم يعلق عليه (وان كذب واحدة طلقت فقط) اذ احلفت لثبوت الشرطين في حقها حيض ضررها باعترافه وحيضها بخلفها ولا تطلق المصدقة اذ لم يثبت حيض صاحبها في حقها لتكذيبه (ولو قال ان او اذ او متى طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا) في مو طوء او غيرها او واحدة او اثنتين في غير مو طوء او ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة (فطلقها وقع) (١١٤) المنجز فقط) وهو الثلاث في الاخيرة لا المعلق اذ لو وقع المنجز ووقع المعلق لم يقع

المعلق لبطان شرطه وقد يتخلف الجزاء عن الشرط باسباب نظير ما مر في اخ اقر بابت البيت يثبت نسبه ولا يرث ولان الطلاق تصرف شرعى لا يمكن نبذه ونقله ابن يونس عن اكثر الثقلة واطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما ياتى وقد اختلف في الانتصار له وانه الذى عليه الاكثرون خلافا لما زعمه من ياتى كتابا حافلا سميته الادلة المرضية على بطلان الدور في المسئلة السريجية (وقيل ثلاث) واختاره ائمة كثيرون مقدمون المنجز وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجز ووجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تايدا واضحا في انت طالق امس مستندا اليه حيث قالوا انه اشتمل على ممكن ومستحيل فالغنا المستحيل

الرفعة يؤيد ما ذكره المغنى ولا فلا وجه له اه سيد عمر (قوله وورد الاذرعى الخ) مبتدأ خبره قوله مردود (قوله اذ احلفت) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله اذ احلفت) وتطلق المسكوبة فقط بلايين في قوله لها من حاضت منكافصا حبتها طالق وادعتاه وصدق احداهما كذب الاخرى لثبوت حيض المصدقة بتدقيق الزوج نهاية ومعنى (قوله اذ لم يثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية اذ لم يثبت حيض ضررتها الا يمينها واليمين لا تورث في حق غير الخالف اه (قوله في غير مو طوء) ما مفهومه فليحرر (قوله ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتامل في هذا المثال اه سم (قول المتن فطلقها) اى طلقة او اكثر اه معنى (قوله لا المعلق) الى قوله كما ياتى في النهاية والمغنى الا قوله واطبق الى منهم (قوله لمنع وقوع المنجز) اى لزيادته على المملوك اه معنى اى في مسئلة المتن وما زاده الشارح اخر او لحصول البينة فيما زاده اول (قوله) ولما لم يقع المعلق الخ اى في وقوعه محال (قوله نسبه ولا يرث) اى الابن (قوله ولان الطلاق الخ) عطف على قوله اذ لو وقع الخ عبارة المغنى ولان الجمع بين المعلق والمنجز ممتنع ووقوع احدهما غير ممتنع والمنجز اولى بان يقع لانه اقوى من حيث ان المعلق يقتصر الى المنجز ولا ينعكس اه (قوله ونقله) اى الوجه الذى في المتن اه معنى (قوله منهم ابن سريج) اى من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صنيعه ولا يخفى ما فيه فان ابن سريج مقدم على الغزالي بكثير فكان الاولى تقديم قوله منهم الخ على قوله واطبق كما عبر به النهاية اى والمغنى اه سيد عمر (قوله واختاره) الى قوله وعدوا منهم في النهاية (قوله اذ بوقوع المنجز الخ) هذا اصح توجيهين هنا وعليه يشترط ان تكون مدخولا بها لان وقوع طلقتين بعد طلقة لا يتصور الا في المدخول بها اه معنى (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال لاستحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتامل اه سم (قوله على ممكن) وهو وقوع الطلاق وقوله ومستحيل وهو استناده الى امس (قوله من المنجز) الاولى لا المنجز (قوله للدور) لانه لو وقع المنجز لو وقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز واذ لم يقع المنجز لم يقع المعلق اه معنى (قوله في الطرفين) اى طريق العرايين وطريق الماروزة (قوله قالوا) لعل الضمير للاذرعى والامام والعمرانى ويحتمل انه للجماعة (قوله من جملة الحور الخ) الحور نقصان والكور الزيادة وفي الحديث واعوذ بك من الحور بعد الكون هكذا في صحيح مسلم بالنون وكذا رواه الترمذى والنسائى قال الترمذى ويروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومعناه الرجوع من الاستقامة والزيادة الى النقص يعنى اعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتهما وتماهما اى من ان ينقلب حالنا من السراء الى الضراء ومن الصحة الى المرض اه من البحر العميق من كتب الاصناف (قوله استقر رايه) اى الغزالي (قوله واشتهرت المسئلة) الى قوله والمنقول عن الشافعى في النهاية الا قوله ثم رايت الى ويؤيد رجوعه وقوله وقول القاضي الى وقد نسب وقوله قال ابن الرفعة الى

تسليم ان حقيقته ما ذكره صادق مع عدم الدليل لان معناه حينئذ الدعوى وهى اعم بما معه دليل (قوله) او ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتامل في هذا المثال (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال

واخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الائمة الثلاثة ورجع اليه السبكي آخر امره بعد ان صنف تصنيفين في نصرة الدور الآتى (وقيل والبلقيني لاشياء) يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والاكثرين وعدوا منهم عشرين اماما وعبارة الاذرعى هو المنسوب للاكثرين في الطرفين وعزاها الامام الى المعظم والعمرانى الى الاكثرين انتهت قالوا هو مذهب زيد بن ثابت ووجه الغزالي ولا ثم ثلثا كما دل عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم اصحاب ونص عليه الشافعى ثم قال فلاح لنا تغليب ادلة ابطالها وراينا تصحيحه من جملة الحور بعد الكور واقت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى بتبيينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رايه على ابطال ناشئ عن عدم رقيتهم لهذا الاخير من كلامه واشتهرت المسئلة بابن سريج لانه الذى اظهرها لكن الظاهر انه رجع عنها لتصريحه في كتابه الزيارات

بوقوع المنجز ثم رأيت الأذرعى قال الظاهر أن جوابه اختلف ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى من نقل عنه عدم وقوع شيء وقول القاضي وابن الصباغ خطأ من نسب إليه تصحيح الدور وأطال الأسنوى وغيره في تصحيح الدور بما رددته عليهم ثم كيف وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الاجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليد فيها ومن ثم قال ابن الرفعة عن شيخه العباد خطأ القائل به خطأ ظاهراً والبلقيني كابن عبد السلام ينقض الحكم به لأنه مخالف للمواعيد الشرعية ولو حكم به كما حكمه قلد للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فخكه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتي في القضاء بسط ذلك قال الروياني ومع اختيار ناله لوجه تعليمه للعوام وقال غيره لوجه تعليمهم لأن الطلاق صار في السننهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكونهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرمان الصنف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليدي في عدم الوقوع فسوق وقال (١١٥) ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ

فاحتشوا ابن الصلاح ووددت لو بحث هذه المسئلة وابن سريج يرى مما ينسب إليه فيها وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى به القول بصحة الدور بعد الستائة إلا السبكي ثم رجع وإلا الأسنوى وقوله أنه قول الأكثر منقوض بأن الأكثرين على وقوعه وقد قال الدارقطني خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعي في صحة الدور هو في الدور الشرعي أي كالسابق قبيل العارية وأما الدور الجعلي فلم يرجع عليه قط اه ويؤيده قول جمع القائلون بالنسبوه إلى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجده فيه نعم بين الشاشي أن من نسبته إليه اعتمد على ظاهر كلام له في التعريض بالخطبة وما أحسن قول بعض المحققين

والبلقيني وقوله ويأتي إلى قال (قوله ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى الخ) أي لانه إذا رجع فالناقل عنه مخطئ اه رشيدى (قوله وقول القاضي الخ) عطف على تخطئة الماوردى (قوله ثم) أي في التاليف السابق اسمه انفا (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلد فيه مما ينقض الحكم به اه سم (قوله ويؤيده) أي ما قاله البلقيني وابن عبد السلام (قال الروياني الخ) عبارة المغنى ولما اختار الروياني هذا الوجه قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسئلة في هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين أنه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع وهو الظاهر وإن نقل عن البلقيني والزر كشي الجواز اه (قوله لا وجه لتعليمه للعوام) أي لا يجوز ذلك وهو المعتمد اه ع ش (ويؤيد الأول) أي عدم جواز التعليم للعوام (قوله وابن سريج الخ) من جملة مقول ابن الصلاح (قوله به) أي بعدم الوقوع (قوله ويؤيده) أي ما قاله الدارقطني (قوله اليه) وقوله أي كتاب الافصاح للشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله ثم وقف الخ) أي اطلقاه (قوله مع تحقيقهما الخ) لعل الأسبكي أن يزيد الو او هنا ويسقط قوله الاتي ومع ذلك (قوله ثم تلاهما) أي تبع الشيخين على ذلك أي القول بوقوع المنجز (قوله وشرط صحته الخ) محل تأمل فان المقلد كيفه اعتقاد عدم الوقوع مستندا إلى قول القائل بعدمه واما معرفة منشأ عدم الوقوع فرتبة الاجتهاد نعم ان كان مراد المذكورين الاحتراز عن عامي لقن لفظه من غير معرفة معناه فواضح غير أن هذا لا يختص بالدور بل هو في كل طلاق كما تقدم اه سيد عمر أقول وقوله نعم الخ فنه مثل ما قدمه بلافرق (قوله قال ابن المقرئ الخ) هذا من جملة إفتاء مبسوط في نصره تصحيح الدور اه سيد عمر ثم قال في آخره على أن كثير من العلماء المحققين اتفقوا بوقوع المنجز ورعا الخ ووافق في الروض على وقوع المنجز وعبارته واختار وقوع المنجز انتهت فيحمل اختلاف رايه في المسئلة ويحتمل أن يكون مراد مختار أي لما فيه من الورع الذي أشار إلى تفصيله في الإفتاء اه سيد عمر وقوله ويحتمل أن يكون الخ أي احتمالاً بعيداً (قوله من الغور) أي الدقة (قوله أنه لم يصدر الخ) أي بأنه لم يصدر منه الخ فرار عن وقوع الثلاث عليه على الوجه الثاني وقوله تعليقه أي التعليق به على الحذف والإيصال وقوله ثم أقام الخ أي فرار عن وقوع المنجز عليه على الوجه الأول (قوله بينه به) أي بصدر التعليق منه (قوله مثلاً) إلى التنبية في النهاية والمغنى وفيهما هنا فائدة نفيسة (قوله فان الغينا الدور الخ) عبارة المغنى في الأول الراجح يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغو أن جميعاً ولا ياتي الثاني هنا اه (قوله ولو في نحو حيض وبقي ما قاله لمان وطشك) وطشك ما حرم ما فانت طالق ثم وطشها في الحيض هل تطلق أم لا فيه نظر لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتأمل (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع

هذه المسئلة وقع التعارض فيها بين المتقدمين وكثرت التصانيف من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشياخان على كل ذلك مع تحقيقهما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يعد لاعتناء القول بوقوع المنجز ثم تلاهما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدى الدور وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد للمغنى الدور وقال ابن المقرئ ولا أرى حقاً إلا قول هؤلاء فان كثير من المتفقه لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلاً عن العوام وعلى صحة الدور فلو أقر بعد الطلاق أنه لم يصدر منه تعليقه ثم أقام بينه به لم تقبل لتكذيبه لها بقراره الأول (ولو قال أن ظاهر منك أو آليت أو لأعنت أو فسخت) النكاح (بعيك) مثلاً (فانت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من الظاهر وما بعده (في صحته) أي المعلق به من الظاهر وما بعده (الخلاف) السابق فان الغينا الدور صح جميع ذلك وإلا فلا (ولو قال إن وطشك) وطاً (مباحاً فانت طالق قبله) وإن لم يقل ثلاثاً (ثم وطىء) ولو في نحو حيض لأن المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة العارضة

فخرج الوطاء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا لادعى لانهم يوجد الوطاء المباح لذاته وفارق ما يأتي بان عدم اوقوع هنا عدم الصفة وفيما يأتي للدور (لم يقع قطعا) للدور لادعى وقوع (١١٦) لخرج الوطاء عن كونه مباحا ولم يقع ولم يأت هناك الخلاف لان محله اذا انسدت بتصحيح

الدور باب الطلاق وغيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا (تنبيه) ليس لقاض الحكم بصحة الدور كما علم مما مر نعم ان اعتد صحته بتقليد قائله وصحناه لم يكن له الحكم به إلا بعد وجود ما يقتضي الوقوع وإلا كان حكما قبل وقته ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه فحكم بالغائها لم يكن حكما بالغاء ثانية لو وقعت فان تعرض في حكمه لذلك فهو سفيه وجعل لا يراده الحكم في غير محله فلم انه لا يصح الحكم بصحة الدور مطلقا بحيث لو اوقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين وإنما يصح ان حكم بالصحة لا الموجب لما يأتي في القضاء وغيره (ولو علقه) أي الطلاق (بمشيتها خطابا) كانت طالق ان او إذا شئت أو ان شئت فانت طالق (اشترطت) مشيتها وهي مكلفة أو سكرانة باللفظ منجزة لامعلقة ولا مؤقتة أو بالاشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بان نحو أردت وان رادفه إلا ان المدارفي

والاقرب الأول اه ع ش (قوله فخرج الوطاء) أي خرج عن كونه من افراد مسئلتنا التي انتفى الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اه رشيدى (قوله وفارق ما يأتي الخ) المراد انه ان وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطاء المباح لذاته وان وطئ في غيره فكذلك لكن للدور فلم انه لا يلحقها طلاق مطلقا وان اختلف جهة عدم الوقوع اه ع ش (قوله ما يأتي) هو قول المصنف لم يقع قطعا اه كرى (قوله لعدم الصفة) وهي الوطاء المباح لذاته اه ع ش (قوله ذلك الخلاف) اشارة إلى قول المصنف في صحته الخلاف اه كرى (قوله وذلك غير موجود هنا) لان التعليق هنا وقع بغير الطلاق فلم ينسد عليه باب الطلاق اه معنى (قوله وصحناه) أي التقليد (قوله ولو وجد ما يقتضي الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طاعتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طلقة او علقها بصفة فوجدت في حكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة اخرى اه سم وفيه تأمل ولك تصويره بالتعليق بكلمة (قوله لذلك) أي لا لغاء طلقة ثانية لو وقعت (قوله وإنما يصح) أي ما قاله بعض المحققين (قوله لا الموجب) بفتح الجيم (قوله لما يأتي الخ) ومنه ان الحكم بالموجب يتناول الاثارة او جودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفى الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه او بصحته لم يمنع ذلك ولو حكم حنفي بصحة التدبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر او بموجبه منعه الخ (قوله أي الطلاق) إلى قوله بخلاف ما إذا اكره في النهاية (قول المتن خطا) أي وهو مخاطب لها اه معنى (قوله او سكرانة) أي آثمه بسكرها اه معنى (قوله باللفظ) متعلق بقوله مشيتها وقوله منجزة مفعوله (قوله او بالاشارة) عطف على باللفظ عبارة المعنى لو علق بمشيئة آخرس فاشارة مفهومة وقع وناطق فخرس فكذلك على الاصح اه (قوله بان نحو اردت الخ) يتأمل انتظام تركيبه اه سيد عمر اقول لم يظهر لي وجه توقفه في انتظامه فانه من قبيل زيد وان كثر ماله لكنه تخيل وقد بسط المطول في توجيه حسنه وفصاحته (قوله وان رادفه) أي لفظ شئت (قوله على اعتبار المعلق عليه) أي وهو لفظ المشيئة اه معنى (قوله في آياتها الخ) أي في حكمه اوفى جواب السؤال (قوله لا يقع) مفعول قال الخ (قوله ومخالفة الانوار له) أي للبوشنجى (قوله فيها) أي المخالفة (قوله بها) أي بالمشيئة ويعنى عنه قوله مشيئتها عقب المتن (قوله وهو مجلس التواجب) إلى قول المتن وقيل في المعنى (قوله وهو مجلس التواجب

تقليد القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قلده بما ينقض الحكم به (قوله ولو وجد ما يقتضي وقوع طلاقه الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طاعتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طلقة او علقها بصفة فوجدت في حكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة اخرى (قوله في المتن ولو علقه بمشيئتها الخ) في الروض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقتك ان شئت فاشاء لم تطلق لعدم مشيئتها اوشاء كل منهما طلاقها أي طلاق نفسها دون ضربتها ففى وقوعه تردد أي وجهان أحدهما نعم لان المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيئتها والثاني وهو الأوجه لان مشيئة كل منهما طلاقها علة لوقوع الطلاق عليها وعلى ضربتها اه واعلم ان كلامهما لا بدنى مشيئتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضربتها ليست تملكا فيكفى وجودها على التراخي بالنسبة لضربتها وحينئذ فقوله وهو الأوجه لا محله إذا اقتضت كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيئتها طلاق نفسها فقط حتى لو شاءت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضربتها ولو مترأخيا طلقا فلم ان طلاقها قد يكون بعد مشيئتين من كل منهما ثنتان على الفور وهما مشيئة كل طلاق نفسها وثنان على الفور او تراخي وهما مشيئة كل منهما طلاق الاخرى ولو وجدت

التعليق على اعتبار المعلق عليه دون رادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجى في آياتها بشئت الخ) بدل أردت في جواب ان أردت لا يقع ومخالفة الانوار له فيها نظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب في العقود نظير ما مر في الخلع

لانه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القبول ولانه في معنى تفويض الطلاق اليها وهو تملك كأم نعم لو قال متى أو اى وقت مثلا شئت لم يشترط فور (أو غيبة) كزوجتي طالق وإن شاءت وإن كانت حاضرة سامعة (أو بمشيئة اجنبي) كان شئت (١١٧) فزوجتي طالق (فلا) يشترط فور

في الجواب (في الاصح) بعد التملك في الاول مع عدم الخطاب ولعدم التملك في الثاني نعم ان قال ان شاء زيد لم يشترط فور جزما ولو جمع بينها وبينه فلكل حكمه (ولو قال المعلق بمشيئة) من زوجة أو اجنبي (شئت) ولو سكرانا او (كارها) للطلاق (بقبله وقع) الطلاق ظاهر او باطنا لان القصد اللفظ الدال لافي الباطن لخفائه (وقيل لا يقع باطنا) كما لو علقه بحضه فاخبرته كاذب بورد بان التعليق هنا على اللفظ وقد وجد ومن ثم لو وجدت الارادة دون اللفظ لم يقع إلا ان قال ان شئت بقبلك قال في المطلب ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع فلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطنا لقوله تعالى عن تراض منكم وحله الاذرى على نحو بيع لنحو حياه او رهبة من المشتري او رغبة في جهاه بخلاف ما إذا كرهه لمحبة للبيع وإنما باعه لضرورة نحو فقر او دين فيحل باطنا قطعاً كالوأكراه عليه بحق ولو علق بمحبته او رضاء عنه فقالت ذلك كارهة بقبلها لم تطلق كما يحتمل في الانوار اى باطنا وهذا بناء على ما هو الحق عند اهل السنة ان المشيئة والارادة

(الخ) أى بأن لا يتخلل بينهما كلام اجنبي ولا سكوت طويل اه ع ش (قوله لانه) أى التعليق بالمشيئة (قوله استدعاء لجوابها الخ) عبارة المغنى استبانة لرغبتها فكان جوابها على الفور القبول في العقد اه (قول المتن او بمشيئة اجنبي) اى خطابا اه معنى (قوله مع عدم الخطاب) عبارة شرح المنهج بانتفاء الخطاب اه (قوله نعم ان قال الخ) عبارة المغنى اما اذا علقه بمشيئة اجنبي غيبة كان شاء زيد الخ ولو علقه بمشيئتها خطابا وبمشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها فقط دون زيد اعطاء لكل منهما حكمه لو افرد (قوله ولو سكرانا) الو اوفيه للحال وقضية سياقه ان الخلاف في الكاره الذى صار معطوفا على هذا جار فيه أيضا فليراجع اه رشيدى (قول المتن كارها الخ) قد وجهه بأن الكراهة لا تنافي الارادة فالارادة الباطنية ايضا متحققة في هذه الحالة وهذا احسن من قولهم لان القصد اللفظ الخ كما هو ظاهر نعم يتردد النظر حينئذ فيما لو سبق اللفظ على لسانه من غير قصد فان الارادة الباطنية ايضا متفية حينئذ والقلب إلى عدم الوقوع باطنا اميل وان اقتضى قولهم لان القصد الخ خلافه فليتامل اه سيد عمر (قوله لخفائه) قد يشكّل بما ياتى قريبا فيما لو علق بمحبته او رضاء عنه فليتامل سم وحلي (قوله وحمله) اى مافى المطلب (قوله او رغبة في جهاه) محل تامل لان الظاهر ان حقيقة الرضاء محققة والرغبة المذكورة منشؤها والحامل عليها بخلافها في الصورتين السابقتين فانها متفية فيهما اه سيد عمر ويمكن ان يدعى ان الرضاء الناشئ عن الرغبة المذكورة لا عبرة به في الشرع (قوله اذا كره) أى البيع (قوله ولو علق) إلى قوله وأما تعليقه في النهاية إلا قوله وهذا بناء على المتن (قوله له وقوله عنه) اى الزوج ويحتمل الطلاق (قوله فقالت ذلك) اى احببتك او رضيت عنك (قوله وهذا) اى بحث الانوار او الفرق بين التعليق بالمشيئة والتعلق بالرضا (قول المتن ولا يقع بمشيئة صبي وصدية) ولو علق بمشيئة ناقص بصبي او جنون فشاء فور ا بعد كماله لم يقع كما هو ظاهر كلامهم اه معنى عبارة ع ش والعبرة بحال التعليق حتى لو علق الطلاق بالمشيئة وكانت الصيغة صريحة في التراخي وكان المعلق بمشيئته غير مكلف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شيخنا الزبائى اه وفي سم عن شرح الارشاد للشارح ما نصه ولو بلغنا بعد التعليق وتلفظا بالمشيئة بان كان التعليق بمتى او بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فور ا فالتجّه الوقوع وهو المفهوم من التعليق اه (قوله بمشيئة) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى والمحلى والذى رايته في نسخة المغنى ونسخة النهاية جعل مجموع بمشيئة من المتن فليحجر اه سيد عمر (قول المتن وقيل يقع بمشيئة عمن) قضيته انه لا يقع بمشيئة غيره جزما وبه صرح في الروضة واصلها نعم ان قال المجنون او لصغير ان قلت شئت فزوجتي طالق فقال شئت طلقت اه معنى (قوله لان لها) اى المشيئة منه اى المميز دخلا الخ عبارة المغنى لان مشيئته معتبرة في اختيار احد ابويه اه (قوله لاذما هنا تملك) كذا في اصله رحمه الله تعالى ولو قال تملك لكان انساب اه سيد عمر (قوله

مشيئة واحدة من كل منهما على الفور مطلقة غير مقيدة بنفسها طلقا وفي شرح م ر ولو قال لامرأته طلقا إن شئت فشاءت لم أحدهما لم أطلق أو شاء كل منهما طلاق نفسها دون ضربتها ففي وقوعه وجهان أو جهما لا لان مشيئة كل منهما طلاقا معلة لوقوع الطلاق عليها وهي على ضربتها اه (قوله لخفائه) قد يشكّل بما ياتى قريبا فيما لو علق بمحبته او رضاء عنه فليتامل (قوله في المتن ولا يقع بمشيئة صبي ولا صبية) قال الشارح في شرح الارشاد وان كلا فوراً عند النطق به على الوجه الذى افهمه كلامه دون كلام اصله وقول الشارح ما اقتضته عبارة الحاوى غير بعيد ممنوع إلا لا عبرة بقولهما في التصرفات اه ولو بلغا بعد التعليق وتلفظا بالمشيئة بان كان التعليق بمتى او بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فور ا فالتجّه الوقوع وهو المفهوم من تعليق شرح الارشاد المار قال في الروض (فرع) علق بمشيئة الملاك لم تطلق لان لهم مشيئة ولم يعلم حصولها قال وكذا بمشيئة هيمة اى لا تطلق لانه تعليق بمستحيل وكذا لو علق بمشيئة جنى او الجن

غير الرضاء والمحبة (ولا يقع) الطلاق (بمشيئة صبي و) لا (صبية) لان عبارتهما ملغاة في التصرفات كالمجنون (وقيل يقع ب) مشيئة (عمن) لان لها منه دخلا في اختياره لابويه ويرد بوضوح الفرق لاذما هنا تملك أو يشبهه ومحل الخلاف ان لم يقل ان قلت شئت

والاوقع بمشيئته لانه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك او شبهه هذا هو الذى يتجه فى تعليقه واما تعليقه بان المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة (١١٨) فهو ان لم يرد به ذلك مشكل لانه لو لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بها لما مر انه

بمشيئته (أى المميز اه سم وتقدم عن المغنى آتفا ما يفيد أن التميز ليس بقيد هنا (قوله فهو) أى التعليل الثانى وقوله ذلك نائب فاعل لم يرد والاشارة الى التعليل الاول (قوله مشكل) خبر فهو (قوله وإن لم يقل ذلك) أى ان قلت شئت (قوله لما مر) أى فى شرح وقيل لا يقع باطنا (قوله نظر الى انه) الى قول المتن ولوعلى فى النهاية والمغنى (قول المتن ولو قال الخ) (فرع) ولوعلى بمشيئة الملائكة لم يطلق لإذهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا بمشيئة بهيمة أى لا تطلق لانه لتعلق بمسحطيل مغنى ونهاية زاد سم عن الروض ما نصه ولوعلى بمشيئة جنى او الجن لم تطلق كاه وظاهر لان لهم مشيئة كاه وظاهر ولم تعلم اه (قوله أو أكثر) لعل محله حيث لم يرد المعلق لتوحيد اه سيد عمر (قوله كما قال الخ) أى فيقول لان فيه تعليقا فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث ولو قال انت طاق واحدة إلا ان يشأ فلان ثلاثا يشاء الم تطلق وان لم يشأ او شاء واحدة او اثنتين وقع واحدة اه مغنى (قوله لإذاشاءها) كذا فى اصله رحمه الله وقديقال الاولى شامه أى عدم وقوعها اه سيد عمر أى كما عبر به المغنى (قوله لومات) أى اوجن (قول المتن بفعله) أى وجودا او عدما كما يفيد كلامهم فيما ياتى (قوله بخلاف ما إذا طاق) سياق فى التعليق بفعل غير المبالى عن ابن رزين انه لا وقوع فى الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا ر اه سم على حجة اه ع ش عبارة الجبرمى قوله ولوعلى بفعله أى وقصد حدث نفسه أو منعها وكذا ان أطلق على المتبجج وفاقا لشيخنا م ر وخلافا لابن حجة بخلاف ما إذا قصد التعليق المجرد بمجرد ورود الفعل فانه يقع مطلقا وبرى (قول بياطل اوحق) تقدم فى مبحث الاكراه ان الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فيه لو كان الطلاق معلقا بصفة انها ان وجدت باكر اه بغير حق لم تنحل بها كما يقع بها او بحق حث وانحت شرح م ر اه سم (قوله كاهم) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بياطل اه سم (قوله اوجاهلا) الى قوله وعجب فى النهاية (قوله اوجاهلا) بانه المعلق عليه) كذا فى المغنى (قوله ومنه) أى من الجمل (قوله ان تخير) ببناء المفهول وقوله من حاف الخ نائب فاعله وقوله بأنه الخ متعلق به (قوله وان بان كذبه) أى كذب الخبر أو المخبر المفهوم من السياق اه سيد عمر كما قاله البلقينى ومثله ما لو حلف انها لا تعطى شيئا من متعة بيتها إلا باذنه فأتى اليها من طلب منها قاتلا ن زواجك اذن لك فى الاعطاء فبان كذبه اه ع ش (قوله وبه ينظر الخ) النظر فيه لا يخلو عن نظر سم كان وجهه ان مسئلة الوالديهما جهل بالمحلف عليه لانها فعلته على ظن انه غير المحلف عليه بخلاف مسئلة الوالد فان فيها فعل المحلف عليه مع العلم إلا انه أتى به لانه انحلال النمين بموت الزوجة لكن سيد كى الشارح انه ملحق بمسئلة جهلها بالمعلق به اه سيد عمر (قوله ومنه ايضا الخ) ومنه ايضا ما لو حلف انها لم تطلق كاه وظاهر لان لهم مشيئة كاه وظاهر ولم تعلم (قوله ولا اوقع بمشيئته) أى المميز (قوله بخلاف ما إذا اطلق) سياق فى التعليق بفعل غير المبالى عن ابن رزين انه لا وقوع فى الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقا لم ر (قوله بياطل اوحق) تقدم فى مبحث الاكراه ان الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فيما لو كان الطلاق معلقا بصفة انها ان وجدت باكر اه بغير حق لم تنحل بها كما يقع بها او بحق حث وانحت شرح م ر (قوله كاهم بما فيه) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بياطل ولا ينافيه ما ياتى فى التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها بياطل او بحق لاحث خلافا لجمع لان الكلام فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكروه به ليعذر المكروه وشم فى ان فعل المكروه هل هو مقصود بالخلاف عليه او لا كالناسى والجاهل والاصح الثانى فلا يتقيد بحق ولا باطل وبهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعى من عدم الحث فى ان اخذت حقت منى فاكرهه السلطان حتى اعطى بنفسه واندفع قول الزركشى المتبجج خلافا لانه اكرهه بحق كطلاق المولى الخ (قوله بانه) هو متعلق بتخير (قوله وبه ينظر) النظر فيه لا يخلو عن نظر (قوله

لا يعتبر غيره (ولا رجوع له قبل المشيئة) نظر الى انه تعليق ظاهرا وإن تضمن تملكا كاللا يرجع فى التعليق بالاعطاء وإن تضمن معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا ان يشأ زيد طلة تشاء طلة) او أكثر (لم تطلق) لانه استثناء من اصل الطلاق كانت طالق إلا ان يدخل زيد الدار فان لم يشأ شيئا فى حياته وقع الثلاث قبيل نحو موته (وقيل يقع طلة) إذا التقدير إلا ان يشأ واحدة فتقع فالخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا إرادته هذا لانه غلظ على نفسه كالوقال اردت بالاستثناء عدم وقوع طلة إذا شاءها فتقع طلقان ويأتى قريبا حكم ما لو مات وشك فى نحو مشيئته (ولوعلى) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار وقد قصد حدث نفسه او منعها بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين (ففعله ناسيا للتعلق او مكرها) عليه بياطل أو

بحق كما قاله الشيخان وغيرهما خلافا للزركشى وغيره كاهم بما فيه أو جاهلا بأنه المعلق عليه ومنه كما يأتى فى التعليق بفعل الغير ان تخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج إلا باذنه بأنه أذن لها وان بان كذبه كما قاله البلقينى وبه ينظر فى قول ولده الجلال لو حلف لا يأكل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فبان كذبه حث لتقصير و منه ايضا ما أفتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظنت انحلال النمين

او انها لا تتناول إلا المارة الاولى فخرجت ثانياً وعجبت بقرينة لا بد من قرينة على ظنها لما يأتي فالحاصل انه متى استند
ظنها إلى امر تعذر معه لم يحنث أو إلى مجرد ظن الحكم حنث وكلاهما آخر العنق فيمن حلف بعنق مقيدان في قيده عشرة ابطال دال على هذا
الاخير كما قدمته في مبحث الاكراه لا يحكمه إلا إذا اثر له خلافاً لجمع وهو فيه فقد قال غير (١١٩) واحد نص الاثمة أنه لا أثر للجهل بالحكم

قال جمع محققون وعليه يدل
كلام الشيخين في الكتابة
وغيرها وبه تندفع منازعة
بعضهم لهم في ذلك بكلام
الاذرعي وغيره لا يدل له
إلا ان اعتمد على من قال له
ليس هذا هو المحلوف عليه
او على من يظنه فقيهاً وعبر
شيخنا بكونه يعتمد ويرجع
اليه في المشكلات وفيه نظر
وذلك كان علق بشيء فقال
له واخبره عنه من وقع في
قلبه صدقه لا يقع بفعله له
ففعله معتمد على ذلك فلا
يقع به عليه شيء لانه الآن
صار جاهلاً بأنه المعلق عليه
مع عذره ظاهراً والحق
بذلك بعضهم ما لو ظن صحة
عقد فحلف عليها ولم يكن
كذلك وإن لم يفته أحد
بذلك وفرق بينه وبين حنث
رافضي حلف أن علياً أفضل
من أبي بكر رضي الله عنها
ومعترلي حلف ان الشر من
العبد بأن هذين من العقائد
المطلوب فيها القطع فلم يعذر
المخطيء فيها مع اجماع من
يعتد باجماعهم على خطئه
بخلاف مسئلتنا وقد يقال

لا تذهب إلى بيت أبيها فاخبرت بأن زوجها فدى عن يمينه فذهبت اه ع (قوله أو أنها لا تتناول الخ) هذا
فيما إذا كان التعليق بكلاً وبه يدفع قول السيد عمر (قوله أو أنها الخ) يظهر وانها بالواو لا بالواو فليحذر اه
(قوله وهذين الظنين) كان المراد ظن انه غير المحلوف عليه في صورة الجهل بالمحلوف عليه وظن الانحلال
اليمين في صورة من خرجت ناسية الخ اه سيد عمر أقول المتبادر ظن الانحلال وظن عدم تناول لغير
المرّة الاولى المذكور ان انفاً (قوله لما يأتي) أي انفاً في قوله فالحاصل الخ (قوله تعذر معه) نعت امر والضمير
المستتر للزوجة (قوله أو إلى مجرد ظن الحكم) أي الانحلال أو عدم تناول بلا قرينة اه كردى (قوله
بعنق مقيد) بالاضافة (قوله إن في قيده) كذا في اصله رحمه الله تعالى ولعل ترك في اولى اه سيد عمر
(قوله على هذا الاخير) أي قوله أو إلى مجرد الخ (قوله لا يحكمه) عطف على قوله بأنه المعلق عليه سم والضمير
يرجع إلى التعليق أي لان كان جاهلاً بحكم التعليق وهو وقوع الطلاق بفعل المعلق عليه كردى (قوله انه
لا اثر الخ) أي على انه الخ (قوله وعليه) أي على انه لا اثر الخ (قوله وبه) أي يقول الجمع المحققين (قوله
لهم) أي لغير واحد وقوله في ذلك أي في قولهم لا اثر للجهل بالحكم اه كردى (قوله ولغيره لا يدل له)
بدل من كلام الاذرعي وأهل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير ان يقول لا يدل كلام الشيخين لعدم الاثر للجهل
بالحكم هذا على ما في بعض النسخ من بكلام الاذرعي بالاضافة وفي بعض نسخ مصحح سراجي اصل
الشارح بكلام للاذرعي بزيادة لام الجر وعليها فقول له ولغيره عطف على للاذرعي وقوله لا يدل له نعت
لكلام أي لا يدل هذا الكلام لما ادعاه البعض (إلا ان اعتمد) استثناء من قوله لا يحكمه اه كردى (قوله إلا
أن اعتمد الخ) قد يقال إن هذا من الجهل بالمحلوف لا بالحكم اه سيد عمر (قوله وعبر شيخنا الخ) عبارة
النهاية ولو فعل المحلوف عليه معتمد على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث أي وإن لم
يكن أهلاً للافتاء كما افق به الوالد رحمه الله تعالى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية اه واقره
سم قال ع ش قوله وإن لم يكن أهلاً للافتاء ومثله لا يقع كثيراً من قول غير الحالف له بعد حلفه إلا ان
شاء الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه في فعل المحلوف عليه اعتماد على خبر المخبر والظاهر ان مثله ما لو لم
يخبره أحد لكنه ظنه معتمد على ما اشتهر بين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل منزلة
الاخبار وحينئذ فلا يقال ينبغي الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمتنع الوقوع ويدل لهذا قول الشارح
والحاصل الخ اه (قوله وذلك) أي الاعتماد على من يظنه فقيهاً (قوله عنه) ضميره راجع لقوله من وقع الخ
الذي تنازع فيه قال واخبروكذا فوله لا يقع الخ تنازع فيه هذان الفعلان (قوله بذلك) أي الاعتماد
المذكور (قوله وفرق) إلى قوله وقد يقال في النهاية (قوله وفرق) أي هذا البعض وقوله بينه أي الملحق
المذكور وكذا الإشارة في قوله لان هذا الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) هي قوله ما لو ظن صحة عقد الخ اه
كردى (قوله بمانحن فيه) وهو الجهل بالحكم اه كردى (قوله على الاثر) أي عن قريب (قوله للخبر)
إلى قوله منها فوله في الايمان في النهاية لا لقوله وإن قصد إلى والحاصل (قوله أي لا يؤاخذهم الخ) عبارة
المغني أي لا يؤاخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيعم كل حكم الا ما قام الدليل على استثنائه كقيم
المثلقات اه (قوله الاما دل عليه) أي على استثنائه (قوله وتبعهم الخ) أي في التوقف (قوله ولا فرق)
لا يحكمه) عطف على بأنه المعلق عليه (قوله وعبر شيخنا بكونه يعتمد الخ) حيث ظن صدق الفقيه فلا حنث
وإن لم يكن أهلاً للافتاء كما افق به شيخنا الشهاب الرمي إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية شرح

لا يحتاج لهذا إلا إلحاق لان هذا ليس مما نحن فيه كما يعلم مما يأتي على الاثر فيمن حلف على ما في ظنه وما قاله في الرافضي والمعتزلي ليس
على إطلاقه لما يأتي فيهما قريباً (لم تطلق في الاظهر) للخبر الصحيح إن الله وضع عن أمي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه أي
لا يؤاخذهم بأحكام هذه الاما دل عليه الدليل كضمان قيم المتلفات وأقضى جمع من أئمتنا بالمقابل وقال ابن المنذر انه مشهور مذهب
الشافعي وعليه أكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الاصحاب عن الافتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في آخر عمره ولا فرق

على الاول بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتقد ولا بين ان ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه او ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف على نفي شيء وقع جاهلا به او ناسيا له وان قصد ان الامر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافا لكثيرين وإن الف غير واحد فيه (١٣٠) والحاصل ان المعتقد الذي يلتزم به اطار اف كلام الشيوخين الظاهرة التافان من حلف على ان الشيء

الفلاني لم يكن او كان او سيكون او ان لم اكن فعلت او لم يكن فعل او في الدار ظنا منه انه كذلك واعتقاده لجهله به او نسيانه ثم تبين انه على خلاف ما ظنه او اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده او فيما انتهى اليه علمه اى لم يعلم خلافه فلا حنت لانه اتمار بطحلفه بظنه او اعتقاده وهو صادق فيه وإن لم يقصد شيئا فكذلك على الاصح حلا للفظ على حقيقته وهى ادراك وقوع النسبة او عدمه بحسب ما في ذهنه

لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنت الجاهل والناسي في مواضع منها قولي في الايمان ان النمين تتعد على الماضي كالمستقبل وانه ان جهل فني الحنت قولان كمن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحنت خلافا لمن نازع فيه بانه لا يلزم من اجراء الخلاف الاتحاد في التراجع لاننا ندع الزوم والظاهر كاف في ذلك ومنها قولها وحلف شافع ان

الى قوله للخبر المذكور في المعنى (قوله على الاول) اى الاظهر (قوله ولا بين ان ينسى في المستقبل) اى الذى هو صورة الثمين اه رشيدى عبارة شرح المنهج هذا كله كما رايت اذا حلف على فعل مستقبل اما لو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به او ناسيا له كالمحلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به او علم ونسى فلا طلاق وإن قصد ان الامر كذلك في الواقع خلافا لابن الصلاح اه قال الحلبي قوله هذا الخ اى كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق وقوله اذا حلف على مستقبل كلا فاعل كذا او ان لم افعل كذا او ان لم تدخل الدار او ان دخلت الدار اه (قوله او ينسى الخ) او بمعنى الواو (قوله كان حلف الخ) تصوير للعكس (قوله جاهلا به) اى بالوقوع ولا يخفى ما في ادخاله في تصوير العكس المقروض في النسيان (قوله وإن نصد الخ) غاية (قوله والحاصل الخ) اى حاصل ما يتعلق بقوله او ينسى فيحلف الخ (قوله او ان لم اكن الخ) يتامل عطفه على ما قبله ولو قال او ما فعلته او ما فعله او لم يكن في الدار لظهر العطف (قوله لجهله الخ) متعلق بقوله حلف (قوله وإن لم يقصد شيئا) اى بان اطلق اه عرش (قوله فكذلك) اى لا حنت (قوله للخبر المذكور) علة لقوله وإن لم يقصد شيئا فكذلك الخ (قوله ان جهل) اى الوقوع او عدمه في الماضي (قوله في عدم الحنت) اى في صورة الجهل (قوله لاننا ندع الخ) علة لما في قوله خلافا لمن نازع الخ من فساد النزاع (قوله وبه) اى بقوله لهدم قاطع هنا الخ (قوله بما قبلها) اى من مسائل السني والمعتزلي والرافضي الاتية (قوله انه اخذ) اى الزوج (قوله بدله) اى بدل خفه (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه الخ وقد جعل هذه المتطلبات اقسامها لقوله والحاصل الخ الذي منه ثم تبين الخ فيكون قوله هنا حنت مقيدا بالتبين وقد جعل من امثلة ذلك مسائل

مر (قوله او ينسى فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف الخ) قال السيوطي تكرر السؤال عن حلف كذا او لم يفعله او كان كذا او لم يكن ناسيا او جاهلا ثم تبين خلاف ذلك هل يحنت في النمين والطلاق او لا يحنت فيهما كالمحلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا او جاهلا بانه المحلوف عليه فاجبت بان الذي يظهر ترجحه الحنت بخلاف صورة الاستقبال او طال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما مما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور اى بعد كما لا يخفى (والحاصل ان المعتقد في فتاوى السيوطي) مسألة رجل حلف بالطلاق اني اجد من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف ان هذا الشاش الذي على راس زيد لعمر وواشار اليه فظهر ان الشاش لغيره وكان الخائف عهد شاش عمر وعلى زيد فهل يغلب جانب الاشارة على الظن ويقع عليه الطلاق او لا ورجل اكره زيدا على طلاق زوجته في مجلسه بطلمة فلم ير ففعلها في مجلسه ثم انه خرج في الترسيم وخلع زوجته بطلمة على عوض معلوم فهل يعد ذلك اكرها ولا يحنت ام يقع عليه بصريح الخلع طلمة بآئنة وما هو الاجود هل الافضل ديننا والنسب او الاكرم الجواب الاحوال الثلاثة تارة يعرف الناس ان الخالف اجود اى ادين من الاخر فلا حنت وتارة يعرفون ان الاخر ادين منه فيحنت وتارة لا يعلم ذلك لكونهما متقارنين في الدين او النسب لا ولا يعلم ايها الامين فلا حنت للشك ومسئلة الشاش يقع الطلاق عندى ولى في ذلك مؤلف ومسئلة المخالغ يقع فيها الطلاق لانه خالف ما اكره عليه اه واقول لا يخفى ما في جوابه بما ذكره الشارح في هذا الحاصل فان الموافق لعدم الحنت بالحلف على غلبة الظن عدم الحنت في المسئلة الاولى اذا ظن الخالف انه اجود وان كان خلاف الواقع وكذا في المسئلة الثانية (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه

مذهبه اصح المذاهب وعكس الحنفى لم يحنت واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه المعذور فيه اى السني لعدم قاطع هنا ولا ما يقرب منه وبه يفرق بين هذا وما ياتي قريبا في مسئلة الفاتحة فان ادلة قراءتها في الصلاة ما قارب من القطع نزلت منزلة القطعي فالحقت بما قبلها ومنها قول الروضة لو جلس مع جماعة فقام ولبس خف غيره فقالت له امراته استبدلت بخفك بخلاف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم انه اخذ بدله لم يحنت واول بعضهم هذه العبارة بما لا ينفع وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر

بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث كإيقاع الطلاق المعلق بوجوده وقول الاسنوى وغيره بعدم الوقوع في قصده أن الامر كذلك في نفس الامر اخذ من كلامهما اى في بعض الصور يحتمل على ما اذا قصد ذلك لا بالحديث التي ذكرتها بان قصده انه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده إذ مع تلك الحثية لا وجه لعدم الوقوع إذا بان أن ما في نفس الامر خلاف ما علق عليه وعلى هذه الحالة يصح حل كلام الشيخين في مواضع كقولهما وحلف أن هذا الذهب هو الذي أخذه من فلان فشهد عدلان أنه ليس هو حث وإن كانت شهادة نفي لانه محصور حمل الاسنوى له على المتعمد تبعه غيره مراده به القاصد لما ذكر به بدليل قوله نفسه وإنما قد ناه بذلك ليخرج الجاهل فلا يبحث لأن من حلف على شيء يعتقده إياه وهو غيره يكون جاهلاً والجاهل لا يبحث كما ذكرناه في الايمان فتفطن له واستحضره فانه (١٣١) كثير الوقوع في الفتاوى وقصد هلا

عنه في مسائل وإن تفطنا له في مسائل أخرى أم فقله يعتقده إياه يفهم ما قدمته أن من قصد التعليق على ما في نفس الامر يبحث كما تقرر وكقوله ما لو حلف لا يفعل كذا فشهد عدلان أي أخبره بأنه فعله وصدقهما لزمه الأخذ بقوله ما وبجمله على ذلك أيضا سقط قول الاسنوى وإن قيل إنه الحق هذا إنما ياتي على الضعيف أنه يقع طلاق الناسي أم وإذا حملناه على ما قلناه وأخبره من صدقه فقياس نظائره السابقة في نحو الشفعة ورمضان أنه يلزمه الأخذ بقوله ولو فاسق أو قياس هذين أيضا أنه لا يحتاج في أخبار العدلين إلى تصديق فليحمل وصدقهما السابق على ما إذا عارضهما قرينة قوية تكذبهما وكقولهما لو قال السني إذا لم يكن الخير والشر من الله تعالى أو أن لم يكن أبو بكر أفضل من علي رضي

السني والمعتزلي والرافضي الاتية مع أن تبين أن في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتامه اسم أي كما أشار إليه الشارح في الفرق بين مسألة أصح المذاهب ومسئلة الفاتحة (قوله بان يقصد به ما يقصد الخ) يتي النظر فيما إذا اراد أن الامر كذلك بحسب الواقع واطلق بان لم يقصد ما يقصد بالتعليق عليه ولا أنه كذلك بحسب اعتقاده أم أقول هذا على فرض تصور داخل في قول الشارح المار وإن لم يقصد شيئاً الخ (قوله حث) وقاله معنى (قوله ذلك) أي أن الامر كذلك في نفس الامر وقوله لا بالحديث الخ وقوله الا في مع تلك الحثية إشارة إلى قوله بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه أم كرى (قوله بان قصده انه الخ) أنه ويرلغنى لا للنفى بل للمنفى بالميم (قوله عاق) أنه لم يعرف عن حالف (قوله) وعلى هذه الحالة أي على قصد ذلك بالحديث المذكورة (قوله وحمل الاسنوى) مبتدأ خبره قوله مراده الخ (قوله له) أي قول الشيخين لو حلف أن هذا الذهب الخ قال الكرى أي لبحث أم (قوله على المتعمد) أي على ما إذا كان الحالف متعمداً (قوله مراده به) أي بالمتعمد وقوله ما ذكرته إرادته بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه أم كرى (قوله بدليل قوله) أي الاسنوى (قوله وإنما قد ناه الخ) مقول الاسنوى (قوله بذلك) أي بالمتعمد (قوله فتفطن له الخ) أي بقيد المتعمد وكذا ضمير قوله عنه وقوله له الآتين (قوله فانه الخ) أي قولهما بالحث (قوله لا يفعل كذا) أي ما فعله أخذا بما بعده (قوله لزمه الأخذ الخ) يعني حث (قوله وبجمله) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ذلك الخ كان مراده بذلك أنه محمول على ما إذا كان قصده مجرد التعليق لا الحث والمنع وقيد بعد هذا الحل تصوير المسئلة بلفظ الحلف لانه عند تمحض التعليق لا يمين أم سيد عمر (قوله على ذلك) أي على قصد أن الامر كذلك في نفس الامر مع الحثية المذكورة أم كرى (قوله وإن قيل أنه) أي قول الاسنوى (قوله هذا إنما الخ) مقول الاسنوى (قوله وإذا حملناه) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ما قلناه أي قصد التعليق على ما في نفس الامر مع الحثية المذكورة (قوله وقياس هذين) أي الشفعة ورمضان (قوله السابق) أي انفاء في كلام الشيخين (قوله حثاً) أي المعتزلي والرافضي أي دون السني أم سيد عمر (قوله في حث) أي الحنفى دون الشافعى (قوله من عدم الخ) بيان لما وقوله من خاطب الخ مفعول فارق (قوله لانه الخ) الاولى بأنه (قوله هنا) أي فيما إذا قصد بحلفه أن الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده (قوله بظنه) أي أو اعتقاده (قوله وإما ثم) أي في مسألة ظنها اجنبية (قوله من هذا) أي الفرق المذكور (قوله)

أن الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده الخ وقد جعل هذه المقابلات أقساماً لقوله والحاصل الخ الذي منه تم تبين الخ فيكون قوله حث مقيداً بالتبين وقد جعل من أمثلة ذلك مسائل السني والمعتزلي والرافضي الاتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتامه (قوله حث وإن كانت شهادة على نفي لانه محصور) قال في المهمات إذا قبلنا الشهادة على النفي المحصور وهو الحق فما

(١٦) - شرواني وابن قاسم - ثامن) الله عنهما فامر أن يطاق وعكس المعتزلي أو الرافضي حثاً وكذا وحلف شافعي

أن من لم يقر الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وعكسه الحنفى في حث والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طويل والمعتمد منه ما قرره وفارق ما تقرر من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاقاً أنها اجنبية لانه هنا لما ربطه بظنه كان معلقاً على ما يجمل وجوده وقد تقرر أن من فعل المحلوف عليه جاهلاً بكونه المعلق به لم يبحث لانه لم يوقعه في محله أصلاً وإما ثم فواقعه في محله وقرنه بظن كونها اجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما نجزه وأوقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرر في أن لم أكن فعلت وما بعده أنه لو غيرت هيئة زوجته فقبل له هذه زوجته فأنكر ثم قال أن كانت زوجته في طالقاً ظاناً أنها غيرها لم تطلق لأن هذا ليس تعليقاً محضاً

ولما هو تحقيق خبر وهو يناط بمافي (١٢٢) الظن كما مر وما يصرح به قول التوسط لو قال ان لم يكن فلان سرق مالي فامراتي طالق وهو

ولما هو تحقيق خبر) ينبغي ان لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد ان قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه انها غير ها بعد قول ذلك له لان ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضى كون المقصود تحقيق الخبر فليتامل اه سم (قوله) وما يصرح به) اي بعدم الطلاق في مسئلة تغيير الهيئة (قوله) لانه ظن الخ) قد يقال مقتضى قوله السابق وفيما اه اليه علمه اي لم يعلم خلافا اه ان كلام الاذرعى هنا على ظاهره غير محتاج الى تاويله بما ذكره فليتامل اه سيد عمر (قوله) ذلك) اي ان فلا ناسرق (قوله) ولو علق) الى قوله او بانه لا ينسئ في النهاية (قوله) او قال) الى قوله اتفاقا في المغنى (قوله) مطلقا) اي سواء فعله عامدا او مختارا او ناسيا او مكرها (قوله) بل نسئ) ببناء المفعول من باب التفعيل (قوله) به) اي بالخلف او الفعل (قوله) او نحوه) اي من الاكراه او الجهل (قوله) فالغيت) اي دعواه نحو النسيان (قوله) بذلك) اي الخلف او الفعل (قوله) ومر) اي في بحث الاكراه (قول المتن) وبفعل غيره بمن يبالى بتعليقه الخ) ظاهر اطلاقه سواء كان التعليق بصيغة الخصوص كان فكيت قيد فلان او العموم كمن فك من اهل بيتي قيد فلان وبقي ما لو كان بصيغة شاملة للمبالي وغيره فهل هو من التعليق بفعل غير المبالي نظرا لبعد قصد منع الكل او هو في قوة التعليقين المتتابعين بفعل المبالي والتعليق بفعل غير المبالي فيعطى كل حكمه اخذ من نظائره فليراجع وميل القلب الى الثاني وقد يشمله اطلاقههم والله اعلم (قول المتن) وبفعل غيره) اي وقد قصد بذلك منه او حثه اه معنى (قوله) من زوجة) الى قوله ومنه ان يعلق في النهاية لا قوله فراد المتن الى المتن (قول المتن) بمن يبالى بتعليقه وعلم فكذلك الخ) وحكم الذين فيما ذكر كالطلاق ولا تتحل بفعل الجاهل والناسئ والمكره نهاية ومعنى (قوله) فهو) اي عظيم القرية (قوله) لما ذكر) وهو قوله بان تقضى العادة الخ اه كرى (قوله) يعنى وقصد اعلامه) ظاهرة زيادة على علم المحلوف عليه بدليل ما ياتى انفا وهو قضية كلام النهاية في شرح والافيح قطعاً ويجوز ان يكون مراده به تاويل العلم في المتن بان المراد به غايته فقط وهو قصد الخلف اعلام المحلوف عليه سواء علم او لم يعلم بدليل ما سيذكره في المفهوم عبارة المنهج مع شرحه او بفعل من يبالى بتعليقه وقصد المعلق اعلامه به وان لم يعلم المبالي بالتعليق اه (قوله) ويعبر عنه) اي عن قصد اعلامه بقصد منعه الخ اي او حثه عليه (قوله) العلم والمقصود منه) خبر فراد المتن الخ (قوله) وهو) اي المقصود من العلم (قوله) الامتناع الخ) الظاهر قصد منعه فتأمل اه سيد عمر اقول قوله وهو والراجع للمقصود يعنى عن

لا يعرف انه سرق لم تطلق اه ومراده انه ظن ذلك ولو علق بفعله وان نسئ او اكراه او قال لا فعله عامدا ولا غير عامد حث مطلقا اتفاقا والحق به ما لو قال لا افعل بطريق من الطرق او بانه لا تنسئ فنسئ لم يحث لانه لم ينسئ بل نسئ كافي الحديث (تنبيه مهم) محل قبول دعوى نحو النسيان ما لم يسبق منه انكار اصل الخلف أو الفعل اما اذا انكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كما بحثه الاذرعى وتبعوه وافتيت به مرارا للتناقض في دعواه فالغيت وحكم بقضية ما شهدوا به وان ثبت الاكراه بيينة فيما يظهر لانه مكذب لها بما قام له او لا بخلاف ما اذا اقر بذلك فيقبل دعواه لنحو النسيان لعدم التناقض ومر ان الاكراه لا يثبت إلا بيينة مفصلة (او) علق (بفعل غيره) من زوجة او غيرها (من يبالى بتعليقه) بان تقضى العادة والمراد بانه لا يخالفه ويبر يمينه لنحو حياء او صداقة او حسن خلق قال في التوشيح فلو نزل به عظيم قرية خلف ان لا يرحل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير (به) اي بتعليقه يعنى

فرعه عليه من الحنث غير صحيح على قاعدته فانه اذا حلف معتقدا لذلك الشيء وليس هو اياه يكون جاهلا والاصح ان الجاهل لا يحنث الخ ونقل السيدان الاذرعى نقل ذلك عن الاسنوى ثم قال ان كان الفرض انه ادعى القلط ولم يكذب الشاهدين فلا اعتراض متوجه وان كان مضرا على ما ادعاه فلا اعتراض غير صحيح ويقضى عليه بالطلاق المتبج خلافا فتأمله قال السيد قلت ويشهد له ما في شرح التلخيص للفقهاء انه لو قال ان لم احج هذا العام فامراتي طالق فشهد شاهدان انه كان بالكوفة يوم الاضحى وقال هو قد حججت ان مذهبان امراته تطلق خلافا للحنيفة اه ووجهه انه لما عدل عن دعوى النسيان الى دعوى الاتيان بالفعل وشهدت البينة بما يقتضى تكذيبه حكمنا عليه بمقتضاها فقياسه في مسئلة الروايات اي مسئلة المذهب المذكورة القضاء عليه بمقتضى البينة حيث اصر على تكذيبها ولم يدع الغلط وقد يفرق بينهما اه كلام السيد والفرق ظاهر لانه في مسئلة المذهب المذكورة اعتمد ظنه بخلافه في مسئلة الحج (قوله) ولما هو تحقيق خبر) ينبغي ان لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد ان قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه انها غير ها بعد قول ذلك له لان ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضى كون المقصود تحقيق الخبر فليتامل (قوله) في المتن) او علق بفعل غيره) قال في الروض او بدخول اي او علق بدخول بهيمة ونحوها اي كطفل فدخلت لا مكرهه طلقت قال في شرحه بخلاف ما اذا دخلت مكرهه لا تطلق اه ثم ذكر فيه اشكالا وجوابا فراجع وسيعرض الشارح للمسئلة قريبا (قوله) في المتن) وعلم به) عبارة شرح

المقصود من التعليق ويقبل قوله لم اعلم وإن تحقق عليه لكن طال الزمن بحيث قرب نسيانه لذلك كما أفتى به بعضهم (فكذلك) لا يبحث بفع له
اسيا للتعليق والمعلق به أو مكرها عليه ومنه ان يأتى بانتقال زوجته من بيت أبيها فيحكم (١٢٣) القاضي عليها به وإن كان هو المدعى

كما اقتضاه اطلاقهم وليس
من تفويت البر بالاختيار
كما هو ظاهر لأن الحكم ليس
اليه ويقاس بذلك نظائره
أو جاهلا بالتعليق أو
المعلق به يظهر ان معرفة
كونه من يبالي به يتوقف
على بينة ولا يكتب فيه بقول
الزوج الا ان كان فيه ما يضره
ما يأتى ولا المعلق بفع له لسهولة
عليه من غيره كالا كراه
بمخلاف دعواه النسيان أو
الجهل فانه يقبل وإن كذبه
الزوج كما لو فوض اليها
الطلاق بكنية فانت بها
وقالت انو وكذبه لا تطلق
كما اقتضاه كلام الشيخين
وتابعهما وقال الماوردي
تطلق باعتبار فوه وهو وجيه
وإن رد بان شرط الاقرار
ان يكون بما يمكن المقران
يعلم به وعلمه بالنية أو
بالتذكر والتعمد متعذر فلم
يقتض تكذيبه وقوع
الطلاق عليه وغاية ما فيه
انا شاكون في الوقوع
والشك فيه لا اثر له وظاهر
ان محل الخلاف في مجرد
تكذيبه لها ام لو ادعت
عليه بنفقتها مثلا فقال لا
تلزمني لانك نويت فلا بد
من حلفها نكلت فحلف
طلقت اتفاقا لان نكولها
قربته مسوغة لحلفه فكان
كاقرارها ويجرى هذا كما
هو ظاهر فيما وعلق بكل

اعتبار القصد في التعريف (قوله المقصود) أي الامتناع (قوله ويقبل قوله) أي الغير بلايين (قوله
أو مكرها الخ) أي من غير الخالف اه بغيري عن الشورى عبارة سم بعد كلام عن شرح الروض
وعلى هذا فحل عدم الحنث إذا كان المعلق بفع له مكرها لما لم يكن الخالف هو المكره له اه وأقره ع ش
(قوله) ومنه ان يعلق بانتقال زوجته) أفتى شيخنا الشهاب الرولى بما يوافق ذلك أو لا ثم أفتى بما يخالفه
وقال وقد تقدم منى افتاء بخلاف ذلك فاحذره سم على حجج اه ع ش (قوله عليه) أي الاب أو عليها
أي الزوجة (قوله) وإن كان هو المدعى الخ فيه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر داد في الحكم والتسبب اليه
تفويت للبر بالاختيار اه سم أي كمر عن الشهاب الرولى (قوله أوجاهلا) طاف على ناسيا ومنه
يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا اشاجر مع ام زوجته وبنتها في منزلها فحلف بالطلاق
انها لا تاتى اليه في هذه السنة ولم تشعر الزوجة بالدين ثم اتت إلى منزل زوجها هل تطلق الزوجة ام لا وهو
عدم الحنث وعدم انحلال الدين فتى عادت إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالخالف
وقع عليه الطلاق اه ع ش (قوله على ما يأتى) أي انما عن الماوردي (قوله بخلاف دعواه) أي المعلق بفع له
(قوله) فانه يقبل وإن كذبه الزوج صريح في أنه لا يحنث مع تكذيبه وإن كان متضمنا للاعتراف بالحنث
وقد يتجه خلافه ويفرق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بان اصل الصفة وجدناها الاصل عدم المانع
كالنسيان فهو كالو علق بخروجها بغير اذنه فخرجت وادعى الاذن هو عدمه فان القول قولها لوجود اصل
الصفة باتفاق ما يقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان لفظ الكناية بمجرد لا يؤثر فلم يقع اتفاق
على اصل المؤثر مر اه سم اقول وبؤيده قول الشارح الا ترى وهو وجيه وإن دخل (قوله وهو وجيه)
لعله من حيث الدليل لا من حيث الحكم اخذا بما مر وما يأتى (قوله وعلمه بالنية) أي كافي مسألة الكناية

المنهج وقصد اعلامه وإن لم يعلم اه ملخصا (قوله) ومنه ان يعلق بانتقال زوجته من بيت أبيها) يوافق
ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الرولى فانه سئل عن علق انه متى نقل زوجته من سكن أبيها بغير رضاها ورضا
أبيها أو ابرائه من قسط من اقساط صداقها عليه كانت طالفة طالقة تملك بها نفسها فهل له حيلة في نقلها ولا
يقع الطلاق فاجاب بقوله يحكم عليها الحاكم بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه وظاهره
انه يتخلص بذلك وإن تسبب في ذلك بالرفع إلى الحاكم والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الايمان
ما نصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة فجاءه رئيس السفينة
واستأجره للعمل فيها اجارة عين ثم ذهب إلى القاضي وأرسل خلفه وادعى عليه انه استأجره ليسافر معه إلى مصر
وانه استأجره اجارة عين للعمل في سفينته وهو بمنع من السفر معه فالزمه الحاكم بالسفر معه وحكم عليه
بالسفر في السفينة لتوفيقه الاستأجره عليه فسافر فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث لتفويته البر باختياره ولا
يكون الزام الحاكم للسفر معه مانعا من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الا كراهه في شيء كالمحلف لا يبيت عند
زوجته فاستأجرته للآتياس به وحكم عليه الحاكم بالمبيت عندها فانه يحنث لما ذكره وقد تقدم منى افتاء
بخلاف ذلك فاحذره اه (قوله) وإن كان هو المدعى الخ فيه نظر لأن الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم
والتسبب اليه تفويت للبر بالاختيار وفي الروض بعد ذلك لو قال ان خرجت بغير اذني فأخرجها فهل يكون
اذا نالها وجهان القياس المنع اه ما ذكر عن الروض هنا ذكره ايضا اخر الباب لكن لم يذكر قوله ولعل
وجه الخ وكتب على قوله فطلق هذا ظاهر ان كان تأمينا محضاه وقد حذفت ما ذكره هناك استغناء
بما هنا قال في شرحه فطلق لعل محله اذا لم يكن اخراجه اياها بنحو قوله اخرجني والاقتلتك لان هذا اذن منه
اه ولعل وجهه انه فوت البر باختياره وعلى هذا فحل عدم الحنث إذا كان المعلق بفع له مكرها لما لم يكن
الخالف هو المكره له فليتامل (قوله) فانه يقبل وإن كذبه الزوج صريح في أنه لا يحنث مع تكذيبه وإن

ما لا يعلم الا منها كحبثها له وادعاه فانكرت ومن دعوى الجهل بالخولف عليه ان تريد الخروج محل معين فيحلف انها
لا تخرج ثم تدعى انه لم يحلف الا على الخروج لذلك المحل وانها لم تخرج اليه فلا حنث لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور

وهو مستلزم لجهلها بالخلاف عليه وحينئذ (١٢٤) فلا نظر هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضا قال الجلال البلقيني ولو صدقه الزوج في دعوى

النسيان وكذبه حلف الزوج لا المعلق بفعله ويؤيده قول والده وإن كان مخالفا لترجيح الشيخين في الأيمان فإن خرجت بغير إذن الآتي قبيل الفصل فإن خرجت بغير إذن إيك فخرجت فقال الزوج بأذنه وانكر حلف الزوج لا الأب وان وافقته ولو ادعى النسيان ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانيا (والأب) بأن لم يبال بتعليقه كسلطان أو حجيج علق بقدمه علم أو لا قصد إعلامه أولا أو بالي به ولم يعلم وقد قصد إعلامه لكن هذه غير مرادة لأن المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كما يأتي نعم أن أريد بعلم غايته فقط وهو قصد الإعلام لم ترد عليه هذه على أن قرينة قوله قطعا تخرجها أذن تامل سياقه علم أن فيها الخلاف وأن الرجح عدم الحنث أو بالي به ولم يقصد إعلامه لحثه أو لمنعه وإن علم به (فيقع قطعا) ولو مع نحو النسيان أو الأكره لأن الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حث ولا منع وإنما هو منوط بوجود صورة الفعل نعم لو علق بقدم زيد هو عاقل فحينئذ لم يقدم كما في الكفاية عن الطبري وظاهره أنه لا فرق بين أن يبالى زيد به ويقصد إعلامه

وقوله أو بالتذكير الخ أي كافي مسألة النسيان أو الجهل (قوله وهو) أي اعتقادها المذكور (قوله أيضا) كمسألة الكناية وما قبلها (قوله ولو صدقه) أي المعلق بفعله (قوله حلف) أي الزوج (قوله في إن خرجت بغير إذن) متعلق بترجيح الشيخين (قوله الآتي) صفة قول والده أه سيد عمر (قوله في إن خرجت بغير إذن إيك الخ) متعلق بقول والده وقال الكردى هو مقول لقول الوالد أه (قوله وانكر) قال المحشى الظاهر انكرت أه وهذا لا يلائم الغاية وهي قوله وإن وافقته ولعل الغاية وقعت في نسخة المحشى بلفظ وإن وافقته أه سيد عمر وقوله وإن وافقته حقه وإن وافقها ثم يظهر أن مراد المحشى استظهار تانيث الفعل هنا وتذكيره في الغاية واكتفى بالتنبيه على الأول عن التنبيه على الثاني (قوله حلف الزوج الخ) مقول الوالد (قوله ولو ادعى) أي المبالى المعلق بفعله النسيان أي مثلا (قوله بأن لم يبال الخ) عبارة النهاية بأن لم يقصد الحالف حثه أو منعه أو لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالى ولم يعلم وتمكن من إعلامه ولم يعلمه كما شمله كلامهم فيقع قطعا أه قال الرشيدى قوله ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيته أن الوقوع في هذه أيضا مقطوع به وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والاصح منه عدم الوقوع بل قال حج أنه المنقول المعتمد وأن هذه الصورة غير مرادة للبصاف أه وقال ع ش قوله وتمكن من إعلامه الخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا قال لزوجه إن لم تنسى لي بسياسة في هذه الليلة فانت طالق ثلاثا ومضت الليلة ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه في محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لأنه بتقدير عدم علمها هو متمكن من إعلامها بحيث لم يعلمها مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك أه (قوله كسلطان) محله ما لم يكن صدقا ونحوه للحالف ولا فلا يقع أه بجيرى عن الماوردى (قوله لكن هذه) إلى قوله كما يأتي في المغنى (قوله هذه) أي صورة ما إذا قصد إعلام المبالى ولم يعلم (قوله لأن المنقول الخ) عبارة شرح المنهج وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد إعلامه به أو علم به المبالى من زيادتي وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد إعلامه به ولم يعلم وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول أه قال البجيرى أي فيؤول قوله وعلم به قصد إعلامه به شيئا أه (قوله المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعنى الولى العراقى وينبغى في هذه الحالة أنه إذا تمكن من إعلامه ولم يعلمه بحث بكل حال أه شرح الهبة الصغير للشيخ زكريا أه سيد عمر وقوله وينبغى الخ تقدم آتفا عن النهاية مثله (قوله كما يأتي) أي في أوائل السودة الآتية (قوله بعلم) أي الذى في المتن (قوله وغايته وهو الخ) قد يقال الذى يتبادر أن العلم الحاصل للحلوف عليه غاية لقصد اعلام الحالف لا العكس فليتأمل أه سيد عمر (قوله لم ترد عليه) أي المتن (قوله إذ من تامل سياقه علم الخ) في هذه الملازمة وقفة (قوله لحثه الخ) قيد للنسبى (قوله ولو مع نحو النسيان) إلى قوله وظاهره في النهاية (قوله لأن الحلف الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير قصد منع أو حث أه وهى أحسن (قوله وفيه نظر) أي بالنسبة إلى قوله وإن لا (قوله ثم رأيته صرحوا بأنه لو علق بتكليمها الخ) المتجه عندى أن التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيرهما أن

كان متضمنا للاعتراف بالحنث وقد تنجته خلافاً ويفرق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بأن أصل الصفة وجد هنا والأصل عدم المانع كالنسيان فهو كالمعلق بخروجها بغير إذنه فخرجت وادعى الأذن وهى عدمه فان القول قولها لوجود أصل الصفة بانفاقها وبقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان لفظ الكناية بمجرد أنه لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر مر (قوله ولو علق بتكليمها زيدا فكلتمه ناسية أو مكروهه الخ) وعبارة الروض فصل علق بتكليمها زيدا فكلتمه وهو مجنون أو سكران سكرًا يسمع معه ويتكلم وكذا وهى سكرى لا السكر الطافخ طلقت لافى نوم وإغماء أي منه أو منها ولا فى جنونها ولا يهمس ولا نداء من حيث لا يسمع وإن فهمه بقرينة أو حملته ريح وسمع فان كلمته بحيث يسمع لكنه لم يسمع لذلول أو

قال القاضي الا ان علق بذلك وهي مجنونة وهذا صريح في ان الاصحاب قائلون بعدم الفرق (١٢٥) وان كلام القاضي والطبري مقالة مخالفة

لكلامهم وعليها فقد يفرق
بينه وبين ما قبله بان من شأن
فعل من طرا جنونه بعد
الحلف انه لا يقصد بالحلف
اصلا فلم يتناوله اليمين
بخلاف فعل نحو الناسي
ولا يرد على المتن عدم
الوقوع في نحو طفل
او بهيمة او مجنون علق بفعلهم
فاكرهوا عليه لان الشارع
لما لقي فعل هؤلاء وانضم
اليه الا كراه اخرجه عن
ان ينسب اليهم وبه فارق
الوقوع مع الاكراه فيما
ذكر انفا وبما اولت به
المتن ان المراد بالعلم هو
غايتة المذكرة وان سياقه
يخرج تلك الصورة اندفع
استشكال جمع له بانه يقتضي
القطع بالوقوع فيها مع كونه
جاهلا فكيف يقع بفعله
قطعا دون الناسي او المكروه
او الجاهل بالمخولف عليه
مع انه اولى بالعدر منه
لسبق علمه على ان الاسنوي
نقل عن الجمهور ان فيه
القولين اظهرهما لاحث
ولقوة الاشكال حل السبكي
المتن على ما عاذه واستدل
بعبارة الروضة وتبعه غيره
فقال ويستثنى من المنهاج
ما اذا قصد اعلام المبالى ولم
يعلم فلا يحنث كما اقتضاه
كلام الروضة وأصلها أي
ونقله الزركشي عن الجمهور
ولوضوح هذا الاستثناء
من سياقه اولتاويل عبارته
اطال المحققون في رد
الاعتراض عليه كاللقيني

كان حلفا فلا حث فيه بفعل المجنون أخذنا ما في شرح الروض من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل
الناسي والمكروه لاحق به وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل مطلقا ولو من المجنون كالناسي والمكروه
فليتأمل اهم وسيأتي عن السيد عمر ما يوافقه (قوله قال القاضي الخ) من جملة ما صرحوا به واعتمده اى
قول القاضي الاسنوي والنهاية (قوله وهذا) اى تصريحهم بذلك (قوله بعدم الفرق) اى بين طرا بان الجنون
وعدمه اه كرى (قوله وان كان كلام القاضي والطبري مقالة الخ) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان
علق بذلك وهي مجنونة اه سم (قوله مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة سم أقول الذى يظهر أنه
لا مخالفة وان كلام القاضي يحمله ان المجنونة لا يتوجه اليها الحالاف بقصد حث او منع فالتعليق
بفعلها محض تعليق فيقع مع الجنون وكلام الاصحاب فيما اذا علق بقصد الحث او المنع ثم طرا الجنون او
كان مقارنا ولم يعلم به الحالاف فلا حث بفعل المجنون حينئذ اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه
(قوله وعليها) اى مقالة القاضي والطبري (قوله فقد يفرق بينه) اى من طرا جنونه حيث لا يقع
الطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قوله ولو مع نحو النسيان الخ اه كرى (قوله بان من شأن
الخ) لا يحنث بعده (قوله ولا يرد) الى قوله وبما اولت في المغنى والنهاية (قوله ولا يرد على المتن الخ) عبارة
المغنى تتمه لو علق الطلاق بدخول بهيمة او نحوها كطفل فدخلت مختارة وقع الطلاق بخلاف ما اذا دخلت
مكروهة لم يقع فان قيل هذا يشكل بما مر من وقوع الطلاق فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان بمن لا يبالى
بتعليقه او بمن يبالى ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها اجيب بان الآدمى فعله منسوب اليه وان اتي
به مكرها وهذا يضمن به بخلاف فعل البهيمة فكانها حين الاكراه لم تفعل شيئا اه (قوله فاكرهوا
عليه) واما اذا فعلوا المعلق عليه بلا كراه وقع الطلاق كذا في شرح الروض اه كرى (قوله وبه فارق
الوقوع الخ) عبارة النهاية بخلاف فعل غيرهم اه اى بمن لا يبالى اه رشيدى عبارة ع ش اى غير
المذكورين من هؤلاء فانه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكروه وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق اه (قوله
فيما ذكر آتفا) إشارة الى قوله عقب المتن ولو مع النسيان او الاكراه اه سم (قوله وان سياقه الخ)
قضية قول السابق على ان قرينة الخ وقوله اللاحق اولتاويل عبارته ان الواو هنا بمعنى او (قوله تلك الصورة)
اى ما اذا لم يعلم المبالى التعليق وقد قصد المعلق اعلامه (قوله بانه) اى المتن (قوله فيها) اى تلك الصورة
مع كونه اى المبالى جاهلا اى التعليق (قوله دون الناسي الخ) اى فيقع فيها على الاظهر لا قطعاً (قوله
بالمخولف) تنازع فيه الناسي والمكروه والجاهل (قوله مع أنه) اى المبالى الجاهل بالتعليق (قوله منه وقوله
عليه) اى الناسي او المكروه او الجاهل الخ (قوله ان فيه) اى فعل المبالى الجاهل بالتعليق (قوله فقال)
اى السبكي (قوله ولم يعلم) بفتح الباء (قوله ولو وضوح الخ) في دعوى الوضوح ما لا يحنث (قوله عليه)
اى المنهاج (قوله لكنه) اى بأزرعة فصل فيه اى في الرد (قوله ليوافق الاعتراض) اى ليرد عليه
الاعتراض يعنى بسبب هذا الحمل يرد الاعتراض قاله الكرى اقول بل المراد ليسلم ورود الاعتراض
وعدم اندفاعه بغير حمل قول المصنف والا الخ على عموم السلب (فالقطع) تفريع على المراد المذكور

لفظ لا يفيد معه الاصغاء طلعت أو لصمم لم تطلق والتعليق بتكليمها نائماً أو غائبا تعليق بمسحطيل اه وقوله
ولا في جنونها قال في شرحه كالمكروه ناسية او مكروهة نعم ان علق بما ذكره وهي مجنونة طلعت بذلك قاله
القاضي اه والمتجه عندى ان التعليق سواء كان بالدخول او بالتكليم او بغيرهما ان كان حلفا فلا حث
فيه بفعل المجنون أخذنا ما مر من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل الناسي والمكروه لاحق به
وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل مطلقا ولو من المجنون كالناسي والمكروه فليتأمل (قوله وان كلام
القاضي والطبري مقالة) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان يكون علق بذلك وهي مجنونة (قوله مخالفة
لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة (قوله لان الشارع لما لقي) ما المراد بالغائه (قوله فيما ذكر آتفا) اى

وولده الجلال وابى زرة لكنه فصل فيه تفصيلا في فتاويه في بعضه نظروا واما حمل المتن ليوافق الاعتراض على أن المراد والايحصل علم ولا مبالاة

فالقطة بالوقوع مرتب على انتفاءها مادون أحدهما فرد بدتطهم به في الإذالم بال به علم ولو أطلق فلم بقصد حثا ولا منعوا ولا تعليقا
محض بل أخرجه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وجري عليه جمع وإن رده تليذه ابن رزين بان الأصحاب أطلقوا فيها القولين ومختار
كثيرين منهم الرافعي عدم الوقوع ووجهه بان الغالب بمن يخلف على فعل مستقبل من مبال أنه بقصد حثه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان
إلا أن يصرفه بقصد وجود صورة الفعل وكان الفرق بين هذا وما مرعنه في فعل نفسه أنه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق فيها خرج مخرج
اليمين المجردة فآثر مطلقا إلا أن تحقق قصده لحث نفسه أو منعه بخلاف فعل الغير فان الغالب فيه مأمور فلم يؤثر التعليق إلا مع تحقق صرفه عن
ذلك بان يقصده مجرد صورة الفعل وفيه ما فيه وإذالم يقع بفعل نحو الناس لا تنحل به اليمين كما قاله في موضعين واعتمده البلقيني وغيره وإن
اقتضى كلامهما في ثالث الانحلال واعتمده الاسنوي وعلى الاول يفرق بين هذا وانحلالها في شك معلق القضاء بالهلال فيه فاخر فبان أنه
الليلة الماضية بتعذر الحث في هذه بعد (١٢٦) فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مسئلتنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما أكره عليه أن من

حلف لا يكلم غيره فاجبره
القاضي على كلامه فكله
لم يحث بما يزيل به الهجر
المحرم وهو مرة في كل ثلاثة
أيام لأن هذه هي المكروه
عليها بخلاف الزائد عليها
في الثلاث فان الأكره لا
يتناول لما تقرران القصد
بالأكره هنا إنما هو إزالة
الهجر المحرم لا غير ومر في
مبحث الأكره ما له تعلق
بهذا قال بعض شراح
البخاري وإنما يحرم هجر
أكثر من الثلاث أن واجبه
ولم يكلمه حتى بالسلام أما
لوم بواجبه فلا حرمة وإن
مكث سنين وهو ظاهر ولا
تنحل أيضا في نحو أن خرجت
لابسة الحرير فخرجت
لابسة غيره ثم خرجت لابسة
له فيحث لأن الخرجة الأولى
لم يتناولها اليمين أصلا إذ
التعليق فيها ليس له إلا لاجبة

(قوله فرد دالخ) جواب أما (قوله به) أي الوقوع (قوله ولو أطلق الخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد
حثا ولا منعاً راجع لما قبل قوله ولو لا الخ وقوله ولا تعليقا الخ راجع لقوله ولو لا الخ (قوله بل أخرجه مخرج
اليمين لعل المراد لمجرد التأكيد (قوله وجري عليه) أي على الوقوع (قوله وإن رده تليذه الخ) اعتمد
الرد وعدم الوقوع مر أه سم (قوله أطلقوا فيها) أي في صورة الإطلاق (قوله ووجهه) أي وجهه ابن
رزين عدم الوقوع (قوله فلم يقع مع نحو النسيان الخ) أي فحمل المطلق على الغالب ولم يقع الخ (قوله بين
هذا) أي الإطلاق في التعليق بفعل الغير (قوله وما مرعنه) أي عن ابن رزين أه سم (قوله في فعل
نفسه) أي في إطلاق التعليق عليه (قوله فيها) أي في صورة التعليق على فعل نفسه (قوله مأمور) أي قصد
حثه أو منعه (قوله وفيه) أي في الفرق المذكور (قوله وإذالم يقع الخ) أي فيما لو علق بفعله أو بفعل من
يبالي بتعليقه وقصد إعلامه به (قوله وعلى الاول) أي عدم الانحلال (قوله في شك) أي فيما لو شك
(قوله معلق القضاء) بكسر اللام المشدودة وقوله (١) لحق الغير متعلق بالمضاف إليه وقوله بالهلال متعلق
بالمضاف وقوله فيه أي الهلال متعلق بشك (قوله فاخر) أي القضاء (قوله فبان أنه الخ) هذا مبني على أن
الهلال إنما يطلق على الليلة الأولى فقط (قوله بتعذر الحث) متعلق بفرق (قوله من عدم انحلالها الخ)
أي فيما لو علق بفعل نفسه أو بالمبالي وقصد إعلامه به (قوله لم يحث) الأولى تأخيرها وذكره قبيل لأن الخ
(قوله وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداد به إذا صرح بمرة الثلاثة
الثانية وما بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم
تناوله لما بعدها وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به أه سم (قوله في الثلاث) الأولى
التذكير (قوله ولا تنحل) إلى قوله لما تقر في النهاية (قوله أيضا) أي كافي مسألة إجبار القاضي (قوله
وهي الأولى) أي الخروج بالأذن وقوله وهي الثانية أي الخروج بلاذن (قوله راجعاً) أي أوجد
نكاحها المفهوم بالأولى (قوله وغيره) أي وافق غير السبكي (قوله فأكثرت) أي الناشئة دابة أه
كردي (قوله مع المكاري) أي صاحب الدابة (قوله لأنه الخ) أي المكاري (قوله فلو خرجت) أي ثانياً

قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الأكره (قوله وإن رده الخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع مر (قوله وما
مرعنه) أي عن ابن رزين (قوله فاجبره القاضي على كلامه فكله لم يحث بما يزيل به الهجر المحرم وهو
مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداد به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما

حنت وهي الخروج المقيد بلبس الحرير فتى وجد حنت وخروجها غير لابسة لا يسمى جهة بل ما تقرآن (قوله)
اليمين لم تتناول بخلاف أن خرجت بغير إذنى فخرجت بأذنه لا حنت لأن الحاجة بروهي الأولى وجهة حنت وهي الثانية فتناولت
كلامها وإيضافاً لأولى هي مقصود الحلف فتناولها فأنحل بها ولا كذلك في لابسة حرير فتناولها وافق السبكي فيمن حلف ليعطين زيدا كل يوم
كذا فلم يعطه يوماً بانحلالها بحنته هذا إذا راجعها ولم يعطه شيئاً لم تطلق وغيره بأنه لو حلف لا يسافر معه فسا فرأى وحده ثم سافر معه حنت
لعدم الانحلال أي كافي مسألة الحرير وفي الروضة حلف لا يرد الناشئة أحد فأكثرت ورجعت مع المكاري لم تطلق لأنه صحبها وأيردها
وانحل فلو خرجت فردها الزوج أو غيره لم يحث إذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكراراً وتنحل أيضاً في إن رأيت الهلال وصرح بالمعينة
(١) قوله وقوله لحق الخ لعل ذلك ثابت في نسخته أه

او فسر بها وقبلناه بمضى ثلاث ليال فلم يره فيها من اول شهر يستقبله وفي ان دخلت ان كلمت فانت طالق بشرط تقديم الاخير فان عكست او
وجدنا ما لم تطلق وانحلت البين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحث لان البين تنعقد على المرة الاولى هذا ما نقلناه عن المتولي وإقراره
واعترضها الاسنوى وغيره بأن المحلوف عليه إنما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه وهو الكلام فالبين باقية حتى لو دخلت لم يحث وفي
انت طالق قيل قدم زيد بشهر فقدم قبل أكثر من شهر من اثناء التعليق لم تطلق وانحلت حتى لو قدم زيد بعد بأن سافر ثم قدم وقدمضى أكثر من
شهر لم تطلق وفي ان دخلت او كلمت فانت طالق تطلق باحدهما (١) وكذا ان قدم انت طالق على الشرط وانحلت يمينه فيها فلا يقع بالصفة الاخرى
شيء وفي ان تركت طلاقك فانت طالق يقع اذ لم يطلقها فوراً وكذا ان سكت عنه (١٢٧) بخلاف ان لم تترك او لم تطلق فلا فور فان

طلق فور انحلت يمين الترك
فلا تقع اخرى لانه لم يترك
طلاقها بخلاف يمين السكوت
فتقع اخرى يسكوته وانحلت
يمينه وفرق ابن الهمام اخذا
من كلام الماورى بانه في
الاولى علق على الترك ولم
يوجد في الثانية على السكوت
وقد وجد لانه يصدق عليه
ان يقال سكت عن طلاقها
ولم يسكت اولاً ولا
يصح ان يقال ترك طلاقها
إذ لم يتركها ولا فيه
نظر لان ما عمل به من الصدق
او عدمه ان اريد به الصدق
لغة فظاهر ان اللغة ليست
كذلك او شرعاً فكذلك
أوعرفا فان اريد عرف
خاص فليين او عام ففيه
ما فيه وإنما اطلقت في جمع هذه
المسائل المتعلقة بالانحلال
لانه مبحث مشكل لان
كلامهم فيه غامض فاحتج
إلى جمع متفرقات كلامهم
فيه (فرع) علق الطلاق
بصفة ثم وجدت واستمر
معاشرا الزوجته ثم مات
لم ترث منه كما فتي به بعضهم
لوقوع الطلاق عليها بظاهر

(قوله او فسر بها) أى بالمعانية بأن قال أردت بالرؤية المعانية لا العلم اه كرى (قوله وقبلناه) أى وقبلنا
إطلاق الحلال إلى مضى ثلاث ليال اه سيد عمر اقول والظاهر ان الضمير للتفسير بالمعانية وقوله بمضى الخ
متعلق بتسجل عبارة المغنى وقبلنا التفسير بالمعانية ومضى ثلاثة ليال ولم تر فيها الحلال من اول شهر يستقبله
اه (قوله يستقبله) أى يستقبل حلفه (قوله وفي ان دخلت الخ) متعلق بقوله بشرط الخ والجملة عطف
على وتحل الخ (قوله وفي ان دخلت فحكمت الخ) هكذا اتفقت النسخ حتى اصل الشارح بخطه وعبارة
الروض وشرحه فان قال ان دخلت الدار وان كلمت زيداً بتقديم انت طالق او تأخير هو وقع بكل صفة طلاقة
او ان دخلت وكلمت شرطاً أى الوصفان أى وجودهما لوقوع طلاقة فان عطف بالفاء او ثم كان دخلت
فحكمت او ثم كلمت اشترط ترتيبهما بان يقدم في المثال الدخول على الكلام وكذا يشترط ترتيبهما في قوله
ان دخلت ان كلمت لكن يشترط تقدم الاخير لانه شرط للاول فهو تعليق للتعليق وهو يقبله كإمكان التنجيز
يقبله ويسمى اعتراض الشرط على الشرط فان عكست بان دخلت ثم كلمت او وجدنا ما لم تطلق وانحلت
أى البين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لان البين تنعقد على المرة الاولى كذا نقله الاصل عن المتولي فهو
كما قال الاسنوى غير مستقيم لان المحلوف عليه إنما هو دخول يسبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه وهو الكلام
فالبين باقية حتى لو دخلت حثت والتعليق بان في الشرطين مثال فغير هام من ادوات الشرط مثلها انتهت فاما
ان يكون ثم سقط او تحريف في قوله فحكمت وصوابه ان كلمت اه سيد عمر وقوله وكذا يشترط الى قوله
فان عكست في النهاية والمغنى مثله في مبحث ادوات الشرط (قوله هذا الخ) أى قوله وفي ان دخلت الخ
(قوله لم يحث) كذا في اصله رحمه الله تعالى وصوابه حثت كما في شرح الروض وفتح الجواد اه سيد عمر
(قوله فقدم قبل اكثر الخ) تقدم في فصل تعليق الطلاق بالازمنة توجيهه وتفصيله راجعه (قوله فيهما)
أى في صورتى تأخير الجزاء وتقديمه (قوله وكذا الخ) أى يقع ان لم يطلقها فوراً (قوله عنه) أى عن
طلاقك (قوله فلا فور) أى فيقع بالياس بنحو الموت (قوله فان طلق فوراً الخ) تفريع على قوله وفي ان
تركت طلاقك الخ وحاصله ان في صورة يمين الترك اذا طلق فوراً تقع واحدة وتحل بها يمين وفي صورة يمين
السكوت اذا طلق فوراً تقع واحدة بتطبيقه وثانية بسكوته عقبه ثم تحل البين اه سيد عمر (قوله الى
جمع متفرقات الخ) بالاضافة (قوله لانه ما منع الخ) تعليل لعدم النظر (قوله والاصل عدمه) فيه تأمل
(قوله مع ذلك) أى ماذكر من الاصلين ويرافق ذلك أى الافشاء المذكور (قوله فدخل) أى ثم مات الزوج
والمعلق بفعله مثلاً اخذاً من قوله الا فى انما وان لم يعلم الخ وقوله الا فى بعده ولا ينافى الافشاء الخ (قوله
اهو مبال) أى ام لا (قوله او ناس) أى ام لا (قوله حال الداخل) أى والحالف (قوله فافتي فيمن حلف

بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما
بعدها وان صرح به ثم رايت شيخنا الشهاب الرملى افتى به

وجود الصفة ولا نظر لاحتمال نحو نسيان لانه ما منع للوقوع والاصل عدم المانع ولا نأشك الآن في استحقاتها الارث والاصل عدمه فلا
نظر مع ذلك الاصل بقاء العصمة ويوافق ذلك إفتاء بعضهم اخذاً من كلام الجلال البلقينى فيمن حلف لا يدخل زيد الدار فدخل وشك
اهو مبال او ناس وهل قصد الحالف منعه او لا بانه يحث بالدخول وان لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فافتي فيمن حلف ليقضين
حقه يوم كذا فغضى اليوم ولم يقضه ثم مات ولم يدرك حاله بانه لا يحث لاحتمال نسيانه أو اعساره والعصمة محقة فلا ترفع بالشك وكان اصل
(١) قوله تطلق باحدهما في نسخة لم تطلق وكتب عليها هذا ظاهر ان قال ان دخلت وكلمت بالاولى او بالاولى فليحجرا من بعض الهوامش

هذا التخالف نشأ من تناقض الشيخين في أنت طالق إلا أن يقدم زيد وشك هل قدم أو لا فجرها على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق وفي الإيمان على الوقوع وهو الذي عليه الاكثرون وبه يعلم صحة الافتاء الاول والثاني وأن الثالث مبنى على ما عليه الاملون وفي الروضة في أنت طالق أمس ذكر أحوال (١٢٨) منوطة بارادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فان مات ولم يفسر حثت وفي إن لم أصطد

هذا الطائر اليوم فاصطاد طائر أو شك أهو هو أو لا لاحق ورجح ايضا في أن لم يدخل أو أن لم يشأ اليوم وجهل دخوله أو مشيئته أنه لاحق ومنازعة الاسنوى وغيره فيه ردها الاذرعى بأنه الموافق للنص ولك أن تقول لا تخالف في الحقيقة لأن المعلق عليه تارة يوجد ويشك في مقارنة مانع لم يدل عليه اللفظ كالنسيان وهذا الاثر للشك فيه لأن الاصل عدم المانع وبمجرد احتمال وجوده لا اثر له اذ لا بد من تحققه ومنه المسائل المذكورة قبل ما في الروضة وتارة يشك في وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه على المعتمد خلافا لما عليه الاكثرون اذ لا بد من تحققه ومنه ما في الروضة في مسألة الطائر وما معها وعلى هذا يحمل اختلاف كلامهم ويتبين أن المعتمد الافتاء الاول والثاني دون الثالث فتأمل ذلك فانه مهم فان قلت برد على ذلك ما تقر في مسألة الشك في المشيئة والدخول فانه شك في وجود المانع وقد عملوا به على المعتمد المذكور قلت قد اشترت الى الجواب عن

(الخ) أي الذي هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ (قوله هذا التخالف) أي بين الافتاء الثاني والافتاء الثالث (قوله من تناقض الشيخين) أي كلامهما (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله للشك في الصفة الخ) وهي عدم القدوم (قوله وفي الإيمان) عطف على قوله هنا (قوله وهو الخ) أي الوقوع (قوله وبه الخ) أي بذهاب الاكثرين على الوقوع يعلم صحة الافتاء الاول الخ وفي دعوى عليها بذلك تأمل لما تقدم من الافتاءات من الشك في مقارنة المانع وما هنا من الشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله وإن الثالث) عطف على صحة الخ (قوله وفي الروضة الخ) خبر مقدم لقوله ذكر أحوال الخ (قوله بعضها الخ) أي في بعض تلك الاحوال يقع الطلاق وفي بعضها لا يقع (قوله ثم قال) أي صاحب الروضة (قوله ولم يفسر) أي ولم يبين مراده (قوله وفي إن لم أصطد الخ) عطف على قوله في أنت طالق أمس (قوله ورجح) أي صاحب الروضة ايضا أي كما في مسألة الاصطياد (قوله فيه) أي ترجيح عدم الحث (قوله ردها الخ) خبر ومنازعة الخ (قوله بانه) أي عدم الحث (قوله وهذا الاثر الخ) أي المانع الذي لم يدل له اللفظ او ما وجد فيه المعلق عليه وشك في مقارنة مانع لم يدل عليه اللفظ وكذا ضمير ومنه المسائل الخ (قوله المسائل المذكورة قبل الخ) لعله اراد الامسألة قدوم زيد بقرينة كلامه بعدولان هذه من القسم الاتي (قوله وهذا لا وقوع الخ) أي ما شك فيه في وجود اصل المعلق عليه وكذا ضمير ومنه في الروضة الخ (قوله في مسألة طائر الخ) وبما يستشكل ايضا قولهم ولو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبرني الساعة من رماه فانت طالق أي ولم يرد تعيينا فقالت رماه مخلوق لا أدى تخلص من الحث قال في شرح الروض وإتمامه يتخلص بقوله رماه أدى لجواز أن يكون رماه كلب أو ربيع أو نحوهما لأن سبب الحث وجد وشككتنا في الرفع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فحضي اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحث هنا بقولها أدى مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحجر اه سم (قوله وعلى هذا) أي من كون الشك قسمين مختلفي الحكم (قوله على ذلك) أي تقسيم الشك (قوله ما تقر) أي من عدم الحث (قوله وفي وجود المانع) وهو المشيئة أو الدخول (قوله على المعتمد المذكور) أي انفا (قوله وسره) أي سر التقييد بذلك القيد (قوله انه) أي المانع معلق عليه حيثند أي حين دلالة اللفظ عليه وفيه ان المعلق عليه هنا حقيقة عدم المشيئة وعدم الدخول لا المانع الذي هو المشيئة والدخول فلعل الجواب التحقيقي أن الشك هنا حقيقة في نفس المعلق عليه والشك في المانع لازم له لكون المانع هنا نقيض المعلق عليه (قوله وفي وجود الصفة) وهي المشيئة أو الدخول (قوله هنا) أي في الشك في القدوم ناسيا أو ذا كرا (قوله كما يقتضيه الخ) وقد يمنع دعوى الافتضاء بالفرق بوجود اصل المعلق عليه في الافتاءين الاولين والشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب (قوله الافتاء أن كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى بالف واحدة وكذا فيما سياتي اه سيد عمر (قوله بل هما أي مسألة هل قدم حيا وميتا ومسألة هل قدم ناسيا أو ذا كرا (قوله وهي القدوم الخ) فيه (قوله وتارة يشك في وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه الخ) وبما يستشكل ايضا قوله لو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبرني الساعة من رماه فانت طالق فقال رماه مخلوق لا أدى تخلص من الحث قال في شرح الروض وإتمامه يتخلص بقوله رماه أدى لجواز أن يكون رماه كلب أو ربيع أو نحوهما لأن سبب الحث وجد وشككتنا في الرفع وشبه بما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد اليوم فحضي اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحث هنا بقولها أدى مع أن هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحجر

هذا بقول أو لا لم يدل عليه اللفظ وسره أنه معلق عليه حيثند وقد شككتنا في وجود الصفة المعلق عليها كما في الروضة فآثر ذلك وإن كان وجودها ما نعا فنلت وقع في كلام غير واحد التسوية في إلا أن يقدم زيد بين ما إذا شك في أصل قدمه وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدمه وشك هل قدم حيا أو ميتا فلا حث هنا ايضا وهذا مشكل بما لو شك هل قدم ناسيا أو ذا كرا فانه يحث هنا كما يقتضيه الافتاء الأول لأن قلت لا إشكال بل هما ناسيا في أنه لاحق للشك في وجود الصفة المعلق عليها وهي القدوم الخالي عن الموانع وأما الافتاء أن

المذكور ان قائما محلها في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كاعلم بما قدمته هذا ويشكل على المعتمد المذكور قولها في الايمان في والله لا دخل إلا ان يشاء زيد وشك في مشيئته انه يحث واختلف المتأخرون فمنهم من عدها مع قولها هنا لاحت تناقضا وهم الاكثرون ومنهم من فرق بين البابين كان المقرى فانه فرق بما حصله ان الحنث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعرضه غير واحد بان الحنث ثم يؤدي ايضا إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن النكاح جعل والبراءة شرعى والجعل أقوى من الشرعى كما صرحوا به في الرهن ووجه قوله أن ما يلزم الانسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فليكون النكاح أقوى لم يؤثر الشك فيه بخلاف البراءة ولا ينافي الاقناعين الاولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حيا النسيان أو نحوه وكذا وفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لاسقوط الدين عنه بذلك أخذ من افتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بانه لو علق بعدم الاتفاق عليها ثم ادعاه قبل لعدم وقوع الطلاق لان الاصل (١٢٩) بقاء العصمة لا لاسقاط نفقتها لان

الاصل بقاؤها واعرض ما قاله القاضي بترجيح الشيخين في الايمان في إن خرجت بغير اذن فخرجت وادعى الاذن وانكرته انها تصدق ونقل البغوى عن القاضي أنه أوجب به مرة لان الاصل عدم الاذن قال الاذرى هذا ما تضمنه كلام كثيرين او الاكثرين وقد كنت ملت الى قول ابن كعب يصدق هو ثم توقفت فيه لفساد الزمان واعتمده الزركشى ايضا ويؤيده ما مر ان كل ما يمكن إقامة البينة عليه لا يصدق مدعيه والاذن والاتفاق بما يمكن إقامة البينة عليهما ولا يشكل عليه ما مر في مسائل الشك لانه لا منازع ثم وبفضله فزاعه مستند لمجرد حذرو تخمين من غير ان يستند لاصل ولا ظاهر فلم يعول عليه بخلافه فيما

نظير ما تقدم آنفا أن المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعدم الحنث هنا حقيقة للشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله براءة الذمة) أي من كفارة اليمين (قوله واجاب عنه) أي عن الاعتراض (قوله ان ما يلزم) من باب الأفعال (قوله قبول دعوى الزوج الخ) هذا كالصريح في أن الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبالى فيما لو علق بفعله وقصد اعلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علق بفعله فليراجع (قوله أو نحوه) أي من الاكراه والجهل (قوله لكن خالفه ابن الصلاح الخ) يتأمل وجه المخالفة فان الذي يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اه سيدعمر ولعل ما قاله مبنى على تعلل بانه الخ يخالفه الخ والظاهر بل المتعين اخذا من كلام الشارح بعد انه متعلق بافتاء القاضي فحينئذ فخالفة ابن الصلاح بان قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الاتفاق مطلقا (قوله ثم ادعاه) أي الاتفاق (قوله واعرض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق اصل الصفة في مسألة الشيخين اه سم (قوله هذا) أي تصديقها اللازم له الوقوع (قوله واعتمده) أي تصديقها (قوله ايضا) أي كالاذرى (قوله والاذن والاتفاق الخ) أي ومثلهما وفاء الدين (قوله عليه) أي على تصديقها (قوله ما مر) أي من عدم الوقوع وقوله في مسائل الشك أي كالتى نقلت عن الروضة (قوله لا منازع) أي للزوج (قوله فزاعه) أي المنازع (قوله بخلافه فيما ذكر) أي فانه مستند إلى اصل عدم الاذن وعدم الاتفاق وعدم الوفاء (قوله مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي بتصديق الزوجة في مسألة الاتفاق (قوله وقياس ذلك) أي تصديقها فيما ذكر (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما يأتي آنفا (قوله فأنكرت صدقت الخ) قضية هذا الكلام انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لا يتأتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما اقر به فليتام اه سم (قوله قد يؤيده) أي قول البعض (قوله قال غيره) أي غير بعض المتأخرين (قوله من الخفيات) أي المتعسر إقامة البينة عليها (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وتفرقة بعضهم الخ) لعل المراد بتصديقه في الاول وتصديقها في الثاني

(قوله واعرض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين (قوله وقياس ذلك انه لو علق بلعنها لو ادعى الى قوله فأنكرت صدقت لا مكان إقامة البينة على اللعن) قضية هذا الكلام انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لا يتأتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما اقر به فليتام (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق

(١٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن) ذكر فاندفع مالبعضهم هنا وبذلك كله تأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضي وقياس ذلك أنه لو علق بلعنها لو ادعى أنها لعنتها أي ولم نقل بما مر آنفا عن الماوردى في شرحه كذلك فأنكرت صدقت لا مكان إقامة البينة على اللعن وقول بعضهم تصدق هي بالنسبة لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يتأتى على ما مر عن القاضي وقد علم ما فيه نعم فقيده قول الشيخين عن البوشنجي وأقرأه لو قال أنت طالق للسنة ثم ادعى الوطء في هذا الظهر ليمتنع الوقوع حالا وادعت عدمه صدق وقد يجاب بأن الوطء تنعسر إقامة البينة عليه فصدق فيه لقوة اصل بقاء العصمة هنا ثم رأت بعض المتأخرين اجاب بذلك حيث قال ذكر الاصحاب في أن لم اطاك الليلة أن القول قوله في الوطء لعسر إقامة البينة عليه قال غيره وتصديق مدعى الوطء لا يتعدى إلى غيره من الخفيات فالراجح تصديقها في غيره مما يتعلق بفعل أحدهما وبه جزم المتولى وغيره اه وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما

ليست بصحيحة لان المحظ
كما تقرر امكان البينة وعدمه
وهو لا يختلف بذلك
(فصل في الاشارة الى
العدد وأنواع من التعليق
(قال) لزوجته (أنت طالق
وأشار باصبعين أو ثلاث لم
يقع عدد) أكثر من واحدة
(الابنية) له عند قوله طالق
ولا تكني الاشارة لان
الطلاق لا يتعدد الا بلفظ
أونية لانه بما لا يؤدي بغير
الالفاظ ومن ثم لو وجد
لفظ أثرت الاشارة كإقال
(فان قال مع ذلك) القول
المقترن بالاشارة (هكذا
طلقت في اصبعين طلعتين
وفي ثلاث ثلاثا) ولا يقبل
في ارادة واحدة بل يدين لان
الاشارة بالاصابع مع قول
ذلك في العدد بمنزلة النية
كما في خبر الشهر هكذا الى
آخره هذا ان أشار اشارة
مفهمة للثنتين او الثلاث
لاعتيادها في مطلق الكلام
فاحتاجت لقرينة تخصصها
بانها للطلاق وخرج مع ذلك
أنت هكذا فلا يقع به شيء
وان نواه اذا اشعار للفظ
بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا
(فان قال أردت بالاشارة في
صورة الثلاث) المقبوضتين
صدق يمينه)

(فصل في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق (قوله في الاشارة الى العدد) الى قوله كما مر في النهاية
وكذا في المعنى الا قوله بل يدين (قول المتن قال أنت طالق الخ) اي اذا قال أنت طالق الخ ولم يقل هكذا أه
معنى قول المتن وأشار باصبعين الخ ينبغي ولو برجله انتهى سم اقول ان مثل الاصبعين غيرهما مبادل
على عدد كمودين أه عش (قوله أكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة المعنى (تنبيه)
افهم قوله لم يقع عدد وقوع واحدة وهو كذلك لان الواحد ليس بعدد أه (قوله عند قوله طالق) يتجه
الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم سم وعش ورشدي
عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيما افاده اي سم بل الظاهر ان قولهم المذكور
بيان لغاية ما يعتبر قرن النية به أه اقول وهذا ظاهر خلافا للشو برى حيث حمل كلامهم على ظاهره وفرق
بين ما هنا وما تقدم بما لا يظهر (قوله ولا تكني الاشارة) اي بلا لفظ ولا نية (قوله) اللفظ اونية) اي ولم
يوجدوا احدهما أه معنى (قوله لانه ما الخ) لا يخفى ما في تقريبه (قوله المقترن بالاشارة) اي ولو
باصبع رجله فيما يظهر مر أه سم (قول المتن طلعت الخ) أي وان لم ينو معنى وشرح المنهج (قوله
بل يدين) خلافا للمعنى (قوله لان الاشارة الخ) تعليل للمتن (قوله في العدد) اي في اعتباره (قوله) كما
في خبر الشهر هكذا) عبارة المعنى وفي الحديث الشهر هكذا وأشار باصبعه الكريمة وحسب اهامه
في الثالثة واراد تسعة وعشرين أه (قوله هذا) اي التعدد حيث تعدد المشار به أه سم (قوله لا اعتيادها)
تعليل لاشتراط الافهام في الاشارة فالضيم في اعتيادها راجع الى مظان الاشارة رشدي وسيد عمر (قوله
لقرينة) كالنظر للاصابع أو تحريكها أو ترديد ه اسم ومعنى (قوله أنت هكذا) أي وأشار باصبعه ولم يقل
طالق أه (قوله فلا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قولها طلعتي وقد يقال في هذه اخذنا بما ياتي له آخر
الفصل انه ان قدر طالق ونوى وقوعه فليحذر أه سيد عمر اقول يؤيد الظاهر المذكور ما ياتي من الفرق
بين أنت ثلاثا وانت الثلاث معنى (قوله وبه) اي بالتعليل (قوله فارق أنت ثلاثا) اي فانه كناية فان
نوى به الطلاق الثلاث وانه مبنى على مقدر اي أنت طالق ثلاثا ووقع والا فلا أه عش (قوله في صورة
الثلاث) فان عكس فاشار باثنين وقال اردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت
الاشارة بيده مجموعة ولم ينو عددا وقع واحدة كما بحثه الزركشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع
ذكره الماوردي وغيره وان طالق وأشار باصبعه ثم قال اردت بها الاصبع لا الزوج لم يقبل ظاهره ولا
باطنانهية ومعنى ومسئلة الماوردي ذكرها سم عن شرح الروض وقولهما وان طالق وأشار باصبعه
الخ سيد كره الشارح وقال عش قوله ونوى الطلاق لم يقع قديقال ما المانع من كونه كناية فانه لو
صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فما المانع من ارادته حيث نواه كما في صورة النصب الا ان
يقال ان ثلاثا عهد استعما لها صفة اطلاقا بخلاف الثلاث لم يعد استعما لها لا يقع الطلاق بنحو ان الطلاق
الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق أه (قول المتن المقبوضتين الخ) قال في الروض لا احداهما
أه اي فلا يصدق في ارادة احدي المقبوضتين وانظر اذا اشار باربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول
سم على حج أه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول هو كذلك بلا توقف أه
(فصل في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق) (قوله في المتن وأشار باصبعين أو ثلاثا) ينبغي ولو
برجله (قوله عند قوله طالق) يتجه الاكتفاء بها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على
ما تقدم (قوله المقترن بالاشارة) اي ولو باصبع رجله فيما يظهر مر (قوله هذا) اي التعدد حيث تعدد
المشار اليه (قوله لا اعتبارها) اي الاشارة (قوله فاحتاجت لقرينة) اي كالنظر للاصابع أو تحريكها
أو ترديد ه (قوله وبه فارت أنت ثلاثا) قال في شرح الروض ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئا
ذكر ذلك الماوردي وغيره أه (قوله في المتن فان قال اردت بالاشارة المقبوضتين) قال في الروض لا احداهما
اي فلا يصدق في ارادة احدي المقبوضتين وانظر اذا اشار باربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول

لا احتمال اللفظ له فيقع ثنتان فقط (ولو قال عبد) لزوجته (إذا مات سیدی فانت طالق طلقين وقال سیده) له (إذا مات فانت حر فعتق به) أي بموت سیده بان خرج من ثلثه أو اجاز الوارث أو قال إذا جاء الغد فانت طالق طلقين وقال سیده إذا جاء الغد فانت حر (فلاصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة المحتاجة للحل (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لان الطلقين والعق وقعا معا بالموت أو بمجيء الغد فغلب حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكأصح الوصية لمديره ومستوله ته مع ان استحقاقهما (١٣١) يقارن العتق فجعل كالمقدم عليه اما عتق

بعضه فيقع معه ثنتان ويحتاج للحل لان البعض كالتن في العدد وخرج باذامات سیدی ما لو علقها بآخر جزء من حياة السيد فيحتاج للحل لوقوعهما في الرق (ولو نادى احدى زوجتيه فاجابته الاخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المنادة لم تطلق المنادة) لانه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المحببة في الاصح) لانها المخاطبة به حقيقة ولا عبرة بظن بان خطؤه وخرج يظنها المنادة الذي هو محل الخلاف عليه أو ظنه ان المحببة غير المنادة فان قصدها طلقت فقط أو المنادة طلقتا فان قال لم أقصد المحببة دين ولو قال طلقتك أو انت طالق وقال إنما خاطبت يدى أو شيئا فيها مثلا لم يقبل ظاهرا بل ولا يدين كما قاله

المأوردى والشاشي واعتمده القمولى وغيره كما مر وبه يرد ترجيح بعضهم انه يدين وإفتاء كثيرين بمنية وغيرهم بانه إذا اشار إلى اصبعه

(قوله لا احتمال اللفظ له) أي للنوى فان قال أردت أحدهما لم يصدق لان الإشارة صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها اه معني (قوله أو قال الخ) عطف على قول المتن قال عبد الخ (قوله الحرمة المحتاجة للحل) أي بدليل بقية كلامه اه سم (قوله بالموت) أي في مسألة المتن أو بمجيء الخ أي في مسألة الشرح (قوله فجعل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اه ع ش (قوله اما عتق بعضه الخ) قسم لما فهم من قول المتن فعتق به من ان العتق لسكاه اه ع ش (قوله وخرج الخ) ولو علق زوج الامة طلاقها وهي غير مدبرة بموت سيدها وهو اى الزوج وارثه فانت السيد انفسخ النكاح ولم تطلق وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين اما المدبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدها ولو باجازه الوارث العتق نهاية ومعني قال ع ش قوله انفسخ النكاح وتظهر فائدته فيما لو علق طلاقها ثلاثا ثم عتق بعد موت مورثه فانه لا يحتاج إلى حل لعدم وقوع الطلاق اه (قوله لو علقها الخ) أي وعلق السيد عتقه بموته ومعني وسم (قول المتن تطلق المنادة) أي جزما معني (قوله به) أي بالطلاق (قوله فان قصدتها) أي المحببة وقوله أو المنادة أي مع المحببة كما يدل له قوله بمد فان قال لم أقصد المحببة الخ اه ع ش ولك أن تمنعه بأن تقول أن قول الشارح فقط راجع لكل من الشرط والجزاء وقوله أو المنادة شامل لاطلاق المحببة وقوله لم أقصد المحببة الخ يعنى قصدت طلاق المادة مع بقاء عصمة المحببة بخلاف ما إذا قال قصدت المنادة ولم تخطر المحببة بآلى فلا يدين فليراجع (قوله طلقت) بقى ما لو قصدتها معا بقوله انت هل اطلقان معا باطنا أو لا محل تأمل اه سيد عمر أقول قدم في فصل شك في طلاق انه لو قال لزوجتيه احدا كما طالق ونواهما لم تطلقا بل لاحداهما لان نيتهما باحدا كما لا يعمل بها لعدم احتمال لفظه لما نواه اه وقضيته عدم طلاقهما هنا لكن تقدم عن ع ش حمل قول الشارح أو المنادة على قصدتها معا فقتضاه أنها تطلقان معا حينئذ باطنا والله اعلم (قوله طلقت) أي ظاهر القول بعد فان قال الخ اه ع ش وفيه نظر ظاهر فان قوله فان قال الخ تفريع على قوله أو المنادة الخ قوله طلقتا لكن المنادة ظاهرا وباطنا والمحببة ظاهرا اه كردى عبارة السيد عمر اما المنادة فظاهرا وباطنا لا عترة واما المحببة فظاهرا فقط لان الخطاب معها بحسب الظاهر لا باطنا لانه لم يخاطبها حقيقة ولهذا دين كما اشار اليه اه (قوله كما مر) أي في تعدد الطلاق اه كردى (قوله كما مر) بينا فيما مر ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه يدين سم على حجج اه رشيدى وتقدم هناك انه جرى عليه شرح الروض ونقل في بعض الهوامش عن الجمل الرملى (قوله وإفتاء كثيرين الخ) عطف على ترجيح بعضهم الخ وقد قدمنا في فصل تعدد الطلاق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الاصبع والإشارة إلى نحو العجورة حين القائها (قوله قبل) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع اه سم (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول

(قوله الحرمة المحتاجة للحل) أي بدليل بقية كلامه (قوله ما لو علقهما بآخر جزء من حياة السيد) أي وعلق السيد بالموت (قوله أو المنادة طلقا) عبارة الروض وقد سمي المنادة عمرة أو الوال للحال وضمير سمي يرجع للزوج والمحببة حفصة أو قال قصدت عمرة حكم بطلاقها ودين في حفصة اه (قوله كما مر) بينا فيما مر أن المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه يدين (قوله قبل) ظاهره القبول ظاهرا (قوله وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظره (قوله

أو شيء آخر حال تلفظه بالطلاق وقال أردت ما أشرت اليه وصدقته على الإشارة أو قامت بها بينة قبل وكانهم لم يروا تعبير المأوردى والشاشي بقولهما وأشار باصبعه ثم قال أردت بها الاصبع دون الزوجة لم يدين في الاصح واما تصديق الزوجة أو قيام بينة بالإشارة فلا يفيد لان ملحظ التدين احتمال اللفظ للنوى وهو هنا لا يحتمله لتصريحهم بأنه لو قال لزوجته ودابة احدا كما طالق وقع على الزوجة ولا يقبل دعواه إرادة الدابة لانها لا تصلح محلا للطلاق بخلافها مع اجنبية كما مر فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا لان ما أشار اليه لا يصلح محلا للطلاق وأقوى أبو زرعة فيمن واطأ الشهود بأنه يسمى حمارته باسم امرأته وإن ذكر اسمها يرد الحمار ففعل

بانه يقع ظاهر الا باطنا وما ذكره (١٣٢) كاهو ظاهر (ولو علق باكل رمانة وعلق بنصف) كان اكلت رمانة فانت طالق وان اكلت

نصف رمانة فانت طالق
(فاكلت رمانة فطلقتان)
لوجود الصفتين فان علق
بكلمة ثلاث لانها اكلت
رمانة مرة ونصفا مرتين ولو
قال رمانة فاكلت نصف
رمانتين لم يقع شيء لانهما لا
يسميان رمانة وكون النكرة
اذا اعيدت غير اليس بمطرد
كأمر في الاقرار على ان
المغلب هنا العرف الا شهر
من اللغة أو هذا ونصفه
وربعه فأكثه وقع ثلاث
أو نصفه فثنتان وأما قول
الصيمري في هذه فثلاث
فبعد جدا وأشار في البيان
الى بنائه على ان ان تقتضى
التكرار أرى ولا نعم قائلا به
(والحلف بالطلاق) وغيره
اذا علق الطلاق به (ما تعلق
به حث) على فعل (أو منع)
منه لنفسه أو لغيره أو لها
(أو تحقيق خبر) ذكره
الحالف أو غيره ليصدق
فيه لان الحلف بالله تعالى
الذى الحلف بالطلاق فرعه
يشتمل على ذلك (فاذا قال
ان حلفت بطلاق فانت
طالق ثم قال ان لم تخرجي)
مثال للاول (أو ان خرجت)
مثال للثاني (أو ان لم يكن
الامر كما قلت) مثال للثالث
(فانت طالق وقع المعلق
بالحلف) في الحال لانه
حلف (ويقع الاخران)

لا يستلزم عدم التدين في الاستسهاد به نظر اه سم (قوله بانه الخ) متعلق باقبي (قوله وما ذكره) (قوله) لكن ما ذكره لم يسلم اه سم (قوله كان اكلت) الى قوله وكون النكرة الخ في المغنى والى قول المتن ولو قيل
له في النهاية الا قوله واما قول الصيمري الى المتن وقوله اذا علق الطلاق به (قوله فان علق بكلمة) اى في
التعليقين او في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه سم وسيد عمر وعش (قوله فاكلت نصف رمانتين
الخ) وكذا لو اكلت الف حبة مثلا من الف رمانة وان زاد ذلك على عدم رمانة نهائية ومعنى (قوله وكون
النكرة الخ) أى كافي قوله السابق وان أكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين باكل
الرمانة الواحدة اه سم عبارة عش جواب سؤال يرد على قول المتن ولو علق باكل رمانة الخ اه زاد
السيد عمر فالأولى تقديمه على قوله قال رمانة اه (قوله غيرا) خبر كون (قوله او هذا الخ) عبارة النهاية
والمغنى ولو قال انت طالق ان اكلت هذا الرغيف وانت طالق ان اكلت نصفه وانت طالق ان اكلت ربعة
فاكلت الرغيف طلقت ثلاثا ولو قال ان لم اصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فانت طالق فصلاهما قبل
الزوال وقيل ان يسلم زالت الشمس وقع الطلاق اه قال عش قوله وقبل ان يسلم الخ أى وأقارن الزوال
السلام بحيث لم تقدم الميم على الزوال لانهم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال لان الصلاة لا تتم بدون السلام
اه (قوله او نصفه) اى أكلت نصفه اه كردى (قوله فثنتان) اى لوجود صفة اكل النصف وصفة اكل
الربع اه سم (على ان ان تقتضى التكرار) اى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل ربعة
واكل نصف ربعة اه سم (قول المتن والحلف) يفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكونها نهائية ومعنى
(قوله وغيره) الى قول المتن ولو قيل له في المغنى الا قوله اذا علق الطلاق وقوله ولان الحلف الى المتن (قوله
وغيره) الو او فيه بمعنى او كما عبر به النهاية والمغنى قال الرشيدى قوله وغيره مراده به ما يشمل غير الحلف بالله
من علق او غيره ليتأتى التعليل اه اى بقوله لا لاق لان الحلف الخ (قوله به) اى بالحلف بالطلاق او غيره
(قوله لنفسه الخ) تنازع فيه قوله فعل وخير منه الرجوع للفعل (قوله ليصدق الخ) بيناء المفعول من
التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر في المتن (قوله لان الحلف الخ) تعليل لانقسام الحلف بالطلاق لما في
المتن من الثلاثة (قوله على ذلك) اى ما ذكر من الاقسام الثلاثة (قوله مثال للاول) اى الحث وقوله
لثاني اى المنع وقوله للثالث اى تحقيق الخبر (قوله لانه حلف) اى لان ما قاله حلف باقسامه السابقة كما
تقرر اه معنى (قول المتن ويقع الاخران وجدت صفة) فيه نظر بالنسبة للثالث فانه حلف على غلبة
الظن ولا يقع فيه الطلاق بدين خلاف المحلوف عليه فاذا ذكره المصنف انما يأتى على المرجوح اى من حث
الجاهل سم على حج وقد يقال هو محمول على ما لو اراد ان لم يكن الامر كما قلت في نفس الامر اه عش
(قوله ان كانت موطوءة) اى بخلاف غير هافانها تبين بوقوع المعلق بالحلف اه معنى (قول المتن

وما ذكره) (قوله) لكن ما ذكره لم يسلم (قوله فان علق بكلمة) أى في التعليقين أو في الثاني فقط لان التكرار
انما هو فيه وما عبر به الشارح المحلى من قوله في التعليقين مثال لا قيد كاهو معلوم (قوله وكون النكرة اذا
اعيدت) اى كافي قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين باكل الرمانة
الواحدة اه (قوله فثنتان) اى لوجود صفة اكل النصف وصفة اكل الربع (قوله على ان ان تقتضى التكرار)
اى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل ربعة واكل نصف ربعة (قوله لان الحلف بالله الذى
الحلف بالطلاق فرعه) لا يقال يكمل على الفرعية ان الحلف بالطلاق منهى عنه والله مطلوب لانا نقول
لا يلزم ان يساوى الفرع الاصل في كل احكامه على ان كلا منهما يكون تارة منها عنه واخرى مأمورا به كاهو
معلوم من محلهما فلا يصح اطلاق دعوى النهى عن الطلاق وطلب اليمين وعلى ان المراد اصله اليمين للطلاق
من حيث كونه حلفا لا مطلقا فلا اشكال بوجه لان اصاله احد الامرين للاخرى امر مخصوص لا تقتضى
اصالته مطلقا ولا مساواته له في جميع احكامه (قوله في المتن ويقع الاخران وجدت صفة) هذا مشكل
في الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع

وحذفه لوضوحه (ولو قال) بعد تعليقه بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فانت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالحلف) لخلوه عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة فيقع بها إن وجدت وإلا فلا (١٣٣) (ولو قيل له استخبارا أطلقها) أي

زوجتك (فقال نعم) أو مرادها كجبر و إجبار ولم يفسر الهمزة ويظهر أن بلى هنا كذلك لما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي (فاقرار به) لأنه صريح بإقراره فان كذب فهي زوجة باطنا (فان قال اردت) طلاقا (ماضيا وراجعت فيه صدق يمينه) لاحتمال ما يدعيه وخرج براجعت جدت وحكمه كما مر في أنت طالق أمس وفسره بذلك (فان قيل) له (ذلك التماسا) أي طلبا منه (لانشاء) لايقاع طلاق ومنه كما هو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله لشيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في الايقاع حالا (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق يرد بانها وإن كانت ليست صريحة فيها لكنها كناية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام أن المعنى نعم طلقها ولصراحتها في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الانشاء أخرى تبعا لقصده وبهذا يتضح قول القاضي وقطع به

أوجاء الحجاج الخ) وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لو مات واحدا أو انقطع لعذر لم توجد الصفة واستبعد بعضهم واستظهر أن المراد الجنس وهل ينظر في ذلك للاكثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جمع من بقى منهم ممن يريد الرجوع احتمالات أقربها أنها نهاية ومعنى وقولهما أو إلى جميع الخ قد يؤيد بان الجمع المعروف للعموم بل هذا قد يؤيد الأول وإن استبعدوا أوضح أن محل التوقف والاستبعاد حيث لا قصد لوقال اردت التعليق برجوع كل فرد فرد رجوع الأول أو لاحدا لنحو موت فينبغي أن لا وقوع وإنما استبعد الحمل على هذا في صورة الإطلاق لأن العادة جارية بانهم لا يخلون عن فقد بعضهم فيبعد الحمل على الجميع أما إذا صرح فلا استبعاد هذا والقلب أميل في صورة الإطلاق إلى اشتراط مجيء جميع من بقى لان اللفظ حقيقة في جميعهم اخرج المتخلف بعذر بالقرينة وبقى من عداه اه سيد عمر (قوله) ولم يقع بينهما تنازع الخ) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلعت حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف ولو قال لموطوءة ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم اعاده اربع اوقع بالثانية طلقة وتنحل الأولى وبالثانية طلقة ثانية بحكم اليمين الثانية وتنحل بالاربعة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثالثة وتنحل بنهاية ومعنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله ثم اعاده الخ أي إن حلفت بطلاقك الخ (قوله) وما يغفل عنه ان يخلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو اذهب متصلا بالحلف فيقع به الطلاق لان ذلك خطاب وينبغي انه يدين فيما لو قال اردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي فيه اه (قوله) عن أقسامه الثلاثة) أي الحث والمنع وتحقيق الخبر (إن وجدت) أي ولو في غير الوقت المعتاد كان تاخر الحجاج عن العادة في مجيئهم اه ع ش (قوله) أي زوجتك) إلى قوله وما لو قال طلقت في النهاية (قوله) بينهما) أي بلى ونعم اه ع ش (قوله) وحكمه كما مر الخ) أي من أنه إن عرف النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها صدق بيمينه وإلا فلا يصدق ويقع حالا (قول المتن ذلك) أي اطلقت زوجتك اه معنى (قوله) ومنه) أي من الالتباس (قوله) لو قيل له الخ) وقد يقال الفرق بين هذه ومسئلة البغوى لا يخلو عن اشكال فان قوله الطلاق يازمك ما فعلت كذا احاصله إن فعلت كذا فزوجتك طالق فهذه ايضا مشتملة على التعليق فليتاامل اه سيد عمر وياتى عن سم ما يوافقه (قول المتن فقال نعم) ولو قصد بنعم الاخبار كاذبا هل يدين اه سم أقول قضية قول الشارح ولصراحتها في الحكاية الخ أنه لا يدين (قوله) اللازم منه) أي بما قبلها أي من كونها حكاية له قوله لو قيل الخ مقول قول القاضي عبارة المعنى ولو قال شخص آخر فعلت كذا فأنكر فقال إن كنت فعلت فامراتك طالق فقال نعم وقد كان فعلم لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي اه (قوله) لم يكن شيئا) أي على المعتمد ومثله ما يقع كثيرا من انه

في الثالثة مبني على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال يحمل الوقوع فيها على ما إذا أراد مجرد التعليق لا نأقول هذا الا يصح لانه جعل هذا حلقا ومجرد التعليق لا يكون حلقا مع ان هذا الحمل ينافى في جعل ذلك مثالا لتحقيق الخبر فليتاامل لا يقال إنما يعتبر الظن بحيث يمنع الحث في التنجيز دون التعليق كما هنا لا نأقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بفعله ففعل ناسيا للتعليق أو مكرها لم تطلق في الاظهر والحاصل ان المعتمد الذي يلتمس به اطراف كلام الشيوخين الخ فراجع (قوله) وحذفه لوضوحه) قد يقال أيضا حذفه لدلالة قوله إن وجدت صفة عليه وعلى كونها موطوءة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل المال واحد (قوله) في المتن أوجاء الحجاج) فيه امران الأول انه ينبغي توقف الوقوع على دخولهم البلد والثاني انه هل يشترط مجيء الجميع أو الاكثر أو مسمى الجمع فيه نظر وفي شرح مر ان الأوجه مسمى الجمع فليتاامل (قوله) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلقت أي إذا كان علق على الحلف منه حالا لان غرضه التحقيق فهو حلف شرح مر (قوله) في المتن فان قبل ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصرح) فلو قال طلقت فهو كناية مر

البغوى واقتضى كلام الروضة ترجيحه ومن ثم جزم به غير واحد من

مختصريها لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئا وبه اثنى البلقيني وغيره لانه ليس هنا استخبار

يقال للزوج بعد عقد النكاح ان تزوجت عليها ونحو ذلك وأبرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير تلفظ بتعليق اه ع ش (قوله ولا انشاء) الاولى ولا لالتماس انشاء سيد عمر (قوله معناه) اى التعليق ع ش (قوله فاندفع قول البغوى الخ) وللبنوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت فزوجتك طالق لا يحتمل الا التماس التعليق فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر اه سم (قوله على الوجهين) اى اللذين في المتن (قوله فاقى بالوقوع) هل المراد بمجرد قوله نعم او اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل سم اقول والمراد الاول لان من تمتة تصوير المستقلة كان قد فعله اه سيد عمر ومر آفناع المغنى ما يوافقه (قوله وتبعه الخ) اى المتولى ويحتمل ابن رزين (قوله وبحث) الى قوله ومالو قال طلقت في النهاية (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمدته المغنى والنهاية ايضا (قوله انه لو جهل السؤال الخ) (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر او بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظار ويتجه الى الثانى (فرع) علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتجه الوقوع اصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغنى ان بعضهم اقبى بعدم الوقوع محتجا بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا سم على حجوه مستفاد من قول الشارح وفي الانشاء اخرى اه ع ش (قوله حمل على الاستخبار) اى فيكون جوابه اقرارا ويدين اه ع ش (قوله ومالو قال الخ) وظاهره الاق عطف على قوله ومالو وأشار الخ (قوله على الوجه) وفاقا للمغنى وشرح الروض وصحح النهاية كونه صريحا (قوله ايضا) الاولى اسقاطه (قوله بينه) اى بين طلقت في جواب اطلقت زوجتك (قوله بانه ثم) اى فى طلقت بعد نحو طلق نفسك الخ وقوله هنا اى فى طلقت بعد اطلقت زوجتك (قوله ومالو قال كان) الى

ولا انشاء حتى ينزل عليه بل
تعليق ونعم لا تؤدى بمعناه
فاندفع قول البغوى مرة
أخرى يجب ان يكون على
الوجهين فيمن قيل له اطلقت
زوجتك فقال نعم وكان
ابن رزين اغتر بكلامه هذا
فاقضى بالوقوع وليس كما قال
وان سبقه اليه المتولى وتبعه
فيه بعض المتأخرين وبحث
الزركشى انه لو جهل حال
السؤال هنا حمل على
الاستخبار وخرج بنعم مالو
أشار بنحوراسه فانه لا عبرة
به من ناطق على الوجه لما
مر أول الفصل ومالو قال
طلقت فانه كناية على
الوجه ايضا ويفرق بينه
وبين طلقت بعد نحو طلق
نفسك او طلقها بانه ثم
امثال لما سبقه الصريح
في الالزام فلا احتمال فيه
مخلافه ما فانه وقع جوابا
لما الالزام فيه فكان كناية

ولو قصد بقوله نعم الاخبار كاذبا هل يدين (قوله فاندفع قول البغوى الخ) كذا الى الفصل شرح مر وللبنوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فزوجتك طالق التماس التعليق بل لا يحتمل الا التماس التعليق اذ لا يتصور ان يقصد به في هذا المقام الاخبار اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على ان طريقه ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاعتراض بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر (قوله فاقى بالوقوع) المراد الوقوع بمجرد قوله نعم او المراد الوقوع اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر او بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي في دخول ثمره في البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظار ويتجه الى الثانى (فرع) علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى في اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغنى ان بعضهم اقبى بعدم الوقوع محتجا بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا (قوله فانه كناية على الوجه) اى في شرح الروض ايضا

والمال قال كان بعض ذلك فانه لغو أيضا لاحتمال سبق تعليق او وعد بول اليه او قال اعلم ان الامر على ما تقول فكذلك كانه لغو واقراء لانه امره ان يعلم ولم يحصل هذا العلم ولو وقع مالا يوقع شيئا ولا يوقع الا واحدة كانت على حرام فظنه (١٣٥) ثلاثا فاقربها بناء على ذلك الظن قبل منه

دعوى ذلك ان كان من يخفى عليه ويجرى ذلك فيما لو علمها بفعل لا يقع به مع الجهل او النسيان فاقربها ظانا وقوها وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كإمر وإنما لم يقبل من قال أنت بائن ثم أوقع الثلاث بد زمن تنقضي به العدة ثم قال نويت بالكنية الطلاق فهي بائن حالة لإيقاع الثلاث لانه هنا متهم برفعه الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثا فالوجه انه ان نوى به الطلاق الثلاث وانه مبنى على مقدر وهو طالق وقعن وإلا لم يقع شيء ومثله مالو قيل له سرحها فقال سبعين ولو قال لمن في عصمتي طلقك ثلاثا يوم كذا فبان انها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بغلطه في التاريخ ذكره ابو زرعة

﴿فصل﴾ في أنواع أخرى من التعليق (علق) بمستحيل عقلا كان أحييت ميتا أى وجدت الروح فيه مع

الفصل في النهاية (قوله ومالو قال الخ) عبارة المغنى ولو قيل له أطلقت ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس إقرار بالطلاق لاحتمال الخ فلو فسر بشيء من ذلك قبل ولو قيل له ان جاء زيد فامراتك طالق فقال نعم لم يكن تعليقاً ولو قيل له الك زوجه فقال لا لم تطلق وان نوى لانه كذب محض ولو قال لزوجته ما انت لي بشيء كان لغوا لا يقع به طلاق وإن نوى ولو قال امرأتى طلقها زوجها ولم تزوج غيره طلقت اه مغنى وفي البجيرى عن القلوبى لو قيل له الك عرس او زوجة فقال لا او انا عازب فهو كناية عند شيخنا ولغو عند الخطيب اه (قوله فكذلك) اى لغو (قوله كأنت على حرام) أى فانه لا يوقع شيئا ان لم ينو ووقع واحدة ان نوى فهو مثال لها وقوله قبل منه اى ظاهرا اه عش (قوله لو علمها) اى الطلقة او الثلاث اه سيد عمر (قوله بفعل) اى لنفسه او لغيره اولها (قوله مع الجهل الخ) اى او الاكراه (قوله وفيما لو فعل الخ) اى المعلق بفعله من نفسه او المبالى (قوله فظن الوقوع) اى وانحلال اليمين (قوله مع شهادة قرينة النسيان له الخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب ان يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسيا بصدقه في هذا الظن اى ظن زوال التعليق (قوله كإمر) اى في شرح ففعله ناسيا للتعليق (قوله وإنما لم يقبل الخ) اى ظاهرا ويدين اه عش (قوله اللازم له) يغنى عنه ما قبله (قوله فقال ثلاثا) خرج به مالو قال الثلاث أوهى الثلاث فلا طلاق وإن نواه على ما مر في قوله أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ اه عش (قوله وانه مبنى على مقدر) قد يقال إذا قدر ما ذكر فإى حاجة للنية اه سيد عمر أقول والمحجج بضعف دلالة المقدر (قوله وإلا) اى وإن انتفى الأمران او احدهما (قوله فبان انها ذلك اليوم بائن) اى لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم او لعدم تزوجها إذ ذاك اه عش (قوله وقع عليه الثلاث) اى ظاهرا اه عش او يدين

﴿فصل﴾ في أنواع أخرى من التعليق (قوله بمستحيل) لى قوله وبأتى في النهاية (قوله بمستحيل) أى اباننا كما في هذه الأمثلة بخلاف النفي كان لم تصعدى الخ فان حكمه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا اه رشيدى (قوله اى وجدت الروح فيه مع موته) اى فيصير ميتا حيا حتى يكون من المحال عقلا اه رشيدى اى واما الأحياء بعد موته فهو من المستحيل عادة لاعقلا (قوله لم يقع في الحال) لانه لم ينجز الطلاق وإنما علقه ولم توجد الصفة اه كردى (قوله في الحال) لعل التقييد به نظر الاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط (قوله فاليمين منعقدة الخ) أى حيث قصد منعها من الصعود وإن كان مستحيلا وإلا فلا فيكون حلقا ولا يحنث به من علق على الحلف اه عش أقول في كون الأولين لاسيما الثانى حلقا فظهر (قوله فيحنث بها المعلق على الحلف) اى الذى علق الطلاق على حلقه كان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان أحييت ميتا فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالخلف في الحال دون الآخر (قوله وبأتى) اى قبيل قول المتن ولو قال ثلاث (قوله لكن لما هنا) اى من الاستحالة (قوله بل لأن امتناع الحنث الخ) يؤخذ منه لان عقادى الطلاق كعلى الطلاق لا أصعد السماء فيحنث بها المعلق على الحلف فليراجع اه سم أقول هذا ظاهر لان قوله على الطلاق لا أصعد السماء معناه ان صعدت السماء فانت طالق (قوله مع تعليقها) اى اليمين بالله (قوله او بنحو دخوله) عطف على بمستحيل وهو إلى المتن في النهاية إلا قوله وفيه ما فيه (قوله فحمل ساكتا الخ) وإنما لم يحنث لذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف دخوله راكب دابة فانه يحنث للنسبة الفعل اليه عرفا وان كان زما ما بيد غيره وينبغي

﴿فصل﴾ في أنواع أخرى من التعليق (قوله لأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله) قد يؤخذ منه الاتفاق في الطلاق كعلى الطلاق لا أصعد السماء فيحنث بها المعلق على الحلف فليراجع (قوله

موته أو شرعا كان نسخ صوم رمضان أو عادة كان صعدت السماء لم يقع في الحال شيء فاليمين منعقدة فيحنث بها المعلق على الحلف وبأتى في والله لا أصعد السماء أنها لا تتعقد لكن لما هنا بل لأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت في لاقتل فلانا وهو ميت مع تعليقها بمستحيل لان امتناع البريهتك حرمة الاسم فيحجج الى التكفير أو بنحو دخوله ساكتا قادرا على الامتناع وأدخل

ان مثل الدابة المجنون وبخلاف ما لو امر غيره ان يحمله فانه يحنت بحمله ودخوله ولو بعد مدة حيث بناء على الامر السابق وليس من الامر ما لو قال الخالف عند يده من حالف الا لا يخل بحمله غيره ودخل به لم يحنت ففهم السامع الحكم منه فحمله ودخل به فلا حنت اه ع ش (قوله لم يحنت) اى ولا تتحل اليمن بذلك اه ع ش (قوله ولم يتحرك) اى حين علت ولم يتحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى يزع لماعل به من ان الاستدانة لا تسحق جماعا فان نزوع وعاد حنت باله ودلانه ابتداء جماع كما باتى فى الايلاء اه ع ش (قوله لاستدانة متما) اى الدخول والجماع اه ع ش (قوله او باعطاء كذا الخ) عطف على قوله يستحيل (قوله فان كان باعطاء اذا) كان يقول على الطلاق اذا مضى الشهر اعطيك كذا (قوله وجه هذا) اى اقتضاء اذا هنا الفور (قوله ان الاثبات فيه الخ) هذا لا يلاقى رده على شيخ الاسلام فى اثباته فيما لو قال متى خرجت شكوتك المتقدم فى الكلام على ادوات التعلق فراجع به رشيدى وع ش (قوله فيه) اى فى الاعطاء اه كردى ولعل الاولى فى التعليق المذكور (قوله وهذا للفور) اى هذا التعلق يقتضى الفور اه كردى (قوله او لا يقيم الخ) على تقدير حلف لا يقيم الخ عطف على قول المتن علق (قوله لم يحنت) الا باقامة ذلك الخ تقدم فى فصل قال انت طالق فى شهر كذا ما مخالفه سيد عمر وسم وع ش (قول المتن باكل رغيف) (فروع) لو قال ان اكلت اكثر من رغيف فانت طالق حنت باكلها رغيفا وادما وان اكلت اليوم لا رغيفا فانت طالق فاكلت رغيفا ثم فاكلت كعدة حنت او ان لم تستقبضين فانت طالق طلقت بلبسها ولو توالين او قال لها نصف الليل مثلا ان بت عندك فانت طالق فبات عندها بقية الليلة حنت لقريظة وان اقتضى الميت اكثر الليل او تمت على ثوب لك فانت طالق فتوسد حنتها لم يحنت كالوضع عليها يديه او رجليه او ان قتلت زيدا غدا فانت طالق فضر به اليوم فانت منه غدا لم يحنت لان القتل هو الفعل المفوت للروح ولم يوجد او قال لها ان كان عندك نار فانت طالق حنت بوجود السراج عندها او ان جعلت يومافى بيتى فانت طالق فجاعت بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاعت يوما بلا صوم او ان لم يكن وجهك احسن من القمر فانت طالق لم تطلق وان كانت نجيحة لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان فى احسن تقويم نعم ان اراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل

فان كان بلفظ اذا الخ) كذا شرح مر (قوله لم يحنت) الا باقامة ذلك متواليا) كذا شرح مر وقد تقدم فى فصل قال انت طالق فى شهر كذا قوله مانصه فرع حلف لا يقيم محل كذا شهر افاقامه مفرا حنت على ما باتى فى الايمان اه (قوله فى المتن او باكل رغيف او رمانة الخ) قال فى العباب وان علق باكلها وبعده لم يبرأ باكل البعض بل يحنت فى نهى ١ عدم الاكل اذا مات قبل اكل الباقي او تاف قبله اه وهل يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدها كالمعلق اكل القصب فانه يتناول قشره الذى يمص حتى لو مصه ولم يبتلعه لم يحنت او يفرق فيه نظرو مال م والفرق وقال لا يتناول التمر المعلق باكله نواه او افاقاه اه وفى فتاوى السيوطى مانصه مسئلة رجل اشترى خرقه جوخ فقطع بعض الثمن للبائع فقال البائع على الطلاق ما يلبسها الا انا اى الخرقه المذكورة ولانية للحالف اصلاحا ثم اتفق هو والمشتري على ان يفصل الخرقه المذكورة ويخطها فلما فصلت وخيطت جىء بها وعلق فيها ما خرج منها مما لا بد من اخراجه عند الخياطة من قوارة ومائة قطع من الذيل وغيره للاصلاح ولبسها البائع ثم نزعها وقلع منها ماعلة فيها من القوارة وغيره ثم دفعها للمشتري ولبسها هو وغيره فهل اليمين تعلق بمجملة هذه الخرقه حتى لا يحنت الحالف بلبس غير لها بعد از الة ما ذكر او تحمل اليمين على خلاف القوارة وغيرها فلا تعلق به اليمين كفى مسئلة فتات الحن عند الامام وغيره وكما هو ظاهر كلام الروضة اذا حلف لا يلبس هذا الثوب بخرقة قبيصة او قباء او جبة او سراويل او جعل الحلف لعلا حنت بالمتخذ منه حتى يحنت البائع بلبسها بعد از الة ما ذكر الجواب يحنت الحالف والحالة هذه كما هو مقتضى صيغة الحصر حيث حلف لا يلبسها الا وهو ولا يفيد دفع الحنث از الة ما ذهب بالتفصيل من قوارة وقصاصة لان العرف قاض باز الة كذلك فى حال التفصيل ليحصل اللبس المعتاد فى مثلها وهذا لا شبهة فيه ولا وقفة وليس كالمو حلف لا ياكل الرغيف فاكله الا لقمة كالا يحفى على من له ادنى ممارسة اه وفيه نظر ثم

لم يحنت وكذا اذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا اثر لاستدانة بينهما لانها ليست كالابتداء كما باتى او باعطاء كذا بعد شهر مثلا فان كان بلفظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر او ان لم يحنت الا بالياس وكان وجهه هذا مع مخالفته لظاهر ما مر فى الادوات ان الاثبات فيه بمعنى التنى فعنى اذا مضى الشهر اعطيتك كذا اذ لم اعطك عند مضيه وهذا للفور كما مر فكذا ما بمعناه وفيه افيه او لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحنت الا باقامة ذلك متواليا لانه المتبادر عرفا و (باكل رغيف

١ قول المحشى فى ههنا
فى النسخ ولعله فى يمين
فليحرر

اورماتة (كان اكلت
هذا الرغيف او هذه الرمانة)
اورغيفا اورماتة (فبقى)
بعدا كلها المعلق به (لبابة)
لا يدق مدر كها كما اشار
اليه كلام اصله بان يسمى
قطعة خبز (او حبة لم يقع)
لانهم يأكل السكل حقيقة
امامادق مدر كها بان لا يكون
له وقع فلا اثر له فى بربولا
حشظ نظر للعرف المطرد
واجرى تفصيل اللبابة فيما
لذا بقى بعض حبة فى الثانية
(ولو اكلها) اى الزوجان
(تمرا وخطا نواهما فقال)
لها (ان لم تميز نواك) من
نواى (فانت طالق فجعلت
كل نواة وحدها لم يقع)
لحصول التمييز بذلك لغة
لا عرفا (الا ان يقصد تعينها)
لنواه من نواها فلا يحصل
بذلك فيقع كما اقتضاء المتن
واعتمده شارح وقال
الاذرعى وغيره يحتمل ان
يكون من التعليق بالمستحيل
عادة لتعذره والذى يتجه
انه ان امكن التمييز عادة
فبنت لم يقع والواقع وان
لم يمكن عادة فهو تعليق
بمستحيل (ولو كان بفهما
ثمرة فعلق بيلعها ثم بربمها
ثم بامساكها فبادرت مع
فراغه باكل بعض) وان
اقتصرت عليه (ورمى
بعض) وإن اقتصرت عليه
(لم يقع) لان اكل البعض
اورمى البعض مغاير لكل
من الثلاثة وقضية المتن

حشظ كما قاله الاذرعى ولو قال لها ان تصدك بالجماع فانت طالق فقصدته هي فجماعها لم يحشظ فان قال ان
قصدت جماعك فانت طالق فقصدته فجماعها حشظ نهاية ومعنى قال عش قوله ثم فأكمة اى مثلا فها
لا يسمى فأكمة يحشظ به ايضا حيث كان مما يؤكل عادة ولو بغير بلد الخالف بخلاف غيره كسجاجة خرف فلا
يحشظ به وقوله ولو متوايين اى متفرقين وقوله نصف الليل اى اودونه كما يشعر به قوله مثلا وقوله فتوسد
مخدتها وإن حلف لا ينام على مخدة لها فينبغى الحشظ بتوسدها لانه المصود وعرفا من النوم على المخدة قوله
لجماعت يوم اى جو عام مؤثرا عرفا لا تركها الا كل قصد امع وجود ما يؤكل بيتهما من جهة الزوج والا فلا يحشظ
ان دلت القرينة على ان المراد ان تركتك يوما بلا طعام يشبعك وقوله وكانت قبضة السكل مفهومة انها لو
كانت حسنة السكل لم يحشظ وقد يتوقف فيه بانها ليست اجمل من القمر وقوله فقصدته هي اى ولو
بتعريض منه لها وقوله قد يتوقف الخ قد يقال ان القمر اضواء الاجل (قول المتن اورماتة) وهل
يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدها كلوا تاق باكل القصب فانه يتناول قشره الذى يحصى معه او يفرق فيه
نظر ومال مر الى الفرق وقال لا يتناول التمر المعلق باكله نواه ولا اقاعه اه سم اى فلا يتناول
الرمانة جلدها اه عش وقوله ومال مر الخ اعتمده المغنى كما ياتى (قوله كان اكلت) الى قوله
والذى يتجه فى المغنى الاتوله لغة لا عرفا الى قول المتن ولو كان فى النهاية الا قول واعتمده شارح (بعد
اكلها) مصدر مضاف الى فاعله وقوله المعلق عليه اى من الرغيف والرمانة مفعوله عبارة المغنى فبقى من ذلك
بعد اكلها له اه (قوله يدق مدر كها) بضم الميم وفتح الراء اى يخفى ادراك اللبابة والاحساس بها اه
بجبرى (قوله او حبة) اى من الرمانة (قوله لانه لم يأكل الخ) اى المحلوف عليه وهو الزوجة عبارة المغنى لانه
يصدق انها لم تأكل الرغيف او الرمانة وإن ساع اهل العرف فى اطلاق اكل الرغيف او الرمانة فى ذلك اه
(قوله فيما اذا بقى الخ) وكذا فى التمرة المعلق باكلها اذا بقى قعرها وشئ مما جرت العادة بتركه اه معنى
ويؤخذ منه عدم الحشظ كما مال اليع عش فيما لو حلف ان تأكل هذا الرغيف فترك بعضه لكونه محرقا
لا يعتاد اكله (قوله فى الثانية) اى الرمانة اه عش (قول المتن ان لم تميز) قال فى العباب اى والمغنى
ولو قال ان لم تخبر بنى بنو اى وان لم تشيرى اليه فانت طالق بر بان تعد السكل عليه وتقول فى السكل هذا نواك
اه سم اى الان يقصد تعينها فلا يبر بذلك فيقع (قوله لغة لا عرفا) اى والمعول عليه فى الطلاق اللغة
بخلاف الحلف بالله تعالى مالم يشتهر عرف بخلافها اه عش (قوله انه ان امكن التمييز اى فيما لو
قصد التعيين وقوله لم يقع ظاهره وان كذبها الزوج وينبغى خلافه لانه غلط على نفسه اه عش (قوله
والاخ) اى ان لم تميز وقع باليأس سم وعش ورشيدى (قوله فهو تعليق بمستحيل) اى فى التقي فيقع فى
الحال سم وعش ورشيدى (قول المتن ثمرة) اى مثلا (قوله فعلق بيلعها الخ) كقوله ان بيلعها فانت
طالق وإن رميتها فانت طالق وإن امسكتها فانت طالق مغنى وشرح المنهج (قول المتن مع فراغه) اى عقب
فراغه من التعليق اه معنى (قوله وان اقتصرت) الى قوله وهو ما اعتمده فى النهاية وإلى المتن فى المغنى الا
قوله والذى يتجه الى عكسه (قوله وان اقتصرت عليه) فى الموضعين لا يتناق مع تصوير المتن ولو ساقه برمته ثم
قال وكذا لو اقتصر على احدهما او نبه على ان الواو بمعنى او كان واضحا ره رشيدى عبارة المغنى (تنبيه)

اشعر كلامه باشرط الامر بن وليس مراد ابل الشرط المبادرة باحدهما اه (قوله وقضية المتن) اى حيث
عرضته على مر فوافق على النظر (قوله فى المتن ان لم تميز نواك من نواى الخ) قال فى العباب ولو قال ان لم
تخبر بنى بنو اى وان لم تشيرى اليه فانت طالق بر بان تعد السكل عليه وتقول فى السكل هذا نواك اه (قوله
والواقع) فان قلت متى يقع قلت ان يياس عند اليأس (قوله فهو تعليق بمستحيل) اى فى التقي فيقع فى الحال
(قوله وقضية المتن) اى حيث قال باكل بعض (قوله وان الابتلاع كل مطلقا) هو ما ذكرناه فى الامان والذى
جرى عليه فى الروض هنا تبعه لاصله عدم الحشظ لصدق القول بانها لا يتلع ولم يأكل قال شيخنا الشهاب الرملى
والمعتمد فى كل باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق مبنى على الوضع اللغوى والبلع لا يسمى اكلا وبناء الامان

الحنث يا كل جميعها وان الابتلاع اكل (١٣٨) مطلقا وهو ما اعتمدته شارح لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة واكلها مضغ

قال يا كل بعضه سم (قوله الحنث يا كل جميعها) وهو كذلك نهاية (قوله وان الابتلاع اكل) كذا في المغني والنهية وصوابه وان الاكل ابتلاع كما نقل عن تعبیر الزركشي وبه عبر ابن عبد الحق اه سيد عمر عبارة الرشيدى قد ينافى في كون كلام المصنف يقتضى هذا ويعدى ان الذى يقتضيه كلامه إنما هو ان الاكل ابتلاع مطلقا فاذا حلف لا يتبعه فكل حنث لان التعليق في المتن إنما هو بالابتلاع واقتضى قوله يا كل بعض انها لو اكلت الجميع حنث اه اقول ويوافق ما قالاه ورود الاعتراض الاقنى (قوله مطلقا) اى وجد المضغ أولا (قوله وهو ما اعتمدته شارح الخ) عبارة المغني قال ابن النقيب وهو واضح لكن لم أر من ذكره وقد ينافى فيه إذا ذكر التمرة في ميمه فان اكلها الخ (قوله واكلها الخ) عطف على الفرض (قوله لا حنث كما قالاه الخ) عبارة المغني والنهية فالذى جرى عليه ابن المقرئ تعالا لصله في هذا الباب انه لو علق طلاقها بالا كل فابتلع لم يحنث لانه يقال ابتلع ولم يا كل ووقع له كاصله في كتاب الايمان عكس هذا واختلف المتأخرون ففهم من ضعف احد الموضوعين ومنهم من جمع وفرق بان الطلاق مبنى على اللغة والبلع لا يسمى فيها اكلا والايمان مبنيا على العرف والبلع يسمى فيه اكلا وهذا أولى من تضعيف أحد الموضوعين اه وأقرها سم قال الرشيدى قوله بان الطلاق مبنى على اللغة اى ان اضطرب العرف فان اطرد فهو المبنى عليه الطلاق كما سياتى ومعلوم ان الايمان لا يبنى على العرف إلا إذا اطرد وحينئذ قد يقال فإى فرق بين البابين اه (قوله وخرج) إلى قوله ولو قال ان لم تدعى في النهاية (قوله فذكرها) اى ثم تصوير هذا إنما يتأتى لو كان ثم المذكورة في المتن من كلام المعاق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه في المتن وان التى فيه إنما هي لبيان اعتبار تأخير الخالف بين الامساك سم ورشيدى (قول المتن ان لم تصدقنى) بفتح التاء الفوقية وضم الدال وكسر القاف المخففة اى ان لم تخبرنى بالصدق اه يجزى (قول المتن ان لم تصدقنى) اى فى امر هذه السرقة اه معنى (قول المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج ما لو اقتصرت على احدهما اه سم (قوله فان قال ان لم تعلمينى الخ) اى او اراد ذلك كما هو ظاهر سم اقول لا يحتاج اليه لانه سياتى التصريح به في المتن اه سيد عمر (قول المتن ولو قال ان لم تخبرنى الخ) واما البشارة فمختصة بالخبر الاول السار الصدق قبل الشعور فاذا قال لفسائمه بشرتنى منكن بكذا ففى طالق فاخبرته واحدة بذلك ثانيا بعد اخبار غيرهما او كان غير سار بان كان بسوء او وهى كاذبة او بعد علمه به من غيرهن لم تطلق لعدم وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سار اذا اطلق كقوله من بشرتنى بخبر او امر عن زيد فان قيد كقوله من بشرتنى بقدم زيد ففى طالق اكنى بصدق الخبر وان كان كارها كما قاله الماوردى نهاية ومعنى وفيهما هنا روع فراجع (قول المتن عدد الخ) اى كائنه نهاية ومعنى (قوله ولا ينافيه) اى انحصار الخلاص فيما ذكر (قوله قال البلقينى) اى فى توجيه عدم المنافاة (قوله لان ما وقع معدودا) اى كحب الرمانة

على العرف وهو فيه يسمى اكلا اه شرح مر (قوله لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة) قد يقال قول المصنف فعلق برميها الخ صادق مع تعبیر الخالف بنحو ان اكلت هذه الخ من غير ذكر اللفظ التمرة (قوله فذكرها) اى ثم تصويرها بما يتجه هذا الكلام لو ذكرت بالنسبة للفظ الخالف وليس كذلك وإنما ذكرت في عبارة المصنف لبيان اعتبار تأخير الخالف بين الامساك وان عطفها بالواو كما يصدق بذلك تعبیر المصنف فتأمل فانه فى غاية الظهور (قوله في المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج ما لو اقتصرت على احدهما فان قلت يشكل على الوقوع حينئذ عدم الوقوع فيها لو قال ان لم يكن هذا الطائر غرابا فان طالق وجعل حاله قلت الفرق فيما نحن فيه ان المعلق عليه في مسئلته انتفاء الصدق وقد كان محققا قبل قبورها ما ذكره والاصل بقاؤه والمعلق عليه في مسئلة الغراب عدم الغرابية ولم يتحقق حتى يستصحب والاصل بقاء العصمة فليتأمل (قوله فان قال ان لم تعلمينى بالصدق) اى او اراد ذلك كما هو ظاهر (قوله لان ما وقع معدودا الخ) هذا يحتاج لبيان اذا

يزيل اسمها فلم تبلغ تمره والذى يتجه في ذلك انه حيث اتفق المضغ كان الابتلاع غير الاكل كما يأتى وحيث وجد المضغ كان عنه مالم يزل بالمضغ اسم المحلوف عليه وفى عكسه بان علق بالا كل فابتلع لا حنث كما قالاه عن المتولى هنا واعتمده ونسب للاكثرين لكن جريانى مواضع على الحنث وخرج يادرت ما لو امسكتها لحظة فطلق ومن ثم كان الشرط تأخير بين الامساك فيحنث ان توسطت او تقدمت ومع تأخرها لا فرق بين العطف بالواو و ثم فذكرها تصوير (ولو اتهمها بسرقة فقال ان لم تصدقنى فانت طالق فقالت سرقت ما) نافية (سرقت لم تطلق) لصدقتها فى احدهما يقينا فان قال ان لم تعلمينى بالصدق لم تتخلص بذلك (ولو قال ان لم تخبرنى بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرهما) فانت طالق (فالخلاص) من الحنث يحصل بطريقة هى (ان تذكر) من الواحد إلى ما يعلم انها لا تزيد عليه او (عددا) يعلم انها لا تنقص عنه (ثم تزيد واحدا واحدا حتى تبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه) عادة ليدخل عددها فى جملة ما خبرته بعينه ولا ينافيه قولهم

لا يعتبر فى الخبر صدق فلو قال ان أخبرتنى بقدم زيد فاخبرته بكاذبة طلقت قال البلقينى لان ما وقع معدودا ومفعولا كرمى حجر اه لا بد فيه من الاخبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كالندوم ولان المقهوم من الاخبار بالعدد التلغظ بذكر العدد الذى فى الرمانة

ولا يحصل إلا بذلك ولو قال إن لم تعد حبا تعينت الطريقة الاولى على احدى وجهين يظهر ترجيحه و يفرق بانه هنا نص على عدد كل حبة حبة على حياها بخلافه ثم (والصورتان) في السرقة والرمانة (فيا لم يقصد تعريفا) اي تعيينا فان (١٣٩) قصده لم يتخلص بذلك لانه لا يحصل به ولو

وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها ولا علم لها به إن لم تعطنيه فانت طالق ثلاثا ثم تذكر موضعه فراه فيه لم تطلق بل لا تعتقد يمينه لانه بان انه حلف على مستحيل هو اعطاها ما لم تأخذه ولم تعلم محله فهو كلا اصعد السماء بجامع انه في هذه منع نفسه مما لا يمكن فعله وهناك على ما لا يمكن فعله (ولو قال ثلاث) من زوجاته (من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقات واحدة سبع عشرة) اي غالبا (واخرى خمس عشرة اي يوم الجمعة وثلاثة احدى عشرة اي لمسافر لم يقع) على واحدة منهن طلاق لصدق الكل نعم إن قصد تعيينا لم يتخلص بذلك (ولو قال انت طالق إلى حين اوزمان) او حقب بسكون القاف او عصر (او بعد حين) او نحوه (طلعت بمضي لحظة) لأن كلا من هذه يقع على الطويل والقصير والى معنى بعد وفارق قولهم في الايمان في لا قضين حقتك إلى حين لم يحث بل لحظة فاكثر بل قيل الموت بان الطلاق تعلّق فتملّق باول ما يسمى حيناً إذ المدار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها

اه عش (قوله ولا يحصل) أي التلّف بذكر العدد إلا بذلك أي باحدى الطريقتين المذكورتين (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قديتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد إلى ما يعلم انها لا تريد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه الخ فتأمل في زيادة الشارح إياها إيضاح اه سم وقد يمنع الصدق بناء على ان الواحد ليس بعدد (قوله هنا) أي في ان لم تبدى حبا هنا نص على عدد كل أي على طلب عدد الخ (قوله عدد كل الخ) المناسب عد كل الخ (قوله ثم) أي ما في المتن (قوله لم يتخلص الخ) وينبغي في مسألة الرمانة أن تكون من التعليق بمستحيل في النفي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض او اخذت له دينار ا فقال إن لم تعطني الدينار فانت طالق وقد انفقته لم تطلق الا باليأس من اعطائه بالموت فان تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فكرهه أي فلا تطلق او بعد التمكن منه طلقت سم على حج اه عش (قوله بذلك) أحد باحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا علم لها به) إذا لم تعطنيه الخ) خرج به ما لو قال إن لم تعطنيه فلا يحث بذلك كان نسخة حج التي وقعت لسم فيها التعبير بأن لم الخ ومن ثم كتب عليه ما نصه قديقال هذا تعليق بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويتجه ان يقال ان قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان اعطاها بعد علمها فلا يقع إلا باليأس بشرطه فليتأمل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو اه عش (قوله بل لا تعتقد يمينه) هذا ممنوع بل هي منعقدة نهاية وسم (قوله فهو كلا اصعد الخ) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر نهاية وسم (قوله في هذه) أي يمين لا اصعد السماء (قوله اي غالبا) إلى قوله وقضيتها في النهاية والمغنى وفيهما هنا فروع فرجع (قوله إن قصد تعيينا) يعني معينا منها اه رشيدى (قوله لم يتخلص الخ) عبارة المغنى فالحلف على ما اراده اه (قوله بسكون القاف) عبارة المغنى والحقب بفتح القاف كالزمان والحين واما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة اه وعبارة القاموس والحقب بالضم وبضمتين ثمانون سنة او اكثر اه (قوله ولم يبعني بعد) قديقال ما المحجوج لا خراجها عن حقيقة ما هو إيقاع طلاق مؤقت فيقع في الحال ويلغو التأكيد اه سيد عمر وقديقال المحجوج اليه قول المصنف بمضي لحظة تدبر (قوله وفارق) أي الحث في مسائل المتن بمضي لحظة (قوله لم يحث الخ) مقول قولهم في الايمان (قوله وقضيتها) أي الفرق لكن في هذه القضية وقفة ولعل لهذا سكنت عنها النهاية والمغنى (قول المتن ولو علقت برؤية زيد) مثلا كان رأيت به فانت طالق أو لمسه أو قذفه كان لمسته أو

يقال لم كان ذلك (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قديتوهم أن عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد إلى ما يعلم انها لا تريد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه الخ فتأمل في زيادة الشارح إياها إيضاح (قوله فان قصده لم يتخلص بذلك) وينبغي في مسألة الرمانة أن تكون من التعليق بمستحيل في النفي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض او اخذت له دينار ا فقال إن لم تعطني الدينار فانت طالق وقد انفقته لم تطلق الا باليأس من اعطائه بالموت فان تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فكرهه أي فلا تطلق او بعد التمكن منه طلقت (قوله ثم قال لها ولا علم لها به) إن لم تعطنيه (قوله لم يتخلص الخ) وقاعدته الوقوع في الحال ويتجه ان يقال إن قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان اعطاها بعد علمها فلا يقع إلا باليأس بشرطه فليتأمل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو (قوله بل لا تعتقد يمينه) هذا ممنوع بل هي منعقدة (قوله فهو كلا اصعد السماء) هذا ممنوع اذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر (قوله في المتن ولو علقت برؤية زيد أو لمسه الخ) لا حث برؤية أو لمس شعر أو سن أو ظرف وقع السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة

ولا قضين وعد وهو لا يختص بزمان فنظريه لليأس وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضيه حقه الى حين لم تطلق الا باليأس (ولو علقت برؤية زيد أو لمسه) ويظهر ان مثله هنا المس وان فارقته في نقض الوضوء لا طرادا للعرف هنا باتحادهما (او قذفه تناوله حيا) مستقيظا

قدفته فانت طالق اه معنى (قوله او نأتما) خلافا للمعنى (قول الماتن وميتا) أما فى الرؤية واللمس فظاهر وأما فى القذف فلان قذف الميت اشد من قذف الحي لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت اه ع ش (قوله و يظهر) الى قول المتن ولو خاطبته فى النهاية (قوله فى غير نحو الشعر) اى والسن والظفر فلا حنث برؤية ذلك اه سم (قوله نظير ما يأتى) اى فى اللمس (قوله عليها) اى الرؤية (قوله ولو ما فى ماء صاف) الى سواء الرأى فى المعنى الا قوله لا مع اكره (قوله ولو فى ماء الخ) غاية لما قبل لا مع اكره اه سيد عمر عبارة الرشيدى غاية فى المثبت اه ومآلهما واحد (قوله ولو فى ماء صاف الخ) اى بخلاف ما لو رأتته وهو مستور بتراب او ماء كدرا وزجاج كسيف او نحوه اه معنى (قوله دون خياله الخ) نعم لو علق برؤيتها وجهها فرائته فى المرأة طلقت اذ لا تمكنها رؤيته الا كذلك صرح به للقاضى فى فتاويه فيما لو علق برؤيته وجهه نهاية ومعنى (قوله و بلس شىء الخ) انظر لم يقبده بالمتصل وهو معطوف على قوله برؤية شىء الخ اه رشيدى (قوله سواء الرأى الخ) عمله على طريقة الفاضل المحشى المتقدمة فى التعليق اما الخلاف فلا اثر لفعل غير العاقل فيه اه سيد عمر (قوله العاقل وغيره) هذا هو محط التسوية ولو زاد انقضى عقب قوله سواء لكان واضحا اه رشيدى عبارة الكردى قوله العاقل وغيره يتنازع فيه الرأى والمرقى واللاس والملبوس اى سواء الرأى العاقل وغيره وكذا البواق اه (قوله ولو لمسه) اى المحلوف عليه وهو الزوجة المعاق عليه وهو زيد فى الماتن (قوله على اس من المحلوف عليه) اى اس صدر من الذى حلف الزوج على مسه شخصا اخر بخلاف الوضوء فان الحكم فيه منوط بالتقاء البشرتين من ايهما صدر اه كردى (قوله من المحلوف عليه) وهى الزوجة فى الماتن (قوله ويشترط) الى الماتن فى المعنى (قوله مثلا) اى أورجله (قوله فلا حنث) اى بخلاف ما اذا رأت وجهه من الكوة فينبغى وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته م رسم وشو برى (قوله ولو قال لعمية الخ) ولو علق برؤيتها الهلال حمل على العلم به ولو برؤية غيرها او بتمام العدد اى للشهر فطلق بذلك لان العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية يقره بمتلا فليكون الفرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم او تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو اخبره به صبي او عبدا وامرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر كما قاله الاذرى مؤاخذه ولو قال أردت بالرؤية المعاينة صدق بيمينه نعم ان كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قلنا التفسير فى الهلال بالمعاينة ومضى ثلاث ليال ولم ير فيها من اول شهر يستقبله انحلت يمينه لانه لا يسمى بعدها لا اه معنى زاد النهاية اما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعانيته فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قرا كذا ائق به الوالدرحه الله تعالى (فرع) لو علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت رؤيته صلى الله عليه وسلم فى المنام طلقت فان نازعها فيها صدقت بيمينها اذ لا يطلع عليه الا منها بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته فى المنام اه زاد سم ولا يقبل دعواها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان راته بقظة فان علق على رؤية نفسه وادعاها او خذ بذلك لا اعتراف به اه وقول المحشى ولا يقبل دعواها رؤيته الخ محل توقف لانه يمكن بل واقع على سبيل خرق العادت وايضا قوله فان علق يقتضيه اللهم الا ان يقال ليس عدم تصديقها ليس لعدم إمكانه بل لندرته بخلاف رؤية النوم اه سيد عمر (قوله وان رأيت فهو الخ) محله اذ علق بغير رؤية الهلال والقمر كما مر اه رشيدى (قوله تعليق بمستحيل) اى فلا

أونا نأتما (وميتا) فيحنث برؤية شىء من بدنه متصل به غير نحو الشعر نظير ما يأتى لا مع اكره عليها ولو فى ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله فى نحو مرآة أو بلبس شىء من بدنه لا مع اكره عليه من غير حائل لا نحو شعر وظفر وسن سواء الرأى والمرقى واللاس والملبوس العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثر وانما استويا فى نقص الوضوء لان المدار هنا على لمس من المحلوف عليه ويشترط مع رؤية شىء من بدنه صدق رؤية كله عرفا بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائتها فلا حنث ولو قال لعمية ان رأيت فهو تعليق بمستحيل خلا لراى على المتبادر منها

السن أو الظفر ويحتمل الحنث برؤية ولمس ماعد الظفر الاصل والسن الاصل من البدن وان كان بصورة وفاقا لما اجاب به م (فرع) علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت رؤيته صلى الله عليه وسلم قبل قولها لانه لا يعلم الا منها ووقع الطلاق بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته فى المنام ولا يقبل دعواها رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان راته بقظة فان علق على رؤية نفسه وادعاها او خذ بذلك لا اعتراف به (قوله غير نحو الشعر) اى والسن والظفر فلا حنث برؤية ذلك (قوله بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائتها فلا حنث) اى بخلاف رؤية وجهه منها م (قوله

(بخلاف ضربه) فانه لا يتناول إلا الحى لان الله صمد منه الايلاام ومن ثم صححا هنا اشتراط كونه مؤملا لكن خالفاه فى الايمان وصوره الاسنوى إذا المذار على ما من شأنه وسيأتى ثم ان منه ما لو حذفها بشيء فاصابها ولو علق بتقيل زوجته اختص بالحية بخلاف امه لان القصد ثم الشهوة وهما الكرامة (ولو خاطبته بمكرهه كياسفه او ياخسيس) او ياحقرة (فقال ان كنت كذا فانت طالق ان اراد مكافأتها باسماع ما تكره) من الطلاق لكونها اغاظته بالشتم (طلقت) حالا (وان لم يكن سفه) ولا خسة ولا حقرة إذا المعنى إذا كنت كذلك فى زعمك فانت طالق (او) اراد (التعليق اعتبرت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا ان لم يقصد) مكافأة ولا تعليقا (فى الاصح) مراعاة لقضية لفظه إذا المرعى فى التعليقات الوضع اللغوى لا العرف إلا إذا قوى واطرد لما يأتى فى الايمان وكان بعضهم اخذ من هذا ان التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بغسلها

تطلق لان التعليق بالمستحيل فى الاثبات يقتضى عدم الوقوع بخلافه فى النفي اه ع ش (قوله فانه) إلى قوله لكن خالفاه فى المعنى (قوله لا يتناول الا الحى) اى ولو نبيا وشهيدا اه ع ش (قوله اشتراط كونه مؤملا) اى ولو مع حائل بخلاف ما إذا لم يؤمله او عضته او قطعت شعره او نحو ذلك فانه لا يسمى ضربه اه معنى (قوله لكن خالفاه فى الايمان) وجمع الوالدرحمه الله تعالى بينهما بحمل الاول على اشتراطه بالقوة والثانى على نفي ذلك بالفعل اه نهاية عبارة المعنى فان قيل قد صرحوا فى الايمان بعدم اشتراط الايلاام فكان ينبغي ان يكون هنا كذلك اوجب بان الايمان مبناها على العرف ويقال فى العرف ضربه ولم يؤمله اه (قوله وسيأتى ثم) اى فى الايمان ان منه اى الضرب (قوله بخلاف امه) اى فيما إذا علق بتقيلها فلا يختص بها حية اه رشيدى عبارة ع ش فانه يتناولها حية وميتة اه (قوله او ياحقرة) إلى قوله ولو حذف فى النهاية (قوله كسائر التعليقات) إلى قوله لما يأتى فى المعنى (قوله إذا المرعى فى التعليقات الخ) ومحل العمل بهما حيث لم يعارضهما وضع شرعى والا قدم فلو حلف لا يصلى لم يحنث بالدعاء وان كان معناها لغة لانها موضوعة شرعا للبيئة المختصة اه ع ش وسيأتى فى الشارح قيل قول المتن والسفه ما يوافقه (قوله من هذا) اى من قوله إلا إذا قوى الخ (قوله ان التعليق بغسل الثياب الخ) اى نفيا بقرينة ما بعده (قوله

لكن خالفاه فى الايمان) قد يجمع بحمل ما هنا على الايلاام بالقوة والمنفى ثم على ما بالفعل (فرع) قال فى الروض قال ان خالفت امرى فانت طالق بخالفت نيه لم تطلق بخلاف عكسه اه قال شيخنا الشهاب الرملى ولا تنال ما يجمعون بخالفة نيه بخالفة لامرء بخلاف عكسه لان المطلوب بالامر الايقاع وبخالفتها نيه حصل الايقاع لا تركه والمطلوب بالنهى الكف اى الانتهاء وبخالفتها لامرء لم تنكف ولم تنته لا تيانها بضد مطلوبه والعرف شاهد لذلك اه شرح م ر ولو قال ان خرجت إلى غير الحمام فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطلق او لهما طلقت كما فى الروضة هنا وقال فى المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال فى الروضة فى الايمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرملى ان عبارة الروضة ان خرجت لغير عيادته اه فالاصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحنث فى تلك والفرق بينهما ان إلى فى مسئلتنا لا انتهاء الغاية الكافية اى ان انتهى خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى لغيرها واللام فى تلك للتعليل اى ان كان خروجك لاجل غير العيادة فانت طالق وخروجها لاجلها معاليس خروجها لغير العيادة اه وفى حاشية اخرى بخط المحشى حذفها لتكررها مع هذه لاجل العيادة فليحرر شرح م ر قال فى الروض او حلف ان لم يشبعها جماعا اى ففى طالق فليطأها حتى تنزل او بان تقر به او تسكن لذتها اى شهوتها وكانت هى لا تنزل كما قيد به الاصل فان لم تشتهه فتعلق بمحال اه وقوله فتعلق بمحال قال فى شرحه فلا تطلق اه وكتب شيخنا الشهاب الرملى فتطلق اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال فى النفي من الوقوع فى الحال كما فى ان لم تصعدى السماء فانت طالق بخلاف ما قاله الشارح فانه مخالف لذلك لكن ينبغي ان لا يشمل من لم تشتهه لصغرها والام لم يكن من التعليق بالمحال بل إذا بلغت واشبعها برو يصور ذلك فى الصغيرة بما لو قيد بمدة لا تبلغ فيها كهذه الليلة وفى الروض ايضا ولو حلف ان بق لك هنا متاع ولم اكسره على رأسك فانت طالق فبقي ماون فقيل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت اه والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق فى الحال كما هو القاعدة فى التعليق بالمحال فى النفي وهذا موافق لما نقله فى شرحه عن الاسنوى وان نازعه بما لا يضرنافى هذا الحكم بعد تسليمه فليتأمل ه وفى فتاوى السيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه بخلف المديون بالطلاق متى ما اخذت منى هذا المبلغ فى هذا اليوم ما اسكن فى هذه الحارة ثم انه تعوض فى المبلغ المذكور قاشا وانتمل من وقته فهل إذا عا د يقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران يتكلم فيهما الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والخلف على اخذ هذا المبلغ فالإشارة الى المدعى به الثابت فى الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلم يقع اخذ المحلوف عليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد باخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنبته الثانى العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهى صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهى صورة قصد مطلق

بعد استحقاها الغسل من الوسخ أى لانه العرف في ذلك وكالوسخ النجاسة كما هو ظاهر وتردأ بوزرعة في التعليق بان بنته لا تجب له فجاءت لبا به فلم يجتمع به ثم مال الى عدم الخث حيث لا نية لانهم تجب بالفعل الا لبا به ويجبها لبا به بالقصد لا يؤثر قال والورع الخث لانه قد يقال جاءه ولم يجتمع به قال ومدلول لا يعمل عنده (١٤٢) لغة عمله بحضوره وعرفا ان يكون اجير اله فان اراد اعدامه او اوضحه والابن على ان

المغلب اللغة والعرف عند
أما راضهما والا كثرون
يغلبون اللغة واشتهر تغليب
العرف في الايمان ولا
يخفى الورع انتهى ويتجه
أخذنا مقررته من تغليب
العرف إذا قوى وأطرد
تغلبه هنا لا طراد قالوا
والخياطة اسم لمجموع غرز
الابرة وجذبها بمحمل
واحد فلو جذبها ثم غرزها
في محل آخر لم يكن خياطة
ورجح في إن نزلت عن
ع حضانه ولدى نزولا
شرعيا انه لا خث مطلقا
لانه باعراضها واسقاطها
لحقها يستحقها شرعا بنزولها
مع ان حقها لا يسقط بذلك
إذ لها العود لاخذة قهرا
عليه ولو حذف قوا نزولا
شرعيا فهل هو كذلك نظرا
لوضع الشرع وان لم يذكره
او بنظر إلى اللغة والعرف
المقتضيين لتسمية قولها نزلت
به نزولا للنظر فيه مجال
وكذا حيث تنافي الوضع
الشرعي وغيره وظاهر
كلامهم انه لا يثبت بفساد
نحو صلاة تقديم الشرعي
مطلقا فحل الخلاف في
تقديم اللغوى او العرفي
إنما هو فيما ليس للشارع فيه
عرف (والسفة منافى
إطلاق التصرف) وهو ما

بعد استحقاها الغسل) أى في عرف الخالف اه ع ش (قوله ثم مال الى عدم الخث الخ) وهو المعتمد ذلك
ما وقع السؤال عنه من ان شذ سا تشا جمع زوجته خلف عليها بالطلاق الثلاث انها لا تذهب إلى اهلها
إلا ان جاءها باحدهم فتوجه الى اهلها واتى بوالدتها بناء على انها قاعدة في منزله فرآها في الطريق وردّها الى
منزله لانهم لا تعمل إلى اهلها ومثل ردّها الى منزله ما لو ذهبت الى اهلها مع والدتها بامرّه او بدونه اه ع ش
(قوله ان يكون اجير اله) الاقرب ولو بمجرد التوافق على نحو كونه يحرث عنده من غير استئجار صحيح لانه
العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أو جروا لا بيع حيث لا يثبت بالفاسد منهما لان مدلول
اللفظ ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مدلول شرعي فحمل على المتعارف اه ع ش (قوله تغلبه هنا
الخ) أى فلا يثبت إلا إذا عمل أخيرا عنده اه ع ش (قوله فلو جذبها الخ) أى بعد غرزها (قوله مطلقا) أى
سواء نزلت عنها ام لا (قوله لا بنزولها) عطف على قوله باعراضها فالخاصل ان النزول الشرعي لا يتصور
غاية ما فيه انه باعراضها يستحقها هو شرعا لثلا يصيب الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت اخذته قهرا
اه رشيدى (قوله كذلك) لا يثبت مطلقا (قوله وإن لم يذكره) أى قيد الشرعي (قوله نزولا) مفعول
ثان لتسمية (قوله انه لا يثبت الخ) بدل من كلامهم وقوله تقديم الشرعي خبر وظاهر الخ (قوله مطلقا)
أى وجد التقييد بالشرعي أولا (قوله إنما هو الخ) وفى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب
أى بكسر الطاء فى الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرف العام ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر سم على حجج
انتهى ع ش (قول المتن والسفة) أى المعلق به الطلاق اه معنى (قوله ونازع فيه الاذرى الخ)
قضية فواه السابق انفا فحل الخلاف الخ عدم توجه هذا النزاع اه سم وقد يتألم ما تقدم مخصوص بما
إذا لم توجد قرينة صارفة عن المعنى الشرعي نظير ما مر فى صرائح الطلاق (قوله ونظرة الخ) عطف تفسير اه
كردى (قوله إن دلت القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة اه سم وعبارة المعنى والنهاية والمتجه إن السفه
يرجع فيه إلى ما قال المصنف لا إلى ما قاله الاذرى إلا ان ادعاه وكان هناك قرينة وأما العامى فيرجع فيه
إلى ما ادعاه وإن لم يوجد قرينة اه (قول المتن قيل) أى قال العبادى نهاية ومعنى (قول المتن من باع دينه
بدينه) اخراج من ترك دينه ولم يشتغل بدينه فقضيته انه ليس خسيسا على هذا اه سم (قول المتن
ويشبهه ان يقال الخ) قاله الراعى تفقها من نفسه نظر العرف نهاية ومعنى عليه لا يتوقف الخسة على فعل
حرام ولا على ترك واجب ع ش (قول المتن بخلا) أى بما يليق به نهاية ومعنى (قوله لان ذلك الخ) علة لقول
المتن ويشبهه الخ (قوله لا زهدا) إلى قوله وقضية كلام الروض فى النهاية (قوله لا زهدا الخ) مختز قول المتن
بخلا (قوله واخس الاخساء الخ) هل هو على القوانين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحينئذ فما معناه
على الثانى وقوله من باع دينه الخ خرج به من لم يبع بان ترك دينه ولم يشتغل بدينه غيره فقضيته انه لا خث

الاستيفاء فالجواب قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحث بالسكنى فى أى وقت كان اه (قوله تقديم الشرعي
مطلقا فحل الخلاف الخ) فى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب أى بكسر الطاء فى
الشرع الشرعي لانه عرفه ثم العرفي ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر (قوله ونازع فيه الاذرى
الخ) قضية قوله السابق انفا فحل الخلاف فى تقديم اللغوى او العرفي الخ عدم توجه هذا النزاع
(قوله إن دلت القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة (قوله فى المتن من باع دينه بدينه) أخراج من ترك دينه ولم
يشتغل بدينه فقضيته انه ليس خسيسا على هذا (قوله واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره) هل هو على
القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحينئذ فما معناه على الثانى (قوله من باع دينه بدينه غيره)

يوجب الحجر مما مر فى باه ونازع فيه الاذرى بان العرف عم بانه بذاءة اللسان ونظرة بما يستجبا منه سيما ان دلت القرينة بذلك
عليه ككونه خاطبا ببذاءة فقالت له يا سفيه مشيرة لما صدر منه (والخسيس قيل من باع دينه بدينه) بان تركه باشتغاله بها (ويشبهه
ان يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) لان ذلك قضية العرف لا زهدا او تواضعا او طر حاله التكلف واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره

بذلك في التعليق باخس الاخسام ولا خفاء على عاقل ان من ترك دينه لذيئ غيره اقبح من تركه لشيء لانه
 ارتكب قبيحين ترك دينه والاشتغال بدينه غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليست اهل اسم وقوله لاهل هو على
 القولين الخ اقول صنيع النهاية والمعنى حيث نسباه الى صاحب القيل انه على الاول فقط (قوله والحقرة الخ)
 والقواد من يجمع بين الرجال والنساء جماعرا ما وان كن غير اهله قال ابن الرفعة وكذا من يجمع بينهم وبين
 المرد والقرطبان من يسكت عن الزاني بامر الله وفي معناه محارمه ونحوهن والديوث من لا يمنع الدخول على
 زوجته من الدخول ومحارمه وامؤه كالزوجة كما يحتمل الاذرعى وقيل الحمية من لا يغار على اهله ومحارمه
 ونحوهن والقلاش الذواق للطعام كان يرى انه يريد الشر او لا يريد القحبة هي البغي ومنه قيل له يا زوج
 القحبة فقال ان كانت زوجتي كذا فبى طالق طلقت ان قصد التخلص من عارها كالمقصود المكافاة والا
 اعتبرت الصفة والجهود وري من قام به الذل والحساسة وقيل من قام به صفة الوجه فعلى الاول لو علق مسلم
 طلاقه به لم يقع لانه لا يوصف بها فان قصد المكافاة طلقت حالا والكوسج من قل شعر وجهه وعدم شعر
 عارضيه والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع عليه بقبحه والغواء من يحالط الاراذل ويخاصم الناس بلا
 حاجة والسفلة من يعتاد دنيء الافعال لا نادر افان وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها ان كنت كذلك فانت
 طالق فان قصد مكافاتها طلقت حالا ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقد رايت مثلها
 كثيرا فقال ان كنت رايت مثلها كثيرا فانت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية
 والقوة او نحوها فان قصد بها المغاظة والمكافاة طلقت ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له انا استنكف
 منك فقال كل امرأة تستنكف مني فهي طالق فظاهره المكافاة فطلق حالا ان لم يقصد التعليق ولو قالت
 لزوجها المسلم انت من اهل النار فقال لها ان كنت من اهل النار فانت طالق لم تطلق لانه من اهل الجنة
 ظاهر افان ارتد ومات مرتدا بان وقوع الطلاق فان قالت ذلك لزوجها الكافر فقال لها ذلك طلقت لانه من
 اهل النار ظاهر افان اسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة طلقت حالا ولو قال لزوجته
 ان فعلت معصية فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس بفعل ولو لو طيء زوجته
 ظان انها امته فقال ان لم تكوني احلى من زوجتي فهي طالق طلقت لوجود الصفة لانها هي الحرة فلا تكون
 احلى من نفسها كما مال الى ذلك الاسنوي وهو المعتمد ولو قال ان وطئت امي بغير اذنك فانت طالق فقالت له
 طأها في عنبرها فليس باذن نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذنا وقلها في عنبرها يكون توسيعا له في
 الاذن لا تخصيص قاله الاذرعى اهمعني زاد النبايق ولو قال ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم
 اكسره على راسك فانت طالق فوجد في البيت ها وناطلقت حالا كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى اه عبارة
 سم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالحال في النبي اه اى
 خلافا للمعنى حيث قال لم تطلق كما جزم به الخوارزمي ورجحه الزركشي للاستحالة اه قال ع ش قوله من لا يمنع
 الدخول على زوجته اى ولو لغير الزنا ومنه الخدام وقوله من الدخول اى على وجه يشعر بعدم المروءة من
 الزوج اما ما جرت العادة به من دخول الخادم او نحوه لا خذ مصلحة من غير مخالطة للمرأة فالظاهر انه لا يكون
 مقتضيا لتسمية الزوج بما ذكره وقوله ولا اعتبر الصفة وهل يكفى فيها الشيوع او لا بد من اربع كالزنا او
 يكفى اثنان فيه نظروا الاقرب الاخير لان الطلاق يثبت برجلين اه (قوله ذاتا ضليل الشكل فاحش القصر
 الخ) فان عين احدهما في يمينه كان قال فلان حقرة ذاتا او صفة عمل به وان اطلق حنث ان كان حقره باحد
 الامرين اصدق الحقرة على كل منهما فلو قال اردت احدهما وعينه فينغي قوله معه اه ع ش (قوله
 ضليل الشكل) يقال رجل ضليل اى صغير الجسم اه قاموس (قوله ووضع) الظاهر ووصفا حتى يقال
 بل قوله ذاتا ومنتظم الكلام واما سكوته عن معناه اللغوي فلا محذور فيه اما لوضوحه او للحوق على اللغة لان
 الكلام عليه مظنة معروفة اه سيد عمر (قوله ولا عبرة بعرفن) معتمد اه ع ش (قوله ولا يقربى
 اخرج من لم يبع بان ترك دينه لم يشتغل بدينه غيره فقضيته انه لا حنث بذلك في التعليق باخس الاخسام ولا

والحقرة عرفا ذاتا ضليل
 الشكل فاحش القصر
 ووضع الفاسق
 ذكره ابو زرعة ثم قال
 وبلغنى ان النساء لا يردن
 به الا قليل النفقة ولا عبرة
 بعرفهم تقديرا للعرف
 العام عليه وفي اصل
 الروضة عن التهمة
 والبخل من لا يؤدى
 الزكاة ولا يقربى

الضيف فما قيل اه وقضيته أنه لو اقتصر على أحدهما لم يكن بخيلا واعترض بأن العرف يقتضي الثاني فقط ويرد منع ذلك بقضية كلام
الروض أن كلامهما بخيل قال شيخنا وهو ظاهر اه قيل والكلام في غير عرف الشرع اما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذلك اه وفيه نظر
ظاهر بل لا يصح لان صريح كلامهم ان (١٤٤) من يؤدي ذلك لو امتنع من اداء دين لزمه فور الايسر بخيلا وان ضبطه بما مر انما

هو بالنسبة للعرف العام لعدم وجود ضابط له لغة ولا شرعا وهو واضح ﴿ فروع ﴾ اكثرها لا نقل فيه بعينه وإنما حكمه مأخوذ من كلامهم علق بغيبته مدة معينة بلا نفقة ولا منفق احتيج في اثبات ذلك جميعه الى بيته تشهد به حتى تركها بلا نفقة ولا منفق لانه نفي يحيط به العلم كالشهادة بالاعمار وانه لا مال له وبانه لا وارث له ولو قال لا اكلم زيدا ولا عمر افكلمهما ولو متفرقين وقع عليه طلقان كما في الايمان لاعادة لا خلافا لما في الخادم من انه يمين واحدة لانه مفرع على ضعيف كما يأتي ثم ولو قال ان فعلت كذا وان فعلت كذا بمحل فامرتي طالق ولانية له فني رجوع قيد الوسط الى ما قبله وما بعده تردد المرجح كما مر في الوقف رجوعه لان الاصل اشتراك المتعاطفات في المتعلقات ولا نهامتاخرة عن الاول ومقدمة على الثاني وهما يرجعان للسكل

الضيف) بفتح الياء والظاهر انه ليس المراد بالضيف هنا خصوص القادم من السفر بل بطرأ عليه وقد جرت العادة باكرامه اه ع ش (قوله الثاني فقط) اي من لا يقرى الضيف (قوله ان كلا منهما) اي ممن يمنع الزكاة ومن لا يقرى الضيف (قوله قال شيخنا الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله والكلام في غير عرف الشرع الخ) جزم به النهاية (قوله لزمه بذلك) اي فدخل الدين اه ع ش (قوله ذينك) اي الزكاة والضيافة (قوله فورا) الظاهر انه قيد للزوم لا للاداء (قوله وان ضبطه الخ) عطف على قوله ان صريح الخ (قوله بما مر) اي عن التهمة وشيخ الاسلام (قوله لانه) اي تركها كذلك (قوله ولو قال لا اكلم زيدا) ﴿ فروع ﴾ لو علق بتكليمها يدا فكلتمته وهو مجنون او سكران سكر ايسمعه معه ويتكلم وكذا ان كلمته وهي سكرى لا السكر الطافح طلقت لوجود الصفة ممن يكلم وغيره ويكلم هو عادة فان كلمته في نوم او اغماء منه او منها وكلمته وهي مجنونة او كلمته بهمس وهو خفض الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب او نادته من مكان لا يسمع منه وان فهمه بقرينة او جملة ريع اليه وسمع لم تطلق لان ذلك لا يسمى تكليما عادة وان كلمته بحيث يسمع لسكنه لا يسمع لذهول منه او لشغل او لغط ولو كان لا يفيد معه الاصغاء طلقت لانها كلمته وعدم السماع لعارض وان كان اصم فكلتمته ولم يسمع لاصم بحيث لو لم يكن اصم لسمع فقيل تطلق وقيل لا تطلق والاوجه كما قال شيخنا محل الاول على من يسمع مع رفع الصوت والثاني على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ولو قال ان كلمت نائما او غائبا عن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمستحيل كما لو قال ان كلمت ميتا او حمارا ولو قال ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمت حائطا مثلا وهو يسمع فوجهان اصحهما انها لا تطلق ولو قال ان كلمت رجلا فانت طالق فكلمت اباه او غيره من محارمها وزوجها طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من مكالمته لرجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان كلمت زيدا او عمر فانت طالق بتكليم احدهما وانحلت فلا يقع بتكليم الاخر شيئا وان كلمت زيدا او عمر فانت طالق لا بكلامهما معا ومربتا او ان كلمت زيدا ثم عمر او زيدا فعمرا اشترط تكليم زيدا ولا وتكليم عمر وبعده مترائيا في الاولى وعقب كلام زيدا في الثانية نهاية ومعنى وبعض ذلك قد مر (قوله ثم) اي في الايمان (قوله ولو قال ان فعلت الخ) تصويره ان يقول مثلا ان اكرمت زيدا وان اهنت عمرا بمصر وان كلمت بكرا اه سيد عمر (قوله ولا نهامتاخرة عن الاول ومقدمة) وكان ينبغي التذكير لان الضمان لقيد الوسط (قوله وهما) اي القيد المتأخر عن الكل والقيد المتقدم عليه (قوله بشمول اليوم) اي رجوعه (قوله وان امتعت الخ) عطف على قوله ان فعلت الخ (قوله او متى مضى يوم كذا الخ) وفي فتاوى السيوطي مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه بحلف المديون بالطلاق متى اخذت مني هذا المبلغ في هذا اليوم ما اسكن في هذه الحارة ثم انه تعوض في المبلغ المذكور قاشا وانتقل من وقته فهل اذا عا ديقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا والحلف على اخذ هذا المبلغ المدعي به الثابت في الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد بالاخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنيته والثاني العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهي صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهي صورة قصد مطلق الاستيفاء والحلف قد وقع على السكنى من غير قيد فيحذف بالسكنى في اي وقت كان اه سم بحذف (قوله ويؤيده) اي قوله لكن بشرط الخ (قوله ان لم تصل الخ) على حذف في متعلق بقول السكافي (قوله ان كان الخ) مقول قول السكافي والضمير لطر والحيف خفاء على عاقل ان من ترك دينه لدا غيره أقبح حالا ممن تركه لشيء لانه ارتكب قبيحين ترك دينه والاستغفال

من غير تردد من ثم أقي بعض شراح الوسيط في ان كلمت زيدا اليوم وعمر ايشمول اليوم لهما وان امتعت من الحاكم الاحث بالهرب لان الامتناع ان يطلب فيمتنع او متى مضى يوم كذا مثلا ولم اوف فلا ندينه فاعسر لم يبحث لكن بشرط الاعسار من حين التعليق الى مضى المدة ويؤيده قول السكافي ان لم تصل اليوم الظاهر فحاضرت في وقته ان كان قبل مضى ما يمكن فيه الفرض لم تطلق ولا تطلق

وقيد ذلك شيخنا بما إذا لم يغلب على ظنه عدم يساره وقت الوفاة ولا حث لانه تعليق بمحض الصفة اه وفيه نظر لان الامور المستقبلية يبعد فيها التحقق وما قرب منه غالبا فليس تعليقا بذلك ولا يخالف ما تقرر افتاء ابن رزين في ان لم او فك حثك يوم كذا فاعسر بالوفاء حال به انه ان قصد بالوفاء الاعطاء حث او البراءة من الدين على اي وجه كان فلا لانه وجه ضعيف وإن نقله جمع لانهم صرحوا او اشاروا لما برده او انما حث من خلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه منه بمفارقة له وإن وجبت لما ياتي في الايمان ويظهر ان المراد بالاعسار هنا ما مر في الفلس ويحتمل ان يكون ما هنا اضييق فلا يترك له جميع ما يترك له ثم ولا بما يترك له الضروري لا الحاجي ولا أثر لقد رته على بعض الدين إذ لا يتعلق به برولا حث ونقل المزي في الاجماع على حث العاجز مؤول بما إذا قصد الحالف شمول اليقين لحالة العجز دون ما إذا لم يقصد ذلك للمادل عليه تفاريع الاثمة في اعتبار الامكان في الحث فقد قالوا الو حلف لي قضيت غدا فابري او عجز لم يحث لان (١٤٥) التمكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية

وبحث الجلال البلقيني وسبقه اليه ابن البزري انه لا يحث لو سافر الغريم اى قبل تمكنه من وفائه قال غيره وهو الظاهر لفوته بغير اختياره وإن امكنه بالقاضى لان حله عليه مجاز والحمل على الحقيقة اولى قال بعض المتأخرين وحيث قلنا الاعسار كالا كراه فادعاه فالراجح قبوله اه وفي اطلاقه نظر لما مر انه لا يقبل دعواه الا كراهه الا بقرينة كحبس فكذا هنا ويؤيده قولهم في الفليس لا يقبل قوله فيه الا إذا لم يعهده مال ولو تعارضت بيننا تعليق وتجنين قدمت الاولى لان معناه زيادة علم بسماع التعليق ومحل كاه ظاهر ان لم يكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتي طالق دخلت الرجعية وإن ظن انها ليست في عصمتي كالمطلوق زوجته ظانا انها اجنبية ولا نما قبل

(قوله وقيد ذلك) أى عدم الحث (قوله اذا لم يغلب الخ) أى حين التعليق (قوله وما قرب منه) أى وغلبة الظن (قوله بذلك) اى بمحض الصفة (قوله ولا يخالف الخ) اى لا يعقل مخالفته (قوله ما تقرر) اى من عدم الحث (قوله انه الخ) على حذف الباء متعلق بالافتاء (قوله لانه الخ) متعلق لقوله ولا يخالف الخ (قوله وجه ضعيف) اى والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وإن قصد بالوفاء الاعطاء اه سم (قوله وإن نقله) اى ذلك الوجه (قوله او اشاروا) الظاهر انها اى او للتوزيع اى من الجمع الناقيل له من صرح برده ومنهم من اشار لرده اه سيد عمر (قوله لما يرد الخ) تنازع فيه الفعلان فاعمل الثاني (قوله وانما حث الخ) جواب سؤال وارد على عدم الحث في مسألة اليقين على الوفاء اذا عسر (قوله وان وجبت) اى المفارقة بنحو الاعسار (قوله لما ياتي الخ) متعلق بقوله وانما حث الخ (قوله ونقل المزي) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله فابري) ببناء المفعول (قوله لاستقرار الحقوق) لا يخلو عن شىء ولو قال لاداء الحقوق الخ لكان واضحا اه سيد عمر (قوله وببحث الجلال الخ) اى في مسألة الحلف على وفاء الدين الخ (قوله ولو سافر الغريم) أى الدائن (قوله بالقاضى) أى بتسليمه للقاضى (قوله عليه) أى على الوفاء ولو بالقاضى (قوله ويؤيده) اى اشتراط القرينة هنا ايضا (قوله ومحل) اى التقديم (قوله ان لم يمكن الخ) كان اتحد تاريخهما ووجدت الصفة بعد العدة (قوله او لا وصلته) تطف على متى وقع الخ (قوله فلا يجزى) قضية ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كاييناه في الاقرار من ان الاشرى في جمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجزىء القدر المعلوم من الفضة اهم (قوله ومر) اى في فصل بيان محل الطلاق اه كردى (قوله توزيعه) أى الطلاق الثلاث (قوله وله ان يعين في ميتة الخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلا أن الذى استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرملى في فتاويه انه انما يجوز في ميتة ومبانه بعد وجود الصفة لا قبله اه سم (قوله ولو قال ان خرجت الخ) (فروع) لو قال لزوجه ان خرجت الا باذن فانت طالق فاذن لها وهى لا تعلم او كانت مجنونة او صغيرة فخرجت لم تطلق وان اذن لها في الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت الايمان ولو اذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحث لحصول الاذن ولو قال كلما خرجت الا باذن فانت طالق فإى

بدينا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتأمل (لانه وجه ضعيف) أى والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وان قصد بالوفاء الاعطاء (قوله فلا يجزى) غير الذهب الاشرى لمامر قضية ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كاييناه في الاقرار من ان الاشرى في جمل بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجزىء القدر المذكور من الفضة (قوله وله ان يعين في ميتة وبأثمة بعد التعليق الخ) تقدم في فصل شك في طلاق فلان الذى استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرملى في فتاويه انه انما يجوز تعيينه في ميتة ومبانه بعد وجود الصفة

(١٩- شروانى وابن قاسم - ثامن) فيما مر في كل زوجة لى طالق وقال أردت غير الخاصة لانه ثم أخرجهما بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاقى عليها كان معلما بكذا فهو لغو لان الواقع لا يعلق او لا وصلته عشرة اشرفية ولا نية له تعينت فلا يجزىء غير الذهب الاشرى لمامر في الافراو والبسيع ولو علق على ضرب زوجته بغير ذنب فثمتته فضرها لم يحث ان ثبت ذلك وإلا صدقت على مامر فتخلف ومرا نه لو حث ذو زوجات لم ينو احداهن والطلاق ثلاث عينه في واحدة ولا يجوز له توزيعه لمنافاته لما وقع عليه من البينونة الكبرى وله ان يعين في ميتة وبأثمة بعد التعليق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد ولو حلف انه لا يطلق غريمه فهرب وأمكنه اتباعه حث إذ معنى لا أطلقه لا أخلى سبيله كذا قيل وفيه وقفة بل المتبادر من أطلقه بأشراطلاقة بان أخرجه من الحبس أو أذن له في الخروج او في ذهابه عنى ولو قال ان خرجت مع اى إلى الحمام فخرجت او لا فى فتاوى المصنف إن قصد منها من الاجتماع معها في الحمام

مرة خرجت بلا اذن طلقت لان كلما تقتضى التكرار كما مرو خلاصه من ذلك ان يقول لها اذنت لك ان
تخرجى متى شئت او كلما شئت ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امراته فخر جالسكن تقدم عليها بخطوات لم
تطلق مغنى ونهاية (قوله حكم ما لو حلف الخ) عبارة المغنى ولو حلف لا ياكل من مال زيد فاضافه او نثر
ما كولا لا تلقطه او خلط اذ بهما وا كل من ذلك لم يحث لان الصيف يملك الطعام قبيل الازدراد والمثلث
تملك الملقوط بالاخذ والخلط فى معنى المعاوضة ولو حلف لا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد اليها
ثم دخلها الحالف وهو فيها لم يحث لا تنقاة الديومية بالانتقال منها نعم ان اراد كونه فيها فينبغى الحث قاله
الاذرعى اه وكذا فى النهاية الامسئلة النثر وخط الزاد فنبه عليهم الرشد بمانصه الظاهر ان الضيافة
ليس بقيد بل المدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الاباحة كان اذن له فى الاكل من ماله او نحو ذلك
فليراجع اه (كتاب الرجعة)

(قوله هو بفتح الراء) الى قوله ويجاب فى المغنى الى قول المتن وتختص فى النهاية الا قوله واثرا هذا الى نعم وقوله
وتنحصر صراحتها فيما ذكر وقوله ويظهر الى المتن (قوله بل هو الاكثر) اى فى الاستعمال والا فالقياس
الفتح لانها اسم لليرة وهى بالفتح واما التى بالكسر فى اسم لليرة اه ع ش (قوله وشرع ارد مطلقا
الخ) قال فى الروض ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال فى شرحه ولا بشرط الاسقاط انتهى اه سم (قوله
بالشروط الاتية) اى فى قول المتن وتختص الرجعة بموطوءة الخ (قوله محل الخ) عبارة المغنى ثلاثة مرتجع
وصيغة وزوجة فاما الطلاق فهو سبب لاركن اه (قول المتن اهلية النكاح الخ) بان يكون بالغاعا فلا مختارا
غير مرتد اه مغنى (قوله للحديث السابق) اى فى كتاب الطلاق اه ع ش (قوله ومرتد) اى وان
اسلم اه ع ش (قوله من سكران) اى متعد بسكره مغنى وسم زاعش واما غيره فاقوله كلها لاغية
اه (قوله وسفيه الخ) اى ومفلس اه نهاية (قوله وعبد) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة
قبل اختيارها قاله الزركشى نهاية ومغنى قال ع ش قوله كان له الرجعة اى ولا يسقط خيارها بتاخير الفسخ
لعذرها فى انها انما اخرت رجاء البينة بانقضاء العدة وقوله قبل اختيارها اى للفسخ اه (قوله ولو بغير
اذنولى) اى فى السفه وسيد اى فى العبد اه ع ش (قوله بما اذا حكم الخ) ويحمله على فسخ صدر عليه
وقلنا انه طلاق نهاية اى على المروج ع ش (قوله بصحة طلاقه) قال سم على المنهج وانظر اذا طلق الصبي
وحكم الحنبلى بصحة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث بوجه كاهو قياس المجنون اه اقول الظاهر ان له الرجعة
قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عند الحنبلى لان الحكم بالصحة لا يستلزم التعدى الى ما يترتب عليها
فان كان حكم بالصحة وبوجهها وكان من موجهها عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب بتناوله احتاج
في ردها الى عند جديد اه ع ش (قوله لا يلزم من نفي الشيء بلا مكانه) اى فانه قد يكون مستحيلا كقولك
هذا الميت لا يتكلم مثلا اه ع ش زاد الكردي بخلاف ام اه (قوله كامر) اى فى الشفعة اه كردي

لا قبله قال فى الروض (١) ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال فى شرحه ولا بشرط الاسقاط (قوله مالو
حلف لا ياكل طعامه فاضافه) اى فلا يحث شرح م راى فانه يملكه بالازدراد فلا يصير طعامه فان اراد
بلا ياكل لا يمتنع ولا يدخله فنه فالحث ظاهر

(كتاب الرجعة)

(قوله وتصح من سكران) اى متعد (قوله وعبد ولو الخ) ولو عتقت الرجعة تحت عبد كان له الرجعة قبل
اختيارها قاله الزركشى شرح م (قوله واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه) قد يكون مقصود
المستشكل انه لا فائدة فى هذا النفي لعدم تصور المنفى وايضا فالمبتدأ من نفي الفقهاء الامكان لندرة ترتيبهم
الاحكام على المحالات فالحكم بالغفلة عما لا يليق بل غفلة عن معنى الاستشكل (قوله على انه لا يلزم من نفي
الشيء بلا مكانه) اى اذا جعل الاشكال انه لا فائدة فى نفي صحة رجعة الصبي لانها فرع الطلاق وهو لا يتصور منه
لم يندفع بالعلو المذكورة ولم يكن غفلة وكذا جعل ان المبتدأ من نفي صحة الرجعة تصور الطلاق مع عدم

طلقت والا فلا ويقاس به
نظائره وباقى او اثل الايمان
حكم ما لو حلف لا ياكل
طعامه فاضافه

(كتاب الرجعة)

هى بفتح الراء ويجوز كسرها
قيل بل هو الاكثر لمرّة
من الرجوع وشرع ارد
مطلقا لم تن إلى النكاح
بالشروط الاتية والاصل
فيها الكتاب والسنة واجماع
الامة واركناها محل وصيغة
ومرتجع (شرط المرتجع
اهلية النكاح) لانها
كانشائه فلا تصح من مكروه
للحديث السابق ومرتدان
مقصودها الحل والردة
تنافيه (بنفسه) فلا تصح
من صبي ومجنون لنفسهما
وتصح من سكران وسفيه
وعبد ولو بغير اذن ولى
وسيد تغليبا لكونها
استدامة وذكر الصبي وقع
فى الدقائق واستشكل بانه
لا يتصور وقوع طلاق عليه
ويجاب بما اذا حكم حنبلى
بصحة طلاقه على انه لا يلزم
من نفي الشيء بلا مكانه كما
مر اوائل الشفعة

(١) قول المحشى قال فى الروض
الخ حق هذا ذكره بعد
قوله كتاب الرجعة

وانما صحت رجعة محرم ومطلق امة معه حرة لان كلاهل للنكاح بنفسه في الجملة وانما منع منه مانع عرض له ولم تصح كما يأتي رجعة مطلق احدى زوجتيه مبهما ومثله على احدى وجهين مالو كانت معينة ثم نسبها مع اهليته للنكاح لوجود مانع لذلك هو الا بهام واثرها دون وقوع الطلاق لانه مبني على الغلبة والسرية بخلاف الرجعة نعم لو شك في طلاق فراجع احتياطاً فان وقوعه اجزائه تلك الرجعة اعتباراً بما في نفس الامر كما يأتي (ولو طلق) الزوج (لجن) فلولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح بان احتاجه كما مر لان الاصح صحة التوكيل في الرجعة واعتضت حكايته للخلاف بان هذا بحث للرافعي ويرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وتحصل) الرجعة بالصريح والكنائية ولو بغير العربية مع القدرة عليها فن الصريح ان يأتي (براجعتك ورجعتك واراجعتك) اي بواحد منها لشيوعها وورودها وكذا ما اشق منها كانت مراجعة او مرتجة كما في التتمه ولا يشترط اضافتها اليه بنحو الى اولى نكاحي لكنه مندوب بل اليها كفلاية او لضميرها كما ذكر او بالاشارة كهذه فجرد راجعت لغو (والاصح ان الرد والامسك)

(قوله فلاستشكل غفلة الخ) رده سم راجعه (قوله وانما صحت) الى قول المتن فلاصح في المغنى الاقوله واثراً هذا الى نعم وقوله بالصريح والكنائية (قوله لان كلاهل الخ) قد يعكر عليه ما قدمه في المسكره فلو علل بتغليب الاستدامة كما في شرح الروض لكان واضحاً اه رشيدى (قوله في الجملة) اي ولو بالتوكيل فيه في الجملة اه سم (قوله مانع الخ) وهو الاحرام ووجود الحرة في نكاحه (قوله كما يأتي) اي في شرح ولا تقبل تعليقا (قوله رجعة مطلق احدى زوجتيه مبهما الخ) قد يخرج هذا التصوير ما لو راجع احدهما بعينها او كل واحدة بعينها ثم عينا في صورة الانسيان فتجزىء الرجعة وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك الخ سم على حجة اه عش ويأتي عن السيد عمر ما يوافقه وان عقب كلام سم المذكور بما نصه انما يتم هذا الاخراج لو كان مبهما صفة للارتجاع والظاهر انه صفة للطلاق اه (قوله على احدى وجهين الخ) عبارة فتح الجواد نعم لو طلق معينة ثم نسبها صح ان يراجع المطلقة مبهما في احدى وجهين يظهر ترجيحها كما بينته في الاصل انتهت اه سيد عمر (قوله واثراً) اي الا بهام هذا اي عدم الصحة المار في قوله ولم يصح كما يأتي اه سم عبارة الكردي قوله واثراً هذا اي الا بهام هنا بان يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فانه لا يمنع اه فكان نسخ الشارح مختلفة (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد وانما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب ان يقول دون عدم الوقوع فتامله اه سم (قوله لانه) اي الطلاق اه سم (قوله والسرية) عطف تفسير للغلبة بمعنى غلبة الواقع وسرايته غير الواقع في بعض الطلقة فان البعض الواقع يسرى الى غيره اه كردي (قوله كما يأتي) اي في شرح وتخصص الرجعة بموطوء اه كردي (قوله بان احتاجه) اي المجنون الوطء (قوله كما مر) اي في باب النكاح (قوله لان الاصح صحة التوكيل الخ) اي والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به الجلال المحلى وكان على الشارح ان يصرح به ايضاً اه رشيدى (قوله ويرد الخ) على انه اذا اعتد ببحث الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق اه سم (قوله بان من حفظ حجة) عبارة المغنى واجيب باحتمال وقوف المصنف على نقل الوجهين عن الاصحاب اه (قوله بالصريح والكنائية) هذا الصنيع لا ينسجم مع قول المصنف الاتي كما لا يخفى اه رشيدى (قوله مراجعة الخ) اي او مسترجعة ونحو ذلك اه مغنى (قوله ولا يشترط الخ) هل هو شامل لنحو انت مراجعة ظاهر كلامه نعم غير انه لا يخلو عن شيء لانه حينئذ يخلو عن اسناد الرجعة اليه بالسكية بخلاف نحو راجعتك فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولا يشترط اضافتها الخ) اي في راجعتك الخ وفيما اشتق منها اه عش (قوله بل اليها) اي بل يشترط الاضافة اليها اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه (تنبه) لا يكتفي بمجرد راجعت او ارتجعت او نحو ذلك بل لا بد من اضافة ذلك الى مظهر كراجعت فلانة او مضمرك راجعتك او مشار اليه كراجعت هذه ولو قال راجعتك للضرب او لا كرام او نحو ذلك لم يضر في صحة الرجعة ان قصدها او اطلق لان قصد ذلك دون الرجعة فيضرب فيسأل احتياطاً لانه قد بين ما لا يحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه (فجر دراجعت لغو) ينبغي ان يستثنى منه ما لو وقع جراباً لقول شخص له راجعت امرتك التماساً كما تقدم نظيره في طلعت جراباً للملته س الطلاق منه ونقل عن سم في الدرس ما يصرح به

تصوره هنا (قوله في الجملة) اي ولو بالتوكيل فيه في الجملة (قوله احدى زوجتيه مبهما الخ) قد يخرج هذا التصوير ما لو راجع احدهما بعينها او كل واحدة بعينها ثم عينا في صورة الا بهام او تذكرها في صورة النسيان فتجزىء الرجعة وهو قياس ما يأتي في قوله نعم لو شك الخ (قوله واثراً) اي الا بهام هنا اي عدم الصحة المار في قوله ولم تصح كما يأتي الخ شرح مر (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المعنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد انما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب ان يقول دون عدم الوقوع فتامله (قوله لانه) اي الطلاق مبني الخ (قوله ويرد الخ) اقول على انه اذا اعتد ببحث الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق (قوله في المتن) وتحصل براجعتك قال في الروض وشرحه وقوله

وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن والاول في السنة أيضا ومن ثم كان أشهر من الامساك بل صوب الاسنوي انه كناية كما نص عليه وتنحصر صرائحها فيما ذكر (وان (١٤٨) التزويج والنكاح كنايةتان) لعدم شهرتهما في الرجعة سواء اتى باحدهما وحده

اه ع ش (قوله وما اشتق منهما) صريح هذا العطف ان المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريح وهو خلاف ما في شرح المنهج عبارة مع المتن وذلك اما صريح وهو رد ذلك الى ورجعتك وراجعتك وامسكتك الى ان قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة الخ اه رشيدى ومنع دعوى الصراحة احتمال كون ذلك العطف تفسيريا وقول الشارح الاقوى يظهر ان منها اى الكناية انت رجعة الخ (قوله بل صوب الاسنوي الخ) ضعيف ع ش (قوله انه) اى الامساك (قوله لعدم شهرتهما) الى قوله خلافا لجمع في المغنى (قول المتن وايقول رددها الى الخ) يظهر ان نية الرجعة المعبر عنها بلفظ الرد تغنى عن الاضافة اخذ ان عدم اشتراطها بناء على ان الرد كناية اه سيد عمر (قوله المتبادر الخ) خبر ان (قوله فاشترط ذلك) اى الاضافة الى الزوج (قوله لينتج الخ) متعلق بقوله فاشترط الخ (قوله ان الامساك كذلك) اى مثل الرد وان اعتمد انه لا يشترط في الامساك اضافة اليه بكرى في حواشى المحلى واعتمد السبب في حواشيه على المحلى اشتراط الاضافة اه سيد عمر (قوله لكن جزم البغوى الخ) معتمد اه ع ش (قوله بنسب ذلك) اى الاضافة الى الزوج فيه اى الامساك (قوله ومن ثم لم تحتج لولى الخ) عبارة المغنى ولا يشترط رضا الزوج ولا رضوا ليهما ولا سيدها اذا كانت امة ويسن اعلام سيدها ولا تسقط الرجعة بالاسقاط اه (قوله بل يندب) اى الاشهاد (قوله على عدمه) اى عدم وجوب الاشهاد (قوله ويسن الاشهاد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان لم يشهد استحب الاشهاد عند اقراره بالرجعة خوف جودها فان اقراره بها في العدة مقبول لقدرته على الانشاء اه (قوله مطلقا) اى نوى أم لا اه ع ش (قوله ولو يفتح ان من غير نحوى) كما بحثه الاذرى كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في المغنى والاسنى وينبغى كما قال الاذرى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم الا ان ثبت ان الاذرى كلامين متغايرين وقد يقال لا تغاير لان صاحب النهاية والشارح اعتمد بعض بحث الاذرى وهو التفصيل بين النحوى وغيره في الاتيان بان المفتوحة ولم يعتمد الاستفسار المذكور لان الظاهر من حاله ارادة التعليق ولهذا لم يتعرض الاصحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكلية هذا والقلب الى اعتبار الاستفسار هنا وفي الطلاق اميل الا ان يطرد العرف عند عوام ناحية استعمال المفتوحة في التعليق فلا يبعد عدم اعتباره اه سيد عمر (قوله ولا توقيتا) الى قول المتن وتختص في المغنى الا قوله وبه فارق الى ويرد (قوله ولا توقيتا الخ) شمل ما لو قال

كتزويجتك أو مع قبول بصورة العقد (وليقل رددها الى اولى نكاحي) حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القول فقد يفهم منه الرد الى اهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع لينتج ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا وقضية كلام الروضة واصلمها ان الامساك كذلك لكن جزم البغوى كما نقلاه بعده و اقره بنسب ذلك فيه (والجديد انه لا يشترط) لصحة الرجعة (الاشهاد) عليها بناء على الاصح انها في حكم الاستدامة ومن ثم لم تحتج لولى ولا لرضاه بل يندب لقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن اى قارين بلوغه فامسكوهن بمعروف او

راجعت مثلا بلا اضافة الى مظهر او مضمحل لا يجزى فلا بد من اضافة اليه كراجعت فلانة وراجعتك او راجعتك كما صرح به الماوردى وغيره وقوله راجعتك للضرب او للاكرام او نحوهما لا يضري صحة الرجعة الا ان قصد هادون الرجعة فيضرب فتحصل الرجعة فيما اذا قصد هادونا او اطلق فيستل احتياطا لانه قد يبين ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه وما ذكره المتن اى متن المنهاج والشرح من الصرائح هو ما ذكره في الروض وشرحه مع زيادته راجعتك للضرب او للاكرام على ما تبين ومع مخالفة الروض في صراحة الامساك تبعا للاسنوي ثم قال في شرحه وقد علم من كلامه ان صرائح الرجعة منحصرة فيما ذكره على ما تقرر فلا تجزى في غيره به صرح الاصل قال لان الطلاق صرائحه محصورة مع انه ازال الحل الرجعة التي تحصله اولى اه ويوافق ذلك قول الشارح اى ابن حجر وتنحصر صرائحها فيما ذكره وحيد فالتبع في قول الشارح فن الصرائح الخ متعاقبا قبل قول المتن والاصح ان الرد الخ لا يجمع ما ذكره المتن والشرح (قوله فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع الخ) كذا شرح مر (قوله بل يندب) اى الاشهاد لقوله تعالى فاذا بلغن الخ الاية ظاهر الاية طلب الاشهاد على المفارقة ايضا (قوله كراجعتك ان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى) قال في الروض ولا يضري راجعتك ان شئت او ان يفتح ان لا كسر اه قال في شرحه قال الاذرى وينبغى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية

فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم وصرفه عن الوجوب اجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الامساك ويسن الاشهاد ايضا على الاقرار بها في العدة على الاوجه خوف الانكار ولذا لم يجب الاشهاد عليها (فتصح بكناية) مع النية كما خبرت رجعتك لانه يستقل بها كالطلاق وزعم الاذرى وغيره ان المذهب عدم صحتها بها مطلقا

ويظهر ان منها انت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليقا) كراجعتك لان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى وان قلنا انها استدامة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع ولا توقيتا كراجعتك شهرا

واستفيد من المتن عدم صحة رجعة مبهمه كما لو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لان ما لا يقبل التعليق لا يقبل الابهام (ولا تحصل بفعل كوطه) وإن قصد به الرجعة لان ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الاجازة والفسخ به في زمن الخيار لان الملك يحصل به كالسي قيل برده عليه اشارة الاخرس المفهومة والكتابة فاتها تحصل بهما مع كونها فعلا ويرد بانها الحقا بالقول في كونها كتابتين او الاولى صريحة وكذا واطه أو تمتع كافر اعتقده رجعة وترافعوا النيا أو أسلوا فذره عليه كأنقرهم في (١٤٩) العقد الفاسد بل أولى (وتختص الرجعة

بموطوءة) ولو في الدبر ومثلا مستدخلة ماء المحترم على المعتمد اذا عدة على غيرهما والرجعة شرطها العدة ولا يشترط على المعتمد تحقق وقوع الطلاق عند الرجعة فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحت كما لو زوج أمة أبيه ظانا حياته فبان ميتا (طلقت) بخلاف المفسوخة لانها انما أنيطت في القرآن بالطلاق ولان الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقربه او الثابت بالبينه يحمل على الرجعي مالم يعلم خلافه (بلا عوض) بخلاف المطلقة بعوض لانها ملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحل الا بمحل (باقية في العدة) فتمتع بعدها ويتردد النظر فيها لو قارنت الرجعة انقضاء العدة وصرح قولهم لو قال لها انت طالق مع انقضاء عدتك لم يقع عدم صحة الرجعة حينئذ ثم رايته

راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها اه ع ش (قوله) واستفيد من المتن) اي بواسطة القاعدة الالية اه رشيدى وهى قول الشارح لان ما يقبل التعليق لا يقبل الابهام عبارة المغنى وبني من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه واهم ثم راجع او طلقهما ثم راجع إحداهما لم تصح الرجعة اه (قوله) عدم صحة رجعة مبهمه) يؤخذ من هذا انه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه (قول المتن) ولا تحصل بفعل) ولا تحصل ايضا بانكار الزوج طلاقها اه نهاية (قوله) به) اي بالوطء من المشتري في الاول ومن البائع في الثاني (قوله) ويرد بانها الحقا الخ) عبارة المغنى (تنبيه) هل الكتابة بالناء الفوقية كالكناية او لا مقتضى كلام الشيخين الاول وهو المعتمد اما الاخرس فتصح منه بالاشارة المفهومة فان فهمها كل احد فصرحة او فظنون فقط فكناية وبالكسابة بالفوقية لعجزه فلا ياتي فيه الخلاف اه بخذف (قوله) او الاولى صريحة) يذنبى التفصيل سم اقول وهو كذلك بلا شك كما صرح به المغنى وهو مراد الشارح ايضا الا أن تعبيره لا يتخلو عن قلاقة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والاشارة صريحة أو كناية اه سيد عمر (قوله) وكذا واطه الخ) اي كالاشارة المفهومة من الاخرس ووطء الخ حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بوطء الخ (قول المتن بموطوءة) اي وإن لم تزل بكارتها بان كانت غوراء لا ينقص عن الوطء في الدبر سم على حج اه ع ش (قوله) ولو في الدبر) الى قوله ولا يشترط في النهاية والمغنى (قول المتن طلقت) اي ولو بتطليق القاضى على المولى ويكفى في تخليصها منه اصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضى حيث جازت الرجعة من المولى اه ع ش (قوله) بخلاف المفسوخة) الى قول المتن محل الحل في النهاية الا قوله ويتردد النظر الى وذلك وكذا في المغنى الا قوله ولان الفسخ الى المتن وقوله بما بذلته (قول المتن بلا عوض) وان قال لها انت طالق طلبة تملكين بها نفسك اه ع ش (قوله) بما بذلته) الاولى بما اخذه ليشمل خلع الاجنبى اه رشيدى (قوله) فان استوفى الخ) الفاء للتعليل لا للتفريع (قوله) عدم صحة الرجعة) خبر وصرح قولهم (قوله) وذلك) راجع الى قول المتن باقية في العدة (قوله) فلا تعضوهن) اي تمنعهن اه ع ش (قوله) فلو بقيت الرجعة) أى حقها (قوله) ويلحق بها) أى بعدة الطلاق (قوله) حلت الخ) أى ويمتنع عليه التمتع بما دامت حاملا فلو لم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة ايضا لوقوعها في عدته اه ع ش (قوله) في عدة الحمل السابقة الخ) ولو قال بدل قوله باقية الخ لم تنقض عدتها لتشمل هذه الصورة اللهم الا ان يحمل البقاء في كلامه على بقاء اصل العدة اه معنى (قوله) لا ما بعد مضى الخ) عطف على قوله اما قبلها (قوله) فيما اذا خالطها) اي مخالطة الأزواج بلا واطء اه معنى (قوله) اي قابلة) الى قول المتن او انقضاء اقراء في النهاية (قوله) فذكره) اي لم يستوف الخ (قوله) أسلمت) اي واستمر زوجها على الكفر (قول المتن لا مرتدة) وكذا لو ارتد الزوج او ارتد معاوضا بط ذلك انتقال احدا الزوجين الى دين يمنع دوام اه (قوله) ويرد بانها الحقا الخ) كذا شرح مر (قوله) او الاولى صريحة) يذنبى التفصيل كالطلاق (قوله) في المتن وتختص الرجعة بموطوءة) اي وان لم تزل بكارتها بان كانت غوراء كما هو ظاهر اذا لا ينقص عن الوطء في الدبر (قوله) ولو في الدبر ومثلا الخ) اي فلا يرد على التعليل

مصرحاً به وذلك لقوله تعالى فيلغهن أجلهن فلا تعضوهن أن ينكحن أزواجهن فلو بقيت الرجعة بعد العدة لما أُنِيع النكاح والمراد عدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع الا فيما بقي منها كما يذكره ويلحق بها ما قبلها فلو وطئها بشبهة فحملت ثم طلقها حلت له الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كارجحه البلقيني لا ما بعد مضى صورتها فيما اذا خالطها فانه بعد ذلك تمتنع رجعتها وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم لحقها الطلاق (محل الحل) اي قابلة لان تحل للراجع وهذا لسكونه اعم يغنى عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره ايضا (لا) مطلقة أسلمت فراجعها في كفره وان أسلم بعد ولا (مرتدة) أسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحل وتختلف الزوج أو زوجها ثمانية

نوعان من الحل كالنظر والخلوة (ولو إذا ادعت انقضاء عدة اشهر) لكونها آيسة اولم تحض اصلا (وانكر صدق يمينه) لرجوع اختلافهما إلى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في اصله فكذا في وقته إذ من قبل في شيء قبل في صفته وإنما صدقت يمينها في العكس كطقتك في رمضان فقالت بل في شوال لأنها غلظت على نفسها بتطويل العدة عليها نعم تقبل هي بالنسبة لبقاء التفقه قبل فالأولى التعليل بان الأصل عدم الطلاق في الزمن الذي يدعيه وودام استحقاق التفقه ويقبل هو بالنسبة لحل نحو اختنا ولو مات فقالت انقضت في حياته لزوم عدة الوفاة ولا ترثه وقيد القفال بالرجعي واخذ منه الاذرعى قبولها في البائن ولو ماتت فقال وارثها انقضت وانكر المطلق ليرثها فالذى يتجه تصديق المطلق في الاشهر والوارث فيما عداها كافي الحياة ولان الوارث يقوم مقام المورث إلا في نحو حقوق العرض كالحدس والغنية وعلى ما فصلته يحمل إطلاق بعضهم تصديقه وبعضهم تصديق الوارث (أو وضع حمل لمدة إمكان) وهي بمن تحض لا آيسة) وصغيرة كما باصه وحذفها إذ لا يتأتى اختلاف

النكاح اه معنى (قوله وصحت) إلى قوله فالأولى في المعنى (قوله وصحت رجعة المحرمة الخ) أى فلا يرد على التعليل اه سم وعبارة المعنى (تنبه) لا يرد على المصنف رجعة المحرمة فانها صحيحة مع عدم إفادة رجعتها حل الوطء لان المراد قول نوع من الحل وقد افادت حل الخلوة (قول الماتن) وإذا ادعت اى المعتدلة البالغة العاقلة اما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معها لانه لا حكم لقولها اه معنى (قوله في اصله) اى في اصل الطلاق (قوله إذ من قبل) اى قبل قوله في شيء (قوله في العكس الخ) اى بان ادعى الانقضاء وانكرت كان يقول طقتك في رمضان الخ (قوله لأنها غلظت الخ) فهذا صدقت بلايين وإن لم تستحق النفقة بدونها اه سم (قوله نعم تقبل هي الخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل وهو التغليظ لا للدليل إذ قولها مقبول فيها اه سيد عمر عبارة الرشيدى هذا الاستدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من انها لا تقبل إلا فيما فيه تغليظ عليها اه (قوله فالأولى التعليل الخ) اى بدل قوله لأنها غلظت الخ عس و سم (قوله ويقبل هو الخ) عطف على قوله نعم تقبل هي الخ اه عس (قوله فقالت) اى الرجعية عس (قوله لمها عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها ولعل هذا في الاشهر في غيرها لا يلزمها تصديقها فيه وقد يؤيد هذا قوله الآتى والوارث فيها عداها الخ اه سم وسياق عن الرشيدى ما يوافقه (قوله وقيد القفال الخ) معتمد اه عس (قوله واخذ منه الاذرعى الخ) لعل هذا الاخير متين لاننا لو لم نحتج بقضاء العدة في البائن لكننا لا تنتقل لمدة الوفاة عس و سم عبارة الرشيدى وجه الاخذان ولهم لزومها عدة الوفاة وهو فرع عدم قبولها في انقضاء العدة وقد قيد القفال بالرجعية فانتضى القبول في البائن ولعل الصورة انها ادعت انقضاء العدة من غير أن تفصل أنها بالاقراء أو بالاشهر أو بالحل كما هو ظاهر كلام الشارح أما إذا ادعت شيئا من ذلك فيجوز فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحتمل قبولها مطلقا فليراجع اه وقد مر آتفا عن سم ما يوافق الاول (قوله ماتت) اى الرجعية عس (قوله والوارث الخ) اى حيث ادعاه في زمن يمكن فيه ذلك وقوله فيما عداها اى من الحل والاقراء وقوله تصديقه اى الزوج اه عس (قول الماتن أو وضع حمل) حتى او ميت كامل او ناقص ولو مضغة ولا بد من انفصال كل الحل حتى لو خرج بعضه فراجعها وصحت الرجعة ولو ولدت ثم راجعها ثم ولدت آخر لدون ستة أشهر وصحت الرجعة وإلا فلانها بقية ومعنى قال عس والاقرب أنه يكفي في صحة الرجعة بقاء الشعر وحده لانه يصدق عليه حينئذ انه لم ينفصل بتامه لشغل الرحم بشيء منه اه (قول الماتن لمدة إمكان) وسياق بيانه بقول المصنف وإن ادعت ولادة تام فامكانه الخ اه معنى (قوله وصغيرة) إلى قول الماتن أو سقط في المعنى إلا قوله عديدة إلى الماتن (قوله وحذفها) اى الصغيرة (قوله دون نحو نسب الخ) وفرق بان المرأة غير مؤتمنة في النسب وبان الامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن اه معنى عبارة سم اى فلا يقبل قولها فيها الابينة اه (قوله لانها مؤتمنة الخ) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعلى عدم قبول قولها في النسب والاستيلاد مع ان العلة جارية فيها فكان القياس القبول إلا ان يقال لما كان النسب والولادة متعلقين بالغير وامكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لتعلقها

(قوله لأنها غلظت على نفسها الخ) فهذا صدقت بلايين وإن لم تستحق النفقة بدونه (قوله فالأولى) أى من التعليل بانها غلظت على نفسها (قوله لزوم عدة الوفاة) اى لعدم تصديقها ولعل هذا في الاشهر في غيرها لا يلزمها تصديقها فيه وقد يؤيد هذا قوله الآتى والوارث فيما عداها الخ (قوله واخذ منه الاذرعى الخ) لعل هذا الاخير متين لان المعتدلة عن بائن لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل قضية هذا انه لا يلزمها عدة الوفاة ولو لم يكن القول قولها لإذغابة الامر انها في عدة بائن وهى لا تنتقل (قوله فالذى يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله دون نحو نسب) لا يقال هذا يخالف ما تقرر من انه إذا اتت الزوجة بولد لا مكان لحقه ولا ينتفى عنه إلا بنفيه بشرطه لاننا منع المخالفة إذ ذاك فيما إذا سلم انها اتت به وما هنا إذا انكر إتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد يلتبس قبل التأمل اه (قوله واستيلاد) اى في الامة (قوله دون نحو نسب واستيلاد) اى فلا يقبل قولها فيها إلا ببينة

معها (فالأصح تصديقها يمين) بالنسبة لانقضاء العدة فقط دون نحو نسب واستيلاد لانها مؤتمنة على ما في رجعها أما إذا لم يمكن بها

فسياق واما الآيسة والصغيرة فانهما لا يجبلان وكذا من لم تحض ولا ينافيه إمكان حملها لانه نادر (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الانسانية (فامكانه) اى اقله (سنة اشهر) عديدة لا هلاكية كما يحتمل البقيى اخذنا ما بقى في المائة والعشرين (ولحظتان) واحدة للوطء وواحدة للوضع وكذا في كل ما يأتى (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالامكان وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا على كرم الله وجهه من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في (١٥١) عامين (أو) ولادة (سقط مصور فائمة

وعشرون يوما) عبروا بها دون اربعة اشهر لان العبرة هنا بالعدد دون الالهة (ولحظتان) بما ذكره الخبر الصحيحين ان احدا كيجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح وقدم على خبر مسلم الذى فيه إذا مر بالطفة اثنتان واربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها لانه اصح وجمع ابن الاستاذ بان بعثه في الاربعين الثانية للتصور وبعد الاربعين الثالثة لنفخ الروح فقط قيل وهو حسن لكن يلزم عليه ان لدلالة في الخبره ويجب بان ابتداء التصوير من أوائل الاربعين الثانية ثم يستمر يظهر شيئا فشيئا إلى تمام الثالثة فحينئذ يرسل الملك تمامه ولنفخ الامر يختلف باختلاف الاشخاص واخذوا بالاكثر لانه المتيقن وحينئذ فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رابت الرافعى وآخرين صرحوا بان الولد يتصور في ثمانين وحمل على مبادئ التصوير ولا ينفى

بها فصدت فيها اه ع ش (قوله فسيأتى) أى فى المتن الآتى على الاثر اه رشيدى (قوله فانهما لا يجبلان) أى فلا يصدقان وينبغى ان محله فى الامة ما لم تضاف الى وقت يتأق حملها فيه كان ادعت انها حامل قبل سن الياس بزم يمكن اضافة الحمل الذى ادعت وضعه فيه اه ع ش (قوله لا يجبلان) كان الظاهر التائيث (قوله) إمكان حملها الخ) وهو المعتمد فيحمل كلامه هذا على الغالب اه معنى (قوله لانه) اى حملها (قوله) فى الصورة الانسانية) متعلق بالتام اى ان المراد تمامه فى الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء رشيدى وع ش (قوله أى أقله) أى أقل مدة تمكن فيها ولادته اه معنى (قوله عديدة لا هلاكية الخ) قديم بهذا الاخذ كون الوارد هنا فى النص الاشهر وهى فى الشرع الهلاكية وثم الوارد عددا لا يام فتقيد بهادون الاشهر والحاصل انه مستبعد نقلا لمنافاته لظاهر كلامهم ومدركا لما ذكره سيد عمر (قوله) للوطء (ونحوه نهاية اى كاستدخال المتى ع ش (قوله) إمكان اجتماع الزوجين الخ) اى احتماله بالفعل عادة خلافا للحنفية اه رشيدى (قوله) لما استنبطه العلماء الخ) اى فاذا كان فصاله فى عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة اشهر وهى مدة الحمل اه بجزى (قوله بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع الزوجين بعد العقد معنى وسم (قوله الخبر الصحيحين) (فائدة) لا ولد فى الجنة اما مارواه الترمذى اذا انتهى الولد فى الجنة كان وضعه وحمله فى ساعة كما يشتهى فمحول على انه لو اشتبهه لكان لكنه لم يشتهى اه معنى (قوله) الذى الخ) صفة الخبر وقوله اذا مر الخ مراد اللفظ مبتدأ وخروفيه خبره والجملة صلة الذى (قوله) بان بعثه فى الاربعين الثانية) اى الذى فى خبر مسلم وقوله وبعد الاربعين الثالثة اى الذى فى خبر الصحيحين (قوله) ان لدلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين اه سم (قوله) ويجب اى عن طرف ابن الاستاذ اه رشيدى (قوله) لتامه) الاولى اسقاطه الا أن يجعله مفعولا له حصويا وقوله ولنفخ تحصيليا (قوله) بالاكثر) وهو مائة وعشرون (قوله) وحينئذ) يغنى عنه قوله على كل الخ (قوله ولا ينفى) اى الحمل المذكور ما ذكرته وهو ان ابتداء التصوير من أوائل الاربعين الثانية (قوله) تخطيطه الخ) اى تصويره اه كرى (قوله) بما ذكر) اى من وقت إمكان الاجتماع اه معنى للخبر الاول الى قوله واطال جمع فى المعنى (قوله) شهادة القوابل) اى اربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كابن حنبل لكن عبارة الشارح فى العدد عند قول المصنف وتعضى بمضغة الخ فاذا اكتفى بالاخبار بالنسبة للبطن فيكتفى بقبالة كما هو ظاهر اخذنا من قولهم لمن غاب زوجها فاخبرها عدل بموته ان تتزوج باطنا اه ويمكن حل ما هنا من اشتراط الاربع على الظاهر كالموقف ذلك عندنا كم دون الباطن اه ع ش (قوله) بان تطلق) الى قول المتن ويجرم الاستمتاع فى النهاية (قوله) ثم تحيض الاقل) اى يوما وليلة ثم تطهر الاقل اى خمسة عشر يوما اه معنى (قوله) ثم تطعن) بضم العين من باب قتل ويجوز فتحها من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح اه ع ش (قوله) لتيقن الخ) متعلق بقوله ثم تطعن الخ وقوله فليست بهذه اللحظة أى لحظة الطعن فى الحيض (قوله) فلا تصح الرجعة الخ) عبارة المعنى فلا تصح الرجعة ولا غيرهما من اثر نكاح المطلق كارث وإن اوهم كلام المصنف خلافا اه (قوله) هذا) أى ما فى المتن (قوله) فلا تحسب) أى المبتدأة الطهر الذى طلقت فيه قرأ (قوله) لحظة) أى (قوله) بما ذكر) اى من وقت إمكان اجتماع الخ (قوله) أن لدلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين

ما ذكرته لان الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله والاربعة أشهر تمام كماله وابتداء الاربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخ (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) ظاهرة (فثمانون يوما ولحظتان) بما ذكره الخبر الاول ويشترط هنا شهادة القوابل انها اصل ادى وإلا لم تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت فى طهر فاقبل الامكان اثنتان وثلاثون يوما ولحظتان) بأن تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض الاقل ثم تطهر الاقل فهذا قرء ثان ثم تحيض وتطهر كذلك فهذا ثالث ثم تطعن فى الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا تصح الرجعة فيها وكذا فى كل ما يأتى هذا فى غير مبتدأة اماهى اذا طلقت ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لان القرء الطهر المحشوش بدمين فاقبل

الامكان في حقها ثمانية واربعون يوما ولحظة لانه يزداد على ذلك قدر اقل الحيض والظهر الاولين وتسقط اللاحظة الاولى (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فسبعة واربعون يوما ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر وتحيض اقلها ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض كما مرو لا يحتاج (١٥٢) هنا للحظة الاولى لانها ليست من العدة (او) كانت (امة) اى فيها رقة وان قل (وطلقت

في طهر فسته عشر يوما ولحظتان) بان تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض وتطهر اقله فهذا اثنان ثم تطعن كما مر هذا في غير مبتدأة اما مبتدأة فاقله اثنان وثلاثون يوما ثم لحظة لما مر (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فاحدو ثلاثون) يوما (ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض ولو لم يعلم هل طلقت في الحيض او الطهر حمل على الحيض كما صوبه الزركشى خلافا للماوردي لانه الاحوط ولان الاصل بقاء العدة (وتصدق) الحرة والامة في حيضها (ان) امكن وفي عدمه لتجب نفقتها وسكنها وان تبادت لسن الياس (ان لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا ان خالفتها) (في الاصح) لان العادة قد تتغير وهي مؤتمنة وتخلف ان كذبها فان نكلت حلف وراجعها واطال جمع في الانتصار لمقابل الاصح نقلا وتوجيها ونقلا عن الروايي وأقراه أنها لو

للطعن في الحيض اه معنى (قوله وتسقط اللحظة الاولى) اى لانها لما حسبت فيما تقدم لانها قرء وما هنا لاقراء لها قبل الحيض اه سم وعبارة المعنى وعش لاحتمال طلاقها في اخر جزء من ذلك الطهر اه (قوله او طلقت) اى حرة وهى معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق اخر حيضها الخ) اى يفرض انها طلقت اخر الخ اه عش عبارة المعنى بان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله كما مر) اى لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة الخ (قوله لانها ليست من العدة) اى وكذلك اللحظة الاخيرة كما علم بما قدمه اه رشيدى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه اه عش (قوله ثم لحظة) اى للطعن (قوله لما مر) انفا من قوله لانه يزداد على ذلك الخ (قوله او طلقت) اى امة ولو مبعدة وهى معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه ايضا اه عش عبارة المعنى كان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله ولو لم تعلم الخ) عطف على مقدر عبارة المعنى هذا كله في الدائرة فلو لم تذكر هل كان طلاقها في حيض او طهر الخ (قوله حل الحيض) اى حرة كانت او امة اه عش (قوله لانه الاحوط الخ) اى الحمل على الحيض (قوله الحرة والامة) عبارة المعنى والنهاية للمرأة حرة كانت او غيرها الخ (قوله في حيضها) عبارة المعنى في دعوى انقضاء عدتها باقل مدة الامكان اه (قوله ان امكن) سيدكر محترزه (قوله وان تبادت) اى امتدت (قول المتن ان لم تخالف عادة دائرة) بان لم يكن لها عادة مستقيمة في طهر وحيض او كانت مستقيمة فيهما اولم يكن لها عادة اصلا اه معنى (قول المتن دائرة) كأنها بمعنى مطردة اه (قوله وهو ظاهر) عبارة المعنى وذلك لقوله تعالى ولا يجمل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ولانه لا يعرف الا من جهتها فصدقت عند الامكان فان كذبها الزوج حلفت فان نكلت حلف وثبت له الرجعة اه سم (قول المتن وكذا ان خالفت) بان كانت عادتيا للدائرة اكثر من ذلك فان ادعت بخالفها لما دونها مع الامكان فتصدق اه معنى (قوله وتخلف الخ) راجع لما قبل وكذا وما بعده كما هو صريح صنيع المعنى (قوله وراجعها) عبارة المعنى وثبت له الرجعة اه (قوله ونقلنا عن الروايي الخ) عبارة الماوردى في حاويه اذا ادعت انقضاء عدتها بالاقرام وذكرت عادتيا حيضا وطهر اسئلت هل طلقت حائضا او طاهر افان ذكرت احدهما سئلت هل وقع في اوله ام اخره فان ذكرت شيئا عمل به وظهر ما وجه حساب العارفين في ثلاثة اقراء على ما ذكرته من حيض وطهر واول كل منهما واخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه الحساب من عادي الحيض والظهر صدقت بلايين الا ان كذبها الزوج في قدر عادتيا في الحيض والطهر فذكر اكثر مما ذكرته فيها او في احدهما فله تخلفها لجواز كذبها وان لم يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت اه رشيدى وقوله ويطهر لعله محرف من ويطبق (قوله ردت) اى دعواها ولا تعز ولا احتمال شبهة لها فيما ادعته اه عش (قوله وان استمرت الخ) اى لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان اه سم (قوله الزوج) الى التنبيه في المعنى (قوله وهى غير حامل) سيدكره محترزه (قوله ولو مع تعدد عدله) ومعلوم انه مع

(قوله وتسقط اللحظة الاولى) اى لانها لما حسبت فيما تقدم لانها قرء وما هنا لاقراء لها قبل الحيض (قوله حمل على الحيض الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردى اخذت بالاقل وهو انه طلقها في الطهر وقال شيخه الصيمرى اخذت بالاكثر لانها لا تخرج من عدتها الا بيقين قال الاذرى والزركشى وهو الاحتياط والصواب اه (قوله في المتن دائرة) كأنها بمعنى مطردة (قوله وان استمرت) اى لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان

فالت انقضت عدتي وجب سؤاها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليفها عند التهمة لكثرة الفساد ولو ادعت لدون الامكان ردت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعته) بالهاء كما في خطاه وهى غير حامل ولو مع تعدد عدله (واستأنفت الاقراء) او الاشهر وآثر الاقراء لغلبتها (من وقت) الفراغ من (الوطء)

كما هو الواجب عليها (راجع فيما كان بق) فان وطى بعد قراء او شهر فله الرجعة في قرأين او شهرين دون ما زاد ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقي من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضع وله الرجعة اليه كما سيذكر في العدد فلا يرد عليه (١٥٣) هنا على أنه لا استئناف فهي خارجة بقوله

بقوله واستأنفت أمواطه
الحامل منه فلا استئناف
فيه (تنبيه) الظاهر أن
المراد بفراغ الوطء هنا تمام
الزرع ويفرق بينه وبين ما
مر في مقارنة ابتداء الزرع
لطولوع الفجر فإنه لا يضر
بأن المدار ثم على ما يسمى
جماعا وحالة الزرع لا تساه
وهنا على مظنة العلوق وما
دام من الحشفة شيء في
الفرج المظنة باقية فاشتراط
تمام نزعه () ويحرم
الاستمتاع بها أي الرجعية
ولو بمجرد النظر لأن
النكاح يبيحه فيحرمه
الطلاق لأنه ضده وتسميته
بعلا في الآية لا تستلزم
لأن نحو المظاهر وزوج
الحائض والمهتدة عن شبهه
بعل ولا تحل له (فان وطئ
فلاحد) وان اعتقد حرمة
للخلاف الشهير في إباحته
وحصول الرجعة به (ولا
يعزر) على الوطء وغير
حتى النظر (الا معتقد
تحريمه) بخلاف معتقد حل
والجاهل بتحريمه وذلك
لاقدامه على معصية عند
وقول الزركشي لا ينكح
الاجمع عليه سهو بل ينكح
أيضا ما اعتقد الفاء
تحريمه كما صرحوا به

العلم حرام اه ع ش اى كايأتى فى المتن (قوله كما هو الخ) أى الاستئناف (قوله بعد قوله) أى فى ذات
الافراء او شهر اى فى ذات الاشهر اه ع ش (قوله ولو حملت الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ولو احبها
بالوطء راجعها ما لم تلد لوقوع عدة الحمل عن الجهتين اه (قوله وله الرجعة اليه) اى الى الوضع اه ع ش
(قوله فلا يرد الخ) تفريع على كاسيد كره فى العدد والضمير المستتر لجواز الرجعة الى الوضع (قوله
فهى خارجة) اى صورة الحمل من الوطء (قوله ما ووطء الحامل منه) اى الزوج (قوله ويفرق بينه) اى
اعتبار تمام النزع هنا (قول المتن ويحرم الاستمتاع بها فان وطئها فلا حد الخ) ومثله فى ذلك المرأة اه معنى
(قوله اى الرجعية) الى قول المتن ويصح فى النهاية وكذا فى المغنى الى قوله وقول الزركشى الى المتن (قوله ولو
بمجرد النظر) عبارة المغنى بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله
وتسميته بعلا الخ) اى الذى احتج به على جواز الاستمتاع بها اه معنى (قوله لا تستلزمه) اى حل الاستمتاع
اه ع ش (قول المتن فان وطئها فلا حد) عدى الزواج من الكباير ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد
تحريمه واطال فى بيانه اه سم عبارة ع ش وينبغى ان يكون الوطء صغيرة لا كبيرة اه (قول المتن ولا
يعزر) بالبناء للجهول وقوله وغيره الخ إلتماص على الغير بعد نفي التعزير فى الوطء لدفع توهم ان يقال
لم يعزر على الوطء لانه قيل انه رجعة بخلاف غيره اه ع ش (قوله حتى النظر) لا يخفى ما فى هذه الغاية
ولذا قال النهاية بدلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع الى الاستثناء (قوله) والشافعى يعزر الحنفى
الخ) هذا مشكل مع قولهم لا يعزر لاعتقاده التحريم اه رشيدى عبارة سم هذا فى غاية الاشكال ويلزم
عليه تعزير من وطئها فى نكاح بلاولى أو بلاشهود من اتباع اى حنفية أو مالك وتزريحنى صلى بوضوء
لانية فيه أو قد مس فرجه أو مالكى تواضعا قليلا وقعت فيه نجاسة لم تغتسل او بمسح على اوترك قراءة
القائمة خلف الامام وكل ذلك فى غاية الاشكال لاسبيل اليه وما اظن احدا يقولوه واما القاعدة التى ذكرها
فعل تسليم ان الاصحاب صرحوا بها فقتعين فرضها فى غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته
عبارتهم هنا من ان معتقده الحمل لا يخفى لايعزر اه وعبارة ع ش بعد ذكره كلام سم المذكور وتحسينه
نصا ونقل عن التعقبات لابن العماد التصريح بما قاله سم و فرق بين حد الحنفى لإذا شرب النبيذ وبين عدم
تعزيره على ووطء المطلقة رجعيان الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما أنه إذا نكح بلاولى ورفع للشافعى
لا يجده ولا يعزره اه وعبارة البجيرى بعد ذكر كلام الشارح الموافقة لانه فى النهاية والزيادة نصها ونازع
فيه سم وع ش واعتمدان العبرة بعقيدة الفاعل والقاضى معا وإنما عزر الشافعى الحنفى الشارب للنبيذ
مع انه يعتقد حله لان ادلته ضعيفة تدبر اه (قوله بالقاعدة) اى قاعدة ان العبرة بعقيدة الحاكم
(قوله فليقيد الخ) هذا التقيد لا يخلص من الاشكال لانه إذا فرض ان المرفوع اليه يعتقد تحريمه فهو يعزر

(قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بها الخ) عدى الزواجر من الكبائر وطاء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد تحريره ثم قال وعدى هذا كبيرة إذ أصدر من معتقد تحريره غير بعيد إلى آخر ما أطال به في يانه (قوله) والشافعي يعز الزحف إلى إذا فرغ له وأن اعتقد حله عملاً بالقاعدة (هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطئ في نكاح بلا ولي أو بلا شهود من اتباع أبي حنيفة أو مالك وتعزير حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو قد مس فرجه أو المكي توضأ بماء قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو يستعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الإمام وكل ذلك في غاية الاشكال لاسيلى اليه وما اظن احدا يقوله واما القاعدة التى ذكرها فعلى تسليم أن الاصحاب صرحوا بها في تعزير فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يعزّر فليحرر (قوله فليقيد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لانه إذا فرض

(۲۰ - شروانی وابن قاسم - ثامن)

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) فيه إشكال من جهة أخرى لأنهم صرحوا بأن العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم حيثذا الخنفي لا يعزر الشافعي فيه وإن اعتقد بتحريمه لأن الخنفي يرى حله والشافعي يعزر الخنفي إذا رفعه وإن اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح المتن باطلافه فليقيد بما إذا رفع لمعتقد تحريمه أيضا (ويجب) عليه لها بوطئه (مهر مثل إن لم يراجع)

للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما علم بما قيل التشاير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (ان راجع على المذهب) لان الرجعة لا ترفع اثر الطلاق وبه فارق ما لو أسلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المتخلف لان الاسلام يرفع اثر التخلف لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لا نأقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجب الشبهة لا العقد (ويصح إيلاء وظهار) منها (وطلاق) لها ولو بال (١٥٤) فلو قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل زوجة طالق طلقت الرجعية وكذا لو قال كل

امراً في عصمتي كما قدمته اخذاً من اطلاقهم ان الرجعية زوجة في لحوق الطلاق لها وما قول بعضهم في ان وضعت وانت على عصمتي فلم تضع إلا وهي رجعية أنها لا تطلق لأنها ليست على عصمته فلا ينافي ما قلناه لا نقضاء عدتها بوضعها فان اراد أنها لا تطلق وان وضعت ما لا تنقض به عدتها فبعد من كلامهم إلا ان يحمل على أنه أراد العصمة الحقيقية ولا اثر للمبادر إلى الافهام في ذلك لأن المتبادر اليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مسئلتنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدمه لان الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والعدة منقضية) جملة حاله (رجعة فيها فنكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك

معتقد الحل أيضاً كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله إلا معتقد تحريمه ولو ضبط يعز ربكسر الزاى وجعل معتقد تحريمه فاعله يعزر الواطيء سواء اعتقد التحريم او الحل اه سم وفيه انه يخالف قول الشارح ايضا عبارة ع ش قوله فليقيد الخ معتمداً (قوله بالشبهة) على وجوب مهر المثل وفي تقريره تأمل عبارة المغنى لانها في تحريم الوطء كالمختلفة في الكفر فكذا في المهر اه (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله منها) أي الرجعية (قوله ولو بال) إلى قوله وكذا في المغنى وإلى قوله واما قول بعضهم في النهاية (قوله طلقت الرجعية) أي كغيرها اه ع ش (قوله ان وضعت وانت على عصمتي) وتامه فانت طالق اه كرى (قوله انها لا تطلق الخ) مقول القول (قوله فان اراد) أي البعض (قوله ان يحمل) أي البعض التعليق المذكور على انه اراد الخ أي المعلق على الوضع في حال العصمة (قوله في ذلك) أي في مسئلة البعض اه كرى (قوله انها) أي الرجعية (قوله لذلك) أي للبتبار اه كرى (قوله في مسئلتنا) وهي قوله كل امرأة في عصمتي فهي طالق (قوله كما قدمه) أي في فصل خطاب الاجنبية به وذكره هنا تنميلاً لاحكام الرجعية وإشارة إلى قول الشافعي رضى الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسكت هنا عن وجوب نفقتها المذكور له في كتاب النفقات اه معنى (قوله كما مر) أي في فصل بيان محل الطلاق اه كرى (قول المتن فان اتفقا على وقت الانقضاء الخ) مراده انهما اتفقا على عدة تنقض مثلها بأشهر واقراء او حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم الختيس مانع من ارادة حقيقة الاتفاق اه معنى (قوله انها لا تعلم) إلى قول المتن قلت في النهاية قوال المغنى الاما سانه عليه (قول المتن فان تنازعا في السبق الخ) أي سواء كانت بالأشهر او بغيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالاقراء او تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالأشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذلك في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقياتها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة لانقضاء وعدم سبقها اياه مع الاتفاق على الانقضاء وقرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وإنما نهيت عليه لاني رايت من اشبه عليه ذلك واستشكل احداً الموضعين بالآخر فليتأمل اه سم (قوله على أحد ذينك) أي وقت الانقضاء او وقت الرجعة اه ع ش (قوله ان عدتها انقضت) ظاهره انها تخلف هنا على البت وعليه فافرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفى فيه بنى العلم وقد يفرق بان العيين السابقة على نفي الرجعة التي هي

أن المرفوع اليه يعتد تحريمه فهو يعز ربكسر الزاى وجعل معتقد تحريمه فاعله زال الاشكال وإن كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حيث نزل لا يعزر الواطيء إلا الحاكم الذي يعتد التحريم فانه يعزر الواطيء سواء اعتقد التحريم او الحل (قوله في المتن فان تنازعا في السبق بلا اتفاق) أي سواء كانت العدة بالأشهر او بغيرها فيصدق اذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالاقراء او تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالأشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الأشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذلك

يوم الختيس) مثلاً (فقال بل السبت) مثلاً (صدقت يمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه فعل لاتفاقهما على وقت الانقضاء والاصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفقا (على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الختيس وقال بل) انقضت (السبت صدق يمينه) أنها ما انقضت يوم الختيس لاتفاقهما على وقت الرجعة والاصل عدم انقضاء العدة قبله (فان تنازعا في السبق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فالاصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فان ادعت الانقضاء) أولاً (ثم ادعى رجعة قبله صدقت يمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة لانها لماسبت بادعائه وجب أن تصدق لقبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا

فعل الغير وهنا على انقضاء العدة وإن قيد بكونه قبل الرجعة اه سيد عمر (قول المتن أو ادعاها) أى سبق
 وادعى رجعتها قبل الانقضاء لعدتها فقالت بل راجعتني بعده أى انقضاء العدة اه مغنى (قوله بترأخ)
 وفاقا للشيخ الاسنى والمغنى وخلافا للنهائية عبارة ثم ما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما فى
 الروضة كالشرح الصغير وهو المعتدول ذكر في الكبير عن القفال والغبوي والمتولى انه يشترط تراخي
 كلاهما عنه فان اتصل به فبى المصدقة اه (قوله ومثل ذلك) أى فى تصديقه اه عش (قوله ما علم
 الترتيب الخ) عبارة المغنى فان اعترفا بترتيبهما واشكل السابق صدق الزوج يمينه لان الاصل بقاء العدة
 وولاية الرجعة والورع تركها اه (قوله فيحلف هو ايضا) قديتوقف فى تصوير حلقه مع عدم علمه وعبارة
 الروض وشرحه وان اعترفا بترتيبهما واشكل السابق قضى له لان الاصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت
 وعبارة العباب ولو قالنا نعم ترتب الامرين ولا نعلم السابق فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت
 وسيأتى فى كلام الشارح انهم اهل القول لا نعلم سبقا ولا معية فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة وفى حواشى
 التحفة لسم ما نصه قوله ما لو علم الترتيب أى بين المدعين اه ولعله بحسب ما فهمه والافق لا يوافق ما مر عن
 الروض والعباب اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الموافقة فليتامل وليحرر (قوله وقال اسمعيل الحضرمى
 الخ) اشار الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض الى تصحيحه اه رشيدى (قوله لا يريدونه) أى عند
 الحاكم (قوله ورجعه الزركشى الخ) معتد اه ع ش عبارة المغنى وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشى اه
 (قوله اعم من ذلك) أى من ان يكون عند حاكم او غيره ولو كان الغير من احاد الناس اه ع ش (قوله هذا
 كله) أى قول المصنف واذا ادعى والعدة منقضية الخ (قوله اذالم تنكح) أى لم تزوج بغيره ع ش (قوله وان
 وطئها الثانى) غاية (قوله ولا تسمع دعوه عليه على الاوجه) خلافا للمغنى والنهائية عبارة اما اذا نسكت
 غيره وادعى مطلقا تقدم الرجعة على انقضاء العدة فله الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج لانها فى
 حبالته وفرأشه او لا المامر فيما مر اذ ازوجها وليان من اثنين فادعى احد الزوجين على الآخر سبق نكاحه
 فان دعوه ولا تسمع عليه الاوجه الاول كما جرى عليه ابن المقرئ واجيب عن القياس بانها ما هما متفقان على
 انها كانت زوجة للاول بخلافهما ثم وعلى هذا تارة يبدأ بالدعوى عليها وتارة عليه فان اقام بينة بمدعاه
 انزعها سواء بدأ بها ام به وان لم يكن معه بينة وبدأ به فى الدعوى فانكرت فله تحليفها فان حلفت سقطت
 دعوها وان اقرت له لم يقبل اقرارها على الثانى مادامت فى عصمته لتعلق حقه بها فان زال حقه بنحو موت
 سلبت للاول وقبل زوال حق الثانى يجب عليها الاول مهر مثلها للحيلولة وان بدأ بالزوج فى الدعوى فانكر
 صدق يمينته وان اقر له او نكل عن التمين وحلف الاول التمين المردودة بطل نكاح الثانى ولا يستحقها الاول
 حيثنذا لا باقراره اه او حلف بعد نكاحها ولها على الثانى بالوطء مهر المثل ان استحقها الاول والا فالمسى
 ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله اه (قوله على الاوجه) والمعتد ان له الدعوى على الزوج اه ع ش
 (قوله لانها احالت الخ) قضيتها انها لو لم تاذن بان زوجت بالاجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا اه سم وصوره كونها

فى مجرد الاختلاف فى انقضاء العدة وبقاءها من غير دعوى رجعة وما هنا فى الاختلاف فى سبق الرجعة
 الانقضاء وعدم سبقها اياه مع الاتفاق على انقضاء وفرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وانما نهبت عليه
 لاني رايت من اشتبه عليه ذلك واستشكل احد الموضعين بالآخر فليتامل (قوله بترأخ عنه) وكذا بدونه
 م (قوله ما لو علم الترتيب) أى بين المدعين (قوله ولا تسمع دعوه عليه على الاوجه) اعتمد فى الروض
 سماع الدعوى عليه فقال له الدعوى عليها وكذا على الزوج اه وذكر فى شرحه ان ترجيح ذلك من زيادته
 وان عدم السماع هو المناسب لما مر فيها اذ ازوجها وليان من اثنين فادعى احد الزوجين على الآخر يسبق
 نكاحه قال وقد يجاب بانها ما هما متفقان على انها كانت زوجة للاول بخلافهما اه واقول تقدم فى عدم
 السماع على الآخر فى مسألة الوليين تفصيل يراجع (قوله لانها احالت الخ) قضيتها انها لو لم تاذن

(او ادعاها قبل انقضاء)
 للعدة (فقالت) بترأخ عنه
 بل إنما راجعت (بعده
 صدق) يمينه انه راجعها
 قبل انقضاءها لانه لما سبق
 بادعائها وجب تصديقه
 لانه بما حكمها فصحت ظاهرا
 فوقع قولها به بذلك اغوا
 ومثل ذلك ما لو علم الترتيب
 دون السابق منهما فيحلف
 هو ايضا لان الاصل بقاء
 العدة قال ابن عجل والمراد
 سبق الدعوى عند الحاكم
 وقال اسمعيل الحضرمى
 يظهر من كلامهم انهم
 لا يريدونه ورجعه الزركشى
 فقال الظاهر ان مرادهم اعم
 من ذلك وتبعه ابو زرعة
 وغيره هذا كله اذالم تنكح
 والا فان اقام بينة بالرجعة
 قبل الانقضاء فبى زوجته
 وان وطئها الثانى ولها عليه
 بوطئه مهر مثل فان لم يقمها
 فله تحليفها وإن لم يقبل
 اقرارها له على الثانى ولا
 تسمع دعوه عليه على
 الاوجه لان الزوجة من
 حيث هى زوجة ولو امة
 لا تدخل تحت اليد وفيما
 اذا اقرت او نكلت خلف
 تغرم له مهر المثل لانها احالت
 باذنها فى نكاح الثانى او
 بتكيتها له بين الاول
 وبين حقه ولو ادعى على
 مزوجة انها زوجته فقالت
 كنت زوجتك

زوجت بالاجبار مع كونها مطلقة طلاقا رجعيا ان تستدخل ماء المحترم أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم
 تول بكارتها اه ع ش (قوله جعلت زوجة له الخ) ان حلف انه لم يطلق نهائية ومعنى (قوله ثم حمله الخ)
 عبارة النهاية وشرح الروض نعم ان اقرت او لا بالنكاح الثاني او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوى و اشار
 اليه القاضى وكذا البلقينى فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك
 بالينة فان وجد احدهما لم تنزع منه جزا اه قال الرشيدى قوله ولا ثبت ذلك اى اقرارها اه وقال
 ع ش قوله فان وجد احدهما اى الاقرار أو الاذن فى النكاح اه (قوله على ما اذا لم تعترف الخ) أى والا
 ففيه نظير التفصيل المار فى قوله فان اقام بينة بالرجعة الخ وهو انها ان اقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه
 وان لم تقمها فلها تحليفه فان حلف تغرم له مهر المثل وان اقر او نكل وحلفت سقطت دعواه وان لم تحلف
 تغرم له مهر المثل (قوله او قالته عقب قوله) هذا مختز قوله السابق بترام و تركه مر اه سم (قوله
 لان الانقضاء) الى المتن فى النهاية (قوله ولا يشكل الخ) عبارة المغنى فان قيل قد ذكر اى الروضة واصحابها
 العددا ما يخالف ما ذكر فى المتن وهو فيما اذا ولدت وطلقها واختلفا فى المتقدم منهما فقال ولدت قبل الطلاق
 فى الرجعة فقالت بعده نظرا ان اتفاقا على وقت الولادة صدق الزوج يمينه وان اتفاقا على وقت الطلاق صدقت
 يمينها وان لم يتفقا على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق وادعت العكس صدق يمينه مع ان مدرك البابين
 واحده وهو التمسك بالاصل اجيب عن الشق الاول بانه لا يخالف فيه بل عمل بالاصل فى الموضعين وان كان
 المصدق فى احدهما غيره فى الاخر وعن الثانى بانهما هنا اتفاقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم
 يتفقا عليه قبل الولادة فيقوى فيه جانب الزوج اه (قوله مامر) أى من التفصيل فى قول المصنف واذا
 ادعى العدة منقضية الخ اه ع ش عبارة الكردى قوله ولا يشكل مامر وهو قول المتن فان اتفقا على
 وقت الانقضاء الخ والاشكال بشقين احدهما على مسئلة الاتفاق والاخر على عدمه وقوله فالعكس مامر
 اشارة الى الشق الاول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لاتحاد الخ وقوله وان لم يتفقا اشارة الى الشق الثانى
 وجوابه قوله لاتفقا هنا الخ اه (قوله فاذا اتفقا على احدهما فالعكس مامر الخ) كأن الولادة هنا
 نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هى المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق
 والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هى
 المصدقة اه سم (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية
 ولى الرجعة فقالت بل طلقت الخميس وقوله او الطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السبت
 بان زوجت بالاجبار ولم تمكن لا تغرم شيئا (قوله ثم حمله الخ) فى شرح الروض نحو هذا التقييد عن
 البغوى والبلقيني فقال نعم ان اقرت او لا بالنكاح الثانى او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوى و اشار اليه
 القاضى وكذا البلقينى فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك
 بالينة فان وجد احدهما لم تنزع منه جزا اه (قوله او قالته عقب قوله) السابق بترام و تركه مر قال
 فى الروض فرع كانت الزوجة اى المطلقة طلاقا رجعيا اى واختلما فى الرجعة فقيل القول قول السيد
 حيث قلنا القول قول الحرة والمذهب خلافه اى وهو اى القول قولها كالخبره ثم قال فى الروض وشرحه
 فرع لو قال اخبرتنى مطلقا بانقضاء العدة فرأيتها مكذبا لها او لا مصداقا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب
 بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانقضاء العدة وانما اخبر عنها اه ولو سال الرجعية
 الزوج او نائبه عن انقضائها لم اخباره كافى الاستقصاء بخلاف الاجنبى لو سألها فى وجه القولين شرح مر
 (قوله فالعكس مامر فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق او الطلاق صدقت) كان الولادة هنا نظير الانقضاء
 ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هى المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق والطلاق هنا
 نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هى المصدقة
 (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل

فطلقتنى جعلت زوجة له
 لاقرارها له كذا اطلاقه
 وأطال الاذرى فى رده نقلا
 وتوجيها ثم حمله على ما اذا لم
 تعترف للثانى ولا مكنته ولا
 اذنت فى نكاحه (قلت فان
 ادعىا معا) بان قالت انقضت
 عدتي مع قوله راجعتك أو
 قالته عقب قوله كما نقله
 الرافعى عن جمع وأقرهم
 (صدقت) يمينها (والله
 أعلم) لان الانقضاء يتعسر
 الاشهاد عليه بخلاف
 الرجعة ولو قال لا نعلم سبعا
 ولا مئة فالاصل بقاء العدة
 وولاية الرجعة ولا يشكل
 مامر بقولهم فيما لو ولدت
 وطلقها واختلفا فى السابق
 انهما ان اتفقا على وقت
 احدهما فالعكس مامر
 فاذا اتفقا على وقت الولادة
 صدق أو الطلاق صدقت

وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالاصل فيهما وان كان المصدق في احدهما غيره في الاخر وان لم يتفقا حلف الزوج لاتفاقهما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وشم لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى جانب الزوج (ومتى ادعاها والعدة باقية) جملة حاله أيضا (صدق) لقد رته على انشائها أما بعد العدة وقد أنكرتها من أصلها فهي المصدقة لاجماع وظاهر المتن انه لا يمين عليه مطلقا لكن قال الماوردي ان تعلق به حق لها كان وظنها قبل إقراره بالرجعة لا بد من يمينه وأطلق غيره أنه لا بد من حلفه والذي يتجبه بناء على حلفه (١٥٧) أن إقراره هل يجعل لإنشاء للرجعة

وهو ماصوبه الاسنوى ونقله عن نص الامام اولابل يبق على حقيقته وهو ماصرح به الامام واعتمده الاذرعى وأطال فيه فعلى الاول لاوجه لحلفه وعلى الثاني لا بد منه (ومتى أنكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها له قبل ان تنكح (قبل اعترافها) لانها جحدت حقاله ثم اعترفت به وفارق مالموادعت أنها بنت زيد أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها لا يقبل منها بادعائها هنا تايد الحرمة فكان اقوى وبان الرضاع يتعلق بها فالظاهر انها لا تقربه إلا عن تثبت وتحقق بخلاف الرجعة فانها قد لا تشعر بها ثم تشعر وبان النني قد يستصحب فيه العدم الاصل بخلاف الاثبات لا يصدر الا عن تثبت وبصورة غالبا فامتنع الرجوع عنه كسائر الاقارير قاله الامام وبني عليه انها لو ادعت انه طلقها فانكره ونكل عن اليمين فخلعت ثم كذبت نفسها لم تقبل وإن أمكن لاستناد قولها الاول إلى إثبات

اه سم (قوله وذلك الخ) توجيه لعدم الاشكال عش وكردى (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه اه سم (قول المتن ومتى ادعاها) اى الرجعة وانكرت والعدة باقية باتفاقهما باقية ومعنى (قوله لقد رته على انشائها) إلى قوله واطلق غيره في النهاية (قوله مطلقا) اى تعلق به حق لها ام لا (قوله ونقله عن نص الامام) جزم به الروض اه سم (قوله اولاهو ماصرح به الامام الخ) وهذا هو الوجه نهائية ومعنى واسنى اى فيكون إقرار او يئني عليه انه إن كان كاذبا لم تحمل له باطنا عش (قول المتن ومتى أنكرتها) اى ولو عند حاكم (فرع) قال الاشئوني في بسط الانوار ولو أخرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم اكدت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت في الحال اه عش (قول المتن ومتى أنكرتها الخ) قال في الروض عقب هذه ولو أنكرت غير المجبرة الاذن قبل الدخول اى او بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتن اه ويأتى عن المغنى ما يوافقه (قول المتن وصدقت) اى كاتقدم اه معنى (قوله لانها جحدت) إلى قوله وبان النني في المغنى وإلى قوله ولو طلقت في النهاية (قوله حقاله الخ) لان الرجعة حق الزوج نهائية ومعنى (قوله وتحقق) عطف تفسير (قوله فانها قد لا تشعر بها الخ) عبارة المغنى فانه رجوع عن نفي والنني لا يلزم ان يكون عن علم فان قيل رد على هذا الجواب مالمو انكرت غير المجبرة الاذن في النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها او بعده بغير رضاها ثم اعترفت بانها كانت اذنت لم يقبل منها مع انه نفي اجب بان النني اذا تعلق بها كان كالاتبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاتبات وجدد النكاح بينهما فلا تحمل بدون تجديد اه (قوله وبني عليه) اى على قوله وبان النني الخ اه عش (قوله وان أمكن) اى بان تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق (قوله ولنا كذا الامر الخ) قضيتها انه لو وقع التنازع في الرجعة عند حاكم وصدقت في انكارها لا يقبل تصديقها بعد وهو خلاف ما اقضاه اطلاق قول المصنف ومتى أنكرتها وصدقت الخ وعليه فالتعليل بالنني هو المعول عليه اه عش (قوله فقال واحدة الخ) اى الطلقة التي اوقعتها واحدة (قوله كما يأتى الخ) اى انفا (قوله لا تبطل به) اى رجوعها (قوله وبهذا) اى بكل من التعليلين وقوله مع ما يأتى اى في قوله لان المرأة الخ (قوله رد قول الانوار الخ) وقد يقال ان قول الانوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه انها لو ادعت الخ لان يفرق بما يأتى عن سم بانه لا حلف هنا من الزوجة (قوله فانكره وحلف) اى الزوج (قوله لم تقبل) لعل من فوائد عدم القبول انها لا تطالب بالنفقة وانه لو مات لم ترثه اه سم (قوله فقل من ذكرها) اى هذه المسئلة وحكمها (قوله ذلك) اى الطلاق

طلقت الخيس وقوله والطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخيس وقالت السبب (قوله لاتفاقهما) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه (قوله ونقله عن نص الامام) جزم به الروض (قوله اولاهو) اعتمده مر (قوله في المتن ومتى أنكرتها الخ) قال في الروض عقب هذه ولو أنكرت غير المجبرة الاذن اى قبل الدخول او بعد الدخول بغير رضاها كما في شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه وفرق في شرحه بينها وبين مسألة المتن بفرق بين احدهما ان اذن الزوجة شرط في النكاح دون الرجعة والاخر ان النني اذا تعلق بها كان كالاتبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاتبات (قوله فامتنع الرجوع عنه الخ) كذا شرح مر (قوله فانكره وحلف) اى الزوج ثم اكدت نفسها لم تقبل لعل من

ولنا كذا الامر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كانص عليه وجزم به في الانوار ووجه السبكي كما يأتى عن ولده فترثه لانه لا يثبت الطلاق بقولها قبل رجوعها ولا يثبت له حقا لغيرها وبهذا مع ما يأتى ومع اتفاقهم على انها لو ادعت انقضاء عدتها قبل ان يراجعها ثم رجعت قبلت يتضح رد قول الانوار لو ادعت الطلاق فانكره وحلف ثم اكدت نفسها لم تقبل قال البلقيني ولو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا ثم رجعت فقل من ذكرها والارجح قبول رجوعها لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق اه

ويؤيده ما مروى عن السبكي ويفرق بين هذا وعدم قبول رجوعها فيما رعن الامام يتأكد الحكم فيه بالدعوى والحلف وعن رضاع اقرت به بانه يحتاج للتحريم المؤبد ما لا يحتاج للغيره وبانها قد تنسب ذلك لزوجهما من غير تحقق بخلاف الرضاع لا تقر به إلا عن تحقق او ظن قوى فاندفع ما قيل القياس منع قبولها على ان بعضهم بحث انها لو اقرت رضاع ثم ادعت انه دون الجنس او بعد الحولين وقالت ظننته محرما قبلت وأفتى ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهدين باذنها له فأنكرت الاذن فأثبت القاضي النكاح وأمرها بالتكفين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بان لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والارث وفي قواعد التاج السبكي عن النص انه لو اقر بطلاق رجعي وادعت انه ثلاث ثم صدقته واكذبت نفسها قبلت فاذا مات (١٥٨) ورثته كما قاله ابني في فتاويه ولا نظير لاعترافها بالثلاث لان الشارع الغاء بل قال ابني في

فتاويه أيضا لو خالعهها فادعت انها ثالثة ثم رجعت وزوجت منه بغير محلل فالأقرب ثبوت الزوجية والارث اه ويوافقهم قول أبي زرعة في فتاويه ذكرت انه طلقها ثلاثا فانكر ثم ابانها لم يجز إذنها في العود اليه بلا محلل الا ان اكذبت نفسها قبل الاذن كما لو ادعت التحليل فكذبها ثم أراد العقد عليها لا بد ان يصدقها اه ويظهر انه لا يحتاج للنفق بالتكذيب ثم والتصديق هنا بل يكفي في الظاهر بالاذن ثم والعقد هنا لئلا يضمنها للتكذيب والتصديق ومرفى النكاح انه لو قال هذه زوجتي فانكرت ثم مات فرجعت ورثته (واذا طلق دون ثلاث وقال وطئت فلي الرجعة وأنكرت) وطأه (صدقته يمين) انه ما وطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لان الاصل

الثلاث (قوله عن السبكي) تنازع فيه الفعلان (قوله بالدعوى الخ) أي منها اه سيد عمر (قوله والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسئلتى الانوار والبلقينى لاحلف منها اه سم (قوله وعن رضاع الخ) كذا في النسخ بعن عطفها على عن الامام ولا يخفى ما فيه (قوله القياس) أي في مسألة البلقينى (قوله وافتي ولده) أي البلقينى (قوله بان لها الخ) متعلق بقوله وافتي ولده الخ (قوله انها ثالثة) أي الطلقة التي اوقعها بالخلع (قوله ثم) أي في المقيس وقوله هنا أي في المقيس عليه (قول المتن وطئت) أي زوجتي قبل الطلاق نهاية ومعنى (قول المتن صدقت الخ) فاذا حلفت لعدة عليها وتزوج حالاه معني (قوله انه ما وطئها) إلى قوله هذا في صدق في المعنى إلا قوله له بغير فارق إلى وليس له وإلى الباب في النهاية إلا ذلك القول وفيها ما نصه ولو كانت الزوجة المطلقة رجعية امته واختلفا في الرجعة كان القول قولها يمينها حيث صدقت لو كانت حرة لا قول سيدها على المذهب المنصوص ولو قال اخبرتني مطلقتي بان قضاء عدتها فراجعتهما مكذبا لها او لا مصدقا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب بأن قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانقضاء العدة وإنما اخر عنها ولو سال الرجعية الزوج ولو بناءً عنه عن انقضاء العدة لزمها اخباره قاله في الاستقصاء وفي سؤال الاجنبى قولان والظاهر عدم اللزوم اه (قوله له) أي للوطء والجار متعلق بدعوى الخ (قوله وليس الخ) أي في مسألة المتن (قوله وليس له الخ) أي ويحرم عليه ذلك إلى ان تنقض عدتها اه معني (قول المتن وهو مقرر لها الخ) أي بدعواها وطأها وهي لا تدعى إلا بضعها اه معني (قوله امتنع من قبول نصفها) نعت عين أي بان قال لا استحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالت هي بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة اه ع ش (قوله فيلزم) ببناء المفعول من الالزام والضمير المستتر للزوج والملزوم هو القاضي (قوله أي تملكه) أي النصف لها أي الزوجة تفسيره للبراء (قوله بطريقه) متعلق بالتمليك والضمير له وقوله بان يتلطف الخ تصوير لطريقه (قوله به) أي الزوج والجار متعلق بـ يتلطف (قوله فان صمم) أي الزوج على الامتناع

(كتاب الايلاء)

(قوله مصدر آلى) إلى قوله ولا أجا معك في النهاية لا قوله وللمعلق إلى الصبي (قول المتن حلف زوج الخ)

فرائد عدم القبول أنها لا تطالب بالنفقة وأنه لو مات لم ترثه (قوله بالدعوى والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسئلتى الانوار والبلقينى لاحلف منها (قوله انه لو اقر بطلاق رجعي إلى قبلت) هذا موافق لقوله السابق ولو طلق فمات واحدة وقالت ثلاث الخ (قوله الا باقرار ثان) كذا في الروض وشرحه والترجيح من زيادته هنا وصرح به الاسنوى ونقله عن ترجيح الرافي في الاقرار اه (كتاب الايلاء)

عدم الوطء وإنما قبل دعوى عين وهو له ثبوت النكاح وهي تريد تزبله بدعواها والاصل عدم مزيله وهنا ويصح قد تحقق الطلاق وهو يدعى مثبت الرجعة قبل الطلاق والاصل عدمه وبه فارق ما مر قبيل فصل قال انت طالق وأشار باصبعين وليس له نكاح اختها ولا اربع سواها مؤاخذه له باقراره (وهو مقرر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) لانه مقرر باستحقاقها جميعه (والا) تكن قبضته (فلا تطلب له الا بنصف) لاقرارها انها لا تستحق غيره فواخذته ثم اقرت بوطئه لم تاخذ النصف الاخر إلا باقرار ثان منه هذا في صدق دين أماعين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إقرارها منه أي تملكه لها بطريقه بأن يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فان صمم فيظهر ان القاضي يتسمها فيعطيه نصفها ويوقف النصف الآخر تحت يده إلى الصلح والبيان (كتاب الايلاء) مصدر آلى أي حلف (هو) لغة الحلف وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بانه (حلف زوج بصفة طلاقه) بالله أو صفة له كما يأتي في الايمان

أوبما الحق بذلك بما ياتي
(ليتعن من وطنها) أى
الزوجة ولورجعية ومتحيرة
لا احتمال الشفاء ومحرمه
لا احتمال التحلل لنحو حصر
وصغيرة بشرطها الآتى
سواء أقال فى الفرج أم
أطلق وسواء أقيد بالوطء
الحلال أم سكنت عن ذلك
(مطلقا) بان لم يقيد بمدة
وكذا ان قال أبدا أو حتى
أموت أنا أو زيد أو تموتى
ولا يرد عليه لانه لاستبعاده
كالزائد على الاربعة ولوقال
لا أطأ ثم قال أردت شهرا
مثلا دين (أو فوق أربعة
أشهر) ولو بلحظة لقوله
تعالى للذين يؤلون من
نساءهم الآية وفائدة كونه
موليا فى زيادة اللحظة مع
تعذر الطلب فيها لا تحلل
الايلاء بمضيها ثم اثم المولى
بايدائها وإياها من الوطء
المدة المذكورة فخرج
بالزوج حلف سيد أو أجني
فهو محض يمين كما ياتي
ويصح طلاقه الشامل
للسكران والعبد والكافر
والمريض بشرطه الآتى
وللمعلق فى السريجة بناء
على صحة الدور فيها لصحة
طلاقه فى الجملة الصبي
والمجنون والمكروه وبلبمتن
الذى لا يقال عادة الا فيما
يقدر عليه العاجز عن الوطء
بنحو جب او شلل

ويصح من مجيى بالعريية ومن عربى بالعجمية ان عرف المعنى كفى الطلاق وغيره اه (قوله) أوبما
الحق بذلك الخ) أى من كل ما يدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالوطء قال سم
عدنى الزواجر الايلاء من الكبائر ثم قال وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد وان لم أر من ذكره اه لكن
نقل عن الشارح انه صغيرة وهو اقرب اه ع ش (قوله) أى الزوجة) أى ولوامة اه سم (قوله) ولورجعية
ولا تضرب المدة الا بعد الرجعة اه ع ش (قوله) ومتحيرة) قاله الزركشى وضم اليها المحرمه والمظاهر منها
وقال فى الاولى أى المتحيرة ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء اه وقياسه ان لا تضرب المدة فى الآخرين الا بعد
التحلل والتكفير اه نهاية وفى سم عن شرح الروض مثله (قول المتن مطلقا) نعت لمصدر محذوف
أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة وفى معناه ما اذا اكده بقوله أبدا اه معنى عبارة السيد عمر بجوز ان مراد
المصنف مطلقا أى عن القيد الآتى وهو ما فوق اربعة اشهر بقرينة المقابلة فيندفع عدم الجامعية حتى
بابد الانه لا تعيين فيه والتعيين ملحوظ فى المقابل اه (قوله) ولا يرد عليه) أى على جمع الحد وظاهره انه
راجع الى ما بعد وكذا جميعا ولكن رجعه المعنى الى قوله أو حتى أموت الخ وهو قضية قول الشارح لانه
لا استبعاده الخ أى فى النفوس (قوله دين) أى ان كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر اه رشيدى (قول
المتن أو فوق اربعة اشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم فى
الحال بانه مول فاذا مضت اربعة هلالية ولم يتم ذلك العدد لنقص الالهة او بعضها تبين حينئذ كونه موليا
قال ولم أر من تعرض له اه سم وقال النهاية والاربعة هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما حكم
بكونه موليا حالا اذ الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص تحققنا انه مول اه وقال ع ش فلو جاءت
الاربعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الايلاء بناء على ان العبرة بما فى نفس الامر اه (قوله)
ولو بلحظة) الى قوله وبلبمتن فى المعنى (قوله) يؤلون من نساءهم) وانما عدى الايلاء فيها بمن وهو انما
يعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين انفسهم من نساءهم معنى ونهاية (قوله) وفائدة
كونه الخ مبتدأ وخبره قوله اثم الخ وكان الاولى والمراد بكونه موليا الخ عبارة المعنى بعد كلام نصها والاولى
انه يقال كلام الامام أى انه يكفى زيادة لحظة لتوسع المطالبة بحمول على اثم الايذاء وكلام الماوردى أى انه
لا يكون موليا الا بالحلف على فوق اربعة اشهر بزمان يتأتى فيه المطالبة على اثم الايلاء الا ترى انه لو قال والله
لا اطؤك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا اطؤك اربعة اشهر فانه ليس بمول كما سياتى مع انه ياتى بذلك اثم
الايذاء على الراجح فى الروضة اه (قوله) فهو محض يمين) أى وليس ايلاء فليس لها مطالبة بالوطء بعد اربعة
اشهر ومتى وطئ وحنت ولمه ما التزمه اه ع ش (قوله) ويصح طلاقه الخ) أى وخرج يصح الخ الصبي
الخ (قوله) للسكران) أى المتعدى بسكره وللخصى اه معنى (قوله) وللمعلق الخ) عبارة المعنى والمراد أنه
يصح طلاقه فى الجملة ليدخل ما لو قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا وفرعنا على اسناد باب
الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه فى هذه الصورة ومع ذلك يصح ايلأؤه اه (قوله) بنحو جب الخ) ولو حلف
زوج المشركة بالمغرب لا يطؤها لم يكن موليا كالا يلاء من صغيرة وقال البلقينى يكون موليا لاحتمال الوصول
على خلاف العادة ولا تضرب الا بعد الاجتماع ولو الى مرتد او مسلم من مرتدة فعندى تعقد التين فان جمعها
الاسلام فى العدة وكان قد بقى من المدة اكثر من اربعة اشهر فهو مول والا فلا اه نهاية وقوله ولو حلف الى

عدنى الزواجر الايلاء من الكبائر ثم قال وعدى لهذا كبيرة غير بعيد وان لم أر من ذكره اه (قوله) أى
الزوجة) ولوامة (قوله) ومتحيرة لا احتمال الشفاء) قاله الزركشى وضم اليها المحرمه والمظاهر منها قبيل
التكفير قال فى شرح الروض قال فى الاول ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء وقياسه فيما بعدها انها لا تضرب
الا بعد التحلل والتكفير اه (قوله) فى المتن أو فوق اربعة اشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلالية فلو حلف
لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم به فى الحال بانه مول فاذا مضت اربعة هلالية ولم يتم ذلك العدد لنقص
الالهة او بعضها تبين حينئذ كونه موليا قال ولم أر من تعرض له اه (قوله) لصحة طلاقه فى الجملة) قد يشك

قوله ولو آلى الخ في الرشيدي عن حواشي الروض للشهاب الرملي مثله (قوله أورتق) أي أورتقن اه نهاية
 (قوله فيها) أي الزوجة احتزبه عن الزوج الصغير فانه خرج يصبح طلاقه كما مر انفا (قوله اندفع) أي اراد هذا
 الخ ومن أورد ما هنا على منع الحد وما مر على جمع الحد المغنى (قوله والحيض) أي أو النفاس نهاية ومعنى
 (قوله أو نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر اه رشيدى (قوله أنه إيلاء)
 خلافا للنهاية ووفقا للبغنى عبارة أن قال والله لا أجامعك إلا في الدبر قول أو إلا في الحيض أو النفاس
 أو في نهار رمضان أو في المسجد فوجهان أحدهما وهو الوجه انه مولى قال الاسنوى وهو ما جزم به في
 الذخائر ولا يتجه غيره وقال الزركشى انه الأرجح وقال في المطلب انه الاشبه لأن الوطء حرام في هذه
 الاحوال فهو ممنوع من وطئها وبجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعدها بالفدية أو الطلاق فان فاء
 إليها في هذه الاحوال سقطت المطالبة في الحال لزوال المضاربة به وتضرب المدة ثانيا لبقاء البين كالمولى المولى
 بعد المدة ثم راجع تضرب المدة ثانيا لبقاء البين اه (قوله وبمطلقا) إلى المتن في النهاية والمعنى (وأن كلاله شرط
 الخ) لا يخفى أن ذلك إنما يعلم من كلامه السابق واللاحق اه رشيدى (قول المتن بل لو علق به طلاقا الخ) كذا
 اطلقوه هنا ويتجه أن يقال أخذنا ما قدموه في الطلاق أن محل ذلك إذا قصد به منع نفسه عن وطئها لأن التعليق
 بنحو الطلاق حينئذ يكون مبنيا فان اراد محض التعليق فلا إيلاء اذ لا قصد للامتناع من الوطء وإن اطلق
 فباتى فيه خلاف نظير ما مر ثم فعلى ما مشى عليه الشارح ثم لا يكون إيلاء وعلى ما مشى عليه الفاضل المحشى
 ونقله عن الجلال الرملي أيضا يكون إيلاء فليتأمل وليراجع اه سيد عمر أقول وقد يصرح بعدم الإيلاء
 عند إرادة محض التعليق قول النهاية وأقره سم نصه ولو كان به أو بها ما يمنع الوطء كعرض فقال إن وطئت
 فله على صلاة أو صوم أو نحوهما قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الأذرى انه
 لا يكون مولى ولا آليا وما يصدق في ذلك كسائر نذور المجازاة وإن أبى ذلك اطلاق الكتاب وغيره اه
 ويصرح بعدم الإيلاء في صورة الاطلاق أيضا قول الرشيدى نصه قوله وإن أبى ذلك اطلاق الكتاب فيه
 بحث اذ هذه خارجة بقوله أي المصنف في التعريف ليمتنع اه وكذا يصرح به ما يأتى عن المغنى في حاشية
 وكالحلف الظهار الخ (قول المتن أو عتقا) أي كالمثال الأخير وقوله أو قال إن وطئت الخ هلا عبر المصنف
 بقوله طلاقا أو عتقا أو نحوهما كقوله إن وطئت الخ اه سم عبارة المغنى مع المتن طلاقا أو عتقا كان وطئت
 فانت أو ضرتك طالق أو فعبدى حرا أو نحو ذلك مما لا يتحل البين منه إلا بعد أربعة أشهر كان قال إن وطئت
 الخ وبها يعلم أن قول الشارح بما لا ينحل الخ حذف المبين (قوله بما لا ينحل الخ) وذلك اما بان يقيد بما
 لا يوجد إلا بعد مضي أربعة أشهر أو يطلق فإن الاطلاق يلحق بالتقييد بما فوقها نظير ما مر في الحلف بالله

أورتق أو صغر فيها بقيد
 الآتى فلا إيلاء لإدلا بإدعاء
 وهذا الذى قررت انه اندفع
 ليراد هذا على المتن بانه غير
 مانع لدخول هذا فيه على انه
 سيصرح بذلك وبوطئها
 حلقه على ترك التمتع بغيره
 وبني الفرج الى اخره حلقه
 على الامتناع من وطئها في
 الدبر أو الحيض أو الاحرام
 فهو محض يمين والارجح في
 لا اجامعك الا في نحو الحيض
 أو حيض أو نهار رمضان
 أو المسجد أنه إيلاء وبمطلقا
 وما بعده الأربعة قائل لأن
 المرأة تصبر عن الزوج أربعة
 أشهر ثم يقضى صبرها أو يقل
 وعلم من كلامه أن أركانها
 ستة محلوف به وعليه ومدة
 وصيغة وزوجان وإن كلاله
 شروط لا بد منها (والجدید
 أنه) أي الإيلاء (لا يختص
 بالحلف بالله تعالى وصفاته
 بل لو علق به) أي الوطء
 (طلاقا أو عتقا أو قال إن
 وطئت فله على صلاة أو
 صوم أو حج أو عتق) بما لا
 ينحل إلا بعد أربعة أشهر
 (كان مولى)

لان ذلك كله يسمى مينا لتناولها لعل الحلف بالله تعالى وبغيره فشملة الآية والغفران فيها لما شتمت عليه الايلاء من الاثم كما مر لا الحث لانه واجب وإن كان الحلف بالله ولانه يتمتع من الوطء خشية ان يلزمه ما لزمه كالمتمتع منه (١٦١) في الحلف بالله تعالى خشية الكفارة

وكالحلف الظهار كانت على كظهر امي سنة فانه ايلاء كما ياتي اما اذا انحل قبلها كان وطئتكم فعلى صوم هذا الشهر او شهر كذا وهو ينقض قبل اربعة اشهر من الدين فلا ايلاء (ولو حلف اجنبي) لا جنسية او سيد لامته (عليه) اي الوطء كوالله لا اطؤك (فيمين محضة) اي لا ايلاء فيها فيلزمه قبل النكاح او بعده كفارة بوطئه (فان نكحها فلا ايلاء) يحكم به عليه فلا تضر كل المدة وإن بقي من مدة عينها فوق اربعة اشهر وتاذت لا تنقضاء الاضرار حين الحلف لا اختصاصه بالزوج بنص من نسائهم (ولو آلى من رتقاء او قرناء او آلى محبوب) لم يبق له قدر الحشفة ومثله اشل كما مر (لم يصح) هذا الايلاء (على المذهب) اذ لا ايداء منه حيث لا يخلاف الخصي والعاجز لمرض او عنة

وبدل على ذلك تصويرهم عبارة اصل الروضة فو قال إن وطئتكم فعلى صوم شهر أو الشهرين الفلاني وهو يتأخر عن اربعة اشهر فهو مول انتهت اه سيد عمر افول قدا فاذ ذلك قول الشارع الماروا بما الحق بذلك الخ (لان ذلك) إلى قول المتن ولو قال في المغنى إلا فوله والغفران إلى ولانه وقوله وإن بقي إلى المتن وقوله ومرا إلى المتن وإلى قول المتن والجدي في النهاية إلا فوله والغفران إلى ولانه وقوله بل بحث إلى وخروج وقوله قبل خروج الدجال (قوله لان ذلك) أي تعليق الطلاق والعنف والتزام نحو الصلاة بالوطء (قوله ولانه) عطف على قوله لان ذلك الخ (قوله وكالحلف الظهار الخ) عبارة المغنى وكلامه هنا وفيما سبق يشعر بان الايلاء لا يكون بغير الحلف لكن سياق في الظهار انه لو قال انت عى كظهر امي سنة مثلاً أنه ايلاء مع انتفاء الحلف في هذه الصورة واليمين المذكورة يمين لجاح واليمين بصوم شهر الوطء ايلاء كان وطئتكم فنته على صوم الشهر الذي اطافيه فاذا وطئ في اثناء الشهر لزمه مقتضى اليمين ويجز به صوم بقیته ويقضى يوم الوطء اه (قوله) اما اذا انحل الخ) محترز قوله لا ينحل الخ (قوله اي الوطء) يعني عدما بدليل ما بعده عبارة المغنى إن ترك الوطء اه (قوله فيلزمه قبل النكاح) أي بزنا أو شبهة اه عش (قوله كفارة) أي في الحلف بالله تعالى اه مغنى (قوله بوطئه) الاولى تقديمه على قبل النكاح (قول المتن فان نكحها الخ) اي او اعتقها السيد وتزوجها ويمكن ادخالها في المتن اه عش (قوله لا تنقضاء الاضرار الخ) تعليل للدين وقوله لا اختصاصه الخ علة للاملة ولعل الاولى ان يجعله علة ثانية بزيادة الواو (قوله بنص من نسائهم) باضافة (قوله لم يبق له الخ) عبارة المغنى اي مقطوع الذكر كله وكذا ان بقي منه دون الحشفة اما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح ايلاءه لا مكان وطنه اه (قوله اذ لا ايداء منه) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم فصد الايداء وقت الحلف لان زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق الحصول اه عش (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيث يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي وهو الامكان المذكور وعبارة الروض وشرحه ويصح ايلاء الزوج من صغير يمكن جماعها فيا قدره من المدة ومريضة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة اطة الجماع وتطبق المريضة ذلك انتهت اه سم (قوله قدرها) جملة فعلية نعت لمدة (قوله ومن طرا الخ) عطف على الخصي (قوله برجعتهما) اي وتحسب المدة منها كما ياتي اه عش (قوله مرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا اه رشيدى عبارة المغنى مع المتن وسواء اقتصر على ذلك ام قال هكذا مرارا اه (قوله لا انحلال كل الخ) عبارة المغنى لا انتفاء فائدة الايلاء من المطالبة بموجبه في ذلك اذ بعد مدة اربعة اشهر لا يمكن المطالبة

قاصدا به نذرا لحجزة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرى أنه لا يكون مولى ولا آتما ويصدق في ذلك كسائر صور نذرا لحجزة وإن ابي ذلك إطلاق الكتاب وغيره شرح مر (فرع) قال البغيني لو حلف زوج المشركية بالمغرب لا بطؤها كان مولى لا احتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع ولو آلى مرتدا أو مسلم من مرتدة فعندى تتعقد اليمين فان جمعها الاسلام في العدة وكان قد بقي من المدة من اكثر من اربعة اشهر فهو مول ولا افلا كذا شرح مرفليا مل مع قول العباب ما نصه فرع من آلى وهو غائب ولو مشرقيا عن مغربية أو هو حاضر ثم غاب حسب المدة لها توكل من بطاله فاذا تمت رفعه لقاضى بلد الغيبة وطالبه فيامر القاضى بفيئة اللسان حالا وينقلها اليه او رجوعه اليها او طلاقها ان امتنع من ذلك ويمهل لاهية السفر وامن طريقه ومرض معجز فان لم يف بلسانه او لم يسمح في اجتماعها بعدامكانه ثم طالب العود اليها لم يمكن بل يطأها القاضى بطاب وكيلها ولو غاب بعد طلبها بالحق وامتناعه لم يكفيه فيئة اللسان ولم يمهل بل يطأها القاضى بطابها اه (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عنة وحيث يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتي اي وهو

أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتكم اربعة اشهر وهكذا) مرتين

(٢١ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

أو (مرارا) متصلة (فليس بمول في الاصح) لا انحلال كل بعضى الاربعة فتعذر المطالبة نعم يا ثم اثم مطلق الايداء دون خصوص اثم الايلاء

بل بحث انه فوقه لان هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في اصل تأنيبه وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بان قال فلا وطئتك فهو ايلاء قطعاً
لأنها بين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمتصلة ما لو فصل كلا عن الأخرى أي بان تكلم باجنبي وإن قل أو سكت بأكثر من
سكتة تنفس وعي فما يظهر فليس إيلاء (١٦٢) قطعاً (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فاذماضت فوالله لا وطئتك سنة) بالنون كافي

الروضة وأصلها وبالرفوعة
أي ستة أشهر كما في أصله
قيل وهو الأول انتهى وفيه
نظر بل الأول الأول لما في
الثاني من الإيهام الذي
خلا عنه أصله بذكره
المضاف إليه (فايلاً أن
لكل) منهما (حكمه)
فتطالبه بموجب الأول في
الخامس لا فيما بعده
لأنحلالها بمضيه وانعقاد
مدة الثانية فيطالب بذلك
بعد مضي أربعة أشهر
وخرج بقوله فاذا مضت ما لو
أسقطه كان قال والله لا
اجامعك خمسة أشهر ثم قال
والله لا اجامعك سنة فانهما
يتداخلان لتداخل
مدتهما وانحلتا بوطء واحد
وبقوله فوالله ما لو حذفه
فيكون ايلاء واحد (ولو
قيد) يمينه على الامتناع من
الوطء (بمتباعد الحصول
في) الأشهر (الأربعة)
عادة (كنزول عيسى صلى
الله عليه وسلم) قبل خروج
الدجال وكخروج الدجال أو
ياجوج وماجوج (فول)
لان الظاهر تأخره عن
الأربعة فتضرر هي يقطع
الرجاء وعلم به ان محقق
الامتناع كطلوع السماء
كذلك بالاولى أمالوقيدها

بوجوب اليمين الأولى لأنحلالها ولا بموجب الثانية لأنهم لم تض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضي
الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لاخر حلقه اه (قوله بل بحث انه الخ) عبارة المغني قال في المطلب
وكانه دون اثم المولى ويجوز ان يكون فوقه لان ذلك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فانه لا يدفع له إلا
من جهة الزوج بالوطء اه (قوله وفيه نظر للخلاف الخ) لا يخفى ما في هذا النظر من النظر إذما استند اليه
الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بعدم التأنيب فتامله بقلب من الحسد سليم اه سيد عمر
(قوله وبمتصلة ما لو فصل الخ) عبارة المغني وافهم كلامه ايضاً ان محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين فان قال
ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليمين وهكذا أمراراً فلا يكون مولياً قطعاً اه (قوله بالنون الخ) عبارة
المغني قوله سنة موافق للشرح والروضة وفي المحرر ستة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأول موافقاً لأصله
ويصح ان يقر المتن بالمتنازع من فوق فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالنون اه (قوله قيل وهو الأول) أي
في المتن اه سم زاد الرشيدى بقرينة ما بعده اه (قوله وفيه نظر بل الأول الخ) قد يجاب بانه
لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر الاستة أشهر هذا ان اراد القائل أولوية
ضبط عبارة المصنف بالرفوعة فان اراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قد يقال
على الاخير انه لا وجه للأولوية بل متساويان اه سيد عمر وعبارة المغني المارة صريحة في الاحتمال الأول
(قوله المضاف اليه) أي لفظة أشهر (قوله فتطالبه) إلى قوله وقيس به في المغني لا قوله ثاني أيامه أو قوله كما
بحته أبو زرعة (قوله فتطالبه الخ) عبارة المغني فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من
الفنية أو الطلاق فان انحلت فان آخرت حتى مضى الخامس دخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة
أشهر منها بموجبه كما مر فان لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به سواء
اتركت حقها ام لم تعلم به لأنحلاله كما لو آخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة اه (قوله مدة الثانية)
الانساب التذكير (قوله بذلك) أي بموجب الإيلاء الثاني (قوله قبل خروج الدجال) ظرف لما فهمه
المتن والمعنى كالتيقيد قبل خروج الدجال بنزول عيسى (قوله تأخره) أي ما ذكر من النزول والخروج
(قوله وعلم به) أي يقول المصنف بمسبب الخ (قوله ان محقق الخ) أي المقيد به (قوله أمالوقيدها الخ)
محتززه قوله قبل خروج الدجال (قوله ومحلّه) أي محل قوله فلا يكون إيلاء (قوله إن كان) أي التقييد
المذكور (قوله الأربعين) نعمت أيامه (قوله كذلك) أي حقيقة (قوله وبقيتها) أي بقية أيام الدجال
(قوله مع أمره بان الأول الخ) في هذه للعبارة تسمح لا يخفى إذ لا أمر هنا اه رشيدى عبارة المغني فستل عن
ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا صلاة يوم فقال لا أقدر والعقد اه (قوله وقيس به) أي باليوم الأول (قوله)
فيها (أي الأول والثاني والثالث (قوله أي الأربعة الخ) عبارة المغني أي مضى الأربعة الأشهر كقوله في

الامكان المذكور وعبارة الروض وشروح ايلاء الزوج من صغيرة يمكن جماعها فيما قدره من المدة
ومرضعة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة اطاقة الجماع ونطق المريضة ذلك اه (قوله وبمتصلة ما لو فصل
كلا الخ) كذا شرح مر (قوله قيل وهو الأول) أي في المتن (قوله وفيه نظر بل الأول) لما في الثاني
من الإيهام الخ قد يجاب بانه لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا ستة بعد قوله خمسة أشهر الاستة أشهر
هذا ان اراد القائل أولوية ضبط عبارة المتن بالرفوعة فان اراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا
نظير يرجعه (قوله قبل خروج الدجال) ظرف لقول المتن قيد (قوله ومحققه) أي الحصول (قوله)

بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون ايلاء ومحلّه كما بحثه أبو زرعة ان كان ثاني أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقي أيامه وقت
الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة اذ يومه الأول كسنة حقيقة والثاني كشهر والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كما يمانا
كما صح عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بان الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرون له وقيس به الثاني والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها
أقدار العبارات والالجال وغيرهما كما مر أوائل الصلاة (وان ظن حصوله) أي المقيد به (قلها) أي الأربعة كجبه المطر في الشتاء

(فلا) يكون إيلاء بل محض يمين ومحققه كجفاف الثوب أولى فلذا أخذ فـهـو أن كان في أصله (وكذا الوشك) في حصول المقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من محتمل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون (١٦٣) إيلاء (في الأصح) حالا ولا بعد مضى

الأربعة قبل وجود المعلق به لأنه لم يتحقق منه قصد الأيلاء أو لا أمال لم يحتمل وصوله منه لبعده مسافته بحيث لا تقطع في أربعة أشهر فهو مول نعم أن ادعى ظن قربها حلف ولم يكن موليا بل حالفا (ولفظه) المفيد له وإشارة الأخرس به (صرح وكنائية) ومنها الكتابة كغيره (فن صريحه تغيب) حشفة أو (ذكر) أي حشفته إذ هي المرادة منه بخلاف ما لو أراد كله لحصول مقصودها بتغيب الحشفة مع عدم الخنث (بفرج ووطء جماع) ونيك أي مادة نى كـ وكذا البقية (وافتنضاض بكر) غير غوراء لشيوعها نعم يدين أن أراد بالجماع الاجتماع وبالوطء الدوس بالقدم وبالأفتضاض غير الوطء ومحل أن لم يقل بذكري والام يدين في واحد منها كالنيك مطلقا أما الغوراء إذا علم حالها قبل الحلف فالخلف على عدم افتضاضها غير إيلاء على ما قاله ابن الرفعة لحصول مقصودها بالوطء مع بقاء البكارة قال إلا أن يقال الفتيمة في حق البكر تخالفها في حق الثيب كما يفهمه لإيراد القاضي

وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى ينزل المطر اهـ (قوله فلا يكون) إلى قوله فلذا في المغنى (قوله ومحققه) أي الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى (قوله كمرضه أو مرض زيد) لعل المراد به كشفاء مرضه الخ (قوله من محتمل الخ) أي محل محتمل الخ وقوله منه أي المحل المذكور (قوله حالا) إلى قوله لما يأتي في المغنى لإفادته أي حشفته إلى المتن (قوله حالا ولا بعد مضى الأربعة) قضية كلام الروض وشرحه أنه لو مات زيد قبل قدومه صار الحالف موليا للياس منه اهـ سم باختصار (قوله بخلاف ما لو أراد كله الخ) قضية أنه لو أطلق كان موليا لحال الذكري على الحشفة وهو قضية قوله قبل أي حشفته إذ هي الخ وأنه إذا قال أردت جميع الذكري قبل منه ظاهرا اهـ عـش وقال السيد عمر قوله بخلاف ما لو أراد كله الخ ينبغي وأطلق لأن اللفظ عند الإطلاق ينزل على حقيقته ثم رايت في حاشية السنباطي على المحلى التصريح بأن حالة الإطلاق كقصد الكل وأما قول التحفة إذ هي المراد للامام النووي بقوله ذكر لأنه المراد في إطلاق الحالف لفظ الذكري من غير إرادة وإن أو همت عبارتها ذلك اهـ أقول وهو ظاهر صنيع المغنى حيث قال فن صريحه مهجو النيك وتغيب أي إدخال ذكر أو حشفته بفرج أي فيه ووطء وجماع وإصابة اهـ وافتضاض بكر وهي إزالة فضتها بكسر القاف أي بكارتها كقوله والله لا اغيب أو لا أدخل أو لا أوجذ ذكرى أو حشفتي في فرجك أو لا أطوك أو لا أجامعك أو لا أصبتك أو لا أفتضك بالقاف أو بالفاء وهي بكر اهـ (قوله أي مادة الخ) أي ما تركب منها سواء كان ماضيا أو مضارعا أو غيرهما اهـ عـش (قوله نعم يدين الخ) ولا ينافي ذلك الصراحة لأن الصريح يقبل الصرف اهـ سم (قوله إن أراد الخ) عبارة المغنى ويدين في الأربعة الأخيرة أن ذكر محتملا ولم يقل بذكري أو بحشفتي كان يريد بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع وبالاخيرين الإصابة والافتضاض بغير الذكري اهـ (قوله كالنيك مطلقا) كما في التنبيه والحاوي اهـ شرح المنهج وفي شرح الارشاد وببحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام أنه لو أراد بالنيك الوطء في الدبر دين أيضا اهـ سم (قوله أما الغوراء) بغين معجمة وهي التي بكارتها في صدر فرجها اهـ معنى (قوله وهذا هو المعتمد) أي فيكون موليا إذ لا نحصل الفتيمة إلا بزوال البكارة اهـ عـش (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفنى شيخنا الشهاب الرمل رحمه الله تعالى بأشراط انتشار الذكري فيها أي الفتيمة كالتحليل شرح مر اهـ سم (قوله كافتضاء) إلى قوله ونوزع فيه في المغنى وإلى قوله فان قلت في النهاية (قوله كافتضاء) أي ودخول كوا الله لا فاضى اليك أو لا أمسك أو لا أدخل بك اهـ معنى (قول المتن كنيات) (فروع) لو قال لا أجامعك إلا بجماع سمع أو أراد بالجماع في الدبر أو فمادون الفرج أو بدون الحشفة كان موليا وإن أراد بالجماع الضعيف أو لم يرد شيئا لم يكن موليا ولو قال والله لا أغتسل عنك وأردت ترك الغسل دون الجماع أو ذكر امرأ محتملا كان لا يمسكك بعد الوطء حتى ينزل واعتقد أن الوطء بلا إنزال لا يوجب

حالا ولا بعد مضى الأربعة) من ذلك قول الروض وشرحه أو قال والله لا أجامعك حتى يشاء فلان شاء الجماعة ولو مترأخيا لمحت اليمين وإلا أي وإن لم يشأها صار موليا بموته قبل المشيئة للياس منها سواء أشاء أن لا يجامعها أم لم يشأ شيئا لا بمضي مدة الإيلاء لعدم الياس من المشيئة اهـ والظاهر أن نحو القدوم كالمشيئة إذا كان حصوله قبل مضي المدة أو بعده على الاحتمال حتى إذا قال لا أطوك حتى يقدم زيد لم يصير موليا وإن مضت المدة فان مات قبل قدومه صار موليا للياس منه فليتأمل (قوله نعم يدين إن أراد بالجماع الاجتماع الخ) فلا ينافي ذلك الصراحة لأن العريج يقبل الصرف (قوله كالنيك مطلقا) قال في شرح المنهج كما في التنبيه والحاوي وفي شرح الارشاد وببحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الام أنه لو أراد بالنيك الوطء في الدبر دين أيضا اهـ (قوله قال إلا أن يقال الخ) كذا شرح مر (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفنى شيخنا

والنص انتهى وهذا هو المعتمد لما يأتي أنه لا بد في الفتيمة في البكر من زوال بكارتها ولو غوراء نظير ما مر في التحليل وإن أمكن الفرق (والجديد أن ملازمة ومباضعة ومباشرة وأتينا وغشيانا وقربانا) بكسر أوله ويجوز ضمه (ونحوها) كافتضاء ومس (كنيات) لاستعمالها في غير الوطء أيضا مع عدم اشتبارها فيه حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطء (ولو قال إن وطئتكم فعبدي حفرالملكه)

بيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الایلاء) وإن عاد للمسلم لعدم ترتب شيء على وطئه (ولو قال) أن وطئتكم (فعبدي حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (قول) لأنه وإن لم يمتنع عنه فتحصيله وربطه بمعين زيادة التزامه بالوطء على موجب الظهار وإن وقع عنه ولو وطئ في المدة أو بعدها فسكان كالإتزام أصل العتق (والا) يكن قد ظاهر (فلاظهار ولا إيلاء باطنا) (لكذبه) ويحكم بهما ظاهرا (لاقراره بالظهار فيحكم بإيلائه) وبوقوع العتق عن الظهار (ولو قال) أن وطئتكم فعبدي حر (عن ظهاري أن ظاهره فليس بمول حتى يظاهر) لأنه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق به مع الوطء فاذا ظاهر صار موليا وحينئذ يعتق بالوطء في مدة الإيلاء وبعدها لوجود المعلق به لكن لا عن الظهار اتفاقا لسبق لفظ التعليق له والعتق أنما يقع عنه بلفظ يوجد بعده وبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي مراجعته ويعمل بمقتضى إرادته اخذاً من قولهم في الطلاق لو علقه بشرطين بلا عطف فإن قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اعتبر في حصول المعلق به وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما كما هنا روجع فإن

الغسل أو أراذني أجامعها بعد جماع غير هاقبل منه ولم يكن موليا ولو قال والله لا أجامع فرجك أو لا أجامع نصفك الأسفل كان موليا بخلاف باقي الأعضاء كلا أجامع يدك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك لم يكن موليا إلا أن يرد البعض الفرج وبالصف النصف الأسفل ولو قال لا بعدن أو لا غين عنك أو لا غيظتك أو لا سوانك كان كناية في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ لها وغيرهما ولو قال والله لا تجتمع راسنا على وسادة أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع راسيهما على وسادة أو تحت سقف مغنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية إلا أنه قال في لا بعدن وما عطف عليه وفي لا طيلن تركي جماعك كان صريحا في الجماع وكناية في المدة قال عس قوله كناية في المدة أي فإن قصد بذلك أربعة أشهر فاقول لم يكن إيلاء وإن أراد فوق أربعة أشهر كان إيلاء وان أطلق فينبغي أن يكون إيلاء أيضا لأنه حيث كان صريحا في الجماع يكون بمنزلة الله لا أطوك وهو لو قال ذلك كان موليا هذا وينبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع قولهم في والله لا أطوك أنه يحمل على التأييد في المدة اه (قوله بيع) أي لجميعه وقوله لازم من جهته أي بان باعه بتا وبشرط الخيار للشترى اه عس (قوله أو بغيره) كموت أو عتق ونحوهما اه مغنى (قوله العتق عنه) أي الظهار عبارة المغنى وإن لم يمتنع كفارة الظهار اه (قوله على موجب الظهار) متعلق بزيادة اه رشدي (قوله فسكان الخ) قدمه المغنى على الغاية وقال بدلها ثم اذ وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره اه وهو أحسن (قول المتن باطنا) أي بينه وبين الله اه مغنى (قوله وبوقوع العتق الخ) أي اذ وطئ اه مغنى (قوله لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فاذا ظاهر صار موليا يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء اه سم (قوله فاذا ظاهر) كان يقول أنت على كظهر أمي اه عس (قوله لكن لا عن الظهار) أي فيكون مجانا وكفارة الظهار باقية اه عس (قوله لسبق لفظ التعليق) أي تعليق العتق له أي على الظهار (قوله عنه) وقوله بعده أي الظهار (قوله وبحث فيه) أي في حصول العتق بالوطء لا عن الظهار قاله عس اه مغنى أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الاتي ويصرح به ما يأتي عن سم انفا اطلاق قولهم فاذا ظاهر صار موليا (قوله فإن اراد أنه اذا حصل الثاني الخ) أي وعلى هذا يصير موليا اذا حصل الثاني وقوله وإن اراد أنه اذا حصل الأول الخ أي وعلى هذا لا يصير موليا لأنه قبل حصول الأول الذي هو الوطء لا يمتنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر فليتأمل اه سم (قوله اذا حصل الثاني) أي الظهار تعلق أي العتق بالأول أي لوطء عس وكردى (قوله أن تقدم الوطء) أي على الظهار اه كردى (قوله تعلق بالثاني الخ) أي أن وطئ بهما الظهار كما يأتي في قول مر بعده بالوطء قاله عس وقال سم والكردى قوله عتق أي أن تقدم الوطء على الظهار اه وهو ظاهر صنيع الشرح (قوله بتقديم الثاني) أي الظهار على الأول أي الوطء فيما قاله الرافعي مقارنة له أي في ترتيب العتق عليه وإن كان في صورة تقدم الظهار موليا وفي صورة المقارنة غير مول لأن الإيلاء

الشهاب الرملي باشتراط انتشار الذكر فيها كالتحليل مر (قوله لأنه لا يلزمه شيء) إلى قوله فاذا ظاهر صار موليا) يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء (قوله وبحث فيه الرافعي إلى قوله اه) ويعتذر عن الأصحاب بأن كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير وما يتحقق ما يحصل به العتق فأنما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه بما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعلق العتق بعده بالوطء كان إيلاء والا فلا وذلك الاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية شرح مر (قوله فإن اراد أنه ان حصل الثاني تعلق بالأول) أي وعلى هذا يصير موليا اذا حصل الثاني (قوله تعلق بالثاني) أي وعلى هذا لا يصير موليا لأنه قبل حصول الأول الذي هو الوطء لا يمتنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار هكذا يظهر

مشروط بتقدم الظاهر اه بحيرى (قوله ورجح غيره الخ) وافقه المغنى فقال والظاهر كما قال شيخنا انه لا ايلاء مطلقا اه اى تقدم الوطء على الظاهر او لا (قوله انه لا ايلاء مطلقا) ووجه احتمال ما تى به للمعنى الثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك اه سم (قوله ونوزع فيه) وافقه النهاية فقال والاوجه كما افاده الشيخ فى شرح منجه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر على قياس ما فسر به قوله تعالى وعبارة شرح المنهج فان تعذرت مراجعته او قال ما ردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثانى وجزائه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر بحيرى المغنى على ان مختار شيخ الاسلام ما قبل لكن والنهاية على انه ما بعدها (قوله ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر) كذا فى شرح م ر وفى شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر وامله انتقل نظره من العتق الى الايلاء اه وكان وجه توقيفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالاية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه واذا حصل الظاهر انحلت التمين فليتأمل سم على حجج اه عش عبارة الرشيدى قوله ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر لعل صواب العبارة ان يعتق ان وطىء ثم ظاهر والا فامعنى الحكم عليه بانه مول بعد وقوع الشرطين الوطء والظاهر الموجبين لحصول العتق عقب اخرهما ثم رايت الشيخ عميرة سبق الى هذا اه (قوله ويؤيد ذلك) اى القياس المذكور (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويعتذر عن الاصحاب اى القائلين اذا ظاهر صار موليا وحينئذ يعتق بالوطء الى آخر ما تقدم بان كلامهم فى الايلاء المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير واما تحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ

عتق انتهى والحق السبكي
بتقدم الثانى على الاول
فيما قاله الرافعى مقارنته
له وسكت الرافعى
عمالو تعذرت مراجعته
او قال ما ردت شيئا
ورجح غيره انه لا ايلاء
مطلقا ونوزع فيه بان
قياس ما فسر به قوله تعالى
قل يا ايها الذين هادوا ان
زعمتم الآية من ان الشرط
الاول شرط لجملة الثانى
وجزائه ان يكون موليان
وطىء ثم ظاهر ويؤيد
ذلك ان هذا هو الذى
صرحوا به فى الطلاق
فان قلت هل يمكن

فليتأمل (قوله عتق) اى ان تقدم الوطء (قوله انه لا ايلاء مطلقا) لعل وجه احتمال ما تى به للمعنى الثانى الذى لا ايلاء فيه كاسنين عبارة تكميئاه بالهامش فليحرو وهو انه اذا حصل الاول تعلق بالثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك وقضية مرعاة هذا الاحتمال عند عدم الارادة ان يتوقف العتق على تقدم الوطء على الظاهر فان لم يتقدم فلا عتق ثم رايت ذلك فيما تى عن السبكي (قوله ونوزع فيه بان قياس الخ) كذا مر قال شيخ الاسلام فى شرح منجه ما نصه فان تعذرت مراجعته او قال ما ردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثانى وجزائه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر اه وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله فالظاهر الخ ما خذ من كلام السبكي رحمه الله تعالى حيث قال لوروجع فقال ما ردت شيئا فقياس ما قاله الرافعى فيما اذا قال ان دخلت فانت طالق ان كنت زيدا ان لا يقع العتق الا بان يطا ثم يظا هو وحينئذ يجب ان لا يكون موليا لانه اذا قدم الظاهر انحلت التمين وان قدم الوطء لم يصير الوطء بعده محلوا عليه فلا ايلاء اه قال السكالك المقدسى وفى شرح الارشاد مؤلفه ما يخالفه واعلم ان قول السبكي الا بان يطا ثم يظا هو محصله ان ارتباط العتق بالظاهر متوقف على سبق الوطء وذلك كما ترى وهو محصل معنى الآية المذكور كقول الشارح لكن الاوفق الخ وقد رتب السبكي على ذلك انه لا ايلاء اصلا ووجهه بما سلف فكيف يصح للشارح ان يربط على ذلك قوله الا تى ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر فان قلت بل قضية اللاحق بالاية اعنى جعل ربط العتق بالظاهر مشروطا بسبق الوطء غير ما قاله معا وهو ان يجعل موليا حال لانه يتمتع من الوطء خوفا من ربط العتق بالظاهر قلت هذا امر دود لان الوطء حينئذ مقرب من الحنث لا مقتضى له ولو صح هذا السؤال لزم ان يكون الشخص موليا من الثالثة بوطء الثانية فى مسئلة الاربع الاتية وقد رايت فى التمشية لابن المقرئ ما يصحح هذا الجواب والله اعلم اه (قوله ان وطىء ثم ظاهر) هكذا فى شرح المنهج وكتب بهامشه بازائه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله ان وطىء ثم ظاهر لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر وامله انتقل نظره من العتق الى الايلاء اه وكان وجه توقيفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالاية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه واذا حصل

توجيه ما جرى عليه الاصحاب هنا ولم يجعلوه من تلك القاعدة التي قررناها في الطلاق كما يصرح به كلامهم قلت نعم يمكن ان نظير ما هنا ثم ان دخلت الدار فانت طالق ان كبرت زيدا والفرق (١٦٦) بينه وبين ما هنا غير خفي اذ كل من الدخول والكلام مثلا وقع شرطا للطلاق محتملا للتقدم

والتأخر وليس بين الشرطين ربط ولا مناسبة شرعية يقتضى بهما على ما أفهمه اللفظ فرجع لارادته وقيل عند عدمها او تعذر معرفتها الاطلاق الا ان تقدم الاول لان الاصل بقاء العصمة واما هنا فبين الشرطين الوطء والظهار ذلك فقضى بهما على اللفظ وبينا ان الوطء هنا لما يتعلق به العتق صار كالظهار في تعلق العتق به أيضا فكان بينهما ارتباط ومناسبة شرعية فصار بمنزلة شرط واحد ولم يعول على ارادته ولا عدمها اكفاء بالقرينة الشرعية المقضية لذلك وأيضا فقله ان ظهرت ليس شرطا لمطلق وقوع العتق بل لكونه عنه ظاهرا خسب والايلاء ليس مشروطا بوقوع العتق عن الظهار لتعذره بل بمطلق وقوعه فلم يتحد الجزاء ويتعدد الشرط حتى يكون من القاعدة وأيضا فالايلاء ليس جزءا من كورافي اللفظ واما هو حكم شرعي مرتب على وقوع مثل هذه الصيغة و فرق بين الجزاء اللفظي والجزاء الحكمي اذ الاول يتعلق بكل من الشرطين على حدته فنظرنا لما بينهما

تحقيقه بما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الايلاء فثبت اقتضى التعلق بتقديم الظهار وتعلق العتق بعده بالوطء كان ايلاء والا فلا وذلك لاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية اى وما هنا من ذلك انتهت بادنى زيادة من عش (قوله ما جرى عليه الاصحاب الخ) وهو اطلاق قولهم المار فاذا ظاهر صار مولى الخ (قوله كما يصرح به) اى بعدم الجعل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق اه سم (قوله ثم) اى في الطلاق (قوله يقتضى) ببناء المفعول (قوله وقيل الخ) عطف على رجوع الخ (قوله عند عدمها) اى الارادة وقوله او تعذر الخ عطف على عدمها (قوله الاول) اى من الشرطين (قوله ذلك) اى ما ذكر من الربط والمناسبة الشرعيين (قوله فقضى بهما الخ) اى بالربط والمناسبة الشرعيين (قوله وبينا الخ) اقول هذا البيان من العجائب اذ حاصله ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء معلق فيه بكل من الشرطين اه سم وفيه نظر اذ مراد الشارح ان تعلق العتق بالظهار ذاتي شرعا سواء وجد التعلق كثال المتن أم لا بخلاف مثال الطلاق المذكور فان تعلق الجزاء بكل من الشرطين فيه جعلي حصل بالتعلق (قوله فقضى بهما الخ) اى حكم بسببهما بمفهوم اللفظ ولم يحتج الى ارادة اه كردى (قوله وايضا فقله ان ظهرت الخ) اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى فساد ما ذكره اما اولافن الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فعبدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتك وقوله ان ظهرت فاتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه واما ثانيا فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحدا من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الايلاء بل وليس مشروطا بالواقع بالتعلق لا عن الظهار ولا مطلقا كيف وهو متحقق قبل العتق مطلقا لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطا به واما هو مشروط بالظهار كما مر في قوله فاذا ظاهر صار مولى فاندبر اه سم ولك ان تمنع الفساد الاول بان مراد الشارح ان جزء الشرط الثاني في نفسه بقطع النظر عن الشرط الاول العتق عن الظهار وجزء الشرط الاول في نفسه بقطع النظر عن الثاني مطلق العتق وقيد عن ظهاري بالنسبة اليه لغو كما علم من كلام المصنف اولا والفساد الثاني بان الشرط الاول مع جزائه في نفسه صيغة ايلاء فراد الشارح بالايلاء جزء الاول وهو الوطء (قوله عنه ظاهرا) لعله محرف عن ظهار (قوله لتعذره الخ) اى لما مر قيل قوله وبحت فيه الراعي (قوله وبتعدد الشرط) بالجزء عطف على بتعدد الشرط (قوله وايضا فالايلاء ليس جزءا الخ) اقول هذا من

الظهار انحلت الدين فلي تأمل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق (قوله وبينا الخ) اقول هذا البيان من العجائب اذ حاصله كما لا يخفى بادنى تأمل ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين فسيحان الله عما يصفون (قوله وايضا فقله ان ظهرت الخ) اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى بادنى تأمل صادق فساد ما ذكره اما اولافن الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فعبدى حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتك وقوله ان ظهرت فاتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه واما ثانيا فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطا ولا شرطا اذ ليس واحدا من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الايلاء بل وليس مشروطا بالواقع بالتعلق لا عن الظهار ولا مطلقا كيف وهو متحقق قبل العتق مطلقا لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطا به واما هو مشروط بالظهار كما تقدم في قوله فاذا ظاهر صار مولى فاندبر (قوله وايضا فالايلاء ليس جزءا الخ) اقول هذا من العجائب لان الراعي في بحثه المذكور لم يدع

وحكمنا بما تقتضيه اللغة أو العرف بخلاف الثاني اذ الايلاء يتعلق بكل من أجزاء جملة الشرطين وجزأهما فلم اعجب
ينظر لما بين اجزأهما بتقدم ولا تأخر فاتضح ما ذكره وانه لا تتأتى فيه تلك القاعدة أصلا فتأمل (أو) قال (ان وطئتك فضررتك ما اتفق قول)

من المخاطبة لأن طلاق الصرة الواقع بوطء المخاطبة يعبره قال الزركشي وله إزو طنتك في طلاق ضرك أو طانتك بناء على ما جرى عليه في
النذر أن فيه كفارة يمين لكنهما جريا هنا على أنه لا يجب به شيء فحينئذ لا يبلاء انتهى (فان (١٦٧) وطىء) في المدة أو بعدها (طلعت

الصرة) لوجود الصفة
(وزال الإيلاء) إذ لا شيء
عليه بوطئها بعد (والأظهر
أنه لو قال لأربع والله لا
أجامعك فليس بمول في
الحال) لأنه لا يحنث إلا
بوطء الكل إذ المعنى لا أطأ
جميعكم كالحلف لا يكلم
هؤلاء وفارقت ما بعدها
بأن هذه من باب سلب
العموم وتلك من باب عموم
السلب كما يأتي (فان جامع
ثلاثا) منهن ولو بعد البيونة
أو في الدبر لأن اليمين يشمل
الحلال والحرام (قول من
الرابعة) لحنثه حينئذ بوطئها
(فلومات بعضهن قبل وطء
زال الإيلاء) لتحقيق امتناع
الحنث إذ الوطء لما يقع
على ما في الحياة ما بعد بوطئها
وقبل وطء الاخرى
فلا يزول (ولو قال) لهن
والله (لا اجامع) واحدة
منكن ولم يرد واحدة معينة
أو مبهمه بأن أراد الكل أو
أطلق كان موليا من كل
منهن حملا له على عموم
السلب فان النكرة في
سياق النفي للعموم فيحنث
بوطء واحدة ويرتفع
الإيلاء عن الباقيات أما إذا
أراد واحدة فيختص بها
ويعينها أو يبينها أولا

أعجب المعائب لأن الرافعي في حنثه المذكور ولم يدع أن الإيلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا مذكورا في
اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هنا هو قوله فعبدى حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان
أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق
لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير اعني انه أراد ما ذكر يصير
موليا إذا حصل الظاهر لأنه حينئذ يتمتع من الوطء خوف العتق فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام
فأعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ اه سم
(قوله من المخاطبة) إلى قوله قال الزركشي في المعنى وإلى قول المتن ولو قال لا اجامعك في النهاية إلا قوله وفيه
نظر إلى وقدي وجه (قوله وان وطئتكم فعلى الخ) قضية ما ذكره هنا إذ وطىء في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق
بل الواجب أما كفارة يمين على ما في النذر أو عدم وجوب شيء على ما هنا اه ع (قوله لكنهما جريا هنا
الخ) اعتمده المعنى ايضا (قوله فحينئذ لا يبلاء) (فرع) لو قال إن وطئتكم فانت طالق فله وطؤها وعليه النزاع
بتغيب الحشفة في الفرع لو وقع الطلاق حينئذ وظاهر كلام الأصحاب وجوب النزاع عينا وهو ظاهر إذا كان
الطلاق باثنا فان كان رجعيا فالواجب النزاع والرجعة كافي الانوار فلو استدام الوطء ولو عالما بالتحريم
فلا حد عليه لا باحة الوطء ابتداء ولا مهر عليه ايضا لأن وطءه وقع في النكاح وإذا نزع ثم أوج فان كان تعلق
الطلاق بطلاق بائن نظر فان جهلا التحريم فوطءه شبهة كالمو كانت رجعية فله المهر ولا حد عليهما وإن علما
فزنا وإن أكرهها على الوطء أو علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها وهي دونة وقد رت على
الدفع فعليه الحد ولا مهر لها نهاية ومعنى (قول المتن وزال الإيلاء) وأضح في التعاقب بغير كلما أي كاهو
الفرض فان علق بها يمكن أن يقال بأنه يتصور عدم زواله بان تكون عدة الصرة باقرا أو كانت لا ترى الدم
إلا بعد عدة كنجوعام وكان الطلاق رجعيا فليتأمل اه سيد عمر (قوله لأنه لا يحنث) إلى قوله بما لا يدفعه
في المعنى (قوله كالحلف لا يكلم الخ) أي فانه لا يحنث الا بتكليم الجميع والكلام عند الاطلاق فلو أراد أنه
لا يكلم واحدا منهم حنث بتكليم كل واحد على انفراده اه ع (قوله حنث) أي حنث جماعة ثلاثا منهن (قوله
اليمين في حق الباقيين اخذنا ما يأتي عن تصحيح الاكثرين (قوله حينئذ) أي حين جماعه ثلاثا منهن (قوله
أما بعد بوطئها الخ) مختز قول المتن قبل وطء أي امالومات بعد بوطئها الخ (قوله أما إذا أراد واحدة الخ)
عبارة المعنى فان أراد الامتناع من واحدة منهن معينة فمول منها فقط ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ويصدق
بيمينه في إرادتها وإن أراد واحدة مبهمه كان موليا من إحداهن ويؤمر بالتعيين فاذا عين كان ابتداء المدة
من وقت التعيين على الأصح اه (قوله فيختص) أي الإيلاء (قوله ويعينها) أي في صورة الإيهام أو
يبينها أي في صورة التعيين اه سيد عمر (قول المتن قول من كل واحدة) كالمو أفردا بالإيلاء فاذا مضت
المدة فكل مطالبة اه معنى (قوله أي لا يعم الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطىء الخ) تفريع
على قول المتن قول من كل واحدة سم وعش (قوله كما نقلا عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد نهاية

أن الإيلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا مذكورا في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هنا هو قوله فعبدى حر
عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا
تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم
يتقدم وعلى هذا التقدير اعني انه أراد ما ذكر يصير موليا إذا حصل الظاهر لأنه حينئذ يتمتع من الوطء خوف
العتق فقد بان بما لا مريد عليه للعاقل فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فأعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق
بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله فاذا وطىء واحدة
الخ) تفريع على قول المتن قول من كل واحدة (قوله كما نقلا عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد شرح م

أجامع (كل واحدة منكن قول) منهن على حدتها لعموم السلب لو طئن بخلاف لا أطوك فانه لسلب العموم
أي لا يعم وطىء لكن فاذا وطىء واحدة حنث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما نقلا عن تصحيح الاكثرين وقال الامام لا يزول

كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالايلاء (١٦٨) وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصيص كل بالايلاء لم ينحل والا كان

كلا أجامعك فلا بحث إلا بوطه جميعهن وأجاب عنه البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم ايده غيره بقول المحققين تأخر المسور بكل عن النبي يفيد سلب العموم لا عموم السلب ومن ثم كانت تسوية الاصحاب بين صورة المتن ولا اطلاقاً واحدة مشكلة وأجيب بان ما قاله المحققون اكثرى لا كل دليل قوله تعالى ان الله لا يحب كل محتال فحرفه وفيه نظر لان هذا إنما حمل على النادر بشهادة المعنى ولا كذلك هنا فحمله عليه بعيد جداً وقد وجه تصحيح الاكثرين بانهم إنما حكموا بآيائه من كلهن ابتداء فقط لان اللفظ ظاهر فيه سواء أ قلنا ان عمومه بدلي ام شمولي واما اذا وطئ احداهن فلا يحكم بالعموم الشمولي حيثن حتى تعدد الكفارة لانه يعارضه اهل برائة الذمة منها بوطه من بعد الاولى وساعد هذا الاصل تردد اللفظ بين العموم البدلي والشمولي وان كان ظاهر في الشمولي فلم تجب كفارة اخرى بالشك ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الايلاء ولا نظر لنية الكل في الاولى ولا للفظ كل في الثانية لان الكفارة حكم رتبة الشارع فلم تعدد الا بما يقتضي تعدد الحنث فصار

ومعنى (قوله كما هو) أي عدم الزوال (قوله وهو) أي ما قاله الامام (قوله ولذا) أي لما قاله الامام اه ع ش اول كونه ظاهر المعنى (قوله لم ينحل) أي الايلاء عن الباقيات (قوله واجاب عنه) أي عن بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله بما لا يدفعه) عبارة للمعنى بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعاق الحنث باى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحنث ومضى حصل الانحلال اه زاد سم عليها عن شرح البهجة لشيخ الاسلام مانصه قال اي البلقيني وقد ذكر ذلك الروياني وقال انه ظاهر المذهب اه (قوله أبده) أي بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله غيره) أي شيخ الاسلام سم ورشيدى عبارة ع ش اي غير البلقيني اه والاول تفسير للضاف والثاني للضاف اليه (قوله بين صورة المتن) أي لا اجمع كل واحدة منكم سم وع ش (قوله ولا اطلاقاً واحدة) قال في شرح البهجة حيث لا ارادة قوله مشكلة عبارة شرح البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاصحاب بينهما حينئذ في الحكم بعيدة وابعدها قطعهم به في الاولى دون الثانية انتهت اه سم (قوله واجيب) المجيب هو شيخ الاسلام اه سم (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لان هذا) أي قوله تعالى المذكور (قوله سواء اقلنا ان عمومه بدلي ام شمولي) في التردد بين الشمولي والبدلي مع كون النكرة في سياق النبي للعموم الشمولي وضعا نظرا فان بنى البدلي على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حينئذ ان يكون الظاهر البدلي لان سلب العموم هو الاكثر كما تقدم لا الشمولي كما قال اه سم (قوله واما اذا وطئ الخ) من تمة التوجيه اه ع ش (قوله حتى تعدد الكفارة) تفريع على المثني (قوله يعارضه) أي تعدد الكفارة (قوله في الاولى) أي صورة لا اطلاقاً واحدة منكم وقوله في الثانية أي صورة اثنان اه كردي (قوله سنة) الى قوله قيل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وادسنه الى المتن وقوله واطلق (قوله سنة الخ) ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فان بقي منها فوق اربعة اشهر بعد وطئه العدد الذي استثناه كان مولى والا فلا ولو قال لا اصبتك ان شئت وادان شئت اجماع او الايلاء فقالت في الحال شئت صار مولى لوجود الشرط وان اخرت فلا بخلاف ما لو قال متى شئت او نحوها فانه لا يقتضي الفور ولو اراد ان شئت ان لا اجمعك فلا ايلاء اذ معناه لا اجمعك الا برضاك وهي اذ ارضيت فوطئها لم يلزمه شيء وكذا لو اطلق المشيئة حملها على مشيئة عدم اجماع لانه السابق الى الفهم ولو قال والله لا اصبتك الا ان تشاء وادان لتعليق للايلاء او الاستثناء عنه قول لانه حلف وعلق رفع الدين بالمشيئة فان شاءت الاصابة فورا انحل الايلاء والا فلا ينحل ولو قال والله لا اصبتك متى يشاء فلان فان شاء الاصابة ولو مترخيا انحلت الدين وان لم يشاها صار مولى بموت قبل المشيئة للباس منها لا بمضى مدة الايلاء لعدم الياس من المشيئة ولو قال ان وطئتك فبعدي حر قبله بشهر ومضى شهر صار مولى اذ لو جامعها قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ وينحل الايلاء بذلك الوطء فان وطئ بعد مضى شهر في مدة الايلاء او بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحل الايلاء لعدم لزوم مضي بالوطء حينئذ

(قوله واجاب عنه) أي عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم ايده أي بحث الرافعي ولهذا عبر شيخ الاسلام في شرح البهجة بقوله ويؤيد ما بحثه اي الرافعي قول المحققين الخ ثم قال وقد منع البلقيني بحث الرافعي بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعاق الحنث باى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحنث ومضى حصل فيها حنث حصل الانحلال قال وقد ذكر ذلك الروياني وقال انه ظاهر المذهب انتهت عبارة شرح البهجة (قوله غيره) أي شيخ الاسلام (قوله بين صورة المتن) أي قوله ولو قال لا اجمع كل واحدة منكم سم وع ش (قوله ولا اطلاقاً واحدة) قال في شرح البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاصحاب بينهما حينئذ في الحكم بعيدة وابعدها قطعهم به في الاولى دون الثانية (قوله واجيب) المجيب هو شيخ الاسلام (قوله سواء اقلنا ان عمومه بدلي ام شمولي) في التردد بين الشمولي والبدلي مع كون النكرة في سياق النبي للعموم الشمولي وضعا نظرا فان بنى البدلي على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حينئذ ان يكون الظاهر البدلي لان سلب العموم هو

وأراد سنة كاملة أو أطلق أخذ اماماً في الطلاق (الامرة) وأطلق (فليس بمول في الحال في الاظهر) لانه لا حنث بوطنه مرة لاستثنائها أو السنة فان بقي منها عند الحلف مدة الايام فإلاماً ولا فلا (فان وطئ به وبقى منها) أى السنة (أكثر من أربعة أشهر فلول) من يوم نذر الحنث به حينئذ فيه منع منه أو أربعة فأقل فخالف فقط وإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايام ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطأ مرة لان القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها فإل هذا مخالف لما مر ان الاستثناء من النفي اثبات وردبانه لا يخالفه لانه ليس المراد بكونه اثباتاً أنه إثبات لنقيض الملفوظ بل المراد أنه اثبات لنقيض ما دل عليه الملفوظ به وحينئذ فهو موافق (١٦٩) للقاعدة المذكورة لانه في هذا المثال وهو

المستقبل منع نفسه من الوطء واخرج المرة فعلى الضعيف ان الثابت بعد الاستثناء نقيض الملفوظ به قبله وهو الوطء اذ الميطا المرة يحنث وعلى الاصح ان الثابت نقيض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتفى الامتناع في المرة وثبت التخيير فيها ويجرى ذلك في كل حلف على مستقبل بخلافه على ماض او حاضر ففي لا وطئت الامرة يحنث اذ لم يكن قد وطئها جزماً لانثناء توجيه التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتمل الاستثناء الا وقوعه خارجاً حنث اذا لم يكن كذلك ولهذا جزموا في ليس له على الامانة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقيني وقياس ما ذكر ان من حلف لا يشكو غيره الا من حاكم الشرع لم يحنث بترك شكواه مطلقاً لان قصده نفي الشكوى من غير حاكم الشرع لا إيجادها عنده وتبعه ابو زرعة فقال فيمن قيل له بت عندى لا

لتقدم البيع على وقت العتق او مقارنته له وان باعه قبل ان يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فيتبين بطلان بيعه وفي معنى بيعه كل ما يزيل الملك من موت وهبة وغيرهما اه (قوله سنة الخ) أى او يوماً ونحو ذلك اه معنى (قوله واطلق) أى بخلاف ما اذا قصد إيجاد المرة فيلزمه الكفارة اذ الميطا حتى مضت السنة اخذنا من قوله الاق ولا نظار الخ (قوله او السنة) عطف على قوله سنة ش اه سم أى الذى قدره الشارح عقب لا اجماعك وهذا هو الظاهر واما قول الرشيدى انه عطف على قول الماتن سنة فمع ظهور عدم صحته بالتأمل يرده ما يأتى عنه آنفاً (قوله فان بقي منها الخ) لعل الصورة انه اقتصر على قوله لا اجماعك السنة ولم يأت باستثناء وان اى السياق هذا والانساقى قريباً اى فى النهاية مسئلة ما اذا استثنى اه رشيدى اقول بل هذا متعين بدل عليه قوله عند الحلف حيث لم يقل بعد الوطء (قوله او اربعة الخ) محترز قول المتأخرين قوله خالف فقط أى يلزمه الكفارة اذا وطئ عوقوله وان لم يطأ الخ محترز قوله فان وطئ (قوله ولا نظر) جواب سؤال منسوخ قوله ولا كفارة عليه عبارة المغنى وهل يلزمه كفارة لان اللفظ يقتضى ان يفعل مرة اولاً لان المقصود منع الزيادة وجهان اصحهما كما في زوائد الروضة الثانى اه (قوله قيل هذا) أى قوله ولا كفارة عليه (قوله لانه) أى ما دل عليه الملفوظ به (قوله وهو الخ) أى والحال ان هذا المثال مستقبل (قوله واخرج) أى من المنع (قوله فعلى الضعيف) متعلق بيجنث الاق وقوله ان الثابت الخ بيان للضعيف وقوله هو الخ أى الملفوظ به قبله وقوله يحنث أى فيلزمه كفارة البين (قوله وعلى الاصح) متعلق ينتفى الاق وقوله ان الثابت الخ بيان للاصح وقوله لفظه أى ما قبل الاستثناء وقوله وهو أى ما دل عليه الخ الامتناع أى من الوطء (قوله ويجرى ذلك) أى الخلاف المذكور (قوله بلزومها) أى المائة (قوله ما ذكر) أى قوله وان لم يطأ حتى مضت الخ او قوله وعلى الاصح الخ (قوله مطلقاً) أى من حاكم الشرع وغيره (قوله فيمن الخ) أى فى قول من الخ وقوله لا ايت الخ مقول لهذا المحذوف ولفظة فقال مقدره قيل قوله لا ايت الخ (قوله ملى الخ) مقول ابى زرعة (قوله الى عدم الوقوع) أى عدم الحنث (قوله ثم استدل) أى ابو زرعة على عدم الوقوع (قوله بافتاء شيخه) وهو البلقيني (قوله يتضمن قضيتين) أى يحتملها وقوله الامتناع الخ وقوله مقابله بدل من قضيتين بدل مفصل من يحمل (قوله وهو) أى مقابل الامتناع وقوله منه أى من هذا (قوله فعلى الاول) أى الامتناع من اكل غيره وقوله ومعنى الثانى أى عدم الامتناع منه وقوله عليه الخ أى هذا (قوله لانه لا مقابل لنفيها) أى المائة أى بخلاف اخرج هذا من المنع فيصدق بالاقدام عليه الخ فكان المناسب ان يقول لا اخرجها من النفي (قوله ثم نازع) أى التاج السبكي (قوله خبرية) أى لانه

الاكثر كما تقدم لا الشمولى كاقال (قوله او السنة) عطف على قوله سنة ش (قوله قال البلقيني وقياس ما ذكر ان من حلف) نظير مسئلة البلقيني المذكورة ما لو حلف لا تخرج زوجته الا باذنه او لا يكلم زيد الا فى شرفان خرجت بغير اذنه او كلبه فى غير شرفان وحنث وانحلت البين او خرجت باذنه او كلبه فى شرفان لم يحنث وانحلت

(٢٢ - شررائى وابن قاسم - ثامن) أيت عندك الا هذه الليلة ملى الى عدم الوقوع بترك المبيت عنده لان معناه عر فاليس اثبات المبيت بل ان وجد يكون ليلة فقط ثم استدل بافتاء شيخه والقاعدة المذكورين وبين التاج السبكي تلك القاعدة بان لا آكل الا هذا يتضمن قضيتين الامتناع من اكل غيره ومقابله وهو عدم الامتناع منه فعلى الاول امنع نفسى غيره واخرج هذا من المنع فيصدق بالاقدام عليه وتركه ومعنى الثانى امنعها غيره وأحملها عليه والاصح الاول وان لم يأت ما دل على ليس له الامانة لانه لا مقابل لنفيها الاثبوتها اذا لا واسطة بينهما ثم نازع فيما مر من جريان ذلك فى كل مستقبل بانه قد لا يتأنى فى بعض المستقبلات نحو لا يقوم غدا الا يزيد اذا لا بد من قيامه غدا لكن إن كانت الجملة خبرية والامتناع بقاءه بل يبقى التخيير كما مر فاذا ذكر ليس من عموم المستقبلات بل من خصوص الحث او المنع انتهى

﴿فصل في احكام الايلاء﴾ (قوله عليها) اي المدة المضروبة (قوله وجوبا) الى قول المتن في الاصح في النهاية الا قوله في صورة صحة الايلاء الى المتن وكذا في المغنى لا اقوله ومرددة وقوله اوزوال الردة الى لان المين وقوله وكذا ما نعتها الى المتن وقوله وخرج الى المتن وقوله فان قلت الى المتن وقوله لا يجوز له تحميلها منه (بلا مطالبة) الظاهر انه بيان للامهال ويحتمل انه لدفع توهم انه لا يهل الا بطلبه اه رشيدى (قوله ولو قنا الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المغنى سواء الحرو الرقيق في الزوج والزوجه اه (قوله من حين الايلاء) اي لا من وقت الرفع الى القاضي اه مغنى (قوله من وقتئذ) عبارة المغنى من وقت الحلف اه (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف اي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده اه سم (قوله نعم في ان جامعك) قد يقال لاحاجة الى استثناء ذلك لانه انما يصير موليا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان مضى شهر ولم يطاها صار موليا اه فقوله صار موليا يفيد انه لا يكون موليا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليتأمل اه سم (قول المتن من الرجعة) ولولم يراجع حتى انقضت المدة او بقي منها اقل من اربعة اشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا ايلاء او نقول انحل الايلاء اه سم اقول قضية صدق تعريف الايلاء عليها الثاني (قوله اوزوال الردة) الانسب لما قبله العطف بالواو (قوله لان بذلك) اي بما ذكر من الرجعة وزوال الماذكر (قوله في الاولين) اي الرجعة والمراد (قوله في الأخير) الانسب لما قبله التثنية كما في النهاية قال ع ش قوله في الأخيرين اي الصغر والمرض اه (قوله امالوا الى الخ) محترز حال الايلاء سم (قوله او وطئت بشبهة الخ) في بعض النسخ اي للذاتية جعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة وهو الا ليق لان المقصود اخذ مفهوم المتن ولا توجه عليه كلام الشهاب سم الاتي اه رشيدى اقول وكذا جعله المغنى مسألة مستقلة (قوله فتقطع المدة او تبطل) اي تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه

اليمين مر وسئل شيخنا الشهاب الرمي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة الا عنده فضت الجمعة ولم يبيت عنده اي ولا عند غيره كما هو ظاهر والا فلو بات عند غيره حنث لان المبيت عند غيره هو المنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الحنث كما نقله عنه العراقي فاجاب بان ما قاله البلقيني معتمد اه وهو حينئذ نظير ما ذكرهنا عن البلقيني في مسألة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند احد الا عنده فالغرض والقصد نبي المبيت ليلة الجمعة عند غيره لا ايجاد المبيت ليلة الجمعة عنده فان قلت احذني قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند احد شامل لنفس المحلوف عليه لانه احد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند احد غير الخالف فينبغي الحنث قلت قضية ما قاله البلقيني واقره العراقي وبين شيخنا الشهاب الرمي ان ذلك معتمد لا التفات الى ذلك الشمول وكان وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام باحد في مثل ذلك الا غير المحلوف عليه هذا هو مقتضى ما قاله هؤلاء الائمة في هذه المسئلة فليتأمل

﴿فصل في احكام الايلاء الخ﴾ (قوله كدة) اي فانها لا تختلف بذلك (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف اي بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده (قوله نعم في ان جامعك الخ) كذا شرح مر (قوله لا تحسب المدة من الايلاء بل بعد مضى شهر) قد يقال لاحاجة الى استثناء ذلك لانه انما يصير موليا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان قال ان وطئت فعبدى حر قبله بشهر فان وطئ قبل مضى شهر انحلت اليمين وان مضى شهر ولم يطاها صار موليا اه فقوله صار موليا يفيد انه لا يكون موليا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليتأمل (قوله في المتن من الرجعة) ولولم يراجع حتى انقضت المدة او بقي منها اقل من اربعة اشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا ايلاء او نقول انحل الايلاء (قوله امالوا الى الخ) محترز حال الايلاء (قوله فتقطع المدة او تبطل) اي تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه وتستانف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعنى بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة اي تستأنف المدة

﴿فصل في احكام الايلاء﴾

من ضرب مدة وما يفرع عليها (عمل) وجوب المولى بلا مطالبة (أربعة أشهر) رقباه وللأية ولو قنا أو قنة لان المدة شرعت لمر جيلي هو قلة صبرها فلم تختلف بحرية ورق كدة حيض وغنة وتحسب المدة (من) حين (الايلاء) لانه مول من وقتئذ ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والاجماع وبه فارقت نحو مدة العنة نعم في ان جامعك فعبدى حر قبل جماعى بشهر لا تحسب المدة من الايلاء بل بعد مضى الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومرددة حال الايلاء (من الرجعة) اوزوال الردة كزوال الصغر والمرض كما ياتي لان المين لان بذلك يحل الوطء في الاولين ويمكن في الاخير ان لو الى ثم طلق رجعا او وطئت بشبهة فتقطع المدة او تبطل لحرمة وطئها

وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة المطالبة أو بدونها برجمة أي تستأنف المدة بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم أن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة سمع على حجج اهـ رشیدی عبارة السيد عمر قوله فتقطع المدة الخ ما اقتضاه صنيعه من الحاق ووطء الشبهة بالطلاق الرجعي في سائر أحواله وهو قضية عبارة أصل الروضة فإنه بعد ذكر مسئلتی الطلاق والردة قال مانصه والحق البغوى العدة عن ووطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب ووجوب الاستئناف عند انقضاءها انتهت وظاهره أن الاحتساب جاري الحالين نعم وقع في العزيز بما أسقطه من الروضة ما يقتضي الحاق ووطء الشبهة بما ساق من الاعتذار التي لا تقتضي الاستئناف عند عروضا بعد انقضاء المدة فاخذه ابن المقرئ رحمه الله تعالى فاسقط ما حكاها الأصل في ووطء الشبهة عن البغوى وأدرجه في الاعتذار المشار إليها تعالما أفهمه كلام العزيز فهذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في التحفة أي والنهاية وما في الروضة والعباب أي والأسنى ونقل صاحب المغني كلام أصل الروضة هنا وقره اهـ (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعا وأن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أتى بمقتضى الإيلاء فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عاتدا اهـ سمع أقول ويصرح بعدم الفرق ما مر آتفا عن شرح الروض وأما أنه لا نه أتى الخ بغيره قول المغني ونقله نقل المذهب ولا تنحل المين بالطلاق الرجعي اهـ (قوله أن بقي) أي أو كان المين على الامتناع من الوطء مطلقا كما يأتي (قوله المتولى الخ) هذا راجع لكل من طرأ الطلاق ووطء الشبهة وقوله في نكاح الخ راجع لطرأ الطلاق الرجعي فقط (قول المتن أحدهما) أي أو كلاهما معنى وشرح المنهج (قول المتن بعد دخول) أي أو استدخال من الزوج المحترم اهـ معنى (قوله أو بعدها) كان ينبغي له حيث زاد هذا أن يزيد قوله أو بطلب بعد قول المصنف انقطعت ولعله أدخل البطان في الانقطاع تغليبا اهـ رشيد (قوله لما ذكر) أي من قوله لأن الاضرار إنما يحصل الخ كما يصرح به كلام الجلال المحلى أي والمغني اهـ رشیدی (قوله والا) أي بأن بقي من مدة المين ما لا يزيد على أربعة أشهر (قول المتن ولم يخل بنكاح) احتز به عن الردة والطلاق الرجعي وقد سبقوا قوله لم يمنع المدة أي لا يقطع مدة الإيلاء اهـ معنى (قوله سواء المانع الخ) وسواء أقرنها أم حدث فيها كما صرح به في المحرر اهـ معنى (قول المتن كصوم وأحرام) واعتكاف فرضا أو فلا اهـ معنى (قوله كحيس) أي بحق بخلاف ما لو حيس ظلما اهـ أسنى (قوله ممكنة) من التمكن (قوله يمنع) أي كل من الصغرو المرض (قوله في صورة صحة الإيلاء معها

بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم أن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعا وأن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالاول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أتى بمقتضى الإيلاء ما ليس هناك ما يقتضي التكرار فسقط حكم الإيلاء بالطلاق فلا أثر للرجعة بعد ذلك فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عاتدا (قوله في صورة صحة الإيلاء معها) أي وهو أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر فاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مرضية فإن كانت المدة بحيث يتأق جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صرح بالإيلاء

وتستأنف من الرجعة أو انقضاء العدة أن بقي من مدة المين فوق أربعة أشهر لأن الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي أربعة أشهر في نكاح سليم (ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انفسخ النكاح كما مر (بعد دخول في المدة) أو بعدها (انقطعت) لحرمه وطنها حينئذ (فإذا أسلم) المرتد منهما في العدة (استؤنفت) المدة لما ذكر المعلوم منه أن محله إذا كانت المين على الامتناع من الوطء مطلقا أو بقي من مدة المين ما يزيد على أربعة أشهر والا فلا معنى للاستئناف (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح) ان وجد فيه أي الزوج (لم يمنع) المدة سواء المانع الشرعي (كصوم وأحرام) والحسي (كحيس) ومرض وجنون (لأنها ممكنة) والمانع منه مع أنه المقصر بالإيلاء (أو) وجد (فيها) أي الزوجة (وهو حسي كصغر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يتبدى بها حتى تزول (وإن حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها

وكذا إمانتها الشرعي غير نحو الحيض كتابتها بفرض كحرم (في) أثناء (المدة تقاضاها) لانه لم يمنع من الوطء لاجل اليمن بل لتعذر (فاذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من اليدين (استؤنفت) المدة (المر) وقبل تاني) لبقاء النكاح هنا وخرج في المدة طرود ذلك بعدها فلا يمنها بل يطالب بالفيتة بعد زوالها لوجود (١٧٢) المضارة في المدة على اتوال مع بقاء النكاح على سلامته وهذا يفرق بين ما هنا وما مر في الردة

والرجعة (أو) وجد فيها وهو (شرعي كحيض) أو نفاس كما قاله وإن اطال جمع في رده (وصوم نفل) أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة ولا يقطعها لو حدث فيها لأن الحيض لا يخلو عنه شهر غالبا فلم يمنع لا يمنع ضرب المدة غالبا وألحق به النفاس طرود الباب لانه من جنسه ومشارك له في أكثر أحكامه ولانه متمكن من وطئها مع نحو صوم النفل فان قلت لم ينظر وهذا الى كونه يباب الوطء معه ومن ثم حرم عليها وهو حاضر بلا اذنه كما مر قلت لان المدار هنا على التمكن وعدمه فلم ينظر لكونه يباب الاقدام بخلافه ثم (ويمنع) المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف (فرض) واحرام لا يجوز له تحليلها منه (في الاصح) لعدم تمكنه معه من الوطء وقضيته أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة لا يمنع لانه كالنفل في تمكنه معه من الوطء وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي بحثه (فان وطئ) في المدة انحلت (اليمن وفات الايلاء)

(الخ) وهي أن يكون ناسيحيث يمكن وطئهما في المدة التي تدرها وفي منها أكثر من أربعة أشهر فحاصل ما هنا انه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فان كانت المدة بحيث ياتي جماعهما فيها وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر صح الايلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت اطفاء الجماع والام يصح الايلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة اه سم (قوله) وكذا ما نعلم (الشرعي) قد يقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع بحثه في المستثنين في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ اه سم (قوله من اليمن) لعله متعلق بقى اه سم (قوله بالمر) عبارة للمغنى إذ المطالبة مشروطة بالاضرار أربعة أشهر متواليه ولم توجد اه (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله اه رشيدى (قوله وهذا) اى بقاء النكاح على سلامته (قوله وما مر في الردة الخ) اى من منعها بعد المدة ايضا اه سم (قوله) أو نفاس كما قاله وهو المعتمد سنهاة ومغنى (قوله أو اعتكافه) اى النفل (قوله فلا يمنع المدة) اى لو قارنها (قوله ولا نه متمكن الخ) عطف على قوله لان الحيض الخ (قوله هنا) اى في الايلاء (قوله معه) اى نحو صوم النفل وكذا ضمير حرم (قوله وهو) اى الزوج (قوله كما مر) اى في باب الصيام (قوله ثم) اى في الصوم (قوله ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسيبقى انه يمنع مطالبته في قوله ولا مطالبة الخ اه سم (قوله واحرام) ولو بنفل نهاية ومغنى (قوله لا يجوز له تحليلها الخ) اى بان كان فرضا ونفلا واحرمت باذن الزوج ع ش ورشيدى (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله لا يمنع) خالفه النهاية والمغنى فقالا وقضية كلامه ان الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاوجه وان استظهر الزركشي ان المتر اى كصوم النفل اه (قوله انحلت اليمن) الى قول المتن او يطلق في المغنى وإلى قول المتن بان يقول لاذنى النهاية لا قوله بقيد السابق (قوله وفات الايلاء) ولزمته كفارة يمن في الحلف بالله ولا يطالب بعد ذلك بشئ منهاية ومغنى (قوله بل توقف الخ) اى المطالبة عبارة للمغنى وينتظر بلوغ المراهقة واطافة المجنونة ولا يطالب ولهما بذلك بل يندب تخويف الزوج من الله تعالى اه (قوله من فاء اذار جمع) عبارة للمغنى وسمى الوطء فيتمه قائم اذار جمع لانه امتنع ثم رجع اه (قوله وليس لها تعيين احدهما) اى بل تردد الطلب بين الفيتة والطلاق وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى كما ياتي (قوله كما في الروضة الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله فصوبوا ما قاله الرافعى الخ) وهذا اوجه وجرى عليه شيخنا في منهجه اه مغنى (قوله ثم بالطلاق) عبارة للمغنى والنهاية فان لم ينفى مطالبة بالطلاق اه (قوله لان نفسه الخ) في تقريره تأمل إلا ان يجعل هذا علة لما في الروضة وقوله ولانه لا يجبر الخ علة لما قاله الرافعى (قوله)

ولا تحسب المدة إلا من وقت اطفاء الجماع والام يصح الايلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة (قوله) وكذا ما نعلم (الشرعي) قد يقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع بحثه في المستثنين في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم واعتكاف فرض الخ (قوله من اليمن) لعله متعلق بقى (قوله وما مر في الردة الخ) اى من منعها بعد المدة ايضا (قوله في المتن والشرح ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسيبقى انه يمنع مطالبتها في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ (قوله في المتن وقضيته كلامه ان الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الاوجه وان استظهر الزركشي ان المتر اى كصوم النفل شرح مر (قوله وصوبه الاسنوى في تصحيحه)

كما هو ظاهر (والا) يطا فيها وقد انقضت ولا مانع بها (فلها) دون ولها وسيدها بل توقف حتى تسكمل بلوغ أو عقل (مطالبة) واليمن وان كان حلقه بالطلاق (بان ينفى) اى يرجع الى الوطء الذي امتنع منه بالايلاء من فاء اذار جمع (او يطلق) ان لم ينفى لظاهر الاية وليس لها تعيين احدهما كما في الروضة وصوبة الاسنوى في تصحيحه وإن ضعفه في مهماته وتبعه الزركشي وغيره فصوبوا ما قاله الرافعى انها تطالبه بالفيتة أولا ثم بالطلاق لان نفسه قد لا تطاوعه على الوطء ولانه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء

واليمين بالطلاق (الخ) مستأنف راجع الى قوله وإن كان حلفه بالطلاق (قوله) لكن يجب النزع فوراً) تقدم عن التباينة المعنى ان هذا ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فان كان رجمياً فالواجب النزع او الرجعة كما في الانوار اه (قول المتن ولو تركت حقها) يسكتها عن مظالبة زوجها وباسقاط المطالبة عنه نهاية ومعنى (قوله) ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقي مدة الحلف اه سم عبارة النهاية والمعنى ما لم تنته مدة اليمين اه (قول المتن وتحصل الفيتة) وهي الرجوع في الوطء اه معنى (قول المتن بتغيب حشفة) ينبغي من ذكر اصل فلا اعتبار بالزائد مر ويشمل كلام المصنف ما لو ادخلها وقبلها معتقداً اجنية قد سقط مطالبته لوصولها لحقها اه سم لكنه لا يحنث ولا يجب كفارة ولا تنحل اليمين اخذاً بما يأتي عن الروض والمعنى (قوله) او قدرها) الى قول المتن بان يقول في المعنى الا قوله وبما اذا حلف الى المتن وقوله وصوم الى المتن وقوله ويجب الى قبل (قول المتن بقبل) ينبغي اصلي فلا اعتبار بالزائد مر اه سم (قوله) ولو غوراء) اي حيث كان ذكره يصل الى محل البكارة والا فليقاس انه كالوكان مجبواً قبل الحلف فلا يطالب بازائها عش وفيه أن المجبوب قبل الحلف لا يصبح ابلاً (قوله) وان حرم الوطء) اي كان يكون في حالة الحيض (قوله) او كان بفعلها (الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فرع لو استدخلت الحشفة او ادخلها وناسيا او مكرها او مجنونا لم يحنث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفيتة وارفع الابل او تضرب له المدة ثانياً لبقاء اليمين فلو وطئها في المدة بعد ذلك عالماً بما عدا عقاباً مختاراً حنث ولزمته الكفارة وانحل اليمين اه بجذف (قوله) وان لم تنحل به) اي بفعلها وقوله لانه الخ علة لعدم الانحلال اه سم (قوله) وذلك) اي حصول الفيتة بما ذكر (قوله) بخلافه في دبر (الخ) عبارة المعنى وقوله بقبل مزيد على المحرم فلا يكتفي بتغيب مادونها اي الحشفة ولا بتغيبها بدبر لان ذلك مع حرمة الثاني لا يحصل الغرض اه (قوله) وتسقط المطالبة (الخ) اي ويكون فائدتها الاثم فقط اه عش (قوله) فان اريد (الخ) يعني فان اريد تصوير عدم الفيتة به مع بقاء الابلاء فليصور (الخ) اه رشيدى (قوله) به) اي بالوطء في الدبر (قوله) وبما اذا حلف ولم يقيد (الخ) عبارة شرح الروض والمعنى وخرج بالقبل الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم لم يصح في ايلائه بالقبل ولا نواه بأن أطلق انحل بالوطء في الدبر اه (قوله) لكنه فعله) اي الوطء في الدبر وهو راجع لكل من المعطوفين (قوله) لكنه فعله مكرها (الخ) فضيته عدم حصول الفيتة بوطء المكره والناسي وفيه نظر وفي

هو الاوجه شرح مر (قوله) ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقي مدة الحلف (قوله) في المتن وتحصل الفيتة بتغيب حشفة بقبل) يشمل ما لو ادخلها وقبلها معتقداً اجنية قد سقط مطالبته لوصولها لحقها (قوله) في المتن بتغيب حشفة) ينبغي من ذكر اصلي فلا اعتبار بالزائد مر (قوله) في المتن بقبل) ينبغي اصلي فلا اعتبار بالزائد مر (قوله) مع زوال بكارة بكر ولو غوراء) هذا نظير التحليل فقد قدم الشارح فيه ان المعتمد انه لا بد من زوال البكارة ولو غوراء (قوله) وان لم ينحل به) اي بفعلها وقوله لانه لم يطأ علة لعدم الانحلال شرح مر (قوله) بخلافه في دبر فلا تحصل به فية لكن تنحل (الخ) عبارة الروض وتحصل اي فية القادر بادخال الحشفة في القبل مختاراً فينحل الابلاء اه قال في شرحه وبالقبل الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصح به في ايلائه بالقبل ولا نواه بان أطلق انحل بالوطء في الدبر اه ومن صور الابلاء لا اطؤك الا في الدبر فان وطئ في الدبر فان زال الابلاء بذلك فهو مشكل لان الوطء في الدبر غير محلو ف عليه وان لم يزل فهو مشكل لانه نظير ما تقدم في الحاشية فبقيل الفصل في نحو لا تخرجى الا باذن ولا اكلمه الا في شرفان قياس ما تقدم في ذلك انحلال اليمين فنزول الابلاء الا ان يختار الثاني ويجب بان بقاء الابلاء هنا لمدر ك يخص هذا وهو بقاء المضارة التي هي السبب في حكم الابلاء فترجع المسئلة وتحرر (قوله) لكنه فعله مكره او ناسيا) قضية قوله فان اريد عدم حصول الفيتة به عدم حصول الفيتة بوطء المكره والناسي وفيه نظر في شرح الروض عقب قول الروض وان استدخلتها اي الحشفة او ادخلها ناسيا او مكرها او مجنونا لم يحنث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين اه مانصه وان حصلت الفيتة وارفع الابلاء اه وصرح

واليمين بالطلاق لا تمنع حل الايلاج لكن يجب النزع فوراً (ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده) أي الترتك ان بقيت المدة لأن الضرر هنا يتجدد كالاعسار بالنفقة بخلافه في العنة والعيب والاعسار بالمر لأنه خصلة واحدة (وتحصل الفيتة) بفتح الفاء وكسرهما (بتغيب حشفة) أو قدرها من مقطوعها (بقبل) مع زوال بكارة بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان بفعلها فقط وإن لم تنحل به اليمين لأنه لم يطأ وذلك لأن مقصود الوطء إنما يحصل بذلك بخلافه في دبر فلا تحصل به فية لكن تنحل اليمين وتسقط المطالبة لحشفة به فان أريد عدم حصول الفيتة مع بقاء الابلاء تعين تصويره بما إذا حلف لا يطؤها في قبلها وبما إذا حلف ولم يقيد لكنه فعله مكرها أو ناسيا ليمين فانها لا تنحل به (ولا مطالبة) بفيتة ولا طلاق (ان كان بها مانع وطء كحيض) ونفاس واحرام وصوم فرض

يقبده السابق أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن معه (١٧٤) الوطء لأن المطالبة إنما تكون بمستحق وهي لا تستحق الوطء لتعذره من جهتها

وتعجب في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ويحاج بان منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه للصحة وإلا لم تحسب مدة غالباً كما مر قبل قولهم طلاق المولى في الحيض غير بدعي يشكل بعدم مطالبته به وورد بفرضه فيما إذا طوّل زمن الطهر بالقيّة ترك مع تمكنه ثم حاضت فيطالب بالطلاق حينئذ (وإن كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضر معه الوطء ولو بنحو بطء به (طوب) بالقيّة بلسانه (بأن يقول إذا) أو أن أولو فيما يظهر خلافاً لما يقتضيه كلام ابن الرفعة واختلاف معناها وضعاً لا يؤثر فيما نحن فيه كما هو واضح (قدرت فت) لأن به يندفع إذاؤه لها بالخلف بلسانه ويؤيد باندباً وندمت على ما فعلت ثم إذا لم يقبض طالبته بالطلاق ويتردد النظر فيما إذا طارأ الحب بعد الإيلاء وسقط خيارها والذي يتجه أنه يطالب بالطلاق وحده إذ لا فائدة ترتب هنا قطعاً ثم رأيت ابن الرفعة ذكر ما يقتضي أنه يقنع منه بقوله لو قدرت فت وفيه نظر ظاهر لأن ذلك لا آخره (أو شرعي كاحرام) لم يقرب تحمله منه وصوم فرض مضيق أو موسع ولم يستعمل إلى الليل وظهار ولم يستعمل إلى الكفارة بغير الصوم (فالمذهب أنه يطالب بطلاق) عينا لأن المانع منه لا بغيته معه ولا وحدها (قوله

الزركشي بذلك وغيره (قوله ويحاج الخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به أن الجواب بمعزل عنه وجه تعجب الوسيط أن الغرض من ضرب المدة انتظار القية فان ترك القية حتى مضت طوب فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار القية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لأن عدم منعه ذلك يقتضي ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة ففي الجواب ما فيه (قوله وورد بفرضه) أي قولهم وكذا مرش (قوله في المتن أن يقول إذا قدرت فت ثم قوله في الشرح إذا لم يقبض طالبته بالطلاق) عبارة الروض وشرحه طوب بنية اللسان أو الطلاق أن لم يقبض بلامهلة لقيّة اللسان وإن استعمل فيقول إذا قدرت فت وحين يقدر على وطئها يطالب بالوطء أو الطلاق أن لم يطأ تحقيقاً لقيّة اللسان به باختصار فقول الشارح ثم إذا لم يقبض طالبته بالطلاق يحتمل أن لم يقبض باللسان طالبته بالطلاق ويحتمل أن معناه ثم إذا لم يقبض بالوطء عند القدرة طالبته بالطلاق فليتأمل اهـ (قوله فيما إذا طارأ الحب) ظاهر كلامهم أن طروا الحب لا يسقط حكم الإيلاء وإن لم يمض بعد الإيلاء وقبل الحب زمن يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافاً لمن أبطله حيث لم يمض الزمن المذكور مر (قوله لم يقرب تحمله منه) أي كما ذكره الرافعي شرح مر (قوله بغير الصوم) يحتمل أنه احتراز عن الصوم لدخوله في قوله قبله وصوم فرض الخ وفيه نظر ويحتمل أنه لا طول زمنه

لحرمتها عليه وإنما طوب من غصب دجاجة ولو لؤة فابتلعها بالترديد بان (١٧٥) يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت

اللؤة لأن الابتلاع
المانع ليس منه وهنا المانع
من الزوج أما إذا قرب
التحلل ويظهر ضبطه بما
يأتي عن غير البغوى أو
استعمل في الصوم إلى الليل
أو في الكفارة إلى العتق أو
الاطعام فإنه يمهل وقدر
البغوى الأخير يوم
ونصف وقدره غيره بثلاثة
وهو الأوجه (فإن عصى
بوطة) في القبل أو في الدبر
وقد أطلق الامتناع من
الوطء (سقطت المطالبة)
وانحلت اليمين وتأثم
بتمكينه قطعاً إن عمها
المانع كطلاق رجعي أو
خصها كحيض وكذا
إن خصه على الأصح لأنه
إعانة على معصية (وإن
أبى) بعد ترافعهما إلى
القاضى فلا يكتفى بثبوت إباته
مع غيبته عن مجلسه إلا إذا
تعذر إحضاره لتواريه أو
تعززه (الفئة والطلاق)
فلا يظهر أن القاضى يطلق
عليه (بسؤالها) (طلقة)
وإن بانتهى بعدم دخول
أو استيفاء ثلاث بأن
يقول أو قعت عليها طلقة
عنه أو طلقته عنه أو انت
طالق عنه فإن حذف عنه
لم يقع شيء وذلك لأنه لا
سبيل لدوام إضراره ولا
لإجباره على الفئة مع

(قوله لحرمتها) أى الفئة (قوله وإنما طوب الخ) رد لدليل مقابل المذهب عبارة النهاية والمغنى والطريق
الثانى أنه لا يطالب بالطلاق بخبره ولكن يقال له إن قنت عصيت وافسدت عبادتك وإن طلقت ذهبت
زوجتك وإن لم تطلق طلقنا عليك كمن غصب دجاجة ولو لؤة فابتلعها يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت
اللؤة ورد بان الابتلاع المانع الخ (قوله غرمتها) أى ما بين قيمتها مدبوحة وحياة عرش (قوله بما
يأتى الخ) وهو ثلاثة أيام أه عرش (قوله إلى العتق الخ) أى لا الصوم لطول مدته أه مغنى (قوله فإنه
يمهل الخ) عبارة المغنى أمهل ثلاثة أيام كما قاله أبو اسحق وقيل يمهل يوماً ونصف يوم كما في التهذيب أه (قوله
وقد أطلق الامتناع الخ) راجع للمعطوف فقط أى ولم يقيد بالقبل ولا نواه (قول المتن سقطت المطالبة)
لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافى عدم حصول الفئة بالوطء فيه لا نأمنع ذلك إذا يلزم من سقوط
المطالبة حصول الفئة كالوطء مكرهاً أو ناسياً أه شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى
ما نصه قوله لا يقال سقوط المطالبة الخ غير نافع عند التامل فإنه إذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر لعدم
حصول الفئة بالوطء في القبل وقوله كالوطء مكرهاً الخ فيه نظر من وجهين الاول تصريح الزركشى وغيره
بان الفئة تحصل بالوطء مكرهاً أو ناسياً وبفعائها والثانى ان اليمين فى مثل ذلك باقية وإن اتنى الإيلاء بخلاف
الوطء في الدبر فى مسئلتنا عند من اعتبره كالشرح هنا فإنه مزيل للإيلاء واليمين كما لا يخفى انتهى أه سم
بجذف وفى البجبرى عن القليوبى جواباً عن الاشكال الاول ما نصه الا ان يقال المراد عدم حصول الفئة
الشريعة القاطعة لاثم ما بقى من المدة وعن الحنفى جواباً عن النظر فى التشبيه بقوله كالوطء أه الخ ما نصه ان
المراد بحصول الفئة أى فى كلام الزركشى وغيره سقوط المطالبة ولا لتحل اليمين مع النسيان والاكراه لان
فعلها كلاً فعل أه أى والتشبيه فى سقوط المطالبة فقط فلا منافاة بين ما هنا وبين تصريح الزركشى وغيره
أى كشرحى الروض والبهجة (قول المتن وإن أبى الفئة والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم
أنه حيث طاب منه الطلاق فطلق ولو رجعياً تخلص مطلقاً من الإيلاء وليس مراداً فى الروض وشرحه
أو ائله الباب ما نصه وإن طلق حين طوب بالفئة أو الطلاق ثم رجع أى أعاده مطاقته ضربت المدة ثانياً إلا
أن بانتهى جدد نكاحها فلا تضرب أه وفيهما أيضاً هنا نظير ما تقدم فى أو ائله الفصل وفيهما قبل هذا أيضاً
ما نصه فإن طلق ثم رجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الإيلاء والا فلا أه والموضعان
السابقان شاملان للإيلاء المقيد بمدق المطلق وهو ظاهر لان اليمين لا لتحل بالطلاق فأيرجع ما نقل عن
بعضهم من خلاف ذلك فى المطلق أه سم بجذف (قوله فلا يكتفى بثبوت إباته الخ) أى وبعد ثبوت إباته فى
حضرته لا يشترط أن يقع الطلاق فى حضرته كفى الروض أى والمغنى أه سم (قوله لتواريه أو تعززه)
هلا زادوا أو لغيبته غيبة تسوغ الحكم على الغائب سم على حج وقد يقال إنما لم يزيدوه لعززه فى غيبته
فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف المتوارى أو المتعزز فإنه مقصر بتواريه أو تعززه فغلظ عليه أه عرش (قوله
لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنه سم على حج أه عرش (قوله لا لإجباره على الفئة) أى لأنها لا تدخل

لم يغتفر (قوله ويظهر ضبطه الخ) كذا شرح مر (قوله وهو الأوجه) كذا مر (قوله فى المتن والشرح
فإن عصى بوطء فى القبل أو فى الدبر) كذا فى شرح المنهج ثم قال لا يقال سقوط المطالبة بالوطء فى الدبر
ينافى عدم حصول الفئة بالوطء فيه لا نأمنع ذلك إذا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفئة كما لو وطئ
مكرهاً أو ناسياً أه وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى بهامشه ما نصه قوله ولو فى الدبر لم يسلك هذا فيما
سلف عند التجرد من المانع أى حيث قال لا تحصل الفئة بالوطء فى الدبر وهو تحكم وأما قوله الاق لا يقال
سقوط المطالبة فحاول به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التامل فإنه إذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر
لعدم حصول الفئة بالوطء فى القبل وأما قوله كالوطء مكرهاً الخ ففيه نظر من وجهين الاول تصريح
الزركشى وغيره بان الفئة تحصل بالوطء مكرهاً أو ناسياً وبفعائها والثانى ان اليمين فى مثل ذلك باقية وإن اتنى
الإيلاء بخلاف الوطء فى الدبر فى مسئلتنا عند من اعتبره كالشرح هنا فإنه مزيل للإيلاء واليمين كما لا يخفى

قبول الطلاق للنيابة فتاب الحاكم عنه

تحت الاجبار اه معنى (قوله فلا يقع) ظاهر العبارة أن الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض اى والمغنى لم يقع الزائد اه فالتشبيه في قوله كالمولى بان انه طلق الخ غير تام لإدلا وقوعه في المشبه به أصلا اه رشيدى (قوله كالمولى بان انه طلق الخ) فان طلقها اى القاضى ثم طلقها الزوج نفذ تطلقه كما اقتضاه كلام الروضة ونفذ تطلق الزوج ايضا وإن لم يعلم طلاق القاضى كما صححه ابن القطان اه نهاية زاد المغنى ولو آلى من احدهما وبنى الفتيه والطلاق طلق القاضى ثم يبين الزوج أن عين ويعين أن ابهم اه قال الرشيدى قوله ونفذ تطلق الزوج الخ اخذ منه ان طلاق القاضى يقع رجعيًا وقد تقدم في كلامه عند قول المصنف وفي رجعية من الرجعة ما يعلم منه ان الزوج لو راجعها عاد حكم الایلاء اه وتقدم عن المغنى والروض ما يصرح به (قوله فان بانا) اى طلاق المولى وطلاق القاضى (قوله لتعذر تصحيحها) هذا ظاهر في اتحاد المبيع اه سم (قوله للفتية بالفعل) عبارة المغنى ليقى او يطلق فيها ﴿تنبيه﴾ افهم كلامه انه لا يزداد على ثلاثة قطعاً وهو كذلك وجواز امهاله دون ثلاث وليس على إطلاقه بل إذا استعمل بشغل امهل بقدر ما يتها ذلك الشغل فان كان صائماً امهل حتى يفطر أو جائعاً حتى يشبع أو ثقيلاً من الشبع حتى يخف أو غلبة النعاس حتى يزول قال والاستعداد في مثل هذه الاحوال بقدر يوم فادونه ولو راجع المولى بعد تطلق القاضى وقد بقي مدة الایلاء ضربت مدة اخرى ولو بانتهى فزوجها لم يعد الایلاء فلا تطالب اه (قوله بالفعل) تقييد لمحل الخلاف وسيد كر محترزه (قوله فيمهل له) اى للفتية بالفعل (قوله وقدر) اى حصول الخفة للبتلى (قوله والمغفرة الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله بقربة) اى كصلاة وصوم وحج وعق (قوله نحو طلاق) ومنه العتق اه عش (قوله وقع بوجود الصفة) خاتمة لوانختلف الزوجان في الایلاء او في انقضاء مدة بان ادعته عليه فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد المدة وانكره اى اولم ينكره سقط حقها من الطلب عملاً باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لاعتراضها بوصول حقها اليها ولو كرر يمين الایلاء مرتين فاكثروا رد بغير الاولى التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق يمينه كنظيره في تعليق الطلاق وقرق بينهما وبين تنجيز الطلاق بان التنجيز انشاء والایلاء والتعليق متعلقان بامر مستقبل فالتاكيد بهما البق أو أراد الاستئناف تعددت الايمان وإن اطلق بان لم يرد تاكيد او لاستئنافا فواحدة ان اتحاد المجلس حملاً على التاكيد ولا تعددت لبعده التاكيد مع اختلاف نعم لان كان غرض الشارح فيما سلف أن الفتية على الوجه الشرعى غير حاصلة وان اليمين انحلت وانتفت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغي على هذا انتفاء الاثم كالمولى العبد الذى علق على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن وإن ابى الفتية والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم انه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولو رجعيًا يخلص مطلقاً من الایلاء وليس مراد افنى الروض وشرحه اوائل الباب فيها لو قال إن وطنتك فعبدى حر قبله بشهر الخ ما نصه وإن طلق حين طوب بالفتية او الطلاق ثم راجع أى أعاد مطلقته ضربت المدة ثانياً إلا ان بانتهى منه جُدد نكاحها فلا تضرب المدة بناء على عدم عود الحث اه وفيها ايضا هنا ما نصه وتقطع المدة بمران ذلك اى كل من الطلاق والردة وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعنى بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة اى تستأنف المدة بالرجعة لان الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى في نكاح صحيح سليم اه وفيما قبل هذا ايضا فرع لوقال والله لا وطنتك خمسة أشهر فان مضت فوالله لا وطنتك ستة فيها إیلاً أن إلى أن قال فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الایلاء ولا فلا اه والموضعان السابقان شاملان للایلاء المقيد بمدة والمطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تنحل بالطلاق فليراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك في المطلق (قوله فلا يكتفى بثبوت إبانته مع غيبته) اى وبعد ثبوت إبانته في حضرته لا يشترط ان يقع الطلاق في حضرته كما في الروض (قوله لتواريه او تعززه) هلا زاد اول غيبته تسوغ الحكم على الغائب (قوله فان حذف عنه) كذا مرش (قوله لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنه (قوله لتعذر تصحيحها) هذا ظاهر في اتحاد المبيع والله اعلم

كما يزوج عن العاضل وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كالمولى بان انه طلق أو فاه فان باناً معاً وقما لا مكانها بخلاف بيع غائب بانتهى مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعذر تصحيحها فقدم الاقوى (و) الاظهر (انه لا يملك) للفتية بالفعل فيما إذا استعمل لها (ثلاثة) من الايام لزيادة اضرارها أما للفتية باللسان فلا يملك قطعاً كالزيادة على الثلاث وأما ما دونها فيمهل له لكن بقدر ما ينتهى فيه مانعه كوقت الفطر للصائم والشبع للجائع والخفة للممتلى وقد يروى فافل (و) الاظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبة) أو قبلها بالاولى (لزمه كفارة يمين) إن كان حلفه بالله تعالى لحشه والمغفرة والرحمة في الآية لما عصى به من الایلاء فلا ينفيان الكفارة المستقر وجوبها في كل حث اما إذا حلف بالترام ما يلزم فان كان بقربة تخير بين ما التزمه وكفارة يمين او بتعليق نحو طلاق وقع بوجود الصفة

سمى به لتشبيه الزوجة بظهر
نحو الام وخص لانه محل
الركوب والمرأة مركوب
الزوج ومن ثم سمي المركوب
ظهر او كان طلاقاً في الجاهلية
قيل واول الاسلام وقيل لم
يكن طلاقاً من كل وجه بل
لتبقى معلقة لاذات زوج ولا
خلة تنسج غيره فنقل
الشرع حكمه الى تحرهما
بعد العود لزوم الكفارة
وهو حرام بل كبيرة لان فيه
اقداماً على احالة حكم الله
وتبديله وهذا احظر من
كثير من الكبائر اذ قضيته
الكفر لولا خلو الاعتقاد
عن ذلك واحتمال التشبيه
لذلك وغيره ومن ثم سماه
تعالى منكراً من القول
وزوراً في الآية اول المجادلة
وسبها كثيرة مراجعة المظاهر
منها لرسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم لما قال لها حرمت
عليه وكرره وإنما كره
أنت على حرام لان الزوجية
ومطلق الحرمة يجتمعان
بخلافها مع التحريم المشابه
لتحريم نحو الام ومن ثم
وجب هنا الكفارة العظمى
وتم كفارة يمين واركانه
مظاهرو مظاهرها ومشبه
به وصيغة (يصح من كل
زوج مكلف) مختار دون
أجنبي وان نكح بعد وصبي
ومجنون ومكره لما مر في
الطلاق نعم لوعقه بصفة
فوجدت وهو مجنون مثلاً

المجلس ونظيرهما جاري تعليق الطلاق وكذا الحكم لو حلف يميناً سنة ويميناً سنتين مثلاً وعند الحكم
بتعدد اليمين يكفيه لان انحلالها وطء واحد ويتخلص بالطلاق عن الايمان كلها ويكفيه كفارة واحدة كما علم
تمام مغنى ونهاية روض مع شرحه قال عش قوله ولو كرر يمين الايلاء اى وإن كان يمينه بالطلاق وقوله
وعند الحكم بتعدد اليمين الخ يتأمل وجه انحلالها و اى فرق حيث ذين التعدد وعدمه ولعله انه عند عدم
التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد تجب كفارات بتعدد الايمان بالوطء الواحدة ولا يجب شئ بما
زاد عليها اه اقول فهذا خلاف صريح قولهما ويكفيه كفارة واحدة

(كتاب الظهار)

(قوله سمي به) الى قوله لان فيه اقداماً في المعنى الا قوله ومن ثم سمي المركوب ظهر او الى قوله وإنما كره في
النهي (قوله سمي به الخ) عبارة المعنى هو لغة ما خوذ من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت
على كظهر اى وخصوا الظاهر دون البطن والفخذ وغيرهما لانه الخ وحقيقته الشرعية تشبيه الزوجة غير
البائن بانثى لم تكن حلالاً على ما يأتى بيانه وسمى هذا المعنى ظهراً لتشبيه الزوجة بظهر الام اه (قوله وخص)
اى الظاهر بالتشبيه اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الظاهر محل الركوب (قوله وكان طلاقاً الخ)
اى لا جل بعده لا برجعة ولا بعقد لان المرأة المظاهر منها التى هى سبب النزول لما جاءت للنبي صلى الله عليه
وسلم وظهرت ضرورتها بان من زوجها صغاراً ان ضممتهم الى نفسى جاءوا وان رددهم الى ايهم
ضاعوا لانه قد كان عمى وكبر وليس عنده من يقوم بامرهم وجاء زوجها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم
يرشدهم الى ما يكون سبباً في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعي الارشده الى الرجعة او بانثا
نحل له بعد امره بتجديده نكاحاً فتوقفه وانتظاره لالوحي دليل على انه كان طلاقاً لا حل بعده برجعة ولا بعقد
اه عش (قوله ولزوم الكفارة) عطف على تحرهما (قوله وهو) اى الظهار (قوله بل كبيرة) معتمد
اه عش (قوله على احالة حكم الله) اى نسبته بالجمل وبه يندفع توقف السيد عمر (قوله وتبديله) عطف
تفسيره للاحالة اه كرى (قوله عن ذلك) اى إحالة حكم الله تعالى اه عش (قوله واحتمال التشبيه
الخ) عطف على خلو الاعتقاد اه سم زاد الكرى اى وقضيته الكفر لو لم يكن التشبيه محتملاً لذلك
الاقدام وغيره بان يحتمل الاقدام فقط اما إذا كان محتملاً له وغيره الذى هو التحريم المشابهة لتحريم المحارم
لم يكن كفراً اه (قوله لذلك الخ) علة لقوله او قضيته الخ والاشارة لاقوله ان فيه اقداماً الخ (قوله ومن
ثم) اى من اجل انه كبيرة عبارة المعنى وهو من الكبائر قال تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً
اه (قوله وسبها الخ) اى المجادلة اى سبب نزولها اه سم والاولى اى الآية اول المجادلة عبارة المعنى
والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية نزلت في اوس بن الصامت لما
ظاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه وكررت وهو يقول حرمت
عليه فلما ايست اشتكت الى الله تعالى فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التى تجادلك في زوجها الايات رواه
ابوداود وابن ماجه وابن حبان اه (قوله مراجعة المظاهر منها) وهى خولة بنت ثعلبة على اختلاف في
اسمها ونسبها كما في شرح الروض اه عش (قوله بخلافها) اى الزوجية (قوله واركانه) الى قول
المتن كطلاقه في المعنى والى قوله فان قلت في النهاية الا قوله الذى نظر الى منوع وقوله او جزؤك (قوله دون
اجنبى) يشمل السيد عبارة المعنى فلا يصح مظاهره السيد من امته ولو كانت ام ولد اه (قوله ومجنون) اى
ومغنى عليه اه معنى (قوله او علقه) اى علق المكلف الظهار (قوله وهو مجنون مثلاً) اى او مغنى

(كتاب الظهار)

(قوله وخص) اى الظاهر بالتشبيه به (قوله واحتمال التشبيه) عطف على خلو الاعتقاد (قوله وسبها)
اى المجادلة اى سبب نزولها (قوله وهو مجنون) اى او ناس روض وقال في الروض وشرحه وانما يؤثر
النسيان والجنون في فعل المحلوف على فعله ولا عود منه حتى يفيق من جنونه او يذكر اى يتذكر بعد

حصل (ولو) هو (ذمي) وحربي لعموم الآية وكونه ليس من أهل الكفارة الذي نظر إليه الخصم ومن ثم نه عليه منوع باطلاقة لإذ فيها شائبة الغرامات ويتصور عتقه بنحو آراء لمسلم (١٧٨) (وخصي) ونحوه ومسوح وإنا لم يصح إيلأؤه كمن الرقاة لأن الجماع مقصود ثم لا هنا

وعبد وإن لم يتصور منه العتق لا مكان تكفيره بالصوم (وظاهر سكران) تعدى بسكره (كطلاق) فيصح منه وإن صار كالرق (وصريحه) أي الظهار (أن يقول) أو يشير الآخر س الذي يفهم إشارته كل أحد (لزوجته) ولو رجعية فنة غير مكلفة لا يمكن وطؤها (انت على أو مني أو لي أو لي أو معي أو عندى كظهر أمي) لأن على والحق بهما ذكر المعهود في الجاهلية (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) كما أن انت طالق صريح وإن لم يقل مني لتبادره للذهن (وقوله جسمك أو بدنك أو نفسك) أو جملتك (كبدن أمي أو جسمها) أو نفسها (أو جملتها صريح) وإن لم يقل على لاشتمال كل من ذلك على الظهر (والأظهر أن قوله) انت كبدها أو بطنها أو صدرها (ونحوها من كل عضو لا يذكر للكرامة (ظهار) لأنه عضو يحرم للتلذذ به فكان كالظهر (وكذا) العضو الذي يذكر للكرامة (كعنيها) أو رأسها أو روحها ومثله انت كأمي أو مثل أمي لكن لا مطلقا بل (أن قصد) به

عليه كافي المغنى أو ناس كافي الروض وبه يندفع قول الرشدي الأولى حذف مثلاً (قوله حصل) أي الظهار أما العود فلا يحصل إلا بأمر كإبادة الأفاقة كإباني سم وعش (قوله) وكونه ليس من أهل الكفارة (الخ) عبارة المغنى وإنما صرح به أي الذي مع دخوله فيما سبق لخلاف أبي حنيفة ومالك فيه من جهة أن الله شرط فيه الكفارة وليس هو من أهلنا لأنه لفظ يقتضي تحريم الزوجة فيصح منه كإطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور منه الاعتاق عن الكفارة كان يرث عبداً مسلماً أو يسلم عبده أو يقول لمسلم اعتق عبدك المسلم عن كفارتك والحربي كالذمي كما صرح به الروياني وغيره فلو عبر المصنف بالكافر لشمله (تنبيه) كثير ما رفع المصنف ما بعد ولو كاسبق في قوله ولو طين وماء كدر على أنه خبر مبتدأ مجذوف كإقدرته ولكن الكثير نصبه على حذف كان واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو خاتماًه (قوله ومن ثم) أي من أجل الخلاف فيه نه أي المصنف عليه أي شمول الزوج للذمي (قوله منوع) خبر وكونه (الخ) (قوله ونحوه مسوح) عبارة المغنى ومجبوب ومسوح وعين كإطلاق وزاد في المحرر وعبد لاجل خلاف مالك فيه (قوله) وإنا لم يصح إيلأؤه (أي نحو المسوح) (قوله كمن الرقاة) أي كإلأ يصح إيلأؤه من الرقاة فهو مثال للذمي أه عش (قوله ولورجعية) عبارة المغنى والركن الثاني المظاهر منها وهي زوجة يصح طلاؤها في ذلك الصغيرة والمرضة والرقاة والكافرة والرجعية وتخرج الأجنبية ولو لم تكن لامة كما مر فلو قال لأجنبية إذا نكحتك فانت على كظهر أمي أو قال السيد لا متانت على كظهر أمي لم يصح (قوله أو لي) أي أولدى أه مغنى (قول المتن كظهر أمي) أي في تحريم ركوب ظهرها وأصله أتيانك على ركوب ظهري فحذف المضاف وهو أتيان فأنقلب الضمير المتصل بالمرور مرفوعاً متصلاً أه مغنى (قوله لأن على الخ) علماً يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر متفقاً عليه (قوله المعهود) أي هو المعهود فهو بالرفع خبر أن أه عش أي وقوله والحق بها ما ذكر جملة معترضة (قول المتن ركذا أنت كظهر أمي) أي بخلاف الصلة أه مغنى أي نحو على (قول أنت صريح على الصحيح) والثاني أنه كناية لاحتمال أن يريد انت على غيري كظهر أمي بخلاف الطلاق وعلى الأول لو قال اردت به غيري لم يقبل كما صححه في الروضة وأصلها وجزم به الإمام والغزالي وبحث بعضهم قبول هذه الإرادة باطناً مغنى ونهاية قال عش قوله وبحث بعضهم الخ معتمداً (قول المتن أو نفسك) يظهر أن المراد بها هنا البدن لا ما يرادف الروح لقولهم لاشتمال كل الخ أه سيد عمر (قول المتن أو نفسك) أي بسكون الفاء أما بتحتها فلا يكون به مظاهراً لأن النفس ليس جزءاً منها أه عش (قوله أو جملتك) أي أو ذاتك وقوله أو نفسها أي أو ذاتها مغنى ونهاية (قوله) وإن لم يقل على) عبارة النهاية والمغنى الصلة (قول المتن كبدها الخ) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيداً سم (قوله ونحوها من كل) إلى قوله من الأعضاء الظاهرة في المغنى (قوله من كل عضو الخ) أي وهو من الأعضاء الظاهرة كإباني في قوله ويظهر أنه يلحق الخ أه عش (قوله أو روحها ومثله الخ) عبارة المغنى ونهاية أو نحو ذلك ما يحتمل الكرامة كانت كأمي أو روحها أو وجهها يظهر أن قصد الخ وهي أحسن من صنيع الشارح الموهل رجوع الاستدراك لقوله ومثله الخ (قوله بتحريم نحو الام) الأولى بنحو ظهري الام في التحريم (قوله لذلك) أي لقوله لا نه نوى الخ أه عش (وغلّب) نسياناً ثم يمسك المظاهر منها من يمكن فيه الطلاق ولم يطلق وقع في الأصل هنا ما يخالف ذلك وسيب سقوط لفظة لا منه ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما يأتي (قوله من كل عضو) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد (قوله ومثله انت كأمي أو مثل أمي لكن لا مطلقاً) عبارة الروض الاما احتمل الكرامة كأمي وعينيها وكذا رأسها وروحها ل كناية في الظهار والطلاق أه قال في شرحه فلا ينصرف اليهما إلا بنية (قوله

ظهاراً) أي معناه وهو التشبيه بتحريم نحو الام لأنه نوى ما يحتمله (وأن قصد كرامة فلا) يكون ظهاراً لذلك (وكذا أن أطلق في الاصحاح) لاحتماله الكرامة وغلب لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة اللفظ (وأن قصد كرامة فلا) يكون ظهاراً لذلك (وكذا أن أطلق في الاصحاح) لاحتماله الكرامة وغلب لأن الأصل عدم الحرمة والكفارة

وقوله رأسك أو ظهرك أو جزأك (أو يدك) أو فركك أو شعرك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذكرها ظاهرا لأنها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة (كظهر اى) أو يدها مثلا (ظها رى) (١٧٩) (الاضر) وإن لم يقل على كما مر ويظهر أنه

يلحق بالظهر كل عضو ظاهر لا باطن نظير ما ذكر في المشبه فإن قلت ينافيه ما مر في الروح من التفصيل مع أنها كالعضو الباطن بناء على الأصح إنها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد قلت لا ينافيه لأن المدار هنا على العرف والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة نعم يقوى التردد في القلب والذي يتجه فيه أنه كالروح لأنه إنما يذكر مراد به ما يراد بها لخصوص الجسم الصنوبرى (والتشبيه بالجدّة) لا بأم وإن بعدت (ظها رى) لأنها تسمى أما (والمذهب طرده) أى هذا الحكم (في كل محرم) شبه به من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ) على المظاهر (تحريمها) كاخته نسباً ورضعاً أمه أو أياً هو أمه أو زوجة أياً التي نكحها قبل ولادته بجامع التحريم المؤبد ابتداء (لا مرضعة) له (وزوجة ابن) له لا نهما لما حلتا له في وقت احتمل إرادته (ولو شبه) زوجته (باجنية) تدمية شبه بالباء مسموعة خلافاً لمن أنكره (ومطلقة واخت

أى احتمال الكرامة على الظهار) (قول المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الأم ونحوها ظاهراً فكل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من أتى بصريح الظهار لإرادة غيره أه ويبنى إلا بقرينة كما في الطلاق أه سم (قوله أو جزأك) عبارة المغنى وكان ينبغي أن يمثل أيضاً بالجزء الشائع كالنصف والرابع أه (قول المتن أو يدك) شمل المتصل والمنفصل سم على حجة أى فهو من باب التعبير ببعض عن الكل والراجح لأنه من باب السراية وعليه فلو قال لمقطوعه بمن يمينك على كظهر اى لم يكن ظهراً أه ع ش (قوله أو نحوها) كرجلك وبدنك وجلدك نهاية ومعنى (قوله بخلاف الباطنة الخ) عبارة الخطيب هنا تنبيه تخصيص المصنف لإلا مثله بالأعضاء الظاهرة من الأم قد يفهم لإخراج الأعضاء الباطنة كالكبد والقلب وبه صرح صاحب الروض واللباب والأوجه كما اعتمد بعض المتأخرين أنها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض أه وقوله والأوجه الخ ضعيف أه ع ش فلا يكون ذكرها ظاهراً إى لا صريحاً ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرس عن م ر أنه يكون كناية وتوقفنا فيه والأقرب الأول للتعليل المذكور إى في الشارح أه ع ش (قوله أو يدها مثلا) يغنى عنه قوله الاتى ويظهر أنه الخ (قوله نظير ما ذكر في المشبه) بل أولى لأنه إذ لم يعتبر ما لا يمكن الاستمتاع به فيمن هي محل الاستمتاع فلا لا يعتبر فيمن است محله بالكلية بالأولى أه سيد عمر (قوله ينافيه) أى قوله لا باطن (قوله قلت لا ينافيه الخ) محل تأمل لأنه إن سلم إنها كالباطن كما هو ظاهر كلامه فاذكره لا يجدى كما هو ظاهر وإن لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا والأولى في بيان كونه كالباطن كونه لا يمكن التمتع به كالأعضاء الباطنة لا ما ذكره إلا أن يكون مراده ما تقرر أه سيد عمر (قوله فيه) أى العرف (قوله والذي يتجه الخ) إن كان رجوعاً عما تقدم له فيه فواضح أه سيد عمر والظاهر أنه ليس رجوعاً عن ذلك (قوله لأنه إنما يذكر الخ) محل تأمل إذ لا يراد به في العرف العام إلا الجسم الصنوبرى وأما إطلاقه على الروح فلا يدريه إلا الخواص كما يشهد به الاستقرار صادق بل استعمال القلب في معنى الروح المراد به الجسم السارى الخ لم نره لاحد فليراجع وإيجراؤه سيد عمر (قوله لا بأم) أى قوله وقضيته في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وإمها إلى بجامع التحريم وقوله ولو قال إلى المتن (قوله أى هذا الحكم) أى التشبيه المقضى للظهار أه معنى (قوله وإمها) أى أم المرضعة (قوله التى نكحها قبل ولادته) قد يقال أخذاً بما حثه شيخ الإسلام في بنت المرضعة ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو نكحها الأب مع ولادته لأنها لم تحل له في زمنه أه سيد عمر (قول المتن لا مرضعة) وأما بنت مرضعته فأن ولدت بدار رضاعه أى الرضعة الخامسة فهم لم تحل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله والمولودة بعده المولودة معه كباثنه الشيخ نهاية ومعنى (قوله احتمال إرادته) قد يقتضى أنه لو أراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان ظهراً والظاهر أنه غير مراد أه (قوله مسموعة الخ) أى كما في المحكم وغيره ومنعه ابن عصفور وجعله لحناً وقال المسموع تعديته بنفسه ورد عليه ابن مالك بقول عائشة رضى الله عنها شبهتمونا بالحرأه معنى (قوله مثلاً) أى وغيره من الرجال كالآل (قوله فلنأمر) أهله يريد به المار بجامع التحريم المؤبد

في المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الأم ونحوها ظاهراً فكل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من أتى بصريح الظهار لإرادة غيره أه ويبنى إلا بقرينة كما في الطلاق (قوله ويأتى ذلك^(١)) أى الفرق بين الظاهرة والباطنة كفى عضو المحرم أى فلا يكون التشبيه بالباطن منه ظهراً (قوله في المتن لا مرضعة) قال في الروض وتحريم المرضعة حادث لا بنتها المولودة بعد قال في شرحه أى بعدار رضاعه من أمها فليس حادثاً فيكون التشبيه ظهراً بخلاف المولودة قبله والمولودة بعده المولودة معه فيما يظهر أه (قوله احتمال إرادته) قد يقتضى لو أراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان

زوجاً وبأب) مثلاً (وملاعة فلفو) ١٠ غير الآخرين فلما مر وأما الأب فليس محلاً للاستمتاع وتأييد حرمة الملاعة لقطعيتها (١) قول المحشى قوله ويأتى ذلك كذا بالنسخ ونسخ الشارح بايدينا كما ترى

لا لوصليها عكس المحرم ومن ثم كان مثلها مجوسية ومرتدة وكذا امهات المؤمنين رضي الله عنهم لان حرمتهن لشرفه ^{عليه السلام} ولو قال انت على حرام كما حرمت اى فلا وجهه انه (١٨٠) كناية طلاق اوظهار فان نوى انها كظهر او نحر بطأه في التحريم فظاهر ولا فلا (ويصح)

أى لما علم بما مر اه رشيدى عبارة المغنى لأن الثلاثة الأول لا يشبهن الآم في التحريم المؤبد والاب أو غيره من الرجال كالابن والعلام ليس محللا للاستمتاع والخثى هنا كالذكر لما ذكر اه (قوله لا لوصليها) اى فلا يصح قياسا على الآم بجامع التحريم المؤبد للفارق بخلاف المحارم المذكورة اه سيد عمر (قوله مثلها) اى الملاعة اه عش (قوله فلا وجهه كناية الخ) مقتضاه انه لو لم ينوبه واحدا منها لا يكون طلاقا ولا ظاهرا اه سيد عمر (قوله فظاهر) اى او مطلق ان نوى به الطلاق اه عش عبارة الرشيدى قوله ولا فلا اى وان لم ينوب الظاهر فلا يكون ظاهرا او معلوم انه ان نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كناية فيه فليراجع اه (قوله كما يأتى) اى فى الفصل الاق (قوله لانه لا يقتضاه) الى قوله وكقوله إن لم ادخلها فى المغنى (قوله والكفارة كاليمين) بنصب الكفارة اه رشيدى اى عطف على قوله التحريم كالطلاق (قوله وكلاهما) اى الطلاق واليمين يصح تعليقه ومن تعليق اليمين ان يقول والله لا اكلمك إن دخلت الدار شيخنا الزيادى اه عش (قوله ولو فى حال جنونه الخ) بقى ما دخلت فى حال جنونها او نسيانها وسيعلم حكمه قريبا اه سم عبارة المغنى فدخلت وهو مجنون او ناس فظاهر منها كتنظيره فى الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر الجنون والنسيان فى فعل المحلوف على فعله اه وعبرة سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه وفى قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بأن ما هنا كالطلاق اه (قوله قدرا الخ) هو ظرف ليمسكها اه سم (قوله لا العود) اى فلا كفارة اه عش (قوله وقضية كلامهم) الى قوله اه فى النهاية ثم قال لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما اذالم يقصد اعلامه اه اقول ينبغى على طريقة صاحب النهاية انه اذا علق بفعل نفسه ثم فعل ناسيا او جاهلا فان اراد محض التعليق وقع وان اراد الحث او المنع فلا وكذا ان اطلق بناء على ما تقدم عنه وعن الفاضل المحشى فليتامل اه سيد عمر وقول النهاية لكن قياس الى قوله وهو كذلك ذكر سم عن شرح الروض مثله واهر وقدر انفا عن المغنى وشرح الروض ما يوافق كلام النهاية وما زاده السيد عمر قال عش قوله وقضية كلامهم الخ متصل بقوله كقوله ان دخلت ولو قدمه وذكره عقبه كان اولى وقوله ان يعطى حكم الخ اى من أنه لا يكون مظاهرا ان فعل المعلق عليه ناسيا او جاهلا وهو من يبالى بتعليقه اه (قوله ولم كان المعلق بفعله ناسيا الخ) اى حين الفعل اه سم (قوله وعليه فيفرق الخ) قديقال هذا الفرق بتسليمه انما يظهر ق صورة الاطلاق اما اذا اراد الحث او المنع فلا وجه لانها ارادة احتملها اللفظ ولا مانع منها اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان المعلق بفعله مباليا او غيره فعلة عامدا عالما او لا (قوله ولم يقيد بشيء) الى قوله نعم فى النهاية (قوله ولم يقيد بشيء) اى بما يأتى فى المتن ونحوه (قول المتن غلطها) اى الاجنبية اه مغنى (قوله اى التعليق) الى قول المتن ولو قال انت طالق فى المغنى الاقوله ولم يحتج الى

توقيته كانت كظهر اى يوما او سنة كما يأتى و (تعبقه) لانه لا يقتضاه التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله ان) دخلت فانت على كظهر اى فدخلت ولو فى حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يمسكها عقب افاقة أو تذكره وعمله بوجود الصفة قدر امكن طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم ادخلها فانت على كظهر اى ثم مات وفى هذه بتصور الظاهر لا العود لانه بموته يثبت الظاهر قبيله وحينئذ يستحيل العود وكقوله ان (ظاهرت من زوجتى) الاخرى فانت على كظهر اى فظاهر منها (صار مظاهرها منها) عملا بمقتضى التخييز والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظاهر وان كان المعلق بفعله او ناسيا أو جاهلا وهو من يبالى بتعليقه وبه قال المتولى وعمله بوجود الشرط اه وعليه فيفرق بين ما هنا ونظيره السابق فى الطلاق بانه ثم عهد بل غلب الحلف به على الحث أو المنع فحمل لفظه عليه صرفا له عن موضوعه لهذه القرينة

وفصل بين أن يكون المحلوف عليه من يقصد حثه ومنعه وغيره وهما لم يعهد ذلك فنزل اللفظ على موضوعه المتن وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مطلقا (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) ولم يقيد بشيء فانت على كظهر اى (وفلانة) اى والحال أنما (أجنبي غلطها) بظاهر لم يصير مظاهرا من زوجته لعدم صحته من الاجنبية (الا ان يريد اللفظ) أى التعليق على مجرد تلفظه

بذلك فيصير مظاهر من زوجته لوجود المعاق عليه (ولو تكلمها) أي الأجنبية (وظاهر منها) بعد نكاحها ولم يحتج لهذا لأن ما قبله دال عليه (صار مظاهرا) من تلك لوجود الصفة حينئذ (ولو قال) أن ظهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مظاهرا من تلك أن نكح هذه ثم ظاهر منها والافلا إلا أن يريد اللفظ وذكر الأجنبية للتعريف لا للشرط إذ وصف المعرفة لا يفيد (١٨١) تخصيصا بل توضيحا ونحوه (وقيل)

بل ذكرها للشرط والتخصيص حينئذ (لا يصير مظاهرا) من تلك (وان تكلمها) أي الأجنبية (وظاهر منها) لخروجها عن كونها أجنبية ويوافقه عدم الحنث في نحو لا اكلم ذا الصبي فكلمه شيئا لكن فرق الأول بان حمله هنا على الشرط يصيره تعليقا بمحال ويبعد حل اللفظ عليه مع احتماله لغيره بخلافه في الدين (ولو قال أن ظهرت متبا وهي أجنبية) فانت على كظرا أي (فلغو) فلا شيء به مطلقا إلا أن أراد اللفظ وظاهر منها وهي أجنبية وذلك لأن آتيانه بالجملة الحالية نصر في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كان بعث الخمر فانت كظرا أي ولم يقصد مجرد صورة البيع كما هو ظاهر ثم باعتبارها (ولو قال أنت طالق كظرا أي ولم ينبو به) شيئا (أو نوى) بجميعه (الطلاق أو الظاهر أو هما) نوى (الظهار بانت طالق) نوى (الطلاق بكظرا أي) أو نوى بكل منهما على حدته (الطلاق أو نواهما أو غيرهما) بانت طالق ونوى بكظرا أي طلاقا أو اطلق هذا ونوى بالاول شيئا مما ذكر أو

المتن وقوله ويوافقه إلى المتن (قوله بذلك) أي الظاهر من الأجنبية اه معنى (قوله لهذا) أي لقوله بعد نكاحها وقوله لان ما قبله أي من قول المتن فظاهر بظاهر اه عرو يظهر أن المراد بما قبله قول المتن فلو تكلمها (قوله من تلك) أي من زوجته الأولى اه معنى (قوله لا للشرط الخ) ولو ادعى إرادة الشرط هل يدين أو يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ اه سم ولعل الأقرب أنه يدين وأنه يقبل بظاهر إيمينه فليراجع (قوله أو نحوه) أي كالمذبح أو الذم وقال عشا أي كيان الماهية اه (قوله لكن فرق الأول الخ) وقد يفرق أيضا بان المدار في الإيمان على العرف والظاهر أنه يقتضي التقييد مثل ذلك وأما الظاهر فالظاهر أنه ملحق بالطلاق في النظر لاصل الوضع فليتناهل اه سيد عمر (قول المتن وهي أجنبية) ومثله ما لو قال ظهرت من فلانة أجنبية اه معنى (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغي إلا أن أراد التلفظ بالبيع كذا قاله الفاضل المحشي وكان قول الشارح ولم يقصد الخ مساقط من نسخة المحشي فانه من الملحقات في أصل الشارح بخطه أو الافلا وجه لهذا الاستدراك اه سيد عمر (قوله به شيئا) عبارة المغني بمجموع كلامه هذا شيئا اه (قوله بجميعه) ينبغي بمجموعه اه سيد عمر (قول وهو لا يقبل الصرف) قد يشكك بان الصرف يقبل الصرف كما صرح به كلامهم في موضع اه سم وقد يجاب بان ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كما مر عنه انقار (قوله) وأما عند عدمها فلان الخ عبارة المغني وأما انتفاء الظاهر في الأولين أي من صور المتن الخمس فعدم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي أي من صور المتن فلانه لم ينبو به بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظاهر وعكسه كما مر في الطلاق اه (قوله وفصل بينه) أي ظهر أي وبينها أي أنت اه عشا (قوله ولفظه لا يصلح الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن ولاظهار بالنسبة إلى الصورة الأخيرة في المتن حاصله أن يقال هلا وقع الظاهر بالاول إذا نواه به والطلاق بالثاني مع نيته به اه بحيرى (قوله كما مر) أي في الطلاق أي من أن ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره

شرح الروض لكن قياس تشبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيما مر فيه اه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما إذا لم يقصد اعلامه شرح مر (فرع) لو علق الظاهر بدخولها الدار قد دخلت وهو مجنون أو ناس فظاهر منها كتنظير في الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر النسيان والجنون في فعل المحلوف على فعله ولا عود منه حتى يفيق من جنونه أو يذكر أي يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك المظاهر منها ما يمكن فيه الطلاق ولم يطلق كذا في الروض وشرحه وفي قوله وانما يؤثر الخ إشعار لطيف بان ما هنا كالطلاق وقد تقدمت هذه المسئلة في كلام الشارح (قوله لا للشرط) لو ادعى إرادة الشرط هل يدين أو يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغي إلا أن أراد التلفظ بالبيع (قوله في المتن) نوى الظاهر بانت طالق ونوى الطلاق بكظرا أي قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما إذا نوى بكل الآخر ويمكن أن يقال إذا خرج كظرا أي عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاق أخرى أن كانت الأولى رجعية وهو صحيح أن نوى به طلاقا غير الذي أوقعه وكلامهم فيما إذا لم ينبو به ذلك فلا منافاة اه وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلسي ما نصه قوله أن نوى به طلاقا غير الذي أوقعه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك لأن الغرض أنه لم يقصد إيقاع طلاق بقوله أنت طالق وانما نوى به الظاهر فليس في اعتقاده إيقاع طلاق إلا الذي نواه بقوله كظرا أي وإذا لم يحظر بذنه إيقاع طلاق بقوله أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده الآخرين أن يكون عين الأول أو غيره فبحث الرافعي في موضعه والله أعلم اه نعم يمكن أن يجاب عن بحث الرافعي بما ساقى عن شيخنا الشهاب الرملي فليتناهل (قوله وهو لا يقبل الصرف) فديستشكل بان

اطلاق الأول ونوى بالثاني شيئا مما ذكر غير الظاهر أو نوى بهما أو بكل منهما أو بالثاني غيرهما أو كان الطلاق بائنا (طلقت) لا تيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولاظهار) أما عند بينوتها فواضح وأما عند عدمها فلان لفظ الظاهر لكونه لم يذكر قبله أنت وفصل بينه وبينها بطالق وقع تابع غير مستقل ولم ينبو به لانه لا يجمع لطلاق كعكسه كما نعلم محل عدم وقوع طلاق ثانية به إذا نوى

(قوله به) أى كظهر أى عبارة ع ش أى بما ذكره المصنف اه (قوله اذ انوى به الخ) ظرف لعدم وقوع الخ وقوله لما اذ انوى الخ خبر محل عدم وقوع الخ وقوله او قعه أى بقوله انت طالق وان ينوه وقوله او اطلق عطف على نوى الطلاق الخ (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر الخ) هذا لى اياكى فى بعض الصور وهو ما اذا نوى الطلاق بانت طالق اذ من لم ينو الطلاق بانت طالق كما فى اكثر الصور لا يتصور انصافه بان ينوى بظهر أى طلاقا آخر غير الاول اذ نية المغاير للاول متوقفة على نية الاول لانه يمنع ذلك بل انما توقف على

العلم بحصول الاول فيأتى فى الجميع بشرط العلم بحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتأمل اه سم وقوله وهو ما اذ انوى الطلاق الخ أى وحده او مع الظهار فيشمل الصورة السادسة والسابعة وقوله فى الجميع أى حتى فى الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وقوله حيث لم ينو الطلاق الخ أى فى الخامسة والثامنة والعاشرة (قوله فيقع على الاوجه الخ) تبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدر شيخنا الشهاب الرملى بان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر أى ولما لم يقع به شئ وحينئذ تتحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شئ لا يكون كناية فى غيره سم ونهاية قال ع ش قوله لو رده الودائع قال شيخنا الزبائدى وفى هذا الرد نظر لان كلام الرافعى أى الذى وافقه شيخ الاسلام والتحفة فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام الرادف فيما اذا بقى على صراحته فلم يتلاقيا اه وقال الرشيدى قوله التى هى صريحة فيه الخ يقال عليه فيلزم ان يقع به الظهار ايضا ولم يقولوا به على انه قديناقصه ماسيا فى تحليل المتن الآتى على الاثر اه أى قوله مع صلاحية كظهر أى لان يكون كفاية فيه الخ (قوله أولم ينو به شيئا) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قول المتن وحصل الظهار الخ) ولو قال انت على كظهر أى طالق عكس ما فى المتن واراد الظهار بانت على كظهر أى والطلاق بطالق حصلا ولاعود أى فلا كفارة لانه عقب الظهار بالطلاق اه نهاية زاد المغنى والروض مع شرحه فان راجع كان عائدا كما سياتى ولان طلق فظاهر ولاطلاق على قياس ما مر فى عكسه فان ارادهما بمجموع اللفظين وقع الظهار فقط وكذا ان اراد به احدهما او اراد الطلاق بانت كظهر أى والظهار بطالق (تمت) لوقال انت على

حرام كظهر أى ونوى بمجموعه الظهار فظاهر لان لفظ الحرام ظاهر مع النية فع اللفظ والنية اولى ولان نوى به الطلاق فطلاق لان لفظ الحرام مع نية الطلاق كصريحه ولو ارادهما بمجموعه او بقوله انت على حرام اختار احدهما فثبت ما اختاره منهما وانما لم يقعا جميعا لتعذر جعله لهما لاختلاف وجهيهما وان اراد بالاول الطلاق وبالآخر الظهار والطلاق رجعى حصلا ما مر فى نظيره وان اراد بالاول الظهار وبالآخر الطلاق وقع الظهار فقط اذا الآخر لا يصلح ان يكون كناية فى الطلاق لصراحته فى الظهار وان اطلق وقع الظهار فقط لان لفظ الحرام ظاهر مع النية فع اللفظ اولى ومع عدم وقوع الطلاق فلعدم صريح لفظه ونية وان اراد بالتحريم تحريم عينها لزمه كفارة يمين لانها مقتضاها ولاظهار الا ان نواه بظهر أى ولو اخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال انت على كظهر أى حرام فظاهر لصريح لفظ الظهار ويكون قوله حرام

الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم فى مواضع (قوله او اطلق) قديقال قياس التعدد عند الاطلاق فى انت طالق انت طالق التمدد عند الاطلاق هنا الا ان يفرق (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول) هذا لى اياكى فى بعض الصور كما فى اكثر الصور لا يتصور انصافه بان ينوى بظهر أى طلاقا آخر غير الاول اذ نية المغاير للاول متوقفة على نية الاول لان يمنع ذلك بل انما يتوقف على العلم بحصول الاول فيأتى فى الجميع بشرط العلم بحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتأمل (قوله فيقع على الاوجه) أى فهو كناية وتبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدره شيخنا الشهاب الرملى لان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر أى ولما لم يقع به شئ وحينئذ تتحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شئ لا يكون كناية فى غيره (قوله لان تكون كناية فيه بتقدير انت) قضية كونه كناية الاحتياج الى نية الظهار لكن قضية ما مر عن شيخنا الشهاب الرملى فى رد ما قاله شيخ الاسلام ان لا يحتاج

به الطلاق وهى رجعية أما اذ انوى ذلك الطلاق الذى أوقعه أو أطلق أما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول فيقع على الاوجه لانه لما خرج عن كونه صريحا فى الظهار بوقوعه تابعا صحت أن يكون كناية فى الطلاق (أو) نوى (الطلاق) بانت طالق (أو) لم ينو به شيئا أو نوى به الظهار أو غيره (و) نوى (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالباقى) أو نوى بكل منهما الظهار ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظهار وان كان) الطلاق (طلاق رجعية) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أى لان تكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به وكأنه قال أنت طالق أنت كظهر أى أما اذا كان بانثافا لظاهر لعدم صحته من البائن

تأكيد اسواء أنوى تحريم عنها فيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظاهر وهو الكفارة العظمى ام اطلق فان نوى بلفظ التحريم الطلاق وقعوا لا عود لتعقيب الظاهر بالطلاق ولو قال انت مثل اى او كروحها او كعينها ونوى به الطلاق كان طلاقا لما مر ان ذلك ليس صريح ظاهرا اه
 ﴿فصل فيما يترتب على الظاهر﴾ (قوله الآية السابقة) الى قوله ولا ينافى في النهاية والمعنى (قوله) موجبها اى الكفارة الامر ان الخ صريح التفريع ان هذا مفاد المتن وينافيه قوله بعدوان كان ظاهر المتن الوجه الثانى الخ اه رشيدى ولك ان تمنعه بأن التفريع على المتن مع الآية عبارة المعنى وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود او بالظهار والعود بشرط او بالعود فقط لانه الجزء الاخير اوجه ذكرها فى اصل الروضة بلاترجيح والاول هو ظاهر الآية الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين يجب باليمين والحنث معا اه (قوله ان موجبها الخ) بدل من الوجه الثانى اه ع ش (قوله ذلك) اى الوجه الاول (قوله وجوبها فورا) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارة وقد جزم الرافعى في بابها بانها على التراخي مالم يطا وهو الوجه اه قال ع ش قوله مالم يطا أفهم انه لو طىء وجبت على الفور اه عبارة الحلبي والمعتد ان الكفارة على التراخي وان وطىء لا يقال انه عصى بالسبب خلافا لابن حنبل حيث قال انها على الفور وان كان احد سببها وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام الخ ويرد بان محل ذلك اذا كان كل منهما مستقلا وكل جز علة (قوله ولم يمكن تمييز احدهما الخ) قد يقال ما وجه عدم امكانه فيها نحن فيه سيد عمر و سم (قوله اى العود) الى قول المتن فلو اتصل في النهاية (قوله لما باقى فيهما) اى من انه في الظهار المؤقت انما يصير عائدا بطوىء في المدة لا بالامساك والعود في الزجعية انما هو بالرجعة اه معنى (قوله ونحوه) يشمل الاكراه لكن كلامه الاينى في التنبيه مخرج له فليحذر اه سيد عمر (قوله ولو مكررا للتأكيد) عبارة المعنى واستثنى من كلامه ما اذا كرر انفظ الظهار وقصده التاكيد فانه ليس بعود على الاصح مع تمكنه بالاثبات بلفظ الطلاق بدل التاكيد وكذا لو قال عقب الظهار انت طالق على الف مثلا فلم يقبل فقال عقبه انت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا لو قال يازانية انت طالق كقوله يازينب انت طالق اه (قوله وان نسي أو جن الخ) يعنى انه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حيثئذ كونه عند وجود الصفة ناسيا او مجنونا اه رشيدى (قوله كامر) الذى مر ان الصفة اذا وجدت مع جنون او نسيان حصل الظهار ولا يصير عائدا الا بالامساك بعد الافاقة او التذكر فليحمل ما هنا على ما مر من انه لا يصير عائدا الا بالامساك المذكور اه ع ش (قوله لمصلحة تقوية الحكم) الاولى لما كان من توابع الكلام اه رشيدى (قول المتن زمن امكان فرقة) وان علق طلاقها اى عقب الظهار بصفة فعائد لان علقه ثم ظاهر وارده بالصفة روض ﴿فائدة﴾ سئل شيخنا الشهاب الرملى عن قال لزوجته انت على حرام هذا الشهر والثالث مثل لبن اى فاجاب بانه ان نوى بانت على حرام طلاقا وان تعدد باثنا او رجعا او ظهارا حصل ما نواه فيها اى الظهار والطلاق او نواهما معا ممر تبا تخير وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعا لاستحالة توجه القصد الى الطلاق والظهار اذ الطلاق يزىل النكاح والظهار يستدعى بقاءه واما قوله مثل لبن اى فلمغولا اعتبار به و ظاهر انه ان نوى به الظهار في القسمين المذكورين اى قوله ان

بعد تقدير ان ثنية فليأتا مل اللهم لا ان يراد بكونه كناية بجرم الاحتياج الى قصد تقدير أنت فليأتا مل
 ﴿فصل﴾ فيما يترتب على الظاهر الخ (قوله موجبها) اى الكفارة (قوله ولا ينافى ذلك وجوبها فورا الخ) وقد حرم الرافعى في بابها بانها على التراخي مالم يطا وهو الوجه وان جزم في باب الصوم بانها على الفور ونقله باب الحج عن القفال ولا يشكل القول بالترخي بان سببها معصية وقياسه ان يكون على الفور لانهم اكفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن ايجابها على الفور وبأن العود لما كان شرط في ايجابها وهو مباح كانت على التراخي شرح مر (قوله ولم يمكن تمييز الخ) يتامل عدم التمييز هنا (قوله في المتن وهو ان ممسكها بعد ظهاره من امكان فرقة) وان علق طلاقها اى عقب الظهار بصفة فعائد لان علقه ثم ظاهر وارده

﴿فصل﴾ فيما يترتب على الظاهر من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك يجب (على المظاهر كفارة اذا عاد) الآية السابقة فوجبها الامر ان اعنى العود والظهار كما هو قياس كفارة اليمين وان كان ظاهر المتن الوجه الثانى ان موجبها الظهار فقط والعود انما هو شرط فيه ولا ينافى ذلك وجوبها فورامع ان أحسبها وهو العود غير معصية لانه اذا اجتمع حلال وحرام ولم يمكن تمييز أحدهما عن الآخر غلب الحرام وبه يندفع ما للسبكي هنا (وهو) اى العود في غير مؤقت وفي غير رجعية لما يأتى فيها (ان ممسكها) على الزوجة ولو جهلا ونحوه كما هو ظاهر (بعد) فراغ (ظهاره) ولو مكررا للتأكيد وبعد علمه بوجود الصفة في المعلق وان نسي او جن عند وجودها كما مروا عنهم انما لم ينظروا لامكان الطلاق بدل التأكيد لانه لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجتناب عن الصيغة (زمن امكان فرقة) لان تشبيهها بالحرم يقتضى فراقها بعدم فعله صار عائدا فيما قال اذ العود للقول نحو قال قولا ثم عاد فيه وعاد له مخالفته ونقضه وهو قريب من عاد فلان في هبته وقال في القديم مرة كالك وأحمد هو العزم على

الوطء لان ثم في الآية للتراخي ومرة (١٨) كافي حنيفة والوطء لنا ان الآية للانزات وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة

نوى الخ وقوله او نواهما الخ لا يلزمه الكفارة الا ان وطئها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة ظاهر
صيرورته عائد حينئذ وان نوى تحريم عنها أو فرجها أو نحو ذلك لم ينشئ له كفارة يمين ان لم تكن
معتدة أو نحوها شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله وظاهره ان نوى الخ الا صوب أن يقول وظاهر
انه حيث قلنا انه ظاهر في القسمين أى بان نواه في القسم الاول او اختاره في القسم الثاني وقوله او نحوها كان
كانت محرمة باذنه اه (قوله وأمر الخ) الا سبك حذف الواو هنا وايتان في لم يسأله (قوله كهذه) أى
الامر بالكفارة (قوله يعمم الاحتمال) صوابه نعم عند عدم الاستفصال أى كما قاله الشافعى رضى الله
عنه والافوق في الاحوال اذا طرأ فيها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعى
رضى الله عنه أيضا اه رشيدى (قوله وانها الخ) عطف على قوله ان الآية الخ ولو قال على انها الخ كان
أولى (قوله مامر) أى في الطلاق اه كردى (قوله أى لفظ الظاهر) الى قول المتن فعلى الاول في النهاية
الا قوله خلاف لما توهمه عبارة وقوله وسأق الى المتن (قول المتن أو طلاق) عطف على موت (قول المتن أو
رجعى الخ) فلوراجعها فسيأتى قريباً اه سم (قول المتن ولم يرجع) قد يقال ان أراد المصنف بقوله فلا
عود أى مطلقاً فلا يصح لما يذكره الشارح في المجنون وان اراد في الحال فلا وجه لتقييد الرجعى بقوله
ولم يرجع فليتأمل اه سيد عمر ولك ان تجيب بما أشار اليه المغنى من ان المعنى فلا يحصل عود بما ذكر
(قوله للفرقة) أى في غير الاخيرين أو تعذرها أى في الاخيرين (قوله بعد الافاقة) أى من الجنون والاعماء
(قوله الطلاق) أى المتصل بالظاهر (قوله به) أى بالقول المذكور أو بذكر انت (قوله ويجاب بنظير
الخ) ويمكن ان يجاب ايضا بمنع ان ذكر انت امساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن
لفظ طالق فليتأمل وبان انت شروع في الفرقة فلا يعد امساكاً كذا قاله الفاضل المحشى وجوابه الثاني
متجهو اما الاول فيمكن اثبات الممنوعة فيه بان الفرقة انما تحصل بالقاف من قوله انت طالق فبالوصول الى
الضيق باللام يمكن ان يقال مضى زمن يمكن فيه الفرقة أى بلفظ طالق فلو اتى به فقط لفارق اه سيد
عمر وقد يقال ان الجواب الثاني لسم داخل في قول الشارح بنظير ما الخ (قوله فيه قلافة) خبر فبتدا والجملة
خبر ان (قوله وقاسوه) أى ما ياتى (قوله لم يكن عائداً) عبارة المغنى فانه لا يكون عائداً اه (قوله به) أى
القياس أو المقيس عليه المذكور (قول المتن وكذا الخ) أى لا يكون عائداً اه مغنى (قول المتن

لم يسأله هل وطئ او عزم
على الوطء والاصل عدم
ذلك والوقائع القولية كهذه
يعممها الاحتمال وانها
ناصة على وجوب الكفارة
قبل الوطء فيكون العود
سابقاً عليه (تنبيه)
الظاهر ان مرادهم امكان
الفرقة شرعاً فلا عود في
نحو حائض الا بالمساك
بعد انقطاع دمها ويؤيده
مامران الا كراه الشرعى
كالخس (فلو اتصل به) أى
لفظ الظاهر (فرقة بموت)
لاحدهما (أو فسخ) منه
او منها وانفساخ بنجورة
قبل ووطء (أو طلاق بائن أو
رجعى ولم يرجع أو جن)
او اغنى عليه عقب اللفظ
(فلا عود) للفرقة أو تعذرها
فلا كفارة ومحل ان لم يسكنها
بعد الافاقة وصور في الوسيط
الطلاق بان يقول انت على

بالصفة روض (فائدة) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني
والثالث مثل لبن امى فاجاب بانه ان نوى بانت على حرام طلاقاً وان تعدد بائناً أو رجعياً أو ظاهراً حصل ما نوا
فيهما لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظاهر به العود فصحت الكفاية به عنهما من باب اطلاق المسبب
على السبب او نوهما معا او مرتباً وتخبر وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعاً لاستحالة توجه القصد الى
الطلاق والظاهر اذ الطلاق يزيل النكاح والظاهر يستدعى بقاءه واما قوله مثل لبن امى فلعو لا اعتبار به
لصيرورته عائد حينئذ وان نوى تحريم عنها أو فرجها أو نحو ذلك لم ينشئ له كفارة يمين ان لم تكن معتدة
او نحوها شرح مر (قوله لان ثم في الآية للتراخي) التراخي متحقق على قولنا في صور كثيرة منها الظاهر
المعلق اذ تراخي علمه بوجود الصفة عن وجودها فان العود فيه انما يحصل بالمساك بعد العلم ومنها ما ياتى في
التنبيه الا ترى فان العود فيه انما يحصل بالمساك بعد انقطاع الحيض ومنها الظاهر المؤقت فان العود فيه
بالوطء الذى قد يترأخى عن الظاهر وحينئذ فيجوز ان يكون ثم في الآية لطلاق الترتيب اعم من ان يكون
معه تراخ أو لا لان العود قد يكون مع تراخ وقد يكون بدون ولو عبر فيها بالفاء لكانت محمولة على مطلق
الترتيب ايضا اعم من ان يكون مع تراخ أو لا لما ذكر وقد ينشئ التراخي على قول المخالف بان يقع العزم أو
الوطء عقب الظاهر (قوله فى المتن أو رجعى) فلوراجعها فسيأتى قريباً (قوله ويجاب الخ) يمكن ان يجاب
ايضا بمنع ان ذكر انت امساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن لفظ طالق فليتأمل وبان

كظاهر امى انت طالق
ونازع فيه ابن الرفعة بامكان
حذف انت فليكن عائداً به
لان زمن طالق أقل من
زمن انت طالق ويجاب
بنظير ما قدمته في تعليل
اغفارهم تكرير لفظ
الظاهر للتأكيد بل هذا
اولى بالاغتفار من ذلك لان
أنت كظاهر امى طالق فيه
قلافة وركعة بخلاف عدم
التكرير وباتى انه لا يؤثر
تطويل كلمات اللعان
وقاسوه على ما لو قال عقب

ظهاره أنت يا فلانة بنت فلان الفلانى وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عائداً به كقولهم لو قال
لها عقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل وقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عائداً وكذا يا زانية أنت طالق يتضح رد ما قاله ابن الرفعة

(وكذا لو) كان قنا او كانت قنة فعب الظهار ملكته او (ملكها) اختيارا بقول نحو وصية او شراء من غير رسوم وتقدير ثمن لانهم يمكنهم على النكاح ولا يؤثر ارشها قطعا ويؤثر قبول هبتها لتوقعها على القبض ولو تقدير اربان كانت يده (او لا عنها) عقب الظهار (في الاصح) لا اشتغاله بموجب الفرق وإن طالت كدمات اللعان لما مر (بشرط سبق النذف) والرفع للقاضي (ظهار في الاصح) بخلاف ما لو ظاهره نذف او رفع للقاضي فلا عن فانه عائد لسهولة الفرق ايا غير ذلك (ولو راجع) من ظاهر منها رجعية أو من طلقها رجعا عقب الظهار (أو اوردتمتصلا) بالظهار وهي موطوءه (ثم أسلم فالذهب) بعد الارفاق على عوداً أحكام الظهار (أنه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (لا بإسلام بل) لأنها يعود بامساكها (بعده) زمان يسع الفرق والفرق أن مقصود الرجعة استباحة الوطء لا غير ومقصود (١٨٥) الاسلام العود للدين الحق والاستباحة

أمر يرتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالامساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعق أو غيره (وطء) للنص عليه في غير الاطعام وقياسه على ان الخبر الحسن وهو قوله **صلى الله عليه وسلم** لا تقربها حتى تكفر يشمله ولو زيادة التغليظ عليه نعم الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يطلأ لا يحرم الوطء لارتفاعه بانقضائها ومن ثم لو وطئ فيها لزمت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي او يكفر واعترض البلقيني حله بعدمضى المدة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره ويرد بأن الذي في الاحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لانظر (بشهوة في الاظهر) لافضائه للوطء

وكذا لو ملكها) يخرج شرائها بشرط الخيار للبائع وحده بل أولها وفسخ العقد فايراجع اه سم (قوله اختيارا) إلى قوله ولو زيادة التغليظ في المغنى (قوله اختيارا) لخراج الارث الا في محل الخلاف اه مغنى (قوله او شراء) أى وان تقدم الاجاب على القبول كما في شرح الروض اه سم (قوله وتقدير ثمن) عطف على سوم اه رشيدى وهو بالدال في المغنى وبض نسخ الشارح (قوله ولا يؤثر) أى في كونه عائدا وقوله ارثها أى ارث الزوج لا لزوجة اه عش أى ومثله ارث الزوجة لا زوج وإنما اقتصر على الاول لمجرد موافقة الماتن وبهذا اقتصراره على قبول هبتها وإلا فثله قبولها هبتها (قوله لتوقعها) أى الهبة والتكليفها (قوله بان كانت) أى الزوجة (قوله لما مر) أى من قوله وقاسوه الخ وقال عش أى من قوله لا اشتغاله بموجب الخ اه وفيه شائبة التكرار (قوله رجعية) أى حال كونها رجعية اه عش (قول الماتن ثم أسلم) أى في العدة اه مغنى (قول الماتن بده) أى الاسلام اه عش (قول الماتن ويحرم) أى وإن عجز عن جميع الخصال كما صرح به الروض وشرحه ونقل بالدرس عن الخطاب دلى شرح اني شجاع ما يوافقه ثم رابت التصريح به ايضا في الروض وشرحه في اخر الكفارة قوله يحرم عليه ذلك وإن خاف العنت ام لا فيه نظروا الا قرب الجواز لكن يجب الاقتصار على ما يندفع به خوف العنت اه عش اقول وصرح بذلك ايضا المغنى في اخر الباب كإياتي (قوله على ان الخبر الحسن الخ) ولعله إنما يستدل به لانه ليس نصا في ذلك اه عش (قوله يشمله) أى الاطعام (قوله وازيادة التغليظ الخ) عطف على قوله للنص (قوله لا ارتفاعه) أى الظهار (قوله وحرم عليه الوطء) أى ثانيا كإياتي اه رشيدى (قوله حتى تنقضي الخ) أى المدة أى فإذا انقضت ولم يكفر حل الوطء كما صرح به شرح البهجة اه عش اقول وسيصرح به ايضا اشرار والنهاية والمغنى (قوله من كل مباشرة) إلى قول الماتن ويصح الظهار في المغنى (قوله لا نظار) عبارة المغنى وقضية كلام المصنف جواز النظر بشهوة واطعام وتخصيص الخلاف بمباشرة البشورة وهو قضية كلام الجمهور (قول الماتن الاظهر الجواز) قال الاذرى لم لا يفرق بين من تحرك القبلة ونحوها شهوته وغيره كما سبق في الصوم وينبغي الجزم بالتحريم إذ اعلم من عاداته انه لو استمتع لو طئ لشبهه ورقة تقواه اه نهاية قال عش قوله وينبغي الجزم بالتحريم الخ معتمد اه (قوله ومن ثم حرم الخ) أى هنا (قوله ما مر في الخاض) أى ما مر تحريمه في الحيض اه عش (قوله وإذا صححناه الخ) هذا حل معنى واما حل الاعراب فهو كما في المغنى ظهارا مؤقتا في الاظهر (قوله كما التزمه) أى عملا بالتوقيت اه مغنى (قوله وإن اثم به) بل ياثم بلا خلاف اه مغنى (قوله لم غلبوا الخ) أى على الاول (قوله قلت يفرق الخ) محل تأمل إذ يقال التاقيت من مقتضى الصيغة لاحكم خارج عنها اه سيد عمر (قوله واما حكم الظهار الخ) الانسب واما الظهار من أنت شروع في الفرقة فلا بعد إمساكا (قوله في الماتن وكذا لو ملكها) يخرج شرائها بشرط الخيار للبائع وحده بل أولها وفسخ العقد فايراجع (قوله او شراء) أى وإن تقدم الاجاب على القبول كما في شرح

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - ثامن)
الحيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة ما مر في الخائض خلافا لما توهمه عبارته (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ في المدة بالتكفير وإذا صححناه كان (مؤقتا) كالآتمه وتغليبا لشبهه الميمن (وقيل بل) يكون (مؤبدا) تغليظا عليه وتغليبا لشبهه الطلاق (وفي قول) هو (لغو) من اصله وإن اثم به لانه لما وقته كان كالنسيه بين لا تحرم تايبدا ويرده الخبر المذكور فان قلت لم غلبوا هنا شائبة الميمن لاشابة الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أمى ثم قال لا أخرى أشركتك معها فانه يصح على الاصح قلت يفرق بان صيغة الظهار اقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالحقت بها في قبولها للشربك فيها واما حكم الظهار

من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فالحق المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التاقيت كاليمين دون التأييد كالطلاق وسياق في توجيه الجديد (١٨٦) والقديم ما هو صريح فيه فأنمله (فعل الاول) أى صحته مؤقتا (الاصح ان عوده) أى العود فيه (لا يحصل بامساك

بل بوطء) مشتمل على تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها (في المدة) للخبر المذكور ولان الحل منتظر بعدها فالامساك يحتمل كونه لا تنتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الامساك لاجل الوطء الا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يتبين به من الظهار فيحل على الاول كان وطئت كانت طالق لا الثاني كان وطئت كانت طالق قبله أما الوطء بعدها فلا عود به لارتفاعها كإمرا فلم يتميز يتوقف العود فيه على الوطء ويحل أولا وبجرمته كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة كما مر وفي أنت على كظهر أمى خمسة أشهر يكون مظاهرها مؤقتا وموليا لا متناعه من وطئها فوق أربعة أشهر لانه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود ولا يلزمه كفارة يمين على الاوجه اذ لا يمين هنا وادعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعيد وان جزم به غير واحد (ويجب النزاع بمغيب الحشفة) أى عذره

حيث حكمه المترتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (نوله دون التأيد الخ) راجع لقوله من التأيد (قوله وسياق في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم (قوله أى صحته مؤقتا) إلى قول المتن ويجب النزاع في المعنى لإقوله للخبر المذكور وقوله كان وطئت إلى أما الوطء بعدها كذا في النهاية لإقوله وقيل يتبين به من الظهار وما أنبه عليه (قول المتن الاصح) بالرفع نهاية ومعنى (قوله للخبر المذكور) يراجع فان مجرد انه امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالتكثير ايس فيه ان العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولان الحل منتظر بعدها) الاولى بعدها منتظر كافي شرح المنهج (قوله فكان هو) أى الوطء في المدة (قوله وقيل يتبين به من الظهار) عبارة بالمعنى والثاني ان العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لاحد نوعي الظهار بالاخر (نتبه) افهم كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقيل يتبين به العود بالامساك عقب الظهار وعلى الاصح على الاول لا يحرم الوطء لان العود الموجب للكفارة لا يحصل الا به اه وعلم بهذه ان كلام المصنف إنجازا محلا (قوله على الاول) أى الاصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يتبين الخ وفيه تامل (قوله أما الوطء بعدها) عبارة بالمعنى (نتبه) قضية قوله في المدة انه لو لم يظا فيها ووطئ بعدها لاشىء عليه به صرح في المحرر لارتفاع الظهار وان لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء لارتفاع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته وبه صرح في الروضة واصلا وقد علم مما تقرر ان الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أى بالمدقة وانقضائها (قوله تميزه) أى الظهار المؤقت عن المطلق (قوله أولا) أى قبل التكفير (قوله كالمباشرة) أى بعد الوطء الاول (قوله كما مر) أى في شرح ويحرم قبل التكفير ووطء (قوله لا متناعه الخ) لتعليل لقوله وموليا فقط وقوله لانه الخ لتعليل للعلة أى الامتناع (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهائية رحل تلزمه كفارة اخرى اولا جزم بالاول صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة كاصلها وحمل الوالدرحمه الله الاول على ما لو انضم اليه حلف كوالله انت على كظهر امى سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه (قوله كفارة يمين) أى الايلاء اه معنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أى كفارة اليمين (قوله أى عذره) إلى قوله وحينئذ يحرم في النهاية ثم قال لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم ان متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت برمان كذا افاده الشيخ خلافا للبقينى في الشك الاخير اه وقره سم (قوله وبحث البلقينى) إلى قوله اه فى المعنى (قوله فيه) أى فى ذلك المكان (قوله وحينئذ يحرم الخ) ظاهره ولو فى غير ذلك المكان واطهر منه فى إفادة ذلك المعنى قول المعنى ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر اه ومر انفا تخالفه شيخ الاسلام والنهاية للبقينى فى هذا التعميم وتخصيصها الحرمة قبل التكفير بالوطء فى ذلك المكان (قوله واعترضه ابو زرعة بانه الخ) اعتمده المعنى كما يأتى (قوله على الضيف فى انت طالق الخ) يعنى منه انه لا يقع عند الاطلاق الا بدخولها الدار (قوله

الروض (قوله وسياق في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور (قوله للخبر المذكور) يراجع فان مجرد امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالتكثير ليس فيه ان العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره (قوله ولا يلزمه كفارة يمين على الاوجه) جزم باللزم صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة واصلا وحمل شيخنا الشهاب الرملى الاول على ما لو انضم اليه حلف كوالله انت على كظهر امى سنة والثاني على خلوه عن ذلك شرح مر (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض لزوم كفارة اخرى للايلاء (قوله وبحث البلقينى الخ) اعتمده مر (قوله وحينئذ يحرم حتى يكفر نظير المؤقت) الذى قاله شيخ الاسلام انه متى وطئ فيه لم يحرم في غيره قياسا على قولهم فى المؤقت انه متى انقضت

أما على الأصح أنه يقع حالا فليكن هذا مؤبدا أيضا اه ويرد بأنه انما يأتي على الضعيف أن المؤقت مؤبد كالطلاق أما على الأصح أنه مؤقت كاليمين لا الطلاق فالوجه ما عتبه البلقيني على أن الأصح في أنت طالق في الدار أنه لا يقع الا بدخولها وكلام البلقيني واضح لا اعتراض عليه (ولو قال لا ربيع أنت على كظهر أمي فظاهر منهن) تغليبا لشبه الطلاق (فان أمسكن (١٨٧) فاربعة كفارات) لوجود الظاهر والعود

في حق كل منهن أو أمسك بعضهن وجبت فيه فقط (وفي القديم) عليه (كفارة) واحدة فقط لاتحاد لفظه وتغليبا لشبه اليمين (ولو ظاهر منهن) ظهرا مطلقا (اربعة كلمات متوالية فغائدت من الثلاث الاول) لعوده في كل بظهار ما بعدها فان فارق الرابعة عقب ظهاره لزمه ثلاث كفارات والا فاربعة قيل احترز بمتوالية عما اذا تفاصلت المرات وقصد بكل مرة ظهرا أو أطلق فكل مرة ظهار مستقل له كفارة انتهى وفيه نظر إذ المتوالية كذلك كما تقرر فالظاهر أن ذكر التوالي مجرد التصوير أو ليعلم به غيره بالاولى وقوله وقصد إلى آخره يوهم صحة قصد التأكد هنا وليس كذلك (ولو كرر) لفظ ظهار مطلق (في امرأة متصلا) كل لفظ بما بعده (وقصد تأكيدا فظهار واحد) كالطلاق فيلزمه كفارة واحدة ان أمسكها عقب آخر مرة أما مع تفصيلها بفوق سكتة تنفس وعي فلا يفيد قصد التأكد ولو قصد بالبعث تأكيدا وبالبعث استئنافا أعطى كل حكمه (أو) قصد

أما على الأصح أنه الخ) في كون هذا الأصح نظروا لذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار أنه تعلق اه سم وسيفيده ايضا قول الشارح على أن الأصح الخ (قوله فليكن هذا مؤبدا أيضا اه) وهو الظاهر اه معنى أي خلا للشارح والنهاية (قوله أنه لا يقع الخ) أي الطلاق (قوله تغليبا لشبه الطلاق) إلى قوله اما الوقت في المعنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله أو أمسك بعضهن الخ) عبارة المعنى فان امتنع العود في بعضهن بموت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعد من عا فيه منهن اه (قوله عليه كفارة واحدة الخ) أي سواء أمسكن أو بعضهن اه معنى (قوله مطلقا) سيأتي محترزه في قوله الآتي أما المؤقت الخ (قول المتن متوالية) أي أو غير متوالية كما فهم بالاولى اه معنى (قوله وقوله) أي صاحب القيل (قوله هنا) أي في تعدد الزوجة (قوله مطلق) احترزه عن المؤقت الآتي اه سم (قوله ان أمسكها الخ) وان فارقها عقبه فلا شيء عليه اه معنى (قوله ولو قصد بالبعث تأكيدا) وبالبعث استئنافا الخ (لعله على التفصيل المتقدم في الطلاق لا مطلقا) فراجع (قوله ولو في أن دخلت الخ) ادخال هذه المبالغة هنا مع اطلاق قوله الآتي وأنه بالمرّة الثانية الخ مشكل لانه يوم جري بان هذا الآتي هنا ايضا وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه ولو كرر تعليق الظهار بالدخول بنية الاستئناف تعدد مطلقا أي سواء فرقه ام لا ووجب الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه سم وقوله قال في الروض الخ أي والمعنى عبارته ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي وكرر هذا اللفظ بنية التأكد لم تعدد وان فرقه في مجالس وان كرره بنية الاستئناف تعددت الكفارات سواء فرقه ام لا ووجب الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول وان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وان اطلق لم تعدد اه (قوله فالظاهر استئنافه) يتأمل هذا التفرع عبارة المعنى بان الطلاق محصور الزوج بملكه فاذا كرر فالظاهر استئناف الملوک اه وهي ظاهرة أي المملوك اه (قوله وان اطلق الخ) شامل للنجز والمعلق كما في الروض وشرحه أي وفي المعنى اه سم (قوله والاظهر الخ) أي على التعدد اه معنى (قوله مطلقا) أي قصد استئنافا ام لا اه ع ش (قوله لعدم العود فيه الخ) خاتمة لو قال ان لم تزوج عليك فانت على كظهر أمي وتمكن من الزوج توقف الظهار على موت احدهما قبل الزوج ليحصل اليأس منه لكن لا عود لوقوع الظهار قبيل الموت فلم يحصل امساك اما اذا تزوج او لم يتمكن من الزوج بان مات احدهما عقب الظهار فلا ظهار ولا عود والفسخ وجنون الزوج المتصلان بالموت وبالتالي صرح في الروضة ومثله ما لو حرمت عليه تحريم مؤبدا برضاع أو غيره بخلافه بصيغة اذ لم تزوج عليك فانت على كظهر أمي فانه يصير مظاهرا بابا مكان متزوج عقب التعليق فلا يتوقف

المدة لم يحرم ذلك شرح هر (قوله اما على الأصح أنه يقع حالا) في كون هذا الأصح نظروا لهذا الما قال في الروض واخر باب الطلاق وانت طالق في البحر أو في مكة أو في الظل طلقت في الحال ان لم يقصد التعليق قال في شرحه وهذا مخالف لما مر في قوله انت طالق في الدار من أنه تعليق والوجه ان هذا مثله وجري عليه المأوردى وغيره وقال ان غيره لا يصح لانه يسقط فائدة التخصيص اه (قوله مطلق) احترز عن المؤقت الآتي (قوله ولو في أن دخلت فانت على كظهر أمي) ادخال هذه المبالغة هنا مع اطلاق قوله الآتي وأنه بالمرّة الثانية عائد في الاول مشكل لانه يوم جري بان هذا الآتي هنا ايضا وليس كذلك ولهذا قال في الروض وشرحه او كرره أي تعليق الظهار بالدخول لنية الاستئناف تعدد مطلقا أي سواء فرقه ام لا ووجب الكفارة كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه (قوله وان اطلق فمكا لاول) كذا مر ش (قوله وان اطلق) شامل للنجز والمعلق قال في الروض وشرحه وان اطلق أي تكرير

(استئنافا) ولو في أن دخلت فانت على كظهر أمي وكرره (فالظاهر التعدد) كالطلاق لا اليمين لما مر أن المرجع في الظهار شبه الطلاق في نحو الصيغة وان أطلق فمكا لاول وفارق الطلاق بانه محصور بملوك فالظاهر استئنافه بخلاف الظهار (و) الاظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الاول) لان اشتغاله بالمساك أما المؤقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتكرير يمين على شيء واحد

على موت أحدهما والفرق بين أن لا ذم بيانه في الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فوالله ما وطئت وكفر قبل الدخول لم يجزه لتقدمه على السببين جميعا كتقديم الزكاة على الحول والنصاب ولو علق الظاهر بصفة وكفر قبل وجودها وعلق عتق كفارته بوجود الصفة لم يجز لما مر وان ملك من ظاهر منها واعتقه من ظاهرها صح ولو ظاهر أو آلى من أمراته الامة فقال لسيدها ولو قبل العود واعتقه من ظاهرها أو ابلا في فعل عتقت عنه وانفسخ النكاح لان اعتاقها يتضمن تملكها له اه معنى وكذا في النهاية الامسئلة الفسخ والجنون والتحرير المؤبد

(كتاب الكفارة)

اي جنسها الا كفارة الظاهر فقط اه معنى (قوله من الكفر) الى قوله أي فهمي في النهاية وكذا في المغني الا قوله بمحوه (قوله بمحوه) اي ان قلنا انها جوارب وقوله او تخفيف اي ان قلنا انها زواج الخ وقوله بناء انها زواج قضيتها انها على القول بانها زواج تمحو الذنب او تخففه ويرد عليه انه على هذا يستوى القولان والذي ينبغي انه على القول بانها زواج يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية فاذا اتفق انه فعل المعصية ثم كفر لا يحصل ما تخفيف للاثم ولا محو وتكون حكمة تسميتها كفارة على هذا ستر المكلف من ارتكاب الذنب لانه اذا علم اذا فعل شيئا من موجبات الكفارة ازمه تباعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يفتضح به لعدم تعاطيه اياه اه ع ش (قوله بمحوه الخ) عبارة المغني تخفيفا من الله تعالى وذل الكفارات بسبب حرام زواج الحدود والتعازير او جوارب للخلل الواقع وجهان او جهما الثاني كما رجحه ابن عبد السلام (قوله بناء على انها زواج الخ) يتبادر منه اننا اذا قلنا انها زواج محت الذنب او جوارب خففت فليتامل وجه البناء على هذا التقدير فانه قد يقال ثانيا بناءهما على انها جوارب لان الجبر يتصور بالحوو والتخفيف وأما الزجر فلا يستلزم واحدا منهما ثم يظهر ان محل الخلاف في المقصود اصالته منها أو الا فلا مانع من اجتماعهما على انه لا يظهر مانع ايضا من كون كل منهما مقصودا لاصالة الا ان يظهر نص من الشارع بخلافه فتأمل ثم رايت في شرح الارشاد اشار لنحو ما استظهرناه في محل الخلاف وعبارة هي على ان المراد بما مر ان الغلب فيها ما ذاء الا فكلا المعنيين موجود فيها انتهى اه سيد عمر وقوله يتبادر منه انا الخ اقول بل هذا صريح اخر كلامه (قوله أو جوارب) قسم قوله زواج اه ع ش (قوله الثاني) أي قوله جوارب وهو المعتمد اه ع ش عبارة سم اي انها جوارب ونبه صاحب التقریب على انها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر ير ماوى اه (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم اه سم (قوله وعلى الاول) اي محو الاثم (قوله من حيث هو حقه) لعل المراد بذلك الحكم الاخرى وهو العقاب وبقوله واما بالنظر الخ الحكم الديني وهو الحكم عليه بكونه فاسقا اه سيد عمر (قوله بان ينوى) الى قوله ولا نه لو قال في النهاية وكذا في المغني الا قوله فان عجز الى ويتصور وقوله فان لم يمكنه الى وأفاد وقوله ويكنى الى ولو علم (قوله مثلا) أي أو الصوم أو الاطعام اه مغني (قوله لا الواجب الخ) اي فلا يكتفي بالاعتقاد أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه اه مغني (قوله) الاولي التانيث كافي النهاية (قوله لشموله) اي الواجب عليه وقوله النذر اي الواجب به (قوله ان نوى اداء الواجب الخ) هل لذكر الاداء دخل او هو محض تصوير حتى لو اقتصر على الواجب اجزا محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول المغني نعم لو نوى الواجب بالظاهر او القتل كفي اه (قوله وذلك) اي اشتراط نية الكفارة (قوله نعم هي) اي النية اه ع ش (قوله في كافر الخ) شامل للمرتد عبارة المغني والروض مع شرحه وكالذي فيما ذكر مر تبعد وجوب الكفارة وتجزية الكفارة بالاعتاق

(كتاب الكفارة)

(قوله ورجح ابن عبد السلام الثاني) اي انها جوارب ونبه صاحب التقریب على انها في حق الكافر بمعنى الزواج لا غير وهو ظاهر بر (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم

(كتاب الكفارة)
من الكفر وهو السر لسترها
الذنب بمحوه أو تخفيف اثمه
بناء على انها زواج كالحودود
والتعازير او جوارب للخلل
ورجح ابن عبد السلام
الثاني لانها عباداة لا فتقارها
لانية أي فهمي كسجود
السهو فان قلت المقرر في
الدفن لكفارة البصق أنه
يقطع دوام الاثم وهنا
الكفارة على الثاني لا تقطع
دوامه وانما تخفف بعض
اثره قلت يفرق بان الدفن
من يل لعين ما به المعصية فلم
يق بعده شيء يدوم اثمه
بغلاف الكفارة هنا فانهم
أبست كذلك فتأمله وعلى
الاول الممحوه هو حق الله
من حيث هو حقه وأما
بالنظر لنحو الفسق بموجبها
فلا بد فيه من التوبة لظهور
نحو الحد (يشترط نيتها) بأن
ينوى الاعتاق مثلا عنها
لا الواجب عليها وان لم يكن
عليه غيره لشموله النذر
نعم ان نوى اداء الواجب
بالظاهر مثلا كفي وذلك
لانها للتطهير كالزكاة نعم هي
في كافر كفر بالاعتاق

للتمييز كافي قضاء الديون

لا الصوم لأنه لا يصح منه
لأنه عبادة بدنية ولا ينتقل
عنه للأطعام لقدرته عليه
بالإسلام فإن عجز أطعم
ونوى للتمييز أيضا يتصور
ملكه للمسلم بنحو إرث أو
إسلام قبه أو يقول لمسلم
أعققتك عن كفارتك
فيجب فإن لم يمكنه شيء من
ذلك وهو مظاهر موسر
منع من الوطء لقدرته على
ملكه بأن يسلم فيشتريه
وأفاد قوله نيتها أنه لا يجب
التعرض للرضية لأنها
لا تكون إلا فرضا وأنه
لا يجب مقارنتها نحو العتق
وهو ما نقله في المجموع عن
النص والاصحاب وصوبه
ووجهه بأنه يجوز فيها
النيابة فاحتج لتقديم النية
كافي الزكاة بخلاف الصلاة
لكن رجح في الروضة
كاصلها أنهما سواء وعلى
الأول إذا قدمها يجب قرنها
بنحو عزل المال كافي الزكاة
ويكفي قرنها بالتعليق
عليهما كما هو ظاهر ولو علم
وجوب عتق عليه وشك
أهو عن نذر أو كفارة
ظهار أو قتل أجزأه بنية
الواجب عليه للضرورة
ولأنه لو قال عن كذا أو
كذا أو اجتهدوا عين أحدهما
لم يجزئ عنه وإن بان
أنه الواجب كما هو ظاهر

والأطعام فطاب بعد الإسلام وإن كفر في الردة اهـ (قوله للتمييز) أي لا للتقرب اهـ معنى (قوله كافي قضاء الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دفع ما لا من له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وفيه وقفة اهـ معنى عبارة سم قوله كافي قضاء الديون يدل على وجوب النية في قضاء الديون وقد تقدم في باب الضمان في شرح وإن اذن بشرط الرجوع رجع الخ بسطانه لا بد من قصد الإداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الإمام وأن كثيرا من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اهـ (قوله لا الصوم) أنظر هذا العطف مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه اهـ رشدي عبارة المغنى والصوم منه لا يصح لعدم صحة نيته له ولا يطعم وهو قادر على الصوم فيترك الوطء أو يسلم ويصوم ثم يطأ اهـ (قوله ولا ينتقل) أي الكافر عنه أي الصوم (قوله فان عجز) أي عن الصوم لنحو مرض بشرطه كافي المسلم سم وعش (قوله انتقل) أي للأطعام اهـ عش (قوله فان لم يمكنه الخ) عبارة شرح الروض فان تعدد تحصيله الاعتاق وهو موسر امتنع عليه الوطء فيتركه أو يسلم ويعتق ثم يطأ اهـ (قوله موسر) ومثله ما لو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء وقضية قوله موسر الخ أنه لو عجز عن الكفارة بانواعها جاز له الوطء في الروض وشرحه آخر الباب فصل إذا عجز من لزومه الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اهـ فهو شامل للمسلم والكافر اهـ عش (قوله لأنها لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بأن الحرم لو قتل قلة من نحو لحية سن له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له التعرض فدى ندبا فقد تكون الكفارة مندوبة سم على حجة ويمكن الجواب بأن المراد أن الكفارة باحدى هذه الخصال التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون إلا فرضا اهـ عش (قوله وأنه لا يجب مقارنتها الخ) لعل وجه إفادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقييده اهـ رشدي (قوله لنحو العتق) عبارة المغنى للاعتاق أو للأطعام بل يجوز تقديمها كما نقله في المجموع الخ وسيأتي أو آخر هذا الكتاب أن التكفير بالصوم يشترط فيه التبييت اهـ (قوله وهو ما نقله في المجموع الخ) وهو المعتمد اهـ نهاية (قوله فاحتج الخ) يعني فاحتج بالحكم بجواز التقديم اهـ رشدي (قوله أنهما سواء) أي الكفارة والصلاة وقوله قرنها أي النية اهـ عش (قوله بنحو عزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الأطعام كون العتق أو الأطعام مثلا عن الكفارة حلبي فالمراد بعزل المال التعيين اهـ بجري (قوله ويكفي قرنها بالتعليق) بل يتعين ذلك على مصحح الروضة كما تضح به عبارة وعو عبارة الروض خلافا لما يؤهمه تعبيره بالكفافية اهـ سيد عمر (قوله بالتعليق) أي تعليق العتق اهـ سم (قوله عليهما) أي القولين سم وعش (قوله أجزأه الخ) أي ولو علم به بعد ذلك اهـ عش (قوله ولأنه الخ) أمل الأولى استقامت الواو وقوله لم يجز عنه وهل يعتق نقلا أو لاسيما ما فيه (قوله أنه الواجب) أي ماعينه بالاجتهاد (قوله عن ظهار) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لا أقوله وله صرفه إلى نعم (قوله مثلا) أي أو عن غيره كالقتل (قوله لأنها في معظم خصاها) هلا قال لأن معظم خصاها نازع الخ مع أنه اختصر

(قوله كافي قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجري في ذلك ما يأتي في التفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكرت ما تقدم في باب الضمان في شرح قول المصنف وإن اذن بشرط الرجوع وكذا إن اذن مطلقي الأصح من بسطانه لا بد من قصد الإداء عن جهة الدين نقلا عن السبكي عن الإمام وأن كثيرا من الفقهاء يغفلون فيه فراجع اهـ (قوله فان عجز) أي عن الصوم لنحو مرض بشرطه كافي المسلم (قوله لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بأن الحرم لو قتل قلة من نحو لحية سن له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له فداء ندبا فقد تكون الكفارة مندوبة (قوله أنه لا يجب الخ) اعتمده مر وكذا اعتمده ما نقله في المجموع عن النص الخ اهـ (قوله بالتعليق) أي تعليق العتق وقوله عليهما أي القولين

(لا تعينها)

عن ظهار مثلا لأنها في معظم

خصها لها نازعة إلى الغرامات فاكنتي فيها باصل النية فلو اعتق من عليه كفار تاقتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يعين اجزا عنهما او رقة كذلك اجزا عن احدهما مبهما وله صرفه إلى احدهما ويتعين فلا يتمكن من صرفه إلى الاخرى كالأولى من عليه ديون بعضها مبهما فان له تعيين بعضها للاداء نعم لو نوى غير ما عليه غلطا لم يجز ثم لو انما صح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (وخصال كفارة الظهار) ثلاث (عق (١٩٠) رقة) فصوص فاطعام كإفقيده سياقة الاتي وعلم من كلامه ان شملها في الخصال الثلاث

وما معنى الظرفية اه يجزى أقول والظرفية هنا من ظرفيه الجزئي لكتيه (قوله نازعة) أي مائلة عش وكردي (قوله كذلك) أي بنية الكفارة بلا تعيين (قوله وله صرفه الخ) وينبغي عدم جواز وطه لها حتى يعين كونه عن كفارة الظهار عش اه يجزى (قوله فان له تعيين بعضها الخ) أي وإن كان مانعه مؤجلا او ماداه من غير جنس ماهو المدفوع عنه لكن في هذه لا يملكه الدائن إلا بالرضا هذا ولو اسقط بعضها وقال تعيينه لكان أولى اه عش (قوله غلطا) كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار اه شرح المنهك (قوله لم يجز ثم) ويقع نفلا في الاعتاق والصوم وبستر الطعام اه يجزى عبارة عش قوله لم يجز ثم ظاهره حصول العتق بجائنا ثم رايت سم على المنهك صرح به وقرىء بالدرس بهامش نسخة صحيحة مانصه قوله لم يجز اه أي ولا يعتق كافي شرح الروض اه وقوله كافي شرح الروض لعله في غير باب الكفارة ولا لافتقته فواجده فيه لكن قول المنهك لم يجز اه كالأولى خطأ في تعيين الامام اه يرجع ما نقل عن شرح الروض (قوله لانه نوى رفع المانع الخ) قد يقال إن نوى رفع المانع الخصوص اه سم (قوله فصوص واطعام) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله وعلم من كلامه الخ) انظر ما وجهه اه رشدي (قوله ولم يجزى عنها الخ) خرج به عتق التطوع ومالو نذر اعتاق رقة فلا يشترط فيه ذلك فيصح ولو كان اعنى او زمنا اه عش (قول المتن مؤمنة) أي فلا تجزى كافرة وينبغي اخذا بما ذكر في المريض إذا شئ من الاجزاء انه لو اعتق كافرا فتيين إسلامه الاجزاء ومثله ايضا مالو اعتق عبد مورثه ظانا ناحيته فان ميتا اه عش وفيه نظر ظاهر لعدم الجزم بالنية في الماخوذ قطعا بخلاف الماخوذ منه وسياق قبيل قول المصنف ولو أعتق يعوض ماهو كالصرح فيما قلت (قوله ولو تبع الخ) كذلك في المعنى (قوله تكميل حاله) أي الرقيق (قوله ليتفرغ) أي حالا او مالا فلا يرد الصغير اه يجزى (قوله والكسب) أي عطفه (قوله وهو ظاهر) أي لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشرأ اه عش (قوله او المغاير) أي المباين (قول المتن فيجزى صغير) أي لأن الاصل السلامة من العيب قال شيخنا الزبائدي فان بان خلافة تبين عدم الاجزاء ولومات صغيرا اجزاء عش وحلي (قوله ولو عقب ولادته) إلى قوله له ومن اقتصر في المعنى (قوله بخلاف الهرم) أي الآتي في المتن فانه لا يرجى برؤه فلا يجزى اه هنا ولا في الغرة اه عش (قوله من خلاف إيجابه) أي القائل بوجوبه (قوله وفارق الغرة) أي حيث لا يجزى فيها الصغير معنى وشرح المنهك أي غير المميز فاعتبروا فيها ان يكون مميزا سوى عشرية امه حلي (قوله على انها) أي الغرة الخيار إذغرة الشيء خياره اه نهاية (قوله كذلك) أي عقب ولادته ش اه سم (قوله لقلة الخ) بل لاثاير للاقرعية في العمل (قوله بخلاف ما الخ) كذلك في اصله رحمه الله تعالى والانسب من اه سيد عمر (قوله حذف الواو) أي واو وأعرج (قوله لذلك) أي لقلة تأثيره في العمل (قوله ومن اقتصر الخ) وينبغي اعتبارهما قال في التنبيه فان جمع بين الصمم والخرس لم يجز ثم لأن اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعا للرافعي ترجيح الاجزاء وهو الظاهر اه معنى وفي عش عن صريح حواشي شرح الروض ما يوافقه (قوله والا) أي وإن لم يسلم اه سم (قوله جميعها) إلى قوله لانه وإن اعطى في المعنى (قوله ومجذوم) أي مجذام (قوله لانه نوى رفع المانع الشامل الخ) قد يقال إن نوى رفع المانع الخصوص (قوله والصغير كذلك)

كفارة وقاع رمضان وفي الاولين كفارة القتل وفي الاولى كفارة مخبرة اراد العتق عنها ولو انما يجزى عنها عتق رقة (مؤمنة) ولو تبع لاصل او دار او ساب حلا للطلق في اية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع عدم الاذن في السبب (بلا عيب) يخل بالعمل والكسب (إخلا لا يينا) لان القصد تكميل حالة ليتفرغ لوظائف الاحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب امامن عطف الرديف ومن ثم حذفه في الروضة أو الاعم وهو ظاهر او المغاير بان يراد بالخل بالعمل ما ينقص الذات وبالخل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزى صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروجا من خلاف إيجابه وفارق الغرة بانها عوض وحق ادعى فاحتيط لها على انها الخيار والصغير كذلك ليس منه (واقرع) لانبات براسه لادام (واعرج يمكنه) من غير مشقة لا تحتل عادة

كما هو ظاهر (تباع المشي) لقلة تأثيرهما في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكي عن خطه حذف الواو اجزاء احدهما بالاولى لم (واعور) لذلك نعم لأن ضعف نظر سليمته واخل بالعمل اخلا لا يينا لم يجز ثم (واصم) واخرس يفهم إشارة غيره ويفهم غيره إشارة بهما يحتاج اليه ومن اقتصر على أحدهما اكتفى بتلازمهما غالبا ويشترط فيمن ولد آخرس اسلامه تبعا أو بإشارته المفهمة وإن لم يصل خلافا لمن اشترط صلاته وإلا لم يجزى عتقه (واخشم) أي فاقد الشم (وفاقد انفه واذنيه واصابع رجله) جميعها واسنانه وعين ومجبوب ورتقا وقرناه وأبرص ومجذوم وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحمق وهو من يضع الشيء في غير محله مع عله بقبحه

وأبقى ومغضوب وغائب علت حياتهم أو بانت وإن جهلت حالة العتق (لا زمن) وجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه وإن اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحى لما يأتى فى الغرة (ولا فاقدر جل) أو يد أو أشل أحدهما لاضرار ذلك بعمله لاضرار آيينا (أو) فاقدر (خنصر وبنصر من يد) لذلك بخلاف فقد أحدهما أو فقدهما من يد (أو) فاقدر (المتلین من غيرهما) وهو الإبهام أو السبابة أو الوسطى وخصهما لأن فقدهما من خنصر أو بنصر لا يضركا علم بالاولى بمقابلته فعمل مساواة عبارة لقول اصله وقد (١٩١) املتین من اصبع كفقدها خلافا

لمن اعترضه فان قلت أصله يفهم ضرر فقدما من كل من الخنصر والبنصر معا والمتن لا يفهم ذلك بل خلافا قلت بمنوع بل يفهمه لانه علم منه أن الاملتين فى الثلاثة كالاصبع فقياسه انهما فيهما كالاصبع ايضا (قلت أو اتملة إبهام والله اعلم) لتعطل منفعتها حينئذ بخلاف اتملة من غيرها ولو العليا من أصابعه الأربع نعم يظهر أن غير الإبهام لو فقد أتملة العليا ضرر قطع أتملة منه لانه حينئذ كالإبهام (ولا هرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة ويحتمل انه للاحتراز عما إذا كان يحسن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزى وهو قريب وقضيته أنه لو قدر الاعمى مثلا على صنعة تكفيه أجزا وهو محتمل ولك أن تعتمد ظاهر كلامهم أن من صرحوا فيه بعدم اجزائه لا نظير فيه لقدرته على العمل كما أن من صرحوا باجزائه لا نظير

لم يخل بالعمل اه ع ش (قوله وآبق) ويجزى مرهون وجان ان نفذنا عتقهما بأن كان المعتق موسرا ويجزى حامل وان استثنى حملها ويتبعها فى العتق ويبطل الاستثناء فى صورته ويسقط به الفرض ولا يجزى موصى بمنفعته ولا مستاجر نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله ومغضوب) أى وإن لم يقدر على انتزاعه من غاصبه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله علت حياتهم) سواء اعلوا عتق انفسهم أم لا لان عليهم ليس بشرط فى نفوذ العتق فكذلك فى الاجزاء معنى واسنى (قول المتن لازم من) أى مبتلى باقعة عن العمل كذا فى المختار وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد اه ع ش (قوله وجنين) أى ونحيف لا عمل فيه اه معنى (قوله وإن انفصل الخ) وكذا لا يجزى لو خرج بعضه كما قاله القفال اه معنى وفى ع ش عن سم على المنهج مثله (قوله أو يد) إلى قوله كما علم فى المغنى (قوله وخصهما) أى الإبهام وما بعده اه ع ش والاولى أى استثنى الخنصر والبنصر (قوله لمن اعترضه) ومنهم المغنى (قوله انهما فيهما) أى فى الخنصر والبنصر معا (قوله ولو العليا) لا يخفى ما فى هذه الغاية إلا ان تجعل حالا مؤكدة عبارة المغنى فلو فقدت اتملة العليا من الأصابع الأربع أجزأ (قوله نعم يظهر الخ) لاحاجة إلى بحث هذا إذا فقد فى كلام المصنف أعم من ان يكون يقطع أو خلفيا رشيدى وسم (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة ان تبين حقيقة الموصوف وهذا ليست كذلك حتى العبارة صفة لازمة اه سم (قوله ويحتمل انه للاحتراز الخ) حمله على ذلك ظاهر بل متعين لان الهرم بمجرد لا يستلزم العجز اه ع ش (قوله وهو قريب الخ) عبارة النهائية وهو ظاهر وقضيته انه لو قدر نحو الاعمى على صنعة تكفيه اجزا وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله لقدرته الخ) صلة نظر (قوله فيه تجوز بالاخبار الخ) فهو كقولهم نهاره صائم اه سم اقول ما اطبق عليه المعلقون على هذا الكتاب من انه من الاسناد المجازى ان كان مستندا لضبط خط المصنف أكثر بضمه فسلم ولا يحيد عنه ولا فيجوز ان يكون باقيا على ظرفيته والمبتدأ محذوف وشرط حذف عائد المبتدأ موجود وهو طول الصلة فليتأمل وليحرر اه سيد عمر وهو وجه (قوله لما ذكر) أى من اضراره بالعمل اه ع ش عبارة المغنى لعدم حصول المقصود منه اه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله من الجنون الخ) أى مع زمن الافاقة (قوله بخلاف ما إذا) إلى المتن فى النهاية لا قوله كذا قيل الى وخرج (قوله بخلاف ما إذا لم يكن الخ) راجع إلى المتن (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لان غالب الكسب الخ (قوله وان من يبصر الخ) يظهر انه معطوف على قوله انه لو كان فى زمن افاقته الخ (قوله وانما بل الخ)

أى عقب ولادته ش (قوله والا) أى وان لم يسلم لم يجز عتقه (قوله ضرر قطع أتملة الخ) لعل هذا غنى عن بحثه لدخوله فى قول المصنف أو املتین من غيرهما إذ لا فرق فى فقدهما بين كونه دفعة أو على الترتيب كما لا يخفى إلا ان يكون كلامه فى فقد العليا خلقة ولعله مراده ومع ذلك لا يفيد لشمول المتن الفقد خلقة باعتبار الجميع والمجموع كما هو ظاهر (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة ان تبين حقيقة الموصوف وهذه ليست كذلك حتى العبارة صفة لازمة فليتأمل (قوله وهو قريب وقضيته انه لو قدر الاعمى مثلا على صنعة تكفيه اجزا) وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله فيه تجوز بالاخبار بمنحون عن أكثر وقته) فهو كقولهم نهاره صائم (قوله وقد يؤخذ منه انه لو كان الخ) وان من يبصر وقتادون

فيه لعدم قدرته على العمل حالا وبوجه ذلك بأنهم نظروا فى القسمين للغالب وما ذكر نادر فلم يعولوا عليه (و) لا (من أكثر وقته بمنحون) فيه تجوز بالاخبار بمنحون عن أكثر وقته والاصل ولا من هو فى أكثر وقته بمنحون وذلك لما ذكر وقد يؤخذ منه انه لو كان فى زمن افاقته لا يقل يعمل ما يكفيه من الجنون إلا أكثر أجزأ وهو محتمل ويحتمل خلافا بخلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل زمن جنونه عن زمن افاقته أو استوياى والافاقة فى النهار ولا لم يجزى كما بحثه الأذرى لان غالب الكسب إنما يتيسر نهارا ويؤخذ منه انه لو كان يتيسر له ليلا أجزأ وان من يبصر وقتا دون وقت كالجنون فى تفصيله المذكور وهو متجه وبقاء نحو خبل بعد الافاقة يمنع العمل فى حكم الجنون

ولما لم يل النكاح من استوى زمن جنونه وإفاقته لأنه يحتاج لطول نظر واختبار ليعرف الاكفاء وهو لا يحصل مع التساوي بخلاف الكفاية المقصودة هنا كذا قيل وبأمل ما مرفيه (١٩٣) يعلم انه لا جامع بينهما وبين ما هنا وخرج بالجنون الاعماء لأن زواله مرجو وبه صرح

جواب سؤال منشؤه قوله أو استويا (قوله لانه) أى ولى النكاح (قوله ولم تأمل بل النكاح) المراد أنه لا تنتظر إفاقته لما ذكره ثم من انه لو زوج في زمن الافاقة صح وان قلت جدا كيوم في سنة اه عش (قوله وبأمل ما مرف) حاصل ما مر انه تنتظر إفاقته ولو زوج في زمن الافاقة صح وان قصر جدا كيوم في سنة (قوله لكن توقف غيره فمالو اطردت) والقياس عدم اجزائه اه عش (قوله عند العتق) لم يقل بل لو تحقق في المغنى ولم يقله وهل يشترط في النهاية (قوله ولا من قدم للقتل) أى وقيل كما هو ظاهر بما يأتى اه رشيدى عبارة المغنى فان لم يقتل كان كمرىض لا يرجى برؤه اه (قوله أى قبل الرفع للإمام) ولو رفع وقتل فالأقرب أنه يتبين عدم اجزائه لتبين موته بالسبب السابق على الاعتاق اه عش (قول المتن برأ) بفتح الراء اه مغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله وما مرف قيل الخ) أى من قوله ان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوزته في غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجهل قدرها فبان نصابا فانها لا تجزئ له لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال خلاف عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتامل اه سم وقوله وقد يقال الخ سيأتى جوابه مع ما فيه (قوله بخلاف مالو أعتق الخ) راجع للمتن عبارة المغنى في شرحه وأور نصها (تنبيه) أفهم كلامه عدم الاكتفاء بالاعمى وهو كذلك وان أبصر لتحقق اليأس في العمى وعروض البصر لعمعة جديدة بخلاف المرض كإسياتى فان قيل هذا يشكل بقولهم لو ذهب بصره الخ اجيب بان الاول في العمى الاصلى والثاني في الطارىء اه وهو سالم عما يأتى على جواب الشارح الآتى (قوله فكان) أى إبصاره (قوله لانه جازم بالاعتاق) فيه نظر لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفارة وهو مردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بناه على هذا من قوله وهذا إن تأملت الخ سم على حجج اه رشيدى وقوله وهو مردد فيه قطعاً قريب من المكابرة (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة المورد هنا وهى دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل سم على حجج اه رشيدى وقوله ما هنا ثم قوله وما هناك صوابهما القلب بزيادة الكاف في الاول وحذفه عن الثاني (قوله المتبادرة من حصول صورته الخ) صريح فى انه لو أبصر وتبين ان ما كان بعينه غشاقاً وانه ليس باعمى لم يجز لفساد النية اه عش (قوله فلم يجز الاعمى مطلقاً) أى أبصر بعد ام لا وينبغى ان مثل ذلك زوال الجنون والزمانة فلا يكفي عن الكفارة اخذاً من الفرق الذى

وقت كالجنون في تفصيله المذكور وهو متجه شرح مر (قوله وبأمل ما مرفيه الخ) عبارة هناك عقب قول المتن انه لا ولاية لصبي وجنون مانصه لثقتهم أيضاً وان تقطع الجنون تغليبا لمنه المقتضى لسلب العبارة فيزوج إلا بعد زمنه فقط ولا تنتظر إفاقته نعم بحث الأذرعى انه لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالأغماء قال الامام ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو كالعدم أى من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة انكاحه فيه لو وقع يشترط بعد إفاقته صفاءه من آثار خبل يحمله على حدة في الخلق اه (عن والد الرويانى) عبارة هناك لقول التجاور والخدام عن والد الرويانى لو عجل في الحول الاول زكاة فوق قسطه لم تجز لان الحول لم يتعقد في الزائد او معجل زكاة دون قسط الاول كمشرين وقسطه خمسة وعشرون فان كان بعد مضى اربعة اخماس الحول جاز او قبله لم يجز لان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجزى به في غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده لجهل قدرها فبان نصابا فانها لا تجزئ له لعدم جزمه بالنية اه وقد يقال ان عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطأ الظن لا يدفع ذلك فليتامل (لانه جازم بالاعتاق) فيه نظر لان النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفارة وهو مردد فيه قطعاً فانظر بعد ذلك ما بناه على هذا من قوله وهذا إن تأملت الخ (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) كذا شرح مر وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة المورد هنا وهى دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل (قوله

الماوردى لكن توقف غيره فمالو اطردت العادة بتكرره فى اكثر الاوقات (و) لا (مرىض لا يرجى) عند العتق برء مرضه كفالج وسئل ولا من قدم للقتل بخلاف من تحتم قتله فى المحاربة أى قبل الرفع للإمام أما إذا رجعى برؤه فيجزىء ولم اتصل به الموت لجواز ان يكون لهجوم علة بل لو تحقق موته بذلك المرض أجزأ فى الاصح نظرا للغالب وهو الحياة من ذلك المرض (فان برء) من لا يرجى برؤه بعد اعتاقه (بان الاجزاء فى الاصح) لخطأ الظن وبه يفرق بين هذا وما مرف قيل فصل تجب الزكاة على الفور وعن والد الرويانى لانه لا ظن ثم اختلف مع ان الاصل عدم النصاب ثم والاصل أى الغالب هنا البرء بخلاف مالو اعتق اعمى فابصر لتحقق يأس إبصاره فكان محض نعمعة جديدة ورجع جمع المقابل لعدم الجزم بالنية مع عدم رجاء البرء ويوجب بمنع تأثير ذلك فى النية لانه جازم بالاعتاق ولم تأمل ما مردد فى انه هل يستمر مرضه فيحتاج إلى اعتاق ثان اولاً فلا ومثل ذلك لا يؤثر فى الجزم بالنية كما لا يخفى وهذا إن تأملت يظهر لك

أن ما تقرر هنا فى الاعمى لا ينافى قولهم لو ذهب بصره بجناية فاخذ دية ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول ووجه عدم المنافاة ان المدار هنا على ما ينافى الجزم بالنية والعمى ينافيه نظراً للحقيقة المتبادرة من حصول صورته فلم يجزى الاعمى مطلقاً

و ثم على ما يمكن عادة عوده وما لا وبالزوال بان انه غير عني فوجب الاسترداد (ولا ١٩٣) يحزى شراء) أو تملك (قريب) أصل أو فرع

(بينة كفارة) لان عتقه

مستحق بغير جهة الكفارة

فهو كدفع نفقته الواجبة

اليه بينة الكفارة (ولا) عتق

فهو المعطوف على شراء

وحذف إقامة للمضاف اليه

مقام المضاف لاهما على

قريب لفساد المعنى المراد

ويحوز رفعها عطا على

شراء ولا إشكال فيه وتوقف

صحته المعنى على تقدير عتق

لا يمنع ذلك (ام ولد) لا

(ذى كتابة صحيحة) قبل

تعجيله ومشروط عتقه في

شرائه لذلك (ويحزىء)

ذو كتابة فاسدة (ومدبر

ومعلق) عتقه (بصفة) غير

التدبير لصحة تصرفه فيه

ومحله ان تجز عتقه عن

الكفارة او علقه بصفة

تسبق الاولى بخلاف ما إذا

علقه بالاولى كما قال (فان

اراد) بعد التعليق بصفة

(جعل العتق المعلق

كفارة) كان قال ان

دخلت هذه فانت حر ثم قال

ان دخلتها فانت حر عن

كفارتى عتق بالدخول

و (لم يحزىء) عتقه عن

الكفارة لانه استحق العتق

بالتعليق الاول (وله تعليق

عتق) مجزىء حال التعليق

عن (الكفارة بصفة) كان

دخلت فانت حر عن كفارتى

فاذا دخل عتق عنها إذ لا

ذكره الشارح إلا أن يقال العمى المحقق أيسر معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عهده وشوهد وقوعه كثيرا اه ع ش اقول وقد تقدم في شرح ولاهرم عاجز ما يؤيد الاول (قوله وثم) اى فى الجنانية (قوله وما لا) اى لا يمكن عادة عوده (قوله او تملك قريب) عبارة المعنى تنبيه لوقال تملك قريب لكان اشمل فانه واثبه وقبول الوصية به كذلك اه (قوله بغير جهة الكفارة) اى بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة اه معنى (قوله فهو) اى عتق القريب عن الكفارة (قوله فهو المعطوف) اى عتق عبارة المعنى تنبيه جر المصنف أم الولد وما بعده على إضافة عتق المقدر كما قدرته فيها ويجوز رفعها فاعلين ليحزىء بلا تقدير مضاف اه (قوله لاهما) اى ام الولد وما بعده سم ع ش (قوله ويجوز رفعها) اى فى حد ذاته لا فى خصوص كلام المصنف إذ ينفيه وذى وقضيته عدم رفعها على الوجه الاول وينافيه قضية قوله إقامة للمضاف اليه مقام المضاف إذ معناه إقامة مقامه فى الاعراب كما لا يخفى قال الشهاب سم فان اراد انها على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف فقيه أن هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله انتهى اه رشيدى عبارة ع ش قوله ويجوز رفعها لعل وجه مغايرة هذا القول اولاهو المعطوف الخ ان يقرأ ام ولد بالجر فيكون ماحذف فيه المضاف وبقي المضاف اليه على جره وهو المناسب لقوله ولا ذى كتابة لكن قوله إقامة للمضاف اليه مقام المضاف ظاهرى فى قراءة ام ولد بالرفع إلا انه لا يظهر فى قوله ولا ذى كتابة اه (قوله ولا إشكال فيه) اى لان حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع اه ع ش (قوله قبل تعجيله) إلى قوله وهل يشترط فى المعنى إلى الاقوله ومشروط عتقه فى شرائه (قوله ومشروط) عطف على ذى كتابة (قوله لذلك) اى لان عتقه مستحق الخ سم وع ش (قوله او علقه بصفة الخ) كان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كلت زيدا فانت حر من كفارتى ثم كلم زيدا قبل دخول الدار اه سم (قوله بخلاف ما إذا علقه بالاولى) يتردد النظر فيما إذا علقه بصفة قارنت الاولى هل يقع عنها ولا ليتامل اه سيد عمر اقول قضية ما قبله الثانى بل قول المعنى يدل قول الشارح المذكور ولا لم يحزه صريح فى الثانى وكذا قول الاسنى ومحله إذ انجز عتق كل منها عن الكفارة أو علقه بصفة أخرى ووجدت قبل الاولى اه كالصريح فيه (قول المتن لم يحزىء) بفتح اوله بخطه اه معنى (قوله حال التعليق) قضيةته انه لو كان سليحا حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة اجزا اه ع ش اقول ويصرح بذلك قول سم قوله حال التعليق اخرج حال وجود الصفة اه ويفيده ايضا قول النهاية والمعنى وفى الروض مع شرحه نحوه ولو علق عتق رقيقة المجزىء عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة اى قبل اداء التجوم اجزاه ان كان وجودها بغير اختيار المعلق كما اقتضاه كلام الراغبى اه (قوله لاعتها) اى بل بجانها اه ع ش

فهو) أى العتق (قوله لاهما) أى أم ولد وما بعده (قوله ويجوز رفعها) انظره مع ذى (قوله ويجوز رفعها عطا على شراء) قضيته عدم رفعها على الوجه الذى قبل هذا لكن قضية قوله إقامة للمضاف اليه مقام المضاف انها مرفوعة ان عليه لانه لا معنى لإقامة المضاف اليه مقام المضاف إلا اعطاؤه اعرايه فان اراد انها على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف فقيه ان هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله (قوله ولا ذى كتابة صحيحة) فى الروض بعد ذلك وإن علق عتقه عنها بالدخول ثم كاتبه فدخل فهل يحزىء فيه وجهان اه وبين فى شرحه ان مقتضى كلام الراغبى ترجيح الاجزاء ان وجدت الصفة بغير اختيار المعلق وبسط ذلك (قوله لذلك) اى لان عتقه مستحق الخ (قوله او علقه بصفة تسبق الاولى) اى كان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كلت زيدا فانت حر عن كفارتى ثم كلم زيدا قبل دخول الدار (قوله حال التعليق) اخرج حال وجود الصفة (قوله فى المتن والشرح) بان قال اعقتت عن كل منهما نصف ذا العبد

(٢٥ - شروانى وابن قاسم) - ثامن مانع اما غير المجزىء ككافر علق عتقه عنها باسلامه فيعتق إذا أسلم لاعتها (و) له اعتاق عبديه عن كفارتيه (ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالشعيرة بان قال اعقتت (عن كل) منها (نصف ذا) العبد

(ونصف ذا) العبد الآخر لتخليص رقبته كل عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره فاذا ظهر أحدهما معيما لم يجزى واحد منهما فان لم يذكره فلا تشقيص (ولو اعتق معسر نصفين) له (١٩٤) من عبد ين (عن كفارة فلا صح الاجزاء إن كان باقيهما) او باقى احدهما كما استظهره

الزركشى وغيره وإن توقف فيه الاذرى (حرا) لحصول الاستقلال المقصود ولو فى أحدهما بخلاف ما إذا كان باقيهما الغير لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق واما الموسر ولو باقى احدهما كما علم بما قبله فيجزى ان نوى عتق الكل عنها لانه للسراية عليه كانه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا علمه بانه يسرى عليه بنفى على ما لو اعتق قنالا اجنبى فان انه لمورثه الميت قبل اعتاقه فهل يجزى هنا اعتبارا بما فى نفس الامر او لا لعدم الجزم بالنية لانها لم تستند لشيء اصلا بخلاف عتق غائب ومريض كل محتمل والثانى أقرب ويؤيده ان العبرة فى العبادات بما فى نفس الامر وظن المكلف (ولو اعتق) قناعا عن كفارته (بعوض) على القن او اجنبى كما عتقتك عنها بالف عليك وكاعتقتك عنها بالف على (لم يجزى عن كفارة) لعدم تجرد العتق لما ومن ثم استحق العوض على الملتمس ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض استطردوا ذكر حكمه فى

(قوله كما ذكره) أى المعلق أى يقع على طبق ما ذكره رشيدى وعش (قوله لم يجزى واحد منهما) انظر لو اعتق اخر موزعا بدلا عن ظهر معيما سم على حج اقول وينبغى عدم الاجزاء لانه تبين ان عتق الاول وقع موزعا على الكفار تبين فينفذ بجانا فلا يجزى ولا يعتد بما فعله بعد فيعتقان بجانا اه عش (قوله فان لم يذكره) اى قوله عن كل نصف ذا الخ عبارة المعنى (تنبيه) لو سكت المكفر عن التشقيص بان اعتق عبديه عن كفارتيه ولم يزد على ذلك صح كما جزم به الامام وتقع كل رقبة عن كفارة فى احد وجهين يظهر ترجيحه اه (قوله اما الموسر الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى فرع يجزى الموسر اعتاق عبدا مشترك بينه وبين غيره عن كفارته لحصول العتق بالسراية وكذا لو اعتق نصيبه عنها ونوى حينئذ صرف عتق نصيب الشريك ايضا اليها لذلك فان لم ينو حينئذ صرف ذلك اليها لم ينصرف اليها اما نصيبه فينصرف اليها فيكمل عليه ما يوفى رقبته اه (قوله فيجزى ان نوى عتق الكل) اى كل العبد الذى سرى لباقيه قال فى العباب فرع لو قال لله على ان اعتق هذا عن كفارتي ثم تعيب او مات لزمه اعتاق سليم وإن لم يتعيب فاعتق عنها غيره مع مكنة اعتاق المعين فالظاهر براءة وهل يلزمه اعتاق المعين لم ار من ذكره اه وقوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين او للثانى سم على حج اقول الظاهر رجوعه للشقين وينبغى وجوب الاعتاق لانه التزمه بالنذر وتبرع باعتاق غيره عن الكفارة اه عش اقول بل الظاهر انه راجع للثانى فقط (قوله الاجنبى) هل المراد به ما يشمل مورثه فليراجع (قوله ويؤيده ان الخ) قد يقال لو وقفوا مع هذا الاصل لا تمتنع عتق الغائب والمريض اه سيد عمر (قوله على القن) الى قول المتن والاصح فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله نعم الى المتن (قوله كما عتقتك عنها الخ) اى عن كفارتي (قوله وكاعتقتك عنها الخ) اى عن كفارتك اه رشيدى (قول المتن لم يجزى عن كفارة) ويقع الولاء للعقل لا نعلم يعتقه عن الباذل ولا هو استدعاه لنفسه معنى وروض مع شرحه (قوله على الملتمس) اى من القن الاجنبى اه عش (قوله ذكر حكمه) اى الاعتاق بعوض (قوله ولا) اى وإن لم يجب على الفور عتق على المالك بجانا فهو شامل لنحو اعتاق عبدك على الف فاجابه لا على الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدي على الف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع سم على حج اقول القياس فى الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله اه عش عبارة السيد عمر بعد ان ذكر عبارة سم المذكورة القول بالعقل حيثئذ اى فى الصورة الثانية بعيدا جدا نعم قد يقال فيما لو نوى اى فى الصورة الاولى العوض هل يعتق باطنا ولا يتامل اه اقول وبصرح بعدم الاعتاق فى الثانية قول الروض مع شرحه ويشترط فى صورة الاستدعاء لو قوع العتق عن المستدعى ولزوم العوض الجواب له فوراً وإلا الخ حيث خصا الكلام بجواب المالك (قوله عتقه) اى اعتاقه اه معنى (قوله اما اذا قال) اى الملتمس وقوله فاعتقها عنه اى اعتق المالك ام ولده عن الملتمس وقوله لاستحالة اى عتقها عن الملتمس اه

ونصف ذا الخ قال فى شرح الارشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف انه لو قال اعتقت نصفك عن ظهره وباقى كعن قتل لا يجزى بالنسبة للظاهر وهو محتمل لان العتق عنه كان مع بقاء رقبتيهما بخلاف ما لو قال اعتقتك نصفك عن ظهره ونصفك عن قتل اه فليتامل (قوله لم يجزى واحد منهما) انظر لو اعتق اخر موزعا بدلا عن ظهر معيما (قوله كما استظهره الزركشى الخ) كذا شرح مر (قوله فيجزى ان نوى عتق الكل) اى كل العبد الذى سرى لباقيه (فرع) قال فى العباب فرع لو قال لله على ان اعتق هذا عن كفارتي ثم تعيب او مات لزمه اعتاق سليم وإن لم يتعيب واعتق عنها غيره مع مكنة اعتاق المعين فالظاهر براءة وهل يلزمه اعتاق المعين لم ار من ذكره اه وقوله فهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين او للثانى (قوله ولا)

غيرها وتبعهم كاصله فقال (والاعتاق بمال كطلاق به) فيكون معاوضة فيها شوب لتعلق من المالك وشوب جعلالة من الملتمس عش ويجب الفور فى الجواب والاعتاق على المالك بجانا (فلو قال) لغيره (اعتق ام ولدك على الف) ولم يقل عنى سواء اقال عتك او اطلق (فادقها فوراً) (نفذ) عتقه (ولزمه) اى الملتمس (العوض) لانه اقدم من جهته كاختلاع الاجنبى اما اذا قال عنى فاعتقها عنه فتعق ولا عوض لاستحالة

عش (قوله بخلاف طلق زوجتك عنى الخ) عبارة المعنى بخلاف ما لو قال طلق زوجتك عنى على كذا فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق انتقال شيء اليه بخلاف المستولدة فقد يتخيل جواز انتقالها اليه اه وعبارة الروض مع شرحه فلو قال له اعتق مستولدة منك او طلق امرأتك بالف ففعل صح لزومه الالف فان قال فهم ما عنى وجب مع الصحة العوض في الزوجة لانه اقتداء ولغاؤه عنى لافى المستولدة لانه التزام العرض على ان يكون عتقها عنه وهو ممتنع لانها لا تنتقل من شخص الى شخص وفارقت الزوجة بانه يتخيل فيها أى المستولدة انتقال العتق أو الوالو لم يحصل اه وعلم بذلك عدم صحة قول عش قوله بخلاف طلق زوجتك الخ اى فلا يقع الطلاق اه (قوله لانه لا يتخيل فيه الخ) علة لم تحذف عبارة المعنى كما مر فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق الخ (قول المتن على كذا) اى كالف نهايه ومعنى وكان ينبغي للشارح ان يذكره هنا ايضا ليطهر قوله الاتى ويستحق المالك الالف (قول المتن فى الاصح) تنبيه اشعر قوله على كذا انه لا يشترط كون العوض ما لا فلو قال على خمر او مغصوب مثلا فنفذ لزومه قيمة العبد فى الاصح ولو ظهر بالعبد عيب بعد عتقه لم يبطل عتقه بل يرجع المستدعى العتق بارش العيب ثم ان كان عيبا يمنع الاجزاء فى الكفارة لم تسقط به ولا فرق فى نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستاجرا او مغصوبا لا يقدر على انتزاعه معنى ونهايه وروض مع شرحه قال عش قوله لم تسقط به اى ونفذ العتق عن المستدعى بجنا اه (قوله او اطعم الخ) عطفه على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ اه سم اقول لم يصرح بحكمه اتكالا على ان فهم ما فى المتن (قوله فيهما) اى فى التماس الاطعام والا كساء (قوله ففعل فورا) ولم يكن بمن يعتق على الطالب فان طال الفصل عتق عن المالك ولا شيء على الطالب فان كان الطالب بمن يعتق عليه العبد لم يعتق عليه لانه لو كان اجنيا للمكنا اياه وجعلنا السؤل نائباً فى الاعتاق والمك والمك فى مسئلتنا وجب العتق فالتوكيل بعده بالاعتاق لا يصح ويصير دورا قاله القاضى حسين فى فتاويه اه معنى (قوله ان ملكه) اى العوض بان كان ماله عش ومعنى (قوله والا) اى بان كان مغصوبا او نحو خمر اه عش (قوله فقيمة العبد) اى والامداد والكسوة كما هو قضية قول الشارح المار او اطعم ستين الخ وسكت عن التصريح به لانه فهم بالمقاييس على ما فى المتن عبارة النهاية والمعنى ولو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدامن حنطة عن كفارتى او نواها بقلبه ففعل اجزاه فى الاصح ولا يختص بالمجلس والكسوة قبل الاطعام كما قاله الخوارزمى اه قال عش قوله اجزاه فى الاصح اى ولزومه التام اى ان ذكره والافبدل الامداد كالمال قال اقض عنى ديني ففعل وقوله ولا يختص بالمجلس اى الاطعام هذا قد يشكك بما مر من عدم اعاقفه عن الطالب فيما لو قال اعتق عبدك على كذا فلم يجبه فورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه الاباحة فاغتفر فيه عدم الفور والاعتاق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع لكن المالك فيه وقوله والكسوة مثل الاطعام هذا مخالف لما قدمه فى اول البيع من ان البيع الضمنى لياتى فى غير الاعتاق وقد يجاب بما مر من ان الاطعام كالأباحة اه وبذلك يسقط ما فى سم والسيد عمر عبارة الثانى قوله فقيمة العبد كالحلح فهو اه لانه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول المالك وهو ظاهر ابن قاسم وقد يقال اذا لم يحصل المالك فكيف يقع عنه اللهم الا ان يقال لا يقع فيهما وهو الظاهر اه (قوله فان قال الخ) اى الطالب وكذا لو قاله المعتق روض ومعنى وفيد ايضا قول الشارح بخلاف ما اذا سكت الخ وقوله والا فلا (قوله بخلاف ما اذا سكتا عن العوض الخ) عبارة المعنى وان لم يشترط عوضا ولا نفاء بان قال اعتقه عن كفارتى وسكت عن العوض لزومه قيمة العبد كالمال قال له اقض ديني وان قال اعتقه عنى ولا عتق عليه فالذى يقتضيه نص الشافعى فى الامور ايراد الجمهور هنا انه لا تلزمه قيمة العبد وان ذلك به مقبضه اه (قوله

أى وان لم يجب الفور عتق على المالك مجانا هو شامل لنحو اعتق عبدك على ألف فاجابه لافى الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه (قوله اطعم ستين مسكينا الخ) عطف على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ (قوله فقيمة العبد)

بخلاف طلق زوجتك عنى لانه لا يتخيل فيه انتقال شيء اليه (وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا) ولم يقل عنى سواء اقال عنك ام اطلق (فاعتق) فورا فينفذ العتق جزما ويستحق المالك الالف (فى الاصح) لانه منه اقتداء كام الولد (فان قال اعتقه عنى على كذا) او اطعم ستين مسكينا ستين مداعنى بكذا او اكرس عشرة كذا عنى بكذا كما فى الكافى فيهما (ففعل) فورا (عتق عن الطالب) واجزاه عن كفارة عليه نواها به لتضمن ما ذكر للبيع لتوقف العتق عنه على ملكه له فكانه قال بعينه بكذا واعتقه عنى فقال بعتك وأعتقته عنك (وعليه العوض) المسمى ان ملكه والا فقيمة العبد كالحلح فان قال مجانا لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا سكتا عن العوض فان المعتمد

انه ان قال عن كفارتى أو عنى وعليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له أفض دينى وإلا فلا نعم لو قال ذلك لما لك بعضه عتق عنه بالعوض ولا يجوز منه عتقالا به بملكه لاستحق العتق بالقرابة (والاصح انه) أى الطالب (بملكه) أى القن المطلوب اعتاقه (عقب لفظ الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل (١٩٦) الملك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) أى الطالب فى زمنين لطيفين متصلين بلفظ

الاعتاق لاستدعاء عتقه عنه ذلك اذ الشرط يترتب على المشروط لكن صحح فى الروضة فى موضع انه معه (ومن) لزومه كفارة مرتبة وهو رشيد أو غيره على ما مر فى باب وقد (ملك عبدا) أى قنا (أو ثمنه) أى ما يساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تازمه مؤتهم نفقة وكسوة وسكنى واثاناً (كأنيسة وفرش) لا بد منه (وعن دينه ولو مؤجلا) (لزومة العتق) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين وهذا واجد وياتى فى نحو كتب الفقيه وخيل الجندى وآلة المحترف و ثياب التجمل هنا ما مر فى قسم الصدقات اما اذا لم يفضل القن أو ثمنه عمسا ذكر لا احتياجه لخدمته لمنصب يأتى خدمته بنفسه أو ضخامة كذلك بحيث يحصل له بعته مشقة شديدة لا تحتل عادة ولا اثر لفوات رفاهية أو لمرض به أو بمو نه فلا عتق عليه لانه فاقد شرعا كن وجدما وهو يحتاجه لعطش ويشترط

ان قال عن كفارتى الخ) أى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم (قوله العتق عنه) أى عن نفس المعتق (قوله وإلا) أى بان لم يقل ذلك أو لم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كردى (قوله لو قال) أى الطالب ذلك أى اعتقه عنى على كذا وقوله لما لك بعضه أى بعض الغائل من اصل أو فرع سم وع ش (قوله عتق عنه بالعوض) خلافا للمعنى كاسم (قوله أى الطالب) إلى قول المتن ومن ملك فى المعنى وكذا فى النهاية لا قوله لكن إلى المتن (قوله لانه) أى لفظ الاعتاق (قوله ثم عقب ذلك) أى الملك وأشار بزيادة عقب إلى ان ثم لجرى الترتيب (قوله فى زمنين) متعلق بمحذوف عبارة النهاية والمعنى فيقعان فى زمنين الخ (قوله عنه) أى الطالب وقوله ذلك أى تقدم الملك (قوله اذ الشرط) المراد به العتق والمشروط بالملك فالصواب عليه المشروط أو يقول اذا المشروط يترتب على الشرط عبارة شرح الروض فاذا وجد أى الملك ترتب العتق عليه اه (قوله لكن صحح فى الروضة الخ) وهذا يوافق القول بان العلة مع المعلول زمنا اه سم عبارة السيد عمر بن بغي ان يكون هذا هو الحقيق بالاعتماد اه (قوله انه معه) أى يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على ان الشرط مع المشروط يقعان معا اه معنى (قوله أو غير رشيد) خلافا للمعنى والنهاية (قوله أى قنا) أى ولو اثنى اه سم (قوله أى ما يساويه) إلى قول المتن الفهم فى النهاية لا قوله وعن دينه ولو مؤجلا وكذا فى المعنى لا قوله أو ضخامة إلى ويشترط وقوله فقد صرح إلى المتن وقوله ومثلها إلى المتن وقوله بحيث إل اما اذا وقوله أو بعضه (قوله كل منهما) الانسب أى القن أو ثمنه عبارة البحرى قوله فاضلا أى الرقيق أو ثمنه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد ان تكون الثلاثة فاضلة عن كفايته العمر الغالب فى كفارة الظهار وغيره شيوخنا عزيزى اه (قوله الذين تازمه الخ) خرج به من يمونهن مروءة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه ع ش (قول المتن واثاناً) وخدا ما اه معنى (قوله وياتى فى نحو كتب الفقيه الخ) عبارة المعنى واعلم ان ما ذكر فى الحج وفي قسم الصدقات من ان كتب الفقيه لا يتابع فى الحج ولا تمنع اخذ الزكاة وفى الفلس من ان خيل الجندى المرتزق تبق له يقال بمثله هنا بل اولى كما ذكره الاذرى وغيره اه (قوله هنا) أى فى الكفارة (قوله ما مر) أى مثله فاعل يأتى (قوله لمنصب) ظاهره انه لا فرق بين الدينى والدينى وقوله يأتى خدمته الخ ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعد فيمن اعتاد من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبار ان يفضل عن خادم يتخدمه اه حلى (قوله أو ضخامة) أى عظمة اه ع ش (قوله أو بمو نه) أى الواجب عليه مؤنته اه ع ش (قوله فضل ذلك) أى القن أو ثمنه عن كفاية ما ذكر أى من نفسه وعياله نفقة الخ وقوله العمر الغالب على تقدير فى ظرف الكفاية الخ قال الحلى والمراد بالعمر الغالب ما بقى منه فان استوفاه قدر بسنة اه (قوله فقد صرح فيها) أى الروضة (قول المتن ولا يجب بيع ضيعة الخ) ومن له اجرة تزد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم ولو تيسر له جمع الزيادة لثلاثة ايام أو ما قاربها فان اجتمعت الزيادة قبل صيامه وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سياتى معنى ونهاية قور ورض مع شرحه (قول المتن بيع ضيعة) وهى بفتح الضاد المعجمة العقار قاله الجوهري وراس مال للتجارة اه معنى (قوله أى ارض) عبارة شرح المنهج أى عقاره قال البحرى قوله أى عقار كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو ارض أو غيرها سميت

فمفهومه انه لا يلزمه قيمة الامداد أو الكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر (قوله ان قال عن كفارتى) أى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض (قوله العتق عنه) أى عن المعتق (قوله نعم لو قال ذلك) اسم الاشارة راجع المتن كما هو ظاهر وقوله لما لك بعضه أى بعض القائل (قوله انه معه) وهذا يوافق فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المقول المعتمد وما وقع فى الروضة هنا من اعتبار سنة مبنى على الضعيف السابق بذلك فى قسم الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له أخذ الزكاة والكفارة فقير يكفر بالصوم وبان من له راس مال لو بيع صار مسكينا كقر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) أى ارض (وراس مال لا يفضل دخلها) وهو غلة الاولى وربح الثانى ومثلها الماشية

ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعها صار مسكينا لان المسكينة اقوى من مفارقة المألوف ما اذا فضل او بعضه فيباع الفاضل قطعاً (ولا يبيع (مسكين وعبد) اى قن (نفيسين) بان يجذب ثمن المسكن مسكينا يكفيه وقنايعته و ثمن القن قنا يتخدمه وقنايعته (الفهما في الاصح) بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر رخصة مفارقة المألوف (١٩٧) نعم ان اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه

بعضه وباقيه يحصل رقبة لزمه تحصيلها امالموم باليهما فيلزمه بيعهما وتحصيل قن يعتقه قطعاً واحتياجه الامه للوطء كره وللخدمة (ولا يجب) (شراء) لرقبة (بغبن) اى زيادة على ثمن مثلها وإن قلت نظير مأمراً في شراء الماء والفرق بينهما بتكرار ذلك ضعيف قال الاذرى وغيره نقل عن الماوردى واعتمده وعلى الاول لا يجوز العدول للصوم بل يلزمه الصبر إلى الوجود بضمن المثل وكذا لو غاب ماله فيكف الصبر إلى وصوله ايضا ولا نظر إلى تضررها بفوات التمتع مدة الصبر لانه الذي ورط نفسه فيه اهـ ولك ان تستشكل ذلك بما مر في نظيره من دم التمتع وما في معناه ان له العدول للصوم وإن ايسر ببلده الا ان يفرق بان ذلك وقع تابعا لما هو مكلف به فلم يتمحض منه توريط نفسه فيه بخلاف هذا فتغلظ فيه اكثر ثم رايتم فرقا بين اعتبار موضع الذبيح في نحو دم التمتع وفي الكفارة العدم مطلقا بان في بدل الدم تاقيتا بكونه في الحج ولا تاقيت فيها وبانه يختص ذبحه بالحرم بخلافها وهذا

بذلك لان الانسان يضيع بتركها برماوى اهـ (قوله ونحوها) اى كالفسفة (قوله عن مفارقة المألوف اى المانع من وجوب المبيع كما يأتى انفاً (قوله اما اذا فضل الخ) وقياس ما قيل من انه يكلف النزول الوظائف لقضاء الدين انه لو كان يده وظائف يزيد ما يحصل منها على ما يحتاج اليه لنفقتة انه يكلف النزول عن الزائد لتحصيل الكفارة اهـ عـ (قوله فيباع الفاضل) ظاهره انه لا يباع الكل فيما اذا فضل البعض ولم يوجد من يشتريه عبارة الجيرى وفى كلام شيخنا مـ كـ حـ ان بيع الفاضل ان وجد من يشتريه والا فلا يكلف بيع الجميع حلى الا اذا كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب برماوى اهـ (قوله فيباع الفاضل الخ) اى اذا كان يوفى برقبة كما يعلم مما يأتى اهـ رشيدى زاد سلطان والا فلا لان القدرة على بعض الرقبة لا اثر لها اهـ (قوله بان يجذب ثمن المسكن الخ) هذا تصور للنفاسة المرادة لهم هنا وإن لم يسم عرفا نفيسا اهـ سيد عمر (قول المتن في الاصح) ويفارق ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع المألوف بان الحج لا بد له وللاعتناق بدل وما مر في الفلاس من عدم تبقية خادم ومسكن له بان للكفارة بدلا كامرا وبان حقه تعالى مبنية على المساحة بخلاف حقوق الادعى نهاية ومعنى (قوله نعم) الى المتن في المعنى ولما في قول المتن واظهر الاقوال في النهاية الا قوله ثم رايتم إلى ولا يلزم (قوله نعم ان اتسع المسكن الخ) لم يذكر وان نظير ذلك في العبد بان يمكنه ان يبيع منه ما يوفى برقبة ويكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يبق له منه سم اقول هو متجه في غير المألوف اما فيه فالفرق بينه وبين الدار واضح لانه يؤدى إلى مفارقتها في بعض الاوقات وهى تثق عليه بخلاف الدار لا يفارقها فليتأمل اهـ سيد عمر اقول ويفيده قول المعنى ويجب بيع ثوب نفيس لا يلىق بالمسكفر إذا حصل غرض اللبس وغرض التكفير الا اذا كان مالوفا كما مر في العبد فلا يلزمه بيع بعضه لعسر مفارقة المألوف فيجزيه الصوم اهـ (قوله لزمه تحصيلها) اى بيع فاضله اهـ معنى اى لا كله وان لم يجد من يشتريه الفاضل فقط كما مر عن الحلبي بل اولى لما سبق من مشقة مفارقة المألوف (قوله واحتياجه الامه الخ) وفى الاستدكار لو كان له امه للوطء وخادم فان امكن ان يتخدمه الامه اعتمت والا فلا اهـ معنى (قول المتن ولا شراء بغبن) (فرع) لا يجب قبول هبة الرقبة ولا ثمنها ولا قبول الاعتاق عنه لعظم المنفعة بل يستحب قبولها روض مع شرحه ومعنى (قوله زيادة) الى قوله ولا نظر في المعنى الا قوله والفرق الى لا يجوز (قوله بينهما) اى الوضوء والكفارة (قوله ضعيف) عبارة النهاية مردود اهـ (قوله وعلى الاول) اى عدم وجوب الشراء بغبن وان قل (قوله وكذا لو غاب ماله) اى ولو فوق مسافة القصص نهاية ومعنى (قوله فيكف الصبر الى وصوله الخ) وقياس ذلك لزوم انتظار حلول الدين المؤجل وان طالت مدته اهـ عـ (قوله الى تضررها) اى من وجد القن بغبن ومن غاب ماله عـ ورشيدى (قوله وما في معناه) من المرتب المقدر كدم الفوات والقران (قوله بان ذلك الخ) اى نحو التمتع (قوله لما هو مكلف به) وهو النسك (قوله بين اعتبار موضع الذبيح) المراد به بين اعتبار العدم في موضع الذبيح الخ والعدم مطلقا في الكفارة اهـ سيد عمر (قوله من الفرق) اراد اصل الفرق لا خصوص الفارق اهـ سيد عمر (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية وما في الكافي من عدم لزوم شراء امه الخ محل وقفة لانها حيث الخ (قوله لخروجها الخ) علة لعدم اللزوم (قوله وفيه نظر لانها الخ) معتمد اهـ عـ (قوله ورددته عليه الخ) عبارة النهاية وهو مردود اهـ (قول المتن

القول بان العلة مع المعلول زمتا (قوله اى قن) ولوانثى (قوله بحيث يكفيه بعضه) لم يذكر وان نظير ذلك في العبد بان يمكنه ان يبيع بعضا منه يوفى برقبة ويكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يبقى له منه (قوله نظير ما مر الخ) كذا شرح مـ (قوله الا ان يفرق الخ) كذا شرح مـ (قوله وفيه نظر لانها الخ) كذا شرح

صريح فيما ذكرته من الفرق ولا يلزمه كفاى الكافى

شراء امه بارعة الحسن تباع بالوزن لخروجها عن ابناء الزمان اهـ وفيه نظر لانه حيث بيعت بضمن مثلها فاضلة عما ذكر لا عذر له في التبرك وقد ذكر الاذرى في نحو المحقة في الحج نظير ذلك ورددته عليه في الحاشية وغيرها (واظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذى يلزم به الاعتناق

(بوقت الاداء) للكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوء وتيمم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت ادائها وغلب الثاني شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب كالموذي في قن ثم عتق فانه يحد حد القن والثالث الاغظظ من الوجوب الى الاداء والرابع الاغظظ منهما واعرض عما بينهما (فان عجز) المظاهر مثلاً (عن ١٩٨) عتق بان لم يجد الرقبة وقت الاداء ولا ما يصرفه فيها فاضلا عما ذكر او وجدها لكنه قتلها

مثلا او كان عبدا اذلا بكفر
الا بالصوم لانه لا يملك
وليس لسيده تحليلة هنا
وان اضربه الصوم لتضرره
بدوام تحريم الوطء بخلاف
نحو كفارة القتل (صام)
وله حينئذ تكلف العتق
خلاف ما ترويه عبارته على
ما زعمه الزركشي (شهرين
متتابعين) للآية ولو بان
بعد صومها ان له مالا
ورثه ولم يكن عالما به لم
يعتد بصومه على الاوجه
اعتبارا بما في نفس الامر
ويعتبر ان (بالهلال) وان
نقصا لانه المعتبر شرعا
ويجب تبتيث نية الصوم كل
ليلة كما علم مامر في الصوم
وان تكون تلك النية
واقعة بعد فقد الرقبة لا
قبلها وان تكون ملتبسة
(بنية كفارة) في كل ليلة
كما علم مامر وان لم يعين
جهتها فلو صام اربعة اشهر
بنيتها وعليه كفارتا قتل
وظهار ولم يعين اجزائه
عنهما ما لم يجعل الاول عن
واحدة والثاني عن اخرى
وهكذا لفوات التتابع
وبه فارق نظيره السابق في
العبد (ولا يشترط نية
التتابع في الاصح) لانه شرط
وهو لا يجب نيته كالاستقبال
في الصلاة واستفيد من

بوقت الاداء) أى إرادة أداء الكفارة واخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة اه حلى عبارة ع ش
يؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبادة بما قبله حتى لو كان في ابتداء امره خاملا لا يحتاج لخادم ثم صار من
ذوى الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل اه وعبارة الروض مع شرحه فلو عتق العبد
الذي لزمته الكفارة وايسر حاله الاداء ففرضه الاعتاق كالموذي لو كان الحر معسر احالة الوجوب ثم ايسر حاله
الاداء اه (قوله فاعتبر وقت الوجوب) وهو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار اه يجزى
(قوله منهما) اى وقتى الوجوب والاداء (قوله فان عجز المظاهر) اى حسا او شرعا مغنى وشرح المنهج
(قوله مثلا) او القاتل او المجامع (قوله بان لم يجد) الى قوله وليس لسيده في النهاية والمغنى (قوله بان لم يجد
الرقبة وقت الخ) اى في محل إرادة الاداء او ما قرب منه بحيث لا تحصل في تحصيلها مشقة لا تحتمل عادة اه ع ش
(قوله قتلها مثلا) اى او باعها او اتلف ثمنها اه ع ش (قوله او كان عبدا الخ) لا يخفى ما في هذا العطف
(قوله وليس لسيده الخ) وفاقا للروض وشرح المنهج عبارة الروض مع شرحه لا يكفر العبد الا بالصوم
وللسيد منعه من الصوم ان اضربه فلو شرع فيه بغير اذنه كان له تحليلة الا في كفارة الظهار فلا يمنعه من
الصوم عنها لتضرره بدوام التحريم اه بحذف وخلافا للنهاية والمغنى عبارتهما ولسيده تحليلة ان لم ياذن له
فيه اه (قوله تحليلة) اى بان يخرج من صوم شرع فيه بغير اذنه اه سم (قوله هنا) اى في كفارة
الظهار (قوله بخلاف نحو كفارة القتل) اى كفارة النين (قوله وله حينئذ) الى قوله كالتقضاء
المذكور في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وقوله في كل ليلة كما علم مامر وقوله وهذا الى وقت (قوله وله حينئذ
تكلف العتق الخ) عبارة المغنى فلو تكلف الاعتاق بالاستقراض او غيره اجزاء على الاصح اه قال
الرشيدى لا يخفى ان هذا اى تكلف العتق لا يتاق في العبد فهو غير مراد هنا اه (قوله ولو بان بعد صومها)
قال الشارح في شرح العباب في باب التيمم فرع قال الناشى لو صام للكفارة ناسيا رقبة
بملكه لم يجزه او قد ورث رقبة ولم يشعر اجزاه اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني انتهى
اه سم (قوله لم يعتد بصومه) اى ويقع له نفلا اه ع ش (قوله ويعتبران) اى الشهران (قوله وان
نقصا) الى قول المتن ولا يشترط في المغنى (قوله وان تكون تلك النية واقعة) فلو نوى من الليل الصوم قبل
طلب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لم تصح النية مغنى وروض اى الا ان يجدد النية في الليل بعد عدم الوجدان شرح
الروض (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في
الصوم لا اثر له اه سم (قوله في كل ليلة كما علم مامر) يغنى عنه ضمير وان تكون ملتبسة (قوله جهتها)
اى جهة الكفارة من ظهار او قتل مثلا كما سبق اول الباب اه مغنى (قوله ما لم يجعل الاول) اى الشهر الاول
او اليوم الاول الخ كما هو ظاهر اه ع ش (قوله يقطعه) اى التتابع (قوله كيوم النحر) اى وشهر رمضان
اه الغنى (قوله لا العلم الذى ذكره الخ) اى فلا يقع له فيه نفلا لان نيته الخ (قوله صحة نيته) اى الشخص
مر (قوله وليس لسيده تحليلة) اى بان يخرج من صوم شرع فيه بغير اذنه (قوله ولو بان بعد صومها)
ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه على الاوجه) قال الشارح في باب التيمم من شرح
العباب قبيل قول العباب فرع فرض كل من تلمه الاعادة ما نصه فرع قال الناشى لو صام للكفارة
ناسيا رقبة بملكه لم يجزه او قد ورث رقبة ولم يدرك اجزاه اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان
بخلاف الثاني اه (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على
الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له (قوله او جاهلا فيما يظهر لم يعتد بما أتى

(قوله) متتابعين ما باصله أنه لو ابتدأها عالما طرو ما يقطعه كيوم النحر أى أو جاهلا فيما يظهر لم يعتد بما أتى
به ولكن يقع له نفلا اى في صورة الجهل التى ذكرتها لا العلم الذى ذكره لان نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرو ما يبطله
تلاعب فهو كالاحرام بالظهور قبل وقتها مع العلم بذلك فان قلت ظاهر كلامهم صحة نيته بل وجوبها في رمضان وان علم بخبر معصوم

(قوله موته) أى وطرو نحو الحيض اه ع ش (قوله وهذا) أى الظاهر المذكور (قوله كأنقصاد صلاة الخ) أى على ما يحتمل الشارح خلاف ما يحتمل السبكي من عدم الانقصاد كما تقدم ذلك فى محله اه سم (قوله يؤيد الخ) خبر وهذا (قوله يؤيد ما أطلقوه) أى قولهم ولكن يقع له نقلا المقيد لصحة نية الصوم مع العلم بطرو ما يقطع التابع المعلوم منه بالاولى محتما مع الجهل بذلك وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله ما أطلقوه انظره مع قوله السابق العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصلا الخ اه (قوله جازمة) خبر فالية (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظرو واضح اذ لانسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقيد الانقضاء بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها وان نظره الشارح بما فيه نظر كما مر فى محله اه سم (قوله نعم ان قيل بوجوب التبييت الخ) اعتمده ع ش كما مر انفا وسم والرشيدي كما يأتى مع منع التايد ببيان الفرق (قوله ايد ذلك بلا شك) قد يفرق بين رمضان والكفارة بان كل يوم من رمضان لا يتوقف صحته صومه على صحة صوم غيره بخلاف الكفارة ولا يقال ان صوم بعض اليوم فى رمضان يتوقف على باقية كما يتوقف كل يوم على غيره فى الكفارة لما صرح به المحلى هنا انها انما كلفت ببعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقية اه سم عبارة الرشيدى قوله لان الموت ليس رافعا للخ انظر هل مثله ما لو اخبره معصوم بموته فى اثناء الشهرين والا قرب الفرق لان المقصود فى يوم رمضان اشغاله بالصوم احترام الوقت واما هنا فلا فائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك فالظاهر انه يعدل الى الاطعام فليراجع اه (قوله لتامه) أى الشهر الثانى (قول المتن ويزول التابع بفوات يوم) وهل يبطل ماضى او ينقلب نقلا فيه قولان رجح فى الانوار اولها وابن المقرئ ثانيهما وينبغى حل الاول على الافساد بلا عذر والثانى على الافساد بعذر معنى وأسنى (قوله بفوات يوم من الشهرين) ولومات المكفر بالصوم وبقى عليه منه شىء هل يبنى واره عليه او يستأنف والظاهر الثانى لا تنفاه التابع وعليه فيخرج من تركته جميع الكفارة لبطان ماضى وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز لو ارثه البناء على ماضى اه ع ش اقول ويأتى عن النهاية وشرح الارشاد ما قد يؤيد الاول (قوله كان نسي) الى قوله لكن يشكل فى المعنى الا قوله او باذن قريبه او بوصيته والى قوله ويؤخذ فى النهاية (قوله كان نسي النية) ولو شك فى نية صوم يوم بعد الفراغ من صوم هذا اليوم لم يضر اذ لا أثر للشك بعد الفراغ من الصوم ويفارق نظيره فى الصلاة بانها اضيق من الصوم معنى وروض مع شرحه (قوله يمكن معه الصوم) بمعنى يصح معه الصوم بقرينة ما يأتى حتى لا يرد المرض اه رشيدى (قوله فى كفارة القتل الخ) عبارة المعنى (تنبيه) النفاس كالحيض لا يقطع التابع على الصحيح وطرو الحيض والنفاس انما يتصور فى كفارة قتل لاظهار اذ لا تجب على النساء ومن ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هنا وكلامه فى كفارة الظهار واجب عنه بأن كلامه فى مطلق الكفارة وأيضاً قد تتصور فى المرأة بان تصوم عن قريبها الميت العاجز فى كفارة الظهار بناء على القديم المختار اه (قوله اذ كلامه يفيد الخ) ظاهره انه يجب عليها التابع اذا صام عن غيرها ونقله سم فى شرح الغاية عن بعضهم لكنه مخالف لما قدمه الشارح فى الصيام فى شرح ولو صام اجنبى باذن الولي صح بما نصه وسواء فى جواز فعل الصوم اكان قد وجب فيه التابع ام لا لان التابع انما وجب فى حق الميت لمعنى لا يوجد فى حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على اصل الصوم فسقط بموته انتهى وفى سم عن شرح الارشاد مثله وعليه فيمكن ان المراد من قوله ويتصور الخ مجرد تاتى

(قوله كأنقصاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف) الانقضاء هنا هو ما يحتمل الشارح خلاف ما يحتمل السبكي من عدم الانقصاد كما تقدم ذلك فى محله (قوله ما أطلقوه) انظره مع قوله السابق لا العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصلا (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لانسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقيد الانقضاء اذا انقضت مدة الخف فيها بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والام تنعقد وان نظره الشارح بما فيه نظر كما يعلم بتامله مع ما كتبناه عليه فى محله فراجع اه (قوله نعم ان قيل بوجوب التبييت مع عليها بخبره بطرو نحو حيض الخ) ذكر الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع قبيل

موته اثناء يوم وهذا كأنقصاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف فيها يؤيد ما أطلقوه هنا قلت لا يؤيده لان الموت ليس رافعا للتكليف قبله فالية مع العلم به جازمة كالانقضاء المذكور بخلاف تخلل يوم النحر مثلاً هنا نعم ان قيل بوجوب التبييت مع عليها بخبره بطرو ونحو حيض اثناء اليوم ايد ذلك بلا شك (فان بدأ فى اثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال) لتامه (وأتم الاول من الثالث ثلاثين) لتندر اعتبار الهلال فيه بتلفقه من شهرين (ويزول التابع بفوات يوم) من الشهرين ولو آخرهما (بلا عذر) كأن نسي النية لنسبته لنوع تقصير (وكذا) بعذر يمكن معه الصوم كسفر مبيح للفطر وخوف حامل أو مرضع و(مرض في الجديد) لا مكان الصوم مع ذلك فى الجملة فهو كفطر من أجده الصوم (لا) بفوات يوم فاكثرى كفارة القتل اذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها

فيما ذكر ويتصور أيضا في كفارة الظهار بان تصوم امرأته عن مظاهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته (بحيض) ممن لم تعتد انقطاعه شهرين لانه لا يخلو منه شهر غالباً وتكفيها (٣٠٠) الصبر لسن الياس خطر أما اذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا

صومها عن الظهار وان لم يكن بصفة التتابع اه ع ش أقول وقوله وعليه فيمكن الخ لا يخفى بعده لعدم ملاقة الجواب حيث دللنا على ان المرض الوارد على المأت (قوله فيما ذكر) اى في زوال التتابع بفوات يوم بما ذكر (قوله ويتصور) اى طرو الحيض ايضا اى مثل تصوره في كفارة القتل (قوله لكن يشكك عليه) اى على قوله اما اذا اعتادت الخ (قوله الحاقهم النفاس) اى مع اعتياد انقطاعه شهرين فاكثر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر اى شهرين فاكثر فليتام وقوله بالحيض اى في ان لا ينقطع اى فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر رسم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر ابدان ذكر كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم الخ محل تأمل اذ للنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو لم نوحه لعلته لانه مقصور على المولد الكامل وهو من يولد لسته اشهر فاكثر فليتام اه وقد يجاب بان المراد اللزوم العرفي لا المنطقي فلا ينافيه التخلف نادرا (قوله الا ان يفرق الخ) يتأمل فيه اه (قوله بان العادة الخ) وقد يفرق ايضا بان النفاس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت بعد تمام الحمل لاحتمال ولادتها ليلا ونفاسها لحظة فيها اه رشيدى (قوله نعم ان تقطع الخ) كذا في المغنى (قوله من العلة) اى من قوله اذ لا اختيار الخ (قوله ليلا) ظرف شرب (قوله) ومثله الاغماء الخ عبارة النهاية والمغنى والاعضاء المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بذية الكفارة او بتيهما بطل صومه وبأشهر قطع صوم شهرين ليستأنف اذها كصوم يوم ولو وطئ المظاهر منها ليلا اى قبل تمام الشهرين حتى اى بتقديم الوطئ على تمام التكثير ولم يستأنف اذ قال ع ش ولو امرهم الامام بالصوم للاستقاء فصادف ذلك صوما من كفارة متتابعة فينبغي ان يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به وان قلنا يجب بالامام اه وظاهر قوله فينبغي الخ ان يتيهما يضرو فيه وقفة فايراجع (قوله المبطل للصوم) وهو المستغرق سم على حج اى لجميع النهار اذ غيره بان افاق في النهار ولو لحظة لا يبطل الصوم كما مر اه رشيدى (قوله عطف عام على خاص) فان المرض عرضى والهرم مرض طبعى معنى يتأمل اه سيد عمر لعل وجه التأمل ان مقتضى تعميل المغنى انه من عطف المغاير الا ان يريد به ان المرض نوعان عرضى وطبعى وهو الهرم (قوله وانما يتجه الخ) فيه ان شرط عطف العام على الخاص ان يكون بالواو فلا بد ان يراد بالمرض ما عدا الهرم وان سمي مرضا اه سم (قوله وقال الاقلون الى الكتاب) في النهاية (قوله وصحبه في الروضة) اعتمده الروض والمنهج والنهاية عبارة المغنى وصحح هذا في زيادة الروضة ولو اقتصر المصنف على هذا الفهم من الاول اه (قوله في ظنه الخ) اى فان اخلف الظن او زال المرض الذى لا يرعى برؤيه لم يجزه الاطعام ع ش اه بجيرى وفيه وقفة ثم رابت في الاسنى مانصه فعلم انه يكفي الدفع وان زال المرض بعده به صرح الاصل اه و قول الشارح كانه لنهاية والمغنى

يجزى لكن يشكك عليه الحاقهم النفاس بالحيض الا ان يفرق بان العادة في مجيئ الحيض اضبط منها في مجيئ النفاس (وكذا جنون) فات به يوم فاكثر لا يضرب في التتابع (على المذهب) اذ لا اختيار له فيه نعم ان تقطع جاء فيه تفصيل الحيض ويؤخذ من العلة انه لو اختاره بشرب دواء يجن ليلا انقطع وهو مقيس وهل استعجال الحيض بدواء كذلك او يفرق كل محتمل والفرق اقرب لان الحيض يعهد كثيرا تقدمه وتاخره عن وقته فلم يمكن نسبة مجيئه لاختيارها كما في الجنون الذى لا يرتب عرفا في مثل ذلك الاعلى فعلها ومثله الاغماء المبطل للصوم وقبل كالمرض وانتصر له الاذرعى واطال (فان عجز عن الصوم) او تتابعه (هرم او مرض) عطف عام على خاص على ما قيل وانما يتجه بناء على تسمية الهرم مرضا وهو ما صرح به الاطباء ومقتضى كلام الفقهاء واهل العرف ان الهرم قد لا يسمى مرضا (قال الاكثر) لا لرجي زواله (وقال الاقلون) كالامام ومن تبعه وصحبه في الروضة يعتبر دواؤه في ظنه مدة شهرين بالعادة

الغالبه في مثله أو بقول الأطباء ويظهر الاكتفاء بقول عدل منهم (أو لحقه بالصوم) أو تتابعه
(مشقة شديدة) أى لا تحتمل عادة وإن لم تبج التيمم فيما يظهر ويؤيده تمثيلهم لها بالشبق نعم غلبة الجوع ليست عذرا

ابتداء لفقده حيث لا بد منه الشروع في الصوم فاذا عجز عنه انظر وانتقل الاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع اذ هو شدة الغلبة وإنما لم يكن عذرا في صوم رمضان لانه لا بد له (او خاف زيادة مرض كافر) في غير القتل لما يأتي (باطعام) أي تملك آثار الاول لانه لفظ القرآن فحسب اذ لا يجوز حقيقة اطعامهم وقياس الزكاة الا اكتفاء بالدفع وإن لم يوجد لفظ تملك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الا ذرعى على انها لا تقتضي ذلك لانها مفروضة في صورة خاصة كما يعرف بتامها (ستين مسكينا) (٢٠١) الآية لا اقل حتى لو دفع لو احدستين مدا

في ستين يوما لم يجز بخلاف ما لو جمع الستين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملكيتكم هذا وإن لم يقل بالسوية فقبولوه ولحم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه لا يجزئ ان اخذوه بالسوية والالم يجزئ إلا ان اخذوا الا دونه ويفرق بين هذين بان المالك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ وهنا لا تملك إلا الاخذ فاشتراط التساوى فيه (او فقيرا) لانه اسوا حالا او البض فقراء والبض مساكين ولا اثر لقدرته على صوم او عتق بعد الاطعام ولو لم يداووا في صوم يوم من الشهرين فقد رعى العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنته ولا مكفيا بنفقة غيره ولا قنأولو للغير إلا باذنه وهو مستحق لان الدفع له حقيقة (ولا هاشيا ومطليا) ونحوهم كالزكاة بجامع التطهير (ستين مدا) لكل واحد مدد لانه صح في رواية وصح في اخرى ستون صاعا وهي

الآتي ولا أثر لقدرته على صوم الخ (قوله ابتداء) أي حين الشروع في الصوم (قوله لفقده) أي عذر غلبة الجوع (قوله بخلاف الشبق) أي الشبهة الوطء (قوله شدة الغلبة) أي شبهة الوطء (قوله وإنما لم يكن الخ) أي الشبق (قوله لانه لا بد له) ولانه يمكنه الوطء فيه لا بخلافه في كفارة الظاهر لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها معنى واسى (قوله أي تملك) أي قوله ويفرق في المعنى الا قوله على انها إلى المائتين (قوله الاول) أي الاطعام (قوله فحسب) أي فقط اه ع ش (قوله اذ لا يجوز حقيقة اطعامهم) أي تغديتهم او تعشيهم اه معنى (قوله وان لم يوجد الخ) معتمداه ع ش واقتضاء الروضة الخ أي حيث عبر بالملك اه معنى (قوله استبعده الا ذرعى) أي قال وهو بعيد أي فلا يشترط لفظ وهو الظاهر كدفع الزكاة اه معنى (قوله ويفرق بين هذه) أي صورة ان يقول خذوه وقوله تملك أي صورة ان يقول ملكيتكم هذا فقبولوه (قوله او البعض فقراء الخ) ظاهره العطف على مسكينا وفيه ما لا يخفى عبارة المغنى ويكنى البعض مساكين والبض فقراء اه وهى ظاهرة (قوله ولا أثر لقدرته) إلى الكتاب في المغنى الا قوله لانه صح إلى المائتين وقوله لكن المعتمد إلى فان عجز (قوله ولا أثر لقدرته الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو شرع المعسر في الصوم فليسرا والماجز عن الهوم في الاطعام فقد رعى الصوم لم يلزمه الا تعال إلى الاعتاق في الاول وإلى الصوم في الثاني اه (قوله ولو لم يداووا) نصيته انه لا أثر للقدرة على الصوم وان عجز عن بقية الامداد اه ع ش (قوله من تلزمه مؤنته) كزوجته وباضه (قوله بنفقة غيره) كالزوج والبض (قوله ولا قنأ) ولو مكاتب اه معنى (قوله الا باذنه) أي الغير وقوله وهو أي الغير اه ع ش (قوله ستين مدا لكل واحد مد) وإن صرف ستين مدا إلى مائة وعشرين بالسوية احتسب له ثلاثين مدا فيصرف ثلاثين أخرى إلى ستين منهم ويسترد من الباقي ان كان ذكر لهم انها كفارة وان صرف ستين إلى ثلاثين بحيث لا يتقص كل منهم عن مدله صرف ثلاثين مدا إلى ثلاثين غيرهم ويسترد كما سبق ولو صرف لمسكين واحد مد من كفارتين جاز وان اعطى رجلا مدا وشتراه منه مثلا ودفعه لاخر وهكذا إلى ستين اجزاه وكره لو دفع اطعام إلى الامام فتلف في يده قبل التفرقة فلم يجزه بخلاف الزكاة معنى وروض مع شرحه (قوله لتعذر النسخ) قد يقال ما وجه تعذره اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله لتعذر النسخ الخ يعني لا يمكن الجمع لانه حيث يمكن الجمع لا يصار إلى النسخ فتأمل اه وفيه تأمل ولعل وجه تعذر النسخ عدم العلم بالمتأخر منها (قوله على ما وقع للمصنف الخ) اقره المغنى (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجزئ هنا ايضا نهاية أي حيث يحصل منه ستون مدا من الاطط كما في زكاة الفطر اه ع ش (قوله فان عجز الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه اذ عجز من لزومه الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته إلى ان يقدر على شيء منها فلا يطا المظاهر حتى يكفر ولا يجزئ ككفارة ما نفقة من خصلتين كان يعق نصف رقبة ويصوم شهر او يصوم شهر او يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها فان عجز عن الصوم يطعم بخلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج جهولو

ان يراد بالمرض ما عدا الهرم وان يسمى مرضا (قوله واقتضاء الروضة الخ) كذا شرح مر (قوله وان اخذوه بالسوية) انظر لو اخذوه جملة هل يملكون لهذا الاخذ حتى لا يضر قسمتهم بعد ذلك بالتفاوت (قوله ولو لم يداووا) انظر بعض المدد (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجزئ هنا ايضا شرح مر والله اعلم

(٢٦) - شرواني وابن قاسم - ثامن) بحمولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعذر النسخ فتعين الجمع بما ذكر وانما يجزئ الاخراج هنا (عما) أي من طعام (يكون فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقط ولو للبلدى فلا يجزئ نحو دقيق مما مر ثم نعم اللبن يجزئ ثم لا هنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبيه لكن المعتمد لافرق ويظهر ان المراد بالمكفر هنا المخاطب بالكفارة لا ما ذنونه او وليه ليوافق ما مر ثم ان العبرة ببدا المؤدى عنه لا المؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها كما يعلم بمقدمه في الصوم ولا اثر للقدرة على بعض عتق او صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مددا لا بد له فيخرجه ثم الباقي اذا ايسر

بعض مدلانه لا بدله والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر الا على رقبة اعتقها عن إحداهما وصام عن الاخرى إن قدروا الا اطعم اه

(كتاب اللعان)

(قوله هو لغة) إلى قوله ثم رايت في النهاية (قوله الابعاد) بالجر بدل من لعن او بالرفع خبر مبتدا محذوف اي وهو اي اللعان الابعاد وعبارة شرح الروض واللعان لغة مصدر لا عن وقد يستعمل جمعا للعن وهو الطرد والابعاد اهرشيدى أقول هذا إنما يتعين لو ثبت ضبط الشارح لفظ مصدر بضمة وعطف ما بعده بأو ولا فيجوز رفع الابعاد على انه خبر هو فيكون جمع لعن معطوفا بالواو على مصدر المنصوب على الحالية كنظائره السابقة وقوله وعبارة شرح الروض الخ اي وشرح المنهج وقال البجيرمي قوله مصدر لا عن اي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لان المصدر اسم للفظ وليس معنى لغويا اه (قوله وشرعا) إلى قوله ولم يذكره في الترجمة في المعنى الا قوله وجعلت إلى ولم يختار وقوله قبل الاجماع وقوله من حيث هو (قوله كلمات الخ) قد يقال المناسب للبصدر ولقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ قول كلمات الخ اه سم (قوله جعلت الخ) نعمت ثمان لكلمات (قوله حجة لمن اضطر الخ) بمعنى سيادافعا للحد عن المضطر اه ع (قوله لمن اضطر الخ) اي شأنه الاضطرار إلى تلك الايمان والافساق ان له ان يلاع وان كان معه بينة اه حلي (قوله لقذف الخ) فيه انه ليس مضطرا للقذف وإنما هو مضطر لدفع الحد عنه واجيب بان كلامه على حذف مضافين أي لدفع موجب القذف وهو الحد وقوله من أي زوجة لطخ أي تلك الزوجة وذكره باعتبار اللفظ وقوله فرأشه اي المضطر وفرأشه هو الزوج وقوله والحق الخ من عطف مسبب على سبب وقيل تفسيره وفيه نظرا به بغيري (قوله سميت) اي هذه الكلمات بذلك اي بلفظ اللعان (قوله لاشتمالها على ابعاد الخ) عبارة المعنى لقول الرجل عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين واطلاقه في جانب المرأة من مجاز التغليب اه (قوله وابعاد كل عن الآخر) اذ يحرم النكاح بينهما ابدا اه شرح المنهج (قوله وصيانة الخ) عطف مغاير اه ع (قوله ولم يختار الخ) ببناء المفعول يعني اختار الاصحاح للترجمة لفظ اللعان دون لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية (قوله معه) اي مع لفظ اللعان باعتبار المادة (قوله في الآية) عبارة المعنى والاسنى في اللعان (قوله لانه الخ) عبارة الاسنى لان لعانه متقدم على لعانها في الآية والواقع الخ وعبارة المعنى لكون اللعنة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اه (قوله أوائل سورة النور) وسبب نزولها ما في البخاري ان هلال بن امية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحاء فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أوحد في ظهرك فقال يارسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البيعة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نيا إلى لصاديق ولينزل الله ما يرى اه ظهر من الحد فنزلت الآيات معنى واسنى (قوله ولكونه الخ) متعلق بقوله الا في توقف الخ ودخول في المتن (قوله ما ذكر) اي في التعريف (قوله لانه تعالى الخ) فيه توارد علتين على معلول واحد يدون عطف إلا ان يجعل الاول علة خارجية والثاني علة ذهنية واستغنى المعنى عن هذا التكلف بعطف الثاني على الاول (قوله من حيث هو) انظر ما فائدة تهو قد اسقطه المعنى وشيخ الاسلام (قوله تمييرا) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اه رشيدى عبارة الحلبي رد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون اربع فاتهم لم يردوا التعبير خصوصا إذا كانوا ظاهرين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم قدفة اه (قوله ولم يذكره) اي القذف (قوله لانه وسيلة) اي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اه سم (قول المتن وصريحه الزنا) والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدا بالاول فقال وصريحه الخ اه معنى (قوله في معرض

(كتاب اللعان)

هو لغة مصدر أو جمع لعن الابعاد وشرعا كلمات تأتي جعلت حجة لمن اضطر لقذف من لطخ فرأشه وألحق العار به أو لنفي ولد عنه سميت بذلك لاشتمالها على ابعاد الكاذب منهما عن الرحمة وابعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى مع انها أيمان على الاصح رخصة لعسر البيعة بزناها وصيانة للانساب عن الاختلاط ولم يختار لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها كالواقع ولانه قد ينفر دلعانه عن لعانها ولا عكس واصله قبل الاجماع أوائل سورة النور مع الاحاديث الصحيحة فيولوكون حجة ضرورية لدفع الحد أو لنفي الولد كما علم مما مر توقف على أنه (يسبقه قذف) بمعجمة أو نفي ولد لانه تعالى ذكره بعد القذف وهذا اعنى القذف من حيث هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا تعبير أولم يذكره في الترجمة لانه وسيلة لا مقصود كما تقرر ثم رأيت الزركشي اجاب بنحو ذلك (وصريحه الزنا كقوله) في معرض

(كتاب اللعان)

(قوله وشرعا كلمات الخ) قد يقال المناسب للبصدر قول كلمات الخ وهو المناسب لقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ (قوله ولم يختار) اي في الترجمة (قوله لانه وسيلة) اي بالنسبة لللعان المقصود بالباب (قوله

التعير (لرجل أو امرأة) أو خثي (زنيث) بفتح التاء في الكل (أو زنيث) بكسر هاء في الكل (أو) قوله لأحدهما (يا زاني أو يازانية لتكر) وذلك وشهرته واللعن بتذكير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لا يفهم منه تعير (٢٠٣) ولا يقصده بان قطع بكذبه كقوله ذلك لبت

سنة أو شهد عليه به نصاب
أو جرحه به لبرد شهادته
أو قال مشهود عليه خصمي
يعلم ناشأه أو أخبرني
أنه زان فليحلف أنه لا
يعلمه فلا يكون قذفا نعم
يعز في الأولى للأيذاء
وإذنه في القذف برفع حده
لأثمه نعم أن ظنه مبيحا
وعذر بجمله فلا أثم ولا
تعزير فيما يظهر (فرع)
قال لاثنتين زني أحدهما أو
لثلاثة قال الزر كشي لم
يتعرضوا له ويظهر أنه
قاذف لواحد ولكل أن
يدعى عليه أنه أراد على
قياس ما لو قال لأحد
هؤلاء الثلاثة على ألف
يصح الإقرار ولكل منهم
أن يدعى ويفصل الخصومة
أهو هو ظاهر نعم لو ادعى
اثنان وحلف لهما انحصر
الحق للثالث فيحمله من غير
يمين على أحد احتمالين
قدمته أوائل الإقرار في
مسئلته التي قاس عليها (والرمي
بإبلا ج حشفة) أو قدرها
من فاقدها (في فرج) أو بما
ركب من نى ك (مع
وصفه) أي الإبلا ج أو النيك
(بتحريم) سواء أقاله لرجل
أم غيره كأولجت في فرج
محرم أو أولج في فرجك أو
علوت على رجل فدخل

التعير إلى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لإقوله نعم إن ظنه الخ (قوله أو خثي) أي إن أضاف الزنا إلى
فرجه فإن أضافه إلى أحدهما كان كناية أه معنى وسياق في الشارح مثله (قوله لأحدهما) الانسب بما
زاده لأحدهم أه سيد عمر عبارة الرشدي أي الاحداث الدائر الصادق بها إذا قالت له يازانية وبه إذا قال لها
يا زاني وكان ينبغي حيث زاد الخثي أن يقول لأحدهم أه (قوله واللعن بتذكير المؤنث الخ) قد يمنع كونه
لخنا بتأويل الرجل بالنسبة والمرأة بالشخص أه ع (قوله أو شهد الخ) عطف على قطع أه سم (قوله أو
شهد عليه الخ) أي أن شهادة النصاب على شخص بالزنا ليست قذفا أه سم (قوله أو جرحه به الخ) عبارة
النهاية والمغنى أو شهد بجرحه فاستفسره الخ كما فخره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أه والظاهر أن
هذه عين مشكلة الشارح المذكورة واستظهر السيد عمر أنها غير أه (قوله أو قال مشهود عليه الخ) عبارة
النهاية والمغنى وكذا لو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي الخ (قوله أو أخبرني الخ) عطف على يعلم الخ
فالضمير المستتر للخصم وقول السيد عمر قوله أو أخبرني أي المدعى أو الشاهد كما أفاده السنباطي في حاشية
المحلى أه مسلم في ذاته لا في حل كلام الشارح إذ سابقه يمنع رجوع الضمير للشاهد (قوله فليحلف أنه لا
يعلم) ظاهر اقتضاه عليه أنه يكفي في دعوى الأخبار بالزنا أيضا فليراجع (قوله فلا يكون قذفا) أي
موجباً للحد ولا فلا خفاء أن بعض ما ذكر قذف قائل قاله الرشدي لكنه مخالف لصريح صنيع الشارح
وأصرح منه في بني أصل قذفية ما ذكر قول المغنى وهذه الصور كلها تخرج بقولنا على جهة التعير أه (قوله نعم
يعز في الأولى) إن أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففيه أن الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا
فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد أه سم أقول صنيع النهاية
والمغنى صريح في إرادة صورة القطع وكالصريح في عدم التعزير عند تمام النصاب ولذا كتب ع ش ما نصه
قوله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قذفاً ولا تعزير ومثله ما لو شهد عليه نصاب أي أودونه في
حق فجرح الشاهد بالزنا لبرد شهادته وطلب القاضي إثبات زناه لبرد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل أه
(قوله وإذنه في القذف الخ) عبارة النهاية والمغنى أو قال له أقذفتي فقدفه إذ أنه فيه برفع الخ قال ع ش قوله
أو قال له أقذفتي أي ولم تقم قرينة على عدم إرادة الاذن كان أراد التهديد يعني أنه إذا قذفته فإله على فعله أه
(قوله لاثمه) أي يعزراه ع ش (قوله أن ظنه) أي الاذن في القذف مبيحا أي للقذف (قوله أو لثلاثة)
أي قال لثلاثة مثلاً زني أحدكم (قوله لم يتعرضوا له) أي لحكم ذلك القول (قوله يصح الإقرار) أي حيث
يصح الخ (قوله اثنان) أي من الثلاثة (قوله في مسألة) أي مسألة الزر كشي المارة أنفاً (قوله أو قدرها) إلى
قوله ومن ثم صوب في النهاية والمغنى (قوله أو بمارك من نى ك) حقه أن يقدم على في فرج (قول المتن
بتحريم) أي واختيار وعدم شبهة كما يأتي أه رشدي (قوله مع ذكر التحريم) راجع للمعطوفين معاً (قوله
لذكر أو خثي) وستأتي المرأة أه سم (قوله أي كل منهما صريح) عبارة المغنى وهذا خبر المبتدأ والمعطوف
عليه المقدر بأو التقسيمية كما تقرر ولو قال صريح كان أولى لأن العطف بأو أه لوصف الأول أي
الإبلا ج في الفرج (قوله أي لذاته الخ) قد يقتضى اعتبار هذه الملاحظة أي فلا يكون قذفاً في حالة الإطلاق
لكن سياقه الاتي أنفاً قد يقتضى خلافه وقد يرجح الثاني بأن المتبادر الحرام لذاته أه سيد عمر قوله وقد
يرجح الخ يصرح به قول المغنى فإن قيل الوطء في القبل قد يكون محرماً وليس بزنا كوطء حائض ومحرمة
نسب أو رضاع فالوجه أن يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضى الزنا اجيب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام

أو شهد عليه به نصاب) إذالشهادة عليه بالزنا ليست قذفاً وشهد عطف على قطع (قوله نعم يعز في الأولى) إن
أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففيه أن الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره
أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد (قوله لذكر أو خثي) وستأتي المرأة (قوله

ذكره في فرجك مع ذكر التحريم (أو) الرمي بإبلا جها في (دبر) لذكر أو خثي

وإن لم يذكر تحريماً (صريحاً) أي كل منهما صريح لأن ذلك لا يقبل تأويلاً واحتيج لوصف الأول بالتحريم أي لذاته

یحمل بحال ومن ثم صوب
ابن الرفعة وغيره انه لا بد
أن یضم للوصف بالتحریم
ما یقتضی الزنا ویوافقه
تقیید البغوی وغيره لطلت
أو لا ط بک فلان بالاختیار
قل ویاتی مثله فی صورة
الرمی بالزنا ولا یغنی عنه
قید التحريم لان الاکراه
لا یبیح الزنا وقد یقال لا
حاجة الیه فانه وان لم یحل
لا یوصف بالتحریم کوطء
الشبهة اهو فیہ نظر والذي
یتجه ان نحو الزنا واللواط
لا یتحتاج للوصف بتحریم
ولا اختیار ولا عدم شبهة
لان موضوعه یفهم ذلك
ویؤیده ما یأتی فی زینت
بک وفي بالوطی بخلاف
نحو النیک وإیلاج الحشفة
فی الفرج لا بد فیہ من الثلاثة
أما الرمی بإیلاجها فی دبر
امراة خلیة فیہی کالذکر أو
مزوجة فینبغی اشتراط
وصفه بنحو اللیطة لتخرج
وطء الزوج فیہ فان الظاهر
أن الرمی به غیر قذف بل
فیہ التعزیر لانه لا یسمى
زنا ولا لیطة کما هو واضح
وعلی هذا التفصیل یحمل
اطلاق من قال لافرق
فی قوله او دبر بین ان یخاطب
به رجلا أو امراة کولجت
فی دبر أو أوج فی دبرک اه
ویقبل علی الأوجه قوله
یمنیه اردت بإیلاجہ فی

لذاته فهو صریح فان ادعی شیئا ما ذکر واحتمله الحال قبل منه کافی الطلاق فی دعوی ارادة حل الوثاق اه
وقوله بان المتبادر الخ ای یقول الشارح کالنهاية فیصدق فی إرادته الخ ای تحریم نحو الحائض حیث لم یقبل
لا فی عدم ارادة التحريم لذاته (قوله احتراز) علة لذاته وقوله لان ایلاج الحشفة الخ علة لاحتیاج الخ اه سم
(قوله بخلافها) ای ایلاج الحشفة وانت ضمیرہ لا کتسابہ التانیث من المضاف الیه اه ع ش (قوله ومن
ثم الخ) لعل المراد من اجل ان الاول قابل للتأویل ومحتاج للتقیید (قوله للوصف) ای وصف الإیلاج فی
الفرج (قوله ویوافقه) ای ماصوبه ابن الرفعة (قوله بالاختیار) متعلق بالتقیید (قوله ویاتی مثله) ای مثل
ما فعله البغوی من تقیید اللواط بالاختیار (قوله ولا یغنی عنه) ای عن قید الاختیار (قوله لا حاجة
الیہ) ای قید الاختیار لاخراج الوطء بالاکراه فانه ای الوطء بالاکراه لا یوصف بالتحریم ای فیخرج
بقید التحريم وقوله کوطء الشبهة ای کمالا یوصف وطء الشبهة بالتحریم فیخرج بقید التحريم (قوله وفيه)
ای فیما قبل نظر ای من حیث اقتضاؤه احتیاج الرمی بالزنا واللواط للوصف بالتحریم (قوله والذي یتجه)
لی قوله لو بالوطء فی النهاية (قوله واللواط) ای ولوفی حق المرأة کما یأتی (قوله لان موضوعه) ای نحو الزنا
الخ وقوله یفهم ذلك ای الوصف بالتحریم والاختیار وعدم الشبهة (قوله وفي بالوطی) یأتی ما فیہ
(قوله من الثلاثة) ای من التقیید بکل من التحريم والاختیار وعدم الشبهة (قوله اما الرمی الخ) محترز قوله
لذکر او خشی عقب قول المصنف دبراه رشیدی (قوله بإیلاجها) ای الحشفة (قوله امراة خلیة) ای لم تزوج
اصلا وقوله او مزوجة ای فی الجملة وإن لم تكن مزوجة حالا ویظهر اخذاً مما مر انه لا بد من وصفه بالاختیار
ولا حاجة الی وصفه بالتحریم لانه لا یكون إلا محر ما و فی الوصف بعدم الشبهة تأمل اه سید عمر (اقول)
والاقرب ان الوصف بنحو اللیطة یغنی عنه (قوله فیہ) ای المرأة الخلیة یعنی رمیها بالإیلاج فی دبرها
کالذکر ای فی الصراحة (قوله فینبغی اشتراط وصفه الخ) ای فلو اطلق فلا یكون صریحا کناية (قوله وصفه)
ای الإیلاج (قوله به) ای بوطء زوجته فی دبرها (قوله لانه الخ) لتعلیل لما قبل بل (قوله علی هذا التفصیل)
هو قوله اما الرمی بإیلاجها فی دبر امراة الخ (قوله فی قوله) ای القاذف (قوله کاولجت فی دبر الخ) نشر مرتب
(قوله ویقبل) ای فیما إذا رمی الرجل بإیلاجہ فی الدبر وسکت عن جنس ذی الدبر (قوله بما قررته) ای
من التفصیل بین دبر الذکر والخشی ودبر الخلیة او المزوجة (قوله ویالوطی صریح) خالفه النهاية والمغنی
فقالا وان بالوطی کناية لا احتمال ارادة کونه علی دین قوم لوط بخلاف لا تطافه صریح و یا بغاء کناية
کما قاله ابن اللطان وكذا یا بحث خلافا لابن عبدالسلام ویا قبة صریح کما فقی به اهو زاد الاول ومثله ای
یا قبة یا عا هر کما فقی به الوالد رحمه الله تعالی ویا علق کناية لکنه یعززان لم یرد القذف و لیس التعریض قذفا
وبانه لو قالت فلان راودنی عن نفسی او نزل لی بیتی وكذبها عزرت لا یذا نها بذلك اه قال ع ش قوله ومثله
یا عا هر ای الاثنی شیخنا الزیادی وفي المصباح عهر عهر امن باب تعب فجر فهو عا هر وعهر عهور امن باب قعد
لغة فجر العبد فجر امن باب قعد فسق وزنی اه وعلیه فالعا هر مشترك بین الذکر والانثی ویمیز بینهما بالهاء
للانثی وعدمها للرجل فحقه ان یكون صریحا فیهما او کناية فیهما بان یراده الفاجر لا بقید الزنا مع ان
تخصیص شیخنا الزیادی له بالانثی یقتضی انه لیس صریحا فی حق الرجل وقوله ویا علق مثله ما بون وطنجیر
وسوسم ورو مثله تحتانی وقوله و لیس التعریض بالصائد المهمة قذفا لا صریحا ولا کناية و ینبغی ان
فیہ التعزیر الا یداء وقوله عزرت ظا هر ه ولو فی مقام خصومة کان ادعت علیه بنحو ذلك التطلب من القاضي
ان یعززه وهو بعید جدا اه کلام ع ش اقول لا بعد اذا عجزت عن اثبات ردعا عن نحو القذف بصورة

احترازاً علة لذاته وقوله لان ایلاج الحشفة الخ علة لاحتیاج (قوله بخلاف نحو النیک وإیلاج الخ) کذا
شرح م وفي العیاب وکالنیک تغیب الحشفة او ایلاجها فی الفرج ان وصفها بالحرām المطلق وانتفاء الشبهة
اه (قوله ویالوطی صریح) ای کما قال فی الروضة انه ینبغی ان یقطع بذلك مع قوله ان المعروف فی المذهب انه

وذكر ابن القطن في بغاء وقبة انهما كنيان ومقتضى كلام الروضة اخر الطلاق ان الثاني صريح وبه ائقي ابن عبد السلام للعرف ايضا (وزنات) بالهمزة وكذا بالف بلا همز على احد وجهين (في الجبل) او في بيت وله درج (٢٠٥) (كناية) لانه معنى الصعود فيه فان لم يكن

له درج فصريح (وكذا زنات) بالهمزة (قط) اي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الاصح) لان ظاهره الصعود (وزنيت) بالياء (في الجبل) صريح (في الاصح) لظهوره فيه وذكر الجبل لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره وانا بة الياء عن الهمزة خلاف الاصل ويازانية في الجبل في الروضة عن النص انه كناية وعليه يفرق بان النداء يستعمل كذلك كثيرا في الصعود بخلاف زنت فيه بالياء (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق) يا خيث (ولها) اي المرأة (يا خيث) يا فاجرة يا فاسقة (وانت تحبين الخلوة ولقرشي) او عربي (يانبطي) وعكسه والانباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سموا بذلك لاستنباطهم اي اخر اجهم الماء من الارض (وزوجته لم اجدك عذراء) بالمعجمة اي بكر او لاجنية لم يجدك زوجك ولم اجدك عذراء ولم يتقدم لواحدة منهما اقتضا مباح ولا احداها وجدت معك رجلا وقوله لمن قذف زوجته صدقت على الاوجه (كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في الثالثة لام المخاطب

الدعوى وقوله في بغاء قياس يا بغاء ان يا بغى للرأ كناية ايضا فليراجع اه سيد عمر (قوله ان الثاني) اي يا فجة صريح اي لامرأة لو ادعى ارادة انها تفعل فعل القحاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال فالاقرب قبوله لوقوع مثل ذلك كثير او عليه فهو صريح يقبل الصرف وفي سم على المنهج عن م ر ان ما يقال بين الجهلة من قولهم بلاع الزب ينبغي ان لا يكون صريحا في الرى بالزنا لاحتمال البلع من الفم اه ع ش (قوله بالهمز) الى قول المتن وقوله يا ابن الحلال في النهاية لا قوله وقوله لمن قذف الى المتن وكذا في المعنى لا قوله وعكسه وقوله ولم ير دلى قوله ولا يجوز (قول المتن في الجبل) اي أو السلم أو نحوه اه معنى (قوله او في بيت له) اي على اصح الوجهين نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله او في بيت الخ الانسب تاخيرها الى المسئلة الآتية لا يهاهم هذا الصنيع القطع اه (قول المتن وزنيت في الجبل صريح الخ) كما لو قال في الدار اه معنى (قوله لظهوره فيه) اي في الزنا (قوله فلا يصرفه عن ظاهره) فلو قال اردت الصعود صدق يمينه لاحتمال ارادته معنى واسنى (قوله ولا بة الياء الخ) رد لدليل المقابل (قوله وعليه) اي على ما في الروضة (قوله يستعمل ذلك الخ) كذا في النهاية ولعل العبارة مقلوبة والاصل بان النداء لذلك يستعمل الخ اي لزانية في الجبل عبارة المعنى بانه لما قارن قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المنادى الذي لم يوضع لانشاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل اه (قوله بخلاف زنت فيه) اي الجبل اه ع ش (قول المتن الخلوة) اي او الظلمة اه معنى (قول المتن يانبطي) نسبة للانباط اي اهل الزراعة اه معنى (قوله قوم ينزلون) اي من العجم فقد نسب العربي لغير العربي وقوله البطائح جمع ابطح وهو المكان المنخفض وقوله بين العراقيين اي عراق العرب وعراق العجم اه بجيرى (قوله ولم يتقدم الخ) سيد كر محترزه عبارة المعنى لم يعلم لها تقدم اقتضا مباح فان علم فليس بشئ قطعا اه (قوله وجدت معك الخ) اي او لا تردين يدلا من نهاية ومعنى (قوله على الاوجه) وفي الباب (فرع) لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وان نوى او هل قذفته فقال نعم فقرروا لو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قذفا لمن دخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف ان له امرأة فصريح ولا افلاها سم (قول المتن كناية) اي فى القذف وهو راجع للسائل كلها اه معنى (قوله وهو) اي القذف (قوله في الثالثة) هي قول المتن ولقرشي الخ ش اه سم اي ومثلها عكسها (قوله وخلقها) الواو بمعنى او كما عبر بها شرح المنهج (قوله لها) اي لواحدة من الزوجة والاجنية (قوله لذلك) اي الاقتضا اه ع ش (قوله فليس كناية) اي فلاحد ولا تعزير ومفهوم قوله السابق مباح انه لو كان الاقتضا غير مباح كان كناية ويوجه بانه يصدق بالزنا فحيث نواه به عمل بنية اه ع ش (قوله انه ما اراد الخ) عبارة المعنى والنهاية وصيغة الحلف ان يحلف انه ما اراد قذفه كما صرح به الماوردى قال ولا يحلف انه ما قذفه وهل وجب الحد بمجرد اللفظ مع النية او لا يجب حتى يعترف انه اراد بالكناية القذف ترد فيه الامام والظاهر الاول اه وقوله والظاهر الاول اي وجود الحد بمجرد اللفظ مع النية ولعل المراد بهذا انه يتحدث تلفظ بالكناية واعترف بارادة المعنى الذي هو قذف وان لم يعترف بانه قصد بذلك القذف بمعنى التعمير اه رشيدى (قوله ويعزر الخ) اي في الكنايات اه ع ش (قوله ولم ير دلى الخ) وقيد الماوردى بما اذا خرج لفظه مخرج

كناية م ر (قوله و ذكر ابن القطن الخ) ويا بغاء كناية كما قاله ابن القطن وكذا يا مخنث خلافا لابن عبد السلام شرح م ر (قوله وبه ائقي ابن عبد السلام) وكذا ائقي به شيخنا الشهاب الرمل وكذا ائقي بان باعلق كناية لكنه يعز ران لم ير دلى القذف وبانها لو قالت فلان راودنى عن نفسى او نزل الى بيتى وكذا عازرت لا يذاتها بذلك شرح م ر (او في بيت له درج) هو احد وجهين وقال شيخنا الشهاب الرمل اصحها صراحتة ايضا شرح م ر (قوله وجدت معك رجلا) او لا تردين يدلا من شرح م ر (قوله وهو في الثالثة) هي قول

لذ نسبة لغير من ينسب اليه ويحتمل أن يريد أنه لا يشبههم خلقا وخلقا أما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف صدق يمينه) أنه ما أراد قذفه لانه اعرف بمراده ويعزر للايداء وان لم يرد سب ولا ذما

لان لفظه يومهم ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحد لكن بحث الادعى جواز التورية وإن حلفه الحاكم إذ علم زناه قال بل يقرب ايجابها إذا علم أنه يحدو تبطل عدالته وروايتهم ما تحمله (٣٠٦) من الشهادات (وقوله) آخر (يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزنا ونحوه) كما ليست

بزانية وأنا لست بلائط ولا ملوطي (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لان اللفظ اذ لم يشعر بالنوى لم تؤثر النية فيه وفهم ذلك منه هنا انما هو بقرائن الاحوال وهي ملغاة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة بصريحها وان توفرت القرائن على ذلك وبه يرد انتصار جمع لقطع العراقيين بان ذلك كناية وبما تقرر علم الفرق بين الثلاثة هنا هو ان كل لفظ يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصريح والافان فهم منه القذف بوضعه فكناية والافتريض كذا قاله شيخنا في شرح منهجه وفي جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة ايها المشرط ذلك في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وانها والتعريض يقصد بهما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان مالم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضعا القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن

السب والذم ولا فلا تعزير وهو ظاهر اه معنى (قوله لان لفظه يومهم) قد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع سم وقد يفرق بان الكناية من محتملات اللفظ وإن لم يرد بخلاف التعريض اه سيد عمر (قوله ولا يجوز له الحلف الخ) عبارة المغني والاسنى وإذ اعترضت عليه البين فليس له الحلف كاذبا دفعا للحد وتحوز من إتمام الايذاء بل يلزمه الاعتراف بالقذف ليحد او يعنى عنه كالقاتل لغيره خفية لان الخروج من المظالم واجب اه (قوله دفعا لحد) اما لو علم انه يرتب على إقراره عقوبة ونحوها زيادة على الحد فلا يجب الاقرار بل يجوز الحلف والتورية وإن حلفه الحاكم ولا يبعد وجوب ذلك حيث علم انه يرتب عليه قتل او نحو ملن زنى بها وهي معذورة اوليس حد زناها القتل ومعلوم انه حيث ورى لا كفارة وانه لو حلف بالطلاق حث مالم يكن الحامل له على الحلف امر الحاكم وورى فيه فلا حث اه ع (قوله إذ علم زناه) اي زنا المخاطب اه سم (قوله بل يقرب ايجابها الخ) اي التورية هو المعتمد اه ع (قوله وقوله لاخر) اي في خصومة او غيرها اه معنى (قوله كما ليست) إلى قوله كذا قاله شيخنا في النهاية إلى قوله ولا ملوطي (قوله وأنا لست بلائط) ولست ابن خباز أو إسكافي وما أحسن اسمك في الجيران اه معنى (قول المتن ليس بقذف) وليس الرمي باتيان البهائم قذفا والنسبة إلى غير الزنا من الكبار وغيرهما في إيذاء كقوله لما زنت بفلاة او أصابتك فلاة يقتضى التعزير للإيذاء لا الحد لعدم ثبوته نهاية ومعنى قال ع (قوله) وليس الرمي باتيان البهائم قذفاى ولكن يعز به ولا فرق بين الهازل وغيره اه (قول المتن وإن نواه) ظاهره انه لا يعز اه ع (قوله) ويأتى عن سم انه يعز بالتعريض (قوله لاحتمالها) اي القرائن لغير المنوى وتعارضها اي بعضها مع بعض (قوله ومن ثم لم يلحقوا الخ) نظره فيه سم راجعه (قوله بين الثلاثة) اي الصريح والكناية والتعريض (قوله كل لفظ) إلى قوله كذا قاله شيخنا في المغني (قوله ولا فتعريض) اي وإن فهم منه القذف بغير وصفه فتعريض (قوله وفي جعله قصد القذف الخ) فيه بحث لانه لم يجعل المقسم قصد القذف بل اللفظ الذى يقصد به القذف اي من شأنه ذلك وذلك لا يقتضى قصد القذف بالفعل ابدأ حيث يسقط قوله وان الكناية الخ واما إيهامه ذلك لو سلم فلا محذور فيه لاندفاعه بادن تأمل فليتأمل سم وع (قوله) السيد عمر قوله وان الكناية الخ قد يقال ممنوع إذ ليس في كلامه ما يدل على الدوام وبمقتضيه فلا محذور فيه والذى يتخلف في بعض الاحيان الارادة ولا تلزم بينهما اى بين الدلالة والارادة (قوله من القذف وحده) بيان لما وضع له وقوله من القذف بالكلية بيان لغير موضوع له (قوله المقصود لا حاجة اليه) (قوله لرجل او امرأة) إلى قول المتن والمذهب في النهاية إلى قوله وهو صريح الى المتن وقوله على ما مال الى قول واحد وقوله ولم يقل ليس بقذف (قوله ولم يعد بينهما الخ) وإلا فلا اه اسنى أى لا إقرار ولا قذف (قوله من حين صغره) أى القاتل (قول المتن إقرار بزنا) أى فيلزمه حد الزنا اه روض (قوله) ومحل ان قال اردت الخ كذا في الاسنى والنهاية قال ع (قوله) ومحل ان قال اردت الزنا الشرعى وينبغى ان مثله الاطلاق اه فليراجع (قوله في الاقرار) اي بالزنا اه اسنى (قوله كون المخاطب

المتن ولقرشى ش (قوله لان لفظه يومهم) قد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع (قوله إذ علم زناه) اي زنا المخاطب (قوله التعريض بالخطبة) قد يفرق بان اصل وضع الخطبة كونها جائزة بل مطلوبة واما امتناعها بشروطه فعارض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع واما اباحتها بالزوجة بشروطه فعارض وحيث يسقط قوله وبه يرد انتصار الخ (قوله وفي جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة الخ) فيه بحث إذ لم يجعل المقسم قصد القذف لانه غير بالمضارع حيث قال فاللفظ الذى يقصد به القذف بالفعل اي من شأنه ذلك او يقصد به في الجملة وذلك لا يقتضى القذف بالفعل ابدأ وحيث يسقط قوله وان الكناية الخ إذ حيث

تعريض (وقوله لرجل او امرأة) زوجه أو أجنبية وقوله لرجل زوج أو أجنبي (زنت بك) ولم يعد بينهما زوجة مستمرة من بفتح حين صغره الى حين قوله ذلك (إقرار بزنا) على نفسه لاسناده الفعل له ومحل ان قال اردت الزنا الشرعى لان الاصح اشتراط التفصيل في الاقرار (وقذف) للقول له لقوله بك وخالف فيه الامام لاحتمال كون المخاطب مكرها وانما قد يجب بان المتبادر من لفظه انه يشارك في الزنا

وهو يبنى احتمال ذلك ويفرق بينه وبين ما يذهب إليه الراجح البحث بعد ان قواه وتبعه الزركشي من قوله ان زينت مع فلان قذف لها دونه بان الباء في بك تقتضي الآلية المشعرة بان مدخولها تاتر مع الفاعل في ايجاد الفعل ككتبت (٣٠٧) بالقلم بخلاف المعية فانها لانما تقتضي

بجرد المصاحبة وهي لا تشعر بذلك فتأمل ثم راي الغزالي اجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بان اطلاق هذا اللفظ يحصل به الايذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدور عن طوعه وان احتمل غيره ولذا حد بلفظ الزنا مع احتماله زنا نحو العين وهو صريح فيما اجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته (ولو قال لزوجه يا زانية) او انت زانية (فقلت) في جوابه (زينت بك) أو أنت ازني مني فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الاول لم افعل كالم تفعل وهذا مستعمل عرفا ويحتمل ان تريد اثبات زناها فتكون مقرة به وقاذفة له فيسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزر والثاني ما وطني غيرك ووطؤك مباح فان كنت زانية فانت ازني مني لاني ممكنة وانت فاعل ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك منها اقرارا بالزنا وان استشكله البلقيني ويحتمل ان تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي اليه وتصدق في ارادة شيء

بفتح الطاء (قوله وهو يبنى احتمال الخ) فيه ان التبادر لا يبنى الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال اه سم ولك ان تجيب المراد يبنى اعتباره والعمل به (قوله ويفرق بينه) اي قوله زينت بك وقوله البحث اي بحث الامام اه ع ش (قوله من قوله الخ) بيان لما (قوله ان زينت) اي ان قوله لامرأة زينت الخ (قوله تقتضي الآلية المشعرة الخ) قد يقال ان اراد ان مدخولها يتصف بالفاعلية كالفعل فواضح ان الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدخول مع اقرب وان اراد توقف فاعلية الفاعل عليه في الجملة فسلم لانه لا يجدي اه سيد عمر اي لما قاله سم من ان التوقف كذلك صادق مع النوم والا كراهه ولذا صح زني بنائمه اه (قوله الغزالي اجاب) إلى قوله وهو صريح في المعنى لا قوله وتبعه ابن عبد السلام (قوله البحث) اي بحث امامه (قوله هذا اللفظ) اي زينت بك (قول المتن يا زانية) ولو قال يا زانية يا بنت الزانية يجب حدان لها ولا لها فان طلبنا الحد بد ايجاد الام لوجوبه بالاجماع وحد الزوجة مختلف فيه ويميل للثاني إلى البرء اه معنى (قوله في جوابه) إلى قوله وان استشكله في المعنى لا قوله ويحتمل إلى والثاني (قوله لاحتمال قولها الاول) هو زينت بك اه ع ش (قوله وهذا مستعمل الخ) أي كما يقول الشخص لغيره سرقت فيقول سرقت معك ويريدني السرقة عنه وعن نفسه اه اسنى (قوله اثبات زناها) الانسب لبعده التثنية وعبرة شرح المنهج اثبات الزنا اه وقال البجيرمي اي لها وله قبل نكاحه لها اه (قوله فتكون مقرة به) اعتمده المعنى عبارته (تنبيه) قضية كلامه انها ليست مقرة بالزنا لانه لم يتعرض لذلك إلا في الصورة الاتية قال البلقيني وهو المنصوص في الام والمختصر واتفق عليه الاصحاب انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني واما الاول فهي مقرة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقرار صريح بالزنا وكانية اسم فاعل من كنيته ويجوز كونه من كنوت عن كذا إذا لم تصرح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله اراد به البعوى اخذ من كلامه الاتي انفا (قوله والثاني) اي ولاحتمال قولها الثاني وهوانت ازني مني اه ع ش (قوله لكون هذا المعنى الخ) اي ما وطني غيرك (قوله محتملا) بفتح الميم الثاني منه اي القول الثاني لم يكن ذلك أي القول الثاني منها أي الزوجة الخ (قوله اثبات الزنا) أي للزوج (قوله وتصدق الخ) فان نكحت فحلف فله حد القذف اه اسنى (قوله بما ذكر) اي من المعنيين الاولين لقولها (قوله في جوابه) اي جواب الزوج في المثال المتقدم اه معنى (قول المتن فلو قال زينت بك الخ) كذا في النهاية باثبات لفظه بك وليست هي موجودة في المحلى والمعنى والمنهج وقال ع ش لم يذكر في شرح المنهج في هذه لفظة بك وهو ظاهر واما على ما ذكره الشارح من اثباتها فقد يشكل الفرق بينها وبين ما قبلها حيث علل كون الاول كناية بقوله لاحتمال قولها زينت بك انها لم تفعل كما انه لم يفعل مع هذه العلة موجودة في هذه ايضا ثم راي في نسخة صحيحة حذف بك وهي ظاهرة اه ويؤيده حذفها في المقيس الاتي انفا (قول المتن فقرة وقاذفة) فتحد للقذف والزنا ويبدأ الحد القذف لانه حق ادعى اه معنى (قوله بالزنا) إلى قوله ويجري في المعنى (قوله ويسقط باقرارها الخ) اي ويعزر كما مر (قوله بذلك) اي

كان المراد ان من شأنه انه يقصد في الجملة لم يقتض ما ذكره واما ايها ما ياه وسلم فلا محذور فيه لاندفاعه بادنى تأمل فليتأمل (قوله وهو يبنى احتمال ذلك) هذا عجيب لوضوح ان المتبادر لا يبنى الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال (قوله يقتضي الآلية المشعرة بان مدخولها تاتر مع الفاعل الخ) لغائل ان يقول الآلية والتأثير مع الفاعل اي وهو ايجاد الفعل فيها ذكر لا ينافي الا كراهه ونحوه لان الآلية هي الواسطة بين الفاعل ومتفعله والتوسط كذلك صادق مع النوم والا كراهه ولذا صح الزنا بنائمه فتأمل (فرع) في العباب لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وان نوى او هل قذفته فقال نعم فمرو لو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قذفا لم يدخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف

ما ذكر يمينها (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زينت بك) وأنت ازني مني فقرة) بالزنا على نفسها (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها لزوجها يا زاني فقال زينت بك أو أنت ازني مني فهي قاذفة صريحا وهو كان

وقاذف ويجرى نحو ذلك
في أجنبي أو أجنبية فالأدلك
على ما مال إليه الشيخان بعد
أن نقلا عن البغوي أنها
مقرة لتأني الاحتمال السابق
في زنت بك هنا ولا احتمال
أن يريدا أنت أهدى إلى الزنا
مني وقول واحد لاخر
ابتداء أنت أزني مني أو
من فلان ولم يقل هو زان
ولا ثبت زناه وعلمه ليس
بقذف إلا أن يريده وليس
بإقرار به لأن الناس في
تشاتمهم لا يتقيدون بالوضع
الاصلي على أن أفعل قد
يجيء لغير الاشتراك وقوله
أنت أزني الناس أو أهل
بغداد مثلاً غير قذف إلا
الأن قال من زناهم أو
اراده ولا فرق في كل ذلك
بين أن يعلم المخاطب حال
قوله ذلك أن المخاطب زوج
أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم
خلفاً للجويني (وقوله)
لواضح (زني فرجك أو
ذكرك) أو بلك أو برك
ولخشي زني ذكرك و فرجك
مخلاف ما لو اقتصر على
أحدهما فإنه كناية (قذف)
لذكره الله الوطء أو محله
وكذا زنت في قبلك
لامرأة لارجل فإنه كناية
لأن زناه بقبيله لا فيه
ويؤخذ منه أنه لو قال لها
زنت بقبلك كان كناية
الأن يفرق بأن زناها قد
يكون قبلياً بأن تكون هي

بما في المتن من قوله ولو قال لزوجه يا زانية الخ (قوله أوزنيت الخ) عطف على زنت بك الخ على ما مال إليه
الشيخان بعد أن نقلا الخ عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يا زانية أو أنت زانية فقالت زنت بك فقد أطلق
البغوي أن ذلك إقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما ذكرناه من إرادته نفي الزنا عنه وعنها أن تكون الأجنبية
كالزوجة اه سم (قوله عن البغوي أنها مقرة) اعتمده المغني بعبارة وقوله لأجنبية يا زانية فقالت زنت
بك أو أنت أزني مني فقاذف وهي في الجواب الأول قاذفة لمع إقرارها بالزنا وفي الجواب الثاني كناية
لا احتمال أن يريده أنه أهدى إلى الزنا وأحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يا زاني فيقول زنت
بك أو أنت أزني مني اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علة لما مال الخ اه سم (قوله ولا احتمال أن يريدا الخ) قضيته
أن البغوي قائل بكونها مقرة في كل من الجوابين لكن قضية ما قدمنا عن المغني وعن سم عن الروضة أنه قائل
بذلك في الجواب الأول فقط (قوله وقول واحد) إلى قوله وكذا زنت في المغني إلا قوله على أن أفعل قد
يجيء لغير الاشتراك وقوله خلافاً للجويني (قوله وقول واحد الخ) عبارة للمغني والروض مع شرحه ولو
قالت لزوجه ابتداء أنت أزني من فلان كان كناية إلا أن يكون قد ثبت زناه وعلمت ثبوته فيكون صريحاً
فتكون قاذفة لأن جهلت فيكون كناية فتصدق بيمينها في جهلها ولو قالت له ابتداء أنت أزني مني فهو كعده
الصورة (قوله ولا ثبت زناه) بالبين أو الإقرار اه اسني (قوله وعلمه) جملة حالية بتقدير قد (قوله ليس
بقذف) أي في كل منهما وقوله وليس بإقرار الخ أي في الأولى (قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الآتي
إلا أن قال من زناهم أو اراده اه سم وقد يفرق بتحقيق وجود الزنا بحسب العادة فيما يأتي وعدم تحقق زنا
المخاطب هنا (قوله وليس بإقرار به) قد يقتضي أنه ليس بإقرار وإن اراده فليحجر اه سيد عمر أقول يمنع
ذلك الاقتضاء قوله السابق في رد البغوي ولا احتمال أن يريدا الخ فإنه يفيد أنه عند الإرادة إقرار بانفاق وكذا
يمنعه قوله لأن الناس الخ فتأمل (قوله به) أي الزنا (قوله على أن أفعل الخ) قد يغني عنه ما قبله (قوله قد يجيء
لغير الاشتراك) كافي قول يوسف لاختوته أتم شرمكنا اسني وعش (قوله وقوله أنت أزني الناس الخ)
عبارة للمغني والروض مع شرحه ولو قالت له ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زناة وأنت أزني
منهم فصريح لأن قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلاً زناة وأنت أزني منهم فليس قد فالتحقق كذبها إلا أن نوت
من زني منهم فيكون قد فاه (قوله في كل ذلك) أي قول المصنف ولو قال لزوجه يا زانية الخ وما في شرحه
(قوله أن يعلم المخاطب) بكسر الطاء وقوله أن المخاطب بفتح الطاء (قوله زوج) يشمل الذكر والأنثى (قول
المتن فرجك الخ) بفتح الكاف أو كسرهما ولو قال وطئت في القبل أو الدبر أثنان معاً لم يكن قد فالاستحالة فهو
كذب محض فيعزى للإيذاء فان أطلق بأن لم يقيد بقبل ولا دبر قال الاسنوي فيجدل مكان ذلك بوطء واحد
في القبل والآخر في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من يعرف النساء اه مغني وكذا في الاسني إلا قوله
وفي هذا نظر الخ فافهم كلام الاسنوي (قوله وكذا زنت في قبلك) قياسه أنه لو قال لرجل زنت في دبرك كان
قد فاه وأنه لو قال زنت بدبرك كان كناية اه عش (قوله كان كناية) معتمداً على عش (قوله زنا) في أصله
رحمه الله تعالى بصورة ألف فليحجر اه سيد عمر أقول عبارة الشافعية وأما الثالثة فإن كانت عن با
كتبت ياء وإلا فبالالف ومنهم من يكتب الباب كله بالالف اه وفي حفظي أن من يكتب الباب كله بالالف
ابن مالك فالشارح مختار لرايه (قول المتن ولولده) أي وان قوله ولولده اللاحق به اه مغني (قوله أي كل)
أن له امرأة فصريح وإلا فلا اه (فرع) النسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها تقتضي التعزير لا الحد
عاب (قوله على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلا عن البغوي أنها مقرة) عبارة الروضة ولو قال لأجنبية
يا زانية أو أنت زانية فقالت زنت بك فقد أطلق البغوي أن ذلك إقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما
ذكرناه من إرادته نفي الزنا عنه وعنها أن تكون الأجنبية كالزوجة اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علة لما
(قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الآتي إلا أن قال من زناهم أو اراده (قوله لارجل الخ)
كذا شرح مر (قوله ويؤخذ منه الخ) كذا شرح مر

أى كل من له ولادة عليه وان سفل كما هو ظاهر أنت ولد زنا كان قاذفا لأمه او (لست منى أو لست ابني) أو لآخيه لست أخى كما بحثه الزركشى (كناية) لاحتماله وفي الخبر الصحيح اطلاق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت (٢٠٩) يدى ونحوه لم يكن مقرا بالزنا قطعا

ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يدك صحة قول القمولى لو قال زنى بدتك فصريح أو زنى بدنى لم يكن اقرارا بالزنا انتهى ويوجه بانه يحتاط لحد الزنا لكونه حقا لله مالا يحتاط لحد القذف لكونه حق آدمى ومن ثم سقط الرجوع ذاك لاهذا فلا نظار في كلام القمولى خلافا لمن زعمه (و) ان قوله (لولد غيره لست ابن فلان صريح) في قذف أمه وفارق الاب بانه يحتاج لرجوع ولده وتاديه بنحو ذلك فقرب احتمال كلامه له بخلاف الاجنبى وكان وجه جعلهم له صريحا في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نادرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يقاد منه وهو كونه من زنا وبهذا يقرب ما أفهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل وخرج بقوله لست ابن فلان قوله لقرشى مثلا لست من قرشى فانه كناية كما قاله وان نوزعاه (الا) إذا قال ذلك (لمنى) نسبه (بلعان) في حال انتفاه

إلى قوله أنت ولد زنا في النهاية (قوله أى كل من له ولادة عليه الخ) لعله من خصوص جهة الابوة فليتأمل وليراجع اه رشيدى (قوله قاذفا) يتأمل وجه نصبه اه سيد عمر اقول بل يتأمل وجه ذكره هنا مع ظهور منافاته لقول المصنف كناية وتلذا حذفه النهاية والمغنى (قوله أو لآخيه) محل توقف ويتدبره فانما يتضح في نحو صغير اه سيد عمر عبارة الاسنى وقضية التعليل اى بالاحتياج الى ناديب ولده ان ذلك جارفى كل من له تاديه كآخيه وعمه اه (قوله لاحتماله) إلى قوله ثم رأيتهم في النهاية (قوله لاحتماله الخ) عبارة المغنى أمانى الاولى فلان المفهوم من زنا هذه الاعضاء اللمس والمشى والنظر كما في خبر الصحيحين العينان يزنيان والبدان يزنيان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقي بالارادة واما في الثانية فلان الاب يحتاج الى تاديب ولده بمثل هذا الكلام زجره فيحمل على التاديب اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان ما ذكر كناية وقوله لم يكن مقر الخ اى لان الاقرار لا يكون بالكنايات اه رشيدى (قوله وحكاية الخلاف) اى فى المتن (قوله فصريح) اى فى القذف (قوله ذاك) اى حد الزنا وقوله لاهذا اى حد القذف (قول المتن ولولد غيره) دخل فيه من له عليه ولاية بنحو وصاية وقد يقال ان الحاقه بالابن اولى من الاخ الذى لا ولاية عليه على بحث الزركشى المتقدم اه سيد عمر اقول قد مر آتفا عن الاسنى ما يفيد الحاق نحو الوصى بالاب (قول المتن صريح) يتنبه لذلك فانه يقع ويغفل عن كونه قذفا صريحا سم عبارة ع ش قضيت اى توجيه الصراحة بما فى الشارح انه لو قال اردت انه لا يشبهه خلقا او خلقا عدم قبول ذلك منه القياس قبوله لان الصريح يقبل الصرف ولا نه يستعمل فيه كثير اه اقول هذا وجه ومع ذلك الاحتياط تقليد مقابل المذهب الذى نه عليه المغنى بقوله وقيل انه كناية كولد اه (قوله احتمال كلامه له) أى لقصد التاديب (قوله جعلهم له) اى قوله لولد غيره الخ (قوله لكونه من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذ الشبهة من الواطى بدون الموطوءة لا يمنع زناها سم قد يقال انها وان حكم عليها بالزنا فى هذه الصورة لا لان الولد لا ينتفى بوجود الشبهة من الوطء اه سيد عمر ولم يظهر لى معنى قوله الا ان الود الخ اذ مقصور المتن نفى الولد عن صاحب الفراش لاعن الواطى وبشبهة (قوله نادرة وطء الشبهة) خبر كان (قوله وبهذا) اى بقوله وكان وجه جعلهم الخ (قوله بذلك) أى يكون الولد من وطء الشبهة (لقرشى لست) ومثله ما لوقال لشخص مشهور بالنسب الى طائفة لست منها وينبى ان مثله ايضا لست من فلان فيكون كناية اه ع ش وقوله وينبى ان مثله الخ اقول قد صرح الاسنى بان لست من زيد صريح من الاجنبى كناية من الاب اذا كان اسمه زيدا (قوله فى حال انتفاه) سيد كرمترزة (قوله والاحلف) وان نكل وحلفت انه اراد قذفها حد مغنى وروض (قوله اما اذا قاله بعد استلحاقه الخ) حاصله انه قذف عند الاطلاق فتجده من غير ان نساه ما اراد فان اراد محتملا صدق يمينه ولا حد والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق اننا لنجده هناك حتى نساه لان لفظه كناية فلا يتعلق به حد الابالنية وهنا ظاهر لفظه القذف فيحد بالظاهر الا ان يذكر محتملا مغنى واسنى (قوله بعد استلحاقه) ينبى وبعد عليه بالاستلحاق حتى اذا ادعى الجهل صدق يمينه اخذ اماما آتفا بل قد يقال سماع دعوى الجهل بالاستلحاق اولى بالقبول من قوله لاردت حال التنى اه سيد عمر (وقياس مامر) اى آتفا (قوله لآية) الى قوله نعم بحث الاذرى فى النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله يوجب الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله سواء

(قوله ويوجه بانه يحتاط الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن ولولد غيره لست ابن فلان صريح) يتنبه لذلك فانه يقع كثير او يغفل عن كونه قذفا صريحا (قوله من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذ الشبهة من الواطى بدون الموطوءة لا تمنع زناها (قوله فى المتن ويحد قاذف محصن) قال فى الروض وشرحه مانصه ولو قذفه اى شخصا بذنه سقط عنه الحد اى لم يجب كالأقطع يده باذنه وان لم يسح القذف

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - ثامن) فلا يكون صريحا في قذف أمه لاحتمال ارادته لست ابن الملا عن شرع بل هو كناية فيستفسر فان أراد القذف حدولا لاحلف وعزر للايذاء اما اذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفها فيحد ما لم يدع انه اراد لم يكن ابنه حال التنى ويحلف عليه وقياس مامر أنه يعزر ثم رأيتهم صرحوا به (ويحد قاذف محصن) لآية والذين يرمون المحصنات

نعم ثم بحث الزركشي أنه لو قذفه ففعا عنه ثم (٢١٠) قذفه ثانيا لم يجب غير التعزير ويؤيده أنه لو حدث ثم قذف ثانيا عزر لظهور كذبه بالحد

والعفو كالحل (ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن للابتناء سواء في ذلك الزوج وغيره ما لم يدفعه الزوج بلعانه كما يأتي (والمحصن مكلف) أي بالغ عاقل ومثله السكران (حر مسلم عفيف عن وطء وحليلة به) وعن وطء دبر حليلته وإن لم يجده لأن الإحصان المشروط في الآية الكمال واضداد ما ذكر نقص وجعل الكافر محصنا في حد الزنا لأنه أهانة له ولا برد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا ضافه إلى حال إسلامه ووافقته أو حرته بان إسلام ثم اختار الإمام رقه لأن سبب حده أضافته لزنا إلى حالة الكمال (وتبطل العفة) المعتبرة في الإحصان (بوطء) يوجب الحد وبوطء (محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (مملوكة) له (على المذهب) إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته وإن لم يجده لأنه لشبهة الملك (لا) بوطء (زوجة) أو أمة (في عدة شبهة) أو نحو إحرام لأن التحريم لعارض يزول (و) لا بوطء (أمة) ولده (و) لا بوطء (منكوحته) أي الواطئ (بلاولي) أو بلا شهود قبله القائل بحله

في ذلك إلى المتن (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول اه سم أقول ويصرح بذلك قوله الاتي ويسقط حده وتعزيره بعفو اه (قوله والعفو كالحل) مبتدأ وخبر (قول المتن ويعزر غيره) وكذا يعزر بائنا المحصن بماليس بقذف كزنت يدك وكنسبة امرأة إلى اتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقرن بنية أو تعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلا للقذف وكافي شرح الإرشاد للشارح اه سم (قوله أي قاذف غير المحصن) كالعبد والذمي والصبي والزاني اه معنى (قوله في ذلك) أي حد قاذف محصن وتعزير قاذف غيره (قوله وغيره) شامل للسيد عبارة الروض ولو قذف أي السيد عبده فله مطالبة سيده بالتعزير اه (قول المتن والمحصن) أي مثلا في باب الرجم اه ع ش (قول المتن مكلف) دخل فيه الرقيق والكافر عبارة الروض مع الأسنى فرع لوزني وهو عبد أو كافر لم يجد قاذفه بعد الكمال بالحرية والإسلام ولو قذفه بغير ذلك الزنا اه سم (قوله ومثله السكران) أي المتعدي بسكره وإنما لم يستثنه مع أنه على رايه غير مكلف اعتمادا على استثنائه في باب حد القذف اه معنى (قول المتن عفيف عن وطء يجده) بان لم يوطأ أصلا أو وطئ وطأ لا يجده كوطء الشريك الأمة المشتركة اه معنى (قول المتن عن وطء يجده) مفهومه أن من يأتي البهائم محصن لأنه لا يجذب ليعزر فقط في حد قاذفه لإحصانه اه ع ش (قوله وعن وطء الخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما سياتي وصرح به المنهج وغيره هنا اه سم (قوله وعن وطء دبر حليلته الخ) إشارة إلى الاعتراض على المتن (قوله لأنه أهانة له) أي والحد بقذفه أكرام له اه معنى (قوله ولا يرد الخ) أي على المتن (قوله بان أسلم) أي الأسير (قوله لأن سبب الخ) علة لعدم ورود ما ذكر على تعريف المحصن (قوله بوطء) يوجب الحد) ومنه وطء أمة زوجته ووطء المرتين المهرهنة عالما بالتحريم اه أسنى (قوله يوجب الحد) مع ما تقدم في المتن مكرر اه سيد عمر أقول وكذا في هذا الحل قطع وطء عن الإضافة وتوينه (قوله وبوطء محرم الخ) وبوطء دبر حليلة له روض ومنهج وتقدم في الشارح ما يفيد (قوله إذا علم التحريم) يذني أو جهله وهو ممن لا يعذر بجهله اه سيد عمر (قوله لدلالته على قلة مبالاته) أي بالنزاع غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات اه معنى (قوله لا بوطء زوجة أو أمة) ولا بوطء زوجته أو أمة في حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء مملوكة له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بوطء زوجته الرجعية ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطء جاهل لتحريم الوطء لقرب عهده بالإسلام أو نشئه يادية بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكروه ولا بوطء مجوسي محرما له كأمه بنكاح أو ملك لأنه لا يعتقد تحريمه اه روض مع شرحه زاد المغنى ولا بمقدمات الوطء الاجنبية اه (قوله قلد القاتل الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية إطلاقه أنه لا فرق في جريان الخلاف في وطء المنكوحه بلاولي بين معتقد الحل وغيره لكن قضية نص الامم والمختصر وكلام جماعة من الأصحاب اختصاصه بمعتقد التحريم أي ولا تبطل عفة مقلد الحل قطعا وهو ظاهر اه وفي السيد عمر والرشيدي ما يوافق (قوله نعم بحث الأذرع) عبارة النهاية والمغنى واستثناء الأذرع بحثا موطوءة الابن ومستولدة لحرمتها على أبيه ابد المخالف لظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله مخالف لظاهر كلامهم أي فلا يزول إحصانه والقطع بالاذن اه وقد يقال قياس عدم إباحة القذف بالاذن التعزير لأنه معصية لأحد فيها ولا كفارة فليتامل وبحباب بان التعزير إنما هو لحق الله وهو هنا تابع لحق الأدي فلا يجب بدونه م (قوله نعم بحث الزركشي أنه الخ) كذا شرح م (قوله لم يجب غير التعزير) ظاهره أنه لا تعزير على القذف الأول (قوله في المتن ويعزر غيره) أي قاذف غير المحصن وكذا يعزر بائنا المحصن بماليس بقذف كزنت يدك وكنسبة امرأة إلى اتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقرن بنية قذف أو تعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلا للقذف وكافي شرح الإرشاد للشارح (قوله ومثله السكران) لعل المراد المتعدي وقد يقال حيث فسر المكلف بالبالغ العاقل مثل السكران فلا حاجة للالحاق (قوله وعن وطء دبر حليلته الخ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما سياتي وصرح به المنهج وغيره هنا (قوله

بوطئها

أولا (في الإصحاح) لقوة الشبهة فيها نعم بحث الأذرع استثناء مستولدة الابن لحرمتها على أبيه أبدا

ر صوابه موطوءة الابن ولعله مراده على أن هذا معلوم من قوله بوطء محرم (ولوزنى (٢١١) مقدوف) قبل حدقاذفه ولو بعد الحكم به بل

ولو بعد الشروع في الحد
كما هو ظاهر (سقط الحد)
عن قاذفه ولو بغير ذلك
الزنا لان زناه هذا يدل
على سبق مثله لجريان
العادة الالهية بان العبد
لا يهتك في اول مرة كما قاله
عمر رضى الله عنه ورعايتها
هنا لا يلحق بها مالو حكم
بشهادته فزنى فورا حتى
لا ينتقض الحكم وان قلنا
هذا الزنا يدل على زنا سابق
منه قبل الحكم وبقرق بان
الحد يسقط بالشبهة بخلاف
الحكم (او ارتد فلا)
يسقط الحد لان الردة
لا تشعربسبب اخرى لانها
عقيدة وهى تظهر غالبا
(ومن زنى) أو فعل ما يطل
عفته كوطء حليلته في
دبرها (مرة) وهو مكلف
(ثم) تابو (صلح) حاله
حتى صار أنقى الناس (لم
يعد محصنا) أبدا لان
العرض إذا اتلم لم تفسد
ثلثته فلا نظر إلى ان التائب
من الذنب كمن لا ذنب له ولو
قذف في مجلس القاضى
لزمه اعلام المقدوف
ليستوفيه ان شاء وفارق
اقراره عنده بما لا يغير بانه
لا يتوقف استيفاؤه عليه
بخلاف الحد ومحل لزوم
الاعلام للقاضى اى عينا
إذا لم يكن عنده من يقبل
اخباره وإلا كان كفاية
كما هو ظاهر (وحد القذف)

بوطنهما (قوله وصوابه الخ) قد يعلم من كلام المغنى والنهاية ان الاذرى صرح بذلك ولعل منشأ
الخلاف اى بينهما وبين كلام الشارح اختلاف النسخ او تحريف الناسخ او اختلاف كلامه في تصانيفه
اه سيد عمر (قوله على ان هذا معلوم) اى بالاولى كما هو ظاهر اه سيد عمر (قول المتن ولوزنى مقدوف
الخ) وكطرو الزنا طرو الوطء المسقط للعفة اسنى ومغنى (قوله قبل حدقاذفه) إلى قول المتن والاصح في
النهاية (قوله المتن سقط الحد) انظر التعزير اه سم اقول يعزرها اخذا من قول المتن السابق ويعزرها غيره
(ولو بغير ذلك الزنا) يعنى سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا الزنا اه رشيدى
(قوله لجريان العادة) ظاهره انه في الزنا وغيره ولا مانع منها ع ش (قوله لا يهتك) ببناء المفعول عبارة
المغنى بانه تعالى لا يهتك الستراول مرة الخ (قوله ورعايتها) اى العادة الالهية ش اه سم (قول المتن
او ارتد فلا) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو ارتد المقدوف او سرق او قتل قبل حدقاذفه لم يسقط
لان ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به اه (قوله لان الردة) لا يخفى ما في هذا التعليل لانها وان اشعرت
بسبق اخرى بل وان تحقق سبق اخرى لا تسقط احصائه كما هو واضح وان اومه هذا الصنيع ولو علل
بنظير ما عللوا به نحو السرقة لكان اوضح اه سيد عمر (قوله وهو مكلف) دخل فيه العبد والكافر فانهما
إذا زنا لم يحدقاذفهما بعد الكال وخرج به الصبي والمجنون فان حصاتهما لا تسقط به فيحد من قذف واحدا
منهما بعد الكال لان فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف مغنى وسم وروض مع شرحه (قول المتن لم يعد
محصنا) عبارة المنهج لم يحدقاذفه اه قال الجبجبرى عليه ومنه يعلم ان الشخص إذا صدر منه شيء من ذلك
كوطء مملوكه المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه ان يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء إلا مالكا
كما نقله ابن حزم في كتاب الابصار شو برى اه وعبارة المغنى والنهاية ولو قذف رجلا بزنا يعلمه المقدوف لم
يجب الحد عند جميع العلماء إلا مالكا فانه قال له طلبه اه (قوله فلا نظر إلى ان التائب) اى لان هذا بالنسبة
إلى الآخرة مغنى ع ش (قوله لزمه) اى القاضى اه سم (قوله ليستوفيه) اى القاضى الحد (قوله ان
شاء) اى المقدوف وقوله وفارق اقراره عنده الخ اى حيث لا يلزمه ان يعمله بذلك وقوله لا يتوقف استيفاؤه
عليه اى على القاضى اه ع ش (قوله ما إذا الخ) الاخصر الاوضح حذف ما (قوله وتعزيره) إلى الفصل
في المغنى لا لقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله او كان غير مكفرا (قوله كسائر الحقوق) ولومات المقدوف مرتدا
قبل استيفاء الحد فالوجه كما قال شيخنا انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه ولو لا الردة للثبتي كافى نظير من قصاص
الطرف اه مغنى (قوله بعفو عن كله) او بان يرث القاذف الحد اى جميعه (فرع) لو قاذف شخصان فلا
تقاص لانه لا يما يكون إذا اتحد الجنس والقدر والصفة ومواقع السياط وألم الضربات متفاوتة مغنى وروض
مع شرحه (قوله لم يسقط شيء الخ) وفائدته انه لو اراد الرجوع اليه بعد عفو مكن منه اه ع ش (قوله
ولا يخالف الخ) عبارة المغنى فان قيل قد صح في باب التعزير جواز استيفاء الامام له مع العفو فهو بخالف لما
هنا اجيب بانه لا يخالف إذ المراد هنا بالسقوط سقوط حق الادعى وهذا متفق عليه في الحد والتعزير

وصوابه موطوءة الابن) إذ يكنى في الحرمة ابد مجرد كونها موطوءة (قوله في المتن سقط الحد) انظر التعزير
(قوله ورعايتها) اى العادة الالهية ش (قوله وهو مكلف) خرج الصبي والمجنون قال في الروض ولا اى ولا
تبطل العفة بزنا صبي ومجنون قال في شرحه حتى إذا كلفا قذفهما شخص لزمه الحد اه ودخل في المكلف الرقيق
والكافر قال في الروض فرع زنى وهو عبد او كافر لم يحدقاذفه بعد الكال اى بالحرية والاسلام ولو قذفه بغير
ذلك الزنا قال في شرحه لان العرض إذا انخرم بالزنا لم يزل خلله بما يطرأ من الفقه (قوله لزمه) اى القاضى
اعلام المقدوف لعله إذ لم يكن علم ولا فلا حاجة الى قوله بخلاف الحد في نسخة بعدد راجع محل هذه النسخة
في شرح مر ومحل لزوم الاعلام للقاضى اى عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل اخباره بهو الا كان كفاية كما
هو ظاهر (قوله لم يسقط منه شيء) قاله الرافعى في باب الشفعة

وتعزيره إذا لم يعف عنه المورث (يورث) ولو للامام عين لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حده وتعزيره
(بعفو) عن كله ولو بمال لكن لا يثبت المال فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في باب

وقائده أنه لو عني عن التعزير ثم عاد وطلبه لا يجاب وأن للامام ان يقيمه للصلحة لالكونه حق آدمي وهو المراد هنا (قوله لان الساقط) أي بالعفو (قوله ويستوفى سيدقن الخ) أي لاعتصمه الاحرار ولا السلطان معنى واسنى (قول المتن والاصح انه) أي حد القذف ومثله التعزير معنى ونهاية (قوله اذامات المقدوف) أي قبل استيفائه اه معنى (قوله الحر) أي اما القن فقد مر حكمه آنفا (قول المتن كل الورثة) أي على سبيل البدل وليس المراد ان كل واحد له حدوالات تعدد الحد بعدد الورثة معنى وزياي (فرع) لو قذفه او قذف مورثه شخص فلهو ان لم يعجز عن بينة الزنا او بينة الاقرار به تحليفه في الاولى انه لم يزن وفي الثانية انه لا يعلم زنا مورثه لانه لم يقر فيسقط الحد عن القاذف معنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله حتى الزوجين) الى الفصل في النهاية الاقوله وفيه نظر الى المتن وقوله او كان غير مكلف (قوله قذف الميت) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي ولو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد او عم ثم قذف زيد فهل المستحق الحد القذف الامام او المستحق له ولد الولد او العم والذي يظهر الثاني اه سم يحذف (قوله على احد وجهين رجح) اعتمده الاسنى والنهية والمعنى (قوله وبه) أي بقوله مع انه لا بد له (قوله فانه لا يورث) لافرق في ذلك بين كون الغيبة في حياة المغتاب او بعد موته اه ع ش

﴿فصل في بيان حكم قذف الزوج﴾ (قوله في بيان حكم) الى الفصل في النهاية الاقوله كما يعلم بما ياتي آخر

(قوله ان للامام استيفاء الخ) هذا يدل على ان الآتي في بابه تعزير القذف (فرع) في الروض وشرحه لو قذفه او قذف مورثه فلهو ان لم يعجز عن بينة الزنا او بينة الاقرار به تحليفه نه لم يزن في الاولى او انه لم يعلم زنا مورثه في الثانية لانه لم يقر فيسقط الحد عن القاذف قال في الاصل عن الاكثرين قالوا ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على نفيه الا في هذه المسئلة اه ما في الروض وشرحه اي فان حلف حد القاذف وان نكل حلف القاذف وسقط عنه الحد ولا يحسد المقدوف نعم تسمع الدعوى والتحليف في مسألة اخرى وهي مالو وقف على ولده على ان من زنى منها رجح نصيبه لاختيه فوادعي احدهما على الاخر انه زنى فيرجع اليه نصيبه سمعت دعواه وله تحليفه (قوله نعم قذف الميت لا يرثه) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحي وبانه يرثه وورثته فكان المراد انه يقدر ثبوته للبيت قبيل موته ثم انتقله لورثته كما يقدر دخول دية المقتول في ملكه قبيل موته ثم انتقلها لورثته وكما يقدر دخول الصيد الذي وقع بعد موته في شبكة نصبتها في حياته في ملكه قبيل موته ثم انتقله لورثته بقي ماله مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد او عم ثم قذف زيد فهل المستحق الحد القذف الامام لانه لا وارث له الآن لان الولد الذي هو الوارث غير موجود وولد الولد او العم لم يكن وارثاً عند الموت لحجبه بالولد او المستحق له ولد الوالد او العم لانا نقدر انتقاله عن الميت للولد ثم عن الولد لولده او عمه كما انافاً الحق انسان النسب بجده يشترط ان يكون وارثاً لجده حائزاً او نكتني بكونه وارثاً حائزاً التركة اياه الحائز لتركته جده فيه نظرو الذي يظهر الثاني فان قيل لاحاجة لذلك بل يكفي ان يقدر موت زيد عند القذف فيرثه الوارث حينئذ هو والد الولد او العم قلنا هذا لا يخالف ما قلناوه لهذا قال ابن الرفعة في مسألة الاخلاق المذكورة انه يفهم ان يعتبر كون المقر حائز الميراث الملحق به لو قدر موته حين الاخلاق ثم اعترض على هذا بما اجيب عنه الا انه لا بد من ملاحظة ما قلناه اذ لو قطعنا النظر عنه ونظرنا لمرجح حال الذنوب وتقدير موت المقدوف حينئذ لزم ان يستحق ولد الولد او العم في الصورة المذكورة وان كانا كافرين عند موت زيد وولده ثم اسلما عند القذف فالظاهر انه لاحق لهما حينئذ كاصحوا بنظيره في مسألة الاستلحاق المذكورة فليتامل (قوله على احد وجهين رجح) اعتمدهم وقال في شرح الروض انه اوجههما (قوله وفيه نظر لتصريحهم الخ) يجاب بضعف العلقه بعد الموت فلم تثبت جميع الانار ولا ينافي ذلك ثبوت الزوجية بينهما في الجنة لان الزوجية تعود في الجنة بعد انقطاع احكامها الدنيوية بالموت بدليل جواز تزوج اخت الزوجية واربع سواها بعد موتها (قوله في المتن وانه لو عفا بعضهم) أي او ورث القاذف من الميت بعض حد القذف كافي الروض (قوله فانه) أي نحو الغيبة ش ﴿فصل﴾ في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد

أن للامام استيفاء لان الساقط حق الآدمي والذي يستوفيه الامام حق الله تعالى للصلحة ويستوفى سيدقن مقدوف مات تعزيره وان لم يرثه (والاصح انه) اذامات المقدوف الحر يرثه كل الورثة حتى الزوجين كالقصاص نعم قذف الميت لا يرثه الزوج او الزوجة على أحد وجهين رجح لا تقطاع الوصلة بينهما وفيه نظر لتصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت (و) الاصح (انه لو عفا بعضهم) عن حقه من الحد او كان غير مكلف (فللباق) منهم وان قل نصيبه (كله) أي استيفاء جميعه كان لاحد هم طلب استيفائه وان لم يرثه غيره او غاب لانه لدفع العار اللازم للواحد كالجوع مع انه لا بد له وبه فارق القصاص فان ثبوت بدله يمنع من التفويت فيه ويفرق بين هذا ونحو الغيبة فانه لا يورث ومن ثم لم يكف تحليل الوارث منه بان ملحظ ما هنا العار وهو يشمل الوارث ايضا فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فانه محض ايداء يختص بالميت فلا يتعدى اثره للوارث

﴿فصل﴾ في بيان حكم قذف الزوج ونفي الولد

جواز أو وجوباً (له) أى الزوج (قذف زوجته) (له) (علم زناها) بان رأه وهى فى نكاحه كما يعلم (٢١٣) مما يأتى آخر الباب والاولى له تطليقها

ستر عليها ما لم يترتب على فراقها مفسدة لها او له او لاجنبى فيها يظهر (او ظنه ظناً مؤكداً) لا احتياجه حينئذ للانتقام منها لتطليخها فرأشه والينة قد لا تساعد (كشيعاء زناها بزيد مع قرينة بان) بمعنى كان (رأهما فى خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً ثم رأى رجلاً خارجاً من عندها قال الماوردى فى وقت الرية أو رأها خارجة من عند رجل اى وثمرية ايضا ويحتمل الفرق وعلى الاول فادنى رية فيها كاف بخلافه فانه قد يدخل لنحو سرقة او ارادة لكرهه او إلحاق عار ولا كذلك هي وكأخبار عدل رواية او من اعتقد صدقه له عن معانية بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا لزانى قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا لثلاثين مائتين بزازنا وكأقارها له به واعتقد صدقها اما مجرد الشيوخ فلا يجوز اعتماد لانه قد ينشأ عن خبر عدو او طامع بسوء لم يظفر وكذا مجرد القرينة لانه ربما دخل عليها الخوف او نحو سرقة (ولو اتت) او حملت (بولد علم انه ليس منه) او ظنه ظناً مؤكداً وامكن كونه منه ظاهراً لما سيذكره (لومه نفيه)

الباب وقوله ويحتمل الفرق وقوله وكانهم لم يعتبروا الى المتن (قوله فى بيان حكم قذف الزوج) وانما أفرد بالذكر لخالفته غيره فى ثلاثة أمور احدها انه يباح له القذف او يجب لضرورة نفي النسب والثانى ان له إسقاط الحد عنه بالامان والثالث انه يجب على المرأة الحد بلعانه إلا ان تدفعه عن نفسها بلعانه اه معنى (قوله جواز الخ) راجع لكل من المعطوفين وكان ينبغي من الجواز او الوجوب لعدم ظهور التمييز هنا قائل (قوله بان رأه) اى رأى ما يحصله وهو الذكر فى الفرج لان الزنا معنى لا يرى اه بجري على عبارة المعنى بان رأه ترى اه (قوله كما يعلم الخ) أى قيدوه فى نكاحه (قوله والاولى الخ) عبارة شرعى المنهج والروض والاولى اذ لم يكن ثم ولد نفيه ان يستر عليها ويطلقها ان كرها اه زاد المعنى لما فيه من ستر الفاحشة وإقالة العثرة اه وفى السيد عمر بعد ذكر كلام المعنى مانصه وبه يعلم ما فى صنيع الشارح قد بره اه اى من إطلاق اولوية التطليق مع انها مقيدة (قوله ما لم يترتب على فراقه الخ) اى والاولى الامساك ان ترتب على الفراق ونحو مرض له او لها بل قد يجب اذا تحقق انه فارقه اترى بها الغير وانها مادامت عنده تصان عن ذلك اه عش وبه يعلم ما فى قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان ايضا اه (قوله لا احتياجه حينئذ الخ) عبارة الاسنى وإنما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذى يتخلص به لا احتياجه الخ (قوله والينة الخ) وكذا الاقرار (قول المتن كشيعاء) بفتح الشين المعجمة بخطة اى ظهور اه معنى عبارة عش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اه وعبارة القاموس والشيعاء ككتاب دق الحطب تشيع بالناز وقد يفتح اه (قول المتن كشيعاء زناها) اى كالظن المستفاد من الشيعاء (قول المتن بان رأهما الخ) أى زوجته وزيد او لومرة واحدة اه معنى قال السيد عمر يتردد النظر فيها لو شاع زناها بزيد فرأى عمر اخارجا من عندها وهى خارجة من عنده اه اقول الاقرب حصول الظن المؤكد بذلك ان كان ثمرية كما هو الفرض (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشيعاء زناها لا على قوله كان رأهما فى خلوة فهو بمجرد ذلك يؤكده الظن ككل واحد ما بعده اه رشيدى (قوله مطلقاً) اى من غير تقييد بواحد بعينه اه عش (قوله ثم رأى رجلاً الخ) ظاهره ولومرة (قوله وعلى الاول الخ) أى عدم الفرق وتقييد كل منها بالرية عبارة النهاية وينبغى أن يكتفى فيها بادنى رية بخلافه الخ (قوله وكأخبار عدل) الى قوله ولعظم التغليظ فى المعنى قال بعضهم الى وكأقارها وقوله لما سيذكره (قوله وكأخبار عدل الخ) وكان يرى اى الزوج رجلاً معها مراراً فى محل رية ومرة تحت شعار فى هيئة منكروه روض ومعنى (قوله ومن اعتقد صدقه الخ) وإن لم يكن عدلاً معنى واسنى وعش (قول المتن ولو اتت الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج هذا كله حيث لا ولد نفيه فافى كان هناك ولد فقد ذكره بقوله ولو اتت الخ (قوله وامكن كونه منه ظاهراً) أى بخلاف ما اذا لم يمكن شرعاً كونه منه كان اتت به بدون ستة اشهر فانه منتهى عنه شرعاً فلا يلزمه النفى اه رشيدى (قوله لما سيذكره) اى فى او اخر الفصل الآتى (قول المتن لومه نفيه) ولا يلزمه فى جواز النفى والقذف تبين السبب المجوز لها النفى والقذف من رؤية زنا واستبراء ونحوهما لكن يجب عليه باطنار عاباً لسبب المجوز لها معنى وروض مع شرحه (قوله لما يأتى) اى قبل قول المتن وإن ولدته (قوله على فاعل ذلك) اى الاستلحاق والنفى اه عش فكان الانسب الاخصر فاعلمها وقال الكردى قوله ذلك إشارة الى النفى وضمير عليها يرجع الى النفى والاستلحاق اه وفيه تشبث (قوله وإن اول) اى الكفر اه عش اى وإطلاق الكفر (قوله سبب له) اى دليل على التهاون بالدين المؤدى الى الكفر كاقيل المعاصى بريد الكفر اه سيد عمر (قوله او بكفر النعمة) الانسب تقديمه على قوله او بانها سبب له (قوله ثم) اى بعد علمه انه ليس منه او ظنه ذلك ظناً

جوازاً أو وجوباً (قوله ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان ايضا

والا لكان بسكوته مستلحقاً لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نفي من هو منه لما يأتى ولعظم التغليظ على فاعل ذلك وقبيح ما يترتب عليها من المفاسد كانا من أقبح الكبائر بل أطلق عليها الكفر فى الاحاديث الصحيحة وان أول بالمستحل أو بانها سبب له أو بكفر النعمة

ثم ان علم زناها او ظنه ظنا مؤكدا قد فها ولا عن نفيه وجوب بافهما والا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل المتن وغيره ما لو أنت بولد علم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الاولى له الستراى وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوقه به كما (٣١٤) اقتضاه تعليمهم المذكور (ولانما يعلم) أنه ليس منه (إذالم يطأ) في القبل ولا استدخلت ماء

مؤكد (قوله ثم ان علم) إلى قوله للعلم حيث في المعنى لا قوله أى وكلامهم إلى المتن (قوله وجوب بافهما) أى القذف واللعان ولم وجب القذف مع أنه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كما في الشق الثاني اه سم (قوله اقتصر على النفي) بان يقول هذا الولد ليس منى وإنما هو من غيرى اه معنى (قوله ولكنه) أى الاتيان بالولده كرى (قوله ولكنه خفية) أى بان لم تشتهر ولادتها وأمكن تريته على أنه لقيط مثلا اه عش عبارة السيد عمر لعل المراد ان تلده لاجبضة احد يثبت الايلاد بقوله اه (قوله بحيث لا يلحق به في الحكم) أى لا يحكم احد بانه ولده اه كرى (قوله المذكور) أى فى قوله ولا الاسكان الخ (قول المتن ولانما يعلم) بفتح الياء اه معنى (قوله فى القبل) سياتى حكم الدبر (قوله اصلا) راجع لكل من الوطء والاستدخال (قوله ولكن ولدته لدون ستة اشهر) لعل هذا فى الولد التام كما يعلم بما تقدم فى الطلاق والرجعة اه سم (قوله من الوطء) أى او الاستدخال (قوله لزمه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا بما أتى فى قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع سم على حجج اه رشيدى (قوله يلزمه) اما من باب الافعال او على حذف العائد أى فيه (قوله ذلك) أى للقذف والنفي اه عش (قوله ما يأتى الخ) أى فى شرح فى الاصح (قول المتن لما بينهما) أى لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين وقول الشارح أى دون الخ تفسير لهما من بينهما اه سم (قوله بعد وطره) أى الزوج ومثله الاستدخال (قوله يجمدها) أى فى نفسه اه معنى (قوله وهو ينظر اليه) إلى يعرف به اه عش (قول المتن لفوق ستة اشهر الخ) أى ولستة اشهر فأكثر من الزنا اه معنى (قوله بحبضة) إلى قوله ووجه البقنى فى المعنى (قوله لانه) أى طرو الحيض اه معنى (قوله عدمه) أى عدم النفي (قوله ومحل) أى حل النفي (قوله وصح فى الروضة الخ) وهو الراجع اه معنى (قوله قرينة الخ) أى ظاهرة وان لم يكن شيوخ بخلاف ما مر اه سيد عمر اه (قوله والا) أى ان لم ير شيئا لم يحز أى النفي اه (قوله واعتمده الخ) معتمد اه عش (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) ويمكن

(قوله قذفها ولا عن نفيه وجوب بافهما) لم وجب القذف مع أنه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كما فى الشق الثاني (قوله لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الخ) كذا شرح مر (قوله ولكن ولدته لدون ستة اشهر) لعل هذا فى الولد التام كما يعلم بما تقدم فى الطلاق والرجعة (قوله لزمه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما اذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذنا بما أتى فى قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع (قوله أى دون الستة وفوق الاربعة) أى ولدته لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين أى ودون الخ تفسير لهما من بينهما (قوله فى المتن وان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء حل الخ) عبارة الروض وكذا يلزمه النفي لورأى ما يبيع قذفها وأنت بعده ستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحبضة او غلب على الظن انه من الزانى بان كان يعزل او شبهه الزانى وان لم يغلب على ظنه حرم النفي لا القذف ويجوز النفي لمن يطأ فى الدبر لا لمن يعزل ولا يلزمه تبين السبب المجوز للنفي والقذف لكن يجب عليه أى باطنا رعاية السبب المجوز اه فعلم أن للعزل حالتين وقوله لا القذف أى واللعان بين فى شرحه انه خلاف ما صححه الاصل والمنهاج وأصله ثم قال فى الروض فرع أنت بايضا وهما اسودان لم يستبح به النفي ولو اشبه من تتهم به اه فعلم من هذا مع قوله السابق او اشبه الزانى ان للشبه حالتين فتامله (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) ويمكن حمل المتن عليه شرح مر

المحترم أصلا (أو) وطىء أو استدخلت ماء المحترم ولكن (ولدته لدون ستة اشهر) من الوطء ولو لا أكثر منها من العقد (أو) فوق أربع سنين) من الوطء للعلم حيث بان منه ماء غيره ولو علم زناها فى طهر لم يطاق فيه وأنت بولد يمكن كونه من ذلك الزنا لزمه قذفها ونفيه وصرح جمع بان محورؤيته معها فى خلوة فى ذلك الطهر مع شيوخ زناها به يلزمه ذلك أيضا ويؤيده ما يأتى عن الروضة (فلو ولدته لما بينهما) أى دون الستة وفوق الاربعة من الوطء وكانهم إنما لم يعتبروا هنا لحظة الوطء والوضع احتياطا للنسب لا مكان الالحاق مع عدمها (ولم يستبرأ بها) (بحبضة) بعد وطره أو استبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النفي) للولد لانه لاحق بفراشه ولا عبرة برية يجمدها وفى خبر أن داود والنسائي وغيرهما إنما راجل اجحدولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الخلائق (وان ولدته لفوق ستة اشهر من الاستبراء) بحبضة

أى من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لانه الدال على البراءة (حل النفي فى الاصح) لان الاستبراء أمانة ظاهرة حل على أنه ليس منه نعم يسن لعدمه لان الحامل قد تحيض ومحل ان كان هناك تهمة زنا والام يحز قطعاً وصح فى الروضة أنه ان رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها بما مر لزمه نفيه لغلبة الظن بانه ليس منه حيث تدو الام يحز واعتمده الاسنوى وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعى

وصحح في الروضة أيضا اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لانه مستند للعان فعليه إذا ولدت لدون ستة أشهر منه ولا أكثر من دونها من الاستبراء تنفيها انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش (٢١٥) ووجه البقيني المتن بمنع تيقن ذلك

لاحتيال سبق زناه بها خفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وعزل حرم) (النفي على الصحيح) لان الماء قد يسبقه ولا يشعر به ولو كان يطافيا دون الفرج بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أوفى الدبر تناقض فيه كلامهما والارجح انه لا يلحقه أيضاً وليس من الظن عليه من نفسه انه عقيم على الاوجه خلافا لقول الروياني يلزمه نفيه بالعان أي بعد قدفها وذلك لا نأخذ كثيرين يكاد ان يجزم بعقمهم ثم يحلون (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بان ولدت لسته أشهر فأكثر من وطئه ومن الزنا ولا استبراء (حرم النفي) لتقاوم الاحتمالين والولد للفراش والنص على الحمل على ما إذا كان احتماله من الزنا اغلب لوجود قرينة تؤكد ظن وقوعه (وكذا) يحرم (القذف والعان على الصحيح) إذ لا ضرورة اليها للحقوق الولد به والفرأق يمكن بالطلاق ولا يتضرر باثبات زناها لانطلاق اللسنة فيه وقيل يحلان انتقامها وأطال جمع في تصويبه ويرده ما تقرر إذ كيف يحتمل ذلك الضرر

حمل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي بأن يقال الحل فيه صادق بالزوم رشدي (قوله وصحح في الروضة الخ) وهو الصحيح اه معني (قوله ايضا) أي كصحيحها السابق اتفاقا (قوله اعتبارها) أي الستة الأشهر اه معني (قوله لانه) أي الزنا معني وسم (قوله منه) أي الزنا ش اه سم (قوله وجوده الخ) أي الزنا (قوله فلا يجوز النفي الخ) جرما فكان ينبغي للبصنف ان يزيد ذلك في الكتاب كما زدت في كلامه ليسلم من التناقض اه معني (قول المتن ولو وطئ) أي في القبل اه معني (قول المتن وعزل) مثل ذلك ما إذا وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعليل بأن الماء قد يسبقه الخ سلطان قال مر في أمهات الاولاد والعزل حذر من الولد مكروه وإن اذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمة لانه طريق إلى قطع النسل اه بجمري عبارة ع ش ومعلوم ان العزل مكروه فقط اه (قوله والارجح انه لا يلحقه) وهو المعتمد اه معني قال ع ش ولا فرق في ذلك بين كون الموطوءة زوجة أو أمة اه (قوله لانا نجد كثيرين الخ) يؤخذ منه أنه لو اخبره معصوم بأنه عقيم وجب النفي بل ينبغي وجوب النفي ايضا فيما لو لم يكن عقيما واخبره معصوم بأنه ليس منه اه ع ش (قوله على السواء) الا قوله وكالزنا في المعني الا قوله والنص إلى المتن (قوله ظن وقوعه) أي كون الولد من الزنا (قول المتن وكذا القذف والعان) (فرع) لو اتت امرأة بولدا يبيضا وابواه اسودان او عكسه لم ينجح لا ييه بذلك نفيه ولو كان اشبه من تنهم به امه او افضم إلى ذلك قرينة لونا لخير الصحيحين ان رجلا قال للنبي ﷺ إن امرأتي ولدت غلاما اسود قال هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حمر قال هل فيها من اوراق قال نعم قاله فاني اتاه ذلك قال ع ش ان يكون نزعة عرق قال فلعل هذا نزعة عرق روض مع شرحه ونهاية زاد المعني والاورق جل ايض يخالط يابضا سوادا وفي ع ش عن مقدمة الفتح نزوع الولد إلى أيه أي جذبه وهو كناية في الشبه اه (قوله إذ لا ضرورة اليها الخ) عبارة المعني لان اللعان حجة ضرورية إنما ينص اليها لدفع النسب او قطع النكاح حيث لا ولد على الفرأش الملطخ وقد حصل الولد هنا فليبق له فائدة والفرأق يمكن بالطلاق اه (قوله ولا يضر) أي الولد لعبارة المعني ولان الولد يتضرر بنسبة امه إلى الزنا وإثباته عليها بالعان إذ يعبر بذلك وتطلق فيه اللسنة اه (قوله ما تقرر) يعني التعليل الثاني

(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله في كيفية اللعان) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمعني (قوله وثمراته) أي المذكورة في قوله ويتعلق بلعانه فرقة الخ اه معني (قوله وثمراته) أي وما يتبع ذلك كشدة التعليل الآتي اه ع ش (قوله ان قذفها الخ) عبارة المعني إن كان قذف لم تثبت عليه بيينة وإلا بان كان اللعان لنفي الولد كان احتمل كونه من وطئه شبهة أو اثبتت قذفه بيينة قال في الاولى فيماريتها الخ وفي الثاني فيما ثبت على من رمى الخ (قوله وان الولد الخ) أي وفي ان الولد الذي ولدته إن غاب او هذا الولدان حضر من غيري لا مني (قوله هنا) أي فيما إذا لم يقذفها بالزنا ش اه سم (قوله ولو ثبت الخ) أي بيينة (قوله لانه مستند للعان إلى قوله منه) الضمير ان للزنا ش (قوله والارجح الخ) اعتمدهم (قوله في المتن وكذا القذف والعان) ظاهره حرمتها وإن لم يرد بهما التوصل لنفي الولد نعم لو تعدى وقذف فينبغي صحة اللعان لدفع الحد فليتأمل فقد يقال للعان لا يعتد به الا بتلقين القاضي مع حرمة الان يقال غايته ان القاضي معتد ايضا بتلقينه وذلك لا يوجب عزله لان الظاهر انه لا يفسق بذلك (فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله ولا تلاعن هي هنا) أي فيما إذا لم يقذفها بالزنا (قوله ولو ثبت قذف انكره قال فيما ثبت الخ) في الباب ولو ادعت على الزوج القذف واقامت به بيينة بان كان جوابه لدعواها بلا يلزمي الحد او لم يجبها قال اشهد بالله اني لمن الصادقين في انكار ما اثبتت به على من رمي

العظم لمجرد غرض انتقام وكالزنا فيما ذكر وطئه الشبهة (فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به) زوجتي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا والاقال فيماريتها به من اصابة غيري لها على فراشي وان الولد منه لا مني ولا تلاعن هي هنا إذ لا حد عليها بلعانه ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت من قذفي اياها بالزنا

وذلك للآيات اول سورة النور وكررت (٢١٦) لنا كذا الامر ولا نهامنه بمنزلة اربع شهود ليقام عليها الحد ولذا سميت شهادات واما

الخامسة فهي مؤكدة
لفادها نعم الغلب في تلك
الكلمات مشابها للآيات
كأياقي ومن ثم لو كذب لزمه
كفارة يمين والاوجه انها
لا تتعدد بعددها لان
المحلف عليه واحد
والمقصود من تكررها
محض التاكيد لا غير (فان
غابت) عن المجلس او البلد
لعذر أو غيره (سماها ورفع
نسبها) او ذكر وصفها (بما
يميزها) عن غيرها دفعا
للإشتباه ويكفي قوله زوجتي
اذا عرفها الحاكم ولم يكن
تحتة غيرها (والخامسة ان
لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين) عدل عن على
وكنتم تفاؤلا (فيما رماها
به من الزنا وان كان له ولد
ينفيه ذكره في الكلمات)
الخمس كلها لينتفي عنه لا
ليصح لعانه ومن ثم لو
اغفله في واحدة صح لعانه
بالنسبة لصحة لعانها بعده
وان وجبت اعادته لنفي
الولد (فقال) في كل واحدة
منها (وان الولد الذي
ولده) ان غاب (أو هذا
الولد) ان حضر (من
زوج أو شبهة أو من زنا
ليس مني) وذكر ليس مني
تاكيدا كافي اصل الروضة
والشرح الصغير حلال الزنا
على حقيقته وقال الاكثرون
شرط وهو مقتضى المتن

اه معنى (قوله وذلك الخ) عبارة المعنى أما اعتبار العدد فلايات الخ (قوله وكررت) أى الشهادة اه معنى
(قوله لنا كذا الامر) كذا في اصله من باب الفعل اه سيد عمر يعنى الاولى التاكيد من التفعيل كما عبر به
الشارح فيما ياتي انفاو عبارة المعنى لنا كذا الامر لانها اقيمت مقام اربع شهود من غيره ليقام الخ (قوله
ولانها) أى الشهادة (قوله اربع شهود) بخطه اربعة اه سيد عمر (قوله بها الحد) أى فيما فيه حد اه سم
(قوله والخامسة) أى الكلمة الخامسة الآتية فهي مؤكدة لفادها أى الاربع واما تسمية مارماها
به فلانه المحلف عليه اه معنى (قوله نعم الغلب الخ) عبارة المعنى وهى أى الاربع في الحقيقة ايمان اه
(قوله والاوجه انها الخ) مقابلة انها تتعدد فيلزمه اربع كفارات سم على حج واعتمد شيخنا الزياى ما
قاله حج اه ع ش (قول المتن فان غابت سماها ورفع نسبها الخ) سكت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع نسبها
بما يميزها عند الحضور فليراجع اه سم اقول قياس ما تقدم في تشخيص الزوج الحاضر في الكاح
الاكتفاء بذلك هنا (قوله عن المجلس) إلى المتن في المعنى وإلى قول المتن ويلاعن في النهاية لإقوله لا
ليصح إلى المتن وقوله ويجوز بناؤه للفعول (قوله لعذر) كعرض او حيض ونحو ذلك اه معنى (قول
المتن والخامسة) عطف على اربع فهو بالنصب ويجوز رفعه عطف على قوله اللعان قاله ع ش وقضية صنع
المعنى انه بالرفع عطف على قول المصنف قوله الخ عبارة الخامسة من كلمات لعان الزوج هي ان لعنة الخ (قوله
عدل عن على الخ) عبارة المعنى أتى المصنف رحمه الله تعالى بضمير الغيبة تاسيا بلفظ الآية وإلا فالذى يقوله
الملاعن على لعنة الله كما عبر به الروضة اه وعبارة المنهج وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين
فيه اه (قوله تفاؤلا) فيه تأمل اه سم اقول ولعل المراد بالتفاؤل تجنب المصنف عن صفة اللعن على
نفسه ثم رايت السيد عمر قال بعد ان ذكر كلام سم المذكور وكان وجهه ان ما ذكر لا يسمى تفاؤلا بل
نظير او في القاموس الفال ضد الطيرة ويستعمل في الخير والشر اه وعليه فلا نظرا اه وقال الاسنى وعدل
عنهما ادبافي الكلام اه (قول المتن فيما رماها) ويشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كافي الكلمات
الاربع اه معنى (قول المتن وإن كان له ولد ينفيه ذكره الخ) قال في الاسنى وكذا الحكم في تسمية الزانى
إن اراد إسقاط الحد عن نفسه اه سم (قوله الخمس) الى قول المتن والخامسة في المعنى الا قوله
زوج الى المتن وقوله ويؤخذ الى ولا يكتفى (قول المتن فقال وان الولد الذى الخ) ظاهره انه ياتي بهذا
اللفظ حتى في الخامسة ولا يخفى ما فيه فلعل المراد انه ياتي في الخامسة بما يناسب كان يقول ان لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وفي ان الولد من زنا ليس منه اه رشيدى (قوله زوج) أى سابق
(قول المتن ليس مني) قضية حله ان يزيد الوالو هنا كافله المعنى (قوله كافي اصل الروضة الخ) وهو الراجح
اه معنى (قوله ان وطء الشبهة زنا) أى ان وطء شبهة اه سم عبارة الرشيدى أى فقد يكون هذا هو
الواطى لها بالشبهة ويعتقد ان وطء زنا لا يلحقه به الولد اه (قوله ولا يكتفى الاقتصار الخ) وهو الصحيح
اه معنى (قوله لا احتيال عدم شبهة) عبارة المعنى لا احتيال ان يريد انه لا يشبهه خلقا او خلقا فلا بد ان يسنده
مع ذلك على سبب معين كقوله من زنا او وطء شبهة اه (قول المتن وتقول هي) أى اربع مرات اه معنى

إياها بالزنا وان اجاب بالى ما قد فها فله اللعان وان لم يذكر تأويلا ولا أنشأ قدفا آخر او باني ما قد فها ولا زنت
لم يلاعن ولم تسمع بينته بزناها فان قدفا ايضا وانكر زناها لا عن ويسقط القذف الثابت بالبينه اه (قوله
ليقام عليها الحد) أى فيما فيه حد (قوله والاوجه انها لا تتعدد الخ) ومقابل هذا الاوجه انها تتعدد
فيلزمه اربع كفارات (قوله فان غابت سماها ورفع نسبها بما يميزها) سكت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع
نسبها بما يميزها عند الحضور فليراجع (قوله ولم يكن تحتة غيرها) أى حاجة له مع ما قبله وبحجاب باحتمال
ارادة الاخرى (قوله تفاؤلا) فيه تأمل (قوله في المتن وان كان ولد ينفيه ذكره الخ) قال في شرح الروض
وكذا الحكم في تسمية الزانى ان اراد اسقاط الحد عن نفسه اه (قوله ان وطء الشبهة) أى ان وطء شبهة

واعتمده الاذرى لا احتمال ان يعتقد ان وطء الشبهة زنا ويؤخذ منه ان محله فيمن يمكن أن يشته عليه ذلك ولا يكتفى (قوله
الاقتصار على ليس مني لا احتماله عدم شبهة له) (وتقول هي) بعده لوجوب تأخير لعانها كما سنده (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماى به)

وتشير اليه ان حضرو الاميزته نظير مامر (من الزنا) ان رماها به ولا تحتاج لذكر الولد (٢١٧) لانه لا يتعلق به في امانها حكم (والخامسة

ان غضب الله عليها) عدل
عن علي المامر وذكره رماها
ثم ورمانى هاتفتن لا غير
(ان كان من الصادقين فيه)
اي فيمار ماني به من الزنا
وخص الغضب بها لان
جرية زناها اقبح من جريمة
قذفه والغضب وهو
الانتقام بالعذاب اغلظ
من اللعن الذي هو البعد عن
الرحمة (ولو بدل لفظ) الله
بغيره كالرحمن او لفظ (شهادة
بالحلف) مرفى الخطبة حكم
ادخال الباء في حين بدل
فراجعته لتعلم به رد
الاعتراض عليه (ونحوه)
كاسم او احلف بالله (او)
لفظ (غضب بلعن وعكسه)
بان ذكر لفظ الغضب وهي
لفظ اللعن (او ذكر) اي
اللعن والغضب (قبل تمام
الشهادات لم يصح في
الاصح) لان المرعى هنا
اللفظ ونظم القرآن
(ويشترط فيه) اي في صحة
اللعان (امر القاضي) او
نائبه او المحكم والسيد اذا
لاعن بين امته وعبد به
ولو كان اللعان لنفى الولد
الغير المكلف فقط امتنع
التحكيم لان للولد حق في
النسب فلم يسقط برضاها
(و) معنى امره به انه
(يلقن) كلا منهما ويجوز
بناؤه للمفعول (كلماته)
فيقول له قل كذا وكذا الى
اخره فماتى به قبل التلقين
لغو اذا لم ينعقد بها قبل

(قوله وتشير الخ) اي في الشهادات الخمس اه معنى (قوله نظير مامر) ومنه ان تقول زوجي ان عرفه القاضي
اه عش (قوله ولا تحتاج لذكر الولد) ولو تعرضت له لم يضرب اه معنى (قوله عدل عن علي الخ) عبارة
المعنى وانما قال المصنف عليها تاسيا بالاية والا فلا بد ان تاتي بضمير التكلم فتقول غضب الله علي ان
كان الخ اه (قوله للمامر) اي للتناؤل (قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا برماها صح اه سم
واستشكله الرشيدى بما يظهر سقوطه بادنى تأمل (قوله اي فيمار ماني) الى قول المتن ويصح في المعنى الا
قوله ويظهر الى المتن وقيل الى فكر (قوله لان جريمة زناها) وهي الرجم او مائة جلدة وقوله من جريمة
قذفه وهي ثمانون جلدة (قول المتن بدل) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله في الخطبة) بضم الخاء (قوله رد
الاعتراض الخ) اي اعتراض ابن النقيب بانه عبارة مقلوقة وصوابه حلف بشهادة لان الباء تدل على المتروك
اه معنى (قوله بان ذكر) اي الزوج (قوله والغضب) الو او بمعنى او اه عش وفيه ان المناسب البدل ان
ذكر ابناء المفعول فيتعين حينئذ لو او لو سلم انه ببناء الفاعل فالو او للتوزيع فلا حاجة الى جعله بمعنى
او (قوله لم يصح في الاصح) هل محل ذلك اذ لم يعد في موضعه او لا يصح اللعان مطلقا فيحتاج الى استئناف
الكلمات يتامها فيه نظرو ظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بان ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلمة
اجنبية والفصل بها مبطل للعان اه عش وفي الحلبي ما يوافقه (قوله او المحكم الخ) عبارة المعنى والمحكم
حيث لا ولد كالحاكم اما اذا كان هناك ولد لا يصح التحكيم الا ان يكون مكلفا ويرضى بحكمه لان
له حقا في النسب الخ والسيد في اللعان بين امته وعبد اه اذا زوجها منه كالحاكم لا المحكم كما قاله العراقيون
وغيرهم لان له ان يتولى لعان رقيقه اه وفي سم يعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقضيته جواز
لعانه اي السيد ولو لنفى الولد الغير المكلف اه (قوله به) اي اللعان والجار متعلق بالامر (قوله فقط)
اي بخلاف ما اذا كان لنفى الحد ونفى الحد الولد اه عش عبارة سم قوله فقط يخرج ايضا ما لو كان
لنفى الولد المذكور وغيره كدفع الحد فلا يتمتع التحكيم لكن هل المراد حينئذ انه يصح اللعان حتى بالنسبة
لنفى الولد تبعاً والمراد انه يصح بالنسبة لغير نفى الولد فقط فيه نظر اقول والاقرب الثاني كما هو قضية التعليل
ومعنى امره به انه الخ اي القاضي (قوله كلا منهما) اي المتلاعنين الزوج والمرأة (قوله ويجوز بناؤه للمفعول)
فشمحل المحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث لا ولد غير مكلف اه معنى (قوله فيقول له قل كذا وكذا
الخ) اي ولو اجمالا كان يقول له قل اربع مرات كذا الخ فيما يظهر ثم راي في سم على المنهج في موضع
عن مرميوا فقه وفي موضع عن البر ماوى مانصه ثم ان التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في اولها اه
عش عبارة الجيرى عن الشورى قال شيخنا والمراد بتلقينه كانه ان يامر به لان ينطق بها القاضي
خلافا لما يوهىهم كلام الشارح في بعض كتبه اه (قوله فيقول له قل كذا الخ) اي ولها قولي كذا وكذا اه
معنى (قوله فماتى الخ) اي الزوج ومثله الزوجة ومثله الزوجة ويجوز بناؤه للمفعول فيشمحل الزوجة (قوله اذ
اليمين الخ) عبارة المعنى كاليمين في سائر الخصومات لان المقلب على اللعان حكم اليمين كما مر وان غلب فيه معنى
الشهادة فهي لا تؤدى الخ (قوله لا يعتد بها الخ) اي في حصول المقصود من اللعان وفصل الخصومة في غيره

(قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا بنائها صح (قوله في المتن ويشترط فيه امر القاضي ويلقن كلماته)
قد يتوهم منافاة ذلك لما باتى انه يصح اللعان بالعجمية وانه يجب مترجمان لقاض جهلها لانه لا يلقن ما يجمله
ويجاء بمنع المناقاة بان يلقنه بالعربية فيعبر هو عما لقنه بالعجمية ويترجمها له اثنان فليتامل (قوله او المحكم
او السيد) عبارة شرح الروض والظاهر ان السيد في ذلك كالحاكم لا كالحكم الخ اه وقضيته جواز لعانه
ولو لنفى الولد الغير المكلف (قوله فقط) يخرج ايضا ما لو كان لنفى الولد المذكور وغيره كدفع الحد
فلا يتمتع التحكيم سكن هل المراد حينئذ انه يصح اللعان حتى بالنسبة لنفى الولد تبعاً والمراد انه يصح بالنسبة
لغير نفى الولد فقط فيه نظر (قوله فماتى به قبل التلقين لغواذ اليمين الخ) قد يقال كل من اليمين والشهادة

للعانيهما ويظهر اعتبار
المواالات هنا بما مر في الفاتحة
ومن ثم لم يضر الفصل هنا
بما هو من مصالح اللعان
ولا يثبت شيء من أحكام
اللعان إلا بعد تمامها (وان
يتاخر لعانها عن لعانها) لان
لعانها لدرء الحد عنها وهو
لا يجب قبل لعانها (ويلاعن
من اعتقل لسانه بعد
القذف ولم يبرج برؤه أو رجى
ومضت ثلاثة أيام ولم ينطق
و(اخرس) منها ويقذف
(بإشارة مفهومة وكتابة) أو
يجمع بينهما كسائر تصرفاته
ولان المذهب فيه شائبة اليقين
لا الشهادة وبفرض تغليبها
هو مضطر اليها هنا لاثم لان
الناطقين يقومون بها قبل
النص أنها لا تلاعن بها
لأنها غير مضطرة اليها ومن
علائه يؤخذ ان محل ذلك
قبل لعان الزوج لا بعده
لا يضطر ارا حينئذ الى درء
الحد عنها فيكرر الاشارة أو
الكتابة خمسة أو يشير
لل بعض ويكتب البعض
اما اذا لم تكن له اشارة
مفهومة فلا يصح لتعذر
معرفة مراده (ويصح)
اللعان والقذف (بالعجمة)
اي ماعدا العربية من
اللغات ان راعى ترجمة اللعان
والغضب وان عرف العربية
كاليمن والشهادة (وفيمن
عرف العربية وجه) انه
لا يصح لعانها بغيرها لانها
الواردة وانتصر له جمع

وان كانت منعقدة في نفسها ملزمة للكفارة ان كان الحالف كاذبا اه عش (قوله لا لعانيهما) هذا مستفاد
من عموم قول المصنف فان غابت الخ فانه شامل لغيبتهما عن البلد ومن لازمها عدم المواالات بين لعانيهما اه
عش (قوله بما مر في الفاتحة) اي فيض السكوت العمدة الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر
مالا يتعلق باللعان اه عش (قوله ولا يثبت الخ) فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمام الخس نقض روض
ومغنى (قوله لا بعد تمامها) اي الكلمات الخمس (قول المتن وان يتاخر لعانها الخ) فلو حكم حاكم بتقديم
لعانها نقض حكمه اسنى ومغنى (قوله من اعتقل لسانه) الى قول المتن وان يتلاعن في النهاية الا قوله لخبر به
اصح وقوله والمراد الى ولم يكن بالحجر (قوله من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو قذف
ناطق ثم خرس ورجى نطقه الى ثلاثة ايام انتظر نطقه فيها ولاى بان لم يبرج نطقه او رجى الى اكثر من
ثلاثة ايام لا عن بالاشارة الخ (قوله ولم يبرج برؤه) اي قبل مضى ثلاثة ايام بدليل ما بعده وينبغي ان يكتفى
بقول طبيب عدل اه عش (قوله منها) اي من الزوجين اه عش (قوله ويقذف) معطوف على
يلاعن فهم امتازعان في باشارة بالنسبة لاخرس فتأمل اه رشيدى (قول المتن باشارة الخ) ولو انطلق
لسان الاخرس بعد قذفه ولعانها بالاشارة ثم قال لم ارد القذف باشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره
او قال لم ارد اللعان بها قبل منه فيما عليه لافيهال فيلزمه الحد والنسب ولا ترتفع الفرقة والحرمة المؤبدة
ويلاعن ان شاء لاسقاط الحد ولتنى الولدان لم يمت مغنى وروض مع شرحه (قوله فيه) اي اللعان (قوله
شائبة اليقين) اي وهي تعتقد بالاشارة اه عش (قوله وبفرض تغليبها) اي شائبة الشهادة اه سم
(قوله هو) اي الاخرس أصليا أو طارئا (قوله هنا) اي في اللعان (قوله لاثم) اي لافي غير هذا المحل اه
سم ولعل الانسب اي لافي الشهادة (قوله قيل النص الخ) عبارة المغنى وقضية إطلاق المصنف انه لافرق
بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرح به في الشامل والتتمة وغيرهما وان كان النص على خلافه اه عبارة
النهاية وما تقرر من التسوية بينهما هو المعتمد وان نقل عن النص انها الخ (قوله لا تلاعن بها) اي بالاشارة
(قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج الخ) في هذا شيء لان لعانها ابد لا يكون إلا بعد لعان الزوج سم
ورشيدى زاد عش أى فالأولى انه يقول ان محل ذلك ان لا عن لثني الولدان لان لا عن لدفع الحد عنه لاعت
بالاشارة لانها حينئذ مضطرة اليه اه (قوله فيكرر) اي الملاعن الاخرس زوجها أو زوجته (قوله او يشير
لل بعض) عبارة المغنى والاسنى ولكن لو كتب كلمة الشهادة مرة وأشار اليها اربعا جاز وهذا جمع بين الاشارة
والكتابة اه (قوله فلا يصح الخ) اي فتعذر ذلك ابد مادام كذلك اه عش عبارة المغنى لم يصح قذفه
ولا لعانها ولا شيء من تصرفاته اه (قوله والقذف) اقتصر المغنى والمحلى على اللعان وهو المناسب لقول المصنف
وفيمن عرف الخ (قوله اي ماعدا العربية) الى قول المتن وان يتلاعن في المغنى الا قوله وانتصر له جمع وقوله ولو
في كافر على الاوجه وقوله والمراد الى ولم يكن بالحجر وقوله وان حلف الى المتن وقوله ومن ثم اعتبر الى المتن
(قوله ترجمة اللعان الخ) اي والشهادة اه مغنى (قوله على الاوجه) لعل البحث بالنسبة لمجموع التغليظات

لا يتوقف على تلقين (قوله في المتن وان يتاخر لعانها عن لعانها) قال في شرح الروض فلو حكم حاكم بتقديمه
نقض حكمه اه (قوله في المتن والشرح ويلاعن عن اخرس ويقذف باشارة الخ) قال في الروض وشرحه فان
انطلق لسانه بعد قذفه ولعانها بالاشارة وقال لم ارد القذف باشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره
او قال لم ارد اللعان بها قبل منه فيما عليه لافيهال فيلزمه الحد والنسب فيلاعن ان شاء للحد اي لاسقاطه
وكذا يلاعن لثني ولد لم يفت منه ولا ترتفع الفرقة والتحرير المؤبد اه (قوله وبفرض تسليمها) اي شائبة
الشهادة اي تغليبها (قوله لاثم) اي لافي غير هذا المحل (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده) في هذا
شيء لان لعانها ابد لا يكون إلا بعد لعان الزوج (قوله او يشير للبعض ويكتب البعض) قال في شرح
الروض ولو كتبها مرة وأشار اليها اربعا جاز وهو جمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله ولو في كافر على
الاجوه) وفي شرح الروض والتغليظ في حق الكفارة بالزمان معتبر باشراف الاوقات عندهم كذا ذكره

وهو بعد فعل (عصر) أى يوم كان إن لم يتيسر التأخير للجمعة لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة كادل عليه خبر الصحيحين فان تيسر التأخير فبعد عصر (جمعة) لأن يومها اشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما فى رواية صحيحة وإن كان الأشهر انما زمن يسير من أول الخطبة إلى آخر الصلاة لخبر به أصبح (ومكان وهو أشرف بلده) أى اللعان لأن فى ذلك تأثير فى الزجر عن اليمين الكاذبة وعبارته مساوية لعبارة أصله اشرف مواضع البلد (فيمكنه) يكون اللعان (بين الركن) الذى فيه الحجر الأسود (والمقام) أى مقام إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر مع أنه افضل لكونه من البيت (٢١٩) صوناله عن ذلك وإن حلف عمر فيه قاله

الموردى (و) فى (المدينة)

يكون (عند المنبر) بما يلى القبر المحرم على مشرفه افضل الصلاة وفضل السلام لانه روضة من رياض الجنة وللخبر الصحيح لا يحلف عنده هذا المنبر عبد ولا امة يمينا آثمة ولو على سواك رطب إلا وجبت له النار وفى رواية صحيحة على منبرى هذا يمينا آثمة تبوأ مقعده من النار ومن ثم صح فى أصل الروضة صعوده ويصح رد عبارة المتن اليه بجعل عند بمعنى على (و) فى (بيت المقدس) يكون عند الصخرة لانها قبلة الانبياء وفى خبر انها من الجنة (و) فى (غيرها) أى الاماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أى عليه لانه اشرفه وزعم ان صعوده لا يلىق بها ممنوع لاسيما مع ما رواه البيهقي وإن ضعفه انه صلى الله

عليه وسلم لا عن بين العجلاني وامراته عليه (و) تلاعن (حائض) ونفساء مسلبة ومسلم به جنائية ولم يعمل

والا لسياتي التصريح فى المتن بان الذى يلاعن فى بيعة وكنيسة أو أنه بالنسبة للزمن خاصة اه ع ش أى لمطلق الزمن مع قطع النظر عن تعيينه لما يأتى من قول الشارح ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه (قوله) وهو بعد الخ) أى فى حق المسلم اه سم (قوله فعل عصر) لعل التقيد به نظرا للغالب من فعل صلاة العصر فى أول وقتها فان اخره إلى آخر الوقت لا عن فى أوله اه ع ش (قوله من أول الخطبة) عبارة المغنى والنهاية من مجلس الامام على المنبر اه قال ع ش أى قبل الشروع فى الخطبة اه (قوله وهو) أى ما بين الركن والمقام (قوله لحطم الذنوب) أى ذهابها فيه اه ع ش (قوله وإن حلف عمر الخ) لعله رأى أن فيه تخويفا للحائفا أكثر من غيره اه ع ش (قوله على منبرى الخ) صدر هذه الرواية من حلف على الخ اه رشيدى (قوله صح فى أصل الروضة صعوده) أى المنبر هو المعتمد فان لم يصعد أو قف على يسار المنبر من جهة المحراب فى المدينة وغيرها من سائر البلاد كما فى شرح الروض وقوله على يسار المنبر أى مستقبل المنبر اه ع ش (قول المتن عند الصخرة) والتغليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها فمن لم يكن بها لم يجز نقله اليها أى بغير اختياره كما جزم به الماوردى مغنى ونهاية (قوله لانه اشرفه) أى باعتبار انه محل الوعظ والازجاء وما أدى صعوده إلى تذكره واعراضه نهاية أى لا باعتبار كونه اشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءا من المسجد ع ش (قوله لا يلىق بها) أى بالمرأة (قوله العجلاني) بفتح فسكون منسوب إلى بنى العجلان بطن من الانصار اه ع ش (قوله أو نجس) عطف على جنابة (قوله بعد خروج القاضي الخ) عبارة المغنى فيلاعن الزوج فى المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه اليها اه (قوله فلا بأس) أى لحرمة ولا كراهة اه ع ش (قوله تمكينها) أى الذمية والذى (قوله لليهود) وتسمى البيعة أى معبد النصارى أيضا كنيسة بل هو العرف اليوم اه مغنى (قوله بمحالمهم تلك) أى بالبيعة والكنيسة وبيت النار (قوله لما مر) أى لانهم يعظمونها (قوله مطلقا) أى وإن اذنوا فى دخوله اه ع ش (قوله كغيره الخ) أى كحرمة دخول غير ما به صورة الخ بلا اذنتهم (قوله بلا اذنتهم) أى اما باذنتهم فيجوز وظاهره ولو بدون حاجتنا ولا حاجتهم للدخول وقضية اطلاقه انه يكتب فى جواز دخوله باذن واحد منهم كما يكتب باذن واحد من اذنتهم مساجدنا اه ع ش (قوله إلا أن رضى به) أى الزوج بالمسجد عبارة المغنى فان قالت الاعن فى المسجد ورضى به الزوج جاز وإلا فلا اه (قوله دخل دارنا بعد نوقا واما الخ) وإلا فامكنة الاصنام مستحقة الهدم اه مغنى (قوله ولا تغليظ الخ) عبارة المغنى (نتيجه) سكت المصنف عن لا يتنجل ملة كالدهرى بفتح الدال كما ضبطه ابن شبة وبضمنها كما ضبطه ابن قاسم والزندى الذى لا يتدين بدين وعابد الوثن والاصح انه لا تشرع فى حقه تغليظ بل

الموردى اه وكان الشارح أشار لخالفته بقوله ولو فى كافر على الاوجه لكن سيأتى قوله ويعتبر الزمان بما يعتقدون تعظيمه فان كان متعلقا بجميع فرق الكفار المذكورة قبله كانت المبالغة هنا بالنظر للتغليظ بمطلق الزمان مع قطع النظر عن تعيينه وإن اخص بمن لا يتدين بشكل التخصيص لكن يمكن الفرق على هذا والوجه هو ما فى شرح الروض عن الماوردى لان الغرض من التغليظ الوجوه وما يعتقدونه ابلغ وكافى

للفعل أو نجس بلوث المسجد (بياب المسجد) بعد خروج القاضي مثالا ليه حرمة مكث كل من أولئك فيه ولورأى تأخير زوال المانع فلا بأس اما ذمية حائض أو نفساء امن تلويثها وذمى جنب فيجوز تمكينها من الملاعة فى المسجد إلا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذمى) أى كذا ولو معاهد أو مستانما (فى بيعة) للنصارى بكسر الباء (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا لمساجدنا (وكذا بيت نار مجوسى فى الاصح) لذلك ويحضر نحو القاضي والجمع الآتى بمحالمهم تلك لما مر الاما به صور معظمة لحرمة دخوله مطلقا كغيره بلا اذنتهم وتلاعن كافرة تحت مسلم فما ذكر لافى المسجد إلا أن رضى به (لا يدين أصنام وثنى) دخل دارنا بعدة وأمان وترافعوا النافلا يلاعن فيه بل فى مجلس الحاكم لإذ أصله فى الحرمة واعتقادهم لوضوح فساد غير مرمى ولان دخوله معصية ولوبادنتهم ولا تغليظ فى حق من لا يتدين بدين

كدهرى وزنديق بل يحلف ان لزمته ميم بالله الذى خلقه ورزقه ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع من الاعيان) والصلحاء
للاتباع ولان فيه ردع للكاذب (واقله (٣٢٠) اربعة) ثبوت الزنا بهم ومن ثم اعتبر كونهم من اهل الشهادة ومعرفتهم لغة المتلاعنين

يلاعن في مجلس الحكم لانه لا يعظم زمانا ولا مكانا فلا ينزجر قال الشيخان ويحسن أن يحلف بالله الذى خلقه
ورزقه لانه وان غلا في كفره وجد نفسه مذعنة لحاق مدبر اه (قوله كدهرى) وهو المعطل اه ع
(قوله ويعتبر الزمن الخ) عبارة الاسنى اما تعليل الكافر بالزمان فيعتبر باشراف الاوقات عندهم كما ذكره
الموردى اه زاد المغنى وإن كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم اه (قوله وحضور جمع) بالجر عطا
على زمان المجرور بالباء في المتن (قوله من الاعيان الخ) اى من عدول اعيان بلد اللعان وصلاحته ولا بد من
حضور الحاكم ويكنى السيد في رقيقه ذكر اكان أو اثى اه معنى (قوله من الاعيان والصلحاء) أى ولو
كانا ذميين اه ع (قوله ومن ثم اعتبر الخ) هل هو كذلك ولو في لعان الكافر كما هو ظاهر لإطلاقهم او
ينظر لكونهم كذلك في الكفار بالنسبة لدينهم لان المذار على ما يدعو الى الانزجار وهو بمجانسهم المبلغ
ويؤيده اعتبار ما يعتقدون تعظيمه من الزمان والمكان اه سيد عمر وتقدم آفا عن المغنى وعش
ما يؤيد الثاني (قول المتن والتعليقات) اى بما ذكر من زمان ومكان وجمع سنة اى في مسلم او كافر اه
معنى (قوله ولو بنائه) عبارة المغنى وناثبو محكم وسيداه (قول المتن عند الخامسة) أى من لعنهما قبل
شروعهما فيها فيقول للزوج اتق الله في قولك على لعنة الله فانها موجهة للعن ان كنت كاذبا وللزوجة
اتق الله في قولك غضب الله على فانها موجهة للغضب ان كنت كاذبة لعنهما ينزجران ويتركان اه معنى
(قوله ويسن فعل الخ) عبارة المغنى وبامر رجلا ان يضع يده على فيه وامرأة ان تضع يدها على فيها فان ايا
الا تمام اللعان تركهما على حالهما ولقنهما الخامسة اه عبارة عش وينبغى ان يكون فاعل ذلك فى
المرأة محرما لها أو اثى فان لم يكن ثم أحد منهما فلا قرب عدم استحباب ذلك اه (قوله على فيه) ينبغى فى
الاخرس على ما يشير به من نحو يد اه سيد عمر (قوله من ورائه) اى كل منهما (قوله يرى كل منهما الخ)
زاد الاسنى عن الماوردى ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان كان ذلك بغير عن ذكره والافلا
قال الزركشى وينبغى بحجه فما ذكر من السنن اه (قوله حال من كل الخ) عبارة المغنى فيقوم الرجل عند
لعانه والمرأة جالسة ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل فقوله قائمين حال من مجموعهما لا من كل واحد منهما
ولو قال عن قيام كان أوضح وإذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لاعن قاعدا أو مضجعا لم يقدر على
الجلوس كفى الام اه (قوله من كل من فاعلى الخ) اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اه
سم (قوله بخلاف فانى ادخلتهما طاهرتين) اى المذكور فى الحديث الشريف (قوله اشترط عند دخول
كل الخ) يتأمل جدا اه سم (قوله ليصح الخ) اى اللعان وقوله ما تضمنه الخ هو خبر عن قول المتن وشرطه
اه سم (قوله ما تضمنه قوله الخ) يعنى الزوجية (قوله ولو باعتبار) الى قوله وتجويز رفع فى المغنى الا
قوله وكان هذا الى المتن والى الفصل فى النهاية الا قوله ولا وصول مائه الى المتن وقوله اوسار (قوله ليدخل
ما ياتى فى البائن الخ) نشر مرتب (قوله ونحو المنكوحة الخ) اى كالموطوءة بشبهة كان ظنها زوجته او امته
ثم قد فها ولا عن لنفى النسب مغنى وروض (قوله فلا يصح من غيره) اى لا يصح اللعان من اجنبى ولا من

المكان فانا قد اعتبرنا فيه معتقدهم فلوز اد الشارح بعد لفظه من قول المصنف وهو بعد عصر جمعة قولنا
فى حق المسلم وافق ذلك ولم يشكل (قوله وبحيث يرى كل صاحبه) عبارة شرح الروض قال الماوردى
وينبغى ان يتلاعنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان
كان ذلك بغير عن ذكره والافلا قال الزركشى وينبغى بحجه فيما ذكر من السنن اه (قوله من كل فاعلى)
اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور (قوله اشترط عند دخول كل الخ) يتأمل جدا (قوله فى
المتن وشرطه زوج) عبارة الروض الشرط الثانى الزوجية والرجعية كالزوجة اه (قوله ليصح) اى
اللعان وقوله ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشرطه (قوله ولو باعتبار ما كان الخ) عبارة الروض الشرط

(والتعليقات سنة لا فرض
على المذهب) كما فى سائر
الايمان (ويسن للقاضى)
ولو بنائه (وعظما)
بالتحريف من عقاب الله
للاتباع ويقرأ عليهما آية
آل عمران ان الذين يشتركون
بعبد الله وخبر وحسابك
على الله الله يعلم ان احدا
كاذب فهل منكم من تائب
(وبالغ) فى التخويف
(عند الخامسة) لعله يرجع
لخبر ابي داود انه صلى الله
عليه وسلم امر رجلا ان يضع
يده على فيه عند الخامسة وقال
انها موجهة ويسن فعل ذلك
بهما وياتى واضع يده على
الفم من ورائه (وان يتلاعنا
قائمين) وبحيث يرى كل صاحبه
للاتباع ولان القيام المبلغ فى
الزجر وقائمين حال من كل من
فاعلى تلاعنا اى كل قائما او
من مجموعهما وعلى كل هولا
يقضى ما هو السنة من
جلوس كل عند لعان الآخر
بخلاف فانى ادخلتهما
طاهرتين فانه ان كان من
المجموع اشترط عند دخول
كل وكونهما طاهرتين او من
كل لم يشترط فليس ما هنا
نظير ذلك خلافا لمن زعمه
فتامله ويقعد كل وقت لعان
الآخر (وشرطه) أى
الملاعن او اللعان ليصح
ما تضمنه قوله (زوج)
ولو باعتبار ما كان او
الصورة ليدخل ما ياتى فى

(يصح طلاقه) كسكران
وذى وفاسق تغليا لشبه
اليمين دون مكروه وغير
مكلف ولا لعان في قذفه
وإن كمل يعد ويعزر عليه
(ولو ارتد) الزوج (بعد
وطء) او استدخال ماء
(فقذف واسلم في العدة
لاعن) لدوام النكاح (ولو
لاعن) في الردة (ثم أسلم
فيها) أي العدة (صح) لتبين
وقوعه في صلب النكاح (او
أصر) مرتدا إلى نقضها
(صادف) اللعان (بينونة)
لتبين انقطاع النكاح بالردة
فإن كان هناك ولد نفاه بلعانه
نفذوا إلا بان فساده وحد
للقذف وافهم قوله فقذف
وقوعه في الردة فلو قذف
قبلها صح وإن أصر كما يصح
من ابائها بعد قذفها
(ويتعلق بلعانه) أي الزوج
وإن كذب أي بفرأغه منه
ولا نظر للعانها (فرقة) أي
فرقة انفساخ (وحرمة)
ظاهرا وباطنا (مؤبدة)
فلا تحل له بعد بنكاح ولا
ملك لخبر الشيخين لاسيلا
لك عليها وفي رواية للبيهي
الملاعنان لا يجتمعان أبدا
وكان هذا هو مستند جزم
بعضهم بأنها لا تعود إليه
ولا في الجنة (وإن اكذب)
الملاعن (نفسه) فلا يفيد
عود حل لانه حقه بل عود
حد ونسب لانه حق عليه

سيداً وأموالاً ومغنى وروض (قول المتن يصح طلاقه) بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً صادقاً بالحرف والعبد
والمسلم والذى والرشد والسفيه والسكران والمحدود بالطلاق رجعيًا وغيرهم اهـ (قوله كسكران)
أي بتعداه سم (قوله وغير مكلف) أي من صبي ومجنون مغنى وروض فهو عطف العام (قوله في
قذفه) أي غير المكلف اهـ ع ش (قوله ويعزر الخ) أي أن كان عيماً على ورشيدى عبارة المغنى ويعزر
المميز منهما أي الصبي والمجنون اهـ وزاد الروض مع شرحه ويسقط عنه يلوغته وافاقته لانه كان الزجر
عن سوء الأدب وقد حدث له زجر أقوى منه وهو التكليف اهـ (قوله أو استدخال ماء) أي استدخالها لمنه
المحترم قال ع ش أو لولوى البر ويكون لعانه للعلم بالزنا وظنه لثني الولد لما مرانه لا يلحقه اهـ ع ش
(قوله نفذ) أي اللعان المشتمل على التني فتنى النسب ويسقط الحد كما صرح به الأذرعى اهـ رشيدى
(قوله صح) أي اللعان سم ومغنى وفيه وفي النهاية فروع كثيرة (قوله ولا نظر الخ) أي وإن لم تلعن الزوجة
اهـ مغنى (قوله ظاهر او باطنا) قال في الروض سواء صدقت أم صدق اهـ سم (قول المتن مؤبدة) أي
حتى في لعان المبانة والاجنية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بأن كان هناك ولد يفنيه سم على المنهج
اهـ ع ش (قوله فلا تحل له الخ) يعني لا يحل له نكاحها ولا وطؤها بنكاح وقوله ولا ملك أي لا يحل له
وطؤها بملك يمين وإن جاز له تملكها اهـ رشيدى عبارة الاسنى والمغنى فيحرم عليه نكاحها ووطؤها بملك
اليمين لو كانت أمة فملكها اهـ (قوله ولا ملك) وينبغي أن يجوز له نظرها في هذه كالحر اهـ ع ش وقوله
نظرها أي ونحوه عبارة سم هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر ونحوه حكم المحرم اهـ (قوله وكان
هذا الخ) عبارة النهاية وكان هذا مستند الودرحمة الله تعالى في أنها لا تعود إليه ولا في الجنة انتهت ولك أن
تقول يجوز أن يكون الخبر أريد به النهى ومحله دار التكليف وما يرجح به بل يعينه أي الانشاء أن الحمل عليه
أي الأخبار يوقع في الخلف فإن خص بنحو على وجه يبيحه الشرع جاء فيه ما يجيء في الحمل على الانشاء
فليتأمل اهـ سيد عمر أي من أن محله دار التكليف (قول المتن وإن اكذب الخ) غاية ع ش قال الرشيدى
إنما ذكر هذه هنا ولم يؤخرها عن قوله وسقوط الحد الخ للإشارة إلى أن اكذاب النفس له تأثير في سقوط
الحد وما بعده كآبته عليه الشارح بقوله فلا يفيد عود حل لانه حقه بل عود حد ونسب اهـ (قوله بل عود

الثاني الزوجية قال في شرحه فلا لعان لأجنبي إذ لم يكن ولد بقرينة ما يأتي ومن الأجنبي السيد مع أمته اهـ
وقوله بقرينة ما يأتي إشارة إلى قول الروض بعد فرع قذف المطلقة البائن أو من وطئها طائها نازا زوجته
لم يلعن فإن كان هناك ولد منفصل لا عن نفية وكذا حل اهـ وقوله أو من وطئها الخ رد على المتن بعد
التأويل أيضا إلا أن يراد زوج ولو باعتبار ظنه عند الوطء ثم قال في الروض فصل لا يفتنى ولد الأمة باللعان
بل بدعوى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها أي بعد ملكها ولم يستبرأ ثم اتت بولد واحتمل كونه من
النكاح فقط فله نفية أي باللعان أو من الملك فقط فلا وكذا لو احتمل كونه منهما أي لا يفنيه باللعان بل بدعوى
الاستبراء وتصير أم ولد اهـ وقوله وتصير أم ولد قال في شرحه للحقوق الولد به بوطئه في الملك لانه أقرب
بما قبله اهـ ولا يخلو عن إشكال لكن قد يوضح بان الحادث يقدر بأقرب زمن (قوله كسكران) أي متعمد
(قوله ويعزر عليه) عبارة الروض وشرحه نعم يعزر المميز من الصبي والمجنون ويسقط عنه يلوغته وافاقته
لانه كان للزجر عن سوء الأدب وقد حدث له زجر أقوى منه وهو التكليف اهـ (قوله وافهم قوله فقذف
وقوعه في الردة الخ) فيه شيء فقد يقال إنما أفهم وقوع مجموع القذف والاسلام بعد الردة لا القذف قبل
الاسلام أذ لم يرتب بينهما إلا لفظا إلا أن يقال المتبادر من الترتيب لفظا ذلك أو يقال المقصود بيان إفهام
بمجرد عدم الوقوع قبل الردة (قوله فلو قذف قبلها صح) أي اللعان (قوله في المتن ويتعلق بلعانه فرقة) قال في
في الروض ولا بد أي نفوذ اللعان من إتمام كلمته فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمامه لم ينفذ اهـ (قوله ظاهر
باطنا) قال في الروض سواء صدقت أو صدق اهـ (قوله ولا ملك) هل يصير حكمها بعد ملكها في النظر
ونحوه حكم المحرم (قوله بأنها لا تعود إليه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمل

وتجوز رفع نفسه أى كذبه (٢٢٢) نفسه بعيد لان المراد هنا بالا كذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا لتترتب عليه أحكامه وذلك

حد الخ) وأما حدها فهل يسقط با كذبه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم سقوطه في ضمن تعليل وجزم به في المطلب اه معنى (قوله وتجوز رفعه الخ) عبارة المغنى (تبيينه) نفسه في المتن بفتح السين بخطه ويجوز رفعها ايضا كما يجوز في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امي ما حدثت به انفسها وفي سم ما يوافقها مع بسط في الرد على الشرح وافرده السيد عمر و اجاب الرشيدى بما نصه قوله لان المراد هنا بالا كذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا اى وذلك انما يعبر عنه با كذب نفسه بجعل نفسه منصوبا واما رفعه وان صح في نفسه إلا ان لا يؤدي هذا المعنى إذ لا يفهم من قولنا كذبه نفسه إلا تنازعه فيما ادعاه وهذا غير مراد هنا كما لا يخفى وقد اشار الشارح لهذا تعالى بن حجر بقوله وذلك لا يظهر اسناده للنفس وبهذا يندفع ما في حواشي ابن حجر للشهاب سم مما حاصله انه كما يصح نسبة الا كذاب اليه يصح اسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ هما عبارة عن شيء واحد والتغاير بينهما اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع ما قدمته من انه وان صح كل منهما إلا ان معنى ا كذب نفسه غير معنى ا كذبه نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل اه رشيدى (قوله نظير ما حدثت به) أى المذكور في الحديث الشريف اه عش (قوله او التعزير الخ) عبارة المغنى اى حد قذف الملاعة ان كانت محصنة وسقوط التعزير ان لم تكن محصنة اه (قوله وكذا قذف الزانى) إلى قوله ولا يفتنى عنه في المغنى لا قوله اما الذى الى المتن وقوله ولا وصول إلى المتن (قوله ان لم تلتن) اى تلاقى فان لا عنت سقط عنها اه عش زاد الروض مع شرحه وان لا عنت بعد لعانه ثم اقرت بالزنا حدث له ان لم ترجع عن اقرارها اه (قوله فسيأتى) اى فى اواخر الفصل الآتى (قوله فى حقه فقط) خرج به حصاتها فى حق غيره فلا تسقط اه شرح المنهج (قوله وحل نحو اختها الخ) عبارة المغنى وحكمها حكم المطلقة طلاقا باتنا فلا يلحقها طلاق ويستتبع نكاح اربع سواها ومن يجرم جمعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام المترتبة على البينونة وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضى (فرع) لو قذف زوج زوجته وهى بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفها الزوج الثانى وهى ثيب ثم لا عنا ولم تلاقى هى جلدت ثم رجعت اه (قوله لدون الخ) متعلق بولده وهى في المصور دون مائة وعشرين وفى المصنعة دون ثمانين اه عش (قوله صغيرا) ويمكن احوال الصبي لتسع سنين ويشترط كمال التاسعة ثم بعد امكن احواله ولحق النسب به لا يلاع حتى ثبت بلوغه فان ادعى الاحتلام ولو عقب انكاره له صدق معنى وروض مع شرحه (قوله او بمسوحا) خرج به بجوب الذكردون الاثنين وعكسه فانه يمكن احوالها معنى وروض مع شرحه (قوله ولم يعض من يمكن فيه اجتماعهما) يعنى لم يعض من يمكن اجتماعهما فيه بان قطع به لم يصل اليها في ذلك الزمن كان قامت بيته بانه لم يفارق بلده فى ذلك الزمن وهى كذلك ولا نظرا لاحتمال ارسال مائه اليها كما نقله سم عن الشارح خلافا لابن حجر والا فقد يقال ان ذلك يمكن دائما فلو نظر ناله لم يكن اللحق فيما إذا كان احدهما بالمشرق والاخر بالمغرب متعذرا ابدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان فى قوله ولم يعض من يمكن الخ مجرد معنى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع إذ ذاك مذهب الحنفية وبهذا تعلم ما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى عش حيث قال قوله ولم يعض من الخ مفهومة انه إذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه ولا يخفى انه غير مخالف لما قاله وإنما يخالفه لو قال وان علم عدم سفر أحدهما الى الآخر فتأمل (قوله يمكن فيه اجتماعهما) اى ووطء وحل اقل مدة الحمل اه معنى (قوله ولا وصول مائه الخ) المعتمد عدم اعتبار اماكن ارسال مائه

لا يظهر اسناده للنفس
وحينئذ فليس هذا نظير
ما حدثت به لنفسها المجوز
فيه الامران لان التحديث
يصح نسبة ايقاعه الى
الانسان ولأى نفسه كما هو
واضح (وسقوط الحد)
أو التعزير الواجب لها
عليه والفسق (عنه) بسبب
قذفها للآية وكذا قذف
الزانى إن ساء فى لعانه
(ووجوب حد زناها)
المضاف لحالة النكاح ان
لم تلتن ولو ذمية وان لم
ترض بمكنتا لانهم ابعد
الترافع اليها لا يعتبر
رضاهما اما الذى قبل
النكاح فسيأتى (واتقاء
نسب نفاه بلعانه) اى فيه
لخبر الصحيحين بذلك
وسقوط حصاتها فى حقه
فقط ان لم تلتن او التعتت
وقذفها بذلك الزنا او
اطلق لان اللعان فى حقه
كالبينة وحل نحو اختها
والتشطير قبل الوطء
(ولانما يحتاج الى نفي) ولد
(يمكن) كونه (منه فان
تعذر) لحوقه به (بان
ولده) وهو غير تام لدون
ما مر فى الرجعة او وهو
تام (لسته أشهر) فاقل
(ومن العقد) لا تنفاه
لحظى الوطء والوضع
(او) لا كثر ولكن (طلق
فى مجلسه) اى العقد
(او نكح) صغيرا او مسوحا

(قوله وتجوز رفع نفسه أى كذبه نفسه بعيد الخ) قديقال الا كذاب هنا ليس الا بمعنى التكلم بخلاف الواقع وايقاع ذلك على النفس إنما يناسب إذا اراد بها المعنى المراد فى باب التاكيد وذلك قطعاً يقتضى صحة الرفع واتحاد الفاعل والمفعول وان التغاير بينهما اعتبارى على التقديرين فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع فتأمل (قوله فى حقه) قال فى شرح المنهج وخرج بقول فى حقه حصاتها فى حق غيره فلا تسقط اه (قوله ولا وصول مائه اليها) المعتمد عدم اعتبار اماكن ارسال مائه

أو (وهو بالمشرق وهى بالمغرب) ولم يعض من يمكن فيه اجتماعهما ولا وصول مائه اليها كما هو ظاهر عادة

فلا نظر لوصول ممكن
 كرامة كما مر (لم يلحقه)
 لاستحالة كونه منه فلم
 يحتاج في انتفائه عنه إلى لعان
 (وله نفيه) أي الممكن لحوقه
 به واستلحاقه (ميتا) لبقاء
 نسبه بعد موته وتسقط
 مؤنة تجهيز الأول عنه
 ويرث الثاني ولا يصح نفي
 من استلحقه ولا ينفق عنه
 من ولد على فراشه وأمكن
 كونه منه إلا باللعان ولا
 أثر لقول الأم حملت به من
 وطء شبهة أو استدخال مني
 غير الزوج وإن صدقها
 الزوج لأن الحق للولد
 والشارع أناط لحوقه
 بالفراش حتى يوجد اللعان
 بشروطه (والنفي على الفور
 في الجديد) لأنه شرع لدفع
 الضرر فكان كالرد بالعيب
 والاخذ بالشفعة فيأتي
 الحاكم ويعلم بانتفائه عنه
 ويعذر في الجهل بالنفي أو
 الفورية فيصدق فيه يمينه
 إن كان عاميا لحفائه على
 العوام وإن خالطوا العلماء
 وخرج بالنفي اللعان فلا
 يجب فيه فور (ويعذر)
 في تأخير النفي (لعذر) بما مر
 في أعذار الجمعة نعم يلزمه
 إرسال من يعلم الحاكم فإن
 عجز فلا شهادة إلا بطل حقه
 كغائب آخر السير لعذر

اه سم (قوله فلا نظر لوصول ممكن الخ) لا نالنا نعمل على الأمور الحارقة للعادة نعم أن وصل إليها ودخل
 حرم عليه باطن النفي كما هو ظاهر اه عش (قوله مؤنة تجهيز الأول) أي المنق بعد موته (قوله ويرث
 الثاني) أي المستلحق بعد الموت عبارة المغني ولومات الولد بعد النفي جاز له استلحاقه كما في حال الحياة ويستحق
 أثره ولا نظر إلى تهمة بذلك اه (قوله ولا أثر لقول الأم الخ) ولا يمايق كثير من العامة من أن واحدا
 منهم يكتب بينه وبين ولده بأنه ليس منه ولا علاقة له به اه عش (قوله من وطء شبهة الخ) أي أو من زنا
 بالطريق الأولى لأن اضرار الولد يكون له ولد زنا أقوى منه بكونه من وطء شبهة أو استدخال مني اه عش
 (قوله لا نه شرع) إلى قوله والتعبير في المغني (قوله فيأتي الحاكم ويعلمه) عبارة المغني والمراد بالنفي هنا كما في
 المطلب أن يحضر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة أهو عبارة
 الرشدي فالمراد بالنفي المشروط فيه اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي تترتب عليه الاحكام لانه
 لا يكون إلا باللعان اه (قوله أن كان عاميا الخ) عبارة النهاية أن كان ممن يخفى عليه عادة ولومع مخالطته مع
 العلماء اه (قوله بما مر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه كان بلغه الخبر ليلا فاخرج حتى يصبح أو كان
 جائعا فكل أو عاريا فليس فان كان محبوسا أو مريضا أو خائفا ضايحا مال أرسل إلى القاضي ليعتق إليه نائباً
 يلاع عنه أو ليعلمه أنه مقيم على النفي فان لم يفعل بطل حقه فان تعذر عليه الإرسال أشهد أن أمكنه فان لم
 يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللغائب النفي عند القاضي أن وجده في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى
 الرجوع أن يبادر إليه بحسب الامكان مع الأشهاد وإلا فلا على الأصح في الشرح الصغير أما إذا لم يكن عذراً فان
 حقه يبطل من النفي في الأصح ويلحقه الولد اه (قوله نعم يلزمه إرسال من يعلم الخ) وإن احتاج الرسول إلى
 اجرة فيدفعها حيث كانت اجرة مثل الذهاب اه عش (قوله فان عجز الخ) أي عن الإرسال وهذا يفيد أنه مع
 الإرسال لا يلزم الأشهاد ولعل الفرق بينه وبين الغائب حيث وجب الأشهاد مع سيره أن مجرد سيره لا يدل
 على عدم الرضا بالولد بخلاف إرسال المعلم فانه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك أي مجرد السير لا ينافي الرضا
 وإرسال المعلم ينافيه تدبر اه سم وقد يفرق بأن الأول فعل فقط والثاني اجتمع فيه القول والفعل (قوله
 فلا شهادة) أي أن أمكنه والا لم يشهد مع تمكنه منه مغني وإسن (قوله كغائب آخر الخ) أي وإن أشهد
 بمعين أو بمعينين وذكرهم في اللعان سقط الحد عنه أي حد قذفها وحد قذفهم وإلا فلا أي أن لم يذكرهم لم
 يسقط حد قذفهم لكن له أن يعيد اللعان أي ويذكرهم لا سقطاه عنه فان لم يلاعن وحد قذفها فطالبه الرجل
 أي بالحد وقتنا يجب عليه حدان أي لها وللرجل وهو الأصح فله اللعان أي لا سقطاه حد الرجل وهل يتأبد
 الحرمة أي للزوجة باللعان لاجله أي الرجل فقط وجهان ولو ابتدأ الرجل فطالبه فهل له اللعان وجهان ولو
 عفا أحدهما فلا آخر المطالبة مطلقاً أي سواء قلنا الواجب حدان (فرع) لو قذف امرأته وأخته عند
 الحاكم يزيد فعل الحاكم إعلاماً يزيد ليطالب بحقه وإن أقر له أي الشخص بمال عند الحاكم لم يلزمه إعلامه
 (فصل) قذف جماعة بكلمات فلكل حد وكذا بكلمة كيا بنت الزانية فهو قذف لا بوبها ويتعدد اللعان أي
 بعدد المقذوفات ولو بكلمة أن كن زوجات فان رضى بلعان واحد لم يجز أن ذكرهن في اللعان معاً فان رتب
 وقع للأولى فان تنازع البداة وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولاً أو بكلمة أقرع يبينن ولو قدم الحاكم أحدهن
 بلا قصد إثارة جاز وإن قال لامرأة يا زانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت فلو كانت زوجته قدمت
 الأم أي لأن حدها أقوى لانه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطلقاً أي سواء كانت الثانية زوجة
 أو لا إن قال يا زانية أم الزانية اه وسقته مع طوله لفوائده ولايضاح المقام به (قوله إرسال من يعلم الحاكم)
 عبارة الروض وشرحه أرسل إلى القاضي ليعتق إليه نائباً يلاع عنه أو ليعلمه أنه مقيم على النفي وعبارة الأصل
 يبعث إلى القاضي ويطلعه على ما هو عليه ليعتق إليه نائباً أو ليكون عالماً بالحال إن أخر بعث النائب فان لم
 يفعل بطل حقه وإن تعذر عليه الإرسال أشهد أنه على النفي أن أمكنه فان لم يشهد حينئذ بطل حقه وهو يفيد
 أنه مع الإرسال لا يلزم الأشهاد (قوله فان عجز الخ) أي عن الإرسال وهذا يفيد أنه مع الإرسال لا يلزم الأشهاد

أو سار أو تأخر لعذر ولم يشهدو التعبير باعذار الجمعة هو ما قاله شارح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة أن المعتذر اعذارها وهو ظاهر إن كانت اضيق لكننا وجدنا أن اعذارها لم أرادة دخول الحمام ولو للتنظيف كما شمله إطلاقهم والظاهر أن هذا ليس غنرا في الجمعة ومن اعذارها أكل كريبه ويعد كونه عذرا (٢٢٤) هنا وإن قلنا أنه عذري في الشهادة على الشهادة كما ياتي في بابها فالوجه اعتبار الاضيق من تلك

(قوله أو سار) أي بلا تأخير (قوله ولم يشهد) راجع لقوله أو سار الخ عبارة سم قوله ولم يشهد يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح شرح الروض اه أي والمغني كما مر انفا (قوله تشبيههم) أي الاصحاب وقوله أن المعتذر اعذارها أي العيب والشفعة وقوله إن كانت اضيق أي من اعذار الجمعة اه عش (قوله والظاهر أن هذا ليس عذرا الخ) وليس من الاعذار الخوف من الحكم على اخذ مال جرت العادة بانهم لا يفعلون إلا باخذه ما لو خاف من اعلامه جورا يحمله على اخذ ماله أو قدر لم تجر العادة باخذ مثله فلا يبعد أنه عذرا عش (قوله ومن أعذارها) أي الجمعة (قوله ويعد كونه) أي أكل الكريب اه عش (قوله هنا) أي في اللعان (قوله أنه عذر) أي أكل الكريب (قوله من تلك الاعذار) أي اعذار الجمعة والعيب والشفعة (قوله كما صح) إلى الفصل في المغني لا قوله وكان ناقله إلى المتن (قوله لا لرجاء موته الخ) عبارة المغني وشرح المنهج بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته ولدا واخرت رجاء وضعه ميتا فأكفى اللعان بطل حقه من النفي اه (قوله بعد علمه) متعلق بانتظار وضعه المقدر بالعطف (قوله مدعى الجهل بها) يغني عنه قوله بعد أن ادعى ذلك (قوله به) أي بالولادة اه مغني (قوله عنها) أي محل الولادة (قوله ولم يستفص) أي الولادة والتذكير بتأويل أن يتولد (قوله بخلاف ما إذا اتنى ذلك) كان كافيا في دار واحدة ومضت مدة يبعد الخفاء فيها فانه لا يقبل اه مغني (قوله لأن جهله به اذن) كذا في النسخ بالنون حتى في نسخة لشارح اه سيد عمر (قوله عدل رواية) أي ولورقيقا أو امرأة اه مغني (قوله لم يقبل الخ) جواب لو (قوله ولا) أي بان اخبره من لا يقبل روايته كصبي وفاسق اه مغني (قوله قبل) أي قوله لم اصدقه (قوله ولم يكن له) عبارة المغني نعم أن عرف له ولدا اخر وادعى حمل التهنئة والتأمين ونحوه عليه فله نفيه الا ان كان

الاعذار (وله نفي حمل) كما صح أن هلال بن أمية لا عن عن الحمل (و) له (انتظار وضعه) ليعلم كونه ولدا إذا يظن خلافا فيكون نحو ربح لا لرجاء موته بعد علمه ليكفى اللعان فلا يعذر به بل يلحقه لتقصيره (ومن اخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق يمينه إن) أمكن عادة كان (كان غائبا) لأن الظاهر يشهد له ومن ثم لو استفاضت ولادتها لم يصدق (وكذا) يصدق مدعى الجهل بها (الحاضر) إن ادعى ذلك (في مدة يمكن جهله) به (فيها) عادة كان بعد علمه عنها ولم يستفص عنده لاحتمال صدقه حيثئذ بخلاف ما إذا انتفى ذلك لأن جهله به اذن خلاف الظاهر ولو اخبره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم اصدقه ولا قبل يمينه (ولو قيل له) وهو متوجه للحاكم أو قد سقط عنه التوجه إليه لعذره (متعت بولده) أو جعله الله لك ولدا أصالحا فقال آمين أو نعم) ولم يكن له ولد آخر يشبهه به ويذكر إرادته (تعذر نفيه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيرا

وقد يستشكل الفرق حيث وجب الاشهاد مع سير الغائب ولم يجب مع إرسال المعلم إلا أن يقال مجرد سيره لا يدل على عدم الرضا بالولد فيلحقه فلا بد من الاشهاد الدال على ذلك بخلاف إرسال المعلم فانه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك وهو أن مجرد السير لا ينافي الرضا به وإرسال المعلم ينافيه تدبر (قوله أو سار أو تأخر لعذر ولم يشهد) يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح شرح الروض فانه بعد قول الروض وهو له أي للغائب التأخير إلى رجوعه بادر إليه بحسب الامكان مع الاشهاد أي بانه على النفي وجهان اه وذكره أن أصحابي الشرح الصغير الاول وان كلام الاصل يميل إليه قال مانصه فان آخر المبادرة مع الامكان وإن شهد أو لم يشهد وإن بادر بطل حقه وإن لم يمكنه المبادرة لخوف الطريق أو غيره فليشهد اه وعبارة مختصر الكفاية لابن النقيب فرع إذا امكن الغائب السفر فليأخذ فيه عقب بلوغ الخبر ويشهد انه على النفي فان اخر بطل حقه وإن شهد وكذا إن سار ولم يشهد في اصح الوجهين واحال الامام جميع ذلك على الشفقة وقال لا فرق بين البابين اه وهذا الكلام يفيد اعتبار اجتماع السير والاشهاد وأنه لا يكتفي بأحدهما وهذا بخلاف ما قيل في الرد بالعيب وأنه وإن لم يكن مقيدا بالغائب من أنه إذا شهد حال ذهابه إلى الحالك سقط عنه وجوب الانهاء اليه والفرق متيسر فليتأمل وليراجع والفرق أنه ثم يشهد على الفسخ فلا يضر التأخير بعد ذلك بخلافه هنا فانه لا يفتي عنه إلا باللعان (قوله ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب) مئة متضاه ايضا الحاضر إذا ذهب إلى الحالك لم يزمه الاشهاد حال ذهابه إن أمكن لثبوت ذلك في الرد بالعيب ومقتضاه ايضا أنه إذا شهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قياس ما قاله هنا في سير الغائب أنه لا بد معه من الاشهاد وأنه لا يغني أحدهما عن الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق يمكن فليراجع (قوله ومقتضى تشبيههم) قضية التشبيه بالرد بالعيب انه إذا شهد سقط وجوب المبادرة إلى الحاكم مع انه ليس

أو بارك عليك فلا) يتعذر النفي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حد أو نفي ولد (مع إمكان) إقامة بينة بزناها) لان كلاحجة تامة وظاهر الآية المشترط لتعذر البينة صدعته الاجماع وكان ناقله لم يعتد بخلاف فيه لشذوذه على أن شرط حجة مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقتا للينة (ولها) اللعان

أشار إليه فقال نفعلك الله بهذا الولد فقال آمين أو نحوه فليس له نفيه اه (قوله بل يلزمها الخ) ظاهر هذا الصنيع انه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين الخ وهو بعيد جدا كما لا يخفى ويحتمل أن قوله يلزمها تفسير المراد بالجواز الذي افاده قول المصنف ولها فيكون قوله إن صدقت للمتن نفسه بالمعنى الذي ذكره الشارح فليراجع اه رشیدی عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله لها انه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام في قواعده بوجوده عليها اذا كانت صادقة في نفس الامر فقال اذا لعلن الزوج امرأته كاذبا فلا يحل لها النكول كيلا يكون عوناً على جلدتها أو رجها وفضيحة أهلها وصوبه الاذرى والزركشى وغيرهما هو ظاهر اه (قوله لا بالينة الخ) اى لا يتوجه عليها بالينة فيمتنع حينئذ لعانها لانه الخ (قوله غير هذا) اى دفع الحد

(فصل) له اللعان لنفى ولد * (قول المتن لنفى ولد) ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد اه مغنى (قوله بل يلزمه) الى قوله والخوض في المغنى الى الفصل في النهاية (قوله بل يلزمه اذا علم) فيه ما مر قريبا اه رشیدی عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله انه لا يجب وان علم انه ليس منه وليس مراد ابل يجب في هذه الحالة كما علم ما مر اه (قوله اذا علم الخ) اى او ظن ظنا مؤكدا كما مر اه رشیدی اى وكما يأتى (قوله ولو اقام بينة الخ) غاية معطوفة على وإن عفت الخ (قوله لحاجته اليه) اى الى اللعان لنفى الولد لتعليل المتن والشارح معا (قوله من حاجته) اى الى اللعان (قوله بل يلزمه ان صدق) فيه ما مر ايضا قريبا اه رشیدی عبارة المغنى (تنبيه) قضية انه لا يجب في هذه الحالة به صرح الماوردى ولكن الذى صرح به ابن عبد السلام في القواعد هو أن يعد الوجوب دفعا للحد والفسق عنه وهل وجب الحد في هذه الحالة على الملا عن ثم سقط باللعان ولم يجب اصلا احتلالا للامام والاول اوجه اه رشیدی (قوله إظهارا لصدقة) اى المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك وما قوله ومبالغة الخ فلا يظهر له دخل في لزوم اه رشیدی (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح اه سم (قوله لكونها ذممة مثلا) عبارة المغنى كقذف زوجته الامة أو الذمية وصغيرة يمكن جماعها ويسمى هذا تعزير تكذيب ايضا اه (قوله لصدقة ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك اه سم وقد يقال ذلك من تعزير التكذيب الاتى (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قد فهمنا آخر فانه يحده اه سم (قوله منه) أى اللعان (قوله وهو ظاهر) أى صدقة (قوله اول كذبه الخ) عطف على قوله لصدقه ظاهرا اه ع ش (قول المتن لا توطأ) خرج التى توطأ عبارة الروض مع شرحه وكذا اى له اللعان لدفع تعزيره وجب لتكذيبه ظاهرا بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه كقذف صغيرة توطأ ومجنونة لكن لا يلاعن لدفع تعزيره لها حتى تكمل بالبلوغ والافاقه وتطالب اه سم (قوله وكقذف كبيرة) الى قوله وما عدا هذين فيه ركة وتعقيد عبارة المغنى اى لا يمكن وطؤها فانه لا يلاعن لاسقاطه وإن بلغت وطأته للعلم بكذبه فلم يلاحق بها عارا بل يعزر وتاديبا على الكذب حتى لا يعود دلا بذا ومثل ذلك ما لو قال زنى بك بمسوح أو ابن شهر مثلا وقال

كذلك ويفرق بانه هناك يشهد على الفسخ فلم يضر التأخير بعد ذلك

(فصل له اللعان الخ) (قوله بل يلزمه ان صدق) فى مختصر الكفاية لابن النقيب ولو قذفها ولا يثبت له فقد يظهر ان اللعان واجب عليه لانه يدفع به محرما لا يمكن إباحته وهو الجلد ودفع الحر ام واجب ويؤيده مفهوم النص الاتى انه ليس عليه ان يلاعن حتى يطالب بالحد واطلق فى الحاوى عدم الوجوب اه (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح لكن عبارة الشارح يعنى المحلى توهم خلاف الثانى اه (قوله لصدقة ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قد فهمنا آخر فانه يحده (قوله فى المتن لا توطأ) خرج التى توطأ فى الروض وكذا اى له اللعان لدفع تعزيره وجب لتكذيبه ظاهرا

بل يلزمها ان صدقت كما قاله
ابن عبد السلام وصوبه
(لدفع حد الزنا) المتوجه
عليها بلعانه لا بالينة لانه
حجة ضعيفة فلا يقاومها
ولا فائدة للعانها غير هذا
(فصل له اللعان لنفى ولد)
بل يلزمه اذا علم انه ليس
منه كما مر بتفصيله (وإن
عفت عن الحد وزال
النكاح) بطلاق او غيره ولو
أقام بينة بزناها لحاجته اليه
لدفع الحد (وله) اللعان بل
يلزمه ان صدق كما قاله ابن
عبد السلام (لدفع حد
القذف) ان طلبته هى أو
الزاني (وإن زال النكاح
ولا ولد) إظهارا لصدقه
ومبالغة فى الانتقام منها
(ولم يدفع تعزيره) لكونها
ذممة مثلا وقد طلبته (إلا
تعزير تاديب) لصدقه
ظاهرا كقذف من ثبت
زناها بينة أو اقرارا ولعانه
مع امتناعها منه لان اللعان
لاظهار الصدق وهو ظاهر
فلا معنى له او لكذبه
الضرورى (كقذف طفلة
لا توطأ) أى لا يمكن
وطؤها وكقذف كبيرة

لرقاء أو قرناء نيت فانه يعذر للإيذاء ولا يلاعن وهذا ظاهر إذا صرح بالفرج فان أطلق فينبغي ان يسأل عند دعواها عن ارادته فان وطأها في الدبر يمكن فيلحق العار بها ويترتب على جوابه حكمه زاد النهاية وتعزير التأديب يستوفيه القاضي للطفلة الخ اه (قوله نحو قرناء) نعت كبيرة (قوله أو بوطه نحو مسح) اى او قذف بوطه الخ (قوله فلا يلاعن) تفريع على ما في المتن (قوله لا سقاطه) اى تعزير التأديب (قوله وان بلغت) اى الطفلة (قوله فلا يمكن) من التمكن (قوله وإنما جرح الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لا إذا عار الخ (قوله حتى لا يعود للإيذاء) اى لما من شأنه الإيذاء أو لا فلا إيذاء في القذف المذكور أو المراد مطلق الإيذاء اى حتى لا يعود للإيذاء احدا ره شيدى اقول أو المراد إيذاء أهلها (قوله ومن ثم) راجع الى قوله وانما جرح الخ (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو لمع وجود دوى لم يطلب سم على حجج اه ع ش (قوله من الاول) اى ما في قوله ولد فع تعزير اه كرى والاصوب وهو اللعان لحد القذف الخ (قوله وماعدا قوله اعنى ما) الاول فيهما من (قوله اعنى ما علم الخ) تفسير لهدين وماعلم صدقه كقذف من ثبت زناها بيينة الخ وماعلم كذبه كقذف الطفلة وماعداهما هو ما لم يعلم صدقه ولا كذبه كقذف زوجته غير المحصنة (قوله وهو) اى تعزير التكذيب (قوله من جملة المستثنى منه) عبر بمن جملة لان هذين منها ايضا فتأمله إلا ان فيه لعنا لانه من الباقي بعد الاستثناء بخلاف هذين (قوله ولا يستوفى) اى تعزير التكذيب اه ع ش (قوله الا بطلب المقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله اه سم (قوله أو التعزير) الى الفصل فى المغنى الا قوله ولا نحو مجنونة الى المتن وقوله بناء على انه لا يلاعن وقوله على ما مر الى فهم حملان (قول المتن عن طلب الحد) أى أو التعزير اه مغنى (قول المتن أو جنت الخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضاف للافاقة اه مغنى (قوله مادام السكوت أو الجنون الخ) فلو طالبت من سكنت أو المجنونة بعد كالحا لاعن اه مغنى (قوله سيما الخ) عبارة المغنى اسقوط الحد فى الصور الثلاث الاول ولا نفاء طلبه فى الباقي اه (قوله سيما الثانية) وهى اقامة البيينة بزناها أو اقرارها به والثالثة وهى تصديق الزوجة للزوج فى الزنا (قوله فيلا عن الخ) عبارة المغنى فان له اللعان لنفيه قطعا اه (قوله بالم يصفه) اى بزنا لم يصفه اصلا أو اضافته لحال الجنون (قوله أو بقذف صغير) عبارة غيره صغيرة بالتاء قال الرشيدى قوله أو بقذف صغيرة أى يمكن وطؤها بقربة ما قدمه من ان التى لا يمكن وطؤها يستوفى لها الحاكم اه (قوله بعد كالحا) اى بالافاقة والبلوغ (قوله بلعانه) اى فيما إذا كان هناك ولد أو حمل ولا فلا لعان له فى حال جنونها كما مر انفا (قول المتن ولو أبانها) لو عبر ببيان لشمل مالو انقضت عدرة رجعية أو حصل انفساخ اه مغنى عبارة الروض مع شرحه فرع لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن مخلص أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدة بزنا مطلق أو مضاف الى حالة النكاح أو قذف من وطئها فى نكاح فاسد أو طأنا انها زوجته أو امتعلم يلاعن ان لم يكن هناك ولد ولا حمل فان كان هناك ولد منفصل لاعن لنفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حدها بلعانه ان لم يكن اضاف الزنا الى نكاحه وتبادل الحرمة بهذا اللعان فان كان قال زيت فى نكاحى وجب الحد عليها بلعانه وتسقطه باللعان فان بان فى صورة اللعان لنفى الحمل ان لا حمل فسد لعانه وحدو كذا ولا عن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا

كقذف صغيرة تو طأ مجنونة لكن لا يلاعن حتى يكمل ويطلبها اه وقوله كذبه ظاهره اقال فى شرحه بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه اه (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو مع وجود دوى لم يطلب (قوله وهو من جملة المستثنى منه) عبر بمن جملة لان هذين منها ايضا فتأمله (قوله الا بطلب المقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله وفى شرح مر فلو قال الزوج قد فتك فى النكاح فى اللعان وأدعت هى صدور قذفه صدق يمينه ولو اختلفا بعد الفرقه وقال قد فتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه ايضا ما لم ينكر اصل النكاح فنصدق يمينها أو قال قد فتك وانت صغيرة فقالت بل بالغة صدق يمينه ان احتمل صدور قذفه فى صغرها أو قال قد فتك وانا نائم فأنكرت نو مه لم يقبل منه لبعده أو وانت مجنونة أو رقيقة أو كافرة ونازعت صدق يمينه ان عهد ذلك لها ولا صدقت أو وانا صبي صدق ان احتمل نظير ما مر أو وانا

مسوح فلا يلاعن لا سقاطه وان بلغت وطالبته إذا عار يلحقها به العلم بكذبه فلا يمكن من الخلف على صدقه وإنما زجر حتى لا يعود للإيذاء والخوض فى الباطل ومن ثم يستوفيه القاضي للطفلة بخلاف الكبيرة لا بد من طلبها ومحل ما ذكر فى نحو القرناء حيث لم يرد وطء دبرها وإلا فهو من الاول وماعدا هذين اعنى ما علم صدقه أو كذبه يقال له تعزير التكذيب لما فيه من اظهار وكذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة المستثنى منه ولا يستوفى إلا بطلب المقدوف (ولو عفت عن الحد) أو التعزير (أو اقام بيينة بزناها) أو اقرارها به (أو صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل نفيه (أو سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (أو جنت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل ايضا (فلا لعان) فى المسائل الخمس مادام السكوت أو الجنون فى الاخيرتين (فى الاصح) إذ لا حاجة اليه فى الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة أقوى من اللعان اما مع ولد أو حمل نفيه فيلا عن جز ما وإذا الزمه حد بقذف مجنونة بزنا اضافته لحال افاقته أو تعزير ما لم يصفه أو بقذف صغير انتظر طلبها بعد كالحا ولا تحد مجنونة بلعانه حتى تفيق

وتتمتع من اللعان (ولو أبانها)

فساد لعانه و حد فلا يثبت شيء من أحكامه وأقره سم (قول المتن بعد النكاح) أى مقارن للنكاح أخذنا مما يأتى اه سيد عمر (قوله حد قذفه) أى أو تعزيره عبارة المغنى وتسقط عنه العقوبة بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافا بخلاف المطلق وتسقط عنها بلعانه اه (قوله ان اضافة للنكاح) أى

مجنون صدق ان عهد له اه وفى الروض وشرحه (فرع) لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة بزنا مطلق أو مضاف إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو ظانا انها زوجته أو أمته لم يلاعن فان كان هناك ولد منفصل لا عن لفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حد لها بلعانه ان لم يكن اضافة الزنا إلى نكاحه و تتبادر الحرمة بهذا اللعان فان كان قال زنيته في نكاحي وجب الحد عليها وتسقط باللعان فان بان في صورة ان لا حمل فسد لعانه و حد وكذا لو لاعن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا فساد لعانه و حد فلا يثبت شيء من أحكامه اه باختصار وفى الروض وشرحه ايضا ما نصه فصل لو قذف من لا عنهما عر فقط ان قذفها بذلك الزنا أو اطلق فان قذفها بزنا آخر عزرا ايضا فقط ان حدث بلعانه لكونهم تلاعن للعانه وذلك لان لعانه في حقه كالبيئة فلا يحد و انما عزر للايذاء وحدان لا عنت سواء اذ قذفها بذلك بعد اللعان ام قبله في النكاح ام قبله كما يحسد الاجنبية واللعان لا يسقط الحصانة إذ لم يعارضه لعانها فان عارضه بقيت الحصانة بحالها على ان اللعان حجة ضعيفة فيختص اثرها بذلك الزنا كما يختص بالزوج وليس له اسقاط العقوبة من تعزير او حد باللعان لانها بانت بلعان القذف الاول ولا ولد وان حد بالقذف الاول ولم يلاعن ثم عاد إلى القذف بذلك عزر تأديا للايذاء ولا يحد لظهور كذبه بالحد الاول ولا يلاعن لاسقاط التعزير كما علم بماسر او قذفها بغيره أى بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لاسقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد وهل يحد لان كذبه فى الاول لا يوجب كذبه فى الثانى فوجب الحد لدفع العار او يعزى لظهور كذبه بالحد وجهان وجههما الثانى اخذ من عموم ما يأتى فيمن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانيا وتحد بقذفها الاجنبى ولو بما حدث فيه أى بسببه لان اللعان فى صورته يختص بالزوج فيقتصر أثره عليه وسواء فى الزوج والاجنبى أكان ثم ولد فنقاه باللعان وبقي اومات ولم يكن (فرع) لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح فيه بزنا آخر أو قصد به الاستئناف فيكفى الزوج لعان واحد كره فيه الزنيات كلها وكذا الزناة ان ساهم فى القذف بان يقول أشهد بالله انى لمن الصادقين فمارميتك به من الزنا بفلان وفلان وفلان ومن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانيا عزر لظهور كذبه بالحد الاول والزوجة فى ذلك كغيرها ان وقع القذفان فى حال الزوجية فان قذف اجنبية ثم تزوجها قبل ان يحد أو بعده ثم قذفها بالزنا الاول فالحد الواجب واحد ولا لعان لاسقاطه بل يحتاج الى بيينة لانه قذفها بالاول وهى اجنبية او قذفها بغيره تعدد الحد لاختلاف موجب القذفين لان الثانى يسقط باللعان بخلاف الاول فان اقام باحدهما أى احد الزنا من بينة بعد طلبها الحد القذف سقطا أى الحد لان له ثبت انها غير محصنة ولا فان بدأت بطلب حد القذف بالزنا الاول حد له مطلقا ثم للثانى ان لم يلاعن والاسقط عنه حده وان بدأت بالثانى فلا عن لم يسقط الحد الاول لان اللعان يختص اثره بذلك الزنا بخلاف البيئة وسقط الثانى وان لم يلاعن حد للثانى أى للقذف الثانى ثم الاول بعد طلبها الحده وان طالبت بهما أى بالحدين جميعا فكما بدأتها بالاول فيجده ثم للثانى ان لم يلاعن (فرع) لو قذف زوجته ثم ابانها بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر ثم جد نكاحها بل اولم يحدده فان حد الاول قبل التجديد لنكاح قال البلقينى صوابه قبل القذف عزر للثانى كما لو قذف اجنبية فحد ثم قذفه ثانيا وبغى حمله على ما لا يحد يصف الثانى الى حالة البينونة ثلاثا يشكك بماسر فى القذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بزنا آخر من ان الحد يتعدد فان لم تطلب حد القذف الاول حتى ابانها قال البلقينى صوابه حتى قذفها فان لاعن الاول قبل القذف الثانى او بعده عزر للثانى للإيذاء ولا يحد إذ بلعانه سقطت حصانته فى حقه ولا أى وان لم يلاعن الاول حد حدين لاختلاف القذفين فى الحكم وهو محمول على ما إذا اضاف الزنا الى حالة البينونة اخذنا ما مر اه سقته مع طول له لكثرة فواتده وإيضاحه المقام مع اخصار الشارح فيه اه (قوله او حمل على المعتمد) جزم به الروض (قوله

بواحدة أو أكثر) أو ماتت
ثم قذفها) فان قذفها (بزنا
مطلق أو مضاف الى ما)
أى زمن (بعد النكاح
لاعن) للثنى (ان كان)
هناك (ولد) أو حمل على
المعتمد (يلحقه) ظاهر
وأراد نفيه فى لعانه للحاجة
اليه حيثئذ كما فى صلب
النكاح وحيثئذ يسقط
عنه حد قذفه لها ويلزمها
به حد الزنا ان اضافه
للنكاح ولم تلاعن هى
كالزوجة

مخلاف ما إذا اتفقت الولاء به فوجد (٢٢٨) ولا إيمان (فإن أضاف) الزنا الذي ما عابه (إلى ما) أي من (قبل نكاحه) أو بعد يذنبونها (فلا

لعان) جائز أن لم يكن ولد
ويحذف لعدم احتياجه لقذفها
حيث لا كالا جنسية (وكذا)
لا لعان (إن كان) ولد (في
الاصح) لتقصيره بالاسناد
لما قبل النكاح ورجع في
الصغير المقابل واعتمده
الاسنوي لانه الذي عليه
الاكثرون وقد يعتقدان
الولد من ذلك الزنا (لكن
له) بل يلزمه أن علم زناها أو
ظنه كما علم مامراً (إنشاء
قذف) مطلق أو مضاف لما
بعد النكاح بناء على أنه
لا يلاعن (ويلاعن) حيث
لنفي النسب للضرورة فإن
أبي حد (ولا يصح نفي أحد
توأمين) وإن ولدتهما مرتباً
مالم يكن بين ولادتهما ستة
أشهر لجريان العادة الإلهية
بعد اجتماع ولد في الرحم
من ماء رجل وولد من ماء
آخر لأن الرحم إذا اشتمل
على مني فيه قوة الاحبال
انسد فله عليه صوتاً له من
نحو هواء فلا يقبل منياً آخر
فلم يتبعها لحوقاً ولا انتفاء
فإن نبي أحدهما واستلحق
الآخر أو سكنت عن نفيه أو
نفاهما ثم استلحق أحدهما
لحقاه وغلبوا الاستلحاق على
النبي لقوته بصحته بعد النبي
دون النبي بعده احتياطاً
للسبب ما أمكن ومن ثم
لحقه ولد أمكن كونه منه
بغير استلحاق ولم ينتفع عنه
عند إمكان كونه من غيره
الابناني أما إذا كان بين

مخلاف المطلق معنى وعش (قوله) بخلاف ما إذا اتفقت (الخ) عبارة المغني تنبيه أفهم كلامه أنه إذا لم يكن ولد
يلحقه باللعان وهو الصحيح لانه لا جنسي ولا نه لا ضرورة حيث وجد به (قوله) الولد) أي والخل (قول
المتن) فإن أضاف إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وأضافه إلى ما قبل النكاح
أه روض (قوله) كالا جنسية) أي كقذفها (قول المتن) وكذا أن كان في الاصح) اعتمده المنهج (قوله
بالاسناد الخ) هذا مختص بما في المتن عبارة المغني لتقصيره بذكر التاريخ أه وهو شامل لما في الشارح أيضاً
(قوله في الصغير) أي في شرح الصغير أه عش (قوله) واعتمده الاسنوي الخ) ومع هذا فالمتعمد ما في
المتن إذا كان حقه أن يطلق القذف أو يضيفه إلى النكاح أه معنى (قوله) بناء على أنه لا يلاعن) أي بناء على
الاصح المذكور في المتن أماعلى مقابله فلا يحتاج لإنشاء قذف كاهو واضح أه سيد عمر (قول المتن) ويلاعن)
وظاهر أنه لا ينتفي بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الأول قاله الرشيدى أقول يفهم قول الشارح كالتنبيه
والروض فإن أبي أي من إنشاء القذف ثم اللعان حد أنه يسقط باللعان حد القذف الأول أيضاً وقد يصرح
به قول المنهج مع شرحه ويلاعن لنفيه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فإن لم ينش عوقب أه وأصرح
منه قول المغني ويلاعن لنفي النسب ويسقط عنه بلعانه حد القذف فإن لم ينش قذفاً حداً واحداً عليها بلعانه
أن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه وتتأبد الحرمة بعد اللعان أه (قوله) فلا يقبل منياً آخر) وبجى الولدين
إنما هو من كثرة الماء اسنوي ومعنى (قوله) فإن نفي الخ) أي باللعان (قوله) فإن نفي أحدهما الخ) أو نفي
أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه أو مات قبل أن تلده لحقه الأول مع الثاني أه معنى (قوله
الابناني) أي باللعان (قوله) فهما حملان) فيصح نفي أحدهما «خاتمة» فيها مسائل منشورة تتعلق بالباب
لا ينتفي ولد الأمة باللعان بل بدعوى الاستبراء لأن اللعان من خواص النكاح كالطلاق والظهار ولو ملك
زوجة ثم وطئها ولم يستبرأ ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان كماله نفيه بعد
البيونة بالطلاق واحتمل كونه من الملك فقط فلا ينفيه باللعان وكذا لو احتمل كونه منهما فلا ينفيه باللعان
أيضا وتصير أم ولد للحق الولد به بوطئه في الملك لانه أقرب بمقابله ولو قال الزوج بعد قذفه لزوجه قذفتك في
النكاح في اللعان فقالت بل قبله فلا لعان عليك الحد صدق يمينه لانه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو
اختلفا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه أيضاً إلا أن أنكرت أصل النكاح
فصدق يمينها ولو قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل وأنا بالغة صدق يمينه أن احتمل أنه قذفها وهي صغيرة
مخلاف ما إذا لم يحتمل كان ابن عشرين سنة وهي بنت أربعين ولو قال قذفتك وأنا نائم فأنكرت نومه لم
يقبل منه لبعده أو أنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة أو ادعت خلاف ذلك صدق يمينه أن عهد لها ذلك والا

فلا يقبل منياً آخر) وبجى الولدين إنما هو من كثرة الماء فالنوامان من ماء رجل واحد في حمل واحد شرح
روض (قوله) فهما حملان) فإن قلت لا يراد على قوله فهما حملان أن قضية قوله السابق لجريان العادة الإلهية
الخ أنهما حملان من واحد وهذا يشكل بقوله لأن الرحم إذا اشتمل الخ بما سياتي في العدد أنها تنقض بالاول
دون الثاني إذ لو كانا من واحد وجب توقف انقضائها على الثاني لا نأمنع جميع ذلك لأن كونهما حملين صادق
بكونهما من رجلين ولا يلزم أن يجتمع في الرحم ولدان من ماء رجلين لجواز أن يكون وصول ماء الثاني مع ولادة
ولد الأول وكونهما من واحد ولا يشكل بقوله لأن الرحم الخ ولا بما سياتي في العدد من انقضائها بالاول
دون الثاني لجواز مثل ما ذكر أيضاً بأن يكون وصول ماء الثاني مع ولادة الولد الأول قلت هذا المنع لا يفيد مع
قولهم في باب العدد والعبارة للروض وشرحه (فرع) لو علق طلاقها بالولادة فانت بولدهم بآخر وكان بينهما
سنة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقها إلى أن قال وان كان الحمل ثلاثة إلى أن قال وان كان
بين الأول والثالث ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والأول دونها لحقها دون الثالث وأن كان بينه وبين الثاني
دون ستة أشهر كما صرح به الأصل وانقضت عدتها بالثاني أه فانظر قوله دون الثالث الخ المصرح بأن
الثالث مع الثاني حمل آخر مع أن بينهما دون ستة أشهر فقد اجتمع في الرحم ولد من ماء رجل واحد وآخر من

وضعيهما ستة أشهر على ما سرفي تعليق الطلاق بالحل فهما حملان كما سيذكره فيصح نفي أحدهما فقط

(كتاب العدد)

جمع عدة من العدد
لاشتمالها على عدد اقراء او
أشهر غالباً أو هي شرعاً مدة
تربص المرأة لتعرف براءة
رحمها من الحمل أو للتبديد
وهو اصطلاحاً ما لا يعقل
معناه عبادة كان أو غيرها

لا يقال فيها تعبد لأنها ليست
من العبادات المحضة عجيب
أو لتفجعها على زوج مات
واخرت إلى هذا الترتيب غالباً
على الطلاق واللعان وألحق
الايلاء والظهار بالطلاق
لأنهما كانا طلاقاً ولطلاق
تعلق بهما والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع
وهي من حيث الجملة معلومة
من الدين بالضرورة كما هو
ظاهر وقوله لا يكفر
جاحداً لأنها غير ضرورية
ينبغي حمله على بعض
تفاصيلها وشرعت أصالة
صونا للنسب عن الاختلاط
وكررت الاقراء للمحقق بها
الاشهر مع حصول البراءة
بواحد استظهاراً أو اكتنى
بها مع أنها لا تفيد يقين
البراءة لأن الحامل تحيض
لأنه نادر (عدة النكاح)
وهو الصحيح حيث أطلق
(ضربان الاول بتعلق
بفرقة) زوج (حي بطلاق
(و) في نسخ أو وهي أوضح
(فسخ) بنحو عيب أو انفساخ
بنحو لعان لأنه في معنى الطلاق

فهى المصدقة أو وأنا صبي فقالت بل وأنت بالغ صدق يمينه إن احتمل ذلك كما رأوا وأنجنون فقالت بل
وأنت عاقل صدق يمينه أن تهمل جنون لأن الأصل بقاءه وليس لأحد غير صاحب الفرائش استلحاق
مولود على فراش صحيح وإن نفي عنه باللعان لأن - ق الاستلحاق باق له فإن لم يصح الفرائش كولد الموطوءة
بشبهة كان لكل أحد أن يستلحقه ولو نفي الذم ولداً ثم أسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم
ميراثه بين ورثته السكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثته ونقضت القسمة ولو قتل الملاحن
من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه الفصاوص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة التقذف ولا يتنيران
بحديث عتيق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المذوف مغنى ونهاية وروض مع شرحه

(كتاب العدد)

(قوله جمع عدة) إلى المتن في النهاية (قوله من العدد) أي مأخوذة منه (قوله لاشتمالها) أي العدة بالمعنى الاتي
(قوله على عدد اقراء الخ) بالإضافة (قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يكون بوضع الحمل أه ع ش (قوله
مدة تربص الخ) عبارة غير مدة تربص فيها المرأة أقال السيد عمر قد يقال يصدق هذا التعريف بالاستبراء
لا يقال المراد بالمرأة الزوجة لأنه مع كونه تخصيصاً بدون قرينة يخرج عدة الشبهة وقد يجاب بأنه تعريف
لفظي وهو جائز بالأعم كاصرح - وابه في كتب المنطق أه أقول وللك منع خروج عدة الشبهة بأن يراد
الزوجة ولو باعتبار ظن الزوج فظن ما مر في شرح وشروطه زوج (قوله لتعرف الخ) المراد بالمرأة ما يشمل
الظن إذ ما عدا وضع الحمل يدل عليها ظناً أه يجزمي أي وقوله الاتي واكتنى بها الخ (قوله لتعرف الخ)
الموافق لما بعده كونه من باب التفعّل (قوله أو للتبديد) انفصال حقيقة أه يجزمي (قوله وهو اصطلاحاً
ما لا يعقل الخ) قال الشهاب سم أهل في حمله مسامحة أه أي لأن الذي لا يعقل معناه هو المتعبد به
لأنفس التعبد أه رشيدى قال السيد عمر ويمكن أن يرجع الضمير للتعبد المفهوم من السياق وعليه فلا
تسامح أه (قوله معناه) أي حكمته (قوله أو غيرها) أي كالعدة في بعض أحوالها أه ع ش (قوله لا يقال
فيها) أي في العدة أه ع ش (قوله تعبد) أي تعبدى بخذف ياء النسبة (قوله أو لتفجعها) أي تحزنها
وتوجعها وأوهنا مانعة خلوفتجوز الجمع لأن النفي قد يجتمع مع التعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى
عنها وقد يجتمع مع معرفة براءة الرحم كالحائض المتوفى عنها أه يجزمي (قوله واخرت) أي العدة (قوله
والحق الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كأناتلاقاً) أي في الجاهلية (قوله والطلاق تعلق بهما)
كيف وقد يترتب عليهما أه سم عبارة ع ش لأنه إذا مضت المدة ولم يطأ طوب بالوطء أو الطلاق فإن لم
يفعل طلق عليه القاضي وإذا ظاهر ثم طلق فوراً لم يكن عائداً ولا كفارة أه (قوله على بعض تفاصيلها)
الاناسب بسياق كلامه اسقاط بعض أه سيد عمر (قوله وكررت الخ) عبارة المعنى والمغلب فيها التعبد بدليل
أنها لا تنقض بقرء واحد مع حصول البراءة به أه (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في
الاستبراء أه سم (قوله استظهاراً) أي طلباً لظهور ما شرعت لأجله وهو معرفة براءة الرحم أه ع ش
(قوله واكتنى بها) أي بالاقراء سم وع ش (قوله لأن الحامل الخ) تعليل للنفي أه ع ش (قوله لأنه) أي
حيض الحامل نادر لتعليل للاكتفاء (قوله وهو) أي المراد بالنكاح (قول المتن الاول بتعلق الخ) ويأتى
الثاني في فصل عدة الوفاة أه سم (قوله بنحو عيب) إلى المتن في النهاية لإقوله أو مكره (قوله بنحو عيب)
أي كالأعسار وقوله بنحو لعان أي كالرضاع (قوله لأنه) أي كلاماً من الفسخ والانفساخ (قوله في معنى
الطلاق) وفي معنى الطلاق ونحوه ما لو مسخ الزوج حيواناً نهاية أي فتعدت عدة الطلاق ع ش (قوله

(كتاب العدد)

ما آخر

(قوله أو للتبديد وهو اصطلاحاً ما لا يعقل معناه) لعل في حمله مسامحة (قوله والطلاق تعلق بهما) كيف وهو
قد يترتب عليهما (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في الاستبراء (قوله واكتنى بها) أي
بالاقراء ش (قوله ضربان الاول بتعلق الخ) ويأتى الثاني في فصل عدة الوفاة (قوله وهو) أي وطء

بنحو لعان لأنه في معنى الطلاق

المخصوص عليه وخرج
بالتكاح الزنا فلا عدة فيه
اتفاقا ووطء الشبهة فانه
ليس ضربين بل ليس فيه
إلا ما في فرقة الحى وهو كل
ما لم يوجب حدا على
الواطىء وإن أوجبه على
الموطوءة كوطء مجنون أو
مراهق أو مكروه كاملة ولو
زنا منها فتلزمها العدة
لاحترام الماء (وإنما تجب)
أى عدة التكاح المذكور
فالحصر صحيح خلافاً لهم
فيه فقال قضية حصر
الوطء فيما ذكر قبله من
فرقة الزوج ولا ينحصر
فإن الوطء في التكاح الفاسد
وطء الشبهة موجب لها
أه ووجه الوهم إن الحصر
إنما هو لوجوبها بنحو
الوطء بالنسبة للتكاح
الصحيح وهذا لا يرد عليه
شئ على أن تعبيره بحصر
الوطء إلى آخره لا يناسب
الاصطلاح وهو أن
المحصور هو الأول
والمحصور فيه هو الأخير
(بعد ووطء) بذكر متصل
ولو في دبر من نحو صبي تها
للوطء وخصى وإن كان
الذكر أشل على الأوجه
أما قبله فلا عدة للآية
كزوجة مجبوب لم
تستدخل منيه

المخصوص عليه) نعمت للطلاق (قوله) وخرج) إلى التثنية في المغنى لإقوله ووطء الشبهة إلى وهو (قوله) ووطء
الشبهة (الخ) عبارة المغنى لكن يرد عليه ووطء الشبهة وقد يقال إن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد أه
(قوله) وهو) أى ووطء الشبهة أه سم عبارة المغنى وضبط المتولى الوطء الموجب للعدة بكل ووطء لا يوجب
الحدا على الواطىء (الخ) (قوله) أو مكروه) وفاقاً للمغنى والأسنى وخلافاً للنهاية والده عبارة سم أفتى شيخنا
الشهاب الرملى بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكروه وعلى الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزانى وهو
زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عن الحد للشبهة وقياس عدم اللحق أنه لا عدة لهذا الوطء
ويفارق الصبي والمجنون بانه مكف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما مر أه (قوله) كاملة) أى بالغة عاقلة
طائعة مفعول ووطىء (قوله) منها) أى الكاملة (قوله) لا احترام للماء) أى حقيقة للمجنون والمكروه وحكما في
المراهق لكونه مذبذبة الانزال (قوله) المذكور) وهو الصحيح (قوله) حصر الوطء) أى المتسبب عن وجوب
العدة (قوله) ووجه الوهم) أى وجه كونه وهما أه كردى (قوله) لوجوبها بنحو الوطء (الخ) لعل الأولى
أن يقال إن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال أه سم
(قوله) لا يناسب الاصطلاح) أى للمعانيين (قوله) الأول) أى كالوجوب هنا وقوله الأخير أى كعدمه
الوطء هنا (قوله) يذكر) إلى قوله واستدخالها في المغنى لإقوله وهل يلحق إلى فلا عدة وكذا في النهاية إلا
قوله واستدخاله (قوله) بذكر متصل) وإن كان زائداً وهو على سنن الأصل ولعل وجه الاحتياط لاحتمال
الاحبال منه أه نهاية عبارة المغنى قال البغوى ولو استدخلت المرأة ذكرًا زائداً أوجب العدة أو أشل فلا
كالمبان أه وهو ظاهر في الأولى إذا كان الزائد على سنن الأصل وإلا فلا وليس إظهار في الثانية كإقاله
شيخنا أه قال عش قوله وهو على سنن الأصل أى بخلاف الزائد الذى ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء
به وإن كان فيه قوة أه (قوله) من نحو صبي) متعلق بوطء (قوله) تها) للوطء) وكذا يشترط في الصغيرة
ذلك أه مغنى وفي عش عن الزيادة ونسب مثله (قوله) أما قبله) أى الوطء أه عش (قوله) كزوجة
مجبوب) أى مقطوع الذكر أه مغنى (قوله) لم تستدخل منيه) أى لم ذلك أم لو لم يعلم عدم استدخاله كان
ساحقها ونزل منيه ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة ويالحق به النسب وتقتضى عدتها بوضع
الحمل الحاصل منه كما يعلم بما يأتى للشارح في أول الفصل الآتى من قوله أما إذا لم يمكن الخ أه عش (قوله)

الشبهة كل ما يوجب الخ (قوله) أو مكروه) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء
المكروه على الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزانى وهذا زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد
للشبهة وقياس عدم اللحق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بانه مكف بالامتناع آثم بالفعل
بخلافهما مر (قوله) ووجه الوهم إن الحصر إنما هو الخ) لعل الأولى أن يقال إن الحصر إنما هو لوجوبها
المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال (قوله) بذكر متصل الخ) تقدم في قول المصنف
في باب الغسل وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجاً قول الشارح في قوله حشفة ما أنصه من وضوح أصلى أو
مشتبه به متصل أو مقطوع أه وفي قوله أو قدرها ما أنصه من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو
المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الأولى وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافاً لظاهره وقد صرحوا
بان لا يلازم المقطوع على الوجهين في نقض الموضوع بمسؤوله الأصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الأحكام أه ثم
قال والذكر الزائد أن نقض مسه وجب الغسل بايلاجها وإلا فلا أه وقوله أو مشتبه يفيد حصول الجنابة
بأحد ذكرين أحدهما زائد واشتبه وهو مشكل لإدراجها بالشك والكلام حيث لم ينقض مسه وقوله
ويجربى ذلك في سائر الأحكام مع قوله قبله متصل أو مقطوع قد يخالف قوله هنا متصل لدخول العدة في قوله
سائر الأحكام بل يدخل فيه أيضاً ما هو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى من وجوب المهر وحصول
التحليل بايلاج المقطوع لكن لا يخفى إشكاله وقوله والزائد أن نقض مسه الخ ينبغى جريان ذلك في العدة

ومسوح مطلقا اذا يلحقه

الولد (أو) بعد استدخال منه (أي الزوج المحترم وقت انزاله واستدخاله ولو منى محبوب لانه أقرب للعلق من مجرد ايلاج قطع فيه بعدم الانزال وقول الاطباء الهواء يفسده فلا يتأتى منه ولد ظن لا ينافي الامكان ومن ثم لحق به النسب أيضا اما غير المحترم عند انزاله بان انزاله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزل به يده لحرمة أو لا للاختلاف في اباحته كل محتمل والا قرب الاول فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به واستدخالها منى من تظنه زوجها فيه عدة ونسب كوطء الشبهة قالا هو التشبيه بوطء الشبهة الظاهر في انه نزل من صاحبه لاعلى وجه سفاح يدفع استشكله بان العبرة فيها بظنه لا بظنها ومضى محرمات النكاح بسط الكلام في ذلك وتجب عدة الفراق بعد الوطء (وان تيقن براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطئ طفلا أو الموطوءة طفلة لعموم مفهوم قوله تعالى من قبل ان تمسوهن وتعيلا على الايلاج لظهوره دون المنى المسبب عنه العلق لحفائه فاعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء او دخول المنى كما اعرض عن المشقة في

ومسوح) أى وكروجه ومسوح الخ اه ع ش (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخلت منه أولا وهذا لا يوافق قوله الآتى في فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا اى استدخلت ماءه أولا وظاهره وان ساحقها حتى نزل ماؤه في فرجها اه (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله الخ ظرف للمحترم ش اه سم (قوله وقت انزاله الخ) عبارة المغنى ولا بد ان يكون محترما حال الانزال وحال الادخال حكى الماوردى عن الاصحاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال ان يوجد الانزال والاستدخال معا في الزوجية فلو انزل ثم تزوجها فاستدخلته او انزل وهي زوجة ثم ابانها واستدخلته لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه والظاهر ان هذا غير معتبر بل الشرط ان لا يكون من زنا كما قالوا اه (قوله واستدخاله) خلافا للنهية عبارة تهو لا اثر لو وقت استدخاله كما افق به الوالدون نقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بانهم لو استنجى فاستنجى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال او انزل في زوجته فساحقت بنته مثلا فانت بولد لحقه اه (قوله لانه الخ) اى الاستدخال (قوله قطع فيه الخ) اى كايلاج صبي اه سم (قوله ظن الخ) عبارة المغنى والاسنى غايته ظن وهو لا ينافي الامكان فلا يلتفت اليه اه (قوله) اما غير المحترم عند انزاله الخ لم يبين غير المحترم عند الاستدخال مع انه اولى بالبيان للخلاف فيه بخلاف هذا اه سيد عمر (قوله وهل يلحق به) اى بما نزل من زنا عبارة النهاية ولو استمنى بيد من يرى حرمة اى كالشافعي فلا قرب عدم احترامه اه (قوله والا قرب الاول) اى فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به وظاهره وان كان ذلك لحرف الزنا وهو ظاهر اه ع ش عبارة سم ولا ينافي كونه حراما في نفسه انه قد يحل اذا اضطر له بحيث لو لا هو وقع في الزنا لان الحل حينئذ تسليمه لعارض مراه (قوله فلا عدة) الخ جواب اما قوله وهل الخ جملة اعتراضية (قوله واستدخالها الخ) مبتدا وخبره قوله كوطء الشبهة (قوله استشكله) اى ما قالاه (قوله بان العبرة فيهما) اى الاستدخال ووطء الشبهة ويحتمل ان مرجع الضمير العدة والنسب (قوله) وتجب الخ دخول في المتن (قوله بعد الوطء) اى او استدخال المنى (قوله لكونه علق الطلاق) الى قوله وبه يندفع في المغنى الا قوله الواطئ طفلا او الى قول المتن والقرء في النهاية الا قوله وبه يندفع الى المتن وقوله وإن استجلجته ابدا (قوله لكونه علق الطلاق الخ) كقوله متى تيقنت براءة رحمك من منى فانت طالق ووجدت الصفة مغنى واسى (قوله بها) اى براءة الرحم وقوله فوجدت اى بان حاضت بعد التعليق اه ع ش والاولى بان ولدت الخ (قوله طفلا) اى يمكن وطؤه وقوله طفلة اى يمكن وطؤها اه ع ش (قوله

فليتأمل (قوله مطلقا) المتبادر منه أن معناه سواء استدخلت منه أولا وهذا لا يوافق قوله الآتى في فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله (قوله في المتن او استدخال منه) انظر المنى الذى لا يوجب الغسل كالخارج من احد فرجى المشكل والمنفتح والزائد مع افتتاح الاصل هل يوجب العدة والنسب لانه بصفة المنى او لا لم لعدم الاعتداد به بدليل عدم اعجا به الغسل وهل يلحق الولد المنعقد منه بصاحبه وعدم اللحق ببعيدو تقدم في باب الغسل في قول المصنف تجزى منى من طريقه المعتاد وغيره قول الشارح في قوله وغيره ما نصه إن استحكم بان لم يخرج لمرض وكان من فرج زائد كاحد فرجى الخنثى او منفتح تحت صلب رجل او ثرائب امرأة وقد انسدا الاصلى ولا فلا إلا ان يخلق منسد الاصلى اه فافاد ان خروجه من الزائد كاحد فرجى الخنثى يوجب الغسل ان انسدا الاصلى ولا فلا فلا يفتى جريان هذا التفصيل في وجوب العدة (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله واستدخاله ظرف للمحترم ش واعتمد شيخنا الشهاب الرملى اعتبار وقت الانزال فقط وإن كان الاستدخال محرما هو قضيته انه لا يتقيد الحكم في قوله الآتى واستدخالها منى من تظنه زوجها الخ بان تظنه زوجها حيث كان محترما عند خروجه (قوله لانه) اى الاستدخال اقرب الخ فى اقرب المقضى المشاركة نظر (قوله قطع فيه بعدم الانزال) اى كايلاج صبي (قوله والا قرب الاول الخ) وبفارق استنزاله بالاستمتاع بنحو الحائض بانها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض بخلاف الاستنزال باليد فانه حرام في نفسه كالزنا ولا ينافي كونه حراما في نفسه انه قد يحل اذا اضطر له بحيث لو لا هو وقع في الزنا لان الحل حينئذ بتسليمه

السفر واكتفى به لانه مظانها (٢٣٢) وبه يندفع اعتداد الزركشي ان ابن سنة مثلا لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل

الوطء (لا بخلو) مجردة
عن وطء او استدخال منى
ومر بيانها في الصداق فلا
عدة فيها (في الجديد)
للمفهوم المذكور وما جاء
عن عمرو وعلى رضي الله عنهما
من وجوبها منقطع (وعدة
حررة ذات اقراء) وان
اختلفت وتناول ما بينها
(ثلاثة) من الاقراء وان
استجلبتها بدواء الالية
وكذا لو كانت حاملا من
زنا اذ حل الزنا لحرمة له
ولو جهل حال الحمل ولم
يمكن لحوقه بالزوج حمل
على انه من زنا كما نقله
وأقراء أما اذا أتت به
الامكان منه فيلحقه كما
اقتضاء لإطلاقهم وصرح
به البلقيني وغيره ولم ينفذ
عنه الا باللعان ولو اقرت
انها من ذوات الاقراء ثم
كذبت نفسها وزعمت انها
من ذوات الاشهر لم تقبل
لان قولها الاول يتضمن
ان عدتها لا تنقض بالاشهر
فلا يقبل رجوعها عنه
بخلاف ما لو قالت لا
أحيض زمن الرضاع ثم
اكذبت نفسها وقالت
أحيض زمنه فيقبل كما جزم
به بعضهم لان الثاني
متضمن لدعائها الحيض
في زمن امكانه وهي مقبولة
وان خالفت عاداتها ولو
التحقت حررة ذمية بدار
الحرب ثم استرقت كملت

وبه يندفع اعتداد الزركشي (الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله آتفاهم بالوطء ثم رأيت الفاضل المحشي نه على
ذلك وعبارته هل رفعه اعتداد الزركشي المذكور مخالف تقييده الصبي بقوله السابق تها بالوطء اه سيد عمر
اقول انه وإن لم يخالف ذلك امكنه يخالف لما قدمناه من المغني وغيره تقييد الصغيرة بذلك وايضا المخاطب
بالالية المكفون فيخرج مس الصبي (قول المتن لا بخلو) وعليه ما واخلى بها ثم طلقها فادعت انه لم يطا
لتزوج حال اصدقت بيمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح ولو ادعى هو عدم الوطء حتى
لا يجب عليه بطلاقة الا انصف المهر صدق بيمينه وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا اعتبارها بالوطء اه ع
(قوله او استدخال) الاول الواو كافي في النهاية (قوله) ومر بيانها في الصداق محل تأمل فانه لم يبينها ثم اه سيد
عمر (قوله للمفهوم المذكور) الظاهر لما طوق الالية المذكورة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فن وجوبها الخ)
اى العدة بالحلوة (قول المتن وعدة حررة) مستانفاه ع ش (قول المتن ذات اقراء) اى بان كانت تحيض
اه معنى (قول المتن ثلاثة) سياتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في اقتضاء العدة اه سم (قوله) وان
استجلبتها اى الاقراء بمعنى الحيض كما عبر به المغني والاسنى (قوله الالية) اى لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء (قوله وكذا لو كانت حاملا الخ) اى فانها تمتد بثلاثة اقراء اه ع ش (قوله)
ولم يمكن لحوقه الخ) اى كان ولدا لا اكثر من اربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كان مسافرا
بمحل بعيد اه ع ش (قوله حمل على انه من زنا) اى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها امامن
حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على انه من وطء شبهة منها نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله) ولو اقرت
بأنها من ذوات الاقراء الخ) هل مثله ما لو اقرت بأنها من ذوات الاشهر ثم اكدت نفسها وقضية التعليل
الآتى في المسئلة الالية عقب هذه انها تقبل مايراجع اه رشيدى (قوله وزعمت) اى ادعت اه ع ش
(قوله عنه) اى القول الاول او ما تضمنه (قوله) كما جزم به بعضهم عبارة في النهاية كما اتى بجمع ذلك
الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) وهي مة. ولة الخ) يعنى ان قولها ان لا احيض الخ بنته على عاداتها السابقة
ودعواها الان انها تحيض زمنه ايس متضمنا لنفيها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عاداتها
فتكون صادقة من القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها انما من ذوات الاقراء انه سبق لها حيض ومعنى
قولها انما من ذوات الاشهر أنه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان اه ع ش (قوله) ولو التحقت حررة الخ)
اى في اثناء العدة وقوله ثم استرقت قبل تمامها اه ع ش (قوله) كملت عدة الحررة) ظاهره ولو كانت
بائنا وهو كذلك والفرق بينه وبين ما يأتى في الزمة واضح للمتدبر اه سيد عمر (قوله) يضم اوله الى قول
المتن وام ولد في النهاية الا قوله واستعمال قرء الى المتن وقوله على كلام الى المتن (قوله) وهو) اى الفتح
اكثر ولذا ضبطه المصنف به بخطه اه معنى (قوله مشترك) خبر والقرء (قوله) لكن المراد هنا

عارض م (قوله) وبه يندفع اعتداد الزركشي الخ) هل دفعه اعتداد الزركشي المذكور مخالف تقييده للصبي
بقوله السابق تها بالوطء (قوله) في المتن وعدة حررة ذات اقراء ثلاثة) سياتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في
اقتضاء العدة ومنه قول الروض فصل الرجعية للزوجة سوى القانتظايف حتى تقر بانقضاء العدة قال في
شرحه بوضع الحمل او يغيره فهي المصدقة في استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه ثم
قال في الروض (فرع) قال الرجعية طلقك قبل الوضع فقات بعده وجبت العدة والنفقة وسقطت الرجعة
اه (قوله) ولو جهل حال الحمل الخ) عبارة الروض وشرحه والحمل المجهول حاله يحسب زناى محمل على انه
منه اى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها شر محرم منه فلا يعتد بوضعه وما قاله نقله الاصل
عن الرويانى واقره وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسب للظن وبه جزم صاحب التعجيز لكن
القفال أفتى بالاول وجزم به صاحب الانوار فقال حمل على أنه من الزنا ولاحد وقد جمع بينهما بحمل
الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقض به العدة كما تقر والثاني على انه من شبهة تجنبان حل الاثم بقرينة آخر
كلام قائله اه ويمكن حمل ما ذكره في الاول على تفصيل الشارح فيه فانه لا يحصى عن ذلك التفصيل

عدة الحررة (واقراء) يضم أوله وثانيه ودوا أكثر مشترك بين الحيض والظهار كما- على عليه اجماع اللغويين لكن المراد هنا (الظهر) أى

المحتوش بده ين كقوله جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذا قرء الجمع وهو في زمن الطهر اظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادر (فان طلعت طاهرا) وقد بقی من الطهر لحظة (انقضت بالطعن في حصة ثالثة) لا طلاق القرء على اقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه ولان اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائق كافي للحج أشهر معلومات أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من ثلاثة اقراء كوا مل (أو) طلعت (حائضا وان لم يبق من زمن الحيض شيء) تنقض عدتها بالطعن (في) حصة (رابعة) إذا ما بقي من الحيض (٢٣٣) لا يحسب قرأ طعنا لان الطهر الاخير

لأنما يتبين كاله بالشرع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعد الطعن في الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية إذ لا يتحقق كونه دم حيض إلا بذلك وعلى هذا فهم ايساهن العدة كزمن الطعن على الاول بل ليتبين بهما كالحا فلا يصح فيما رجعة وينكح نحو اختها وقيل منها (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا (قرأ) أولا يحسب (قولان بناء على ان القرء) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الإفصح أو على كلام فيه مبسوط مر في الوصية بجامع ان الاستفهام هنا لطلب التصديق كهو ثم (طهر محتوش) يفتح الواو (بدمين) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبنى عليه (اظهر) فيكون الاظهر في المبنى عدم حسابه قرأ فاذا حاضت بعده لم تنقض عدتها إلا بالطعن في الرابعة كمن طلعت في الحيض وذلك لما مر ان القرء الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرحم

أى في هذا الباب بناء على الاظهر الآتي حتى يتأتى قوله المحترس وكان الاولى إسقاط انظر المحتوش ليناقي كلام المصنف الاتي اه رشیدی (قوله وهو) اى الجمع في زمن الطهر اظهر وسياتي وجهه في الشارح قريبا رشیدی اى فرجح اقول به على القول بان المراد بالحيض اه عش عبارة المغنى ولان القرء مشتق من الجمع يقال قرأت كذا في كذا إذا جمعت فيه وإذا كان كذلك كان بالطهر احق من الحيض لان الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كان اعتباره أولى من مخالفه اه معنى (قوله واستعمال قرء الخ) رد لدليل القول الثاني (قوله وقد بقی) إلى قوله كن طلعت في المغنى لا قوله ولا انصح إلى المثنى (قوله وان وطئ فيه) ظاهر صنيته انه غاية الاطلاق ويظهر انه غاية المثنى (قوله على اقل لحظة الخ) في هذا التعمير شيء عبارة المغنى لان بض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرء اه (قوله ولان اطلاق الثلاثة الخ) قد يقال هو خلاف الأصل وقيل به في الحج للتوقيف فيها بانه عن الساق فان سمع ثلثة منها فنجسه وإلا فجل تأمل فامول عليه الآية الاولى اه سيد عمر (قوله اما إذا لم يبق منه ذلك) اى لحظة اه عش (قول في الاولى) اى المطلقة طاهرا وقوله في الثانية اى المطلقة حائضا (قوله إذ لا يتحقق الخ) اجاب الاول بان الظاهر انه دم حيض ثلاثين يوما على ثلاثة اقراء فان انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضى خمسة عشر يوما تبين عدم انتظامه (تنبيه) ذكر امامه فحكم الاطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس و ظاهر كلام الروضة في باب الحيض انه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامه هنا ايضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين اه معنى وقوله وسكت الخ كذا في النهاية وقال عش قوله و ظاهر كلام الروضة الخ معتمد اه (قوله وعلى هذا) اى القول الثاني فيهما اى اليوم واليلة (قوله على الاول) اى المعتمد (قوله كالحا) اى العدة (قوله وقيل منها) اى العدة (قوله لم تحض اصلا) اى ثم حاضت بعد الطلاق في اثناء عدتها بالاشهر اه معنى (قول المتن انتقال من طهر الخ) فيه تسمح والمراد طهر تنتقل منه إلى حيض كما بينه الجلال اه رشیدی (قول المتن إلى حيض) اى او نفاس اه معنى (قوله او نفاسين) كما صرح به المتولى اه معنى (قوله بعده) اى بعد الطلاق في اثناء العدة بالاشهر (قوله وذلك) اى كون الحسبان اظهر (قوله وهنا) اى في صورة الانتقال (قوله هذا الترجيح) اى ترجيح عدم الحسبان (قوله حالا) اى بمجرد قوله الاتي بدون توقف إلى طهر بعد حيض يطرأ بعد ذلك القول (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ اه سم (قول المتن المردودة

(قوله المحتوش بدمين) قيل ولودى نفاس اه ومن صورته ان يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حمل الزنا لا اثر له ولا تنقض به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصوير ذلك كما توهمه بعض الطلبة قال في الروضة وذكر الرفاعي في اخر العدد عن فتاوى البغوى ان التلى لم تحض قط إذا ولدت ونفس تتمد بثلاثة اشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الاقراء لحزم البغوى بهذا ولم يذكر الرفاعي هناك خلافه والله اعلم اه وهذا يقتضى ان يراد بالدمين المحتوشين ان يكونا من دماء الحيض ويكون احدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليتأمل مع ذلك اطلاق قول الشارح فيما ياتي قريبا حيضين او نفاسين او حيض ونفاس (قوله وهنا لا يجمع) قد يقال هنا يجمع لما يخرج بعد (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ (قوله في المتن المردودة) جار على غير من هوله

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن) وزمن الحيض يتجمع بعضه ويستمرسل بعضه إلى ان يندفع الكل وهنا لا يجمع ولا ضم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالا فيما إذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلبة لان القرء اسم للطهر فوق الطلاق لصدق الاسم وأما الاحتواش هنا فاما هو شرط لانقضاء العدة ليغلب ظن البراءة (عدة) حرة أو أمة (مستحاضة) غير متحيرة (باقراؤها المردودة) هي (اليها) حيضا و طهر اقدره عنادة اعداءهما فيهما وميزة تميزها كذلك ومبدأة يوم واليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر

فعدتها تسعون يوما من ابتداء الدم لاشتماله كل شهر على حيضة وطهر غالبا (و) عدة حرة (متجيرة بثلاثة اشهر) هلالية نعم ان وقع الفراق اثناء شهر فان بقي منها اكثر من خمسة عشر يوما حسب قرأ لاشتماله على طهر لاحالة فتعدبعده بهلاين والالغى واعتدت من انقضائه بثلاثة أهلة (في الحال) لاشتمال كل شهر على ما ذكر وصبرها لسن الياس فيه مشقة عظيمة وبه فارق الاحتياط في العبادة اذ لا تعظم مشقته (وقيل) عدتها بالنسبة لحملها للازواج لالرجعة وسكنى ثلاثة اشهر (بعد الياس) لانها قبله متوقعة للحيض المتيقن هذا كله ان لم تحفظ قد ردورها والاعتدت بثلاثة ادوار بلغت الثلاثة الاشهر اولاولوشكت في قدر دورها لکن قالت اعلم انه لا يزيد على سنة جعلت السنة دورها على المعتمد في المجموع خلافا لمن اعتمد الثلاثة المذكورة الا ان تعلم من عاداتها ما يقتضى زيادة او نقصا اما من فيهارق

(الخ) جار على غير من هو له اسم (قوله) فعدتها تسعون يوما (الخ) لعل الصورة ان الدم لم يبتدىء بها الا بعد الطلاق وان لم عليه قصورا ذلك كانت الصورة اعم من ذلك اشكل فيما إذا طلقت في اثناء شهر جرى الدم عليها من اوله فانها حينئذ مطلقة في طهر احتوشه دمان وقضية ما مر حسابان ما بقى منه بقره ثم رايت الشهاب سم استوجه حسابانه بقره قال الا ان يمنع عنه نقل اه رشدي عبارة سم عقب كلامه الا في آتافن الشهاب الرملی نصها (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه ستة عشر يوما فاكثر فهل يحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لاحالة او لا بد ان تكمله ثلاثون يوما بعده فيه نظر والاول متجه الا ان يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته اه (قول المتزومتجيرة) اي لم تحفظ قدر دورها ولو منقطع الدم مبتدأة كانت او غيرها اه (قوله) اكثر من خمسة عشر يوما (كذا عبر الروض وكتب شيخنا الشهاب الرملی بها مشه ما نصه مراده بالا اكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانها يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتامل (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك قول النهاية بعد ان ذكر مثل ما في الشارح هنا ما نصه ويؤخذ من التعليل انه يشترط في هذا الاكثر ان يكون يوما وليلة اه لکن نظر فيه عش بما نصه قوله ويؤخذ من التعليل هو قوله لاشتماله على طهر الخ ولم يذكر حجج اي والمغنى هذا الاخذ وفي اخذ ذلك من التعليل نظر فانه لو زاد على خمسة عشر يوما ولو لحظة علم منه ان بعض ذلك طهر اذ لو فرض فيه حيض فغايبه خمسة عشر يوما وما زاد علمها طهر وخصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم ان يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لجواز ان يكون الطهر لا يتم الا بمضى زمن من الشهر الذي يليه اه (قوله) والالغى (الخ) عبارة المغنى وان بقي خمسة عشر يوما فاقل لم تحسب تلك البقية لاحتمال انها حيض فتبتدىء العدة من الهلال لان الاشهر ليست متصلة في حق المتجيرة وانما حسب كل شهر في حقها قرأ لاشتماله على حيض وطهر غالبا بخلاف من لم تحض والآيسة حيث تكملان المتكسر كما سيأتى اه (قوله على ما ذكر) اي من طهر وحيض غالبا اه (قوله) (قوله بالنسبة الخ) عبارة المغنى محل الخلاف المذكور في المتجيرة بالنسبة لتحريم نكاحها اما الرجعة وحق السكنى قال ثلاثة اشهر فقط قطعا اه (قوله) ثلاثة اشهر بعد الياس (خبر قوله عدتها الخ) (قوله هذا كله) اي قول المتن ومتجيرة بثلاثة اشهر في الحال الخ (قوله بلغت الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء كانت اكثر من ثلاثة اشهر اقل اه (قوله على ستة) (قوله) فيما اطلعنا من السبخ بالباء المثناة الفوقية فيحمل على ستة اشهر وعبارة المغنى اعلم انها لا تتجاوز سنة مثلا اخذت بالا اكثر وتجعل السنة دورها اه بالنون الموحدة الفوقية (قوله) الثلاثة المذكورة (اي بقول المصنف بثلاثة اشهر وقوله الا ان يعلم

(قوله من ابتداء الدم) انظر معناه إذا كان الطلاق في الاثناء (قوله) اكثر من خمسة عشر يوما (كذا عبر في الروض وكتب شيخنا الشهاب الرملی بها مشه بخطه مراده بالا اكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتامل (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه ستة عشر يوما فاكثر فهل يحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لاحالة او لا بد ان تكمله ثلاثين يوما بعده فيه نظر والاول متجه الا ان يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته (قوله) وصبرها لسن الياس فيه مشقة عظيمة (قديقال هذا المعنى موجود فيمن انقطع دمها العارض او لا فيحتاج للفرق وقد يجاب بان العلة عظم المشقة في الصبر مع وجود الدم في الحال الظاهر في الحيض فاكتفى به

فتعتمد بشهرين على الاوجه بناء على ان الاثر غير متصلة في حقها هذا ان طاعة اول الشهر والابان في اكثره فبنايه والثاني او دون اكثره فبشهرين بعد تلك البقية (و) عدة امة حتى (أم ولد ومكاتبها ومن فيهارق) وإن قل (٢٣٥) (بقرآن) لان القرن على نصف مال الحر

وكل القرء لتعذر تنصيفه وليس هذا من الامور الجلية التي يتساويان فيها لان ما زاد على القرء هنا لزيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحر اكثر فخصت بثلاثة نعم لو تزوج لقيطة ثم أقرت بالرق ثم طلقها اعتدت عدة حرة لحقة أو مات عنها اعتدت عدة أمة لحق الله تعالى (وان عتقت) أمة بسائر أحوالها (في عدة رجعية) وفي نسخ رجعة وهي أوضح لان اضافة العدة إلى الرجعية توهم أن الرجعية غيرها (كملت عدة حرة في الاظهر) لان الرجعية زوجة في اكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو) في عدة (بينونة) أو وفاة (ف) لتكمل عدة (أمة) في الاظهر لان البائن والقي في حكمها كالاجنبية أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعتمد عدة حرة قطعاً (تنبيه) العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره بظنها وزوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة بظنها أمة اعتدت

الاستثناء من الثلاثة المذكورة اه كرى (قوله على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لما قاله البارزى تعمد بشهر ونصف نهاية وسم (قوله هذا) أي اعتداد من فيهارق بشهرين (قوله فان في اكثره) أي بان زاد على خمسة عشر يوماً ولو لحظ على ظاهر كلامه وكلام المعنى أو بان في ستة عشر يوماً ما أكثر على مامر عن النهاية ووالده (قوله والثاني) أي والشهر الثاني اه ع (قوله أو دونه) أي بان في خمسة عشر يوماً ما قل (قوله وعدة أمة حتى) إلى قوله ويؤخذ في النهاية إلا قوله لان اضافة إلى الماتن وقوله أو حرة بظنها إلى ولو وطئ أمته وقوله بالنسبة للاولى إلى الماتن وقوله واتصل له الشافعي إلى الماتن (قوله وعدة أمة) أي وهي ذات أقراء أو أطلقت أم وطئت بشبهة اه معني (قول الماتن أم ولد) أي ومدبراه معني (قول الماتن ومن فيهارق) صادق بكاملة الرق والمعنى من استقر فيهارق كامل أو ناقص وعتقه على مقابلة من حلف العام فلا حاجة لتقدير الشارح أمة اه سيد عمر (قول الماتن بقرائن) بفتح القاف اه معني (قوله وكل القرء الخ) وقد يقال لاحاجة لهذا فان القرء الاول ضروري لتيقن البراءة وهما لا يتفاوتان فيه والقرء ان الاخير ان للاحتياط وهو يجوز فيه التفاوت فجعلت الامة فيه على نصف مال الحرة فليتام اه سيد عمر (قوله لتعذر تنصيفه) إذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى ان يعود الدم اه معني (قوله وليس هذا) أي مقدار العدة (قوله يتساويان) أي الحر والرقن (قوله فيها) أي الامور الجلية (قوله هنا) أي في العدة (قوله فخصت) أي الحرة (قوله لحقة) أي الزوج (قوله رجعية) بفتح العين بلفظ المصدر معني ونهاية (قوله وهي أوضح) وانسب بقوله او بينونة كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله غيرها) أي غير الامة اه سم (قوله أو وفاة) إلى قوله أو حرة في المعنى إلا قوله أو أمة (قوله مع العدة الخ) لا يتخي ما فيه من التسامح فان العتق في الصورة المذكورة متقدم عليها الا معها ثم رايت في المعنى مانصه واحترز بقوله في عدة عمالو عتقت مع الطلاق بان علق طلاقها وحرثها بشيء واحد فانها تعمد عدة حرة قطا كما قاله الماوردى انتهت وهي سالمة من التسامح المذكور اه سيد عمر (قوله زوجته الحرة الخ) او زوجته الامة اعتدت بقرائن او أمته اعتدت بقرء واحد معني وروض وقولها اعتدت بقرء الخ أي استبرأت به اه ع (قوله اعتدت بقرء أو زوجته الامة الخ) خلافاً للروض والمعنى والنهاية حيث قالوا ولو ظن الحرة أمته أو زوجته الامة فانها تعمد بثلاثة أقراء اه وعلمه الاسنى والمعنى بان الظن إنما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف اه (قوله اعتدت بقرء) يتامل وجهه فانها أمته في نفس الامر ومنزى بها يحسب الظاهر وكل

(قوله فتعتمد بشهرين على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لقول البارزى بشهر ونصف (قوله لتعذر تنصيفه) علموه بأنه لا يظهر نصفه إلا بظهور كله حينئذ فقد يمنع التعذر ويقال هلا اكتفى بنصفه وجعل مضى كله لتبين نصفه لان تمام العدة الا ان يجاب بأنه لما لم ينضب نصفه وكان قد وقع خلل في معرفته كان اعتباره مظنة الخطأ فلم يعتبروا واعتبر الامر الظاهر المنضب وهو التام فليتام فانه ظاهر ويؤخذ منه توجيه اعتبار تمام القرء الثالث في الحرة والثاني في غيرها وعدم الاكتفاء ببعضه كافي الاول فليتام (قوله في الماتن وإن عتقت في عدة رجعية الخ) أما عكس ذلك بان تعير الحرة أمة في العدة لا لتحقها بدار الحرب ثم استرقاها ففيه وجهان احدهما قال شيخ الاسلام في شرح البهجة وهو الاوجه تكمل عدة حرة وثانيهما وبه قال ابن الحداد ترجع إلى عدة الامة قال في الروض وكذا أي تتم ثلاثة أقراء ولا تستأنفها إن عتقت أي وهي رجعية في عدة عبد ففسخت ومتى اخرت الفسخ فراجعه ثم فسخت قبل الدخول استأنفت الثلاثة اه (قوله ان الرجعية غيرها) أي غير الامة (قوله أمالو اعتقت مع العدة) أي مع أحوالها (قوله أو حرة بظنها أمته اعتدت بقرء الخ) غير الشبخان في ذلك بعد نقلهما خلافاً بالاشبه قال في شرح الروض أي من جهة القياس اه فاشار إلى انهما لم يريد الا جميع من جهة المذهب وجزم في الروض في المسئلة الاولى من هاتين بانها تعمد

بقرء أو زوجته الامة اعتدت بقرائن لان العدة حتمه فنيط بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المنقول خلافاً ولو وطئ أمته بظن أنه يزني بها اعتدت بقرء ولحقه الولد ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يحكم كما أتى لعدم تحقق المفردة

بل ولا يعاقب في الاخرة عقاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الهلاح وكذا كل فعل قدم عليه
يظنه معصية فاذا هو غيرها (و) عدة (حرة) (٢٣٦) لم تحض (لصغرها اولدلة او جيلة منعتهارؤية الدم اصلا او ولدت ولم تردما) (او يئست) من

الحيض بعد أن رآته
(بثلاثة اشهر) بالادلة للاية
هذا ان انطبق الفراق على
أول الشهر كان علق الطلاق
به او بانسلاخ ما قبله (فان
طلعت في اثناء شهر فبعده
هلالان ويكمل الاول
(المنكسر) وان نقص
(الثلاثين) يوما من الرابع
وفارق ما مر في المتحيرة بان
التكامل ثم لا يحصل الغرض
وهو تيقن الطهر بخلافه
هنا لان الاشهر متصلة في
حق هذه (فان حاضت فيها)
اي اثناء الاشهر (وجبت
الاقراء) اجماعا لانها الاصل
ولم يتم البذل ولا يحسب
ما مضى الاول بأقسامها قرأ
كأمر وخرج فيها بعد فلاح
يؤثر الحيض فيه بالنسبة
الاولى بأقسامها بخلاف
الآيسة كما يأتي (و) عدة
(أمة) يعني من فيها رق لم
تحض او يئست (بشهر
ونصف) لا مكان التبويض
هنا بخلاف القرء اذ لا يظهر
نصفه الا بظهور كله فوجب
انتظار عود الدم (وفي قول
عدتها شهران) لانها مبدل
القرآن (وفي قول) عدتها
(ثلاثة) من الاشهر ورجحه
جمع لعموم الآية (فرع)
أطلق في الروضة أن المجنونة
أعتد بالاشهر ويتعين حملها

منها لا يقتضي وجوب عدة فلهل المراد انها تذبذلك لحقه اذا كانت مزوجة فيجزم على زوجها وطؤها
قبل الاستبراء وانها لا يجوز له تزويجها اذا كانت خلية قبل الاستبراء ايضا عرش ورشيدى (قوله بل لا يعاقب
الخ) اي لانها استمتعت بنفس الامر وان ائتم بالاقدام اه عرش (قوله وكذا الخ) اي يفسق به اه عرش
(قوله كل فعل قدم عليه الخ) اي وهو بما يفسق به لو ارتكبه حقيقة اه نهاية (قوله قدم) عبارة النهاية
أقدم اه (قوله لم تحض) هو شامل كما قاله الزركشى فلا تن الروضة ان ولدت ولم تر نفاسا ولا
حيضا سابقا فاعتد بثلاثة اشهر حيث طلعت بعد الولادة اه اقول عبارة المغنى والروض مع شرحه
وهي ان ولدت ورات نفاسا اه ظاهرة سبكا وحكما (قوله او ولدت الخ) انظر هذا معطوف على اى شيء
ولا يصح حذفه على ما لم تحض لانه يقتضى انها اذا حاضت وولدت ولم ترد ما تعتد بالاشهر لان او يقدر بعدها
نقيض ما قبلها ويقتضى ان الحكم فيما اذا رات دم النفاس يخالف ما اذا لم تره وفي القوت (فرع) لو ولدت
ولم تر حيضا قط ولا نفاسا في عدتها وجها واحدا بالاشهر الى ان قال والثاني انها من ذوات الاقراء اه
فالشارح عن مختار الوجه الاول لكن ببقى الكلام في صحة العطف فتأمل اه رشيدى عبارة عرش قوله
او ولدت ولم ترد ما اى قبل الحمل سم على حج واطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفي العيرة ما يوافق
اطلاق عبارته (قوله الملاية) وهي قوله تعالى واللاتى يئسن من المحض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر والثاني لم يحضن اى فعدتهن كذلك فحذف المبتدأ والخبر من الثاني دلالة الاول عليه نهاية
ومغنى (قوله هذان) الى قوله مفارق في المغنى (قول المتن في اثناء شهر) اي ولو في اثناء اول يوم اوليلة منه
اه مغنى (قوله ما مر في المتحيرة) اى فيما اذا لم يبق من شهر الفراق بعده اكثر من خمسة عشر يوما
اه سم (قوله متصلة الخ) اى اصلية لا تبدل عن شيء اه عرش (قوله اجماعا) الى قوله بالنسبة في المغنى
للا قوله للاولى الى وخرج (قوله ما مضى) اى من الطهر (قوله للاولى) اى بخلاف الثانية لوجود
الاحتواش بالنسبة اليها والاولى لم تحض والثانية من ايسر سم ورشيدى (قوله كما مر) اى فى قول المتن
وهل يحسب الخ وقوله كما يأتى اى فى قوله أو بعدها فأقول أظهرها الخ فادجريان التفصيل الآتى هنا ايضا
وان كان ما يأتى فيها اذا كان انقطاع الدم قبل الياس وما هنا فيها اذا كان بعده ثلاثا يلزم التكرار اه سم
(قوله من فيها رق) اى وان قل اه عرش (قوله ان المجنونة تعتد الخ) اى وان لم تكن متحيرة وقوله
اما اذا عرف حيضا اى المجنونة بان اطلع على حيضها في زمن الجنون وعرف انه حيض بعلا مات أظهر لمن
رآه اه عرش (قول المتن ومن انقطع دمها) اى دم حيضها من حرة او غيرها اه مغنى (قوله تعرف)
اى ولا فلا يكون لالعة في الواقع اه سم (قوله خلافا لما اعتمد الزركشى) لعله يقول ان عدتها ثلاثة
اشهر الحاقا لها بالآيسة اه عرش (قوله فتعتد بالاقراء) الى قوله ولهذا في المغنى (قوله لسن الياس الخ)
عبارة المغنى حتى تحيض فتعتد بالاقراء او تياس فتعتد بالاشهر اه قال عرش انظر عليه هل يمتد زمن
الرجعة الى الياس ام ينتفى بثلاثة اشهر كنظيره السابق في المتحيرة الظاهر الاول اه عميرة والاقرب ان

بثلاثة أقراء ومثلا الثانية كاليته في شره أى وإنما يعتد بظنه ان اقضى تغليظا في العدة (فرع) وطىء
أمة أى لغيره يظنها أمة اعتدت بقره أى واحد وروض (قوله وفارق ما مر في المتحيرة) اى فيها إذا لم يبق
من شهر الفراق بعده أكثر من خمسة عشر (قوله ولا يحسب ما مضى للاولى) اى بخلاف الثانية لوجود
الاحتواش بالنسبة اليها والاولى لم تحض والثانية من ايسر كما يأتى اى فى قوله أو بعدها فأقول أظهرها
ان نسكت فلا شيء ولا فالاقراء فادجريان التفصيل الآتى هنا ايضا وان كان ما يأتى فيما اذا كان انقطاع
الدم قبل الياس وما هنا فيها اذا كان بعده ثلاثا يلزم التكرار (قوله على الاوجه خلافا الخ) كذا شرح الرمل

على ما اذا انبهم زمن حيضها ولم يعرف اذا غاب عنها حينئذ كالمثيرة أما اذا عرف حيضها فتعتد به (ومن انقطع دمها لعله) النفقة
تعرف (كرضاع ومرض) وان لم يرج برؤه على الاوجه خلافا لما اعتمد الزركشى (تصبر حتى تحيض) فتعتد بالاقراء (او) حتى
(تياس) (فتعتد) (بالاشهر) وان طال المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضى الله عنه حكم بذلك فى الموضع رواه البيهقي

بل قال الجريزي (أو) انقطع (لالعلة) تعرف (فكذا) تعبر ان الياس ان لم تحض (في الجديد) لانها
لرجائها العود كالاولى ولهذا ومن لم تحض اصلا وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استعجال الحيض بدوام زعم ان استعجال التكليف من ابرس
في محله كما هو ظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك واحمد (تربص تسعة اشهر) ثم تعتد (٢٣٧) بثلاثة اشهر ليعرف فراغ الرحم

لاذهي غالب مدة الحمل وانقصر
له الشافعي بان عمر قضي به
بين المهاجرين والانصار
رضي الله عنهم ولم ينكر
ومن ثم اختاره البلقيني
وقيل ثلاثة من التسعة عدتها
وبه أقي البارزي (وفي
قول) قديم أيضا تربص
(أربع سنين) لانها أكثر
مدة الحل فتبين براءة
الرحم (ثم) ان لم يظهر حمل
(تعتد بالاشهر) كما تعتد
بالاقراء المعلق طلاقها
بالولادة مع تبين براءة
رحمها (فعلى الجديد لو
حاضت بعد الياس في الاشهر
الثلاثة (وجبت الاقراء)
لانها الاصل ولم يتم البدل
ويحسب ماضى قرأ قطعاً
لاحتواشه بدمين (أو)
حاضت (بعدها) أي الاشهر
الثلاثة (فاقوال أظهرها ان
نكحت) زوجها آخر (فلا
شيء) عليها لان عدتها
انقضت ظاهراً ولا ريبه مع
تعلق حق الزوج بها (ولاً)
تكن نكحت (فالاقراء)
تجب عليها لانه بانها غير
آيسة وانها بمن يحضن مع عدم
تعلق حق بها ويؤخذ من
قولهم الاتي ويعتبر بعد ذلك

التفقه مثل الرجعة لانها تابعة للعدة وقد قلنا ببقائها وطريق الخلاص من ذلك ان يطلقها ببقية الطلقات الثلاث
(قوله بل قال الجريزي الخ) انظر هذا الاضراب مع انه لا يتم الدليل الا بمضمونه لا ذفرل الصحاحي ليس
حجة الا ان سكنت عليه الباقون بشرطه فيكون اجماعاً سكونياً اهـ رشدي (قوله ولهذا) أي لمن انقطع دمها
لعدة اولاً وباقى عن سم ما يفيد ارجاع الاشارة الى الثانية (قوله ولهذا ومن لم تحض) اهـ ثم تخصيص جواز
الاستعجال بها تبين حرمة استعجال الحيض على غيرهما كمن تحيض في كل شهرين مثلاً مرة فارادت استعجال
الحيض بدوامه لتقتضي عدتها فيما دون الاقراء المعتادة ولعله غير مراد فيليراجع اهـ ع ش (قوله ان استعجال
التكليف ممنوع) عبارة النهائية وان زعم ذلك استعجال للتكليف وهو ممنوع الخ قوله ثم تعتد الى قول
المتن ثم تقدم في المغنى الاقوله وقيل الى المتن (قوله ثم تعتد بثلاثة اشهر) اشارة الى ان قول المصنف الاتي ثم
تعتد الخ راجع للمعطوف عليه ايضاً (قوله اذهي) أي التسعة اشهر اهـ ع ش (قوله المعلق طلاقها) فهو فاعل
تعتدها سم (قوله طلاقها) بالرفع نائب فاعل للمعلق اهـ رشدي (قول المتن فعلى الجديد) وهو
التربص لسن الياس اهـ مغنى (قول المتن لو حاضت بعد الياس الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا
انقطع لعدة وظاهر انه يجري ايضاً فيما اذا انقطع لعدة اهـ سم (قول المتن وجبت الاقراء) ولو حاضت
الايسة المنتقلة الى الحيض قرء او قرأين ثم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة اشهر بخلاف ذات اقراء ايسست قبل
تمامها فانها لا تستأنف كما هو المنقول استنى ونهاية زاد المغنى كما سيأتي آخر فصل لزوما عدتها شخص
خلاف الابن المقر في التسوية بينهما في الاستئناف اهـ قال الرشدي قوله او قرأين أي فيما اذا لم
يتقدم لها حيض ايضاً والاقدم انه يحسب ماضى قرء او عليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا تحتاج الى
ثلاثة اشهر ويجوز ان يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مر اهـ (قوله لانها الاصل) الى قوله
ويؤخذ في المغنى (قول المتن نكحت) بضم او له بخطه اهـ مغنى (قوله زوجها آخر) أي من زوج غير صاحب
العدة فلا شيء عليها أي من الاقراء وصح النكاح اهـ مغنى (قوله الاتي) أي في التنبيه (قوله ان هذا
التفصيل) أي قول المصنف ان نكحت فلا شيء الخ وقوله في غيرها أي فيمن صدقت عليها غيرها الاتي
وقوله اعلى الياس أي تمامه وقوله ثم بلغ ذلك أي خبر تلك المرأة اهـ كرى (قوله بالاشهر) أي الثلاثة متعلق
باعتد دن (قوله فان كان الخ) جواب فاذا صار الخ وقوله ذلك أي بلوغ الخبر (قوله بعد السبعين) أي بعد
بلوغها (قوله أي لما الخ) علة لعلة العلة الاولى وقوله أي من قوله ويؤخذ الخ (قوله او بعد ان ينكح
الخ) عطف على قبل ان ينكح (قوله بهذا الذي ثبت) أي بالحكم الذي ثبت لذات الدم (قوله

(قوله تعرف) أي والا فلا تكون الا لعدة في الواقع (قوله المعلق طلاقها) هو فاعل تعتد (قوله في المتن
لو حاضت بعد الياس في الاشهر الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا انقطع لعدة وظاهره انه ايضاً يجري
فيما اذا انقطع لعدة (قوله لو حاضت بعد الياس في الاشهر وجبت الاقراء) لا يقال هذا مع قوله السابق فان
حاضت فيها وجبت الاقراء بالنسبة للايسة تنكر ارباً لاننا نقول ما هنا مفروض فيما اذا انقطع دمها قبل سن
الياس وما سبق فيما اذا لم ينقطع الا بعده فلا تنكر ارباً (قوله وجبت الاقراء) فلو انقطع الدم قبل تمام ثلاثة
اقراء استأنفت ثلاثة اشهر كما اذا ايسست ذات الاقراء قبل تمامها اقال في الروض فان حاضت أي المنتقلة الى
الحيض بعد الياس قرء او قرأين ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة اشهر كذا ذات اقراء ايسست قبل تمامها اهـ
اكن اعترض في شرحة قوله كذا ذات اقراء الخ فقال وهذا التنظير من زيادته ولا يخالف ما سيأتي في اوائل

بها غير هأن هذا التفصيل يجري في غيرها فاذا صار أعلى الياس في حق امرأة سبعين مثلاً ثم بلغ ذلك غير هأمن اعتد دن بعد سن الياس الذي هو
اثنتان وستون بالاشهر فان كان ذلك قبل ان ينكح اعدن العدة بالاشهر بعد السبعين وبان العدة الاولى وقعت في غير محلها لقولهم لانه بان
انها غير آيسة الى اخره أي لما علم ان جميع النساء بعد بلوغ الخبر صرن كل امرأة الواحدة في اعطائهن حكم ذات الدم كما ذكر او بعد ان ينكح صح
نكاحهن ولم يحكم عليهن بهذا الذي ثبت لنظير قولهم لان عدتها انقضت الخ نعم يتردد النظر هنا في ان العبرة في بلوغ ذلك لمن

بمن انقطاع دم التي رأت حتى ينظر ان النكاح وقع قبله أم بعده أو بمن باو غ الخبر كل محتمل وقياس تقر بهم الخلاف هنا به فيما لو باع مال ايه طاناحياته فبان موته الاول اعتبارا بما في نفس الامر وفي ان العبرة في البلوغ بشيوت ان المرثي حيض وانته في زمن سنهافيه كذا وانته انقطع لزمن كذا ويكفي اخبار التي (٢٣٨) رات بذلك كله كل محتمل ايضا والذي يتجه الاول اخذ من قولهم في الطلاق المعلق بحيض

الضرة انه لا يقبل قول المعلق بحضها في حق غيرها لا مكان اقامة البينة على الحيض كما مر فكذا هنا لا يقبل قولها في حق غيرها لهذا الامكان نعم يظهر ان من صدقها يقبل قولها في حقه بالنسبة لما يتعلق بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم أر من نبه على شيء منه (والمعتبر) في الياس على الجديد (ياس عشرين) اي نساء اقاربها من الابوين الاقرب اليها فالأقرب لتقاربهن طبعاً وخلقا وبه فارق اعتبار نساء العصبه في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسته ويعتبر اقلهن عادة وقيل اكثرهن ووجهه في المطلب ومن لا قريبه لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) ياس (كل النساء) في كل الازمنة باعتبار ما يبلغنا خبره ويعرف (قلت ذا القول اظهر والله اعلم) لان مبنى العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين وستين سنة وفيه اقوال اخر اقصناها خمس وثمانون وادناها خمسون وتفصيل طرو الحيض المذكور يجري

بمن انقطاع الخ) ويحتمل اعتبار اوله لانه بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله اه سم (قوله قبله) أي زمن الانقطاع (قوله أو بمن) عطف على قوله بمن انقطاع الخ الواقع خبر الان (قوله هنا) أي في العدة وقوله فيما لو باع الخ متعلق بضمير به الراجع للخلاف قال السيد عمر هنا به كذا في النسخ وفي اصل الشارح بخطه ببنائه بدل هنا به اه (قوله الاول) خبر قوله وقياس الخ والمراد بالاول ان العبرة بمن انقطاع (قوله وفي ان العبرة الخ) عطف على في ان العبرة الخ باعادة الجار (قوله وانته الخ) اي وثبت ان الحيض المرثي في زمن الخ (قوله او يكفي الخ) عطف على قوله بشيوت الخ وعلى قوله العبرة في البلوغ الخ باعتبار المعنى اي ويردد النظر في انه هل يشترط في البلوغ ثبوت ما ذكر بالبينة او يكفي اخبار الخ (قوله بذلك) متعلق بالاخبار وقوله كله اي بان المرثي حيض وانته في زمن وانته انقطع الخ (قوله الاول) اي اشترط ثبوت تلك الثلاثة (قوله ان من صدقها) اي ذات الدم (قوله في حقه) اي من صدقها (قوله في الياس) الى قوله كذا قالوه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويعتبر اقلهن الى المتن وقوله اقصاها خمس وثمانون (قوله عادة) المناسب سن ياس فتأمل (قوله باعتبار ما يبلغنا الخ) والافطوف نساء العالم غير ممكن اه معنى (قول المتن قلت ذا القول اظهر) وعليه هل المراد نساء زمانها او النساء مطلقا قال الاذرى ايراد القاضي وجماعة يقتضي الاول وكلام كثيرين والاكثرين يقتضي الثاني اه وهذا الثاني هو الظاهر اه معنى وتقدم في الشارح ما يوافقه (قوله وحدوده) كذا فيما اطلعنا من النسخ بدالين بينهما او ولعله من تعريف النسخ بتقديم الو او ضمير الجمع عبارة ع ش قوله وحدوده باعتبار الخ معتمدا (قوله خمس وثمانون) عبارة المعنى واختلفوا في سن الياس على ستة اقوال اشهرها ما تقدم وهو اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل غير العربية لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد الستين الاقرشية اه (قوله وتفصيل طرو الحيض) اي بعد سن الياس اه ع ش (قوله بها) اي بذات الدم بعد سن الياس اه كرى (قوله غيرها) اي بمن اعتد دن بعد سن الياس بالاشهر عبارة ع ش قوله غيرها اي من معاصرها ومن بعدهم اه (قوله كذا قالوه) عبارة النهاية كما قالوه اه (قوله وفيه اشكال مر مع جوابه الخ) عبارة هناك ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما لم يتبع لان بحث الاولين اتم وحمل دمه على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لها برؤية امرأة دما بعد سن الياس حيث حكموا عليه بانه حيض وابطلوا به تحديدهم له بما مرو وقد يجاب بان الاستقرار وإن كان ناقصا فيهم ما لكانه هنا اتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما باتى من الخلاف القوي في سنه انجذب (قوله وهل يقبل الخ) عبارة النهاية ولو ادعت بلوغها سن الياس لتعتد بالاشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كأقربى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله صدقت في ذلك ومعلوم ان الكلام حيث لم تقم عليها ببينة بخلاف ما قالته اه (قوله جزم بعضهم بالاول) ائق به شيخنا الشهاب الرملى ويرد عليه نظر الشارح واجيب عنه بان ثبوت السن هنا وقع تابعا لدعوى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر ويعتفى في ثبوت الشيء تابعا لما لا يعتفى في ثبوته مقصودا كافي نظائر معلومة اه سم وفي النهاية نحوه (قوله اذ الشارع الخ) الاوضح بان الشارع الخ

الباب الثاني اذ ذلك مصور بما اذا وجد نكاح فاسد بعد قراء او قر ابن والنكاح ولو فاسد احتياط له بالاعتبار بما تقدمه اه ويؤيده ويرضحه في الجملة قولهم الآتى اظهرها ان نكحت فلا شيء الخ فتأمل (قوله بمن انقطاع دم التي رات الخ) ويحتمل اعتبار اوله بانقطاعه تبين انه حيض من اوله (قوله جزم بعضهم بالاول)

نظيره في الامة ايضا (تنبيه) رأت بعد سن الياس دما أو مكن كونه حيضا صار على الياس زمن انقطاعه الذي لا عود (فصل بعده ويعتبر بعد ذلك بها غيرها كذا قالوه هنا وفيه إشكال مر مع جوابه اول الحيض وهل يقبل قول المرأة أنها بلغت سن الياس حتى تعتد بالاشهر أو لا بد من بينة به جزم بعضهم بالاول فقال تحلف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانسان أنه بلغ بالسن الا ببينة لتيسرها أي غالبا أن هذا كذلك وإن أمكن أن يتكلم فرق بينهما إذ الشارع جعلها أمينة في جنس العدة دون البلوغ بالسن

هـ (فصل في العدة بوضع الحمل) هـ (قوله الحره) الى قوله واحتاج في المغنى الا قوله او ذكره فقط الى مولود الى قوله واعلم في النهاية (قوله عن فراق حى) بطلاق رجعى او بائن نهية ومغنى او بفسخ او انفساخ رشيدى (قول المتن بوضعه) ويقبل قول المرأة في وضع ما تنقضى به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه ريج مرسوم على حج اه عش (قوله اى الحمل) ولو مات الحمل في بطنها وتعدر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق لاذاد على الاربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى سم على حج وقوله ولم تسقط نفقتها وكالتفقه السكني بالاولى وقوله وكذا لو استمر الخ هذا ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت انه بما ذافنا حيث علم ان اكثر الحمل اربع سنين وزاد المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجده في بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضيا لكونه حيا لان نعم ان ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه عش (قوله لاية) اى لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن فهو مخصص لاية والمطلقات يترصن بانفسن ثلاثة قروء نهية ومغنى (قول المتن بشرط نسبه الخ) اى بشرط امكان نسبه الخ اه مغنى (قوله او واطى بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة اه سم (قول المتن كنى بلعان) اى في فرقة الحياة لان الملاعة لا تعدل لوقا نهية (قوله وهو الخ) اى المنى والجملة حاله (قوله لان نفيه الخ) يعنى انتفاء نسبة الحمل الى الملاعة (قوله لاحتمال كذبه) اى الملاعة (قوله مطلقا) اى امكن استدخالها منه ام لا اه عش (قوله ولم يمكن ان تستدخل الخ) ينبغى ان محله اذالم تعترف باستدخال المنى بان ساقها فتزل منه بفرجها اه عش وقد مر عنه في اوائل الباب ما يتعلق به راجعه (قوله ومولود) اى تام اه سم (قوله لدون ستة اشهر الخ) او اكثر منه وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة او لفوق اربع سنين من الفرقة لكن لو ادعت على الاخيرة انه راجعها او جدد نكاحها او وطئها بشبهة وامكن فهو وان اتى عنه تنقضى به عدته مغنى واسنى (قوله فلا تنقضى به) ولا يشترط لا اعتبار العدة بالا شهر وضع الحمل بل تنقضى العدة مع وجوده حملا على انه من زنا ولاخذ عليها العدم تحقق زناها اه عش عبارة المغنى والحمل المجهول قال الرويانى يحمل على انه من زنا وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسنا للظن وجمع بين كلاميهما بحمل الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقضى به العدة والثانى على انه من شبهة تجنبنا عن تحمل الاثم وهو جمع حسن اه ومر عن النهاية (قول المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله

أقوى به شيخنا الشهاب الرملى ويرد عليه نظر الشارح المذكور وأجيب عنه بأن ثبوت السن هنا وقع تابع للدعوى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر ويعتبر في ثبوت الشيء تابعا ما لا يعتد في ثبوته مقصودا كما في نظائر معلومة

هـ (فصل عدة الحامل الخ) (قوله في المتن عدة الحامل الخ) يقبل قول المرأة في وضع ما تنقضى به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه ريج مرسوم على حج اه عش (قوله اى الحمل) ولو مات الحمل في بطنها وتعدر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على اربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم اكثر مدة الحمل اربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربع حتى لا يلحق نحو المطلق اذاد على الاربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الاربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله (قوله او واطى بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة (قوله وعلى هذا التفصيل) كذا شرح مر (قوله ومولود) اى تام (قوله في المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله الاشهر

هـ (فصل عدة الحامل) الحره
والامة عن فراق حى او ميت
(بوضعه) اى الحمل للآية
(بشرط نسبه الى ذى العدة)
من زوج او واطى بشبهة
ولو احتمالا كنى بلعان
وهو حمل لان نفيه عنه غير
قطعى لاحتمال كذبه ومن
ثم لو استلحقه لحقه اما اذالم
يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ
تسع سنين وممسوخ ذكره
واشياء مطلقا او ذكره فقط
ولم يمكن أن تستدخل منه
ولا لحقه وإن لم يثبت
الاستدخال وعلى هذا
التفصيل يحمل بحث البلقيني
المحقق وغيره عدمه
ومولود لدون ستة اشهر
من العقد فلا تنقضى به
(و) بشرط (انفصال كله)

فلا أثر

الخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله (٢٤٠) أولا بوضعه في الصريح في رده بأكمله لاحتماله للشرطية مجرد التصريح بوزعم أنه لا يقال وضعت

إلا إذا انفصل كله مردود
(حتى ثاني توأمين) لا هما
حمل واحد كما مر وأعلم أن
التوم بلا همز اسم لمجموع
الولدين فاكثري بطن واحد
من جميع الحيوان وهم
كرجل توأم وامرأة توامة
مفردو تثنيته توأمين كما في
المتن واعتراضه بأنه لا تثنية
له وهم لما علمت من الفرق بين
التوم بلا همز والتوأم بالهمزة
وأن تثنية المتن إنما هي للمهموز
لا غير (ومتي تحلل دون ستة
أشهر فتوأمين) أو ستة فلا
بل هما حلالان والحاق الغزالي
الستة بما دونها غلطه فيه
الرافعي ولك أن تقول لا غلط
لأنه لا بد من لحظة للوطء أو
الاستدخال عقب وضع الأول
حتى يكون منه هذا الحمل
الثاني وذلك يستدعي ستة
أشهر ولحظة حيث انتفت
اللحظة لزم نقص الستة
ويلزم من نقصها لحوق
الثاني بذى العدة وتوقف
انقضائها عليه فإن قلت يمكن
مقارنة الوطء أو الاستدخال
للوضع فلا يحتاج لتقدير
تك اللحظة قلت هذا في
غاية التدور مع أنه يلزم
عليه انتفاء الثاني عن ذى
العدة مع إمكان كونه منه
المصحوب بالغالب كما علمت
فلم يجز نفيه عنه مراعاة
لذلك الأمر النادر إذا نسب
يختاط له ويكتفي فيه بمجرد
الامكان فتأمل ليندفع به
ما وقع هنا لشارح وغيره
فيلحق الثاني بذى العدة لأنه يكتفي في اللاحق بمجرد الامكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه (وتنقض) العدة بينهما

لأشعر الانفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما
عد ذلك الشعر وكالشعر فما ذكر الظفر كذا أفتى بذلك مـ ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاؤها
بوضعه مـ أهـ سم على حج أهـ عـش (قوله لخروج بعضه) أي متصلا أو منفصلا أهـ معنى (قوله
واحتاج لهذا الخ) عبارة المعنى فإن قيل لاحاجة إلى هذا الشرط لأنه لا يقال وضعت إلا عند انفصال كله
أجيب بأن الوضع يصدق بالكل والبعض أهـ (قوله لاحتماله للشرطية) أي بأن يكون المعنى بشرط وضع كله
وقوله بمجرد التصوير أي بأن يريد أن ذكر وضع السك بصورة مما يصدق عليه الوضع أهـ عـش (قوله
وزعم أنه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويجب أن موقعه
التنبيه على وقوع هذا الزعم وأنه مردود أهـ وفيه ما فيه إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به أولا أهـ
رشدي (قوله كأمـ) أي قبيل الباب (قوله أو ستة) إلى الفرع في النهاية (قوله غلطه فيه الرافعي)
سبحان الله لم يعبر الرافعي بالتغليط وإنما قال أن فيه اختلافاً فإن قيل أن ذلك في المعنى تغليط قلنا بتسليم ذلك
في التعبير بالتغليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الإسلام خصوصاً على لسان
الرافعي المعروف بغاية التاديب مع الأئمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك سم على حج
أقول والشهاب حج لم ينفرد بنسبة التغليط للرافعي بل سبقه إليه الأذرعى وغيره أهـ رشدي (قوله
ولك أن تقول الخ) عبارة النهاية ولمدع ادعاء في الخل الخ وكل من العبارتين يؤم عدم السبق إلى هذا
الجواب وليس كذلك بل هو لأن الرفعة مع مزيد بسط أهـ رشدي (قوله حتى يكون منه) أي من الوطء
أو الاستدخال أهـ سم ولك أرجاع الضمير إلى صاحب العدة (قوله وذلك) أي لزوم لحظة الوطء
أو الاستدخال (قوله حيث انتفت الخ) عبارة المعنى فإذا وضعت للثاني ستة أشهر مع وضع الأول سقط
منها ما يسع الوطء فيكون الباقي دون ستة أشهر أهـ (قوله وتوقف انقضائها) أي العدة عليه أي على وضع
الثاني من عطف اللازم (قوله فإن قلت الخ) أي كما قال الأسنى والمعنى (قوله المصحوب الخ) نعت لا مكان
أهـ سم (قوله مراعاة الخ) علة للنفي وقوله إذا النسب الخ علة للمعنى (قوله لشارح الخ) ومنهم الأسنى
والمعنى كما أشرنا إليه (قوله وحيث قد فلق) مجرد تأكيد لما قبله قال سم قوله وحيث قد فلق الخ ثم قوله ويلزم الخ
هذا وإن قرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتداده ثم قال بعد سوق عبارة الروضة
والروض ما نصه فهذا كله صريح في أنه إذا كان بين الولدين ستة أشهر لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وإن كان مشكلاً فليتأمل نعم يمكن أن مراد الروضة وغيرها بأن

انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عد ذلك
الشعر وكالشعر فما ذكر الظفر كذا أفتى بذلك مـ ولو كان الحمل غير آدمي فالظاهر انقضاؤها
بوضعه مـ أهـ سم على حج أهـ عـش (قوله لخروج بعضه) أي متصلا أو منفصلا أهـ معنى (قوله
واحتاج لهذا الخ) عبارة المعنى فإن قيل لاحاجة إلى هذا الشرط لأنه لا يقال وضعت إلا عند انفصال كله
أجيب بأن الوضع يصدق بالكل والبعض أهـ (قوله لاحتماله للشرطية) أي بأن يكون المعنى بشرط وضع كله
وقوله بمجرد التصوير أي بأن يريد أن ذكر وضع السك بصورة مما يصدق عليه الوضع أهـ عـش (قوله
وزعم أنه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويجب أن موقعه
التنبيه على وقوع هذا الزعم وأنه مردود أهـ وفيه ما فيه إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به أولا أهـ
رشدي (قوله كأمـ) أي قبيل الباب (قوله أو ستة) إلى الفرع في النهاية (قوله غلطه فيه الرافعي)
سبحان الله لم يعبر الرافعي بالتغليط وإنما قال أن فيه اختلافاً فإن قيل أن ذلك في المعنى تغليط قلنا بتسليم ذلك
في التعبير بالتغليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الإسلام خصوصاً على لسان
الرافعي المعروف بغاية التاديب مع الأئمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك سم على حج
أقول والشهاب حج لم ينفرد بنسبة التغليط للرافعي بل سبقه إليه الأذرعى وغيره أهـ رشدي (قوله
ولك أن تقول الخ) عبارة النهاية ولمدع ادعاء في الخل الخ وكل من العبارتين يؤم عدم السبق إلى هذا
الجواب وليس كذلك بل هو لأن الرفعة مع مزيد بسط أهـ رشدي (قوله حتى يكون منه) أي من الوطء
أو الاستدخال أهـ سم ولك أرجاع الضمير إلى صاحب العدة (قوله وذلك) أي لزوم لحظة الوطء
أو الاستدخال (قوله حيث انتفت الخ) عبارة المعنى فإذا وضعت للثاني ستة أشهر مع وضع الأول سقط
منها ما يسع الوطء فيكون الباقي دون ستة أشهر أهـ (قوله وتوقف انقضائها) أي العدة عليه أي على وضع
الثاني من عطف اللازم (قوله فإن قلت الخ) أي كما قال الأسنى والمعنى (قوله المصحوب الخ) نعت لا مكان
أهـ سم (قوله مراعاة الخ) علة للنفي وقوله إذا النسب الخ علة للمعنى (قوله لشارح الخ) ومنهم الأسنى
والمعنى كما أشرنا إليه (قوله وحيث قد فلق) مجرد تأكيد لما قبله قال سم قوله وحيث قد فلق الخ ثم قوله ويلزم الخ
هذا وإن قرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتداده ثم قال بعد سوق عبارة الروضة
والروض ما نصه فهذا كله صريح في أنه إذا كان بين الولدين ستة أشهر لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وإن كان مشكلاً فليتأمل نعم يمكن أن مراد الروضة وغيرها بأن

فيلحق الثاني بذى العدة لأنه يكتفي في اللاحق بمجرد الامكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه (وتنقض) العدة بينهما

(بميت) لاطلاق الالية (لاعانة) لانها تسمى دمالا حلا ولا يعلم كونها اصل آدمي (و) تنقضي (بمضعة فيها صورة آدمي خفية) على غير القوابل (اخبر بها) بطريق الجزم اهل الخبرة ومنهم (القوابل) لانها حينئذ تسمى حلا وعبروا باخبر (٢٤١) لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت

بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الاستدخال ويكون سكوته عن ذلك لظهور إرادته اهـ (قول المتن بميت) اي بوضع ولد ميت ولومات في بطنها واستمر اكثر من اربع سنين لم تنقض الا بوضعه لعموم الالية كما اقي به الشهاب الرمل رحمه الله تعالى نهاية معنى قال ع ش قوله لم تنقض الا بوضعه اي ولو خافت الزنا اهـ (قوله على غير القوابل) المناسب لما بعده على غير اهل الخبرة اهـ سم (قوله بطريق الجزم) فلو شككت القوابل في انها اصل آدمي لم تنقض بوضعها فطعا والقول قول المرأة يمينها في انها اسقطت ما تنقضي به العدة سواء اكدتها الزوج ام لا لانها مؤتمنة في العدة ولا انها تصدق في اصل السقط فكذا في صفته معنى وروض مع شرحه (قوله لا اذا وجدت الخ) فظاهر انه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهن كما في سائر الشهادات خلافا لما توهم من قبول الفاسقات ممنه مر اهـ سم (قوله فليكتف بقابلة) اي امرأة واحدة اهـ ع ش (قوله لمن غاب الخ) خبر مقدم لقوله ان تزوج الخ والجملة مقول القول (قوله باطنا) يؤخذ من ذلك ان محل الاكتفاء بقابلة بالنسبة للباطن واما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت الا باربع من النساء اورجلين اورجل وامرأتين ثم رأيت شرح الروض أنه صرح بالاربع بالنسبة لظاهر اهـ ع ش (قوله خفية) عبارة المغنى لا ظاهرة ولا خفية اهـ (قوله اي القوابل مثلا) اي اورجلان فلو اخرجت بذلك واحدة حل له ان يتزوجها باطنا اهـ حلي (قوله تخلقت) اي تصورت اهـ معنى (قوله والذي يتجه الخ) سياق في النهاية في امهات الاولاد خلافا وقوله واخذه في مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول يخالفه وقوله من اصله اي اماما يبطيء الحمل مدة ولا يقطعه من اصله فلا يحرم كما هو ظاهر ثم الظاهر انه إن كان لعذر كترية ولد لم يكره ايضا ولا كره اهـ ع ش (قوله او بعدها) كما قاله الصيمري اهـ نهاية زاد المغنى وان افهم كلام المصنف خلافا اهـ (قوله لانه اقوى) الى قوله كذا عبر به في النهاية والمغنى (قوله بدلالته) اي بسبب دلالة اهـ ع ش (قوله قطعاً) اي بخلاف الافراء والاشهر نهاية ومعنى (قوله

فالثاني حمل آخر اهـ ومن لازم كونه حملا آخر ان لا يتوقف انقضاء العدة على وضعه ثم قال في الروضة فرع علق طلاقها بالولادة فولدت ولدين فان كان بينهما مدون ستة اشهر لحماه وطلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني وإن كان بينهما ستة اشهر فاكثرت طلقت بولادة الاول ثم إن كان الطلاق بائنا لم يلحقه الثاني لان العلوق به لم يكن في نكاح وان كان رجعيما بنى على ان السنين الاربع هل تعتبر من وقت الطلاق اي وهو الاصح كما باقي في المتن ان من انصرام العدة إن قلنا بالاول لم يلحقه وإن قلنا بالثاني لحقه إذا انت به لدون اربع سنين من ولادة الاول وتنقض العدة بوضعه سواء لحقه ام لا لاحتمال وطء الشبهة بعد البينونة كذا قاله ابن الصباغ اهـ وعبارة الروض في الشق الثاني من هذا الفرع وإن كان بينهما ستة اشهر لم يلحقه الثاني ان كانت بائنا وكذا الى اى بلاحة الثاني ان كانت رجعية وانقضت به العدة اهـ ثم ذكر في الروضة في مسألة ما لو ولدت ثلاثة اولاد ما يوافق ذلك فهذا كلاء صريح في انه اذا كان بين الولدين ستة اشهر في مسئلتنا لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتامل فان قلت قياس ما ذكر في فرع الروضة المذكور ترقيق انقضاء العدة في مسئلتنا على وضع الثاني وان لم يلحقه قلت لانه انما انقضت به العدة في فرع الروضة لآخر الشروع فيها عن وضع الاول فتتقضى بالثاني بخلافه في مسئلتنا فان الشروع فيها سبق وضع الاول والثاني غير لاحق به كما استفيد من فرع الروضة فلا يتوقف انقضاءها عليه فليتامل نعم يمكن أن مراد الروضة وغيرها بان بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الاستدخال ويكون سكوته عن ذلك لظهور إرادته (قوله على غير القوابل) هـ لاقال على غير اهل الخبرة لانه المناسب لقوله اخبر بها اهل الخبرة الخ (قوله وعبروا باخبر) لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهن كما في سائر الشهادات خلافا لما توهم من قبول الفاسقات ممنه مر (قوله واذا اكتفى في الاخبار

به كثيرون وهو ظاهر (ولو ظهر في

(٣١ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

عدة أقراء أو أشهر) أو بعدها (حمل للزوج اعتدت بوضعه) لانه أقوى بدلالته على البراءة قطعاً (ولو ارتابت) اي شككت

في انها حامل لوجود نحو نقل او حركة (فيها) اي العدة باقراء او اشهر (لم تنكح) اخر بعد الاقراء او الاشهر (حتى تزول الريبة) بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوايل وذلك (٢٤٢) لان العدة قد لزمتها ييقين فلا تخرج عنها الا ييقين فان نكحت مرتابة فباطل كذا

عبرابه قال الاسنوي والمراد باطل ظاهرا فان بان عدم الحمل فالقياس الصحة كالباع مال ابيه ظان حياته فبان ميتا انتهى وكون القياس ذلك واضح كاقدمته مع زيادة فروغ ويبان في بحث اركان النكاح وما يصرح به ما ياتي في زوجة المفقود المبطل لكون المانع فيها وهو النكاح المحقق الذي الاصل بقاءه اقوى الفرق بان الشك هنا في حل النكوحه وبان العدة لزمتها هنا ظاهرا وذلك لان كلا من هذين غفلة عما ذكره فيها من النظر لما في نفس الامر مع الشك في حلها وقوة النكاح المانع لذلك ظاهرا (او) ارتابت (بعدها) اي العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحا ظاهرا فلا يبطل الا ييقين (الا ان تلد لدون ستة اشهر من) امكان العلوق بعد (عقده) فلا يستمر لتحقق المبطل حيث فيحكم بطلانه وبان الولد للاول ان امكن كونه منه اما اذا ولدت لسته اشهر فاكثر فالولد للثاني لان فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم ينظر لامكانه من الاول للابطل ماصح بمجرد الاحتمال وهل يعتبر هنا لحظة يحتمل لا احتياطا

في انها (الخ) فيه مع قول المتن فيها تعلق الجارين بعامل واحد بدون اتباع عبارة المغني اي شكت فيها اي العدة بان لم يظهر لها الحمل بامارة وانما رتابت بثقل او حركة تجدها وهي ظاهرة (قوله ويرجع فيها) اي في زوال الريبة والثابت باعتبار المضاف اليه ويحتمل ان الضمير للامارة (قوله الا ييقين) قضية قوله السابق بامارة قوية الخ ان المراد باليقين ما يشمل الظن القوي (قوله فباطل) وان بان ان لا حمل نهائية ومغني قال ع ش قوله ولمن بان اي خلا فالابن حج والا قرب ما قاله ابن حج وجهه ان العبرة في العقود بما في نفس الامر اه (قوله وما يصرح به الخ) وفي كلام الروض وغيره ما يدل عليه ايضا وفرق مر بان الشك هنا اي في مسألة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولافان اقرويته بعد تسليمها لا تنفيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر واما ثانيا فغاية ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا اه سم (قوله ما ياتي في زوجة المفقود الخ) اي في الفصل الثالث وقوله المبطل صفة ما ياتي اه كردى (قوله لكون المانع الخ) علة للابطال وقوله وهو اي المانع في زوجه المفقود (قوله اقوى) هو خبر كون اه سم (قوله الفرق الخ) مفعول المبطل عبارة الكردي قوله للفرق متعلق بالمبطل اه فلعل نسخ الشرح مختلفة (قوله بان الشك الخ) اي وهو من موانع النكاح (قوله هنا) اي في مسألة العدة (قوله وذلك لان الخ) اي ابطال الفرق ثابت لان الخ اه كردى (قوله من هذين) اي الفرقين (قوله فيها) اي زوجة المفقود والمراد بالنكاح نكاح المفقود (قوله في حلها) اي حل زوجة المفقود لزوج اخر (قوله وقوة النكاح) عطف على الشك (قوله المانع) اي الشك لذلك اي حل زوجة المفقود لآخر (قوله ظاهرا) اي اذا الاصل بقاء النكاح الاول (قوله اي العدة) الى قوله والحاصل في المغني الا قوله وهل يعبر الى وكالتي الى قوله ولا اكثر فلا في النهاية الا ذلك القول (قوله ان امكن الخ) هل هو راجع ايضا للحكم بطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول صح النكاح على ما سياتي في الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منقعي عنها اه سم وسنذكر عن المغني والنهاية ما يوافق كلام شرح الروض وقوله من الاول اي ولا من الثاني كما هو الفرض (قوله ماصح) اي النكاح الثاني (قوله وهل يعتبر الخ) قضية قوله السابق من امكان العلوق بعد عقده الجزم باعتبارها كما هو قضية صنع النهاية والمنهج (قوله لحظة) اي للوطء والاستدخال (قوله يحتمل لا) اي يحتمل انها لا تعتبر (قوله وكالتي) اي النكاح الثاني (قوله فيلحقه) اي الواطء بشبهة اه ع ش (قوله ان امكن منه)

الخ كذا شرح مر (قوله وما يصرح به الخ) ما يدل عليه ايضا ما في الروض كغيره في الباب الثاني في اجتماع عدتين فيما اذا وطئت المطلقة في العدة بشبهة وانت بولد يمكن ان يكون من كل منهما وتعذر الحاق القنف فانه ذكر انه تنقضي عدة احدهما بوضعه ثم تعتد للآخر بثلاثة اقراء ثم ذكر انها لو كانت باثنا فنكحها الزوج مرة واحدة قبل الوضع او بعده لم يحكم بصحته لاحتمال كونه في عدة الثاني فان بان بعد بالقائف انها في عدته صح كما صحت رجعتا اعتبارا بما في نفس الامر ثم ذكر انه لو نكحها الواطء بشبهة قبل الوضع لم يصح لاحتمال كونه في عدة الزوج حيث ذكر كذا ان نكحها بعده في باقي عدة الزوج على ما مر فيه لذلك فلو بان في هذه بالقائف ان الحمل من الزوج صح اعتبارا بما في نفس الامر الا ان يفرق بانها هنا حالة النكاح يحتمل ان يكون في عدته الا ان هذا لا يزيد على ما في مسئلتان احتمال انها غير معتدة بالكلية فليتأمل (قوله وما يصرح به ما ياتي في زوجة المفقود الخ) فرق مر بان الشك هنا اي في مسألة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى اه ولا يخفى ما فيه اما اولافان اقرويته بعد تسليمها لا تنفيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر واما ثانيا فغاية ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا (قوله اقوى) هو خبر كون (قوله ان امكن الخ) هل هو راجع

اي للنسب الناجز لا مكانه وكالتي فيما ذكر وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد اذا امكن منه وان امكن من الاول ايضا لانقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا (او) ارتابت (بعدها قبل نكاحه) فالتصريح ندبا ولا كرهه وقيل وجوبه (لزوال الريبة) احتياطا

(فان نكحت) ولم تصبر لذلك (فان ذهب عدم ابطاله) أى الذكاح (فى الحال) لانالم تتحت المبط (فان علم مقتضيه) أى البطلان بان ولدت لدون ستة أشهر عامر (أبطناه) أى حكمنا ببطلانه لتبين فساده والا فلا ولوراجدها وقت الرية ووقت الرجعة فان بان حمل صحت والا فلا (ولو ابانها) أى زوجته بخلع او ثلاث ولم ينف الحمل (فولدت لاربعة سنين) فاقول ولم (٢٤٣) تزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يمكن

كون الولد من الثانى (لحقه) وبان وجوب سكنها ونفقتها وإن أقرت بانقضاء العدة لقيام الامكان اذ اكثر مدة الحمل اربع سنين بالاستقرار او ابتداؤها من وقت امكان الوطء قبل الفراق فاطلاقهم انه من الطلاق بحمول على ما اذا قارنه الوطء بتنجيز أو تعليق والحاصل أن الاربع متى حسب منها لحظة الوطء أو لحظة الوضع كان لها حكم مادونها متى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظروا هنا لغلبة الفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهر ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (او) ولدت (لاكثر) من أربع سنين بما ذكر (فلا) بلحقه لعدم الامكان وذكرت تقيما للتقسيم فلا تكرار فى تقديمها فى اللعان (ولو طلقها) (رجعيا) فانت بولد لاربعة سنين لحقه وبان وجوب نفقتها وسكنها أولاكثر فلا وحذف هذا لعلمه بما قبله بالاولى لانه لاذا ثبت ذلك فى البائن ففى الرجعية التى هى زوجة فى اكثر الاحكام اولى و (حسبت المدة من الطلاق)

أى بان أنت به لسة أشهر فاكثر من الوطء (قوله عامر) أى من امكان العلق بعد العقد (قوله والا فلا) أى وان لم يعلم مقتضى البطلان بان بان عدم الحمل أو ولدته لسة أشهر فاكثر فلا ينطه والولد الثانى وان امكن كونه من الاول ايضا عبارة المغنى وان علم انتفاؤه لم ينطه ولحق الولد بالثانى اه وعبارة المنهج مع شرحه او اراتت بعدها اى العدة سن صبر عن النكاح لنزول الرية فان نكحت قبل زوالها او اراتت بعد نكاح الاخر لم يبطل اى النكاح لانقضاء العدة ظاهر الا ان تلد لدون ستة أشهر من امكان علق بعد عقده وهو أولى من عقده فبتين بطلانه والولد الاول ان امكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت لسة اشهر فاكثر فالولد الثانى وان امكن كونه من الاول اه (قوله ووقت الرجعة) اى فيحرم عليه قربانها وغيره اه عش (قوله بخلع او ثلاث) اى او غيرهما اه معنى (قوله ولم يمكن كون الولد من الثانى) أما اذا امكن ذلك فانه لا يباح الاول كإساقى معنى (قوله وجوب سكنها الخ) اى الى الولادة أه أسنى (قوله وان أقرت) غايه رجعة للبت والشارح معا (قوله بالاستقرار) وحكى عن مالك انه قال جارتا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن فى ثنى عشرة سنة كل بطن فى اربع سنين وقد روى هذا عن غير المرأة المذكورة وقيل ان اباحنية حملت به امه ثلاث سنين وفى صحته كما قال ابن شهبة نظر لان مذهبه اكثر مدة الحمل سنتان فكيف يخالف ما وقع فى نفسه اه معنى (قوله وابتداؤها) اى الاربع سنين (قوله قبل الفراق) اى قبيله اه معنى (قوله فاطلاقهم) أى أكثر الاصحاب اه معنى (قوله اذا قارنه) اى الطلاق (قوله بتنجيز او تعليق) متعلق بالفراق اه سم اقول او يقارنه عبارة المغنى اذا وقع اى الطلاق مع الانزال بالتنجيز انتفاقا وبال تعليق اه (قوله ولحظة الوضع) لمنع الخلق فقط (قوله بما ذكر) اى من الطلاق ان قارنه الوطء والافمن وقت امكان العلق قبيله اه معنى (قوله وذكرت) اى مسئلة الولادة لاكثر (قوله فى تقدمها) اى معه (قوله فانت بولد) الى قوله وحذف هذا فى المغنى (قوله لاربعة سنين) اى فاقول (قوله وبان وجوب نفقتها الخ) اى وان المرأة معتدة الى الوضع حتى يثبت للزوج رجعتها اه معنى (قوله وحذف هذا) اى تفصيل الولادة بقوله فانت الخ (قوله لعلمه بما قبله الخ) هذا غير ظاهر فى قوله او لاكثر فلا اه سم اقول عدم الظهور مرتجه لكن بالنسبة لدعوى الاولوية واما اصل العلم فظاهر اه سيد عمر (قوله قبله) اى الطلاق (قوله وحذف) الى الفصل فى النهاية الا قوله على احد قولين الى المتن وقوله كان كان بمسافة القصر (قوله هذا) اى قوله حسب المدة من الطلاق (قوله لانه اذا حسب) الاول الثانى (قوله لانها) اى الرجعية (قوله وانها) اى ويعلم انها اه عش (قوله من الحذف من الاول الخ) وهو المسمى

للحكم ايضا بطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول صح النكاح على ماساقى فى الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منى عنهما (قوله بتنجيز او تعليق) متعلق بالفراق (قوله فى المتن او لاكثر فلا) قال فى الروض بعد هذا وقد صور المسئلة اولها بما اذا طلقها بائنا او رجعيا او فسخ نكاحها مانصه لكن ان ادعت انه حصل تجديد فراش برجعة او نكاح اى او وطء شبهة كما فى شرحه عن الاصل فانكره او اعترف وانكره الولادة فالقول قوله فان اقامت بينة او نكل فحلفت ثبت النسيب وله نفقه باللعان وان نكلت حلفت الولد اذ بلغ واما دعيتها فتقتضى به وان حلف اى الزوج على النفي ولم يثبت ما ادعت اه قال فى شرحه لانها تزعم ان الولد منه اه ومفهوم ذلك انها اذا لم تدع ما ذكر لا تنقضى به العدة وحيث قد يغنى ان تنقضى العدة مع وجوده اخذنا ما حرره فى شرح الروض ان الحمل المجهول يحتمل على انه من الزنا بالنسبة لعدم انتضاء العدة به فان قضية ذلك انتضاء العدة مع وجوده كما فى حل الزنا المعلوم اه (قوله لعلمه بما قبله بالاولى)

ان قارنه الوطء والافمن امكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعلمه بما بها بالاولى لانه اذا حسب من الطلاق مع أنها فى حكم الزوجة فالبائن أولى ومن ثم وقع خلاف فى الرجعية فقط كما قال (وفى قول) ابتداؤها (من انصرام العدة) لانها كالمسكوحة وبما قررت فى عبارته يعلم زيف ما اعترض به عليها وأنها من محاسن عباراته البليغة لما اشتملت عليه من الحذف من الاول دلالة الثانى عليه ومن الثانى دلالة الاول عليه

وان ما بين الدالين من دلالة الفجوى التي هي من اقوى الدلالات فتأمله فان قلت في الرجعية وجه انه يلحقه من غير تقدير مدة فن اين يؤخذ من المتن رد هذا قامت من قوله المدة بال العهدة المصرية بان الاربع تعتبر فيها ايضا (ولو نكحت بعد العدة) اخر او وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة اشهر) من امكان (٢٤٤) العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكانها لم تنكح) ولم توطأ ويكون الولد الاول ان كان

لاربع سنين فاقل من طلاقه او امكان وطئه قبله نظير ما مر لانحصار الامكان فيه (ولان كان) وضع الولد (لسته) من الاشهر بما ذكر (فالولد للثاني) لقيام فراشه وان امكن كونه من الاول (ولو نكحت) اخر (في العدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدة او بالتحریم وعذر لنحو بعده عن العلماء والافو زان لانظر اليه مطلقا وكذلك نكاح الفاسد في تفصيله الاتي وطء الشبهة (فولدت للامكان من الاول) وحده بان ولدته لاربع سنين فاقل ما مر ولدون ستة اشهر من وطء الثاني (لحقه) وانقضت عدتها بوضعه ثم تعدت ثانيا (لثاني) لان وطء شبهة (او) ولدت (الامكان من الثاني) وحده بان ولدته لاكثر من اربع سنين من امكان العلوق قبل فراق الاول ولسته اشهر فاكثر من وطء الثاني (لحقه) وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين لم يرجعها منهما شيئا لكن الذي اعتمده البلقيني ونقله عن نص الام انه اذا كان طلاقه رجعيا يعرض على القائف كما في قوله (او) ات

بالاحتباك (قوله وان هاتين الدالتين) اي قوله لما شتمت عليه الخ وقوله ومن الثاني لدلالة الاول عليه اه ع ش (قوله من دلالة الفجوى) اي دلالة مفهوم الموافقة الاولى من المنطوق اه جمع الجوامع عبارة ع ش اي من دلالة مفهوم الموافقة وهو ان يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور اه (قوله بال العهدة الخ) قديقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه سم على حجج اه رشيدى (قول المتن ولو نكحت) اي نكاحا صحيحا اه معنى (قوله او وطئت الخ) اي بعد العدة اه ع ش (قوله بعد العقد) اي الثاني (قوله ومن وطء الشبهة) الانسب لما قبله او بدل الواو (قوله لاربع سنين فاقل) اي فان كان لاكثر فهو منقضي عنهما ويصح النكاح الثاني اخذا بما ياتي في الحاشية اه سم عبارة المغنى وباتي عن النهاية نحوها وان وضعته لاربع سنين لحق الاول او لاكثر لم يلحقه وحيث لحقه فنكاح الثاني باطل لجرىانه في العدة واذ لم يلحقه كان منقضا عنهما وقد بان ان الثاني نكحها حاملا فهل يحكم بفساد نكاحه حملا على انه من وطء شبهة من غيره او لاحتمال على انه من زنا او ان الشبهة منه وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الاقرب كما قال الاذرى الثاني وجزم به في المطلب وهو ما خوذ من كلام الروايي كما ذكرناه في الجمل المجبول بل هو محل مجهول فياتي فيه الجمع المتقدم فيه اه في اوائل الفصل (قوله نظير ما مر) اي عقب قول المتن حسب المدة من الطلاق (قوله بما ذكر) اي من امكان العلوق بعد العقد الخ (قوله لقيام فراشه) الى الفصل في المغنى الا قوله كان كان بمسافة القصر (قول المتن ولو نكحت في العدة فاسدا الخ) لو قال المحرر ولو نكحت فاسدا كان نكحت في العدة لكان اولي لان النكاح في العدة لا يكون الا فاسدا وقد يحترز بذلك عن انكحة الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صحيحا كان محكوما بصحته كما مر في باب اه معنى وقوله وقد يحترز الخ ياتي في الشارح ما يوافقه (قوله وهو جاهل بالعدة الخ) عبارة المغنى بان ظن انقضاء العدة او ان المعتدة لا يحرم نكاحها بان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء اه زاد الاسنى او يجنون نشأ عليه من الصغر ثم بلغ ووافق فنكح اه (قوله لنحو بعده الخ) افهم ان عامة اهل مصر الذين هم بين العلماء لا يعذرون دعواهم الجهل بالمفسد فيكونون زناة ومنه اعتقادهم ان العدة اربعون يوما مطلقا اه ع ش (قوله والالا) اي بان علم ذلك او جهله ولم يعذر بجهله (قوله مطلقا) اي سواء ولدت للامكان منه او لا (قوله وطء الشبهة) اي في العدة اه ع ش (قوله بما مر) اي من طلاقه او امكان وطئه قبله (قوله شبهة) اي وطء شبهة قول المتن او للامكان من الثاني لحقه) اي ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول اه سم (قوله وان كان الخ) غاية (قوله على احد قولين الخ) رجحه مر اه سم عبارة النهاية وان كان طلاق الاول رجعيا كما هو ظاهر عبارته وان اعتمد البلقيني الخ قال ع ش قوله وان اعتمد البلقيني ضعيف اه (قوله لكن الذي اعتمده ونقله عن نص الام انه الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى وقضية صنيع الشارح اعتماده ايضا (قوله اذا كان طلاقه رجعيا) اي وقد اتت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم اه سم (قوله من الاول) اي من طلاقه او امكان وطئه قبله وقوله من الثاني اي من وطئه (قول المتن على قائف) وهو كما سيأتي اخر كتاب الدعوى مسلم عدل مجرب اه معنى (قوله او بهما الخ) اي او نفاه عنهما اه معنى (قوله وانتسابه بنفسه)

هذا غير ظاهر في قوله او لاكثر فلا (قوله بال العهدة) قديقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه (قوله ان كان لاربع سنين) اي فان كان لاكثر فهو منقضي عنهما ويصح النكاح الثاني اخذا بما ياتي في الحاشية (قوله في المتن او للامكان من الثاني لحقه) اي ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول (قوله وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين الخ) رجحه مر (قوله انه اذا كان طلاقه رجعيا) اي

به للامكان (منهما) بان كان لاربع سنين من الاول ولسته اشهر فاكثر من الثاني (اي عرض على قائف فان الحق باحدهما فكلا امكان منه فقط) وقد علم حكمه او بهما او توقف او فقد كائن كان بمسافة القصر انظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه اما اذا لم يمكن من واحد منهما كان كان لدون ستة من وطء الثاني وفوق اربع من نحو طلاق الاول

فهو منى عنهما وخرج بفاسد انكاح الكفار إذا اعتقدوا صحته فإذا أمكن منهما فهو للثاني بلا قائف (فصل) في تداخل العدين إذا (لزمها
عدتا شخص) واحد (من جنس) واحد (بان) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) رجعية أو بائنا (٢٤٥) (في عدة) غير حمل من (أقراء أو أشهر)

ولم تحبل من وطئه (جاهلا)
بأنها المطلقة أو بتحريم
وطئه المعتدة وعذر لنحو
بعده عن العلماء (أو عالما)
بذلك (في رجعة) لا بائن
لأنه زان (تداخلتا) أى
عدتا الطلاق والوطء
(فتبتدى عدة) بأقراء أو
أشهر (من) فراغ (الوطء
ويدخل فيها بقية عدة
الطلاق) وهذه البقية واقعة

عن الجهتين فله الرجعة في
الرجعى فيها إجماعا على ما
حكاه العبادى دون ما بعدها
(فان) كانتا من جنسين كان
(كانت احدهما حملا
والاخرى اقراء) كان
حبلت من وطئه في العدة
بالاقراء أو طلقها حاملا
ثم وطئها قبل الوضع وهى
من تحيض حاملا (تداخلتا
في الاصح) أى دخلت
الاقراء في الحمل وإن لم تتم
الاقراء قبل الوضع على
المعتمد خلافا لما يومه
كلام الروضة وان اغتربه
غير واحد من الشراح
وغيرهم لان كلامها مفرع
على ضعيف كما بينه النشائي
وغيره لاتحاد صاحبهما مع
أن العلم باشتغال الرحم
منع الاعتداد بها لاتقاء
فائدتها من كونها مظنة

أى فلولم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز أنه لم يمل طبعه لو احدى منهما ما ع ش (قوله فهو منى عنهما)
زاد النهاية وقد بان ان الثانى نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح حملا على أنه من وطئه شبهة من غيره أو لا
حملا على أنه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الاقرب كما قاله الاذرى الثانى وجرم به في
المطلب وفيه الجمع الماراه وكذا في سم عن شرح الروض ومر مثله عن المغنى قال ع ش يؤخذ من هذا جواب
السؤال عن حادثته هى بكر وجدت حاملا وكشف عليها القوابل فراوها بكر اهل يجوز لوليها ان يزوجه
بالاجبار ام لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لاحتمال ان شخصاً حاك ذكره على فرجها فامنى ودخل منه
في فرجها فحملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل
واحتمال كونها زنت وعادت البكارة والتحتمت فيه اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر من انها بكر مجبرة وإن
لوليها ان يزوجه بالاجبار اه (اتمة) لو وطئ معتدة عن وفاة بشبهة فانت بولدي يمكن كونه اسكل منهما
ولا قائف او هناك قائف وتعذر الحاقه انقضت بوضعه عدة احدى وبقي عليها الاكثر من ثلاثة اقراء
ومن بقية عدة الوفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعليها اتمامها لاحتمال كونه من الاول مغنى
وروض مع شرحه

(فصل في تداخل العدين) (قوله في تداخل العدين) أى وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة زمن وطئه
الثانى اه ع ش (قوله بمعنى كان) إلى قول المتن وقيل في المغنى الاقراء رجعية أو بائنا وقوله إجماعا إلى
دون ما بعدها وقوله وهى من تحيض حاملا وقوله لا بعده مطلقا الى الفصل في النهاية الاقراء إجماعا إلى
دون ما بعدها وقوله عطف اخص إلى المتن وقوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله استئناف إلى المتن (قوله
جاهلا بأنها المطلقة) كان نسي الطلاق وظنناه زوجته الاخرى اه مغنى (قول المتن أو عالما) أى أو جاهلا
لا يعذر اه ع ش (قوله لانه) أى العالم بذلك فى البائن (قوله فيها) أى البقية (قوله وهى من تحيض
حاملا) ليس بقيد كما يفيد كلام المغنى والنهاية ونبه عليه ع ش والرشىدى (قوله أى دخلت الاقراء الخ)
سواء أرات الدم ام لا نهاية ومغنى (قوله لان كلامها) أى الروضة مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل
نهاية ومغنى (قوله كما بينه النشائي) بفتح النون نسبة إلى النشا المعروف اه انساب السيوطى اه ع ش (قوله
لاتحاد صاحبهما) تعليل للمتن (قوله بها) أى بالاقراء (قوله ويكون) أى وضعه (قوله لا بعده) عطف
على قبله وقوله مطلقا أى فى الرجعى وغيره (قول المتن ان كان الحمل الخ) أى وكانت تعتد بالاقراء عن طلاق
رجعى اه مغنى (قوله فلا يرجع) أى قبل الوضع (قوله لوقوعه) أى الوضع عنه أى الوطء
عبارة المغنى بناء على ان عدة الطلاق قد سقطت بالوطء اه (قوله ويرده الخ) فيه تأمل (قوله ما تقرر) أى فى
قوله ويكون واقعا عنهما اه ع ش (قوله عطف اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل
الشبهة على ما عد النكاح الفاسد ليتبيننا وقد يجاب عنه بان المراد انه عطف اخص بالنظر لمفهوم اللفظ

وقد اتت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم (قوله فهو منى عنهما) قال فى شرح الروض فيما اذا
نكحت بعد العدة وانت بولدي لا يمكن كونه منهما وقد بان ان الثانى نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح
حملا على أنه من وطئه شبهة من غيره أو لا حملا على أنه من زنا وان الشبهة منه قال الاذرى قال بعض الائمة
فيه نظرو الاقرب الثانى وبه جزم الزركشى وغيره وهو ما خوذنا من الرويانى اه

(فصل في تداخل العدين) (قوله ويكون) أى وضعه (قوله في المتن ويراجع قبله) أى ويجدد فى غيره كما هو
ظاهر بل لا حاجة لهذا فان التجديد جائز له حتى بعده (قوله لا بعده) عطف على قول المتن قبله (قوله عطف
اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل الشبهة على ما عد النكاح الفاسد ليتبيننا وقد يجاب

للدلالة على البراءة (فيمتضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما (و) من ثم جاز له انه (يراجع قبله) فى الرجعى وإن كان الحمل من الوطء الذى فى
العدة لا بعده مطلقا (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يرجع لوقوعه عنه فقط ويرده ما تقرر (أو) لزمها عدتان (لشخصين بان) أى كان
(كانت فى عدة زوج أو) وطئه (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد) عطف اخص لانه من جملة الشبهة ووجهه خفاء كونه منها

(١) وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت (٢٤٦) فلا تدخل (تعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة كما جاء عن علي وغيره ولا يعرف

لها مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت نعم ان كانا حربيين فاسلمت مع الثاني او امانا فافعا لنا لغت على المعتمد بقية عدة الاول وتكفيها واحدة من حين وطء الثاني اضعف حق الحربي وان نازع فيه البلقيني (فان كان) اي وجد (حمل) من احدهما قدمت عدته وان تاخر لانها لا تقبل التأخير ففيما اذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقض عدة الطلاق بوضعه ثم بعدمضي زمن النفاس تعتد بالاقراء للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعقد أو غيره اي لا في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما وكذا فيما ياتي وسيعلم مما ياتي ان نيته عدم العود اليها كالتفريق وذلك لانها خرجت بصيرورتها فراشا للواطئ عن عدة المطلق واستشكله البلقيني بان هذا لا يزيد على ما ياتي ان حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ويجاب بمنع ما ذكره بل يزيد عليه اذ مجرد وجود الحمل اثر عن الاستفراش ولا شك ان المؤثر اقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع اثره لها لضعفه بالنسبة اليه وفي عكس ذلك تنقضي عدة الشبهة بوضعه ثم تعتد أو تكمل للطلاق وله

في نفسه وإن لم يكن باعتبار المراد منه وقوله ووجهه أي العطف خفاء كونه أي النكاح الفاسد منها أي الشبهة اه سم (قوله) او كانت زوجته معتدة (الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي رايته في نسخ المحلى والمغني والنهاية زوجة فليحرر فان الظاهر ان ترك الهاء اولي اه سيد عمر (قوله عن علي وغيره) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية عن عمر وعلي ولا يعرف لها الخ ونحوها عبارة المغني اه سيد عمر (قوله ان كانا) اي صاحب العدتين حربيين كان زوجت بجر في ثم وطئها اخر بصورة النكاح في عدة الاول ع ش او بشبهة اخرى مغني (قوله) لغت على المعتمد بقية عدة الاول (الخ) ولثلاثي ان ينكحها فيها لانها في عدته دون الاول فان حبلت من الاول لم يكن لها عدة واحدة فتعتمد للثاني بعد الوضع وإن حبلت من الثاني كفها ووضع الحمل وتسقط بقية الاول اه مغني وروض مع شرحه ونقل ع ش عن الزبدي مثله (قوله) وإن تاخر إلى قوله ويوجه في المغني لا قوله بعدة إلى وذلك وقوله واستشكله إلى وفي عكس ذلك (قوله) لانها (الخ) اي عدة الحمل اه مغني (قوله) ففيما اذا كان اي الحمل (قوله) وله الرجعة قبل الوضع (الخ) وكذا له تجديد نكاحها قبل الوضع وبعد التفريق بينهما كافي الروض وشرحه اه سم (قوله) لا وقت وطء الشبهة ولو اختلفا فادعى الزوج أن الرجعة ليست وقت الشبهة فصحيحة والزوجة أنها في وقتها فباطلة فلا قرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه اه ع ش (قوله) اي لا في حال بقاء فراش اي كان نكحها فاسدا واستمر بمعاهدة قبل ان يفرق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء اه ع ش (قوله) وكذا فيما ياتي (يعني ان قوله لا وقت وطء الشبهة الخ معتبر في قوله الاتي في العكس وله الرجعة الخ (قوله) بما ياتي اي في الفصل الاتي في شرح والا فلا (قوله) ان نيته اي الواطئ بشبهة بعد الطلاق اليها اي الموطرة بشبهة (قوله) وذلك اي عدم صحة الرجعة في حال بقاء فراش الواطئ بشبهة اه ع ش (قوله) بان هذا اي بقاء الفراش هنا (قوله) على ما ياتي اي عن قريب في العكس (قوله) لا يمنع الرجعة اي فهذا اولي بان لا يمنعا اه كرده (قوله) اذ مجرد وجود الحمل اي بقاء الفراش (قوله) ان المؤثر اي الاستفراش وقوله اقوى أي من الاثر وهو الحمل اه ع ش (قوله) وفي عكس ذلك أي فيما اذا كان الحمل من وطء الشبهة سم وع ش (قوله) ثم اي بعد الوضع ومضى زمن النفاس اعتد اي اذا كان وطء الشبهة قبل الشروع في عدة الطلاق وقوله او تكمل اي فيما اذا كان بعد مضي بعضها (قوله) وله الرجعة (الخ) اي لا في حال بقاء الفراش كانه عليه الشارح بقوله السابق وكذا فيما ياتي اه سم (قوله) قبل وضع الخ لانها وان لم تكن الان في عدة الرجعة فهي رجعية حكما ولهذا ثبت التوارث قطعا واذ رجع قبل الوضع فليس له التمتع بها حتى تضع كافي الروضة كاصلها (تنبيه) لو اشبه الحمل فلم يدرا من الزوج هو ام من الشبهة جدد النكاح مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليصادف التجديد عدته يقينا فلا يكفي تجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحق القائف انه وقع في عدته اكنفي بذلك والحامل المشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها ان ألحق القائف الولد به مالم تصر فراسا لغيره بنكاح فاسد قد سقط نفقتها الى التفريق بينهما للشوزها وليس لها مطالبة قبل اللحق اذ النفقة لا تلزم بالشك فان لم يلحقه به القائف او لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ مغني واسني وفي النهاية مثله الا ما قبل التنبيه قال ع ش قوله جدد النكاح مرتين اي حيث اراد التجديد في عدة والا فلا الصبر الى انقضاء العدتين وهو اولي لانتفاء

عنه بأن المراد انه عطف أخص بالنظر لمفهوم اللفظ في نفسه وان لم يكن كذلك باعتبار المراد منه وقوله ووجهه اي العطف خفاء كونه منها اي الشبهة (قوله) من حين وطء الثاني كذا في شرح الروض مع جعله من صور الثاني ان تزوجها معتدة فيلأزاد او من حين طلاقه حيث حكمنا بصحة نكاحه بان اعتقدوا صحته في عدة (قوله) وله الرجعة قبل الوضع (الخ) عبارة الروض وان كان الحمل للطلق فله رجعتها قبل الوضع لكن بعد التفريق بينهما اي في صورتين كافي شرحه اه (قوله) وفي عكس ذلك اي بان كان من غير المطلق (قوله) وله الرجعة قبل وضعه (قوله) اي لا وقت وطء الشبهة كما تقدم في قوله اي الشارح وكذا ما ياتي

وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح لم يصح في عدة النير وهي شبيهة باستدامة النكاح فاحتدل وتوعد في عدة النير وظاهر كلامهم إزالة التجديد بعد الوضع في زمن النفاس مع أنه من غير عدتها ويوجه بأن المخذور كونها في عدة النير وقد اتفق (٢٤٧) ذلك (والا) يكن حل (فان سبق

الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) لسبقها (ثم) عقب عدة الطلاق (استأنفت) العدة (الآخرى) التي للشبهة (وله) استئناف غير مقيد بماقبله من عدم حمل وسبق طلاق (الرجعة في عدته) لا وقت وطء الشبهة نظير مامر (فاذا رجع) وشم حمل أولا (انقطعت) عدة الطلاق (وشرعت) عقب الرجعة حيث لا حمل منه والافق ب زمن النفاس وله التمتع بها قبل شروعها (في عدة الشبهة) بان تستأنفها إن سبقها الطلاق وتتمها إن سبقته (ولا يستمتع بها) أي الموطأة بشبهة مطلقا مادامت في عدة الشبهة حملا كانت أو غيره (حتى تقضيها) بوضع أو غيره لا اختلال النكاح بتعلق حق الغير بها ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلو بها (وان سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لأنها أقوى باستنادها لعقد جائز (وقيل) تقدم عدة (الشبهة) لسبقها وفي وطء بنكاح فاسد وطء بشبهة أخرى

الشك حال العقد في صحة النكاح اه (قوله) وبعده الخ قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده انتهى اه سم (قوله) وفارق) أي التجديد وقوله وهي أي الرجعة اه ع ش (قوله) كونها) أي المرأة ولو ذكر الضمير بارجاعه إلى التجديد كان أنسب (قوله) لسبقها) ولقوتها لاستنادها العقد جائز نهاية ومعنى (قول المتن وله) أي المطلق اه معنى (قوله) غير مقيد الخ قضية ذلك أن قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغايرا لما هنا فقوله هنا نظير مامر فيه نظر لا قضاءه مغايرة ما هنا لما مر فتأمل اه سم (قول المتن الرجعة في عدته) أي أن كان الطلاق رجعيا وتجديد النكاح إن كان الطلاق باثنا اه معنى (قوله) نظير مامر) والمراد به مادام الفراش باقيا كما مر اه ع ش (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس اه سم (قوله) مطلقا) عبارة النهائية والمغنى بوطء جزما وبغيره على المذهب اه (قوله) ومنه يؤخذ) أي من حرمة التمتع وقوله حرمة نظره هذا يخالف مامر قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرقة والركبة من المعتدة عن الشبهة إلا أن يجب بان الغرض بما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتياده فليراجع على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعد تمتعا نعم إن كان ضمير منه راجعا لقول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اه ع ش (قوله) وفي وطء بنكاح فاسد الخ) عبارة المغنى تنمة لو كانت العدتان من شبهة ولا حمل قدمت الأولى لقدمتها ولو نكح شخص امرأة نكاحا فاسدا وشم وطئها شخص آخر بشبهة قبل وطئه أو بعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطء بها بشبهة ولو نف عدة النكاح الفاسد على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى يرجع بها ولو نكحت فاسدا بعدم مضي قرأين ولم يفرق بينهما إلى مضي سن اليأس أتمت العدة الأولى بشهر بدلا عن القرء الباقي ثم اعتدت للفاسد بثلاثة أشهر فان كان شحم حمل فعدة صاحبه مطلقا مقدمة تقدم الحمل أو تاخر لان عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدتان من وطء شبهة كان لكل من الواطئين تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر اه (قوله) يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح الخ) يعني أنه إذا كان وطء الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته وإن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا على الوطء قدمت عدته فالتفريق من التفريق والوطء عدته مقدمة اه ع ش

﴿فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة﴾ (قوله) في حكم معاشرة المفارق) إنما اقتصر عليه في الترجمة لانه هو الذي تعلق بمعاشرته الاحكام الاتية بخلاف الاجنبى فانه لا يتعلق بمعاشرته حكم اه رشيدى (قوله) أي المفارقة) إلى قوله وبه يندفع في النهاية لا قوله بان نوى إلى كملت (قوله) بان كان يختل بها) عبارة بعضهم بالموكلة والمباشرة وغير ذلك اه رشيدى (قوله) ولو في بعض الزمن) صادق بما لا أقل الزمن جدا ولعله غير مراد وإنما احتراز به عن اشتراط دوام المعاشرة اه رشيدى (قول المتن بلا وطء) خرج به ما إذا وطئ فانه ان كان الطلاق باثنا لم يمنع انقضاء العدة فانه زنا لا حرمة له وان كان رجعيا امتنع المضي في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة بقوله في عدة اقراء الخ الحمل فان المعاشرة لا تمنع انقضاء العدة به بحال

قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده وان لزم زوجته الحامل عدة شبهة او مطلقته فرأجعها والحمل له فله وطؤها مالم تشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها مالم تنقض العدة اما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع انتهى واما غير الوطء من الاستمتاع فمستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها إلى آخر المتن والشرح (قوله) غير مقيد الخ) قضية ذلك أن قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغايرا لما هنا فقوله أي الشارح بعدها نظيره مامر فيه نظر لا قضاؤه مغايرة ما هنا لما مر فليتأمل انتهى (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح م

﴿فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة﴾

ولا حمل يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح ومن الوطء بالنسبة للشبهة ﴿فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة﴾ (عاشرها) أي المفارقة بطلاق أو فسخ معاشرة (ك) معاشرة (زوج) لزوجه بأن كان يختل بها ويتمكن منها ولو في بعض الزمن (بلا وطء)

تنقضي مطلقا ناهيا مطلقا
ثالثها هو (أحكمها إن كانت
بائنا انقضت) عدتها مع
ذلك اذ لا شبهة لفراشه ومن
ثم لو وجدت بان جهل ذلك
وعذر لم تنقض كالرجعية
في قوله (والا) تكن بائنا
(فلا) تنقضي لكن اذا زالت
المعاشرة بان نوى أنه لا يعود
اليها فما دام ناويها فهي
باقية فيما يظهر كملت على
ما مضى وذلك لشبهة الفرash
كألو نكحها جاهلا في العدة
لا يحسب زمن استفرashه عنها
بل تنقطع من حين الخلوة
ولا يبطل بها ما مضى فتبني
عليه إذا زالت ولا تحسب
الاقوات المتخللة بين الخلوات
(و) في هذه (لارجعة) له
عليها (بعد) مضى (الاقراء
أو الأشهر) وان لم تنقض
عدتها (قلت) ويلحقها
الطلاق الى انقضاء العدة
احتياط فيهما وتغليظا عليه
لتقصيره به ويندفع ما أطال
به جمع هنا وقضية تعبيرهم
ببقاء العدة بقاء التوارث
بينهما وان تردد في الزر كشي
وغيره ومؤنتها عليه الى
انقضائها وعليه يفرق بينهما
وبين الرجعة بانهم غلبوا
فيها كونها ابتداء نكاح
في مسائل فاحتيط لها
بامتناعها عدم مضى صورة
العدة بخلاف نحو التوارث
والنفقة فانها محض آثار

وأفهم تعبيره بنى الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك وإن لحقه الامام بالوطء اه مغنى
اعلم ان الفاضل المحشى نقل نحو ما في المغنى عن الروضة ثم قال وقضيته انه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين
البائن والرجعية ويلزم من ذلك انه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجرى ان خلاف في الانقضاء مع عدم
وطئها ولعله غير معقول اه سيد عمر (قوله او معه) ومعلوم حرمة ذلك اه عش (قوله أو معه)
يتقيد بالنسبة للبائن بما اذالم تكن شبهة والافساق ان الوطء بشبهة يقطع عدة البائن وكان الا صوب أن يبقى
المتن على ظاهره فان التقييد بعدم الوطء لتأتى الاحكام الآتية لالتأتى الوجه فليراجع اه رشيدى
(قوله كما يفهمه علما) أى المذكورة في كلامهم والا فالشارح لم يدكر هنا منها شيئا اه عش (قوله
تنقضي مطلقا) أى لان هذه المخالطة لا توجب عدة اه مغنى (قوله لا مطلقا) أى لانها بالمعاشرة كالزوجة
اه مغنى (قوله ومن ثم لو وجدت) أى الشبهة اه عش (قوله لم تنقض الخ) ظاهره وان لم يكن وطء لكن
عبارة شرح المنهج نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهي التي تلائم ما يأتى اه رشيدى (قوله فلا
تنقضي) أى عدتها وان طالت المدة اه مغنى (قوله بان نوى الخ) أو فرق القاضى بينهما كما مر (قوله أن
لا يعود اليها) أى المعاشرة اه سم وكذا الضمير ان في قوله ناويها فهي باقية (قوله ناويها) الا وفق لما قبله
لم ينوه أى عدم العود فيشمل الاطلاق (قوله كملت) جواب اذا شأه سم (قوله على ما مضى) أى من عدتها
قبل المعاشرة اه عش (قوله وذلك) راجع الى قول المتن والافلا (قوله كألو نكحها) أى الزوج اه عش
عبارة الغنى كألو نكحت غيره اه ويؤيدها قول الشارح جاهلا الخ اذ تجتهد نكاح غير المطلقة ثلاثا
صحيح مطلقا (قوله بل تنقطع) عطف على فلا تنقضي اه كردى وقضية صنيع عش أنه عطف على
قوله لا يحسب الخ ولعله الظاهر لئلا يتكرر قوله ولا يبطل بها ما مضى فبني الخ مع قوله السابق لكن اذا زالت
المعاشرة كملت الخ (قوله من حين الخلوة) المناسب لما يأتى في قوله ولو نكح معتدة الخ من حين الوطء الا أن
يفرق بان النكاح الفاسد هنا ما كان من الزوج وتقدم فراشه اكتفى في حقه بالخلوة بخلاف الاجنبى اه
عش ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجدت الخ لم تنقض كالرجعية الخ لكن قضية قول
المغنى فرع لو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها ووطئها في العدة طائنا انقضاءها وتحملها بزوج اخبر لم تنقض العدة
كالرجعية اه عدم الفرق واشترط الوطء مطلقا كما مر عن الرشيدى عن شرح المنهج (قوله ما مضى) أى
من عدتها قبل المعاشرة (قوله ولا تحسب الخ) أى من العدة (قوله وفي هذه) أى صورة معاشرة الرجعية اه
عش (قول المتن ويلحقها) أى الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر الطلاق أى طلبة ثانية
وثالثة ان كان طلقها طلبة فقط اه مغنى (قوله فيهما) أى فى عدم صحة الرجعة ولحوق الطلاق (قوله
بقاء التوارث الخ) خلافا للنهاية كما يأتى (قوله ومؤنتها) عطف على التوارث (قوله بينهما) أى التوارث
والمؤنة (قوله فانها) أى التوارث والنفقة ونحوهما بما يأتى أنفا (قوله فلم تنقطع) أى التوارث والنفقة
ونحوهما (قوله لكن الذى رجحه البلقينى) عبارة الناشرى وقال أى البلقينى على الاول أى انه لا رجعة بعد
الاقراء أو الأشهر الا حوط ان لا يتزوج أختها ولا أربعاسواها لتعديده بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة
ولا يجب النفقة والكسوة ولا يصح خلعه او ايس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعه الا هذه اه

(قوله أو معه) عبارة الروضة فصل طلق زوجته وهجرها وأغاب عنها انقضت عدتها بمضى الاقراء أو الأشهر
فلو لم يجرها بل كان يطؤها فان كان الطلاق بائنا لم يمنع ذلك انقضاء العدة لانه ووطء زنا لحرمة له فان كان
رجعيا قال المتولى لا تشرع في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة وان كان لا يطؤها
ولكن يخالطها ويعاشرها معاشرة الا زواج فثلاثة اوجه الخ اه وقضيته أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل
بين البائن والرجعية ويلزم من ذلك انه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجرى ان خلاف في الانقضاء مع
عدم وطئها ولعله غير مقبول فليتأمل (قوله فادام ناويها) أى المعاشرة وقوله كملت جواب اذا ش (قوله
لكن الذى رجحه البلقينى الخ) عبارة الناشرى وقال أى البلقينى على الاول أى انه لا رجعة بعد الاقراء

فقال لا توارث بينهما ولا يصح اليلامها ولا ظهار ولا امة ولا ذواتها ويجب لها السكنى لانها بائن الا في الطلاق ولا يحد بوطئها اه (ولو عاشرها اجنبي) فيها بغير شبهة ولا وطء كعاشره الزوج (انقضت) العدة (والله اعلم) لعدم الشبهة اما اذا عاشرها بشبهة كان كان سيدها فهو كعاشره الرجعية واما اذا عاشرها بوطء فان كان زنا لم يؤثر او بشبهة فهو كافي قوله الاتي ولو (٢٤٩) نكح معة الى اخره وخرج باقرا او

اشهر عدة الحمل فتتقضى بوضعه مطلقا تعتذر قطعها (ولو نكح معة) لذيره (بظان الصحة ووطئ) انقطعت (عدتها) من حين ووطء (لحصول الفراش بوطئه بخلاف ما اذا لم يطاق فلا تنقطع وان عاشرها لا تنفء الفراش اذ بمجرد العقد الفاسد لا حرمة له) (وفي قول اوجه) وهو الا ثبت ومن ثم جزم به في الروضة تنقطع (من) حين (العقد) لاعراضها به عن الاولى (ولو راجع حائلا ثم طلقها) (استأنفت) العدة وان لم يطاها بعد الرجعة لعودها بها للنكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم) وحكى جديدا (تبنى ان لم يطاها) بعد الرجعة وخرج برأيه ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فانها تبنى على العدة الاولى (او) راجع (حامل) ثم طلقها (فيالوضع) تنقض عدتها وان وطئ بعد الرجعة لا طلاق الآيه (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلقها) (استأنفت) عدة وان لم يطاها بعد الرجعة لما مر أنها بها عادت لما وطئت فيه (وقيل ان لم يطاها) (بعد الوضع) ولا قبله (فلا عدة ولو خالع

وينبغي أن يكون المراد أنه اذا خالعاها وقع الطلاق ولا يلزم الوض انتمت اه سم (قوله فقال) أي غير البلقيني (قوله لا توارث بينهما الخ) اتي بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى سم ونهاية (قوله الاتي الطلاق) أي لحوقه وفيه مسأحة الامر من انه يجب لها السكنى وياتي من انه لا يحد بوطئها اه ع ش (قوله فيها) أي العدة (قوله بغير شبهة) الى الفصل في المعنى الاتي قوله لذيره (قوله كان كان سيدها الخ) انظر ما دخل تحت الكف ولول الكف استقصائية كما هو صريح صريح الروض وشرح المنهج اه رشيدى (قوله مطلقا) أي في الطلاق البائن وغيره وفي معاشره الاجنبي وغيره (قوله لتهذر قطعها) أي عدة الحمل الخ (قول المتن ولو نكح معة بظان الصحة الخ) فان قيل هذه المسئلة مكررة لذكرها في قول المتن سابقا ولو نكحت في العدة الخ اجيب بانها ذكرت هنا لبيان وقت انقضاء العدة الاولى وهناك لتصوير عدتين من شخصين اه معنى (قول المتن معة) أي عن طلاق بائن او رجعي اه ع ش (قوله لحصول الفراش الخ) و مر انه اذا زال الفراش بالتفريق أي او بنية عدم الود الى المعاشره تبنى على ما مضى اه ك ردى (قوله وهو الا ثبت) أي كونه وجهها ع ش وسم (قوله وجزم به) أي يكون الخلاف وجهها اه معنى (قوله عن الاولى) أي العدة الاولى عبارة النهائية والمعنى عن الاولى اه أي الزوج الاول وهو الانسب (قوله بها) أي الرجعة (قوله فانها تبنى الخ) أي فتسكتفي بما وان قيل كبراء عن الطلاق الاول والثاني ع ش (قول المتن بعد الوضع) لم يذكره في المحرر ولا في الروضة فكان الاولى حذفه معنى (قول المتن ثم نكحها الخ) اقتضى صحة نكاح المختلعة في عدته وهو المذهب (تمت) لو احبل امرأة بشبهة ثم نكحها ومات او طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الشبهة وعدة الوفاة او الطلاق بالوضع لانهما من شخص واحد او بالاكثر منه ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية وجهان اوجهما كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامة ثم اشترىها انقطعت العدة في الحال على ظاهر المذهب وحلت له ويبقى بقية العدة عليها حتى يزول ملسه فينقضها حتى لو باعها او اعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولي وغيره اه معنى (قول المتن ثم طلقها) أي او خالعا ثانيا اه معنى (قوله من العدة الاولى) أي من عدة الخلع اه ع ش (قوله لو فرض بقية شيء) أي مع ان المفروض تمتع اه ك ردى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيت ان مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الاتي بنت على ما سبق من الاولى الخ فتأمل اه سم عبارة المعنى واحترز بقوله ووطء عما اذا طلق قبل الوطء فانها تبنى على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية اه (قوله ومن ثم لم يوجد ووطء الخ) فلو اختلفا في الوطء وعدمه صدق منكره على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيما استثنى اه ع ش (فصل في عدة الوفاة) (قوله في الضرب الثاني) الى قول المتن او بائن في النهاية الا قوله ثم رايت الى ان فتأمل

والاشهر الاحوط انه لا يزوج أختها ولا أربعها واهل تعد به بالخاطلة التي منعت انقضاء العدة قال ولا تجب النفقة والكسوة لانها بائن بالنسبة الى انه لا تجوز رجعتها قال ولا يصح خلعا لبذلها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة بلحقها الطلاق ولا يصح خلعا الا هذه ولم ار من تعرض له انتهى قال الناشئ وينبغي ان يكون المراد انه اذا خالعاها وقع الطلاق ولا يلزم الوض (قوله فقال لا توارث بينهما الخ) اتي بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى (قوله وهو الا ثبت) الضمير الى انه وجه (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيت ان مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الاتي بنت على ما سبق من الاولى واكملتها فتأمل

(٣٣ - شرواني وابن قاسم - ثامن) موطوءة ثم نكحها في العدة (ثم وطئها) (ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شيء منها والا فهي قد ارتفعت من اصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الاولى واكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه قبل الوطء (فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين اول الباب

عن التصريح به وبوجوبه
اتكالا على شهرة ذلك
ووضوحه وفي المفقود وفي
الاداد (عدة حرة حائل)
او حائل يحمل لا يلحق ذا
العدة كما يعلم مما سيذكره
(لوفاة) لزوج (وان لم
توطا) لصغير او غيره وان
كانت ذات اقراء (اربعة
اشهر وعشرة ايام بيا ليلها)
لكتاب والسنة والاجماع
لما في اليوم العاشر نظر الى
ان عشرة اياما يكون المئوثة
وهو الليالي لا غير وردوه
بانه يستعمل فيها وحذف
التاء لتمامها وتغليب الليالي
اي لسبقها ولان القصد
بها التفجع وكان حكمة
هذا العدد ما مر ان النساء
لا يصبرن عن الزوج اكثر
من اربعة اشهر فجعلت مدة
تفجعهن وزيدت العشر
ان تظاهرا ثم رأيت شرح
مسلم ذكر ان حكمة ذلك
ان الاربعة بها يتحرك الحبل
وتنفخ الروح وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان وتعتبر
الاربعة بالالهة ما لم يميت اثناء
شهر وقد بقي منه اكثر
من عشرة ايام فينبذ ثلاثة
بالالهة وتكمل من الرابع
ما يكمل اربعين يوما ولو
جلت الالهة حسبته كاملة
(و) عدة (امة) حائل او
حامل بمن لا يلحقه اى من
فيها رق قل او اكثر باى
صفة كانت (نصفها) وهو
شهران هلالان بقية

الاربعة وقوله ويرد الى المتن (قوله وهو) اى الضرب الثاني (قوله به وبوجوبه) اى الضرب الثاني
(قوله وفي المفقود) عطف على قوله في الضرب الثاني (قوله يحمل لا يلحق) اى بان كان من زنا او
شبهة فالاول تنقض مع العدة والثاني تؤخر معه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشعر فيها بعد وضع الحبل
(فرع) لو مسخ الزوج حجرا اعتدت زوجته عدة الوفاة وحيوانا اعتدت عدة الطلاق سم على المنهج
اه عش (قوله لصغر) اى وان لم تكن متهمة للوطء اه عش (قوله الا في اليوم العاشر) راجع
للاجماع فقط اه سم (قوله نظرا الى ان عشر الخ) تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذى
هو احد الوجوهين المفهومين من قوله الا في اليوم العاشر لالعدم الاجماع على اليوم العاشر وان اومه
سياقه وتعمير العبارة الا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظرا الى ان اه رشيدى عبارة المغنى
انما قال بيا ليلها لان الاوزاعى والاصم قالتا اعتد باربعة اشهر وعشر ليل او تسعة ايام قال لان العشر تستعمل
في الليالي دون الايام ورد بان العرب تغلب صفة التانيث في العدد خاصة فيقولون سرناعشرا ويريدون
به الليالي والاىام وهذا يقتضى انه لو مات في أثناء ليلة الحادى والعشرين من الشهر او مع فجر ذلك اليوم ان
هذه العشرة لا تنكفي مع اربعة اشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك الليلة والذى يظهر ان ذلك يكفى وتحمل
العشر في الآية الكريمة على الايام لان المعلوم ان اذ حذف جاز اثبات التاء وحذفها اه (قوله وردوه بانه
يستعمل فيها) يحتمل قوله فيها مجموعهما اى الليالي والاىام وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ من
تمام الرد ويحتمل كلا منهما وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ وجه الرد وقوله ولان القصد بها التفجع اى
فيحاط له فقوى الردين اللذين قبله قاله السيد عمر وفيه نظر من وجوه (قوله يستعمل فيها الخ) كذا
في اصله رحمه الله تعالى محظه وبالتأمل فيه يعلم ما في صديقه اه سيد عمر ولم يظهر لي ما فيه فليحذر (قوله
وحذف التاء لتمامها وتغليب الخ) قد يقال ما الداعي الى هذا مع ان عشر يستعمل فيها الا ان يقال هو وان
ان تعمل فيها الا ان استعماله في الايام على خلاف الاصل فتأمل اه رشيدى والاولى ان يقال ان ما تقدم
من انه يستعمل فيها المراد به استعماله في كل منهما على الانفراد وان المراد به في الآية الكريمة هما معا
لهذا احتج الى التغليب (قوله ولان القصد بها الخ) عطف على قوله للكتاب اه عش عبارة الرشيدى
دولة اخرى للثمن من حيث المعنى لكن لا من حيث اصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها اربعة اشهر
وعشر ابل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها اه (قوله ما مر) اى في الابلاء (قوله فجعلت) اى
الاربعة اشهر (قوله استظهارا) انظر لاي شيء وذكره النهاية في الحسكة الاتية فقط ووجهه ظاهر
(قوله ذكر ان حكمة ذلك الخ) قد يقال ان ذلك ينافى كونها للتفجع المستوى فيه المدخول بها وغيرها
اه رشيدى وقد يجاب بان الحسكة لا تطرد والنسكات لا تتنازع (قوله بها) اى الاربعة (قوله وقد بقي
منها اكثر الخ) اى والى ما بقي منه عشرة فقط فتعتد باربعة اهل بعد اهل ولو اقتص عش وسم اى اقل
منه عشرة فتكملها من الخامس (قوله من الرابع) من فيه ابتداء اى اه رشيدى (قوله ولو جهلت الخ)
عبارة المغنى فان خفيت عليها الالهة كالحجوسة اعتدت بمائة وثلاثين اه (قول المتن وامة الخ) ولو عتقت
الامة مع موته اعتدت كحرة كما بحثه الاذرى معنى واسنى (قوله بقية السابى) وهو قوله ما لم يميت اثناء شهر

(قوله الا في اليوم العاشر) هذا الاستثناء راجع للاجماع فقط (قوله وقد بقي منه اكثر من عشرة ايام)
وان بقي منه عشرة اعتدت بها واربعة اشهر بعد اشرح روض (قوله اى من فيهارق الخ) في شرح الروض
قال الاذرى والظاهر ان المبعضة كالفقعة وان الامة لو عتقت مع موته اعتدت كالحرة اه (قوله وبحت
الزركشى وغيره الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشى وتقدم انه لو طوى امة يظن انها زوجته الحرة ولم
ينكشف له الحال الى الموت اعتدت عدة الحرة بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتعتد عدة الامة
لا نقطاع اثر الظن بالعلم بالحال لا خصاص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح وظاهر ان محله اذامات قبل علمه
بالحال اهو ينبغي تصوير ما قاله الزركشى يكون تلك الامة زوجة له لا مملوكة له ولا غير وقوله لا اختصاص

الخ اه عرش عبارة السيد عمر قوله بقيد السابق لا يخفى ما فيه من التسامح والمقصود واضح فيقال على نهج ما تقدم مالم يمت اثناء شهر وقد بقي منه اكثر من خمسة ايام فظهر دلالى ويعتبر منه من الثانى ما يكمل خمسة وثلاثين يوما اه وعبارة المغنى وياتى فى الانكسار والخفاء مامر اه (قوله ان قياس مامر) اى فى اوائل الباب فى التنبيه الاول (قوله انه لو ظنها) اى عند الوطء بدليل الفرق اه سم (قوله زوجته الحرة) اى ولم ينكشف له الحال إلى الموت بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتتعددة الامة اه سم عن الاسنى عن الزركشى (قوله ويرد الخ) رده النهاية بما نصه وأما ما يحجه الزركشى وغيره أن قياس مامر الخ صحيح إذ صورته ان يطأ زوجته الامة ظانا انها زوجته الحرة ويستمر ظنه إلى. وانه قد تبدل الوفاة عدة حرة إذا الظن كما نقلها من الاقل إلى الاكثر فى الحياة فكذلك فى الموت وبذلك سقط القول بانه يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف الخ اه قال الرشيدى قوله وبذلك سقط القول الخ قال سم هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك اه وكذا رده عرش بما نصه وما قاله حجج الاقرب لما علل به اه (قوله فتجد) بضم التاء وكسر الحاء من الاحداد (قوله فلا تجد الى قوله اه) زاد المغنى عقبه ما نصه وعدة الوفاة والاحداد لا يلزمان ام الولد وفاسدة النكاح والموطوءة بشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح اه وفى سم هنا عن الروضة والروض وشرحه زيادة بسط فى احوال المستولدة التى مات سيدها وزوجها معا او مرتبا (قوله قال الزركشى الخ) اعتمدته المغنى كما اشرنا اليه والنهاية (قوله حاق الطلاق بموته الخ) وفى الجيرى عن القليوبى ما نصه فرع

الخ يحتاج لتأمل (قوله انه لو ظنها) اى عند وطئها بدليل الفرق (قوله ويرد بان عدة الوفاة الخ) رد عليه بان الوطء بظن انها زوجته الحرة كما اثر فى العدة فى الحياة فايؤثر بعد الموت واقول هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك نعم قد يرد على الزركشى ايضا ما تقدم فى آخر باب القيط فيها لو اقرت متزوجة بالرق والزواج بمن لا تحل له الامة انه لا يفسخ نكاحه لعدم قبول اقرارها فى حقها وانها معتدة للوفاة عدة الامة سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده فهذه حرة فى اعتقاد الزوج مع معاشرتها لها واستمتاعه بها على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعد عدة الحر اثر بل عدة الامة ولما ورد ذلك على م الموافق الزركشى حمله على ما اذا لم يطأها الزوج قبل الموت اه واقول يجب ايضا منع انها حرة فى اعتقاد الزوج كما بيناه فى الحاشية فى باب القيط اخذنا من عباراتهم ثم المصرة بذلك كقولهم للزوج الخيار فى فسخ النكاح إن شرطت الحرية وعللوه بفوات الشرط اه ولو اعتقد حر يتاهم بفوت الشرط فى اعتقاده فلا وجه لتخيره وكقولهم ان اولادها الحاديين بعد الاقرار ارقاء وعللوا ذلك بقولهم لانه وطئها عالما برقتها اه لكن يشكل نفي حريتها فى اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول اقرارها فى حقها فليراجع (فرع) فى الروضة فى باب الاستبراء ما نصه فرع المستولدة المتزوجة اذا مات سيدها وزوجها جميعا فله احوال احدها ان يموت السيدا ولا تقدم مات وهى متزوجة وقد ذكرنا انه لا استبراء عليها على المذهب فاذا مات الزوج بعده اعتدت عدة حرة وكذا لو طلقها الحال الثانى ان يموت الزوج او لا فتتعددة امة بشهرين وخمسة ايام ثم مات السيد وهى فى عدة الزوج فقد عتقت فى اثناء العدة وقد سبق فى أول كتاب العدد الخلاف فى انها هل تكمل عدة حرة أم عدة امة والمذهب انه لا استبراء عليها كما ذكرنا قريبا وإن مات السيد بعد خروجها من العدة لزمه الاستبراء على الاصح فترى على عودها فراشا الحال الثالث ان يموت السيد والزوج معا فلا استبراء لانها لم تعد إلى فراشه ويحجى فيه الخلاف المذكور فيما اذا عتقت وهى معتدة وهل تعد عدة امة أم عدة حرة وجهان اصحهما عند الغزالي عدة امة وقطع البغوى بعدة حرة احتياطاً وعبارة الروض فرع مات سيد المستولدة ثم زوجها او ماتا معا اعتدت كالحر اه الحال الرابع أن يتقدم أحدهما ويشكل السابق فله صور احدها أن يعلم أنه لم يتخلل بين موتها شهران وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر من موت اخرهما موتا لاحتمال ان السيد مات او لاثم مات الزوج

ان قياس مامر أنه لو ظنها زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر ويرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا ومامر (وإن مات عن رجعية انتقلت إلى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتجد وتسقط نفقة (أو) عن (بائن) كفسوخ نكاحها كان اشترى زوجته ثم مات عقب الشراء (فلا) تنتقل بل تكمل عدة الطلاق أو الفسخ لانها ليست زوجة فلا تحدد لها النفقة إن كانت حاملا (فرع) قال الزركشى علنى الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تعد عدة الوفاة وإن أوقعنا الطلاق قبيل الموت ولا تترث احتياطاً فى الموضعين اه وفيه نظر

لو قال أنت طالق قبل موق باربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا إرث لها وإن كان الطلاق رجعياً يؤخذ بما ياتي أنه لا أحد ادعى عليه الا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما مر اه ولعله مختص بغير ذات حل او اقراء استمر حملها او إقرارها إلى الوفاة فليراجع (والذي مر) اى قبيل ادوات التعليق اه كردى (قوله) انفصال كاه حتى ثانی توامين اه معنى (قوله) ولو احتمالا) كمنفى بلعان كذا قاله الشارح وصورته انه لا عنها لنفى حملها ثم طلق زوجته ثم اشتبهت المطلقه الحامل بالملاعة الحامل أيضا ويكون ذلك تنظير انهاية أى مكانه قال ولو احتمالا تنظير المنفى بلعان فانه ينسب إلى النافى احتمالا لكن ينظر ما صورة المنسوب للبيت في مسئلتنا احتمالا رشيدى وعبارة المغنى تنبيه لا باقى هنا قول المصنف فيما سبق ولو احتمالا كمنفى بلعان لما مر ان الملاعة كالباقي فلا تنتقل إلى عدة الوفاة اه (قوله) لا يمكن إنزاله) اى بان كان دون تسع سنين اه رشيدى (قول المتن) إذ لا يلحقه الخ) قضية ذلك انه لو فرض انه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المنى في نحو الغسل والإلحقة الولد لا مكان الاستدخال حيث قد يقال قضية قول الشارح لتعذر انزاله انه لو علم انزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتمل الاستدخال اه سم و قوله وقد يقال قضية قوله الخ محل تامل بل قضيته كقضية الاول اه سيد عمر عبارة عرش بعد ان ذكر كلام المذکور نصها اقول ويمكن الجواب بان كلام من قوله لتعذر انزاله وقوله ولا نعلم يعهد الخ علة مستقلة والحكم يبقى ببقاء علقته فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويجب عليه الغسل لو جوده وإن لم ينقض منه الواله اعش اقول وعلى هذا الجواب يشكل الفرق بين الممسوح والمسلول فتأمل ولعل الاولى ما قاله الرشيدى بما نصه قوله بفقد انثيه سيأتى في المسلول أنه يلحقه الولد مع فقد انثيه فلعل العلة مركبة من هذا التعليل والذي بعده ان سلم ان المسلول عهد لثله ولادة اه (ولأنه لم يعهد لثله ولادة) وقيل يلحقه وبه قال الاصطخرى والقاضيان

وهي حرة ولا استبراء عليها على الصحيح لأنها عند موت السيد زوجة أى إن مات السيد أو لا أو معتدة أى إن مات الزوج أو لا وإن أوجبت الاستبراء فحكمه كإن شاء الله تعالى في الصورة الثانية ولو تخلل شهران وخمسة أيام بلا مز يدفهل هو كالمكان المتخلل اقل من هذه المدة أو كالمكان أكثر منها فيه الوجهان السابقان الصورة الثانية ان يعلم انه تخلل بين الموتين أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليا الاعتداد باربعة أشهر وعشرة أيام من موت اخرهما مو تأثم إن لم تحض في هذه المدة فعليا ان تتربص بعدها بحیضة لاحتمال ان الزوج مات أولا وانقضت عدتها وعادت فراشا للسيد وإن حاضت في هذه المدة فلا شىء عليها وسواء كان الحيض في اول المدة او اخرها وقيل يشترط كونه بعد شهرين وخمسة أيام من هذه المدة لثلاثيق الاستبراء وعدة الوفاة في وقت واحد قال الاصحاب لان الاستبراء إنما يجب على تقدير تاخر موت السيد وحيث تكون عدة الوفاة منقضية بالمدة المتخللة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحيض في اول هذه المدة او اخرها ولو كانت المستولدة بمن لا تحيض كفأها اربعة أشهر وعشرة أيام الصورة الثالثة ان لا يعلم كم المدة المتخللة فعليا التربص كما ذكرناه في الصورة الثانية اخذا بالاحوط ولا نورثها من الزوج إذا شككنا في اسبقهما موتا فان ادعت علم الورثة انها كانت حرة يوم موت السيد فعليهم الخلف على نفى العلم اه كلام الروضة سقناه مع طوله لحسن بيانه للمسئلة وعبارة الروض في الحال الرابع وإن تقدم موت احدهما واشكل اى المتقدم منهما اول لم يعلم هل ماتا معا او مرتبا اعتدت باربعة أشهر وعشرين اخرهما مو تاى لاحتمال موت السيد او لا ثم ان لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام ولحظة فلا شىء اى لا استبراء عليها وإن تخلل ذلك او أكثر او جهل قدره فان كانت تحيض لزوما حیضة إن لم تحض في العدة لاحتمال موت السيد اخرها ولهذا لا ترث ولها تحليف الورثة انهم ما علموا حررتها عند الموت اه قال في شرحه فان حاضت فلا شىء عليها وإن حاضت اول العدة اما إذا كانت لا تحيض فتسكفها المدة المذكورة اه (قوله في المتن) إذ لا يلحقه الخ) قضية ذلك انه لو فرض انه نزل منه مالم يثبت له حكم المنى في نحو الغسل والإلحقة الولد لا مكان الاستدخال حيث قد يقال قضية قول الشارح لتعذر انزاله انه لو علم انزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتمل الاستدخال (قوله) وقد امكن الخ) كذا شرح مر (قوله)

والذى مر أنه لا طلاق هنا
فتعبد عدة الوفاة وترث
(وعدة) (حامل بوضعه)
للأية (بشرطه السابق) وهو
انفصال كله وامكان نسبته
للبيت ولو احتمالا (فلو
مات صبي) لا يمكن انزاله
(عن حامل فبالشهر) عدتها
للقطع باتقاء الحمل عنه (وكذا
ممسوح) ذكره وانثياه مات
عن حامل فعدتها بالشهر
لا بالحل (اذ لا يلحقه) الولد
(على المذهب) لتعذر انزاله
بفقد انثيه ولأنه لم يعهد
لمثله ولادة (ويالحق)
الولد (بجوابقى أنثياه) وقد
امكن استدخالها منيه وان
لم يثبت كما مر لبقاء أوعية
المنى (فتعبد) زوجته (به)
أى بوضعه

لوفاته (وكذا ما سأل) خسة تاه (بقي ذكره) فبالحذر الوالد أعدت زوجته (به) أي برضه (بلى المذهب) لأنه قد يبالغ في الإيلاج فينزل ماء رقيقا
وكون الخصية الخبيثة واليسرى للشعر لانه ان صح اغلي ولا فقتراينا من ليس له الا يسرى له من كثير وشتر كذلك (ولو طلق احدي
امرأتين) كاحدا كاطلق ونوى معيته منها ولم ينز شيئا ومات قبل بيان البعينة (او تعين) للبعينة (فان كان لبطا) واحدة منها او طيء
واحدة فقط وهي ذات اشهر مطلقا او ذات اقراء في طلاق رجعي كما يعلم مما سيذكره (اعتدنا ٢٥٣) لوفاة احتياطا اذ كل منها يحتمل انها

فوفرت بطلاق فلا يجب
شيء على غير الموطوءة
او موت فتجب عدته (وكذا
ان وطيء) كلا منهما (وهما
ذوات اشهر) والطلاق بائن
او رجعي (او) ذواتا (اقراء
والطلاق رجعي) فتمتد كل
عدة الوفاة وان احتمل
خلافها لانها الاحوط هنا
ايضا على ان الرجعية تنتقل
لعدة الوفاة كما مر (فان كان)
الطلاق في ذواتي الاقراء
(بائنا) وقد وطئهما او
احدهما (اعتدت كل
واحدة) منهما في الاولى
والموطوءة منها في الثانية
(باكثر من عدة وفاة وثلاثة
من اقرائها) لوجوب
أحدهما عليها يقينا وقد
اشتبه فوجب الاحوط وهو
الاكثر كمن لزمه احدي
صلاتين وشك في غيرها يلزمه
ان ياتي بهما وتعدت غير
الموطوءة في الثانية لوفاة
(وعدة الوفاة) ابتداءها
(من حين الموت والاقراء)
ابتداءها (من) حين
(الطلاق) ولا نظر الى ان
عدة المهمة من التعيين لانه
لما ليس منه لموته اعتبر
السبب الذي هو الطلاق
فلو مضى قبل الموت قرآن

الحسين وأبو الطيب لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من ثقبه الى الظاهر وهما باقيا ان نهاية زاد المغنى
وحكى ان ابا عبيد بن حريز به قد تضاء مصر وقضى به فحملها لم يسوح على كنفه وطاف به الاسواق وقال
انظر الى هذا القاضي يلحق اولاد الزنا بالحدام (اه) (قوله لوفاته) او طلاقه اه مغنى وقول الشارح ولا عدة
عليها لطلاقه اي حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم نهاية (قوله لانه قد يبالغ الخ) قد يقال ان هذا
يتناقض في الممسوح بالمساحة اذ الذكر لا اثر له في الماء وانما هو طريق كالنقبة اه رشيدى (قوله والافتد
راينا الخ) هذا يقتضي قوة مذهب اليه الا صطخرى من لحوق الولد للممسوح ببقاء معدن المني وقوله وشعر
كذلك لا يصلح ان يكون من محل الرد لو جود مادة الشعر عند القاش به وكان الاظهر في الرد ان يقول بمد قوله
وله ماء كثير ومن له المني فقط وله شعر كثير اه ع ش (قوله مطلقا) اي بائنا او رجعا اه ع ش (قوله
وان احتمل خلافها) عبارة المغنى وان احتمل ان لا يلزمها لعدة الطلاق التي هي اقل من عدة الوفاة في ذات
الاشهر وكذا في ذات الاقراء بناء على الغالب من ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر (اه) (قوله في الاولى) اي
فيما اذا وطئها وقوله في الثانية اي فيما اذا وطئ احدهما (قول المتن والاقراء) بالرفع بخطه اه مغنى (قوله
فومضى الخ) متفرع على المتن (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن الخ) ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت
كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحتمل انها متوفى عنها وانها مطلقة منقضية العدة سم على حج اه
ع ش (قوله بسفره) الى قول المتن ويستحب في النهاية الاقوله ثم يعتد وقوله خلافا لبعضهم وقوله الاقراء الى
المال لاضرر وقوله كما مر انما بما فيه (قوله او غيره) عبارة المغنى او لم يرغب عنها بل فقد في ليل او نهار او
انكسرت به سفينة او نحو ذلك اه (قوله اي يظن الخ) الاوجه تفسير التيقن بالاعم من حقيقته ومن
الظن لا بخصوص الظن فتأمل اه سم عبارة المغنى او ثبت بما مر في الفرائض والمراد باليقين الطرف
الراجح حتى لو ثبت ما ذكر بعدلين كفي وسيأتي ان شاء الله تعالى في الشهادات الا كنفاء في الموت بالاستفاضة
مع عدم افادتها اليقين اه (قوله بشرطه) وهو اصراره على الردة الى انقضاء العدة اه ع ش (قوله ثم
تعدت) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الاقراء
ولو نكحت بعد التبرص والعدة الخ خلافه وهو المنتجه اه سم اقول ويصرح به ما ياتي من قول الشارح
تصويرا اذ المدار الخ وقول المصنف لو بلغتها الوفاة بعد المدة الخ (قوله الاب) اي باليقين او بما الحق به اي
الظن القوي اه ع ش (قوله فكذا زوجته) اي لا تفرق (قوله نعم لو اخبرها) الى قوله الذي هو في
المغنى الاقوله اذ لم يرد طلاقها وقوله واعتبرت الى المان (قوله عدل) ينبغي او فاسق اعتقدت صدقه او بلغ الخبر
عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لان خبرهم يفيد اليقين اه ع ش (قوله باحدهما) المناسب لما زاده
بقوله او نحوهما اسقاط الميم (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة المغنى قال الزركشي والمستولدة كالزوجة وان

لوفاته) وقول الشارح ولا عدة عليها لطلاقه اي حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم شرح مر (قوله
وتعدت غير الموطوءة في الثانية) اي وهي المارة في قوله او احدهما (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن مثلا الخ)
ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحتمل انها متوفى عنها
وانها مطلقة منقضية العدة (قوله اي يظن) الاوجه تفسير التيقن بالاعم من حقيقته ومن الظن لا بخصوص
الظن فتأمل (قوله ثم تعدت) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن

مثلا اعتدت بالاكثر من القرء الباقي وعدة الوفاة (ومن غاب) بسفر او غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أي يظن بحجة
كاستفاضة وحكم بموته (موته او طلاقه) او نحوهما كردته قبل اوطء او بعده بشرطه ثم اعتدل ان الاصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته يتيقن
فلم يزل الابو بما الحق به ولان ماله لا يورث وام ولده لا تعتق فكذا زوجته نعم لو اخبرها عدل ولو عدل رواية باحدهما حل لما باطنا
ان تنسكح غيره ولا تفرق عليه ظاهر اخلافا لبعضهم ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنحو اختها او خامسة اذ لم يرد طلاقها (وفي القديم

اتباعا لقضاء عمر رضى الله عنه بذلك واعتبرت الاربع لانها اكثر مدة الحل (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لخالفته القياس الجلى لانه جعله ميتا فى النكاح دون قسمة المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط ووجه عدم النقض الا فى القضاء عندى أظهر لوضوح الفرق اذا لمال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمته ولو فقير الا ان وجوده لا يمنع من تحصيل غيره بكسب أو اقراض مثلا فضرره يمكنه دفعه بخلاف الزوجة فانها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه تجاز فيها ذلك دفعا لعظم الضرر الذى لا يمكن تداركه وفى نفوذ القضاء به ووجهان صحيح لا ينوى نفوذه ظاهر او باطنا كسائر المختلف فيه ويظهر ان هذا إنما يتأتى على عدم النقض اما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره بمتنع التقليد فيما ينقض (ولو نكحت بعد التربص والعدة) تصوير اذا المدار فى الصحة على نكاحها بعد العدة (فان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بقدر العدة (صح) النكاح (على الجديد) ايضا (فى الاصح) اعتبارا بما فى

الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له نكاح أختها وأربع سواها (قوله) تربص (قوله) تربص (قوله) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وفى المعنى تربص بخذف احدى التامين اى تربص زوجة الغائب المذكوراه فليحرر اه سيد عمر (قوله) اتباعا لقضاء عمر (الخ) قال البيهقي وروى مثله عن عثمان وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ولان للمرأة الخروج من النكاح بالجب والعنة لفوات الاستمتاع وهو هنا حاصل اه معنى (قوله) المتن فلو حكم بالقديم (الخ) اى حكم حاكم غير شافعى بما يوافق القديم عندنا نقض الخ خرج به مالو رفعت أمرها لقاض ففسخ عليه فانه ينفذ ففسخه ظاهر او باطنا اه عش ولعل الفسخ بالا عسار بشرطه (قوله) المتن بالقديم اى بما انضمته من وجوب التربص أربع سنين ومن الحكم بوفاته وبحصول الفارقة بعده هذه المدة اه معنى (قوله) المتن قاض اى مخالف كما هو ظاهر ولا فلو كان مستند القضاء مجرد القديم والقاضى شافعى لم يصح القضاء اذ لا يصح القضاء بالضعيف اه رشيدى (قوله) لخالفته القياس الجلى اى ومحل قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلى الذى هو ما قطع فيه بنفى الفارق اه بجمبرى (قوله) الذى هو دون النكاح (الخ) فيه اشارة للرد على الحنفية اه عش (قوله) ووجه عدم النقض الا فى القضاء الذى يظهر ان اضافة الوجه الى عدم الخ للبيان وان قوله الا فى القضاء اى الجسارى فى القضاء بالقديم صفة للوجه عبارة النهائية والوجه الثانى لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين ولان المال لا ضرر الخ اه (قوله) لان وجوده اى المال (قوله) فضرره اى الوارث (قوله) وفى نفوذ القضاء به اى بالقديم (قوله) صحح الاسوى) والوجه الثانى انه ينفذ ظاهر ا فقط يتفرع على الوجهين انه اذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فان قلنا ينفذ ظاهر ا فقط فهى للاول ولان قلنا ينفذ ظاهر او باطنا فهى للثانى لبطان نكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم ومن تقاربه وكان الشارح فهم انهما من الجديد فرتب عليه ما تراه اذ لو فهم انهما من القديم لم يحتج الى قوله ويظهر ان هذا إنما يتأتى الخ اه رشيدى (قوله) على عدم النقض اى الذى هو مقابل الاصح (قوله) اما على النقض اى المعتمد اه عش (قوله) مطلقا اى لا ظاهر او لا باطنا (قوله) لقول السبكي ويمنع التقليد (الخ) قال الشهاب سم فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد اه رشيدى (قوله) فيما ينقض اى ينقض قضاء القاضى فيه اه عش (قوله) المتن بعد التربص والعدة اى وقبل ثبوت موته او طلاقه اه معنى (قوله) على نكاحها اى وقوعه بعد العدة اى سواء مضى مدة التربص ايضا ام لا (قوله) اعتبارا بما فى نفس الامر اى قول المتن ويجب فى المعنى الا قوله كما مر انفا (قوله) كما مر انفا اى فى فصل عدة الحامل بوضعه الخ فى شرح لم تنكح حتى تزول الريبة (قوله) فهى له (الخ) ولو اتت بولد ولم بدعه المفقود لحق بالثانى عند الامكان لتحقق براءة الرحم من المفقود بمضى المدة المذكورة ولو لم تنكح وتزوج واتت بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمفقود لذلك فان قدم المفقود وادعاه لم يعرض على القائف حتى يدعى وطاهها كنفان هذه المدة فان انتفى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القائف كان له منعها من ارضاعه غير اللبا الذى لا يعيش الا به ان وجد مزرعة غير هاو الا فلا يمنعها منه وإذا جاز له المنع ومنعها وخالفته وارضعته فى منزل المفقود ولم تخرج منه ولا وقع خلل فى التمكن لم تسقط نفقتها منه ولا سقطت مغن وروى مع شرحه (قوله) المتن ويجب الاحداد) يظهر ان الحكمة فى مشروعية الاحداد تنفير الاجانب عن التطالع للمفارقة فوجب فى معتدة الوفاة لعدم وجود من يدفع عن النسب وسن فى البائن لوجوده ولم يشرع فى الرجعية لعدم التطالع لها غالبا مع كونها زوجة فى كثير من الاحكام اه سيد عمر (قوله) باى وصف اى حاملا او حائلا كاملة او ناقصة (قوله) للخبر

قضية قوله الا فى ولو نكحت بعد التربص والعدة الخ خلافه وهو المتيحه (قوله) فى المتن وتنكح عبارة التنبيه ثم تحل للزوج فى الظاهر وهل تحل فى البائن قولان اه (قوله) وفى نفوذ القضاء به اى القديم (قوله) لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد (الخ) فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل يكون بالاجتهاد وادائه

نفس الامر كما مر آنفا بما فيه اما اذا بان حيا فهى له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد للثانى لان وطاه يشبهه (و يجب الاحداد على معتدة وفاة) باى وصف كانت للخبر المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث

الاعلى زوج أربعة أشهر وعشر أى فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لأن ما جاز (٢٥٥) بعد امتناعه وجب وللإجماع على ارادته

الا ما حكى عن الحسن
البصرى وذكر الإيمان
للقالب اولاً لانه اعم على
الامثال ولا لافن ذامان
يلزمها ذلك ايضا ويلزم
الولى أمر موليت به وعدل
عن قول غيره المتوفى عنها
ليشمل حاملاً من شبهة
حالة الموت فلا يلزمها
احداد حالة الحمل الواقع عن
الشبهة بل بعد وضوءه ولو
أحلبا بشبه بتم تزوجها ثم
مات اعتدت بالوضع عنهما
على أحدهما رجوع ولا يرد
على المتن لانه يصدق على ما بقى
انه عدة وفاة فلزمها الاحداد
فيها وان شاركتها الشبهة
(لا) على (رجعية) لبقاء
معظم احكام النكاح لها
وعليها بل قال بعض الاصحاب
الاولى ان تزين بما يدعوه
لرجعتها وبفرض حتمتها والا
فالمقول عن الشافعى نذب
الاحداد لها فحلها ان رجعت
عوده بالتزني ولم يزعم انه
لنفرحها بطلاقه (ويستحب)
الاحداد (البائن) فلع او
ثلاث او فسخ لثلاث يفضى
تزينها لفسادها وفي قول
يجب) عليها كالماتوفى عنها
وفرق الاول بانها بحفوة
بالفراق فلم يناسب حالها
وجوبه بخلاف ذلك قيل
قضية الخبر تحريمه لمها ولم
يقولوا به انتهى وليست قضيته
ذلك كما هو واضح من جعل
المقسم الاحداد على الميت

إلى قول المتن ويستحب في المغنى لا فوله ولو أحلبها إلى المتن (قوله لان ما جاز الخ) قضيته ان الاحداد على
الزوج هذه المدة كان متمتعاً وقديماً ما دلت الامتناع اه سيد عمر وظاهر صنيع الشارح ان دليل
الامتناع اول الحديث (قوله وجب) أى غالباً نهاية (قوله الاما حكى عن الحسن الخ) أى من انه
مستحب لا واجب اه معنى (قوله وذكر الإيمان للغالب) وكذا ذكر الاربعة أشهر وعشر فان ذلك فى
الحائل واما الحامل فتجد مدة بقاء حملها قاله شيخنا فى حاشيته على البخارى اه معنى (قوله ولا لافن لها امان
يلزمها ذلك) أى وان كان زوجها كافراً لم يلزم من لا امان لها أيضاً لزوم عقاب فى الآخرة بناء
على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وعش ورشيدى (قوله امر موليت الخ) عبارة
المغنى وعلى ولى الصغيره والمجنونة منعهما ما يمنع منه غيرهما اه (قوله ليشمل حاملاً الخ) كذا فى اصله
رحمه الله ورايت فى هامشه بخط تلميذه الفاضل عبد الرؤف ما صورته قوله ليشمل صراجه ليخرج اه وقد
يقال اسم الفاعل حقيقة فى حال التلبس ومثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وان لم ار من ذكره فن
عبر بالمعتمدة كالمصنف شمل كلامه احداد هذه فى زمان عدتها عن الوفاة ومن عبر بالماتوفى عنها ليشمل لانها
لا يقال لها حيث ماتوفى عنها الاعلى سبيل التجوز فلا محل لتخطئة الشارح رحمه الله بل فى بقوله يقال التعبير بالشمول
هو الصواب دون التعبير بالاجرا اه سيد عمر اقول تخطئة الشيخ عبد الرؤف وكذا اجاب السيد عمر
كل منهما مبني على ما هو ظاهر صنيع الشارح من رجوع ضمير ليشمل لما عدل اليه المصنف ويمكن دفع التخطئة
مع الاستغناء عن التعسف بارجاع الضمير الى قول الغير كما جرى عليه الرشيدى ثم قال قوله فلا يلزمها الخ هذا
التفريع على ما علم من عدل المصنف اه (قوله ثم تزوجها) أى حاملاً اه ع (قوله اعتدت بالوضع عنهما)
ثم قوله وان شاركتها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالسكينة وان كانت للبتزوج
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها إلا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها
عدة وطء الشبهة لانها لشخص واحد وان حملت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها
عدة الشبهة سم على حجب اه ع (قوله فالمقول عن الشافعى نذب الاحداد) اعتمده النهاية والمغنى أيضاً (قول
المتن ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب فى عدة فراق الزوج قال فى شرحه خـج بفرق الزوج
الموطوءة بشبهة او بنكاح فاسد وام الولد فلا يستحب لها الاحداد اه والاقتصار على نفي الاستحباب يشعر
بالجواز وقد يلتزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فيلزم
مراه سم وقوله خرج الى قوله اه فى المغنى مثله (قوله بخلع) الى قول المتن وحرم فى النهاية الا قوله اوفسخ
(قوله وفرق الاول) عبارة المغنى كالماتوفى عنها زوجها بجماع الاعتداد عن نكاح ودفع هذا بانها ان فورقت
بطلاق فهى بحفوة به او بفسخ فالفسخ منها الولعى فيها فلا يلىق بها فيها ما يجاب الاحداد اه (قوله بخلاف
تلك) أى المتوفى عنها زوجها (قوله أى الاحداد) الى قوله وبوجه فى المغنى (قول المتن لبس مصبوغ

إلى القول به فليتأمل (قوله ولا لافن لها امان يلزمها) أى وان كان زوجها كافراً لم يلزم من لا امان
لها لزوم عقاب فى الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله عنهما ثم قوله وان
شاركتها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالسكينة وان كانت للبتزوج وقضية ذلك انه
لو كانت المسئلة بحالها إلا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة
لانها لشخص واحد وان حملت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه دخل فيها عدة الشبهة (قوله
على أحدهما رجوع) اعتمده ايضا مر (قوله فالمقول عن الشافعى الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن
ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب فى عدة فراق الزوج قال فى شرحه خـج بفرق الزوج الموطوءة
بشبهة او بنكاح فاسد وام الولد فلا يستحب لها الاحداد اه والاقتصار على نفي الاستحباب يشعر بالجواز
وقد يلتزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فيلزم
(تنبيه) حيث طلب الاحداد او ابيح وتضمن تغيير اللباس لاجل الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس

(وهو) أى الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع ويروى بالجيم وهو التلح واصطلاحاً هنا (ترك لبس مصبوغ)

بما يقصد (لزينة وأن خشن) للنهي الصحيح عنه كالاكتحال والتطيب والاختضاب والتحلي وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغرة بفتح أوله وفي رواية من باب ذكر بعض افراد العام على انه لبيان ان الصبغ لا بد ان يكون لزينة (وقيل يحل) لبس (ما صبغ غزله ثم نسج) للاذن في ثوب العصب في رواية وهو بفتح فسكون (٢٥٦) اللهم لتين نوع من البرود يصبغ ثم ينسج واجيب بانه نهى عنه في اخرى فتعارضا والمعنى

الخ) يتجه أخذ ما يأتي في الحل جواز لبسه عند الحاجة كاحرازه اه سيد عمر (قوله بما يقصد) انما قدره لان المتن يوهن الممتنع انما هو المصبوغ بقصد الزينة بخلاف ما صبغ لا يقصد هاهو وان كان الصبغ في نفسه زينة فاشار بهذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه ان يقصد للزينة وان لم يقصد بصبغ خصوصه زينة وهذا التقدير ما خوذ من كلام المصنف فيما يأتي قريبا اه رشيدى (قول المتن وان خشن) اى المصبوغ نبه به على ان فيه خلافا للمشهور وعدم الجواز اه معنى (قوله عنه) اى عن لبس المصبوغ (قوله كالاكتحال الخ) أى كانهى عن الاكتحال الخ وليس المراد ان ما هنا مقيس على الاكتحال الخ وانما ذكر هذا هنا مع ان محله ما سياتى عند ذكر الاكتحال وما بعده لان النهى عن ذلك في نفس الحديث المشتمل على النهى عما هنا اه رشيدى (قوله وذكر المعصفر الخ) مبتدا خبره من باب ذكر الخ اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغرة اى الاقتصار عليهما اه (قوله بفتح اوله) عبارة الاوقيانوس المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجزة ويجوز فتحها الطين الاحمر اه (قوله في رواية) متعلق بذكر المعصفر الخ (قوله من باب ذكر بعض افراد العام) وهو اى العام المصبوغ المنهى عنه المذكور بقوله للنهي الخ اى وذكر فرد من افراد العام لا يخصه اه ع ش (قوله على انه لبيان ان الصبغ الخ) يعنى انه اشير بذكر هذين في الحديث الى ان الصبغ الممتنع انما هو المقصود للزينة لا كل صبغ من باب بيان الشيء بذكر بعض افراد اه رشيدى (قوله بفتح فسكون الخ) اى بفتح العين واسكان الصاد المهملتين اه معنى (قوله يصبغ) عبارة المغنى يعصب غزله اى يجمع ثم يشد ثم يصبغ معصوبا اه (قوله لا ذلا يصبغ ولا) عبارة المغنى لان الغالب انه لا يصبغ قبل النسج الخ اه (قوله وان نعمت) عبارة المغنى وان نفست لان تقيده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم ان غير المصبوغ مباح ولان نفاستها من اصل الحلقة لا من زينة دخلت عليها كالمراة الحسناء لا يلزمها ان تغير لونها بسواد ونحوه اه (قوله اى تحرير) تفسير لا يرسم (قول المتن في الاصح) ولها لبس الخزقعا لا ستتار لا يرسم فيه بالصوف ونحوه معنى ونهاية (قوله بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا في قوله وبه يرد الخ اه سم (قوله لا يقصد لزينة النساء) اى ولا نظر للترين به في بعض البلاد اه ع ش (قوله بل لنحو) الى قول المتن وكذا في المغنى لا قوله اى بان المتن وقوله ان ستره وقوله ويفرق الى وكذا (قوله وعبارته الاولى) هى قول المتن ترك لبس مصبوغ لزينة (قوله ولا) اى بان كان كدرا او مشعبا او اكهب بان يضرب الى الغبرة اه معنى (قوله وعبارته هذه) اى قول المتن ومصبوغ لا يقصد لزينة (قوله طراز) الى قوله ويفرق بينهما فى النهاية (قوله طراز مركب) اى ولو كان صغيرا اه معنى (قوله الا ان كثر) اى الطراز المنسوج مع الثوب اه معنى (قوله وقرط) اسم لما لبس في شحمة الاذن والمراد به هنا الخلق لا بقدها ع ش (قوله ومثله) اى من الحل والضمير في مشبهه راجع للمموه اسم عبارة الرشيدى نصها عبارة الاذرى نقلا عن الحاوى للباوردى ولو تحلت برصاص او نحاس فان كان موه بذهب او فضة او مشابها لها بحيث لا يعرف الا بالتأمل او لم يكن كذلك ولكنهما من قوم يتزينون بمثل ذلك فحرام والافحلال انتهت وعليه فيتعين قراءة او مشبهه بالرفع عطف على موه والضمير فيه لاحدهما والتقدير موه موه باحدهما ومنه مشبهه احدهما وقوله ان ستره ليس في كلام الاذرى عن الماوردى كما ترى فكان الشارح قيده بالموه باحدهما لكن كان ينبغى تقديمه على قوله او مشبهه مع بيان لبوت المقررة فى باب الجنائز (قوله بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا في قوله وبه يرد الخ (قوله اى بان عدا الخ) كذا م (قوله ومثله) اى من الحل والضمير في مشبهه راجع للموه

يرجح انه لا فرق بل هذا يبلغ في الزينة اذ لا يصبغ اولا الارفع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كتنقش (من قطن وصوف وكتان) على اختلاف ألوانها الخلقية وان نعمت (وكذا ابريسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك اى تحرير (في الاصح) لعدم حدوث زينة فيه وان صقل وورق وبوجه بان الغالب فيه انه لا يقصد لزينة النساء وبه يرد ما اطال به الاذرى وغيره من ان كثير من نحو الاحمر والاصفر الخلقى يربو لصفاء صقله وشدة بريقه على كثير من المصبوغ (و) يباح (مصبوغ لا يقصد لزينة) اصلا بل لنحو احتمال وسخ او مصيبة كاسود ما يقرب منه كالمشيع من الاخضر وكحل وما يقرب منه كالمشيع من الازرق ولا يرد على عبارته مصبوغ تردد بين الزينة وغيرها كالاخضر والازرق لان فيه تفصيلا هو انه ان كان برقا صافى اللون حرم وعبارته الاولى قد تشملها لان الغالب فيه حيث انه يقصد للزينة والا فلا وعبارته هذه تشملها لانه لا يقصد به

زينة حيثئذ (ويحرم) طراز مركب على الثوب لا منسوج معه الا ان كثر اى بان عد الثوب بسببه ثوب زينة فيما يظهر (حلى ذهب فضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهي عنه ومنه موه باحدهما ومشبهه ان ستره بحيث لا يعرف الا بالتأمل ويفرق بين هذا وما مر في الاولانى بان المداور هنا على مجرد الزينة وشم على العين مع الخيلاو وكذا نحو نحاس

لظهور الزينة فيها (و) يحرم
لغير حاجة كإيأى (طيب)
ابتداء واستدامة فاذا طرأت
العدة عليه لزمها إزالته
للنهي عنه ويفرق بينها وبين
نظيره في المحرم بأنه ثم من
سنن الاحرام ولا كذلك
هنا وبأنه يشدد عليها هنا
أكثر بدليل حرمة نحو
الحناء والمعصر عليها هنا
لا ثم (في بدن) نعم رخص
صلى الله عليه وسلم لها أن
تتبع للنحو حيض قليل قسط
أو انقفاً نوعين من البخور
للحاجة وألحق الاسنوى
بها في ذلك المحرمة وخالفه
الزركشى والوجه الاول
(و ثوب وطعام) في كل
(كحل) والضابط أن كل
ما حرم على المحرم من الطيب
والدهن لنحو الرأس
واللحية حرم هنا لكن
لا فدية لعدم النص وليس
للقياس فيها مدخل وكل
ما حل له ثم حل هنا (و) يحرم
(اكتحال بائمه) ولو غير
مطيب وإن كانت سوداء
للنهي عنه وهو الاسود
ومثله نصا الاصفر وهو

(قوله) والدهن لنحو الرأس واللحية (قال في شرح المنهج بخلاف دهن سائر البدن أهو يذغى إلأمامن شأنه أن يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره) (قوله في المتن و) (اكتحال) هل يشعل العمياء الباقية الحدقة ولا يبعد الشمول لأنه مزين في العين المفتوحة وإن فقد بصرها (قوله) ثم قال فلا تجعليه إلأليلا (قال في شرح الروض

(٣٢ — شروانی و ابن قاسم — ثامن) لازیتہ فیہ (الاحاجۃ کرمہ) فتجعلہ لیلا و تمسحہ نهارا إلا ان أضرها مسحه لانه صلی اللہ علیہ وسلم صبرا یعنی ام سبلہ وہی محدۃ علی ابی سبلہ فجرھا فاجابت بانہ لا طیب فیہ فاجابا بانہ یزید حسن الوجه ثم قال فلا تجعلہ لیلا لیلا و امسحہ نهارا و اعترض بان فی استنادہ بمجھول و بانہ صح النہی عنہ و ان خشیت المرأة انفقاء عینہا و رد بان المراد و ان انفقت فی ذمک فانی اعلم انها لا تنفق .

من أي أو الطيب جاز أيضا وقد يشمله المتن ويظهر ضبط الحاجة هنا وفي الكحل سواء في الليل والنهار وإن اقتضى
الليل (٢٥٨) بالحاجة ويشترط في النهار الضرورة بخشية مبيح تيمم وحيث زالت وجب مسحه أو غسله

وسلم لا مرتين أو ثلاثا بأن قالت إنني أخشى أن تنفقي عنيها بدونه (قوله وبحث الأذرع الخ) عبارة المغنى
وشرح المنهج ولو احتاجت إلى تطيب جاز كما قاله الإمام قياسا على الاكتحال أو عبارة النهاية والأوجه أنها
لو احتاجت له نهارا جاز فيه والدهن للحاجة كالاكتحال للمرداه (قوله هنا) أي في التطيب والدهن (قوله)
وقد يشمله المتن) أي بالنسبة للطيب إذا الدهن لا ذكر له فيه بالكيفية وذلك بأن يجعل الاستثناء راجعا إليه أيضا
هذا ولو جعل راجعا إلى جميع ما سبق لكان متجها أيضا فيشمل ما صرحوا به من جواز لبس الخلى عند
الحاجة وما بحثه قياسا عليه من جواز لبس ثوب الزينة عند الحاجة أيضا فليتأمل اه سيد عمر (قوله ضبط
الحاجة الخ) ومعلوم أن المعول عليه في ذلك أخبار طيب عدل اه عرش (قوله بخشية مبيح التيمم) اعتمده
الحلي والزيادى وقال البرماوى فيه بعدد الوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة اه بجري (قوله ويحرم
اسفيداج الخ) ويحرم أيضا طلى الوجه بالصبر لانه يصفر الوجه فهو كالخضاب اه مغنى (قوله بمعجمة الخ)
عبارة المغنى وهى بقاء ذال معجمة ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه ليبيضه قال بعضهم وهو لفظ مولد
اه (قوله بضم) إلى التنبيه في المغنى (قوله وهو الحرة الخ) واشتهر عند العامة بحسن يوسف اه بجري
(قوله وتسويد الخ) عبارة النهاية ويحرم الاثمد في الحجاب كما قاله صاحب البيان والحق به الطبرى كلما
يتزين به كالشفة واللثة والخدين والدقن فيحرم في جميع ذلك اه قال الرشيدى قوله والحق به أى بالحجاب
وقوله كل ما يتزين به هو ببناء يتزين للفعل اه (قوله أو تصغير الحجاب) بالغين المعجمة عبارة المغنى
وحشوا حجبها بالكحل وتدقيقه بالحف اه (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين
اه سم (قوله كورس) أى وزعفران اه مغنى (قوله لما يظهر الخ) كالوجه واليدين والرجلين لا لما
تحت الثياب قال الرافعى والغالية وإن ذهب ربحها كالخضاب اه مغنى زاد النهاية وشعر الراس منه أى
عما يظهر في المهنة وإن كان كثيرا ما يكون تحت الثياب كالرجلين (قوله وتجميد صدغ) أى شعره اه
سم (قوله وتصفيف طرة) أى شعرها اه مغنى زاد النهاية ونقش وجهها اه (قوله وظاهر كلامهم
الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وإن لم يعدوه زينة مر اه سم (قوله ولا ينافيه) أى الثانى
وكذا الإشارة في قوله الآتى ما يؤيد ذلك (قول المتن تجميل فراش) وهو ما ترقدا وتقدع عليه من نطع ومرتبة
ووسادة ونحوها مغنى وشرح المنهج (قوله بمثلثين) إلى الفصل في النهاية والمغنى إلى أمانيا سانبه عليه أن
شاء الله تعالى (قوله لا الالتحاف به) أى حيث حرم عليها لبسه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه
سم (قوله لانه كاللبس) أى ليلا ونهارا مغنى ونهاية واسنى (قوله نحو عانة) أى كما لا يبط (قول المتن وإزالة
وسخ) أى ولو طاهر أنهاية ومغنى (قوله لان ذلك) أى ما ذكر من التنظيف والإزالة (قوله ليس من الزينة
المرادة الخ) وأما إزالة الشعر المتضمن زينة كإزالة حول الحاجبين وأعلى الجبهة فمتنع منه كما بحثه بعض
المؤرخين بل صرح الماوردى بامتناع ذلك في حق غير المعتدة وأما إزالة شعر الحية أو شارب نبت لها قد سن
إزالته كما مر في شروط الصلاة مغنى ونهاية قال عرش قوله بل صرح الماوردى بامتناع ذلك الخ معتمد
وقوله في حق غير المخدة أى إلا باذن الزوج اه (قوله من غير ترجيل الخ) عبارة النهاية والمغنى بلا ترجيل
بدهن ويجوز بنحو سدر اه (قول المتن وحمام) بناء على جواز دخولها بلا ضرورة نهاية ومغنى قال

حاوله على أنها أى أم سلمة كانت محتاجة إليه ليلا (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين
(قوله لما يظهر) ومنه شعر الراس ولو سلم فهو ملحق بما يظهر لأن من شأنه أن يقصد التزين بخضه مر (قوله)
وتجميد صدغ) أى شعره (قوله وظاهر كلامهم الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وإن لم يعدوه
زينة مر (قوله لا الالتحاف به) حيث حرم عليها بسببه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه (قوله لانه
كاللبس) قال في شرح الروض عقب الكلامين قلت الوجه انه كاللبس مطلقا انتهى قوله مطلقا أى نهارا

إزالة شعر نحو عانة (وإزالة وسخ) بسدر أو نحوه لأن ذلك ليس من الزينة عرش
أو للوطء فلا ينافى عدمه له في الجملة من الزينة (قلت ويحل امتشاط) من غير ترجيل ولا دهن (وحمام

إن لم يكن فيه (خروج محرم) لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة وبعضها (عصت) الكاملة العالمية بوجوبه وولي غيرها (وانقضت العدة كما لو فارقت المسكن) اللازم لها ملازمته فانها (٢٥٩) او وليها تعصى وتنقضى العدة بمضى

المدة (ولو بلغت الوفاة)
او الطلاق (بعد المدة) أى
مدة العدة (كانت منقضية)
بمضى مدتها (ولها) أى
المرأة المزوجة وغيرها
(احداد على غير زوج)
من قريب وسيد وكذا
أجنبي حيث لا ريب فيما
يظهر ثم رأيت شارحين
تحالفوا فيه وما فصلته أوجه
كما لا يخفى وظاهر أن الزوج
لو منعها عما ينقص به تمتعه
حرم عليها فعله (ثلاثة أبا م)
فأقل (وتحرم الزيادة) عليها
ان قصدت بها الاحداد
(والله أعلم) لمفهوم الخبر
السابق ولأن فيها لإظهار
عدم الرضا بالقضاء ولم يجر
ذلك في المعتدة لحبسها على
المقصود من العدة وبحث
الامام أن للرجل التحزن
مدة الثلاثة ثورده ابن الرفعة
بأن ذلك إنما شرع للنساء
لنقص عقلمن المقتضى
لعدم الصبر مع أن الشرع
أزمن بالاحداد دون
الرجال ويفرض صحة كلام
الامام فحله في تحزن بغير
تغيير ملبوس ونحوه وإلا
حرم عليه كما مر في الجنائز
(فصل في سكنى المعتدة)
(تجب سكنى لمعتدة طلاق)

عش قوله بناء على جواز دخوله الخ معتمد اه (قول المتن إن لم يكن فيه خروج الخ) فإن كان لم يحل
معنى ونهاية قال عش قوله خروج محرم أى بان كان لغير ضرورة فإن كان لضرورة جاز اه (قوله)
العالمه الخ) أى بخلاف الجاهلة بذلك فلا تعصى وظاهره أن بعد عهدها بالاسلام ونشأت بين أظهر العلماء
اه عش (قوله وولي غيرها) عطف على الكاملة (قوله اللازم لها ملازمته) أى بلا عذر نهاية ومعنى
(قول المتن الوفاة) أى موت زوجها (قوله من قريب الخ) عبارة النهاية والمعنى والاشبه كذا كره الاذرعى
عن اشارة القاضي أن المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الاجنبية الاحداد على اجنبى مطلقا ولو ساعة
وألحق الغزى بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر وضابطه ان من
حزنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حل إطلاق الحديث والاصحاب على هذا اه (قوله)
ان قصدت بها الاحداد) فلو تركت ذلك أى التزين بلا قصد لم تأثم نهاية ومعنى (قوله لمفهوم الخبر) كذا
فى اصله رحمه الله تعالى وقد يقال حرمة ما ذكر منطوق الخبر لا مفهومه اه سيد عمر أى وان كان جواز
الثلاثة مفهومه ولذا أى ليشمل المنطوق والمفهوم معا اسقط النهاية والمعنى لفظ مفهوم (قوله) ولم يحز
ذلك الخ) عبارة النهاية والمعنى وإنما رخص للمعتدة فى عدتها لحبسها الخ ولغيرها فى الثلاثة لأن النفوس
لا تستطيع فيها الصبر ولذا سن فيها التعزية وتنكسر بعدها أعلام الحزن اه (قوله فحله الخ) ثم ينظر
فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغى أن يكون جائزا مطلقا اه سم عبارة السيد عمر قد يقال بعد الحل عليه
فأوجه التوقف فى صحته بل ينبغى أن يقطع به حيث ذكره التقيد بالثلاثة بالنسبة للتأكد لقرب العهد بالمصيبة
فلا يرد قول الفاضل المحشى ينبغى أن يكون جائزا مطلقا اه (قوله وإلا حرم) وفى الزواجر
انه كبيرة وقد يتوقف فيه والاقرب انه صغيرة لانه لا وعيد فيه اه عش

(فصل فى سكنى المعتدة) (قوله فى سكنى المعتدة) وملازمتهما مسكن فراقهما نهاية ومعنى أى وما يتبع ذلك
كمخروجها لقضاء حاجة عش (قوله ولو هو بائن) أى الطلاق عبارة النهاية والمعنى قوله ولو بائن بجره
كما يحظه عطفه على المجرور ونصبه أولى أى ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقديم مبتدأ محذوف أى ولو هى
بائن اه (قوله إلى انقضاء عدتها) إلى قوله يؤخذ منه فى المعنى لإلا قوله وفى مدة المنشور إلى ومثلها وإلى قوله
كذا اطلقوه فى النهاية لإلا قوله يؤخذ منه إلى المتن (قوله بأى صفة كانت الخ) إنما قدره ليتضح الاستثناء
الآتى (قوله وان تراضيا على عدمها) كافى فتاوى المصنف لأنها تجب يوما بيوم ولا يصح إسقاط ما لم يجب
معنى ونهاية قال عش يؤخذ منه أى التعليل أنها تسقط عنه فى اليوم الذى وقع فيه الاسقاط لوجوب سكناها
بطلوع فجره اه (قوله للآية) وهى قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من
بيوتهن أى بيوت أزواجهن واضافها البين للسكنى نهاية ومعنى (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن) صورة
ذلك ان تعد بسكنائها غاصصة فتفسخ الأجرة بالغصب شيئا فشيئا وتعود المنفعة فى مدته إلى ملك المؤجر
فيرجع عليها باجرته مدة سكناها ناشرة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج سم على حج أى بخلاف مالو
تركها الزوج ساكنة ولم يطل بها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه فلا أجرة عليها ولعل وجه ذلك انها

أو ليلا (قوله من قريب الخ) لا أجنبي مطلقا على الاشبه وألحق الغزى بحثا بالقريب الصديق
والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر كما الحقوا من ذكره فى اعذار الجمعة والجماعة وضابطه
ان من حزنت لموته لها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حمل إطلاق الحديث والاصحاب على
هذا مرش (قوله ورده ابن الرفعة الخ) مشى على الردم (قوله فحله الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن
بغير ما ذكر ينبغى أن يكون جائزا مطلقا قد علم ما تقرر فى المعتدة وغيرها تخصيص ما تقرر فى الجنائز
(فصل فى سكنى المعتدة) (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته) لك أن تستشكل رجوع المؤجر

(ولو) هى (بائن) بخلع أو ثلاث الى انقضاء عدتها ولو حائلا بأى صفة كانت وان تراضيا على عدمها الآية (إلا ناشرة) حال
الفراق أو أثناء العدة فلا سكنى لها حتى تعود للطاعة كبصلب النكاح وفى مدة النشوز يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته وقياسه انه

هو عليها بذلك ومثلها كل من لا نفقة لها حال النكاح كصغيرة لا تحتمل وطا ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وامة لا نفقة لها نعم للزوج او وارثه إجبار من لا نفقة لها على ملازمة المسكن تحصيلها لمائه ويؤخذ منه ان محله فيمن يمكن حملها إلا ان يقال التعبير بذلك للاغلب لذكره في المتوفى عنها كياتي وهو غير معتبر فيها اتفاقا ولا يمكن من ذلك في الامة إلا بعد فراغ خدمتها (و) يجب ايضا (لمعتدة وفاة) حيث وجدت تركه فتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الاظهر) للخبر الصحيح به وإن لم تجب نفقتها كالبائن غير الحامل لانها للسلطنة وقد فانت والسكنى لصون مائه وهو موجود ويسن للسلطان حيث لا تركه ولا متبرع اسكانها من بيت المال كذا اطلقوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل اولى لانها حقا لله ايضا لم يرد ولو غاب المطلق ولا مسكن له اكثري الحاكم مسكنا من ماله إن كان والا افترض او اذن لها ان تقرض عليه او تكتري من مالها وحينئذ ترجع فان فعلته بلا إذن لم ترجع إلا ان يحجز كل عن استئذانه وقصد الرجوع واشهدت على ذلك ولو مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى

لما كانت مستحقة للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولان الغالب على الازوج انهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز اه عش (قوله لو كان) اى المسكن (قوله ومثلها) اى مثل الناشزة اه سم (قوله كل من الخ) وكذا مثلها من وجبت العدة بقولها بان طلقت ثم اقرت بالاصابة وانكرها الزوج فلا نفقة ولا سكنى لها وعليها العدة نهاية ومعنى (قوله ويتصور وجوب العدة الخ) اى وإن كان فيه بعد اه معنى (قوله وامة لا نفقة لها) اى على زوجها كالمسكنة لئلا يقطع او ينهار فقط اه معنى (قوله او وارثه) بل غير الوارث كالوارث كما قاله الرويانى تبعاً للباوردي أى حيث لا رية نهاية ومعنى قال عش وهل طلب ذلك منهم مباح او مسنون فيه نظر والاقرن الثانى اه (قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل (قوله ان محله) اى جواز الاجبار (قوله التعبير بذلك) اى بتحصيلنا وقوله لذكره اى تحصيلنا ايضا اه سم (قوله كياتي) اى آتفا (قوله وهو) اى إمكان الحمل وقوله فيها اى المتوفى عنها (قوله ولا يمكن) اى الزوج او وارثه من ذلك اى الاجبار وقوله بعد فراغ الخ اى بعد فراغها من خدمة سيدتها (قول المتن ولمعتدة وفاة) قال فى الروض مع شرحه اى والمعنى وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي فى حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث اى لاقرارها قال الاذرى وقيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذا من التقييد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعيا او بائنا فادعت انه كان رجعيا وانهارت ثلث فلا شبهة تصديقها لان الاصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة انتهى اه سم على حجج اه عش (قوله الخبر الصحيح) الى قوله ولو لمضت العدة فى المعنى إلا قوله كذا اطلقوه الى ولو غاب (قوله وإن لم تجب الخ) رد دليل المقابل من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالبائن الخ) مثال للنفى اه سم (قوله والسكنى لصون مائه الخ) اى اصل مشروعيتها لذلك فلا يرد المتوفى زوجها قبل إمكان الحمل لنحو صغر اه سم (قوله ويسن للسلطان الخ) لا سيما ان كانت متهمة بريبة وإن لم يسكنها احد حيث شاءت نهاية ومعنى قال عش وينبغي ان يتحرى الاقرب من المسكن الذى فورقت فيه ما يمكن اه وقال الرشيدى وظاهر انه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه (قوله كوفاء دينه) يراجع فيه اه سم (قوله إن كان) اى المال (قوله وحينئذ الخ) اى حين اذن لها فى الافتراض أو الاكثر من مالها (قوله أو شهدت الخ) ظاهرة انه لا بد منه مطلقا لان العجز عن الاشهاد هنا نادر غير معتبر فليراجع (قوله ولو مضت المدة الخ) قال فى الروض وكذا فى صلب النكاح اه اى ومثل المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى فى انها لا تصير ديناً للنكحة إذا فانت السكنى فى حال النكاح ولم تطالب بها سم على حجج اه عش (قوله ولو تبرع) الى قوله نعم يجب فى النهاية والمعنى إلا قوله ومثله الامام فيما يظهر وقوله من تناقض لها فيه (قوله ولا رية

عليها إذا كان المسكن فى إيجار الزوج إيجاراً صحيحاً إذا لمضت العدة حيث ملك الزوج دونه وغاية الامر انه فوتها على نفسه بترك الزوجة فى المسكن إلا ان يقال صورة المسئلة ان سكنها بعد النشوز على وجه التعدي بحيث تعد غاصبة والاجارة تنفسخ بالنفس شيئا فشيئا والمنفعة فى مدة الغصب رجعت إلى المؤجر ولم تلتف إلا فى ملكه فيرجع عليها باجرته مدة سكنها ناشزة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج (قوله ومثلها) اى مثل الناشزة وقوله التعبير بذلك اى تحصيلنا وقوله لذكره اى تحصيلنا ايضا (قوله فى المتن ولمعتدة وفاة) قال فى الروض وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي فى حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث اى لاقرارها قال فى شرحه قال الاذرى وهذا قيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذا من التقييد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق بائنا او رجعيا فادعت انه كان رجعيا وانهارت ثلث فلا شبهة تصديقها لان الاصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة انتهى (قوله كالبائن) مثال للنفى (قوله وهو موجود) فان قلت هو غير موجود إذا توفى قبل الدخول او كان صغيرا لا يولد لمثله او كانت صغيرة كذلك قلت يمكن ان يكون المراد ان اصل مشروعيتها لذلك (قوله كوفاء دينه) يراجع (قوله ولو مضت العدة الخ) قال فى الروض وكذا فى صلب النكاح انتهى اى ومثله المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى فى انها

فكذلك على المعتمد وفارق وفاء الدين بان هنا حاق الله تعالى فلزم القول لاجله على ان حفظ الانساب يحتاج له اكثر ولا نظر للنسب لانها ليست عليها بل على الميت (و) باعتدة (فسخ) او انفساخ غير نحو ناشرة ولو حائلا (على المذهب) من (٢٦١) تناقض لها فيه كالطلاق بخلاف معتدة

عن وطء شبهة كنكاح فاسد وام ولد ولو حاملين نعم يجب على الاولى ملازمة المسكن لحق الله تعالى وهل يلحق بها الثانية محل نظر (وتسكن) وجوبا (في مسكن) كانت فيه عند الفرقة) باذن الزوج ان لاق بها حينئذ وامكن بقاؤها فيه لاستحقاقه منفعة أما إذا فورقت وهي بمسكن لم ياذن فيه فسياتي (وليس لزوم) وغيره اخر اجما) ولورجعية كما اطلقه الجمهور ونص عليه في الام واعتمده الامام وجمع متأخرون بل قال الاذرعى خلافاه شاذ لكن العراقيون على ان له اسكانها حيث شاء لانها كالزوجة وجزم به المصنف في نكته واعتمده الاسنوى وغيره (ولا لها خروج) وان رضى به الزوج فيمنعها الحاكم وجوب الحق الله تعالى (قلت) ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بان (بفسخ) او طلاق (في النهار لشراء طعام) (و) بيع او شراء (غزل) ونحوه) كقطن ونحوه احتطاب ان لم يتجدد يقوم لها بذلك ونحو اقامة حد على برزة لاختدرة فياتها الحاكم او نائبه لاقامته كالتحليف وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذن

فكذلك على المعتمد (الخ) راجع للاجني فقط (قوله وفارق وفاء الدين الخ) عبارة النهاية والمغني وفارق عدم لزوم اجابة اجني بوفاء دين ميت او مفلس بخلاف الوارث بان ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا يدل له فلزم القول (الخ) (قوله اكثر) اي بخلاف الدين نهاية ومعنى (قول المتن وفسخ) اي بنحو عيب (قوله) او انفساخ) اي بردة او اسلام او رضاع نهاية ومعنى (قوله غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ابضا وعبارة الروض وشرحه ولا سكنى لمن طلقت او توفى زوجها ناشرة او نشرت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع انتهت اسم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة والفسخ للعلم بما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم وتجب السكنى للملاعة اه بحذف وعبارة المغني تنبيهه سكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالناشرة في عدة الطلاق كما صرح به القاضى والمتولى فيمن مات عنها ناشرة اقلو اخر قوله لا ناشرة الى هنا لشمل ذلك وشمل اطلاقه الملاعة والذى في الروضة نقل عن البغوى انها تستحق قطعاً اه (قوله كالطلاق) تعليل للبت (قوله وام ولد) عطف على معتدة اه سم (قوله على الاولى) وهى المعتدة عن وطء شبهة الخ (قوله) ملازمة المسكن) اي وان لم تستحق السكنى كما افاده قوله بخلاف معتدة الخ وصرح به شرح الروض عبارته ومثلها اي المعتدة عن وفاة ملازمة المسكن المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطى موالنا كح اه سم (قوله الثانية) وهى ام الولد (قول المتن في مسكن) كانت فيه الخ) اي ويقدم سكنها فيه على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلة في الذمة وينبغي ان هذا إذا كان ملكه او يستحق منفعة مدة عدتها باجارة او اما إذا خلفها في بيت معار او مؤجرو انقضت المدة فالظاهر انها تقدم باجارة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب إلا بدخوله فلم يراحم مؤنة التجهيز اه ع ش (قوله ان لاق بها وامكن بقاؤها فيه) سياق مفهوماهذين القيد (قوله لاستحقاقه الخ) تعليل لقوله وامكن بقاؤه الخ لا للبت عبارة النهاية والمغني وإنما تسكن بضم او له كما يحطه اي المعتدة حيث وجب سكنها في مسكن مستحق للزوج لائق بها كانت فيه الفرقة بموت او غيره للآية وحديث فريضة المارين اه (قوله) فسياتي) اي فالآتي يخص هذا اه سم (قوله ولورجعية) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمعنى لا قوله واعتمده الاسنوى وغيره وقوله فيمنعها الى المتن وقوله ولنحو احتطاب (قوله) كما اطلقه الخ) تعليل للغاية (قوله ونص عليه في الام الخ) معتمد قوله لكن العراقيون الخ ضعيف (قوله اسكانها) اي الرجعية (قوله) وان رضى به الزوج) أى لا لعذر كما سيأتى ومعنى ونهاية (قول المتن في عدة وفاة) اي وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد ومعنى ونهاية (قوله ان لم يتجدد الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا عبارة المغني والنهاية وضابط ذلك كل معتدة لا يجب نفقتها ولم يكن لها من بقضيها حاجتها لها الخروج اه (قوله فياتها) اي المختدرة اه سم (قوله به غيره) الاولى التانيث كافي النهاية (قوله ونخل الانصار قريب الخ) تتمت كافي النهاية والمغني والجداذ لا يكون إلا نهارا اي غالبا اه (قوله ويؤخذ منه) اي من كلام الشافعى (قوله ومحل) اي محل

لا نصير ديناً للسكوة إذا قامت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها (قوله فكذلك على المعتمد) اعتمده ايضا م (قوله غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ايضا وعبارة الروض وشرحه ولا سكنى لمن طلقت او توفى زوجها ناشرة او نشرت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع اه (قوله) وام ولد) عطف على معتدة (قوله ملازمة المسكن) اي وان لم تستحق السكنى كما افاده بخلاف الخ ولهذا لما قال الروض وعليها اي المعتدة ملازمة المسكن عبر في شرحه بقوله ومثلها المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطى موالنا كح (قوله في المتن عند الفرقة) هلا قال او الوفاة او اراد بالفرقة ما يشمل فرقة الوفاة (قوله فسياتي) اي فالآتي يخص هذا (قوله ولورجعية الخ) اعتمده م وقوله

لمطلقة ثلاثا ان تخرج لجذاذ نخلها وقيس به غيره قال الشافعى رضى الله عنه ونخل الانصار قريب من دورهم ويؤخذ منه تقيد نحو السوق والمحتطب بالقرب من البلد المنسوب اليها ولا فيظهر انها لا تخرج اليه إلا للضرورة ولا تكفى الحاجة ومحل ان امن

والواو في كلاهينى او اما الرتبة (٢٦٣) فلا تخرج الا باذنه او اضرة لان عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بائن حامل

وقيدها السبكي وغيره بما اذا خرجت للنفقة لانها مكفية بخلاف خروجها لنحو شراء قطن او طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا ياتي هذا في الرجعية لما تقرراتها في حكم الزوجة اما الليل ولو اوله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لانه مظنة الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهارا اى وامنت كما بحثه ابو زرعة (وكذا) لها الخروج (ليلا الى دار جارة) بشرط ان تامن على نفسها يقينا ويظهر ان المراد بالجارها الملاصق او ملاصقه ونحوه لا ما مر في الوصية (لغزل وحديث ونحوهما) لكن (بشرط) ان يكون زمن ذلك بقدر العادة وان لا يكون عندها من يحدثها او يؤنسها على الوجه (وان ترجع وتبيت في بيتها) لاذنه صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في خبر مرسل اعتضد بقول ابن عمر رضى الله عنهما بما يوافقه (وتنتقل) جوازا (من المسكن لخوف) على نفسها او نحو ولدها او مال ولو لغيرها كوديعته وان قل او اختصاص كذلك فيما يظهر (من) نحو (هدم او غرق) او سارق (او) لخوف (على نفسها) مادامت فيه من رية للضرورة وظاهر انه

جواز الخروج لما ذكر (قول) والواو الى قول المتن ان ترجع في النهاية الا قوله وقيدها الى اما الليل وقوله يقينا وقوله وان لا يكون الى المتن (قوله) اما الرجعية (الخ) عبارة للمغنى امان وجبت نفقة ما من رجعية او مستبراة او بائن حامل فلا تخرج الا باذن او ضرورة كالزوجة لان من مكفيات بنفقة ازواجهن اه (قوله) وقيدها السبكي (الخ) خلافا للنهاية عبارة اما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الا باذنه لانها مكفية بالنفقة وكذا لو كانت حاملا لوجوب نفقةتها فلا تخرج الا اضرة او باذنه وكذا البقية حوايجها كسواء قطن كما قاله السبكي اه قال الرشدي قوله فلا تخرج لما ذكر الا باذنه اى او اضرة وكما صرحوا به وقوله وكذا البقية حوايجها (الخ) اى وان لم يكن لتحصيل النفقة كما صرح به في شرح الروض فقل ان السبكي اه (قوله) بخلاف خروجها (الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله) ولا ياتي هذا في الرجعية (الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شراء نحو الغزل والقطن ويبيعهما للرجعية والزوجة والا تاتي ذلك فلت منع بل يجوز ان المراد انها لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليتأمل فليراجع اه سم (قوله) اما الليل محترز في النهار اه سم (قوله) وكذا لها الخروج (الخ) لغير الرجعية اه شرح البهجة وعبارة الروض مع شرحه والمغنى ولا تخرج اى لانها الى نحو السوق لشراء ويبيع ما ذكر ولا ليلا الى الجيران لنحو الحديث الرجعية والمستبراة والبائن الحامل الا باذن او اضرة كالزوجة لان من مكفيات بنفقةهن اه وقوله الا باذن يفيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما لان ذلك في الاعراض عنه مطلقا اه سم (قوله) بشرط ان تامن الى قول المتن ان ترجع في المغنى الا قوله يقينا الى المتن (قوله) بقدر العادة) ينبغى الغالبة حتى لو اعتيد جميع الليل فينبغى الامتناع لانه نادر في العادة سم على حجج اه ع (قوله) وان لا يكون عندها (الخ) والا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضى الله تعالى عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة اه معنى (قول المتن) تبيت في بيتها) اى وان كان لها صناعة تقتضى خروجها بالليل كالمسماة بين العامة بالعالمية وينبغى ان محله اذالم تحتج الى الخروج في تحصيل نفقتها والاجازها الخروج اه وقوله الى الخروج وقوله لها الخروج اى والبيتوتقى غير بيتها (قوله كذلك) ينبغى ان يرجع للغاية الاولى فقط اذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين سم على حجج اه ع (قوله من رية) من فساق والجار متعلق بالخوف (قوله من ذلك) اى من العذر المجوز للانتقال (قوله اى لا يحتمل عادة) عبارة للنهاية والمغنى وافهم تقييد

فيأتيها اى المخدرة (قوله) ولا ياتي هذا في الرجعية (الخ) فان قلت هذا يدل على ان على الزوج شراء نحو الغزل والقطن ويبيعهما للرجعية والزوجة والا تاتي ذلك فلت منع بل يجوز ان يكون المراد انه لما كانت كالزوجة كان منعها من الخروج لذلك فليتأمل وليراجع (قوله) اما الليل (الخ) محترز في النهار (قوله) في المتن وكذا ليلا (الخ) صنيع المتن والشرح يقتضى شمول هذا للرجعية والبائن الحامل ايضا والمضى لا يساعده وكذا صنيع الروض وشرحه وصرح في شرح البهجة بالتقييد بغير الرجعية فقال ولها ان كانت غير رجعية عبارة الروض وتعذر معتدة مطلقا لا تجب نفقةتها في الخروج لشراء الطعام والقطن ويبيع الغزل نهارا ولا ليلا ولها الخروج ليلا الى الجيران للحديث والغزل ولا تبيت ولا تخرج الرجعية والمستبراة الا باذن اه قوله ولا تخرج اى لما ذكر وقوله الرجعية والمستبراة قال في شرحه والبائن الحامل وقوله الا باذن قال في شرحه او ضرورة كالمزوجة لان من مكفيات بنفقةهن الى ان قال نعم للبائن الحامل الخروج لغير تحصيل النفقة كسواء قطن ويبيع غزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى وقوله الا باذن يفيد جواز الخروج بالاذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما لان ذلك في اعراض عنه مطلقا (قوله) بقدر العادة) ينبغى الغالبة حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغى الامتناع لانه نادر في العادة (قوله) اختصاص كذلك) اطلاق القلة هنا فيه نظر اذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين فينبغى ان لا يرجع قوله كذلك

يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على نحو بضع ومن ذلك ان ينتجع قوم البدوية الاذى وتخشى من التخلف كما ياتي (او تاذت بالجيران) اذى شديدا اى لا يحتمل عادة فيما يظهر (او هم) تاذوا (بها اذى شديدا)

كذلك (والله أعلم)
 للضرورة أيضا وروى
 مسلم أن فاطمة بنت قيس
 كانت تبذوا على أحمائها
 فنقلها عليه السلام عنهم إلى بيت
 ابن أم مكتوم ولا يعارضه
 رواية نقلها الخوف مكانها
 لاحتمال تكرار الواقعة
 وبفرض اتحادها فاقصر
 كل راو على أحدهما ليان
 الاكتفاء به وحده في العذر
 فعلم أن من الجيران الاحماء
 وهم أقارب الزوج نعم إن
 كانوا في داره أو إن اتعت
 فيما يظهر خلافا لمن قيد
 بضيقا نقولهم لاهي لعدم
 الحاجة لا الابوان وإن
 اشتد الشقاق بينهم لانه
 لا يطول غالبا (تنبيه)
 يتعين حل المتن على ما إذا
 كان تأذيم بأمر لم تعددهي
 به وإلا أجبرت على تركه
 ولم يحل لها الانتقال حيث
 كما هو ظاهر ولها النقلة أيضا
 بل يلزمها كما هو ظاهر إذا
 فورت بدار الحرب ولم
 نأمن باقامتها ثم على نحو
 بضعتها أو دينها وأمنت في
 الطريق وكذا إن كان خوفها
 أقل فيما يظهر ويجب تعريضها
 للزنا إلا إذا بقي من العدة
 نحو ثلاثة أيام فقط على
 ما بحثه الأذري فيؤخر
 تعريضها لانقضائها

الاذي بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك إذ لا يخلو منه أحد اه (قوله كذلك) أي لا يحتمل عادة
 اه سم (قوله تبذوا) كذا في اصله رحمه الله تعالى بالف بعد الواو وكان الظاهر تركها اه سيد عمر (قوله
 ليان الاكتفاء الخ) اولانه الذي علمه اه سم (قوله ليان الاكتفاء به وحده) قديقال هذا بتسليمه من
 تصرف الراوى فلعله مستنده اجتهاده منه فانه يحتاج به ويجوز ان تكون العلة بحسب الواقع بمجموع الامرين
 اه سيد عمر (قوله فعلم) اي من خبر مسلم (قوله نعم إن كانوا الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم إن اشتد اذا هاجم
 أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وكذا لو كان المسكن لها فانها لا تنتقل منه لاستطالة ولا غيرها
 بل ينتقلون عنها وكذا لو كانت بيت ابوها وبذت عليهم نقلوا دونها لانها احق بدار ابوها كما قاله قال
 الأذري وكان المراد ان الاولى نقلهم دونها وهو حسن وخرج بالجيران ما لو طلقت بيت ابوها وتاذت
 بهم او هم بها فلا نقل لان الوحشة لا تطول بينهم اه وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه الموافقة لذلك
 مانصه ولا يخفى ان حاصلها فيما إذا لم تكن الدار لها ولا ابوها انها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في
 الضيقة فليحجر المعنى المقتضى لهذه التفرقة ولعل عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة
 لسهولة فيها اه ولا يخفى ما فيما ترجماه ولذا قال الرشيدى مانصه قوله وكانت الدار ضيقة انظر ما حكم مفهومه
 وهو ما إذا كانت واسعة فان كان الحكم انها تنتقل هي فلا يظهر لها معنى وإن كان الحكم انها لا تنتقل هي ولا هم
 فامعنى قوله ومن الجيران الاحماء اه اقول ولا يبعد ان يختار الشق الاول ويقال ان المراد بانتقالها في
 الدار الواسعة انتقالها من بيت كانت هي والاحماء فيه وقت الفرقة إلى بيت آخر منها او من بيت ملاصق
 لبيت مع أهله التأذى إلى بيت آخر منها لا تأذى مع أهله والله أعلم (قوله نقلوا) ببناء المفعول وقوله هم تأكيد
 لو او الضمير (قوله لا الابوان) عطف على الاحماء اه سم عبارة السيد عمر قوله لا الابوان كذا في اصله
 رحمه الله والظاهر عطفه على الاحماء وعليه فهو معطوف على المحل اوجار على لغة الزام المثني الالف اه اقول
 الا وفق لكلام غيره عطفه على هم في المتن كما هو صريح صنيع الروض عبارة مع الاسنى وإن بذت هي عليهم اي
 على احمائها فله اي الزوج او وارثه نقلها لان بذت على ابوها ان ساكنتها في دارهما فلا تنقل ولا يتقلان
 وإن تاذت مهابا او مهابا اه بخذف (قوله يتعين) إلى قوله إلا إذا بقي في النهاية والمعنى لا قوله بل يلزمها
 كما هو ظاهر (قوله إذا فورت الخ) قياس ما يأتي من انه لو تعذر سكنها في محل الطلاق وجبت في اقرب محل
 اليه ان تسكن هناء في اقرب محل يلي بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث امنت فيه بل ينبغي انها لو امنت في
 محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه اه عش اقول بل ما بحثه داخل فيما يأتي ومن
 أفراد (قوله بدار الحرب) ينبغي أو دار البدعة أو الفسق اه سيد عمر (قوله ولم نأمن باقامتها ثم الخ)
 فان امنت بها على ما ذكر فلا تهاجر حتى تعتد مغنى ونهاية (قوله خوفها) اي الطريق اه سم
 (قوله ويجب تعريضها) اي المعتدة للزنا اي إذا زنت وهي بكر اه نهاية (قوله إلا إذا بقي الخ) لم يتعرض

لقوله أيضا وان قل فليتا مل (قوله كذلك) أي لا يحتمل عادة الخ (قوله ليان الاكتفاء الخ) اولانه الذي
 علمه (قوله فعلم ان من الجيران الاحماء الخ) عبارة الروض وان بذت هي عليهم اي على احمائها فله اي الزوج
 او وارثه نقلها هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء فان ضاقت فهي اوليها اه وشرح في شرحه
 قوله هذا الخ بقوله هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء ولم تكن ملكها ولا ملك ابوها فان ضاقت
 عنهم او كانت ملكها او ملك ابوها فهي اولي فتخرج الاحماء منها اه وهو صريح في موافقته الشارح
 في قوله الآتي وإن اتسعت فيما يظهر ولا يخفى أن حاصل عبارة الروض وشرحه فيما إذا لم تكن الدار ولا
 لا بويها انها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في الضيقة فليحجر المعنى المقتضى لهذه التفرقة ولعله
 عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة لسهولة فيه (قوله لا ابوان) عطف على الاحماء
 وعبارة الروض وشرحه لان بذت على ابوها ان ساكنتها في دارهما فلا تنقل ولا يتقلان وان تاذت مهابا
 او مهابا الخ (قوله خوفها) اي الطريق وقوله وإذا رجع المعير الخ عطف على اذا فورت (قوله

وإذا رجع المعير أو انقضت مدة الاجارة كما ياتي أو كان عليها ما يلزمها أداءه فوراً أو انحصر فيها وحيث انتقلت وجب الاقتصار على اقرب مسكن صالح إلى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لنحو استئجار مال أو تعجيل حجة الاسلام وإن كانت بمكة على ما اقتضاه اطلاقهم (ولو انتقلت) يدينها إذ لا عبرة بالامتنع (إلى ٣٦٤) مسكن في البلد (بإذن الزوج فوجب العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها إليه) وبعد مفارقة الأول (اعتدت)

لهذا الاستثناء صاحب المغنى والنهاية اه سيد عمر (قوله) وإذا رجع المعير (الخ) عطف على قوله إذا فورقت الخ وكان الأولى الاخصر أو رجع الخ (قوله) كما ياتي (إلى) في المتن راجع لمساكن الرجوع والانتضاء جميعاً (قوله) أو كان عليها الخ (يعني) لو وجب عليها حق فوري يختص بها أداءه فلا يؤثره إلى انقضاء العدة بل تنتقل من المسكن لأدائه فإذا اذت رجعت إليه حالاً إن بقي من العدة شيء اه كرى (قوله) وحيث (إلى) قوله وإن كانت بمكة في النهاية والمغنى (قوله) وجب الاقتصار (كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي والمنصوص في الام أن الزوج يحصنها حيث رضى لحيث شاءت نهاية ومعنى (قوله) على ما ياتي (إلى) من التفصيل (قوله) وتعجيل حجة الاسلام) خرج به ما لو نذرت في وقت معين وأخبرها طيب عدل بأنها إن أخرت غضبت فتخرج لذلك حينئذ بل هو أولى من خروجها للحاجة المارة اه عش أقول بل هذا داخل في قول الشارح السابق أنفاً أو كان عليها الخ (قوله) يدينها (إلى) قوله ومنه تعين الأول في المغنى والنهاية (قوله) بالامتنع (إلى) والخدمة وغيرهما معنى ونهاية (قوله) أو طلاق (إلى) أو فسخ نهاية ومعنى (قوله) أما بعد وصولها الخ (إلى) أما إذا وجبت العدة بعد الخ (قوله) نعم إن أذن (إلى) الزوج أو وارثه اه أسنى (قوله) بعد وصولها إليه الخ (إلى) أخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض وشرحه صريحة في اعتبار تأخر الطلاق والموت عن الانتقال إلى الثاني وتأخر الاذن عنهما اه سم (قوله) كالنقلة بأذنه (إلى) فتعتمد وجوباً في الثاني (قول المتن ثم وجبت قبل الخروج) (إلى) وان بعثت امتعتها وخدمها إلى الثاني معنى ونهاية (قوله) بلده (إلى) الأولى التأنيث (قوله) والا (إلى) بان وجبت بعد مجاوزة عمران بلدها (قول المتن أو في سفر لحج الخ) (إلى) والسفر لحاجتها اه معنى زاد سم عن الروض ولو صحبها اه (قوله) من كل سفر مباح) كاستحلال مظلة ورد أبق معنى ونهاية (قوله) وزيارة (إلى) لا قاربها وللصالحين اه بجري (قوله) إلى مسكنها (إلى) قول المتن ولو خرجت في النهاية والمغنى (إلى) قوله أو وجبت إلى المتن وقوله لمسكن آخر في البلد وقوله كذا قيل إلى ولو سافرت (قوله) وهو الأول) هذا شامل كما ترى لما إذا كان السفر لاستحلال مظلة أو الحج ولو مضيقاً وفي جواز الرجوع حينئذ فضلاً عن أفضليته مع عدم المانع من المضى نظر لا يخفى اه رشيدى أى فينبغي استثناء السفر لو أجب فوري (قوله) وهي معتدة الخ) مستأنف (قول المتن أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة وإن زادت إقامتها على مدة المسافرين معنى ونهاية وروض (قوله) إن كانت (إلى) وجدت الحاجة وكان السفر لحاجتها (قوله) وإلا فتلاثة أيام الخ) (إلى) غير يومى الدخول والخروج عبارة والمغنى والنهاية أما إذا سافرت لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين ثم تعود اه وفي سم عن الروض وتعجيل حجة الاسلام الخ) في الناشرى تنبيه قال الأذرى ولنظر فيما لو قال أهل الطب أنهم لم ينجح في هذا الوقت غضبت هل يقدم الحج تقديم الحق الرب المحض وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن ينجح عام كذا خصل الفراق فيه بموت أو طلاق (قوله) نعم إن أذن لها الزوج بعد وصولها إليه (إلى) أخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض فان طلقها (إلى) أو مات وقد انتقلت إلى بلد أو مسكن بلا إذن عادت إلى الأول قال في شرحه إلا أن يأذن هو أو وارثه لها في الإقامة في الثاني فيلزمها فيه كما صرح به الاصل انتهى والعبارة صريحة في تأخر الطلاق والموت عند الانتقال في المستثنى منه وتأخر الاذن عنهما في المستثنى فتأمل (قوله) في المتن أو في سفر (إلى) قال في الروض لحاجتها ولو صحبها انتهى (قوله) في المتن فان مضت أقامت لقضاء حاجتها (إلى) عبارة الروض فان مضت والسفر لحاجة عادت بعد انقضائها ولو لم تنقض مدة إقامة المسافر أو لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج

وجوباً (فيه) أى الثاني وإن كان أبعد اليها من الأول أو رجعت إليه لا خدمتاً (على النص) في الام لا عراضها عن الأول بحق قبل الفراق أما بعد وصولها إليه فتعتمد فيه قطعاً (أو) انتقلت إليه (بغير إذن) من الزوج (ففى الأول) يلزمها الاعتداد وإن لم تجب العدة إلا بعد وصولها للثاني لعصيانها بذلك نعم إن أذن لها الزوج بعد وصولها إليه في المقام به كان كالنقلة بأذنه (وكذا) تعتد في الأول (لو أذن) لها في النقلة منه (ثم وجبت) العدة (قبل الخروج) منه لأنه الذى وجبت فيه العدة (ولو أذن) لها (في الانتقال إلى بلد فسك) الاذن لها في الانتقال من مسكن إلى (مسكن) فيأتى هنا ذلك التفصيل ومنه تعين الأول وإن وجبت قبل مفارقة بناية بلده أى بأن لم تصل لما يباح القصر فيه وإلا فالثاني (أو) أذن لها (في سفر حج) ولو نقل (أو) (في نسخ بالواو) الأولى أظهر

(تجارة) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر نزهة أو زيارة (ثم وجبت) العدة (في الطريق فلها الرجوع) إلى مسكنها وهو مثله الأولى (و) لها (المضى) إلى غرضها المشقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي معتدة مضت أو عادت (فان مضت) وبلغت المقصد قبل انقضاء العدة أو وجبت بعد ان بلغته فقوله في الطريق قيد للتخير الذى ذكره لا لقوله (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) أن كانت وإلا فتلاثة أيام كاملة لأن لم يقدر لها مدة وإلا فاقدره (ثم) عقب فراغ إقامتها الجائزة (يجب) عليها (الرجوع) فوراً إن أمنت على نفسها ومالها ووجدت رفقة

ولو قبل ثلاثة ايام في الاولى كافي الروضة وإن نازع فيه جمع (لعتد البقية في المسكن) الذي فورقت فيه او بقر به اذ يلزمها الرجوع فوراً وإن علمت انقضاء البقية قبل وصولها اليه وخرج بنى الطريق مالو وجبت قبل مفارقة العمران (٢٦٥) فيلزمها العود ولو اذن لها في النقلة

لمسكن اخر في البلد وقدر لها مدة فانتقلت ثم لزمها العدة اقامت به مقدرة كذا قيل وقياس ما تقررها تعتد فيه ولا يجوز لها الرجوع للاول كما يصرح به كلامهم ولو سافرت معه لحاجته ففارقها لزمها العود ونعم لها اقامة ثلاثة ايام كاملة بحمل الفرقة لان سفرها كان تابعا لسفروها وقد فات فامهلت ذلك لا اكثر منه لانه مدة تاهب المسافر غالباً (ولو خرجت الى غير الدار) او البلد (المالوفة) لمسكنها (فطلق وقال ما اذنت في الخروج) وقالت بل اذنت (صدق يمينه) انه لم ياذن ووارثه انه لم يعلم ان مورثه اذن لان الاصل عدم الاذن فترجع فوراً بعد حلفه للمالوفة (ولو قالت له (نقلني) اى اذنت لي في النقلة في هذه الدار فلا يلزم مني الرجوع) فقال بل اذنت

في الخروج اليها لكن (لحاجة) او لالنقلة فيلزمك الرجوع (صدق يمينه) ايضا انه لم ياذن في النقلة (على المذهب) لانه لم يقصده ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت يمينها لانها اعرف منه بما جرى وترجع جانبها بوجودها في الثاني مع كون الوارث اجنبياً عنها فضعف عن

مثله (قوله) ولو قبل ثلاثة ايام في الاولى (الخ) اي في مسألة اتيان عبارة المغنى والنهاية قبيل قول الماتن ثم يجب الرجوع نصها وافهم اى كلام المصنف ان الحاجة اذا انتقضت قبل ثلاثة ايام لم يجوز لها استكمالها وهو الاصح كافي زيادة الروضة وقطع به في الحرر وإن كان مقتضى كلام الشرع بين استكمالها (قوله) الذي فورقت فيه (الا صوب منه عبارة النهاية والمغنى الذي فارقتاه) (قوله) او بقر به (قوله) عطف على في المسكن (قوله) مالو وجبت (الخ) اي ومالو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعاً نهائياً ومغنى (قوله) ولو اذن لها في النقلة عبارة النهاية والمغنى فان قدر لها مدة في نقلة او سفر حاجة او في غيره كاعتكاف استوفيتها وعادت لتقام العدة ولو انتقضت في الطريق اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه واطلاقه كالصريح في موافقة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس (الخ) (قوله) وقياس ما تقرر) وهو قوله اما بعد وصولها اليه (الخ) اه كرهى ولا يخفى ما في هذا القياس اذ ما تقرر في الاذن المطلق الظاهر في الدوام وما هنا في الاذن المقيد بمدة (قوله) ولو سافرت معه (لحاجته) ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا اقيمى ولا ارجعى حمل على سفر النقلة كما قاله الرويانى وغيره (فرع) لو احرمت بحج او قران باذن زوجها او بغير اذنه ثم طلقها او مات فان خافت الفوات اضيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقدم الاحرام وإن لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعين الصبر من مشقة وصاربة الاحرام وإن احرمت بعد ان طلقها او مات باذن منه قبل ذلك او بغير اذن بحج او عمره او بهما امتنع عليها الخروج سواء اخافت الفوات ام لا بطلان الاذن قبل الاحرام بالطلاق او الموت في الاولى ولعدمه في الثانية فاذا انتقضت العدة اتمت عمرتها وحجها ان بقى وقتها والاتممت بافعال عمره ودم الفوات اهمغنى ونهاية قال ع ش قوله حمل على سفر النقلة اى تعتد فيما سافرت اليه او قال الرشيدى قوله لما في تعين الصبر (الخ) هذا لا يظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيهما كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذاك جعل اصل مسألة الاحرام بالحج وغيره فصيح له ذلك وانظر لم قيد الشارح بالحج والقران اه (قوله) او البلد الى قوله وتصديق هي في النهاية الا قوله او لالنقلة وكذا في المغنى الا قوله ووارثه الى لان الاصل (قوله) لمسكنها) اى بالسكنى فيها اه مغنى (قوله) ووارثه (الاسبك) وكذا وارثه يصدق يمينه انه الخ (قوله) فترجع الخ) اى وجوباً فان وافقها على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً مغنى ونهاية (قوله) لهذه الدار) اى او البلد عبارة المغنى ونهاية الى موضع كذا اه (قوله في الثاني) اى في المنزل الثاني نهاية ومغنى (قوله) فضعف) اى الوارث (قوله) وتصديق هي ايضا) قال في الروض مطلقاً وقال في شرحه اى

لحاجته لم ترد على اقامة المسافر ثم تعود انتهى (قوله) وإن نازع فيه جمع) قد يؤيد النزاع قوله الاتى نعم لها الخ الا ان يفرق بان الاقامة هنا للحاجة فضبطنا بها وليس فيما ياتي ما يضبط به فضبطنا بالثلاثة لاعتبار الشرع لها كثيراً (قوله في البلد) خرج غيره وفي الروض فان قدر لها مدة في نقلة او في سفر حاجة او غيرها استوفيتها وعادت لتقام العدة ولو انتقضت في الطريق اه واطلاقه كالصريح في مقابلة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ (قوله) اقامت به مقدرة) لما تقدم في قول الماتن اعتدت فيه على النص وقول الشارح فتعتد فيه قطعاً فيما اذ لم تقدر مدة (قوله) ولو سافرت معه لحاجته) قال في شرح الروض ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا اقيمى ولا ارجعى حمل على سفر النقلة ذكره الرويانى وغيره انتهى (قوله) ووارثه انه لم يعلم) كذا م (قوله) ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت يمينها) عبارة الروض ولو اختلفت هي والزوج او وارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله يمينه لان الاصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الرملى المخالف في ذلك فيلحرج (قوله) وتصديق هي ايضا) قال في الروض مطلقاً قال في شرحه اى سواء كان اختلافاً مع الزوج ام مع وارثه (قوله)

سواء كان اختلافا مع الزوج أو مع وارثه اه سم (قول المتن ومنزل بدوية) بفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيبر به نهاية ومعنى اى والقياس بادية بشديد الياء اه ع ش (قول المتن ومنزل بدوية ويبتها الخ) تنبيه مقتضى الحاق البدوية بالحضرية ان ياتي فيها ماسبق من انه لو اذن لها في الانتقال من بيت في الحلة الى آخر فيها خرجت منه ولم تصل الى الاخر هل يجب عليها المضى او الرجوع او اذن لها في الانتقال من تلك الحلة الى حلة اخرى فوجد سبب العدة من طلاق او موت بين الحلتين او بعد خروجها من منزلها وقبل مفارقة حلتها فهل تمضى أو ترجع على التفصيل في الحضرية وسكت في الروضة كاصلها عن جميع ذلك ولو طلقها ملاح سفينة او مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن الزوج في الاولى بمسكن فيها بموافقة لا تساعها مع اشتغالها على بيوت متميزة المرافق لان ذلك كالبيت في الخان وان لم تفرد بذلك فان صحها محرم لها يمكنه ان يقوم بتسيير السفينة خروج الزوج منها واعتدت هي وان لم تجد محرما صوفا بذلك خرجت الى اقرب القرى الى الشط واعتدت فيه وان تعذر الخروج منه تسمرت وتنحت عنه بقدر الامكان ومعنى ونهاية قال ع ش قوله اخرج الزوج والا قرب انها تستحق عليه الاجرة على تسيير السفينة اه (قوله فيما ذكر) الى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى الا قوله وبه فارقت الى فان ارتحل وقوله غير رجعية الى المشقة (قوله فيما ذكر من وجوب ملازمة الخ) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية في الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الا الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفا فان انتقل الكل انتقلت جواز امعهم او البعض وفي المقيمين قوة فان انتقل غير اهلها لم تنتقل كالوهرب اهلها خوفا من عدو ولا لثقله ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة في قرية بطريقها لا تمام العدة انتهت فتجوز انتقالها مع الكل او البعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفا وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التي لا ينتقل اهل حلتها اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وامنت بخلاف ما اذا انتقلوا الاقامة على خلاف عادتهم او الحاجة ولم تامن وامتناع انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث امنت وقد يتجه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو مع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاقوبه يفرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمفارقة في حق الحضرية اه سم وقوله وقضيته الخ فيه تامل (قوله لها الانتقال الخ) اى فلا يجب كما صرح به الروض اه سم (قوله لانها) اى الاقامة اليق بها اى بحال المعتدة من السير (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) اى في قول المتن او في سفر حج او تجارة ثم وجبت في الطريق الخ (قوله ذلك) اى الاقامة بقرية في الطريق (قوله

(ومنزل بدوية ويبتها من)
نحو (شعر كمنزل حضرية)
فيما ذكر من وجوب ملازمة
في العدة نعم لها الانتقال مع
حيها ان انتهوا كلهم
الضرورة ولها مفارقتهم
للاقامة بقرية في الطريق
لانها ابق بها وبه فارقت
الحضرية السابقة فانه
لا يجوز لها ذلك بل يتعين
عليها اما العود للمسكن أو
الوصول للبعد فان ارتحل

فيما ذكر من وجوب ملازمة في العدة) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية في الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الا الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفا فان انتقل الكل انتقلت معهم اى انتقلت جواز افهم بالخيار كما يصرح به الروض او البعض وفي المقيمين قوة فان انتقل غير اهلها لم تنتقل كالوهرب اهلها خوفا من عدو ولا لثقله ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة في قرية بطريقها لا تمام العدة بخلاف البلدة المأذون لها في السفر انتهى فتجوز انتقالها مع الكل او البعض الذي ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفا وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التي لا ينتقل اهل حلتها الا الحاجة اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وامنت بخلاف ما اذا انتقلوا الاقامة على خلاف عادتهم او الحاجة ولم تامن وامتناع انتقالها اذا انتقل البعض مطلقا حيث امنت وقد يتجه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو مع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاقوبه يفرق الخ صريح في انه لا اعتبار بمفارقة الاهل في حق الحضرية (قوله نعم لها الانتقال الخ) اى فلا يجب (قوله ان انتقلوا كلهم) وقضيته ان الحضرية بخلاف ذلك (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) عبارة شرح الروض

بعضهم وهو غير اهلها وفي المقيمين قوة او منعة اقامت والا فلا او اهلها تخيرت غير رجعية اختار الزوج اقامتها المشقة مفارقة الامل مع خطر البادية في الجملة وبه يفرق بين اهلها واهل الحضرية ولا عبرة بالارتحال مع نية العود او قربه (٢٦٧) عرفا على الوجة الا ان خافت لو اقامت (وإذا كان المسكن)

بعضهم (أى بعض حيا (قوله وهو) أى البعض (قوله ومنعة) بفتح تين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه عش (قوله وإلا) أى ان لم يكن فى المقيمين قوة (قوله او اهلها الخ) أى وفى المقيمين قوة معنى ونهاية (قوله تخيرت) أى بين ان تقيم وين ان ترتحل ولها اذا ارتحلت معهم ان تقف دونهم فى قرية او نحوها فى الطريق لتعتد فانه لا يحال المعتدة من السير وان هرب اهلها خوفا من عدو وامنت لم يجز ان تهرب معهم لانهم يعودون إذا امنوا معنى ونهاية (قوله غير رجعية اختار الزوج الخ) قاله الفقهاء وهو مبنى على ان له ان يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور انها كغيرها كالمير وحينئذ فلا يسلم منها نهاية ومعنى قال عش قوله والمشهور الخ معتمدها (قوله المشقة الخ) دالة للتخير (قوله وبه) أى بقوله مع خطر البادية الخ (قوله وبه يفرق الخ) صريح فى امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها زيد المشقة بالاقامة وحدها وان امت اه سم عبارة عش لعل المراد انه ارتحل به ضمهم وفى الباتين قوة والافينغى جواز الارتحال لها الى الحضرية إذا ارتحل الجميع اه (قوله بالارتحال) أى ارتحال اهل البدوية (قوله أو قربه) أى أو مع قرب العود عرفا (قول المتن) وإذا كان المسكن) أى الذى فورقت المعتدة فيه (قول مكثها) الى قوله فان حاضرت فى النهاية والمعنى (قوله كالزوجة) أى اخذاهن كالمصنف الا فى اه عش (قوله خلا فان فرق) عبارة النهائية والمعنى وقول المصنف يلحق بها ظاهره اعتبار المسكن بها لا اعمال الزوج وهو كذلك كفى حال الزوجية وقول الماوردى يراعى حال الزوجية حال الزوج بخلافه: قال الاذغرى لا عرف التفرقة لغيره اه (قوله أى المسكن المذكور) أى مسكن المعتدة ما لم تنقض عدتها اه معنى (قوله لعدم انضباط المدة) أى مدة العدة (قوله نعم يظهر الخ) عبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هى المشتريه والاصح البيع جزا ما عدا الحل والاقراء فلا يصح بيعه فيهما للجهل بالمدة اه (قول المتن فكسنا جرح) بفتح الجيم اه معنى (قوله والاصح محته) عبارة المعنى والنهاية ومضى فى الاجارة صحة بيعها فى الاظهر فيبيع مسكن المعتدة كذلك (قوله لم يفسخ) لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء اه ع ش (قوله فيخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت العدة هل يطيل خياره ولا به يجزى عن الشورى اقول قياس قول الشارح الا فى لانه قد تموت الخ رجوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه الخيار على حاله (قوله لانها) أى المعتدة (قوله أى على احد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله بخلاف المستاجر) بكسر الجيم (قوله يموت) أى قد يموت (قوله فورقت وهى بمسكن) وكان الاسبك الاخصر الاقتصار على تقدير كان كما فعله المعنى والنهاية وتقرير نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق واذا كان المسكن (قول المتن لزمتها) أى العدة (قوله وامتنع) الى قوله لكن فرق فى المعنى والى قول المتن فان كان فى النهاية (قوله وامتنع) أى له وكذا هذا (قوله ولم يرض باجرة لمثله) أى بان طلب اكثر منها او امتنع من اجارته نهاية ومعنى قال ع ش قوله اكثر منها أى وان قل اه (قوله نحو جنون الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظة نحو فايراجع (قوله او زال استحقاؤه الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم اقول وهل يقال اخذاهن فباعها الا ان يرضى بالاجرة وليه فليراجع (قوله لنحو انقضاء اجارة) كالموت اه معنى عبارة ع ش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه وقو فاعليه او مشروطا لنحو الامام وكان اماما اه (قول المتن نقلت) أى الى اقرب

بعضهم (أى بعض حيا (قوله وهو) أى البعض (قوله ومنعة) بفتح تين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه عش (قوله وإلا) أى ان لم يكن فى المقيمين قوة (قوله او اهلها الخ) أى وفى المقيمين قوة معنى ونهاية (قوله تخيرت) أى بين ان تقيم وين ان ترتحل ولها اذا ارتحلت معهم ان تقف دونهم فى قرية او نحوها فى الطريق لتعتد فانه لا يحال المعتدة من السير وان هرب اهلها خوفا من عدو وامنت لم يجز ان تهرب معهم لانهم يعودون إذا امنوا معنى ونهاية (قوله غير رجعية اختار الزوج الخ) قاله الفقهاء وهو مبنى على ان له ان يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور انها كغيرها كالمير وحينئذ فلا يسلم منها نهاية ومعنى قال عش قوله والمشهور الخ معتمدها (قوله المشقة الخ) دالة للتخير (قوله وبه) أى بقوله مع خطر البادية الخ (قوله وبه يفرق الخ) صريح فى امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها زيد المشقة بالاقامة وحدها وان امت اه سم عبارة عش لعل المراد انه ارتحل به ضمهم وفى الباتين قوة والافينغى جواز الارتحال لها الى الحضرية إذا ارتحل الجميع اه (قوله بالارتحال) أى ارتحال اهل البدوية (قوله أو قربه) أى أو مع قرب العود عرفا (قول المتن) وإذا كان المسكن) أى الذى فورقت المعتدة فيه (قول مكثها) الى قوله فان حاضرت فى النهاية والمعنى (قوله كالزوجة) أى اخذاهن كالمصنف الا فى اه عش (قوله خلا فان فرق) عبارة النهائية والمعنى وقول المصنف يلحق بها ظاهره اعتبار المسكن بها لا اعمال الزوج وهو كذلك كفى حال الزوجية وقول الماوردى يراعى حال الزوجية حال الزوج بخلافه: قال الاذغرى لا عرف التفرقة لغيره اه (قوله أى المسكن المذكور) أى مسكن المعتدة ما لم تنقض عدتها اه معنى (قوله لعدم انضباط المدة) أى مدة العدة (قوله نعم يظهر الخ) عبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هى المشتريه والاصح البيع جزا ما عدا الحل والاقراء فلا يصح بيعه فيهما للجهل بالمدة اه (قول المتن فكسنا جرح) بفتح الجيم اه معنى (قوله والاصح محته) عبارة المعنى والنهاية ومضى فى الاجارة صحة بيعها فى الاظهر فيبيع مسكن المعتدة كذلك (قوله لم يفسخ) لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء اه ع ش (قوله فيخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت العدة هل يطيل خياره ولا به يجزى عن الشورى اقول قياس قول الشارح الا فى لانه قد تموت الخ رجوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه الخيار على حاله (قوله لانها) أى المعتدة (قوله أى على احد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله بخلاف المستاجر) بكسر الجيم (قوله يموت) أى قد يموت (قوله فورقت وهى بمسكن) وكان الاسبك الاخصر الاقتصار على تقدير كان كما فعله المعنى والنهاية وتقرير نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق واذا كان المسكن (قول المتن لزمتها) أى العدة (قوله وامتنع) الى قوله لكن فرق فى المعنى والى قول المتن فان كان فى النهاية (قوله وامتنع) أى له وكذا هذا (قوله ولم يرض باجرة لمثله) أى بان طلب اكثر منها او امتنع من اجارته نهاية ومعنى قال ع ش قوله اكثر منها أى وان قل اه (قوله نحو جنون الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظة نحو فايراجع (قوله او زال استحقاؤه الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم اقول وهل يقال اخذاهن فباعها الا ان يرضى بالاجرة وليه فليراجع (قوله لنحو انقضاء اجارة) كالموت اه معنى عبارة ع ش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه وقو فاعليه او مشروطا لنحو الامام وكان اماما اه (قول المتن نقلت) أى الى اقرب

بعضهم (أى بعض حيا (قوله وهو) أى البعض (قوله ومنعة) بفتح تين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه عش (قوله وإلا) أى ان لم يكن فى المقيمين قوة (قوله او اهلها الخ) أى وفى المقيمين قوة معنى ونهاية (قوله تخيرت) أى بين ان تقيم وين ان ترتحل ولها اذا ارتحلت معهم ان تقف دونهم فى قرية او نحوها فى الطريق لتعتد فانه لا يحال المعتدة من السير وان هرب اهلها خوفا من عدو وامنت لم يجز ان تهرب معهم لانهم يعودون إذا امنوا معنى ونهاية (قوله غير رجعية اختار الزوج الخ) قاله الفقهاء وهو مبنى على ان له ان يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور انها كغيرها كالمير وحينئذ فلا يسلم منها نهاية ومعنى قال عش قوله والمشهور الخ معتمدها (قوله المشقة الخ) دالة للتخير (قوله وبه) أى بقوله مع خطر البادية الخ (قوله وبه يفرق الخ) صريح فى امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها زيد المشقة بالاقامة وحدها وان امت اه سم عبارة عش لعل المراد انه ارتحل به ضمهم وفى الباتين قوة والافينغى جواز الارتحال لها الى الحضرية إذا ارتحل الجميع اه (قوله بالارتحال) أى ارتحال اهل البدوية (قوله أو قربه) أى أو مع قرب العود عرفا (قول المتن) وإذا كان المسكن) أى الذى فورقت المعتدة فيه (قول مكثها) الى قوله فان حاضرت فى النهاية والمعنى (قوله كالزوجة) أى اخذاهن كالمصنف الا فى اه عش (قوله خلا فان فرق) عبارة النهائية والمعنى وقول المصنف يلحق بها ظاهره اعتبار المسكن بها لا اعمال الزوج وهو كذلك كفى حال الزوجية وقول الماوردى يراعى حال الزوجية حال الزوج بخلافه: قال الاذغرى لا عرف التفرقة لغيره اه (قوله أى المسكن المذكور) أى مسكن المعتدة ما لم تنقض عدتها اه معنى (قوله لعدم انضباط المدة) أى مدة العدة (قوله نعم يظهر الخ) عبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هى المشتريه والاصح البيع جزا ما عدا الحل والاقراء فلا يصح بيعه فيهما للجهل بالمدة اه (قول المتن فكسنا جرح) بفتح الجيم اه معنى (قوله والاصح محته) عبارة المعنى والنهاية ومضى فى الاجارة صحة بيعها فى الاظهر فيبيع مسكن المعتدة كذلك (قوله لم يفسخ) لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء اه ع ش (قوله فيخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت العدة هل يطيل خياره ولا به يجزى عن الشورى اقول قياس قول الشارح الا فى لانه قد تموت الخ رجوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه الخيار على حاله (قوله لانها) أى المعتدة (قوله أى على احد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله بخلاف المستاجر) بكسر الجيم (قوله يموت) أى قد يموت (قوله فورقت وهى بمسكن) وكان الاسبك الاخصر الاقتصار على تقدير كان كما فعله المعنى والنهاية وتقرير نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق واذا كان المسكن (قول المتن لزمتها) أى العدة (قوله وامتنع) الى قوله لكن فرق فى المعنى والى قول المتن فان كان فى النهاية (قوله وامتنع) أى له وكذا هذا (قوله ولم يرض باجرة لمثله) أى بان طلب اكثر منها او امتنع من اجارته نهاية ومعنى قال ع ش قوله اكثر منها أى وان قل اه (قوله نحو جنون الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظة نحو فايراجع (قوله او زال استحقاؤه الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم اقول وهل يقال اخذاهن فباعها الا ان يرضى بالاجرة وليه فليراجع (قوله لنحو انقضاء اجارة) كالموت اه معنى عبارة ع ش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه وقو فاعليه او مشروطا لنحو الامام وكان اماما اه (قول المتن نقلت) أى الى اقرب

كذلك لا يؤثر (أو) فورقت وهى بمسكن وكان (مستعارا لزمتها فيه) وامتنع نقلها (فان رجع المعير) فى عاربه له (ولم يرض باجرة) لمثله او طارا عليه نحو جنون او سفه او زال استحقاؤه لمنفعة لنحو انقضاء اجارة (نقلت) منه وجوب بالضرورة

فان رضى بها لزومه بذلها وامتنع (٢٦٨) خروجها ولو للملك الملاصق له كما شمله كلامهم وبحث في المطلب انه لو اعاره لسكنى معتدة عالما

بذلك لزمت العارية لحق
الله تعالى كما تلزم في نحو دفن
ميت لكن فرق الروياني
بين لزوم ما في نحو الاعارة
للبناء وعدمه هنا به لا مشقة
ولا ضرورة في انتقالها هنا
لورجع بخلاف نحو الهدم
ثم فكذا يقال هنا والوجه
ان المعير الراجع لو رضى
بسكنها بعد انتقالها لمعار
او مستاجر لم يلزمها العود
الاول لانها لا تأمن رجوعه
بعد (وكذا مستاجر انقضت
مدته) فلتنقل منه ان لم
يجد المالك اجارة باجرة
المثل (او) لزمتها العدة
وهي بمسكن مستحق (لها)
استمرت فيه وجوبان لم
تطلب النقلة لغيره والا
فجواز (و) اذا اختارت
الاقامة فيه (طلبت الاجرة)
منه او من تركته ان شاءت
لان السكنى عليه فان مضت
مدة قبل طلبها سقطت كما
اوسكن معها في منزلها باذنها
وهي في عصمته على النص
وبه افق ابن الصلاح
ووجهه بان الاذن المطلق
عن ذكر العوض ينزل على
الاعارة والاباحة اى مع
كونه تابعا لها في السكنى
ومن ثم بحث شارح ان
محله ان لم تتميز امتعته بمحل
منها والزمته اجرة مالم
تصرح له بالاباحة (فان كان
مسكن النكاح) المملوك
له الذي لزمته العدة

ما يوجب انتهاء معنى (قوله فان رضى بها) اى المعير بأجرة المثل (قوله لزومه) اى الزوج (قوله ولو للملك
الخ) عبارة النهائية والمعنى كافتقاره عن المتولى واقراءه وان توقف فيه الاذرعى فيما لو قدر على مسكن بجنا
بعارية او وصية او نحوهما اه (قوله وبحث في المطلب انه الخ) اعتمده المعنى حيث قال بعد ذكره مانصه بل
صرحوا بذلك في باب العارية اه ورده النهائية بما نصه والحاصل حينئذ جواز رجوع المعير للمعتدة
مطلقا وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط
اه واقراءه سم وقال عرش وهو المعتمد اه (قوله لكن فرق الروياني الخ) وفي الرشيدى بعد ذكر
كلام البحر مانصه به تعلم ما في كلام الشارح من ائخاذة فانه اوهم ان كلام الروياني مبنى على الصحيح مع
انه مبنى على الضعيف القائل بلزوم العارية للبناء ونحوه اه (قوله في نحو الاعارة للبناء) كالاغارة لوضع
الجدوع اه رشيدى (قوله وعدمه هنا) اى في الاعارة لسكنى المعتدة (قوله بخلاف نحو الهدم ثم)
عبارة الرشيدى عن البحر وفي نقل البناء والجدوع افساد وهدم وضررها (قوله فكذا يقال هنا) اى
فيقال بمثل ما فرق به الروياني بين ما هنا والاعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الاعارة لدفن الميت
وهذا يندفع ما في حواشى التحفة لان قاسم اه رشيدى اى من قوله قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره
الروياني حتى يلحق به اه ولا يخفى ان اعتراض سم مبنى على ظاهر تعبير الشارح في حكاية فرق الروياني
بنحو الاعارة لبقاء البناء الشامل للاغارة لدفن الميت وجواب الرشيدى مبنى على تعبير الروياني في البحر بالاعارة
للبناء والجدوع فقط (قوله والاوجه) الى قوله اى مع كونه تابعا في المعنى (قوله لورضى الخ) اى بلا اجرة
عبارة المعنى في شرح وكذا مستأجر انقضت مدته نصه ولورضى المعير او ماؤجر بأجرة مثل بعد ان نقلت نظر
فان كان المنقول اليه مستعارا ردت الى الاول لجواز رجوع المعير او مستاجر الم ترد في احد وجهين يظهر
ترجيحه وقال الاذرعى انه الاقرب لان عودها الاول اضاءة مال اما اذا رضى باعودها بعارية فلا ترد لانها
لا تأمن من الرجوع لجواز رجوع المعير اه (قوله ان لم يجد المالك الخ) اى حيث لم يرض مالكة بتجديد
اجارة باجرة مثل بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا تنتقل وفي معنى المستاجر الموصى له بالسكنى مدة وانقضت
نهاية ومعنى (قوله لزمتها العدة وهي بمسكن مستحق) الاولى كما مر آنفا لاقتصار على تقدير مستحق (قوله)
فان مضت مدة قبل طلبها سقطت الخ) اى اذا كانت مطلقة التصرف كما هو ظاهر معنى ونهاية (قوله كما
لو سكن معها الخ) اى فانه لا اجرة عليه ومثل منزلها منزل اهلهما باذنها ولا يكتفى بالسكوت منها ولا منهم فتلزمه
الاجرة كما لو نزل سفينة وسرهما مالهما وسكنت قلزمه اجرة المراكب كما صرح به الدهمري في منظومته
اه عرش (قوله اى مع كونه تابعا الخ) هذا ليس قيد في عدم وجوب الاجرة وكانه انما قيد به لبيان الواقع
ولا افتى وجد الاذن فلا اجرة مطلقا كما يعلم ما قدمه في باب الاجارة اه رشيدى ويظهر انه انما ذكره لقوله
ومن ثم الخ (قوله بحث شارح ان محله الخ) عقبه النهائية بقوله اسكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م اه
سم قال عرش فلا تلزمه تميز امتعته ام لا هو المعتمد اه (قوله ولا الخ) لعله مصور بما اذالم تاذن في
وضع امتعة ولا هو ظاهر العبارة فهو مشكل اه سم (قوله لا يليق بها) الى قوله وفي التوسط في
النهاية لا لقوله ومن ثم الى والكلام وقوله لكنهما متسعة الى المتن وقوله متصفة بذلك وقوله مطلقا (قوله)
لان ذلك النفيس غير واجب الخ) وانما كان يسمح له بدوام الصحبة وقد زالت وان رضى ببقائها فيه لزومها اه
معنى (قوله وجوب الخ) وهو الظاهر معنى ونهاية (قوله بانه قياس نقل الزكاة) اى عدم الاصناف
صار له الاستحقاق بعده (قوله وبحث في المطلب الخ) والحاصل حينئذ جواز رجوع المعير للمعتدة مطلقا
وانما تكون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط شرح
م (قوله فكذا يقال هنا) قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره الروياني حتى يلحق به (قوله والازمة اجرة ته)
لكن ظاهر كلامهم يخالفه ش م (قوله والا الخ) ان صور بما اذالم باذن في وضع امتعته والا وهو ظاهر

وهي فيه (نفيسا) لا يليق بها (فه النقل) لها منه (الى) مسكن آخر (لا تليق بها) لان ذاك النفيس في
غير واجب عليه ويحرى اقرب صالح اليه ندبا على ما قال الاذرعى انه الحق وجوبا كما هو ظاهر كلامهم وايد بانه قياس نقل الزكاة

وتقليل الزوج ما أمكن (أو) كان (خسباً) غير لائق بها (فلها الامتناع) لانه دون حتمها (وليس له مساكنها ولا مداخلها) أى دخول محل هي فيه وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولو أغمى وإن كان الطلاق رجعياً ورضيت لان ذلك يجر للخلوة المحرمة بها ومن ثم يلزمها منعه إن قدرت عليه والكلام هنا فيما إذا لم يرد مسكنها على مسكن (٢٦٩) مثلها لما سيذكره في الدار والحجرة

والبلد وجوزنا النقل فانه يتعين الاقرب اه معنى (قوله وتقليل الخ) انظر ما متبوعه ولو قال وبان فيه تقليل الخ كان ظاهراً (قول المتن فلها الامتناع) اى من استمرارها فيه وطلب النقلة إلى لائق بها إذ ليس هو حقها وإنما كانت سمحت به لدوام الصحة وقد زالت اه معنى (قوله فيحرم) إلى قوله ومن ثم في المعنى لا لقوله ورضيت (قوله ذلك) اى كل من المساكنة والمداخلة (قوله بها) الأولى تقديمه على المحرمة (قوله) والكلام هنا) اى في منع المساكنة والمداخلة (قوله إذا لم يزد مسكنها) اى سعة (قوله بما ياتي) اى فى قول المصنف وينبغي أن يغلق ما بينهما من باب الخ (قوله وبه) أى بقوله بان كان بمن يحتشم الخ (قوله من التناقض) اى بين عبارة المتن وعبارة الروضة اه رشيدى (قوله لا حيثئذ) اى حين كون المحرم بصيراً بمن يحتشم الخ (قوله او اثى) كاختها او خالته او عمته إذا كانت ثقة فقد صح في الروضة انه يكفى حضوره المرأة الاجنبية الثقة فالحرم أولى اه معنى (قوله للعلم به) من زوجته وامته) اى الاتيتين في المتن انفا (قوله بمن) إلى قوله وكالاجنبية فى المعنى (قوله بمن) ولا عبرة بالمجنون والصغير الذى لا يميز اه معنى (قوله) كذلك) أى يميزه بصيرة (قوله وكل منهن) أى من المحرم الاثى والزوجة الاخرى والامة والمرأة الاجنبية (قوله بشرط التمييز الخ) اى فى المسحوع وعندها (قوله ويظهر انه يلحق الخ) خلافاً للحنفى وعبارة ع ش (قوله ويظهر انه الخ) قد يتوقف فى ذلك اه (قوله مع الكراهة) كذا فى المعنى (قوله إن وسعتهما الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضى عدم اعتباره فيه وإن أطلق قوله السابق لكنهما متسعة الخ وصنيع الروض قد يفهم كذلك ان اتساع الدار إنما يشترط فى المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن صنيغ شرحه قد يفهم انه شرط فيها اه سم (قوله وإنما حلت) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المعنى (قوله) بخلاف عكسه الخ) عبارة المعنى ومحرم كافى الموضوع خلوة رجلين او رجال بامرأة ولو بعدت مواطاتهم على الفاحشة لان استحياء المرأة من المرأة أكثر من استحياء الرجل من الرجل اه (قوله بمرء) ظاهره ولو كثروا جدا اه ع ش (قوله محرم) اى على الرجل اه نهاية (قوله محرم نظرم) لعل المراد محرم عليه نظرم لو فرضوا انا ما ليخرج الصغار والمحارم ولا فالمرء لا يحرم نظرم على المذهب خلافاً لاختيار المصنف السابق فى النكاح ولا يقال يحرم نظرم بشهوة لا نأقول لخصوصية للرد بذلك اه رشيدى (اقول) لعله على مختار النهاية ولا فقد سبق هناك اعتماد الشارح لحرمة نظر الامرء مطلقاً بشهوة وبدونها وفاقاً للمصنف ولذا قال هنا مطلقاً (قوله فى مسجد مطروق) ينبغى هو ومحلها منه (قوله) ومثله فى ذلك الخ) يؤخذ منه ان المدار فى الخلوة على اجتماع لا تو من معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع بانتفاءها فى العادة

العبارة فهو مشكل (قوله ان وسعتهما الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضى عدم اعتباره فيه وان أطلق قوله السابق لكنهما متسعة الخ وعبارة الروض فصل محرم على الزوج ولو اعمى كفاً فى شرحه معاشره المعتدة الا فى دار واسعة مع محرم لها من الرجال اوله من النساء او زوجة او جارية ويكره ويشترط فى المحرم تمييز الخ اه قال فى شرحه وظاهره انه يعتبر فى الزوجة والجارية ان يكونا ثقتين اخذاً بما يأتى ويحتمل خلافه فى الزوجة لما عندها من الغيرة والافتقار على المساكنة قد يفهم ان اتساع الدار إنما يشترط فى المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن فى شرحه زاد عطف المداخلة على المساكنة قبل الاستثناء المذكور (قوله) بامرأتين ثقتين الخ) ويمتنع خلوة رجل بغير ثقات وان كثرن شرح مر (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر ببق خلوة رجلين بامرأة وقياس حرمة خلوة رجلين بامرءة الحرمة هنا بالاولى

عنها ومداخلتها إن كانت ثقة لا من المخدور وحيث بخلاف ما إذا اتنى شرط ما ذكره وإنما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتشمهما بخلاف عكسه لانه يبعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثلها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ انه لا تحل خلوة رجل بمرءة يحرم نظرم مطلقاً بل ولا امرء بمثله وهو متجه ولا تجوز خلوة رجل بغير ثقات وإن كثرت وفى التوسط عن القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة لانه يدخله كل أحد اه وإنما يتجه ذلك فى مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومثله فى ذلك الطريق أو غيره

المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك فان قلت ظاهر هذا انه لا تحرم خلوة رجال أمرنا قلت ممنوع وإنما قضيته أن الرجال ان
احالات العادة توطؤهم على وقوع فاحشة بها يحضرتهم كانت خلوة جائزة ولا فلا ثم رايت في شرح مسلم التصريح به حيث قال تحمل خلوة جماعة
يعد توطؤهم على الفاحشة لنحو صلاح أو مروءة بامراء لكنه حكاه في المجموع حكاية الاوجه الضعيفة ورايت بعضهم اعتمد الاول وقيده
بما اذا قطع بانتفاء الريبة من جانبه (٢٧٠) وجانبها (ولو كان في الدار حجرة فسكنها احدهما والاخر الاخرى فان اتحدت المرافق

كطبخ ومستراح) وبشر
وبالوعة وسطح ومصعد
ومرو والواو بمعنى أو لا ذكفي
اتحاد بعضهما فمما يظهر وهل
العبرة في اتحاد الممر بآول
الدار فيضرا اتحاد هليزها
لا اتحاد الممر فيه او بالباب
الذي بعد الدهلين دونه لانه
يمزله صحن سكة غير نافذة او
يفرق بين كون الدهلين
ينفعن به بما يتعلق بالسكنى
فيضرا اتحادا حينئذ وبين
ان لا يكون كذلك لكونه
معد للزواج وحاله فلا يضر
كل محتمل والثالث اقربها
(اشترط محرم) او نحوه
من ذكر وخالف في ذلك
القاضي والرويانى خرما
المساكنة مع اتحادها ولو مع
المحرم واطال الاذرعى في
الاتصاف له اذ لا سبل الى
ملازمته لها في كل حركة
وبانتفاء ذلك وجدت مظنة
الخلوة المحرمة وخرج
بفرضه الكلام في حجرتين
ما لو لم يكن في الدار لا بيت
وصقف فانه لا يجوز ان
يساكنها ولو مع محرم لانها
لا تتميز من الممكن بموضع
نعم ان بنى بينهما حائل وبقي
لها ما يليق بها سكننا جاز

فلا يعد خلوة اه عش (قوله المطروق) أى الطريق أو غيره كذلك اى لا يقطع طارقه عادة (قوله
التصريح به الخ) فيه وقفة إذ ما ذكره ولا فيما استحال التواطؤ عادة وما في شرح مسلم فيما إذا بعد
وبينهما فرق بعيد ولذا حكاه في المجموع حكاية الاوجه الضعيفة (قوله اعتمد الاول) اى ما في شرح مسلم
(قول المتن احدهما) اى الزوجين والاخر اى سكن الاخر الحجره الاخرى من الدار نهاية
ومعنى (قوله لانه) اى الدهلين (قوله ينتفعن) الاول ينتفعان اى الزوجان (قوله ورحاله) جمع رحل
(قوله والثالث) اى الفرق (قوله وانحوه) الى الفصل الى النهاية لا قوله وخالف الى وخرج (قوله مع
اتحادها) اى المرافق (قوله وبانتفاء ذلك) اى الملازمة (قوله وصفه) عبارة النهاية وصفه اه (قوله ولا
يتحدثى منها) بان اختصاص كل من الحجرتين بمرفق نهاية ومعنى (قوله فلا يشترط نحو محرم) ويجوز له
مساكنتها بدونه لانها تصير حينئذ كالدارين المتجاورتين نعم لو كانت المرافق خارج الحجره في الدار لم
يجز لان الخلوة لا تمتنع مع ذلك قاله الزركشى اه معنى (قوله اى يجب) الى الفصل فى المعنى لا قوله قال
القاضى الى المتن (قوله محرم احدهما) اى بامراء (قوله بامراء) اى بامراء (قوله بامراء) اى بامراء (قوله بامراء)
الاخرى من الدار اه (قوله يمر به) اى يسببه اه عش (قول المتن وسفل) يضم اوله بخطه ويجوز كسره
وعلو يضم اوله بخطه ويجوز فتحه وكسره نهاية ومعنى

﴿باب الاستبراء﴾

(قوله هو بالمدة) الى قوله لانه في نفسها في المعنى لا قوله ولتشار كما الى والاصل وقوله بالفعل الى او
الترويج ولى قول المتن وسواء في النهاية لا ذلك القول الثاني (قوله تربص بمن) لعل الباء زائدة ولذا اسقطها
المعنى (قوله بمن فيها) اى ولو فاما مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق اه عش (قوله
للعلم) اى ليحصل العلم اه سمى اى او الظن كما مر (قوله او للبعد) لا يبعدان يعدمنه ما لو اخبر الصادق بخلوها
من الحمل سم وعش (قوله سمي اى التربص بمن فيها) الخ بذلك اى بلفظ الاستبراء (قوله باقل ما يدل الخ)
اى بما يدل على البراءة من غير اشتغال على عدد اقراء واشهر قال السيد عمر قد يقال الاول اسقاط لفظ
اقل لانها منه ان له دخلا في التسمية وليس كذلك اه وقديمه قوله وليس كذلك بانه جملة المدعى بقربة المقام
ولم يعكس (قوله ولتشار كهما الخ) اى مع شرافة الحرية الغالبة في المعتدة (قوله في اصل البراءة)
اى الدلالة على البراءة (قوله ذيلت به) اى جعلت العدة مديلا بالاستبراء (قوله بالفعل) اى حالا (قوله

(قوله وخرج بفرضه الكلام في حجرتين) فان قلت من أن يؤخذ فرض الكلام في حجرتين مع انه المتبادر
من قوله ولو كان في الدار حجرة ان المراد حجرة واحدة قلت من قوله والاخر الاخرى لان المتبادر منه
ارادة الحجره الاخرى واما حمل قوله الاخرى على بقية الدار فبعيد (قوله فانه لا يجوز ان يساكنها ولو
مع محرم) قد يخالف قوله السابق جاز مع الكراهة كل من مساكنتها وسعتها الدار المفروض فيما اذا
لم يكن بها الا مسكن واحد كما يعلم من سابقه الا ان يصور ما هنا بما اذا لم تسعها فليراجع والله اعلم اه

﴿باب الاستبراء﴾

(قوله للعلم) اى ليحصل العلم (قوله او للبعد) لا يبعدان يعدمنه ما لو اخبر الصادق بخلوها من الحمل (قوله

(والا) يتحدثى منها (فلا) يشترط نحو محرم اذ لا خلوة (و) لكن (ينبغي) أى يجب (أن يغلق) قال القاضي أبو الطيب والماوردي ويسر لما
(ما بينهما من باب) واولى من اغلاقه سده (وان يكون محرم احدهما) يمر به (على الاخر) حذر من وقوع خلوة (وسفل وعلو كدار وحجرة)
فيما ذكر فيهما والاولى ان تكون في العلوحى لا يمكنه الاطلاع عليها ﴿باب الاستبراء﴾ هو بالمدة لغة طلب البراءة وشرا عا تربص بمن فيها
رق مدة عند وجوب سبب مما ياتى للعلم ببراءة رحمها او للبعد سمي بذلك لتقديره باقل ما يدل على البراءة كما سمي ما مر بالعدة لاشتغاله على العدد
وليشار كهما في اصل البراءة ذيلت به والاصل فيه ما ياتى من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل التمتع بالفعل

لما ياتي في ملك مزوجة

ومعتدة والتزويج كما يعلم
 مما سيذكره (يسبين)
 باعتبار الاصل فيه فلا يرد
 عليه وجوبه بغيرهما كان
 وطىء امة غيره ظانا انها
 امة فانه يلزمها قرم واحد
 لانها في نفسها مملوكة
 والشبهة شبهة ملك الميمن
 (احدهما ملك امة) أي
 حدوثه وهو باعتبار الاصل
 ايضا ولا فالمدار على
 حدوث حل النفع بما يخل
 بالملك فلا يرد ما ياتي في
 شراء زوجته كما كان التعبير
 في السبب الثاني بزوال
 الفراش كذلك ولا فالمدار
 على طلب التزويج ودل
 على ذلك ما سيذكره في نحو
 المسكاتبه والمرئدة
 وتزويج موطوءه (بشراء)
 اوارث او هبة) مع قبض
 (اوسى) بشرطه من
 القسمة واختيار التملك
 كما يعلم مما سيذكره في السير
 فلا اعتراض عليه (اورد
 بعيب او تحالف او اقالة)
 ولو قبل القبض او غير ذلك
 من كل ملك كقبول وصية
 ورجوع مقرض وبائع
 مفلس ووالد في هبة لفرعه
 وكذا امة قراض انفسخ
 واستقل بها المالك وامة
 تجارة اخرج زكاتها
 وقلنا بالاصح

لما ياتي الخ) علة للنقيد بقوله بالفعل (قوله او التزويج) عطف على التمتع اه سم (قوله فيه) أي وجوب
 الاستبراء وقوله عليه أي قوله بسببين (قوله ظانا انها امة) خرج به ما لو ظننا هزوجه الحرة فانما اعتد بثلاثة
 اراء او زوجته الامة فتعتمد بقرائن كما قدمه اه عش (قول المتن احدهما) وهو مختص بحل التمتع
 (قوله ملك امة) أي ملك الحر جميع امة لم تكن زوجته كما سيأتي بخلاف ما لو ملك بغضها فانها لا تحل له حتى
 يستبرئها ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض امة ثم اشترى باقيها فانه يلزمه الاستبراء وخرج البعض
 والمكاتب فانه لا يحل له ما وطء الامة ملك الميمن وان اذن لهما السيد اه معنى (قوله وهو) أي حصر
 السبب الاول في حدوث الملك (قوله ايضا) أي كان الاقتصار على السبين باعتبار الاصل (قوله فالمدار) أي
 للسبب الاول (قوله على حدوث حل التمتع) يشمل عوده كما في المكاتبه وطروءه كما في امة المكاتبه لان كلا
 حدوث في الجملة اه سم (قوله بما يخل بالملك) لعل من فيه تعليلية أي حدوث حل التمتع بعد حرمة
 لاجل حصول ما يخل بالملك على انه قديم قال انه ليس بقيد بدليل ما سيأتي في مال الزوج امة فطلقت قبل الوطء
 وفي نحو المرتدة وسيأتي في كلامه ان العلة الصحيحة حدوث حل التمتع فليراجع اه رشيدى عبارة السيد عمر
 قوله بما يخل بالملك أي من اجل زوال شيء يخل بالملك بان لا يجامعه بان كانت ملكا لغيره قبل حدوث حل
 التمتع او بان يضعفه كان كانت مكتوبة ثم فسخته او مزوجة فطلقت اه فاشار إلى ان من للتعليل وان في
 الكلام حذف مضاف أي من زوال ما يخل الخ وان القول المذكور قيد (قوله فلا يرد ما ياتي في شراء زوجته)
 أي فانه ملك امة ولم يجب الاستبراء لحملها قبل الشراء اه سم وعبارة الرشيدى أي لذهو خارج بهذا
 التأويل لعدم حدوث حل التمتع كما دخل به ما ياتي في المكاتبه ونحوها اه (قوله كذلك) أي باعتبار
 الاصل (قوله ودل على ذلك) أي على ما ذكر في السبين كما يعلم من الامثلة اه رشيدى عبارة سم أي
 المذكور من التأويل في السبين بما ذكره وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه عجزت ومرئدة
 اسلمت مع انه لم يحدث فيهما الملك بل حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطوءه التي اريد تزويجها مع
 انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها اه قول المتن بشراء اوارث الخ) اشار بهذه الامثلة إلى انه لا فرق
 بين الملك القهرى والاختيارى اه معنى (قوله بشرطه من القسمة) عبارة المغنى وقوله اوسى أي قسمة غنيمة
 وكان الاولى ان يصرح به فان الغنيمة لا تملك قبل القسمة اه (قوله من القسمة او اختيار التملك) أي
 على القولين في ذلك اه رشيدى عبارة عش قوله من القسمة أي على الراجح وقوله او اختيار التملك أي
 على المرجوح اه (قول المتن اورد بعيب) أي ولو في المجلس اه بجري (قول المتن او تحالف او اقالة)
 معطوفان على العيب اه سم (قوله ورجوع مقرض) وصورة اقرضها ان تكون حراما على المقرض

او التزويج) عطف على التمتع (قوله على حدوث) يشمل عوده كما في المكاتبه وطروءه كما في امة المكاتبه لان
 كلا حدوث في الجملة (قوله بما يخل بالملك) خرج ما لا يخل بنحو الاحرام والحيض كما ياتي (قوله فلا يرد ما ياتي
 في شراء زوجته) أي فانه ملك امة ولم يجب الاستبراء لعدم الحل لحملها قبل الشراء (قوله ولا فالمدار على طلب
 التزويج) أي مع انه ليس هناك زوال فراش (قوله ودل على ذلك) أي المذكور من التأويل في السبين بما
 ذكره وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه عجزت ومرئدة اسلمت مع انه لم يحدث فيهما الملك بل
 حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطوءه التي اريد تزويجها مع انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها
 (قوله في المتن او تحالف او اقالة) هما معطوفان على العيب (قوله ورجوع مقرض) أي وصورة اقرضها
 ان يكون حراما على المقرض (قوله وكذا امة قراض انفسخ واستقل بها المالك وامة تجارة إلى قوله قاله
 البلقيني) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه واما في زكاة التجارة فلا وجه له عند القائل كما افاده
 شيخ الاسلام شرح مر (قوله وكذا امة قراض انفسخ) بخلافه قبل انفسخ لكن بشكل ذلك بان العامل
 لا يملك حصته من الربح بالظهور فأي حاجة لا اعتبار انفسخ الا ان يحجب بانه بالظهور وان لم يملك له حق مؤكدا
 يورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك بان لا فقه المال واسترداده كما تقدم في

سم وعش (قوله ان المستحق شريك) قد يقال شركة المستحق غير حقيقية فلا أثر لها اه سم (قوله
والحل فيهما) اى امة التجارة وامة القراض هو ظاهر في امة القراض اذا ظهر ربح على القول بانه يملك
بالظهور والا فالعامل لاشيء له والمال على ملك المالك ولم ينتقل عنه حتى يقال تجدد له ملك اللهم الا ان يقال ان
المعنى لتجدد الملك والحل في مجموعهما في الجملة وان لم يحصل كل منهما في كل منهما اه عش (قوله قاله
البيني) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه واما في امة التجارة فلا وجه له عند التامل كما افاده
الشيخ شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله فلا وجه له الخ اى لان تعلق حق الاصناف في زكاة التجارة
لا يمنع التصرف في المال بخلاف غيرها اه عبارة عش قوله فلا وجه له اى لما قاله فيها من وجوب الاستبراء
وهو المعتمد وقوله عند التامل اى لان الشركة فيها ليست حقيقية بدليل انه لا يجوز اعطاء جزء منها
للمستحقين بل الواجب اخراج قدر الزكاة من قيمتها وقوله كما افاده الشيخ اى في غير شرح منهجه اه (قوله
في وجوب الاستبراء) الى قول المتن بقراءة النهاية الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن (قوله بالنسبة لحل التمتع)
اى لا بالنسبة لحل التزويج كما يعلم عما يأتى في شرح ويحرم تزويج امة موطوءة الخ من قوله امان لم يطأها
مالكها الخ اه سم (قوله وايسة) اى وصغيرة منهج ظاهر وان لم تطق الوطء ويوجه بانه تعبدى اه
عش (قول المتن وغيرها) برفع الرأى بخطه اى غير المذكورات من صغيرة وايسة اه معنى (قوله للعموم
ماصح) عبارة المحل لاطلاق فليحرر هل هو من العام او من المطلق والظاهر الثانى اه سيد عمر اقول بل
لظاهر الاول اذ النكرة في سياق النفي للعموم وعموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال عبارة الرشيدى قوله
لعموم الخ اى اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وحينئذ فلا حاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها الخ
اذ لا حاجة للقياس مع النص الذى منه العموم كالا يخفى فالصواب ح. فه اه (قوله في سبايا واطاس) بضم
الهمزة افصح من فتحها او بمنع الصرف للعلمية والتانيث باعتبار البقعة او بالصرف باعتبار المكان وهى اسم
واد من هو اذن عند حنين اه شيخنا على الغزى عبارة عش بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله في
المصباح والتعذيب اى فهو مصرف وخلافه ان توهم لان اصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله
الشامل الخ) صفة المسبية كما هو صريح صنع المغنى فكان المناسب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها (قوله
وبمن تحيض الخ) عطى على المسبية الخ باعادة الجار (قوله من لا تحيض) اى الصغيرة والايسة (قوله
في امة اذ ازوجها الخ) اى وان سبق التزويج شراؤها من استبرأها او من نحو امرأة او استبرأها هو بعد
الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث حل الاستمتاع بعد الطلاق اه سم (قوله قبل الوطء) وكذا
بعده بالاولى عبارة المغنى والاسنى (فرع) لو زوج السيد امة ثم طلقها بعد الدخول فاعتدت من الزوج
لم يدخل الاستبراء في العدة بل يزعم انه يستبرئها بعد انقضاء عدتها اه (قوله كتابة صحيحة) الى قول المتن
ويحرم في المغنى الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن وقوله المفهوم ان الى وذلك وقوله واكتفاء المقابل الى ولو
ملك (قول المتن عجزت) بضم اوله وتشديد تانيه المكسور بخطه اى بتعجيل السيد لها عند عجزها عن النجوم اه
معنى (قوله وامة مكاتب كذلك) اى كتابة صحيحة اه عش (قوله فيها) اى المكاتب (قوله بقسميها)
اى امة المكاتب وامة المكاتب (قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو ظاهر في المكاتب نفسها اما انها وامة

ان المستحق شريك بالواجب
بقدر قيمته في غير الجنس
لتجدد الملك والحل فيهما
قاله البيني (وسواء) في
وجوب الاستبراء فاذا ذكر
بالنسبة لحل التمتع (بكر)
وايسة (ومن استبرأها
البائع قبل البيع ومنقلة
من صبي وامرأة وغيرها)
لعموم ماصح من قوله صلى
الله عليه وسلم في سبايا
أو طاس الا لا توطأ حامل
حتى تضع ولا غير ذات حمل
حتى تحيض حيضة وقيس
بالمسبية غيرها الشامل للبكر
والمستبرأة وغيرهما بما جماع
حدوث الملك ومن تحيض
من لا تحيض في اعتبار قدر
الحيض والظهر غالباً وهو
شهر (ويجب) الاستبراء
(في) امة اذ ازوجها فطلقها
زوجها قبل الوطء وفي
(مكاتب) كتابة صحيحة وامة
اذا انفسخت كتابتها بسبب
ما يأتى في بابها كان (عجزت)
وامة مكاتب كذلك عجز
لعود حل الاستمتاع فيها
كالزوجة وحدوثه في امة
بقسميها ومن ثم لم تؤثر
الفاسدة (وكذا مرتدة)
اسلمت

أو سيدمر تدأسلم فيجب الاستبراء عليها أو على أمته (في الأصح) لمودحل الاستمتاع أيضا (لا) في (من) أي أمة له حدث لها ما حرمها عليه من صوم ونحوه لاذنه فيه ثم (حلت من صوم أو اعتكاف وإحرام) ونحوه حيض ورهن لان (٢٧٣) حرمتها بذلك لا تخلف بالملك بخلاف نحو

المكاتب كتابه فائدة فالقياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها عس عبارة السيد عمر

ظاهره اعتبار كون الكتابة صحيحة حتى بالنسبة لامة المكاتب والمكاتب والظاهر خلافه لان الملك حادث بكل تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فينبغي ان يبتدأ مدة الاستبراء فيها من حين الملك ويحتمل خلافه فليتام وليراجع اه (قوله او سيد مرتد) تركيب وصنى اول منع الخلو (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله ما حرمها عليه والكلام فيما يتوقف على لاذنه اه سم عبارة المغنى لامن اى امة حلت مما لا يتوقف على اذنه كحيض ونفاس وصوم واعتكاف أو يتوقف وأذن فيه كرهن وإحرام اه وهذا أحسن من حل الشارح (قوله بوضوح الفرق) اى المارانفاى قوله لان حرمتها بذلك الخ (قوله او صائمة) اى صوما واجبا اه معنى (قوله واجبا) اى اعتكافا منذورا اه معنى (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليرجع اه سم (قوله بعد زوال مانعها الخ) وقضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء فى الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) كما يعلم بما يأتى) لعله قول المتن فان زالا الخ لكن الفرق بين المانعين ظاهر (قول المتن زوجته) قال فى العباب المدخول بها اه قال فى الروض فان اراد ان يزوجها اى لغيره وقد وطئها وهى زوجة اعتدت بقرهين اى قبل ان يزوجها اه سم زاد المغنى على ما ذكره عن الروض مانعه لانه اذا انفسخ النكاح وجب ان تعتمد منه فلا تنكح غيره حتى تنقضى عدتها بذلك ولومات عقب الشرائع يلزمها عدة الوفاة لانه مات وهى بمملوكه وتعتمد منه بقرين اه (قوله فانفسخ نكاحها) احتزبه عما لو اشترىها بشرط الخيار للبائع أو لها ثم فسخ عقد البيع فان لم يوجد سبب الاستبراء اه عس (قوله فيه) أى وجوب الاستبراء (قوله وممر) اى فى البيع (قوله وطؤها) اى زوجته الفتة وقوله فى زمن الخيار اى لها كما مر فى خيار البيع اه عس (قوله اى لها كما مر الخ) اى فى النهاية واما على مختار الشارح هناك فيحرم على المشتري وطؤها فى زمن الخيار مطلقا (قوله بالملك) اى الضعيف الذى لا يبيع الوطء اه معنى (قوله) المكاتب الخ) اى والمبعض اه معنى (قوله ليس له وطؤها الخ) اى فان عتق وجب الاستبراء لحدوث حل التمتع كما هو ظاهر المتن فليراجع اه رشيدى (قوله بالملك) أى ولا بالزوجة لانفساخ النكاح بملكها اه معنى زاد عس فاذا اراد التمتع بالوطء فطريقه ان يتزوج غير امته كانت او امة اه (قوله واجاز) اى البيع اه معنى (قوله ولذا نأى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به فى مثل هذا المحل افر دويره قول ابن هشام وشرط افراده بعد او ان تكون للترديد لا للتوزيع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (فى المتن) لامن حلت من صوم أو اعتكاف أو إحرام) أمالو اشترى نحو محرمة او صائمة او معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبرائها وهل يكتفى ما وقع فى زمن العبادات ام يجب استبرائها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء فى الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله حرما عليه والكلام فيما يتوقف على اذنه (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليراجع (قوله بعد زوال مانعها) قضية كلام العراقيين انه يكتفى بوقوع الاستبراء فى زمن العبادات المذكورة ودو المعتمد ويتصور الاستبراء فى الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله فى المتن ولو اشترى زوجته) قال فى العباب المدخول بها اه قال فى الروض فان اراد ان يزوجها وقد وطئها وهى زوجة اعتدت منه بقرين اى قبل ان يزوجها اه (قوله استحسب الاستبراء) اى بعد الزوم عباب (قوله ثم يعتق) اى بالملك (قوله فى الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك) قال فى الكنز ولان اذن سيده (قوله فى الكفاية الخ) كذا شرح م (قوله ولذا نأى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به فى

الكتاب (وفى الاحرام وجه) انه كالردة لثا كد التحريم فيه ويرد بوضوح الفرق أما لو اشترى نحو محرمة أو صائمة أو معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبرائها بعد زوال مانعها كما يعلم بما يأتى (ولو اشترى) حر (زوجته) الامة فانفسخ نكاحها (استحب) الاستبراء لتمييز ولد الملك المنعقد حرا عن ولد النكاح المنعقد ناسم يعقق فلا يكتفى بحرة أصلية ولا تصير به أمة مستولدة (وقيل يجب) ليجدد الملك وردوه بأن لفائدة فيه إذ العسلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم لو طلق زوجته الفتة رجعا ثم اشترى فى العدة وجب لحدوث حل التمتع ومراعاة لايحل وطؤها فى زمن الخيار لانه لا يدرى أيطأ بالملك أو بالزوجة وخرج بالحر المكاتب إذا اشترى زوجته فى الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسريه ولو باذن السيد (ولو ملك) أمة (مزوجة أو معتدة) من الغير

اه سم (قوله من اتحاد الراجع) أى افراده اه عش (قوله بها) أى باو (قوله وذلك) أى زوال الزوجية او العدة (قول المتن وجب) أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفى الروض وشرحه فلو اشترى امة معتدة لغيره ولو لموطء شبهة فانقضت عدتها او مزوجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها وطلقت او زوج امته فطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جازله تزويجها بلا استبراء او وجب فى حقه لحل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك انتهى اه سم وسيد عمر (قوله واكتفاء المقابل الخ) عبارة المغنى والثانى لا يجب وله وطؤه فى الحال الاكتفاء بالعدة وعليه العراقيون وقال الماوردى ان مذهب الشافعى انه لا يجب عليه الاستبراء ويطأ فى الحال اه (قوله ينتقض بمطلقة الخ) محل تأمل لانه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء فى غير الموطوءة تتعين مدة تخصه فيها يسكتنى بالعدة لوجود ما يصلح لاندرج عدة الاستبراء فيه بخلافه فى الاول اه سيد عمر ولا يخفى انه إنما يتم على ما سيذكره الشارح من جمع المقتضى ان غير ذلك الجمع عموم القولين بالموطوءة وغيره فلا يتم عليه (قوله ولو لم ملك معتدة منه) أى بان طلق زوجته ثم ملكها فى العدة اه سم (قوله معتدة منه) أى ولو من طلاق رجعى اه مغنى وتقدم انفا فى الشارح مثله (قوله وجب قطعاً) أى بالنسبة لحل تمتعه اما بالنسبة لحل التزويج فيكفى فيه انقضاء ما بقى من عدته كمال ملك معتدة من غيره فانها إذا تمت عدتها منه حل له تزويجها بلا استبراء كالمزوجة من غيره اه سم (قوله لاذلاً شئ الخ) لان عدته انقطعت بالشراء كالمزوجة نكاح موطوءة فى العدة اه عش (قول المتن موطوءة) أى

من اتحاد الراجع للعطوف بها اتحاد الراجع لمافهم من المعطوف بها وذلك بان طلقت قبل وطء أو بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الشبهة (وجب) الاستبراء (فى الاظهر) لحدوث الحل واكتفاء المقابل بعدة الغير ينتقض بمطلقة قبل وطء ومن ثم خص جمع القولين بالموطوءة ولو لم ملك معتدة منه وجب قطعاً لاذلاً شئ يكفى عنه هنا (الثانى) زوال فراش له (عن امة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعق) معلق أو منجز قبل موت السيد (أو موت السيد)

مثل هذا المحل افرده قول ابن هشام شرط افراده بعداً وأن تكون للتزويج (قوله وجب) أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفى الروض وشرحه فلو اشترى امة معتدة لغيره ولو لموطء شبهة فانقضت عدتها او مزوجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها وطلقت او زوج امته فطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جازله تزويجها بلا استبراء او وجب فى حقه لحل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلو كانت المشتراة محرماً للبشرى أو اشترتها امرأة أو رجلان لم يجب الاستبراء فى حق المشتري اه وفيها ايضا وان انقضت عدة المستولدة والامة من زوج واراد السيد وطأها استبراء الامة فقط أى دون المستولدة لعودها فراشاً لغيره بفرقة الزوج دون الامة اه ويتلخص من ذلك فى امته إذا طلقت واعتدت عدم الاحتياج للاستبراء بالنسبة للتزويج وكذا بالنسبة لحل التمتع إلا ان تكون غير مستولدة وقياس ذلك ان مستولدة المزوجة لو طلقت قبل الدخول وارادوطأها جازم قال فى الروض وان اعتقها او مات بعد انقضائها أى عدة الزوج ولو لم يمض بعد انقضائها لحظة واراد تزويجها استبرئت المستولدة دون الامة قال فى شرحه لذلك أى لعود المستولدة فراشاً بفرقة الزوج دون الامة فلو عادت المستولدة فراشاً كان ذلك مانعاً من التزويج قبل الاستبراء بخلاف الامة فانها لم تعد فراشاً وقد انقضت عدتها فلم يبق مانع منه والظاهر ان احتياج المستولدة للاستبراء بالنسبة لغير السيد وان عدم احتياج الامة له فى مسألة الموت بالنسبة لغير الوارث بخلافه لحدوث حلها بالحدوث ملكها اياها (قوله ولو لم ملك معتدة منه) أى بان طلق زوجته ثم ملكها فى العدة وجب قطعاً أى وجب بالنسبة لحل تمتعه الاستبراء اما بالنسبة لحل التزويج فيكفى فيه انقضاء عدته أى ما بقى منها كما هو ظاهر كالمزوجة من غيره فانه إذا تمت عدته منها حل له تزويجها بلا استبراء كما نقلناه فى الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه (قوله فى المتن زوال الفراش عن امة موطوءة او مستولدة بعق) فيه تنوع تزويجها قبل الاستبراء بالاولى إذا باعها ثم فسخ البيع قبل استبراء المشتري ثم اعتقها البائع وقد وافق مر عليه بعد اتمامه بخلافه (فرع) فى الروض وشرحه فرع لو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حل وادعاه وكذبه المشتري فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلمه منه ولا عبرة بدعوى البائع كالمزوجة من غيره العبد بعد بيعه فى ثبوت نسبه من البائع خلاف الاوجه ثبوته لاذلاً ضرر على المشتري فى المالية والقائل بخلافه علله بان ثبوته

بملك اليمين اه مغنى (قوله كزوال فراش الخ) عبارة المغنى فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها كما
 تجب العدة على المفارقة عن نكاح اه (قوله اماعتيقة الخ) واما لومات السيد عن امة موطوءة لم يعتقها
 فانها تنتقل للوارث وعليه استبرأؤها لحدوث ملكة فيكون من السبب الاول اه مغنى (قوله اى وطئها
 مالكةا) او من ملكها من جهة ولم يكن استبرأها اه مغنى (قوله وانما حل بيعها الخ) (فروع))
 يسن للمالك استبراء الامة الموطوءة للبيع قبل بيعه لها يسكون على بصيرة منها ولو وطئ امة شريكه في حيض
 أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنان أمة رجل كل يظنها أمة وأراد الرجل تزويجها وجب
 استبرأ أن كالعدين من شخصين ولو باع جارية لم يقر بوطنها فظهر بها حل وادعاه فالقول قول المشتري
 يمينه انه لا يعلمه منه ويثبت نسب البائع على الوجه من خلاف فيه اذا لضرر على المشتري في المالية والقائل
 بخلافه علله بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاء فان أقر بوطنها وباعها نظرت فان كان ذلك بعد ان استبرأها
 فانت بولد لسته اشهر فاكثر فالولد لملك للمشتري ان لم يكن وطئها والافان امكن كونه منه بان ولده لسته
 أشهر فاكثر من وطنه لحقه وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له ان امكن كونه
 منه الا ان وطنها المشتري وامكن كونه منها فيعرض على القائف مغنى وروض مع شرحه وكذا في النهاية الا
 انه صحيح عدم ثبوت نسب البائع واعتمده شيخنا وكذا مال اليه سم ثم قال وفي تجريد المزجد كغيره انه اذا
 وطئها المشتري قبل الاستبرأ وباعها فادار المشتري وطئها فاصح الوجهين انه يلزمه استبرأها مرتين مرة
 للاول ومرة للثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الرويانى لزوم الثاني استبرأه واحدا الاستبرأه الواجب بملك
 الاول سقط بزوال ملكه انتهى وقضية قول الروض لو وطئ الامة شريكه الخ انها لم يطأها لا يجب
 استبرأ أن بل يكتفى باحد للتعبو وثل وجوب الاستبرأين اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حملها
 وقياس ما ذكر انه لو كان البائع امرأتين او ولي صبيين مثلا اخذ الاستبرأ فليتا مل فليراجع اه بخذف (قوله
 قبله) اى الاستبرأ مطلقا اى موطوءة او غيرها اه ع ش (قوله لم فان توطأ) اى من غيره ايضا (قوله
 يقطع ارث المشتري بالولاء وان كان البائع قد أقر بوطنها وباعها بعد الاستبرأه منه لحقه وبطل البيع لثبوت
 امية الولد وان ولده لسته اشهر فاكثر فالولد لملك للمشتري فلا يلحق البائع لانه لو كان في ملكه لم يلحقه الا ان
 وطنها المشتري وامكن كونه منه بان اتت به لسته اشهر فاكثر من وطنه فانه ليس بملك كاله بل يلحقه وصارت
 الامة مستولدة له وان لم يستبرأها البائع قبل البيع فالولد له ان امكن كونه منه بان ولده لاقل من ستة اشهر من
 استبرأه المشتري او لا أكثر ولم يطأها المشتري والبيع باطل الا ان وطنها المشتري وامكن كونه منها فيعرض
 على القائف (فروع) لو وطئ الامة شريكه في طهر او حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنان أمة
 رجل كل يظنها أمة وأراد الرجل تزويجها وجب استبرأ أن كالعدين من شخصين انتهى ما في الروض وشرح
 ببعض تغيير في اللفظ وقول الروض السابق وفي ثبوت نسبة من البائع بنى كونه بملك للمشتري وفي تجريد المزجد كغيره مانصه اذا
 لقول شرحه الوجه ثبوته ووجه عدم الثبوت تفويت الولاية على المشتري وقد تقرر في باب لا قرار عدم صح
 استحقاق عبد الغير وعتيقه الا ان كان كبير او صدقه وتعليل شرحه ثبوته بانه لا ضرر على المشتري في المالية
 يدل على انه وان قلنا بثبوت نسبة من البائع بنى كونه بملك للمشتري وفي تجريد المزجد كغيره مانصه اذا
 وطئها المشتري قبل الاستبرأه او باعها فادار المشتري وطئها فاهل يلزمه استبرأها مرتين مرة للاول ومرة
 للثاني ام يكتفى مرة واحدة ويدخل فيها الاول فيه وجهان احدهما الاول وان لم يطأها قبل البيع قال الرويانى
 لزوم الثاني استبرأه واحدا الاستبرأه الواجب بملك الاول سقط بزوال ملكه ولهذا قالوا واشترى جارية ولم
 يطأها مالولاها ثم اعتقها قبل ان يستبرأها سقط الاستبرأه او قضية قول الروض فرخ لو وطئ الامة شريكه
 انها لم يطأها لا يجب استبرأ أن وكان وجهه ان الاستبرأ حينئذ للتعبد المحض فكفى واحدا فيؤخذ بذلك
 إلا ان يوجد نقل بخلافه وثل وجوب الاستبرأين اذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حملها ولا يقال
 يكتفى باحد هنا لانه للتعبد لان الوطء في نفسه يقتضى الاستبرأه فنع تعدد الوطئ لا بد من تعدده فليتا مل م

كزوال فراش الحرة
 الموطوءة فيجب قرء
 أو شهر كما صح عن ابن
 عمر ولا يخالف له اما
 عتيقة قبل وطء فلا استبرأه
 عليها قطعا (ولو مضت
 مدة استبرأه على مستولدة)
 ليست مزوجة ولا معتدة
 (ثم اعتقها) سيدها (أو
 مات) عنها (وجب) عليها
 الاستبرأه (في الاصح) كما
 تلزم العدة من زوال نكاحها
 وان مضى امثالها قبل
 زواله (قلت ولو استبرأ أمة
 موطوءة) له غير مستولدة
 (فاعتقها لم يجب) اعادة
 الاستبرأه (وتزوج في
 الحال) والفرق بينها وبين
 المستولدة ظاهر (اذلا
 تشبه) هذه (منسكوحة)
 بخلاف تلك لثبوت حق
 الحرية لها فكان فراشها
 أشبه بفراش الحرة
 المنسكوحة (والله أعلم
 ويحرم) ولا ينعقد تزويج
 أمة موطوءة (أى وطئها
 مالكةا) (ومستولدة قبل)
 مضى (الاستبرأه) بما يأتى
 (لئلا يختلط الما آن) وانما
 حل بيعها قبله مطلقا لان
 القصد من الشراء ملك
 العين والوطء قد يقع وقد
 لا بخلاف النكاح لا يقصد
 به الا الوطء اما من لم
 يطأها مالكةا فان لم توطأ

زوجها الخ) أى حالا وقوله غير محترم أى من زنا اءعش (قوله أو مضت) سواء مضت عنده أو عند
المنتقل منه أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر اه سيد عمر (قوله لم يلزمه) أى المشتري استبراء إلى
قبل التزويج اه عش (قوله بموطوءته) أى المعتق اه عش (قوله من وطئها غيره الخ) فاعل وخرج اه سم
(قوله فلا يحل له) أى للمعتق فقوله وإن اعتقها حال مؤكدة بل الأولى تركه (قول المتن أو مات الخ)
(فرع) لو مات سيد المستولدة المزوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالخرة لتأخر سبب العدة
فى الأولى واحتياطا فى الثانية ولا استبراء عليها وإن تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمة ولا
استبراء عليها إن مات السيد وهى فى العدة فإن مات بعد فراغ العدة لزومها الاستبراء وإن مات أحدهما قبل الآخر
ولم يعلم السابق منهما أو لم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا نظرت فإن كان بين موتها شهران وخمسة أيام بلياليها
فأدوئها لم يلزمها استبراء لأنها تكون عند موت السيد الذى يجب الاستبراء بسببه زوجة وإن مات السيد ولا
أه معتدة إن مات الزوج أولا ولا استبراء عليها فى الحالين ويلزمها أن تعتد بأربعة أشهر وعشرين من موت الثانى
لاحتمال أن يكون موت السيد أو لا فتسكون حرة عند موت الزوج وإن كان أكثر من ذلك أو جهل قدره
لزومها إلا أكثر من عدة الوفاة وهى أربعة أشهر وعشرين من حيضة لاحتمال تقدم موت السيد فتسكون عند
موت الزوج حرة فيلزمها العدة فوجب أكثرهما لتخرج عما عليها يقين اه مغنى وفى سم عن الروضة ما يوافقه
وكذا فى النهاية والروض مع شرحه ما يوافقه إلا فيما إذا كان بين الموتين شهران وخمسة أيام بلياليها فقط
فجعلاه كالأول كان أكثر من ذلك (قوله عتقت) أى المدبرة (قوله فيهما) أى فى الاعتاق والموت (قول المتن
فلا استبراء) أى بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الأولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية وينبغى أن المراد نفى
لاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحلها للوارث فلا بد منه لحدوث حلها
له بعد انقضاء الزوجية أو العدة كما يفيد قول المصنف السابق ولو ملك مزوجة أو معتدة لم يجب فإن زال الخ
فان قوله ولو ملك الخ شامل للملك بالارث بل قوله لا فى حسب أن ملك بارت يدل على وجوب الاستبراء فيما
نحن فيه اه سم وقوله وينبغى الخ تأمل فيه فان الكلام هنا فى من لا تورث (قوله لأنها غير فراش السيد) أى بل
الزوج فهى كغير الموطوءة (قوله لحل مامر) أى الاستمتاع اه مغنى (قوله بخلافها فى عدة وطء الشبهة)

وقياس ما ذكر أنه لو كان البائع امرأتين أوولى صبيين مثلاً اتحد الاستبراء فليتا مل وليراجع (قوله من
وطئها غيره) من فاعل خرج السابق (قوله وهى مزوجة الخ) عبارة الروض وإن اعتقها أى موطوءته
ومستولدة أو مات أى عنهما وهما مزوجتان أو فى العدة من زوج لأشبهة فلا استبراء اه وظاهر أن
المراد أنه لا استبراء بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الأولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية ولا فى حال
الزوجية والعدة لا يتوهم أحد الاستبراء وينبغى أن المراد نفى الاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة
بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحلها للوارث فلا بد منه لحدوث حلها له بعد انقضاء الزوجية والعدة وهذا يستفاد
من قول المصنف السابق ولو ملك مزوجة أو معتدة لم يجب أى الاستبراء فى الحال فإن زال الواجب فى الاظهر اه
فان قوله ولو ملك شامل للملك بالارث وقد فرضه فى المزوجة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليتا مل بل
قوله الآتى حسب أن ملك بارت يدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه (قوله ولان الاستبراء) تقدم فى العدد
حاشية عن الروضة فيما إذا مات الزوج والسيد معا أو مرتبا وعلم السابق أوجهل فيها بيان ما يلزم من
الاستبراء والعدة والارث وما يتعلق بذلك فراجع (بخلافها فى عدة وطء الشبهة) أى فيلزمها الاستبراء
وهذا محترم وقوله أى الشارح عن زوج قال فى شرح الروض لقصورها عن دفع الاستبراء الذى هو مقتضى
العق ولو وطئت موطوءته أو مستولدة بتشبهة ولم يعتقه لم يجب عليها استبراء بعد عدة الشبهة حتى يحل
استمتاعه بهما بعدها وقد يؤيد ذلك أنه لما قال فى الروض وإن انقضت عدة المستولدة والامة من زوج وأراد
السيدوطأهما استبراء الامة فقط أى دون المستولدة اه علل ذلك فى شرحه بقوله لعدوها أى المستولدة
فراشا بفرقة الزوج دون الامة اه فاذا كان عود المستولدة فراشا يوجب سقوط الاستبراء فليوجب

زوجها من شام وإن وطئها
غيره زوجها للوطأى وكذا
لغيره إن كان الماء غير محترم
أو مضت مدة الاستبراء منه
(ولو اعتق مستولدة) يعنى
موطوءته (فله نكاحها بلا
استبراء فى الاصح) كما يجوز
أن يتكح المعتدة منه لاذلا
اختلاط هنا ومن ثم لو
أشترى أمة فزوجها لبائنها
الذى لم يوطأها غيره لم يلزمه
استبراء كالأول اعتقها فأراد
بائعها أن يتزوجها وخرج
بموطوءته ومثلها من لم توطأ
أو وطئت زنا أو استبرأها
من انتقلت منه إليه من
وطئها غيره وطأ غير محرم
فلا يحل له تزوجها قبل
استبرائها وإن اعتقها (ولو
اعتقها أو مات) عن مستولدة
أو مدبرة عتقت بموته (وهى
مزوجة) أو معتدة عن
زوج فيهما (فلا استبراء) عليها
لأنها غير فراش للسيد ولان
الاستبراء لحل مامر وهى
مشغولة بحق الزوج بخلافها
فى عدة وطء الشبهة لأنها لم
تصر به فراشا لغير السيد
(وهو) أى الاستبراء فى حق
ذات الأقراء يحصل (بقراء
وهو) هنا حيضة كاملة فى
الجديد

للخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حيضة فلا يكنى بقبته التي وجد السبب كالشراء في اثناها (٢٧٧) وفارق العدة حيث تعين الطهر واكتفى

ببقية بتكرار الاقراء الدال
تخلل الحيض بينها على البراءة
وهنا لا تكررتعني الحيض
الكامل الدال عليها ولو
وطئها في الحيض لحبلت
منه فان كان قبل مضى اقل
الحيض انقطع الاستبراء
وبقي التحريم الى الوضع كالم
حبلت من وطئها وهي طاهر
او بعد اقله كني في الاستبراء
لمضى حيض كامل لها قبل
الحبل (وذات اشهر) كصغيرة
وآيسة (بشر) لانه لا تخلو
في حق غيرها عن حيض
وطهر غالباً (وفي قول بثلاثة)
من الاشهر لان البراءة
لا تعرف بدونها (وحامل
مسية اوزال عنها فراش
سيد بوضعه) أي الحل كالعدة
(وان ملكت بشراء) وهي
حامل من زوج او وطئ
شبهة (فقد سبق ان لا استبراء
في الحال) وانه لا يجب بعد
زوال النكاح او العدة فليس
هو هنا بالوضع (قلت حصل
الاستبراء) في حق ذات
الاقراء (بوضع حمل زنا)
لا تحيض معه وان حدث
الحبل بعد الشراء وقبل مضى
محصل استبراء اخذنا من
كلام غير واحد وهو متجه
(في الاصح والله أعلم)
لاطلاق الخبر وللبراءة
وانما لم تنقض به العدة
لاختصاصها بمزيد تأكيد
ومن ثم وجب فيها
التكرار أما ذات أشهر

أى فيلزمها الاستبراء وهذا محترز قول الشارح أى عن زواجه سم (قوله للخبر السابق) الى قول المتن ولو
مضى في النهاية والمعنى (قوله ولا حائل الخ) لعل هذا من قبيل الرواية بالمعنى او ورد ذلك في رواية لكن لا يلزم
هذا الثاني قوله السابق لا يضرب من التاويل اه سيد عمر (قوله فلا يكنى الخ) وتنتظر ذات الاقراء المنقطع
دمها لعل سن الياس كالمعتدة اه معنى (قوله ولو وطئها في الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع وظه
السيد امته قبل الاستبراء او في اثنا لا يقطع الاستبراء وإن اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلت
منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالموطئها ولم تحبل او حبلت منه في اثنا حلت بانقطاعه لتامه قال
الامام هذا إن مضى قبل وطئها اقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كالموطئها قبل الحيض اه وقضية
إطلاقة الاستبراء انه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يقتضى التصريح بذات
الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها بالوطئ فان حبلت قبل الشهر أى تمامه
بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالموطئها ولم تحبل من وطئها وهي طاهر ولا يتصور ان يفصل في الحبل
في اثنا بين أن مضى ما يكون استبراء أو لا فليتام وليراجع اه سم وقوله وقضية إطلاقه الاستبراء أنه
لا فرق الخ اي فوطئ ذات الاشهر في اثناء الشهر لا يقطع الاستبراء عند عدم الحبل قد صرح به ولا حاجة
لبحثة اه سيد عمر وقول سم عن شرح الروض كالموطئها ولم تحبل انظر ما موقعه هنا (قوله وبقي التحريم
الى الوضع الخ) يفيد وبقي انه محصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج الى حيضة بعده فليراجع (قوله كني) أى
بالنسبة لحل تمتعه اه سم (قول المتن وذات اشهر بشر) والمتحيرة تستبرأ بشهر ايضا كذا في المعنى وينبغي
ان يكون محله فيمن لم تذكر مقدار دورها والافيدور اخذنا من في العدة اه سيد عمر (قوله لان البراءة الخ)
عبارة المعنى نظرا الى ان الماء لا يظهر اثره في الرحم في اقل من ثلاثة اشهر (قول المتن وحامل مسية) وهي
التي ملكت بالسبي لا بالشراء اوزال عنها فراش سيد بتمتعها وموته وقوله وان ملكت اى حامل بشراء او
نحوه وهي في نكاح او عدة فقد سبق اى عند قوله ولو ملك مزوجة او معتدة اه معنى (قوله وانه يجب) اى
لحل تمتعه اه سم (قوله او العدة) لمنع الخلو (قوله لا تحيض معه) فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل
الاستبراء بحیضة معه معنى وروض وزيادى عبارة شيخنا على الغزى والحاصل ان الاستبراء في الحامل من
الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فيمن تحيض وبالاسبق من الوضع أو الشهر في ذات الاشهر اه
(قوله لا طلاق الخبر الخ) الا وفق بسابق كلامه لعوم الخبر كافي المعنى (قوله اما ذات اشهر) اى بان لم
يسبق لها حيض ووطئ من زنا حبلت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحل بلا عين
لانها لو نكلت لاحاف الخصم على سبق ذلك اه ع ش (قوله وذكر له) اى لما في المتن (قوله مع التبرى)

سقوطه عدم زوال الفراش بالكلية في مسئلتنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح الروض لانها لم تصر به
فراشا غير السيد لكن قد يشكل هذا التعليل بقوله في العدد في فصل تداءل العديتين في شرح قوله فان كان حمل
قد تمت عدته ما نصه اى لا في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما الخ فليحرر (قوله ولو وطئها في
الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع ووطئ السيد امته قبل الاستبراء او في اثنا لا يقطع الاستبراء وان
اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالموطئها ولم تحبل او حبلت
منه في اثنا حلت له بانقطاعه لتامه قال الامام هذا ان مضى قبل وطئها اقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع
كالموطئها قبل الحيض اه وقضية إطلاقه الاستبراء اولاه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله
قبل الحيض الخ قد يقتضى التصريح بذات الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها
بالوطئ فان حبلت قبل الشهر بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالموطئها ولم تحبل من وطئها وهي طاهر ولا
يتصور ان يفصل في الحبل في اثنا بين أن مضى ما يكنى استبراء أو لا فليتام وليراجع (قوله كني) اى
بالنسبة لحل تمتعه (قوله وانه يجب) اى لحل تمتعه (قوله وهو متجه) كذا شرح مر (قوله فيحصل بشهر

فيحصل بشهر مع حمل الزنا كما يحتمل الزركشى كالادعى قياسا على ما جزموا به في العدة لان حمل الزنا كالعدم (ولو مضى زمن استبراء
بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارث) لقوة الملك به ولذا أصبح يبعه قبل قبضه وذكر له الادعى تعليلا اخر مع التبرى منه ومع ما يؤخذ منه

فقال في توسطه قالو الان الملك بالارث مقبوض حكما وإن لم يحصل حسار هذا إذا كانت مقبوضة للبورث حيث يعتبر قبضه في الاستبراء مالو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها إلا بعد ان يقبضها الوارث كما في بيع المورث قبل قبضه به عليه ابن الرفعة وهو واضح اه وإلما يتجه وضوحه بعد تسليم التعليل الذي (٢٧٨) تبرأ منه ومن ثم تبع ابن الرفعة المتأخرون لكنه مع ذلك مشكل لان البيع الاضعف إذا اعتد

بالاستبراء فيه قبل القبض فالارث الاقوى اولى وكان الاذرعى اشار الى بنائه على ضعيف بقوله حيث يعتبر قبضه في الاستبراء لكن ينافيه قوله اما الخ مع قوله انه واضح الا ان يقال انه واضح على القول في البيع انه لا يكتفى فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يقال في جواب الاشكال صرحوا بان الارث لا خلاف في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فان فيه خلافا الاصح منه الاعتداد و اشاروا للفرق بما حاصله ان المملوك بالارث مقبوض حكما فهو أقوى من نحو البيع ولذا صح التصرف فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المقتضية لصحة التصرف كون المورث في نحو البيع قبضه قبل مرته و الا فكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لكنه ضعيف فجرى الخلاف فيه فالاصح نظر الى تمامه والضعيف الى ضعفه واما الارث فالملك به مبنى على تقدير قبضه ولا يوجد إلا اذا كان مورثه قبضه ان ملكه بنحو بيع فتأمله فانه دقيق (وكذا شرأه) ونحوه من

أى ترى الاذرعى منه أى من ذلك التعليل لانه ذكره بلفظ قالوا كما ياتى وقوله ومع ما الخ عطف على مع التبرى اى ومع الشيء الذى يؤخذ من ذلك التعليل يعنى يؤخذ منه شيء لا يتخلو عن نزاع وهو قوله الاق املوا ابتاعها الخ (قوله فقال) اى الاذرعى في توسطه وهو اسم كتاب له اه كردى (قوله وهذا) اى ما ذكره من الحسبان عبارة المغنى تنبيه قول ابن الرفعة محله ان تكون مقبوضة للبورث املوا ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها إلا بعد ان يقبضها الوارث مبنى على ضعيف كما يعلم من قول المصنف وكذا شرأه فى الاصح اه (قوله إذا كانت مقبوضة الخ) اى ان كانت مشترة للبورث يشترط لحصول الاستبراء للوارث بما مضى ان تكون مقبوضة للبورث لكن هذا مبنى على مقابل الاصح الآتى كما سيصرح به الشارح اه كردى (قوله حيث يعتبر قبضه) اى المورث (قوله كفى بيع المورث الخ) اى كمالا يعتد بيع المورث ما اشتراه ولم يقبضه (قوله به عليه) اى على قوله وهذا اذا كانت مقبوضة الى هنا (قوله ومن ثم الخ) اى لاجل التسليم (قوله لكنه) اى ما قاله ابن الرفعة مع ذلك اى تبعة المتأخرين له (قوله الى بنائه على ضعيف) جزم به المغنى كما مر انفا (قوله ينافيه قوله) اى قول الاذرعى حكاية عن ابن الرفعة وقوله مع قوله الخ أى مع قول الاذرعى تقوية لما حكاه عن ابن الرفعة (قوله على القول في البيع) أى المرجوع (قوله في نحو البيع) اى فيما ملكه بنحو البيع (قوله قبضه الخ) خبر كون والضمير لنحو البيع (قوله والا) اى وان لم يكن المورث قبضه قبل موته (قوله فكان) يسكون النون لا ملك اى للوارث (قوله بخلاف نحو البيع) اى ما ملكه الشخص بنحو البيع ولم يقبضه (قوله فجرى الخلاف فيه) اى فى المملوك بنحو البيع (قوله فالملك به مبنى على تقدير قبضه) يتأمل معناه حصول الملك بالارث مطلقا اه سم وقد يقال ان معناه ما قدمه فان ان المملوك مقبوض حكما (قوله ان ملكه الخ) شرط للشرط الاول وتقييد للحصر الذى أفاده النفي والاستثناء (قوله ونحوه من المعاوضات) الى قوله اه فى المغنى والى قول المتن ومحرم الاستمتاع فى النهاية الا قوله ومنه ما لو اشترى الى نعم (قوله حيث لا خيار) اى لاحد من البائع والمشتري اه ع ش (قوله لم يحسب) اى زمن الاستبراء (قوله ولو للشترى الخ) وما سبق في باب الخيار ان الخيار اذا كان للشترى فقط انه يحل له وطؤها فالرد بالحل هناك ارتقاء التحريم المستند لضعف الملك وانقطاع سلطة البائع فيما يتعلق بحقه وان بقى التحريم لمعنى آخر وهو الاستبراء فلا منافاة اه معنى (قوله فلا مبالاة الخ) تفريع على قوله كما قدمه (قوله بايها مبالاة الخ) منشأ الايها م قوله بعد الملك قبل القبض اه سم (قوله ومثلها) الموهوبة التى لم تقبض (قوله لم تقبض) لعلهم تقسم لقوله بعد اى بناء الخ اللهم الا ان يقال ان القسمة للغنيمة لا تتحقق الا بالقبض اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لم تقبض لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده الا ان يقال ان القبض فيها يحصل بمجرد القسمة اى حكما بدليل صحة تصرفه فى نصيبه قبل استيلائه عليه ولعل هذا أولى مما فى حاشية الشيخ ع ش وسبق ما يحصل به الملك فى الغنيمة اه (قوله ان الملك لا يحصل الا بالقسمة) ولهذا قال الجوينى والقفال وغيرهما انه يحرم وطء السرارى الاق يجلبن من الروم والهند والترك الا ان ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم اه معنى وفى البيهيمى بعد ذكر مثله عن سم ماضيه والمعتمد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السانى عن يلزمه التخمين ونحن لانحرم بالشك مرو الزيادة والحفى اه (قوله بعد قبولها) وكذا قبل قبولها كما قاله الراعى اه معنى وهو خلاف ظاهر

الخ كذا مر وجزم فى الروض بحصول الاستبراء بحصة من الحامل من زنا (قوله فالملك به مبنى الخ) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا (قوله فلا مبالاة بايها مبالاة الخ) منشأ الايها م قوله بعد الملك

المعاوضات (فى الاصح) حيث لا خيار لتام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب فى زمن الخيار ولو للشترى لضعف ملكه كلام (لا به) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بايها مبالاة هنا جصوله قبله ومثلها غنيمة لم تقبض اى بناء على أن الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب فى الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول

(ولو اشترى بجوسية) او نحو وثنية او مرتدة (فخاضت) مثلاً (ثم) بعد فراغ الحيض او في اثنا (٢٧٩) ومثله الشهر في ذات الاشهر وكذا

الوضع كما صرح به (اسلمت لم يكف) حضنها او نحوه في الاستبراء لانه لم يستعقب الحل ومن ثم لو اشترى عبد مأذون أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسيدته وطؤها حيث قال المحامي عن الاصحاب وضابط ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به انتهى ومنه مالو اشترى محرمة فخاضت ثم تحللت او صغيرة لا تحتمل الوطء فاطاقته بعد مضى شهر على ما قاله الجر جاني في الثانية ثم رايت الزركشي قال انه بعيد جداً نعم يعتد باستبراء المهرونة قبل الانفكاك كما عيّل اليه كلامها وجزم به ابن المقرئ ويفرق بينها وبين ما قبلها بانه يحل وطؤها باذن المهرن فهي محل للاستمتاع بخلاف غير هاتي مشتاة المأذون لان له حقاً في الحجر وهو لا يعتد باذنه وبهذا يدفع ما لا ذرعى ومن تبعه هنا فان قلت هي تباح له باذن العبد والغرماء فساوت المهرونة قلت الاذن هنا اندر لا اختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المهرونة وفارقت أمة المأذون أمة مشتر حجر عليه بقلس فانه يعتد

كلام الشارح والنهاية ولذا قال ع ش قوله بعد قبولها أى فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وان تبين بالقبول ان الملك حصل من الموت اه (قول المتن ولو اشترى) عبارة المنهج مع شرحه ولو ملك بشرأ او غيره (قوله مثلاً) أى او وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل او مضى شهر لغير ذوات الافراء معنى وحلي (قوله ومثله الخ) يغني عن قوله مثلاً (قوله لانه) أى هذا الاستبراء اه معنى (قوله الحل) أى حل الاستمتاع اه معنى (قوله ماذون) أى في التجارة (قوله وعليه الخ) أى والحال ان على العبد المأذون (قوله لم يعتد به) أى بالاستبراء وقوله قبل سقوطه أى الدين اه ع ش (قوله حيثئذ) أى حين إذ سقط الدين عبارة المغنى فانه لا يجوز للسيد وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فاذا زال الدين بقضاء او ابراء لم يكف ما حصل من الاستبراء قبله على الاصح اه (قوله لا يتعلق به الخ) أى لا يستعقبه معنى وع ش (قوله ومنه) أى من ذلك الضابط وافراده (قوله مالو اشترى محرمة فخاضت الخ) تقدم قريبان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الا كنفاء هنا بالحيض قبل التحلل اه سم (قوله فاطاقته بعد مضى شهر) أى فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة اه سم (قوله في الثانية) أى الصغيرة (قوله باستبراء المهرونة) أى كان اشترها او ورثها او قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فخاضت او مضى الشهر او وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل في زمنه اه ع ش وقوله ثم رهنها قبل الاستبراء الاحسن وهي مهرهونة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المعتمد اه نهاية خلافاً للمغنى عبارته وجري الاذرعى وغيره على الثاني أى وجوب اعادة الاستبراء بعد انفكاك الرهن تبعاً لابن الصباغ وهو اوجه اه (قوله بينها) أى المهرونة (قوله وما قبلها) أى الجوسية اه ع ش أى وما زاده الشارح (قوله يحل) أى لملك المهرونة (قوله لانه) أى للباذن (قوله ومن تبعه) أى كالمغنى كما مر (قوله باذن العبد) انظره مع قوله السابق وهو لا يعتد باذنه إلا ان براد وحده اه سم (قوله الاذن هنا اندر) وايضاً فالمرتهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هناك غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذن جميع الغرماء اه سم (قوله بضعف الخ) متعلق بفارقت (قوله في هذه) أى أمة المشتري المحجور عليه بقلس (قوله ايضاً) أى كتملقه بالامة (قوله تلك) أى أمة المأذون المديون (قول المتن ويحرم الاستمتاع) والا قرب انه كبيرة وينبغي ان محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خافه جازله اه ع ش (قوله ولو بنحو نظر) الى قول المتن ولو منعت في النهاية إلا ما سانه عليه (قوله بشهوة) (فرع) وقع السؤال استطراداً عن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر اه سم وفيه إيماء الى ميله للجواز (قوله ومس) انظر هل ولو بغير شهوة اه رشيدى اقول قضية اطلاقهم المس وتقيدهم النظر بشهوة حرمة المس مطلقاً فليراجع (قوله لادائه الخ) عبارة المغنى بوطء ما مر وغيره كقبلة ونظر بشهوة قياساً عليه ولانه يؤدى الى

قبل القبض (قوله قال المحامي الخ) كذا شرح مر (قوله ومنه مالو اشترى محرمة فخاضت الخ) تقدم قريبا ان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الا كنفاء هنا بالحيض قبل التحلل (قوله فاطاقته بعد شهر) أى فلا تعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المعتمد شرح مر (قوله باذن العبد) انظره مع وهو لا يعتد باذنه إلا ان براد وحده (قوله قلت الاذن هنا اندر الخ) وايضاً فالمرتهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هنا غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذن جميع الغرماء (قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بالمستبرأة) قد يشمل الاستمتاع بنحو شعرها وظفرها بمس او نظر بشهوة وبجزمها المنفصل وهو غير بعيد ما لم يجد نقل بخلافه ويسن الاستمتاع بالقبلة ولو في غير الفم كما هو ظاهر (فرع) وقع السؤال استطراداً عن النظر لاجل الشراء هل يجوز إذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر (فرع) بحث في اعمى اراد التوكيل في شراء جارية لانه يجوز له مسها المتوقف عليه معرفة اوصافها بدلا عن النظر المتوقف عليه ذلك ولا يخفى فساد هذا البحث لان مسه المذكور لا يتوقف عليه صحة

باستبرائها قبل زوال الحجر لضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة ايضاً بخلاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو بنحو نظر بشهوة ومس (بالمستبرأة) أى قبل مضى ما به الاستبراء لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال انها حامل بحر

فلا يصح نحو بيعها نعم يحل له الخلو بها (٢٨٠) ولا يحال بينه وبينها لان الشرع جعل الاستبراء مفوضا لاماته وبه فارق وجوب الاحالة بين

الزوج والزوجة المعتدة
عن شبهة كذا اطلقوه وفيه
اذا كان السيد مشهورا بالزنا
وعدم المسكة وهي جملة
نظر ظاهر (الامسية فيحل
غير وطء) لانه ^{صلوات الله عليه} لم
يحرم منها غيره مع غلبة
امتداد الاعين والايدي
الى مس الاماء سببا للحسان
ولان ابن عمر رضي الله عنهما
قبل امه وقعت في سهمه
لما نظر عنها كابر يق فضة
فلم يتالك الصبر عن تقبيلها
والناس ينظرون ولم ينكر
عليه أحد رواه البيهقي
وفارقت غيرها بيقين ملكها
ولو حاملا فلم يجر فيها
الاحتمال السابق وحرم
وطؤها صيانة لماته ان يختلط
بماء حرنى لالحرمته ولم
يلتفتوا لاحتمال ظهور
كونها ام ولد لمسلم فلا
ملكها السابق لندوره
واخذ الماوردى وغيره من
ذلك ان كل من لا يمكن
حملها المانع للملك الصيرورتها
به ام ولد كصية وحامل
من زنا وآيسة ومشتراة
مزوجة فظلمها زوجها
تكون كالمسية في حال التمتع
بها بباعدا الوطء (وقيل
لا) يحل التمتع بالمسية
ايضا وان تصر له جمع (واذا
قالت) مستبرة (حضت
صدق) لانه لا يعلم الا
من جهتها بلا يمين لانها لو
نكحت لم يقدر السيد على

الحلف على عدم الحيض واذا صدقناها فكذبها قبل يحل له وطؤها قياسا على مالو ادعت التحليل فكذبها بل
اولى او لا ويفرق محل نظرو الاول اوجه (ولو منعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لي لأنك (أخبرتني بتام الاستبراء صدق)

شيء من زمن الاستبراء ولو قال حضنت فانكرت صدقت على ما قاله الامام ومن تبعه وعلمه بأنه لا يعلم الا منها وهو جرى على ما مشى عليه الشيخان في موضع والمعتمد ماجريا عليه في موضع اخر انه يعلم من غيرها فعليه يحتمل تصديقه كافي دعواه اخبارها له به بجماع أن الاصل عدم كل ويحتمل الفرق بان الحخيص يعسر اطلاعه عليه وان أمكن فصدقت بخلاف الاخبار وهذا أقرب (ولا تصير أمة فراشا) لسيدها (الابوطاء) منه في قلبها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينته به يعلم أن المحبوب متى ثبت دخول مائه المحترم لحقه الولد والافلا وهذا أوجه بمن أطلق لحوقه أو عدمه فتأمله وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولد اجماعا وان خلاها وأمكن كونه منه لأنه ليس مقصوده الوطء بخلاف النكاح كإمرا ما الوطء في الدبر فلا لحوق به على المعتمد من تناقض لهما كإمرا وإذا تقرر أن الوطء يصير فإشرا (فاذا ولدت للامكان من وطئه) أو استدخال منيه ولدا (لحقه)

وفي أكثرها المتجه الثاني ونقله سم عنه وأقره وقال ع ش وهو الأقرب اه (قوله يمينه) إلى قوله ومن تبعه في النهاية والمغني (قوله وأيحت الخ) الأولى التفرع (قوله لما تقرر الخ) علة للمتن (قوله يلزمها الامتناع منه الخ) أي ولو بقتله لأنه كالصائل اه ع ش (قوله ولو قال حضنت الخ) ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثها أي الذي لا يحرم بوطئه رطه الوارث فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه نهاية ومغني وروض (قوله على ما قاله الامام الخ) عبارة النهاية والمغني كما جزم به الامام اه (قوله منه في قلبها) إلى قوله وجمع المتن في المغني إلى قوله أي بعد عده إلى المتن وقوله لأن عمر إلى قوله لأن الوطء سبب وإلى الكتاب في النهاية مع مخالفة في مواضع سانه عليها الا قوله ولا يجوز له الاقتصار إلى المتن (قوله فيه) أي القبل اه ع ش (قوله ويعلم ذلك) أي الوطء او دخول مائه المحترم (قوله أو بينة) أي على الوطء أو على اقراره اه مغني (قوله وبه) أي بقوله ويعلم ذلك الخ وقال ع ش أي بقوله او دخول مائه الخ اه (قوله ان المحبوب) أي مقطوع الذكر مع بقاء الاثنين (قوله متى ثبت) أي باقراره أو البينة اه مغني (قوله وخرج بذلك) أي بما في المتن مع قول الشارح او دخول الشارح او دخول مائه المحترم (قوله به) أي بمجرد الملك (قوله وإن خلاها الخ) او وطئها فيما دون الفرج اه مغني وكذا في سم عن الامداد (قوله بخلاف النكاح الخ) عبارة المغني بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وإن لم يعترف الوطء لأن مقصود النكاح التمتع والولد فاكنتي فيه بالامكان وملك الميم قد يقصد به التجارة أو الاستخدام اه وفي سم عن الامداد مثلها عن الروض ما يوافقها (قوله كإمرا) أي في باب العدد حيث قال عقب قول المصنف ويلحق بجبوا باقي انشاء ما نصه وقد أمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كإمرا اه سم (قوله اما الوطء في الدبر الخ) أي سواء كانت الموطوءة حرة أو أمة اه ع ش (قوله كإمرا) أي قبل فصل اللعان قوله الخ (قوله ان الوطء) الانسب لما قبله وما بعده ان يزيد قوله أو دخول مائه المحترم (قوله للمامر) أي انفا والام علة لقوله أي بعد عده الوطء وقوله من الاجماع بيان للمامر اه كروى (قوله بعد الوطء) متعلق بحبضة أو استبراء (قوله بستة اشهر) متعلق بالوضع عبارة

الروض ولو قال السيد أخبرني بأنها حضنت وأنكرت أو قالت للوارث ووطئني مورثك أي الذي يحرم بوطئه الوارث فانكرت فاقول قوله أي قول السيد في الأولى وقول الوارث في الثانية قال م في شرحه ولو ورث أمة فادعت حرمتها بوطء مورثها فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه اه (قوله صدقت على ما قاله الامام الخ) اعتمدهم خلا للشارح (قوله ولا فلا وهذا وجه الخ) كذا شرح م وفي شرح الروض ما يقتضي أن هذا مخصوص بملك الأمة فانه غير بقوله تنبيه قد تقرر أن الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطء أو استدخال المني فلو كان السيد محبوب الذكر باقى الاثنين وانت بولد فهل نقول يلحقه كإمرا لو كان من زوجة أو لا ويقيد إطلاقهم لحوق الولد به بما لو كان من زوجة الخ ويوافق ذلك قول المنهاج في باب العدد ويلحق بجبوا ببقى انشاء قال الشارح هناك عقبه وقد أمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كإمرا اه وعبارة الشارح في شرح الارشاد الكبير وإنما تصير الأمة فراشا بالوطء الذي يمكن فيه الاجبال كوطء الخصى كما رجحه البلقيني وغيره للمامر من أن الولد يلحقه ما لم ينصفه بالمين وباستدخاله المني المحترم والحق البلقيني المحبوب في ذلك بالخصي والأقرب كما قاله شيخنا أنه ليس مثله لأن ووطء ذلك ممكن بخلاف ووطء هذا فانتفى كون الأمة فراشا لأنه إنما ثبت بالوطء أو استدخال المني وكلاهما منتف هنا وإنما لحقه ولد زوجته لأن الامكان يكفي هناك لا هنا لا بمجرد الملك فلو خلاها بلا ووطء أو وطئها فيما دون الفرج أو في الدبر مثلا فولدت ولدا يمكن كونه منه لم يلحقه بخلاف الزوجة لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك إذ مقصود النكاح التمتع والولد وملك الميم قد يقصد به خدمة أو تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحل وملك من لا تحل ولو قال كنت اطأ أو اعزل لحقه لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به بخلافه في الوطء في غير الفرج لأن سبق الماء من غيره إليه بعيد اه (قوله على المعتمد)

وحلف على ذلك وان وافقته
الامة على الاستبراء على
الوجه لاجل حق الولد (لم
يلحقه) الولد (على المذهب)
لان عمر وزيد بن ثابت
وابن عباس رضى الله عنهم
نفوا اولاد جوار لهم بذلك
ولان الوطء سبب ظاهر
والاستبراء كذلك فتعارضا
وبقي أصل الامكان وهو
لا يكتفى به هنا بخلاف
النكاح كما مر اموال أنت به
لدون ستة اشهر من الاستبراء
فيلحقه ويلغو الاستبراء
ووقع في اصل الروضة هنا
ان له نفيه باللعان وردوه
بانه سهو لما فيه في بابه وفي
العزير هنا وجمع المتن بين نفي
الولد ودعوى الاستبراء
تصويرا وقيد للخلاف ففي
الروضة اذا علم انه ليس منه
له نفيه باليمين وان لم يدع
الاستبراء فان نكل فوجهان
أحدهما ورجح انه متوقف
الحقوق على يمينها فان نكلت
فيمين الولد بعد بلوغه وقضية
عبارتها أن اقتضاه على
دعوى الاستبراء كاف في
نفيه عنه اذا حلف عليه (فان
انكرت الاستبراء) وقد
ادعت عليه امية الولد (حلف)
ويكتفى في حلفه (ان الولد
ليس منه) ولا يجب تعرضه
للاستبراء ولا يجزى به
الاقتصار عليه لان المقصود
هو الاول وفيه اشكال
اجبت عنه في شرح الارشاد
(وقيل يجب تعرضه

المغنى وادعى بعد وطئها استبراء منها بحضرة كاملة وآتى الولد لسته أشهر فاكثر منها إلى أربع سنين اه (قوله
وحلف على ذلك الخ) يعنى ولا بد من حلفه وان وافقته الخ اهرشيدى عبارة المغنى ولا بد من حلفه مع دعوى
الاستبراء وعبارة سم وظاهر المنهج وشرحه بل صريحه انه لا بد من الحلف اه وعبارة الرشيدى قوله
وحلف الخ يعنى ولا بد من حلفه وإن وافقته الامة الخ اه (قوله بذلك) اى بالحلف مع دعوى الاستبراء اه
عش (قوله وهو لا يكتفى به هنا) اى فى فراش الامة بل لا بد فيه من الاقرار بالوطء او البينة عليه مغنى ونهاية
(قوله بخلاف النكاح) اى لان فراشه أقوى من فراش الملك اذ مقصود النكاح التمتع والولد ملك اليمين
قد يقصد به خدمة او تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحل ويملك من لا تحل اه سم عن الامداد (قوله اموال ماتت به
الخ) محترز قوله بستة اشهر فاكثر (قوله هنا) اى فى باب الاستبراء (قوله ان له نفيه الخ) اى فيما اذا علم انه
ليس منه (قوله وردوه الخ) عبارة المغنى قال على الصحيح كما سبق فى اللعان اه ونسب فى ذلك للهو فان
السابق هناك تصحيح المنع وهو كذلك هنا فى كلام الراعى اه (قوله تصوير) خبر وجمع المتن (قوله فى الروضة
الخ) استدلال على كون الجمع مجرد التصوير (قوله أحدهما ورجح) رجحه فى شرح الروض اه سم وعبارة
النهاية أحدهما توقف للحقوق على يمينها الخ وثانيهما هو الاصح لحق الولد بنكوله اه (قوله وقضية
عبارتها) اى عبارة الروضة المارة أنفا وقوله اذ حلف عليه اى على نفي الولد عنه لا على الاستبراء اخذاما
ياق (قول المتن حلف) يضم اوله بخطه اى السيد على الصحيح اه مغنى (قوله ولا يجزى به الاقتصار الخ) مع
قوله السابق وقضية عبارتها الخ المصرح باجزاء الاقتصار عليه بدل على الفرق بين انكارها الاستبراء مع
دعوى الامة وعدم انكارها اه سم اقول فى دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر اذا اجزاء فيما
سبق بالنسبة إلى الدعوى لا اليمين كأنهيت عليه وعدم الاجزاء هنا بالنسبة إلى اليمين لا الدعوى كما هو صريح
السابق (قوله وفيه إشكال اجبت عنه فى شرح الارشاد) عبارة تواسى واستشكاه فى المطلب من حيث ان يمينه
لم يوافق دعواه الاستبراء ولذا قلنا فى الدعوى اذا اجاب بنفى ما ادعى وعليه لم يحلف إلا على ما اجاب به ولا
يكفيه ان يحلف انه لا حق له عليه إلا ان يكون ذلك هو جوابه فى الدعوى وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو
المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكفى بذكر وسيلته لانه قد يتخلف
عنها اه سم بخذف (قول المتن يجب تعرضه) اى مع حلفه المذكور (فرع) لو وطئ امته واستبراءها ثم

كتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه على كتب متعددة أنه المتعمد خلافاً لمن نسب اليه خلاف ذلك (قوله وإن
وافقته الامة إلى قوله لاجل حق الولد) كذا مر وعبارة المنهج إلا ان نفاها وادعى استبراء اى بعد الوطء
وحلف ووضعته ستة اشهر اى فلا يلحقه قال فى شرحه وانما حلف لاجل حق الولد اه وظاهره بل صريحه
انه لا بد من الحلف ولم يتعرض له فى الروض ولما قال فى التنبية ولا ينتفى عنه إلا ان يدعى الاستبراء ويحلف
عليه قال الاسنوى فى صحيحه ان الاصح عدم وجوب الحلف على الاستبراء وهو المناسب لقول الشارح الاق
وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء فلا معنى لوجوب الحلف عليه فليتنا مل اه (قوله أحدهما ورجح)
رجحه فى شرح الروض (قوله أحدهما الخ) وثانيهما هو الاصح لحق الولد بنكوله شرح مر (قوله
وقضية عبارتها الخ) كذا اشرح مر (قوله ولا يجب تعرضه للاستبراء) ولما حلف على الاستبراء فهل يقول
استبراءها قبل ستة اشهر من ولادتها هذا الولد اى يقول ولدته بعد ستة اشهر بعد استبرائي فيه وجهان الوجه
ان كلا منهما كاف فى حلفه لحصول المقصود به شرح مر (قوله ولا يجزى به الاقتصار عليه) مع قوله
السابق وقضيته عبارتها الخ المصرح باجزاء الاقتصار عليه بدل على الفرق بين انكارها الاستبراء مع دعوى
الامة وعدم انكارها ولم يتعرض مر لقول الشارح ولا يجزى به الخ (قوله وفيه إشكال اجبت عنه فى شرح
الارشاد) عبارة تواسى واستشكاه فى المطلب من حيث ان يمينه لم توافق دعواه الاستبراء ولذا قلنا فى الدعوى
اذا اجاب بنفى ما ادعى به عليه لم يحلف إلا على ما اجاب ولا يكفيه أن يحلف أنه لا حق له عليه إلا ان يكون
ذلك هو جوابه فى الدعوى وفارق نفي الولد فى النكاح بان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط

لاستبراء) ليثبت بذلك
 دعواه (ولو ادعت استيلا
 فانكر أصل الوطء وهناك
 وللم) يلحقه لعدم ثبوت
 الفراش ولم (يلحق) هو
 (على الصحيح) اذ لا ولاية
 لها على الولد حتى تنوب عنه
 في الدعوى ولم يسبق منه
 اقرار بما يقتضى الحقوق
 وبه فارق حلفه فيما مر
 لاقراره ثم بالوطء أما اذا
 لم يكن ثم ولد فلا يلحق
 جزما كما قاله لكن قال
 ابن لرفة لكن ينبغي
 حلفه جزما اذا عرفت على
 البيع لان دعواها حينئذ
 تنصرف الى حريتها لا الى
 ولدها ويرد بمنع قوله لا الى
 الخ بل الانصراف يتمحض
 له اذ لا سبب للحرية غيره
 وأيضا هو حاضر والحرية
 منتظرة والانصراف
 للحاضر أقوى فتعين (ولو
 قال من) أنت موطوءة بولد
 (وطوءها) (وعزلت) عنها
 (لحقه) (الولد) (في الاصح)
 لان الماء قد يسبق من غير
 احساس به
 ﴿كتاب الرضاع﴾
 هو بفتح أوله وكسره وقد
 تبدل ضاده تاء لغة اسم لمص
 الثدي وشرب لبنه وشربا
 اسم لحصول لبن امرأة

اعتقها ثم اتت بولد لسته اشهر من العتق لم يلحقه اه معنى (قول المتن ولو ادعت استيلا دا الخ) افهم صحة
 دعوى الامة الاستيلا وهو كذلك نهايتو معنى اى ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منعه بطريقه ع ش
 (قول المتن اصل الوطء) اى ودخول مائه المحترم في قبلها (قوله لم يلحقه) اى وان اشبهه بل وان الحق به
 القائف لا تنفاه سببه اه ع ش (قوله اذ لا ولاية الخ) عبارة المعنى لموافقة للاصل من عدم الوطء وكان
 الولد من شيا عنه اه (قوله ولم يسبق) الى قوله قال ابن لرفة في المعنى (قوله فلا يلحق) معتمداه ع ش (قوله
 ويرد بمنع الخ) لا ينبغي ما فيه وقوله اذ لا سبب للحرية الخ فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لاسببه وقوله والحرية
 منتظرة قد يقال مراد ابن لرفة بجزئها حق حريتها وهو حاضر لا منتظر اه سم (قول المتن لحقه في الاصح)
 ﴿خاتمة﴾ لو اشترى زوجته واتت بولد يمكن كونه من النكاح والملك بان ولدته لسته اشهر فاكثر من
 الوطء بعد الشراء اقل من اربع سنين من الشراء لم تنصر ام ولدا لان اقر بوطء بعد الملك بغير دعوى
 استبراء يمكن حدوث الولد بعده بان لم يدعه او ادعاه وولدت لدون ستة اشهر من الاستبراء فتصير ام ولد
 ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت ولد الزم من يحتمل كونه منها لحق السيد عملا
 بالظاهر وصارت ام ولده معنى

﴿كتاب الرضاع﴾

(قوله هو بفتح أوله) الى قوله وفي وجه ذكره في المعنى الا قوله وقد تبدل ضاده تاء الى التنبيه الاول في النهاية
 بلا مخالفة الا في مواضع سانه عليها (قوله بفتح أوله وكسره) وقد يقال الرضاغة باثبات التاء فيهما معنى
 وشيخنا (قوله وقد تبدل الخ) ظاهره على اللغتين اه ع ش (قوله لغة اسم لمص الثدي الخ) هو اخص من المعنى
 الشرعى من جهة انه لا يشمل ما اذا حلب اللبن في اناء وسقى للولد وتناول ما حصل منه كالجن واعم منه من
 جهة انه يشمل الرضاع من بهيمة او فوق حولين اه بجري (قوله وشرب لبنه) اى مع شربه اه شيخنا (قوله

التعرض في نفيه الى ذكره واستظهر الزركشي ما قاله وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو المقصود بالذات
 والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتف بذكر وسيلته لانه قد يتخلف عنها وانما يمكن
 لاحق له على ما اذا ادعى عليه بشئ خاص لان العام غير الخاص على ان الحق له اطلاقات فلم يتحقق شموله
 للدعى فيه العين انتهت عبارته وليا بحث ان يقول في قوله لان العام غير الخاص لا اثر للمغايرة مع كون هذا
 العام نصافي العموم وقد صرحوا بان النكرة المنفية بلا نص في العموم كما صرحوا بان العام يدل على كل فرد
 مطابقة فلا اثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للدعى نصا ودلالته عليه مطابقة في قوله على ان الحق الخ ان
 الحق باعتبار تلك الاطلاقات اما من قبيل المتواطىء او من قبيل المشترك فان كان الاول فهو قوله عام بجميع
 تلك المعاني على وجه النصوصية الخ ما تقدم فلا اثر لجرد ان له اطلاقات وان كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه
 الثافعى وانه قوله من صحة استعمال المشترك في معنييه مثلا وظهوره فيهما عند التجرد عن القرائن قال الجلال
 المحلى في حد العام من جمع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته وحقيقته ومجازيه او مجازيه على
 الراجح المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في افراد معنى واحد لانه مع
 قرينة الواحد لا يصلح لغيره اه فتأمل (قوله في المتن ولو ادعت استيلا فانكر اصل الوطء وهناك ولد
 الخ) قال في الروض والسيد المنكر للوطء اى الذى ادعته أمته لا يلحق على نفيه ولو كان ثم ولداى لان الاصل
 عدم الوطء مع كون النسب حقا لها قال في شرحه وظاهره انه لا بد من حلفه ان ادعت امية الولد كما صرح به
 الامام لان لها فيها حقا وان اقتضى كلامه تبعا لصریح كلام اصله خلافاً له نبه على ذلك البلقيني وقال ان ما في
 الروضة واصلا لا يعرف لاحد من الاصحاب اه (قوله ويرد بمنع الخ) لا ينبغي ما فيه (قوله اذ لا سبب
 للحرية غيره) فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لاسببه (قوله والحرية منتظرة) قد يقال مراد ابن لرفة بجزئها
 حق حريتها وهو حاضر لا منتظر والله أعلم

﴿كتاب الرضاع﴾

او ما حصل منه في جوف طفل يشروط تاتي وهي مع ما يتفرع عليها المقصودة بالباب واما مطلق التحريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة وإجماع (٢٨٤) الامة وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرصعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبه منها في النسب

او ما حصن منه) كالزبد والجن ا ه ع ش (قوله في جوف طفل) أي لمعدته أو دماغه وشرح المنهج (قوله وهي) أي الشروط ا ه ع ش (قوله المقصودة الخ) خبر وهي (قوله به) أي الرضاع (قوله فيه) أي تحريم الرضاع ا ه معني (قوله واجماع الامة) أي على اصل التحريم به ولا في تفصيله خلاف بينهم ا ه ع ش (قوله فاشبه منها) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منها ومنى الفعل سري إلى الفعل واصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزله منه في النسب ايضا ا ه ع ش (قوله ولقصوره) أي اللبن عنه أي المني وقوله دون نحو إرث أي كسقوط حد ووجوب نفقة وعدم حبس الوالد لدين الولد ا ه ع ش (قوله وفي وجه ذكره) خبر مقدم لقوله غموض (قوله هنا) أي عقب العدة (قوله غموض) أي خفاء ا ه ع ش (قوله فيه) أي وجه ذكره هنا (قوله لان ذاك) أي باب ما يحرم من النكاح (قوله لم يذكر فيه) أي الذوات الخ فيه ان الذوات المحرمة إنما ذكرت هناك باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وانسية ذكر الذوات المحرمة هناك لاتعارض مناسبة ذكر تلك الشروط هناك ايضا ا ه سم (قوله واركانه) إلى التنبيه الاول في المعنى لا في اللفظ لانه لا يصلح إلى لان الاخوة وقوله او الابوة إلى ادمية وقوله وقضيته إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قول المتن بلبن امرأة) (قائدة) الواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا رضعن فليحفظن ذلك ويشهرن ويكتبته احتياطاً كذا أفاده الكمال ابن الهمام الحنفى في شرح الهداية ا ه سيد عمر (قوله ولقرعه) أي ولاصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشى المرصعة وذى اللبن سم على حج ع ش (قوله الا ان بان أنثى) فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللرضع نكاح ام الحنفى ونحوها كما نقله الاذرى عن المتولى معني وشيخنا (قوله وان امكن ثبوت الامومة) أي كما لو ارضعت البكر طفلاً وقوله وعكسه كما يأتي أي في قول المصنف ولو كان لرجل خمس مستولدات الخ ا ه ع ش (قوله ادمية) نعت امرأة (قوله فلا يثبت بلبن جنية) وفاقا للبعثى وشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية كما يأتي (قوله لانه) أي الرضاع تلو النسب بكسر فسكون أي فرعه (قوله والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس) أي بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ا ه ع ش (قوله على الاصح) من حرمة تناكحهما وفاقا للبعثى وشيخ الاسلام (قوله اما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه ا ه نهاية (قوله فيحرم) وعليه فتعبر الشافعى بالادمية لم يرد به الاحتراز عن الجنية بل هو لندرة الارضاع منها ا ه ع ش ولا يخفى بعده (قوله وهو متجه) أي التفصيل المذكور في البناء (لا من حركتها حركة مذبوح) قضية إطلاقه انه لا فرق في وصولها إلى ذلك الحد بين كونه بجنابة وبدونها والموافق لما في الجنائيات اختصاص ذلك بالاول لكن قضية ما يأتي في شرح رضيع حى من قوله لا تنفاه التغذية ا ه ان المدرك هنا غيره ثم انه لا فرق بين الحالين ا ه ع ش وقوله لكن قضية ما يأتي الخ قد يمنع بان ما يأتي في الرضيع وما هنا في المرصعة عبارة شيخنا ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بجر ا حلة لانها كالميتة بخلاف من انتهت إلى حركة مذبوح بمرض فانه

ولقصوره عنه لم يثبت له من احكامه سوى المحرمية دون نحو إرث وعق وسقوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لا عقب تلك لان ذاك لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الانسب بمحل من ذكر شروط التحريم وأركانها رضيع ولبن ومرضع (إنما يثبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لان لرجل لبنه لا يصلح للغذاء نعم يكره له ولقرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا يخفى الا ان بان أنثى ولا بهيمة فيما لو ارتضعت منها ذكر وأنثى لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الأدمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة او الابوة وإن أمكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي ادمية كما عبر به الشافعى رضى الله عنه فلا يثبت بلبن جنية لانه تلو النسب لخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس

(قوله لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الانسب بمحل) فيه بحث لان الذوات المحرمة لم يذكر فيه إلا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وانسية ذكر الذوات المحرمة لاتعارض مناسبة ذكر الشروط ايضا وكان الاوجه حذف هذا النفي اعنى قوله لا عقب تلك والاقصار على ما قبله لانه وجه مناسبة لذكره هنا وان وجدت مناسبة اخرى لذكره هناك ولو اتهم من هذه المناسبة (قوله نعم يكره له ولقرعه) هل واصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشى المرصعة وذى اللبن (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقا او يفضل فيه (قوله اما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه شرح مر

قاله الزركشى وقضيته أنه مبنى على الاصح من حرمة تناكحهما أما على ما عليه جمع من حله فيحرم وهو متجه (حية) حياة مستقرة لا من حركتها حركة مذبوح ولا ميتة خلافاً للآئمة الثلاثة كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها ولانه منفصل من جثة

منفكة عن الحل والحرمة كالبيمة وبه اندفع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن حية في سقاء نجس نعم يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) قرية تقرى بالمعنى السابق في الحيض ولو بكر اخلية (٢٨٥) دون من لم تبلغ ذلك لانها لا تحتمل

الولادة واللبن المحرم فرعها (ولو حلبت) لبنها المحرم وهو الخامسة او خمس دفعات او حلبه غيرها او نزل منها بلا حلب ثم ماتت (فاوجب) طفل مرة في الاولى وخمس مرات في الثانية) بعدم موتها (حرم) بالتشديد هنا وفيما بعد (في الاصح) لانفصاله منها وهي غير منفكة عن الحل والحرمة (ولو جبن) او نزعه منه زبد او اطعم الطفل ذلك اللبن او الزبد او سقا المزروع منه الزبد (حرم) لحصول التغذى (تنبيه) قضية هذا الصنيع الذي تبعت فيه غيرى حيث عمم في الطعوم وخصص المسقى بما نزعه زبده ان المزروع منه اللبن وهو المسقى على السنة العامة بالمصل لانه يشبه المصل الحقيقي وهو ماء الاقط بعد غليانه وعصره على احد تفسيريه في الربا لا يحرم هنا وبوجه بانه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته بالكلية بخلاف المزروع منه الزبد لبقائهما فيه وعجيب ان الروضة وفروعها وغيرهن فيما علمت لم يتعرضوا للمزروع منه زبد ولا جبن ولا يقاس ما هنا بما في الفطرة والربا لا اختلاف الملحظ فيهن كما هو واضح (ولو خلط) اللبن (بما)

يثبت الرضاع بلبنها هو كذا في البجيرمي عن الحلبي وسم على المنهج (قوله منفكة عن الحل الخ) اي لا يتعلق بها اباحة شيء لها ولا تحريم شيء عليها لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة سم وعش (قوله كلبن حية) اي امراة حية (قوله في سقاء نجس) اي على القول بنجاسة الادمى بالموت مغنى وسيد عمر (قوله نعم يكره كراهة) اي نكاح نحو فرع من تحرم من كحتمها بتقدير الرضاع منها حية (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد ومن ثدى زائد فقياس تفصيل خروج المني من ذلك انه لو خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قال ابو جوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل ثديها وخرج اللبن من اصله اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو انه لا يضرب نقصا عن التسع بما لا يسع حيضا وطهر اش أى بان يكون اقل من ستة عشر يوما شيئا (قوله دون من لم تبلغ ذلك) فان انفصل منها اللبن قبل التسع بما يسع حيضا وطهر او هو ستة عشر يوما فاكثر لم يؤثر اه شيئا (قوله او خمس دفعات) عطف على لبنها المحرم (قوله في الاولى) اي حلب الخامسة وقوله في الثانية اي حلب خمس دفعات (قول المتن ولو جبن) اي او جعل منه اقط او عجن به دقيق اه مغنى (قوله الجبن) ومثله القسطة اه شيئا (قوله او الزبد) اي او السمن بالطريق الاولى عبارة سم على المنهج قوله من جبن او غيره يشمل السمن وهو متجه انتهت اه عش (قوله قضية هذا الصنيع) اي قوله واطعم الطفل الخ (قوله وهو المسقى الخ) ويعرف عندهم بالمش الحصر اه شيئا (قوله لا يحرم هنا) معتمد سم وعش وشيئا وانظر ما فائدة لفظة هنا (قوله ولا جبن) اي ولا المزروع منه جبن (قول المتن بما ع) طاهر كماء او نجس كخمر اه مغنى (قوله او جامد) الى التنبيه في النهاية الا قوله بان تحقق الى قوله بقى وكذا في المعنى الا قوله لكن حكى الى المتن وقوله وعدم فدية الى وعدم تأثير البعض وقوله ويظهر الى ولو اختلط (قول المتن ان غلب) اي اللبن (قوله المانع) هلا قال والجامد اه سم (قوله بان ظهر لونه الخ) يحتمل ان يراد بظهور اللون ما يشمل الحسى والتقديرى كافي المياه ويدل له قوله الاتى حسا وتقديرا الخ وقوله ولو زابت الخ اه عش (قوله وان شرب البعض) لكن بشرط كون اللبن يمكن ان ياتي منه خمس دفعات لو انقرد مغنى ورشدى اي او كان هو الخامسة نظير ما ياتي (قوله لانه المؤثر الخ) اذا المغلوب كالعدم اه مغنى (قوله حيثئذ) اي حين اذ غلب (قول المتن فان غلب الخ) وسكت عن استواء الامرين وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الاولى اه مغنى (قوله والحال انه) اي اللبن لو انقرد عن الخلط (قوله يمكن ان ياتي منه خمس دفعات) اي او كان هو الخامسة رشدى وسم (قوله خمس دفعات) اي وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات اه عش هذا على مختار النهاية والمغنى وشيخ الاسلام والرباى من اعتبار تعدد انفصال اللبن مطلقا سواء اختلط بغيره ام لا خلافا لما ياتي في التنبيه (قوله كاتقلاه)

(قوله منفكة عن الحل والحرمة) كان المراد عن الحل لها والحرمة عليها اي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة (قوله في المتن ولو خلط بما ع الخ) في الروض وشرحه ولا يضرب في التحريم غلبة الريق لفطرة اللبن الموضوع في الفم الحاقا له بالرطوبات في المعدة اه وفي شرح التنبيه لابن النقيب وقعت قطرة لبن في فم صبي واختلطت بريقه ثم وصل الى جوفه فطريقان احدهما ينظر الى كونه غالبا ومغلوبا كما ذكرنا والثاني يحرم قطعا انتهى واقول يؤخذ من تفصيل المصنف انه اذا بلغ جميع الريق الذى اختلطت به القطرة دفعة واحدة اثر وحسب رضعة ولا كلام او دفعات جاء فيه تفصيل المصنف (قوله المانع) هلا قال والجامد (قوله والحال الخ) قضية ذلك مع قوله او كان هو الخامسة انه لو لم يمكن ان ياتي منه الادفعة وشرب الكل وكان هو الخامسة لم يكف وهو ممنوع منا واضحا فتامله

او جامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المانع بان ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وإن شرب البعض لانه المؤثر حيثئذ (فان غلب) بضم أوله بأن زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقديرا بالاشد فيما ياتي والحال انه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كاتقلاه وقرأه لكن حكى الروايات عن النص خلافا

أى عن السر خسى اه معنى (قوله وأن القطرة الخ) عطف تفسير على خلافه عبارة النهاية قال بعضهم أن القطرة وحدها الخ وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا ده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه ولعله اراد بالبعض الشارح (قوله إذا وصل اليه) أى إلى جوف الطفل (قوله ما وقعت) فاعل وصل ولم يبرز الضمير في الصلة مع جريانها على غير ما هي عليه اختيار المذهب الكوفي من عدم وجوبه عند من اللبس كما هنا (قوله على خمس دفعات الخ) عبارة المعنى ومحل الخلاف ما إذا شرب من المختلط خمس دفعات وكان حلب في خمسة اية او شرب منه دفعة بعد ان سقى اللبن الصرف اربعا اه ويوافقه ما مر من قول النهاية وليس كما قال اه (قوله او كان هو) أى المخلوط الخامسة قضية هذا الصنيع انه إذا كان هو الخامسة لا يكفى شرب البعض ولا يخفى اشكاله جدا لانه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب ان يعتد به خامسة لاربع قبل من الخالص فتأمل اه سم (قوله لان اللبن في شرب الكل الخ) قد يقال ان وصول اللبن بمجرد له ليس كافيا في التحريم بل لا بد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فان قيل اللبن باختلاطه صار في كل جزء من اجزاء المائع جزءا منه قلنا فيثبت الحرمة بشرب البعض إذا شرب في خمس دفعات أى والصورة ان اللبن يتاقى منه في نفسه خمس دفعات كما علم بما مر اه رشيدى (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله وعدم حد الخ) وقوله وعدم فدية الخ كل منهما بالنصب عطفًا على عدم تأثير الخ اه سم (قوله وعدم تأثير البعض) مبتدأ خبره قوله لعدم تحقق الخ (قوله اوبقى اقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الاقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلوص البعض الخمس عنه لانحصاره في غيرها مما شرب او بما يقى ايضا الا ان يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتامل سم وقوله لانه حصاره في غيرها الخ هذا الاحتمال بعيد جدا او متعذر إذا الغرض تحقق اجزائه بجميع اجزاء الخليط نعم قوله ان بقى اقل من قدر اللبن ينبغى ان يقيد بما إذا كان القدر المحقق استعماله منه يمكن ان يتاقى منه خمس دفعات اخذا بما تقدم وكانهم لم يتعرضوا له لوضوحه وتبادره إلى الفهم سيما مع قرب التكلم على هذا الشرط في بيان اصل المسئلة اه سيد عمر (اقول) وقوله إذا الغرض الخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف باو يقتضى ان لا فرق بين شرب الكل وشرب البعض وان حكمهما واحد كما مر عن الرشيدى واما قول ع ش بعد ذكر كلام سم اقول ويأتى مثله فيما لوشرب جميع المخلوط به في خمس دفعات لجواز ان يكون بعضها خاليا منه اه ان اراد به الاعتراض عليه يدفع بان هذا الاشكال وارد على كلامهم أيضا كما مر عن الرشيدى بل فيما قدمنا عن سم على قول الشارح او كان هو الخامسة اشارة اليه (قوله اقل من قدر اللبن) لا يخفى ان التحقق يحصل وان بقى من المخلوط قدر اللبن فاكثر لان الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعاً فهذا البعض من الخليط بدل جزء مذهب من اللبن قطعاً اه رشيدى (قوله ولو زابت اللبن الخ) أى فارقت اللبن اه ع ش (قوله او صافه) هو بالرفع فاعل زابت اه سم أى واللبن مفعوله (قوله اعتبر) أى قدر اللبن اه معنى (قوله بماله لون قوى الخ) اعتبار ما ذكر انما تظهر فائدته من حيث الخلاف واما من حيث الحكم فلا لان الغالب يحرم قطعاً او المغلوب في الاظهر اه ع ش (قوله اخذا بما مر اول الطهارة) محل تأمل اذ هذه المقالة ثم مرجوحة اه سيد عمر عبارة الرشيدى قد

(قوله او كان هو الخامسة) قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكفى شرب البعض وان كان لم يكن هو الخامسة بان احتيج لشرب الخمس لكان شرب ذلك البعض واحدة من خمس اذا شرب الكل في خمس دفعات ولا يخفى اشكاله جدا لانه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب ان يعتد به خامسة لاربع قبل من الخالص فتأمل اه (قوله وعدم حد الخ) هو بالنصب عطف على عدم من عدم تأثير الخ وكذلك قوله وعدم فدية (قوله اوبقى اقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الاقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلوص البعض الخمس عنه لانحصاره في غيرها مما شرب او بما يقى ايضا الا ان يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتامل (قوله او صافه) هو بالرفع فاعل زابت (قوله

وأن القطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه (وشرب الكل) على خمس دفعات او كان هو الخامسة (قيل أو البعض حرم في الاظهر) لان اللبن في شرب الكل وصل لجوفه يقينا فصل التغذية المقصود به فارق عدم تأثير نجاسة استهلك في ماء كثير لا تنفاه استقذارها حيثذ وعدم حد بخمر استهلك في غيرها لا تنفاه الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لزوال التطيب وعدم تأثير البعض هنا لعدم تحقق وصول اللبن للجوف ومن ثم لو تحققه بأن تحقق انتشاره فيما شربه اوبقى اقل من قدر اللبن حرم ولو زابت اللبن المخلوط لغيره اوصافه اعتبر بماله لون قوى يستولى على الخليط كما قاله جمع متقدمون ويظهر اعتبار أقوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه اخذا بما مر اول الطهارة في التغير التقديرى بالاشد فاقصا رهم هنا على اللون كانه مثال ولو اختلط لبن امرأتين ثبتت أمومة غالبه اللبن وكذا مغلوبته

بالشرط السابقه (تنبيه) هـ صريح قولهم هنا يمكن أن ياتي منه خمس دفعات الموافق لما في أصل الروضة انه يشترط أن يكون اللبن قدرا يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد عن الخليط أن مسئلة الخلط لا يشترط في اللبن فيها تعدد انفصاله بل لو انفصل دفعة واحدة واما أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد عن الخليط حرم ووجه صراحتة في ذلك أنه لو كان الفرض أنه انفصل خمس (٢٨٧) دفعات بالفعل لم يثبت الخلاف في

اشتراط الامكان المذكور

فتعين أن الفرض أنه انفصل دفعة واحدة وحينئذ قليل يكفى مطلقا والأصح أنه لا بد من ذلك الامكان وعليه فينا فيه قولهم الاقوى ولو حلب منها دفعة وأوجره خمسا الخ إذ صريحه أنه إذا انفصل في مسئلة الخلط دفعة فهو مرة يمكن أن ياتي منه خمس أم لا وحينئذ فاما أن يقال اشتراط امكان الخمس والاكتفاء بهن مع اتحاد الانفصال طريقة مخالفة للذهب الآتي لهما أنه لا بد من التعدد في الطرفين الانفصال والايحار وسكتا عليها هنا للعلم بضعفها بما سيذكر أنه كالاصحاب وهذا بعيد جدا تطابق مختصرى الروضة وسائر من بعدها فيما علبت على ما فيها في المحلين واما أن يفرق بأن الصرف لا صارف عن اعتبار التعدد فيه في الطرفين الحقيقيين بخلاف المختلط بغيره فان اجتماع الغير معه أوجب له حكما آخر هو امكان التعدد بعد الخلط لا حالة الانفصال لان طروا الخلط عليه ألغى النظر اليه وأوجه للحالة

يقال لم يمر أو الطهارة اعتبار ما يناسب النجاسة بل الذي مر إنما هو اعتبار أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء ناسب النجاسة أم لا بدليل تمثيلهم بلون الخبر مثلا فليراجع اه (قوله بالشرط السابق) وهو امكان ان ياتي منه خمس دفعات ثم شرب الكل والبعض بشرط تحقق وصول اللبن للجوف بتحقيق الانتشار أو بقاء أقل من قدر اللبن (قوله هنا) أي في المختلط بغيره (قوله يمكن الخ) مقول القول (قوله انه يشترط الخ) بيان لما (قوله خمس الخ) نائب فاعل يسقى اه سيد عمر (قوله ان مسئلة الخلط الخ) خبر قوله صريح قولهم اه سم (قوله حرم) خلافا للنهابة والمغني وشيخ الاسلام والزيادى (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن أن يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا ياتي الخلاف المذكور فليتأمل اه سم (اقول) عبارة المغني المارة انفا كالصريحة في أن الفرض ما ذكر فليراجع (قوله وعليه) أي الأصح (قوله الاقوى) أي في المتن عن قريب (قوله امكان ان ياتي الخ) أي سواء امكان الخ (قوله وحينئذ) أي حين المناقاة فاما ان يقال الخ أي في دفع المناقاة (قوله بهن) الانسب به أي الامكان (قوله لهما) أي للشيوخين (قوله انه لا بد الخ) بيان للذهب (قوله وسكتا) أي الشيخان عليها أي الطريقة المخالفة للذهب وكذا ضمير بضعفها (قوله بما سيذكر اه) متعلق بالعلم وضمير التثنية للشيوخين (قوله على ما فيها) أي في الروضة (قوله واما ان يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المستلئين سم على حج اه ع ش (قوله بان الصرف) أي اللبن الخالص (قوله لا حالة الانفصال) يعني لا التعدد بالفعل حالة الانفصال (قوله اليه) أي إلى حال الانفصال (قوله واوجه) أي النظر (قوله في المستلئين) أي مسئلة الصرف ومسئلة الخلط (قوله هذه) أي في مسئلة الخلط وقوله ا كفى ببناء المفعول وقوله وتلك أي في مسئلة الصرف (قوله حالة الانفصال) أي واما حالة الايجار فيعتبر التعدد فيه في المستلئين معا (قوله فانه دقيق مهم) بل هو غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال بطلان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك ما بيناه انقسام على حج اه ع ش (قوله وهو صب اللبن) إلى قوله ويعتبر التعدد في النهاية إلا قوله يقينا في موضعين وقوله حسن الترمذى وكذا في المغني إلا قوله وحسن الترمذى إلى وخبر مسلم وقوله بان المراد بانه لا بعد (قوله يقينا) قيد للوصول فيفيد عدم التحريم عند الشك كافي المنهج وغيره وما في سم من أنه يفيد التحريم عند التردد والاحتمال فهو مبنى على تعلقه بقبول وصولها (قوله لذلك) أي لحصول التغذية بذلك معنى وشرح المنهج ونظر فيه الحلبي بان التغذية لا يحصل إلا بالوصول للعدة (قول المتن لاحقة) وهي ما يدخل من الدبر والقبل من دواء فلا يحرم اه معنى (قوله ومثلها) أي الحقة (قوله في نحو اذن الخ) أي حيث لم يصل منهما إلى المعدة أو الدماغ

أن مسئلة الخلط الخ) هو خبر قوله صريح (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن أن يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا ياتي الخلاف المذكور فليتأمل (قوله واما ان يفرق بان الصرف الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المستلئين (قوله فالخاصل الخ) لا يخفى ما فيه (قوله فنامله فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال بطلان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك على ما بيناه في الحاشية الاخرى (قوله يقينا) يفيد

الطائفة لقوتها فاحاصل ان التعدد يعتبر في الطرفين للمستلئين لكن هذا اكتفى بما كانه حالة الخلط لانه الاقوى وتلك تعين اعتباره حالة الانفصال لانه لا معارض لنامله فانه دقيق مهم (ويحرم ايجار) وهو صب اللبن في الخلق قهر الحصول التغذية به ومن ثم اشترط وصوله للعدة ولومن جائمة لا مسام فلو تقياه قبل وصولها يقينا لم يحرم (وكذا اسعاط) بان صب اللبن في الانف حتى وصل للدماغ (على المذهب) لذلك (لاحقة في الاظهر) لانها لا سهال ما انعقد في الامعاء فلم يكن فيها تغذ ومهاصبه في نحو اذن أو قبل (وشرطه) أي الرضاع المحرم أي ما لا بد فيه منه فلا يناق

اه عش (قوله عده) اى الرضيع (قوله فيما سر) اى قيل قول المتن لما ثبت (قوله حركة مذبح) فيه ما قدمناه اه عش عبارة شيخنا لراحة بخلافه لمرض اه (قوله اتفاقا) اى من الائمة الاربعة وانظر ما فائدة تعرض ذلك ونفى تأثيره فان التحريم انما يتعدى من الرضيع الى فروعه وهى متتفة عن ذكر وأما اصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم اليهم نعم أظهر فائدة ذلك فى التعاليم كالمال وقال زوجها ان كان هذا ابني من الرضاع فانت طالق وفيما لومات الرضيع عن زوجة فان قلنا بتأثير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللبن ان يتزوجها لصيرورتها زوجة ابنه اه عش اى وفيما لومات الرضيع عن زوج فلو قلنا بتأثير ذلك حرم على زوج الرضيع ان يتزوج المرضعة لكونها ام زوجته (قول المتن لم يبلغ الخ) اى يقينا فلا اثر لذلك بعدها ولا مع الشك فى ذلك منهج ومعنى وشيخنا على الغزى وسياق عن سم ما يوافقه (قوله ما لم ينكسرخ) اى بان وقع انفصال الولد اول الشهر (قوله اول شهر) من اضافة الصفة الى الموصوف عبارة المغنى وشرح المنهج الشهر الاول اه وقوله فيكمل الخ اى اذا انكسر الشهر الاول بان وقع انفصاله فى اثنا عشر (قوله فان بلغهما يقينا الخ) مفهوم التقيد باليقين انه لو احتمل بلوغهما ابتداء حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى او هل رضع فى الحولين ام بعد فلا تحريم اه سم اى فلذا اسقطه النهاية والمغنى (قوله ابتداء الخامسة) معمول بلغهما اه سم (قوله ويحسبان) اى الحولان (قوله من تمام انفصاله) اى الرضيع (قوله وان رضع) اى قبل تمام انفصاله فقوله زمن الانفصال تنازع فيه الفعلان فاعمل فيه الثانى كما هو مختار البصريين (قوله وان نازع فيه الاذرى) اى فقال والا شبه ترجيح تأثير الارضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة اه معنى (قوله فلا تحريم) جواب فان بلغهما الخ (قوله وحسن الترمذى خبر الخ) دليل ثان لما فى المتن (قوله الاما فتق الامعاء) اى دخل فيها بخلاف ما لو تقاها قبل وصوله الى المعدة فالمراد بفتق الامعاء وصوله للمعدة اه عش (قوله وخبر مسلم) استئناف يابى (قوله فى سالم الذى الخ) قد تشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتام الخامسة فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة لمس الاجنية والنظر قبل تمام الخامسة الا ان تكون قد حلت خمس مرات فى اناؤه وشرها منه او خصا بجواز النظر والمس الى تمام الرضاع كما خصا بتأثير هذا الرضاع سم على حج اه عش (قوله وهو رجل) اى والحال ان سالم راى كامل حين الارضاع (قوله ليحل الخ) وقوله باذنه الخ كل منهما متعلق بارضعته (قوله خاص به) خبر وخبر مسلم الخ والضمير لسالم (قوله كما قاله امهات المؤمنين الخ) اى وهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ اعلم اه معنى (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء الخامسة سم وعش (قوله حرم) اى لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضعة (فرع) قال فى العباب ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه باقل من الخمس فلان نقض اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اه عش وقوله بخلاف ما لو حكم الخ فى سم عن الروض وشرحه مثله (قول المتن وخمس رضعات) وقيل يكفى رضعة

التحريم عند التردد والاحتمال (قوله يقينا ابتداء الخامسة) مفهوم التقيد باليقين انه لو احتمل بلوغها ابتداءها حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى او هل رضع فى الحولين ام بعد فلا تحريم وان قيد قول المتن لم يبلغ سنتين يتيقن عدم البلوغ ابتداء الخامسة حتى يكون مفهومه الحل اذا لم يتيقن ذلك تعارض المفهومان اه (قوله ابتداء) هو معمول بلغهما (قوله وخبر مسلم فى سالم الخ) قد تشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتام الخامسة فهى قبلها اجنية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر محضرة من تزول الخلوة بحضوره او تكون قد حلت خمس مرات فى اناؤه وشرها منه او جوز له ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء (قوله فى المتن وخمس رضعات) قال فى الروض ولا اثر لدون خمس رضعات الا ان حكم به حاكم اه قال فى

عده فيما مررنا (وضيح
حى) حياة مستقرة فلا اثر
لوصوله لجوف من حركته
حركة مذبح وميت اتفاقا
لاتقاء التغذى (لم يبلغ) فى
ابتداء الخامسة (سنتين)
بالاهلة ما لم ينكسرخ أول
شهر فيكمل ثلاثين من
الشهر الخامس والعشرين
فان بلغهما يقينا ابتداء
الخامسة ويحسبان من تمام
انفصاله لا من اثنا عشر وان
رضع وطال زمن الانفصال
وان نازع فيه الاذرى فلا
تحريم لخبر الدارقطنى
والبيهقى لارضاع الاما كان
فى الحولين وحسن الترمذى
خبر لارضاع الاما فتق الامعاء
وكان قبل الحولين وخبر
مسلم فى سالم الذى ارضعته
زوجة مولاه ابى حذيفة
وهو رجل ليحل له نظرها
باذنه صلى الله عليه وسلم
خاص به او منسوخ كما قاله
أمهات المؤمنين رضى الله
عنهن او فى اثنا عشر
(وخمس رضعات) أو كلات
من نحو خبر عجن به

أو البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة يحتاج بها في الأحكام كخبر الواحد على المعتمد وحكمة الخس أن الحواس التي هي سبب الإدراك كذلك وقدم مفهوم خبر الخس على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا الاحتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند (٢٨٩) إلا كثيرين لا نأقول محل الخلاف فيه

حيث لا قرينة على اعتباره
وهنا قرينة عليه وهو ذكر
نسخ العشر بالخس وإلام
يبقى لذكر هافائدة (وضبط
بالعرف) اذ لم يرد هن ضبط
لغة ولا شرعا وتوقف
الأذرى مع ذلك وما في
الخبر أن الرضاع ما انبت
اللحم وأنش العظم في
قولهم لو طارت قطرة إلى
فيه فزلات جوفه وأسعط
قطرة عدر رضعة وبحجاب بان
المراد بما في الخبر أن من شأنه
ذلك وبأنه لا بعد أن يسمى
العرف ذلك رضعة باعتبار
الأقل (فلو قطع) الرضيع
الرضاع (اعراضا) عن
الثدى أو قطعت عليه الرضعة
ثم عاد إليه فيها ولو فوراً
(تعدد) الرضاع وإن لم
يصل للجوف منه في كل مرة
الاقطرة (أو) قطعه (للجو)
أو نحو تنفس أو ازدراد
ما اجتمع منه في فمه أو قطعت
الرضعة لشغل خفيف (وعد
في الحال أو تحول) أو
حولته (من ثدى إلى ثدى)
أخرها أو نام خفيفاً (فلا)
تعدد عملاً بالعرف في كل
ذلك بقى الثدى بفهم لا ما
إذا تحول أو حول ثدى غيرها
فيتعدد أو ما إذا نام أو انتهى

واحدة وهو مذهب أى حنيفة ومالك رضى الله تعالى عنهما معنى وشيخنا (قوله أو البعض من هذا الخ) عبارة
المعنى ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو أجز مرة أو أسعط مرة أو ارتضع مرة أو كل مما صنع منه مرتين
ثبت التحريم اهـ (قوله خبر مسلم عن عائشة) قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات
يحر من فسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن اهـ أى فالقراءة الدالة
على الخس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وإن كان في كلام غيرهما كشرح
الروض ما هو صريح في أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضاً حيث احتاج إلى تأويل قول عائشة فتوفي
رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ لقربه اهـ
رشيدى أيضاً (قوله والقراءة الشاذة) أى المشار إليها بقوله خبر مسلم بذلك اهـ سم (قوله وقدم مفهوم
خبر الخس الخ) عبارة المعنى وقيل يكنى ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان
وإنما قدم مفهوم الخبر الأول على هذا الاعتضاده الخ (قوله خبر الخس) أى المار انفا عن مسلم عن عائشة
رضى الله تعالى عنها (قوله لا اعتضاده) أى مفهوم الخبر الأول (قوله هذا) أى الاحتجاج بالخبر الأول
(قوله لا نأقول الخ) على أن حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد اهـ سم (قوله وهو ذكر
نسخ الخ) عبارة المعنى لأن عائشة رضى الله تعالى عنها لما أخبرتنا أن التحريم بالعشرة منسوخ بالخس دل
على ثبوت التحريم بالخس لا بما دونها إذ لو وقع التحريم بأقل منها بطل أن يكون الخس ناسخاً وصار منسوخاً
كالعشر اهـ (قوله لذكرها) أى العشرة والخس يعنى لذكر نسخ الأولى بالثانية (قوله اذ لم يرد هن ضبط
لغة الخ) أى وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضابطه العرف اهـ شيخنا (قوله مع ذلك) أى الضبط
بالعرف (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف اهـ سم (قوله إلى فيه) أى فم
الرضيع (قوله عد) أى كل من طربان القطرة أو أسعاطها (قوله بان المراد الخ) هذا الجواب دافع لمنافاة
قولهم المذكور للخبر وقوله وبأنه لا بعد الخ دافع لمنافاته للضبط بالعرف (قوله ذلك) أى كلام طربان
القطرة وإسعاطها (قوله باعتبار الأقل) وهذا نظير قولهم في بدو الصلاح يكتفى فيه بتمرة واحدة وفي
اشتداد الحب بسنبلة واحدة فحيث لم يكن لها ضابط بقله ولا كثرة اعتبرنا أقل ما يقع عليه الاسم اهـ معنى
(قوله أو قطعت عليه الخ) أى إعراضاً بقرينة ما يأتى اهـ رشيدى (قوله لها) أى الرضعة وسيدكر مفهومه
(قوله خفيفاً) أى نوما خفيفاً اهـ عش (قوله أو حول) ببناء المفعول (قوله لثدى غيرها) أى لثدى
امرأة أخرى اهـ معنى (قوله فيتعدد) ظاهره وإن عاد إلى الأولى حالا ويوجه بأن تحوله للثانية بعد
في العرف قطعاً للرضاع من الأولى اهـ عش (قوله في أكل نحو اللبن) أى المتخذ من لبن الرضعة (قوله
هنا) أى في باب الرضاع (قوله عقب ذلك) أى ما تقرر في اللبن (قوله ما نحن فيه) أى تعدد ذلك
الرضاع (قوله اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض اهـ سم أى خلافاً لما يأتى من ميل الشارح
إلى الفرق (قوله ولو أطال الخ) وقوله وإن صحبه الخ كل منهما عطف على لو أكل لقمة الخ فهو مرة

شرحه فلا ينقض حكمه (قوله لا نأقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جمع
الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف
(قوله أن من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة أنبا باللحم وإشاراً للعظم خصوصاً مع
انضمام بقية الرضعات إليها (قوله اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض

(٣٧) - شروانى وابن قاسم - ثامن - طويلاً فإن بقى الثدى بفهم لم يتعدوا الاتعدد ويعتبر التعدد في أكل نحو اللبن بنظير
ما تقرر في اللبن أخذنا من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر ما نحن فيه بمرات الأكل فلو حلف لا يأكل في اليوم لأمرة اعتبر التعدد فيه بمثل
هذا فلو أكل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حشاً أى لأن هذا الأعراض مع الطول صير الثانية مرة أخرى فكذا
يقال هنا ولو أطال الأكل فهو مرة واحدة وإن صحبه حديث أو انتقال من طعام لآخر أو قيام لياق يبدل ما نفد مرة أى وإن طال الزمن

في الاخرة كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الطول المقتضى ان أحدهما لا يضرك لكن ينافي اعتبار الطول هنا مع الاعراض قو لهم السابق ولو فوراً فيمكن انهم جروا في مسألة اللبن على الضعيف هنا ان الاعراض وحده لا يضرو ويحتمل انهم راوا العرف مختلفاً فيهما وفيه نظر ظاهر وان كان هو الاقرب الى (٢٩٠) كلامهم فانهم ذكروا الخلاف في المفرع دون المفرع عليه فيبعد جزمهم في المفرع عليه بما

واحدة الخ اى فلا يبحث لان ذلك كله بعد في العرف اكلة واحدة اه شيخنا (قوله في الاخرة) وهى قوله وان صحبه الخ اه كردى (قوله كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ) يدكونون لم يريدوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم اقول وهو قضية اقتصار شيخنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهى قوله فلو اكل لقمة ثم الخ اه كردى (قوله هنا) اى في اللبن او الاولى (قوله وان لم يطل) لعله حكاية بالمعنى اه سم اى والا فلفظ السابق ولو فوراً (قوله هنا) اى في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعيف هنا (قوله فيهما) اى الرضاع واللبن (قوله وفيه نظر) اى في قوله ويحتمل الخ وقوله لانهم ذكروا الخ توجه للنظر لكنه انما يناسب النظر في الاول لافى الثاني وكذا ما سيذكره في التأييد انما يناسب لتأييد الثاني اى احتمال اختلاف العرف لا الاول اى امكان جريانهم في اللبن على الضعيف هنا فلعل هذا الصنيع نشاعن توهم تقديمه احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المفرع) اى مسألة الرضاع وقوله دون المفرع عليه اى مسألة اللبن اه كردى (قوله بما يخالف الخ) اى اشتراط الاعراض والطول معاً قوله الاصح في المفرع اى من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) اى الرضيع (قوله فيهما) اى الرضيع والمرضعة (قوله فيما ذكر) اى الرضاع واللبن (قول المتن ولو حلب الخ) اما لو حلب منها خمس دفعات واوجره خمس دفعات من غير خلط فهو خمس قطعاً وان خلط ثم فرق واوجره خمس دفعات فخمس على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار كالخلوب دفعه اهمعنى (قول المتن واوجره) اى وصل الى جوف الرضيع او دماغه بايجاراً واسعاً طاً وغير ذلك اهمعنى (قوله اى حلب) الى قوله هنا وحيث في المعنى الا قوله الافصح الى المتن والى قول المتن واللبن في النهاية الا قوله وروم الى ذلك (قوله ووصوله الخ) اى وبالحالة ووصوله (قوله ذلك) يعنى عنه قوله فيهما (قوله قيد للاحلاف) اى في الوحدة (قوله حسب من كل رضعة) اى جز ما في الاولى وعلى الاصح في الثانية اهمعنى (قول المتن لو شك الخ) عبارة المعنى ولا بد من يقين الخمس رضعات وتيقن كون الرضيع قبل الحولين فعلى هذا الوشك في رضيع هل رضع الخ اوفى دخول اللبن جوفه او دماغه اوفى انه لبن امراة او بهيمة اوفى انه حلب في حياتها فلا تحريم اه (قول المتن ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد في شمول ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن او لا دغيرها وعلت كل منهن الارضاع لكن لم يتحقق كونه خمسا فليقتبه له فانه يقع كثير في زماننا اه عش (قوله عدمه) اى ما ذكر اه معنى اى من الخمس والكون في الحولين (قوله وحيث) عطى على هنا اه سم ولو اقتصر على المعطوف كإفعل النهاية لكان اخصروا وضح (قوله للكرهة) متعلق لقوله لا يخنى الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلاف الخ (قوله هنا) اى في الرضاع (قوله ثم في المحارم الخ) عطف على في الابضاع (قوله اى الرضيع) الى قول المتن واللبن في المعنى بمخالفة يسيرة سانه عليها (قوله من جعله) اى ضمير اولاده اه سم (قوله

يخالف الاصح في المفرع ويؤيد الاول ذكرهم في اعراضه عدم الفرق وفي اعراض المرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيهما وحينئذ فليس يبعد اختلافه فيما ذكر وقولنا لياتى يبدل ما نفذ حذفه بضمهم وله وجه لكن الاقرب الى كلامهم انه قيد (ولو حلب منها دفعة او اوجره خمسا او عكسه) اى حلب خمسا واوجره دفعة (فرضة) اعتبار ابحالة الانفصال من الثدي في الاولى ووصوله للجوف في الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فيهما تنزيلا في الاولى للانه منزلة الثدي ونظر في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في اناء او اوجره طملى دفعة او خمسا حسب من كل رضعة (ولو شك هل) رضع خمسا ام) الافصح او (اقل او هل رضع في الحولين ام بعد فلا تحريم) لان الاصل عدمه ولا يخنى الورع هنا وحيث وقع الشك للكرهة حينئذ كما هو ظاهر مما مر انه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة

ومعلوم انها هنا أغلظ لان الاحتياط هنا ينفى الرية في الابضاع المختصة بمنزلة احتياط ثم في المحارم المختصة باحتياط أعلى لان فتامله (وفي) الصورة (الثانية قول او وجه) في التحريم لان الاصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضعة امه) اى الرضيع (والذى منه اللبن اباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى اولاده) اى الرضيع نسباً ورضاعاً وان سفلوا او وهم من جعله لذى اللبن (قول المحشى قوله وان لم يطل الخ ليس في الشرح الذى بايدنا اه)

لأن المتن سيذكره وذلك الخبر السابق بحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخرج أولاده أصوله وحواشيته فلا تسرى الحرمة منه إليهما فلم ينكح المرضعة وبناتها ولذي اللبن نكاح أم الطفل وأخته وانما سرت الحرمة منه إلى أصول المرضعة وذو اللبن وفروعهما وحواشيتهما نسباً ورضاعاً كما سيذكره لأن ابن المرضعة كالجزء من أصولها فمضى التحريم به إليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه (ولو كان لرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة وأم ولد) ولبنهن له (فرض طفل من كل رضعة صار (٢٩١) ابنه في الأصح) لأن لبن الكل منه ولا

تصن أمهاته رضاعاً (فجر من عليه لانهن موطأت أيه) لا لامومتهن له لا تنفاه استقلال كل بارضاعه الخمس (ولو كان بدل المستولدات بنات أو اخوات) أو أم وأخت وبنت وجدة وزوجة له فرضع الطفل من كل رضعة (فلا حرمة) لهن عليه (في الأصح) والأصاير جد الأم أو أخا مع عدم أمومة وهو محال بخلافه فيها مر لأنه لا تلازم بين الأبوة والأمومة لثبوت الأبوة فقط فيما ذكر والأمومة فقط فيما إذا أرضعت خلية أو مرضع من زنا (وآباء المرضعة من نسب أو رضاع أجداد الرضيع) وفروعه فإذا كان أنثى حرم عليهم نكاحها (وامهاتها) من نسب أو رضاع (جداته) فإذا كان ذكر أكرم عليهن نكاحه (وآولادها) من نسب أو رضاع أخوته وأخواته وإخوته وأخواتها) من نسب أو رضاع (أخواله) وأخالاته وذو اللبن جده وأخوه عمه وكذا الباقي فأمهاته جدات الرضيع وآولاده أخوة الرضيع وأخواته (واللبن لمن نسب

لأن المتن الخ) اعترضه النهاية بأنه إنما يفيد كونه خلاف الأولى لا كونه وهما (قوله) منه إلى أصول المرضعة وذو اللبن) الأنسب أن يقول من المرضعة إلى أصولها وأصول ذي اللبن (قوله) وحواشيتهما) والمراد بالحواشي الأخوة والأخوات والأعمام والعات اه شيخنا (قوله) لأن لبن المرضعة الخ) سكت عن ذي اللبن عبارة شيخنا عطفاً على ما ذكر نصه وسبب لبن المرضعة من الفعل الذي جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله أيضاً فمضى التحريم إليهم وإلى حواشيهم اه وعبارة المغني قال الجر جاني لأن التحريم بفعلهم أي غالباً فكان التأثير أكثر ولا يصنع للطفل فيه أي غالباً فكان تأثير التحريم فيه أخص انتهى ولما كان اللبن للفحل كان كالأم اه (قوله) كالجزء من أصولها) سكت عن فروعهما كفروع ذي اللبن لأن الفروع لا يفترق فيهم الحال كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) وحواشيه) أي الذين لم يرضعوا معه بخلاف الذين رضعوا معه فحكمهم كحكمه والحاصل أن الذي رضع تحرم عليه المرضعة وجميع بناتها ولو غير من رضع عليها سواء السابقة واللاحقة لأن الجميع أخوات له والذي لم يرضع لا تحرم عليه المرضعة ولا بناتها حتى التي ارتضع عليها أخوه والبنات التي ارتضعت يحرم عليها جميع أولاد المرضعة ولو غير الذي ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق لأن الجميع أخوة لها والتي لم ترضع لا يحرم عليها أولاد المرضعة حتى الذي ارتضعت عليه اختها وإنما ثبت على ذلك لأن العامة تسأل عنه كثيراً اه شيخنا (قول المتن) فرضع طفل من كل الخ) ولو متواليًا اه مغني (قوله) عليه) أي الطفل (قوله) لهن عليه) عبارة المغني بين الرجل والطفل اه (قوله) لأصاير جد الخ) أي في الصورة الأولى وقوله أو أخا لآى في الصورة الثانية (قوله) فيما سر) أي آنفاف المتن (قوله) خلية) مراده بها من لم يسبق لها حمل أمام من سبق لها حمل من غير زنا فاللبن لصاحبه وان بانت منه وطال الزمن أو لم يكن حليلاً بان وطىء بشبهة اه عش (قول المتن) أو أولادها) إلى قوله أخوته وأخواله قال المغني عقبه فيحرم التناكح بينهما وبينهم وكذا بينهم وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لانهم أولاد أباؤهم وأخواتهم اه (قوله) وأولاده أخوة الرضيع) أي وأخوته وأخوات أعمامهم وعماتهم اه مغني (قول المتن) ولد) أي أو سقط اه مغني (قوله) اللبن) إلى قوله واحترزت في النهاية إلى قوله فان ماتوا إلى المتن وقوله نسبياً وقوله كما قال (قول المتن) بنكاح) متعلق بنسب ويحتمل أنه متعلق بنزل المقيد بقوله به أو حال من ولد (قوله) أو يملك يمين) إلى قول المتن ولا تنقطع في المغني (قوله) ذلك) أي الدخول والاستدخال (قوله) بذلك) أي النكاح وما عطف عليه (قوله) تلوه) أي تابع له (قول المتن) لا زنا) أي لا بوطء زنا اه مغني (قوله) أما حيث لا دخول أي ولا استدخال أي لا علم بذلك اه سم (قوله) كما قاله الخ) عبارة النهاية والمغني على ما قاله الخ (قوله) أن ظاهر كلام الجمهور يخالفه) وهذا هو الأصح نهاية مغني أي فيثبت التحريم بينهما وينبغي أن يحل في الظاهر أما باطناً فثبت علم أنه لم يطأها ولا استدخلت منه فلا وجه للتحريم اه عش (قوله) منازل قبل حملها منه الخ) كذا في غيره

(قوله) والأصاير) أي ذو البنات وما بعدهن (قوله) أما حيث لا دخول) أي ولا علم بدخول (قوله) لا دخول) أي ولا استدخال (قوله) أن ظاهر كلام الجمهور يخالفه) وهذا هو الأصح شرح مر (قوله) قبل حملها منه) مفهوماً من أن منازل بعد حملها وقبل ولادتها ينسب اليه ويؤاقره قوله لا يقره إلا في نزل بسبب علوق زوجته منه لكن يخالفه ما في الروضة عن المتولي وأقره بما نصه ولو نكحت امرأة لابن لها خبلت ونزل لها لبن قال المتولي في ثبوت الحرمة بين الرضيع والزوج وجهان بناء على الخلاف أن جعلنا اللبن للآول لم يجعل الحمل مؤثراً ولا

اليه ولد نزل) اللبن (به) أي بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استدخال مني محترم أو يملك يمين فيه ذلك أيضاً كأفاده ما قدمه في المستولدة (أو بوطء شبهة) لثبوت النسب بذلك الرضاع تلوه (لا زنا) لأنه لا حرمة له نعم بكره نكاح من ارتضعت من لبنه أما حيث لا دخول بان لحقه ولد بمجرد الامكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبي الولد كما قاله ابن القاص قال البلقيني وهو قضية كلام الأصحاب وقال غير أن ظاهر كلام الجمهور يخالفه وخرج بقوله نزل به منازل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت به أبوته كما قاله جمع متقدمون (ولو نفاه)

كاخطيب وشرح الروض ومفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من
 انها لو نكحت بعد زوج وبعد ولادتها منه لا ينسب للابن الثاني إلا إذا ولدت منه وانه قبل الولادة للاول وقد
 يجاب بأنه فيها باقى لما نسب للاول قوى جانبه فنسب إليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهنالمالم يتقدم
 نسبة الابن اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه ع ش وهذا الجواب ظاهر وان استشكله سم
 والرشىدى بما فى الروض والمغنى من انه لو نزل لبكر ابن وتزوجت وحملت من الزوج فالابن لها للزوج مالم
 تلد ولا أب للرضيع اه وقد يجاب عنه بأرسبق نزول لبن البكر على الزوج منزل منزلة سبق ولادة على ولادة
 الا فى المتن (قوله اى الزوج الخ) اى مثلاً عبارة المغنى اى نقي من نسب اليه الولد الولد اه وعبارة المنهج
 مع شرحه ولو نفاه اى نقي من لحقه الولد الولد اتنى الابن النازل به اه (قول المتن اتنى الابن) فلوارتضعت به
 صغيرة حلت للنافي مغنى وشرح المنهج لا يقال كبرت حلت للنافي مع انها بنت موطوءة لا نأقول هذا موصول
 بما إذا لم يدخل بامه او إنما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه باللعان زيادى (قول المتن ولو وطئت منكوحة
 الخ) اى وطئها واحد (قوله بعد وطئها) اى منها اه ع ش اه مغنى (قوله لا مكانه منها) اى ان أمكن
 كونه منها بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة أربع سنين فاقبل وستة اشهر فاكثر (قوله) كأنه انحصار
 الامكان الخ) عبارة المغنى بان انحصر الامكان فى واحد منها او لم يكن قائف والحقه بها او نفاه عنها او
 اشكل عليه الامر وانتسب الولد لاحدهما بعد بلوغه او بعد افاقة من جنون ونحوه فالرضيع من ذلك الابن
 ولد رضاع لمن لحقه ذلك الولد لان الابن تابع للولد فان مات الولد قبل الانتساب وله ولد قادم مقامه او لاد
 وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ما تواقبل الانتساب أو بعده فيها إذا انتسب بعضهم
 لهذا وبعضهم لذلك أو لا يمكن له ولد ولا ولد انتسب الرضيع حينئذ ما قبل انقراض ولده وولد له فليس
 له الانتساب بل هو تابع للولد وولده اه مغنى (قوله او غيره) او بمعنى الواو (قوله ويجب ذلك) اى
 الانتساب فيجبر عليه اى حيث مال طبعه لاحدهما بالجيلة وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع
 على ما ذكر فى باب اللقيط ولا فلا يجبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشبهى اه ع ش وقوله ولم يكن
 له الخ اى للولد (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه سم زاد المغنى والفرق ان النسب يتعلق به حقوق له وعليه
 كالميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القودور والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة

ثبتت الحرمة حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني أو لهما ثبتت اه وأراد بالخلاف فى قوله بناء على
 الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فيما لو نكحت بعد العدة زوجها وحملت منه ولم تضع لكن دخل وقت حدوث
 اللبن للحمل حيث قال فى ذلك وان دخل وقت حدوث اللبن للحمل فاما ان يقطع اللبن مدة طويلة واما
 ان لا يكون كذلك بان لم ينقطع او انقطع مدة يسيرة ففى الحالة الاولى ثلاثة اقوال اظهرها انه لبن
 للاول والثاني انه للثاني والثالث انه لهما وفى الحالة الثانية ثلاثة اقوال ايضا المشهور انه للاول والثاني
 لهما والثالث ان زاد اللبن فلهما والا فلاول اه لا يقال كلام الشارح هنا فيما إذا لم تنكح غيره ولا
 وطئت بشبهة او ملك كما صور به قوله الا فى نزل بسبب علوق زوجته منه وما فى الروضة عن المتولى فيما إذا
 نكحت غيره او وطئت بشبهة لا نأقول هذا لا يصح لانها وان لم تنكح غيره ولا وطئت بما ذكر لا يكون
 اللبن له قبل الولادة وان حملت ولهذا قال فى الروض وان نزل لبكر لبن وتزوجت وحملت اى من الزوج
 فالابن لها للثاني مالم تلد اه وقوله للثاني قال فى شرحه الاولى للزوج وكذا بخلافه قوله الا فى فكل
 مراتضعت لبنها قبل ولادتها نسبيا الخ وقول المتن وكذا ان دخل فليتأمل (نتيجه) هل المراد بالولادة فيها
 تحصل من ان اللبن قبل الولادة للزوج الاول وبعدها للزوج الثاني تمام انفصال الولد او يكتفى ابتداء
 انفصاله فيه نظر وقياس ان ارضاع الولد قبل تمام انفصاله لا يحرم ان المراد بها تمام الانفصال حتى
 يكون اللبن قبل تمام الاول (قوله) وكان تنسب الولد او فرعه بعد موته الخ) عبارة العباب فن انتسب اليه
 الولد بعد بلوغه او ولده بعد موته تبعه الرضيع الخ (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه وقوله لا لتحل له اى

أى الزوج الولد النازل به
 اللبن (بلعان اتنى اللبن
 عنه) لما تقرر انه تابع
 للنسب ومن ثم لو استلحقه
 بعد لحقه الرضيع (ولو
 وطئت منكوحة بشبهة
 أو وطئ انسان) امرأة
 (بشبهة فولدت) بعد
 وطئها ولدا (فاللبن)
 النازل به (لمن لحقه الولد)
 منهما (بقائف) لا مكانه
 منهما (أو غيره) كأنه انحصار
 الامكان فيه وكان تنسب
 الولد أو فرعه بعد موته
 اليه بعد كما قاله لفقد
 القائف أو غيره ويجب ذلك
 فيجبر عاياه حفظا للنسب من
 الضياع ولو انتسب بعض
 فروعه لواحد وبعضهم
 لآخر دام الاشكال فان
 ماتوا أو لم يكن له ولد
 انتسب الرضيع ان شاء

وقبل ذلك لا تحل له بنت أحدهما ونحوها (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزواج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زواج مات أو طلق وإن طالت المدة) فكل مرتضع بلبنها قبل ولادتها نسيان من غيره يكون ابنه كما قال (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الأول إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فان نكحت آخر) (٢٩٣) أو وطئت بأحد ذينك (وولدت منه

فالبين بعد) تمام (الولادة) بان تم انفصال الولد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للاول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا أن دخل وقتها زاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاء للحمل فلم يصلح قاطعا عن ولد الأول ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوما (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (الثاني) أن انقطع مدة طويلة ثم عاد الحاقا للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لها) لتعارض مرجحهما واحترزت بقولي نسيان عما حدث بولد الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للاول لأنه لا احترام للزنا ثم رابت ابن أبي الدم ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يبعد انقطاعه به والزركشي ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنها إذا رضعت بلبن الزنا طفلا صار أخا لولد الزنا ووضح أنه لا دليل في ذلك لأن أخوة الأم تثبت لولد الزنا بثبوت نسبته من الأم فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الأب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رابت عبارة الروضة

النكاح وجواز النظر والخلو وعدم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض ايضا على القائف ويفارق ولد النسب بان معظم اعتماد القائف على الاشياء الظاهرة دون الاخلاق وإنما جاز انسابه لان الانسان يميل الى من ارتضع من لبنه اه (قوله) وقبل ذلك (أي الانساب) (قوله) لا تحل له (أي للرضيع) اه سم (قوله) لزواج (أي أو غيره) اه معنى أي من وطء بملك أو شبهة (قوله) بسبب علوق زوجته منه (هذا مع قوله) لا (أي) إذا الكلام فيمن لم تنكح غيره الخ يقتضي أن اللبن ينسب الى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك كما تقدم في الحاشية المتقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب اليه بعد الولادة كما يأتي انفا في قول المصنف وقبلها للاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا الخ اه سم وقوله وليس كذلك الخ يعني مطلقا سواء سبق نحو نكاح ام لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما نزل قبلها حملها منه الخ وقد قدمنا هناك عن ع ش ما يدفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه هنا وبين ما يأتي انفا في المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جمعا حسنا راجعه (قوله) نسيان) يأتي محترزه اه سم أي وإنه ليس بقيد (قوله) ابنه (أي للزوج) أو نحوه (قوله) ولو بعد عشر (أي قوله) واحترزت في المعنى الاقوله بان تم الى المتن وقوله أو معها (قوله) عن الاول (أي عن الزوج) أو الواطء بشبهة أو ملك (قوله) بأحد ذينك (أي الشبهة أو الملك (قول المتن وولدت) هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بان تم انفصال الولد لان كلا من العلق والمضغة لا يسمى ولدا فليراجع ع ش اقول قضية قول المعنى أو سقط عطا على ولدي في قول المتن المار لمن نسب اليه وولد الاول فليراجع (قوله) وزاد الخ الاول وإن زاد (قوله) لأنه الخ) عله لقول المتن وكذا الخ وعلل المعنى ما قبله بان الاصل بقاء الاول ولم يحدث ما يغيره اه (قوله) فلم يصلح (أي الحمل الذي ظهر به اللبن) (قوله) ويقال الخ) عبارة المعنى ويرجع في اول مدة يحدث فيها لبن الحمل للقوابل على النص وقيل أن اول مدته أربعون يوما وقيل أربعة أشهر اه (قوله) للحامل (أي بسبب الحمل) اه ع ش (قوله) عما حدث (أي عن لبن حدث) (قوله) به (أي بولد الزنا) (قوله) للاول (أي الزوج) أو نحوه (قوله) في ذلك (أي فيما استدل به الزركشي) (قوله) باققطاع نسبته عن الزوج (جزم به المعنى وقال في النهاية وهو الوجه اه وقال ع ش وهو المعتمد اه

• (فصل في حكم الرضاع الطاريء على النكاح) • (قوله) في حكم الرضاع (أي الفصل في النهاية) (قول المتن تحتها صغيرة الخ) أي لو كان تحتها زوجة صغيرة اه معنى (قوله) من تحرم عليه بنتها (أي قوله) ولو حبلت لبنتها في المعنى إلا قوله لموطوءة وقوله له أي في الجملة الى اما المكروهة (قوله) كان ارضعتها

لرضيع (قوله) بسبب علوق زوجته منه (هذا مع قوله) لا (أي) إذا الكلام فيمن لم تنكح غيره يقتضي أن اللبن ينسب الى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه الا بعد ولادتها من الثاني كما يأتي انفا في قول المصنف وقبلها للاول الخ (قوله) نسيان) يأتي محترزة (قوله) عن الاول (أي ان شرط كون اللبن للاول ان تكون ولدت منه والا فلا ينسب اليه ويدل عليه ما ذكرناه فيما مر (قوله) ثم رابت عبارة الروضة الخ) وعبارة الروضة ولو حبلت امرأة من الزنا وهي ذات لبن من زوج حيث قلنا هناك اللبن للاول او لهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا باب للرضيع اه عبارة الروض واذ حبلت مرضع مزوجة من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع ثم هو لبن الزنا اه وقول الروضة هناك أي فيما اذا نكحت بعد العدة زوجها وولدت منه • (فصل) • في حكم الرضاع الطاريء على النكاح تحريما وغرما

مصرحة بانقطاع نسبته عن الزوج وبوجه بان اللبن الآن للزنا يقينا غايته أن الشارع قطع نسبته للزنا كما أن الولادة قطعت نسبته للاول إذ لا يمكن نسبته اليه بعدها فنتج أنه لا أب لهذا الرضيع وإن ثبت الرضاع من جهة الام • (فصل) • في حكم الرضاع الطاريء على النكاح تحريما وغرما (تحت صغيرة فارضعتها) من تحرم عليه بنتها كان ارضعتها (امه او اخته) او زوجة اصله او فرعه او أخيه

ولينهم من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت محرمة عليه أبدا وكذا من الكبيرة في الأخيرة لأنها صارت أم زوجته وخرج بالموطوءة وغيرهاتحرم المرضعة فقط إن كان الارضاع بغير لبنه كما يأتي (وللصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى إن صح وإلا فنصف مهر مثلها لأنها فورقت قبل الوطء لاسببها (وله) إن كان حرا وإلا فلسيده وإن كان الفوات إنما هو على الزوج (على المرضعة) المختارة إن لم ياذن لها ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وإن لزما الارضاع لتعنيها لأن غرامة المتناف لا تاتر بذلك ولزمها الذمف باعتبار الما يجب له بما يجب عليه أي في الجملة فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد على نصف المسمى أما المكروهة فيلزم بها ذلك لكن لا بطريق الاستقرار على المعتمد وإنما هي طريق والقرار على مكرهها ولو جلبت لبها ثم أمرت أجنيا يسقيه لها كان طريقا والقرار عليها على مافي المعتمد ونظر فيه الأذرعى إذا كان المأمور بميزا لا يرى تحتم طاعتها أى

(قوله موطوءة) قد يقال لا محل له لأن الكلام في الانفساخ وهو عام في الموطوءة وغيرها كما يصرح به قول المصنف الاتي ولو كان تحته صغيرة وكبيرة الخ فتأمل مع شرحه (قوله وخرج بالموطوءة غيرها فتحرم المرضعة فقط) لا يخفى عدم مناسبة ذلك لأن الكلام في الانفساخ فكيف يقيد بالموطوءة ويحترز بالتقييد عن عدم تحريم الصغيرة في الجملة مع عموم الانفساخ فهذا التقييد وهذا الاحتراز إنما لوجه له بل الصواب ترك التقييد وتعميم الانفساخ وحالة التحريم على ما يأتي أو بيانه نابل بعد بيان الانفساخ فليتأمل (قوله فتحرم المرضعة فقط) أن كان الارضاع بغير لبنه أي بخلاف الصغيرة لأنها ربيبة وهي لا تحرم قبل الدخول وبخلاف مالو كان الارضاع بلبنه فتحرم الصغيرة أيضا لأنها بنته وقوله كما يأتي أي في قوله ولو كان تحته صغيرة وكبيرة الخ (قوله فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد) هذا يدل على صحة المسمى إذا كان دون مهر المثل وفيه نظر لا متنازع الفقص عن مهر مثل الصغيرة في تزويجها إلا أن يكون المسمى قدر مهر المثل حال النكاح ثم يزيد مهر المثل حال

ولذى يتجه في المهرizan الغرم عليه وفيمن يرى تحتم الطاعة أنه علمها فقط (وفي قول له عليها) (كاه) أى مهر المثل لأنه قيمة البضع الذى فوته وعلى الاولى فارقت شهود طلاق رجوعا فانهم يقرمون الكل بانهم أحالوا بينه وبين حقه الباقي بزعمه فكانوا كغاصب حال بين المالك وحقه وأما الفرقه هنا حقيقة بمنزلة التلف فلم تغرم المراجعة إلا ما تلفته وهو ما غرمه فقط (ولورضعت) (٢٩٥) رضا محرما (من تأمة) أو مستيقظة

ساكتة كافي الروضة وجعله كالاصحاب التمكنين من الارضاع إرضاعا لأمهاو بالنسبة للتحريم لا الغرم وإنما عدسكوت المحرم على الحلق كفعله لان الشعر في يده مائة فلزمه دفع مائة لقاته ولا كذلك هنا (فلا غرم عليها) لانها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لان الانفاساخ بفعليها وهو مسقط له قبل الدخول وله في مالها مهر مثل الكبيرة المفسخ نكاحها أو نصه لانها اتلفت عليه بضعها وضمان الانلاف لا يتوقف على تمييز (ولو كان تحته كبيرة وصغيرة فارضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة) لانها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الاظهر) لذلك ويفرق بينه وبين مالو نكح اختا على اختها بان هذه لم تجتمع مع الاولى اصلا لوقوع عقدها فاسدا من اصله فلم يؤثر في بطلان الاولى بخلاف الكبيرة هنا فانها اجتمعت مع الصغيرة فبطلنا لاذ لا مرجح (وله نكاح من شاء منها) من غير جمع لانها اختان (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتغريمه)

اه سيد عمر عبارة ع ش قوله كافي المعتمد أى البنديجى اه (قول فارقت) أى المراجعة (قول شهود طلاق) أى قبل الدخول اه معنى (قول بزعمه) لا قال بزعمهم اذ هو أقوى في الفرق كالايحنى اه رشيدى عبارة المعنى بزعم الزوج والشهود اه (قول وهو ما غرمه فقط) أى في الجملة كما مر انفا (قول المتن ولورضعت الخ) أى لو دبت صغيرة ورضعت الخ نهاية ومعنى (قول محرما) بشد الرأء المكسورة (قول وجعله) أى صاحب الروضة (انما هو بالنسبة للتحريم) فيه ان التحريم لا يتوقف على التمكنين اه رشيدى (ولا كذلك هنا) أى ولو كانت مستأجرة للارضاع إذ غايته انه يترب عليه عدم إرضاع من استؤجرت لا رضاعه وهو يفوت الاجرة أن ما شربته الصغيرة ليس متعينا للارضاع على من استؤجرت له اه ع ش (قول المتن فلا غرم) (فرع) لو حملت الريح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما إذ لا صنع منهما ولو دبت الصغيرة فارضعت من أم الزوج أى مثلا ارباعهم ارضعتهم أم الزوج الخامسة أو عكسه اختص التغريم بالخامسة معنى ونهاية أى فالغرم على أم الزوج فى الاولى وعلى الصغيرة فى الثانية اه ع ش ويظهر انه خرج بجوفها مالو حملته الريح إلى فيها فبأنه لو جود الصنع منها فليراجع اه رشيدى (قول لان الانفاساخ) إلى قوله ويفرق فى المعنى (قول وله في مالها الخ) يفيد ان الكبيرة التأمة أو المستيقظة الساكتة زوجة اه سم عبارة ع ش قوله فى مالها أى الصغيرة فان لم يكن لها مال بقى في ذمتها وقوله مهر مثل الكبيرة أى حيث كانت زوجة وخرج به مالو ارضعت من امه او اختها ونحوهما فلا شيء فيه للكبيرة كما هو ظاهر اه (قول مهر مثل الكبيرة) أى إن كانت مدخولا لها وقوله الكبيرة يشمل المستيقظة المذكورة وقوله أو نصفه أى إن لم تكن مدخولا لها سم (قول المتن انفسخت الصغيرة) أى نكاحها معنى (قول لانها صارت) أى ولا سبيل إلى الجمع بين الاختين اه معنى (قول لذلك) أى لانها صارت أخت الصغيرة اه ع ش (قول ويفرق بينه) أى بين ما هنا من الانفاساخ (قول وبين مالو نكح اختا الخ) أى الذى قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفاساخ بالصغيرة اه سم (قول فلم يؤثر الخ) أى عقد الثانية (قول المتن وله الخ) أى على الاظهر اه معنى (قول المتن نكاح من شاء) أى بعقد جديد كما هو ظاهر ويعود له بالتلا إن لم يكن سبق منه طلاق أو بما بقى منها إن سبق ذلك لان الانفاساخ لا ينقص الددد اه ع ش (قول أول الفصل) أى في إرضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فبليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح أو نصف مهر مثل وله على المراجعة نصف مهر المثل وقيل كله اه معنى (قول حكمها ما سبق) إلى الفصل فى المعنى إلا قوله بشروطها السابقة وقوله ار حكمه حاكم براده وقوله ولا تحرمان مؤبدا (قول بشروطها السابقة) أى فى قوله المختارة إن لم ياذن لها الخ اه ع ش (قول وهو) أى ما ياتى (قول منفعتة) أى البضع (قول بدله) أى المهر الذى هو بدل البضع (قول بهرهما) أى مهر نفسها اه ع ش عبارة المعنى فلا

الارضاع (قول الذى يتجه الخ) كذا اشرح مر (قول فى المتن وفى قول كله) ولو نكح عبدة صغيرة مفوضة بتقويض سيدها فارضعتا تأمة مثلا فلها المتعة فى كسبه ولا يطالب سيد المراجعة إلا بنصف مهر المثل وإنما صوروا ذلك بالامة لانه غير متصور فى الحرية لا تنفاه الكفاءة اشرح مر (قول وإنما عدسكوت المحرم الخ) كذا اشرح مر (قول وله فى مالها الخ) يفيد ان الكبيرة التأمة أو المستيقظة زوجة (قول مهر مثل الكبيرة) يشمل المستيقظة المذكورة (قول المنفسخ نكاحها) أى إن كانت مدخولا لها (قول أو نصفه) أى إن لم تكن مدخولا لها (قول وبين مالو نكح اختا الخ) أى الذى قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفاساخ بالصغيرة

أى الزوج (المراجعة ما سبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ما سبق فى الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح وإلا فنصف مهر المثل وله على أمها المراجعة نصف مهر المثل (فان كانت موطوءة فله على) الأم (المراجعة) بشروطها السابقة (مهر مثل فى الاظهر) كما لزمه لبنتها جميع المسمى ان صححوا الا فجميع مهر المثل وباتى أنهم لو شهدوا بطلاق بعد موطوءة ثم رجعوا غرموا مهر المثل وهو يردد على المقابل أنه بالدخول استوفى منفعتة فلا يغرم له بدله مالو كانت الكبيرة الموطوءة هى المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة فلا يرجع عليها بمهرها

لئلا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص نية اصيلي الله عليه وسلم (ولو ارضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة ابدا) لانها جدة زوجته (وكذا الصغيرة) فتحرم ابدا (ان كانت الكبيرة موطوءة) لانها ربية بخلاف ما اذا لم تكن موطوءة لان بنت الزوجة لا تحرم الا بالدخول وحكم الغرم هنا مسبق ايضا وتركه لوضوحه مما ذكره (ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فارضعتا امرأة صارت ام امرأته) فتحرم عليه ابدا (الحاق الطارىء بالمقارن كما هو شأن (٢٩٦) التحريم المؤبد) (ولو نكحت مطلقة صغيرة او ارضعت لبنه حرمت على المطلق والصغير ابدا)

يرجع الزوج عليها بمهر مثلها كافي الروضة وأصلها عن الأئمة اه (قوله لئلا يخلو الخ) لا يخفى انه لا يلزم خلو اذا نقص مهر المثل عن المسمى على انه قد يقال الخلو الطارىء لعارض لا ينافي الخصوصية سم على حجب يؤيده انه لو سمي لها مهر اثم ابرأته منه صح مع خلو النكاح حينئذ من المهر اه ع ش عبارة السيد عمر قد يقال تقدم انه يخلو عنه فيما اذا زوج امته بعبد اه وكل ذلك مجرد بحث في الدليل والحكم مسلم (قوله وحكم للغرم) اي للصغيرة والكبيرة اه معنى (قوله ما سبق الخ) فعليه ان لم يطل الكبيرة لكل منهما نصف المسمى او نصف مهر مثل وله على المرضعة ان لم ياذن نصف مهر مثلها وما اذا كان وطئها فله لاجلها على المرضعة مهر مثل كما وجب عليه لامها المهر اه شرح المنهج (قول المتن فطلقها) اي ولو بانثا وقوله امرأة اي اجنبية اه ع ش (قوله فتحرم عليه) اي الكبيرة وأما الصغيرة فهي باقية على حلها ان لم تكن الكبيرة موطوءة المطلق اه ع ش (قوله الحاق الطارىء الخ) اي فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق اسم الزوجية على المرتضعة ولو باعتبار ما مضى اه ع ش (قوله المتن ولو نكحت مطلقة) اي ولو بعد مدة طو يلقو قوله بل به خرج به ما لو ارضعت بلبن غيره فلا تحرم على المطلق لانه لا يصير بذلك أبا للصغير ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت امه اه ع ش (قول المتن حرمت على المطلق) هذا ان كانت حرة فان كانت امه فلا تحرم على المطلق لبطان النكاح لان الصغير لا يصح نكاحه امه فلم تصر حليلة ابنة (فرع) لو فسخت كبيرة نكاح صغير يعيب فيه مثل اثم تزوج كبير افار تضع بلبنه منها او من غيرهما حرمت عليهما ابدا لان الصغير صار ابنا للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة ابى الصغير بل امه ان كان اللبن منها اه معنى (قوله او حكم الخ) او قلد القائل به من الاثمة سيد عمر (قوله او حكم الخ) اي بصحة النكاح بعد عقده (قول المتن حرمت عليه) اي العبد ابدا اه معنى (قوله بلبنه) اي لبن السيد (قوله وان انفسخ الخ) الوال للحال (قوله لا تنفء سبب التحريم الخ) لان الصغير لم يصير ابنا له فلم تكن هي زوجة الابن اه معنى (قول المتن موطوءة ته الامه) اي بملك أو نكاح ثم ان كان بملك فلا شيء له عليها لان السيد لا يحب له على عبده شيء وان كان بنكاح فينبغي تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقيتها لاله بدل المتلف وهو انما يتعلق بالرقبة اه ع ش (قول المتن صغيرة تحت) اي زوجة صغيرة تحت السيد وقوله او لبن غيره بان تزوجت غيره او وطئها بشبهة حرمتاى الموطوءة والصغيرة عليه اي السيد اه معنى (قول المتن انفسختا) اي وان لم يدخل بالكبيرة بدليل اطلاق الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الاتى فربية فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة اه سم (قوله المتن انفسختا الخ) وفي الغرم للصغيرة والكبيرة ما مر فلو كانت الكبيرة موطوءة فله الغرم برقيتها وامته فلا شيء عليها الا ان كانت مكاتبه فعليها الغرم فان عجزها سقطت المطالبة بالغرم اه معنى (قوله لبیان الغرم) اي وليان الانفساخ اه سم (قوله والالتك موطوءة) اي للزوج وقوله واللبن الخ اي والخال اه ع ش (قوله اثنين) الاولى اثنتين بالتاء (قوله فله نكاح كل الخ) اي تجديده اه معنى (قوله كما ذكر) اي مؤبدا لما ذكر اه

(قوله لئلا يخلو) لا يخفى انه لا يلزم خلو اذا نقص مهر المثل عن المسمى على انه قد يقال الخلو الطارىء لعارض لا ينافي الخصوصية (قوله في المتن انفسختا) اي وان لم يدخل بالكبيرة بدليل اطلاقه الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الاتى فربية فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة (قوله لبیان الغرم) اي وليان الانفساخ (قوله

لانها زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبده الصغير) بناء على المرجوح انه يزوجه اجبارا أو حكم به كما يراه (فارضعت لبن السيد حرمت عليه) لانها امه موطوءة أبيه (وعلى السيد) لانها زوجة ابنه وخرج بلبنه لبن غيره فان النكاح وان انفسخ لكونها امه لا تحرم على السيد لا تنفء سبب التحريم عليه المذكور (ولو ارضعت موطوءة ته الامه صغيرة تحته بلبنه او لبن غيره حرمتا عليه) ابدا لان الامه ام زوجته والصغيرة بنته ان رضعت لبنه والافتات موطوءة ته (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فارضعتا) اي الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لانها بشئها فامتنع جمعها وسبقت هذه اول الفصل لبیان الغرم وسيقت هنا لبیان التحريم (وحرمت الكبيرة ابدا) لانها ام زوجته (وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه) لانها بنته (والا) يكن بلبنه بل بلبن غيره (فربية)

فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغائر فارضعتن حرمت) عليه (أبدا) لانها ام زوجته (وكذا معنى الصغائر ان ارضعتن بلبنه أو لبن غيره) معا او مرتبا (وهي) في الارضاع بلبن غيره (موطوءة) لانهن بناته او بنات موطوءة ته (والا) تكن موطوءة واللبن للغير (فان ارضعتن معا) ويتصور (بإيجارهن) الرضعة (الخامسة) في وقت واحد او بان تلقم اثنتين ثديها وتوجر الثالثة لبنيها المحبوب (انفسخن) لاجتماعهن مع أمهن وأصير ورتهن اخرات (ولا يحرم مؤبدا) اذ لم يطل أمهن فله نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) ارضعتن (سرتا لم يحرم) كما ذكر (وتنفسخ الاولى) بارضاءها لاجتماعها مع الام في النكاح ولا تنفسخ الثانية

بمجرد إرضاعها اذ لا موجب له (و الثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع اختها الثانية الباقية في نكاحه (و تنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لانها صارتا
اختين معا فاشبه ما إذا ارضعتهما معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بالثالثة لان الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها
كالونكح اختا على أخت تبطل الثانية فقط ويرده ما قدمته من الفرق ولو ارضعت ثنتين معا ثم (٢٩٧) الثالثة انفسخ من عداها لوقوع

ارضاعها بعد اندفاع نكاح
امها واختها او واحدة ثم
ثنتين معا انفسخ نكاح الكل
لاجتماع الام والبنت
وصيرورة الاخيرتين
اختين معا (ويجوز القولان
فيمن تحته صغيرتان ارضعتها
اجنبية) ولو بعد طلاقهما

الرجعي (مرتا ينفسخان)
وهو الاظهر لما مر ولا
يجرمان مؤبدا (ام الثانية)
فقط فان ارضعتها معا
انفسختا قطعاً لانها صارتا
اختين معا والمرضة تحرم
مؤبدا قطعاً لانها ام زوجته

﴿فصل في الاقرار
والشهادة بالرضاع
والاختلاف فيه﴾ (قال)
رجل (هند بتي او اختي
رضاع او قالت) امرأة (هو
أختي) أو ابني من رضاع
وامكن ذلك حسا وشرعا
كاعلم من كلامه اخر الاقرار
(حرم تناكحهما) ابدا
مؤاخذه للقر باقراره
ظاهرا وباطنا ان صدق
المقر والا فظاهرا فقط
وان لم يذكر الشروط
كالشاهد بالاقرار به لان

المقر يحتاط لنفسه فلا يقر
الا عن تحقيق سواء الفقيه
وغيره ويظهر انه لا تثبت
الحرمة على غير المقر من
فروعه واصله مثلا الا ان
صدقه اخذا مما مر اول

مغنى اى لا تنفاه الدخول بامه (قوله بمجرد ارضاعها) اى ارضاع الكبيرة للثانية اه ع ش (قوله ويرده)
اى ذلك القياس (قوله ما قدمته الخ) اى في شرح وكذا الكبيرة في الاظهر (قوله ولو ارضعت) اى الزوجة
الكبيرة (قوله انفسخ من عداها) اى من الاولتين مع الكبيرة لثبوت الاخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام
في النكاح اه مغنى (قوله لوقوع ارضاعها الخ) اى ولا ينفسخ نكاح الثالثة لوقوع الخ (قوله او واحدة)
عطف على ثنتين (قوله نكاح الكل) اى الرابع اه مغنى (قوله والبنت) اى الاولى (قوله ولو بعد
طلاقها الرجعي) قيد به ليتصور انفساخ سم ويتصور الرجعي بان دخل منه في فرجهما ع ش (قوله
لما مر اى من انهما صارتا اختين معا (قوله فان ارضعتها معا الخ) محترز مرتبا في المتن

﴿فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله في الاقرار) الى قوله يظهر في المغنى
الا قوله حسا او شرعا الى قوله ثم رابت في النهاية (قوله وامكن ذلك) فان لم يمكن بان قال فلانة بنتي وهى
اكبر سنامنه فهو لغواه مغنى (قوله حسا او شرعا) ويصور الامتناع حسا بان منع من الاجتماع بها او بمن
تحرم عليه بسبب ارضاعها مانع حسي والامتناع شرعا بان امكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه
الارضاع المحرم اه ع ش وتصوره الشرعى بما ذكر فيه نظر بل الظاهر انه من الحسى ايضا ولذا قال
الحلي انظر ماصوره الشرعى ولعل الحكمة في اقتصار شرح المنهج على الحسى عدم تصوير الشرعى فقط
وجزم به القليوبى اه يجزى وفي السدعمر ما يوافقه وما قد مناع المغنى من اطلاق الامكان والتصوير
بكبر السن يؤيده قوله مؤاخذه للقر باقراره ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه نهاية ومغنى واسنى وكذا لو
انكرت المرأة رضاها بالنكاح حيث شرط ثم رجعت فيجدد النكاح مغنى وظاهره عدم القبول وان ذكر
لرجوعه وجها محتملا ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال اما باطنا فالمدار على عليه ع ش (قوله وان لم يذكر
الخ) غاية للثبوت (قوله بالاقرار به) اى بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتى اهرشيدى (قوله الا عن تحقيق)
لعل المراد به هنا ما يشمل الظن لما يأتى من قوله وان قضت العادة بمجهلها الخ اه ع ش (قوله ويظهر انه
لا تثبت الحرمة على غير المقر) اى حيث كانت المقر برضاعها في نكاح الاصل او الفرع كان اقر ببنتية زوجة
ايه او ابنه من الرضاع بخلاف ما لو قال فلانة بنتي مثلا من الرضاع والحال ليست زوجة اصله ولا فرعه
فليس لواحد منهما نكاحا بعده كما يؤخذ من قوله وحيدتي ايتى هنا الخ اه سم بالمعنى وسياق عن الرشيدى
ما يوافقه مع انكاره ما في ع ش مما مخالفه (قوله مثلا) اى ومن حواشيه (قوله الا ان صدقه) اى الغير المقر
اه سم (قوله انه لو طلق) اى اصل المقر او فرعه اى والصورة انها في عصمة الاصل او الفرع وقوله مطلقا
اى سواء اصدق ام لا اهرشيدى (قوله اما المحرمة فلا تثبت) اى بالاقرار بالرضاع اى فلا يجوز له نظرها
والخولة بها وما اخذه الشيخ ع ش من هذا ما اطل به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتأمله اذ الحرمة غير المحرمة
اهرشيدى (قوله فلا تثبت) اى ومع ذلك ينبغى ان لا نقض باللس للشك سم وع ش (قوله دون محرمته)

الرجعي) قيد به لتصور الانفساخ (قوله في المتن ام الثانية) هى نظير الثالثة في المسئلة السابقة

﴿فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله مؤاخذه للقر باقراره) ولو رجع المقر له
يقبل رجوعه م ر ش (قوله ويظهر انه الخ) كذا م ر ش (قوله الا ان صدقه) اى الغير المقر (قوله
وحيدتي ايتى هنا ما مر ثم انه لو طلق الخ) كذا م ر ومن هنا يعلم ان الكلام فيما اذا كان المقر به في نكاح
الاصل او الفرع بان اقر ببنتية زوجة اصله او فرعه من الرضاع او باختيتهم رضاع نحو امه لا من اجنبية
(قوله فلا تثبت) كذا م ر ومع ذلك ينبغى ان لا نقض باللس للشك (قوله واضح) كذا م ر (قوله

(٣٨) — شروانى وابن قاسم — ثامن) محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ولده بل اولى وحيدتي ايتى هنا ما مر ثم انه لو طلق
بعد الاقرار أو اخذه مطلقا فلا تحل له بعد ثم رأت الزركشى قال استغذنا من قوله حرم تناكحها تأثيره بالنسبة للتحريم خاصة لانه الاصل
في الابضاع اما المحرمة فلا تثبت عملا بالا احتياط في كليهما ولم اره منقولا اه وما ذكره من ثبوت التحريم على المقر دون محرمته واضح وهو

غير ماذكرته لكنه يؤيد قولي بل اولى لان الاقرار الميثب للحرمة ايضا اذ لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه الناجز فالولى ما لا يثبتها (ولو قال زوجان) أى باعتبار صورة (٣٩٨) الحال (بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما وان قضت العادة بمهاهما

بشروط الرضاع المحرم كما شمله اطلاقهم ويوجه بانه قد يستند في قوله ذلك الى عارف اخبره به (تنبيه) قضية صنيع المتن ان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تقييد الرضاع بكونه محرما بخلافه بعده واهوجه لتأكده وقضية عبارة بعضهم انه لا بد منه فيهما وبعضهم انه لا يشترط فيهما وهو الذى يتجه حمل الرضاع المطلق على المحرم (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطىء) للشبهة ومن ثم لو مكنته عالمة مختارة لم يجب لها مهر لانها زانية (وان ادعى) الزوج (رضاعا) محرم (فانكرت) الزوجة (انفسخ) لاقراره (ولها المسمى) ان صح والافهر المثل (ان وطىء والا) يطأ (نصفه) لان الفرقة منه ولا يقبل قوله عليها فيه نعم له تعلقيها قبل وطء وكذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكلت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولم يلزمه شىء قبله هذا في غير مفوضة رشيدة اما هي فليس لها الا المتعة على ما حكى عن نص الام (وان

واضح كذا في النهاية (قوله غير ماذكرته) أى الذى هو عدم حرمة متاعلى غير المقر الخ (قوله الميثب للحرمة) أى كافيا مر اول محرمات النكاح وقوله فالولى ما لا يثبتها أى كما تناعل على ما قاله الزركشى اه سم (قول المتن زوجان) خرج به اقرار ابي الزوج او الزوجة وام احدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش (قوله أى باعتبار صورة الحال) الى قوله واقرار امة في النهاية الا التنيية (قول المتن بيننا رضاع الخ) أى بشرطه السابق اه معنى ولعله امكن الرضاع بينهما (قوله وان قضت العادة الخ) ومنه ما لو قرب عهد المقر بالاسلام اه ع ش (قوله بانه قد يستند الخ) أى القائل اه رشيدى (قوله قضية صنيع المتن الخ) أى حيث أطلق الرضاع هناك وقيدناه بالمحرم (قوله لتأكده) أى الحل بالنكاح (قوله انه لا بد منه فيهما) وهو ظاهر كلام المعنى ايضا عبارته واحتراز النصف بقوله محرم عملا لوقال بيننا رضاع واقتصر عليه فانه موقف التحريم على بيان العدد اه (قول المتن وسقط المسمى) أى إذا اضيف الرضاع الى ما قبل الوطء واما إذا اضيف الى ما بعده فالواجب المسمى اه معنى (قوله للشبهة ومن ثم) عبارة المعنى ان وطئها وهى معذورة بنوم او اكره او نحو ذلك فان لم يطأ او وطىء بلا عذر لها لم يجب شىء اه (قوله عالمة) أى للرضاع (قوله مختارة) أى وكانت بالغه وان لم تكن رشيدة اه ع ش (قوله الزوج) الى قوله نعم ان كان في المعنى لا قوله على ما حكى عن نص الام وقوله مع ان فعلها الى ولا نظر (قوله رضاعا محرم) ما وجه التقييد به مع ما قدمه من عدم اشتراط التعرض له فليتأمل اه سيد عمر (قوله ان صح) أى المسمى اه سم (قوله حلف) قال في الباب بتااه سم وسيصرح به الشارح ايضا (قوله هذا في غير مفوضة الخ) هو قيد لقول المتن والا فنصفه لكن كان عليه ان يعبر بقوله فان كانت مفوضة رشيدة فليس الخ ليكون مفهوم المتن انه مفروض فيما اذا كان مسمى ويجوز ان يكون قد لا حظ ما دخله في خلال المتن من قوله والافهر المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فتمام اه رشيدى (قوله اما هي) أى واما المفوضة الغير الرشيدة بان يفوضها له وليها فلها المهر بعد الوطء ونصفه قبله لانه ليس لوليها ان يفوضها كذا نقله الاذرى عن الشافعى ايضا ولعله ضعيف كما يعلم مما مر ائلا النكاح اه رشيدى (قوله الا المتعة) أى وليس لها مهر اه معنى (قوله على ما حكى) عبارة النهاية كما حكى الخ (قول المتن صدق يمينه) وتستمر الزوجية بعد حلف الزوج على نفي الرضاع ظاهر او عليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما ائق به شيخنا الشهاب الرملى فيمن طلب زوجته لحل طاعته فامتنعت من النقلة معه الخ ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذى امتنعت فيه من استحقاق نفقتها نهاية ومعنى وسم قال ع ش قوله وعليها منع نفسها الخ أى وان ادى ذلك الى قتله اه (قوله بان عينه الخ) او عين لها فسكت حيث يكفى سكوتها اه معنى (قوله لتضمنه) أى رضاها به (قوله بل اجبارا) لجنون

الميثب للحرمة وان كان فيما مر اول محرمات النكاح (قوله فالولى ما لا يثبتها) أى كما تناعل على ما قاله الزركشى (قوله ويوجه الخ) كذا مر ش (قوله قضية صنيع المتن) أى حيث أطلق هناك وقيدناه هنا قوله في المتن ولها المسمى ان وطىء والا فنصفه اه وظاهره عدم المتعة للدخول وتقديمها وجوبها للدخول من غير تقييد بالمفوضة ولا غيرها فليحرر (قوله ان صح) أى المسمى (قوله فان نكلت حلف) قال في الباب بتااه (قوله في المتن وان ادعته فانكر صدق) قال الزركشى اذا حلف على نفيه فالزوجية مستمرة بينهما ظاهرا قال ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك (قوله في المتن صدق يمينه ان زوج برضاها) وتستمر الزوجية ظاهر ابعده حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه ما ائق به شيخنا الشهاب

ادعته) أى الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) الزوج (صدق يمينه ان زوجت) منه (برضاها) او به بان عينته في اذنها لتضمنه اقرارها بحملها له (والا) تزوج برضاها بل اجبارا او اذنت من غير تعيين زوج (فالاصح تصديقها) يمينها

أوبكارة اه معنى (قول ما لم تمكنه الخ) أى بعد بلوغها ولوسفية كاه و ظاهر اه ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) فان مكنته لم يقبل قولها اه معنى (قول ما لم تمكنه الخ) وينبى ان اذنها في معين في نحو ظلمة كذلك كالاذن من غير تعيين وقوله كلاتمكن هذا انما يعقل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعواها زوجيته اه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمل زناها بجمول (قول ما لم تمكنه الخ) ودعوى الزوجة الماهرة كقول ما كنت زوجة ايك مثلاً كدعوى الرضاع نهائية ومعنى اى فيصدق في انكاره ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) الاول حذف الواو (قول ما لم تمكنه الخ) كاجرم به صاحب الانوار ورجحه ابن المقرئ ويخالف ذلك كما قال البغوى مالو اقرت بان بينهما خوة نسب حيث لا تقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه معنى وخالف النهائية وسم في الاول فقالوا اللفظ الاول ولو اقرت امة باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم تقل على سيدها في اوجه الوجوه ولو قبل التمكين كما قاله الاذرع وافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قول ما لم تمكنه الخ) اى فى المستثنين معنى وسم اى مسئلتى تصديقه وتصديقها فيما اذا ادعت الرضاع المحرم (قول ما لم تكن عالمة) الى الكتاب فى النهائية الا قوله ومع ذكر الشروط الى ان (قول ما لم تكن عالمة الخ) عبارة المغنى ان وطنها جاهلة بالرضاع ثم علمت وادعته اه (قول ما لم تكن عالمة) اى ورشدة ولو سفية كما مر ارتفاع ع ش (قول ما لم تكن عالمة) يغنى عنه قوله السابق ما لم تمكنه من وطنها الخ لعله لم يتعرض للمغنى هنا (قول ما لم تكن عالمة) الى المتن كان الاول تأخير عن قول المصنف والافلاشى اه رشيدى اى كما فعله شرح المنهج ليرجع لقوله ولها مهر مثل الخ وقوله والا فلا شئ مما كانه عليه الجبر مى (قول ما لم تكن عالمة الخ) وان كان مهر المثل اكثر من المسمى لم تطلب الزيادة ان صدقنا الزوج كما قاله الاذرعى وغيره اه معنى (قول ما لم تكن عالمة) اى المسمى (قول ما لم تكن عالمة) هذا التعليل انما يظهر فى مسألة تصديقها لافى مسألة تصديقه ولعل لهذا القصور عدل النهاية الى التعليل بقوله عملاً بقولها فيما لا تستحقه اه (قول ما لم تكن عالمة) اى من رجل او امرأة اه معنى (قول ما لم تكن عالمة) اى الرضيع منهما (قول ما لم تكن عالمة) اى لانه كان صغيراً معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) اى او اماماً فى المتن فى الدين الاصلية معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) اى الارضاع من رجل او امرأة معنى ومحل وشرح المنهج وقد يشكل ذلك فى الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لامنعه ولا منها ويوجب بتصويره بما تقدم فى قول الشارح نعم لم تحليفها الخ فان نكحت حلف الخ وحلفه حيث عدل على البت وهو مدع اه سم وصوره النهائية بصورة اخرى ردعها عليه الرشيدى وغيره (قول ما لم تكن عالمة) ولو ادعت الرضاع

الرملى فيمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من النكاح معه ثم انه انتمى يستمتع بها فى المحل الذى امتعت فيه من استحقات نفقتها كاسياتى مر (قول ما لم تكن عالمة الخ) استفتى ان اذنها فى معين فى نحو ظلمة كذلك كالاذن من غير تعيين (قول ما لم تكن عالمة الخ) هذا انما يعقل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعواها زوجيته (قول ما لم تكن عالمة الخ) هو فى الاول احد وجهين اعتمده فى الروضة وثانيهما انه لا يحرم كالبعد التمكين وهو الوجه الذى به شيخنا الشهاب الرملى (قول ما لم تكن عالمة الخ) قال فى شرح الروض قال البغوى ويخالف ذلك مالو اقرت اى بعد الملك اماً قبله فيجرم كاه و ظاهر مر بان بينهما اخوة نسب حيث لا يقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع اه (قول ما لم تكن عالمة الخ) فى المتن والشرح ولها مهر مثل ان وطى والافلاشى لها هل هذا راجع لما اذا صدق هو ايضا كما قد يدل عليه قول شرح المنهج ولها فى الصور مهر مثل الخ وقول الروضة بعد ذكر التفصيل فى تصديقه وتصديقها حيث كانت هى المدعية مانصه وليس لها المطالبة بالمسمى اذا ادعت الرضاع لانها لا تستحقه بزعمها ولها المطالبة بمهر المثل ان جرى دخول اه فاطلق قوله اذا ادعت ولم يقيد بتصدقها وعمله بما ذكره الموجود فى تصديقها وتصديقه او هو خاص بما اذا صدقته وان لم يدل له تعليل الشارح بتبين فساد (قول ما لم تكن عالمة الخ) عبارة الروضة والغرض هنا ان منكر الرضاع يحلف على نفي العلم ومدعيه

ما لم تمكنه من وطنها مختارة لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق منها ما يناقضه فاشبهه مالو ذكرته قبل النكاح ويظهر ان تمكينها فى نحو ظلمة مانعة من رؤيتها كلاتمكن واقرار امة برضاع بينهما وبين سيدها قبل ان تمكنها او وبين من لم يملكها محرم كالزوجة (و) لها (مهر مثل ان وطى) ولم تكن عالمة مختارة حيث تدعى الافرائية كما مر لا المسمى لا قرارها بانها لا تستحق نعم ان كانت قبضته لم تسترده لزم عمه انه لها الورع تطليق مدعيته لتحل لغيره يقينا بقرض كذبها (والا) يأت (فلا شئ لها) لتبين فساد (ويحلف منكر رضاع) منها (على نفي علمه) به لانه يبنى فعل الغير وفعله فى الارضاع لغو نعم الدين المردودة تكون على البت لانها مثبتة (و) يحلف (مدعيه على ب) لانه ثبت فعل الغير (ويثبت) الرضاع

(بشهادة رجلين) وان تعمد النظر لثديها (٣٠٠) لغير الشهادة وتكرر منهما لانه صغيرة وادمانها لا يضربقده الآتى اولى اول

الشهادات (اورجل
وامراتين وباربع نسوة)
لانهن يطلعن عليه غالبا
كالولادة ومن ثم لو كان
النزاع فى الشرب من ظرف
لم يقبلن لان الرجال
يطلعون عليه غالبا نعم
يقبلن فى ان مافى الظرف
لبن فلانة لان الرجال
لا يطلعون على الحلب
غالبا (والاقرار به شرطه)
اى شرط ثبوته (رجلان)
لاطلاع الرجال عليه غالبا
ولا يشترط فيه تفصيل
المقر ولو عاميا لان المقر
يحتاج لنفسه فلا يقر
الا عن تحقيق وبه فارق ما ياتى
فى الشاهد (وتقبل شهادة
المرضعة) مع غيرها (ان لم
تطلب اجرة) عليه والى لم تقبل
لانهما جندتهم (ولا ذكرت
فعلها) بان قالت بينهما رضاع
محرم وذكرت شروطه
(وكذا) تقبل (ان ذكرته)
(فقالت ارضعته) او ارضعتها
ذكرت شروطه (فى الاصح)
اذ لا تهمة مع ان فعلها غير
مقصود بالاثبات اذ
العبرة بوصول اللبن لجوفه
ولانظر الى اثبات المحرمية
لانه غرض تافه لا يقصد كما
تقبل الشهادة بعق او طلاق
وان استفادها الشاهد حل
المنكوحه بخلاف شهادة
المرأة بولادتها لظهور
التهمة بجرحها لنفسا حق
النفقة والارث وسقوط
القدود (والاصح انه لا يكفى)
قول الشاهد بالرضاع

فشك الزوج فلم يقع فى نفسه صدقها ولا كذبها حلف اى على البت كما جزم به فى الانوار نهاية وروض (قول
المتن بشهادة رجلين) اى ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهن الا قد النساء كالا يشترط لقبول
الرجل والمراتين فيما يقبلون فيه فقد الثانى من الرجلين اه ع ش (قوله لانه الخ) اى تعمد النظر الى
الثدى لغير الشهادة اه معنى (قوله بقيد الاق) اى حيث غلبت طاعته معاصيه نهاية ومعنى (قول
المتن والاقرار به شرطه رجلان) انما ذكر المصنف هذه المسئلة هنا مع انه ذكرها فى الشهادات التى
هى محلها تنميما لما ثبت به الرضاع معنى ونهاية (قوله فيه) اى الاقرار بالرضاع (قوله ولو
عاميا) اى او قريب عهد بالاسلام اه ع ش (قوله ما ياتى) اى انفا (قوله فى الشاهد) اى بالرضاع (قول
المتن وتقبل شهادة المرضعة الخ) وتقبل فى ذلك ايضا شهادة ام الزوجة وبنتها مع غيرهما حسبة بلا
تقدم دعوى لان الرضاع يقبل فيه شهادة الحسبة كالوشهد ابوها وابنها وابنها بطلاقها من زوجها
حسبة اما لو ادعى احد الزوجين الرضاع وشهد بذلك ام الزوجة وبنتها او ابناها فان كان الزوج صحت
الشهادة لانها شهادة على الزوجة او هى لم تصح لانها شهادة لها وتصور شهادة بنتها بذلك مع ان
المعتبر فى الشهادة بذلك المشاهدة بان شهدت بان الزوج ارتضع من امها او نحوها اه معنى (قول المتن ان
لم تطلب اجرة) اى بان لم يسبق منها طلب اصلا او سبق طلبها واخذتها ولو تبرعا من المعطى اه ع ش اى
وان لم ياخذها لا تقبل شهادتها وفى البجيرى عن القليوبى والبراموى انه لا يضر الطلب بعد الشهادة اه
(اقول) وما مر عن ع ش قد يفهمه ايضا (قوله عليه) اى الرضاع (قوله الى اثبات المحرمية) وجواز
الخلوة والمسافرة وقوله لانه غرض تافه الخ اى لا ترد الشهادة بمثلها اه معنى (قوله بعق) اى لامة اه
معنى (قوله حل المنكوحه) يعنى المنكوحه كاعبر به المعنى (قوله بخلاف شهادة المرأة الخ) اى حيث لا تقبل
(قوله بولادتها) اى بولادة نفسها ع ش (قوله بعد التسع) اى التقرية كاه ع ش (قوله

يحلف على البت فىستوى فيه الرجل والمرأة فلو نكلت عن البين وردتها عليه فاليمين المردودة تكون على
البت لانها مثبتة وقال القفال على نفي العلم وقيل ان يمين المنكر منهما على البت وقيل ان يمينه اذا انكر على
البت ويمينا على نفي العلم والمذهب الاول ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع فى نفسه صدقها ولا كذبها
فان قلنا يحلف على نفي العلم فله ان يحلف وان قلنا على البت فلا اه وقوله وان قلنا على البت فلا ضعيف بل
الاصح انه يحلف (قوله ومدعيه على ب) قال المحلى رجلا كان او امرأة وقد يشك ذلك فى الرجل لانه اذا
ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لانه لا يحلف باليمين بحاج تصويره باليمين المردودة
عليه وذلك فيما اذا كانت هى المدعية المصدقة وردت عليه اليمين انه حينئذ لا يصدق عليه انه مدع بل انه
منكر نعم يمكن ان يتصور بما اذا ادعى وانفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره فادعت عليه المدخول بها المسمى
الاكثر من مهر المثل فاجاب بعدم استحقاقها للرضاع فانكرت ذلك وحلفته فان الظاهر احتياجه الى
اليمين وانها على البت فليتامل ثم ظهر ان احسن من ذلك واقرب تصويره بما اذا كان هو المدعى فان له
تحليفها قبل الوطء وكذا بعده ان زاد المسمى كما تقدم فى قوله نعم له تحليفها الخ فان نكلت حلف وحلفه حينئذ
على البت وهو مدع فليتامل وفى شرح مروق والشارح رجلا كان او امرأة مصور فى الرجل بما لو ادعى
غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلانة واقام بينة وحلف معها يمين الاستظهار فيكون معه على البت وقوله
ولو نكل المنكر او المدعى عن البين مصور بما لو ادعت مزوجة بالاجار لم يسبق منها منافع رضاعا محرما
فهى مدعية ويقبل قولها فلو نكلت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم يحلف
منكره على نفي العلم اذ حلفه فى البين الاصلية كما مر ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع فى نفسه صدقها ولا
كذبها حاف كما جزم به فى الانوار وما فى الروضة من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجهه ضعيف اه
(قوله قول الشاهد بالرضاع) بقى الشاهد بالاقرار بالرضاع وفى شرح الروض قال اى فى الاصل وفى قبول
الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان اه وكلام القاضى والمتولى يقتضى ترجيح انها لا تنكفى

الشاهد فقيها يوثق بمعرفة
وفقه موافقا للقاضي
المقلد في شروط التحريم
وحقيقة الرضعة اكتفى منه
بإطلاق كونه محرما على
ما يأتي بما فيه في الشهادات
ومع ذكر الشروط لا يحتاج
لقوله محرم خلافا لما قد
يوهمه المتن (وصول اللبن
جوفه) في كل رضعة كما يجب
ذكر الإيلاج في الزنا
(ويعرف ذلك) أي وصوله
للجوف وإن لم يشاهد
(بمشاهدة حلب) بفتح لامه
كما يحطه وهو اللبن المحلوب
أو يسكونها كما قاله غيره قيل
وهو المتجه انتهى وفيه نظر
للعلم بالمراد من قوله عقبه
(ولم يجاروا زدراد أو قرآن
كالنظام ثدي ومصه وحركة
حلقة بتجرع وازدراد بعد
علمه أنها لبون) أي أن في
ثديها حالة الارضاع أو قبلة
لبنا لأن مشاهدة هذه قد
تفيد البقين أو الظن القوي
ولا يدكرها في الشهادة بل
يجزم بها اعتمادا عليها أما
لأنه لم يعلم أنها ذات لبن حينئذ
فلا تحل له الشهادة لأن الأصل
عدم اللبن

(كتاب النفقات)

وما يدكر معها واخرت إلى
هذا لوجوبها في النكاح
وبعده وجمعت لتعدد
اسباب الآنية النكاح
والقربة والملك وأورد
عليها اسباب آخر ولا ترد
لأن بعضها خاص وبعضها

موافقا للقاضي المقلد) أي بخلاف المجتهد وقوله على ما يأتي الخ أي والراجح منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بمثله
وفي سم على حج ما يفيد حيث قال وفي شرح ر مثله وفيه نظر اه لكن ظاهر كلام شيخنا الزياي اعتمد
الاكتفاء بالاطلاق اه ع ش وهو ظاهر المعنى ايضا وقال السيد عمر والقلب اليه اميل (قوله في كل رضعة)
إلى الكتاب في المعنى لا لقوله موافقا للقاضي إلى اكتفى منه وقوله على ما يأتي بما فيه في الشهادات وقوله فيه
نظر إلى المتن (قوله في الزنا) أي في الشهادة به (قوله وهو اللبن المحلوب) أي المراد به هنا ذلك ولا فهو بالفتح
للمصدر أيضا لكن منع من ارادته ما سياتي من قوله للعلم بالمراد الخ وقوله أو يسكونها يعني مصدرا كما هو
ظاهر إذ هو بالسكون ليس إلا للمصدر كما صرح به أئمة اللغة اه رشدي (قوله أو يسكونها) ظاهره ان
المراد به مع السكون اللبن أيضا لكن في المختار ان اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكرفيه السكون وانه
مصدر بالفتح والسكون اه ع ش (قوله قيل الخ) عبارة المعنى قال ابن شهبة وهو المتجه وقيد في الام
المشاهدة بغير حائل فأراه من تحت الثياب لم يكف اه (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر كذا قاله الفاضل الحشوي
سم وجهه أنه لا يلزم من مشاهدته العلم بكونه منفصلا عنها ولا يعني عنه الا بجار لأنه فعل آخر مغاير للحلب
الذي هو الانفصال اه سيد عمر (قول المتن وإيجار) أي اللبن في فم الرضيع وازدراد أي مع معاناة ذلك
أو قرآن أي دالة على وصول اللبن جوفه كالنظام أي كشاهدة النظام ثدي بلا حائل كما صرح به القاضي
حسين وغيره اه معني (قول المتن بعد علمه) أي الشاهد (قوله أو قبلة لبنا) أي لأن الأصل استمراره اه
ع ش (قوله لأن مشاهدة هذه) أي القرائن المذكورة (قوله ولا يدكرها) أي القرائن عبارة المعنى ولا يكني
في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة اه وقال ع ش أي الحلب وما بعده اه
وفيه ما لا يخفى (قوله فلا تحل له الشهادة الخ) خاتمة (لوشهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته
توقف القاضي وجوبه في أوجه الوجهين وقال شيخنا انه الأقرب ويسن أن يعطى الرضعة أي ولو أماسينا
عند الفصال أي فطمه والاولى عندا وانه فان كانت أمه لوكة استحب للرضيع بعد كماله أن يعتقه لانها
صارت أمه ولن يجزى ولد والده الا باعتاقه كما ورد به الخبر معني ونهاية

(كتاب النفقات)

(قوله وما يدكر معها) إلى قول المتن والمد في النهاية لا لقوله والشاهد إلى واندفع (قوله وما يدكر معها) أي
كالفسخ بالاعسار اه ع ش (قوله واخرت) أي النفقة أي بابها (قوله وبعده) كان طلقت وهي حامل
أو كان الطلاق رجعيا اه ع ش (قوله لتعدد اسبابها الخ) عبارة المعنى لاختلاف أنواعها وهي قسمان
نفقة تجب للانسان على نفسه إذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم أبدا
بنفسك ثم يعمى تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قالوا وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقربة والملك وأورد
الاسنوي على الحصر في هذه الثلاثة الهدى والاضحية المذورين فان نفقتهم على الناذر مع انتقال الملك فيها
للفقراء وما لو اشهد صاحب حق جماعة على قاض بشيء وخرج بهم للبادية لتؤدي عند قاضي بلد آخر فامتعوا
في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا اجرة لهم لانهم ورطوه لكن تجب عليه
نفقتهم وكرامه وواجبهم كافي اصل الروضة قبيل القسمة عن البغوى وقره ونصيب الفقراء بعد الحول وقبل
الامكان تجب نفقته على المالك اه (قوله لأن بعضها خاص) انظر ما معني الخصوص اه رشدي
(اقول) لعل المراد بالخصوص هنا القلة والندرة كالاسباب المارة عن المعنى (قوله وبعضها ضعيف) أي
كالعبد الموقوف اه رشدي (قوله من الاتفاق) أي ان النفقة ما خوذ من الاتفاق (قوله ولا يستعمل
إلا في الخير) أي ولهذا ترجم المصنف بالنفقات دون الغرامات اه معني (قوله كأمير) أي في باب الحجر

اه وتقدم في أول الفصل قول الشارح وإن لم يذكركرأي المقر الشروط كالشاهد بالاقرار الخ قوله (نعم إن
كان الشاهد الخ) كذا مر وفيه نظر

(كتاب النفقات)

ضعيف من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير كما مر والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدا بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها

معاوضة في مقابلة التمكن من التمتع ولا تسقط بمضي الزمان فقال (على موسر) حركه (لزوجته) ولو أمة وكافرة وريضة (كل يوم) بليته المتأخرة عنه أي من طوع فجره ولا ينافيه ما يأتي عن الأسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقاً ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافقه (مداعماً ومعسر) ومنه كسوب وإن قدر زمن كسبه على مال واسع ومكان بعيد وإن أيسر أضعف مذكور كذا بعض (٣٠٢) على المعتمد لتقصه وإنما جعل موسر في الكفارة بالنسبة لجوب الاطعام لأن ميناها على

التغليظ أي ولأن النظر للاعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً له لشدة لصوقه وصلة لرحمه (مدوم متوسط ومدى نصف) ولولر فية أما أصل التفات فاقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلا مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب فيها لكل مسكين مدان ككفارة نحو الخلق في النسيك وأقل ما وجب له مد في كفارة نحو العيمين والظهار وهو يكتفي به ألهيدو ينتفع به الرغب فلزم الموسر الأكثر والمعسر الأقل والمتوسط ما بينهما وإنما يعتبر شرف المرأة ضده لأنها لا تغير بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها توجب للريضة والشبعاة نعم ظاهر خبره نذخى ما يكفك ولدك بالمعروف أنها مقدره بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنه لم

أه ع ش (قوله معاوضة) أي في مقابلة التمكن من التمتع أه نهاية (قوله حر) بالجر نعت موسر وقوله كله بالرفع فاعل حرو وجوز رفعه ما على أنهما خبر ومبتدا والجملة نعت موسر أه ع ش (قوله ولا ينافيه الخ) أي قوله أي من طوع فجره (قوله ما يأتي) أي في أول الفصل الثاني (قوله ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها (قوله وما يأتي الخ) أي في أول الفصل الثاني (قوله مطلقاً) أي سواء مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً (قوله ومنه) أي المعسر إلى قوله وإنما جعله في المعنى (قوله كسوب الخ) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال يده فيه وإن كان لو اكتسب حصل ما لا كثير أو موسر حيث اكتسبه وصار يده وقت طوع الفجر ع ش وسم (قوله وإن قدر الخ) فقدرته على الكسب لا تخرجه عن الاعسار في النفقة وإن كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه كسبها وهو كذلك أه معنى (قوله على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب (قوله ومكان) عطف على كسوب (قوله وإنما جعل) أي البعض (قوله يسقطها من أصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى الصوم رشيدى ولا يصرف شيئاً للمساكين معنى (قوله ولا كذلك هنا) فإنه ينفق نفقة المعسر أه معنى (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً أه سم (قوله ولولر فية) أي نسباً أه ع ش (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره أه سم (قوله فيها) أي الكفارة (قوله) أي لكل مسكين (قوله وهو) أي المد (قوله الزهيد) أي قليل الأكل أه ع ش (قوله والمتوسط ما بينهما) لأنه لو أزم المدين لضره ولو اكتفى منه بمدا لضرها فلزمه مد ونصف أه معنى (قوله بذلك) أي بالنفقة فله وكثرة (قوله ولا الكفاية) عطف على شرف المرأة (قوله لأنها) أي نفقة الزوج توجب للريضة الخ أي ولو اعتبرت بالكفاية كنفقة القريب اسقطت نفقته ما ليس كذلك فإذا بطلت الكفاية حسن تقريبها من الكفارة أه معنى (قوله عن الخبر) أي المار آنفاً (قوله لو وقع التنازع الخ) وإنما نظر إليه هنا في جانب نفقة القريب لأن ما هنا معاوضة والمعاوضة يحترز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيره أه سم (قوله كما تقرر) إشارة إلى قوله بل بها بحسب المعروف أه كردى (قوله بالمعروف) أي بالكفاية أه زبادى (قوله عليه) أي الأذرعى أيضاً أي مثل ما تقرر (قوله في مقابلة) أي لشيء وهو التمتع أه ع ش (قوله شها) كان هذا في أصل الشارح بخطه ثم ضرب عليه والله أعلم بالضارب أه سيد عمر (قوله وتفاوت الخ) انظر هل يغني عنه قوله فإما ما أصل التفاوت الخ أو قوله وأما ذلك التقدير الخ أه رشيدى (قوله لانا وجدنا ذوى النسيك الخ) لا يخفى أن ذوى النسيك لا يتفاوتون في القدر لأن

(قوله أنه يجب لها قسط ما بقي الخ) ما المراد بالقسط (قوله وما يأتي عن البلقيني الخ) كذا م ر ش (قوله ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فإن جعل حالاً منه نظر فيه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر الخ بأنه قد يكون معسر أو قد يكون غيره (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي الخ (قوله لو وقع التنازع الخ) قد يقال لو نظر لهذا نظر إليه في جانب القريب والنظر إليه هنا لا شياً لا يظهر له معنى معتبر إلا أن يقال نفقة الزوج معاوضة

يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحيث ذمها ذكره هو المعروف المستقر كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء الواجب من غير تقدير ولو وقع التنازع إلى غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالعرف الشاهد له تصرف الشارع كما تقرر فأتضح ما قالوه واندفع قول الأذرعى لأعرف لا ما منارضى الله عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولو لا الأدب لقلت الصور أنها بالمعروف تاسياً واتباعاً بما يرد عليه أيضاً أنها في مقابلة وهي تقتضى التقدير فتعين وأما تعين الحب فلأنها أخذت شبهة من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوتوا في القدر لانا وجدنا ذرى النسيك متفاوتين فيه فالحقنما ما هنا بذلك أن أصل التقدير وإذا ثبت أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقرر فتأمل (والمدة)

والاصل في اعتباره الكيل
وانما ذكروا الوزن
استظهارا او اذا وافق
الكيل كما مر ثم الوزن اختلفوا
فيه فقال الراعي انه مائة
وثلاثة وسبعون درهما
وثلاث درهم (بناء على ما مر
عنه في رطل بغداد (قلت
الاصح مائة واحد وسبعون)
درهما (وثلاثة اسباع)
درهم (والله اعلم) بناء على
الاصح السابق فيه (ومسكين
الزكاة) المارضا بطه في باب
قسم الصدقات (معسر) قيل
هي عبارة مقلوبة وصوابها
والمعسر هو مسكين الزكاة
انتهى وليس في محله وبما
يبطل حصره ما مر ان ذا
الكسب الواسع معسر
هنا وليس مسكين زكاة
فتعين ما عبر به المتن لئلا يرد
عليه ذلك ثم السياق قاض
بان المراد معسر هنا وكان
وجه الفرق بينهما في متسع
الكسب العمل بالعرف في
الباين فان اصحاب الاكساب
واسعة لا يعطون زكاة اصلا
ويعدون معسرين لعدم
مال بايديهم (ومن فوقه) في
التوسع بان كان له ما يكفي
من المال لا الكسب (ان
كان لو كلف مدين) كل يوم
لزوجته (رجع مسكينا
فتوسط والا) يرجع
مسكينا لو كلف ذلك (فوسر)

الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وانما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدته
بخلاف ما هنا فاننا اعرنا حال الشخص فلو جبا على الموسر ما لم توجه على المعسر مع اتحاد الموجب فلا جامع بين
ما هنا وما تقرر في ذوى النسك اه رشيدى (قوله الاصل) الى قول المتن فان اعتاضت في النهاية الاقوله ثم
السياق الى المتن وقوله واعترض الى المتن وقوله وياق الى المتن (قوله او اذا وافق) الى الوزن (قوله كما مر)
الى في زكاة النبات (قوله ثم الوزن) الى قوله انتهى في المعنى الاقوله قيل (قوله بناء على ما مر الخ) الى بناء
على ما صححه في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما اه معنى (قوله عنه) الى الراعي (قول
المتن قلت الخ) عبارة المعنى وخالفه المصنف فقال قلت الخ (قوله بناء على الاصح الخ) الى بناء على
ما صححه المصنف في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع درهم اه
معنى (قوله فيه) الى رطل بغداد (قوله المارضا بطه الخ) الى بناء على ما مر (قوله كسب موقع من
كفايته ولا يكتفيه معنى وعش (قول المتن ومسكين الزكاة معسر) علم منه ان فقيرها كذلك بطريق
الاولى معنى ونهاية (قوله قيل هي عبارة مقلوبة الخ) قد يقال ان هذا القول هو الذى ينبغى حتى لا يلزم خلل
المتن عن بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذى هو مراد المصنف بلا شك واما الكسب الذى اوردته فهو
وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتاج هو الى استثنائه من قول المصنف ومن فوقه على ما قرره رشيدى
وفي سم ما يوافقه (قوله ما مر) الى في شرح ومعسر مد (قوله معسر هنا) الى عند عدم اكتسابه كما قدمناه
اه عش (قوله ثم السياق الخ) تمهيد للفرق الاتى وقوله وكان وجه الفرق الخ فيه مصادرة (قوله بينهما)
الى باي الزكاة والنفقة (قوله العمل بالعرف الخ) خبر وكان الخ (قوله لا يعطون) وقوله يعدون كلاهما
ببناء المفعول (قول المتن ومن فوقه) الى المسكين معنى وسم (قوله كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه انه لو كان
معه مال يقسط على بقية غالب العمر فان كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجع معسرا كان متوسطا والا
فلا وليس مراد ابل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبق
الكلام في الانفاق الذى لو كلف به لوصل الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الانفاق
في الوقت الحاضر معتبرا يوما ما يوم الى اخر ما اطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا
وفي اخر غيره اه عش قال السيد عمر بعد نحو ما مر عن عش عن نفسه ثم رايت قول الشارح في
حاشيته على فتح الجواد اعتبار كل يوم مشكلا لا ناذا اعتبرنا كل لا ندرى يعتبر الى اى غاية ومن المعلوم ان
غاية النكاح لاحد لها بالضبط بذلك لا يفيد وحيد فالذى يتجه ان المراد انه يعتبر عند فجر يوم الوجوب حاله
فاذا كان لو كلف في هذا اليوم مدين صار مسكينا فتوسطوا الا فوسر ثم يعتبر في اليوم الثانى كذلك وهكذا
يعتبر حاله في نحو الكسوة اول الفصل لان الفصل ثم كالיום هنا ثم رايتهم عبروا بقولهم والاعتبار في يساره
اعساره وتوسطه بطلوع الفجر لانه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ في اثناء النهار وهو يرى الى ما ذكرته
ثم رايت شيخنا عبر في الفرر بقوله تنبيه قال الزركشى الخ انتهى كلامه في حاشية فتح الجواد اه اقول
كذا في المعنى ما يوافقه (قول المتن فوسر) ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وانكر صدق يمينه اذ لم يعهده مال

والمعاوضة يتحرز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها (قوله وليس في محله) لكن بيق على عبارة
المصنف انها لا تفيد ضبط المعسر ولا بيان معناه بتمامه وانما حينئذ تقتضى دخول غنى الكسب الواسع في
قوله ومن فوقه الى فوق مسكين الزكاة لانه فوقه وذلك يقتضى دخوله في المتوسط والموسر لانه قسم من فوقه
اليهما مع انه مع المعسر ورجوع ضمير فوقه للمعسر بعيد لفظا ومعنى (قوله في المتن ومن فوقه) ان كان
لو كلف مدين الخ قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبق الكلام في الانفاق الذى لو كلف به لو وقف
الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الانفاق في الوقت الحاضر معتبرا يوما ما يوم الخ
ما اطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي اخر غيره (في المتن فوسر) ولو ادعت
يسار زوجها وانكر صدق يمينه ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى تلفه فعليه تفصيل الوديعة ثم رش (قوله

ويختلف ذلك بالرخص والغلاء زاد (٣٠٤) في المطلب وقلة العيال وكثرتها حتى ان الشخص الواحد قد يلزم له زوجة نفقة موسر

ولا إلا فلا يصدق فان ادعى تلفه ففيه التفصيل المذكور في الوديعة مغنى ونهاية (قوله ويختلف) إلى قوله حتى ان الشخص في المغنى إلا قوله لا في المطلب (قوله وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزمه نفقته كزوجة وخادمها وام ولد وخادمه الذي يحتاج اليه اخذاً بما يأتي انه يشترط في نفقة القريب الفضل عن ذكر اه ع (قوله ولا يلزمه) الو او حالية وقوله لو تعددت اى الزوجة ولعل الاسبق ثم تعدد ولا يلزمه إلا نفقة متوسط الخ (قوله لكن استبعده) اى ما زاده المطلب الاذرعى الخ في استبعاده نظراً سم (قوله واعترض) ببناء المقول (قوله اى محل الزوجة) فالتعبير بالبلد جرى على الغالب ولو اختلفت قوت بلد الزوج والزوجة قال الماوردى ان نزلت عليه اعتبر غالب قوت بلده وان نزل عليها في بلدها اعتبر غالب قوت بلدها وإذا نزلت ببلده لم تألف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقك فأبديه قوت بلدك ان شئت ولو انتقل عن بلدهما لزمه من غالب قوت ما انتقلا اليه دون ما انتقل عنه سواء كان أعلى أم أدنى فان كان كل يبذل أو نحوها اعتبر محلها كما قال ذلك بعض المتأخرين اه مغنى (قوله اى محل الزوجة) اى وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى محل آخر اعتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا لو دفع إليها غير الواجب الذي هو الغالب لم يلزمها القبول ان كان أعلى منه مر اه سم (قوله من بر الخ) بيان للغالب (قوله كالفطرة) قديداً على ان المعتبر في الغلبة جميع السنة اه سم اى فيخالف ما مر انفا عن مر من ان المعتبر فجر يوم الوجوب ثم يعتبر يوماً يوم (قوله غالب قوت محلها) إلى قول المتن فان اعتاضت في المغنى مع مخالفة بسيرة سأنبه عليه إلا قوله ان قدر الى اما الممكنة وقوله ويأتى إلى المتن وقوله فليها وقوله او لكون بذله إلى المتن (قوله مثلاً) اى اوز هذا اه مغنى قول المتن ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر) اى فى كل يوم اعتبار اوقات الوجوب حتى لو ايسر بعده او اعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم وإنما وجب لها ذلك بفجر اليوم لأنها تحتاج الخ اه مغنى وبه علم ما فى صنع الشارح كالنهاية ولذا استشكله الرشيدى بما نصه قوله لأنها تحتاج إلى طحنه هذا اى الاحتياج إلى نحو طحنه إنما يظهر علة للزوم الاداء عقب الفجر الذى ذكره هو بعد لا اعتبار اليسار وغيره طلوع الفجر كالاخفى وعلل الجلال بقوله لانه الوقت الذى يجب فيه التسليم اه (قوله ان قدر بلا مشقة) وحيثد ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر اه سم (قوله لكنه لا يخصم) اى فليس لها الدعوى عليه وان جاز للقاضى امره بالدفع إذا طلبت من باب الامر بالمعروف مر اه سم وعش (قول المتن وعليه تملكها) اى بنفسه او نائبه (قوله يعنى ان يدفع اليها) قال فى شرح الروض اى والمغنى بان يسلمها بقصد اداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية ذلك اعتبار القصد هنا وتقدم بسطه فى باب الضمان اه سم عبارة عش كانه يشير إلى عدم اعتبار الايجاب والقبول فى براءة ذمته من النفقة اه (قوله ولو مع سكوت الخ) اى فابوهمه تعبيره بالتمليك من اعتبار الايجاب والقبول ليس مراداً اه مغنى (قوله ولو مع سكوت الدافع والآخذ) بل الوضع بين يديها كاف نهاية ومعنى (قوله ان كان واجبه) اى بان كان الحب غالب قوتهم فان غلب غير الحب كشر ولحم واقط فهو الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به اه مغنى (قوله بنفسه الخ) الاولى تأخير عن قول المتن فى الاصح (قوله وان اعتادت الخ) وقع السؤال فى الدرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بانها لا تجب عليها خدمته بما جرت به عادة من الطبخ والكنس

لكن استبعده الاذرعى وغيره) فى استبعاده نظراً (قوله اى محل الزوجة) اى وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى محل آخر اعتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا لو دفع إليها غير الواجب الذى هو الغالب لم يلزمها القبول ولو كان أعلى منه مر (قوله كالفطرة) قديداً على ان المعتبر فى الغلبة جميع السنة (قوله ان قدر بلا مشقة) وحيثد ياتى بعدم الاداء مع المطالبة مر (قوله لكنه لا يخصم) فليس لها الدعوى عليه وان جاز للقاضى امره بالدفع إذا طلبت من باب الامر بالمعروف (قوله ان يدفع اليها) قال فى شرح الروض بان يسلمها بقصد اداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها وقد تقدم بسطه فى باب الضمان (قوله والآخذ) بل الوضع بين يديها كاف مر ش (قوله على الاوجه)

ولا يلزمه لو تعددت
الانفقة متوسط أو معسر
لكن استبعده الاذرعى
وغيره واعترض هذا
الضابط بما فيه نظر فاعله
(و الواجب غالب قوت
البلد) اى محل الزوجة من
بر أو غيره كاقط كالفطرة
وان لم يلحق بها ولا الفتة إذ لها
إبداله (قلت فان اختلف)
غالب قوت محلها أو أصل
قوته بأن لم يكن فيه غالب
(وجب لا يقب) اى ييساره
أو ضده ولا عبرة بما يتناوله
توسعاً أو بخلاً مثلاً (ويعتبر
اليسار وغيره) من التوسط
والاعسار (طلوع الفجر)
ان كانت ممكنة حيثد
(واؤه أعلم) لأنها تحتاج إلى
طحنه وعجنه وخبزه ويلزمه
الاداء عقب طلوعه ان قدر
بلا مشقة لكنه لا يخصم
فان شق عليه فله التأخير
كالعادة أما الممكنة بعده
فيعتبر حاله عقب التمكن
ويأتى أن من أراد سفراً
يكلف طلاقها أو توكيل
من ينفق عليها من مال
حاضر (و الواجب عليه
تمليكها) يعنى أن يدفع اليها
ان كانت كاملة والا فلوليها
أو سيد غير المكتبة ولو مع
سكوت الدافع والآخذ
(حبا) سليمان كان واجبه
كال كفارة ولانه أكل فى

النفع فتصرف فيه كيف شاء لا خبز أو دقيقاً مثلاً (وكذا) عليه بنفسه أو نائبه وان اعتادت تولى ذلك بنفسها على الاوجه ونحوهما

(طحنه) ومجنه (وخبزه في الاصح) وإن أطال جمع في استشكله وترجيح مقابله لانه في (٣٠٥) حبسه وهذا فارقت الكفارة حتى لو

باعته أو أكلته جاستحقت
مؤن ذلك كما مال إليه الغزالي
وميل الرافعي إلى خلافه
ويوجه الاول بأنه بطول
الفجر تلزمه تلك المؤن فلم
يسقط ما فعلته وكذا عليه
مؤنة اللحم وما يطبخ به أي
وإن أكلته نيتا اخذا بما
ذكر (ولو طلب احدهما
بدل الحب) مثلا من نحو
دقيق او قيمته بان طلبته هي
او بذله هو فذكر الطلب فيه
للتغلب او لكون بذله
متضمنا لطلبه منها قبول ما بذله
(لم يجبر الممتنع) لانه اعتياض
وشرطه التراضي (فان
اعتاضت) عن واجها نقدا
او عرضا من الزوج او غيره
بناء على الاصح انه يجوز
بيع الدين لغير من عليه
(جاز في الاصح) كالقرض
بجامع استقرار كل في الذمة
المعين فخرج بالاستقرار
المسلم فيه والنفقة المستقبلية
كأجزائه ما به ونقله غيرهما عن
الاصحاب لانها معرضة
للسقوط وقضيته جريان
ذلك في نفقة اليوم قبل مضيه
لما يأتي انها لنشرته فيه او
في ليلته لآتيه سقطت نفقته
وبحث جواز اخذه استيفاء
لان لها ان ترضى بغير مالها
عند المشاحة لا اعتياضا فيه
نظر ظاهر بل لا يصح لان
الفرض انها إلى الآن لم
تستقر فأى شيء تستوفيه
حينئذ فاعل به الاستيفاء
كما هو ظاهر وإنما لا ينتج

ونحوهما أم لا وأجبناعته بان الظاهر الاول لانها إذا لم تعلم بعدم وجوبها ربما ظنت وجوبها وعدم
استحقاقها للنفقة والكسوة لم تفعله فتصير كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم تعلمها يحتمل انه
لا يجب لها اجرة على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش (قول المتن طحنه الخ) أي ان
ارادته منه وإلا فالواجب لها اجرة ذلك بدليل قوله الآتي حتى لو باعته الخ اه ع ش عبارة المغني وكذا
على الزوج ايضا طحنه ومجنه وخبزه في الاصح أي عليه مؤنة ذلك يذل مال او يتولا به نفسه او بغيره كما صرح
به في المحرر اه وظاهرها ان الخيار للزوج دون الزوجة وياتي في الشارح كالتأية في ثمن نحو ماء الغسل
ما يصرح بهذا (قوله لانه الخ) لتعليل البن (قوله كما مال الخ) عبارة المغني كافي الوسيط وغيره اه (قوله
وكذا عليه مؤنة اللحم) أي من الأفعال كالإيقاد تحت القدر ووضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كما هو قضية
التشبيه رشيدى وسم وعش (قوله وما يطبخ به) أي من الأعيان كالنوايل أي الأبارز والأدهان
والوقود رشيدى وعش (قوله اخذا بما ذكر) أي في بيع الحب واكله حبا (قوله من نحو دقيق الخ)
ينبغي حمله على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما بقي من عدم جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث
كان من جنسه سواء كان بعقدا ولا اه ع ش (قوله او لكون بذله الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف (قوله عن
واجبها) إلى قوله وقضيته في التأية والمغني (قوله عن واجبها) أي في اليوم اه نهاية (قوله بناء على
الاصح الخ) راجع لقوله او غيره فقط (قوله كأجزائه) أي بمنع الاعتياض عن النفقة المستقبلية اه
مغني (قوله لانه الخ) أي النفقة المستقبلية (قوله وقضيته) أي التعليل جريان ذلك أي منع الاعتياض في نفقة
اليوم الخ خالفه النهاية والمغني وسم فجوزوا الاعتياض عنها من الزوج دون غيره عبارة المغني قضية إطلافة
ان الاصح انه يجوز الاعتياض عن النفقة ولو كانت مستقبلية وبه صرح في الكفاية والاصح كما في الشرح
والروضة منع الاعتياض عن النفقة المستقبلية بخلاف الحالية والماضية وحل الخلاف في الاعتياض من الزوج
اما من غيره فلا يجوز قطعا كما في الروضة أي في النفقة الحالية فانها معرضة للسقوط بنحو نشوز اما الماضية
فيصح فيها بناء على صحة الدين لغير من هو عليه اه وعبارة سم في الروض ولها بيع نفقة اليوم
للاغد منه أي من زوجها قبل القبض لا من غيره انتهى أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء
على جواز بيع الدين لغير من هو عليه لاستقرار الماضية واما المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم
وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافا لما
في شرحه اه عبارة البجيرمي قال العلامة البايلي والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من
الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبلية لا يجوز من الزوج ولا من غيره واما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج
لغيره اه (قوله وبحث جواز أخذه) أي أخذ العوض عن نفقة اليوم (قوله استيفاء) أي بلا عقد
وقوله لا اعتياضا أي بعقدا اخذا بما يأتي (قوله فيه نظر) انظر هذا مع إقراره ما سياتي عن الأذرع بقوله ثم
حل الاول الخ مع تصويره بالاستيفاء اه سم (قوله لان الفرض انها إلى الآن لم تستقر الخ) قد يقال
الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر اه سم (قوله فيما قبضته)

كذا مر (قوله استحقت مؤنة ذلك الخ) كذا مر (قوله وكذا عليه مؤنة اللحم الخ) قيد دخل فيه مؤنة
نحو تقطيعه ونفس طبعه كافي مؤنة نحو العجن والخبز (قوله فان اعتاضت عن واجبها نقدا او عرضا من
الزوج او غيره الخ) في الروض ولها بيع نفقة اليوم لا الاغد منه أي من زوجها قبل القبض لا من غيره اه
أي واما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء على جواز بيع الدين لمن عليه لاستقرار الماضية واما
المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع
نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافا لما في شرحه (قوله فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع إقراره ما سياتي
عن الأذرع بقوله ثم حل الاول الخ مع تصويره بالاستيفاء (قوله لان الفرض انها إلى الآن لم تستقر فأى شيء
تستوفيه) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر (قوله)

جاز لها التصرف فيما قبضته وإن احتمل سقوطه

أى من نفقة اليوم (قوله لأن ذلك) أى احتمال سقوطه اه سم (قوله وبالمعين الخ) عطف على قوله بالاستقرار الخ (قوله حيث قال) أى ابن كج وغيره (قوله وصرح الشيخان الخ) مستأنف عبارة المغنى ويجرى الخلاف فى الاعتياض عن الكسوة أن قلنا تملك وهو الأصح وفى الاعتياض عن الصداق كما فى الشرح والروضة اه (قوله وقوله الخ) عطف على بحثه (قوله وهم) خبر فإ وقع الخ (قوله وغيرها) كالسكوة والصداق (قوله ويتعين) الى قوله ونقل الأذرى فى المغنى (قوله حملة على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اعتاضت ربويًا من أجنبي وجب قبضه أيضًا فى ذمة الزوج لها قبل التفريق اه سم (قوله ونحوهما) الى قوله ونقل الأذرى فى النهاية (قوله عن الحب الموافق له جنسًا) أمالوا أخذت غير الجنس كخبز الشعير عن القمح فإنه يجوز كما لو أخذت التفداه مغنى (قوله ونقل الأذرى) الى قوله ويؤيده عقبه النهاية بقوله والمعمد الإطلاق وأن زعم أنه يؤيده قولهم ولو أكلت الخ وأقره محشوه وسم والسيد عمر (قوله ونقل الأذرى مقابله الخ) عبارة المغنى والثانى الجواز وقطع به البغوى لأنها تستحق الحب والإصلاح فإذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقها لا عوضه ووجه الأذرى وقال لا كثرون على خلاف الأول رفقا ومساحة ثم قال ولا شك أنا متى جعلناه اعتياضًا لقياس البطلان واختار جعله استيفاء وعليه العمل قديما وحديثا وبه يعلم ما فى قول الشارح ثم حمل الأول على ما إذا وقع اعتياض بعقد (قوله وهو المختار) أى الفرق بين كونه بعقدًا ولا اه ش هذا ظاهره على صنيع الشارح وأما على ما قدمناه عن المغنى فرجع الضمير جعله استيفاء (قوله ويؤيده) أى كلام الأذرى اه رشيدى (قول المن ولو أكلت الخ) قال فى المهمات والتصوير بالاكل معه على العادة يشعر بأنها إذا تلفته أو أعطته غير هالم تسقط أسنى ومغنى وينبغى أن يقال أن كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج عن النفقة فهى ضامنة لذلك ولو سفيها ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كان الاتلاف أو الاعطاء بعد أن قبضته قبضا صحيحا عن النفقة ولو من غير جنسها سقطت نفقتها ولا رجوع لها عليه بشئ سم وعش (قوله مختارة) الى قوله وقضية كلام الرافعى فى النهاية الاقوله وأرسل الى أو اضافها (قوله عنده) يعنى من طعامه يقال فلان يأكل من عند فلان وإن لم يكن فى بيته اه رشيدى (قول المتن كالعادة) أى من غير تملك ولا اعتياض اه مغنى (قوله أو وحدها) الى قوله وقضية كلام الرافعى فى المغنى الاقوله وحده قوله بل قال شارح (قوله أو وحدها الخ) عطف على (قوله أو أرسل) انما يحتاج اليه إذا كان عنده بمعنى فى بيته وأما إذا كان بالمعنى السابق عن الرشيدى فقد يغنى عنه ما قبله ولذا اقتصر عليه النهاية (قوله أو اضافها الخ) كقوله أو أرسل الخ عطف على أكلت معه (قوله رجل) أى شخص اه نهاية (قوله أكراماله) أى وحده فان كان لها فيبغى سقوط النصف أو لها فقط لم يسقط شئ عش وحلى (قوله أن أكلت قدر الكفاية الخ) مقتضاه أنه لا رجوع لها عليه وإن كان ما أكلته دون الواجب

لأن ذلك) أى احتمال سقوطه (قوله ويتعين حملة على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اعتاضت ربويًا من أجنبي وجب قبضه أيضًا فى ذمة الزوج لها قبل التفريق (قوله ثم حمل الأول الخ) والمعمد الإطلاق مرش (قوله فى المتن ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها) قال فى شرح الروض قال فى المهمات والتصوير بالاكل معه على العادة يشعر بأنها إذا تلفته أو أعطته غير هالم تسقط وبأنها إذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط وبه صرح فى النهاية وعليه فهل المطالبة بالكل أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشى والاقرب الثانى قال ابن العمد وينبغى القطع به اه وستاق المسئلة الثانية فى كلام الشارح وأما الأول اعنى إذا تلفته أو أعطته غير هافيدغى أن يقال أن كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج ما تلفته أو أعطته عن النفقة فهى ضامنة لذلك ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كانت قبضته عن النفقة وهو من جنسها كان اتلافها أو اعطاؤها واقعا فى ملكها وقد رى الزوج بمجرد اقتباسها وكذا لو كان من غير جنسها ووجدت عرض صحيح والأضمنت ما تلفته أو أعطته ونفقتها باقية بحالها فإيتامل وظاهر أنه لا فرق فى ضمان ما تلفته بين الرشيدة والسفينة لأن اتلاف السفينة مضمون (قوله أو اضافها) كذا من (قوله

لأن ذلك لا يمتنع نظير ما مر فى الاجرة وغيرها وبالمعين الكفارات وما فى الكفاية من تصحيح الاعتياض عن المستقبل ضعيف وإن سبقه الى نحوه ابن كج وغيره حيث قال لا للقاضى أن يفرض لها دراهم عن الخبز والادم ونوابهما وصرح الشيخان بجواز الاعتياض عن الصداق إذا كان دينًا فما وقع للزركشى هنا من بحثه امتناعه أخذًا من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم يتعرضوا له وهم ويجب قبض ما تعوضته عن نفقة وغيره التلا يصير بيع دين بدن كذا نقله عن الذيل ويتعين حملة على الربوى أما غيره فيمكن تعيينه فى المجلس كما مر فى باب المبيع قبل قبضه (الخبز أو دقيقا) ونحوهما فلا يجوز أن تعوضه عن الحب الموافق له جنسًا (على المذهب) لأنه ربا ونقل الأذرى مقابله عن كثيرين ثم حمل الأول على ما إذا وقع اعتياض بعقد والثانى على ما إذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا ويؤيده قولهم (ولو أكلت) مختارة عنده (معه كالعادة) أو وحدها أو أرسل إليها الطعام فأكلته بحضوره أو غيبته بل قال شارح أو اضافها رجل أكراماله

بالتفاوت كما رجحه الزركشي وقطع به ابن العاد قال وتصدق هي في قدر ما كلفته لان الاصل عدم قبضها للزائد (في الاصح) لا يطابق الناس عليه في زمنه عليه السلام وبعده ولم ينقل خلافا ولا انه عليه السلام بين أن لمن الرجوع ولا قضاء (٣٠٧) من تركه من مات وقضية كلام الراعي

انه على المقابل لا يرجع عليها قال البلقيني ولم يقل به أحد بل يتحاسبان ويؤدى كل ما عليه قيل للشافعي الحكم برضاها بالا كل معه لانه ليس فيه حكم بنفقة مستقبله ومن ثم جاز لها الرجوع عنه اه وفيه نظر اذ لا مسوغ ولا فائدة لهذا الحكم فهو بالعبث اشبه نعم ان كان هناك مخالف بمنعه ذلك الحكم اتجه تنفيذه لذلك (قلت الا أن تكون) قطة او (غير شديدة) لصغر أو جنون أو سفه وقد حجز عليها بان استمر سفهها المقارن للبلوغ أو طرأ وحجز عليها والالم يحتج لاذن الولي (ولم يأذن) سيدها المطلق التصرف والا فويله أو (وليها) في اكلمها معه فلا تسقط قطعا لانه متبرع (والله أعلم) واستشكل باطباق السلف السابق اذ ليس فيه استفعال ويرد بان غايته انه كالواقف الفعليه وهي تسقط بالاحتمالات فاندفع أخذ البلقيني بقضيته من سقوطها بأكلها معه مطلقا واكتفى باذن الولي مع أن قبض غير المكلفة لغو لان الزوج باذنه يصير كالوكيل في الاتفاق

وهو محل تأمل فان صح هذا الاطلاق كان المراد بالتفاوت التفاوت بين ما كلفه وبين كفايتها وإن قيد بما اذا كان ما كلفه بقدر الواجب فالمراد به التفاوت بين ما كلفه وبين الواجب لعل هذا التفصيل في المراد بالتفاوت اولى من إطلاق الفاضل المحمدي ترجيح الثاني ثم رايت من عني الامام النووي في زوائد الروضة يشعر بالاكتفاء بالكفاية وإن كان دون الواجب بالا مداد سيد عمر اى فيعين الاول ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب تسليم النفقة لها (قوله قال) اى ابن العاد (قوله وتصدق هي في قدر الخ) اى اذا كان ما كلفه غير معلوم وتنازع في قدره معنى (قوله ولا انه الخ) اى ولم ينقل انه الخ (قوله ولا قضاء) جملة فعلية عطف على بين الخ (قوله من مات) اى ولم يوفه معنى (قوله انه) اى الزوج (قوله على المقابل) اى القائل بانها لا تسقط لانه لم يؤدوا الواجب وتطوع بغيره نهاية (قوله الرجوع عنه) اى عن رضاها بالا كل معه (قوله يمنع) اى المخالف وقوله ذلك الحكم فاعل يمنع (قوله لذلك) اى لمنع المخالف (قوله قطة) اى قوله بلايين في النهاية وإلى قوله والقياس في المعنى الا فويله يرد إلى اخذ البلقيني (قوله او طرأ) اى سفهها بعد رشدها (قوله ولا) اى بان طرأ سفهها ولم يحجز عليها (قوله لم يحتج الخ) اى السقوط بالا كل مع الزوج لنفوذ تصرفها مالم يتصل بها حجر الحاكم معنى (قوله ولا) اى بان كان السيد محجورا عليه (قوله لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك إن كان غير محجور عليه وإن قصد به جعله عوضا عن نفقتها والا فويله ذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها هي واقفه رسم وعبرة الزيادة هذا إن كان اهلا للتبرع وإن كان غير اهل له رجوع عليه او على وليها ان كانت محجورا عليها اه (قوله اخذ البلقيني الخ) عبارة المعنى وافق البلقيني بسقوطها بذلك قال وما قيده النووي غير معتمد وقد ذكر الائمة في الاما ما يقتضى ذلك وعلى ذلك جرى الناس في الاعصار والامصار اه (قوله بالكفاية) اى الزوجة (قوله مطلقا) اى رشيدة ام لا اه ع (قوله واكتفى الخ) اى على ما اختاره المصنف من السقوط باذن الولي (قوله مع أن قبض غير المكلفة) الانسب لما قبله قبض المحجور عليها (قوله باذنه) اى الولي (قوله عليها) اى غير المكلفة (قوله ان محله) اى الاكتفاء باذن الولي (قوله لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم يأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع له عليها ان كان غير محجور عليها والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غاب ما يتخيل وجوده منه مجرد التقرير وهو لا يوجب شيئا من اسم وعبرة المعنى اما لو كان الحظ في اخذ المقتدر فلا يكون وجودا بانه كعدمه لبخس حقها الا ان رأى الولي المصلحة في ذلك فيجوز فقد تودى المضايقة الى المفارقة اه (قوله صدق بلايين على ما في الاستقصاء) اقره المعنى عبارة قال في الاستقصاء صدق بلايين كالمولم دفع الباشيا وادعت انه قصد به الهدية وقال بل قصدت به المهر اه (قوله والقياس وجوبها) وفاقا للنهاية عبارة تصدق بيمينه كالمولم دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اه وقال سم بعد ذكرها اى فانه المصدق باليمين خلافا لمن زعم التصديق بلايين فلا بد من اليمين في المقيس والمقيس عليه مر اه وقوله لمن زعم الخ اى كالمعنى (قوله

بالتفاوت) هل المراد بالتفاوت بين ما كلفه وبين كفايتها أو بينه وبين الواجب شرعا فيه نظر ويتجه الثاني إذ الواجب شرعا هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت اكثر منه (قوله فلا تسقط قطعا لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصد به جعله عوضا عن نفقتها والا فويله ذلك كما افق به شيخنا الشهاب الراملي ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها مرش (قوله لانه متبرع) قضيته عدم رجوعه بما كلفه وعليه لعل محله اذا كان الزوج كاملا (قوله ولا لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم يأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غاب ما يتخيل وجوده منه مجرد التبرع وهو لا يوجب شيئا ولو قال قصدت النفقة تصدق بيمينه كالمولم دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اى فانه المصدق باليمين خلافا لمن زعم التصديق بلايين فلا بد من اليمين في

عليها وظاهر أن محله ان كان لها فيه حظ والالم يعتد باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر لها ولو قالت له قصدت باطعامي التبرع فنفتي باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلايين على ما في الاستقصاء والقياس وجوبها (ويجب) لها (أدم غالب البلد)

فى القوت ومن ثم باقى هنا
 مامر فى اختلاف الغلب
 ولم يعتبر ما يتناوله الزوج
 (كزيت) بداهة لخبر احم
 والستر مذى وغيرهما
 كالحاكم وصححه على شرطها
 كالأزيت وادهنوا به فانه
 من شجرة مباركة وفى لفظ
 فانه طيب مبارك وفى آخر
 فانه مبارك (وسمن وجبن
 وتمر) وخل لانه من المعاشرة
 بالمعروف المأمور بها إذ
 الطعام لا ينسأغ غالبا إلا
 به ويظهر ان الواو هنا
 لبيان انواع الادم فلا يرد
 عليه أنه يوم وجوب الجمع
 بين المذكورات على أنه
 لا يبعد وجوبه إذا اعتدكا
 هو قياس كلامهم الا ترى
 وبحث الأذرى أنه إذا
 كان القوت نحو لحم أولبن
 اكتفى به فى حق من يعتاد
 افتتانه وحده ويجب لها
 ايضا المشروب كما أفهمه قوله
 الا ترى آلات اكل وشرب
 وبحث الزركشى وغيره انه
 يقدر بالكفاية وانه امتناع
 لا تملك فيسقط بمضى المدة
 وكان وجهه انه لا تمكن
 معرفة قدره بالنسبة لها ولا
 للخارج فاستحال وجوبه
 بمضى الزمان ويلزم من
 عدمه به كونه امتناعا لا
 تملكيا ومنه يؤخذ ان ماء
 ظهرها او ثمنه على ما يأتى
 اللازم له تملك لانه يمكن
 تقديره كالسوسة (ومختلف)
 الادم (بالفصول) الأربعة
 فيجب فى كل فصل

أى محل الزوجة) إلى قوله وكان وجهه فى النهاية بمخالفة فى موضع سأنبه عليه إلا قوله وفى آخر فانه مبارك وقوله
 ويظهر إلى وبحث الأذرى (قوله ولم يعتبر الخ) عطف على قوله يأتى هنا الخ (قوله لانه الخ) أى اعطاء الادم
 (قوله على أنه لا يبعد وجوبه إذا اعتد الخ) (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد
 من الكعك فى عيد الفطر واللحم فى الاضحى لكن لا يجب عمل الكعك عندها بان يحضر عندها مؤنه من
 الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك لمثله فان لم يعتد ذلك لمثله بل اعتد لمثله تحصيله لها بأى وجه كان
 فيجب تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثله بل يكفي أن يأتى لها بلحم بشراء
 أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند أحدهما وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا
 أولما كان جائزا بحسب العادة ممره سم على حج وقياس ما ذكره فى الكعك ولحم الاضحية وجوب
 ما جرت به العادة فى مصر نامن عمل الكشك فى اليوم المسمى بأربعة أيوب وعمل البيض فى الخنيس الذى يليه
 والطحينة بالسكرفى السبت الذى يليه والبنديق الذى يؤخذ فى رأس السنة لما ذكر من العادة اه ع ش
 زاد شيخنا والضابط أنه يجب لها كل ما جرت به العادة اه (قوله وبحث الأذرى) إلى قوله وأنه امتناع فى
 المغنى (قوله وبحث الأذرى) أنه إذا كان الخ وهذا لا ينافى ما يأتى عنه من قوله بخلاف نحو خل لمن قوتها
 التمر الخ لان ذلك إذا لم تجر العادة بالا ككفاه به وحده اه مغنى (قوله نحو لحم) وينبغى أن يجب لها مؤنه نحو
 طبخ اللحم سم ع ش (قوله أولبن) وينبغى أن تعطى قدر ما يتحصل منه مدان مثلا من الاقط كما قيل بمثله فى
 زكاة الفطرا اه ع ش (قوله المشروب) أى ماء الشرب وإذا شرب غالب اهل البلدماء ملحوا وخواصها عذبا
 وجب ما يلىق بالزوج نهاية وسم (قوله كما أفهمه قوله الآتى الخ) لانه إذا وجب الظرف وجب المظروف
 نهاية ومعنى (قوله انه يقدر الخ) أى المأمور المشروب اه ع ش (قوله وانه امتناع لا تملك الخ) لكن مقتضى
 كلام الشيخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد نهاية واقره سم قال ع ش قوله وهو المعتمد وعليه فينبغى أن
 يملكها ما يكفيا غالبا اه عبارة المغنى وفى قوله أى الزركشى وانه امتناع الخ نظر والظاهر انه تملك لانهم
 قالوا اكل ما تستحقه الزوجة تملك إلا المسكن والخادم اه (قوله وللخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما
 يخرج من الزوج من مدين مثلا (قوله ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى بمضى الزمان اه سم
 (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من التوجيه المذكور (قوله على ما يأتى) أى عن قريب (قوله الأربعة) إلى
 قوله فيمكن عن الادم فى المغنى وإلى قول المتن وكسوة فى النهاية إلى قوله أى حجازته وقوله وايد إلى المتن (قوله

المقيس والمقيس عليه ممر (قوله إذا كان القوت نحو لحم الخ) وينبغى أن يجب لها مؤنه نحو طبخ اللحم
 (قوله ويجب لها ايضا المشروب) وإذا شرب غالب اهل البلدماء ملحوا وخواصها عذبا وجب ما يلىق بالزوج
 ممر ش (قوله كما أفهمه قوله الآتى الخ) لانه إذا وجب الظرف وجب المظروف ممر ش (قوله انه يقدر
 كذا ممر (قوله وانه امتناع الخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما انه تملك وهو المعتمد ممر ش (قوله
 ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى الزمان (قوله حتى الفواكه فيكنى عن الادم الخ) المتجه انه
 يجب وأن المعتمد فى قدرها ما هو اللائق بامثاله وأنها إن أغنت عن الادم بان تاتى عادة التأدم بهم لم يجب معها
 آدم اخر ولا وجب (تنبيه) ينبغى أن يجب نحو القوة إذا اعتدت نحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم
 من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتدت ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم
 يكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها ولها المطالبة ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه
 محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتامل ممر (تنبيه) يؤخذ من قاعدة
 الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك فى عيد الفطر واللحم فى الاضحى لكن لا يجب عمل الكعك
 عندها بان يحضر اليها من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك لمثله فيجب وإن لم يعتد ذلك لمثله بل
 اعتد لمثله تحصيله لها بأى وجه كان فيمكن تحصيله لها بشراء أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك
 لمثله بل يكفي أن يأتى لها بلحم بشراء أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند أحدهما

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه فيكفي عن الادم على ما اقتضاه كلامهما وبحث الاذرعى الرجوع فيه للعرف وانه يجب من الادم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خل لمن قوتها التمر وجبن لمن قوتها الاقط (ويقدره) كاللحم الاتى (٣٠٩) قاض باجتهاده عند تنازهما اذ لا

توقيف فيه (ويقوت) فيه قدرا وجنسا (بين موسر وغيره) يفرض ما يليق بحاله وبالمدن والمدن والمد والصف وتقدير الشافعى بمكة سمن او زيت حلوه على التقريب وهى اوقية قال جمع حجازية وهى اربعون درهما لا بغدادية وهى نحو اثني عشر لانا لا تفتى عنها شيئا ونص على الدهن لانه اكمل الادم واخفه مؤنة ولو تبرمت بجنس ادم فرض له لم يبدل لرشدة اذ لها ابداله بغيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منها من ابدال الاشرف بالاخص ويتعين ترجيحها ان ادى ذلك الى ابدال الى قص تمتعها كما يؤخذ بما ياتى اخر الفصل ويعلم بما ذكر ان له منعها من ترك التادم بالاولى اما غير رشدة ليس لها من يقوم بابداله فيبدل لها الزوج وبحث الاذرعى انه يجب لها سراج اول الليل في البنان ولها ان تصرفه لغير السراج والذي يتجه اناطة ذلك بعرف محلها (و) يجب لها (لحم) ويقدره قاض عند تنازهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه وزمنه ما (يليق بيساره واعساره) وتوسطه (كعادة البلد) اى محل الزوج في أكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه المتجه انه يجب ما يعتاد من الفاكهة وان المعتبر في قدرها ما هو اللائق بامثاله وانما ان اغتت عن الادم بان تاتى عادة التادم بها لم يجب معها ادم والاوجب (تنبيه) ينبغي ان يجب نحو القهوة اذا اعتدت ونحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالروح من نحو ما يسمى بالمرح اذا اعتد ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو فوته استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتا مل مر اه سم على حج (أقول) الاقرب ان القهوة وما عطف عليها لا يجب لانه من جنس التداوى واى فرق بينه وبين البرش لان كلامها يتضرر بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف الفواكه آه سيد عمر لكن اقر ع ش ما فى التنبيه عن مر بتمامه وزاد شيخنا والحلي والحفى عليه وجوب الدخان المشهور ان اعتادته اه (قوله على ما اقتضاه كلامهما وبحث الاذرعى) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما نعم يتجه كما بحثه الاذرعى الرجوع الى (قوله وانه الخ) عطف على الرجوع عبارة المغنى قال الاذرعى ويجب ايضا ان يختلف الادم باختلاف القوت الواجب فن قوتها التمر لا يفرض لها التراما ولا ما لا يؤكل مع التمر عادة كالأخضر ومن قوتها الاقط لا يفرض لها اللبن ادا ما وقس على هذا اه (قوله عند تنازهما) الى قوله وبحث الاذرعى في المغنى الا قوله وهى اوقية الى ولو تبرمت وقوله وقيل الى اما غير رشدة (قوله اذ لا توقيف فيه) اى من جهة الشرع (قوله بحاله) اى من يسار وغيره (قوله وبالمد) عطف على بحاله اه سم (قوله وهى) اى المكيكة (قوله لانا) اى الاوقية البغدادية (قوله عنها) اى الزوجة وقوله شيئا اى حاجتها ع ش (قوله ونص) اى الشافعى على الدهن اى فى قوله بمكة سمن او زيت اه كرى فان الزيت من الادهان وقول ع ش اى فى قوله كزيت الخ اه فيه نظر ظاهر ولو تبرمت اى شمت اه معنى (قوله فرض لها) نعت ادم (قوله لم يبدل) اى لا يلزمه ابداله (قوله انه له منعها الخ) اى ادى الترك الى نقص التمتع بها (قوله فيبدل الخ) اى لزو ما عند امكانه اه معنى (قوله وبحث الاذرعى) عبارة النهاية والوجه كما بحثه الاذرعى وجوب سراج لها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره (قوله اول الليل) قضية التقيد به انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب وقد يوجه بانه خلاف السنة للامر باطفائه عند النوم وقد يقال الاقرب وجوبه عملا بالعادة وان كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتادته مع كراهة دخوله للنساء اه ع ش وقوله وقد يقال الخ هو الظاهر المطابق لقاعدة الباب (قوله ولها ان تصرفه الخ) ظاهره وان اضربه ترك السراج ويوجه بانها المقصودة بالسراج وقد رضيت به فان اراد لنفسه هيا اه ع ش (قوله والذي يتجه اناطة ذلك الخ) فيجب ان جرت العادة باستعماله فيه بخلاف ما اذا جرت بعدم استعماله اصلا كمن تمام صيفا بنحو سطح اه ع ش عبارة المغنى ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على اهل البوادي شىء اه (قوله ويقدره قاض) كما صرح به فى البسيط ولو ان المصنف اخر عن الادم واللحم قوله لو يقدره الخ لرجع التقدير اليهما اه معنى (قوله فى اكله) لعل المراد فى كيفية اكله من كونه مطبوخا او مشويا او نحو ذلك فليرجع رشدى وسيد عمر (قوله ونوعه) اى كالضاني والجاموسى اه شيخنا (قوله وتقديره الخ) مبتدأ خبره قوله لجرى الخ اه كرى (قوله جرى على عادة اهل مصر) اى فى زمنه من قلة اللحم فيها ويزاد بعده بحسب عادة البلد معنى وشيخنا (قوله ومن ثم) اى من اجل

لها وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا أو لحما كان جائزا بحسب العادة على ما تقرر لانه اتى بما عليه بما اقتضته العادة مر (قوله وبالمد) عطف على بحاله (قوله وتقدير الشافعى) كذا مر (قوله وبحث الشيخان الخ) المتجه انه ان كفى اللحم غدا وعشاء لم يجب معه ادم والاوجب ليكون احدهما للغداء والآخر للعشاء

ولا يتقدر بشىء اذ لا توقيف فيه وتقديره فى النص برطل أى بغدادى على المعسر فى كل أسبوع أى ويوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة اهل مصر لعة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة اهل القرى من عدم تناولهم له الا نادرا او عادة اهل المدن رخصا وغلاء

وقر به البغوى بقوله على موسى كل يوم (٣١٠) رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعسكر كل أسبوع وقول جمع لا يزد على ما مر عن النص

لان فيه كفاية لمن يقع
ضعيف وبحث الشيخان
عدم وجوب آدم يوم اللحم
ولهما احتمال بوجوبه
على المولى إذا وجدنا عليه
اللحم كل يوم ليكون
أحدهما غداء والآخر
عشاء واعتمد الاذرى
وغیره الاول وأيد بخبر
ابن ماجه سيد آدم أهل
الدنيا والآخرة اللحم
فهما أدم (ولو كانت تاكل
الخبز وحده وجب الاדם)
ولم ينظر لعادتها لما مر انه
من المعاشرة بالمعروف
(وكسوة) بضم أوله وكسره
معطوف على آدم أو على
جملة ما مر أول الباب أى
وعلى زوج باقسامه الثلاثة
كسوة والاول وأولى وذلك
لقوله تعالى وكسوتهن
بالمعروف ولا نه صلى الله
عليه وسلم عدها من حقوق
الزوجة ولان البدن لا يقوم
بدونها كالكوت ومن ثم
مع كون استمتاعه بكل
البدن لم يكف فيها ما يقع
عليه الاسم إجماعا بخلاف
الكفارة بل لا بد أن تكون
بحيث (تكفيها) بفتح أوله
بحسب بدنها ويظهر أنه
لا عبرة باعتياد أهل بلد
تقصيرها كشياب الرجال
وانها لو طابت تطو يلهذا راعا

أن المدار على عادة محل الزوجة (قوله وقربه) أى تقدير اللحم اه كرى (قوله بقوله على موسى الخ) اعلم
ان كلام البغوى تقريب لحالة الرخص خاصة كما افصح به الجلال المحلى اه رشيدى (قوله) وبحث الشيخان
الخ ذكر نحو ذلك العلامة البكرى فى حواشيه على المحلى ثم قال والراجح فى ذلك كاه اعتبار العادة وهو الظاهر
انه كذلك اه سيد عمر (قوله ولهما احتمال الخ) وهو الظاهر وينبغى على هذا كما قال به ضمهم ان يكون الاדם
يوم اعطاء اللحم على النصف من عادته وتجب مؤنة اللحم وما يطبخ به مغنى عن الحطب وغيره والمؤنسية
وغیره اه شيخنا (قوله) واعتمد الاذرى الاول) أى ما يحسنه الشيخان والا قرب حمله على ما إذا كان اللحم
كافيا للغداء والعشاء والثانى أى احتمال الشيخين على خلافه فنهاية وسم (قول المتن ولو كانت) أى عادتها اه
مغنى (قول المتن وجب الاדם) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الاדם وحده فيجب الخبز أى بان
يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم أو الاقط مثلاً فانه لا يجب غيره كما هو ظاهر لان
ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج الاדם فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكر بان يقال هو فيمن قوته الاדם
وهو يحتاج للخبز سم على حج اعرش وما ذكره فى العكس مع ما فيه ينبغى حمله على ما إذا لم تجر العادة بالا كتفاء
بالأدم وحده كما يشعر به قوله وهو يحتاج للخبز ولا فو مخالف لصرح بحث الاذرى المار فى شرح وسم
الخ وقد جمع المغنى بين بحثى الاذرى المارين هناك بذلك الحل كما قدمناه هناك (قول المتن وكسوة) عبارة
العباب الثالث الكبوة فتجب وإن اعتدلت العرى اه سيد عمر وياتى عن سم عن مر ما يوافقه قال عرش
ويؤخذ من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر انه لا يجب لها المنديل المعتاد للفراش وانه أن اراده حصله
لنفسه ولا فلا يجب عليها تحصيله (قوله بضم أوله) إلى قول المتن والة تنظيف فى النهاية لا قوله وإن لم يعتده
أهل بلدها (قوله وكسره) وهو افصح شرح لمسلم للنووى ومن ثم قدمه فى المختار اعرش أى وفى شرح المنهج
(قوله معطوف على آدم) اقتصر عليه المغنى وقوله أو على جملة الخ أى بتقدير عليه (قوله والاول
اولى) أى القرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اعرش أى ولقلة الحذف وكون المعطوف عليه مذكورا
صراحة (قوله بل لا بد ان تكون الخ) وإن اعتادوا العرى مر اه سم وعش (قوله بحيث
تكفيها) ظاهره ان العبرة فى الكفاية بول فجر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وإن سمنت فى
بادية مر اه عرش ولعله فيما إذا هيأت الكسوة بالفعل قبل طرو ونحو السمن ولا فالمعتبر حالة التهيئة (قوله
بحسب بدنها) ولو أمة كما هو ظاهر اه نهاية (قوله بحسب بدنها) طولا وقصرا وسمننا وهز الا اه مغنى
(قوله وابتدأه) أى الذراع الذى تطوله على المعتادة من نصف ساقها أى سواء البغت المعتادة نصف
الساق فقط أو زادت وقوله وإن لم يعتده أى التطويل اه كرى (قوله ويختلف) إلى قول المتن فى الاصح فى
المغنى لا قوله ومن ثم إلى وجودتها وقوله أو نحوه إلى المتن (قوله ويختلف عددها الخ) ولا فرق بين البدونة
والحضرية على المذهب وفى الحاوى لو نكح حضرى بدوية أو أقاما بادية أو حاضرة وجب عليه عرفها
ويقاس عليه عكسه اه مغنى (قوله باختلاف محل الزوجة) أى لا باختلاف يسار الزوج واعساره اه

مر (قوله فى المتن ولو كانت تاكل الخ) وحده وجب الاדם) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الاדם
وحده فيجب الخبز أى بان يدفع لها الحب ولا ينافى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا قط مثلاً فانه
لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للاדם فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكره
بان يقال هو فيمن قوته الاדם وهو يحتاج للخبز (فى المتن وكسوة تكفيها) وظاهره ان العبرة فى كفايتها بول
فجر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها حيث لو إن سمنت فى باقيه بالعكس مر (فرع) لو اعتادوا
العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل يجب بقية الكسوة أو لا كفى الارقام إذا اعتادوا العرى يجب
ستر ما بين السرة والركبة فقط كإسباق المتجه وجوب البقية هنا والفرق ان كسوة الزوجة تمليك ومعاوضة
فانها تستحقها وإن لم تلبسها ولم تحتج اليها وكسوة الرقيق امتاع مر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش وقوله

كافى خبر أم سلمة أى وابتدأه من نصف ساقها أجيبت وإن لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر لها التى حث عليها الشارع ومشاهدة مغنى
كفاية البدن المألوفة من وقوع التنازع فيها فلم يحتج إلى تقديرها بخلاف النفقة يختلف عددها باختلاف محل الزوجة برد الوحر أو من ثم

لو اعتادوا أو بالزوم وجب كاجز به بضمهم وجودتها وضدها يساره وضده (فيجب قيص وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالنسبة لعادة محلها (وخمار) للرأس أو ما يقوم مقامه كذلك (ومكعب) بضم افتح أو بكسر فسكون ففتح أو نحوه يداس فيه إلا إذا لم يعتادوه وهذه في كل من فصل الشتاء والصيف (ويندق الشتاء) على ذلك في المحل البارد (جبة) محشوة أو نحوها (٣١١) فاكثربحسب الحاجة (وجنسها) أى

الكسوة (قطن) لانه لباس اهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فعلى موسر لينة ومعسر خشنة ومتوسطة متوسطة (فان جرت عادة البلد) أى المحل الذى هى فيه (لمثلها) مع مثلها فكل منهما معتبر هنا (بكتان أو حرير وجب) متفاوتا فى مراتب ذلك الجنس بين الموسر وضده كما تقرر (فى الاصح) عملا بالعادة المحكمة فى مثل ذلك واطال الاذرعى فى الانتصار للثانى وانه المذهب ولو اعتيد بمحل لبس نوع واحد ولو ادا كفى او لبس ثياب رفيعة لا تستر البشرة اعطيت من صفيق يقرب منها ويجب توابع ذلك من نحو تكة سراويل وكوفية ورزوز نحو قميص او جبة وظاهر ان اجرة الخياط وخيطه عليه لا عليها نظير مامر فى نحو الطحن (ويجب ما تقعد عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كرلية) على متوسط شتاء وصيفا وهى بكسر الزاى وتشديد الياى مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكطنفسه بساط صغير تخمين له وبرة كبيرة وقيل كساء فى الشتاء ونطع فى الصيف على موسر

معنى (قوله لو اعتادوا) أى اهل محل الزوجة (قوله وجودتها) عطف على عددها اه سم (قول الماتن قيص) وهو ثوب مخطط يستر جميع البدن اه معنى (قول الماتن وسراويل) وهو ثوب مخطط يستر اسفل البدن ويصون العورة وهو معروف اه معنى (قوله او ما يقوم مقامه الخ) عبارة المغنى ومحل وجوبه كما قاله الماوردى إذا اعتادت لبسه فان اعتادت لبسه ليس مئزرا و فوطه وجب ومحل وجوبه فى الشتاء اما فى الصيف فلا كما قاله الجوينى وإن افهم كلام المصنف كغيره خلافه اه وظاهر ما يأتى من قول الشارح كالتهاية وهذه فى كل الخ موافق لما افهمه الماتن (قوله كذلك) أى بالنسبة لعادة محلها (قوله ومكعب) قال أن الرفعة ويجب لها التيقاب وإن اقتضاه العرف قال الماوردى ولو جرت عادة نساء اهل القرى ان لا يلبسن فى ارجلهن شيئا فى البيوت لم يجب لارجلهن شئ معنى ونهاية (قوله بضم ففتح) أى فى الاشهر اه معنى (قوله او نحوه يداس الخ) عبارة المغنى وهو مداس الرجل بكسر الراء من نعل او غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والنعل اه (قوله الا لم يعتادوه) أى نحو المكعب اه ع ش (قوله وهذه فى كل من فصل الشتاء والصيف) والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع والصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت فى الاصل اربعة فصول فالفصل عندهم ستة اشهر فيجب لها الكل ستة اشهر كسوة اه شيخنا (قوله او نحوها) كفروة اه شيخنا (قول الماتن قطن) أى ثوب متخذ منه اه معنى (قوله فكل منهما) أى الزوجين وقوله معتبر هنا أى فى الكسوة دون الحب والادام فانه يعتبر بما يليق بالزوج اه ع ش (قوله وانه الخ) أى وفى انه الخ (قوله ولو ادا ما) بفتح الهمزة والدال اه سم أى جلدا ع ش (قوله لا يستر البشرة) ولا تصح فيها الصلاة اه معنى (قوله أعطيت من صفيق الخ) يؤخذ منه انه لو جرت عادة بلدها بتوسعة ثيابهم إلى حد تظاهر معه العورة اعطيت منه ما يستر العورة مع مقاربتة لما جرت به عادتهم اه ع ش (قوله يقرب منها) أى فى الجوددة اه معنى (قوله من نحو تكة) بكسر التاء ع ش وهى ما يستمسك به السراويل شيخنا (قوله وكوفية) وهى الطاقية التى تلبس فى الرأس تحت الخمار اه شيخنا (قوله وخيط عليه) أى وإن فعلته بنفسها اه ع ش (قوله على متوسط) إلى قول الماتن وكذا فى المغنى (قوله وتشديد الياى) عبارة المغنى وتشديد اللام والياى اه (قوله كذلك) أى صغيرة (قوله وكطنفسه) بكسر الطاء والقاء وفتحهما وبكسر الطاء وفتح القاء معنى وشرح المنهج وكطنفسه عطف على كرية وقوله بساط الخ بيان لطنفسه وقوله فى الشتاء راجع إلى الطنفسه أى وكطنفسه فى الشتاء على الموسر وقوله ونطع عطف على طنفسه والنطع من الاديم اه كردى (قوله بساط صغير الخ) وهو المسمى بالسجادة اه شيخنا (قوله ونطع) بفتح النون وكسرها مع إسكان الطاء وفتحها معنى وشرح المنهج وهو الجلد كالقروة التى يجلس عليها اه شيخنا (قوله أن يكونا) أى الطنفسه والنطع اه كردى (قوله على فقير) أى معسر او فى كلامه أى المصنف للتوزيع للتخيير اه معنى (قول الماتن فراش للنوم) ويعتبر فيه ما يعتاد لمثلها اه ع ش أى مع مثله فكل منهما معتبر كما مر عبارة المغنى (تنبيه) المعتبر فى الفراش وما بعده لامرأة الموسر من المرتفع والمعسر من النازل والمتوسط لما بينهما اه (قوله لذلك) أى لاقتضاء العرف ذلك (قوله مخمل) بضم الميم وسكون الخاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من اخمله إذا جعل له خملا أى وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس اه ع ش (قوله

وجودتها عطف على عددها (قوله او ما يقوم مقامه) كازار (قوله فكل منهما معتبر هنا) كذا مر ش (قوله ولو ادا ما) هو بفتح الهمزة والدال (قوله ضعيف) ضعفه ايضا مر

قالوا يشبه أن يكونا بعد بسط زلية أو حصير فانها لا يبسطان وحدهما (أو لبد) شتاء (أو حصير) صيف على فقير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ما تقرر فى فراش النهار (فراش للنوم) غير فراش النهار (فى الاصح) لذلك فيجب مضربة لينة او قطيفة وهى دثار مخمل وقول البيان هذا فى امرأة الموسر اما زوجة غيره فيكفيها فراش النهار ضعيف واعتراض صنيعها هذا بان الموجود

في كتب الطريقتين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعدها (ومخدة) بكسر اوله (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) او كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير (٣١٢) الشتاء وما في الروضة من الوجوب في الشتاء مطلقا والتقييد بالمحل البارد في غيره يحمل على الغالب

في كتب الطريقتين (أي المرازمة والعراقيين) اه ع (قول المتن ومخدة ولحاف في الشتاء) قد يوم صنع المتن تخصيص وجوب المخدة بالشتاء وواضح عدم ارادته سيد عمر (قوله والتقييد) عطف على الوجوب (قوله لمن ظنه) أي الثاني (قوله فيجب لها رداء الخ) عبارة المغني وشرح المنهج وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروياني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره اه (قوله او نحوه) كالملاء (قوله ولا يجب) إلى قوله ولعل الماوردي في المغني لا قوله وبه يعلم إلى المتن وقوله كاسفيذاج إلى المتن وإلى التنبيه الثاني في النهاية لا قوله المطردة في أمثاله وقوله وخصه إلى المتن (قوله ولا يجب تجديد هذا) بل يجب تصليحه كما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد أشيخنا (قوله وثيابها) عبارة المغني (تنبيه) سكنت الشخان عن وجوب الاشنان والصابون لغسل الثياب وصرح الفقهاء والبعوي بوجوده قال في الكافي ويجب في كل اسبوع او عشرة ايام والاولى الرجوع فيه إلى العرف اه معنى (قول المتن كمشط) بضم الميم وكسرها مع إسكان الشين وضمها اسم للالة المستعملة في ترجيل الشعر اه معنى (قوله وبه يعلم أن السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ثم ما قاله ظاهر إذا احتيج إليه لتنظيف الفم لتغير لونه او ريححه امالو لم يحتج إليه لذلك بل مجرد التعب به في الوجوب نظر لانه لا يتعلق به ما يتعلق بعبادتها التي لم تتعلق بها سببه فليتامل اه سم (قول المتن ودهن) أي يستعمل في ترجيل شعرها وبدها امادهن الاكل فقدم في الادم ويتبع فيه عرف بلدها حتى لو اعتدلت الطيب بالورد او البنفسج وجب قال الماوردي ووقته كل اسبوع مرة والاولى الرجوع فيه إلى العرف اه معنى (قوله إن لم يندفع الخ) ويشبه كما قاله الاذري وجوب نحو المرتك للشرقة وإن قام التراب مقامه إذ لم يعتده اه نهاية (قوله بنحو رماد) أي ولو من سرجين ومحل المنع من التضمخ بالنجاسة إذا كان عبثا وما هنا حاجة اه ع (قول المتن وما يزين) ومنه ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن إذا حضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزينا به اه ع (قوله فان اراده هياها الخ) قضية التعبير بذلك انه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي في لزوم القرينة اه ع (قوله في المغني فان هياها لها وجب عليها استعماله وعليه حمل ما قيل انه ^{عليه السلام} امن الخ اه (قوله لا تختضب) أي بالحناء وقوله ثم حملة أي الماوردي اه ع (قوله على من فعلت ذلك) أي ترك الاختضاب والاكتحال (قول المتن ودواء مرض) عطف على كحل سم على حج يعنى انه لا يجب ذلك اه ع (قوله وفاصد) إلى قوله أي ولا ربة في المغني (قوله لحفظ الاصل) يؤخذ منه ان ما تحتاج إليه المرأة بعد الولادة لازالة ما يصيبها من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل العصيدة واللبابة ونحوهما لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة ولا ما تحتاج إليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه فان ارادته فعلت من عند نفسها اه ع (قوله والة تنظفها) كالدهن والمرتك ونحوهما اه معنى (قوله وتصرفه) منصوب بان المضرة عطفًا على طعام (قول المتن والاصح

(قوله وبه يعلم أن السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ولا ينافيه كراهة السواك فيه لانها مختصة بما بعد الزوال إلى الغروب ودون ما قبل الزوال وما بعد الغروب وشمل السواك لوضوء الغسل وهو ظاهر لاستحبابه فيه كما شمله اطلاقهم طلبه للوضوء ثم رابت ما في الحاشية الاخرى بما يقتضي عدم وجوب السواك لعبادتها مطلقا فتامله (قوله ان السواك كذلك) هو ظاهر ان احتيج إليه لتنظيف الفم لتغير لونه او ريححه امالو لم يحتج إليه لذلك بان لم يكن فيه تغير مطلقا وإنما احتاجت لمجرد التعب به واقامة سنية الاستياك ففى الوجوب نظر لانه لا يتعلق بعبادتها التي لم يتعلق بها سببه فليتامل (في المتن ودواء مرض) عطف على كحل (قوله في المتن والاصح

فلا ينافي ما تقرر خلافا لمن ظنه اما في غير وقت البرد ولو وقت الشتاء ولو في البلاد الحارة فيجب لها رداء او نحوه إن كانوا ممن يعتادون فيه غطاء غير لباسهم او ينامون عرايا كما هو السنة ولا يجب تجديد هذا كله كالجبة إلا في وقت تجديده عادة (و) يجب لها ايضا (آلة تنظف) لبدنها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كمشط) قال الفقهاء وخلال وبه يعلم ان السواك كذلك بالاولى (ودهن) كزيت ولو مطيبا اعتيد ولو لكل البدن (وما يغسل به الرأس) عادة من سدر او نحوه (ومرتك) بفتح اوله وكسره (ونحوه) كاسفيذاج وتوتيار واستخ (لدفع صنان) إن لم يندفع بنحو رماد لتأذيها ببقائه (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح اوله غير ما ذكر كطيب وعطر لانه لزيادة التلذذ فهو حقه فان اراده هياها ولزمها استعماله ونقل الماوردي انه ^{عليه السلام} لعن المرأة السلتاء أي التي لا تختضب والمرهأ أي التي لا تكتحل من المره بفتح حين أي البياض ثم حملة على من فعلت ذلك حتى يكرهها او يفارقها وفي رواية ذكرها غيره

اني لأبغض المرأة السلتاء والمرهأ والكلام في المزوجة لكره الخضاب وأحرمته لغيرها على ما مر فيه في باب الاحرام وجوب (تنبيه) ليس للحامل بائن ومن غاب زوجها إلا ما يزيل الشعث والوسخ على المذهب (ودواء مرض واجرة طبيب وحاكم) وفاسد وخاتن لانها لحفظ الاصل (ولها طامام ايام المرض وأدما) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدار أو غيره لانها محبوسة عليه (والاصح

وجوب اجرة حمام) لمن اعتاده أى ولا رية فيه وجه كما هو ظاهر وحينئذ ندخله كل جمعة أو شهر مثلاً مرة أو أكثر (بحسب العادة) المطردة في أمثاله للحاجة اليه حينئذ وتقييد بعضهم بمرة في الشهر خرج مخرج التمثيل وهذا بناء (٣١٣) على جواز دخوله وإن كره وهو المعتمد

وقال جمع يحرم دخوله إلا لضرورة حاجة للأخبار الصحيحة المصرحة بمنعه وإطال الأذرعى في الانتصار له وخصه بما إذا شاركها غير هاهنا فيه دون ما إذا أخلى (وثن ماء غسل) ما تسبب عنه لنحو ملاعبة أو (جماع) منه (ونفاس) منه يعنى ولادة ولو بلا بلل لأن الحاجة اليه من قبله وبه يعلم انه لا يلزمه الاماء الفرض لا السنة (تنبه) ظاهر قوله ثمن انه الواجب لا الماء وان حصلته بدون ثمن كما يجب لها القوت وغيره وان حصل لها تبرعا وانهما لو تنازعا دفع لها ماء وطلبت ثمنه اجبت وفيه نظر ثم رايت شارحا قال الواجب الماء او ثمنه وقضيته ان الخيرة اليه دونها وهو محتمل (لاحيض) وإن وطئ فيه او بعد انقطاعه فيما يظهر (واحتلام) والحق

به استدخالها لذكره وهو نائم إذ لا صنع منه كغسل زناها ولو مكروه وولادتها من وطء شبهة فاء هذه عليها دون الواطئ وفارق الزوج بان احكاما تخصه فلا يقاس به غيره الا ترى انه تلزمه الكفارة دونها في جماع رمضان والنسك

وجوب اجرة حمام) لو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحثه الأذرعى واقى فيمن يأتى اهله في البرد ويمتنع من بذل اجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف هلاكه بعدم جواز امتناعها منه ولو علم انه متى وطئها ليلا لم تغتسل وقت الصبح وتقوتها أى الصلاة لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويامرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوه منها بقوله سم وقوله من وجوه الناس ظاهره ولو مع فقره فليراجع اه رشيدى وقوله بعدم جواز امتناعها الخ وعليه فتطالبه بعد التمكن بما يحتاج اليه ولو بالرفع لقاض اه عش وسيأتى عن سم ما يوافقه وقوله ويامرها أى وجوبها عش (قوله لمن اعتاده) الما لو كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا يجب لها اجرته معنى (قوله) مثلاً مرة أو أكثر (كذا في اصله رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من التكرار فليتام اه سيد عمر وقد يقال ان قوله او أكثر عطف على مرة كما هو الظاهر لا على شهر حتى يتكرر مع مثلاً (قوله وان كره) أى للنساء ومحل الكراهة حيث لم يترتب على دخوله رؤية عورة غيرهما او عكسه والاحرم وعلى الزوج ان يامرهما حينئذ بتركه كبقية المحرمات فان ابت الا الدخول لم يمنعهما ويامرها بستر العورة والغض عن رؤية عورة غيرهما عش (قوله وهو المعتمد) أى الجواز مع الكراهة (قوله وخصه) أى خص الأذرعى بالمنع (قول المتن) وثن ماء غسل الخ) ان احتاجت الى شرائه معنى (قوله ما تسبب) الى قوله وبه يعلم بالمعنى (قوله عنه) لعل عن بمعنى (قوله لا السنة) أى سنة الغسل كالغسلة الثانية والثالثة اما الغسل المسنون فعلم وجوبه عما يأتى بالاولى اه رشيدى (قوله ظاهر قوله ثمن انه الواجب الخ) الوجه انه لا يتعين الثمن بل لدفع الماء كما يصرح به كلام الروض بل قد يقال دفع الماء هو الاصل كافى نظيره من النفقة بل لا يبعد اجابته اذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن وينبغى فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها يضرها انه لا يكتفى بدفع الماء ولا ثمنه بل يجب اجرة الحمام اه سم عبارة النهاية ويتجه ان الواجب بالا صالة الماء لا ثمنه اه (قوله وان حصل لها تبرعا) خلافا لظاهر ما مر عن المعنى انفا (قوله فيما يظهر) بل ينبغى القطع به اه سيد عمر (قوله والحق به) الى قوله الا ترى في النهاية والمعنى (قوله وهو نائم) أى ولو استيقظ ونزع ثم اعاد لحصول الجنابة بفعلها او لا اه عش (قوله فاء هذه عليها الخ) وبه يعلم ان العلة مركبة من كونه زواجا وبفعله اه نهية وذلك علم انه لا يجب على اجنبى نقض وضوء اجنبية ذلك ولا عليها اذا نقض وضوء زوجها اه معنى (قوله وفارق الزوج) أى غيره من الزانى والواطئ بشبهة حيث لا يجب عليهما شيء اه عش (قوله الا ترى انه الخ) لا يخفى ما فى هذا التاكيد (قوله ومنه يؤخذ) أى من الفرق المذكور (قوله القياس الخ) مقول القول (قوله لانه) أى الماء

وجوب اجرة حمام) بحسب العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحثه الأذرعى واقى فيمن يأتى اهله في البرد ويمتنع من بذل اجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف هلاكه بعدم جواز امتناعها منه ولو علم انه متى وطئها ليلا لم تغتسل وقت الصبح وتقوتها أى الصلاة لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويامرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوه مرس وقوله بحسب العادة شامل لا اعتيادها دخوله للغسل من نحو حيض واحتلام ولا يتأنيه التفصيل الا ترى في وجوب ثمن ماء الغسل وقد يتجه انه ان دخلته للتطيف فهذا محل الكلام اول الغسل جرى فيه ما يأتى فليحذر (قوله انه) لا يلزمه الاماء الفرض لا السنة) بحث ذلك الأذرعى (قوله ظاهر قوله ثمن انه الواجب لا الماء الخ) الوجه انه لا يتعين الثمن بل لدفع الماء كما يصرح به قول الروض وعليه الماء لغسل جماع ونفاس وضوء نقضه اه بل يقال وجمع الماء هو الاصل كافى نظيره من النفقة ولا يبعد اجابته اذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن وينبغى فيما لو كان غسلها بما ذكر في بيتها يضرها ان لا يكتفى بدفع الماء ولا ثمنه بل يجب اجرة الحمام (قوله)

(٤٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن) ومنه يؤخذ رد قول الزركشى فيمن أكره امرأة على الزنا القياس انه

يلزمه ماء غسلها كغيرها ولا تدخل لانه من غير الجنس بخلاف ارش البكارة انتهى ووجه رده ان واطئ الشبهة قد يكون متعديا ومع ذلك لم يلزمه بماء فكذا الزانى ويفرق بين المهر والماء بان المهر فى مقابلة ما تمتع به فلزمه ولا كذلك الماء

ويلزمه ايضاً ما وضوء وجب لتسبيه (٣١٤) فيه وحده بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعاً فيما يظهر وماء غسل ما تنجس من بدن

وثيابها وإن لم يكن بتسبيه كما اقتضاه اطلاقهم كما نفاهاً بل اولى (وله) عليه ايضاً (آلات اكل وشرب) بتثليث أوله أو هو بالفتح مصدر وكل من الآخرين اسم ذكره في القاموس فاقتصار الزركشي على الضبط بالفتح وقوله وبه قيد حديث أيام منى أيام اكل وشرب إنما ياتي على الثاني (وطبخ كقندر وقصعة) بفتح القاف ومغرفة (وكوز وجرة ونحوها) كاجانة تغسل فيها ثيابها لان المعيشة لا تتم بدون ذلك ومثله كما بحثه الاذرعى ابريق الوضوء ومنارة السراج ان اعتيدت ويرجع في جنس ذلك للعادة كالنجاس للشريعة والخزف لغيرها ويفاوت فيه بين الموسر وضديه نظير مامر (و) لها عليه ايضاً (مسكن) تamen فيه لو خرج عنها على نفسها وما لها وإن قل للحاجة بل الضرورة اليه وكالمعتدة بل اولى (يليق بها) عادة لانها لا تملك ابداله لانه امتناع بخلاف ما سرفى النفقة والكسوة لانها تملكهما وابدالهما فاعتبر اياه لاهيا وتردد في المطلب في بدوية اراد قروى سكنها في القرية هل يسكنها بيت شعر او حجرة واسعة لان اعظم اغراضها السعة والذي

من غير الجنس أى جنس المهر (قوله ويلزمه أيضاً) إلى المتن في النهاية والمعنى لا قولاً وحده إلى وماء غسل (قوله وحده) خلافاً للنهية والمعنى عبارة الاول كلسه وإن شاء شاركته فيه فيما يظهر اه وعبارة الثاني ولو حصل النقص بفعلها فقياس وجوب نفقتها عليه فيما لو سافرت باذنه لحاجتها وجوبه عليه اه (قوله وماء غسل الخ) يتجه في ماء النجاسة تفصيل حسن وإن لم ار من ذكره وهو ان يقال إن كان بفعلها متعدية كان تضمخت به عبثاً بفعلها التقصير ها او بفعله تعدى به او لافعليه لتسبيه لا بفعلها فان حصل منها تقدر فعليه كماه إزالة الوسخ وإلا ففعلها لانه واجب شرعى لم يتسبب فيه اه سيد عمر (قوله وثيابها) ظاهره وان تهاوت في سبب ذلك وتكررها وخالفته عادة امثالها وهو ظاهر لا مانع منه وينبغي ان مثله مالوكثر الوسخ في بدنها لكثرة تنوع عرقها انحافاً للعادة لان ازالته من التظايف وهو واجب عليه اه ع (قوله بتثليث اوله) اى مصدر عبارة القاموس شرب كسبع شرباً وثلاث جرع او الشرب مصدر وبضم والكسر اسمان اه (قوله فاقتصار الزركشي الخ) محل تامل لانه ثبت عن ضبط المصنف او رواية الحديث هيئة مخصوصة تعين التزامها على كلا القولين وإلا فالعنى فيها مستقيم على كلا القولين باى ضبط قرىء لجواز الاضافة اكل اه سيد عمر (قوله على الثاني) وهو قوله او هو بالفتح الخ اه سم (قول ائتين كقندر) بكسر القاف مثال لآلة الطابخ وقوله وقصعة مثال لآلة الاكل اه معنى (قوله بفتح القاف) إلى قوله ويرجع في المعنى وإلى قوله وظاهر قوله في النهاية لا قولاً وتردد إلى ولو سكن (قوله ومغرفة) بالكسر ما يغرف به اه ع (قول المتن وكوز وجرة) مثلاً لان لآلة الشرب اه معنى (قوله كاجانة) مثال للنجو (قوله) مثله اى الاجانة وما فى المتن (قوله ابريق الوضوء) أى ولو لم تكن من المصاين اه ع عبارة السيد عمر اى بالنسبة ان يعتاده كما هو ظاهر بخلاف اهل البوادي اه وبه صرح المعنى ايضاً (قوله إن اعتيدت) حتى لا يجب لاهل البادية اه معنى وقيد الاعتقاد راجع لكل من المعطوف والمطوف عليه كإيفيد صنيع المعنى وصرح به السيد عمر (قوله ويرجع في جنس ذلك الخ) خلافاً للمعنى عبارة ويكنى كون الآلات من خشب او حجار او خزف لحصول المقصود فلا تجب الآلة من النحاس وإن كانت شريفة كما رجح ذلك ابن المقرئ قال الامام ويحتمل ان يجب للشريعة الظروف النحاس اه (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله على نفسها) يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان ياتي لها بمؤنة حيث امتنت على نفسها فلو لم تamen لها المسكن بما تamen على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثير اه ع (قوله وما لها) اى واختصاصها اه ع (قوله وكالمعتدة) عطف على اللجاجة (قوله عادة) إلى قوله وتردد في المعنى (قوله وابدالها) عطف على هما فى تملكهما (قوله فاعتبرا) اى النفقة والكسوة وقوله به اى بالزوج فقط في النفقة او مع مثلها في الكسوة كما مر في شرح وإن جرت عادة البلد وقوله لاهيا أى بالزوجة فقط (قوله اغراضها) أى البدوية (قوله فالذى يتجه النظر للعادة) فلو لم تكن ثم عادة او كانت ولم تطردفا الحكم محل تامل ولا يبعد حينئذ ترجيح الثاني من احتمال ابن الرفعة سيد عمر اى الحجرة الواسعة (قوله لان الاذن العرى الخ) قد يقال اى اذن في صورة امتناعها او منع ايها من النقلة اه سيد عمر عبارة سم هذا يخص صورة الاذن وكان الامتناع بمنزلة الاذن اه وقوله وكان الامتناع اى والمنع عليه فالمراد بالسكوت الآتى السكوت العارى عن الامتناع والمنع (قوله

ويلزمه ايضاً إلى قوله بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعاً) قال مرفى شرحه ويلزمه ايضاً ماء وضوء وجب بسببه فيه كلسه وإن شاركته فيه فيما يظهر اه وقد يؤيد كلام الشارح بان المانع مقدم على المقضى ومسما مانع من الوجوب ومسمة مقتضى له وقد يدفع وقد تمنع ان مسما مانع بل غايته انه غير مقتضى وهذا محل تامل فليتأمل (قوله كما اقتضاه اطلاقهم الخ) كذا مرش (قوله في المتن آلات اكل الخ) يؤخذ من وجوب الآلات وجوب المشروب ايضاً كما تقدم (قوله على الثاني) اى وهو قوله او هو بالفتح الخ (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان الاذن العرى الخ) هذا يخص صورة الاذن وكان

بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود بغيره كعمار (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بأن كانت حرة ومثلها تخدم عادة في بيت أبيها مثلاً بخلاف من لا تخدم فيه وان حصل (٣١٥) لها شرف من زوج أو غيره يعتاد

لأجله أخدمها لأن الأمور الطارئة لا عبرة بها وظاهر قولهم ومثلها الخ أنه لا تعتبر الخدمة في بيت أبيها بالفعل فلو كان مثلها يخدم عادة في بيت أبيه فتركه الأب بخلاً أو اطراً وعسار أو ريت في بيت غير أبيها ولم تخدم أصلاً وجب أخدمها بخلاف من ليس مثلها كذلك وان خدمت فلا يجب أخدمها وهو محتمل ويحتمل الضبط بوقوع الخدمة بالفعل في بيت مربيها والاول أقرب إلى كلامهم كما عرفت (أخدمها) ولو بدوية لأنه من المعاشرة بالمعروف واحدة لا أكثر مطلقاً إلا أن مرضت واحتاجت لاكثر من واحدة فيجب قدر الحاجة وقوله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وليست مريضة من ادخال أكثر من واحدة داره سواء أكن ملكها أم باجرة والزوجة مطلقاً من زيارة أبيها وان احتضر أو شهد جنازتها ومنعها من دخولها لها كولدها من غير تعيين الخادم ابتداء إليه فله أخدمها (بحرة) ولو متبرعة وقول ابن

بخلافه مع السكوت) أي بخلاف مالو سكنت معها مع سكوتها ان كان المسكن لها وسكوت نحو أبيها ان كان المسكن له فتلزم الاجرة فيما ذكر لكن هذا لم يتقدم فيها فله قبيل الاستبراء لما تقدم من انه إذا سكن بالاذن لاجرة عليه ولم يبين ثم مضى فله ما مر منطوقاً ومفهومه ما عرّش (قوله كعمار) ومستاجر ولا يثبت في الذمة نهاية أي لا يثبت بدل المسكن وهو الاجرة إذ لم يسكنها مدة لأنه امتناع عرّش (قوله بان كانت) إلى قوله لان الأمور في المغنى (قوله حرة) بخلاف الرقيقة كلاً أو بعضاً فلا أخدم لها وان كانت جميلة لان شأنها ان تخدم نفسها وان وقع الأخدم لها بالفعل كما في الجواري البيض اهـ شيخنا وسأني في الشارح ما وافقه (قوله) ومثلها تخدم عادة الخ) لكونها لا يليق بها خدمة نفسها في عادة البلد كمن يخدمها أهلها أو تخدم بآمة أو بحرة مستأجرة أو نحو ذلك اهـ معنى عبارة دم سئل هل يكفي في كونها من تخدم خدمة أبيها أو أحدهما لها في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ اهـ (قوله مثلاً) أي أو عمها لموت أبيها في حال صغرها اهـ بجري (قوله من زوج) يشعل زوجاً سابقاً عليه رشيدى وشيخنا (قوله) بخلاف الخ) أي ولعدم وجوده من يخدم أو قصدوا ضدها أو رباضتها اهـ شيخنا (قوله وان خدمت) أي في بيت نحو أبيها بالفعل اهـ حاي (قوله والاول أقرب) جزم به شيخنا (قوله كما عرفت) أي من توصيفه بالظهور (قوله ولو بدوية) إلى قوله قال الزركشى في النهاية (قوله ولو بدوية) لأنه الخ) أي وبأثنا حاملاً لوجوب نفقتها أي نهاية (قوله بواحدة) متعلق بأخدمها (قوله مطلقاً) أي شريطة ألا اهـ عرّش عبارة السيد عمر هل المراد به وان اعتادت ذلك في بيت أبيها فإيراجع ثم رايت كلام العزيز مصرحاً بذلك ونقل عن الامام مالك رحمه الله تعالى رعايته حالها في بيت أبيها وعن أبي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى كذهبنها من عدم اعتبارها ولا اكتفاء بواحدة (قوله فيجب قدر الحاجة) أي وان تعددت سواء كانت أي الزوجة حرة أو أمة لان ذلك للحاجة التي هي أقوى من المروءة اهـ شيخنا وسأني في الشارح مثله (قوله وله) أي للزوج (قوله ادخال واحدة) أي سواء كانت مملوكة لها أو باجرة كما يأتي (قوله ومن تخدم الخ) عطف على من لا تخدم (قوله سواء) أي الاكثر ملكها أي الزوجة (قوله والزوجة) عطف على من لا تخدم وقوله مطلقاً أي سواء كانت من تخدم أو لا (قوله من زيارة أبيها) أي وغيرهما المعلوم بالاولى (قوله وان احتضر) أي حيث كان عندهما من يقوم بتدريضهما أخذاً مما يأتي عن عرّش (قوله وشهود الخ) عطف على زيارة الخ (قوله ومنعهما الخ) أي وله منع أبيها من الدخول عليها لكن مع الكراهة اهـ معنى (قوله لها) أي وان احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتدريضها اهـ عرّش (قوله كولدها) أي ولو صغيراً اهـ عرّش (قوله كولدها الخ) أي وما لها اهـ معنى (قوله وتعيين الخادم) مبتدأ خبره وقوله اليه (قول المتن) أي أو لها كما قاله ابن المقرئ اهـ معنى (قوله أوصى) إلى قوله وان لها في المغنى إلا لفظة نحو من قوله أو بنحو محرم وقوله قال الزركشى (قوله أو بنحو محرم الخ) عطف على بحرة في المتن (قوله أو مملوك) أي لها يؤخذ ما ذكر من التخيير انه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار حرة بعينها اهـ عرّش (قوله اما الظاهرة) كقضاء الخواص من السوق اهـ معنى (قول المتن أو بالانفاق على من صحبتها الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما يترضا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بلا انفاق فهل تستقر

الامتناع بمنزلة الاذن (قوله وظاهر قولهم الخ) (مسئلة) هل يكفي في كونها من تخدم خدمة أبيها أم أحدهما في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ فتأمل (قوله) ولو بدوية الخ) كذا مرش (قوله في المتن أو بالانفاق على من صحبتها) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما يترضا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بلا انفاق فهل تستقر عليه نفقة ماضى

الرفعة لها الامتناع من المتبرعة للثمة يرد بأن المنة عليه لاعليها لان الفرض انها لما تبرعت عليه لاعليها (أو أمة أو مستأجرة) أو صبي غير مراهق أو بنحو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانين كمسوح لازمية وشيخ هم قال الزركشى وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيتولاها الرجال والنساء من الاحرار والماليك (أو بالانفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة)

الحصول المقصود بجميع ذلك وبحث الأذرعى منع اخدام زوجة ذمية بمسلة حرة أو امة لما فيه من الازلال وان لها ان تمتنع إذا اخدمها احد اصولها كالأوراد ان يتولى خدمتها بنفسه ولو في نحو طبخ وكفس لانها تستحي منه غالبا وتعير به وفي المراء باخدامها الواجب خلاف والمعتد منه انه ليس على خادمها الا ما يخصها وتحتاج اليه كحمله الماء للمستحم والشرب وصبه على بدنها وغسل خرق الحيض والطبخ لا كلها بخلاف نحو الطبخ لا كله وغسل ثيابه فانه عليه (٣١٦) فله ان يفعله بنفسه وله منعه ان يتولى خدمة نفسها التفوز بمؤنة الخادم لانها تصير بذلك

مبتدلة وخرج بقولنا ابتداء ما اذا اخدمها من القتها او حلت مالوفة معها فليس له ابدالها من غير رية او خيانته يصدق هو يمينه فيما يظهر (تنبيه) سقى في الأجارق ويأتى اخر الايمان ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الابواب لا ناطة كل يعرف يخصه (وسواء في هذا) اى الاخدام بشرطه (موسر ومعر وعبد) كسائر المئون واختيار كثيرين عدم وجوبه على المعسر مستدلين بانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب لفاطمة على رضى الله عنهم اخداما لا عساره يرد بانه لم يثبت انهما تنازعا في ذلك فلم يوجب له واما مجرد عدم ايجابه من غير تنازع فهو لما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق اهله على انها واقعة حال محتملة فلا دليل فيها (فان اخدمها بجرة أو امة باجرة فليس عليه غيرها) اى الاجرة (او بامته انفق عليها بالملك او بمن صحبتها) ولو امتها (لزمه نفقتها) لا تكرر فيه مع قوله أولا أو بالانفاق

عليه نفقة ماضى أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر اه سم وقوله فيه نظر لعل الأقرب الأول كما أشار اليه بتقديمه (قوله لحصول المقصود) إلى المتن في النهاية لا قوله وفي المراء إلى وله منعها (قوله) كما لو اراد) إلى قوله ويصدق هو في المغنى لا قوله وفي المراء إلى وله منعها (قوله كحمله) اى الخادم (قائدة) يطلق الخادم على الذكرو والانثى ويقال في لغة قليلة للانثى خادمة اه معنى (قوله للمستحم) كذا في اصله ثم اصلح بالمستحم بغير خطه فيحتمل كونه منه ومن غيره سيد عمر (قوله وله منعها الخ) فان اتفقا عليه فكاعتياضا من النفقة حيث لا ربا وقضيته الجواز يوما بيوم اه معنى (قوله بقولنا ابتداء) اى من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ما يعلم الخ) تنازع فيه سبق وياتى (قوله بشرطه) اى من كونها حرة لا يلقى بها خدمة نفسها (قوله كسائر المئون) الى قول المتن ويجب في المسكن في النهاية الا قوله وانما وجبت الى وما تجلس وقوله لا نحو سراويل (قوله على انها) اى قضية فاطمة وعلى رضى الله تعالى عنهما (قرل المتن لزمه نفقتها) فان كانت المصحوبة مملوكة للزوجة ملكت نفقتها كما تملك نفقة نفسها اه معنى عبارة النهاية وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكر اكان او انثى لا نفقة الحرة في اوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها اه واعتمده سم (قوله لا تكرر) الى قوله فقول شارح الخ في المغنى (قوله واجب الاخدام) الاضافة للبيان (قوله لبيان انه الخ) عبارة المغنى لبيان جنس ما يعطاه وقدره كما قال وجنس طعامها الخ (قوله استرواح) اى كلام بلا تعب فكر (قوله لكن يكون) اى طعام الخادمة ادون منه اى من طعام الخدومة (قوله لانه الخ) اى المجانسة (قوله عليه) اى المتوسط (قوله هنا) اى فيمن صحب الزوجة (قول المتن ولها كسوة تليق الخ) اى ولو على متوسط ومعر مغنى ولو احتاجت في البلاد الباردة الى حطب او فحم واعتادته وجب فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو ابل او بقر لم يجب غيرها نهاية وقوله ولو احتاجت اى الخادمة ومثلا الزوجة بالاولى ع ش عبارة الرشيدى هذا في الروض انما هو مذكور في الزوجة دون الخادمة عكس ما في الشارح اه (قوله فتكون) الى قوله والذي يتجه في المغنى الا قوله وانما وجبت الى وما تجلس عليه

أو يلزمه أجرة المثل فيه نظر (قوله وبحث الأذرعى الخ) لاذمية لمسلة ولا عكسه مر ش (قوله بخلاف نحو الطبخ) كذا مر قال في شرحه ولو قال انا اخدمك لتسقط عني مؤنة الخادم لم تجبره ولو فيها لا يستحيا منه كفسل ثوب او استقاء ماء وطبخ لانها تعير به ويستحي منه فقول الشارح وله ان يفعل ما لا تستحي منه قطعا تنع فيه الفقهاء وهو وجه مرجوح والاصح خلافه مر ش (وخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعيين الخادم الخ (قوله ويصدق هو يمينه الخ) كما يحثه الأذرعى مر ش (قوله في المتن او بمن صحبتها لزمه نفقتها) وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكر اكان او انثى لا نفقة الحرة في اوجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها لكن للزوجة المطالبة بها لا مطالبته بنفقة مملوكة ولا مستاجرة مر ش وقوله لكن للزوجة المطالبة الخ تقدم ان الزوجة لا تخاف من نفقة اليوم وفي الحاشية بناء على عدم صحة دعواها بها ففعل المراد هنا بالمطالبة بنفقة اليوم مطالبة لا خاصة فيها ولا دعوى (قوله وهذا البيان الخ) اقول وخصوصا وقد افاد ما هنا ما لا يفيد ما تقدم وهو ان الواجب ليس مجرد الانفاق بالمعنى المتبادر منه بل ما يشمل الكسوة ونحوها (قوله والمتوسط الخ) يتامل (قوله في المتن ولها كسوة تليق بحالها) ولو احتاجت في البلاد الباردة

الخ لان ذلك لبيان اقسام واجب الاخدام وهذا لبيان انه إذا اختار أحد تلك الاقسام ما الذي يلزمه فقول شارح انه مكرر (قوله استرواح) (وجنس طعامها) اى التي صحبتها (جنس طعام الزوجة) لكن يكون ادون منه نوعا لانه المعروف (وهو) من جهة المقدار (مد على معسر) لاذ النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مد (في الصحيح) كالمعسر وكان وجه الحاقهم له به هنا لا في الزوجة ان مدار نفقة الخادم على سد الضرورة لا المواساة والمتوسط ليس من اهله فساوى المعسر بخلاف الموسر (وموسر مدونك) ووجه ان نفقة الخادمة على المتوسط لثلاث نفقة الخدومة عليه فجعل الموسر كذلك إذ المدون الثلث لثلاث المدين (ولها) اى التي صحبتها (كسوة تليق بحالها) فتكون

دون كسوة الخدومة جنسا ونوعا كقميص ونحو جبة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملحفة وخف لحررة وامة شتاء وصيفا ونحو قبع لذكروا نما
وجبت لها الملحفة لاحتياجها للخروج بخلاف الخدومة وما تجلس عليه كحصير صيفا وقطعة لبلد شتاء ونحو دوما تتغطى به ليلا شتاء ككساء
لأنحوسراويل (وكذا لها (أدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه كجنس أدم الخدومة (٣١٧) ودونه نوعا وقدرة بحسب الطعام وفي

وجوب اللحم لها وجهان
والذي يتجه ترجيحه منها
اعتبار عادة البلد (لا آلة
تنظف) فلا تجب لها لان
اللائق بحالها عدمه لثلا
تمتد إليها العين (فان كثر
وسخ وتأذت) الاثني وذكرت
لأنها الاغلب ولا فالذكر
كذلك (بقمل وجب ان
ترفه) بان تغطي ما يزيل
ذلك (ومن تخدم نفسها في
العادة ان احتاجت الى
خدمة لمرض او زمانة
وجب اخداها) ولو أمة
بواحدة فاكثركا مر
للضرورة (ولا اخدام
لرقيقة) اى من فيها رق
ولان قل في حال صحتها ولو
جميلة لانه لا يلبس بها (وفي
الجميلة وجهه) لجرى ان العادة
به وقد يمنع ذلك بانه غير
مطرد وان وجد فهو
لعروض سبب محبة ونحوها
فلم ينظر اليه (فرع) قال
ابن الصلاح نقل زوجته
من الحضرة الى البادية وان
كان عيشها خشنا لان لها
عليه نفقة مقدرة اى لا
تزيد ولا تنقص واما
خشونة عيش البادية فيمكنها
الخروج عنه بالابدال
كما مر قال وليس له ان

(قوله دون كسوة الخدومة جنسا الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره اه معنى (قوله جنسا ونوعا) تمييزان
من اللون والظاهر ان الواو بمعنى اولانه يلزم من كونه دوناً في الجنس ان يكون دوناً في النوع اه بجيرى
(قوله كقميص) اى صيفا وشتاء حرا كان الخادم اورقيا اه معنى (قوله ونحو جبة الخ) عبارة النهاية
ونحو مكعب وجبة الخ وعبارة المغنى ويجب للخادم ذكر اكان او اثني جبة لشتاء او فروة بحسب العادة فان
اشتد البرد زيد له على الجبة او الفروة بحسب العادة اه (قوله مقنعة) بكسر الميم شىء من القماش مثلاً تضعه
المرأة فوق راسها كالقوطة اه بجيرى (قوله وملحفة) اى الرداء التى تسترها من فروعها الى قدمها اه نهاية
(قوله لحررة وامة الخ) اما الخادم الذكر فلا لاستغنائه عنها اه معنى (قوله ونحو قبع) الاولى قبعة بالتاء
وهو ما يغطي به الراس (قوله بخلاف الخدومة) هذا هو المنقول والوجه كما قاله شيخنا وجوب الخف
والرداء للخدومة ايضا فانها قد تحتاج الى الخروج الى الحمام او غيره من الضرورات ولان كان نادرا معنى
ونهاية (قوله وما تجلس عليه الخ) عطف على كسوة (قوله ونحو دوما) اى شتاء وصيفا (قوله لأنحوسراويل)
هذا مبنى على عرف قديم وقد اطرده العرف الان بوجوبه للخدمة وهذا هو المعتمد اه زيادى وفي سم
عن مر مثله وعبارة شيخنا وسراويل لجرى ان العادة به للخادم واما قول الشيخ الخطيب تبعاً لشيخ الاسلام
لاسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الان عملاً بالعادة اه وبه يعلم اندفاع استشكال السيد عمر لما
مر عن سم بانه يخالف للمنقول عن الجمهور (قول المتن وكذا ادم الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره
اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارة ولا يجب اللحم في احد وجهين يؤخذ
ترجيحه من كلام الراعى اه (قول المتن لا آلة تنظف) كشط ودهن اه معنى (قوله وذكرت) اى
خصت الاثني بالذكر (قول المتن بقمل) (فائدة) القمل مفردة قملة قال الجوهرى ويتولد من العرق
والوسخ وقال الجاحظ ربما كان الانسان قل الطباع وان تنظف وتطرو وبدل الثياب كما عرض لعبد
الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما اه معنى (قوله بان تغطي) الى قول المتن وفي
الجملة فى المغنى (قوله ما يزيل ذلك) من نحو مشط ودهن اه شرح المنهج (قول المتن لمرض الخ) اى او
هرم اه شرح المنهج (قوله فاكثركا الخ) بقدر الحاجة اه معنى (قوله لان لها عليه نفقة مقدرة) فيه انه
يعتبر جنسا وقديكون الواجب لها في البادية اذا ابدلته لا يكفيها كما اذا كان قوت البادية ذرة وهى معتادة
للبر فقد يكون مد الذرة لا يساوى نصف مد بر شيدى وسيد عمر وايضا قد لا يجب لها في البادية ما كان يجب
لها في الحضرة من انواع الادم والكسوة والالات الاكل والنظافة باختلاف عرفها وما ذكره اخر اه قوله
وليس له منعها الخ (قوله وفى سد الطاقات الخ) عطف على قوله اخر (قوله كما اتفق به ابن عبد السلام الخ)
وكذا اتفق به شيخنا الشهاب الرملى اخذ من الافتاء المذكور نهاية وسم (قوله لاجماعا) الى قوله وفى الكافي
فى النهاية لا قوله بمجرد اعطائه الى لان الصفة (قوله واعترض) اى دعوى الاجماع (قوله ما قدمه الخ) اى

الى حطب أو غم و اعتادته وجب كما قاله الاذرى فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو لبل أو بقر لم يجب
غيره مرش (قوله بخلاف الخدومة) والوجه كما افاده الشيخ اى شيخ الاسلام وجوب الخف والرداء
للخدومة ايضا فانها تحتاج للخروج الى حمام او غيره من الضرورات وان كان نادرا مرش (قوله لأنحوسراويل)
سراويل) الاوجه وجوب السراويل للخدمة حيث اعتيد كما هو الان بنحو مصر لان الباب مبنى على العادة
مرش (قوله والذي يتجه الخ) كذا مر (قوله وما ذكره اخر ايتعين حله الخ) كذا مر (قوله بل يجب)

يسد عليها الطاقات فى مسكنها وله أن يغلق عليها الباب اذا خاف ضررا يلحقه فى فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخياطة فى
منزله اه وما ذكره اخر ايتعين حله على غير زمن الاستمتاع الذى يريده وعلى ما اذا لم تتعذر به وفى سد الطاقات يحتمل على
طاقات لارية فى فتحها والا فله السد بل يجب عليه كما اتفق به ابن عبد السلام فى طاقات ترى منها الاجانب اى وعلم منها تعمد رؤيتهم
لانه من باب النهى عن المنكر (ويجب فى المسكن امتناع) اجماعا واعترض ولانه مجرد الاتضاع فاشبه الخادم المعلوم بما قدمه فيه انه

بقوله بجرة أو أمة له الخ (قوله كذلك) أى امتناع لامتلاك (قول المتن كطعام) أى وادم ودهن ولحم اه
معنى (قوله) بمجرد الدفع من غير لفظ الخ) عبارة المغنى ولو بلا صيغة ويكفى ان ينوى ذلك عما تستحقه عليه
سواء اعلمت بنية ام لا كالكفارة اه وسبق عن الاسنى وياتى عنه وعن النهاية ما يوافقه (قوله) ينبى على
كونه الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ويتصرف الخ مفرع على ما قبله فكان الاول ان يأتى بالفاء بدل الواو
كأنه عليه المغنى (قوله) بما شاء الخ) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشزت فى أثناء اليوم او الليلة فهل يتبين
فساد التصرف لسقوط النفقة بالنشوز كاسياق وعلية فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيوانا
حصل منه نحو لبن وسمن ثم نشزت فى اليوم او الليلة وهو باق رجوع فيه بالزيادة المنفصلة او لا يتبين ما ذكر
ولا يرجع فى الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال مر القياس الاول اه سم (قوله) ولاجل هذا) أى من بيان
الانبناء مع غرض التقسيم إلى الامتاع والتمليك وطأله أى لقوله يتصرف فيه بما قبله أى بقوله تمليك وقوله
وان علم أى ما قبله وقوله تمليكها حبا بدل من قوله السابق (قوله) على نفسها) ينبغى زيادة او على خادمها
ليتنزل عليه ما يأتى اه رشيدى أى قوله أو بما يضر خادمها (قول المتن) منعها) أى زوجها من ذلك اه
معنى (قول المتن) وما دام نفقه) أى مع بقاء عينه اه معنى (قوله) فلا يرده عليه) أى ان اهمله (قوله) ومنه)
أى الطعام (قوله) بجامع الاستهلاك واستقلالها الخ) يتأمل مامعنى استهلاك نحو الظروف ومامعنى
الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد اوردت ذلك على مر التابع له فى ذلك

أقضى به شيخنا الشهاب الرملى أخذ من املاء ابن عبد السلام المذكور مر ش (قوله) لها أو لخادمها الخ)
عبارة قد تدل على انها تملك طعام خادمها الحرة وهو احد وجهين فى الروض وشرحه بلا ترجيح والاوجه
خلافه وان الملك للحرة الخادمة وقد يمنع دلالة عبارة تع على ما ذكر فليتأمل فانه أى المنع تعسف (قوله) للحرة
ولسيد الامة) المفهوم من العبارة انه تفصيل فى الزوجة وحينئذ فلا يشك فى ذكر الامة بما تقدم انه لا اخدام
لها لانها تتخدم حال المرض لكن على هذا فى إطلاق تصرف سيد الزوجة الامة بما يشاء شىء يعلم بماسياق وفى
الحزم بملك الزوجة نفقة خادمها الحرة نظر لانه أحد وجهين بلا ترجيح فى الروض وشرحه والاوجه خلافه
فان قلت ما الدليل على ان المفهوم من العبارة ان تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلا للخادمة قلت لا مور منها القطع
بان ضمير تصرف الفاعل وضمير يضرها المفعول للزوجة مع القطع بان لا يفهم من العبارة إلا الاتحاد مرجع
هذين الضميرين مع مرجع ضمير تصرف فيه الفاعل فيكون للزوجة ايضا ومنها قول الشارح ولاجل هذا الخ
فان قول المصنف السابق تمليكها حبا ليس إلا فى الزوجة فيكون الموطأ به والموطأ له فى الزوجة أيضا فليتأمل
(قوله) فى المتن يتصرف) فان قيل هلا عبر بالفاء التفرعية قلت اشارة إلى ان هذا مقصود مستقل (قوله) بما
شاء من بيع وغيره) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشزت فى أثناء اليوم واليلة فهل يتبين فساد التصرف
لسقوط النفقة بالنشوز كاسياق بناء على ان المبراد بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها اذا وجوبها مشروط
باتقاء النشوز فى اليوم واليلة وعلى هذا فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بان اعتاضت حيوانا حصل منه نحو
لبن وسمن ثم نشزت فى اليوم واليلة وهو باق رجوع فيه بالزيادة المنفصلة أو لا يتبين ما ذكر ولا يرجع فى
الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال مر القياس الاول (قوله) وان علم الخ) أى ما قبله (قوله) فى المتن ككسوة)
قال فى الروض فلا تسقط بمستاجر ومستعار فلو لبست المستعار وتلف أى بغير الاستعمال فضائه يارم
الزوج قال فى شرحه لانه المستعير وهى نائبة عنه فى الاستعمال والظاهر ان له عليها فى المستاجر اجرة المثل لانه
إنما اعطاها ذلك عن كسوتها اه (قوله) ومنها الفرش) تناول مادام نفقه للفرش ظاهر فلا حاجة إلى تكلف
إدخالها فى الكسوة مع عدم تبادلها منها بل يتبادر عدم كونها منها ولا وجه لا يراها مع ظهور تناول الممثل
لها (قوله) بجامع الاستهلاك) يتأمل وعبارة الروضة وكل ما يستهلك يجب تمليك وكذا الكسوة والفرش
والآلة اه (قوله) بجامع الاستهلاك واستقلالها بأخذه) يتأمل مامعنى استهلاك نحو الظروف ومامعنى
الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد اوردت ذلك على مر التابع له فى ذلك

كذلك (و) فى ما يستهلك
كطعام) لها او لخادمها
المملوكة لها او الحرة
(تمليك) للحرة ولسيد الامة
بمجرد الدفع من غير لفظ كما
فى الكفارة (و) ينبى على
كونه تمليكا ان الحرة وسيد
الامة كل منهما (يتصرف
فيه) بما شاء من بيع وغيره
ولاجل هذا مع غرض
التقسيم وطأله بما قبله وان
علم من قوله السابق تمليكها
حبا (فلو قرت) أى ضيق
على نفسها فى طعام او غيره
ومثلها فى هذا سيد الامة كما
هو ظاهر (بما يضرها) ولو
بان يفره عنها او بما يضر
خادمها (منعها) الحق التمتع
(وما دام نفقه ككسوة)
ومنها الفرش فلا يرده عليه
(وظروف طعام) لها ومنه
الماء (ومشط) وما فى معناه
من آلات التنظيف (تمليك)
كالطعام بجامع الاستهلاك
واستقلالها بأخذه

فيشترط كونها ملكة وتصرف فيها بما شاءت إلا أن تؤثر لها منعه من استعمال شيء من ذلك كذا كل ما يكون تملكاً (وقيل امتناع) فيمكن
نحو مستعار ولا تصرف في غير ما أذن لها كالسكن والخادم والفرق ما مر أنها تستقل بهذين (٣١٩) بخلاف نحو الكسوة واختير هذا

في نحو فرش ولحف وظاهر
أنها على الأول تملكه بمجرد
الدفع والاخذ من غير لفظ
ولأن كان زائداً على ما يجب
لها لكن الصفة دون الجنس
فيقع عن الواجب بمجرد
إعطائه من غير قصد صارف
عنه وقبضها لأن الصفة
الزائدة وقعت تابعة فلم تحتج
للفظ بخلاف الجنس فلا
تملكه إلا بلفظ لأنه قد
يعبرها قصداً لتجملها به ثم
يسترجه منها ومن ثم لو
قصد به الهدية ملكته
بمجرد القبض إذ لا يشترط
فيها بعث ولا أكرام
وتعبرهم بها للغالب وحينئذ
فكسوتها الواجبة لها باقية
في ذمته وفي الكافي لو اشترى
حلياً ودنياً لزوجته
وزينها به لا يصير ملكاً لها
بذلك ولو اختلفت هي
والزوج في الإهداء والعارية
صدق ومثله ورثته كما يعلم
بما مر آخر العارية والقراض
وفي الكافي أيضاً لزوج بنته
بمجاز لم تملكه إلا بإيجاب
وقبول والقول قوله أنه
لم يملكها ويؤخذ ما تقرران
ما يعطيه الزوج صلحة أو
صباحية كما اعتد ببعض
البلاد لا تملكه إلا بلفظ
أو قصد إهداء واقفاء

فلم يجب بمقتضاه سم وأجاب الرشيدى عن الأول بما نصه فإن قلت كيف هذا مع أن الكلام هنا فيما
يدوم نفعه المقابل لما يستهلك في المتن قلت معنى الاستهلاك أن مانعاً له أن يملكه ولا يستهلكه وإن انتفعت به
مدة أي بخلاف نحو المسكن والحاصل أن الكسوة ونحوها ما يستهلك بالمعنى الذي ذكرته ولهذا التحقق
بالطعام على الصحيح بجامع الاستهلاك أي في الجملة ولما كان يدوم نفعه ولا يستهلك حالاً جرى فيه الخلاف
فقال اه وأشار الكردى إلى الجواب عن الثاني بما نصه قوله واستقلالها لغيره أي عدم شركة الزوج معها
بخلاف المسكن فإن الزوج يسكن معها فيه اه وسيأتي عن المعنى والرشيدى مثله (قوله) فيشترط كونها
ملكاً (قوله) فلا تسقط بمستأجر ومستعار ولو لبست المستعار وتلف بغير الاستعمال فضائه يلزم الزوج لأنه
المستعير وهي ثابتة عنه في الاستعمال قال شيخنا والظاهر أن له عليها في المستأجر أجرة المثل لأنه إنما أعطاهما
ذلك عن كسوتها انتهى والظاهر خلافه اه معنى (قوله) كونها أي الكسوة الخ (قوله) ولها منعه الخ
فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الأجرة وأرش ما نقص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سفينة
وصغيرة ونحوه فيجرم على وليها تمسكين الزوج من التمتع بامتعتها لما فيه من التصنيع عليها وأما ما يقع
كثيراً من طخبها ما يأتي به الزوج في الآلات المتعلقة بها واكل الطعام فيها وتقدّمها للزوج ولما يحضر عنده
فلا أجرة لها عليه في مقابلة ذلك لا تلافيها بالمنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي ولم يذكر
له أجرة بل هو أولى لجرمان العادة به ومثل ذلك يقال في الفرش المتعلقة بها اه ع (قوله) ولا تصرف
الخ أي على هذا الثاني اه ع (قوله) ما مر أنها لا تستقل الخ عبارة المعنى وأجاب الأول بأن هذه الأمور
تدفع إليها والمسكن لا يدفع إليها ولا يمسكنها الزوج معه اه وعبارة الرشيدى بمعنى أن كلا منهما قد يكون
مشاركاً في الانتفاع بينهما وبينه اه (قوله) واختير هذا أي قول الامتاع (قوله) على الأول أي الأصح
(قوله) بمجرد الدفع والاخذ الخ لكن مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه نهاية واسنى ومعنى قال الرشيدى
قوله لكن مع قصده بذلك الخ خرج بذلك ما لو أطلق في دفعه اه عبارة ع (قوله) فحينئذ بين
يديها بلا قصد لا يعتد به اه (قوله) وإن كان الخ أي مادام نفعه ككسوة الخ (قوله) من غير قصد صارف الخ
ظاهرة أنه يكفي عدم الصارف ولا يشترط قصد الأداء عما لزمه سم وتقدم أن الشارح يعتبر في كل دين قصد
الأداء ما لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم به بما قدمه فلا مخالفة اه سيد عمر أي بين الشارح وبين الأسنى
والنهاية والمعنى (قوله) فلم تحتج أي الصفة الزائدة أي تملكها (قوله) بخلاف الجنس أي الزائد على الواجب
لها (قوله) وتعبرهم أي الأصحاب بهما أي البعث والأكرام في الهدية فأنهم قالوا في الهبة وإن بعث أكراماً
فهدية اه كردى (قوله) وحينئذ أي حين وجود الصارف كقصد الهدية (قوله) ودنياً كما يعلم
أو (قوله) إلا بإيجاب الخ أو بقصد الهدية أخذاً مما مروى (قوله) والقول قوله الخ أي فيما لو اختلفت
البنت ونحو أبيها في الإهداء والعارية (قوله) استرده محل تأمل أن أريد استرداد جميعه اه سيد عمر أقول

فلم يجب بمقتضاه (قوله) تملكه بمجرد الدفع ولا يتعدى بشرط قصد الدفع عما لزمه بل يكفي عن القصد
المذكور الوضع بين يديها مع التمسك من الأخذ ولو دفع لها النفقة أو الكسوة بقصد ما لزمه لكن مع زيادة فإن
كانت الزيادة من جنس الواجب ملكت الجميع وكان الدفع بقصد أداء ما لزمه متضمناً للتبرع بالزيادة وإن
دفع بلا قصد أو زيادة من غير الجنس لم يملكها وله الرجوع فيما دفعه وحقها باقى في ذمته مر ولها الانتفاع
بما دفعه على وجه العارية مر (قوله) بمجرد إعطائه من غير قصد الخ كذا مر ش (قوله) بمجرد إعطائه
الخ في شرح الروض بأن يسلم لها بقصد أداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وتقدم في
الضمان أنه لا بد من وقوع المدفوع عن الدين من قصد الأداء عنه ولو اختلفت مع الزوج أو ورثته في أن مادفعه

غير واحد بأنه لو أعطاها مصروفاً للعرس ودفعها وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح إذ التقيد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية
لما قررته فيها كالصلحة لأنه إن تلفظ بالإهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية وإلا فهو ملكه وأما مصروف العرس
فليس بواجب فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه وأما الدفع أى المهر فإن كان قبل الدخول استرده وإلا فلا لتقرره به فلا يسترده بالنشوز

ويدفع التامل بما في عش من ان المهر مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطبق الوطء وتمكنه ومعنى وجوبه بالعقد حيث انه لو مات احدهما قبل التمكن استقر المهر او طلعا قبل الدخول استقر النصف اه (قول المتن وتعطى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاختصاص في اثناء اليوم او الاختصاص من اول الفصل ويحجر الزوج على الدفع من حيثئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظرو المتجه الثاني ثم اوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجته فليراجع سم على حج اه عش (قوله لتكون عن فصلها) إلى قوله فان نشزت في النهاية (قول المتن اول شتاء وصيف) قال الدميري والظاهر ان هذا التقرير في غالب البلاد التي تبق فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبق فيها هذه المدة لفرط الحرارة او لرداء ثيابها وقلة بقائها اتبعت عاداتهم وكذا ان كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل الدرة بالسين المهمة فالاشبه اعتبار عاداتهم اه سم على حج ويفهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التجديد كل ستة اشهر مثلا دفع لها من ذلك ما جرت به عاداتهم فلم يبق في تلك المدة وجوب تجديده على المادة لانها ملكت ما اخذته سن تلك المدة دون ما بعدها اه عش (قوله هذا ان وافق) إلى قول المتن فان ماتت في المغنى (قوله هذا ان وافق الخ) وعليه فلا خصوصية لاول الشتاء ولا لاول الصيف بل المدار حيثئذ على وقت الوجوب رشدي عبارة عش قوله ولا اعطيت وقت وجوبها الخ هذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتاء وصيف هذا وقال سم عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في اثناء احدهما حكمه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة اول الباب الا ان انتهت و اشار بما ياتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه الخ عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب من انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط اه اقول وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع اليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه اه عش اى ويبتدا بعد تلك البقية فصولا كوا مل دائما قليوني (قوله كفرش) اى وآلات اه عش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ منه وجوب اصلاحها المعتاد كالمسمى بالتجديد مر سم على حج ومثل ذلك اصلاح ما عده لها من الالة كنيض النحاس اه عش (قوله العادة الغالبة) اى فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عش (قوله وبلا تقصير) مبتدا خبره قوله ليس قيذا عبارة المغنى (تنبيه) قوله بلا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير اولى ولكنه

(وتعطى الكسوة اول شتاء) لتكون عن فصلها وفصل الربيع (و) اول (صيف) لتكون عنه وعن الخريف هذا ان وافق اول وجوبها اول فصل الشتاء ولا اعطيت وقت وجوبها ثم جددت بعد كل ستة اشهر من ذلك نعم ما يبق سنة فاكثر كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كامر (فان تلفت) الكسوة (فيه) اى اثناء الفصل (بلا تقصير) لم تبدل ان قلنا تملك (كنفقة تلفت في يدها وبلا تقصير اى منها ليس قيذا لما بعده بل عدم الابدال مع التقصير اولى بل لمقابله وهو الامتع

لها قصد به الواجب او لاصدق الزوج ووارثه وطالبت بحقه الزوج او التركة مر (قوله من غير قصد الاداء بالزومه) وذكر شيخ الاسلام خلافة (قوله في المتن وتعطى الكسوة اول شتاء وصيف) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاختصاص في اثناء اليوم او الاختصاص من اول الفصل ويحجر الزوج على الدفع حيثئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظرو المتجه الثاني ثم اوردت ذلك على مر فوافق على ما استوجته فليراجع (قوله في المتن وتعطى الكسوة الخ) قال الدميري والظاهر ان هذا التقدير في غالب البلاد التي تبق فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبق فيها هذه المدة لفرط الحرارة او لرداء ثيابها وقلة مادتها اتبعت عاداتهم وكذلك ان كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسين المهمة فالاشبه اعتبار عاداتهم اه (قوله هذا ان وافق اول وجوبها اول فصل الشتاء ولا الخ) عبارة شرح الروض تقطاعها اول كل منهما اى الشتاء والصيف فلو عقد عليها في اثناء احدهما حكمه يعلم بما ياتي في نظيره من النفقة اول الباب الا ان اهو اشار بما ياتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه كل يوم عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط هنا (قوله يعتبر في تجديدها العادة) ويؤخذ من وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كالمسمى

امامته فهو قيد لما بعده ومن ثم صرح ابن الرفعة بانها لو بليت اثناء الفصل لسخاقتها ابدالها لتقصيره (فان) نشرت اثناء الفصل سقطت فان عادت للطاعة كان اول فصل الكسوة ابتداء عودها ولا حساب لما قبل النشوز من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشوز وان (ماتت) او مات (فيه لم ترد) ان قلنا تملكوا فهم تردانها قبضتها فان وقع موت او فراق قبل قبضها وجب لها من (٣٢١) قيمة الكسوة ما يقابل من العصمة

على ما يحته ابن الرفعة ونقل عن الصميري لكن اُقي المصنف بوجودها كلها وان ماتت اول الفصل وسبقه الى نحوه الروياني واعتمده جمع متأخرون منهم الاذري والبليغي واطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي لحظة من الفصل لان ذلك جعل وقتا للاجاب فلم يترك الحال بين قليل الزمان وطويله اى ومن ثم ملكتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو اعطاها كسوة أو نفقة مدة مستقبله جاز وملك بالقبض كتمجيل الزكاة ويستردان حصل مانع وفي القياس على تعجيل الزكاة نظر لان له سببين دخل وقت احدهما ومن ثم لم يجوز لسنتين وليس هنا إلا سبب واحد هو اول اليوم او الفصل إلا ان قال النكاح هو السبب الاول فحينئذ يجوز التعجيل مطلقا (ولو لم يكسها أو ينفقها مدة) هي ممكنة فيها (الكسوة والنفقة لجميع ماضى من تلك المدة (دين) لها عليه ان قلنا تملك لانها استحققت ذلك في ذمته (فرع)

شرط لمفهوم قوله ان قلنا تملك فانه يفهم الابدال ان قلنا امتاع كما تقدم بشرط عدم التقصير ويمكن ان يقال المراد بلا تقصير من الزوج فلودفع اليها كسوة سخيقة فليت الخ اه (قوله امامته) محترز قوله اى منها اه سم (قوله ابدالها) هلا وجب التفاوت فقط اه سم (قوله سقطت كسوتها) قضيتها لو كان دفعها لها قبل النشوز استردتها سقوطها عنه وهو ظاهر اه ع ش (قوله كان اول فصل الكسوة الخ) فيه نظر والوجه سقوط جميع الفصل وان عادت الى الطاعة كافي نظيره من اليوم إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك فليراجع ثم رأيت شرح مر عبر بقوله فان عادت للطاعة اتجه عودها من اول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل اه سم (قوله لانه بمنزلة يوم النشوز) فيه ان المتبادر عود الصمير الى الفصل فيفيد التعليل حينئذ عدم حساب ما بقى فيخالف ما قبله اه سم اى من حساب الفصل باول عودها وعدم تأثير النشوز إلا فاما ماضى اه رشيدى (قوله وان ماتت) اى او ابانها بطلاق او غيره اه معنى (قوله او مات) الى الفرع فى النهاية (قوله ان قلنا تملك) معتمده اه ع ش (قوله او فراق) اى بطلاق او غيره (قوله لكن اُقي المصنف بوجودها الخ) وهو المعتمد نهاية قومنى (قوله ولا يهول عليه الخ) التحويل التقرير والمراد به هنا انه لا يبالغ فى التشنيع بالاعتراض عليه اه ع ش (قوله لان ذلك الخ) تعليل لعدم التحويل (قوله بل لو اعطاها الخ) عبارة المعنى ولو اعطاها كسوة سنة او نفقة يومين مثلا فماتت فى اثناء الفصل الاول منها او اليوم الاول من اليومين استرد كسوة الفصل الثانى ونفقة اليوم الثانى كالزكاة المعجلة اه (قوله لان له) اى لو جوب الزكاة (قوله سببين) احدهما النصاب والاخر الحول اه كردى (قوله مطلقا) اى يومين أو فصلين فاكثر اه كردى (قول المتن دين) اما الاخداف فى حالة وجوده لو مضت مددة ولم يات لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما اُقي به الوالدر حمة الله تعالى شرح مر اه سم قال ع ش ومثل الاخداف الاسكان اه (قوله كفى فى الجواب الخ) قضيتها ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلوراجاب بانفتحت او نشرت فالقول قولها يمينها كما سياتى قريبا فى الشرح اه سم

(فصل) فى موجب المؤن ومسقطاتها (قوله فى موجب المؤن) الى قوله ولها مطالبة فى النهاية الا قوله قال الى وثبت (قوله ومسقطاتها) اى وما يتبع ذلك كالرجوع بما انفق يظن الخل اه ع ش (قوله على مامر) اى من التفصيل (قوله ومنه) اى التمكن اه ع ش (قوله ان تقول الخ) فان لها النفقة من

بالتنجيد مر (امامته) هو محترز قوله قبل اى منها (قوله ابدالها) هلا وجب التفاوت فقط (قوله كان اول فصل الكسوة الخ) هذا صريح فى انه يحسب لها بعد عودها الى الطاعة ما بقى من الفصل الذى نشرت فى اثنائه وفيه نظر على ان الهاء فى لانه بمنزلة الخ ان عادت للفصل دل على عدم حساب ما بقى فيخالف ما بقى وبالجملة فالوجه سقوط جميع الفصل وان عادت الى الطاعة كافي نظيره من اليوم الا ان يوجد نقل بخلاف ذلك فليراجع ثم رأيت مر عبر بقوله فان عادت للطاعة اتجه عودها من اول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل اه (قوله لكن اُقي المصنف الخ) اعتمده مر (قوله إلا ان يقال النكاح الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن فدين) اما الاخداف فى حالة وجوده لو مضت مددة ولم يات لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما اُقي به شيخنا الشهاب الرملى مر ش (قوله كفى فى الجواب لا تستحق الخ) قضية كفاية ذلك ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلوراجاب بامتنعت او نشرت فالقول قولها يمينها كما سياتى قريبا فى الشرح (فصل) فى موجب المؤن ومسقطاتها

(٤١ - شروانى وابن قاسم - ثامن) ادعت نفقة أو كسوة ماضية كفى فى الجواب لا تستحق على شيئا وكذا نفقة اليوم إلا ان عرف التمكن على ما يحته بعضهم وفيه نظر بل الاوجه انه يكتفى وان عرف ذلك لان نشوز لحظة يسقط نفقة جميعه كما ياتى وتصدق يمينها فى عدم النشوز وعدم قبض النفقة (فصل) فى موجب المؤن ومسقطاتها (الجديد انها) اى المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوم ما يوم أو فصلا بفصل أو كل وقت اعتد فيه التجديد أو دائما بالنسبة للسكن والخدام على مامر (بالتمكن) التام ومنه ان تقول

مكففة أو سكرانة أو ولي غيرهما متى دفعت المهر الحال سلبت قال بعضهم بشرط ملازمة المسكنه وفيه نظر لأن حبسها لنفسها الجائز لها يشمل امتناعها من مسكنه أيضا لأنه المقصر وذلك لانها في مقابلته ويثبت باقراره وبشهادة البينة به بانها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها إن أراد سفر أطويلا كما قاله الدارمي والبعوي ولا غرابة فيه خلافا لابي زرعة فيلزم القاضي إيجابتها لذلك ويفرق بينها وبين من له دين مؤجل فانه لا يمنع له وإن كان يحمل عقب الخروج بان الدائن ليس في حبس المدين وهو المقصر برضاه بذمته ولا كذلك الزوجة فيهما إذ لا تقصير منها وهي في حبسه (٣٢٢) فلو مكنتاه من السفر الطويل بلا نفقة ولا منفق لادى ذلك إلى اضرارها بما لا يطاق الصبر

عليه لا سيما الفقيرة التي لا تجد منفقا فاقضت الضرورة الزامه ببقاء كفايتها عند من يتق به لينفق عليها وما فيوما وكبقاء مال لذلك دينه على موسر مقر بأذل وجهه ظاهرة اطردت العادة باستمرارها فيما يظهر في الكل ومثلها بعضه الذي يلزمه انفاقه فيلزمه ان يترك له ما ذكر او قطع السبب بفراقها وخرج بالتام مالمو مكنته ليلا فقط مثلا او في دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها وبحت الاسنوى انه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب ان مراده وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر ان مراده وجوبها بالقسط فلو حصل ذلك وقت الظاهر فينبغي وجوبها كذلك من حيثئذ اه ورجح البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقا ويتردد النظر في المراد بالقسط هل هو باعتبار توزيعها على الزمن كله اعني من الفجر إلى الفجر فتحسب حصة ما كنته من ذلك

حينئذ اه معنى (قوله مكففة) أى ولو سفيهة اه ع ش (قوله أو سكرانة) أى متعدي اه سم (قوله او ولي غيرهما الخ) قضيته ان غير المحجورة لا يعتد بمرض وليها وإن زوجت بالا جبار فلا يجب بمرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة سبي البكر إنما يتكلم في شان جوازها او ليأوها اه ع ش (قوله متى دفعت المهر الحال) خرج به ما اعتيد دفعه من الزوج لاصلاح شان المرأة كحماهم وتجيدو نقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من التمسكين فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمسكين اه ع ش (قوله بشرط الخ) متعلق بما يفهمه قوله ومنه ان تقول الخ اى فتجب لها النفقة بمجرد ذلك القول بشرط الخ (قوله الجائز لها) اى لتسلم المهر اه كردى (قوله لانها) اى المؤمن في مقابلته اى التمسكين (قوله وبشهادة البينة به) اى بالتمسكين والباء متعلق بكل من الشهادة والاقرار على سبيل التنازع (قوله او بانها في غيبته الخ) اى والصورة انه تقدم منها نشوز كما يعلم بما يأتى رشيدى وع ش (قوله ونحو ذلك) أى كارسال القاضي له في غيبته على ما يأتى اه ع ش (قوله ولها مطالبة) اى قوله وكبقاء مال في المعنى لا قوله وهو المقصر برضاه في ذمته وقوله لا تقصير منها (قوله بها) اى المؤنة عبارة المعنى بنفقة مدة ذهابه ورجوعه اه (قوله ببقاء كفايتها الخ) الاولى بابقاء الخ (قوله عند من يتق الخ) وينبغي ان يكتب بملتزم موسر يوثق به بنفقتها التزاما مصحوبا بحكم حاكم يرى لزوم بالاتزام كالملكى اه سيد عمر (قوله وكبقاء مال الخ) خبر مقدم لقوله دينه (قوله دينه على موسر مقر الخ) قياس النظائر ان يقال او منكروهم بينة أو علم قاض يقضى بعبله اه سيد عمر (بازل) لعله للاحتراز عن نحو غائب لا يقدر القاضي على قسره اه سيد عمر (قوله وجهه الخ) عطف على قوله دينه (قوله ومثلها) اى الزوجة (قوله بعضه) اى بعض مر بد السفر من اصله وفرعه (قوله او قطع السبب) بالجر عطف على بقاء كفايتها (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله ليلا فقط مثلا او في دار مخصوصة الخ) اى والصورة انه لم يستمتع بها فيهما كما صوره الشيخ ع ش اخذ بما يأتى في شرح ولحاجتها تسقط في الاظهر اه رشيدى (قوله وبحت الاسنوى) إلى قوله ورجح البلقيني في المعنى (قوله قال شيخنا الخ) عبارة المعنى والظاهر كما قال شيخنا أن المراد وجوبها الخ (قوله ورجح البلقيني الخ) مر او اثل الباب انه ضعيف اه كردى (قوله مطلقا) اى سواء كان التمكين في وقت الظهر فقط او دار مخصوصة مثلا (قوله او على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يتأتى في مسألة الاسنوى اه سم (قوله ينفى ذلك) اى وجوب القسط في مسألة الاسنوى (قوله لانها) اى النفقة (قوله غالبا) اى ولا نظر إلى نشوزها بنحو الجنون اه ع ش (قوله بخلافه ثم) اى في مسألة الاسنوى (قوله إذ لا تعدى الخ) اى فصورة مسألة الاسنوى في ابتداء التمكين اه رشيدى (قوله لم توزع) والفرق بين هذه ومسألة الاسنوى انه ثم لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه وامتناعها (قوله أو سكرانة) أى متعدي (قوله لانها في مقابلته) أى التمسكين (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يتأتى في مسألة الاسنوى

وتعطاهما أو على اليوم فقط أو على وقتي الغداء والعشاء كل محتمل والاقرب الاول هنا بل قول الاسنوى فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه إذ الظاهر ان مراده وجوبها بالقسط لا مطلقا كما افاده الشيخ فان قلت ينفى ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم ببليلته بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لانها لا تتجزأ ومن ثم سلمت دفعة ولم تفرق غدوة وعشية قلت يفرق بانه تخلل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها به غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمكين وعدمه إذ لا تعدى هنا أصلا فان قلت قياس ذلك انها الوامنته من التمكين بلا عذر ثم سلمت أثناء اليوم مثلا لم توزع

قلت القياس ذلك وسيأتي عن الأذرعى ما يؤيده قال البلقينى ومقتضى كلام الرافعى فى الفسخ بالاعسار أن ليلة اليوم فى النفقات هى التى بعده وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله فلتسكن ليلالى النفقة تابعة لايامها (لا العقد) بخلاف المهر لأن جهتها فى مدة العقد مجهولة والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولا نها تخالف المهر والعقد لا يوجب عرضين مختلفين (فان اختلافه) أى التمكين بأن ادعته فانكره (صدق) يمينه لأن الأصل عدمه ومن ثم لموافقا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فانكرت صدقت لأن الأصل حيث بقاؤه (فان لم تعرض عليه) من جهة نفسها أو وليها (مدة فلا نفقة) لها (فيها) أى تلك المدة وإن لم يطالبها بعدم التمكين (٣٢٣) وقضيته أنه لا فرق بين عليها بالنكاح

وعدمه فلو عقدت لوليها لإجبارا
وهى رشيدة ولم تعلم
فتركت العرض مدة ثم
علت لم تجب لها مؤنة تلك
المدة وفيه نظر لأنها الآن
معذورة بعدم العلم وهو
مقصر بعدم الطلب وقد
يجاب بأن المؤن اتماهى فى
مقابلة التمكين فتى وجد
وجدت ومضى انتفت
ولا نظر لذلك التقصير ألا
ترى أنه لو طلقها بائنا ولم
تعلم إلا بعد مدة لم تلزمه
مؤنة تلك المدة وإن قصر
بعدم اعلامها وقد سئلت
عن طلق ناشرة ثم راجعها
ولم يعلمها بالرجعة فهل
يلزمه مؤنتها قبل العلم
وقياس ما تقرر عدم الزوم
سواء ألقنا الرجعة ابتداء
أم استدأمة لأنها ان كانت
ابتداء فقد علم أنه لا بد من
التمكين لأن الجهل بالنكاح

هنا من التمكين بلا عذر فى معنى النشوز المسقط لفعلة اليوم والليله اه عش (قوله القياس ذلك) معتمداه
عش (قوله هى التى بعده) معتمداه عش (قوله) وقد يكون قبله (قوله) استطرادى (قوله) لأن جهتها أى المؤن
(قوله) أى التمكين إلى قوله وقضيته فى المعنى لا أقوله أو وليها وإلى قوله وفيه نظر فى النهاية لا أقوله أو
وليها (قوله) عليه أى التمكين (قوله) سقوطه أى الواجب اه عش (قول المتن فان لم تعرض) ببناء
المفعول اه عش (قوله) وإن لم يطالبها أى بالتمكين (قوله) ولم يعلمها من الاعلام (قوله) وقياس ما تقرر
أى من الجواب المذكور (قوله) أو استدأمة عطف على ابتداء (قوله) قريبا أى فى شرح فرضها القاضى (قوله)
كذلك عليه إلى قول المتن وتسقط فى النهاية لا أقوله ومضى إلى واخذ قوله مر إلى المتن (قوله) كذلك أى
من جهة نفسها أو وليها (قوله) عليه أى مع حضوره فى بلدها اه معنى (قوله) أوولى المحجورة أى بصبا أو
جنون إذ تمكين السفهية معتبر بشيى وعش (قوله) انى ممكنة أو ممكن (الاول راجع لغير المحجورة
والثانى لولى المحجورة اه سم (قوله) انى ممكنة) عبارة المعنى انى مسلمة نفسى اليك فاختر انا اتيك حيث
شئت أو أنت تأتى إلى اه (قوله) أو ممكن أى لك منها اه عش (قول المتن وجبت الخ) أى إن كان الخبر
نفقة أو صدقة الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للخبر برماوى اه يجزى (قول المتن من بلوغ الخبر)
ظاهرة وإن لم يمض زمن يمكنه الوصول إليها وسيأتى فى الغائب اعتبار وصوله إليها إن لم يمتنع من المجيء
بعد إعلامه ومضى زمن وصوله ان امتنع وصوله وقياسه اعتبار مضى زمن امكان الوصول هنا ايضا سم
على حج اه عش (قوله) لأنه المقصر إلى قوله فان لم يكن فى المعنى الاقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله
الواجبة إلى فى ماله وقوله وجزم إلى واخذ (قول المتن فان غاب الخ) تقدم فى أوائل باب الصداق بيان من يلزم
عليه مؤنة الطريق فما اذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه (قوله) ابتداء أى قبل عرضها عليه وأما
اذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فان النفقة تقرر وعليه ولا تسقط بغيبته اه معنى (قول المتن
كتب الحاكم الخ) وقد يقال ما الحكم لو لم يكن بالبلد كما هو فليراجع اه سيد عمر أقول سيأتى حكمه قبيل قول
المتن وطريقها ان يكتب الحاكم (قوله) ان عرف) سيد ذكر محترزه (قول المتن ليعلمه) وفى سم بعد ذكر
كلام الروض وشرحه مانصه وقياس ما رجحه الرويانى ان من يذهب إلى بلد الغائب لاعلامه بالحال
ليجى أو يوكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكين واجب عليها فلزمها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة
اذا لم تات تمكين زوجها الحاضر الا فى منزله واحتاجت فى ذهابها إليه إلى مؤنة كانت عليها فليراجع اه
وقوله وقياس ذلك الخ دمر عن المعنى ما يؤيده بل يفيد (قول المتن فيجى الخ) بالنصب عطف على يعلمه اه

(قوله) لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمده مر (قوله) ممكنة أو ممكن (الاول راجع لغير المحجورة والثانى لولى
المحجورة (قوله) فى المتن من بلوغ الخبر) ظاهرة ان لم يمض زمن امكان وصوله إليها وسيأتى فى الغائب اعتبار
وصوله ان يمتنع من المجيء بعد اعلامه هنا ايضا (قوله) فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء) لو قصد الاقامة فى بلد
الغيبه وطلب حملها إليه فهل مؤنة الحمل عليها لتوقف التمكين عليها أولا ويكون المعتمد من التمكين بلد العقد
فيه نظر (قوله) فى المتن فان غاب كتب الحاكم الخ) فى الروض يشرحه فى باب الصداق وتقدم نقله وإن تزوج

قلت يأتى قريبا أن كون الامتناع منه يجعله كالتسليم لها وهذا يناقى ما تقرر قلت لا ينافيه لأنها ثم عرضت نفسها عليه فامتنع فعدت
ممكنة ولا كذلك هنا فانه لا عرض منها اصلا فلا تمكين (وإن عرضت) كذلك عليه ان كان مكلفا ولا فاعلى وليه بان ارسلت
له غير المحجورة أو لولى المحجورة انى ممكنة أو ممكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) لأنه المقصر حيثئذ (فان غاب)
الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتى ثم ارادت عرض نفسها لتجب مؤنتها فعدت الامر للحاكم وظهرت
له التسليم وحيثئذ (كتب الحاكم) وجوبا كما هو ظاهر (الحاكم بلده) ان عرف (ليعلمه) بالحال

ع ش (قول المتن فيجىء الخ) ويجئ به نفسه او وكيله حين عليه يكون على الفور اه معنى (قوله) وتجب مؤنتها من وصول نفسه الخ) اى الى المرأة نفسها لا الى السور اه ع ش (قوله) او وكيله) قضيته انه بمجرد وصول وكيله لم يتحقق معه التمكن حتى فيما اذا وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها اه سم اقول قضية قول المغنى وتجب النفقة من وقت التسليم اه انه لا يتحقق التمكن بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) اى شيئا من الامرين اه معنى (قوله مع قدرته الخ) سيد كر محترزه (قوله) فليكتب) اى القاضى (قوله وينادى باسمه) ماضيا بط المدة التى ينادى فيها اه سيد عمر ولا يبعد ضبطها بما يفيد ظن بلوغ النداء اليه عادة لو كان فى محل النداء (قوله فرض القاضى) عبارة المغنى اعطاها القاضى من ماله الحاضر واخذ منها الخ اه (قوله مالم يعلم الخ) اى بطريق من الطرق كاخبار اهل القوافل عن حاله اه ع ش (قوله) وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له ان يفرض دراهم وياخذ منها كفيلا بما تاخذه لاحتمال عدم استحقاقها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال الرشيدى قوله ويجوز الخ اى فيما اذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض اه (قوله بان له فرض الدراهم) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن امرأة غاب زوجها وترك معها اولاد اصغار ابلا نفقة ولا اقام لها منفقا وشكت الى حاكم شافعى وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقضى لهم نقدا معينا فى كل يوم واذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك فهل التقدر والفرض صحيح ام لا وعما اذا قرر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت به بما قرر لها عن تلك المدة عند حاكم شافعى واعترف به والزمه فهل الزامه صحيح ام لا وعما

رجل امرأة بتعزوهى زبيد سلمت نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد فان طلبها الى عدن فنفتقتها من زبيد الى بتعز عليها ثم من بتعز الى عدن عليه وهل يلزمه مؤنة الطريق من زبيد الى تعز ام لا قال الحناطى فى فتاويه نعم وحكى الرويانى فيه وجهين احدهما نعم لانها خرجت بامر هو الثانى لا لان تمكينها انما يحصل بتعز قال وهذا اقيس واما من تعز الى عدن فعليه اه وقياس ما رجحه الرويانى ان من يذهب الى بلد الغائب فى مسئلة المتن لا اعلامه بالحال ليجىء او يؤكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكن واجب عليها فيلزمها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة اذا لم يتات تمكين زوجها الحاضر الا فى منزله واحتاجت فى ذهابها اليه الى مؤنة كانت عليها فليراجع واعلم ان قوله السابق اعتبارا بمحل العقد يفهم امر من الاول انه لو وكل من بتعز وكلا عقد له بزبيد كان محل التسليم زبيد لانه فى هذه الحالة محل العقد ولعل الظاهر خلافه والامر الثانى انه لو عقد لنفسه زبيد ثم ذهب قبل التسليم الى تعز وطلبها ان تجىء اليه كان محل التسليم زبيد سواء كانت تعز وطنه ام لا وهو محتمل (قوله) او وكيله) قضيته انه بمجرد وصول وكيله يتحقق فيه التمكن حتى فيما اذا كان وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها (وجزم بعضهم بان له فرض الدراهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها اولاد اصغار اولم يترك عندها نفقة ولا اقام لها منفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة اولادها وحضرت الى حاكم شافعى وانتهت له ذلك وشكت واضرت وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقضى لهم عن نفقهم نقدا معينا فى كل يوم واذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وفيلت ذلك منه فهل التقدير الفرض صحيح واذا قدر الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت به بما قدر لها عن تلك المدة وادعت عليه بذلك عند حاكم شافعى واعترف به والزمه فهل الزامه صحيح ام لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة واثبتت وسالت الحاكم الشافعى ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاقها نقدا واجابها لذلك وقدره لها كما تفعله القضاة الان فهل له ذلك اولاهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والاولاد عن النفقة او الكسوة عند الغيبة او الحضور نقدا صحيح اولافاجاب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح اذ الحاجة داعية اليه والمصلحة

(فيجىء) لها (او يوكل)
من يتسلمها او يحملها
اليه ويجب مؤنتها من وصول
نفسه او وكيله (فان لم
يفعل) ذاك مع قدرته عليه
(ومضى) بعد ان بلغه ذلك
(زمن) امكان (وصوله)
اليها (فرضا القاضى) فى
ماله من حين امكان وصوله
وجعل كالتسليم لها لان
الامتناع منه اما اذا لم يعرف
فليكتب لحكام البلاد التى
تردها القوافل عادة من
تلك البلد لطلب وينادى
باسمه فان لم يظهر فرض
الحاكم فنفتقتها الواجبة على
المعسر مالم يعلم انه بخلافه فى
ماله الحاضر وجزم بعضهم
بان له فرض الدراهم، مر
ارل الباب ما يرد

وأخذ منها كفيلا بما تأخذه منه لاحتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له مال حاضر الاحتمل (٣٢٥) أن يقال انه يقتضيه وأعلى باذن لها في

الاقتراض واما إذا منعه من السير أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيئا لعدم تقصير موررجح الاذرعى وغيره قول الامام يكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باخبار مقبول الرواية (والمعتبر في مجنونة ومراقة) قيل الاحسن ومعصر لان المراهقة وصف مختص بالغلام يقال غلام مرأوق وجارية معصر ومرأفيه في النكاح عرض (ولى) لها لاهى لانه المخاطب بذلك نعم لو تسلم المعصر بعد عرضها نفسها عليه ونقلها المنزله لزمه نفقتها وبحث الاذرعى أن نقلها لمنزله غير شرط بل الشرط التسليم التام ويظهر ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كرها عليها وعلى وليها لزمه مؤنتها وكذا تجب بتسليم بالغة نفسها لزواج مرأوق فتسليمها وإن لم ياذن وليه لان له يدا عليها بخلاف نحو مبيع له (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها اجماعا أى خروج عن طاعة الزوج وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة وإن قدر على ردها للطاعة فترك أى الخاقا لذلك بالجناية قيل المراد بالسقوط منع الوجوب

إذا مات الزوج ولم يقدر لزوجه كسوة وأثبتته وسالت الحاكم الشافعى أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقدا وقدره لها كما فعله القضاة الان فهل له ذلك ام لا فاجاب بان تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك إذا يجوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية كما تقدم اه ع ش (قوله) واخذ الخ عطف على قوله فرض القاضي الخ والاقرب ان اخذ الكفيل واجب والظاهر انه يأخذه قبل ان يصرف لها ويشكل بانه ضمان ما لم يجب ولا يقال إنه من ضمان الدرك لانه إنما يكون بمد قبض المقابل وما هناليس كذلك اللهم إلا ان يقال ان هذا مستثنى اه ع ش (قوله) منه أى ماله بالخاضر (قوله) لاحتمال عدم استحقاقها أى بموته او طلاقه اه معنى (قوله) احتمل ان يقال انه يقتضى الخ اعتمده النهاية عبارته اتجه اقتراضه عليه واذا نه لها الخ (قوله) فلا يفرض الخ ولو فرض القاضي لظن عدم الصدر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغى انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل منه لسهولة اقامة البينة عليه اه ع ش (قوله) يكتفى أى الحاكم أى فى انه منعه من السير مانع رشيدى وقوله من السير أى والتوكيل عبارة ع ش أى فى العذر وعدمه انتهى (قوله) قيل الاحسن الخ وافقه المغنى (قول المتن عرض ولى) قضيتها ان العبرة فى السفية بعرضها دون وليها وهو الظاهر اه ع ش (قوله) لها الخ عبارة المغنى لهما بالثنية (قوله) نعم إلى قوله اه فى المغنى لا قوله ومرأفيه فى النكاح وقوله قيل (قوله) لو تسلم المعصر الخ فرضه الكلام فى المعصر مخرج للمجنونة وينبغى ان يكون الحكم فيها كذلك ان تسلمها بعرضها او بدون عرضها اه سيد عمر وسياق عن ع ش ما يوافقه (قوله) بل الشرط التسليم الخ لعل المراد التسليم منه اه رشيدى (قوله) بل متى تسلمها الخ والقياس ان المجنونة وبالغة كالمعصر فى ذلك اه ع ش (قوله) بتسليم البالغة الخ قضيتها ان المراهقة لو سلمت نفسها للبراهق وتسلمها لا يعتد به وقضية قوله لان له بدا الخ خلافه اه ع ش وقد يصرح بتلك القضية قول المغنى وتسلم الزوج المراهق زوجته كاف وإن كرهه الولى اه (قوله) فتسلمها هو قيد معتبر اه ع ش (قوله) منها اجماعا إلى قوله إلا ان كانت معصرة فى النهاية (قوله) أى خروج الخ أى بعد التمكين اه معنى (قوله) ومكرهة من ذلك ما يقع كثير من اهل المرأة ياخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم بذلك اصلاح شأنها كنعمهم للزوج من التقصير فى حقها بمنع النفقة او غيرها اه ع ش (قوله) بل المراد به هنا حقيقته أى ومجازه فهو مستعمل فى الاعم فبالنسبة ليوم النشوز وفصله حقيقة ولما بعدهما مجاز ع ش ورشيدى عبارة سم لعل الاوجه ان المراد اعم من حقيقته ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل اه (قوله) سقطت نفقته الواجبة الخ) بقى السكنى فانظر ما سقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم او الليلة او الفصل اوز من النشوز فقط حتى لو اطاعت بعد لحظة استحقيقته لانه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم والليلة الواقع فيهما النشوز مر سم على حج والظاهر ان مثل السكنى فى ذلك ما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولا واتى وجبة البرد اه بجيرى (قوله) ويعلم من ذلك سقوطها الخ يعنى عدم وجوبها اذ هو المتعين هنا كالا ينبغى اه رشيدى (قوله) لما بعد يوم) بلا تنوين (قوله) بالاولى متعلق يعلم (قوله) ولو جهل سقوطها الخ ومثله

تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله) ويظهر الخ) كذا مرش (قوله) المؤن كلها) ليس فيه إلفصاح بالاسكان (قوله) بل المراد هنا حقيقته لعل الاوجه ان المراد من حقيقته ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل (قوله) اذ لو نشرت اثناء الخ) بقى النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولا واتى وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة فمدة بقائها او كيف الحال للاذرعى فيه تردد واحتمال ان يرجع ويحرق الرجوع (قوله) سقطت نفقته الخ) بقى السكنى فانظر ما يسقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم او الليلة او الفصل اوز من النشوز فقط حتى لو اطاعت بعد لحظة استحقيقته لانه غير مقدر

لاحقيقته إذ لا يكون إلا بعد الوجوب اه وليس على اطلاقه بل المراد به هنا حقيقته اذ لو نشرت اثناء يوم أو ليل سقطت نفقته الواجبة بفجره او اثناء فصل سقطت كسوته الواجبة بالاولى ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشوز فانقرج ع عليها

إن كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وإنما يرجع من أنفق في نكاح أو شره فاسد وإن جهل ذلك لأنه شرع في عقدهما على أن يضمن المؤن بوضع اليد ولا كذلك (٣٣٦) هنا ويحصل (ولو) بحبسها ظاهرا أو بحق وإن كان الحابس هو الزوج إلا أن كانت معسرة وعلم

ما لوجهل نشوزها فانفق ثم تبين له الحال بعد اه ع ش (قوله إن كان الخ) أى ولم تكن محبوسة عنده كما يأتى قبيل قول المصنف والحائل البائن (قوله فاسد) راجع للنكاح أيضا (قوله وإن جهل) أى وإن لم يستمتع بها نهاية ومعنى (قوله ذلك) أى الفساد (قوله لأنه شرع الخ) فيه وقفة لا تخفى اه رشيدى (قوله ويحصل) أى النشوز اه ع ش (قوله ولو بحبسها ظاهرا) إلى قوله وعلم فى المغنى (قوله أو بحق الخ) وفي شرح الارشاد الصغير ولو اذن لها فى الاستدانة ثم حبست فى الدين لم تسقط كمر مبسوطا فى التفليس اه سم (قوله وإن كان الحابس الخ) غاية لقوله أو بحق فقط رشيدى وع ش عبارة السيد عمر إن كان التمتع بالنسبة للظالم والحق فهو واضح الفساد وإن كان بالنسبة للأنثى فقط كده والظاهر فلا حاجة لقوله إلا أن كانت الخ لأنه لغير حق والحال ما ذكر اه (قوله وإن كان الحابس هو الزوج الخ) ويؤخذ منه بالأولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وعلم) أى الزوج ويظهر أنه ليس بقيد عبارة المغنى ولو حبسها الزوج بدينه هل تسقط نفقتها أولا لأن المنع من قبله والأقرب كما قال الأذرى أنها إن منعت منه عند اداسة طأت أو لعسار فلا ولا أثر لرها وان حبست لأنه لا يمنع الاستمتاع بها اه فاطق الاعسار (قوله على الأوجه) وجهه اه سم (قوله أتى بذلك) أى باستثناء المعسرة (قوله فيه) أى بالدخول به لجل الحبس وقوله أو أخرجهما الخ عطف على فيه (قوله عايناهما) أى المحبوسة والتمتع بها (قوله بين هذا) أى حبس الزوجة حيث سقطت بالنفقة (قوله وما يأتى) أى فى شرح إلا أن يشرف على التهدام (قوله أو باعتدادهما) إلى قول التزويج والخروج فى المغنى وإلى قول الأشارع ومن الأذرى فى النهاية (قوله أو باعتدادهما الخ) عطف على بحبسها الخ (قوله أو بغصبها) ومنه ما يقع كثيرا فى زماننا من أن أول المرأة إذا عرض عليهم امر من الزوج أخذوا قهرا عايناهما فلا تستحق نفقة مادامت عندهم اه ع ش (قوله أو يمنع الزوجة الخ) قال الامام إلا أن يكون امتناع دلال سم على المنهج اه ع ش (قوله من نحو لمس) أى من مقدمات الوطء اه معنى (قوله أو توليته) أى وجهها وقوله عنه أى عن الزوج تنازع فيه التغطية والتولية (قول المتن بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره بوطء انزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة اه ع ش (قول المتن يضرمعه الوطء) لعل المراد بالضرر هنا مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تنج التيمم اخذنا بما يأتى له فى ركوب البحر اه سيد عمر ومر آفغان ع ش ما يوافق (قوله أو نحو حبض) أى ما يمنع الجماع كرتق وقرن وصناووه بالفتح والقصر مرض مدنف ونفاس وجنون وأن قارنت تسليم الزوجة لأنها اعذار بعضها بطرا ويزول وبعضها دائمي وهى معذورة فيها وقد حصل التسليم اه (قوله فتستحق المؤن) أى مع منع الوطء لعذرهما إذا كانت عندهم لحصول التسليم الممكن ويمكن التمتع بهما من بعض الوجوه اه معنى (قوله وتثبت عبالته الخ) سكت عما ثبتت به المرض والقياس أنه لا يثبت إلا برجلين من الأطباء لأنه مما يطالع عليه الرجال غالبا اه ع ش (قوله ولو بيتها الخ) أى ولو كان ذلك المحل بيتها الخ (قوله ولو العيادة) كذا فى النهاية بالمشاة التحتية وعبر المغنى بالموحدة فقال وسواء كان لعباده كحج أم لا (قوله الآتى)

على الأوجه ثم رايت أبا زرعة أتى بذلك فان قلت ما ذكر فى حبس الزوج لها مشكل لأنه إذا كان هو الحابس يمكنه التمتع بها فيه أو بأخر أجهامته إلى محل لا تقى ثم يعيدها إليه قلت كل من هذين فيه مشقة عليه فلم يعد قادرا عليها أما فى الأول فواضح وأما فى الثانى فلأنه إذا فعل بهذا ذلك لم يؤثر فيها الحبس فلم يفده شيئا فان قلت ما الفرق بين هذا وما يأتى أنه لو طلبها للسفر معه فاقرت بدين فنعمها المقر له منه بقيت نفقتها قلت الفرق أنه ثم ما لم يسافر بعد متمكنات منها بلا مشقة فالامتناع إنما هو منه بخلافه فيها هنا وتعين السفر عليه نادر لا يعول عليه أو باعتدادهما لوطء شبهة أو بغصبها أو (يمنع) الزوجة للزوج من نحو (لمس) أو نظير بتغطية وجهها أو تولية عنه وإن مكنته من الجماع (بلا عذر) لأنه حقه كالوطء بخلافه بعذر كان كان بفرجها قرحة وعلت أنه متى لمسها واقعها (وعبالة زوج) بفتح العين أى كبر ذكره بحيث لا تحتمله (أو مرض) بها (يضرمعه الوطء) أو نحو حبض (عذر) فى عدم

من معين فيه نظروا لا بعد سقوط سكن اليوم والليلة الواقع فيها النشوز مرش (قوله وإنما لم يرجع الخ) كذا مرش (قوله ولو بحبسها ظاهرا أو بحق وان الخ) فى شرح الارشاد الصغير ولو اذن لها فى الاستدانة ثم حبست فى الدين لم تسقط كمر مبسوطا فى التفليس اه وقياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى سقوطها بحبسها بحق مر (قوله إلا أن كانت معسرة الخ) لا محيص عن ذلك لأن سقوطها بحبسها ليس إلا للحيولة ولا حيولة مع ظلمه بحبسها وقدرته على إخراجها (قوله على الأوجه) هو وجهه (قوله أى من المحل الذى يرضى الخ) كذا مرش (قوله الآتى) فى شرح قوله ولو خرجت فى غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط

التسكين من الوطء فتستحق المؤن وتثبت عبالته بأربع نسوة فإن لم يمكن معرفتها إلا بنظرهن اليها مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المرض لتوقع شفائه (والخروج من بيته) أى من المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر ولولعبادة وإن كان غائبا بتفصيله الآتى

(بلاذن) منه ولا ظن رضاه عصيان (نشوز) لاذله عليها حق الحبس في مقابلة المؤذن وأخذ الاذرعى وغيره من كلام الامام ان لها اعتماد
العرف الدال على رضا أمثاله لمثل الخروج الذي تريده وهو محتمل ما لم يعلم منه غيرة تقطعه (٣٢٧) عن أمثاله في ذلك ومن الاذن قوله إن لم

تخرجى ضربتك فلا يسقط
به حقها ما لم يطلبها للرجوع
فتمتنع كما أفتى به بعضهم
ويتعين حملها على امتناعها
عشا لا خوفا من ضربها الذي
توعدها به إلا ان أمنها
ووثقت بصدقه فيما يظهر
(إلا ان يشرف) البيت
أى او بعضه الذى يخشى
منه كما هو ظاهر (على
انهام) وهل يكنى قولها
خشيته انهامه او لا بد من
قرينة تدل عليه عادة كل
محتمل والثاني اقرب او
تخاف على نفسها او مالها
كما هو ظاهر من فاسق أو
سارق ويظهر ان الاختصاص
الذى له وقع كذلك واحتياج
للخروج لقاض لطلب
حقها او الخروج لتعلم او
استفساء لم يغنها الزوج
الثقة أى او نحو محرما كما
هو ظاهر عنه ويظهر انها
لو احتاجت للخروج لذلك
وخشى عليها منه فتنة
والزوج غير ثقة أو امتنع
من ان يعلبها او يسال لها
اجره القاضى على احد
الامرين ولو بان يخرج
معها او يستاجر من يسال
لها ويخرجها معير المنزل
او متعد ظلمها او يهددها
بضرب متمتع فتخرج خوفا
منه ونحوها حينئذ غير
نشوز للعذر فتستحق النفقة

أى فى شرح ولو خرج ج فى غيبته الخ (قول المتن بلاذن) يظهر أنهما لو اختلفا فى الاذن فهو المصدق لان
الاصل عدمه ما وفى ظن الرضا فهو المصدق لانه لا يعلم إلا منها ثم رابت قوله الاق ويظهر تصديقها الخ
الضريح فى هذا التفصيل وهل يكنى قولها ظن رضاه او لا بد من قرينة محل تأمل ولعل الثاني اقرب اخذا
بما باقى انفا اه سيد عمر (قوله عصيان) أى الا خروجها للنسك فانه وإن كان نشوز الاتص به لخطر
امر النسك كما يأتى اه عش (قوله ان لها الخ) مفعول اخذ اه كردى (قوله بمثل الخروج الخ) كالخروج
إلى الحمام ونحوه من حوائجها التى يقتضى العرف خروج مثلها لتعود عن قرب اه معنى (قوله) وهو
محتمل الخ) عبارة النهاية نعم لو علم مخالفته لامثاله فى ذلك فلا اه (قوله به) أى بالخروج حينئذ (قوله)
الذى توعدها به) قد يقال ان التوعد بالضرب إنما هو على عدم الخروج لاعلى العود فكان الاولى اذا توعدها
به (قوله البيت) إلى قوله ولو طلبها للسفر فى النهاية لا قوله ويظهر انها إلى او يخرجها (قوله او تخاف) إلى
قوله او يهددها فى المعنى لا المسئلة الخوف على المال او الاختصاص وقوله او نحو محرما إلى او يخرجها
(قوله او تخاف الخ) عطف على يشرف (قوله او مالها الخ) أى وإن قل أخذنا من إطلاقه هنا وتقيده
الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر فى المال كونه ليس تافها جدا لم يكن بعيدا اه عش (قوله كذلك) أى
كالمال (قوله لقاض الخ) او لاعساره بالنفقة سواء ارضيت باعساره ام لا اه معنى (قوله لتعلم) أى الامور
الدينية لا الدنيوية وقوله واستفتاء أى لا محتاج اليه بخصوصه اما اذا ارادت الحضور لمجلس علم لتستفيد
احكاما تنفع بها من غير احتياج اليها حالا او الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذرا اه عش (قوله لم
يغنها الزوج الخ) راجع لقوله أو الخروج لتعلم الخ فقط كما يدل عليه سياقه وصنيع غيره اه سيد عمر (قوله)
عنه) أى الخروج (قوله لذلك) أى لتعلم او الاستفتاء (قوله منه) أى من الخروج لذلك (قوله اجبره
القاضى الخ) ظاهر بالنسبة لصورة الامتناع اما اذا كان غير ثقة فلا يكتفى بسؤاله نعم يحتمل ان يقال باذن
لها او يستاجر لها ثقة يسال لها اه سيد عمر ولعله لم يقع نظره على قول الشرح ولو بان يخرج الخ فتأمل
(قوله على احد الامرين) أى التعليم والسؤال (قوله او يخرجها الخ) او تخرج بيت ايها لزيارة او عيادة
اه معنى (قوله معير المنزل) أى أو مؤجره لا نقضاء مدة الاجارة (قوله أو يهددها) أى الزوج عش
ورشيدى (قوله بضرب متمتع) أى شرعا فالتركيب وصنى ويحتمل انه لإضافى والمعنى بضرب من يتمتع عن
الخروج من البيت لكن قد يغنى عنه على هذا قوله السابق ومن الاذن قوله الخ (قوله حينئذ) أى حين
الخوف (قوله بما ذكر) أى من الضرب والانهام والفاسق والسارق (قوله وإلا) أى بان كان بما يعلم من
غيرها كإخراج المعير او الظالم لها (قوله من إخراج المتعدى) بيان الموصول وقوله بحبسها الخ متعلق
بيشكل (قوله بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس حيلولة حسية بخلاف مجرد الاخراج لا مكان جعلها فى محل
آخر فان فرض تمكنه من دخول الحبس لها ففیه غاية المشقة عليه مع عدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا اه
سم (قوله بان نحو الحبس) الاولى حذف النحو (قوله مانع عرفا) أى من التمتع (قوله فى البحر الملح) فيه
امر ان الاول بالملح لاحاجة اليه لا يطلق البحر الاعلى الملح والثاني ان مقتضاه ان الامتناع من ركوب
الانهار نشوز وإن غلب فيها الهلاك واخافت الضرر المذكور وهو بعيد جدا ولعل التقيده لان الغالب
فيها بحسب الواقع السلامة والامن من الضرر المذكور فلوفرض خوف ما ذكر فيها كوقت هيجانها
(قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله بحبسها) متعلق بيشكل وقوله إلا ان يفرق اعتمده مر (قوله)
بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس حيلولة حسية بخلاف مجرد الاخراج لا مكان جعلها فى محل آخر فان
وإن كان الحبس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده شيخنا
فرض تمكنه

ما لم يطلبها المنزل لائق فتمتنع ويظهر تصديقها فى عذر ادعته إن كان بما يعلم الامنها كالخوف بما ذكره والا احتاجت إلى اثباته وقد يشكل
ما ذكره ناهى عن إخراج المتعدى لها بحبسها ظاهرا إلا ان يفرق بان نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد اخرجها من منزلها ومن النشوز ايضا
امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أن الطريق والمقصود ان لا يكون السفر فى البحر الملح
ياض بالاصل

إلا ان غلبت فيه السلامة ولم يخش من ركو به ضررا يبيع التيمم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وجرى عليه في الأنوار وكذا الأسنوى بل زاد أنه يحرم إركابها ولو بالعقل ولو طلبها للسفر فأقرت بدين عليها لئمتها الدائن منه بطلب حبسها أو التوكل بها فإلغى صحة الإقرار ظاهرا لكن يظهر أن الزوج تحليف المقر له أن الإقرار عن حقيقة ثم رايت شريحا الروياني (٣٢٨) صرح بصحة الإقرار واعتمده الأذرعى وغيره قال الأذرعى لكن لو أقام بينة بانها واقرت

فرار من السفر فوجهان وقوله بعيد إلا أن توفرت القرائن بحيث تقارب القطع فهو محتمل وقد يعرّفونه بأقرارها أو بأقرار الغريم اه وتخطئة التاج الفزاري ما ذكره شريح بأن حق الزوج لا يسقط بأقرارها غير صحيحة لأن الإقرار أخبار عن حق سابق فالمدار فيه على الظواهر لا غير كيف وإقرار المفلس بعد الحجر بدين قبله صحيح مع ظهور الموطأة فيه غالبا ولم ينظروا اليها ثم رأيتني ذكرت ذلك أو آخر الفيلس بزيادة فراجعوه وأقرارها باجارة عين سابقة على النكاح كموالدين ولو كان لها عليه مهر فلها الامتناع من السفر معه حتى يوفى بها كما أفاده قول القفال في فتاويه إذا دفع لامرأته صداقا فليس لها الامتناع من السفر معه والقاضى في فتاويه للولى حمل موليته من بلد الزوج إلى بلده حتى يقبض مهرها قال الزركشى وابن العباد وقياسه أن لبالغة زوجها الحاكم ولم يعطها الزوج

كانت كالبحر بلا شك اه سید عمر (قوله إلا أن غلبت الخ) معتمداه عش (قوله أو يشق) أى السفر اه عش وظاهره عطفه على يكون السفر لكن الظاهر أنه معطوف على يبيع والضمير للضرر (قوله مشقة لا تحتمل الخ) ويتجه أن منها أن لا يعد لها في السفينة منزع لأن الرجال تآمن فيه من اطلاعهم عليها وعلى ما يجب كتبه مما يشق إظهاره مشقة لا تحتمل اه سم (قوله لا تحتمل عادة) أى مثلها اه عش (قوله المنع) مفعول الإطلاق (قوله وجرى عليه) أى إطلاق منع أركاب الزوجة البحر الملح أو منع النشوز (قوله أركابها) أى الزوجة البحر (قوله أو التوكل الخ) عطف على حبسها ولعل مجاز في التكفل أو محرف عنه (قوله لو أقام) أى الزوج (قوله وقوله) أى الزوج وبينته (قوله فهو) أى قبول بينة الزوج حين توفى القرائن (قوله وقد يعرّفونه) أى يعرف الشهود قصدوا الفرار من السفر (قوله ما ذكره الخ) أى من صحة الإقرار (قوله بأن حق الزوج الخ) متعلق بتخطئة (قوله بدين قبله) أى الحجر (قوله فيه) أى الإقرار (قوله ولم ينظروا الخ) أى والحال لم ينظر أصحابنا إلى احتمال الموطوءة وظهورها (قوله ذكرت ذلك) أى صحة الإقرار أو آخر التفليس الخ حاصل ما رجحه هناك أنه يقبل إقرارها بدين آخر وتمنع من السفر معه ولا تقبل بينته أنها قصدت بذلك عدم السفر معه على وجه الوجهين وإن توفرت القرائن بذلك ولو طلب من الزوجة أو المقر له الحلف على أن باطن الأمر كظاهاه واجب في المقر له دون الزوجة لأن إقرارها بأن ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له اه (قوله وأقرارها باجارة) مبتدأ خبره قوله كموالدين (قوله لها عليه) أى للزوجة على الزوج (قوله كما أفاده قول القفال) أى بفهمه (قوله إذا دفع) بدل من قول القفال (قوله والقاضى الخ) أى وأفاده قول القاضى الخ أى بمنطوقه (قوله وقياسه) أى قول القاضى (قوله فهذه) أى مسألة سفر البالغة المقيسة أولى بالتوقف من مسألة حمل الولي لموليته المقيس عليها (قوله المهر وغيره) شامل لمهر حل بعد التمكن ومقتضى قوله الآتى إلا فى مهر الخ خلافه فليحرر اه سید عمر (أقول) ولا يخالفه ويفرق بينهما بأن المضرة فيما يأتى أشد فلذا احتج هنا إلى مسوغ قوى وهو المهر الحال بالعقد بخلاف ما هنا فلذا جاز بمطلق الدين الحال ولو مهر أحل بعد التمكن (قوله منعه منه) أى منع الزوج من السفر لأجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكردى (قوله في ذلك) أى فى كون الدين الحال عذرا فى امتناعها من السفر (قوله سفر الولي) أى حمل موليته (قوله ولو لحاجتها) إلى قوله وقولهم فى النهاية (قوله ولو مع حاجة غيره) شامل لحاجة الزوجة ايضا (قوله على ما يأتى) أى آنفا (قوله لأنها ممكنة الخ) عبارة المغنى ممكنة فى الأولى وفى غرضه فى الثانية فهو المسقط لحقه اه (قوله وخرج) إلى قوله والظاهر فى المغنى (قوله وبخث الأذرعى الخ) معتمداه عش (قوله أن محله) أى الوجوب

الشهاب الرملى ويؤخذ منه بالأولى حبسها له ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كأقضى به شيخنا الشهاب الرملى ودخول الحبس له فيه غاية المشقة عليه لعدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا (قوله أو يشق مشقة لا تحتمل عادة) ويتجه أن من المشقة التى لا تحتمل عادة أن لا يعد لها في السفينة منزع لأن الرجال تآمن فيه من اطلاعهم عليها وهل ما يجب كتبه مما يشق إظهاره مشقة لا تحتمل (قوله منعه منه) أى من السفر وكذا الضمير فى عليه راجع للسفر (قوله أو باذنه) أى وحدها

مهرها السفر لبلدها مع محرم لكن توقف الأذرعى فيما قاله القاضى فهذه أولى والذى يتجه فى دينها عليه الحال المهر وغيره أنه عذر فى امتناعها من السفر لأنه إذا جاز لها منعه منه فأولى منعه من إجبارها عليه ويلحق المعسر بالموسر فى ذلك فيما يظهر فاما سفر الولي وسفرها المذكوران فالوجه امتناعهما إلا فى مهر جاز لها حبس نفسها لتقبضه (وسفرها باذنه معه) ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) باذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما يأتى (لا يسقط) مؤنها لأنها ممكنة وهو المفوت لحقه فى الثانية وخرج بقوله باذنه سفرها معه بدونها لكن صححنا وجوبها هنا ايضا لأنها تحت حكمه وإن ائتمت وبخث الأذرعى أن محله إن لم يمنحها

ولا فاشرة قال البلقيني وهو التحقيق لكنه قيده بقوله ولم يقدر على ردها والظاهر انه مجرد تصور لما سارته لا فرق بين قدرته على ردها والطاعة وأن لا (و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة اجنبى باذنه لا معه (يسقط) مؤنها (في الاظهر) اعدم (٣٩) التمكين اما باذنه لحاجتها فمقتضى قولهم في ان خرجت لغير الحام فانت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وقولهم لو ارتدا معا لا تمتع لها السقوط واعتمده البلقيني وغيره ونص الامم والمختصر ظاهر فيه وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي واقروه ولو امتنعت من النقلة معه لم تجب النفقة الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفوا عن النقلة حيثذاه وقضيته جريان ذلك في سائر صور التشوز وهو محتمل ونوزع فيه عمالا بجدي وامام في مسافرة معه بغير اذنه من وجوب نفقتها تمكينها وان ائتمت بعصيانه صريح فيه وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد التشوز وكذا الليل (ولو نشزت) كان خرجت من بيته (فغاب فاطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤنها مادام غائبا (في الاصح) لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة وبه فارق نشوزها بالردة فانه يزول باسلامها مطلقا لزوال المسقط

(قوله ولا فاشرة) أى ما لم يتمتع بها ع (قوله لكنه قيده الخ) أى البلقيني الخ وقضية صنع المغي أن التقييد موجود في كلام الاذرى (قوله مجرد تصور) أى لا قيد اه نهاية خلافا لظاهر المغي (قوله لما مر) أى في شرح وتسقط بنشوز (قوله أو حاجة اجنبى الخ) هـ ظاهر إذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه ولا فينبغى ان يلحق بخروجها لحاجة باذنه مغي وعش (قوله اما باذنه لحاجتها) أى الزوج والزوج أو الاجنبى اه ع (قوله لم تطلق) مقول القول (قوله عدم السقوط) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله وفي الجواهر) إلى قول المتن ولو خرجت في النهاية الا قوله وهو محتمل إلى وامام وقوله بعد النشوز وقوله وعدم حاكم وقوله لفائدة إلى فيحتمل (قوله واقروه) وافق به والد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله وقضيته) أى كلام الماوردي المذكور جريان ذلك أى قوله الا ان كان يتمتع بها الخ (قوله وظاهر كلام الماوردي الخ) معتمد وقوله نعم يكفي الخ معتمدا ايضا اه ع (قوله نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) ظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذ لم يتمتع بها فيها سم وعش (قوله بعد التشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يتمتع بها بعد النشوز وهل يجري ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجرى م على الجريان وقال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشزت في اثنائه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل إلى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح ببعده النشوز اه سم (قول المتن ولو نشزت) أى في حضور الزوج اه مغي (قوله كان خرجت الخ) عبارة المغي بان خرجت من بيته كما قال الرافعى بغير اذنه اه (قوله في غيبته) الى قوله قال الخ في المغي (قوله وبه فارق الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله فانه يزول باسلامها) أى حيث اعلمته به كما يأتي في قوله لو يتجه ان مراده الخ وقوله مطلقا أى سواء جدد تسليم وتسليم ام لا اه ع (قوله لزوال المسقط) أى مع كونها في قبضته ليفارق نظيره اه رشيدى (قوله وأخذ منه) أى من الفرق المذكور (قوله عادت نفقتها) أى حيث أعلمته وينبغى عدم تصديقها في ذلك لو اختلفا فيه اه ع (قوله وهو كذلك على الاصح) من جملة كلام الاذرى فكان ينبغى ان يزيد قبله لفظة قال اه رشيدى (قوله قال الخ) أى الاذرى (قوله النشوز الجلى) أى الظاهر اه ع (قوله ان مراده) أى الاذرى (قوله ارسال اعلامه الخ) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كما قد يشعر به قوله الاق وعدم حاكم او لا اه سم (اقول) وقول الشارح بخلاف نظيره الخ كالصريح في عدم الاشتراط وسياق عن الرشيدى ما يصرح به (قوله ذلك) أى ويتجه ان مراده الخ (قوله لان عودها الخ) يعنى ان عودا الاستحقاق يعودها الخ (قوله وهل

(قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله عدم السقوط) كذا مر (قوله فتجب) أقي بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) كذا مر وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذ لم يتمتع بها (قوله بعد النشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وان عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يتمتع بها بعد النشوز وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجوز الجرجاني وقال لا يبعد انه اذا استمتع لحظة في يوم وجبت نفقته وما بعده بما يمكن فيه من الاستمتاع ما لم يوجد منها نشوز جديد قال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشزت في اثنائه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل الى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح بعد النشوز (قوله ويتجه الخ) كذا مر (قوله ارسال اعلامه) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كما قد يشعر به قوله وعدم حاكم اولى (قوله

(٢) - شروانى وابن قاسم - ثامن) وأخذ منه الاذرى أنها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلى والنشوز الخفى اه ويتجه ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلى وانما قلنا ذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر وهل

اشهادها عند غيبته وعدم حاكم كعلامه فيه نظر وقياس ما مر في نظائره نعم (وطريقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كاسبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد او ارسل من (٣٣٠) يتسلمها او ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (فرع) التمس زوجة غائب من القاضى

اشهادها (الخ) عبارة النهاية والاقرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كعلامه اه (قوله) وقياس ما مر في نظائره نعم) وظاهر انه ياتي في النشوز الجلى ايضا وقياس النظائر ايضا ان الاشهاد لا يكتفى الا عند تعذر الاعلام فليراجع اه رشيدى (قول المتن وطريقها ان يكتب الخ) اى طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلى وهو طريقها ايضا مع ارسالها تعلمه بالنسبة للنشوز الخفى كما علم مما مر اه رشيدى (قوله) في عود الاستحقاق (الى الفرع في المغنى) (قوله) او ترك ذلك (اى العود وارسل الوكيل (قوله) التمس الخ) اى لو التمس زوجة الخ وان لم يكن نشوز ففى مشكلة مستقلة اه رشيدى (قوله) في مسكنه اى المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها او بيت ابيها (قوله) وحلقها الخ) عطف على قوله ثبوت الخ (قوله) فحينئذ يفرض الخ) اى لو كان ما يفرضه من الدراهم اه عرش وهذا على مختار النهاية ووالده خلافا للشارح كما مر (قوله) حيث لم يثبت الخ) ويظهر انه لو تبين يساره كان لها المطالبة بما بقى من قدر التفاوت اه سيد عمر (قوله) ولا فلا فائدة الخ) تقدم في كلامه ان القاضى يقتضى عليه حيث لم يكن ثم مال او ياذن لها فى الاقتراض اه عرش (قوله) لاعلى وجه النشوز) الى اوله كذا اطلقه شارح في النهاية للاقوله وقضية التعبير الى المتن وقوله وايضا الى المتن (قوله) عن البلد) خرج به خروجها في غيبته في البلد فهو نشوز ولو اجرت نفسها اجارة عين باذنه لشغل في البلد سقطت نفقتها مراه سم على حج وينفى ان مثل غيبته عن البلد خروجه مع حضوره فيه حيث اقتضى العرف رضاه بمثل ذلك على ما مر في قوله السابق واخذ الرافعى وغيره الخ ومن ذلك ما جرت عبادته بانه اذا خرج لا يرجع الا اخر النهار مثالا فلها الخروج للعبادة ونحوها اذا كانت ترجع الى بيتها قبل عوده وعلمت منه الرضا بذلك اه عرش (قوله) لا لاجنبى الخ) اى حيث كان هناك ربية او لم يدل العرف على رضاه بذلك والافلها الخروج كاشتمله قوله فيما رواه واخذ الرافعى وغيره الخ اه عرش عبارة المغنى والاول وجه ما قاله الدميرى من ان المراد خروجها الى بيت ابيها او اقرارها او جيرانها لزيارة او عيادة او تعزية اه اى بشرط عليها الرضا ولو بالعرف في رضامثله بذلك كما مر عنه (قوله) الواقع) اى التعبير بالاهل (قوله) انه لا فرق الخ) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله) تقييده) اى القريب (قوله) وهو متجه) خلافا للمغنى والنهاية كما مر (قول المتن ونحوها) من موت ابيها وشهود جنازته فما نقله الزركشى عن الحوى شارح التنبيه من انه ليس لها الخروج لموت ابيها ولا شهود جنازته مقيد بحضوره اه سم وفي المغنى ما يوافقه (قوله) لمن ذكر) اى من المحارم (قوله) في ذلك) اى الخروج للزيارة ونحوها (قوله) او يرسل لها الخ) اى او تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا كما مر اه عرش (قوله) ولا مؤنة) الى قوله فان قلت في المغنى (قوله) ولا مؤنة لصغيرة) شمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل اطاقة الوطء وقد تقدم ذلك اه عرش (قول المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغيرا وبوافقه قوله الاق وانها تجب لكبيرة على صغير فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة اه سم (قوله) بغيرة) اى غير الوطء اه سم (قوله) وبه فارقت الخ) اى بقوله وليست اهلا الخ (قوله) على صغير) اى ومجنون اه مجيرى (قوله) اذا عرضت الخ)

ان يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلقها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مستقبله فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت انه غيره ويظهر ان محل ذلك ان كان له مال حاضر بالبلد تريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض الا ان يقال له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وايضا فيحتمل ظهور مال له بعد فتاخذ منه من غير احتياج لرفع اليه (ولو خرجت) لاعلى وجه النشوز (في غيبته) عن البلد بلاذنه (لزيارة) لقريب لاجنبى أو أجنبية على الأوجه وقضية التعبير هنا بالقريب وبالاهل الواقع في كلام الشارح وتبعه شيخنا في شرح منهجه انه لا فرق بين المحرم وغيره لكن قضية تعبير الزركشى بالمحارم وتبعه في شرح الروض تقييده بالمحرم وهو متجه (ونحوها) كميادة لمن ذكر بشرط ان لا يكون في ذلك ربية بوجه فيما يظهر (لم تسقط) مؤنتها بذلك لانه لا يعد نشوزا عرفا وظاهر ان محل ذلك ما لم يمنعهم ان

الخروج قبل سفره او يرسل لها بالمنع (والاظهر ان لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا تحتل الوطء وان سلبت له لان تعذر اى وطئها لمغنى فيها وليست اهلا للتمتع بغیره وبه فارقت المريضة ونحو الرتقاء (و) الاظهر (انها تجب لكبيرة) اى لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهره (على صغير) لا يمكن وطؤه اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته (واحرماها بحج او عمرة) او مطلقا (بلاذن) منه

(نشوز ان لم يملك تحليها) على قول في الفرض لان المانع منها ومع كونه نشوزا ليس تعاطيه حراما عليها لخطر امر النسك وبه فارق ما يأتي في الصوم (وان ملك) تحليها بأن أحرمت ولو بفرض على المعتد (فلا) يكون إحرامها نشوزا فانها المأون لانها في قبضته وهو قادر على تحليها والتمتع بها فاذا ترك فقد فوت على نفسه فان قلت هذا يشكل بما يأتي في الصوم أنه يباب لإفساد العبادة قلت يفرق بأن الصوم يتكرر فلو أمرناه بالافساد لتكرر منه وفي ذلك ما يهيب بخلاف الاحرام لانه نادر فلا تقوى مهابته وأيضا فالزم (٣٣١) ثم قريب فتقوى الهيبة حينئذ بخلافه هنا غالبا (حتى تخرج فسافرة

لحاجتها) فان كان معها استحقت ولا فلا نعم من أفسد حبها الذي أذن فيه بجاع يلزمها الاحرام بقضائه فورا والخروج له ولو بلا إذنه وحينئذ يلزمه مؤنها بل والخروج معها (أو) أحرمت (بأذن) منه (ففي الاصح لها نفقة مالم تخرج) لانها في قبضته وفوات التمتع نشأ من إذنه فان خرجت فكما تقرر ولو آجرت عنها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستأجر لكن لا مؤنة لها مدة ذلك كذا أطلقه شارح هنا وفيما مر آنفا وهو مشكل لأن قضية ما مر ان نفقتها لا تسقط مدة الاجارة وهذا بخلافه وقد يجاب بتقدير أن الأمر كذلك عندهم بحمل هذا على ما إذا ثبت بالبينة وذاك بالاقرار والفرق أن الاقرار أقوى فآثر وجوب النفقة بخلاف البينة هذا والذي يتجه ترجيحه أنه لا مؤنة لها مدة الاجارة مطلقا ويفرق بينه وبين

أى أو أسلمت نفسها اه معنى (قول المتن نشوز) أى من وقت الاحرام اه معنى (قوله على قول الخ) أى مرجوح مرفى باب الحج اه معنى (قوله وبه فارق) أى بقوله لخطر الخ (قوله هذا) أى قول المصنف وان ملك فلا (قوله فلو أمرناه) أى لو جوزنا لها الصوم وجعلنا الافساد اليه إذا اراد ولا فلا أمرنا كما لا يخفى اه رشيدى (قوله ثم) أى فى الصوم وقوله هنا أى فى الاحرام (قوله فان كان معها) أى قوله كذا أطلقه الشارح فى المعنى (قوله استحقت) أى ان لم يمنعها من السفر كما مر (قوله نعم من أفسد حبها) فان قلت ما صورة ذلك فانها إن طوعته مختارة فهى المفسدة وان أكرهها لم يفسد حبها قلت قد يصور بالاول ويصح نسبة الفساد اليه لما شاركته فى سببه اه سم (قوله فكما تقرر) أى فى فسافرة لحاجتها اه سم (قوله لم يتخير) أى الزوج فى فسخ النكاح وان جهل الحال اه معنى (قوله لكن لا مؤنة لها الخ) ينبغى أن عمله مالم يتمتع بها اخذنا مرفى فى الناشئة وإلا وجبت نفقة ما مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم أو الليلة بالتمتع فى لحظة منه اه عشر (قوله كذا أطلقه شارح الخ) أى بلا تقييد بثبوت بالاقرار أو بالبينة (قوله وفيما مر الخ) أى فى شرح الا ان يشرف على انهدام (قوله لان قضية ما مر الخ) أى حيث جعلوا هناك المستأجرة الذين قبل النكاح كالمدينة لآخر (قوله بحمل هذا) أى ما هنا من السقوط (قوله إذا ثبت) أى سبق لإجارة الذين على النكاح (قوله وذاك) أى ما اقتضاه ما مر من عدم السقوط وقوله بالاقرار أى على ما ثبت بالاقرار أى كاقيد الشارح به هناك (قوله مطلقا) أى سواء ثبت بالاقرار أو بالبينة (قوله ويفرق بينه) أى بين الاقرار بالاجارة عينا (قوله ثم) أى فى الاقرار بالدين (قوله وان مكنته المستأجر الخ) أى رضى المستأجر بتكليفه منها اه معنى (قوله ولم يتعرضوا) أى الاصحاب (قوله فرق بينه) أى السقوط بالاجارة عينا (قوله هنا) أى فى الاجارة عينا (قوله بخلاف تينك) أى الصوم والاعتكاف (قول المتن ويمنعها صوم نفل الخ) والوجه تقييد المانع من يمكنه الوطء فلا يمنع لمثلصوم بصوم واعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مد نفقا لا يمكنه الوقاع أو مسموحا أو عينا او كانت قرناء أو رتقاء أو متحيرة كالغائب وأولى لان الغائب قد يقدم نهارا فيطأ شرح مر اه سم وقد يشير اليه قول الشارح لانه قد يطرأ الخ لكن ظاهر صنيع المغنى اعتماد اطلاق المانع عبارة سواء أمكنه جماعها ام امتنع عليه لعذر حسى كجبها أو رتقا أو شرعى كتلبسه بواجب كصوم أو إحرام وبحث الاذرعى انه لا يمنع من لا يحل له وطؤها كمتحيرة ومن لا تحتل الوطء اه (قوله إن شاء) أى لى قوله لكن الوجه فى النهاية (قول المتن فان أبت) أى امتنعت من عدم الشروع أو الفطر بعد امره لها به (قوله

الوطء (قوله قلت يفرق الخ) كذا مر (قوله نعم من أفسد حبها) فان قلت ما صورة ذلك فانها إن طوعته مختارة فهى المفسدة وان أكرهها لم يفسد حبها قلت يصور بالاول ويصح الفساد لما شاركته فى سببه (قوله فكما تقرر) أى فى قوله فسافرة لحاجتها (قوله ولو آجرت الخ) كذا مر (قوله فى المتن ويمنعها صوم نفل الخ) والوجه تقييد المانع من يمكنه الوطء فلا يمنع لصوم واعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مد نفقا لا يمكنه الوقاع أو مسموحا أو عينا او كانت قرناء أو متحيرة كالغائب وأولى لان الغائب قد يقدم نهارا فيطأ ولو كانا مسافرين سفر امر خصا فى شهر رمضان كان مخرجا على فعل المكتوبة فى اول الوقت وأولى لما فى التأخير من الخطر على اوجه احتمالات فى ذلك حيث لم يكن الفطر افضل مر ش (قوله على الوجه)

الاقرار بالدين بأنه لا حائل ثم بينها وبين الزوج لانه يمكنه ترك السفر والتمتع بها كما مر وأما هنا فمد المستأجر حائلة فنعت النفقة ثم رأيت أن المنقول الذى سكتا عليه سقوط نفقتها هنا وان مكنته المستأجر منها لانه وعد لا يلزم مع ما فيه من المنة ولم يتعرضوا للفرق بين الاقرار والبينة وهو صريح فيما ذكرته ورأيت شيخنا فرق بينه وبين عدم سقوطها بنذر الصوم أو الاعتكاف المعين قبل النكاح بعين ما فرقت به وهو أن هنا يد احالة بخلاف تينك (ويمنعها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجوبه عليها وان لم يرد التمتع بها على الوجه لانه قد يطرأ له ارادته فيجدها صائمة فيضطر (فان أبت) وصامت أو تمت

غير نحو عرفة وعاشوراء وصلت غير رتبة (فناشرة في الاظهر) فتسقط جميع مؤن ما صامته لا متاعها من التمكن الواجب عليها ولا نظر إلى تمكنه من وطئها ولو مع الصوم لانه قديهاب افساد العبادة فيتضررو من ثم حرم صومها نقلا او فرضا وسعوا هو حاضر من غير اذنه او علم رضاه وظاهر امتناعه مطلقا ان اضرها (٣٣٢) او ولدها الذي ترضعه واخذ ابو زرعة من هذا التعليل انها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء

من تبليها عنه كخياطة بقيت نفقتها وان امرها بتركها فامتعت إذ لا مانع من تمتعها أي وقت أراد بخلاف نحو تعليم صغار لانه يستحي عادة من اخذها من يتيهن وقضاء وطره منها فاذا لم تنته بنهيه فهي ناشرة اما نحو عرفة وعاشوراء فلها فعلها بغير اذنه كرواتب الصلاة بخلاف نحو الاثنين والخميس وبه يخص الخبر الحسن لا تصوم المرأة يوما سوى شهر رمضان وزوجها شاهد الا باذنه ولو نكحها صائمة تطوعا لم يجبرها على الفطر لكن الاوجه سقوط مؤنها (والاصح ان قضاءه لا يتضييق) لكون الافطار بعذر مع اتساع الزمن وقد تشمل عبارة قضاء الصلاة فيفصل فيه بين التضييق وغيره وهو الاوجه (كنفل فيمنعها) منه قبل الشروع فيه وبعده من غير اذنه لانه متراح وحقه فوري بخلاف ما تضييق للتعدى بافطاره او لضيق زمنه بان لم يبق من شعبان الا ما يسعه فلا يمنعه منه ونفقتها واجبة لكنه مشكل في صورة التعدى لان المانع نشاعن تقصيرها وله منعها من صوم نذر مطلق كعين نذرت في نكاحه

غير نحو عرفة (الخ) من النحو تاسوعاء والاثنين وأيام البيض كما يأتي في كلامه اه ع (قول المتن فناشرة) والاقرب ان المراهقة الحاضرة أي المقيمة كالبالغة لو اردت صوم رمضان لانها ما مورة بصومه مضروبة على تركها نهاية (قوله فتسقط) إلى قوله وظاهر في المغنى (قوله او فرضا وسعوا) أي وان كان لها غرض في التقديم كقصر النهار اه ع (قوله مطلقا) أي موسما ومضيقاتش أي وسوا وجد الاذن او العلم بالرضا ام لا سم (قوله من هذا التعليل) أي قوله لانه قديهاب الخ اه ع (قوله وان امرها بتركها) أي ما لم يكن امره بالترك لغرض اخر غير التمتع كرية تحصل له بمن له الخياطة مثلا كتردده على باب بيته لطلب ما يتعلق به من الخياطة ونحوها اه ع (قوله من يتيهن) أي الصغار وكان الاولى التذكير (قوله نيه) أي عن نحو تعليم صغار (قوله اما نحو عرفة) إلى قوله بخلاف نحو الاثنين في المغنى (قوله اما نحو عرفة الخ) أي كالتاسوعاء نهاية (قوله فلها فعلها الخ) وليس له منعها منها ولا تسقط نفقتها بالا متناع من فطرهما اه مغنى (قوله بغير اذنه) أي إلا في أيام الزفاف فله منعها من صومهما فيها اه ع (قوله بخلاف نحو الاثنين الخ) ومنه ستة شوال وان نذرتها بعد النكاح بلا اذن منه كما يأتي اه ع (قوله وبه) أي بقياس نحو عرفة وعاشوراء على رواتب الصلاة (قوله شاهد) أي حاضر (قوله لكن الاوجه الخ) خلافا للنماية ووافقا للمغنى عبارة تهو في سقوط نفقتها وجهان وجهها السقوط كما قاله الاذرى لان الفطر افضل عند طلب التمتع اه (قوله لكون الافطار) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى إلى قوله لكنه مشكل إلى وله منعها (قوله بين التضييق) أي بان فات بلا عذر اه ع (قوله وله منعها الخ) نعم قياس ما مرفى الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متتابعين باذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثناء هنا شرح م اه سم على حج أي فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات إذا نذرتها بلا اذن منه وشرعت فيها باذنه اه ع عبارة المغنى تنبيه تسقط نفقتها بالاعتكاف إلا باذن زوجها وهو معها أو بغير اذن لكن اعتكفت بنذر معين سابق للنكاح فلا تسقط نفقتها اه (قوله من صوم نذر الخ) عبارة المغنى والنهاية قوله منعها من مندور معين نذرت بعد النكاح بلا اذن ومن صوم كفارة ان لم تعص بسببه لانه على التراخي ومن مندور صوم او صلاة مطلق سواء انذرت قبل النكاح ام بعده ولو باذنه لانه مو مع اه (قوله كعين نذرت الخ) ويكون باقيا في ذمتها إلى ان تموت فيقضى من تركتها او يتيسر لها فعله بنحو غيبته كاذنه لهابعد اه ع (قوله وصوم كفارة) ان لم يعص بسببه كذا في شرح الروض وهو موافق للاخذ الا في اه سم (قوله ان المتعدية بسبب الكفارة) أي كان حلفت على امر ماض انه لم يكن وهي عالمة بوقوعه اه ع (قوله وهو متجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وهو) أي ما قاله الاذرى الخ

كذا م ر ش (قوله غير نحو عرفة الخ) هذا الصنيع حيث أطلق المنع أولا وفصل في النشوز ثانيا يدل على اصاله المنع مطلقا وان التفصيل بين نحو عرفة وغيره إنما هو في النشوز بالا متناع وليس مراد ا بدليل قول الروض ويمنعها من تطويل الرواتب وصوم الاثنين والخميس ونحوهما لعاشوراء وعرفة اه بل صرح هو بذلك في قوله الاتي اما نحو عرفة الخ (قوله نحو عرفة وعاشوراء) يحتمل ان يدخل فيه ستة شوال (قوله مطلقا) يدخل فيه اذنه وعلم رضاه فبايضرها وفي اطلاقه نظر (قوله لكن الاوجه) أي من وجب سقوط مؤنها اصح الوجهين عدم السقوط م ر ش (قوله ونفقتها واجبة) كذا م ر ش (قوله وله منعها من صوم نذر مطلق الخ) نعم قياس ما مرفى الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متتابعين باذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثنى هذا م ر ش (قوله وصوم كفارة) قال في شرح الروض أي ان لم تعص

بلا اذنه وصوم كفارة ولو من اتمامه وان شرعت فيه قبل منعه على الاوجه ويؤخذ بما ذكر في المتعدية بالا فطاران وكذا المتعدية بسبب الكفارة لا يمنعهوا وتستحق النفقة وافتى البرهان الفزاري في مسافرين رمضان بان لا يمنعهما من صومه قال الاذرى وتبعه الزركشي وهو متجه ان لم يكن الفطر افضل انتهى قيل وهو اوجه ما نقل عن الماوردي المخالف لذلك انتهى ويؤيده قولهم (و) الاصح

(انه لا يمنع من تعجيل مكتوبة اول الوقت) لحيازة فضيلته واخذ منه الزركشي وغيره انه (٣٣٣) المنع اذا كان التأخير افضل وبحث

الاذرى أن له المنع من
تطويل زائد بل يقتصر على
أكمل السنن والآداب
وفارق مامر في الاحرام
بطول مدته (و) لا من
(سنن رتبة) ولو اول وقتها
لتأكد هاهنا مع قلته منها ومن
ثم جازله منها من تطويلها
بان زادت على أقل مجزى
فما يظهر ويحتمل اعتبار
أدنى الكمال لانهم راعوا
هنا فضيلة اول الوقت فلا
تعد رعاية هذا أيضا ومر
اول محرمات النكاح أن
العبرة في المسائل المختلف
فيها بعقيدته لا بعقيدتها
(ويجب) إجماعا (لرجعية)
حرة أو أمة ولو حائلا
(المؤن) السابق وجوبها
للزوجة لبقاء حبس الزوج
وسلطته نعم لو قال طلفت
بعد الولادة فلي الرجعة
وقالت بل قبلها فلا رجعة
لك صدق بيمينه في بقاء
العدو وثبوت الرجعة ولا
مؤن لها لانها تنكر
استحقاقها وأخذ منه أنها
لا تجب لها وان راجعها
وكذا ادعت طلاقا بانها
فانكره فلا مؤن لها كما قاله
الرافعي وجعله أصلا مقيسا
عليه ويظهر أن محله كالذى
قبله مالم تصدقه (إلا مؤن
تنظف) لا تنفاه موجبا

وكذا ضمير ويؤيده (قوله لحيازة فضيلته) إلى قوله وفارق في المغنى وإلى الفرع في النهاية بمخالفة يسيرة
ابنه عليها (قوله) واخذ منه) أى من التعليل (قوله) إذا كان التأخير أفضل) أى لنحو إيراد نهاية ومعنى
انظر هل يسن الإبرادى حق المرأة مع انصلاها في بيتها أفضل رشيدى (قوله وفارق) أى عدم المنع من
تعجيل المكتوبة ع ش وسم (قول المتن وسنن رتبة) المراد بالرتبة ماله وقت معين سواء توابع القرائن
وغيرها وقد ذكر الرافعي ان هذا اصطلاح القدماء وحيث قد يدخل العيدان والكسوفان والتراويح
والضحى فليس لهنه من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك اه معنى عبارة ع ش ولا فرق
في السنن بين المؤكدة وغيرها اخذنا من إطلاقهم بل ينبغي ان مثلها صلاة العيدين وصلاة الضحى والخسوف
والكسوف والاستسقاء وان مثلها الاذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوهما
ما يستحب فعله عقب الصلوات اه (قوله ولو اول وقتها) وظاهر كلامهم انه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة
اول الوقت معنى واسنى (قوله) جازله منعها من تطويلها الخ) كما صرح به الماوردى اه معنى (قوله)
جازله منعها الخ) وعليه في فرق بين الرتبة والفرص حيث اغتفر فيه أكمل السنن والآداب بعظم شأن
الفرص فروعى فيه زيادة الفضيلة اه ع ش (قوله) بان زادت الخ) عبارة النهاية ان زادت على ادنى
الكمال فيما يظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزى اه (قوله فيما يظهر) معتمد اه ع ش (قوله حرة)
إلى قوله وكذا لو ادعت في المغنى (قوله المؤن السابق الخ) من نفقة وكسوة وغيرهما ولا يسقط ما وجب
لها الا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه لها حتى تفرقها بانقضاء عدتها بوضع الحمل او غيره
فهى المصدقة في استمرار النفقة كاتصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه معنى (قوله وسلطته) عطف
سبب على مسبب اه ع ش (قوله) انها لا تجب ولو راجعها) هل وإن كانت محبوسة عنده والظاهر الوجوب
حيث أخذنا مما يأتى قريبا فليراجع اه رشيدى ويأتى اتفاقا عن المغنى وع ش ما يوافقه (قوله) فلا
مؤن لها الخ) قال في المطلب لكن ظاهر نص الام الوجوب انتهى وهذا الوجه لانها محبوسة لاجله كما يؤخذ
بما مر فيما اذا ادعت الرضاع وانكر اه معنى وجمع سم بين ما هنا وما مر في مسئلة الرضاع بحمل ما هناك
على المستمتع بها بالفعل وما هنا على غير المستمتع بها ويوافقه قول ع ش ولعل ما هنا مفروض فيما إذا لم
يحبسها ولا تمتع بها اه (قوله مالم تصدقه) ينبغى او يستمتع بها اخذنا ما مر في الحاشية اخر الرضاع عن ابن
أبى الدم وشيخنا الشهاب رحمهما الله تعالى اه سم (قول المتن) لا مؤنة تنظف) فلا تجب لها إلا إذا نادت
بأهوام للوسخ فيجب كما قاله الزركشى ما ترفه به كامر معنى والحاصل ان الرجعية والحامل البائن الغير
المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى التلتنظف والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لها السكنى فقط بحججى (قول
المتن فلو ظنت) بضم اوله اه معنى (قوله) لانه بان) إلى قوله ولو وقع في المغنى (قوله) فان لم تذكر شيئا الخ)
عبارة المغنى فان جهلت وقت انقضائها قدرت بعادتها حيضا وطهرا ان لم تختلف فان اختلفت اعتبر باقلها

بسيه اه و مر موافق للاخذ الآتى (قوله) إذا كان التأخير أفضل) أى لنحو إيراد مر ش (قوله)
وبحث الاذرى الخ) كذا مر ش (قوله وفارق مامر) أى في قوله في المتن لا يمنع من تعجيل الخ ولو اول
وقتها كذا مر ش وفي شرح الروض وقضية كلامهم انه يمنعها من تعجيل الرتبة مع المكتوبة اول الوقت
اه (قوله ويحتمل الخ) جرى عليه مر (قوله) ويحتمل اعتبار ادنى الكمال) هلا اعتبر الكمال كفى قول الاذرى
السابق بأكمل السنن والآداب (قوله) وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها) وقياسه أنها لو ادعت
ان بينهما رضاعا محرما فلا مؤن لها لكن نقل عن ابن أبى الدم خلافة وعلمه بانها في حبسه وهو مستمتع بها فان
حمل على انه مستمتع بها بالفعل وهذا على خلافه فلا إشكال لان الظاهر تقييده هذا بغير المستمتع بها اماه
فينبغى وجوب مؤنها عليه اخذنا ما تقدم في شرح قوله ولحاجتها سقط في الاظهر وقد يفرق فلي تأمل (قوله)
ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله مالم تصدقه) ينبغى او يستمتع بها اخذنا ما يأتى في الحاشية اخر الرضاع عن

من غرض التمتع (فلو ظنت) الرجعية (حاملات فانفق) عليها (فبان حائلا استرجع) منها (مادفه) لها (بعد عدتها) لانه بان ان لاشئ
عليه بعدها وتصدق في قدر أقرانها وان خالفت عاداتها وتحلف ان كذبها فان لم تذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها او مختلفة فالأقل

فيرجع الزوج بما زاد لانه المنيقن وهي لا تدعى زيادة عليه فان نسبتها اعتبرت بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليها اخذا باغالب العادات (تنبيه) وان اتى عنه الولد الذي انت به لعدم امكان الحرقه به استرد الزوج ماها ما انفق عليها في مدة الحمل ولكنهها آسال عن الولد فقد تدعى وطء شبهة في أثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة فتتم العدة بعد وضعه وينفق عليها تنبيها اه (قوله) والاى ان لم يعرف لها عادة (قوله) ولو وقع عليه الخ) عمره يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها كان علق طلاقا على فعل شيء ففعلته ولم تعلم به وهو في عدم الرجوع عليها بما انفق في هذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها اه عش (قوله) او فسخ) الى الفرع في المعنى لا لاقوله وانفساخ في موضعين وقوله والقول الى المتن (قوله) او انفساخ بمقارن) سياتى ما فيه (قوله) خلافا لمن وهم فيه) عبارة النهاية على الراجح اه (قول المتن) او ثلاث) اى في الحروتنتين في العبد اه معنى (قوله) كالحادم الخ) عبارة المغنى تنبيه اقتصاره على النفقة والسكسوة قد يفهم انه لا يجب غيرهما وليس مرادا بل يجب لها الادم والسكنى والحادم للخدم ومه اه (قول المتن الحامل) (تنبيه) تسقط النفقة لا السكنى بنى الحمل فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع فان قيل رجوعها بما انفق على الولد ينال اطلاقهم ان نفقة القريب لا نصير ديننا الا بفرض القاضي اجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثئذ اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن لها حاكم مر اه (قوله) انفساخ بمقارن الخ) يتامل صورة الانفساخ بمقارن للعقد عش رشيدى اى وكان ينبغي الاقتصار على الفسخ كافي المغنى (قوله) بمقارن للعقد) أى وامان كان بسبب عارض كالردة والرضاع واللعان ان لم ينف الولد فتجب لانه قطع للنكاح كالطلاق اه معنى (قوله) مطلقا) اى حائلا كان اولا (قوله) لا نرفع للعقد من اصله) ولذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخلا اه معنى (قوله) من اصله) يتامل اه سم اى فانه مخالف لقوله في باب الخيار قال السبكي ان الفسخ بالعيب يرفع العقد من حين وجود سبب الفسخ لا من اصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنحو ردة او رضاع او اعسار فانه يرفع من حين الفسخ قطعا اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاسخا بذاته بخلاف الردة والرضاع فكان القياس الحاقه بالعيب لاهما اه (قوله) لانها) اى المأون تازم المعسر وتقرر اى ولو كانت للحمل لم تكن كذلك معنى (قوله) ولا تسقط الخ) اى ولو كانت للحمل لم تكن كذلك اه معنى (قوله) ولا بموته الخ) عبارة الرض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تاخر تاريخ الوضع قول مدعية انتهت اه سم عبارة المغنى هذا كعادام الزوج حيا فلو مات قبل الوضع فمقتضية كلام الروضة هنا السقوط وفي الشرحين بالروضة في عدة وفاة عدم السقوط وهو المتمدن فان قيل مقتضى قول المصنف قلت الخ) ترجيح الاول اجيب بانها اتم وجبت قبل الموت فاغتر في الدوام الخ) اه فكل من العبارتين المذكورتين صريح في

ان أبى الدم وشيخنا الشهاب الرملى رحمهما الله تعالى (قوله) لم يرجع الخ) كذا مر ش وقد يشكل على مسألة المتن ويفرق بانها هنا محبوسة وهو متمسك على التمتع بها (قوله) او عارض) على الراجح مر ش (قوله) في المتن ويجبان الحامل لها) قال في الروض وشرحه وتسقط النفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى لانه انقطع عنه وصارت في حتمه كالحامل فتسقط النفقة دون السكسوة فان استأجته بعد نفيه رجعت عليه باجرة الرضاع بدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرض لاها ادت ذلك بظن رجوع به عليها فاذا بان خلافه ثبت الرجوع كما لو ظن ان عليه دينا فاداه فبان خلافه يرجع به وكما لو انفق على ابنه يظن اعساره فبان موسرا يرجع عليه بخلاف المتبرع واستتمكل رجوعها بما انفقته على الولد باطلاقهم ان نفقة الغريب لا نصير ديننا الا باذن القاضي واجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن له طلب بظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثئذ اه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن لها حاكم مر (قوله) نعم البائن الخ) كذا مر ش (قوله) من اصله) يتامل

ولا لاقفلاثة أشهر ولو وقع عليه طلاق باطنا ولم يعلم به فانفق مدة ثم علم لم يرجع بما انفق على الاوجه كالمو أنفق على من نكحها فاسدا بجامع انها فيهما محبوسة عنده وان لم يستمتع بها كما اقتضاه اطلاقهم ومحل رجوع من أنفق بظن الوجوب حيث لا حبس منه (والحائل البائن بخلع) أو فسخ او انفساخ بمقارن او عارض خلافا لمن وهم فيه (او ثلاث لا نفقة) لها (ولا كسوة) لها قطعا للخبر المتفق عليه بذلك ولا تنفاه سلطنته عليها وانما وجبت لها السكنى لانها لتحصين الماء الذى لا يفرق بوجود الزوجية وعدمها (ويجبان) كالحادم والادم (الحامل) بائن لا لآية وان كن اولات حمل ولانه كالمستمتع برحمها لا اشتغاله بئانه نعم البائن بفسخ او انفساخ بمقارن للعقد كعيب او غرور لا نفقة لها مطلقا على ما قالاه في الخيار لا نرفع للعقد من اصله والوجوب انما هو لها) لكن بسبب الحمل لانها تازم المعسر وتقدر وتسقط بالشوز كباثها عن ان تسكن فيما عينه لها وهو لا تق او خروجهما منه لغير عذر ولا تسقط بمضى الزمان

ولا يموتة أثناء ما لانه يفتر في الدرام الا يفتر في الابداء والقول في تاخر الولادة قول مدعيه (وفي قول للحمل) انزقمت الوجوب عليه (فعل الاول لا يجب لحامل عن شبهة او نكاح فاسد) إذ لا نفقة لها حالة الزوجية فيعدها اولى (قلت ولا نفقة) ولا مؤنة (لمتدة وفاة) ومنها ان يموت الزوج رهي في عدة طلاق رجعي (ولان كانت حاملا والله اعلم) لصحة الخبر بذلك (٣٣٥) (ونفقة العدة) ومؤنتها كؤنة زوجة

في جميع ما مر فيها فهي (مقدرة كزمن النكاح) لانها من لواحقه (وقيل تجب الكفاية) بناء على انها للحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء اجعلناها لها ام له لعدم تحقق سبب الوجوب نعم اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه له باقراره (فاذا ظهر) الحمل ولو بقول اربع نسوة (وجب) دفعها لما مضى من حين العلوق فتاخذه ولما بقى (يوم ما يوم) اذ لو تاخرت للوضع تضررت (وقيل حتى تضع) للشك فيه وردوه بان الاصح ان الحمل يعلم ولو قبل ستة اشهر (ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب) وإن قلنا انها للحمل لانها المنتفعة بها (فرع) حكم حنفي لبائن بنفقة العدة وقررها في مقابلتها قدرا ثم ظهر بها حل فلها ان لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرفع لشافعي ليحكم لها بها وافق ابو زرعة في شافعي حكم لبائن حائل انه لا نفقة لها بان حكمه انما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده لا نعلم يدخل وقته ومرو عنه فظير ذلك

ان الضمير للزوج وقال الرشيدى الظاهر ان الضمير للولد اى مات في بطنها اه ولعله استروح ولم ير اجمع لكتب المذهب (قوله اثناء ما) اى العدة يعنى قبل الوضع (قوله والقول الخ) فوقالت وضعت اليوم فلي نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت لان الاصل عدم الوضع وبقاء النفقة اه اسنى (قول المتن لحامل عن شبهة) اى وهي غير مزوجة اما المنكوحه اذا حبلت من الواطى بالشبهة فان اوجبت النفقة على الواطى سقطت عن الزوج قطعوا الا فعلى الاصح في الروضة ولو كان زوج الحامل البائن رقيقا فان قلنا النفقة لها وجبت لانها تجب على المعسر والافلا قال المتولى لو ابرأت الزوج من النفقة ان قلنا انها لها سقطت والافلا (تنبيه) لا نفقة لحامل مملوكة له اعتقها بناء على انها للحامل اه معنى (قوله لها) اى الحامل عن نكاح فاسد اه معنى (قوله وهي في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل إلى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل إلى عدة الوفاة فيستصحب وجوب المؤنة لها اه سم (قول المتن وإن كانت حاملا) اى وان كان للحمل جدلان النفقة لها لاله وهي قد بانت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها اه عش (قوله اعتراف ذي العدة الخ) اى ومع ذلك اذا تبين عدمه استرده لانه ادى على ظن تبين خطؤه عش ومعنى انظر هل بقيد بما اذا لم تكن محبوسة عنده اخذا بما مر قبيل قول المتن والحائل البائن (قوله مؤاخذه الخ) ثم لو ادعت حينئذ سقوط الحمل هل تصدق هي او الزوج فيه نظر وينبغي ان يقال ان اقامت بينة على ذلك عمل بها والاصدق الزوج لان الاصل عدم الوجوب اه عش (قوله ولو بقول اربع الخ) اى او تصديقه لها اه معنى (قوله من حين العلوق) الاولى من حين الفراق (قوله وردوه الخ) عبارة المغنى والخلاف مبنى على ان الحمل يعلم ام لا ولا يظهر انه يعلم وعليه لو ادعت ظهوره فأنكر فعليها البينة ويكفي فيه شهادة النساء فيثبت باربع نسوة عدول ولهن ان يشهدن بالحمل وان كان لدون ستة اشهر اذ اعرف اه (قول المتن ولا تسقط) اى نفقة العدة بمضى الزمان اى من غير اتفاق قصير ديناعليه اه معنى (قوله ومحل الخ) ان كان ضميره راجعا الى افتاء اى زرعة فلا يظهر توجيهه فليتأمل وان كان للمنازعة التي اشار اليها فظاهر ويكون حاصله انه اذا حكم بموجب البينة اثر في المستقبل كما هو شان الحكم بالموجب والافلا سيد عمرو جزم الكردى بالثاني عبارته اى محل كون ما هنا نظيره ان حكم هنا بموجب البينة فتاتي هنا ايضا تلك المنازعة واما اذا حكم بسقوط النفقة فلا اه

(فصل) في حكم الاعسار (قوله في حكم الاعسار) الى قول المتن حضر او غاب في النهاية (قوله في حكم الاعسار الخ) اى وما يتبع ذلك كخروجها لتحصيل النفقة مدة الامهال وقوله بمؤن الزوجة اراد بها ما يشمل المهر ام عش (قوله الزوج) اى او من يقوم مقامه من فرع او غيره اه معنى (قوله اى النفقة) اى المستقبلية اه معنى (قوله فان صبرت زوجته) اى وانفقت على نفسها من مالها او ما اقترضته والرجعية كالتى في العصمة قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله ولم تمنعه الخ) فان منعه لم تصر دينا عليه قاله الرافعي في الكلام على الامهال اه معنى (قوله ما عدا المسكن الخ) اى والخادم عش ورشيدى وسيد عمر (قوله ولا يموتة اثناء ما) عبارة الروض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط القول في تاخر تاريخ الوضع قول مدعيه اه (قوله في المتن وفي قول للحمل) قال في التنبيه فلا يجب الاعلى من تجب عليه نفقة الولد قال ابن النقيب فان كان المطلق او الحمل رقيقا لم يجب على هذا القول ويجب على الاول اه (قوله وهي في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصحب وجوب المؤنة لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة (قوله فان صبرت) اى ثم ارادت الفسخ فعلم ان رضاها بذمته

آخر الوقف مع المنازعة فيه ومحل ان حكم بموجب البينة لا بالسقوط لانه انما يتناول ما وجب بخلاف الموجب (فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة (قوله اعسر) الزوج (بها) اى النفقة (فان صبرت) زوجته ولم تمنعه تمتعا مباحا (صارت) كدائر المؤن ما عدا المسكن لما مر انه امتاع (ديناعليه) ولم يفرضها قاض لانها في مقابلة التمسكين (والا) تصير ابتداء وانتهاء

(قوله بأن صبرت الخ) علم بذلك أن رضاها بذمته لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الروض لأنه من تصرفه وليس بصحيح كما بينه في شرحه اه سم (قول المتن فلها الفسخ) وببحث مر الفسخ بالعجز عما لا بد منه من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب سم على حج اه عش (قوله في الرجل) اى في حقه متعلق بالخبر او نعت له وقوله لا يجد الخ الجملة حال من الرجل او نعت له وقوله يفرق بينهما بدل من الخبر (قوله وقضى به) اى بالفسخ بالا عسار (قوله ولم يخالفه أحد الخ) اى فصار لاجماعا سكونيا (قوله وقال ابن المسيب الخ) ظاهره أنه غير الخبر المار و ظاهر صنيع المعنى انهما خبر واحد عبارة عن الخبر البيهقي باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على اهله فقال يفرق بينهما فقل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويشبه أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله من السنة) اى من الطريقة المأخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا ان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلى اه عش (قوله وهو اولى الخ) من كلام الشارح لابن المسيب عبارة المعنى ولا نهما اذا فسخت بالجب والعنة فبالعجز عن النفقة اولى لان البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطء اه (قوله ولا فسخ بالعجز) الى المتن في المعنى (قوله او عن نفقة الخادم) سواء اخذت نفسها ام استاجرت ام انفقت على خادمها اه معنى (قوله نعم تثبت الخ) قال في شرح الروض قال البلقيني وعمل ما ذكر في نفقته الخادم إذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته دينا في ذمة الزوج انتهى وقضية ذلك ان بحث الاذرعى مفروض مع وجود الخادم ولا فلا حاجة اليه وحيث تدقيقه نظرا اه سم عبارة عش قوله فانها في ذلك كالقريب قضيتها انها تسقط بمضى الزمن مطلقا ما لم يرضها القاضى وبأذن لها في اقتراضها وتقترضها وان نفقة خادمة من تخدم في بيت ابيها لا تسقط مطلقا وقياس ما مر في قوله انها امتناع نفقة الخادمة مطلقا ان قدرت واقتترضتها وجبت عليه والا فلا اه اقول وقد يفرق بان الخدومة لا تستخدم ما في بيت ابيها تستحق الاخداع بمجرد النكاح بخلاف الخدومة لنحو مرض فان استحقاقها بواسطة امر عارض (قوله قال الاذرعى الخ) عبارة المعنى وينبغي كما قال الاذرعى ان يكون هذا في الخدومة لرتبتها أما من تخدم لمرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اه (قوله الامن تخدم) الظاهر أنه يفتح أولا اه رشيدى اقول قضية ما مر انفاق المعنى انه يضم اوله (قوله فانها) اى نفقة خادم الخدومة لنحو مرض في ذلك اى في ثبوت الذمة كالقريب اى كنفقة القريب فلا تثبت الا بمرض القاضى (قول المتن يمنع موسر) اى امتناعه من الاتفاق اه معنى (قول المتن موسر) اى حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية اه سم (قوله او متوسط) اقول قد يقال او معسر واما قوله الاتى وانما الخ فانما يقيد الفسخ بعجزه عن نفقة المعسر القادر على نفقة المعسر فليتامل سم اقول هو متجه جدا وعليه فإرادته بالموسر هنا القادر على الاتفاق الواجب عليه اعم من ان يكون موسرا بالمعنى المتقدم او لا اه سيد عمر اى فلا حاجة لما زاده الشارح والمحشى (قول المتن او غاب) وعند غيبته يبعث الحاكم بلده ان كان موضعه معلوما فيلزمه بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بان انقطع خبره فهل لها الفسخ او لا نقل الزركشى عن صاحب المذهب والكافي وغيرهما ان لها الفسخ ونقل الروبانى في البحر عن نص الام انه لا فسخ مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعذر استيفاء النفقة من ماله انتهى قال الاذرعى وغالب ظنى الوقوف على هذا النص في الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذاك والا فذهب المنع كما رجحه الشيخان انتهى وهذا الحوط

بأن صبرت ثم أرادت الفسخ كما سيعلم من كلامه (فلها الفسخ) بالطريق الآتى (على الاظهر) لخبر الدارقطني والبيهقي في الرجل لا يجد شيئا ينفق على امراته يفرق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب انه من السنة وهو اولى من الفسخ بنحو العنة ولا فسخ بالعجز عن نفقة ماضية أو عن نفقة الخادم نعم تثبت في ذمته قال الاذرعى بخلاف الامن تخدم لنحو مرض فانها في ذلك كالقريب (والاصح) انه لا فسخ يمنع موسر (او متوسط كما يفهمه قوله الاتى وانما الى آخره (حضر أو غاب)

لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الروضة لأنه من تصرفه وليس بصحيح كما بينه في شرحه (قوله نعم تثبت في ذمته) قال في شرح الروض قال البلقيني وعلى ما ذكر في نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته دينا في ذمة الزوج اه وقضية ذلك ان بحث الاذرعى مفروض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وحيث تدقيقه نظرا (قوله قال الاذرعى الخ) كذا مر ش (قوله في المتن موسر) اى حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية (قوله او متوسط) قد يقال او معسر واما قوله الاتى وانما

لتمكنها منه ولو غابا كما له
بالحاكم فان فرض عجزه
عنه فنادروا اختار كثيرون
في غائب تعذر تحصيلها منه
الفسخ وقواه ابن الصلاح
قال كتعذرهما بالاعسار
والفرق بان الاعسار عيب
فرق ضعيف انتهى والمعتمد
ما في المتن ومن ثم صرح في
الام بانه لا فسخ مادام
موسرا وان انقطع خبره
وتعذر استيفاء النفقة
من ماله والمذهب نقل كما
قاله الاذرعى فجزم شيخنا
في شرح منهجه بالفسخ
في منقطع خبر لا مال
له حاضر مخالف للفتاوى كما
علت ولا فسخ بغية من
جهل حاله يسارا أو اعسارا
بل لو شهدت بيته أنه غاب
معسرا فلا فسخ مالم تشهد
باعساره الآن وإن علم
استناده للاستصحاب
أو ذكرته تقوية لاشكا
كإيائى (ولو حضر وغاب
ماله) ولم ينق عليها بنحو
استدانة (فان كان) ماله
(بمسافة القصر) فاكث
من محله (فلها الفسخ)

والاول ايسر اه معنى وقال الشهاب السباطى في حاشيته على المحلى وهو أى الاول المعتمد وما نقله الرويانى
عن النص ضعيف انتهى اه سيد عمر وسياق عن سم تاويل النص بما يرتفع به الخلاف بينه وبين الاول
(قوله لتمكنها منه) عبارة المغنى لتمكنها من تحصيل حقها بالحاكم او يدها إن قدرت وعند غيبته يبعث
الحاكم لحاكم بلده الخ اه وعبارة النهاية لا تنفاه الاعسار المثبت للفسخ وهى متمكنة من خلاص حقها
في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره في الغائب يبعث الحاكم إلى بلده اه (قوله كاله) سياق ما فيه
(قوله بالحاكم) متعلق بتمكن اه سم (قوله عجزه) أى الحاكم عنه أى الزوج (قوله واختار) إلى قوله
او ذكرته في النهاية الا قوله وقواه إلى والمعتمد قوله ومن ثم صرح في الام بانه الخ وافتى به شيخنا الشهاب
الرملى سم ونهاية (قوله مادام موسرا الخ) أى ولم يعلم غيبة ماله في مرحلتين اخذا بما يأتى اه نهاية قال
عش قوله في مرحلتين أى عن البلدة التى هو مقيم بها اه (قوله تجزم شيخنا) مبتدا خبره قوله مخالف الخ
(قوله ولا فسخ) إلى قوله او ذكرته في المغنى (قوله ولا فسخ بغية الخ) أى واحتمل ان يكون له مال فيما دون
مسافة القصر اخذا بما يأتى عن سم (قوله من جهل حاله) أى واحتمل أن ماله معه اخذا بما يأتى اه
رشيدى (قوله مالم تشهد باعساره الآن الخ) فلو شهد بذلك بناء على الاستصحاب جازها ذلك إذا لم تعلم
زواله وجاز الفسخ حينئذ اه معنى (قوله وإن علم استناده الخ) يعنى ان القاضي يقبل البينة باعساره
الآن وإن علم انها إنما شهدت بذلك معتمدة على الاستصحاب ويوجه بان الاصل عدم حصول شىء له وكما
يقبلها القاضي مع ذلك كذلك للبينة الاقدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه عش
ومرآة افان المغنى ما يوافقه (قوله أو ذكرته الخ) أى وإن ذكرت البينة الاستصحاب تقوية لعلمهم بما
شهدوا به بان جزموا بالشهادة ثم قالوا اشهدنا به لذلك وقوله كما يأتى فى الشهادات في بحث التسامع اه كرى
(قول المتن ولو حضر وغاب ماله) وبالأولى إذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لا يقال بل بينهما فرق لان
الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الاقتراض فهو مقصر بتركه ولا كذلك الغائب لانا نقول هو مقصر ايضا بغيبته مع
ماله من غير إقامة منفق او ترك نفقته فلا وجه للفرق بينهما وينبغى حمل النص على من له مال دون مسافة القصر
أو احتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بانه
لا مال له حاضر في البلد مع احتماله في دون مسافة القصر او لا مال له حاضر معلوم أى لم يعلم حضور ماله دون
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا
لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد وافق مر عليه آخره وأثبت في شرحه ما يوافقه اه سم (قول المتن
ولو حضر وغاب ماله) أى او غاب ولم يكن ماله معه اخذا بما مر وفرق بغوى بين غيبته موسرا وغيبته ماله بانه
إذا غاب ماله فالعجز من جهة واحدة وإذا غاب هو موسرا فقد رته حاصلة والتعذر من جهتها اه رشيدى (قوله ولم
ينفق عليها) إلى قوله او لا يلزمه ذلك في المغنى الا قوله ويفرق الى وبحث الاذرعى الى قول المتن وانما تفسخ
في النهاية الا قوله كذا في السيد الى بوجه ما قاله وقوله بل هو الى المتن (قول المتن فلها الفسخ) وبالأولى إذا غاب

الخ فانما يفيد الفسخ لعجزه عن نفقة المعسر فليتأمل (قوله بالحاكم) متعلق بتمكن (قوله ومن ثم صرح في
الام بانه الخ) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وان انقطع خبره وتذر استيفاء النفقة من ماله) أى ولم
يعلم غيبة ماله في مرحلتين اخذا بما يأتى مرش (قوله مالم تشهد باعساره الآن) أى فان شهدت بذلك فلها
الفسخ وهل يتوقف على الذكر لا يقال بل بينهما فرق لان الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الاقتراض فهو مقصر
بتركه ولا كذلك الغائب لانا نقول هو مقصر ايضا بغيبته مع ماله من غير إقامة منفق او ترك نفقته فلا وجه
للفرق بينهما وينبغى حمل النص على من له مال دون مسافة القصر او احتمل ان يكون له مال كذلك ليوافق
هذا ويمكن ان يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بانه لا مال له حاضر في البلد مع احتماله في دون
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا
لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد وافق عليه مر آخره وأثبت في شرحه ما يوافقه (قوله في المتن فلها الفسخ)

ولا يلزمها الصبر للضرر ويفرق بينه وبين المعسر الآتي بان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه فلم يناسبه الامهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الاذرعى انه لو قال أحضره وأمكنه (٣٣٨) في مدة الامهال الآتية أمهل (ولا) بان كان على دونها (فلا) ففسخ لانه في حكم الحاضر

(ويؤمر بالاحضار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تعذر احضاره هنا للخوف لم يفسخ وهو محتمل لندرة ذلك (ولو تبرع رجل) ليس اصلا للزوج (بها) وهو سلسلها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من المتعوض ثم لم سلسلها المتبرع له وهو سلسلها لها لزوما القبول لا انتفاء المنة اما اذا كان المتبرع أبا الزوج او جده وهو تحت حجره فيلزمها القبول لدخوله في ملك الزوج تقديره او بحث الاذرعى ان مثله ولد الزوج وسيدته قال ولا شك فيه اذا عسر الاب وتبرع ولده الذى يلزمه اعفاؤه اولا يلزمه ذلك ايضا في الاوجه وفيما بحثه في الولد الذى لا يلزمه الاعفاف نظر ظاهر وكذا في السيد لا انتفاء غلتهم التى نظروا اليها من ملك الزوج الا ان يوجه ما قاله في السيد بان علقته بقرته اتم من علقه الولد بوالده (وقدرته على الكسب) الحلال اللائق وكذا غيره اذا اراد تحمل المشقة بمباشرته فيما يظهر (كالمال) لا ندفاع الضرورة به فلو كان يكتسب في يوم ما يبيع بثلاثة ثم يبطل ثلاثة ثم يكتسب ما يبيع بها فلا فسخ

هو ايضا لان السبب حيثئذ ان لم يرد قوة ما نقص كما هو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج واما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليجرحه سم وقد مر انفا منه ما يوافق به زيادة بسط (قوله ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تكلف الامهال اه (قوله ومن ثم بحث) معتمد على معنى (قوله احضره) هو بصيغة التكلم وقوله وامكنه بصيغة المضى (قوله امهل) اى وجوبه اه عيش (قوله عاجلا) اى فان ابى فسخت اه عيش (قوله لم تفسخ) معتمد وظاهره وان طال من الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه اه عيش (قوله لندرة ذلك) اى التعذر اه عيش (قول المتن رجل) اى مثلاه معنى (قوله ليس اصلا للزوج) شمل الفرع وسياق ما فيه اه سم (قوله عنه) اى عن زوج معسر (نتيه) يجوز لها اذا عسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك ولها الفسخ ايضا لكون ماله عروض لا يرغب فيها ولكون دينه حالا على معسر ولو كان الدين عليها لانها في حال الاعسار لا تصل الى حقها والمعسر ينظر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير متأطل ولو غاب المديون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فالوجه الوجهين ان لا يفسخ لها فان كان المديون حاضرا وماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كالوكان مال الزوج غائبا ولا يفسخ بكون الزوج مديونا وان استغرق ماله حتى يصرفه اليها ولا تفسخ بضمان غيره به لادته نفقة يوم بيوم بان جدد ضمان كل يوم واما ضمانها جملة فلا يصح ففسخ به اه معنى (قوله المتبرع) بكسر الراء وقوله له اى للزوج متعلق بسلم (قوله وهو سلسلها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل مثله ما اذا لم يسلسلها فلا تفسخ لانه الآن موسر اه حلى (قوله وهو تحت حجره) اخرج غيره اه سم (قوله ان مثله) اى مثل اصل الزوج اه عيش (قوله وتبرع ولده الخ) في التعبير بالتبرع هنا تسمح بل لا وجه لبحثه لان نص المذهب كما مر ان عليه كفاية اصله وزوجه اه رشيدى (قوله ايضا) فيه ركة والاولى وكذا الذى لا يلزمه ذلك في الاوجه (قوله نظر ظاهر) اى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كالتبرع عن الزوج اصله الذى ليس هو فى ولايته لانه لا يتمكن من ادخال المال فى ملكه اه عيش (قوله الحلال) الى قوله ويؤيده فى المعنى (قوله وكذا غيره) اى غير اللائق سم على حجج ومنه السؤال حيث لم يكن لا تقباه اه عيش (قوله فلو كان يكتسب الخ) وكذا لو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تفسخ لانها هكذا تجب وليس عليه ان يدخر للمستقبل اه معنى (قوله ثلاثة) اى ثلاثة ايام ماضية اه معنى (قوله حيثئذ) عبارة المعنى لمثل هذا التأخير اليسير اه (قوله ومن تجمع له اجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية فى الامهال فن له غلات يستحقها آخر كل شهر لا يمهل الى حصولها حيث كانت المدة تزيد على اسبوع وان زادت على

وبالاولى اذا غاب هو ايضا لان السبب حيثئذ ان لم يرد قوة ما نقص كما هو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج واما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليجرحه سم (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق مصرح بان الفسخ هنا لا يتوقف على الامهال الآتى فى المعسر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش (قوله ليس اصلا) شمل الفرع وسياق ما فيه (قوله وهو تحت حجره) اخرج غيره فيلزمها القبول كذا مرش (قوله وسيدته) اى لان له ولاية قوية عليه وان لم يملكه بتملكه فليس هذا متبرعا على انه يملكه كايتهوم (قوله وكذا غيره) اى غير اللائق (قوله ومثله نحو نساج ينسج الخ) كذا مرش (قوله ومن تجمع له اجرة اسبوع) قال فى الروض كغيره ثم قال متصلا به فلو بطل اسبوعا لعارض فسخت اه اى وصورة المسئلة كما هو ظاهر انه لم ينفق بنحو استدانته وحاصله ان وقوع هذا التبطل لعارض لا يقتصر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الامهال الآتى لانه حيثئذ ليس فى حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكره وبذلك يفارق هذا ما ذكره الشارح بقوله لا يفسخ به ولو امتنع الخ (قوله بل المراد

اذ لا تشق الاستدانة حيثئذ فصار كالوسر ومثله نحو نساج ينسج في الاسبوع ثوبا فى أجرته بنفقة الاسبوع
ومن تجمع له اجرة الاسبوع في يوم منه وهى ثوب بنفقة جميعه وليس المراد اننا نصبرها اسبوعا بل بنفقة بل المراد انه فى حكم واحد نفقتها

وينفق بما استدان له لا مكان
 القضاء كذا قالوه وبه يعلم
 أنا مع كوننا نمسكها من
 مطالعته ونأمره بالاستدانة
 والاتفاق لا تنسخ عليه
 ولو امتنع لما تقرر أنه في حكم
 موسر امتنع ويؤيده قولهم
 امتناع القادر على الكسب
 عنه كامتناع الموسر فلا
 فسخ به ولا أثر لعجزه إن
 رجي برؤه قبل مضي ثلاثة
 أيام وخرج بالحلال
 الحرام فلا أثر لقدرته
 عليه فلها الفسخ وأما قول
 الماوردي والرويانى
 الكسب بنحو بيع الخمر
 كأدمم بنحو صنعة آلة
 لهو محرمة له أجره المثل
 فلا فسخ لزواجه وكذا
 ما يعطاه منجم وكان له
 عن طيب نفس فهو كالحبة
 فردوه بأن الوجه أنه لا أجره
 لصانع محرم لأطبا فهم على
 أنه لا أجره لصانع آتية
 النقد ونحوها وما يعطاه
 نحو المنجم إنما يعطاه أجره
 لاهبة فلا وجه لما قالاه
 (وإنما تنسخ بعجزه عن
 نفقة معسر) لأن الضرر إنما
 يتحقق حينئذ ولا يشكل
 عليه قولهم لو حلف
 لا يتعدى أو لا يتعشى
 حنث بأكله زيادة يقينا
 على نصف عادته أى حين
 أكله فما إذا اختلفت
 باختلاف نخوز من أو مكان
 وذلك لأن المدار ثم على
 العرف وهو يصدق عليه

النفقة أضعا فالأنا منه مقصر بترك الاقتراض كالأغاب ماله اه عش (قوله وليس المراد) أى من عدم الفسخ
 حين قدرته أن يكتسب في أسبوع ما يني بنفقة الأسبوع (قوله وينفق بما استدان له) قديقال إذا كان المراد
 ذلك فليمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم تجمع له أجره أسبوع بل أجره شهر أو سنة مثلال بل وإن لم
 تكن له أجره مطلقا ويحجب بانه فيما ذكره بمنزلة الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم تنسخ
 بخلافه فيما ذكر فليتا مل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فلو كان يكسب في يوم كفاية أسبوع فتعذر
 العمل فيه لعارض فسخت لتضرر هامغنى واسى أى وصورة المسئلة كما هو ظاهر انه لم ينفق بنحو استدانة
 وحاصله أن وقوع هذا التبطل لعارض لا يغتفر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الامهال الآتى
 لانه حينئذ ليس في حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكره بذلك يفارق هذا ما ذكره
 الشارح بقوله لا تنسخ به لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة المغنى والاسنى كما قال الماوردي
 والرويانى وغيرهما (قوله ولو امتنع) أى من الاقتراض وقوله فلا فسخ به أى وعليه فيجبره إلحاقه على
 الا كسب فان لم يفد الاجبار فيه فينبغى أن تنسخ صيحة الرابع لتضررها بالصبر اه عش وانظر هل
 هذا مخالف لما مر عن سم آنفا ولقول الشارح السابق في أول الفصل فان فرض عجزه عنه فنادر اه (قوله
 ولا أثر لعجزه) أى بمرض اه عش أى ونحوه (قوله وخرج) إلى المتن في المغنى (قوله وكذا ما يعطاه
 منجم الخ) ومثله ما يعطاه الطبيب الذى لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب وياخذ
 منها ما يصفه للمريض فان ما ياخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لان ما يعطاه أجره على ظن
 المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه ايضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك انتهى فتاوى حج
 الحديث بالمعنى اه عش (قوله فردوه) أى قولها او بنحو صنعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف
 على الهاء من قوله انه الخ (قوله إنما يعطاه أجره الخ) محل تأمل لاسيما لعارف بعدم استحقاقها اه سيد
 عمر (قول المتن وإنما تنسخ الخ) قضيته ان المعسر القادر على نفقة المعسر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على
 نصف مد من الغالب الذى هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فينبغى أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن
 واجب المعسر اه سم (قول المتن بعجزه عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة موسر او متوسط لم تنسخ لان
 نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير الزائد دينا عليه بخلاف الموسر او المتوسط إذا انفق مدافاها لا تنسخ
 ويصير الباقي دينا عليه اه مغنى (قوله لان الضرر) إلى قول المتن ولها الفسخ صيحة الرابع في الهاية إلا
 قوله يقينا وقوله أى حين أكله الى أن المدار وقوله الحال إلى المتن وقوله بالبناء للفاعل او المفعول (قوله
 أى حين أكله الخ) أى لو اختلفت عادته في الاكل زمانا أو مكانا اعتبر في كل زمان أو مكان ما هو عادته فيه اه
 عش (قوله وذلك) أى عدم الاشكال (قوله ثم) أى فى الايمان (قوله هنا) أى فى النفقات (قوله
 ولولم يجرد) إلى قول المتن وفى إعساره بالمهر فى المغنى (قوله غداء) أى فى وقت وقوله عشاء أى فى وقته اه

(الخ) قال فى شرح الروض كما قال الماوردي والرويانى وغيرهما وينفق بما استدان له إذا كان المراد
 ذلك فليمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم تجمع له أجره أسبوع بل أجره شهر أو سنة مثلال بل وإن لم يكن
 له أجره مطلقا ويحجب بانه فيما ذكره بمنزلة الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم تنسخ بخلافه فيما
 ذكر فليتا مل (قوله فى المتن وإنما تنسخ بعجزه) قضيته ان المعسر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على بعض نفقة
 المعسر القادر على نفقة المعسر بان قدر على نصف مد من الغالب الذى هو الواجب وعلى بقية من عين الغالب
 فينبغى أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المعسر قال فى الروض فان انفق الموسر أى او المتوسط مد لم تنسخ
 وبقي الباقي دينا اه وقد يقال ما فائدة ذلك مع انه لا فسخ اذا كان موسر أى او متوسطا وان لم ينفق شيئا (ولولم
 يجرد الان نصف مد غداء) أى فى وقت وقوله نصفه عشاء أى فى وقت قال فى الروض او كان يحصل يوم ما مد او يوم ما
 نصفافسخت قال فى شرحه لتضررها وكذا لو كان يحصل كل يوم نصف مدودنه او يوم ما مد او يوم ما لا يحصل
 شيئا كما فهم بالاوى وصرح به الاصل ولو كان يحصل كل يوم أكثر من نصف مد فالظاهر ان لها الفسخ وان زعم

حينئذ أنه تغدى أو تعشى وهنا على ما تقوم به البنية وهى لا تقوم بأقل من مد ولو لم يجرد إلا لنصف مد غداء ونصفه عشاء

فلا فسخ (والاعسار بالكسوة) او بعضها (٣٤٠) الضرورى كقميص وخاروجة شتاء بخلاف نحو سراويل ومخدة وفرش

وأوان (كهو بالنفقة) بجامع ان البدن لا يبقى بدونهما (وكذا) الاعسار (بالادم والمسكن) كهو بالنفقة (في الاصح) لئلا يذمر الصبر على دوام فقدهما (قلت الاصح المنع في ادم والله أعلم) لانه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد كمكان تحصيل القوت بالسؤال (وفي اعساره بالمهر) الدين الواجب الحال ابتداء وإنما يجب في المفوضة مادام لم يطأ بالفرض كما مر (أقوال اظهرها تفسخ) ان لم تقبض منه شيئاً (قبل وطء) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله وخيارها حيث ذبح عقب الرفع للقاضى فورى فيسقط بتأخيرها بلا عذر كجهل كاهو ظاهر (لا بعده) لتلف المعوض به وصيرورة العوض ديناً له في الذمة قال بعضهم إلا ان يسلبها الولي وهي صغيرة لغير مصلحة فتجبس فلها الفسخ حيث ذبح ولو بعد الوطء لان وجوده هنا لعدمه اما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما اتي به ابن الصلاح واعتدته الاسنوى وكذا الزركشى واطال فيه وفارق

سم (قوله فلا فسخ) ولو وجد ما ماداو بما نصف مكان لها الفسخ ولو وجد كل يوم اكثر من نصف مكان لها الفسخ ايضاً كما شمله عبارة المصنف وان زعم الزركشى خلافه معنى واسنى (قوله الضرورى) صفة لبعضها وقوله كقميص الخ مثال البعض الضرورى (قوله بخلاف نحو سراويل ومخدة الخ) أى فلا خيار ولا فسخ بالعجز عن الاوانى ونحوها كما جزم به المتولى لانه ليس ضرورياً كالسكنى وإن كان يصير ديناً في ذمته اهـ معنى (قوله وفرش) أى لا تتضرر بتركه وقوله ووان أى يمكنها الاكل والشرب بدونها فلا ينافى ما قدمناه عن سم عن مر اهـ ع (قول المتن بالادم) قال في المغرب الادام ما يؤتدم به والجمع ادم بضم تين ومعناه الذى يطيب الخبز ويصلحه والادم مثله والجمع ادم كحلم واحلام اهـ سيد عمر (قوله مع سهولة قيام البدن الخ) أى وان كان تناول بلا ادم صعباً في نفسه اهـ رشيدى (قوله كمكان تحصيل القوت بالسؤال) أى فلا يعتبر كما نفهمه هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما إذا قدر على الكسب بالسؤال فانه لا منة عليها فيما يصرفه عليها منه ويحتمل ان المراد انها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب او الامام في المسجد وليس داخل في وقفيته لانه لا منة عليها في السكنى بذلك ولا حرمة حيث ذبح فيجبه تشبيهه بالقدرة على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال اقرب من الاول ومع ذلك لا يكف السؤل بل ان سال واحضر لها ما تنفقه امتنع عليها الفسخ والا فلا اهـ ع (قوله واهـ ع) خروج به المؤجل إذا حل فلا فسخ به اهـ ع (قوله بالفرض) متعلق بيجب قال في شرح المنهج فلا فسخ بالاعسار بالمهر قبل الفرض اهـ سم (قوله ان لم تقبض) الى قوله خلافاً لمن قيد في المعنى الا قوله قال بعضهم الى اما إذا قبضت وقوله ولا تحسب الى فان فقد وقوله كان قال الى استقلت (قوله للعجز عن تسليم العوض الخ) فاشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس والمبيع باق بعينه اهـ معنى (قوله عقب الرفع) قضيته انه لا فور قبل الرفع اهـ سم عبارة ع (قوله) أى اما الرفع نفسه فليس فوراً فلو اخرت مدة ثم ارادته مكنت كما ياتى في قوله لا قبلها لانها تؤخرها الخ والفرق انه بعد الرفع ساغ لها الفسخ فتاخيرها رضا بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ لان لعدم الرفع المقتضى لاذن القاضى لاستحقاقها للفسخ اهـ (قوله فورى) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يميل ثلاثة ايام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قال الاذرى وليس بواضح بل قد يقال ان الامهال هنا اولى لانها تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اهـ وهو ظاهر لكن المنقول خلافه اهـ معنى عبارة سم وما قاله الاذرى هو الوجه وعليه فالفورية إنما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر اهـ (قوله كجهل) مثال للعذر (قوله به) أى الوطء (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية نعم يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة الخ (قوله فتجبس به) أى بالمهر الواجب الحال ابتداء (قوله بامكان التشريك فيه) أى فى المبيع اهـ معنى (قوله وقال البارزى الخ) واقى به والد رحمه الله تعالى انه نهاية (قوله لها الفسخ هنا) قال مرو الضابط ان ما جاز لها الحبس لاجله فسخت بالاعسار به اهـ ويؤخذ منه انها لا تفسخ بالمؤجل إذا حل سم على المنهج اهـ ع (قوله قال الاذرى وهو الوجه الخ) وهذا هو المعتمد كما اعتمدته السبكي وغيره اذ لا يلزم على فتوى ابن الصلاح كما قال ابن شعبة اجبار الزوج على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق إذ ليس لها

الزركشى الخ اهـ (قوله بخلاف) كذا مر (قوله مع سهولة الخ) انظر مع تعليله فيما سبق وجوب الادم بقوله اذ الطعامة لا ينساغ غالباً الا به فإى سهولة مع عدم الانساغ غالباً بدونه وقوله بالفرض متعلق بيجب قال فى المنهج فلا فسخ بالاعسار قبل الفرض اهـ (قوله عقب الرفع) قضيته انه لا قول قبل الرفع (قوله فورى) قال فى شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يميل ثلاثة ايام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى قاله الاذرى وليس بواضح بل قد يقال بان الامهال هنا اولى لانها تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر اهـ وما قاله الاذرى هو الوجه وعلى الفورية إنما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر (قوله وقال البارزى

جواز الفسخ بالفلس بعد قبض الثمن بامكان التشريك فيه دون البضع وقال البارزى كالجورى لها الفسخ هنا ايضاً قال الاذرى وهو الوجه نقلاً ومعنى واطال فيه (ولا فسخ) باعسار بمهر او نحو نفقة

المحكم (وثبت) باقراره أو
 بينة (عند قاض) أو محكم
 (اعساره فيفسخه) بنفسه
 أو نائبه (أو يأذن لها فيه)
 لانه مجتهد فيه كالعنة فلا
 ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا
 ولا باطنا ولا تحسب عدتها
 إلا من الفسخ فان فقد قاض
 ومحكم بمحلها أو عجزت عن
 الرفع اليه كان قال لا أفسخ
 حتى تطبني مالا كما هو
 ظاهر استقلت بالفسخ
 للضرورة وينفذ ظاهرا
 وكذا باطنا كما هو ظاهر
 خلافا لقيد بالاول لان
 الفسخ مبنى على أصل صحيح
 وهو مستلزم للنفوذ باطنا
 ثم رأيت غير واحد جزموا
 بذلك (ثم) بعد تحقق
 الاعسار (في قول ينجز)
 بالبناء للفاعل أو المفعول
 (الفسخ) لتحقيق سببه
 (والاظهر إيماله ثلاثة أيام)
 وإن لم يستعمل لانها مدة
 قريبة يتوقع فيها القدرة
 بقرض أو غيره (ولها الفسخ
 صبيحة الزايع) بنفخته بلا
 مهلة لتحقيق الاعسار (إلا
 أن يسلم نفخته) أى الرابع
 فلا تفسخ بما مضى لانه
 صار ديناً ومن ثم لو اتفقا
 على جعلها ماضى لم تفسخ
 كما رجحه ابن الرفعة لان
 القدرة على نفقة الرابع
 وإن جعله عن غيره مبطله
 للبهلة ولو أعسر بعد أن سلم نفقة الرابع

منع الزوج بما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لاتخذها الا زواج ذريعة إلى ابطال حق المرأة من
 حبس نفسها بتسليم درهم واحد من صداق هو والقهر هو في غاية البعد اه معنى (قوله أو المحكم) أى بشرطه
 نهاية أى بان يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس فى البلدة قاضى ضرورة عش (قول المتن
 فيفسخه) بالرفع بخطه ويجوز فيه وفى ياذن النصب عطفه على ثبت اه معنى اقول فى النصب حرازة إذ يصير
 المعنى ولا يفسخ حتى يفسخه الخ فالرفع متعين (قوله قبل ذلك) أى قبل اذن القاضى ولا حاجة كما قال الامام
 الى ايقاعه فى مجلس الحكم لان الذى يتعلق به اثبات حق الفسخ اه معنى (قوله مالا) ظاهره وان قل وقياس
 ما مر فى النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضى للمحكم غير المجتهد حيث طلب القاضى مالا ان يكون
 له وقع جريان مثلهنا اه عش (استقلت) أى بشرط الامهال مر اه سم (قوله للضرورة) اه اعند
 القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما رجحه ابن المقرئ وصرح به الاسنوى اه معنى (قوله غير
 واحد الخ) ومنهم الاسنوى والمعنى (قوله جزموا بذلك) معتمد اه عش (قوله وان لم يستعمل) الى قوله لانه
 صار فى المعنى (قوله بنفخته) أى بعجزه عنها (قوله بلا مهلة) أى الى بياض النهار اه معنى (قوله ومن ثم الخ)
 لم يظهر لى وجه التفريع (قوله ومن ثم لو اتفقا الخ) عبارة المعنى وليس لها ان تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن نفقة
 يوم قبله عجز فيه عن نفقته لتفسخ عند تمام المدة لان العبرة فى الاداء بقصد المؤدى فان تراضيا على ذلك ففيه
 احتمالا لان احدهما لها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق واثنيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للبهلة قال
 الاذرى والمتبادر ترجيح الاول ورجح ابن الرفعة الثانى بناء على انه لا يفسخ بنفقة المدة الماضية واجيب
 عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لا فيها اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن الاسنوى مانصه
 فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس امرا ثابتا قطعا فقول الشارح وان جعل
 عن غيره فيه مالا يخفى فليتأمل اه (قوله لم تفسخ الخ) خلافا للاسنوى والمعنى كما مر انفا والنهاية عبارة
 فاحتمالا لان ارجحهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق اه (قوله وان جعله) أى المقدور عليه فى الرابع

الخ) أفتى به الشهاب الرمل (قوله حتى ترفع للقاضى) لا يخفى أن من لازم ذلك الدعوى وذلك شامل للاعسار
 فى ايام التمكن ولا ينافى ذلك ما تقدم انها لا تخصم بنفقة اليوم وان وجبت بالفجر لجواز تخصيص
 ذلك بغير دعوى الاعسار واما تخصيص هذا بالا عسار فى غير اول ايام التمكن فبعد ثم بحث بما ذكرته
 مع مر فوافق (قوله فلا ينفذ منها) لا يخفى مع هذا الفورية فى قوله السابق وخيارها عقب الرفع للقاضى
 فورى فامعنى اعتبار الفورية مع انها لا تستقل به (قوله استقلت بالفسخ الخ) بشرط الامهال مر
 (قوله وينفذ الخ) كذا مر ش (قوله ثم رأيت غير واحد) ومنهم شرح الروض (قوله ومن ثم لو
 اتفقا على جعلها ماضى الخ) عبارة الروض وان تراضيا ففيه تردد قال فى شرحه أى احتمالا لان احدهما لها
 والفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق واثنيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للبهلة قال الاذرى والمتبادر
 ترجيح الاول قال ورجح ابن الرفعة الثانى بناء على انها لا تفسخ بنفقة المدة الماضية قبل ايام المهلة لافى
 ايامها اه فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس امرا ثابتا قطعا فليتأمل وقوله
 فى الاحتمال الاول عند تمام الثلاث بالتلفيق هل ذكر التلفيق بناء على ان النفقة واقعة عن يوم القدرة ولا
 اعتبار بجعلها ماضى اذ لو وقعت عماء مضى كما جعله فلا تلفيق لان يوم القدرة يصح الى ماضى
 وهو متوال معه وليس بناء على ذلك لانها قد جعلنا من يوم من اثناء المدة الماضية وحيث يتاقي
 التلفيق لان ذلك اليوم يتخلل ايام الحالية عن الاتفاق فان قلت اشترط تمام الثلاث بقوله عند تمام
 الثلاث يقتضى عدم تمامها بعد مع انها تمام على التقديرين سواء وقعت البقية عن الرابع او عما قبله قلت
 الروض لم يفرض القدرة على النفقة فى خصوص الرابع بل كلامه شامل للقدرة عليها فى الثالثة فانه قال فلو
 تخللها قدرة نفقة الثلاث وليس لها ان تأخذ نفقة يوم أى قدر فيه عن يوم قبله وان تراضيا ففيه تردد اه
 لكن كان القياس على هذا ان يقال ولو بالتلفيق (قوله مبطله للبهلة) هل يرد هذا قوله الا ترى ورده

بنفقة الخامسة بنت على المددة ولم تستأنفها وظاهر قولهم بنفقة الخامسة انه لو اعسر بنفقة السادس واستأنفها وهو محتمل ويحتمل انه اذا تخللت ثلاثة وجب الاستئناف او اقل فلا (ولو مضى يومان بنفقة وانفق الثالث وعجز الرابع بذت) على اليومين لتضررها بالاستئناف فتصير يوما اخر ثم تفسخ فيما يليه (وقيل (٣٢٢) تستأنف) الثلاثة لزوال العجز الاول وورده الامام بان قد يتخذ ذلك عادة فيؤدي الى عظيم

ضررها (ولها) ولو غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل النفقة) بنحو كسب وان امكنها في بيته او سؤال وليس له منعها لان حبسه لها انما هو في مقابلة انفاقه عليها نعم يتجه ان محله ان لم يكن في خروجها رية ثبتت هي او قرأتها والا منعها فان اضطرت مكنها أو خرج معها (وعليها الرجوع) لبيتها (ليلا) لانه وقت الايواء دون العمل ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوي ورجحه في الروضة وقال الروياني ليس لها المنع وحل الاذرعى وغيره الاول على النهار والثاني على الليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة واذا قلنا لها المنع ولو ليلا سقطت عن ذمته نفقة زمن المنع وقياسه انه لا نفقة لها زمن خروجها للكسب (فرع) حضر المفسوخ نكاحه وادعى ان له بالبلد مالا خفي على بيته الاعسار لم يكفه حتى يقيم بيته بذلك وبأنها تعلمه وتقدر عليه فحينئذ يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج الى قيامه البيعة بعلمها وقدرتها نظر ظاهر لانه بان بيعة

(قوله بنفقة الخامسة) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ اه سم اي وموافق للاحتمال الثاني الذي اعتمدته النهاية كما باقى (قوله بنت على المددة لم تستأنفها) اي فلها الفسخ صديحة الخامسة معنى وسم وعش (قوله بنفقة السادس) اي مع الخامسة (قوله وجب الاستئناف الخ) معتمد اه عش (قوله او اقل فلا) والاصح ان لها الفسخ حينئذ نهاية اي حين اذ تخلل اقل رشيدى والضابط انه متى انفق ثلاثة متواليه وعجز استأنفت وان انفق دون الثلاث بنت على ما قبله برماوى (قوله على اليومين) الى قوله نعم في المعنى والى الفصل في النهاية الا قوله وقياسه الى الفرع وقوله واخذ بعضهم الى لا عبرة وقوله قال ابو زيد الى الفصل (قوله بنحو كسب الخ) عبارة المعنى بكسب او تجارة او سؤال (قوله او سؤال) عطف على نحو كسب (قوله منعها) اي من الخروج اه (قوله والا منعها) اي وان ارادته صحبت معها من يدفع الريبة عنها وعليها اجرته ان لم يخرج الا بها وقوله واخرج معها اي ولا اجرة عليها اه عش (قوله وحل الاذرعى وغيره الخ) معتمد اه عش (قوله على النهار) اي وقت التحصيل نهاية ومعنى (قوله) وبه صرح الخ اي بالتفصيل المذكور (قوله واذا قلنا لها المنع الخ) والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان نفقة ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع نهاية ومعنى اي فتسقط نفقة اليوم والليلة بمنعها له من التمتع في غير وقت العمل وان قل زمن المنع كحظشة عش (قوله فرع) الى قوله وتردد شارح في المعنى الا قوله وفي الاحتياج الى لا عبرة بعقار (قوله وبأنها الخ) اي الزوجة اه عش (قوله يبطل الفسخ) اي يتبين بطلانه اه معنى (قوله قاله الغزالي) ونقل السباطي في حاشيته على المحلى كلام الغزالي وافره اه سيد عمر وكذا افره المعنى كما اشرنا اليه (قوله كامر) عبارة النهاية اخذا بما مر في قوله والاصح انه لا فسخ يمنع موسر حضرا وغاب اه (قوله كامر) وقد يحمل البار على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم علم الهال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر اه سم (قوله واخذ بعضهم الخ) مقتضاه انه ليس مصرحاً به في كلامها وليس كذلك في اصل الروضة بعد كلام مانصه على قياس هذه الصورة لو كان له عقار ونحوه لا يرغب في شرائه بل ينبغي ان يكون لها الخيار انتهى وبه جزم في متن الروض اه سيد عمر عبارة النهاية ولا اعتبار بعرض او عقار لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامها اه (قوله لا يتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالهال الغائب فوق مسافة القصر اه عش (قوله) نعم تسقط به الى المتن الضمائر البارزة فيه كها راجعة لرضاها اه سم (قول المتن ولورضيت الخ) ومعلوم ان الكلام في الرشيدة فلا اثر لرضا غيرها به اه عش (قوله وكرضاها به امساكها الخ) فيسقط خيارها

الامام الخ فانه صريح في ان القدرة لا تبطل المهلة السابقة بل قد يقال عدم الابطال هنا بالاولى لان القدرة هنا بعد المددة وفيما ياتى عن الامام قبل تمامها (قوله بنفقة الخامسة) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ (قوله بنت) فحل ابطال المهلة بالاتفاق الذي دل عليه قوله لان القدرة الخ مالم يعسر بنفقة ما بعده والظاهر ان معنى البناء انها تفسخ في الخامس لانه رابع الايام الخالية عن الانفاق والفسخ محلها رابعها ولو استأنفت لاحتاجت الى مضى ثلاثة بعده بالاتفاق ثم تفسخ في ثالثها الذي هو رابع الجملة فليتأمل (قوله وظاهر قولهم الخ) كذا مرش (قوله والا منعها) او خرج معها مرش (قوله) وحل الاذرعى وغيره الخ) كذا مرش (قوله على النهار) اي وقت التحصيل مرش (قوله وفي الاحتياج الخ) تركه مرش (قوله كامر) قد يحمل الهال على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم الهال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر (قوله نعم تسقط به الخ) كذا مرش والضمير في به وفي بعده وفي لانه

الوجود انه موسر وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة منه كما مرواخذ بعضهم من كلام الشيخين انه لا عبرة به بعقار او عرض لا يتيسر بيعه (ولورضيت باعساره) بالنفقة ابدا (او نكحته عالمة باعساره) بذلك (فلها الفسخ بعده) لان الضرر يتجدد كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط به المطالبة بنفقة يومه وتمهل بعده ثلاثا ايام لانه يبطل ما مضى من المهلة (ولورضيت باعساره بالمهر) او نكحته عالمة بذلك (فلا) تفسخ بعده لان الضرر لا يتجدد وكرضاها به امساكها عن المحاكمة بعدم مطالبتها بالمهر لا قبلها لانها تؤثر خراها لتوقع يسار

به وقوله لا قبلها أى قبل المطالبة فلا يسقط اه معنى (قول المتن ولا فسخ لولى صغيرة ومجنونة) أى وإن كان فيه مصلحة لها اه معنى (قوله فعلى من تلزمه مؤنتها الخ) ومنه بيت المال نعم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق اه ع (قوله قبل النكاح) أى على فرض عدم النكاح (قوله وإن كانت الخ) عبارة المغنى ويصير نفقتها مهر همدان عليه بطالب به إذا ايسر (تنبه) افهم كلامه ان عدم فسخ لولى البالغة من باب اولى اه عبارة ع ش سكت عن البالغة وقضية إطلاق شرح المنهج انها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليجبها إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينها وبين الامة بان نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه اسقاطها عند العجز بخلاف الامة فانه قادر على ازالة وجوبها عنه بان يبيها او يزوجها فكان وجوبها عليه من هذه الخشية دون نفقة القريب اه بخذف (قوله كالرشيدة) أى فلها الفسخ اه ع (قول المتن ولو اعسر زوج امة) (فروع) للامة مطالبة زوجها بالنفقة فان اعطاها لها برى منها وملكها السيد دونها لكن لها قبضها وتناولها لانها كالمأذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الامة بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل ابدالها بغيرها فان ابدالها جاز له التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها ابراء زوجها من نفقة اليوم لا الامس كالمهر والسيد بالعكس ولو ادعى الزوج تسلم النفقة الماضية والحاضرة والمستقبلية فانكرت الامة صدقت يمينها فان صدقة السيد برى من النفقة الماضية دون الحاضرة والمستقبلية ومن طولب بنفقة ماضية وادعى الاعسار يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المعسر وادعت هى اليسار فيه صدق يمينه ان لم يعرف له مال والا فلا ولو عجز العبد عن الكسب الذى كان ينفق منه ولم ترض زوجته بذمته كان لها الفسخ وان رضيت صارت نفقتها ديناً عليه معنى وروض مع شرحه (قوله لم يلزم سيدها الخ) نعت زوج أى بان لم يكن فرعاً للزوج اه ع (قوله بالغة المغنى) (تنبه) استثنى من ثبوت الخيار لها ما لو انفق السيد عليها من ماله فانه لا خيار لها حيث دون ماله كانت زوجة احد اصول سيدها الموسر الذى يلزمه اعفافه لان نفقتها على سيدها وحيثذ فلا فسخ له ولا لها والحق بها نظائرهما كالمالوزوج امته بعبداه واستخدمه فان لم يستخدمه وعجز عن الكسب فيظهر ان لها الفسخ ان لم ترض بذمته ولم ينفق عليها السيداه وفي سم بعد ذكر مثلها ع شرح الروض مانصه وقد يشك كون امته زوجة احد اصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا ينكح مملوكته وأن مملوكه فرعه كمملوكته اه الا ان يصور ما ذكر بما اذا طرأ ملك الفرع فانه لا يبطل نكاح الاصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعل مر اه سم (قوله وإن رضى السيد الخ) فان ضمن لها النفقة بعد طلوع فجر يومها صح كضمان الاجنبى اه معنى (قوله لكن نص فى الام الخ) معتمد اه ع (قوله على اجبارها الخ) أى فيمتنع الفسخ اه سم (قوله فالفسخ به) أى بسبب المهر له أى للسيد (قوله

راجع لرضاها) (قوله فى المتن ولو اعسر زوج امة الخ) قال فى الروض وتطالب الامة زوجها بالنفقة فلور اعطاها برى وملاكها السيد وتعلقت بها فليس له منعها قبل ابدالها ولها ابراءه من نفقة اليوم لا الامس والسيد بالعكس وإن ادعى التسليم فانكرت الامة فالقول قولها وان صدقه السيد برى من الماضية فقط اذا الخصومة للسيد فى الماضية لا الحاضرة أى ولا المستقبلية اه قال فى شرحه ولو اقرت بالقبض وانكر السيد فالقول قولها لان القبض اليها بحكم الحاكم أو بصريح الاذن ذكره الاصل اه فى الهامش بعد هذه الحاشية (قوله لم يلزم سيدها اعفافه) قال فى شرح الروض نتيه لو كانت امة الموسر زوجة احد اصوله الذين يلزمه اعفافهم ففوتها عليه كاسياق وحيثذ فلا فسخ له ولا لها والحق به نظائرهما كالمالوزوج امته بعبداه واستخدمه اه وقد يشك كون امته زوجة احد اصوله بما قدمه فى محرمات النكاح أنه لا ينكح مملوكته وأن مملوكه فرعه كمملوكته ولم يقيد الفرع بموسر ولا معسر والشارح قيده هناك بالموسر والعباد عهم الا ان يصور ما ذكر بما اذا طرأ ملك الفرع فانه لا يبطل نكاح الاصل كما تقدم (قوله الفسخ) فاعل (قوله لكن نص فى الام على اجبارها) قد يؤخذ من قوله السابق ولو تبرع رجلها لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنة الدال على ان لزوم القبول مع عدم المنة يمنع الفسخ أنه على الاجبار هنا عمتنع الفسخ وقد يؤيده بحث

(ولا فسخ لولى) امرأة حتى
(صغيرة ومجنونة) باعسار
بهر ونفقة (لان الخيار
منوط بالشهوة فلا يفوض
لغير مستحقه فنفتها فى
مالهما ان كان والا فعلى
من تلزمه مؤنتها قبل
النكاح وان كانت ديناً على
الزوج والسفيرة البالغة
كالرشيدة هنا (ولو اعسر
زوج امة) لم يلزم سيدها
اعفافه (بالنفقة) أو نحوها
تمام الفسخ به (فلها الفسخ)
وان رضى السيد لان حق
قبضها لها ومن ثم لم يسلبها
من ماله لم تجبر على ما قاله
شارح لكن نص فى الام
على اجبارها أى لانه لا منة
عليها فيه وخرج بالنفقة
المهر فالفسخ به لانه
المستحق لقبضه

نعم المبعضة لا بد في الفسخ (الخ) هذا إنما يأتي على ما تقدم فيما لو قبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع
الفسخ أما على المتمد الذي تقدم عن غيره من جوازها فلم واحد الفسخ وكذا للسيد وحده ويجري ذلك في
سیدی قنة فلكل وحده الفسخ لأن غايته أنه فسخ ببض المهر وهو جائز مراهم وفي النهاية وكذا في عرش
عن الزياي ما يوافق (قوله فيها) أي في صورة المهر عرش وسم (قوله) بأن يفسخها (الخ) أي بعدان ياذن
لهما القاضي في الفسخ اخذنا من قول المصنف فيفسخه أو ياذن لها فيه ومن قول الشارح هناك فلا
ينفذ منها قبل ذلك (الخ) (قول المتن وله أن يلجئها (الخ) عبارة المغني وعلى الأول لا يلزم السيد نفقة إذا كانت
بالغة عاقلة ولكن له أن يلجئها (الخ) (قوله) أنها كالقنة فيما ذكر) أي في عدم فسخ السيد وقوله إلا في
إلجاء السيد (الخ) لا حاجة إليه لأن السيد لا يلزمه نفقة مكاتبته إلا أن يصور ذلك بما لو عجزت المكاتب عن نفقة
نفسها اه عرش (قوله) ولو أعسر (الخ) عبارة النهاية ولو أعسر سيد مستولدة عن نفقتها أجبر على تخليتها
للكسب لتنفق منه أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب
أنفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع
إلى وجه أبي زيد بالتزويج أو إلى المصاحبة وعدم الضرر اه وفي المغني والروض مع شرحه مثلها الا قوله قال
القمولى الخ قال عرش قوله من بيت المال أي فان لم يكن فيه شيء أو منع مولاها فينبغي أن يجبر على تزويجها
للضرورة وقوله بالتزويج أو إلى الخ لعل المراد أن الحاكم يزوجهما لأن الفرض غيبة سيدها سم على حج (قوله)
قال أبو زيد الخ في اقتصاره على نقل مقالة أبي زيد وتقريرها شعاعا باعتمادها وهو غريب وفي الروضة بعد
ذكر مقالة أبي زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تخليها لتكسب وتنفق على نفسها قلت هذا الثاني
أصح فان أعذر نفقتها بالكسب فهي في بيت المال انتهى وجزم في الروض بما صحه النووي ثم رابت
الشارح في نفقة الرقيق جزم به أيضا ثم رابت المحشى سم تعقب كلامه هنا بما في الروض وشرحه وبكلامه
في نفقة الرقيق اه سيد عمر

(فصل في مؤن الاقارب) (قوله في مؤن الاقارب) إلى قوله وهل يشترط في النهاية إلا قوله وهل يلحق إلى
وذلك لعموم الأدلة وكذا في المغني إلا قوله ومن ثم إلى لقوله (قوله) الحر أو المبعوض) خرج به الرقيق فان لم

الاذعى السابق هناك أن تبرع سيد الزوج بمنع الفسخ (قوله لا بد في الفسخ) أي بالمهر أو الفسخ بالنفقة
للقنة فالمبعضة أولى فلا مدخل للسيد فيه ثم توقف الفسخ على موافقتها هي والسيد إنما يأتي على ما تقدم فيما
لوقبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع الفسخ أما على المعتمد الذي تقدم عن غيره من جوازها فلم
وحدها الفسخ وكذا للسيد وحده ويجري ذلك في سیدی قنة فلكل وحده الفسخ لأن غايته أنه فسخ ببض
المهر وهو جائز مراهم (قوله) أنها كالقنة) فيما ذكر هل هي كالنفقة في جواز إبراها من نفقة اليوم وإن كان
تبرعا وهو يمتنع عليها غير إذن السيد ويفرق ولا فيه نظر (قوله) ولو أعسر سيد مستولدة (ولو أعسر سيد
مستولدة عن نفقتها أجبر على تخليتها للكسب لتنفق منه أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها ولا
يبيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاها ولم يعلم له مال
ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع إلى وجه أبي زيد بالتزويج أو إلى المصاحبة وعدم الضرر مراهم
ولعل المراد أن الحاكم يزوجهما لأن الفرض غيبة سيدها (قوله) ولو أعسر سيد مستولدة الخ) الذي في
الروض ما نصه فصل لو عجز عن نفقة أم ولد أجبر على تخليتها للكسب فان عجزت في بيت المال أو في شرحه
ولا يجبر على عتقها أو تزويجها أهو سياق في نفقة الرقيق جزم الشارح بما يوافق ذلك ولم يتعرض لما ذكره
هنا (فصل) في مؤن الاقارب (قوله أي الفرع الحر الخ) قال في التنبية ولا تجب نفقة الاقارب على
العبد ولا تجب على المكاتب إلا أن يكون له ولد من أمته فتجب عليه نفقة أه قال ابن النقيب أي وإن أولدها
أي بغير إذن سيده لأنه تابع له أن عتق وعائد إلى سيده أن رقيق والنفع عائد إلى من له الملك ثم ذكر تفصيلا في
ولد المكاتب في النكاح فراجع (قوله) والمبعوض كذلك) أي بالنسبة لمبعوضه الحر

نعم المبعضة لا بد في الفسخ
فيها من موافقتها هي
والسيد كما اعتمده الاذرى
أى بأن يفسخا معا أو يوكل
أحدهما الآخر كما هو
ظاهر وقول شارح أنها
كالقنة ضعيف (فان رضيت
فلا فسخ للسيد في الأصح)
لأنه إنما يتلقى النفقة عنها
(وله أن يلجئها) أى المكلفة
لأنه لا ينفذ من غيرها (إليه)
أى الفسخ (بأن لا ينفق
عليها) ولا يموئها (ويقول)
لها (افسخى أو جوعى)
دفعاً للضرر عنه وتردد
شارح في المكاتبه والذي
يتجه أنها كالقنة فيما ذكر
الافى إلجاء السيد لها ولو
أعسر سيد مستولدة عن
نفقتها قال أبو زيد أجبر على
عتقها أو تزويجها
(فصل) في مؤن الاقارب
(يلزمه) أى الفرع الحر
أو المبعوض الذكروا لا يثى
(نفقة) أى مؤنة حتى نحو
دام وأجرة الطبيب (والوالد)
المعصوم الحر وقنه المحتاج
له وزوجته

ان وجب اعفائه والمبعض بالنسبة لبله ضد الحر لا المكاتب (وان علا) ولو انى غير وارثة اجماعا لقوله تعالى وصاحبها فى الدنيا معروفا وللخير الصحيح ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الاصل الحر والمبعض الذكرو الاثني مؤنة (الولد) المعصوم الحر او المبعض كذلك (وان سفل) ولو انى كذلك لقوله تعالى وعلى المولود الاية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذى اخذناه ابو حنيفة رضى الله عنه وجوب نفقة المحارم اى فى عدم المضارة كما قيده ابن عباس رضى الله عنهما وهو اعلم (٣٤٥) بالقران من غيره وقوله فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن فاذا

لزمه اجرة الرضاع فكفايته الزم ومن ثم اجمعو على ذلك فى طفل لا مال له والحق به بالغ اجز كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفىك وولدك بالمعروف (وان اتلف دينهما) بشرط عصمة المتفق عليه كما مر لا نحو مرتد وحرى كما بحثه الزركشى وغيره وهو ظاهر لانها راساة وهما ليسا من اهلهما هل يلحق بهما نحو زانية من بجامع الاحدار او يفرق بينهما قادر ان على عصمة نفسيهما فكان المانع منهما بخلافه فان توبته لا تعصمه ويسن له السر على نفسه وكذا للشهود على ما ياتى فكان من أهل المواساة لعدم مانع قائم به بقدر على اسقاطه كل محتال والثانى اوجه ولا يعارضه ما مر فى التيمم انه لا يجب بل لا يجوز صرف الماء اشربه بل يظهر صاحبه به وان هلك الاخر عطشا وذلك لاختلاف ملحظي ما هنا وشم لان ملحظ ذلك تعلق حق الطهر بعين الماء بمجرد دخول الوقت

يكن مكاتبان كان منفقا عليه فبى على سيده وان كان منفقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه واما المكاتب فان كان منفقا عليه فلا يلزم قربه نفقة على الاصح لبقاء احكام الرق عليه وان كان منفقا فلا تجب عليه لانه ليس اهلا للمواساة الا ان يكون له ولد من امته وان لم يجز وطؤها ومن زوجته التى هى امه سيده فيجب عليه نفقة اه معنى (قوله او المبعض) عطف على الحر هنا وفيما بعد اه سم (قوله ان وجب اعفائه) اى بان احتاج اليه اه عش (قوله لا المكاتب) قال فى التنبية الا ان يكون له ولد من امته فتجب عليه نفقة انتهى اه سم أى أو من زوجته التى هى امه سيده كما مر عن المغنى (قوله ما اكل) عبارة المغنى والاسنى باكل اه (قوله وولده من كسبه) تنمى الخبر كفى الاسنى والمغنى فكلوا من اموالهم اه (قوله او المبعض كذلك) اى بالنسبة لبله ضد الحر سم وعش (قوله ولو انى كذلك) اى غير وارثة سم وعش (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل الاول وقوله الاق وقوله الخ دليل الثانى (قوله وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الدين فى غير الاباض اه معنى (قوله اى فى عدم المضارة) هو خبر ومعنى الخ رشيدى وكردى (قوله وقوله الخ) هو بالجر اه رشيدى اى عطفا على قوله تعالى (قوله عاجز كذلك) اى لا مال له (قوله لا نحو مرتد وحرى) كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانعه نظر ما مر اده بالنحو ويؤخذ من فرق الشهاب ابن حجر بينهما وبين الزانى المحصن بانه غير قادر على زوال مانعه ان تارك الصلاة كالحرى والمراد فله مراد الشارح بالنحو اه (قوله نحو زان الخ) يشمل تارك الصلاة مع ان فرقه الاق لا يتأتى فيه اتمكته من التوبة اه سيد عمر عبارة عش ومثلها على الراجح نحو الزانى المحصن لكن قال حج فيه ان الاقرب وجوب الاتفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافها ومقتضى ما علل به ان مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره الامام اه (قوله والثانى) اى الفرق (قوله وان هلك الاخر) اى نحو الزانى المحصن (قوله وذلك) اى عدم المعارضة (قوله لئنه) اى الوصف المنافى سببه اى سبب الاتفاق الذى هو وصف القرابة (قوله كذلك) اى ينافى القرابة من كل وجه (قوله لمقتضى اصل الخ) اى للاتفاق (قوله وذلك) اى قواه وان اختلف دينهما اه عش (قوله وكالتعلق الخ) عطف على عموم الادلة (قوله فانه) اى الارث (قوله حينئذ) اى حين اختلاف الدين (قوله والوجه الثانى) مبتدا

(قوله ولو انى كذلك) أى غير وارثة (قوله ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الخ) قال البيضاوى قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك مانعه عطف على قوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما تعليل معترض واراد بالوارث الاب وهو الصبي اى ومؤنة المرضعة من ماله اذ مات الاب وقيل الباقي من الابوين من قوله عليه الصلاة والسلام واجعله الوارث منا وكلا القولين يوافق مذهب الشافى رضى الله عنه اذ لا نفقة عنده فيما عدا الولادة وقيل وارث الطفل واليه ذهب ابن ابي لبي وقيل وارثه المحرم منه واليه ذهب ابو حنيفة رضى الله عنه وقيل عصا بته به قال ابو زيد وذلك اشارة الى ما وجب على الاب من الرزق والكسوة اه قوله وكلا القولين لا يخفى ان كلا القولين لا ينافى القراءة الشاذة وعلى الوارث المحرم مثل ذلك غاية الامران الوصف بالمحرم من الوصف اللازم ذكر لتكته فليتأمل وعلى ما نقله الشارح عن ابن عباس فالامرواضح وعليه فيكون التقيد بالمحرم فى تلك القراءة لانه اولى بذلك فليتأمل (قوله بشرط عصمة المتفق عليه) كذا

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - ثامن) حتى لا يصح تصرفه فيه فلم يقبل الصرف عنه بسبب ضعفه واما هنا فالعلق منوط بوصف القرابة وحينئذ يجب النظر الى من قام به وصف يتألفان من كل وجه وهو الحرابة او الردة منع الاتفاق عليه لئنه سببه بالكلية بخلاف من لم يقم به وصف كذلك وهو نحو الزانى المحصن لانه لا تقصير منه الا ان فلم يوجد فيه وصف رافع لمقتضى اصل القرابة فاستصحبه حاكم فيه ذلك اعموم الادلة وكالتعلق ورد الشهادة بخلاف الارث فانه مبنى على المناصرة فهو مفقود حينئذ وهل يشترط اتحاد محل المنفق والمنفق عليه او لا حتى لو اراد المنفق عليه سفرا او كان مقبلا محل بعيد عن المنفق لزمه ارسال كفايته له مع من يثق به لينفق عليه كل محتمل والثانى اوجه اذ هو

الاقرب الى عموم كلامهم ثم رأيت ما يأتي في منفقين استويا وغاب أحدهما وهو يؤيد ما ذكره في أنما تجب (بشرط يسار المنفق) لأنها مواساة ونفقة الزوجة معاوضة ويصدق كما علم مما مر في الفلاس في اعساره يمينه ما لم يكن به ظاهر حاله فلا بد له من بينة تشهد له به (بفاضل عن قوته وقوت عياله) زوجته وخادمها وام ولده وعن سائر مؤنهم وخص القوت لأنه لا هم له عن دينه لما مر في الفلاس وذلك لخبر مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل (٣٤٦) عن أهلك شيء فلذئ قرابتك وعمومه يتقوى ما مر عن أبي حنيفة إلا أن يجاب بأنه يستنبط من

النص معنى يخصه (في يومه) وليته التي تليه غداء وعشاء ولولم يكفه الفاضل لم يجب غيره (وبيع فيها) أي كفاية القريب (ما) فضل عن اليوم والليلة مما (يباع في الدين) من عقار وغيره كالسكن والحادم والمركوب ولو احتاجها لأنها مقدمة على وفائه فيبيع فيها ما يباع فيه بالاولى فاندفع ما قيل كيف يباع مسكنه لا كترام مسكن لاصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر أبدا بنفسك على أن الخبر إنما يأتي فيما إذا لم يبق معه بعد بيع مسكنه إلا ما يكفي أجرة مسكنه أو مسكن والده وحينئذ المقدم مسكنه فذكر الخبر تأييد الاشكال وهم فعلم أنه بعد بيع مسكنه في كل يوم ليلة لولم يفضل إلا ما يكفي أجرة مسكن أحدهما قدم مسكنه وأنه لا يعتبر مؤنه وأجرة مسكن بعضه إلا إذا فضل عن مؤنه ومؤون عياله وأجرة مسكنهم يوم ما ليلة ما يصرفه لمؤنه بعضه ومنها مسكنه وكيفية بيع العقار لها كما صححه المصنف في نظيره من

وخبر (قوله ما يأتي) أي في آخر الفصل (قول المتن يسار المنفق) من والد أو ولد اه معنى (قوله لأنها مواساة) الى قوله فعلم في النهاية (قوله به) أي الاعسار اه ع ش (قول المتن بفاضل عن قوته الخ) أي ويؤمر بوفائه إذا يسر بفاضل الخ اه معنى (قوله زوجته) الى قوله واندفع في المعنى الاقوله وعمومه الى المتن (قوله وأم ولده) أي المنفق (قوله وذلك) أي الشرط المذكور (قوله فلا هلك) أي لزوجهك اه ع ش (قوله معنى يخصه) أي كان يقال انما وجبت على الاقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالاصل والفرع اه ع ش (قوله ولولم يكفه الخ) فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه اه معنى (قوله لأنها) أي كفاية القريب اه معنى (قوله على وفائه) أي الدين (قوله لاصله) أي أوفرعه (قوله أو مسكن والده) أي أو ولده (قوله في كل يوم الخ) أي لأجل مؤنه (قوله أجرة مسكن أحدهما) أي مسكنه أو مكس والده (قوله وكيفية بيع العقار) الى قوله أما ما لا يباع في المعنى الاقوله والحق الى أنه يستقرض والى قوله ويبحث الأذرع في النهاية (قوله يبعه) عبارة المعنى بيع العقار اه (قوله فان تعذر الخ) عبارة المعنى ولولم يوجد من يشتري إلا السك وتعدر الاقراض بيع الكل اه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على تعذر اه سم أي عطف سبب على سبب (قوله لا يباع فيه) أي في الدين (قول المتن ويلزم كسوا بالخ) أي إذا لم يكن له مال اه معنى (قوله كالادم الخ) قضيته أنه يلزم الفرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فصل الاعفاف بأنه لا يلزمه لها آدم ولا نفقة خادمها لأنها لا تنفسخ بذلك اه سم (قوله حيث وجب) أي الاخدام لاحتياجه اليه لمرض أو زمانة أو نحوهما اه أسنى (قوله أي أقل ما يكفي الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل وجوب ذلك في حليلة الاصل بقدر نفقة المعسر فلا يكلف فوقها وان قدر كما اقتضاه كلام الامام والغزالي وان اقتضى كلام الماوردي خلافه اه (قوله لان القدرة الخ) والخبر كفي بالمرء انما ان يضع من يقوت اه معنى (قوله وانما يلزمه) أي الكسب (قوله ولقلة هذه) أي المؤنة وقوله وانضباطها أي اذهي مقدرة من جهة الشارع وقوله بخلافه أي الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدين فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص وكثير بالنسبة لآخر على أنه قد يطرأ ما يقتضي تجديد الديون في كل يوم كمروض اتلاف منه مال غيره بغير اختيار منه اه ع ش (قوله ولا يجب لاجلها سؤال زكاة الخ) قضيته أنه لو دفعت له الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وعليه فيفرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود النفقة لولا هب بخلاف المزكى

مر (قوله ما لم يكن به الخ) كذا مر ش (قوله على أن الخبر إنما يأتي الخ) في هذا الحصر نظر بل الخبر شامل للحاجة لغير المسكن فيقتضي بقاءه عند الحاجة اليه فتأمله بلطف وعدم لزوم بيعه في الحكم بالوهم نظر (فذكر الخبر تأييد الاشكال) قد يقوى الاشكال بان حاجته وحاجة عياله مقدمان على الدين وعلى حاجة بعضه فكيف يباع ما يحتاج اليه المقدم لحاجة المؤخر وانما يتضح الاستدلال بان حاجة البعض مقدمة على وفاء الدين بعد انتفاء حاجته المقدمة ويجاب بان حاجته المقدمة هي حاجة اليوم والليله والسكلام فيما زاد (قوله وكيفية بيع العقار الخ) ان أريد تعين هذه الكيفية لما فيها من المصلحة إذا اقراض جملة والمبادرة لبيع البعض فيه خطر تلف القرض والتمن قبل انفاقه تعين انه في بيع الحاكم (قوله ولم يوجد) عطف على تعذر (قوله كالادم والسكنى والاخدام) قضيته أنه يلزم الفرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فصل الاعفاف بأنه

نفقة العبد ووصوه بالأذرع والحق غير العقار به في ذلك انه يستقرض لما الى ان يجتمع ما يسهل بيعه فيباع فان تعذر بيعه فانه البعض ولم يوجد من يشتري إلا السك يبيع الكل أما ما لا يباع فيه عامر في باب الفلاس فلا يباع فيها بل يترك له ولمؤنه (ويلزم كسوبا كسبها) أي المؤن ولو لحويلة الاصل كالادم والسكنى والاخدام حيث وجب أي أقل ما يكفي منها على الوجه (في الاصح) ان حل ولاق به وان لم يجر عاداته به لان القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وانما يلزمه لو فاء دين لم يعص به لانه على التراخي وهذه فوروية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت ديناً بقرض قاض لم يلزمه الاكتساب لها ولا يجب لاجلها سؤال زكاة

ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عاقر انفق عليه منه (ولا تجب) المون (لمالك كفايته ولا) لشخص (مكتسبها) لاستغنائه فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالا لا نقابه ولا فلا (وتجب لفقير غير مكتسب (٣٤٧) ان كان زمتا) او اعمى او مريضا (او صغيرا

او مجنونا) لعجزه عن كفاية نفسه ومن ثم لو اطاق صغير الكسب او تعلمه ولاق به جاز للولي ان يحمله عليه وينفق عليه منه فان امتنع او هرب لزم الولي انفاقه (والا) يكن غير المكتسب كذلك (فاقوال احسنها) تجب (للاصل والفرع) ولا يكلفان الكسب لحرمتها وثانيها لا تجب لانه غنى (والثالث) تجب (للاصل) فلا يكلف كسبا (لا فرع) بل يكلف الكسب نعم لانكف الام او البنت التزوج لان حبس النكاح لا غاية له بخلاف سائر الاكساب وتزوجها تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج معسرا مالم تفسخ لتعذر ايجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تجب بالتمكين كما مر فكان القياس اعتباره الا ان يقال انها بقدرتها عليه مفقودة لحقها وعليه فحلها في مكلفة فقيرها لا بد من التمكين والالم تسقط عن الاب فيما يظهر (قلت الثالث اظهر والله اعلم) لنا كدحرمة الاصل ولان تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف

فانه انما دفع للفقير ما اوجبه الشرع عليه فاشبه الديون اه ع ش (قوله ولا قبول هبة) اي او وصية اه معنى ولعل المراد بالهبة هاتما يشمل الصدقة والهبة (قول المتن ولا تجب لمالك كفايته) اي ولو زمتا او صغيرا او مجنونا اه معنى (قول المتن ولا مكتسبها) اي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب اه سم (قوله كلفه) اي حيث كان فرعاً بخلاف الاصل ليوافق ما ياتي في كلام المصنف ع ش وسم (قول المتن زمتا) وفي اختار الزمانة في الحيوانات ورجل زمن اي مبتلى بين الزمانة اه وعليه فذكر الاعمى وما بعده من ذكر الخاص بعد العام اه ع ش (قول المتن او مجنونا) اي او سلبا من ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه اه ع ش (قوله فان امتنع الخ) اي في بعض الايام اه معنى (قوله غير المكتسب) اي بالفعل اه سم (قوله كذلك) اي زمتا الخ (قوله غنى) اي بالقدرة على الكسب (قوله فلا يكلف كسبا) اي وان قدر عليه اه ع ش (قوله بل يكلف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من اجرة كما علم بما ذكر انفا اه سم اي ان كان لا نقابه كما مر ايضا (قوله نعم لانكف الام) فيه شيء اه سم ولعله اشارة الى انه لا حاجة الى استثنائها على طريقة المصنف اه سيد عمر (قوله لا غاية له) اي ففيه اضرارهما مع انه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق الزوج اه ع ش (قوله وتزوجها تسقط الخ) هذا واضح ان كان الزوج حاضر اقلو كان غائبا فقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارسال ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه ان تكون في تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح ويدل على هذا التفصيل قولهم لثلاث جمع بين النفقتين وكافي الصغيرة والمجنونة اذا اعسر زوجها ما به اسم على المنهج اه ع ش (قوله اعتباره) اي التمكين اه سم (قوله الا ان يقال الخ) معتمد اه ع ش (قوله انها) اي الام او البنت (قوله عليه) اي التمكين اه ع ش (قوله وعليه) اي على قوله الا ان يقال الخ (قوله فحلها) اي محل سقوط نفقتها بمجرد العقد (قوله ومحل ذلك) اي الخلاف (قوله ان لم يشتغل) اي الاصل وقوله جزما اي لانها تنزل حينئذ منزلة اجرة اه ع ش (قوله لم تجر عاداته بالكسب) اي وان قدر على الكسب وتعلمه والا فلا حاجة الى محتمل ما مر في الشارح قليل قول المصنف وان اختلف دينهما وعن ع ش عند قول المصنف او مجنونا (قوله او شغلته عنه) المعتمد الوجوب حينئذ لكن بشرط ان يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين ويظهر فيمن حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان اشتغاله بحفظه يمنعه من الكسب ان اشتغاله بالحفظ حينئذ كالاشتغال العلم ان لم يتيسر الحفظ في غير اوقات الكسب اه ع ش (قوله وهو محتمل) اقول بحثه في الثاني متجه بخلافه في الاول فانه بعيد جدا

لا يلزمه لها دم ولا نفقة خادما لانها لا تفسخ بذلك (قوله في المتن ولا مكتسبها) اي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب (قوله كلفه) شامل للاصل وهو مشكل مع ما ياتي من تصحيح لزوم مؤنة الاصل وان قدر على الكسب لان تكليفه الكسب ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ولذا عبر في المنهج بقوله كفاية اصل وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يلبق وقال في شرحه وبما ذكر علم انها لو قدر على كسب لا تقبها وما وجب لاصل لافرع اه الا ان يكون هذا محمولا على الفرع او مبنيا على طريق المحرر ويرد على الثاني ان السياق المنفق عليه بين المحرر وغيره اعلم ان اطلاق قوله السابق ويلزم كسوبا كسبها وقوله هنا قلت الثالث وجوب كسبها لاصل كسوبا (قوله غير المكتسب) اي بالفعل (قوله بل يكلف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من اجرة كما علم بما ذكر انفا (قوله نعم لانكف الام) فيه شيء (قوله اعتباره) اي التكليف (قوله بقدرتها عليه) القياس فيما اذا لم يكن التمكين في الحال كافي مسئلة تزويج من تنزع من هي يزيد المذكورة بها مش فصل التمكين ان تجب نفقتها الى مكان التمكين في المسئلة المذكورة تجب قبل وصولها الى تعزفيتها مل (قوله ويحتمل الفرق) ظاهره بالنسبة للصورتين وخصمه مر بالثانية (قوله

المأمور بها ومحل ذلك ان لم يشتغل بمال الولد ومصالحه والا وجبت نفقته جزما وبمحتمل الادعى وجوبها الفرع كبير لم تجر عاداته بالكسب او شغلته عنه اشتغال بالعلم اخذنا مما مر في قسم الصدقات انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الزكاة مواساة

خارجة منه على كل تقدير فصرف لهُذين (٣٤٨) لانهما من جنس من يواسى منها والافتاق واجب فلا بد من تحقق إيجابه وهو في الفرع

العجز لا غير كما يصرح به كلامهم ولذا الزم كلامهما الاكتساب لمؤن اصله مؤن نفسه المقدمة على اصله اولى (وهي الكفاية) لخبر خذى ما يسكنيك وولدك بالمعروف فيجب أن يعطيه كسوة وسكنى تليق بحاله وقوتها وادما يليق بسنه كؤونة الرضاع حولين ورغبته وزهاده بحيث يتمكن معه من التردد كالعادة ويدفع عنه ألم الجوع لاتمام الشبع اى البالغة فيه واما اشباعه فواجب كما في الابانة وغيرها وان يخدمه ويداويه إن احتاج وان يدل ما تلف بيد وكذا إن اتلفه لكر الرشد يضمنه اذا ايسر ولا تظلم مشقة تكرر الابدل بـ تكرر الاتلاف بتقصيره بالرفع له إذ يمكنه ان ينفقه من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالكسوة يمكنه ان يוכל به من يراقبه ويمنعه من اتلافها (ونسقط) مؤن القريب التي لم ياذن المنفق لاحد في صرفها عنه لقريبه (بقواتها) بمعنى الزمن وإن تعدى المنفق بالمنع لانها وجبت لدفع الحاجة الناجزة مواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة نعم لو نفاه ثم استلحقه رجعت امه اى مثلا عليه بها ويوجه بان مزيد تقصيره بالنفي الذي

ثم رأيت الفاضل المحشى كتب ما نصه قوله ويحتمل الفرق الخ ظاهره بالنسبة للصورتين وخصه م بالثانية اه سيد عمر وقوله بالثانية قضية السياق ان يقول بالاولى فله من تحريف الناسخ فليراجع (قوله) خارجة منه (اى من المذكر) (قوله) كلامهما (اى الفرعين المذكورين في بحث الاذرعى (قول المتن وهى) اى نفقة القريب اه معنى (قول المتن وهى الكفاية) وهى امتناع لا يجب تملكها اه روض وعبرة العباب امتناع لاتملك اه سم (قوله) لخبر خذى (اى قوله) ونازع كثير من في النهاية لا قوله وإن لم ياذن إلى لكن يشترط (قوله) فيجب أن يعطيه كسوة (الخ) وينبغي وجوب فرش وغطاء وأوانى الاكل والشرب وما ينتظف به من اوساخ مضرة واجرة حمام معتاد احتيج اليه لنحو إزاله الاوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع وينبغي ان يجب للقريب ايضا ماء الطهارة سفر او حضرا نظير ما يأتى في الرقيق اه سم (قوله) ورغبته (عطف على سنه (قوله) بحيث يتمكن) حال من قوله وقوتها عبارة الروض ولا يسكنى سدا لرمق بل يعطى ما يقيمه للتدريج اه (قوله) لاتمام الشبع (لعله عطف على بحيث يتمكن معه الخ اى بحيث يحصل معه تمام الشبع فلا يجب هذا المقدار (قوله) وان يخدمه ويداويه الخ) هذا علم من قوله اول الفصل حتى نحو دواء الخ عش ورشيدى (قوله) وان يدل الخ) ولو ادعى تلف ما دفعه له فهل يصدق في ذلك اولا فيه نظر والا قرب الاول حيث لم يذكر للتلف سببا ظاهر ايسر إقامة البيئة عليه اه ع ش (قوله) وكذا إن اتلفه (ينبغي ان ما تلف بتقصير كالاتلاف اه سم (قوله) لكن الرشد يضمنه) اى دون غيره كما قاله الاذرعى ثم قال ولا يخفاء ان الرشد لو اثر بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها اه وهو ظاهر إن كانت باقية اه شرح الروض وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليتأمل اه سم (قوله) إذا ايسر (اى بعد يساره اه نهاية (قوله) التي لم ياذن المنفق) اى بخلاف ما إذا اذن له اى وانفق كما هو ظاهر رشيدى فمن لم ينفق سقطت بمضى الزمان ع ش (قوله) اى مثلا (اى فمثل امه غيرها ولو من الآحاد اه ع ش (قوله) بها الخ) اى بمؤن الولد عبارة المغنى باجرة الرضاع وبديل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى وادها ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع اه (قوله) فلذا اخرجت هذه عن نظائرها (وظاهر رجوعها بما مر وباقى وإن لم تشهد ولا أذن لها كما مر اه سم (قوله) وإن جعلت الخ) اى على المرجوح وقوله لما ذكر

في المتن وهى الكفاية) قال في الروض وهى امتناع لا يجب تملكها اه عبارة العباب وما وجب له فهو له امتناع لا يملك اه (قوله) فيجب أن يعطيه كسوة وسكنى الخ) وينبغي وجوب فرش وغطاء وأوانى الاكل والشرب وما ينتظف به من اوساخ مضرة واجرة حمام معتاد احتيج اليه لنحو إزاله الاوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع (تنبيه) ينبغي ان يجب للقريب ايضا ماء الطهارة سفر او حضرا نظير ما يأتى في الرقيق لكن لو دفع له ذلك فالتلف عبثا او تظهر به ثم احدث عبثا قبل ان يصل الفرض فهل يجب الابدال وإن تكرر على قياس ما يأتى في الرقيق في هامش ذلك المحل او لا يجب أخذا من قوله هنا او يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ إذ لا يمكنه منعه من الحدث ويفرق على هذا بين ما هنا والرقيق بانه كنهه التخلص من الرقيق بنحو بيعه بخلاف القريب او يقال يجب هنا في مسألة الاتلاف كفى اتلاف النفقة والكسوة ولا تجب في مسألة الحدث عبثا والفرق انه يمكنه دفع الاتلاف بان يطهره بصب الماء عليه ولا يمكنه دفع الحدث وقد يقال لا اثر لهذا الفرق لانه لا يستقل بتطهيره من الحدث لتوقفه على نيته وقد يتمتع منها فليتأمل وسكتوا عن نحو التفكه وظاهره انه لا يجب وإن وجب في الزوجة فليراجع فان وجوب المعتاد منه قريب (قوله) وان يدل ما تلف (ينبغي ان ما بتقصير اى ما تلف بتقصير كالاتلاف (قوله) لكن الرشد يضمنه) عبارة الروض لكن باتلافه يضمنها ونقل في شرحه التقييد بالرشد وعدم ضمان غيره لما ذكره الشارح عن الاذرعى ثم قال عنه قال ولا يخفى ان الرشد لو اثر بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها وهو ظاهر إن كانت باقية اه وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخليصها فليتأمل وعبارة الروض فان اتلفها بديل

بان بطلانه برجوعه عنه أوجب عقوبته بايجاب ما فوته به فلذا اخرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وإن جعلت له لتسقط بمضى الزمان لان الحامل لما كانت هى المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير ديناً) لما ذكر (الا بفرض قاض)

بالغاء وان لم ياذن لمن ينفق عليه فيكنى قوله فرضت او قدرت لفلان على فلان كل يوم كذا لكن يشترط ان ثبت عند احتياج الفرع
وغنى الاصل (او اذنه) ولو للمومن ان تاهل (في اقتراض) بالقاف وان تاخر الاقتراض عن الاذن كما اقتضاه اطلاقهم وان نازع فيه
السبكي وبحث انها لا تصير ديناً الا بعد الاقتراض قيل فعليه الاستثناء في المتن لفظي لدخوله في (٣٤٩) ملك المستقرض فالواجب قضاء دينه

لا النفقة اهو يريد منع ذلك بل
هو عليه حقيق لان المستقرض
صار كانه نائب فالدائن انما هو
في ذمته وانما تصير ديناً باحد
هذين ان كان (لغية)
للمنفق (او منع) صدر منه
حينئذ تصير ديناً لتأ كدها
بفرضه او اذنه ونازع كثيرون
الشيخين في ذلك واطالوا بما
رددته عليهم في شرح
الارشاد فراجع فانه مهم
وزعم بعضهم حل كلاهما
على ما اذا قدرها واذن لآخر
في ان ينفق على القريب
ما قدره فاذا انفق صارت
حينئذ ديناً قال وهذا غير
مسئلة الاقتراض انتهى
وليس كما قال بل هو نوع من
لاقتراض لان اتفاق مادونه
انما يقع قرضاً لمن القاضي
نائب عنه وهو الغائب او
المتنع فصدق عليه ان القاضي
اذن في الاقتراض وهي
المسئلة الثانية فكيف
تحمل الاولى على بعض
ما صدقات الثانية مع
مغايرة الشيخين بينهما وعلم
من كلامه صيرورتها
ديناً باقتراض القاضي او
نائبه بالاولى ولو فقد القاضي
وغاب المنفق او امتنع ولا
مال للولد او تعذر الاتفاق
من ماله حالاً فاستقرضت الام
وانفقت وانفقت من مالها

أى من قوله لانها وجبت الخ اه ع ش (قوله بالغاء) احتراز عن القرض بالقاف (قوله وان لم ياذن الخ)
خلافاً للنفقة المكنى (قوله فيكنى) اى في صيرورتها ديناً وقوله فرضت الخ ظاهره وان لم ينفق بالفعل
وسياق ما فيه عبارة النهاية واما اذا قال الحاكم قدرت لفلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً لم تصير ديناً بذلك
اه وفي المعنى ما يراه (قوله لكن يشترط الخ) انظر لخص المسئلة بنفقة الفرع اه سم عبارة الرشيدى
هذا راجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الاصل دون
عكسه والظاهر انه مثله اه (قوله وبحث الخ) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تقييداً للتمن
رشيدى (قوله وبحث انها لا تصير ديناً الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لا بعد الاقتراض) اى بالفعل
اه ع ش (قوله قيل فعليه) اى ذلك البحث (قوله الاستثناء) اى بالنسبة للمعطوف (قوله لدخوله) اى
القرض (قوله فالواجب الخ) اى على القريب (قوله قضاء دينه الخ) عبارة المغنى انما هو وفاء الدين ولا
يسمى هذا الوفاء نفقة (اه قوله قضاء دينه) اى المستقرض (قوله ويرد بمنع ذلك الخ) استشكله سم راجعه
(قوله بل هو) اى الاستثناء عليه اى البحث المذكور (قوله نائبه) اى المنفق (قوله باحد هذين) اى
فرض القاضي او اذنه في الاقتراض اه معنى (قوله وزعم بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملى اه سم اى
ووافقه المغنى والنهاية (قوله حمل كلاهما) اى في مسئلة القرض بالغاء اه سم (قوله صارت حينئذ
ديناً) اى في ذمة الغائب او المتنع اه نهاية (قوله قال) اى ذلك البعض (قوله وهذا) اى فرض القاضي
غير مسئلة الاقتراض اى الثانية في المتن (قوله ما ذونه) اى القاضي (قوله فكيف تحمل الاولى على بعض
ما صدقات الثانية) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية اذن في الاقتراض والاقتراض غير
الاقتراض فليست الاولى من ما صدقات الثانية انتهى فليتامر فيه اه سم والحجيب هو والنهاية (قوله وعلم)
الى قوله والتقييد في النهاية لا لقوله ولا ترد الى ولا يكتفى وقوله لما مر الى ويظهر (قوله او امتنع) وللقریب
اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها ان يجز عن الحاكم ولللاب وان علا اخذ النفقة من
مال فرعه الصغير والمجنون بحكم الولاية وليس للام اخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالحاكم كفرع
وجبت نفقته على اصله المجنون لعدم ولايتهما اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يجد جنسها يفهم منه انه إذا
وجد جنس ما يجب له كالحبز استقل باخذه وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع الاتيين فليراجع
ويؤخذ من قوله لعدم ولايتهما ان الام لو كانت وصية على ابها لم يحتج الى اذن الحاكم اه عبارة المغنى
وللقریب اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده في الاصح ويرجع ان
اشهد كجد الطفل المحتاج وابوه غائب مثلاً ولللاب والجد اخذ النفقة الى اخر ما مر عن النهاية (قوله وتعذر
لا اتفاق الخ) ان كان كالتعمير والتوضيح لسابقة فلا اشكال وان كان قيدا اخر فليتامر محترزه اه سيد
عمر (قوله من ماله) اى المنفق (قوله ان اشهد وقصدت الرجوع) اى ولا فلا اه نهاية نهاية (قوله ان هذا)

لكن باتلافه يضمها اه وزاد في شرحه عقب أ تلفها عبثاً أو تلفت بتقصيره بعد التمكن من الانتفاع بها
تسقط نفقته لكن كلامهم بخلافه (قوله احتياج الفرع) انظر لم خص المسئلة بنفقة الفرع (قوله وبحث
انها الخ) وهو كذلك مر ش (قوله ويرد بمنع ذلك الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان هذه العبارة المنقولة
عن هذا القيل لا تنافي ان المستقرض كان نائباً وان الدين انما هو في ذمة المنفق والثاني ان حاصل هذا القيد
ان معنى صيرورة النفقة ديناً ان يلزم ذمة المنفق نفقة اى في مسئلة القرض (قوله فكيف تحمل الاولى على
بعض ما صدقات الثانية مع مغايرة الشيخين بينهما) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية

ولو غير وصية رجعت عليه ان اشهدت وقصدت الرجوع ولا ترد هذه على حصره لانه اضافى اى لا يصير ديناً مع وجود القاضي إلا بفرضه الخ
ولا فلا ولا يكتفى قصده وحده عند تعذر الاشهاد لما مر اخر المساقاة مع اخر الاجارة ويظهر ان هذا لا يختص بها بل مثلها كل منفق والتقييد
بفقد القاضي هو قياس نظائره السابقة في هرب الجمال وغيره وجرى عليه الاسنوى وغيره هنا فقول ابن الرفعة يكتفى بقصد الرجوع والاشهاد

ولو مع وجود القاضي ضعيف وإن أطل فيه وتبعه البقي وغيره يظهر أن طلب القاضي ما لا على الأذن أو الاقتراض يصير كالمفقود وأطلق بعضهم أن لام الطفل الاتفاق عليه من ماله ويتعين فرضه فيما إذا غاب وليه ولا قاضي تستأذنه ومثلها غيرهما كأم أو آخر الحجر (وعليها) أي الام (ارضاع ولدها للبا) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويرجع في مدته لاهل الخبرة وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك لأن النفس لا تعيش بدونه غالباً ومع ذلك (٣٥٠) لها طلب الاجرة كأنه لثمة أجرة كما يجب لطعام المضطر بالبدل (ثم بعده) أي ارضاعه

البا (أن لم يوجد إلا هي أو اجنية وجب ارضاعه) على من وجدت ابقاء له ولها طلب الاجرة ممن تلزمه مؤنته (وأن وجدت ألام تجبر الام) خلية كانت أو في نكاح ابيه وان لا قها ارضاءه لقوله تعالى وأن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رغبت) في ارضاعه ولو باجرة مثل (وهي منكوحة ابيه) أي الطفل (فله منعها في الاصح) ليكمل تمتعها بها (قلت الاصح ليس له منعها وصححه الاكثرون والله أعلم) لأن فيه اضرار بالولد لمزيد شفقها به صلاح لبها له فاغتفر لاجل ذلك نقص تمتعها بان فرض لان فوات كماله لا يشوش اصل العشرة كما هو ظاهر على أن غالب الناس يؤثر فقده تقدماً لمصلحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك واعترض هذا التصحيح بما لا يلاقيه فاحذرهما ما غير منكوحة بان كانت خلية فان تبرعت مكنت منه قطعاً والأفكافي قوله (فان اتفقا) على أن الام ترضعه (وطلبت اجرة مثل) له وقلنا بالأصح أن الزوج

أي قوله ولو فقد القاضي وغاب المنفق الخ (قوله على الأذن الخ) أي الفرض (قوله من ماله) أي الطفل (قوله ويتعين فرضه الخ) وظاهر كلام شرح الروض عن الأذرعى الجواز مع امتناع الاب أو غيبته بدون أذن القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اه سم (قول المتن وعليها ارضاع ولدها الخ) فلو امتنعت من ارضاعه ومات فالذى ذكره ابن ابي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك فيا ساعلى مالو امسك الطعام عن المضطر واعتمده شيخنا الزياى اه ع ش وهل ترثه أو لا فيه نظر فليراجع عنائى والظاهر أنها ترثه لانها غير قاتلة اه بجمري (قوله بالهمز) إلى قول المتن والوراثان في النهاية لا لقوله بخلاف ما إذا طلبت (قوله بعد الولادة) أي عقبها ع ش ورشيدى (قوله ويرجع في مدته لاهل الخبرة) فان قالو ايكفيه مرة بلا ضرر يلحقه كفت ولم تعمل بقولهم اسنى ومعنى (قوله غالباً) لما قيد به لانه شوهه كثير من النساء بمن عقب ولا تهن ويرضع الولد غير امه ويعيش اه ع ش (قوله عن تلزمه الخ) عبارة المغنى من ماله إن كان ولا فمن تلزمه نفقته اه (قوله خلية كانت أو في نكاح ابيه) عبارة المغنى وان كانت في نكاح ابيه اه وهى أخصرو أعم (قوله وان تعاسرتم) أي تضايقتم في الارضاع فامتنع الاب من الاجرة والام من فعله فسترضع له أي الاب أخرى ولا تسكره الام على ارضاعه اه حلى (قوله ان فرض) أي النقص (قوله يؤثر فقده) أي يختار فقد التمتع (قوله بان كانت خلية) أي اما اذا كانت منكوحة للغير فله أي الاب المنع لان له منع ولده من دخول دار الزوج وان رضى كاسيا في الفصل الاقاي رشيدى عبارة المغنى وافهم قوله ابيه انها اذا كانت منكوحة غير ابيه له منعها هو وكذلك الا ان تكون مستأجرة للارضاع ببل نكاحه فليس له منعها كما قال ابن الرفعة ولا نفقة لها اه (قوله والا فحكم الخلية كذلك) أي كما قدمه قبيل المتن اه رشيدى (قوله فاندفع ما قبل الخ) عبارة المغنى تنبيه ذكر المصنف حكم المنكوحة وسكت عن المفارقة وصرح في المحرر بالتسوية فحذف المصنف له لوجه له كما قاله ابن شبة اه (قوله لغيرها) أي للخلية اه رشيدى (قوله ثم ان لم ينقص ارضاعها الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يأتي فيما لو لم تأخذ اجرة وانها تستحق حينئذ النفقة مطلقاً فليراجع اه رشيدى (قوله ويفرق بان الخ) ومن هذا الفرق يؤخذ ما اقتيت به من ان الزوجة لو خرجت في البلدة باذنه لصناعة هلام تسقط نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجتها لتمكنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يتحالفه ما في كلامهما في العدد من أنها لو خرجت لا ارضاع باذنه في البلدة سقطت شرح مر اه سم قال ع ش ولعل وجه عدم المخالفة ان مسألة الارضاع مصورة بما لو آجرت نفسها الارضاع باذنه وخرجت فانه لا يتمكن من عودها لاستحقاق منفعتها للمستأجر اه (قوله فان وجد ذلك بحيث الخ) معتمد اه ع ش (قوله فلا اجرة لها) أي وان كان سكوتها لجهلها بجواز طلب الاجرة وينبغي وجوب اعلامها

أذن في الاقتراض والاقتراض غير الاقتراض فليست الاولى بما صدقات الثانية اه فليتا مل فيه (قوله وأطلق بعضهم أن لام الطفل) عبارة الروض ولو اتفقت على طفلها الموصرة من ماله بلا أذن أي من الاب والقاضي كافي شرحه جاز قال في شرحه قال الأذرعى وينبغي أن لا يجوز لها ذلك الا اذا امتنع الاب أو غاب ولعله مرادهم اه وظاهره الجواز مع امتناعه أو غيبته بدون أذن القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح (قوله ويفرق بان من شأن الرضاع الخ) ويؤخذ من هذا الفرق ان المروجة لو خرجت في البلدة باذنه لصناعة هلام تسقط

استتجار زوجته لا ارضاع ولده لتضمنه رضاه بترك التمتع وفرض الكلام في الزوجة للاشارة الى هذا الخلاف في استتجارها والا باستحقاق فحكم الخلية كذلك فاندفع ما قبل تخصيص الزوجة مع ذكر اصله لغيرها ايضاً لوجه له (اجيب) وكانت احق به لو فور شفقها ثم ان لم ينقص ارضاعها تمتعها استحققت النفقة ايضاً فلا كالمسافرت لحاجتها باذنه كذا قاله واعترضهما الأذرعى بان ذاك فيما اذا لم يصحبها في سفرها والا فلها النفقة وهو هنا مصاحبها فلتستحقها ويفرق بان من شأن الرضاع ان يشوش التمتع غالباً فان وجد ذلك بحيث فات به كمال التمكن سقطت والا فلا فلم ينظر وانما للبصاحبة وخرج بطلت مالو ارضعته ما كتمت فلا اجرة لها لانها متبرعة بخلاف ما اذا طلبت فانها من حين الطلب تستحق الاجرة

وإن لم تجب لما طلبته (أو) طلبت (فوقها) أي اجرة المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرره (وكذا) (٣٥١) لا تلزمه الاجابة هنا إلا في الحصانة

الثابتة للأم كما بحثه أبو زرعة
(أن) رضى الأم باجرة
المثل أو باقل كما هو ظاهر و
(تبرعت اجنية أو رضى
باقل) مما طلبته الأم (في
الظاهر) لا ضراره يذل
ما طلبته حيثنذ ومحل إن
استمر الولد لبن الاجنية
والا اجبت الأم وان طلبت
اجرة المثل حذر من اضرار
الرضع وبحث الاذرعى ان
محلها ايضا ولد حر وزوجة
حرة ففى ولد رقيق وام حرة
للزواج منعها كالوكان الولد
من غيره وفى رقيقة وولد
حر أو رقيق قديقال من
واقفه السيد منهما اجيب
ويحتمل خلافه انتهى (ومن
استوى فرعاه) قربا بالوبعدا
وارثا وعدمه (انفقا) عليه
سواء وإن تفادوا تيسارا أو
كان احدهما غنيا بمال
والآخر بكسب لا ستواهما
فى الموجب وهو القرابة فان
غاب احدهما دفع الحاكم
حصته من ماله وإلا اقترض
عليه فان لم يقدر أمر الآخر
بالانفاق بنية الرجوع
ويظهر انه لا يلزمه ان
يتعرض فى امره اليها وان
يجرد امره كاف فيه ما لم ينو
التبرع (والا) يستوى فى ذلك
بان كان احدهما اقرب
والآخر وارثا (فالاصح
اقرهما) هو الذى ينفعه ولو
اشى غير وارثة لان القرابة
هى الموجهة كما تقرر فكانت

باستحقاق الاجرة كما قيل بمثلها فى وجوب الاعلام بالمتعة وقياسه وجوب الاعلام بكل ما لا تعلم بحكمه المرأة
ولكنها تباهى للزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما اه ع ش (قوله) وإن لم تجب (الخ)
قد يستشكل فيما إذا لم يسلم لها بل استقلت باخذها وارضاها فليراجع اه سم وقد يقال ان لإيجاب الشرع
إجابتها ينزل منزلة تسليمها (قوله) إلا فى الحصانة) سياق إن شاء الله تعالى عن الامداد خلافه وبعبارة
النهاية كما بحثه العراقي اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله إلا فى الحصانة الثابتة للأم الخ صريح هذا السياق انه
لا تسقط حصانتها اذا طلبت عليها اجرة المثل وان تبرعت بها اجنية أو رضى بدونها وانها لا تسقط إلا إذا
طلبت اكثر من اجرة المثل وانها لا تلازم بين الارضاع والحصانة فقد ينزع منها لاجل الارضاع ويعاد اليها
للحصانة وسياق فى كلامه فى الباب الاتى ما يخالفه والشهاب ابن حجج لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله
على ما بحثه أبو زرعة قبرا منه ثم جزم فيما ياتى بخلافه فلم تقع فى كلامه مخالفة بخلاف الشارح اه (قول المتن
وتبرعت اجنية) أى صالحة نهاية أى بان لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بتربيتها اه ع ش (قول المتن
أو رضىت بأقل) أى مما لا يتغيب به عادة اه ع ش (قول المتن فى الاظهر) وعليه فلو ادعى الاب وجود متبرعة
أو راضية بما ذكر وانكرت الأم صدق فى ذلك يمينه لانها تدعى عليه اجرة والاصل عدمها ولا نه يشق عليه
إقامة البينة وتجب الاجرة فى مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته نهاية وروض مع الاسنى (قوله
ومحل) أى الخلاف اه نهاية (قوله) إذا استمر الولد الخ) أى بان كان لا يؤذيه ويحصل له به نعم وكمنوه بلبن
امه اه ع ش (قوله) وان طلبت اجرة المثل) بقى ما لو لم ترض إلا باكثر اه سم اقول قضية اطلاق قول المصنف
أو فوقها فلا عدم لزوم إجابتها حيثنذ بقى ما إذا الحق الضرر للولد بلبن الاجنية ولا يبعد حيثنذ لزوم اجابة الأم
مطلقا اخذنا من اطلاق ما قدمه فى شرح ثم بعده إن لم يوجد الخ فليراجع ولتيا مل (قوله) ففى ولد رقيق) أى كما
لو اوصى بالولادته ثم مات واعتقه الوارث اه ع ش (قوله) وفى رقيقة) أى ام رقيقة (قوله) منها) أى
الزوج والأم اه ع ش (قوله) اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع وابى الزوج
ووافقها السيد اه سم (قوله) ويحتمل خلافه الخ) والاول اقرب اه نهاية (قوله) وارثا وعدمه) ذكورة
أو أنوثة اه نهاية عبارة المعنى فى قرب وارث او عدمهما وان اختلفا فى الذكورة وعدمها كابنتين او بنتين
او ابن وبنت اه (قوله) وإلا) أى وإن لم يكن له مال اه معنى (قوله) فان لم يقدر) أى على الاقتراض اه
رشيدى زاد ع ش وقضية التقيد بعدم القدرة انه لو قدر على الاقتراض ليس له امر الحاضر بالاتفاق وعليه
فلو خالفوا امره وانفق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة فى عدم التبرع ولكونه إنما انفق باذن الحاكم
اه (قوله) أمر الآخر بالاتفاق الخ) محل هذا كما قاله الاذرعى إذا كان المأمور أهلا لذلك مؤتمنا وإلا اقترض
الحاكم منه و امره عدلا بالصرف إلى المحتاج يوم ما فيو مانها ومعنى (قوله) فى امره اليها) أى الى النية وقوله
كاف فيه أى فى الرجوع اه سم (قوله) بان كان احدهما اقرب) كان البنت وقوله والآخر وارثا كابن ابن
الابن اه ع ش (قول المتن فى الاصح) والثانى لاثرا للاثر لعدم توقف وجوب النفقة عليه اه معنى (قوله)
نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجة لئسكنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفه ما فى كلامهما فى
العدد انهما لو خرجت لارضاع باذنه فى البلد سقط مر (قوله) وإن لم تجب الخ) قد يستشكل فيما إذا لم يسلمه
له بل استقلت باخذها وارضاها فليراجع (قوله) كما بحثه أبو زرعة) سياق تنظير الشارح فيه فى شرح قول
المصنف فى الحصانة وان كان رضيعا اشترط ان ترضعه على الصحيح (قوله) فى المتن وكذا ان تبرعت اجنية
أو رضىت بأقل) قال فى الروض وشرحه ولو ادعى وجودها أى المتبرعة أو الراضية بما ذكر وانكرت
هى صدق يمينه لانها تدعى عليه اجرة والاصل عدمها ولا نه يعسر عليه اقامة البينة اه وان طلبت اجرة
المثل بقى ما لو لم ترض إلا بالاكثر (قوله) اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع
وابى الزوج ووافقها السيد (قوله) فى امره اليها) أى إلى البينة وقوله كاف فيه أى فى الرجوع (قوله)

الاقرية أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قريهما كبنت ابن وابن بنت (ف) الاعتبار (بالارث فى الاصح) لقوته حيثنذ (و) الوجه
(الثانى) المقابل للاصح أو لا الاعتبار (بالارث) فينفقه الوارث وان كان غيره أقرب (ثم القرب) ان استويا ارثا (والوارثان) المستويان

قربا الواجب عليهما التكوين كابت وبنت هل (يستويان) فيه (ام توزع) المؤمن عليهما (بحسبه) اى الارث (وجهان) لم يرجحهما شيئا
وجزم في الانوار بالثاني وهو نظير ما رجحه المصنف وغيره فيمن له ابوان وقلنا ان مؤنته عليهما لكن منعه الزركشى ورجح الاول ونقل
تصحيحه عن جمع ورجحه ايضا ابن المقرئ (٣٥٢) وغيره (ومن له ابوان) اى اب وان علا وام (نفقته) على الاب ولو بالغا

استصحا بالما كان في صغره
ولعموم خبر هند (وقيل)
هى (عليها لبالغ) عقل
لاستوائيهما فيه بخلاف
الصغير والمجنون لتمييز
الاب بالولاية عليهما
(او) اجتمع (اجداد
وجدات) لعاجز (ان ادلى
بعضهم ببعض فالقرب)
هو الذى ينفقه لادلاء
الابعد به (ولا) يدل بعضهم
ببعض (ف) الاعتبار
(بالقرب) فينفقه الاقرب
منهم (وقيل) الاعتبار
بوصف (الارث) كما مر في
الفروع (وقيل) الاعتبار
(بولاية المال) اى بالجهة
التي تقيدها وان وجد ما نعتها
كالفسق لانهما تشعر بتفويض
الترية اليه (ومن له اصل
وفرع) وهو عاجز (فنى
الاصح ان مؤنته على الفرع
وان بعد لان عصبته
اولى وهو اولى بالقياس
بشان ابيه لعظم حرمة
(او) له (محتاجون) من
اصوله وفروعه واحدهما
مع زوجة وضاق موجوده
عن الكل (يقدم) نفسه ثم
(وزوجته) وان تعددت
لان نفقته آكد لالتحاقها
بالديون ومر ما يؤخذ منه
ان مثلها خادما وام ولده

التكوين) اى تحصل المؤمن للقريب اه كردى (قوله) ام توزع المؤمن عليهما معتمد اه ع ش (قوله) وجزم
في الانوار بالثاني (وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) وقلنا ان مؤنته الخ) اى على المرجوح الآتى انفا
اه نهاية (قوله) لكن منعه الخ) عبارة النهاية ولمنعه الخ (قوله) اى اب وان علا (الى الفرع في النهاية
الا قوله ومر الى المتن (قوله) ولو بالغا) اى عاجزا عن الكسب لنحو مائة اه ع ش (قول المتن وجدات)
الواو بمعنى او فلو وجد جد وجد قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله اى اب وان علا اه حلى (قول المتن
فبالقرب) هلا قال هنا فان استويا في القرب فلا اعتبار بالارث كما تقدم في جانب الفروع اه سم (قوله
كأمر) اى القول بذلك ثم هلا قال اى في المتن ثم القرب على قياس ما مر في الفروع اه سم (قوله) اى
بالجهة التي الخ) فى كلامه مضاف محذوف نهاية ومعنى اى والتقدير بجهة ولاية المال اه رشيدى (قول المتن
على الفرع) ولمن بعد كابواب ابن نهاية ومعنى (قوله) ومر) اى في شرح وقوت عياله (قوله) وام ولده)
سكت عن الرقيق غيرها كانه لانه يباع لنفقة القريب اه سم (قوله) ثم بعد الزوج الخ) عبارة الروض
وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم ابوه اه سم
(قوله) ثم بعد الزوجة) اى وان الحق بها من خادما وام ولده (قوله) مستومع الولد الصغير الخ) اى فيوزع
عليهما اه ع ش (قوله) او ضعف) عطف بيان اه ع ش (قوله) على اب) اى فى الاول قوله او ابن اى فى
الثانية اه رشيدى (قوله) وتقدم العصبه الخ) عبارة الروض مع شرحه وان كان احدا الجدين المجتمعين في
درجة عصبه كان الاب مع ابى الام قدم فان بعد العصبه منهما استويا بالتعادل القرب والعصبة قال الاسنوى
هذا خلاف الصحيح فقد ذكر في اعفاف الجد انه دائر مع النفقة وان العصبه البعيد مقدم ولو اختلفت الدرجة
واستويا في العصبة او عدما فالقرب مقدم اه وفى المعنى مثلها الا قوله هلا قال الاسنوى الى ولو اختلفت
فعلم من هذا ان الشارح والنهاية جريا على ما قاله الاسنوى وان المعنى جرى على ما فى الروض (قوله) وان
بعد) اى العاصب اه رشيدى (قوله) وجدة لها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فروع لو اجتمع جدتان
فى درجة وزادت احدهما على الاخرى بولادة اخرى فقد تمت فان قربت الاخرى دونها قدمت لقربها ولو
عجز الاب عن نفقة احد ولديه وله اب موسر لزمته اباه نفقته فان رضى كل منهما باخذ ولد لينفق عليه او
اتفقا على الاتفاق بالشركة فذاك ظاهر وان تنازعا اجيب طالب الاشتراك وقال البلقينى يقرع بينهما
ولو عجز الوالد عن نفقة احد ولديه وله ابن موسر فعلى الابن نفقة ابى ابيه لاختصاص الام بالابن لما مر من ان
الاصح تقدم الام على الاب ولو اعسر الاب بالنفقة لزمته الابعد ولا رجوع له عليه بما انفق اذا اليسر به اه

وجزم في الانوار بالثاني (وهو المعتمد م رش) (قوله) ورجحه ايضا ابن المقرئ) فرع عليه في الامثلة قوله
ابن وولد ختى سواء اه فانظر مثل هذا على الثاني الذى جزم به فى الانوار وهل يوقف المشكوك كالارث
او ينفقان سواء ثم يرجع احدهما على الاخر عند الاتضاح او كيف الحال (قوله) فى المتن فبالقرب) هلا قال
هنا او استويا فى القرب فالاعتبار بالارث مع تقدم فى جانب الفروع (قوله) كأمر) اى القول بذلك ثم هلا
قال اى فى المتن ثم القرب على قياس ما مر فى الفروع حيث قيل والثاني الخ (قوله) فى المتن يقدم زوجته الخ)
عبارة الروض وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد
ثم ابوه اه (قوله) وام ولده) سكت عن الرقيق غيرها كانه لانه يباع لنفقة القريب

(ثم) بعد الزوجة يقدم (الاقرب) فالقرب نعم يقدم ولده الصغير والمجنون على الام وهى على الاب كالجدة عن الجد وهى اعنى الاب (قوله)
على الولد الكبير العاقل لكن الاوجه ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير والمجنون ويقدم من اخص من احد مستوين قربا بمرض او ضعف
كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وارثها ابواب على ابى ام لارثه وجدوا ابن ابن من على الاب او ابن غير من ومن تقدم العصبه من جدين
وان بعد وجدة لها ولادان غلى جدة لها ولادة فقط ولو استوى جمع من سائر الوجوه وظاهر انه لا يقدم هنا بنحو علم وصالح خلا فالن بحثه

وزع ما يجده عليهم ان سد مسد من كل والاقرع وبحت في فرع نازل وجد يرتفع تقديم الضائع فالصغير فالاقرب ادلاء بالمنفق (وقيل)
يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولي) نظير مامر (فرع) افعى ابن عجيل فيمن كسى اولاده (٣٥٣) ثم مات فهل ما عليهم تركه بان نفقتهم
ان لزمت ملكوا ذلك

بالسليم كما ملك الغريم دينه
به اى وان لم يلزمه كان
تركة الا ان علم تبرعه به
(فصل) في الحضانة
واختلف في انتهائها في
الصغير فقيل بالبلوغ وقال
الماوردى بالتمييز وما بعده
الى البلوغ كقالة والظاهر
انه خلاف لفظي نعم ياتي
ان ما بعد التمييز يخالف
ما قبله في التخيير وتوابعه
(الحضانة) بفتح الحاء لغة من
الحضن بكسرهما وهو الجنب
لضم الحاضنة الطفل اليه
(تنبيه) هذا ما في كتب
الفقه والذى في القاموس
الحضن بالكسر مادون
الابطال الى الكشح والصدر
والعضدان وما بينهما وجانب
الشيء وناحيته ثم قال وحضن
الصبي حضنا وحضانة
بالكسر جعله في حضنه او
رباه كحاضنته انتهى وشرعا
(حفظ من لا يستقل)
باموره ككبير مجنون
(وتربيته) بما يصلحه ويقيه
عما يضره وقد مر تفصيله
في الاجارة ومن ثم قال
الامام هي مراقبته على
اللحظات (والاناث اليق
بها) لانهن عليها اصبر
ومؤنتها على من عليه نفقته
ومن ثم ذكرت هنا ويأتي
هنا في اتفاق الحاضنة مع
الاشهاد وقصد الرجوع

(قوله وزع الخ) جواب ولو استوى الخ (قوله من كل) متعلق بسد اه ع ش (قوله فالصغير الخ) يعني
بحث انه يقدم الصغير الخ بعد مطلق الضائع لا بقيد العرعية او الجدية خلافا لما يروى من صديقه (قوله نظير
مامر) اى على الخلاف المتقدم في الاصول اه معنى (قوله ملكوا ذلك بالسليم الخ) هل يشترط قصد
الدفع عملا يلزمه كما تقدم في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا مع الوارث من القول قوله سم (اقول) قدمنا
في آخر فصل الاعسار عن السيد عمر ان الشارح يعتبر في كل دين قصد الاداء بما لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم
بما قدمه اه وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه ان القول الوارث اه راجعه

(فصل في الحضانة) (قوله في الحضانة) الى التنبيه الثاني في النهاية الاولى وقوله كبنت خالة
وبنت عم لام (قوله في الصغير الخ) وتنتهى في المجنون بالا فافاه ع ش (قوله خلاف لفظي) هو كذلك
قطعا وان اوهم قوله نعم الخ خلافا فليتامل اه سيد عمر (قوله من الحضن) اى ما خوذته منه اه معنى
(قوله لضم الحاضنة الخ) اى سمي المعنى الشرعي الاتي بلفظ الحضانة لضم الخ (قوله اليه) اى الجنب
(قوله هذا) اى قوله بفتح الفاء لغة الى هنا (قوله والذى في القاموس الخ) اى فوق لهم وهو الجنب هو احد
معانيه لغة اه ع ش (قوله والصدر والعضدان وما بينهما) مجموع ذلك معنى واحد (قوله وحضن من
باب نصر وقوله حضنا بفتح الحاء اه ع ش (قوله ككبير مجنون) قال في الروض وشرحه المحضون كل
صغير ومجنون ومختل وقيل التمييز انتهى اه سم (قوله بما يصلحه الخ) اى بتعمده بطعامه وشرابه
ونحو ذلك اه معنى (قوله ومؤنتها الخ) عبارة للمعنى والروض مع الاسنى ومؤنة الحضانة في مال المحضون
فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته اه رشيدى (قوله في اتفاق الحاضنة) من اضافة المصدر الى فاعله
او مفعوله اه (قوله ما مرنا) اى قبيل قول المتن وعليها ارضاع ولدها اللبا (قوله ويكنى) اى في صيرورة
اجرة الارضاع والحضانة دين على الاب (قوله واحضنيه) بضم الضاد المعجمة من حضن كنصر كما في المختار
(قوله ولك الرجوع) اى بما يقابل ذلك اه ع ش (قوله ولك الرجوع الخ) قضية قوله وباتى هنا الخ انه ليس
بالزام وان مجرد قوله ارضعيه واحضنيه كاف في الرجوع (قوله على الاب) اى مثالا (قوله وان لم يستاجرها)
اى وتستحق الاجرة وان الخ اه ع ش والاولى رجوع الغاية لفعله ويكنى مع ظرفه المحذوف الذى قدرته
(قوله فعلى من عليه الخ) خبر مقدم لقوله اخذاه (قوله وباتى الخ) اى في شرح للجددة على الصحيح ذلك
اى مسألة الاخدام (قول المتن واولاده) اى احقن بمعنى المستحق منهن ام فلا يقدم غيرها عليها
الابا عاضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت متمتعة كما ياتي اه ع ش (قوله عند التنازع) عبارة شرح
الروض فتى اجتمع اثنان فاكثر من مستحقيها فان تراضوا ابو احد فذاك او تدافعا فاعلى من تلزمه نفقته كما مر
او طلبها كل منهم وهو بالصفة المعتبرة فان تمحضن اى الاناث فاولاهن الام الخ اه سم (قوله في حر) سيد ذكر
محتزه في شرح ولا حضانة لرفيق (قول المتن ام) اى لان طلبت اجرة وعنده متبرع فيسقط حقها منها نظير

(قوله ملكوا ذلك بالسليم) هل يشترط الدفع عملا يلزمه كما تقدم ذلك في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا
مع الوارث من القول قوله

(فصل في الحضانة) (قوله في المتن من لا يستقل) قال في الروض المحضون كل صغير ومجنون قال في شرحه
ومختل وقيل التمييز ثم قال في الروض وتسد ام اى الحضانة على من بلغ سن التبذير لا فاسقا مصلحا لدينه قال
في شرحه وما ذكره من التفصيل هو ما ذكره ابن كج واستحسنه الاصل بعد نقله عن اطلاق جماعة ادامة
الحضانة عليه (قوله ويكنى كما قاله الخ) كذا مر (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض فتى اجتمع
اثنان فاكثر من مستحقيها فان تراضوا ابو احد فذاك او تدافعا فاعلى من تلزمه نفقته كما مر او طلبها كل منهم

(٤٥) — شروانى وابن قاسم — ثامن)
شرح التنبيه قول الحاكم ارضعيه واحضنيه مامر انفا ويكنى كما قاله بعض
ولك الرجوع على الاب وان لم يستاجرها فان احتاج الولد الذكر او الانثى لخدمة زائدة على ما يتعلق بالتربية فعلى من عليه نفقته واخداه بلائق
به عر فا ولا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وان وجب لها اجرة الحضانة ويأتي ذلك بزيادة (واولاهن) عند التنازع في حر (ام) للخبر الصحيح

في مطلقة اراد مطلقها ان ينزع ولده منها انت احق به مالم تنكحى نعم يقدم عليها ككل الاقارب زوجة محضون يتاى وطؤه لها وزوج محضون
تطبيق الوطء لا ذغيرها لا تسلم اليه ولا حق هنا محرر رضاع ولا لمعتق (ثم امهات) لها (يدلين باناث) لمشاركتين الام ارثا وولادة (يقدم
اقر بن) فاقربهن لو فور شفقتة نعم يقدم عليهن بنت المحضون كياتى بما فيه (والجديد) انه (يقدم بعدهن ام اب) وإن علل ذلك وقدم عليها
لتحقق ولادتهن ومن ثم كن اقوى ميراثا لا يسقطهن الاب بخلاف امهاته (ثم امهات المدليات باناث) تقدم القربى فالقربى لذلك (ثم ام
ابى اب كذلك) اى ثم امهات المدليات (٣٥٤) باناث (ثم ام ابى جد كذلك) اى ثم امهات المدليات باناث تقدم القربى فالقربى (والقديم)

انه يقدم (الاخوات
والخالات عليهن) اى
امهات الاب والجد
المذكورات لان الاخوات
اشفق لاجتماعهن معه في
الصلب او البطن ولان الحالة
بمنزلة الام رواه البخارى
واجاب الجديد بان اولئك
اقوى قرابة من ثم عتقن
على الفرع بخلاف هؤلاء
(وتقدم) جزما (اخت)
من أى جهة كانت (على خالة)
لقربها (وخالة على بنت اخ
(و) بنت (اخت) لانها تدلى
بالام بخلاف من ياتى (و)
تقدم (بنت اخ و) بنت (اخت)
على عمه لان جهة الاخوة
مقدمة على جهة العمومة
ومن ثم قدم ابن اخ في الارث
على عمه وتقدم بنت اخت
على بنت اخ كبنت اثنى كل
مرتبة على بنت ذكرها
ان استوت مرتبتهما والا
فالبرة بالمرتبة المتقدمة
(و) تقدم (اخت) او خالة
او عمه (من ابوين على اخت)
او خالة او عمه (من احدهما)
لقوة قرابتهما (والاصح تقديم
اخت من اب على اخت من

ما مر امدادو يؤخذ من قوله نظير ما مر ان الحكم كذلك لو طلبت اكثر من اجرة المثل ووجد الاب من يرضى
بها او طلبت اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بدونها سيد عمر اقول ويأتى في شرح فان كان رضيعا اشترط
الخ ما يصرح بذلك (قوله في مطلقة) عبارة غيره ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء
وحجرى له حواشي له سقاؤنا اباه طلقني وزعم انه ينزع منى فقال انت احق به مالم تنكحى (قوله نعم
يقدم) الى قوله كبت اثنى في المغنى الا قوله اقوى قرابة الى المثنى (قوله يقدم زوجة محضون) ولو كان كل
من الزوج وزوجة محضون فالحضنة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فبلى
امرهما من يتصرف عنه توفية لحقهما من قبل الزوج اه ع ش (قوله وزوج محضون الخ) وله نزاع من ايها
وامها الحرين بعد التمييز وتسليمها الى غيرهما بناء على جواز التفريق حينئذاهم معنى عبارة ع ش قوله وزوج
الخ اى وإن لم تزف له فيثبت حقه بنفس العقد فله ان ياخذها ممن له حضنتها قهر اذ عليه في هذه الحالة اه
(قوله لا ذغيرها) اى اتي لا تطبيق الوطء (قوله لا تسلم اليه) اى فتبقى الحضنة للام ولا يفيد تزويجها منع
الام كياتوهمه من يفعله توصلا به الى منعها فليتنبه له اه سم (قوله ولا حق هنا محرر رضاع) اى ولا محرر
مصارعة كزوجة الاب ع ش ورشيدى (قوله لو فور شفقتة) اى الاقرب وقوله عليهن اى الامهات اه سم
(قوله كياتى الخ) اى فى الفرع الاقرب فى شرح وقيل تقدم الخ (قوله وإن علا) الظاهر ان الاصول حذفه
لانه عين المثنى الاقرب على الاثر فتأمل اه رشيدى اى قول المصنف ثم ام ابى اب كذلك (قوله لذلك) اى
لمشاركتين الام ارثا وولادة اه معنى (قوله وقدمن) اى امهات الام وقوله عليها اى ام الاب اه سم (قوله
لتحقق ولادتهن) اى وولادة ام الاب اه معنى (قوله لذلك) اى لو فور شفقتها (قوله او البطن) اولمغ
الخلو فقط (قوله بان اولئك) عبارة المغنى بان النظر هنا الى الشفقة وهى فى الجدات اغلب اه (قول المثنى وتقدم
اخت) اى للرضيع اه ع ش (قوله بخلاف من ياتى) عبارة المحلى والمغنى بخلافهما اه (قوله وهى من تدلى)
الى قوله وقد يقال فى المغنى (قوله ومثلا) اى الجدة الساقطة اه معنى (قوله قيل الخ) اجاب عنه المغنى
والنهاية بان قولهما وبنت العم معطوف على كل محرم لاعلى بنت ابن البنت كياتوهمه اه (قوله مما مر)
وهو قوله يدلى بذكر لا يرث اه كرى (قوله كبت خال) اى مطلقا (قوله والمحضون) لم يتقدم فى كلامه
ما يخرج اه ع ش (قوله واما قول الروضة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى واجاب عما اعترضوا به بانه
انما يعتبر الادلاء بمن له حق فى الحضنة عند قوة النسب لا عند ضعفه بتر اخيه شرح مر اه سم وكذا اعتمده
وهو بالصفة المتبعة فان تمحضن اى الاناث فالاولا (قوله لا ذغيرها لا تسلم اليه) اى فتبقى الحضنة
للام ولا يفيد تزويجها منع الام كياتوهمه من يفعله توصلا به الى منعها فليتنبه له (قوله لو فور شفقتة) اى
الاقرب وقوله يقدم عليهن اى الامهات وقوله وقدمن اى الامهات عليها اى ام الاب (قوله ذهول) قديجاب
بعطف قوله وبنت العم على كل محرم فلا ذهول فيه وعلم بما تقرر ان قول الشارح وبنت العم للام معطوف
على قوله محرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت اه ع ش (قوله واما قول الروضة) الذى اعتمده شيخنا

ام) لقوة ارثها بالفرض تارة والصوبة اخرى (و) تقديم (خاله وعمه) لاب عليهما للام لقوة الابوة (و) الاصح (سقوط النهاية
كل جدة لا ترث) وهى من تدلى بذكر بين اثنين كام اب الام لانها ما ادلت بمن لاحق له هنا اشبهت الاجانب قالوا ومثلا كل محرم يدلى بذكر
لا يرث كبنت ابن البنت وبنت العم للام انتهى قيل كون بنت العم محرما ذهول انتهى وقد يقال هو مثال للمدلية بمن لا يرث لا بقيد المحرمية
وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذهول فيه (دون اثنى) قرية (غير محرم) لم تدل بذكر غير وارث كاعلم مما مر (كبت خالة) وبنت عمه او عم
لغير ام فلا تسقط على الاصح اما غير قرية كعمتة وقرية ادلت بذكر غير وارث كبت خال وبنت عم لام او بوارث او باني والمحضون
ذكر يشتهى فلا حضنة لها (تنبيه) ما ذكر فى بنت الخال هو قياس ما اطبقوا عليه فى بنت العم للام واما قول الروضة ان بنت الخال تحضن

فرده الاسنوى كابن الرفعة وكذا البلقيني وزاد ان كلام الرافي يدل على ان ما ذكره فيها سبق فلم فان قلت هل يمكن الفرق بين بنت الخال وبنت
 العم للام الذي جرى عليه في الروضة قلت نعم وهو ان بنت الخال اقرب لان اباهما اقرب الى الام فان قلت ما الفرق بينهما وبين أم أبي الام بل
 قال الاذرعى وغيره لو قيل ان هذه أولى لكان أوجه قلت يفرق بان ادلاء تلك (٣٥٥) للام بالبنوة ثم الاخوة وهذه بمحض

الابوة والبنوة أقوى من
 الابوة كما صرحوا به حتى
 في هذا الباب لما مر ان بنت
 المحضون مقدمة على جداته
 فكان المدلى بالبنوة أقوى
 من المدلى بالابوة وان
 اشتركا في الادلاء بغير
 وارث (وتثبت) الحضنة
 (لكل ذكر محرم وارث)
 كاب وان علا وأخ أوعم
 لو فور شققته (على ترتيب
 الارث) كما مر في باب نعم
 يقدم هنا جد على أخ وأخ
 لاب على أخ لام كافى ولاية
 النكاح (وكذا) وارث
 قريب كما افاده السياق

النهاية والمغنى (قوله فيها) أى بنت الخال (قوله بينها) أى بنت الخال على قول الروض (قوله كاب وان علا)
 إلى الفرع في النهاية والمغنى (قوله اوعم) عبارة المغنى والاخ لا بوين اولاب والعلم كذلك اه (قول المتن
 على ترتيب الارث) أى يقدم أب ثم جد وان علا ثم أخ شقيق ثم لاب وهكذا فالجد هنا مقدم على الاخ فلو
 قال المصنف على ترتيب ولاية النكاح لكان أولى اه معنى (قوله واخ لاب على أخ لام) فيه مسامحة بالنسبة
 للاخ من الام فانه لاحق له فى ولاية النكاح اصلا وتعبيره بالتقديم يشعر بخلافه اه ع ش (قوله كما فاده)
 أى التقيد بالقرب السياق أى والتتميل بان العم نهاية ومعنى (قول المتن كابن عم الخ) ويفارق ثبوت
 الحضنة له عليها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر بان الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة
 ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه
 فعلم ان ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه ولعل القياس ان الخنثى المشتبه
 كالأثني إذا كان الحاضن ابن العم وكذلك إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك هو الاحتياط وقياس ذلك
 انه لاحضنة لان ابن العم الخنثى على ابن عم خنثى مشتبه لاحتمال انوثة الاول وذكورة الثاني فليتأمل وليراجع
 اه (قول المتن ولا تسلم اليه مشتبه) فهم تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح
 به ابن الصباغ وصوب الزركشى عدم تسليم المشتبه له اه معنى زاد النهاية ويمكن حمل الاول على عدم
 رية والثاني على خلافه اه (قول المتن بل إلى ثقة يعينها) أى ولو باجرة من ماله نهاية ومعنى (قوله كونها)
 أى نحو بنته (قوله غيرتها) بفتح الغين وقوله اشترط كونها أى نحو بنته وقوله ثقتين أى ولو كانت احدهما
 زوجة له اه ع ش (قوله وما اقتضاه كلام غير واحد الخ) عبارة المغنى والاسنى فان كان له بنت مثلاً يستحى

الشهاب الرملى ما فى الروضة وأجاب عما اعترضوا به بانه إنما يعتبر الادلاء بمن له حق في الحضنة عند قوة
 النسب لا عند ضعفه بترأخيه اه وقد يشكل على ما ذكر في بنت العم للام (قوله فرده الاسنوى) اجاب عنه
 شيخنا الشهاب الرملى بان في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لا قويا في النسب فانتقلت عنها الحضنة واما بنت
 الخال فقد تراخى للنسب فلم يورث فيها عدم ادلائها بوارث مر ش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مشتبه الخ)
 وافهم كلام المصنف تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب
 الزركشى عدم تسليم المشتبه له ويمكن حمل الاول على عدم رية والثاني على خلافه مر ش (قوله في المتن
 ولا تسلم اليه مشتبه الخ) أى بخلاف بنت العم إذا كان ابن العم صغيرا يشتبه فانه لاحضنة لها كما سلف فان
 الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا إذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكر ثم قضية كلامهم ان
 المحضون الذكر يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبه كذا انحط شيخنا البرلسى بهامش شرح المنهج ثم قضية
 كلامهم الخ انظره مع ما تقدم موافقا لما في شرح المنهج وغيره من قوله اما غير قرية الخ فانه يفيد ان غير المحرم
 لاحق لها إذا كان المحضون ذكرا يشتبه ويحجب بالفرق بين الذكر الحاضن والاثنى في ذلك كما علم من
 الفرق في اول هذه الحاشية قال في شرح الروض ويفارق ثبوت الحضنة له على عدم ثبوتها لبنت العم على
 الذكر المشتبه بان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة واختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية
 والارث اه فعلم ان ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه والفرق ما ذكره واهل
 القياس ان الخنثى المشكل كالأثني إذا كان الحاضن ابن العم ولا كذلك إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك
 هو الاحتياط المبني على أمر الخنثى وقياس ذاك انه لاحضنة لابن العم الخنثى على ابن عم حتى يشتبه لاحتمال
 اختلافها انوثة الاول وذكورة الثاني فليتأمل وليراجع (قوله ثم رجح قول الشامل الخ) ويمكن الجمع بان

الفساد لمحرما فضلا عن بنت عمها فالوجه اشترط كونها ثقة وقدم انه لا يجوز خلوة رجل بامرأتين إلا ان كانتا ثقتين يحتمسهما وما
 اقتضاه كلام غير واحد انها تسلم لمن له بنت توقف فيه الاذرعى ثم رجح قول الشامل وغيره انها تسلم للبنت كما تقرر (فان فقد) في الذكر (الارث
 والمحرمية) كابن خال أو خالة أو عمه (أو) فقد (الارث) دون المحرمية كابن أم وخال وابن أخت وابن أخ لام أو القرابة دون الارث كعمتي

(فلا حضانه لهم) (في الاصح) لضعف قرابتهم بانتفاء الارث والولاية والعقل ولا تنفاتها في الاخرة (وان اجتمع ذكروا ناث فالام) مقدمة على الكل للخبر ولا نهازادت على الاب بالولادة المحققة والاثوثة اللاتفة بالحضانه (ثم أمهاتها) المدليات با ناث وان علون لانهن في معناها (ثم الاب) لانه أشق من يأتي ثم أمهاته (٣٥٦) وان علون (وقيل تقدم عليه الخالة والاخت من الام) أو همالادلائها بالام كامهاتها ويرد

بضعف هذا الادلاء (فرع)

في اصل الروضة ما لفظه لبنت المجنون حضانه اذا لم يكن له اب وان ذكره ابن كج انتهى وظاهره ان المراد بالابوين الاب والام لا غير فحينئذ تقدم البنت عند عدمهما على الجدات من الجهتين ولم يرتض الزركشي هذا الظاهر فقال لا ينبغي التخصيص بالابوين بل سائر الاصول كذلك انتهى فعليه جميع الاجداد والجدات مقدمون عليها وهو محتمل لان الاصل في الاصول انهم أشفق من الفروع ومع ذلك فالاقرب للمتنول التخصيص بالابوين لانه المتبادر من العبارة المذكورة وهو مستلزم لتقديمها على سائر الاصول غير همالوله وجه ايضا ولذا جرى غير واحد عليه ويتفرع عليه ما لو اجتمعت جدة لام واب وبنت فهل الاب المحجوب بام الام حاجب للبنت هنا فتقدم ام الام ثم الاب ثم البنت ولا نظر لحجبه كافي الاخوة يحجبون الام والجدوان حجبا ولا فيقدم لاب ثم البنت ولا حتى لام الام لحجبا بالبنت وإن حجبت بالاب لما تقرر ان المحجوب

منها جعلت عنده مع بنته نعم ان كان مسافرا وبنته معه لافي رحله سلمت اليها لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وبهذا اجمع بين كلامي الكتاب والروضة واصلها حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي اخر تسلم اليها اه وفي النهاية ما يوافقها وان كان في عبارته خلل كما نبه عليه الرشيدى قال السيد عمر ويمكن الجمع ايضا بان يقال ان ادى التسليم اليه الى محذور من نظر او خلوة لم تسلم اليه بل الى البنت والا فلا يتمتع التسليم اليه اه (قوله فلا حضانه لهم) فان كان من له الحضانه سلم له ولا فيعين القاضي من يقوم بها اه عش (قوله ولا تنفاتها) أى القرابة اه عش (قوله في الاخرة) أى العتق (قوله مقدمة) أى عند التنازع اه معنى (قوله للخبر) أى المار في شرح واولاهن ام (قوله بالولادة المحققة) أى لانه منها ولو من زنا عش (قوله ثم أمهاته الخ) عبارة المحلى وهو اى الاب مقدم على أمهاته وبعدهن الجد ابوه وهو مقدم على أمهاته وبعدهن ابو الجد وهو مقدم على أمهاته اه (قول المتن عليه) اى الاب اه عش (قوله او همال) يتامل هل المراد او الاخت من الابوين او حصل فيه تحريف و صوابه اذ هما سيد عمر عبارة النهاية او الاب او همالادلائها الخ وقال الرشيدى قوله لادلائها بالام لا يجرى هذا التعليل في الاخت للاب فالصواب اسقاطها اذ هذا التعليل لا يجرى فيها عبارة الشارح الجلال اى المعنى عقب المتن نصفها لادلائها بالام بخلاف الاخت للاب لادلائها به انتهت اه (قوله كامهاتها) اى الام اه عش (قوله فعليه) اى على ماجرى عليه الزركشى (قوله وهو) اى التخصيص (قوله لتقدميهما) الظاهر لتقدميهما اه سيد عمر (قوله ويتفرع عليه) اى على تقديم البنت على سائر الاصول غير الابوين وقال الكردى اى على ما ذكر من الاحتمالين اعنى احتمال تقديم البنت واحتمال تقديم الجدة اه وفيه نظر ظاهر (قوله وأب) عطف على جدة (قوله هنا) اى فى مسألة اجتماع الثلاثة (قوله فتقدم ام الام الخ) اقول قد ير وجه قولهم والاناث اليق بها وقولهم وان اجتمع ذكروا ناث فالام ثم أمهاتها (قوله لحجبه) اى الاب بام الام (قوله فالخالص) اى حاصل ما ذكر من شق الترديد اه كردى (قوله ان الجدة من حيث هى محجوبة بالبنت) اى فقضاء هو الشق الثانى من الترديد والبنت من حيث هى محجوبة بالاب اى فقضاء هو الشق الاول من الترديد وللكردى هنا كلام لم تظهر لي صحته فتر كته (قوله فايهما الخ) اى من المحجبين أو من الاب والجدة أو من البنت والجدة والمال واحد (قوله الذكر) اى قوله قيل فى المعنى والى قول المتن وفاقت فى النهاية الاقوله فان قلت بنافيه الى المتن (قوله من النسب) احتراز عن الرضاع (قوله مطلقا) اى من الذكروا ناثى اه معنى (قوله الذكروا ناثى) اى ذكر اكان او اناثى (قوله هذا) اى قوله فالاصح الاقرب (قوله مخالف لما مر) اى لاقتضاء هذا تقديم بنى الاخ والاخت على الخالة لانهما اقرب اه سم (قوله يمنع ذلك) يعنى اقربية بنى الاخ والاخت من الخالة المستلزم لتقدميهما عليها المخالف لما مر (قوله بالمؤخر) اى الاخ والاخت (قوله

يحمل الاول على ما اذا انفردت عنه لكونه مسافرا او ابنته معه لافي رحله والثانى على خلافه مرش (قوله قيل هذا مخالف لما مر الخ) اى لاقتضاء هذا تقديم بنت الاخ والاخت على الخالة لانهما اقرب بعبارة الزركشى وهو مخالف لما جزم به قبل من تقدم الخالة على بنات الاخوة ولاخوات على القولين الجد بدو القديم فكيف يمكن جعله اصح مع مخالفة الجد بدو القديم اه قال شيخنا البرلسى عقبه لا يقال بنت الاخ والاخت ليست اقرب من الخالة لاننا نقول معارض بالمثل فتأتى القرعة بالجملة فمسئلة الخالة مستثناة من ذلك اه ولما قال فى الروض فتقدم اخت ثم اخ ثم بنت اخت ثم بنت اخ ثم خالة الخ قال فى شرحه تاخيرها اى الخالة عن بنى

قد يحجب فالخالص ان الجدة من حيث هى محجوبة بالبنت والبنت من حيث هى محجوبة بالاب فايهما المقدم للنظر فيه مجال (ينافيه) (وتقدم الاصل) الذكروا ناثى وان علا (على الحاشية) من النسب كاخت وعمه لقوة الاصول (فان فقد) الاصل مطلقا و ثم حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاقرب) فالاقرب الذكر والناثى كالارث قيل هذا مخالف لما مر من تقديم الخالة على بنت اخ واخت انتهت ويجاب بمنع ذلك لان الخالة تدلى بالام المقدمة على الكل فكانت أقرب هنا بمن تدلى بالمؤخر عن كثيرين فان قلت

ينافيه ما مر أن العمة للاب مقدمة على العمة للام مع أن الام مقدمة على الاب قلت هناك استويا في الادلاء بالاصل فنظرنا إلى قوة جهة الاب من حيث هي بخلاف ما هنا فانه في ادلاء بأم وادلاء بحاشية فان قلت ينافي ذلك تقديم أمهات (٣٥٧) الام على أمهات الاب قلت لا لأن أمهات

الام أمهات حقيقة لتحقق ولادتهن بخلاف أمهات الاب (والا) يوجد اقرب كان استوى جمع في القرب كاخ واخت (فالانثى) مقدمة لانها اصبر وابصر (والا) يكن من المستويين قربا انثى كاخوين او اختين (فيقرع) بينهما قطعا للزنا والخنى هنا كالدكر ما لم يدع الانوثة ويحلف (ولا حضنة) على حرا وقرن ابتداء ولادوما (لرقيق) اي لمن فيه رقة وان قل لنقصه وان اذن سيدة لانها ولا يولد على قن الحر غير سيدة لكن ليس له نزع من احد ابويه الحر قبل التمييز لانها اشفق منه مع كراهة التفريق حينئذ ومن بعضه حر يشترك مالك بعضه وقريبه على الترتيب السابق في حضاته فان توافقا على شيء فذاك والا استأجر القاضي له حضنة عليهما وقد ثبتت لام قنة فيما اذا اسلمت ام ولد كافر فلها حضنة ولدها التابع لها في الاسلام ما لم تزوج لفرأها لمنع السيد من قربانها مع وفور شفتها ومع تزوجها لاحق للاب لكفره (ومجنون) وان تقطع جنونه ما لم يقل كيوم في سنة لنقصه (تنبيه) ينبغي في ذلك اليوم الذي يجن فيه

ينافيه أي التعليل بقوله لأن الحالة الخ (قوله هناك) أي في مسألة العمة (قوله هنا) أي في مسألة الحالة (قوله ينافي ذلك) أي قوله قلت هناك استويا الخ (قوله كان استوى الخ) أي وفيهم انثى وذكر اه معنى (قول المتن فالانثى) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ الابوين ثم لاب ثم لام اه سم (قوله مقدمة) أي على الذكر كاخت على اخ وبنت اخ على ابن اخ اه معنى (قوله وابصر) عطف مغاير اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة المغنى بان لم يكن فيهم انثى وذكر بان استوى اثنان من كل وجه كاخوين وخالتين واختين اه (قوله انثى) أي مع ذكر اه عش عبارة الرشيدى أي مفردة بقرينة ما بعده اه وما لها واحد (قوله والخنى هنا كالدكر) فلا يقدم على الذكر في محل لو كان انثى لقدم لعدم الحكم بالانوثة معنى وامداد (قوله ما لم يدع الانوثة الخ) أي بظهور علامة له خفيت على غيره عش فلو ادعى الانوثة صدق يمينه لانها لا تعلم إلا منه غالبا فيستحق الحضنة وان اتهم لانها ثبتت ضمنا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع معنى وامداد (قوله ويحلف) أي يقدم على الذكر اه عش (قوله أي لمن فيه رقة) إلى التنبيه في المغنى (قوله لانها ولاية) أي وليس الرقيق من اهلها اه معنى (قوله من احد ابويه الحر) ويتصور ذلك في الام بان تعتق بعد ولادته أو وصى بأولادها ثم عتقت فهي حرة والاب رقيق كالولد اه عش (قوله وقريبه) أي المستحق لحضاته اه معنى (قوله في حضنته) متعلق بيشترك (قوله فان توافقا على شيء) أي على المهاداة أو على استتجار حاضنة أو رضى احدهما بالآخر نهاية ومعنى (قوله والا) أي بان تمانعا اه نهاية (قوله لام قنة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب التحفة وانظر ما وجهه مع ان قوله فيما اذا اسلمت الخ قد يعين ان الام بالتزويج فتأمل اه رشيدى اقول ويؤيده قول المغنى ويستثنى أي من المتن ما لو اسلمت أم ولد الكافر الخ (قوله لفرأها) علة لقوله فلها حضنة الخ وقوله لمنع السيد الخ علة لفرأها وقوله مع وفور الخ متعلق بالفرأ (قوله ومع تزوجها لاحق الخ) ويؤخذ مما مر وياتى انها تنتقل لما بعد الابوين ثم القاضي الامين فليراجع اه رشيدى وياتى عن المغنى ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينبى عنه القاضي من يحضنه (قوله وإلا) أي بان دام ثلاثة أيام فاكثر اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير احتياج إلى

الاخ والاخت بخلاف ما مر من تقديمهما عليهما وهو المذكور في المنهاج كاصله وغيره فاعتمد عليه الاسنوى وغيره اه (قوله في المتن فالانثى) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ذات الام ثم الاخ الابوين ثم لاب ثم لام قال وتوهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقديم كل اخت على مساويها فقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت للام على الاخ الابوين اه (قوله والخنى هنا كالدكر ما لم يدع الخ) عبارة شرح الارشاد للشارح والخنى هنا كالدكر فلا يقدم على الذكر في محل لو كان انثى لعدم الحكم بالانوثة نعم يصدق يمينه في دعوى الانوثة إذا لم تعلم الا منه غالبا فيستحق الحضنة وان اتهم لانها ثبتت ضمنا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع ولو كان للخنى ولد اب ام ولد اب خنثيان فقط تعارضت العمومة والحقولة فليل هما سواء وقيل يقدم المدلى بالام ورجح لانها اقوى في الحضنة اه وقوله ولد اب ام ولد اب خنثيان إذا كانا ذكرين فقد اجتمع عم وخال او اثنيان فقد اجتمع عمه وخاله او مختلفين فقد اجتمع عمه وخال او عم وخاله ولا يخفى حكم هذه الاقسام بما سبق وقد يشكل تقديم المدلى بالام لانه من اهل الحضنة على تقدير الانوثة دون الذكورة بخلاف الاخر فانه من اهلها على التقديرين (قوله وقد ثبتت لام قنة) هو بالاضافة ش (قوله ينبغي في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة (قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله في المتن وفاسق) لو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير

الحاضن أن الحضنة لوليه ولم أرهم كلاما في الاغناء ويظهر أن القاضي ينبى عنه من يحضنه لقرب زواله غالبا ويحتمل أخذ ما مر في ولاية النكاح أن يفصل بين أن يعتاد قرب زواله بالحكم كذلك ولا يفتنقل لمن بعده (وفاسق) لانها ولاية نعم يكفي مستور العدالة كما قاله

جمع لكن يخالفه ما أفتى به المصنف في مطلقة ادعت أهلية الحضانة وأنكر المطلق أنها لا تقبل إلا بيئته ولا تسمع بيئته بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح وجمع في التوشيح (٣٥٨) وارتضاء الأذرعى وغيره يحمل الأول على ما بعد تسليم الولد لها فتصدق بيمينها والثاني على ما قبل تسليمه وهذا معنى

استبراء مراه سم ويأتى عن المغنى ما يوافق (قوله أنها لا تقبل الخ) بيان للبوصول (قوله وجمع في التوشيح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قول المتن وكافر على مسلم) أفهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لذلك) عبارة المغنى إذا ولا ولاية له عليه ولأنه ربما فتنه في دينه وحيث أنه في حضنته أقارب به المسلمون على الترتيب المار فان لم يوجد أحد منهم حضنته المسلمون ومؤنته في ماله كإمراه فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته فان لم يكن فهو من محاييج المسلمين وينزع ندباً من الأقارب الذميين ولدبى وصف الإسلام كإمراه في باب اللقيط وان قال الأذرعى المختار وظاهر النص الوجوب (قوله بخلاف العكس) إلى قوله مع الاعتناء في المغنى وإلى قول المتن فان كملت في النهاية الأقوال وأما ما قيل الفصل إلى أما إذا لم يكن (قول المتن) ونا كحه غير أبي الطفل) أى وان علا كفى في زوجة الجد أبى الأب وصورتان أن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده مراه سم على منهج مراه عش (قوله ولم يدخلها) أى فسقط بمجرد العقد وان كان الزوج غائباً صرح به فى الأم مراه عش (قوله أما نا كحة أبى الطفل الخ) أى كحال الطفل إذا نكحت أباه أو جده سم وعش (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله ان تزوجها) أى الحضانة وقوله أبى الأم أى كان تكون عمه المحضون وتزوجت بأبى أمه عش وسم (قوله بالف وحضانة الصغير الخ) وكذا الوالدة على الحضانة فقط مغنى وعش ورشيدى (قوله إلا ان تزوجت من له حق الخ) فلو تزوجته واستحقت الحضانة ثم عرض لها ما أخرجه عن أن يكون له حق فى الحضانة كفسق فهل تستمر الحضانة لها ويغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر سم قضية هذا التردد أنه لا بد من عدالة فى الابتداء قطعاً وقديتوقف فيه لأنه الآن ليس حاضناً شريكاً لثلاثي الحضانة بل هى مختصة بها نعم شرط بقاء حضانتها تزوجها بمن له فيها حق وان لم يكن الآن له حق فيها لتأخره فى الترتيب أو لفسقه فليتا مل وعبرة الامداد الأذرعى حضانة أى له حق فيها وان لم يستحقها الآن انتهت وهو صريح فى عدم مشاركتها فى الحضانة مراه سم عراه أقول وكذا فى النهاية والمغنى ما يصرح به بل هو المراد من قول الشارح فى الجملة (قوله كان تزوجت) لايخفى ما فى الدخول بهذا على المتن مع العطف بالواو مراه رشيدى أقول وسوغه تقدير المستثنى وقصد الإشارة إلى عدم اختصاص الاستثناء بمن ذكر (قوله أو اخته لاه) أى أو تزوجت اخته لاه مراه سم (قول المتن وابن أخيه) ويتصور نكاح ابن الأخ فيما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كان تزوج اخت الطفل لاه مراه سم بابن أخيه لاه فأنها تقدم على ابن أخيه لاه فى الأصح نهاية ومعنى (قوله فيتعاونان) أى الزوج والزوجة (قوله بخلاف الاجنبى) يعنى من لا حق له فى الحضانة كالجد أبى الأم والحال فيسقط حضانة المرأة بتزويجها به مراه سم (قوله اشترط ان ينضم الخ) أى كما تقدم فى قوله لم يررض الزوج والأب مراه سم (قوله لرضاه) أى الاجنبى (قوله إذا كانت ذات الخ) سيد كر محترزه (قوله كما باصله) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه نهاية (قوله أمراً) أى أوفى مراه عراه (قوله فان امتنعت سقط حقها) كذا فى المغنى (قوله وحيث

ما قبل تسليمه وهذا معنى قول غيره من أراد اثباتها بالحاكم احتياج بيئته بالعدالة (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم إلى الكافر (ونا كحة غير أبي الطفل) وان رضى زوجها ولم يدخل بها للخبر السابق أنت أحق به مالم تنكحى وإذا سقط حق الأم بذلك انتقل لها مالم يررض الزوج والأب ببقائه مع الأم وان نازع فيه الأذرعى أما نا كحة أبى الطفل وان علا حضانتها باقية أما الأب فواضح وأما الجد فلا نهولى تام الشفقة وقضيته ان تزوجها بأبى الأم يبطل حقها وهو المعتمد وتاقض فيه كلام الأذرعى وقد لا تسقط بالتزوج لكون الاستحقاق بالأجارة بان خالع زوجته بالف وحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها أثناء السنة لأن الأجارة عقد لازم (إلا) ان تزوجة من له حق فى الحضانة فى الجملة رضى به كان تزوجت (عمه وابن عمه وابن أخيه) أو أخته لاه أخاه لاه (فى الأصح) لأن هؤلاء أصحاب حق فى الحضانة والشفقة تحمّلهم على رعاية الطفل

احتياج إلى استبراء مراه سم (قوله أى نا كحة أبى الطفل) أى كحال الطفل إذا نكحت أباه أو جده (قوله أن تزوجها) أى كعمة الطفل (قوله بأبى الأم يبطل حقها) إذ ليس ولياً (قوله إلا ان تزوجت من له حق فى الحضانة) فلو تزوجته واستحقت الحضانة فعرض لها ما أخرجه عن أن يكون له حق فى الحضانة كفسق فهل تستمر الحضانة لها ويغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر (قوله أو اخته لاه) أى أو تزوجت اخته لاه الخ (قوله ان ينضم لرضاه الأب) أى كما تقدم فى قوله لم يررض الزوج والأب الخ (قوله إذا كانت ذات لبن كما باصله) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى مراه ش

فيتعاونان على كفالة بخلاف الاجنبى ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه رضا الأب بخلاف من له حق يكفى رضاه وحده (فان يأتى كان) المحضون (رضيعاً اشتراط) فى استحقاق نحوامه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما باصله خلافاً لمن نازع فيه (ان ترضعه على الصحيح) لعسر استئجار مرضعة تترك بيتها وتنقل إلى بيت الحضانة مع الاغنياء عن ذلك بلبن الحضانة الذى هو

أمر أمن غيره لمزيد شفقتها فان امتعت سقط حقها ولها إن أرضعت أجره الرضاع والحضانة وحينئذ ياتي هنا ما مرفعين رضيت بدون
مارضيت به وأما مرقيل الفصل عن أبي زرعة بما ظاهره يخالف ذلك ففيه نظر ظاهر أما إذا لم يكن لها ابن فتستحق جز ما ويشترط أيضا سلامة
الحاضنة من ألم مشغل كفالج ومؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الأمر ويأمره غيره قاله الرافعي ومن عني عند جمع
وخالقهم آخرون والأوجه الموافقة لكلام الرافعي المذكور وما أشار إليه آخرون أنها إذا احتاجت للبشارة فان لم تجد من ينوب عنها في
القيام بمصالحه أثر وإلا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كما في الشافعي قال الأذري (٣٥٩) وهو حسن متعين في حق غير المميز

ومن سفة أي إن محبة حجر
فيما يظهر ومن جذام
يرص أن خالطته كما اعتمده
جمع لما يخشى من العدوى
ولقوله ^{عليه السلام} لا يورد
ذو عاهة على مصح ومغنى
لا عدوى أنها ليست مؤثرة
بذاتها وإنما يخلق الله ذلك
عند المخالطة كثيرا (فان
كلمات ناقصة) كان عتقت
أو أفاقت أو أسلبت أو
رشدت (أو طلقت منكوحة)
ولورجيا (حضنت) حالا
ولو في العدة إن رضى
المطلق ذوالبيت بدخول
الولد له وذلك لزوال المانع
ومن ثم لو اسقطت الحضانة
حقها انتقل لمن يليها فاذا
رجعت عاد حقها (فان
غابت الأم أو امتعت
الحضانة للجدة) أم الأم
(على الصحيح) كالومات
أوجنت وقضيته أن الأم
لا تجبر ومحلها إن يلزمها
نفقة وإلا اجبرت ومثلها
كل أصل يلزمه الاتفاق
ومنه إذا المراد به الكفاية
الاعتماد بنحو شراء خادم
أو استئجاره لمن يخدم مثله
ولا يلزم الأم المستحقة

يأتي هنا) أي بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبيه عليها هنا
وحينئذ فهذا صريح في أنها إذا لم ترض إلا بالجرة وهناك متبعة أو لا بالجرة المثل وهناك متبعة أو لا
بالجرة المثل وهناك من رضى باقل تسقط حضانتها أه رشدي ومر عن السيد عمر ما يوافقه (قوله مامر)
أي قبيل الفصل (قوله فيمن) أي اجنية وقوله بدون مارضيت أي الام (قوله) وأما مرقيل الفصل (الخ)
أي في شرح وكذا أن تبرعت اجنية الخ وقوله بما ظاهره يخالف الخ قد مر هناك عن الرشدي وجه المخالفة
(قوله ذلك) أي الاتيان (قوله) أما إذا لم يكن (ال) إلى قوله كما اعتمده جمع في المغنى الا قوله سواء إلى ومن تغفل
وقوله قال الأذري إلى ومن سنه وقوله أي أن محبة حجر فيما يظهر (قوله) فتستحق جز ما (أي الحضانة
(قوله سلامة الحاضنة الخ) وان لا تكون صغيرة منهج ومغنى ثم الأولى اسقاط التاء كافي المغنى (قوله
كفالج) (وسل أه مغنى (قوله) في حق من يباشرها الخ متعلق يشترط أو خبر مبتدا محذوف والتقدير هذا أي
اشترط السلامة عما ذكر معتبر في حق من الخ (قوله) ومن عني (قوله) ومن تغفل ومن سفة وقوله ومن
جذام الخ كل منها عطف على من الم الخ (قوله) أنها الخ بيان لما (قوله) فان لم تجد الخ الأولى ولم تجد الخ كافي
النهاية (قوله) أثر أي العمى أه ع ش (قوله) سواء في ذلك (أي) في اشتراط سلامة الحاضنة عما ذكر وقوله
الكبير الخ أي المحضون الكبير الخ أه كردى (قوله) في حق غير مميز أي محضون غير مميز (قوله) لا يورد الخ
أي يكره ذلك فهو نهى تنزيه أه ع ش (قوله) ذو عاهة (على تقدير مضاف إذا لمورد ليس صاحب عاهة وإنما هو
صاحب ذات العاهة أه رشدي (قوله) أنها ليست الخ خبر ومعنى الخ والضمير للداء (قوله) كان عتقت (أي
قوله) ومثلها في النهاية وكذا في المغنى لا قوله أو رشدت (قوله) أو نابت فاسقة أه مغنى (قوله
ذالبيت) أي بخلاف ما إذا لم يكن البيت للزوج المطلق فتستحقها مطلقا مغنى (قوله) عاد حقها (أي) وإن تكرر
ذلك منها أه ع ش (قوله) وإلا أي وإن لزمتها نفقة الولد المحضون بأن لم يكن للولد مال ولا أب موسر اجبرت
أي الام لأنها من جملة النفقة فهي حينئذ كالأب مغنى (قوله) (ومنه) خبر مقدم لقوله الإخدام والضمير للاتفاق
وقوله إذا المراد الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله) أن تخدمه (فاعل ولا يلزم (قوله) وقوله) الماوردى
(الخ) تقيدوا لقولهم ولا يلزم الام الخ (قوله) لا يخدم (بفتح الباء هنا وفيما ياتي (قوله) لغيرها) أي غير
الام التي لا يلزمها اتفاق ولدها المحضون (قوله) بقصد الرجوع أي بالجرة الحضانة (قوله) قام الخ أي
لوقام (قوله) لا يختلف المذهب إلى المتن مقول القول (قوله) في أن أزواجه الخ (أي) في صورة كون
المانع التزويج أه كردى (قول المتن هذا) أي المذكور من الفصل إلى هنا كله في غير مميز وهو

(قوله وقضيته الخ) كذا م ر ش (قوله) ولا اجبرت الخ انظر مع ما ياتي في الحاشية عن الروض وشرحه من
قولهما وإن امتنعتهما وكان بعدهما مستحقان الخ إذا فادانه لاجب إلا إذا لم يكن بعدهما مستحق والام
اجبرت مع أن بعدهما مستحقا وهو الجدة إلا أن الكلام هنا في غير المميز وما ياتي في المميز وما يوافق ما هنا في
الحاشية أول الفصل عن شرح الروض أه لو تدافعو الحضانة فعلى من تلزمه نفقته (قوله) بقصد الرجوع (أي

للحضانة إذا لم يلزمها اتفاق أن تخدمه وقول الماوردى إذا كان مثلها لا يخدم مردود بأن الإخدام من جملة الاتفاق اللازم لغيرها فلا يلزمها
وإن كان مثلها يخدم ولده من استحققت الحضانة فحضنت بقصد الرجوع وأشهدت عليه فان كان ذلك لغية المنفق أو امتناعه ومع فقد القاضي
رجعت باجرتها وإلا فلا نظير مامر في النفقة خلافا لمن أطلق الرجوع ولمن أطلق عدمه (تنبيه) قام بكل من الأقارب مانع من الحضانة ترجع
في أمرها للقاضي الأمين فيضعه عند الأصلح منهن أو من غيرهن كما يجتبه الأذري وغيره خلافا للماوردي في قوله لا يختلف المذهب في أن
أزواجهن إذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فان أذن زوج واحدة فقط فهي الإحق وإن بعدت أو زوجاثنين قدمت قرباها

(هذا كله في غير ميز والمميز) الذكر (٣٦٠) والاثني ورضاطه قبيل الاذان (ان افترقا ابواه) مع اهليتهما ومقامهما في بلد واحد خير

ان ظهر للقاضي انه عارف
باسباب الاختيار وإذا
اختار احدهما (كان عند
من اختار منهما) للخبر
الحسن انه صلى الله عليه
وسلم خير غلاما بين ابيه
وامه وانما يدعى الغلام
المميز ومثله الغلامه (فان
كان في احدهما) مانع ومنه
(جنون او كفر او ورق او فسق
او نكحت) من لاحق له في
الحضانة (فالحق للآخر)
لأنحصار الامر فيه (ويخير)
المميز الذي لا لب له (بين ام)
ولان علت (وجد) وإن علا
عند فقد من هو اقرب منه
او قدام مانع به لوجود
الولادة في الكل (وكذا)
الحواشي فهم كالجد ومنهم
(اخ او عم) او ابنة الابن
عم في مشتهاة ولا بنت له
ثقة اي مثلا والمراد انه لا يجد
ثقة يسلمها اليها حينئذ فلا
اعتراض عليهما خلافا
لمن زعمه فيخير بين
احدهم والام في الاصح
كالاب بجامع العصبية
ولانه صلى الله عليه وسلم
خير ابن سبع او ثمان بين امه
وعمه رواه الشافعي (او اب
مع اخت) شقيقة اولام
(او خالة) حيث لا ام فيخير
بينهما (في الاصح) فان فقد
الاب ايضا خير بين الاخت
او الخالة وبقي العصبية على
الوجه وظاهر كلامهم ان
التخير لا يجري بين ذكرين
ولا اثنتين

كامر من لا يستقل كطفل ويجنون بالغ اه معنى (قول المتن في غير ميز) اي سواء افترقا ابواه أولا كما
يؤخذ من اطلاقه مع التفصيل في مقابله الذي والمميز اه سم (قوله الذكر) الى قول المتن او اثني في
النهاية الا قوله واقتناء ابن الصلاح الى ويظهر وقوله نعم ان اضرت الى ولو مرضت الام (قوله) ورضاطه
الخ) وهو من ياكل وحده ويشرب وحده الى اخر ما هناك وظاهر اناطة الحكم بالتمييز انه لا يتوقف
على بلوغه سبع سنين وانه إذا جاوزها بلاميز يبقى عند امه اه ع ش ويأتي عن المعنى ما يوافقه (قول
المتن ان افترقا ابواه) اي من النكاح نهاية ومعنى وشرح المنهج وينبغي ان مثله ما إذا لم يفترقا ولكن
اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتي للآخر او يأتي احيانا لا يتأتى فيها القيام بمصالح المحضون سم على
حج اه رشدي (قوله مع اهليتهما الخ) اي وإن فضل احدهما صاحبه بدن او مال او محبة نهاية ومعنى
(قوله ومقامهما في بلد واحد) سياق محتززه في المتن (قوله خير ان ظهر الخ) وظاهر كلامهم ان الولد
يتخير ولو اسقط احدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله وإذا اختار احدهما الخ) فلو
اختارهما معا فينبغي ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه
سم اقول وقول الشارح المار خير ان ظهر الخ كالصريح فيما بحثه (قول المتن كان عند من اختار منهما)
ولو اختار احدهما فامتنع من كفالته كفه الاخر فان رجع الممتنع اعيد التخيير وإن امتنعوا بعدهما
مستحقان لها كجد وجدة خير بينهما والا بان لم يكن بعدهما مستحق اجر عليهما من تلزمه نفقته لانها من
جملة الكفاية نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكره عن الروض وشرحه مثله ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع
مستحق الحضانة من حضن غير المميز اجر عليها من تلزمه نفقته وهو كذلك (قوله للخبر الحسن) ولان
القصد بالكفالة الحفظ للولد والمميز اعرف بحظه فيرجع اليه وسن التمييز غالبا سبع سنين او ثمان تقريبا
وقد تقدم على السبع وقد يتاخر عن الثمان والحكم مداره عليه لا على السن اه معنى (قوله) وانما يدعى
الخ وفي المصباح عن الازهرى ان الغلام يطلق على المولود حين يولد وعلى الكهل وهو فاش في كلامهم فلم
يختص الغلام بالمميز اه ع ش (قول المتن او نكحت) اي الاثني اه معنى (قوله لانه حصار الامر فيه)
فان عاد صلاح الاخر انشا التخيير اه معنى (قوله المميز) الى قوله ولانه في المعنى الا قوله عند فقد من هو
اقرب منه وقوله ولا بنت له الى فيخير (قوله لا لب له) اي او قام به مانع اه معنى (قوله اقرب منه) اي من
الجدو انظر من الاقرب من الجد بعد الاب والام وامهاتها (قوله ولا بنت له) اي والحال اه ع ش (قوله)
وحينئذ اي حين ان يقيد المستثنى بما ذكر (قوله فلا اعتراض عليهما) اي في اطلاقهما في الروضة
واصلها ان الام اولى بالاثني من ابن العم اه سم وقد يقال ان المراد لا يدفع اليراد (قوله فتخير) متفرع
على قوله وكذا الحواشي فهم كالجد (قوله لام) اي لادلائها بالام واما الاخت للاب فلا كما صرح به
المواردى معنى واسنى زاد النهاية ومثل الاخت للاب العم اه (قوله ايضا) اي كالام (وظاهر كلامهم ان
التخير لا يجري بين ذكرين الخ) كاخوين واخنتين وهو ما نقله الاذرعى في الاثني عن فتاوى البغوى

باجرة الحضانة (قوله في المتن هذا كله في غير ميز) اي سواء افترقا ابواه أولا كما يؤخذ من اطلاقه مع التفصيل
في مقابله الذي هو المميز (قوله في المتن ان افترقا ابواه) قال في شرح المنهج من النكاح اه وينبغي ان يكون
كالافتراق من النكاح ما إذا لم يفترقا منه لكنهما لا يجتمعان بان اختلف محلها وكان كل منهما لا يأتي للآخر
لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا إذا كان ياتيه لكن احيانا لا يتأتى فيها القيام بمصالحه (قوله ان
افترقا ابواه) اي وإن لم يفترقا فهو عندهما (قوله في المتن كان عند من اختار منهما) فلو اختارهما معا فينبغي
ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه معنى (قوله فلا اعتراض عليهما)
اي في اطلاقهما في الروضة واصلها ان الام اولى بالاثني من ابن العم (او لادلائها ^(١)) اي بالام (قوله او اولام)
كما قيده بذلك المواردى كما قاله في شرح الروض بعد قوله ان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين التي للاب وغيرها
(قوله) وظاهر كلامهم ان التخير لا يجري بين ذكرين) اي كاخوين ولا اثنتين اي كاخنتين قال في شرح الروض

ونقل عن ابن قطن وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما أى المتساويين وهو الوجه لانه إذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى نهاية ومغنى وأسنى (قوله أى الابوين) إلى قول المتن زائرة فى المغنى لإقوله وإفتاء ابن الصلاح إلى ويظهر (قوله ومن الحق الخ) الوأوبغنى أو كما عبر بها المغنى (قول المتن حول اليه) أى وإن تكرر ذلك منه روض اه سم (قوله لانه قديدواخ) أى أو يتغير حال من اختاره أو لا ولأن المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاما فى وقت وغيره فى آخر ولانه تدير يدمر اعاءة الجانبين أسنى ومغنى (قوله نعم إن ظن الخ) عبارة المغنى تنبيه ظاهر اطلاق المصنف أنه يحول وإن تكرر ذلك منه دائما وهو ما قاله الامام لكن الذى فى الروضة كاصلها انه إن كثرت ذلك منه بحيث يظن ان سببه قلة تميزه جعل عند الامام كما قيل التمييز وهذا ظاهر اه (قوله وتكليفها) بالرفع عطفا على ذلك اه رشيدى (قول المتن ويمنع) أى الاب ندبا انشئ إذا اختارته مغنى ونهاية (قوله لتألف الخ) علة لما فى المتن (قوله وإفتاء ابن الصلاح) عبارة النهاية والمغنى وظاهر كلامه عدم الفرق فى الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما بحثه الاذرى من الفرق وظاهر كلامهم انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عيادتها لمرض اشدة الحاجة اليها اه (قوله ارسلت) ببناء المفعول والضمير الانشئ (قوله لنحو تخدر) وقوله او منع نحو زوج خلافا للهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله بناء على ما ذكر) أى من الحل (قوله والام يلزمه) بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك اه عش (قول المتن ولا يمنعها الخ) عبر بالماوردى بانه يلزم الاب ان يمكنها من الدخول ولا يؤهلها على ولدها وفى كلام بعضهم ما يفهم عدم اللزوم به ابقى ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها الى منزله اخرجه اليها انتهى وهذا هو الظاهر لان المصود يحصل بذلك اه مغنى واعتمد عش الاول أى اللزوم وهو قضية كلام الرشيدى كما يأتى (قوله فى عكسه) أى فى زيارة الاب للولد فى بيت الام (قوله لافى كل يوم) بل فى يومين واكثر نعم إن كان منزلهما قريبا فلا بأس ان تدخل كل يوم كما قاله الماوردى ومغنى ونهاية قال الرشيدى حاصل هذا مع ما قبله ان منزلهما إن كان قريبا فجاءت كل يوم لزومه تمكينها من الدخول وإن كان بعيدا فجاءت كل يوم

عقب هذا ثم رأت الاذرى نقله فى الاثني عشر عن فتاوى البغوى ونقل عن ابن القطن وعلى مقتضى كلام غيره جريان ذلك بينهما وهو وجهه لانه إذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى (قوله فى المتن فان اختار احدهما ثم الآخر حول اليه) قال فى الروض وشرحه وإن تكرر ذلك منه لانه قد يظهر له الامر بخلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أو لا ولأن المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاما فى وقت وغيره فى آخر ولانه قد يقصد مراعاة الجانبين انتهى وقد يؤخذ من التعليل الاخير انه لو اختار ابتداء ان يكون عند احدهما مدة كيوم أو أسبوع أو شهر وعند الآخر مدة كيوم أو أسبوع أو شهر أوجب لذلك وليس بعيد أو يحتمل أن لا يجاب بل يقرع فليراجع وفى الروض وشرحه فرع لو اختار احدهما فامتنع من كفالاته فعلة الآخر ولا اعتراض للولد فان رجع الممتنع وطلب كفالاته اعيد التخيير وإن امتنعها وكان بعدهما مستحقان لها كالجد والجدة خير بينهما وإلا بان لم يكن بعدهما مستحقان جبر عليها من تلزمه النفقة لانهما من جملة الكفاية انتهى ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع مستحقى الحضانة من حضن غير المميز اجبر عليها من تلزمه نفقته وهو كذلك (قوله فى المتن ويمنع انشئ) وظاهر كلامه عدم الفرق بين الام المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافا لما بحثه الاذرى من الفرق وظاهر كلامه انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعها من عيادتها لمرض اشدة الحاجة اليها مرش (قوله فى المتن ولا يمنعها دخولا عليها زائرة) عبارة شرح البهجة وإذا زارت لا يمنعها الدخول لبيتها ويحلى لها حجره فان كان البيت ضيقا خرج ولا يطل المكث فى بيته وعدم منعها الدخول لازم كما صرح به الماوردى فقال يلزم الاب ان يمكنها من الدخول ولا يؤهلها على ولدها انتهى عنه وفى كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب به ابقى ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها الى منزله اخرجه اليها أى إلى مسكن الام بدليل قوله ويكون ذلك برضا زوج الام فان ابى تعين ان يبعثها الى الام فان امتنع الزوج من إدخالها الى منزله نظرت اليها والبنت خارجة وهى داخله ثم نقل عن بعضهم ان الدخول من غير إطالة لغرض

بالشرطين المذكورين فذلك (٣٦٢) (والا في بينها) فهو الخير في ذلك نعم ان اضررت النقلة لبينها امتعت ولو مرضت الام فليس للاب

منع الولد الذكر والا في من عيادتها ولو اختارها ذكر فعندها يكون (ليلا وعند الاب) وان علا ومثله وصي وقيم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب ففي نحو الاتوني الامر بالعكس نظير ما مر في القسم (يؤديه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتحليها بكل محمود (ويسله) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم مع فتح ا ر كسر التاء وهو محل التعليم وسماه الشافعي الكتاب كما هو على الاسنة ولم يبال انه جمع كاتب (وحرقة) اي ذيبها وظاهر كلام الماوردي انه ليس

لاب شريف تعليم ابنه صنعة تزيه لان عليه رعاية حظه ولا يملكه الى امة لعجز النساء عن مثل ذلك واجرة ذلك في مال الولدان وجدوا لافعل

من عليه نفقته وافتي ابن الصلاح في ساكن يسلد ومطلقة بقر بقوله منها ولد مقيم عندها في مكتب بانه ان سقط حظ الولد باقامته عندها فالحضانة للاب رعاية لمصلحته وان اضر ذلك بامه ويؤخذ منه ان مثل ذلك بالاولى مالوكان في اقامته عندها رية قوية (او) اختارها (انثى) فعندها تكون (ليلا ونهارا) لاستوائهما في حقها الا فيق بها سترها

الزيارة لا منع منه اه (قوله بالشرطين المذكورين) اي بقوله حيث لا خلوة لها محرمة ولا رية (قوله ولو مرضت الام) قال في الروض وان مرضت اي الام مرضتها الا انثى ان احسنت تمريضها قال في شرحه بخلاف الذكر لا يلزم الاب تمكينه من ان يمرضها وان احسن اه (قوله في المتن ولو اختارها ذكر) قال في شرح الروض والخثى كالانثى فيما يظهر اه (قوله في نحو الاتوني الامر بالعكس) على الاقرب في شرح الروض (قوله وافتي ابن الصلاح) كذا مرش وقد يقال قضية ماسياتي في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتامل الا ان يخص هذا بقرب يطلع معه على احواله اه سم (قوله ومطلقة بقرية) جملة حالية (قوله بانه ان سقط الخ) معتمد اه ع ش (قول المتن وانثى) اي او خثى كاجته الشيخ ومرت الاشارة الى النهاية ومعنى (قول المتن ويوزورها الاب على العادة) وظاهر انها لو كانت بمسكن زوجها امتنع دخوله الا باذن منه فان لم باذن اخرجه اليه ليراه او يتفقد حالها وبلا حظا بالقيام بمصالحها اه نهاية زاد المعنى وكذا حكم الصغير الغير المميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام ليلا ونهارا ويوزورهما الاب ولا يحظهما بما مر وعليه ضبط المجنون اه قال ع ش وينبغي انه لا يجب عليها تمكينه من دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمنفعتها ولا زوج لها بل ان شاءت اذنت له في الدخول حيث لا رية ولا خلوة وان شاءت اخرجه اليه وعليه يفرق بين وجوب التمسك على الاب من الدخول الى منزله حيث اختارته الا في وبين هذا بتيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخول الام بلا مشقة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فبما جرد ذلك الى نحو الخلوة اه (قوله ولا يطلبها) اي لا يطلب الاب احضارها اه معنى (قوله لما ذكر) اي في قوله اذ الا ليق الخ (قوله واخذ الخ) اعتمده النهاية والمعنى فقلا ومقتضى قوله على العادة من زيارتها ليلا كما صرح به بعضهم لمنافيه من الرية والتمه اه (قوله ويرده اشترطهم الخ) قد يقال هذا الاشرط لانثى انثى انه قد تحصل رية سم على حج اه رشيدى (قوله ولو مات) الى قوله ونازع فيه في النهاية بمخالفة يسيرة

الزيارة لا منع منه اه (قوله بالشرطين المذكورين) اي بقوله حيث لا خلوة لها محرمة ولا رية (قوله ولو مرضت الام) قال في الروض وان مرضت اي الام مرضتها الا انثى ان احسنت تمريضها قال في شرحه بخلاف الذكر لا يلزم الاب تمكينه من ان يمرضها وان احسن اه (قوله في المتن ولو اختارها ذكر) قال في شرح الروض والخثى كالانثى فيما يظهر اه (قوله في نحو الاتوني الامر بالعكس) على الاقرب في شرح الروض (قوله وافتي ابن الصلاح) كذا مرش وقد يقال قضية ماسياتي في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتامل الا ان يخص هذا بقرب يطلع معه على احواله اه سم (قوله ويرده اشترطهم الخ) يفيد ان

اجيب الاب إلى محل دفنه على الوجه ولها بعد البلوغ الانفراد عن نحو ابوها إلا ان ثبتت رية ولو ضعيفة فيما يظهر فلولى نكاحها وإن رضى أقرب منه ببقائها في محلها فيما يظهر أن يمنعها الانفراد بل يضمها إليه إن كان محرماً وإلا فالى (٣٧٣) من يأمنها بموضع لائق ويلاحظها ويظهر في أمر ثبتت الرية في انفراده

سأنبه عليها إلا قوله وضعيفة فيما يظهر وقوله وجوز إلى المتن وقوله وللرافعى احتمال فيه وقوله أو كان به إلى وليس الطاعون وقوله لكن اطال البلقين في رده (قوله ولومات) أى المحضون عبارة النهاية والمعنى ولو تنازع في دفن من مات منهم في تربة أحدهما أى في التربة التى اعتاد أحدهما الدفن فيها ولو مسجلة ع ش (قوله اجيب الاب) أى حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عند أمه والاب في غير بلدها أم ع ش (قوله ولما بعد البلوغ الخ) عبارة المعنى ولو بلغ عافلاً غير رشيد فاطلق مطلقون أنه كالصبي وقال ابن كج إن كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وإن كان لدينه قليل تدام حضاته إلى ارتفاع الحجر والمذهب أنه يسكن حيث شاء قال الرافعى وهذا التفصيل حسن اه وإن كانت اثني فأن بلغت رشيدة فالأولى أن تكون عند أحدهما حتى تزوج إن كانا مترقين وبينهما إن كانا مجتمعين لأنه ابعد عن التهمة ولها أن تسكن حيث شاءت ولو بكر هذا إذا لم يكن رية وإلا فالأم أسكنها معها وكذا الولي من العصبه إسكنها معها إذا كان محرماً لها وإلا ففى موضع لائق بها يسكنها ولا حظ لها دفعا لعار النسب كما يمنع نكاح غير الكفء ويجبر على ذلك والمراد مثلاً فإذا كان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال المصنف حضنة الخنى المشكل وكفالاته بعد البلوغ لم ارقه نقلاً وينبغى أن يكون كالبنات البكر حتى يجىء في جواز استقلاله وانفراده عن الابوين وجهان اه ويعلم التفصيل فيه بما مر اه (قوله إلا ان ثبتت) أى وجدت في الانفراد وكذا يقال فيما يأتى اه رشيدى (قوله رية) ويصدق الولي يمينه في دعوى الرية ولا يكلف بينة اه معنى (قوله فلولى نكاحها الخ) يفيد أن نحو الاخ المنع وإن رضى الاب اه سم (قوله في امرد) أى بالغ اه ع ش (قوله وجوز واذلك) أى منع الامرد من الانفراد عند وجود الرية فيه (قوله واحدا منهما) سواء اختار غيرهما أولاً اه معنى (قول المتن مع المقيم) (تنبيه) لو كان المقيم الأم وكان في مقامه معها مفسدة أو ضياع مصلحة كالأول كان يعلمه القرآن أو الحرقة وهما يبذلان يقوم غير مقامه في ذلك فالتنبيه كالأول الزركشى تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد معنى وروض مع شرحه وأقره سم (قوله كان عند الام) وينبغى أن يأتى فيه البحث المتقدم اه معنى عبارة سم لعل محله مالم يظن فساد حاله بكونه عندها اه (قوله كالوعاد) أى الاب من سفر النقلة اه معنى (قوله وإنما يجوز السفر به) إلى قوله وأقر عند المقيم شامل لسفر النقلة وقضيته أنه إذا كان مريده الاب وكان الطريق أو المقصود مخوفاً فرم الام اه سم (قوله إن لم يصلح الخ) أى للإقامة اه معنى (قوله عند المتولى) عبارة النهاية كإقاله المتولى اه (قوله أو كان وقت شدة حراخ) قال الأذرى وهو ظاهر إذا كان يتضرر به الولد أما إذا حله فيما يقبه ذلك فلا اه معنى عبارة النهاية كإقاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كما قيده الأذرى اه (قوله أو كان) أى السفر اه سم (قوله بحر الخ) عبارة النهاية والمعنى ويجوز له سلوك البحر به لما مر في الحجر اه (قوله مانعا) أى من

لنحو الاخ المنع وإن رضى الاب (قوله في المتن ولو أراد أحدهما سفر حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم) قال في شرح الروض نعم إن كان المقيم الأم وكان في بقائه معها مفسدة أو ضياع مصلحة كالأول كان يعلمه القرآن أو الحرقة وهما يبذلان يقوم غير مقامه في ذلك فالتنبيه كالأول الزركشى وغيره اه (قوله كان عند الام) لعل محله مالم يظن فساد حاله بكونه عندها (قوله في المتن أو سفر نقلة فالأب أولى به) قال في شرح البهجة وفيها أى الكفاية عن تعليق القاضى لو أراد النقلة من بلد إلى بادية فالأم أحق قال الأذرى ولم أره في تعليقه ولا كتب أصحابه اه وفي شرح الارشاد للشارح وأنه أى الاب يقدم أيضاً سفره لنقلة ولو من بلد بادية خلا للباوردى اه (قوله وإنما يجوز السفر به) إلى وأقر عند المقيم شامل لسفر النقلة وقضيته أنه لو كان مريده هو الاب وكان الطريق أو المقصود مخوفاً فرم مع الأم (قوله ومراخ) كذا شرح م (قوله أو كان) أى السفر

السفر به وأقر عند المقيم وكذا إن لم يصلح المحل المنتقل إليه عند المتولى أو كان وقت شدة حراً أو برد عند ابن الرفعة أو كان السفر به بحراً أخذنا من منعهم السفر بماله فيه قيل بل أولى اه ومرأى آخر الحجر ما يرده أو كان به إلى دار الحرب وإن أمكن كما نقله الأذرى

واعتمده وليس خوف الطاحون مانعا وان وجدت قرأته كما هو ظاهر نظر الاصل عدمه والقرائن كثير اما تتخلف بخلاف تحققه لحركة الدخول إلى محله كالخروج منه لغير حاجة (٣٦٤) ماسة (قبل و) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لأن الانتقال لما دونها

كالاقامة بمحلة أخرى من بلد متسع لسهولة مراعاة الولد قليل وعليه الاكثر ونورد بمنع سهولة رعاية مصالحه حيثئذ ولو نازعته في قصد النقلة حلف فان نكل حلفه وامسكته (ومحارم العصبه) كالاخ والعم (في هذا) اي سفر النقلة (كالاب) فيقدمون على الام احتياطا للنسب ايضا بخلاف محرم لا عصبه له كافي أم وخال واخ لام وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطال البلقيني في رده ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة وهناك بعد العلم كان أولى (وكذا ان عم لذكر) فياخذه اذا اراد النقلة لئلا يمر (ولا يعطى أنثى) مشتهاة حذرا من الخلوة المحرمة (فان رافقته بنته) أو نحوها المكلفة الثقة (سلم) المحضون الذي هو أنثى (اليها) لا تتفاء المحذور حيثئذ نازع فيه الاذرعى واطال بما فيه نظر (فصل) في مؤنة الممالك وتوابعها (عليه) أي المالك (كفاية رقيقة) الامكاتب لو كتابة فاسدة ومزوجة تجب نفقتها فان قلت لم وجبت نفقة المرتد هنالو فرض تاخر قتله بخلاف نظيره في القريب قلت لان

السفر به اه عش (قوله كالخروج منه) أي إذا كان واقعا في أمثاله كامر التقييده في فصل إذا ظننا المرض مخوفاه عش (قوله لغير حاجة الخ) راجع لاسكل من الدخول والخروج اه عش (قوله مائة) أي قوية اه عش (قوله ولو نازعته الخ) أي فقال اريد الانتقال فقالت بل اردت التجارة اه معنى (قوله وقال المتولي الخ) عبارة المغنى تنبيه للاب نقله عن الام كما هو وان اقام الجدة بيلدها ولجد ذلك عند عدم الاب وان اقام الاخ بيلدها لا الاخ مع اقامة العم او ابن الاخ فليس لذلك بخلاف الاب والجد لانهما اصل في النسب فلا يعنى به غيرهما كاعتنائهما والحواشي يتقاربون فالقيمة منهم يعنى بحفظه هذا ما حكاها في الروضة كاصلها عن المتولي واقراءه عليه فيستثنى ذلك من قول المصنف ومحارم العصبه ولكن البلقيني جرى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها اه وعبارة النهاية وقال المتولي واقراءه في الروضة ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة وهناك بعد العلم كان أولى اه وقال الرشيدى بعد ذكره عن الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه به تعلم ما في قول الشارح كان أي العم أولى اذ الأولى به حينئذ الام لا اقامة العم اه وعبارة عش قوله وقال المتولي الخ معتمدا وقوله كان أولى أي الا بعد اه (قوله ان الاقرب) يعنى من الحواشي رشيدى ومعنى (قول المتن لذكر) أي من اه معنى (قوله فياخذه) أي من الام (قوله لما مر) أي احتياطا للنسب (قوله مشتهاة) قضيته تسليم غير المشتبهة له وهو مشكل فيما اذا كان مقصده بعيدا تبلغ معه حد الشهوة اه رشيدى (قوله او نحوها) ومنه الزوجة عش أي واخته معنى (قول المتن اليها) أي لاله ان لم تكن في رحله كما لو كان في الحضر اما اذا كانت بنته او نحوها في رحله فانها تسلم اليه وبذلك تؤمن الخلوة وقد مر ان بهذا جمع بين كلامي الروضة والكتاب اه معنى (قوله ونازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المغنى وإن لم تبلغ حد الشهوة اعطيت له وان نازع في ذلك الاذرعى اه

• (فصل في مؤنة الممالك وتوابعها) • (قوله وتوابعها) أي المؤنة (قول المتن كفاية رقيقة) ذكر ان او انثى واختى نهاية (قوله الامكاتب الخ) نعم ان احتاج لزمنه كفايته كاسياقي في الكتابة وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده فعليه نفقته وهي مسئلة عزيزة القل ويلزم فطرة المسكاتب كتابة فاسدة نهاية وقوله نعم ان احتاج الخ ظاهره لو كانت الكتابة صحيحة ويفيده قوله وكذا الخ عش وقوله لو عجز نفسه إلى قوله ويلزمه الخ في المغنى مثله (قوله تجب نفقتها) أي على زوجها بان سلبت له ليلا ونهارا اه عش (قوله قوتا) إلى قوله والواجب في النهاية والمغنى الا قوله في الحضر (قوله وسائر مؤنه) حتى يجب على السيد اجرة الطبيب وثمان الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بداعية الطبع اه نهاية قال ع ش قوله وان لم يجب عليه الخ أي وان اخبره طبيب عدل بحصول الشفاء لو تناوله وينبغي وجوبه اذا اخبره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء اه (قوله كما طهره) ولو سفر او تراب تيممه ان احتاجه نهاية ومعنى (قوله

(قوله ان الاقرب كالاخ الخ) اعتمده في الروض فقال كالاخ اقامة العم وابن الاخ اه • (فصل في مؤنة الممالك وتوابعها) • (قوله الامكاتب) نعم ان عجز نفسه وجبت نفقته وإن لم يفسخ السيد وهي مسئلة عزيزة النقل مر (قوله قلت لان الموجب الخ) وايضا فهنا يمكن التخلص منه بنحو البيع والاعتاق ولا كذلك ثم (قوله وشم مواساة القريب) بل الموجب القرابة كما تقدم اول الباب وهي موجودة والمواساة حكمه (قوله ولو سفر (١١)) مر (قوله كما طهره) ولو دفعه له فتعمدا تلافه بلا حاجة وجب دفعه ثانيا وهكذا في الامران به ياتى بتعمدا تلافه له وقوله تاديه على ذلك وإن لم ياتى به تعدد الدفع لحق الله تعالى مر وقياس ذلك وجوب تكرار الدفع إذا كان متعمدا الحدث بعد الطهارة (قوله كما طهره) لو دفع اليه ماء الطهر فطهر به ثم قبل ان يصلى به الفرض احدث عمدا بلا حاجة فهل يلزمه ان يدفع له ماء اخر فيه نظرو ولا يبعد ان لا يلزمه وعلى هذا لو تعدى بالجنابة كان زنى او بتجسس بدنه او ثوبه كان ضمخه بالنجاسة عمدا بلا حاجة فهل يلزمه ماء

الموجب هذا الملك هو موجود وشم مواساة القريب والمهدر ليس من اهل المواساة (نفقة) قوتا وادما بلا تقدير (وكسوة) وسائر مؤنه كما طهره (١) قول المحشى قوله ولو سفر ا ليس في نسخ الشارح التي بايدنا في

في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه ولو دفعه له فعمدا تلافه بلا حاجة وجب دفعه له ثانياً وهكذا غاية الامر انه يائمه بتعمدا تلافه وله تاديبه على ذلك وانما لم يمتدح دفعه لحيث انه تعالى مر وقياس ذلك وجوب تكرار الدفع اذا كان يتعمدا الحدث بعد الطهارة بلا حاجة سم على حج اه عش (قوله بما فيه) اي في الخبر (قوله مستحق المنفعة) اي او مارة او مرهونا او كسوبا اه نهاية (قوله او بقاء) ومن صورة تمكن الايق من النفقة حال ابقاه ان يجد هناك وكلا مطلقا للسيد تامل سم على المنهج ويمكن ان يصور ايضا بالورفع امره القاضي بلد الاباق وطلب منه ان يقترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك حيث علم ابقاه او لا ليحمله على العود الى سيده فيه نظر والاقرب انه يامر بالعود الى سيده فان اجابه الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه عش (قوله اكلوا الخ) عبارة المغنى والنهاية وتعتبر كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفايته مثله غالبا اه (قوله نظير ما ياتي) اي في علف الدواب وسقيها اه عش (قول المتن من غالب قوت رقيق البلد) من قرح وشعير ونحو ذلك وقوله وادهم من سمن وزيت وجبن ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله ولا اعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزاء على هذا الشرط شيء لان نفي الاختلاف المذكور صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتأمل اه سم (قوله ولا نظر لما ياكله السيد الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بد من مراعاة حال السيد في يساره واعساره فيجب ما يليق بحاله ولو كان السيد اكل ويلبس دون المعتاد غالبا بخلا او رياضة لزمه رقيقه رعاية الغالب له اه قال ع ش اي ولا بد ايضا من مراعاة حال العبد جمالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا يخالف هذا ما سيذكره من كراهة تفضيل النفيس من العبيد الخ لانه قيدهم بالنفاسة لذاته وما هنا في النفاسة بسبب النوع او الصنف كالرومي مع الزنجي اه (قوله كذلك) اي ان اختلف كسوتهم باختلاف جمالهم الخ (قوله الخبر الشافعي) الى قوله ويظهر في المغنى والى قول المتن وتسقط في النهاية (قوله وان لم يضره) اي لم يتأذ بحر ولا برد نهاية ومعنى (قوله نعم ان اعتيد الخ) عبارة المغنى هذا يبلدنا كما قاله الغزالي وغيره اما يبلد السودان ونحوها فله ذلك كافي المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستترون اصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى اه زاد النهاية ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه اي

الطهارة لذلك ويفرق اولا في نظره وقد تقدم في نفقة الاقارب قول الشارح وانه يدل ما تلاف يده وكذا ان اتلفه لكن الرشد يصمنه اذا ايسر ولا نظر لمشقة تكرار الابدال بتكرار الاتلاف لتقصيره بالدفع له اذ يمكنه ان ينفقه من غير تسام ومما يضطر لتسليمه كالسكوة يمكنه ان يوكل به من راقبه ويمنعه من اتلافها اه ولا يخفى جريان ذلك بالاول الا لضمان فلا يتأتى هنا وقد يؤخذ من قوله اذ يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ الفرق بين وجوب ابدال النفقة والسكوة هنا مطلقا اخذاءا تقر في القريب وبين عدم وجوب ابدال ماء الطهارة فيما ذكرنا هنا وقد يقال ينبغي ان يجب ابدال ماء الطهارة هنا مطلقا لا مكان التخلص منه بنحو البيع (فرع) اختلف في كفاية النفقة فينتج تصديق السيد اذا كان يكتفي امثاله ظاهر اما لم يثبت خلافه (قوله في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه (قوله في المتن من غالب قوت الخ) ولو اعطى السيد رقيقة طعامه لم يجز له تبديله بما يقتضى تاخير الاكل الا لمصلحة الرقيق ولو فضل نفيس رقيقة لذاته على خسيسة كره في العبيد وسن في الاماء مرش (قوله ولا اعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزاء على الشرط شيء لان نفي الاختلاف المذكور صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتأمل (قوله وعليه حملوا الخ) قديقال فلا حاجة حينئذ لقوله من طعامه ومن لباسه ويجاب بانه لدفع توهم انه لما يجب له بمادون الغالب تمييزه اليه وبين السيد (قوله في المتن وكسوتهم) ولا يكتفي ستر العورة ولو كانوا لا يستترون اصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى وقد مر ذلك ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة مرش اي ولو انثى والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلزمه نظر محرم واسترها بما يمنع منه مر (قوله اذ لا تحقير) وانما وجب ما زاد على ستر العورة في الميت مطلقا لان

(ويسن) لمن لم يفعل الافضل من (٣٦٦) لاجلاسهم مع لالا كل اى حيث لاربية فيما يظهر (ان يناوله بما يتنعم به) ولو فوق اللاثق به (من طعام

ولو أنى والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يلزمه نظر محرم أو سترها بما يمنع منه مسموع ش (قول المتن ويسن ان يناوله الخ) ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له اى للسيد تبديله بما يقتضى تاخير الاكل الاصلحة للرقيق ولو فضل نفس رقيقه لذاته على خسيسه كره فى العيود وسن فى الاماء اه نهاية زاد المغنى فتفضل امة الترسى مثلاً على امة الخدمة فى الكسوة كافى التنبيه وفى الطعام ايضا كما قاله ابن النقيب للعرف فى ذلك اه قال ع ش قوله لا اصلحة للرقيق ينبغى ان محل ذلك ما لم تدع اليه حاجة حاقة كان حضر للسيد ضيف يشق عليه عدم اطعامه فاراد ان يقدم له مادفعه للعبد ثم يأتى ببذله للعبد عذر من لا يتضرر بالتأخير اليه اه (قوله ولو فوق اللاثق به) اى بالسيد نهاية ومعنى (قوله احدثكم) هو بالنصب مفعول مقدم اه رشيدى (قوله او اكلة) بضم الهمزة اللقمة كافى شرح مسلم وحينئذ فعل او للشك من الراوى اه رشيدى (قوله والتعليل بما بعد الفاء الخ) يتامل وجهه اه سيد عمر عبارة النهاية والمعنى والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوتها والامر فى الخبر محمول على الدب طلبا للتواضع ومكارم الاخلاق اه (قوله ولا يقضى النعمة) بفتح فسكون اى الحاجة والشهوة كافى القاموس اه ع ش (قوله انه يسن الخ) قضيته جواز التعميم المؤدى الى ما ذكره وهو الوجه وفاقا لم اه سم (قوله لانه يؤدى الى سوء الظن الخ) هل هو على إطلاقه نظر الما من شأنه ذلك او بالنسبة لمن يعلم انه لا يسلم من الوقعة فيه لو فعل ذلك محل تامل ولعل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله كفاية القن) الى قوله اى قرضا فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله هذا فى غير محجوره الى المتن وقوله ولو بيلد القاضى الى المتن (قوله الا بما مر) اى بفرض قاض او نحوه وقد قال الروبانى لوقال الحاكم لعبد رجل غائب استدن وانفق على نفسك جاز وكان ديننا على سيدته بما وقى قاس ما قدمه فى نفقة القريب انها انما نصير ديننا على السيد اذا اذن له القاضى فى الاقتراض واقترض او امر القاضى من ينفق على الرقيق ويرجع بما نفقه وفعل ع ش وسم عبارة المغنى الا باقتراض القاضى او اذنه فيه واقترض اه (قوله او يؤجره) عطف على بيع اه سم والصمير لمال السيد (قوله عند امتناعه) تنازع فيه للعلان (قوله منها) اى كفاية القن (قوله بعد امر القاضى الخ) ظرف لبيع اه سم أى ويؤجر (قوله أو عند غيبته) عطف على عند امتناعه (قوله يفعل ذلك) اى بيع البعض او ايجاره (قوله وفى غيره الخ) عطف على فيما يتيسر الخ (قوله قدر صالح) اى يسهل بيع او ايجار ما يقابله (قوله هذا فى غير محجور عليه اما هو فيجب الخ) هذا الصنيع يفهم انه فى غير المحجور لا يجب على القاضى فعل الا حظ وهو مشكل ثم رايت التنبيه الاق الذى انحط كلامه فيه على انه يجب مراعاة الاصلح فى غير المحجور ايضا ولو بيع القن اه سم وهو الاظهر الموافق لنظائره ع ش (قوله او بيع مال له اخر) ينبغى او اجارته اه سم (قوله او الاقتراض الخ) اى اقتراض القاضى من بيت المال على مغل السيد اه ع ش (قوله ولو بيلد القاضى الخ) قضيته انه لو كان له مال فى غير بلد

ذلك خاتمة أمره والاقتصار المذكور بنا فى الاكرام (قوله الا بما مر ثم) منه فرض القاضى وهو بناء على ظاهره الذى مشى عليه الشارع هناك فى غاية الاشكال هنا اذ الرقيق لا يتصور ملكه فكيف يصير ديننا بالفرض فليتامل فالوجه حل فرض القاضى هنا على المعنى المتقدم عن م (قوله فى المتن وبيع القاضى فيها ماله الخ) عبارة الروض وشرحه وبيع مال سيدته فى نفقته اى يبيعه عليه الحاكم اذا امتنع من الاتفاق عليه او غاب او يؤجره بعد استدانته شىء عليه صالح فان عدم ماله امر ببيعه اى الرقيق او ايجاره وعتقه فان امتنع من ذلك باعه الحاكم أو أجره اه باختصار وقوله فان امتنع من ذلك ينبغى أو غاب (قوله أو يؤجره) عطف على بيع وقوله بعد امر القاضى الخ ظرف لبيع (قوله فيجب فعل الا حظ الخ) هذا الصنيع يفهم انه فى غير محجور لا يجب على القاضى فعل الا حظ وهو مشكل وسياق ما يصرح بوجوب مراعاة الاصلح فيه ايضا ثم رايت التنبيه الاق الذى انحط كلامه فيه على وجوب مراعاة الاصلح ولو باع القن (قوله او بيع مال له اخر)

وأدم) لاسيما ما عالج له الخبر الشيخين اذا اتى احدكم خادمه بطعامه فان لم يقعه معه فليناوله لقمة او فميتين او اكلة او اكلتين فانهولى حره وعلاجه والتعليل بما بعد الفاء يرشد الى حملهم للامر على الذنب ويسن ان يكون ما يناوله له يمسددا لا قليلا يهيج الشهوة ولا يقضى النعمة (و) من (كسوة) لا من مكارم الاخلاق ويظهر فى أمر د جميل انه يسن ان لا ينعمه بنحو ملبوسه الناعم لان ذلك يؤدى الى سوء الظن به والوقوف فى عرضه لاسيما اليوم وقد فشا هذا الفساد وغيره (وتسقط) كفاية القن (بعضى الزمان) كنفقة القريب بجماع اعتبار الكفاية فيها ومن ثم لم تصر ديننا الا بما مر ثم (وبيع القاضى فيها ماله) أو يؤجره عند امتناعه منها ومن ازالة ملكه عنه بعد امر القاضى له بالبيع او الاجار او عند غيبته نظير ما مر ثم فقما يتيسر بيع بعضه او ايجاره شيئا فشيئا بقدر الحاجة يفعل ذلك فيه وفى غيره كالعقار يستدين حتى يجتمع قدر صالح ثم يبيع ما يئى به او يؤجره ولو تعذر بيع البعض واجاره وتعذرت الاستدانة باع الكل أو أجره هذا فى غير محجور عليه اما هو فيجب فعل الا حظ له من بيع القن أو اجارته أو بيع مال له آخر أو الاقتراض على مغله (فان فقد المال) القاضى بأن لم يكن لملكه مال ولو بيلد القاضى فقط فيما يظهر والمالك حاضر متمتع من انفاقه (أمره) القاضى بايجاره أى ان وفى بمؤنته فيما يظهر أو

محجور عليه اما هو فيجب فعل الا حظ له من بيع القن أو اجارته أو بيع مال له آخر أو الاقتراض على مغله (فان فقد المال) القاضى بأن لم يكن لملكه مال ولو بيلد القاضى فقط فيما يظهر والمالك حاضر متمتع من انفاقه (أمره) القاضى بايجاره أى ان وفى بمؤنته فيما يظهر أو

القاضي وامكن احضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر باز التملكه عن العبد ولو ان القاضي يقتض عليه إلى ان يحضر ماله اذ ارأى ذلك مصلحة لم يبعد اه ع ش اقول بل قد يصرح به مامر انه يجب على القاضي مراعاة المصلحة في حق المحجور وغيره (قوله او اجره) واذنه في العمل والاتفاق على نفسه من كسبه وقوله فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا اى ولم يقدر على الاكتساب والاتفاق على نفسه من كسبه اه سم (قوله اى قرضا الخ) اى مالم يكن السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته الضرورية اخذ من كلام الشارح الاتى اه ع ش عبارة الاسنى والنهاية والمغنى قال الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا ومحتاجا إلى خدمته الضرورية ولا فينبغي ان يكون ذلك قرضا عليه انتهى قال سم ولا يقال بل ليس كلام الشارح الا في الفقير لفرض المسئلة فما اذ لم يكن له مال لا ناقل قد قيد انتفاء المال بما يشمل انتفاء يلد القاضي فقط كما ترى اه (قوله اخذا مامر في اللقيط) حاصله انه ان لم يعرف له مال ينفق عليه من بيت المال بجانا فان لم يكن فيه شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولى اقترض عليه الحاكم ان راه او الاقام مياسير المسلمين بكفايته وجوبا قرضا اه وبيناهناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين انه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا مامر في اللقيط اه سم (قوله فعلى مياسير المسلمين) والدفع هنا يكون للسيد كما قاله ابن الرفعة

ينبغي او اجارته (قوله اى فرضا) ظاهره وان كان فقيرا وسياقي في الحاشية عن شرح البهجة تفصيل في نظيره من الدابة لا يقال بل ليس كلامه الا في الفقير لفرض المسئلة فيما اذ لم يكن له مال لا ناقل قد قيد انتفاء المال بما يشمل انتفاء يلد القاضي فقط كما ترى وفي شرح الروض هنا قال الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا إلى خدمته لضرورته واقتصر ممر على نقل الاذرى (قوله اخذا مامر في اللقيط) عبارة المتن والشرح ثم فان لم يعرف له مال خاص ولا عام فالظاهر انه يفرق عليه ولو محكوما بأكفره من بيت المال من سهم المصالح بجانا فان لم يكن في بيت المال شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولى ظلما اقترض عليه الحاكم ان راه او الاقام المسلمون مياسيرهم بكفايته وجوبا قرضا وفي قول نفقة اه باختصار وبيناهناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين انه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا مامر في اللقيط (قوله فعلى مياسير المسلمين) قال القمولى من نصفه حرو ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الاخر عليه فان عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشى وغيره نفقة المبعوض اى المعجوز عن نفقته في بيت المال ان لم يكن بينهما مهايأة ولا فعلى من هي في نوبته اه م قال في شرح الروض وفيما قال اى الزركشى في الشق الثانى نظروا له وجه النظر ان الفرض انه معجوز عن نفقته وذلكة تقتضى عجز ذى النوبة والوجه كما هو ظاهر ان يقال ان نفقته الغير المعجوز عنها عليه وعلى سيده ان لم يكن مهايأة ولا فعلى ذى النوبة والمعجوز عنها في بيت المال ثم على المياسير (فرع) في ملكه رقيقان ذكر واتى وقد روى على نفقة احدهما فقط ولو قسمت بينهما لم تسد مسدا قبل يتخير بينهما او تقدم الاثنى لانها اضعف كما قدموا الام فى النفقة على الاب لانها اضعف فيه نظروا له وجه وفاقا للاول وفارق ذلك مسئلة الام لان الشارح اكد في حقها وجعل لها من البر ما ليس للاب ولا كذلك الرقيقة (تنبيه) في باب الاجارة من تجريد المزج ما نصه قال البغوى لو لم ينفق السيد على عبده فله العمل باجرة و ينفق على نفسه من كسبه ولا شيء للمولى اى على المستاجر قال الاذرى وفي اطلاقه نظروا ينفق فرضه اذا تعذر الحاكم لامع امكانه اه وقوله فله العمل باجرة هل هو ثابت وإن امكن الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين لانه مستغن بقدرته على الاكتساب فلا يجب اتفاقه على بيت المال او المسلمين او محله مالم يمكن ذلك فيه نظر لكن الوجه ان محل هذا التردد ان لم يكن حاكما ولا فالوجه ثبوت ذلك وإن امكن ما ذكر اخذ من قوله السابق فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا اتفق عليه من بيت المال الخ لانه دل على تاخير الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين عن بيعه و ايجاره وعند عدم الحاكم قد

باز التملكه عنه (بيعه او
اعتاقه) او نحوهما فان ابي
باعه او اجره عليه فان لم يجد
مشتريا ولا مستاجرا
اتفق عليه من بيت المال اى
قرضا فيما يظهر اخذا بما
مر في اللقيط فان لم يكن فيه
مال او منع ناظره تعديا
فعلى مياسير المسلمين وما
اقتضاه

كلامهما من أنه مخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله كما هو معلوم من محله على ما اذا استمرت مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصلاح منهما فقول جمع يجب الايجار او لا يحمل على ما اذا كان اصلاح هذا كله في غير المستولدة اما هي فيخيلها ان لم يزوجها ولا اجرها لئلا تكسب كفايتها فان لم يكن لها كسب اولم يف بها في بيت (٣٦٨) المال ثم المياسير (نظيره) قضية كلامهم في الممتنع هنا الذي له مال ان القاضي لا يبيع عليه

الغن الممتنع من انفاقه وان رآه اصلح وانه يبيع لكفائته ببقية امواله ولو رقيقا مكفيا بكسبه وهو مشكل لاسيما في الغائب المنوط التصرف في ماله بالاصلاح ولو قيل في الغائب يجوز لما ذكر دون الممتنع لان امتناعه من بيعه يدل على قوة الرغبة في امساكه دون غيره لم يبعد ثم رايت كلامهم الا في الدابة وهو صريح في ان القاضي لو رأى يبعه اصلح باعه سواء الممتنع الذي له مال وغيره ولا فارق بين الدابة والقن في ذلك كما صرح به غير واحد (ويجوز) ان شاء (أتمته على ارضاع ولدها) ولو من غيره بزنا وغيره لانه يملك لبنها ومنافعتها بخلاف الرزوجة ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان فيه تفريقا بين والدته ولدها الا عند تمتعها بها فيعطيها لغيرها الى فراغ تمتعها والا اذا كان رضاعها له يقدرها بحيث تفترط طباعه عنها فيما يظهر وله في الحر طلب اجرة رضاعها له والتبرع بها رضيت او ابنت (وكذا غيره) اي غير ولدها فيجبرها على ارضاعها ايضا (ان فضل) لبنها (عنه) اي عن ولدها

لكثرة مثلا بخلاف ما اذا لم يفضل لقوله تعالى

لا تضار والدته بولدها هذا ان كان ولدها ولده او ملكه فان كان ملك غيره او حرا فله ان يرضعها من شاء لان ارضاع هذا

(١) قوله ان له اخذ الاجرة لعل هنا سقطا اي وقال غيره ومثلا وقوله بان يخص ليس موجودا بنسخ الشرح التي بايدنا فليحذر

لان النفقة عليه لالابد معنى ونهاية (قوله كلامهما) اي قولها وببيع القاضي فيها ماله او يؤجره الخ (قوله مصلحتهما) اي البيع والاجارة (قوله هذا) اي كلام المصنف اه ع ش (قوله في غير المستولدة الخ) اي وفي غير المبعوض اما هو فان كان بينه وبين سيده مهايأة فالنفقة على صاحب الزينة والا فعليه ما بحسب الرق والحرية معنى ونهاية وقال سم هذا في غير المعجوز عن نفقته اما الممجوز عنها فنفقة في بيت المال ثم على مياسير المسلمين (فرع) في ملكه رقيقان ذكر واثني وقدر على نفقة أحدهما ولو قسمت بينهما لم تسد مسداهن فلهما يتخير بينهما او تقدم الانى لانها اضعف كما قدموا الا لام في النفقة على الاب لذلك فيه نظر والوجه وفاقا لم الاول اه (قوله يجوز) اي يبيع القن المحتاج الى النفقة وقوله لما ذكر اي اذا رآه اصلح (قوله دون غيره) قد يتوقف فيه بان القاضي لا يبيع الغير ايضا لا بعد ادمه ببيعها وامتناعه منه فليتامل اه سيد عمر (قوله يبعه) اي القن (قوله وغيره) شامل للغائب والحاضر الذي لا مال له (قوله في ذلك) اي رعاية الاصلاح (قوله به) اي بعدم الفرق (قول المتن ويجوز) ببناء الفاعل من اجر اه ع ش (قوله ان شاء) الى قول المتن ويجوز مخارجته في النهاية الا قوله ولا اذا كان الى وله في الحر وقوله بان يخشى الى وعليه اراحته وقوله ويضر بها لانتفاء المحذور وكذا في المغني الا قوله وله في الحر الى المتن وقوله ويظهر الى المتن في موضعين وقوله وايداه ابن الصلاح الى وقيداه الاذرعى (قوله الا عند تمتعها الخ) ولا اذا كان الولد حرا من غيره او مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده او ماله كسنى ونهاية ومعنى (قوله وله في الحر) اي وفي الرقيق المملوك لغيره نهاية وسم (قوله بها) الاولى التذكير كافي النهاية (قوله مثلا) اي اولفلة شر به او لاغتائه بغير اللبن نهاية ومعنى (قوله هذا) اي قول المصنف وكذا غيره الخ اه سم (قوله فله ان يرضعها الخ) اي ان يمنحها من ارضاعه غير اللبا الذي لا يعيش إلا به ويسترضعها غيره نهاية قال الزركشى ولا اجرة له والرجحان له اخذ الاجرة وإن وجب ذلك سم وع ش (قوله من شاء) اي وإن لم يفضل لبنها عن ولدها اه سم

يقال ينبغي الحكم هنا على الحر المعسر هل محل وجوب انفاقه من بيت المال ثم من المسلمين إذ لم يتقدم على الاكتساب والمتبادر نعم وقياسه ترجيح الاول من التردد لان يفرق بان الرقيق ليس من اهل الايجار ولو لنفسه بخلاف الحر فليس له ايجار نفسه الا عند الضرورة بان تعذر انفاق بيت المال ثم المسلمين وظاهر كلام البغوي المتقدم عدم الفرق فليتامل (قوله الا عند تمتعها الخ) قال في شرح الروض والا اذا كان الولد حرا من غيره او مملوكا لغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده او ماله كسنى ونهاية ومعنى (قوله وله في الحر الخ) كذا اقتصر في الروض وشرحه ايضا على الحر فله رزق الرقيق المملوك لغيره (قوله هذا ان كان ولدها ولده او ملكه الخ) هذا يوجب تقييد الولد في قوله السابق على ارضاع ولدها بولده او ملكه وحينئذ يشكل قوله السابق وله في الحر الخ لان الحر حينئذ ليس الاول ولده ولا يتصور ان يطلب اجرة رضاعه لولده لا يقال المراد بالحر فيما ذكر ولد غيره لانا نقول هذا لا يوافق ان الكلام في ولده او ملكه الذي افاده قوله هنا هذا ان كان ولدها الخ واردة غير ولده لا محل له حينئذ هنا فليتامل والروض وغيره انما ذكر وامسألة طلب الاجرة في الحر بعد فرضهم الكلام في اعم من ولده وملكه والله أعلم ويحاج بان مراد الشارح بقوله هذا الخ تقييد الولد بالنسبة لقوله وكذا غيره لا بالنسبة لما قبله ايضا فكأنه قال المراد بالولد في قولنا وكذا غيره ولدها ولده او ملكه وان كان فيما قبله عام على ما تقرر فيه (قوله فله ان يرضعها من شاء) غير اللبا الذي لا يعيش الا به مر قال الزركشى ولا اجرة له (١) ان له الأخذ الاجرة وان وجب ذلك لانها تؤخذ على الواجب (قوله فله ان يرضعها من شاء) اي وان لم يفضل لبنها عن

(قوله)

على بعضه او ماله (و) على (فظمه قبل حواين إن لم يضره) او يضرها ذلك (و) على (إرضاعه بعدهما إن لم يضرها) او يضره واقتصر في كل من القسمين على الاغلب فيه فلا يرد عليه ما زدت فيه ما وليس لها الاستقلال باحدهذين (٣٦٩) إذ لاحق لها في نفسها (وللحرة) الام ويظهر

أن يلحق بها من لها الحضنة من امهاتها وامهات الاب (حق في الترية) كلاب (فليس لاحدهما) اي الابوين الحزين ويظهر ان غيرهما عند فقدهما بمن له حضنة مثلها في ذلك (فظمه قبل حواين) من غير رضا الاخر لانها تمام مدة الرضاع نعم ان تنازعا اجيب طالب الاصلح للولد كالظم عند حمل الام او مرضها ولم يوجد غيرها فيتين وكلامهم محمول على الغالب ذكره الاذرعى (ولهما) فظمه قبلهما (ان لم يضره) ولم يضرها لا تنفاه المحذور (ولاحدهما) فظمه بغير رضا الآخر (بعد حواين) لمضى مدة الرضاع ولم يقيد بذلك نظرا للغالب اذ لو فرض اضرار الفطم له لضعف خاتمة اولشدة حر او برد لزم الاب بذل اجرة الرضاع بهما حتى يجتزى بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها كاعلم بامر (ولها الزيادة) في الرضاع على الحواين حيث لا ضرر لكن افي الحناطى بانه يسن عندهما الحاجة (ولا يكلف رقيقة) أو بهيمته (الاعمال)

(قوله على بعضه) أى والده نهاية ومعنى (قول المتن إن لم يضره) أى الفطم الولد بأن اكتفى بغير لبنها معنى (قوله او يضرها) عبارة المعنى ولم يضرها ايضا وهى احسن وإن كان اوفى سياق النقي تفيد العموم (قوله او يضرها ذلك) قد يستشكل تصوير ضررها إذغاية ما يتخل حصوله حبس اللبن ويمكن إخراجها بغير الرضاع اه سيد عمر و لك ان تقول ان تكلف الاخراج بغير الرضاع كاف في الضرر (قوله او يضره) عبارة المعنى والنهية ولم يضره ايضا اه (قوله واقتصر في كل الخ) وقد يتقابل الضرران بان كان فظمه قبل الحواين يضره وإرضاعه حيث يضرها وامل حكمه ان الاب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن امك ولا فلا يجب على الام بل يظم وإن لحقه الضرر اه ع ش (قوله ما زدت فيهما) اي قوله او يضرها في الاول وقوله او يضره في الثاني (قوله باحدهذين) عبارة النهاية مع ع ش بارضاع اي بعد الحواين ولا فطام اي قبل الحواين او بعدهما اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) يغنى عنه قوله الاتي ويظهر ان غيرهما الخ فالاقصار عليه كافي النهاية اولى (قوله اجيب طالب الاصلح) فان لم يكن احدهما اصلح بان استريا اجيب طالب الرضاع كما هو ظاهر اه سيد عمر اي ونبه عليه النهاية والمعنى (قوله وكلامهم الخ) عبارة المعنى وليس هذا بخلاف القولهم بل اطلاقهم محمول على الغالب اه (قوله ولم يضرها) فيه نظير ما مر من إشكال التصوير وايضا فالغرض رضاعها اللهم لا ان يفرض انه ضرر يبيح التيمم فانه يتمتع عليها فوله وإن رضيت اه سيد عمر وتقدم جواب الاشكال الاول ويؤيد الاشكال الثاني سكوت النهاية والمعنى عما زاده الشارح هنا (قوله لا تنفاه المحذور) عبارة المعنى لا نفاهما وعدم الضرر بالطفل فان ضره فلا اه (قوله ولم يقيد بذلك) اي بعدم ضرره سيد عمر وكردى (قوله لضعف خلقته) اي لا يجتزى بغير الرضاع اه معنى (قوله لشدة حر او برد) فيجب على الاب إرضاعه في ذلك الفصل فان فطامه فيه يقضى الى الاضرار وذلك لا يجوز بخلاف تمامها ماى الحواين في فصل معتدل اه معنى (قوله وتجبر الام الخ) اي ان لم يضرها اخذها بامر (قوله حيث لا ضرر) استدراك على ما يوجهه الكلام السابق من استواء الامرين اه ع ش (قوله بانه يسن عدمها اي الزيادة اقصار اعلى الوارد اه ع ش اي وخروجها من خلاف من حرما كلى حنيفة رحمه الله تعالى (قوله بان يخشى الخ) متعلق بضره اه سم (قوله ويحتمل الضبط بما لا يحتمل الخ) وامل هذا الاحتمال أقرب ربيق ما لو رغ العبد في الاعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظر والا فرب عدم الوجوب لانه الذى ادخل الضرر على نفسه اه ع ش وينبغى حمله على ضرر لا يبيح التيمم والا فلفعل ضرر مبيح التيمم حرام كما مر عن السيد عمر انما اي فجب منعه منه (قوله وعليه اراحته الخ) عبارة المعنى والنهية ويجب على السيد في تكليف رقيقه ما يطيقه اتباع العادة فيريحه في وقت القيلولة وهى النوم في وسط اليوم وفي وقت الاستمتاع ان كان له امرأة ومن العمل طرفى النهار ومن العمل اما في الليل ان استعمله نهارا وفي النهار ان استعمله ليلا وان سافر به اوركبه وقتا فوفا على العادة وان اعتاد السادة الخدمة من الارقاء نهارا مع طرفى الليل لطوله اتبعت عادتهم ويجب على الرقيق بذل المجهود وترك السكسل في الخدمة ويكره أن يقول المملوك لالكه ربى بل يقول سيدى او مولاي وان يقول السيد له عبدى أو أمى بل يقول غلامى أو جاربتى أو فتاتى ولا كراهة في اضافة قرب إلى غير المالك كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقال للأناسى والمتمم في دينه باسدى اه قال الرشيدى قوله الى غير مكلف اما

ولدها (قوله بأن يخص) متعلق بضره (قوله في المتن ولا يكلف رقيقه الاعمال بطيقه) ويكره أن يقول المملوك للمالكه ربى بل يقول سيدى ومولاي وان يقول السيد عبدى وامتى بل يقول غلامى وجاربتى او فتاتى ولا كراهة في اضافة قرب الى غير المالك كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقول للأناسى والمتمم في دينه

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - ثامن - يطيقه) أى لا يجوز له أن يكلفه الاعمال بطيق دوامه للخبر السابق بخلاف ما اذا كان يطيقه يومين أو ثلاثة ثم يعجز نعم له أن يكلفه الاعمال الشاقة في بعض الاحيان حيث لم تضره بأن يخشى منه بخور تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وان لم يخش منه ذلك المحذور وعليه اراحته وقت قيلولة لصيف وفي غير وقت الاستعمال باعتبار عادة البلد

وظاهر عليه وجوب ذلك وينبغي حمله على انه بالنسبة للدوام لما تقرر من جواز تكليفه المشق لأعلى الدوام وأقضى بالقاضى بانه اذا كلفه مالا يطيقه بيع عليه وايداه ابن الصلاح بيع (٣٧٠) المسلم على الكافر صيانة له عن الذل وبما يقتضيه به أيضا من بيع امة على مغنية تروم حملها

على الفساد وقيد الاذرى بما اذا تعين طريقا لخلاصه بان لم يمتنع من تكليفه ذلك إلا به (وتجوز مخارجته) أى القن كما ثبت عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم بل روى البيهقي عن الزبير رضى الله عنه انه كان له الف مملوك يتخارجهم ويتصدق بجمع خراجهم وصح انه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا طيبة مالا حجمه صاعين او صاعا من تمر وامراهله ان يخففوا عنه من خراجهم (بشرط) كون القن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر وقدرته على كسب مباح وفضله عن مؤنته إن جمعت فيه وما فضل يتصرف فيه كالحر ويشترط (رضاهما) فليس لاحدهما إجبار الاخر عليها لانها عقد معاوضة كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر ويفرق بينهما بان الكتابة تؤدي إلى العتق فالرضا من جهة السيد لئلا تبطل فاندتها بخلاف المخارجة لا تؤدي له فلم يحتج لالزامها من جهة ويؤخذ من كونها عقد معاوضة انه لا بد فيها من صيغة من الجانبين وان صريحها خراجك وما اشتق منه وان كذايتها باذلتك عن كسبك

المكلف يعنى من شأنه التكليف وان كان صيا فإكره اضافة رب اليه اه (قوله وظاهر عليه) أى لفظة عليه فى قولهم وعليه اراحت الخ (قوله واقضى القاضى الخ) عبارة النهائية ولو كلف رفيقه مالا يطيقه أو حمل اتمته على الفساد جبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا فى خلاصه كقيد به الاذرى اه (قوله اى القن) الى قوله ويفرق بينهما فى المعنى (قوله كائنت) اى عقد المخارجة (قوله ويتصدق بجمع خراجهم) ومع ذلك بلغت تركته خمسين الف الف ومائتى الف نهاية اى من الدراهم الفضة ع ش (قوله كون القن) الى قول المتن وهى فى النهاية الاقوله كالكتابة إلى ويؤخذ (قوله وفضله) اى كسبه عن مؤنته الخ فلم يفسد كسبه بخراجهم لم تصح مخارجته كما صرح به الماوردى وغيره مغنى ونهاية (قوله وما فضل الخ) عبارة النهائية والمعنى فان زاد كسبه على ذلك فالزيادة برو توسع من سيده له ويجبر النقص فى بعض الايام بالزيادة فى بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه او من مال سيده اه (قوله يتصرف فيه الخ) اى تجوز ان يتصرف فيه وإن كان لا يملكه ومعلوم ان للسيد منعه منه وهو مصرح به رشدى وعش (قوله ويتصرف فيه الخ) كذا فيما اطلمت عليه من النسخ وحق المقام وبشرط (قوله لانها عقد معاوضة) فاعتبر فيه التراضي كغيره نهاية ومعنى (قوله ومع ذلك لا تلزم الخ) عبارة المعنى والاصل فيها الاباحة وقد يعرض لها عوارض تخرجها عن ذلك فهى جائزة من الطرفين اه (قوله وان صريحها خراجك الخ) انظر وجه اخذ هذا وما بعده اه رشدى (قوله باذلتك عن كسبك الخ) قد يقال ما المعنى الثانى الغير المراد اذا الكتابة ما يحتمل المراد وغيره اه سيد عمر وهو اى الولي وقوله منه اى من التبرع (قوله اللهم الخ) عبارة النهائية نعم لو انحصر الخ (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والى يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة تجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد يكون اصلح من بيعه سم على حج اه عش (قوله او شهر) الى قوله نظير ما مر فى النهاية الاقوله وقد يشكك الى ذلك وقوله حيث لا مانع (قوله مثلا) اى اوسنة او نحو ذلك على حسب اتفاقهما معنى ونهاية (قوله لم يرد بيعها الخ) يعنى اما اذا أراد ذلك جالا بان كان شارعا فى البيع فى الاولى ومتعاطيا لاسباب الذبيح فى الثانية فلا يجب عليه العلف بمعنى انه يحرم عليه البيع أو الذبيح حتى يعلف اه رشدى وقوله انه يحرم الخ لعل لا سقطت من قلم الناسخ واصله لا يحرم (قول المتن علف دوابه) ويحرم تكليفها على الدوام مالا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة قال الاذرى مل يجوز الحرث على الحر والظاهر انه ان لم يضربها جازوا الا فلا هو فى كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز الانتفاع بالحيوان فى غير ما خلق له كالبقر للركوب او الحمل والابل والخيول الحرث وقوله صلى الله عليه وسلم بينارجل يسوق بقرة اذ اراد ان يركبها فقالت ان لم تخلق لذلك متفق عليه المراد به معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك شرح مر اه سم ومثل الضرب النخس حيث اعتيد به فيجوز بقدر الحاجة

باسيدى مرش (قوله فى المتن وتجوز المخارجة) (تنبيه) لو خارجه ثم كاتبه فهل تبطل المخارجة لضعفها بتوقفها على الرضا وجوازها من الجانبين وقوة الكتابة بلزومها من جهة السيد فلا يلزمه دفع مال غير الكتابة فيه نظر وقد يتجه البطلان او يقال لا حاجة للحكم بطلانها لان المسكاتب مستقل وملك اكسابه فله الامتناع من دفع مال المخارجة لانه يجوز له الرجوع عنها والامتناع رجوع عنها وليس للسيد اخذ من ادعى مال الكتابة لاستقلال المسكاتب وملكه ما يديه فان تبرع المسكاتب بدفع زيادة عليه جاز فليتأمل (قوله وتجوز المخارجة بشرط رضاهما) ولو خارجه على ما لم يحتمله لم يجز ويلزمه الحاكم بعدم معاوضته مرش واقول قد لا يحتاج لذلك مع ما تقرر ان احدهما لا يجبر الاخر (قوله إلا اذا انحصر الخ) كذا مرش (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والى يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة

بكذا ونحوه وبحث ان للولى مخارجة قن مجبوره اذ آه مصلحة وفيه نظر لان فيها تبرعا وان كانت باضعاف قيمته وهو ممنوع منه اللهم ع ش إلا اذا انحصر صلاحه فيها وتعذر بيعه نظير ما مر او اخر الحجر من بيع ماله بدون ثمن مثله للضرورة (وهى) اى المخارجة (خراج) معلوم اى ضرب به عليه (يؤديه) إلى سيده من كسبه (كل يوم او اسبوع) او شهر مثلا (وعليه) اى مالك دواب لم يرد بيعها ولا ذبيح ما يحل منها (علف)

بالسكون كما بخطه وهو الفعل
وبفتحها وهو المعلوم
(دوابه) المحترمة وان وصلت
الى حد الزمانة المانعة من
الاتساع بها بوجه
(وسقيها) وسائر ما ينفعها
وكذا ما يختص به من نحو
كل محترم كما هو ظاهر ثم
رايت الاذرعى صرح
بذلك مع زيادة فقال اما ان
يكفيه او يدفعه لمن ينفعه
او يرسله انتهى وقد يشكك
على ذلك قول الشيخين
يلزمه ذبح شاته لكله اذا
اضطر الا ان يحمل على
ما اذا لم يرد ارساله او على
ما قبل الاضطرار على انه
في المجموع نقل عن القاضي
ان الاصح منع وجوب
ذبحها له وذلك لحرمة
الروح هذا ان لم تالف
الرعى ويكفيها والا كفى
ارسالها له حيث لا مانع
وعليه اول الشيخ والرى
له نهايتها نظير ما مر في
البعض بل اولى فان لم يكفها
الرعى لزمه التكميل (فان
امتنع) من علفها وارسالها
ولا مال له آخر اجبر على
ازالة ملكه او ذبح الماكولة
او الايجار صونا لها عن
التلف فان ابى فعل الحاكم
الاصلح من ذلك او اوله
مال (اجبر في الماكولة على)
مزبل ملك بنحو (بيع)

عش (قوله وبفتحها الخ) ويجوز هنا الامران اه معنى (قوله المحترمة) حرج بها غيرها كالفواسق
الخمس نهاية ومعنى وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله اى لياكل لا كسوائب الجاهلية
او يدفعه لمن له لا تنفع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا بل يحسن
القتل بحسب ما يمكنه شرح مر اه سم (قوله وسائر ما ينفعها) قال الاذرعى والظاهر انه يجب ان يلبس
الخليل والبغال والخيول ما يقبها من الحر والبرد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضررا يبيننا اعتبارا بكسوة
الريق ولم ارفيه نسا اه وهو ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله الخيل والبغال الخ اى ونحوها حيث
لم يندفع الضرر لالابه اه (قوله فقال الخ) اعتمدته المغنى والنهاية وقوله لمن ينفعه عبارة عن من يحل له
الاتساع به اه (قوله على ذلك) اى قوله او يرسله (قوله قول الشيخين يلزمه الخ) سياق اعتماده عن المغنى
وسم (قوله) الا ان يحمل على ما اذا لم يرد ارساله الخ او على ما اذا لم يحصل بالارسال ما يدفع ضرره اه سم
(قوله وذلك) الى المتن في المغنى لا قوله حيث لا مانع وقوله نظير ما مر في البعض بل اولى (قوله وذلك)
الاشارة هنا وفي قوله الا في هذا الى قول المصنف وعليه علف دوابه الخ (قوله والا كفى ارسالها الخ) ولولم
يمكنه علفها فيخلها للرعى مع علمه انها لا تعود اليه فينبغى ان لا يحرم ذلك وان لا يكون من تسيب السوائب
المحرم لان هذا الضرورة ومن ذلك مالو ملك حيوانا باصطيا وعلم ان له اولادا يتضررون بفقد فالحاجة
جواز تخليتها ليذهب لاولاده وفي الحديث ما يدل له وبقي الكلام فيما لو خلاها للرعى وعلم انها لا تعود بنفسها
لكن يمكنه ان يتبعها في المراعى ويرجعها هل يجب عليه ذلك ويتجه الوجوب حيث لا مشقة دون ما اذا كان
مشقة فليحرر سم على منهج اه عش (قوله وعليه اول الشيخ) المراد باول الشيخ هنا الشيخ عرفا
بدون المبالغة فيه اه عش (قوله او له مال الخ) عطف على قوله ولا مال له الخ (قوله ان على بيع او
علف) ينبغى او ايجار اه سم اقول قد افاده قول الشارح اذا لم يمكن ايجارته الخ (قوله مزبل ملك الخ)

يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد تكون اصلح من بيعه (قوله المحترمة) قال في شرح الارشاد وخرج
بالمحترمة الفواسق الخمس اه ومن الواضح انه ليس له حبسها مع تعذيبها بنحو جوع او عطش بل اما ان
يكفيها او يرسلها واما امتناع الاقتناء وجوازها في نحو الكلب مسألة اخرى ولا يشكك على جواز كفيها
باطعامها وسقيها ما تقر في التميم من عدم اعتبار الحاجة لعطش غير المحترم لمعارضه حق الله تعالى هناك
وهو الطهارة بقى مالو كانت تضع بارسالها بحيث يحصل تعذيبها بالجوع والعطش فهل يجوز له ارسالها
او تجب كفيها او قتلها فيه نظر (قوله على ما اذا لم يرد ارساله الخ) او على ما اذا لم يحصل بالارسال ما يدفع
ضرره قال مر في شرحه وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله لياكل لا كسوائب
الجاهلية او يدفعه لمن له لا تنفع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا
بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه ويحرم تكليفها على الدوام ما لا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر
الحاجة قال الاذرعى هل يجوز الحرث على الخير الظاهر اذا لم يضرها جازوا الا فلا والظاهر انه يجب ان يلبس
الخليل والخيول والبغال ما يقبها من الحر والبرد الشديدين اذا كان ذلك يضرها ضررا يبيننا اعتبارا بكسوة الرقيق
ولم ارفيه نسا اه وهو ظاهر وفي كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز ان يتفق بالحيوان في غير
ما خلق له كالبر للركوب او الحمل والابل والخيول والحرث وقوله عَلَيْهِ السَّلَام بينا رجل يسوق بقرة إذ
اراد ان يركبها فقالت ان لم تخلق لذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعتها ولا يلزم منه منع غير ذلك م ر ش
(فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل ولم يجد الا نفقة احدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة
مالا يؤكل ويذبح الماكولة او يسوى بينهما فيه احتمالا لان ابن عبد السلام قال فان كان الماكولة يساوى
الفاو غيره يساوى درهما ففيه نظر واحتمال كذا في شرح الروض ولو لم يجد شيئا مطلقا فوجه وجوب ذبح
الماكولة واطعامه غير الماكولة وقد تقدم قريبا قول الشارح عن الشيخين يلزمه ذبح شاة لكله اذا اضطر
(قوله في المتن على بيع او علف) ينبغى او ايجار

الاولى ازالة ملك الخ (قوله اذ لم يمكن) عبارة المغنى قال الاذرى ويشبه أن لا يباع ما أمكن اجارته وحكى
عن كلام الشافعى والجمهور اه (قوله اوفى بمؤنته) كذا فى اصله بخطه بياض اخر ينى سيد عمر اى وقضية
عطفه على المجزوم حذف الباء (قوله ايضا) اى مثل ما تقدم (قول المتن وفى غيره على بيع الخ) ويحرم
ذبحه للنهى عن ذبح الحيوان الا لاله اه معنى (قوله بشرطه) اى اذ لم يمكن اجارته الخ (قوله صيانة)
الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله صيانة لها عن الهلاك) (فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل
ولم يجد إلا نفقة أحدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة ما لا يؤكل ويذبح المأ كقول أم يسوى بينهما فيه
احتمالان لابن عبدالسلام قال فان كان المأ كقول يساوى الفأ وغيره يساوى درهما ففيه نظر واحتمال
اه والراجح تقدم غير المأ كقول اى بان يذبح له المأ كقول فى الحالين اه نهاية عبارة المغنى وينبغى ان لا يتردد
فى ذبح المأ كقول فقد قالوا فى التيمم انه يذبح شاة لكلية المحترم فاذا كان يذبح لنفس الكلب فبالاولى ان يذبح
ليؤكل وتعطى النفقة لغيره نعم ان اشتدت حاجته للمأ كقول لم يجز ذبحه كان كان جلا وهو فى برية متى ذبحه
انقطع فيها اه وعبارة سم ولولم يجد شيئا مطلقا فالوجه وجوب ذبح المأ كقول واطعاه غير المأ كقول وقد
تقدم قريبا قول الشارح عن الشيخين يلزم ذبح شاة لكلبه اذا اضطر اه (قوله اوبيع بعضها الخ)
عطف على ذلك (قوله فان تعذر الخ) راجع لكل من قسمى لا مال له واخر له مال اخر كاهو صريح صنيع
المغنى (قوله انفق عليها من بيت المال الخ) كتنظيره فى الرقيق وباتى فيه ما مر ثم اسنى ونهاية ومعنى اى من
كونه بجانا اذا كان المالك فقيرا او قرضا اذ لم يكن فقيرا ع ش وسم (قوله فان لم يجد الخ) عبارة المغنى ويجوز
غصب العلف للذابة وغصب الخيط لجر احتمال ولكن بالبدل ان تعينا ولم يباع اه زاد النهاية بل يجب كل
منهما حيث لم يخف مسيح تيمم كاهو ظاهر اه (قول المتن ولا يحلب الخ) اى يحرم عليه ذلك نهاية ومعنى
(قول المتن يحلب) قال فى المختار يحلب بالضم حلبا بفتح اللام وسكونها اه ع ش (قوله وظاهر ضبط
الضرر) الى قوله وقد تحمل فى النهاية والمغنى الا قوله كجز نحو صوف (قوله من نموا مثلهما) اى من نمو
البهيمة وولدها نموا مثلهما (قوله وضبطه) اى الضرر وقوله فيه اى ولد البهيمة (قوله توقف فيه الرافعى
الخ) معتمد اه ع ش (قوله وصوب الاذرى الخ) هذا ظاهر ينبغى الجزم به اه معنى (قوله وليس
له) اى المالك البهيمة (قوله لان استمر اه) فان اباه ولم يقبله كان احق بلبن امه نهاية ومعنى (قوله ويسن
قص ظفر الحالب) قال الاذرى ويظهر انه اذا تقاحش طول الاظفار وكان يؤذيها لا يجوز حلبها ما لم يقص
ما يؤذيها اسنى ومعنى عبارة ع ش ولوعلم لحوق ضررها وجب قصها اه (قوله وان لا يستقصى) اى
الحالب فى الحالب بل يترك فى الضرر شيئا نهاية ومعنى (قوله ويجب حلب ماضرها) عبارة النهاية والمغنى

(قوله فان تعذر ذلك كله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال فى شرح الروض كتنظيره فى الرقيق
وباتى فيه ما مر ثم اه وقال ثم الاذرى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو
ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا الى خدمته الضرورية والا فينبغى ان يكون ذلك فرضا عليه انتهى
ولا يخفى اشكال التعبير بما وفى قوله محتاجا الى خدمته (قوله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير)
قال فى شرح البهجة وهذا ظاهر ان كان المالك فقيرا والا فينبغى ان يكون ذلك قرضا كما فى اللقيط اه
واعلم ان الذى تقدم فى اللقيط ان نفقته على بيت المال بلار جوع ثم على مياسير المؤمنين فرضا فلهم الرجوع
اذا ظهر له مال او منفق وبينافى ذلك المحل ان الوجه الماخوذ من كلام شرح الروض انه اذا بان حين
الاتفاق عليه ان لا مال له ولا منفق لار جوع وحيث ذوق قول شرح البهجة وهذا ظاهر اذا كان المالك فقيرا
قضيته انه لا رجوع عليه حيثئذ لا لبيت المال ولا للمياسير وهذا موافق لما فى اللقيط بالنسبة
لبيت المال وكذا بالنسبة للمياسير على ما قلنا انا بيناه وقوله والا فينبغى ان يكون ذلك قرضا
على وفق ما فى اللقيط بالنسبة للمياسير لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم وصرح
فرق الشارح ثم بين كونها على المياسير قرضا وعلى بيت المال بجانا فراجع

اذا لم يمكن اجارته اوفى بمؤنته (أو علف) بالسكون
كما بخطه ايضا (أو ذبح وفى
غيره على بيع) بشرطه
(أو علف) صيانة لها عن
الهلاك فان ابى فعل الحاكم
الاصح من ذلك اوبيع
بعضها او اجارها فان تعذر
ذلك كله انفق عليها من بيت
المال ثم المياسير فان لم يجد
الا ما يغصبه غصبه ان لم
يخف مسيح تيمم كاهو ظاهر
(ولا يحلب) من البهيمة
المأ كولة وغيرها كما هو
ظاهر (ماضرها) ولو لقله
العلق (ولدها) للنهى
الصحيح عنه وظاهر ضبط
الضرر بما منع من نمو
أمثلهما وضبطه فيه بما
يحفظه عن الموت توقف فيه
الرافعى وصوب الاذرى
الضبط بما قرره لقول
الماوردى انه كولد الامة
فلا يحلب الا ما فضل عن
ربه حتى يستغنى عنه برعى
أو علف وليس له أن يعدل
به عن لبنها لغيره الا ان
استمر اه ويسن قص ظفر
الحالب وان لا يستقصى
ويجب حلب ماضرها بقاؤه

ويحرم عليه ترك الحلب ان ضرها والا كره الاضاعة اه (قوله كجز نحو صوف) أى ضرباؤه اه سم (قوله حلقة من أصله) عبارة النهاية والمغنى ويحرم جز الصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقة اه (قوله المراد الخ) خبر وكرامته الخ (قوله وقد يحمل) أى ما فى كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله على مالكمها) إلى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله وكذا وكيل (قوله لانها) أى العماره (قوله وهى لا تجب) أى تنمية المال اه سم (قوله كترك سقى زرع وشجر) قال ابن العباد فى مسئلة ترك سقى الاشجار صورتها ان يكون لها ثمرة تنى بمؤنة سقيها والا فلا كراهة قطعاً قال ولو اراد بترك السقى تجفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء او الوقود فلا كراهة أيضاً انتهى نهاية ومغنى (قوله دون ترك زراعة الارض الخ) أى فلا يكره اه سم (قوله بحر مته) أى الاضاعة (قوله حيث كان سببها فعلا الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر بانائه ثملقى ما اغترفه فى البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء ويجهه وقال الشافعىنا الطبرانى عدم التحريم هنا لان ما اغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون حقير الا يحصل بالقائه ضرر بوجهه وينبغي ان يكون مثل ذلك القاء الخطب من المختطب وكذلك الحشيش وأقول بل يتجه جواز القاء ما اغترفه من البحر على التراب سم على منجه اه ع ش (قوله كلقاء مال يبحر) أى بلا خوف اه معنى عبارة ع ش أى بلا غرض للمار من انه يجب على راكب السفينة اذا اشرفت على الفرق القاء ما لا روح فيه لا ما فيه روح الخ اه (قوله

كجز نحو صوف ويحرم حلقة من أصله لانه تعذيب وكرامته فى كلام الشافعى المراد بها التحريم وقد تحمل على ما لا تعذيب فيه ان تصور (وما لا روح له كقناة ودار لا تجب عمارتها) على مالكم الرشيد لانها تنمية للبال وهى لا تجب نعم يكره

تركها الى أن تخرب لغير عذر كترك سقى زرع وشجر دون ترك زراعة الارض وغرسها ولا ينافى ما هنا من عدم تحريم اضاعة المال تصريحهم فى مواضع بحر مته لان محل الحرمة حيث كان سببها فعلا كلقاء مال يبحر والكرامة حيث كان سببها تركا كهذه الصور

(قوله كجز نحو صوف) أى ضرباؤه وقوله لا تجب أى تنمية المال (قوله كترك سقى زرع الخ) أى فانه يكره وقوله دون ترك زراعة الارض الخ أى فلا يكره (قوله والكرامة حيث كان سببها تركا الخ) وعلم من تعليل الاسنوى عدم تحريم اضاعة المال ان كان سببها ترك اعمال لانها قد تشق ان الاعتراض عليه بان مجرد ترك الاعمال لا يكفي بل لابد من تقييدها بالشاقة ليجتز من نحو ربط الدرهم فى الكم ووضع المال فى الحرز ساقط قال ابن العباد فى مسئلة ترك سقى الاشجار صورتها ان يكون لها ثمرة تنى بمؤنة سقيها والا فلا كراهة قطعاً قال ولو اراد بترك سقى الاشجار تجفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء او الوقود فلا كراهة أيضاً اه وهذا فى مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وابيه عماره عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقى وغيره وفى المطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظه على مستحقه عند تمكنه منها امامه زرع او من جهة شرطها لو اقف فيما اذا لم يتعلق بحق لغيره فاما لو اجر عقاره ثم اختل فعليه عمارته ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستاجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويبقى زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغائب كالمحجورين وكذلك لو مات مديون وترك زرعاً وغيره وتعلقت به ديون مستغرقه وتعذر بيعه فى الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى فى حفظه بالسقى وغيره الى ان يباع فى ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضرنى فى هذا نقل خاص اه وهو ظاهر والزيادة فى العبارة على الحاجة خلاف الاولى وبما قيل بكرامته وفى صحيح ابن حبان ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليؤجر فى نفقته كلها الا فى هذا التراب وفى رواية أبى داود كل ما نفقه ابن ادم فى التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا بد منه أى ما لم يقصد بالانفاق فى البناء به مقصداً صالحاً كما هو معلوم ولا تسكره عماره والحاجة وان طال والاعخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة اذرع وان فيه الوعيد الشديد يحتمل على من فعل للخلاء والتفاخر على الناس ويكره للانسان ان يدعو على نفسه أو ولده أو ماله أو خدمه لخبر مسلم فى اخر كتابه وأبى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعو على انفسكم ولا تدعو على اولادكم ولا تدعو على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له واما خبر ابن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف م ر ش (قوله والكرامة حيث كان سببها تركا) قضيته انه لو كان ماله موضوعاً بقرب ماء خشى زيادته واتلافه ذلك المال جاز تركه وان تلف ويحتمل ان يمتنع تركه اذا سهل اخذه بغير مشقة لا تحتمل ولا ينافى ما تقرروا لو كان الموضوع بقرب الماء جواً محترماً كرضيع وخشى هلاكه بزيادته فانه يجب اخذه

لمشقة العمل) يفيد حرمة الترك اذا لم تكن فيه مشقة اه عش عبارة سم قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقر به او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه ولو لم يتناول سقط وضاع او ترك ضم نحو كنه او يده عليه وان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر جدا فليتأمل اه (قوله اما غير رشيد الخ) عبارة النهاية وهذا في مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي الطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارة عمارته حفظه على مستحقه عند تمكنه منها اما من ريعه او من جهة شرطه او اوقف وفيما اذا لم يتعلق به حق لغيره فالما لو آجر عقاره ثم اختل فعليه عمارة ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستأجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويسقي زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين وكذلك لو مات مديون وترك زراعا وغيره وتعلقت به ديون مستغرقة وتعذر بيعه في الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى في حفظه بالسقي وغيره الى ان يباع في ديون حيث لا وارث له لخاصة يقوم بذلك ولم يحضرني في هذا نقل خاص انتهى وهو ظاهر اه وأقره سم وقال عث قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسعى في حفظه الخ ويجوز له ان ياخذ من مال الصبي قدر اجرة مثل عمله فيه وان كان واجبا اذا لم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنحو ذلك وقد يشمله قولهم للولي ان ياخذ من مال المولى عليه اجرة مثله ان لم يكن ابوا لاجدولهما اخذ الاقل من اجرة المثل وكفا بينهما وقال الرشيدى انظر مفهوم قوله مستغرقة وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له لخاصة اه (قوله ومنها) اى من المصالح او من رعايتها الخ (قوله ابقاء عسل النحل الخ) عبارة المغنى والنهاية فمن ذلك النحل فيجب ان يبقى له شيئا من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره هو الا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعى وقد قيل يشوى له دجاجة ويلعقها بياض الكوارة فيا كل منها اه (قوله وعلف دود القرمز ورق التوت) او تخليته لكله ان وجد ثلاثيهلاك بغير فائدة مغنى ونهاية وقد يفهم التعليل عدم وجوب ذلك فيما اذا اصابه داء يؤدى الى هلاكه قبل تسوية بول بقول اهل الخبرة لكن قضية ما مر في شرح وعليه علف دوا به الوجوب فليراجع (قوله ولا تكره عمارة لحاجة الخ) اى بل قد يجب كما اذا ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حرمة مثلا اه عث (قوله وان فيه الخ) اى وعلى ان الخ (قوله وتكره الخ) عبارة النهاية والمغنى والزيادة في العبارة على الحاجة خلاف الاولى وبقيل بكرهايتها اه (قوله وتكره الزيادة الخ) ويكرهه للانسان ان يدعو على ولده او نفسه او ماله او خدمه لخبر مسلم في اخر كتابه وابى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على انفسكم ولا تدعوا على اولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسال فيه عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف نهاية ومغنى قال الرشيدى والظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه هو الا فاذا يظهر انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والحادم فافى حاشية الشيخ عث من ان قضية سياق الحديث ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له وان كان الظالم اثما بالدعاء الخ محل توقف اه (قوله مقصد اصالحا) ومنه ان ينفع بغلته بصر فافى وجوه القرب او على عياله اه عث وظاهره ولو بعد موته والله اعلم

(كتاب الجراح)

(قوله جمع جراحة) الى التنبيه الثانى فى النهاية الا قوله ويدخل الى المتن (قوله جمع جراحة) بكسر الجيم

وحفظه عن التلف مطلقا وان شق اخذه كما هو ظاهر لظهور الفرق بينه وبين المال (قوله لمشقة العمل) قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقر به او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عليه ولو لم يتناول سقط وضاع او ترك ضم نحو كنه او يده عليه ان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر فليتأمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(كتاب الجراح)

لمشقة العمل اما غير رشيد فيلزم وليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيل وناظر وقف واما ذوالروح المحترمة فيلزم مال الكرامة مصالحة ومنها ابقاء عسل للنحل في الكوارة ان تعين لغذائها وعلف دود القرمز ورق التوت ويبيع فيه ماله كالبيمة فاذا استكمل جاز تجفيفه بالشمس وان أهلكه لحصول فائدته كذبح المأكول ولا تكره عمارة لحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس وتكره الزيادة عليها أى لغير حاجة وصح ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا فى هذا التراب اى ما لم يقصد بالانفاق فى البناء به مقصدا صالحا كما هو معلوم والله أعلم

(كتاب الجراح)

جمع جراحة

أيضا ع (قوله غلبت) أي على الجناية بغيرها ع (قوله لأنها الخ) ولأن الجناية تطلق على نحو القذف والزنا والسرقعة عميرة أي مع أنها غير مرادها (قوله منها) أي الجراحة (قوله ولذا الخ) الأولى تأخيره عن قوله لشمولها الخ (قوله أثرها) أي الجنايات وقوله غيره ومن الغير الروض والمنهج (قوله لشمولها الخ) لكنها تشمل غير المراد هنا كطعمة خفيفة وكالجناية على نحو المال فآثره المصنف أولى لأن الترجمة لشيء ثم الزيادة عليه غير معيب رشیدی أي بخلاف العكس (قوله لاختلاف أنواعها الخ) أو باعتبار أفرادها عميرة (قوله الآتية) أي من كونها مرهقة أو مينة للعضو أو غير ذلك على (قوله والكبائر الخ) مستأنف (قوله القتل) وتصح توبة القاتل عمدا لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يتخذ عذابه إن عذب وإن أصر على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير الكفر مغنى وروض مع الأسنى (قوله القتل ظلما) أي من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا أو مؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراده متفاوتة تقتل المسلم اعظم أثما ثم الذى ثم المعاهد والمؤمن وأما الظلم من حيث الافتيات على الإمام كقتل الزانى المحصن وتارك الصلاة بعد إمام له بها فينبغي أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر ع (قوله أو العفو) أي على مال أو بجانته مغنى ونهاية وسم (قوله لا تبقى الخ) أي من جهة الأدى كما يعلم عما يأتى رشیدی وسم (قوله بعض العبارات) أي عبارة الشرح والروضة مغنى ونهاية (قوله لا يفيد) أي فى التوبة ع (قوله وعزم أن لا يعود) أي لمثله ع (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد لا تعد فيه إلا أن يقال التقدير أقسام الفعل ثلاثة سم أو يقال المراد بالجنس كاهو ظاهر الماهية لا بشرط شيء وهى تقبل الوجود الخارجى والتعود لا الماهية بشرط لشيء فانها لا تقبل التعدد ولا الوجود الخارجى سيد عمر (قوله القول) وكذا الصياح سم (قوله لأنه يأتى له) أي للمصنف تقسيم الخ وحينئذ فلا اعتراض عليه فى التقيد بالمزهرق سم (قوله تقسيم غيره) أي غير المزهرق عميرة وكردى (قوله لذلك) أي الثلاثة أقسام ع (قوله أيضا) أي كالزهرق (قول المتن ثلاثة) وجه الحصر فى ذلك أن الجانى أن لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وأن قصدها فإن كان بما يقتل غالبا فهو العمد والافشيه العمد معنى (قوله لمفهوم الخبر الخ) انظر مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على أن مفهومه لا يدل على خصوص شيء وإنما يدل على أن هناك شيئا آخر يخالف منطوقه فليتأمل رشیدی عبارة المغنى روى البيهقى عن محمد بن خزيمه أنه قال حضرت مجلس المزنى يوما فساله رجل من العراق عن شبه العمد فقال أن الله وصف القتل فى كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلتم أنه ثلاثة أصناف فاحتج عليه المزنى بما روى أبوداود والنسائى وابن ماجه وابن حبان الخ أن النبى ﷺ قال إلا أن فى قتل عمدا الخطأ الخ اه (قوله قتل السوط الخ) بالجر بدل نمائيه ع (قوله ما كان الخ) بدل من شبه العمد (قوله فيه مائة) خبر أن

(قوله غلبت) لا يخفى أنه يجوز أيضا أن تكون الجراح مجازا عن الجناية التى هى وصف الجراح الاعم والقرينة ما فى كلامه مما بيناه فى الحاشية الأخرى وهذا غير التغليب وإن كان هو أيضا مجازا فتأمل والفرق أنه على التغليب يكون المراد بالجراح وغيره ولكن غلب الجراح فعبر بلفظه عن الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجناية (قوله أيضا غلبت) مما يدل على التغليب وأن المراد أعم سياقه لقوله الآتى جراح أو مثل وقوله ومنه الضرب بسوط أو عصا والتغليب من قبيل المجاز وآثره لأنه أبلغ كما نقرر فى محله (قوله وجمعها) صلب بينه وبين قوله جمع جراحة (قوله أو العفو) شامل للعفو على الدية (قوله لا تبقى مطابقة) من جهة حق الأدى (قوله للجنس) قد يقال الجنس واحد إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة (قوله ويدخل فيه هنا القول) وكذا الصياح (قوله لأنه يأتى له تقسيم الخ) وحينئذ فلا اعتراض عليه بالتقيد بالمزهرق (قوله أيضا لأنه يأتى له تقسيم غيره الخ) فى قوله الآتى فصل يشترط لقصاص الطرف والجراح ما شرط للنفس ففيه إشارة إلى ذلك التقسيم لأنه فيه اشتراط العمدية واشتراط العمدية فيه إشارة إلى انقسام الجناية على مادون النفس إلى العمد وغيره وإنما اقتصر هنا على تقسيم المزهرق لأن الكلام هنا فى

غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق وأعم منها الجناية ولذا آثرها غيره لشمولها القتل بنحو سحر أو سم أو مثل وجمعها لاختلاف أنواعها الآتية وأكبر الكبائر بعد الكفر القتل ظلما وبالقود أو العفو لا تبقى مطابقة أخرى وما أفهمه بعض العبارات من بقائها محمول على بقاء حق الله تعالى فإنه لا يسقط إلا بتوبة صحيحة ومجرد التمكين من القود لا يفيد إلا أن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم أن لا يعود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعترلة (الفعل) للجنس فلذا أخبر عنه بثلاثة ويدخل فيه هنا القول كشهادة الزور لأنه فعل اللسان (المزهرق) كالفضل لكنه لا مفهوم له لأنه يأتى له تقسيم غيره لذلك أيضا (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح إلا أن فى قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الأبل الحديث وصح أيضا ألا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل

عش (قول المتن عمد) فائدة يمكن انقسام القتل إلى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح والاول قتل المرتد إذا لم يقب والحربي إذا لم يسلم ولم يبط الجزية والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغازي قريبه الكافر إذا لم يسب الله أو رسوله والرابع قتله إذا سب أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فانه مخير فيه كما يأتي اه شرح الخطيب وينبغي ان تراجع ما ذكره في قتل الاسير فانه إنما يفعل بالمصاحبة فقطناه وجوت القتل حيث ظهرت المصاحبة فيه عش (قول المتن وخطا) وهو لا يوصف بجرام ولا حلال لانه غير مكلف فيما اخطأ فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة مغنى (قول المتن وشبه عمد) وهو من الكبائر كالمعد عرش وشبه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز فتحهما ويقول ايضا شبيه كمثل ومثل ومثل مغنى (قوله لا اخذه شهما من كل منهما) وهو من العمد تصد الفعل والشخص من الخطا كونه بما لا يذنب غالبا عش (قوله الاتي) اي في المتن انفاحده (قوله وشبه العمد) عطف على الخطا وقوله لا يذنبين الخ هما قوله الا ان في قتل عمد الخطا الخ وقوله الا ان ذية الخطا الخ عش (قول المتن وهو) اي العمد عش (قوله يعني ان الانسان) إلى قوله وصح في المغنى لا قوله وما إلى المتن وقوله اول المذكور على ما يأتي (قول يعني الانسان) اي باعتبار كونه انسانا ولا لم يخرج صورة النخلة سم ومراده بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان ففهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء عش وقوله مطلقا اي سواء اكان على صورة الادمي او لا (قول المتن بما يقتل غالبا) اي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرزا لا برة بمقتل والضرب بعصا خفيفة لنحو مريض او صغير يقتل مثله غالبا سم (قول المتن غالبا) اي قطعا او غالبا معنى (قوله فقتله) إنما زاده لانه لا يلزم من قصده اصابة السهم له ولا من اصابته قتله فلا يتم قوله في القصاص عش (قوله من حيث هو) قد ياتزم انه حد للعمد الموجب للقتل وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين من المباحث الاتية فهو من الحذف لقريته سم على حج اعش عش (قوله فان اريد) اي حد العمد (قوله زيد فيه) اي في الحد (قوله من حيث الاتلاف) اي من حيث اصل الاتلاف بان لا يستحقه اصلا فخرج الظلم من حيث كيفية الاتلاف كما يأتي رشدي (قوله كمن امره الخ) مثال للقتل بشبهة على حذف مضاف اي كقتل من الخ (قوله خطؤه) اي القاضى في سببه اي الامر مغنى (قوله من غير تقصير) قد يرد عليه ان عدم تركيته للشاهد تقصير اي تقصير (قوله او غير مكافئ) في خروجه نظرا فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئله الوكيل ان اريد ولو في الواقع سم وقد يمنع ابراء الوكيل لان له شبهة في القتل اي شبهة عش (قوله وايراد هذه الصور الخ) فيه وقفة إذ صريح الاستثناء في المتن ان المراد العمد الموجب للقصاص كما لا يخفى وقد يجاب بان معنى قوله لا قصاص الا في العمد انه لا يتصور الا في العمد ولا يلزم منه ايجاب كل عمد

(عمد وخطا وشبه عمد)
اخره عنده لا اخذه شهما من كل منهما واي حذكل (ولا قصاص الا في العمد) الاتي اجماعا بخلاف الخطا لآية ومن قتل مؤمنا خطأ وشبه العمد للخبرين المذكورين (وهو قصد الفعل) عين (الشخص) يعني الانسان إذ لو قصد شخصا يظلمه نخلة فبان انسانا كان خطأ كما يأتي (بما يقتل غالبا) فقتله هذا حد للعمد من حيث هو فان اريد بقيد ايجابه لقتل زيد فيه ظلما من حيث الاتلاف لاخراج القتل بحق او شبهة كمن امره قاض بقتل بان خطوة في سببه من غير تقصير كسبين رق شاهديه وكمن رمى لمهدر أو غير مكافئ فعصم أو كافا قبل اصابة ووكيل قتل فبان انزاله وعفو موكله وايراد هذه الصور عليه غفلة

بيان ضمان النفس (قوله يعني الانسان) اي باعتبار كونه انسانا ولا لم يخرج صورة النخلة (قوله بما يقتل غالبا) اي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرزا لا برة بمقتل والضرب بعصا خفيفة لنحو مريض او صغير يقتل مثله غالبا (قوله هذا حد العمد الخ) قد ياتزم انه حد للعمد الموجب للقتل وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين من المباحث الاتية فهو من الحذف لقريته ونقل ابن النقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا فتورم ودام الالم حتى مات فاننا نعلم حصول الموت به ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله او غير مكافئ الخ) في خروجه نظرا فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسئله الوكيل ان اريد ولو في الواقع (قوله غفلة) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله وهو قصد الفعل الخ عقب قوله ولا قصاص الا في العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص فلا يراد صحيح (قلت) قوله ولا قصاص الا في العمد لا يقتضى وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافي اعتبار امور اخرى للقصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الايراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (فرع) نقل ابن النقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعصا فتورم ودام الالم حتى مات فاننا نعلم حصول الموت به

عما قرره والظلم لا من حيث الاتفاق كان استحق حررقته فقد نهضه وغالباً ان رجع للآلة (٣٧٧) لم يرد غرض الابرّة الموجب للقودلانه

سيد كره على أنه بقيد كونه
في مقتل او مع دوام الالم
يقتل غالباً او للفعل لم يرد قطع
أتملة سرت للنفس لأنه مع
السراية يقتل غالباً فاندفع ما
لبعضهم هنا ومال ابن العماد
فيمن اشار لانسان يسكين
تخويفه فاسقطت عليه من
غير قصد إلى أنه عدمه وجب
للقود وفيه نظر لأنه لم يقصد
عينه بالآلة قطعاً فالوجه أنه
غير عمد (جارج) بدل من
ما الواقعة على أعم منهما
كتجويج وسحر وخصاه
لأنهما الاغلب مع الرد
بالثاني على أبي حنيفة رضى
الله تعالى عنه مع قوله لو قتله
بعمود حديد قتل (او مثقل)
للخبر الصحيح أن يهوديا
رض رأس جارية بين
حجرين فأمر صلوات الله عليه برض
رأسه كذلك ورعاية المائلة
وعدم إيجابه شيئاً فيها يرد
ان زعم انه قتله لنقصه
العهد ودخل في قولنا عين
الشخص رمية لجمع بقصد
اصابة أى واحد منهم
بخلافه بقصد اصابة واحد
فرقا بين العام والمطلق إذ
الحكم في الأول على كل فرد
فرد مطابقة وفي الثاني على
الماهية مع قطع النظر عن
ذلك (فان فقد) قصدهما
أو (قصد أحدهما) أى
الفعل وعين الانسان (بان)
تستعمل غالباً لخصم ما قبلها

للقصاص فتأمل رشيدى وسم نعم المتبادر منه ذلك فان كان الاراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (قوله)
عما قرره) أى من قوله هذا حد العمد من حيث هو عرش (قوله والظلم) تحذف على القتل (قوله)
وغالباً ان رجع للآلة) عبارة المغنى وان أراد بما يقتل غالباً الآلة اه (قوله لأنه سيد كره) أى لخروجه
عن الضابط مغنى (قوله او للفعل) تحذف على الآلة (قوله لأنه مع السراية الخ) نازع سم فيه راجعه
(قوله من غير قصد) ويصدق في ذلك وقوله بالآلة أى بسطة وطها عرش (قوله بدل من ما الخ) قد يستشكل
بأنه ان كان بدل بعض فبذل البعض يخص ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح لأنه
لا يساوى لفظة ما فى المغنى فينبغى ان يقدر معطوف اخذاهن السياق والتقدير او غيرهما ويجعل من بدل
الكل سم عبارة المغنى وقوله جارح او مثقل جرى على العالب ولو اسقطها كان أولى ليشمل ذلك القتل
بالسحر وشهادة الزور ونحوهما وهما مجروران على البدل من ما ويجوز زرفهما على القطع ولعله قصد
بالنصريح بهما التنبيه على خلاف اى حنيفة فانه لم يوجب في المثقل كالحجر والدوس اثنيان وذلنا الخ
وظاهرها انه يجوز كونه بدل كل بلا تقدير (قوله الواقعة على اعم منهما) الأنسب لما بعده الشاملة لهما
ولغيرهما (قوله منهما) أى الجارح والمثقل (قوله كتجويج الخ) مثال مادة افتراق العام (قوله)
وخصاه) أى الجارح والمثقل بالذكراع ان المراد اعم منهما (قوله لانهما) أى وانما خص الجارح والمثقل
بالنصريح لانهما الخ (قوله بالثاني) أى المثقل (قوله مع قوله الخ) عبارة المغنى وقدوافقنا أبو حنيفة على
ان القتل بالعمود الحديد موجب للقود وقد ثبت النص في القصاص بغيره من المثقل كما باني فلا خصوصية
للعمود الحديد لان القصاص شرع لصيانة النفوس فلو لم يجب بالمثقل لما حصلت الصيانة اه (قوله ورعاية
المائلة الخ) مبتدأ خبره قوله يردان الخ (قوله فيها) أى الجارية عرش (قوله انه قتله) أى امر بقتله (قوله)
بخلافه) أى الرمي لجمع (قوله بقصد اصابة واحد) أى فهو شبه عمد كما يعلم بما باني في شرح قول المصنف
وان قصدهما الخ رشيدى وعرش (قوله فرقا بين العام والمطلق) الفرق محل تأمل قوى فليتأمل المتأمل
سم على حج لعل وجه التأمل ان قصداً واحداً بعينه هو عبارة عن قصد القدر المشترك بين الافراد وهو
يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاماً في هذا المعنى فلا يتم قوله فرقا الخ وقد يجاب بأنه لما قصدوا احداً من
غير ملاحظة التعميم فيه لم يتعلق القصد به وفرق بين كون الشيء حاصلًا وكونه مقصودًا عرش عبارة المغنى
لان اى للعموم فكان كل شخص مقصوداً بخلاف ما إذا قصدوا احداً بعينه فلا يكون عمداً اه (قوله)
في الاول) أى العام وقوله وفي الثاني أى المطلق (قوله عن ذلك) أى الفرد (قوله تستعمل) أى لفظة
بان (قوله لخصم ما قبلها الخ) أى فتكون الباء للتصوير (قوله وكثيراً ما تستعمل الخ) أى فتكون الباء

ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله وغالباً ان رجع للآلة) يتأمل (قوله لأنه)
مع السراية يقتل غالباً) اقول فيه نظر من وجوه منها ان السراية خارجة عن الفعل والموصوف بغاية القتل
لإنماه والفعل ومنها ان الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالباً إذ مع وجود السراية يستحيل تخاف القتل
بل هو معهما قاتل ولا بد فان اريد هذا المعنى بان اريد ان الفعل مع السراية قاتل ولا بدور عليه ما يقتل نادراً
لذا سرى فانه مع السراية قاتل ولا بد مع انه لا قصاص فيه فليتأمل وقد يقال ما يقتل دائماً من افراد ما يقتل
غالباً فليتأمل سم (قوله بدل من ما الواقعة على أعم منهما) قد يستشكل البدلية بأنه ان كان بدل بعض
فبذل البعض يخص كما صرح به ابن الحاجب وغيره ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح
لان الجارح او المثقل لا يساوى لفظة ما فى المغنى فينبغى ان يقدر معطوف عليهما اخذاً من السياق لقوله
الاتي فلوشهدا بقصاص الخ والتقدير او غيرهما ويجعل من بدل الكل إذ المعنى حينئذ باحده هذه الامور
مراد ابا حدها المعنى العام الشامل لكل واحد من الثلاثة (قول المتن او مثقل) أى او غيرهما بقرينة
السياق (قوله وعدم إيجابه شيئاً فيها) ضبب بينه وبين قوله رأس جارية (قوله فرقا الخ) الفرق تحكم
قوى فليتأمل المتأمل (قوله فرقا بين العام والمطلق) اى بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من

كاسر) فمات (وهذا مثال للمحذوف (٣٧٨) اولئذ كور على ما ياتي (اورى شجرة) مثلا وادما (فاصا به) اى غير من قصده فمات

اورى شخصاظنه شجرة
فبان انسانا ومات (فخطا)
وهذا مثال لفقد قصد
الشخص دون الفعل ويصح
جعل الاول من هذا ايضا
على بعد نظر الى ان الوقوع
لما كان منسوباً الى الواقع
صدق عليه الفعل المقسم
لثلاثته وانه قصده وعكسه
محال وتصوره يضرب به بظن
سيف فاخطا لحده فهو لم
يقصد الفعل بالحد يراد بان
المراد بالفعل الجنس وهو
موجود هنا وبما لو هدده
ظالم فمات به فالذئ قصده به
الكلام وهو غير الفعل
الواقع يرد به ايضا بان مثل
هذا الكلام قد هلك عادة
(تنبيه) سيعلم من كلامه
ان من الخطا ان يعتمد على
مهتر فيعصم قبل الاصابة
تنزيلا لطور العصمة
منزلة طرو اصابة من لم
يقصده (وان قصد هما)
اى الفعل والشخص اى
الانسان وان لم يقصده
بما لا يقتل غالبا فشبه عمد)
ويسمى خطا عمدا وعمدا خطا
وخطا شبه عمد سواء اقتل
كثيرا ام نادرا كضربة يمكن
عادة احالة الهلاك عليها
بخلافها بنحو قلم او مع خفتها
جدا وكثرة الثياب فهدر
(تنبيه) وقع شيخنا في
المنهج وشرحه ما يصرح
باشترط قصد عين الشخص
هنا ايضا وهو عجيب لتصحيحه

بمعنى الكاف (قوله كاسر) اى بقوله يعنى الانسان (قوله وهذا) اى قول المصنف بأن وقع الخ (قوله
للمحذوف) اى الذى قدره بقوله قصدهما ولك ان تقول المتن يشمل لان قوله فان فقد قصد احدهما
يصدق مع فقد قصد الاخر رشيدى وسم فيكون هذا مثالا للذئ كور وهذا غير قوله اولئذ كور الخ اى
فقد قصد احدهما (قوله على ما ياتي) اى انما (قوله وهذا) اى قول المصنف اورى الخ (قوله جعل
الاول) اى قول المصنف بان وقع الخ من هذا اى فقد قصد الشخص دون الفعل ايضا اى كقول المصنف
اورى الخ (قوله وانه الخ) عطف على الفعل (قوله وانه قصده) فيه تأمل فتأمل سم ورشيدى ووجه ذلك
ان الوقوع وان فرض نسبته الى الواقع لكنه لا يستلزم كون الوقوع فعلا مقصودا له ع ش (قوله وعكسه) اى
بان فقد قصد الفعل دون الشخص (قوله وتصوره) اى العكس بضرب به اى بقصد ضربه (قوله لحده) اى
لضربه بجحد السيف (قوله بان المراد بالفعل الجنس) اى لخصوص الفعل الواقع منه حتى يستشكل بان
الضرب بخصوص الحد لم يقصده ع ش (قوله وبما الخ) عطف على قوله بضربه الخ (قوله وهو غير الفعل
الخ) يعنى ان الكلام الذى صدر من المهتر غير الفعل المملك الذى يقع من الجاني كالضرب بسيف فليس
المراد ان المهتر صدر منه فعل يتعلق بالجنى عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد فيها الشخص
ولم يقصد فيها فعل اصلا ومن ثم رد بان هذا الكلام قد يقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان ع ش
(قوله بان مثل هذا الكلام الخ) المناسب فى الردان يقول بان المراد بالفعل ما يشمل الكلام ومثل هذا
الكلام الخ رشيدى (قوله تنزيلا لطور العصمة الخ) يعنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريف العمد
الانسان المعصوم بقرينة ما سيعلم والتقدير حينئذ قصد الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم سم على
حج اه ع ش (قوله منزلة طرو اصابة من لم يقصده) لاولى حذف لفظه اصابة (قوله وان لم يقصده) يعنى
يعنى معينا ليطابق ما مر رشيدى عبارة سم حاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمدا ان يعتمد
الانسان سواء قصد عينه او اى واحدا من جماعة او واحد لا بعينه بما لا يقتل غالبا لكن قضية قوله السابق
بخلاف قصد اصابة واحد الخ وما ياتي فى التنبيه فى مسألة المنجنيق ان قصد واحد لا بعينه شبه عمد ولو بما يقتل
غالبا فكان ينبغى أن يقال وان قصد هما بما لا يقتل غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص شبه
عمدا ه وفي ع ش ما يوافق (قوله او مع خفتها جدا) اى او ثقلها مع كثرة الثياب ع ش عبارة الرشيدى
قوله وكثرة الثياب لعل المراد بخلافها اى مطلق الضربة مع كثرة الثياب وإلا ففهمها مشكل اه
(قوله هنا) اى فى شبه العمدا ايضا اى كما فى العمدا (قوله لكن هذا الخ) اى ما صححه فى الروضة الخ
من عدم اشتراط قصد العين فى العمدا (قوله ان وجد قصد العين) اى او قصد اصابة اى واحدا من الجماعة

عوارض الالفاظ فقط وبين المعنى العام والمعنى المطلق ان قلنا انه من عوارض المعانى ايضا (قوله وهذا
مثال للمحذوف) اقول يمكن ان يشمل قوله فان فقد قصد احدهما فقد قصد هما فيكون هذا مثالا للذئ كور
وهذا غير قوله اولئذ كور على ما ياتي فتأمل سم (قوله وانه قصده) فيه تأمل (قوله وهو غير الفعل
الواقع به) لا ينبغى انه ليس هنا الا الكلام المهتر به والمتاثر به والتاثر به ليس فعلا فها هو الفعل الواقع به الذى
الكلام غيره (قوله مثل هذا الكلام قد هلك عادة) اى فهو الفعل هنا وهو مقصود (قوله منزلة طرو الخ)
يعنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريفه العمدا الانسان المعصوم بقرينة ما سيعلم والتقدير حينئذ قصد
الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم (قوله وان لم يقصده) مع قوله قبيله اى الانسان يتحصل منه
ان صورة المسئلة انه قصد انسانا من جماعة اى واحدا منهم لا واحدا بعينه ولا اى واحد لا منهم وحينئذ
فحاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمدا ان يقصد الانسان سواء قصد عينه او اى واحد او احدا بالما
يقتل غالبا لكن قضية قوله السابق بخلافه بقصد اصابة واحد فى قانون العام الخ وما ذكره فى التنبيه الا فى
مسئلة المنجنيق ان قصد اصابة واحد شبه عمد ولو بما يقتل غالبا وكان ينبغى ان يقال وان قصد هما بما لا يقتل

(ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيفين لم يوال ولم يكن بمقتل ولا كان البدن نضوا ولا اقترن (٣٧٩) بنحو حرا وصغروا لا فمعد كالو

خفته فضصف وتالم حتى مات لصدق حده عليه وكالتوالى مالو فرق وبق ألم كل إلى ما بعده نعم ان أبيع له أوله فقد اختلط شبه العمدة فلا قود ولك أن تقول لا يرد على طرده تعزرو نحوه فانه إنما جعل خطأ مع صدق الحد عليه لان تجوز الاقدام له الغي قصده ولا على عكسه قول شاهدين رجعا لم نعلم انه يقتل بقولنا فانه إنما جعل شبه عمد مع قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا لان خفاء ذلك عليهما مع عذرهما به صيره غير قاتل غالبا وإذا تقررت الحدود الثلاثة (فلو غرزا برة) بيدن نحوهم أو نضوا وصغير أو كبير وهي مسمومة أي بما يقتل غالبا اخذا من اشتراطهم ذلك في سقيه له ويحتمل الفرق لان غوصها مع السم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو بغير مقتل أو (بمقتل) بفتح التاء كدماغ وعين وحلق وغاصرة وحليل ومثانة وبجان وهو ما بين الخصية والدبر (فعمد) وان لم يكن معه ألم ولا ورم لصدق حده عليه نظرا لخطر المحل وشدة تآثره (وكذا) يكون عمدا غرزا (بغيرها) كالية وورك (ان

كاسر (قول المتن ومنه) أي من شبه العمدة عرش (قول المتن أو عصا) ومثل العصا المذكورة الحجر الخفيف وكف مقبوضة الاصابع لمن يحمل الضرب بذلك واحتمل موته به معنى وحكمة التنصيص على السوط والعصا ذكرهما في الحديث عميرة (قوله لم يوال) إلى قوله نعم ان أبيع في المعنى وإلى قول المتن ولو خيف في النهاية إلا التنيه (قوله لم يوال) أي بين الضربات (قوله نضوا) أي تحيفا (قوله ولا اقترن) أي الضرب (قوله بنحو حرا) أي كالرخص (قوله والا) أي بان كان فيه شيء من ذلك معنى (قوله لصدق حده) أي العمدة (قوله وكالتوالى) أي في كونه عمدا عرش (قوله مالو فرق وبق ألم الكل الخ) أي وقصد ابتداء الاتيان بالكل مر سم (قوله نعم ان أبيع له الخ) لعل هذا إذا كان لا وله المذكور مدخل في التلف اما إذا لم يكن وكان ما بعده بما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاط سم (قوله اوله) أي الضرب (قوله فقد اختلط شبه العمدة) أي بالعمد وهل يوجب هذا نصف دية شبه العمدة اخذا بما يأتي في شرح وإلا فلا الخ سم على حجة اقول القياس الوجوب عرش (قوله فلا قود) قد يشكل عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمد لان اول الضرب الذي أبيع له نظيره ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم انه ضارب سم (قوله لا يرد الخ) وجه الورود انه يصدق عليه انه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس بشبه عمد بل خطأ معنى (قوله إنما جعل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ سم (قوله قول شاهدين رجعا الخ) أي وكأنا بمن يخفى عليه ذلك معنى لان خفاء ذلك أي القتل بشهادتهما (قوله صيره الخ) هذا ممنوع منعا واضحا ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب سم والضمير في صيره راجع للفعل الصادر منهما وهو الشهادة عرش (قوله بيدن نحوهم) إلى قوله أو اشتد في المعنى إلا قوله أو كبير إلى ولو بغير مقتل (قوله نحوهم) أي كمرضى عرش (قوله وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط عرش ورشيدى (قوله أي بما يقتل غالبا) هذا هو المعتمد عرش (قوله ذلك) الإشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا عرش (قوله لان غوصها الخ) علة للفرق عرش (قوله ولو بغير مقتل) غاية لقوله بيدن نحوهم الخ (قوله كدماغ الخ) واصل اذن واخذع بالدال المهمة وهو عرق العنق واثنين معنى وروض (قوله وحلق الخ) وثغرة نحر معنى وروض (قوله وبجان) بكسر العين المهمة اسنى ومعنى (قوله وان لم يكن معه الخ) ظاهره الرجوع إلى جميع ما مر من قوله بيدن نحوهم وما عطف عليه وهو شامل لما لو غرزا في جلدة عقب من نحوهم وما عطف عليه عرش اقول صنيع الاسنى كالصریح في الرجوع إلى الجميع ولكن قوله وهو شامل الخ فيه وقفة بل مخالف لا تطلقهم الآتي آنفا في المتن (قول المتن بغيره) أي غير المقتل معنى (قوله ليس بقيد الخ) عبارة المعنى وظاهر هذا انه لا قصاص في الألم بلا ورم وليس مراد ابل الاصح كما صحه المصنف في شرح الوسيط الوجوب واما الورم بلا ألم فقد لا يتصور اه (قوله لذلك) أي لصدق حده عليه عرش عبارة المعنى لحصول الهلاك به اه (قوله بان لم يشد الألم) وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلا فانه لا بد من ألم ما معنى واسنى وسم (قول المتن ومات في الحال) اما إذا تأخر الموت عن الغرز فلا ضمان قطعا كما قاله

غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص فشبه عمد (قوله وكالتوالى مالو فرق وبق ألم كل إلى ما بعده) الضابط في الضربات انه قصد ابتداء الاتيان بالجميع وبق ألم كل واحدة إلى ما بعدها ووجب القصاص وإلا فلا مر (قوله نعم ان أبيع له اوله الخ) لعل هذا إذا كان لا لاول المذكور مدخل في التلف اما إذا لم يكن وكان ما بعده بما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاط (قوله فقد اختلط شبه العمدة) هل الواجب هنا نصف دية شبه العمدة اخذا بما يأتي في الشرح وإلا فلا في الاظهر وقوله فلا قود قد يشكل عليه قوله الآتي وعلم الحابس الحال فعمد لان اول الضرب الذي أبيع له نظيره ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم لانه ضارب (قوله فانه إنما جعل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ (قوله صيره غير قاتل غالبا) هذا ممنوع منعا واضحا ولو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب (قوله بان لم يشد الألم) أي وإلا فلا ألم على الجملة

تورم) ليس بقيد كما صرح هو به (وتألم) تألما شديدا دام به (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر أثر) بأن لم يشد الألم واشتد ثم زال (ومات في الحال)

أو بعدد من يسير أى عرفا في يظهر (فشيبه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كبحر صغير ويرد بوضوح الفرق (وقيل لاشئ) من قود ولا دية لإحالة الموت على سبب آخر (٣٨٠) ويرد بأنه تحكم إذ ليس مالا وجوده أولى بماله وجوده وإن خف (ولو غرز هافيمالا يؤلم

كجلدة عقب) فمات (فلا شئ بمحال) لأن الموت عقبه موافقة قدر وخرج بما لا يؤلم ماله بالغى إدخالها فانه عمد وابانه فلقه لحم خفيفة وسقى سم يقتل كثيرا لا غالبا كغرز هافيمالا مقتل وقياس مامر أن ما يقتل نادرا كذلك (ولو) منعه سد محل الفصد ودخن عليه فمات أو (حبسه) كان أغلق بابا عليه (ومنعه الطعام والشراب) أو أحدهما (والطلب) لذلك أو عراه (حتى مات) جوعا أو عطشا أو بردا (فان مضت مدة) من ابتداء منعه أو أعرائه (يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا) أو بردا ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحر أو ضدهما وحد الإطباء الجوع الملك غالبا باثنين وسبعين ساعة متصلة واعتبرهم الرويانى بمواصلة ابن الزبير رضى الله تعالى عنهم خمسة عشر يوما ويرد بأن هذا نادر ومن حيز الكرامة على أن التدريج في التقليل يؤدى لصبر نحو ذلك كثير أو الذى يظهر أنه لا عبرة بذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالبا فان قلت مر اعتبار نحو النضو قلت يفرق بأن كل نضو

الماوردى وغيره معنى (قول) أو بعدد من يسير (الخ) أى بخلاف الكثير سم أى فانه لاشئ فيه ع ش (قول) كبحر صغير) أى بمحل تغلب فيه السرايق وبهذا يتضح قوله ويرد (الخ) لأن موته بالجراحة المذكورة قريبة ظاهرة على أنه منعه ع ش (قول المتن كجلدة عقب) أى لغير نحوهم على مامر انقاعن ع ش انفا (قول) فمات) يعنى وتالم حتى مات (قول المتن بمحال) أى سواء مات فى الحال أم بعد معنى (قول) عقبه هذا لا يناسب قول المتن بمحال عبارة المغنى للعلم بأنه لم يميت منه ولم يماهو موافقة قدر اه (قول) لأن الموت) إلى قوله وحد الإطباء فى المغنى لإقوله وابانه إلى المتن (قول) فلقه) بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما القطعة أسنى (قول) كغرزها) خبر قوله وإبانه فلقه (الخ) أى فان تأثروا تالم حتى مات فعمدوا وإلا ومات بلا كثير تأخر فشيبه عمد (قوله) وقياس مامر) أى فى تفسير شبه العمد من قوله سواء أقتل كثير أم نادر أسيد عمر فيه أن ما هنا قضية ذلك لا قياسه وقال ع ش أى من غرز الأبرة بغير القتل فانه فى حد ذاته لا يقتل غالبا لكن أن تالم حتى مات فعمد والافشيبه على مامراه وهو الظاهر ويوافقه قول الكردى وهو قول المتن فأن يظهر (الخ) اه (قوله) كذلك) أى فيه التفصيل المذكور ع ش (قوله) أو دخن عليه) بأن حبسه فى بيت وسد منافذه فاجتمع عليه الدخان وضاق نفسه معنى وأسنى (قوله) لذلك) أى للطعام والشراب (قول) أو عراه) أى ومنه الطلب لما يتدافعه ع ش (قول) أو بردا) ينبغى أو حرا رشيدى (قوله) أو أعرائه) المناسب لما قبله أو تعريته لكنه قصد التنبيه على جواز اللغتين ع ش (قوله) أو بردا) أى أو ضيق نفس مثلاً من الدخان أو نزف الدم من منع السد ع ش أى أو حرا (قوله) ويختلف) عبارة الأسنى والمغنى وتختلف المادة اه (قول) قوة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) أو حرا) أى و بردا (قوله) باثنين وسبعين ساعة) أى فلكية فجملة ذلك ثلاثة أيام بلإليها ع ش ورشيدى وسيد عمر (قوله) ابن الزبير) واسمه عبد الله لأنه المراد عند الإطلاق وقوله خمسة عشر يوماً عبارة الديمرى سبعة عشر يوماً ع ش (قوله) والذى يظهر (الخ) محل فطر بل الذى يظهر خلافة سيد عمر وسياتى عن سم ما يؤيده (قول) بأن كل نضو كذلك) أى يتأبر يغرز الأبرة ع ش (قول) وليس كل معتاد للتقليل يصبر (الخ) قد يقال الجوع المعتاد لا يقتل غالبا سم على حجج امر رشيدى (قول المتن فعمد) وقع السؤال عمالو منعه البول فمات أقول الظاهر أنه أن ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فعمد كالو حبسه ومنعه الطعام (الخ) وأن لم يربطه بل منعه بالتمديد مثلاً كان راقبه وقال أن بليت قتلته فلا ضمان كالو اخذ طعامه فى مفازة فمات وينبغى أن من العمد أيضاً مالو اخذ من العوام نحو جراه ما يعتمد عليه فى العوم وأنه لا فرق بل علمه بأنه يعرف العوم وعدمه ع ش (قوله) إحالة الهلاك) إلى قول المتن ويجب القصاص فى المغنى لإقوله وعلم من كلامه إلى المتن (قوله) وخرج بحبسه مالو اخذ بمفازة قوته (الخ) وقياس ذلك أنه لو قطع على أهل قلعة ماء جرت عادتهم بالشراب منه دون غيره فقاتوا أعطاشاً فلا قصاص لأنهم بسبيل من غيره ولو بمشقة فإن تعذر ذلك فليس من المانع للماء ع ش (قوله) وإن علم أنه يموت) أى فهو هدر مطلقاً وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كالو حبسه مر سم (قوله) وعلم به) جملة حاله (قوله) خوفا (الخ) متعلق بامتنع (قوله) أو من طعام) أى أو امتنع

لازم للمغرور (قوله) أو بعدد من يسير) بخلاف الكثير (قوله) إذ ليس (الخ) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والإحالة عليه موافقة لاصل برأه الذمة والسبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم (قوله) أولى بماله وجود (الخ) أى كما لز من الإحالة المذكورة (قوله) فلقه (خ) قال فى شرح الروض بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما اه (قوله) وقياس مامر) ماهو (قوله) من ابتداء منعه أو أعرائه هذا لا يشمل التدخين (قوله) باثنين وسبعين ساعة) ما المراد بالساعة هنا (قوله) يصبر على جوع ما يقتل غالبا) الجوع المعتاد لا يقتل غالبا (قوله) وإن علم أنه يموت) أى فهو هدر مطلقاً وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كما

كذلك وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالبا كما هو واضح (فعمد) إحالة للهلاك على هذا السبب الظاهر وخرج من بحبسه مالو أخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماءه وإن علم أنه يموت بمنعه مالو امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفاً أو حزنًا أو من طعام خوف

عاش أو من طاب ذلك أي وقد جرز أنه يجب ما يظهر فلا قدود بل ولا ضمان في الحر لانه (٣٨١) لم يحدث فيه صنعا في الاول وهو القاتل

لنفسه في البقية قال
القولاني وكذا لو أمكنه
الحرب بلا مخاطرة فتركه
(والا) تمض تلك المدة ومات
بالجوع مثلا لا بنحو هدم
(فان لم يكن به جوع
وعطش) أي أو عطش لقوله
(سابق) على حبسه (فشيء
عمد) وعلم من كلامه السابق
انه لا بد من مضي مدة يمكن
عادة احواله الهلاك عليها
فاليهم عموم والا هنا غير مراد
(وان كان) به (بعض جوع
وعطش) الواء بمعنى أو كما مر
سابق (وعلم الخابس الحال
فعمد) لشعور حده
السابق له اذ الفرض ان
بمجموع المديتين بلغ المدة
القائلة وانها مات بذلك كاعلم
من المتن (والا) يعلم الحال
(فلا) يكون عمدا (في
الاظهر) لانه لم يقصد
اهلاكه ولا أتى بهلاك بل
شبهه فيجب نصف دية
الحصول الهلاك بالامرين
وفارق مريض اضربه ضرا
يقتله فقط مع جهله بحاله
فانه عمد مع كون الهلاك
حصل بالضرب بواسطة
المرض فكانه حصل بهما
بان الثاني هنا من جنس
الاول فصح بناؤه عليه
ونسبة الهلاك اليها بخلافه
ثم فانه من غير جنسه فلم
يصلح كونه متما له وانما
هو قاطع لاثاره فتمحضت
نسبة الهلاك اليه (ويجب

من أكل طعام (قوله في الحر) خرج به الرقيق فانه مضمون باليد أسنى ونهاية ومعنى (قوله) لانه لم يحدث فيه صنعا) قال الاذرعى وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمه وفيه نظر انتهى وهذه القضية ممنوعة لانه في اخذ الطعام منه متمكن من اخذ شيء بخلافه في الحبس بل هذه داخلة في كلام الاصحاب أي فيضمن ثم قال وهذا في مفازة يمكن الخروج منها اما اذا لم يتمكن ذلك لطولها اول زمانته ولا طارقي ذلك الوقت المتجه وجوب القود كما تجبوس انتهى وهو بحث فوى لكنه خلاف المقتول معنى ونهاية وهذا كله حيث لم يحدث فيه صنعا كما هو الفرض والا فقد قال في العباب بعد ذلك ولو وضع صيدا أو شيئا ضعيفا أو مريضاً مدفا بمفازة فمات جوعا أو عطشا أو بردا فسكر حقه في مغرق انتهى وقال في الالتقاء وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيهما لكونه مكتوبا أو صيدا أو ضعيفا الخ سم (قوله في الاول) أي فيما لو أخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماء معنى (قوله في البقية) أي الخارجة بقول المتن ومنعه معنى (قوله وكذا لو أمكنه الخ) أي لا ضمان ع ش (قوله أي أو عطش لقوله الخ) يعني ان الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله سابق معنى (قوله على حبسه) عبارة المغنى على المنع اه (قوله وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه رشيدى ولعل وجهه ان معنى قول المتن حتى مات أي بسبب المنع كما صرح به المغنى وأشار اليه الشارح والنهاية هناك بقولها جوعا أو عطشا الخ (قوله أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي والا فهدر كما رقبيل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف ببعض جوع الخ (قوله بلغ المدة القائلة) اما اذا لم يبلغها فهو كالمولم يكن بشيء سابق كما قاله ابن النقيب وتبعه الزركشى اه معنى (قوله بل شبهه) أي بل يكون شبه عمد رشيدى (قوله نصف دية) أي دية شبه العمد ع ش (قوله وفارق مريضاً الخ) بان الثاني هنا الخ) فيه ما فيه سم على حج اذ الملحظ كون الهلاك حصل بالمجموع ولا شك انه حصل في المستثنين الا ترى انه لو كان صحيحا في مسألة المريض لم يقتله ذلك الضرب واما كونه من الجنس او من غيره فهو امر طردى لا يدخل في ذلك فتأمل رشيدى (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله من جنس الخ) وهو مطلق الجوع (قوله ثم) أي في مسألة المريض (قوله كالمباشرة) أي قول المتن ولو ضيف المغنى الاقوله وسيعلم الى قوله ثم السبب والتنبيه (قوله وهي) أي المباشرة (قوله ما أثر التلف الخ) أي كحز الرقبة وقوله التلف أي فيه (قوله وهو) أي السبب (قوله ما اثره) أي أثر في التلف (قوله فقط) أي بان ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته ع ش (قوله ومنه منع نحو الطعام الخ) أي فحان الاول تأخير الى هنا معنى وعميرة (قوله ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله) وجه الحصر في ذلك ان الفاعل لا يتخلو اما ان يقصد عين الجنى عليه او لا فان قصده بالفعل المؤدى الى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة وان ادى اليه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وان لم يقصد عين الجنى عليه بالكلية فهو الشرط معنى (قوله تأثيره) أي الغير (قوله فان المفوت) أي الموزر

لو حبسه مر (قوله لانه لم يحدث فيه صنعا) قال في شرح الروض وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتا هو جالس فيه حتى مات جوعا لم يضمه وفيه نظر نعم ان كان التصور في مفازة يمكن الخروج منها فهذا يتم وان لم يتمكن ذلك لطولها اول زمانته ولا طارقي ذلك الوقت فالتوجه وجوب القود كما تجبوس اه قال بعضهم ولو فعل بان يعلم الاخذ حال المفازة فيجب القود وبين ان يجهن فتجب دية شبه العمد لكان متجها اه هذا كله حيث لم يحدث فيه صنعا كما هو الفرض والا فقد قال في العباب بعد ذلك ولو وضع صيدا أو شيئا ضعيفا أو مريضاً مدفا بمفازة فمات جوعا أو عطشا أو بردا فسكر حقه في مغرق اه وقال في الالتقاء في المغرق وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار وعجز عن الخلاص فيها بكونه مكتوبا أو صيدا أو ضعيفا الخ (قوله لقوله سابق) أو سابق صفة عطش وحذف نظيره مما قبله (قوله وفارق مريضاً الخ) فيه ما فيه (قوله ونسبة الهلاك اليها) ضرب بينه وبين قوله فصح بناؤه عليه وقوله وهو ما اثره فقط ضرب بينه وبين قول المصنف ويجب

القصاص بالسبب) كالمباشرة وهي ما أثر التلف وحصله وهو ما أثره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط ما لا ولا وانما حصل التأثير عنده بغيره المنوقف عليه كالحفر مع التردى فان المفوت هو التخطي صوب البئر والمحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم

يجب به قود مطلقا وسيعلم من (٣٨٢) كلامه ان السبب قد يغلبا وعكسه وانهما قد يعتد لان ثم السبب اما حسي كالا كراه واما عرق

اه معنى (قوله مطلقا) أى سواء كان الحفر عدوانا أم لا (قوله ان السبب) أى كالشهادة قد يغلبها أى المباشرة (قوله وعكسه) أى كالتقدم مع الالتقاء من شاهق وقوله قد يعتد لان أى كالمكره والمكره شورى (قول المتن فأو شهدا) أى رجلان عند قاض معنى (قوله او بردة الخ) عطف على بقصاص (قول المتن فقتل) أى المشهود عليه (قوله فيها) أى الشهادة (قوله بها) أى بشهادتنا (قوله او قال كل تعدت) أى واقصر عليه (قول المتن لزوما القصاص) وخرج بالشاهد الراوى كالمكره قضية على حاكم فروى له فيها انسان خبرا فقتل الحاكم به شخصاً ثم رجع الراوى وقال تعدت الكذب فلا قصاص كافى الروضة واصلها وقياسه مالمو استغنى القاضى شخصا فافتاه بالقتل ثم رجع معنى ونهاية قال ع ش قوله فلا قصاص عليه أى ولا دية وكذا لا قصاص على القاضى حيث كان اهلا لا خد من الحديث بان كان يجتهد او لا اقتصر منه وقوله فافتاه الخ أى ولو قال تعدت الكذب وعلمت انه يقتل بافتائى وقوله ثم رجع أى المفتى اه (قوله وموجه) أى القصاص عليهما (قوله والتعمد مع العلم) أى الاعتراف به معنى (قوله لا الكذب) أى وحده رشيدى (قوله ومن ثم لو شوهدا الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه ان شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا اثر للمشاهدة المذكورة وإن لم يتحقق لم يجب وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل وقد يجاب بان المراد انهما اذا لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعده العبارة عليه فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله لم يقتلا) وعلى القاتل دية عمد فى ماله كما ياتى فى شرح ولو القاه فى ماء مغرق فالتعمه حوت الخ ع ش (قوله قتل الاول) أى من قال تعدت انا وصاحي ع ش (قوله فان قال الخ) ويظهر انه ياتى هنا وفيما ياتى عن البلقينى نظير قوله السابق ولو قال احدهما تعدت الخ (قوله قبل ان امكن الخ) عبارة المغنى فانه ينظر ان كانا ممن يخفى عليهما ذلك لقرب عهدهما بالاسلام او بعدهما عن العلماء لم يجب عليهما القصاص بل دية شبه عمد وان لم يخف عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما كن رضى سهما الى شخص واعترف بانه قصده وتكن قال لم اعلم انه يبلذه اه (قوله ان امكن) أى صدقهما نهاية (قوله قال البلقينى الخ) بحث تقييد ما قاله البلقينى بما اذا كان حالهما معلوما ولا فلا التفات الى قولهما ذلك وهو بحث فى غاية الاتجاه سم ويؤيد ذلك قول المغنى بدل قول الشارح لمقتض الخ لظهور امور فينا تقتضى ردها الخ (قوله ووجب الخ) عطف على قوله قبل (قوله فى ما هم) أى الشهود ع ش (قوله ان لم تصدقهم العاقلة) فان صدقهم فالدية على العاقلة ع ش (قوله انه لا بد) أى فى لزوم القصاص عليهما (قول المتن الولي) أى والى المقتول معنى (قوله عند القتل) متعلق بعلمه (قوله فلا قود عليهما) هذا اذا تمحض القصاص فلو شهد اعلى قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهم باعتراف الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باق معنى (قوله بل هو) أى القود وقوله او الدية الخ أى ان عفى عن القود وقوله عليه أى الولي (قوله والجائهما) عطف تفسير على تسبيهما (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع

القصاص بالسبب (قول المتن لزوما القصاص) قال فى العباب بخلاف راوى حديث للقاضى فى حكم قد توفى فيه حكم بمقتضاه ثم رجع عن روايته اه ومثل الراوى المذكور فيما يظهر المفتى اذا اقبى بالقتل ثم رجع مع ر (قوله ومن ثم لو شوهدا الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه ان شرط وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب القصاص ولا اثر للمشاهدة المذكورة وإن لم يتحقق وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل وقد يجاب بان مرادهما انهما ان لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعده العبارة عليه فليتأمل (قوله لم يقتلا) أى بالمشهود عليه الذى قتل (قوله قال البلقينى او قال لم نعم الخ) بحث تقييد ما قاله البلقينى بما اذا كان حالهما معلوما ولا فلا التفات

كتقدم الطعام المشعوم للضيف واما شرعى كشهادة الزور (قوله شهدا) على اخر (بقصاص) أى موجه فى نفس او طرف او بردة او سرقة (فقتل) او قطع بامر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعا) عنها ومثلها المزكيات والقاضى (وقالا تعدنا الكذب) فيها وعلمنا انه يقتل بها او قال كل تعدت اوزاد ولا اعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فان عفى عنه فدية مغالطة لتسبيهما الى اهلا كىما يقتل غالبا وموجه مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو شوهدا المشهود بقتله حيا لم يقتلا لاحتمال غلطهما ولو قال احدهما تعدت انا وصاحي وقال الآخر اخطات او اخطانا او تعدت واخطا صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بموجب القود وحده فان قالنا لم نعم انه يقتل بها قبل ان امكن لنحو قرب اسلامهما قال البلقينى او قالنا لم نعم قبول شهادتنا لمقتض لرداها فينا وانما الحاكم قصر لقبولها ووجب دية شبه العمدى ما لهم ان لم تصدقهم العاقلة (نتيجه) ظاهر كلامهم انه لا بد من قولهما وعلمنا انه يقتل بشهادتنا وان كانا عالمين

عدلين ويوجه بانهما مع عدم ذكره قد يعتد ان فاحتيط للقود باشرط ا ذكرهما لذلك (الان يعترف الولي بعلمه) رشيدى عند القتل كافى المحرر (بكذبهما) فى شهادتهما فلا قود عليهما بل هو او الدية المغلظة عليه وحده لا نقطاع تسبيهما والجائهما بعلمه فصار اشراطا

كالمسك مع القاتل واعترافه بعله بعد القتل لأثره فيقتلان واعتراف القاضي بعله بكذا حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجما أم لا وحل ذلك كله ما لم يعترف وارث القاتل بان قتله حق ولورجع الولي والشهود فسيأتي (٣٨٣) في الشهادات (ولو ضيف بمسموم) يعلم

أنه يقتل غالبا غير ميمز (صليا) كان (أو مجنونا) أو اعجميا يعتقد وجوب طاعة الامر فأكله (فاته) وجب (القصاص) لانه الجاه إلى ذلك سواء اقال هو مسموم ام لا كذا عبره كثيرون مع فرض اكثرهم الكلام في غير الميمز وهو عجيب إذ لا يتعلل مخاطبة غير الميمز بنحو ذلك ولا يتوهم أحديه فرقابين القول وعدمه فلذا قال الشارح: إن لم يقل هو مسموم إشارة إلى أن اللاتق نفي هذا القول بالكلية لانه لا معنى لوجوده بحضرة غير الميمز فتأمل له ولك ان تجعل الغاية في كلام الشارح بالنسبة للميمز الصادق به الصبي وتمنع أنه يطرد فيها أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها بل قد ينعكس وقد يستويان كما في قوله تعالى فلن يقبل من احدكم ملء الارض ذهباً ولو افتدى به ولما نظر الكشف إلى الغالب اول الآية بما اكثر

المحشون على كلامه وغيرهم الكلام فيه ردا وجوابا فراجع نعم عندى فى الآية جواب هو أن باذل المال قد يبذله كرها وقد يبذله اختيارا وهذا قد يبذله ساكتا وقد يبذله مصرحاً بأنه فداء عن نفسه المذعنة بالخطا

رشيدى (قوله واعترافه) أى الولي ع ش (قوله بعد القتل) متعلق بعله رشيدى والمراد قتل الجاني ع ش (قوله واعتراف القاضي) أى دون الولي معنى (قوله حين الحكم) متعلق بعله (قوله رجما) أى الشاهدان (قوله وارث القاتل) أى القاتل الاول الذى قتلناه بشهادة الابنة ع ش (قوله بان قتله حق) فلو قال انا اعلم كذبهما فى رجوعهما وان مورثي قتله فلا قصاص على احد معنى (قوله يعلم) إلى قوله كذا عبر به فى النهاية والمعنى (قوله يعلم انه الخ) سكنت عنه المنهج والمعنى فقضيت كقضيت كلام الشارح الا فى فى الدرس وفى التنبيه أنه ليس بقيد (قوله غالبا) لم يبين هو ولا غيره مختز موية به أنه احتراز عما لا يمتثل غالبا بل كثيرا أو نادرا فيجب حيث تدية شبه العمد فليتامل ثم رايت فى الروض ما يصرح بذلك فى الكثير وينبغى ان النادر كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد بها بما يتل غالبا فبشه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا ام نادرا سم (قوله أو اعجميا الخ) جعله من اقسام غير الميمز لكونه فى معناه هنا (قوله لانه الجاه الخ) أى لان الضيف بحسب العادة ياكل مما قدم له وهو لكونه غير ميمز لا يفرق بين حالة الاكل وعدمها فكان التقدير له الجاه عاديا ع ش عبارة الحلبي قوله لانه الجاه إلى ذلك أى ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختيار له فخذ العمد صادق على هذا اه (قوله فلذا قال الشارح الخ) لا يخفى ان ما قاله هو بمعنى ما قاله غيره لان معنى قوله وإن لم يقل هو مسموم انه لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيه على ان اللاتق ترك هذا القول بل الذى يدل عليه انما هو انه لا اثر لتركه وان الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال فى كلامه سم (قوله ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها) يتأمل فان الظاهر بناء على ما اشتر ان صواب العبارة ان ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها ولو كان معنى الغاية ما افاد لم يرد إشكال على عبارة الشارح حتى يحتاج لمنع اطراف معنى الغاية فتأمل سيد عمر وقوله ان الصواب ان ما قبلها أولى الخ أى كافى بعض نسخ الشرح وايضا يصرح بذلك قوله الاتق نعم عندى فى الآية جواب الخ (قوله بل قد ينعكس) أى ومنه قول الشارح المذكور (قوله بما) أى بتأويل (قوله وغيرهم) أى غير محشى كلام الكشف عطف على المحشون وقوله الكلام مفعول اكثر وقوله فيه أى فى ذلك التأويل (قوله وهذا) أى الباذل بالاختيار (قوله المذعنة) المعترفة (قوله من هذا) أى بمن صرح بذلك (قوله فهمى) أى الآية (قوله من الغالب) أو أولوية ما قبل الغاية بالحكم مما بعدها (قوله اما الميمز فكذلك) ضعيف (قوله ومنه قول غيرهما) عطف على مجئهما (قوله انه كافى قوله الخ) عبارة النهاية والمعنى اما الميمز فكالبالغ وكذا مجنون له تمييز كما قاله البغوى اه (قوله كما باصله) وهو المحرر المختصر من الوجز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من نهاية امام الحرمين الماخوذ من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للغز الى بجري (قوله فهو) أى ما فى الاصل وقوله ابين أى اكثر يا نأما فى المتن (قوله تجب هنا) خبر فدية وقوله لا قد عطف على ضميرها المستتر فى تجب

إلى قولها ذلك وهو بحث فى غاية الاتجاه (قوله يعلم أنه يقتل غالبا) لم يبين هو ولا غيره مختز قوله غالبا ويتجه انه لا جل جريان القصاص هنا وفيما يأتى على احد الاقوال وانه إذا لم يقتل غالبا نادرا او كثيرا تجب دية العمد فليتامل ثم رايت فى الروض قبل ذلك ولو سقاه سماً يقتل كثيرا الا غالبا فكغرز الابر فى غير مقتل اه قال فى شرحه ما إذا كان يقتل غالبا فهو كغرز الابر بمقتل اه فاخرج النادر لكن يذنبى انه كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد بها بما لا يقتل غالبا فبشه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا ام نادرا فليتامل (قوله فلذا قال الشارح وإن لم يقل الخ) لا يخفى ان ما قال الشارح هو بمعنى ما قاله غيره لان معنى قوله وإن لم يقل الخ لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيما قاله على ان اللاتق ترك هذا القول بل الذى يدل عليه انما هو ان لا اثر لتركه وان الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال فى كلامه (قوله ولو افتدى به)

والتقصير فاذ لم يقبل ذلك البذل من هذا فمن قبله أولى فبى حيث ندم من الغالب أما الميمز فكذلك على منقول الشيخين لكن مجئهما ومنقول غيرهما وانتصر لهما جمع متأخرون أنه كافى قوله (أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فاته (فدية) لشبه العمد كما باصله فهو أبين تجب هنا لتغريه لا قد لتناوله له باختياره (وفى قول قصاص) لتغريه كالاكراه ويجاب بان فى الاكراه الجاه دون هذا وقلته صلى الله عليه وسلم

(قوله سمته) أى سمته الشاة (قوله لمات الخ) ظرف لقتله (قوله لا دليل فيه) أى فى قتله المذكور على وجوب القصاص ع ش (قوله بل أرسلت به اليهم الخ) عبارة المغنى لانها لم تقدم الشاة الى الأضياف بل بميتها اليه صلى الله عليه وسلم وهو اضاف اصحابه وما هذا سبيله لانه ما قصاص اه (قوله فقطع فعل الرسول الخ) عبارة النهاية لانها لم تضيفهم بل أرسلت به اليهم وبفرض التضيف فالرسول فعله قطع فعلم الخ (قوله فعل الرسول) أى الذى أرسلته بالشاة ع ش وهو فاعل قطع وقوله فعلها وهو الاسال مفعوله (قوله فعدم رعاية المماثلة الخ) أى حيث لم يقتله بمثل السم الذى قتلت به ع ش (قوله قرينة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز سم (قوله بذلك) أى بارسال المسموم (قوله لا للقدود) أى لا لكونها ضيفت بالمسموم ع ش (قوله وتأخيرها) أى تأخير قتلها ع ش (قوله بها) أى بتلك الجناية (قوله حينئذ) أى حين موت بشر رضى الله تعالى عنه (قوله واقعة حال فعلية الخ) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه صلى الله عليه وسلم لم يباشر قتلها بل امر به والامر بالقول فليتامل سم (قوله فلا دليل الخ) أى لان من قواعد امانا رضى الله تعالى عنه ان وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كسأها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ع ش (قوله اما اذا علم) أى الضيف حال الطعام مغنى (قوله فهدر) كذا فى النهاية والمغنى (قوله) وكالتضيف مالو ناوله اياه (اقصر عليه المغنى والنهاية) (قوله بتثليث اوله) والفتح افصح مغنى وبليه الضم ع ش (قول المتن فى طعام شخص) ومثل الطعام فى ذلك ماء على طريق شخص معين والغالب شر به منه مغنى (قوله يمين) اخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضيعة سم اقول مفهوم صنيع الشارح وجوب القصاص ع ش (قوله على مامر) أى فى قوله سواء الخ رشيدى ولعل الصواب فى قوله لسكر بجهنما ومنقول غيرهما الخ (قول المتن الغالب اكله منه) زيادة على المحرر وهى فى الشرحين ولم يتعرض لها الا كثرون وقضيته انه اذا كان اكله منه نادرا يكون هدر او جرى على ذلك جمع من الشراح وليس مراد انما هو لاجل الخلاف حتى يأتى القول بالقصاص والا فالواجب دية شبه العمد مطلقا نبه على ذلك شيخى فتنبه له مغنى ونهاية زاد سم فقول الشارح الا فى فهدر بمنوع بالنسبة للاول على هذا اه (قوله بالحال) الى قوله ويفرق فى النهاية والمغنى الاوله لا يغلب اكله منه (قوله فعليه دية شبه عمد) وكذا ان غطى برأى دلهينه ودعا اليه او الى بيته وكان الغالب انه يمر عليها اذا اتاه فاته ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل له دية شبه

قال البيضاوى محمول على المعنى كانه قيل فلن يقبل من احدهم فدية ولو افندى بملء الارض ذهباً او معطوف على مضمر تقديره فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهباً ولو تقرب منه فى الدنيا ولو افندى به من العذاب فى الآخرة او المراد ولو افندى بمثل لقوله تعالى ولو ان للذين ظلموا من الارض جميعا ومثله معه والمثل يحذف يراى كثير الان المثليين فى حكم شىء واحدا هو قوله محمول على المعنى الخ جواب عما يقال ان الوصلية تدخل على ابعاد الامرين لتفيد ان الحكم المسكوت عنه اولى ولا يخفى ان الفدية بملء الارض عن الحكم المسكوت عنه وهو عدم قبول مطلق الفدية فقطضى الظاهر ان يقال لا يقبل منه الفدية ولو افندى بملء الارض فاجاب بثلاثة اوجه الاول ظاهر والثانى والثالث بان يخرج لوعن الوصلية بقى الكلام فى قوله او المراد ولو افندى قال الطبرى لا بد من تقدير الكلام ليستقيم المعنى وهو ان يقال ولو افندى به ومثله ص (قوله فعدم رعاية المماثلة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز (قوله واقعة حال فعلية) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه عليه الصلاة والسلام لم يباشر قتلها بل امر به والامر بالقول فليتامل (قوله فى طعام شخص يمين) اخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضيعة (قول المتن الغالب اكله منه) هذا القيد وقع فى المنهاج وغيره من كتب الشيوخين ولم يذكره الا كثرون وهو تقييد لمحل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والا فدية شبه العمد واجبة مطلقا سواء كان الغالب اكله منه او لا خلافا لما ذكره كثير من الشراح من اهداره اذا لم يكن الغالب اكله منه نبه على ذلك شيخنا الشهاب الرملى فقول الشارح الا فى فهدر بمنوع بالنسبة للاولى على هذا (قوله فعليه دية شبه عمد على الاظهر) قال فى الروض وقيمة الطعام

للهردية التى سمته بخير لمات بشر رضى الله عنه لا دليل فيه لانها لم تقدمه بل أرسلت به اليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالمسك مع القاتل وبفرض انه لم يقطعه فعدم رعاية المماثلة هنا بخلاف مامر البهردى السابق قرينة لكون قتله لها لعضها المهد بذلك على ما يأتى اخر الجزية لا للقدود وتأخيرها لموت بشر بعد العفو لتحقيق عظيم الجناية التى لا يليق بها العفو حينئذ لا يقتلها اذا مات والحاصل انها واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها (وفى قول لاشيء) تغليباً للبشارة ويحاج بان محل تغليبها حيث اضمحل مامرها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا اما اذا علم فهدر لانه المهلك لنفسه ولو قدم اليه المسموم مع جملة اطعمة ففضية كلام الامام انه كالموت وحده وهو متجه لو جرد التعرير حيث جرت العادة بديده اليه سواء النفيس وغيره وهذا اوجه من ترددات الاذرعى فيه وكالتضيف مالو ناوله اياه او امره باكله (ولو دس سما) بتثليث اوله (فى طعام شخص) يميزا وبالغ على مامر (الغالب اكله منه) نا كله جاهلا بالحال (فعلى الاقوال) فعليه دية شبه عمد

على الاظهر لما سر وخرج بذلك بالا يغلب أكله منه وطعام نفسه إذ ادسه فيه فأكله صدقته والآكل العالم فهدر لا تغربو ويفرق بينه وبين ما يأتي في السيل النادر بان ثم فعله لا منه في بدنه وهو كفته او القاؤه الذي يقصد به القتل ولا كذلك الدس هنا ولو اكره جاهلا ولو بالغاعلى تناول سم يقتل غالبا قتل وإن ادعى الجهل بكونه قاتلا بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه ساما (٣٨٥) وأمكن فانه يصدق أو عالم فلا كمال

أكرهه على قتل نفسه (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجبت القصاص) لان البرء لا يوثق به وإن عالج ومن ثم لو ترك عصب الفصد المجنى عليه به كان هو القاتل لنفسه وساقى قبيل مبحث الختان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب (ولو القاه) أى المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (فى ماء) راكد اوجار ومن قيد بالاول اراد التمثيل (لا يعدم مغرقا) بسكون غينه (كمن بسط) يمكنه الخلاص منه عادة (فكسك فيه مضطجما) مثلا مختارا لذلك (حتى هلك فهدر) لا ضمان فيه ولا كفارة لانه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة فى تركته اما إذا لم يقصر بذلك لكونه القاه مكتوبا مثلا فعمد (أو) فى ماء (مغرق لا يخلص منه) عادة كلجة وقت هيجانها فعمد مطلقا (أو) (الابساحة) بكسر اوله أى عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع كونه يحسنها (مكتوبا أو زمنا) أو ضعيفا فهلك (فعمد) لصدق حده عليه حينئذ (وإن منعه منها) وهو يحسنها (عارض)

العمد إن جهل البئر روض مع الاسنى وباقى فى التقيد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله على الاظهر) وعلى الثلاثة يجب له قيمة الطعام لان الداس اتلفه عليه مغنى وروض (قوله لما سر) أى فى شرح أو بالغاء أو عافلا الخ (قوله ما لا يغلب أكله منه) هذا مبني على ان التقيد بغلبه الاكل منه للحكم بانه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف لياق القول بوجوب القصاص والمعتمد وجوب الدية مطلقا أى سواء غلب الاكل منه أو ندر أو استوى الامر ان حلي وتقدم أنفا ما يوافق (قوله فهدر) تقدم ما فيه بالنسبة لاول المحترزات الثلاثة (قوله بينه) أى الدس (قوله أو القاؤه الخ) الموافق لما باقى الو او بدل أو (قوله ولو اكره الخ) عبارة المغنى والنهاية فرع لوقال العاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله فمات فلا قصاص ولا دية كانهض عليه فى الام ولو ادعى القاتل الجهل بكونه ساما فالوجه انه إن كان ممن يخفى عليه ذلك صدق وإلا فلا أو بكونه قاتلا فقصاص ولو قامت بينة بان السم الذى اوجره يقتل غالبا وقد ادعى انه لا يقتل غالبا وجب القصاص فان لم تقم بينة بذلك صدق بيمينه ولو اوجر شخصا لا يقتل غالبا فشبه عمد أو يقتل مثله غالبا فالقصاص وكذا إكره جاهل عليه لا عالم اه قال ع ش قوله صدق بيمينه أى فى أنه لا يقتل غالبا فعليه دية شبه العمد وقوله فنبه عمد أى وإن كان المجرى صيا وقوله فالقصاص أى ولو كان المجرى بالغاء عافلا اه (قوله فانه يصدق) أى وعلى دية عمد لانه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا ويحتمل ان عليه دية خطأ ثم رایت ابن عبدالحق اقصر على الاحتمال الثانى ع ش (قوله فلا) أى فلا ضمان وينبغى تقييده بما إذا كان المكروه بفتح الراء يميز الخذا من قوله كما واكره الخ (قوله لان البرء) إلى قول المتن ولو امسكه فى النهاية (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى واما ما لا يهلك كان فصدده ولم يعصب العرق حتى مات فانه لا ضمان اه (قوله راكد اوجار) كذا فى المغنى (قوله بسكون غينه) وفتحها وتشديد الراء مغنى وع ش (قوله اما إذا لم يقصر الخ) كذا فى المغنى (قوله أو فى ماء مغرق) أى أو الذى رجلا أو صيدا يميز فى ماء مغرق كنه مغنى (قوله عادة) إلى قول المتن ولو امسكه فى المغنى (قوله مطلقا) أى سواء كان يحسن السباحة ام لا مغنى وكان الاولى ان يقدمه على قوله كلجة الخ كما فعله المغنى (قول المتن فان لم يحسنها) ظاهره وإن ظن الملقى منه انه يحسنها ويوجه بان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ماسر من اشتراط غلم المضيف بكون السم يقتل غالبا انه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل تجب فيه دية خطأ نظير ما هى عن ابن عبدالحق ع ش وقوله من اشتراط غلم المضيف الخ تقدم ما فيه (قول المتن فعمد) (فرع) لو امر صغيرا يستقى له ماء فوقع فى الماء ومات فان كان يميز ايسر عمل فى مثل ذلك مدمر ولا ضمانه عاقلة الامر ولو قرص من يحمل أى من إنسان أو دابة رجلا فتجرك وسقط المحمول فكا كراهه على الرمى انتهى والدال شارح على شرح الروض ع ش (قوله أو قبله فعمد) مكرر مع قوله السابق كلجة الخ سم (قول المتن وإن أمكنته) أى سباحة أو غيرها كتعلق بزورق مغنى (قوله ومن ثم لزمته الخ) أى من أمكنته التخلص فتركه لقتله نفسه ع ش (قوله أو القاه فى نار) (فرع) أو قدت امرأة نار أو تركت رلدها الصغير عندها وذهبت فقرب الولد من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعد مقصرة بتركه فيه ضمانته وإلا فلا هكذا قال بعض اهل الدين وهو حسن مر

أى لان الدس ألقه عليه ثم قال وكذلك إن غطى بثر فى هليز ودعاه قال فى شرحه اليه أو إلى بيته وكان الغالب انه يمر عليها إذا اتاه فأتاه ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لدية شبه العمدان جهل البئر اه فانظر هل باقى فى التقيد بالغلبة هنا ما تقر فى الحاشية المتقدمة عن شيخنا الشهاب الرملى القياس الاتيان (قوله أو قبله الخ) انظره مع قوله السابق كلجة وقت هيجانها

(٤٩) - شروانى وابن قاسم - ثامن) بعد الالتقاء (كريح وموج) فمات (فشبه عمد) أو قبله فعمد لان القاه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبا (وإن أمكنته فتركها) خوفا أو عنادا (فلا دية) ولا كفارة (فى الاظهر) لانه المهلك لنفسه إذا لاصل عدم الدهشة ومن ثم لزمته الكفارة (أو) القاه (فى نار يمكنه الخلاص) منها (فكسك فى) وجوب (الدية القولان)

سم على المنهج والضمان بديء العمد ع (قوله أظهرهما لا) أى عدم الوجوب ويعرف الامكان بقوله أو يكونه على وجه الأرض وإلى جانب أرض لا نار عليها وعلى عدم الوجوب ويجب على الملقى ارش ما أثرت النار فيه من حين الالتقاء إلى الخروج على النص سواء كان ارش عضواً حكمة فإن لم يعرف قدر ذلك لم يجب إلا التعزيز كإفى البحر عن الاصحاب معنى (قوله هنا) أى فى مسألة النار وقوله ثم أى فى مداواة الجرح ع (قوله) أما إذا لم يمكنه الخلاص) بقى ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بالانتقال إلى مهلك كغرق بجوارها فانتقل إليه فهلك فهل يضممه الملقى له فى النار فيه نظروا الوجه أنه لا يضممه بقصاص ولا بغيره لأن فعل الملقى انقطع بانتقاله إلى المهلك الآخر وقد يؤيد هذا أنه لو ذبح نفسه فى النار لم يضممه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (فرع) لو القاه فى ماء مغرق ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وإنما بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة فى تصديق الولي لأن الموت بعد الالتقاء فى الماء ظاهر فى أنه بسببه سم أقول بل هذا داخل فى قول الشارح ولو قال الملقى الخ (قوله لعظمها) أى كونها فى وهدة وقوله أو نحو زمانة أى ككونه مكتوفاً أو صغيراً أو ضعيفاً معنى (قوله ولو قال الملقى) أى فى الماء أو النار معنى (قوله صدق) أى يمينه معنى عبارة ع ش أى الوارث يمينه على قاعدة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلا يمين كان محمولاً على التصديق بلا يمين ويكفيه يمين واحدة لأنه لا يحتاج إلى عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله ع (قوله لأن الظاهر معه) لأن الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لخرج معنى (قوله غالباً) كالمذبذبة معنى (قوله أو نادر الخ) قديقال أنه عين ما بعده عبارة المغنى أو قد يزيد وقد لا يزيد فزاد ومات به فبشبه عمد اه وهى ظاهرة (قوله فاتفق سيل) أى نادر نهاية ومعنى (قوله ولو عدواناً) إلى قوله كما لو القاه ببر فى المغنى وإلى قوله وفيما إذا اقتصر فى النهاية (قوله وهى) أى التردية معنى والواو للحال (قوله أى مكان عال) تفسير مرادواً لا قاله شاق كإفى المختار الجبل المرتفع أى واللقاء منه يقتل غالباً ع (قول المتن على القاتل) أى المكلف فلو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فقتله فالفقاص على المسك قطعاً معنى وافاده قول الشارح الأهل مع قوله الاتى أما غير الأهل (قوله وصحح ابن القطان الخ) أى صحح أنه مسند لا مرسل رشيدى (قوله ولقطع فعله) أى الثانى (قوله وإن لم يتصور الخ) عبارة المغنى تنبيه كلامه قد يفهم تعلق الفقصاص بالحافر لو انفرد وليس مراد إلا أن الحفر شرط والشرط لا يتعلق به فقصاص كإمر اه (قوله لكن عليهم الاتم الخ) لا يخفى أن هذا لا يتأتى فى الحافر على الإطلاق رشيدى وسم أى بل بقيد العدوان (قوله كمجنون الخ) حال من غير الأهل فيخرج به الحربى الاتى ع ش (قوله ضار) أى كل من المجنون والسبع ع ش (قوله فلا قطع) أى لفعل الأول منه أى غير الأهل (قوله فعلى الأول الخ) أى فى غير الحافر سم وع ش رشيدى (قوله القود) ظاهره وإن لم يعلم الأول بالضارى ويوافقه

(قوله) أما إذا لم يمكنه الخلاص الخ) بقى ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بالانتقال إلى مهلك آخر كغرق بجوار لها فانتقل إليه فهلك به فهل يضممه الملقى له فى النار بقصاص أو غيره فيه نظروا الوجه عدم الضمان لأن فعل الملقى انقطع بانتقال هذا إلى المهلك الآخر وقد يؤيد ذلك أنه لو ذبح نفسه فى النار لم يضممه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (قوله ولو القاه مكتوفاً الخ) لو القاه فى ماء غرقه ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وإنما بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة فى تصديق الولي لأن الموت بعد الالتقاء فى الماء ظاهر فى أنه بسببه (قوله ولو عدواناً) هذا التعميم لا يتناسب إطلاق الاتم الاتى (قوله لكن عليهم الاتم) لا يأتى فى الحافر على الإطلاق (قوله أما غير الأهل الخ) ظاهره الرجوع للسائل الثلاث فيفيد ضمان الملقى إذا كان القاه غير أهل لكن ضار وعدم ضمان المسك إذا كان القاتل غير أهل وليس ضارياً وضمان الحافر أى المتمدى إذا كان المردى ضارياً وفيه نظر لأن الكلام فى الضمان بالقود لا بالقود على الحافر كإدال عليه قوله وإن لم يتصور الخ بل الذى ينبغى الضمان بالدية لما يأتى فى موجبات الدية أنه يضمّن بالحفر العدوان والضارى آلة كما تقرر وهما فلا ينقض بما لو تردى بنفسه (قوله فعلى الأول القود) ظاهره وإن لم يعلم

فى صورتين) الماء والنار (وفى النار) وكذا الماء ومن ثم استوفى جميع التفاصيل المذكورة (وجه) بوجوبه كما لو أمكنه دواء جرحه ويرد بوضوح الفرق للوثوق هنا لأنهم أما إذا لم يمكنه الخلاص لعظمها أو نحو زمانته فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لأن الظاهر معه الماء والنار مثال ولو القاه مكتوفاً أو به مانع عن الحركة بالساحل فزاد الماء وغرقه فإن كان بمحل تعلم زيادته فيه غالباً فعمد أو نادراً فشبهه أو لا تتوقع زيادة فيه فاتفق سيل خطأ (ولو أمسكه) أى الحرو لو للقتل (فقتله آخر أو حفر بئراً) ولو عدواناً (فرداه فيها آخر) وهى تقتل غالباً (أو القاه من شاق) أى مكان عال (فقتله آخر) بسيف (فقتله) به نصفين فالفقاص على القاتل والمردى والقاد الأهل (فقط) أى دون المسك والحافر والملقى لحديث فى المسك صوب البيهقى إرساله وصحح ابن القطان إسنادوه لقطع فعله أثر فعل الأول وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الاتم والتعزير بل والضمان فى الفن وقرره على القاتل أما غير الأهل كمجنون أو سبع ضار فلا

قطع منه لأنه كآلة فعلى الأول القود

من سبيع أو حية أو مجنون
ولأنما قطعه الحربي لأنه
لا يصلح أن يكون آلة لغيره
مطلقا بخلاف أولئك فانهم
مع الضراوة يكونون آلة
لامع عدمها قيل يرد على المتن
تقديم صبي لهدف فاصابه
سهم رام فيقتل المقدم لا
الرامي ويرد بمنع ما ذكره
بل إن كان التقديم قبل الرمي
وعليه الرامي فهو بمنح فيه
لأن الضمان على الرامي فقط
أو بعده فهو بمنح فيه أيضا
لأن المقدم حينئذ هو المباشر
للقتل (ولو القاء في ماء مغرق)
لا يمكنه التخلص منه فقد
ملزم قتل فقط لقطعه اثر
اللقاء أو حربي فلا قد على
الملتقى لما مر آنفاً أو
(فالتقمة حوت) قيل وصوله
للباء أو بعده ولم يفرقوا بين
علم ضراوته وعدمها لأنه إذا
التقم فأنما يلتقم بطبعه فلا
يكون إلا ضاريا (وجب
القصاص في الاظهر) وإن
جهله لأن اللقاء حينئذ يغلب
عنه الهلاك فلا نظر للهلاك
كأول القاء يتر فيها سكاكين
منصوبة لا يعلمها بخلاف
ما لو دفعه دفعا خفيفا فوق
على سكين لا يعلمها فليجديه
شبه عمد وفيما إذا اقتص
من الملقى فقتل الحوت من
ابتلعه حيا لا يمنع وقوع
القصاص موقعه كافتؤخذ
من كلامهم فيما وقع سن
مشغور فقلعت سنه ثم عادت

قوله الآتي في السكاكين لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري ينبغي تقييده في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولو
أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار لم يتجه القود بل ولا الضمان وفي الالقاء بما إذا كان الالقاء
بمهلك غالبا ولا فينبغي وجوب دية شبه العمد وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه
قوله الآتي لامع عدمها وعلى هذا أفهم التقييد بالأهل فيه تفصيل سم وسياق عن عرش الجزم بالتفصيل
(قوله كالو القاء يتر) أي مهلك الالقاء فيها غالبا ولا فدية شبه العمد سم (قوله أسفلها صار من
سبيع الخ) أي فإن القصاص على الملقى عرش (قوله ولأنما قطعه) أي فعل الممسك وما عطف عليه
عرش (قوله مطلقا) أي ضاريا كان أو لا (قوله لامع عدمها) أي فيضمن المجنون حيث لم يكن ضاريا
ويهدر المقتول عند قتل الحية أو السبع له فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة عرش عبارة سم قال
في العباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل في عدم تضمين المردى اهـ (قوله وعليه الرامي) خرج ما إذا
جهله لكن ينبغي أن يضمنه بالدية وظاهره أنه لم يعلم واحد منهم فدية الخطأ على الرامي سم (قوله على
الرامي فقط) أي لأنه المباشر معنى (قوله أو بعده) أي الرمي (قوله فهو بمنح فيه أيضا) أي فإن القصاص
على المقدم معنى (قوله لا يمكنه التخلص منه الخ) ومن باب أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه
يقتل الملتزم القادر المذكور إنما قيد بعدم إمكان التخلص لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج إلى نفيه
فتمام سم (قوله فقد) أي مثلا وقوله ملزم أي للاحكام وقوله على الملقى أي ولا على الحربي أيضا عرش
(قوله لما مر الخ) أي لقطعه اثر الالقاء (قوله قبل وصوله) إلى قوله وفيما إذا اقتص في المعنى لا قوله ولم
يفرق إلى المتن (قوله وإن جهله) أي جهل الملقى الحوت عرش (قوله حينئذ) أي حين كون الماء مغرقا
(قوله فقتل الحوت الخ) جملة فعلمية عطف على مدخول إذا ويحتمل أنه امتدأ خبره قوله لا يمنع الخ (قوله
من ابتلعه) مفعول القذف (قوله لا يمنع الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي هنا وجوب دية

الأول بالضاري المذكور ويوافقه قوله الآتي كأول القاء يتر فيها سكاكين الخ لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري
بل أو علم ينبغي تقييده في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولا فلو أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار
لم يتجه القود بل ولا الضمان وفي الالقاء بما إذا كان الالقاء بمهلك غالبا ولا فينبغي وجوب دية شبه العمد على
طريق ما كتبه في الهامش في مسألة البشر الآتية واخذ من مسألة الالقاء في غير مغرق فالتقمة حوت لم يعلم به
فليتأمل وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه قوله لا مع عدمها وعلى هذا أفهم التقييد
بالأهل فيه تفصيل فليحرر (قوله فعل الأول) قد لا يأتي في الثانية بدليل وإن لم يتصور الخ وليس في الكلام
افصاح برجوع قوله الأهل إلى الجمع (قوله كالو القاء يتر) أي مهلك الالقاء فيها غالبا ولا فدية شبه عمد اخذا
بما بعدها إذا اللقاء الذي لا مهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله أيضا كما والقاه يتر أسفلها ضار الخ)
أي وإن جملة اخذ من قوله الآتي كأول القاء يتر فيها سكاكين الخ لكن بالشرط الذي بيناه بهامشه نعم أن
علم كون الضاري فيها ينبغي وجوب القود بدون الشرط المذكور فانهم مع الضراوة يكونون آلة (قوله
لامع عدمها) قال في العباب كالروض ومجنون غير ضار كما تامل في عدم تضمين المردى اهـ (قوله وعليه الرامي
الخ) وظاهره أنه لو لم يعلم واحد منهم فدية الخطأ على الرامي (قوله أيضا وعليه الرامي) خرج ما إذا جهله لكن
ينبغي أن يضمنه بالدية إذا غاب أمره أنه مخطئ أي كان من تلقى الملقى من شاهق لوجهه بأن حال سيفه في الهواء
أو أرا د ضرب غيره ولم يعلم به فاصابه فقتله ينبغي أن يضمن بالدية (قوله لا يمكنه التخلص) أي ولو بسباحة
بالنسبة للإلتقام اخذا من المقابلة في قوله الآتي ولو بسباحة انظر (قوله أيضا لا يمكنه التخلص منه) ومن باب
أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه يقتل الملتزم القادر المذكور إنما قيد بعدم إمكان التخلص
لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملقى حتى يحتاج إلى نفيه فتمام (قوله كالو القاء يتر) أي مهلك الالقاء فيها غالبا
والافدية شبه العمد اخذا بما بعدها إذا اللقاء الذي لا مهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله وفيما إذا
اقتص من الملقى فقتل الحوت من ابتلعه حيا الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي هنا وجوب

وحينئذ يحتمل وجوب دية المقتول كالشهدت بينه بموجب قود قتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع انه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلافاً إلا أن يفرق هنا بأن المقتول هنا لا تقصير منه البتة وفي مسئلتنا فعله الذي قصد به هو السبب في قتله فناسب اهداره ثم رأيت بعض المحققين بحث هذا وقاسه على ما لو قتل مسلطاً كافراً (٣٨٨) بشرطه الآتي أي فان هذا كما أهدر نفسه بفعله ما أو جب قتله فكذلك الملقى في مسئلتنا (أو غير

مغرق) فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة فالتقمة (فلا) قود بل دية شبه عمد مالم يعلم ان به حوثاً يلتقم ولم يتوان الملقى مع قدرته حتى التقمة وإلا فهدر كما هو ظاهر مامر وإلا فالقود كما ألقمه إياه مطلقاً (تنبيه) فصلوا هنا بين علمه بحوث يلتقم وعدمه واطلقوا في الالتقاء نحو المغرق وقالوا فيممن ضرب من جهل مرضه ضرباً يقتل المريض فقط انه عمد وكان الفرق ان المملاك في نفسه وهو الاخير ان ونحوهما يعد فاعله قاتلاً بما يقتل غالباً وان جهل بخلاف المملاك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك إلا ان علم ومرفى علم الجوع السابق ويأتي قبيل ولا يقتل شريك بخطيء ما يؤدي ذلك فان قلت يأتي في قوله وان قتل السم وعلم حاله وفي شرحه ما يخالف ذلك قلت ممنوع لأن ذاك فيه بناء فعل الانسان على فعل غيره فاشترط عليه به فهو نظير مامر في مسئلة التجويع بخلاف ما هنا (ولو أكرهه على قطع أو قتل) لشخص بغير حق كاقول هذا وإلا قتلتك فقتله (فعليه) أي

الملقى على الولي ماله لا على عاقلة ممر سم (قوله) وحينئذ يحتمل (الخ) جزم به النهاية بعبارة ولو اقتصر من الملقى قذف الحوت من ابتلعه سالماً وجبت دية المقتول على المقتصر دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله هنا) أي في مسئلة الشهادة (قوله فعله الخ) وهو الالتقاء (قوله) وقاسه (الخ) نازع فيه سم بالفرق بينهما راجعه (قوله الملقى) بكسر القاف (قوله فان أمكنه) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله ولم يتوان إلى وإلا فالقود (قوله ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقاً في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فان المغرق في نفسه معدن الحوت فالتقاس القود بالتقاهم وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت ممر تبعه في ذلك فأوردت الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة سم ولكنه الان ثابت فيما اطلعناه من نسخ النهاية وان صنيع المغني كالصريح فيما مال اليه سم وكذا كلام الشارح الا في التنبيه كالصريح في ذلك (قوله فلا قود) إلى التنبيه في المغني إلا قوله ولم يتوان إلى وإلا فالقود (قوله مالم يعلم الخ) ولو ادعى الولي علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى بيمينته لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان ع ش (قوله ولم يتوان) أي لم يتكامل كردى (قوله الملقى) بالفتح (قوله والا) أي بان تواتى (قوله مامر) أي من قول المصنف وان أمكنته فتركه الخ وقال الكردى أي في شرح ولو ترك المجروح الخ اه (قوله وإلا) أي وان علم ان فيه حوثاً يلتقم مغني (قوله كما لو القمه الخ) أي فعليه القود ع ش (قوله مطلقاً) أي سواء تواتى أم لا كردى وفيه نظر ظاهر بل المراد سواء كان يلتقم أم لا وفي المأام لا (قوله هنا) أي في الالتقاء في غير المغرق (قوله وقالوا الخ) عطف على واطلقوا الخ (قوله الاخير ان) وهما الالتقاء نحو المغرق وضرب المريض (قوله وباتى الخ) أي في اخر فصل في شروط القود (قوله على قطع) إلى قوله ولا خلاف في النهاية وإلى قول المتن فان وجبت دية في المغني إلا قوله لنحو ولده وقوله بعد تسليمه (قوله ومنه) أي من المكروه بالكسر (قوله وان كان المكروه) بالفتح (قوله إلى انه) أي المكروه بالكسر (قوله في المكروه) بالفتح (قوله ويقصده) أي بالاكراه عطف على يولد (قوله إلا بضرب شديد) أي يؤدي إلى القتل كما يؤخذ من حواشي سم على المنهج رشدي وع ش عبارة المغني ولم يبين المصنف ما يحصل به الاكراه اكفاء بما ذكره في الطلاق ولكن نقل الرافعي هنا عن المعتبرين ان الاكراه لا يحصل إلا بالخنوف بالقتل أو بما يخاف منه التلف كالقطع والضرب الشديد وقيل يحصل بما يحصل به الاكراه على

دية الملقى على الولي في ماله لا على عاقلة وبقي ما لو استمر بعد قذف الحوت له متماً لما تأثير الاتلاع إلى أن مات ويعد حينئذ ان يقول يقع قتل الملقى قصاصاً لانه يلزم ان يسبق القصاص موت الجنى عليه فيحتمل ان تجب دية في تركه الملقى كما وجب على وليه دية الملقى فليتأمل (قوله وقاسه الخ) قد يفرق بان الولي تبين تقصيره لان العفو كان مندوباً بخلاف قاتل من ظنه كافراً بدار الحرب لم تبين تقصيره إذ ترك القتل لم يكن مندوباً فليتأمل وايضاً الكفر المظنون بدار الحرب يقتضي اهداره لذاته لكل احد ولا كذلك ما نحن فيه (قوله فان أمكنه) الظاهر بأن أمكنه (قوله فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقاً في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فانه لا يتخلو عن إشكال لان المغرق في نفسه وان أمكن الخلاص منه بالسباحة معدن الحوت فالتقاس القود بالتقاهم وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت ممر تبعه في ذلك فأوردت هذا الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة (قوله نحو خطيء)

المكروه بالكسر ولو اماماً أو متغلباً ومنه أمر خفيف من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الاكراه لو خوف فأمره الطلاق كالاكراه (القصاص) وان كان المكروه نحو خطيء ولا نظر إلى أنه متسبب والمكروه مباشر ولا إلى ان شريك الخطيء لا قود عليه لانه معة كالآلة إذا لاكراه يولد داعية القتل في المكروه غالباً في دفع عن نفسه ويقصده الاهلاك غالباً ولا يحصل الاكراه هنا إلا بضرب شديد

الطلاق اه والاول اظهر اه (قوله فافوقه) أى كالقتل والقطع ع ش (قوله لالنحو ولده) وفاقا
 للنهابة وخلافا للمعنى عبارته ولو قال اقتل هذا ولا تقتل ذلك قال فى أصل الروضة فى كتاب الطلاق انه
 ليس تأكراه على الاصح ولكن قال الرويانى الصحيح عندى انه اكراه وهذا هو الظاهر لان ولده كنفسه
 فى الغالب اه (قوله او مامور الامام) عطف على اعجميا قال فى الانوار وليس المراد بالامام هنا الظلمة
 المستولين على الرقاب والاموال المزعين لهم كالسباع والمنتهين لاموالهم كاهل الحرب اذا ظفروا بالمسلمين
 بل المراد به الامام العادل الذى لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اهرشيدى (قوله او زعيم بغاة) اى سيدهم
 عطف على الامام (قوله لم يعلم الخ) فان علم مامور كل منهما ماطل به اقتص من المامور دون الامر روض مع
 الاسنى (قول المتن فى الاظهر) ومحل الخلاف فيما اذا كان المكروه عليه غير نبي واما اذا كان نبيا فيجب على
 المكروه بفتح الراء القصاص قطعاً معنى ونهابة وسم ولا يلحق بالنبي العالم والولي والامام العادل ع ش (قوله
 ولعدم تقصير المجنى عليه) اخرج به الصائلى رشيدى (قوله ولا خلاف فى ائمه) والكلام فى القتل المحرم لذاته
 واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح بالاكره كما قاله ابن الرفعة اسنى اه سم وع ش
 (قوله على الزنا) اى واللواط ويجوز لكل من المكروه على القتل المحرم لذاته والمكروه على الزنا او اللواط
 دفع المكروه بما يمكنه ع ش (قوله وتباح به) عبارة للمغنى والروض مع الاسنى ويباح به شرب الخمر والقذف
 والاضطراب فى رمضان على القول بابطال الصوم به والخروج من صلاة الفرض واتلاف مال الغير وصيد
 الحرم ويضمن كل من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه بكسر الراء وليس لمالك المال دفع
 المكروه عن ماله بل يجب عليه ان يقره به ويحجب على المكروه ايضا ان يقره به باتلافه ويباح به الايتان
 بما هو كفر قول او فعلا مع طمانينة القلب بالايمان والامتناع منه افضل مصابرو ثباتا على الدين اه وفى
 الشبر املى عن الدميرى مثلها (قوله وبالاولين) اى الاكره على القتل بغير حق والاكره على الزنا
 (قوله وقيد البغوى الخ) عبارة للنهابة وشمل كلامه ما اذا ظن ان الاكره يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل عن
 البغوى من عدم القصاص عليه حيث ذاه (قوله واقره الخ) عبارة للمغنى وهو ظاهر ان كان ممن يخفى عليه تحريم
 ذلك اذ القصاص يسقط بالشبهة اه (قوله بعد تسليمه) فيه اشارة الى منعه سم (قول المتن فان وجبت
 دية) اى فى صورة الاكره معنى (قوله لنحو خطا) الى قول المتن او على صعود شجرة فى النهاية لا قوله
 كذا قيل الى المتن (قوله نعم ان كان الخ) عبارة للمغنى والروض مع شرحه ولو امر شخص عبده او عبد غيره
 المميز لا يعتد وجوب طاعته فى كل امر يقتل او اتلاف ظلما ففعل اثم الامر واقتص من العبد وتعلق ضمان
 المال برقبته وان كان للصبي او المجنون تمييز فالضمان عليهم مادون الامر وما اتلفه غير المميز بلا امر فخطا
 يتعلق بذمته ان كان حرا وبرقبته ان كان رقيقا لا هدر ولو اكره شخص عبد اميزا على قتل مثلا ففعل
 تعلق نصف الدية برقبته اه (قوله غير مميز) لصغر او جنون ضار اه عباب وروض وقضية قولهما

كاسياق (قوله مالم يكن أعجميا يعتد وجوب طاعة كل آمر او مامور الامام) فطلق الامر غير اكراه
 والكلام فيه (قول المتن فى الاظهر) اى ومحل الخلاف فى غير قتل نبي والاوجب عليه قطعاً (قوله ولا
 خلاف فى ائمه الخ) والكلام فى قتل المحرم لذاته واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم ويباح
 بالاكره كما قاله ابن الرفعة شرح الروض (قوله وتباح به بقية المعاصي) دخل فيها القذف م (قوله
 ايضا وتباح به بقية المعاصي) الاباحة لا تنافى الوجوب فى بعض الصور فى الروض وشرحه ويباح به بل
 يجب كما قاله الغزالى فى وسيطه ونقل ابن الرفعة الاتفاق عليه اتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمنان اى كل
 من المكروه والمكروه المال والصيد والقرار على المكروه والعاب والقرار على المكروه الامر اه ويفرق
 بتغليظ امر القتل والزجر عنه بتضمن كل منهما قرار (قوله وبالاولين يخص عموم وما استكرهوا عليه)
 ضبب بينه وبين قوله ولا خلاف فى ائمه كالمكروه (قوله وقيد البغوى) المعتمد خلاف هذا التقيد م
 (قوله بعد تسليمه) اشارة الى منعه (قوله نعم ان كان المامور غير مميز الخ) قال فى الروض وما اتلفه غير المميز

وإن كان المأمور قته فلا يتعاق برقبته شيء بل له التصرف فيه وإن أسير لانه آلة عضة (فإن كافاه أحدهما قطة) كان أكره حرقاً أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أي (٣٩٠) المكافي منها هو المأمور في الأولى والآمر في الثانية وللولى تخصيص أحد المكافئين بالقتل

أو أخذ حصته من الدية (ولو) أكره بالغ عاقل مكافيه (مراهقاً) أو صبياً أو مجنوناً أو عكسه على قتل ففعله (فعلى البالغ) المذكور (القصاص أن قلنا عمد الصبي) والمجنون (عمدوه) (الظاهر) إن كان لها فهم ولا لم يقتل كشريك الخطي كذا قيل وليس في محله لانه ضعيف إذا لم يعتمد أن شريك الخطي هنا يقتل كما مروى في قات الوجه توجيهه بأن هذا مع عدم التمييز لا يقصد للآلية لاستواء الأكره وعدمه فيه فتمحض فعله لنفسه بخلاف الخطي المذكور في نحو قولهم لأن شريك الخطي يقتل هنا كما مر (ولو أكره على رمى شاخص علم المكروه) بالكسر (أنه رجل وظنه المكروه) بالفتح (صيداً فرماه) فمات (فالاصح وجوب القصاص على المكروه) بالكسر وإن كان شريك الخطي لأن خطاه نتيجة أكرهه لجعل معه كآلة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل متمتع يخرج به عن الآلية وعلى عاقلة المكروه بالفتح دية مخففة وإن جعل آلة لانه لم يتمحض لآلية (أو) أكره (على رمى صيد) في ظنها (فأصاب رجلاً فمات فلا قصاص

ضار وإن غير الضاري يضمن دون الآمر لأن غير المميز من أهل الضمان وليس آلة للآمر فكانه استقل سم (قوله) وإن كان المأمور (الخ) أي الغير المميز أو الأجمعي سم وعش وإلا يتعاق برقبته كما يصرح بذلك عبارة العباب والروض سم (قوله) فلا يتعاق برقبته شيء (أو الصورة أنه غير ميز والقصاص على السيد رشيدى (قوله) كان أكره (الخ) عبارة المغنى كان كان المقتول ذمياً أو عبداً أو أحدهما كذلك والآمر مسلم أو حر أه (قوله) أي المكافى (الخ) أي وعلى الآخر نصف الضمان معنى (قوله) أو أخذ حصته (الخ) عبارة النهاية وأخذ الخ بالو أو عبارة المغنى وبأخذ نصف الدية من الآخر أه بالو أو أيضاً (قوله) أو صبياً) كانه من عطف العام على الخاص رشيدى (قول المتن فعلى البالغ (الخ) وأما الصبي فلا قصاص عليه بحال الاتقاء تكافيه نهاية ومعنى أو عليه أي الصبي نصف دية عمد عش (قوله) إن كان لها فهم) كانه قيد لكون عمده عمد رشيدى عبارة المغنى محل الخلاف عمد الصبي والمجنون هل هو عمد أو خطأ إذا كان لها نوع تمييز والانقطاع أه (قوله) وإلا (الخ) أي وإن قلنا أنه خطأ نهاية ومعنى (قوله) كذا قيل راجع لقوله كشريك الخطي (قوله) هنا (أي في الأكره) (قوله) كسر) أي في شرح فعله القصاص بقوله بأن كان المكروه نحو خطي سم وكردى (قوله) ويأتى (أي في شرح فالاصح وجوب القصاص (الخ) (قوله) وإن هذا مع عدم التمييز (الخ) يرد عليه أن موضوع المسئلة الغير المكف الشامل المميز وأيضاً لا يتأتى هذا التوجيه في العكس (قول المتن ولو أكره) بفتح الهزة بخطه مكافى مغنى وقضية قول الشارح الآتى وأكره ميز أنه يضم الهزة (قوله) بالكسر) إلى قول المتن أو على صعود شجرة في المغنى لا لقوله في ظنها (قول المتن صيداً) أي أو حجر أو نحو ذلك معنى (قوله) لأن خطاه أي المكروه بالفتح (قوله) نتيجة (الخ) جواب عما تمسك به مقابل الاصح من أنه شريك خطي وهو لا يقتل وحاصل الجواب أن خطاه الماشان لم أكره المستعمل الغنى بالنظر المكروه واعتبر كونه آلة له عش (قوله) دية مخففة) أي نصفها نهاية ومعنى سم (قوله) في ظنها) هذا التقيد غير متجه لأن الحكم لا يتبع بذلك كما هو ظاهر وقد وجهه بأن كونه في ظنها اعم من كونه في الواقع أيضاً السكنة يخرج ما لو تيقنا أنه صيد إلا أن يقال أنه مفهوم بالاولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالاطلاق سم (قول المتن على صعود شجرة) أي أو نزول بئر نهاية ومعنى (قوله)

بلا أمر بخطا لا هدر انتهى (قوله) وإن كان المأمور) أي الغير المميز أو الأجمعي والاتعلق برقبته كما تصرح به عبارة الروض فلا يتعلق برقبته شيء أي والفرض أنه غير ميز كما يصرح به صديقه وعبارة العباب كالروض وشرحه فرع من أمر عبد الله أو لغيره بقتل أو اتلاف مال ظالم أو أثم فإن أمثل العبد هو ميز تعلق به القود فإن عني أو كان مراهقاً فالمال في رقبته أو هو غير ميز أصغر أو جنون ضار أو أجمعي يعتقه وجوب طاعة أمره فالقود أو الغرم على الآمر والعبد آلة كيهمية أغربت على قتل انتهى وقضية قوله ضار أن غير الضاري يضمن دون الآمر لأن غير المميز من الضمان وليس آلة للآمر فكانه استقل (قوله) كسر) أي في قوله وإن كان المكروه نحو خطي (قوله) دية مخففة) أي نصف دية كما هو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المخففة بالمعنى المذكور هو الواجب في شرح الروض وهو ما يؤخذ من كلام الأنوار انتهى خلافاً لما في الروض من أنه لا شيء عليه مطلقاً وهو أحد وجهين مأخوذ من كلام أصله (قوله) في ظنها) هذا التقيد غير متجه لأن الحكم لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر وقد وجهه بأن كونه في ظنها اعم من كونه في الواقع أيضاً لكنه يخرج ما لو تيقنا أنه صيد إلا أن يقال أنه مفهوم بالاولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالاطلاق وبالجملة فاما كان يتجه هذا التقيد لو كان المراد أن ما أكرهه على رميه تبيين أنه رجل وليس كذلك بل المراد أنه أكرهه على رمى شيء هو صيد فأصاب شيئاً آخر هو رجل (قوله) فتجب الدية على عاقلته) أي على عاقلة المكروه كما جزم به في التهذيب وهو الظاهر وأن حكى ابن القطان في فروعه عن نص الشافعي أنها في ماله مر

على أحد) منها لأنها حطمان فعلى عاقلتهما الدية نصفين (أو) أكره (على صعود شجرة) ومثلاً وإن ما يترلق غالباً (فترلق ومات ففسده عمد) فتجب الدية على عاقلته إذ لا يقصد به القتل غالباً فأن قصد لكونها تترلق غالباً يؤدى ذلك للملاك غالباً فعمد

وإن لم تزلق غالباً بخطا (وقيل) ذو (عدد) إن أزلت غالباً مطلقاً وفارق هذا المسكره على قتل نفسه بأن متعاطى قتل نفسه لا تجوز معه السلامة بخلاف صعود الشجرة مطلقاً (أو) أكرهه من أولو الإجمعي السابق (على قتل نفسه) كاقول (٣٩١) نفسك والافتلتك فقتلها فلا قصاص

في الاظهر) ولادية كما اعتمدته
 المتأخرون ولا كفارة
 اذا جرى ليس باكره
 حقيقة لاتحاد الماموره
 والخوف به فكانه اختار
 القتل وقضيته انه لو اكره
 بما يتضمن تعذبا شديدا
 كاحراق او تمثيل ان لم يقتل
 نفسه كان اكرها وجرى
 عليه الزاو مال اليه الرافعي
 وله وجه وان رده البلقيني
 اما غير المميز فعلى مكرهه
 القود لا تنفأ اختياره وبه
 فارق الاعجمي لانه لا يجوز
 وجوب الامثال في حق
 نفسه واما غير النفس كاقطع
 يدك والاقنتك فهو
 اكره لان قطعها يرجى
 معه الحياة (ولو قال) حرلح
 اوقن (اقتل) والاقنتك
 فقتله) المقول له (فالْمذهب)
 انه (لاقصاص) عليه للاذن
 له في القتل وان فسق
 بامثاله والقود يثبت
 للمورث ابتداء كالدية
 ولهذا اخرجت منها
 ديونته وصاياها (و) من
 ثم كان (الاظهر) انه
 (لادية) عليه لان المورث
 اسقطها ايضا باذنه نعم
 تلزمه الكفارة والاذن
 في القطع يهدره وسرايته
 كما ياتي اما لوقال ذلك قن
 فلا يسقط الضمان وبل

وإن لم تزل غالبا فخطا) المعتمد انه شبه عمد وإن لم يزل غالبا والتقييد بالازلاق غالبا لاجل الضعيف وهو ان ذلك عمد سم ونهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى سواء قصد بها القتل ام لا كرى (قوله وفارق هذا) اى المكره على صعود الدائرة حيث ضمن وقوله المكره الخ اى حيث لم يضمن (قوله لا تجوز الخ) من التجوز (قوله مطلقا) اى ازلت غالبا لا (قوله او اكرهه) اى الى الفرع فى المعنى الا قوله وما الى اما غير المميز وقوله حر الى المتن وقوله نعم تلزمه الكفارة و الى الفصل فى النهاية الا قوله ولادية الى اذا جرى (قوله السابق) اى فى شرح وكذا على المكره كرى (قوله كاتل نفسك الخ) اى او اشرب هذا السم معنى (قوله والاقتلتك) ليس بقيد رشدى (قوله ولادية) خلافا لانه عبارة ويجب على الاول على الامر نصف لادية كما جزم به ابن المقرئ تبعالا صله وهو المعتمد اه وقوله نصف الدية اى دية عمد عش (قوله كما اعتمدته) عبارة المعنى كما ذكره الرافعى فى باب موجبات الدية وإن جرى به ابن المقرئ على وجوب نصف دية اه (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله وجرى) عبارة المعنى كما قاله الفرج الزاواه (قوله اما غير المميز) لصغرا وجنون معنى (قوله كاتل نفسك الخ) بقى ما لو قال اقتل نفسك والاقتطعت يدك والقياس انه ليس باكره عش (قوله اقتلتك) اشار به الى ما صرح به المعنى وعش من ان قول المصنف والاقتلتك ليس بقيد (قوله وإن فسق بامثاله) بقى ما يقع كثيرا ان الحاكم يسكر شخصا او يصبه ملاما انه يطلب من المتفرجين عليه قتله للتهوين عليه فهل اذا اجابه انسان وهون عليه بازهاق ووجه بائمه ام لافيه نظرا والاقرب عدم الحرمة لان فى ذلك تخفيفا على الاذن باسراع الازهاق وعدم تطويل الالم على ان موته بعدم تقطوع به عادة عش (قوله والقود ثبت الخ) من تمام التعليل والمراد به دفع ما قد يتمسك به المقابل من ان الحق فيه للوارث والمقتول اذن فى اسقاط ما لا يستحق عش (قوله ابتداء الخ) اى فى اخر جزء من حياته ثم ينتقل الى الوارث معنى (قوله عليه) اى القاتل (قوله والاذن فى القطع الخ) عبارة المعنى والنهاية هذا كله فى النفس فلو قال له اقطع يدى مثلا فقطعها ولم يمت فلا قود ولادية قولا واحدا قال فى الروضة فان مات فعلى الخلاف ولو قال اذنى والاقتلتك فقد فله احد كفى زوائد الروضة اه (قوله وسرايته) بالنصب عطف على ضمير يهده البارز (قوله اما لو قال ذلك) اى اقتلتى او اقطع يدى مثلا (قوله بل القود) اى بل يسقط القود وقوله فقط اى ويجب فى نفسه قيمته وفيما دون ارشه عش (قول المتن فليس باكره) هل الحكم كذلك وإن كان زيدو عمرو مجتمعين بمحل فرماهما المكره بسهم قاصدا احدهما لى التعيين محل تأمل الانتفاء الاختيار حينئذ سيد عمر (قوله انهشه) اى لو انهش شخصا (قوله على قتل اخر) اى شخص اخر متعلق بحث (قوله او نفسه) اى على قتل نفسه كرى عبارة الرشيدى اى قتل غير المميز وقوله فى غير الاعجمى اى اما هو فلا يقتل به اذ هو لا يجوز وجوب الطاعة فى حق نفسه كما مر اه (قوله او عكسه) اىلقى شخصا على سبع ضار (قوله فى مضيق) راجع للعكس واصله (قوله او اغراه به فيه) اى اغرى سباعضاريا بشخص فى مضيق (قوله قتل به) جواب قوله انهشه الخ على حذف عاطف ومعطوف اى قتلته قتل الخ (قوله اوحية) اى التى عليه حية رشيدى وكرى اى او عكسه (قوله اوحية فلا الخ) محل تأمل بالنسبة لما

القود فقط (ولو قال) اقتل (زيد او عمرا) والافتك (فليس با كراه) فيقتل المامور بمن قتله منهما لا اختياره له ولو على الامر الاثم فقط (فرع) انه شبه نحو عقرب او حية يقتل غالبا وحت غير ميز كاعجمي يعتقد وجوب طاعة امره على قتل اخر او نفسه في غير الاعجمي او التي عليه سماعا ربا يقتل غالبا او عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه او اغراه به فيه قتل به لصدق حد العمد عليه او حية فلا

الادى حتى في المضيق

والسبع يشب عليه فيه دون المتسع نعم ان كان السبع المغرى في المتسع ضاريا شديد العدو ولا يتأتى الهرب منه وجب القود على المعتمد ولوربط يبابه او دهايزه نحو كلب عقور ودعا ضيفا فافترسه هدر كما ياتي قبيل السير لانه يفترس باختياره ولا الجاء من الداعي وبه فارق ما لو غطى برا

بممر غير عيز بخصوصه ودعا له لجل الغالب انه ممر عليها فاناه فوق فيها ومات فانه يقتل به لانه تغير والجاه يفضى الى الهلاك في شخص معين فاشبه الاكراه بخلاف ما لو غطاها ليقع بهامن يمر من غير تعين فانه لا يقتل اذ لا تتحقق العمدية مع عدم التعين كما مر اما المميز ففهيدي شبة العمد

﴿ فصل في اجتماع مباشرتين ﴾ اذا وجد من شخصين معا (اى حال

كونهما مقترنين في زمن الجناية بان تقارنا في الاصابة كما هو ظاهر ومحل قول ابن مالك مخالفا للعلب وغيره انها لا تدل على الاتحاد في الوقت كجميعا حيث لا قرينة (فعلان مزهقان للروح (مذفقان) بالمهملة والمعجمة اى مسرعان للقتل (كحز) للرقبة (وقد

ينقل عن بعض الحيات من ان لها ضرارة كالسبع ثم رايت في الروضة عن القاضي حسين اشارة لذلك سيد عمر عبارة عرش ظاهره ولو كانت شديدة الضرارة لكن قد يشكك بما تقدم فيه لو القاه في بئر بها ضرار من سبع اوحية او مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضرارة (قوله مطلقا) اى سواء كان في متسع او مضيق كرى (قوله شب) اى يظفر كرى (قوله فيه) اى في المضيق (قوله ولوربط الخ) ومثله بل اولى ما اعتيد من تربية الكلب العقور عرش (قوله وبه) اى بقوله ولا الجاء الخ (قوله بممر غير عيز) بالاضافة سم (قوله بخصوصه) اى بخصوص ذلك الغير والمراد ان يكون لغير المميز المدعو ممر غيره فتأمل عرش اقول يرد المراد المذكور كلام الشارح بعد (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض للضمان بالمال سم عبارة الرشيدى وظاهر انه يجب دية وانظر اى دية هي اه اقول قضية ما قدمنا عن الرشيدى وعرش في اوائل الباب في قصد واحد من الجلاء لابعينه انهاء دية شبه عمد (قوله كمر) اى في حد العمد كرى (قوله اما المميز ففهيدي شبة العمد) اى والقرض انه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها وكنت غطيها عدم تغطيها لكن لم يره المدعو لعى او ظلمة سم وينبغي ان التعبير بالغالب في كلامه ليس بقيد لان شبه العمد لا يشترط فيه ذلك بل النادر فيه كالفال عرش

﴿ فله في اجتماع مباشرتين ﴾ (قوله في اجتماع) الى التنبيه في النهاية (قوله في اجتماع مباشرتين) اى وما يذكر معه معنى اى من قوله ولو قتل مريض الخ عرش (قول المتن مباشرتين) بفتح الشين (قول المتن من شخصين) اى مثلا معنى (قوله ومحل قول الخ) مبتدا خبره قوله حيث لا قرينة (قوله انها الخ) اى لفظة معا (قوله حيث لا قرينة) والقرينة هنا قوله وان انها الخ المفيد للترتيب الدال على ان ما قبله عند الاتحاد في الزمان سم وعرش ورشيدى (قول المتن فعلان) اى مثلا معنى (قول المتن مزهقان) صفة فعلان وقوله مذفقان صفة اخرى قوله ولا عطف عليه اى او غير مذفقين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفقان صفة فعلان لانه قسم الفاعلين الى المذفقين وغير المذفقين وانه يتعين كونه خبر مبتدا محذوف اى وهما مذفقان او لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدله لا نقلا ولا عقلا اذ لا منع من وصف الشئ بصفتين مباينتين فتأمل سم على حجج اه عرش وقوله ان بعضهم الخ منه المغنى والعبرة (قوله مزهقان للروح) اى بحيث لو انفرد كل منهما لا يمكن احالة الازهاق عليه معنى اى ولو بالسرارية عرش (قوله او جرح من واحد الخ) اى او قطع عضوه من واحد وقطع اعضاء كثيرة من اخر سم على المنهج عرش (قوله فيقتلان) ببناء المفعول عبارة المغنى يجب عليهما القصاص وكذا الدية اذ اوجب وجود السبب منهما اه وعبارة عرش فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس لا الجراحات اه (قوله

مطلقا) اى فلا يقتل به وغير في الروض بانه لا ضمان (قوله دون المتسع) قال في شرح لانه لم يلجئه الى قتل ولا ما قتله باختياره لان السبع ينفر بطبعه من الادى في المتسع فجعل اغراؤه كالعدم وهذا فارق ما مر من ايجاب القصاص على من امر مجنون ناضرا يا او عجميا يعتقدا طاعة امره بقتل فقتل ولو بمتسع انتهى وتضيته تقيد قول الشارح اوحث غير من بالضرارى في غير الاجمى الا ان يفرق بين مجرد الامر وبين الحث لكن في الروض وشرحه بذكر مسائل اغراء السبع والمجنون الضرارى كالسبع المغرى في المضيق وفارقه في المتسع لان المتسع ينفر فيه من الادى كما مر بخلاف المجنون انتهى فقيد اغراء المجنون بالضرارى (قوله بممر غير عيز) مضاف لغير (قوله فانه لا يقتل) لم يتعرض للضمان بالمال (قوله اما المميز) والقرض انه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها وكنت غطيها عدم تغطيها لكن لم يرها المدعو لعى او ظلمة

﴿ فصل في اجتماع مباشرتين ﴾ (قوله حيث لا قرينة) والقرينة هنا قوله وان انها رجل الخ (قول المتن مزهقان) صفة فعلان وقوله مذفقان صفة اخرى قوله ولا عطف عليه اى او غير مذفقين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفقان صفة فعلان لانه قسم الفاعلين الى المذفقين وغير المذفقين وانه يتعين كونه خبر محذوف اى وهما مذفقان او لا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لاستدله نقلا ولا

للجثة (او لا) اى غير مذفقين (كقطع عضوين) او جرحين او جرح من واحد ما مثلا من اخر فوات منهما (فقتلان فيقتلان) اذ

لأدب جرح له نكابة باطنا أكثر من جروح فان ذنف أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككنا في تدفیف جرحه لان الأصل عدمه والقول لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة وبه فارق نظائر ذلك الاتي في الصيد فان النصف يوفى فان بان الأمر أو اصطالحوا الا قسم بينهما (تنبيه) هل على مقارن المذنب ارش جرحه أو قوده لاستقرار الحياة عند اول الاصابة (٣٩٣) أو لا لعدم استقرارها عند تمام الاصابة

كل محتمل وقد تنافى في ذلك مفهوم ما قولهم ان تقدم الجرح على التدفیف ضمن أو تاخر فلا والذي يتجه الاول (وان انها رجل) أي أو صله جان (الى حركة مذبوح بأن لم يبق) فيه ادراك (والبصار ونطق وحركة اختيار) قيل الاولى اختيارات وانما يتجه ان علم تنوين الاووين في كلام المصنف والاحتماء على عدم تنوينها تقديرا للاضافة فيها (ثم جنى آخر فالاول قاتل) لانه الذي صيره لحالة الموت ومن ثم اعطى حكم الاموات مطلقا (ويعزر الثاني) لهنك حرمة ميت وأفهم التقييد بالاختيار انه لا اثر لبقاء الاضطرار فهو معه في حكم الاموات ومنه ما لو قد يظنه وخرج بعض احشائه عن محله خروجا يقطع بموته معه فانه وان تكلم بمنظّم فاعلم ان ذلك ماء فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجيران ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف ما لو بقيت أحشاه كلها بمحلها فانه

لأدب جرح الخ) راجع لقوله أو جرح من واحد الخ (قوله فان ذنف) كذا في المغني (قوله وإن شككنا الخ) غاية (قوله في تدفیف جرحه) أي جرح الآخر سم (قوله لان الأصل الخ) قضيته ضمانه بالمال أو قصاص الجرح ان أو جب الجرح قصاصا كالموضحة كانا مترتين فان تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما يأتي في حج عش (قوله عدمه) أي التدفیف عش (قوله وبه فارق) أي بقوله لان الأصل عدمه الخ عش (قوله فان النصف) أي نصف الصيد (قوله فان بان الأمر أو اصطالحا) أي فذاك عش (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله والذي يتجه الاول) وظاهر انه ان أو ضح مع ابتداء المذفقة وهشم مع انتهائها والوصول إلى حالة التدفیف فالواجب ارش الموضحة لا غير سيد عمر (قوله الاول) أي وجوب الارش أو القود (قوله جان) اشارة إلى ان الرجل ليس بقدر شيدى (قوله إلى حركة مذبوح) ولو شرب سماء انتهى به إلى حركة مذبوح فالظاهر انه كالجريح عميرة اه سم على منهج عش (قول المتن بان لم يبق البصار ونطق الخ) والحياة التي يبق معهما ما ذكر وهي المستقرة ويقطع بموته بعد يوم أو ايام هي التي يشترط وجودها في إيجاب القصاص دون المستمرة وهي التي لو ترك مع العاش معنى ونهاية (قوله قيل) إلى المتن في النهاية (قوله ان علم) أي من خط المصنف أو الرواية عنه وقوله تنوين الاولين هما البصار ونطق عش (قوله حملناه) أي كلام المصنف (قوله تقرير للاضافة) الاولى جعله بمعنى اسم الفاعل حالا من النون ويجوز جعله علة لعدم التنوين (قول المتن فالاول قاتل الخ) وظاهر لإطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق بين كون فعل الاول عمدا وكونه خطأ أو شبهة عدل عدم الفرق بين كونه مضمونا أو كونه غير مضمون كما لو انها سبع إلى تلك الحالة فقتله آخر عش وقد يفيد ذلك ما مر انفاع المغني والنهاية (قوله ومن ثم اعطى حكم الاموات الخ) قضيته جواز تجهيزه ودفنه حينئذ وفيه بعدوانه يجوز تزويج زوجته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورته إلى هذه الحالة وانه لا يرث من مات من أقارب به عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك اه سم أقول ولا بعدا ايضا انه تقسم تركته قبل موته عش وحلي عبارة المغني وحالة المذبح تسمى حالة الياس وهي التي لا يصح فيها اسلام ولا ردة ولا شيء من التصرفات وينقل فيها ماله لورثته الحاصلين حينئذ لمن حدث ولو مات له قريب لم يرثه اه (قول المتن ويعزر الثاني) أي فقط عش (قوله لهنك حرمة ميت) الافصح في مثله التخفيف بخلاف الحي فان الافصح فيه التشديد ومنه قوله تعالى إنك ميت وإنهم ميتون عش (قوله وأفهم الخ) أي بالاولى وقوله فهو مع الخ انظر هل يترتب عليه غير ما يترتب على الاول (قوله ومنه) أي من الأصل إلى حركة مذبوح (قوله مالو قد) أي شق رشيدى (قوله بعض احشائه) أي أمعائه عش (قوله كطلب من الخ) عبارة المغني حكى ابن أبي هريرة ان رجلا قطع نصفين فتكلموا واستقى ماء فسقى وقال هكذا يفعل بالجيران اه (قوله ذلك) أي الوصول إلى حركة مذبوح (قوله ليس عن روية الخ) بل يجري مجرى الهذيان الذي لا يصدر عن عقل صحيح ولا قلب ثابت معنى (قوله وصريحها) أي عبارة الانوار (قوله ان قوله) أي الانوار (قوله ويرجع) إلى الفرع في المغني وإلى

عقلا اذا ما منع من وصف الشيء بصفة متباينتين (قوله وان شككنا في تدفیف جرحه) الضمير يرجع للاخر في قوله فلا يقتل الآخر كما في تنبيهه (قوله ادراك الخ) وهذه الحالة المستقرة التي يبق معها الادراك ويقطع بموته بعد يوم أو ايام بخلاف الحياة المستمرة وهي التي لو ترك مع العاش مر (قوله مطلقا) قضيته جواز تجهيزه ودفنه حينئذ وفيه بعدوانه يجوز تزويج زوجته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورته

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق بعض أمعائه لان بعض المهرة فعل فيه ما كان سببا للحياة مدة بعد ذلك وعبارة الانوار لو قطع حلقومه أو مريته أو أخرج بعض أحشائه وقطع بموته لاحالة وصريحها أن مجرد اخراج بعض الاحشاء قد تبق مع الحياة على أن قوله وقطع بموته لاحالة يرد عليه ما يأتي في باب الصيد والذبايح أنه مع استقرار الحياة لا أثر لقطع بموته بعدو ظاهر أن ما هنا كذلك اذا ظاهر أن تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعدمه ثم يأتي هنا ويرجع فيمن شك

في وصوله لها الى عدلين خيرين (وإن جنى الثاني قبل الانتهاء اليها فان ذنب كجز بعد جرح فالثاني قاتل) لقطعه اثر الاول وإن علم انه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الاول قصاص العضو (٣٩٤) اومال بحسب الحال) من عمد وضده ولا نظرا لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده

(والا) يذفف الثاني ايضا ومات بهما كان قطع واحد من الكوع وآخر من المرفق او اجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق او لا الى آخره لان ذلك في المعية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريضا في النزاع) وهو الوصول لاخر رمق (وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله (القصاص) لانه قديعش مع انه لا سبب بحال الهلاك عليه ثم تخالفهما إنما هو بالنسبة لحو الجنابة عليه ومضير المال للورثة اما الاقوال كالا سلام والردة والتصرف فهما سواء في عدم صحتها منهما (فرع) اندملت الجراحوا استمرت الحى حتى مات فان قال عدلا طلب انهما من الجرح فالقود وإلا فلا ضمان (فصل في شروط القود) ووطأ لها بمسائل يستفاد منها بعض شروط اخرى كما لا يخفى على المتأمل اذا (قتل) مسلم (مسلبا ظن كفره) يعني حرابته او شك فيها الى هل هو حرني او ذمي فذكره الظن تصوير او أراد به مطلق التردد او الاشارة لخلاف (بدار الحرب) كأن كان عليه ذى الكفار او رآه يعظم آثمتهم واثبات اسلامه مع

الفصل في النهاية (قوله في وصوله لها) أى الى حركة مذبوح مغنى (قوله الى عدلين الخ) فلم يوجد أو تميرا فهل يقال بالاضمان لانه الاصل اولافيه نظرو ويحتمل ان يقال يجب دية عمد دون القصاص لانه يسقط بالشبهة عش (قول المتن اليها) أى حركة مذبوح مغنى (قول المتن بعد جرح) أى من الاول مغنى قال عش الجرح هنا بفتح الجيم لانه مثال للفعل والاثرا الحاصل به جرح بالضم اه (قوله لقطعه اثر الاول الخ) عبارة المغنى فعليه القصاص أى او الدية الكاملة لان الجراح إنما يقتل بالسراية وحوز الرقبة بقطع اثره ولا فرق بين أن يقع الهرم من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان له في الحال حياة مستقرة وقد عمد عمر رضى الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بعده ووصاياه اه وقوله ولا فرق الخ في شرح الروض مثله (قوله وان علم انه) أى ان الاول رشيدى أى جرحه (قوله كان قطع الخ) عبارة الروض وان جرحاه جرحا يقتل غالبا كان قطع احدهما الساعد والآخر العضد اه (قوله او اجافاه) من الاجافة (قوله وهو) أى النزاع عش (قوله لانه قديعش) قال الامام ولو انتهى المريض الى سكرات الموت وبدت مخاليه لم يحكم بالموت وإن كان يظن أنه في حالة المقدود و فرقا بأن انتهاء المريض الى تلك الحالة غير مة قطوع به وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المقدود ومن في معناه مغنى (قوله ثم تخالفها) أى الجريح والمريض عبارة المغنى (نتية) قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه ووردته وليس مراد ابل ما ذكر اه هنا من انه ليس كالميت محمول على انه ليس كالميت في الجنابة وقسمة تركته وتزوج وجاته ما في غير ذلك من الاقوال فهو فيه كالميت بقرينة ما ذكر اه في الروضة من عدم صحته وصيته واسلامه ووردته ونحوها وحاصله ان من وصل الى تلك الحالة بخنائة فهو كالميت مطلقا ومن وصل اليها بغير جنائة فهو كالميت بالنسبة لأقواله والحق بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن اه

(فصل في شروط القود) (قوله في شروط القود) الى قوله او قتله في النهاية (قوله بعض شروط اخرى) يوم انه اهمل بعضها لم يصرح به ولا يستفاد من كلامه هنا فعله ما مر في اول الباب من كون القتل عمدا وظلما (قوله يعنى حرابته الخ) أى لا يكتفى ظن كفره بل لابد من ظن حرابته اما اذا ظنه ذميا فسياتي في كلامه ان المذهب وجوب القصاص مغنى (قوله او ذمي) انظر لم صور به مع ان مثله مالو شك في انه حرني او مسلم كما ياتي رشيدى (قوله او اراد به) أى الظن عش (قوله مطلق التردد) يشمل الوهم وظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله او الاشارة) الاولى تنكيده وتقدمه على قوله او اراد الخ (قوله لخلاف) لم نطلع عليه عبارة الدميرى وهذا الى عدم القصاص على من ظن حرابته مما لا خلاف فيه ثم ذكر محترز ظن الحرابة كما باتى في الشارح فلم يتعرض للخلاف فيه عش (قوله كان كان الخ) تصوير لظن حرابته (قوله ذى الكفار) أى الحريرين عش (قوله وإثبات اسلامه) أى القول به (قوله مع هذين) أى التزنى والتعظيم عش (قوله مطلقا) أى بدار الحرب وغيرها عش (قوله في دار الحرب) خرج به دارنا فيكون ردة عش ولعلم ارادوا بدار الحرب هنا كما يفيد التعليل ما يشمل دار الكفر بان استولى الكفار على بلاد الاسلام ويحكمون على المسلمين واليه اشارة سم بمانصه قوله بدار الحرب انظر هذا التقيد مع ما باتى في شرح او بدار الاسلام اه (قوله الاول) أى التزنى (قوله كذلك) أى سببا لظن حرابته مع بقاءه على الاسلام عش (قوله على مقالة غيره) أى من عدم الردة مطلقا (قوله او محل كلامه الخ) أى ثم واما هنا فمصور

الى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات من أقاربه عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك

(فصل في شروط القود) (قوله او شك فيها الى هل هو حرني او ذمي) خرج مالو شك هل هو حرني مثلا او مسلم كما سيأتي (قوله بدار الحرب) انظر هذا التقيد مع ما باتى في قوله او بدار الاسلام (قوله

هذين لان الاصح أن التزنى يزيمهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آثمتهم في دار الحرب لاحتمال اكراهه أو نحوه فان قلت بدار الرافعى يجعل الاول ردة مع ذكره هنا كذلك قلت أما جرى هنا على مقالة غيره أو قصد مجرد التصوير أو محل كلامه في غير دار الحرب

لما تقرر في الثاني بل أولى
أو قتله في صفهم ولو بدارنا
ولم يعرف مكانه وان لم يظن
كفره (فلا قصاص) (لوضوح
عذره (وكذا لادية) علم
ان في دارهم مسلما أم لا عين
شخصا أم لا عهد حرا به من
عينه أم لا كأي (في الأظهر)
لأنه أسقط حرمة نفسه وثبوتها
مع الشبهة محله في غير ذلك
نعم تجب الكفارة قطعاً لانه
مسلم باطنا ولا جنانية منه
تقتضي اهداره مطلقاً
وخرج يظن حرا بته الصادق
بهدها وعده كما تقرر مالم
اتقن ظنها وعدها فان عهد
أو ظن اسلامه ولو بدارهم
أو شك فيه وكان بدارنا
فيلزمه القود لتصيره أو
بدارهم أو بصفهم فهدر
لما مرأما إذا عرف مكانه
بدارنا فكفنته بها في غير
صفهم حتى إذا قصد قتله
قصداً معيناً له كما علم بدارهم
قتل به أو قتل غيره فاصابه
لزمهم دية مخففة وبقولنا
مسلم ذم لم نستعن به في قتل
به (أو) قتل مسلماً ظن
كفره سواء حرا بته
ورده وغيرهما كان رأى
عليه زهيم أو رآه يعظم
آلهم (بدار الاسلام)

بدارا الحرب لا تناقض وان كرضيه في نفسه إذا لم يتقدم الرد مطلقاً (قولاً) (لما تقرر) وهو
قوله وكذا في ظم آلهم بدار الحرب كرضي أي أي بغيره، عبارة الوشيدى أي من احتمال الإكراه (قولاً)
بل (أولى) أي بل أتى في دار الحرب أولى إدم كونه كدراً كرضي (قولاً) (أو قتله الخ) عطف على قتل
مسلم أو خير المني والراجح ما لا يقدح في كفره انما من قول وان لم يظن كفره (قولاً) (ولم يعرف مكانه)
أي محله في صفهم فان عرفه ففيه القود كما يأتي عبارة المني وأترتبة قولنا ظن كفره عما إذا لم يظن فيه تفصيل
فان عرف مكانه وقصد فكتله بدارنا الخ وان لم يعرف مكانه ورمى سبها إلى صف الكفار نظر ان لم يبين
شخصا أو عين كافر افخطاوا صاحب مسلماً لا قود ولا دية وكذا لو قتله في بيته أو غارة ولم يعرفه وان عين شخصاً
فاصابه فكان مسلماً قصاص وفي الدية والقولان فبين ظنه كافر أم بحدف (قولاً) (علم ان في دارهم)
إلى قول المتن وفي القصاص في المني (قولاً) (في دارهم) أي أوفى صفهم (قولاً) (عين شخصاً) كان المراد به عينه
للمنى مثلاً أي قصده بالرمى سم (قولاً) (كأي) أي في قوله الصادق الخ (قولاً) (لأنه أسقط) إلى قوله أما إذا
عرف في النهاية (قولاً) (لأنه أسقط الخ) أي تقام في دار الحرب التي هي دار الإباحة بمعنى أي أوفى صفهم
(قولاً) (وثبوتها) أي الدية (قولاً) (في غير ذلك) أي فيما إذا لم يسط حرمة نفسه بدارهم (قولاً) (مطلقاً) أي
أهداراً مطلقاً حتى بالنسبة للكفارة (قولاً) (كما تقرر) أي في شرح وكذا لادية (قولاً) (ولو بدارهم) ويحتمل
أو بصفهم سم وهو ظاهر كما جزم به شرح فقال قوله وكان بدارنا أي وليس بصفهم لما يأتي (قولاً)
فيلزمه القود بشرط علم مثل المسلم ومعرفة عينه نهاية ومعنى (قولاً) (أو بدارهم أو بصفهم الخ) أي
أو شك فيه بدارهم الخ سم (قولاً) (لما مر) أي من قوله لوضوح عذره شرح (قولاً) (أما إذا عرف الخ)
محتز قوله ولم يعرف مكانه (قولاً) (لما مر) أي في بحثه بعد (قولاً) (لزمه دية مخففة) عبارة المني
فدية مخففة على العائلة (قولاً) (أو بدارنا) أي في قوله إذا قتل مسلم الخ سم (قولاً) (لم نستعن به)
فلو استعنا به لم يقتل ثم ظاهره وان كان المستعين به ذميراً لا مأموراً من المسلمين وهو ظاهر شرح (قولاً) (ظن كفره)
الخ) خرج به العهد حرياً وسبق في قوله العهد حرياً الخ سم (قولاً) (وغيرهما) أي كذمته
(قولاً) (وليس) إلى قوله العهد في النهاية إلا قوله ان أراد إلى بل الدية وقوله وجهه (قولاً) (عليه زهيم)

عين شخصاً أم لا) كان المراد عينه بالرمى مثلاً أي قصده بالرمى (قولاً) (ولو بدارهم) يحتمل أو بصفهم (قولاً)
أو بدارهم أو بصفهم) أي أو شك فيه بدارهم أو بصفهم قد يخرج على ذلك ما وقع لبعض الصحابة من قتله من
سمع اسلامه وحمله على انه تقي وكان ذلك في دارهم أو بصفهم فاعلمه شك في صدور ما سمعه على غير وجه التقية
وقد يقال قضية الشرع الاعتداد بالاسلام وعدم جواز التعويل على ما يفتق من الارتياح في صحته وكونه تقية
فتشكل الواقعة إلا ان يقال هي واقعة حال محتملة على انه قد يقال ليس هذا من قبيل الشك المراد هنا لان
الظاهر انه ليس المراد الا انه لم يعلم حاله لا قبله ولا في الحال بل تردد في انه مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة
انه يعده حرياً ثم سمع منه كلمة الاسلام فحملها على التقية فهذا شيء آخر يحتاج الى التامل ثم رايث النووي في
شرح مسلم ذكر ان في وجوب الدية قولين للشافعي (قولاً) (ايضاً) أو بدارهم أو بصفهم فهدر) بقي مالم اراد قتل
حري يعلم انه حري في دارهم مثلاً فقال لا اله الا الله فقتله لا اعتقاده انه قالها تقية كما وقع لاسامة رضي الله
تعالى عنه كما رواه مسلم وان النبي ﷺ بالغ في انكار ذلك عليه وقد قال النووي في شرحه واما كونه
مسلماً لم يوجب له على اسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة فقد يستدل به لاسقاط الجميع ولكن الكفارة
واجبة والقصاص ساقط للشبهة وان ظنه كافر او ظن ان اظهر كلمة التوحيد في هذه الحالة لا تجعله مسلماً وفي
وجوب الدية قولان للشافعي وقال بكل منهما بعض من العلماء ثم اجاب بان الكفارة على التراخي
وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز وبان اسامة ويحتمل انه كان معسراً فاخرت الدية على قول الوجوب
أيساره (قولاً) (أما إذا عرف مكانه بدارنا) اخرج دارهم فليراجع (قولاً) (وبقولنا مسلم) أي في قوله إذا قتل مسلم
مسلماً الخ (قولاً) (ظن كفره) خرج مالم العهد حرياً وسبق في قوله العهد حرياً فبقيا قتل بدارنا الخ (قولاً)

وليس في وصف الحريين (وجبا) أي القود والدية على البدل كما يأتي لأن الظاهر من حال من بدارنا العصمة وإن كان على زيهم (وفي القصاص قول) أنه لا يجب إن رآه زيهم مثلاً لأنه ابطال حرمة بظهوره بزيمه أو بتعطيله لآلهم بل الدية لأنه كان من حقه في دارنا التثبت بما مجرد ظن الكفر فيجب معه القود قطعاً (أو) قتل (من عهده مرتداً أو ذمياً) يعني كافراً غير حربي ولو بدارهم (أو عبداً وظنه قاتل أبيه فبان خلافه) أي أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه (فالمذهب وجوب القصاص) عليه لوجود مقتضيه وجهه وعهده وظنه لا يبيح له ضرباً ولا قتلاً ولو في المرتد لأن قتله الإمام وفارق ما مر في الحربي بأنه يخلى بالمهادنة والمرتد لا يخلى فتخليته دليل على عدم رده أو ما لو عهده حريباً فقتله بدارنا فإنه يقتل به على ما جرى عليه شارح لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود ويوجه بعذره باستصحاب كفره المتيقن فهو كما لو قتله بدارنا في صفهم ويفرق بينه وبين ظن كفره بدارنا كان راه على زيهم بأن هذه القرينة أضعف من تينك كما هو ظاهر ومحل الخلاف في القود كما تقرر أما الدية فالوجه وجوبها

أي ويعظم آلهتهم (قوله وليس في صف الخ) أو في صف الحريين وعرف مكانه على ما تقدم سم (قوله وليس في صف الحريين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في الاظهر معنى (قوله أي القود) أي ابتداء والدية على البدل أي بدلاً عن القود محلي (قوله على البدل) وقد يقال وجوب القصاص إن وجدت المكافاة والدية إن لم توجد ع (قول المتن وفي القصاص قول) محله حيث عهده حريباً قتل قطعاً بخلاف من بدار الحرب فإنه يكفى ظن كونه حريباً وإن لم يعهده نهاية (قوله أما مجرد الظن الخ) محترز ظن حرابته كان رأى عليه الخ سم عبارة السيد عمر أي الظن الخالي عن قرينة تؤيده ككونه على زيهم أو يعظم آلهتهم اه (قوله غير حربي) سيد كرمته (قوله لوجود مقتضيه) عبارة المغنى نظراً إلى ما في نفس الأمر لأنه قتله عمداً وعدواً والظن لا يبيح القتل اه (قوله لوجود مقتضيه) وهو المكافاة ع (قوله وعهده) عطف تفسير على جهله (قوله وظنه) الو أو معنى أو (قوله لأن قتله للإمام) قضيته أنه لا يجب القصاص على الإمام والمعتد إطلاق المتن إذ كان من حقه التثبت معنى وفي ع (عن سم على المنهج ما يوافقه) (قوله وفارق ما مر في الحربي) أي إذا كان في دارهم رشيدى عبارة سم لعل مراده بالنسبة لدارهم لأن عدم وجوب القصاص في عهده حريباً إنما مر بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسنذكره آنفاً لكن قد يشكل الفرق حيثئذ اه (قوله ما مر في الحربي) أي في أول الفصل كرى (قوله لكن جرى شيخنا في شرح المنهج الخ) وعدم القود صريح الروض سم وع (قوله كغيره) أي غير الشيخ (قوله على أنه لا قود الخ) جزم به النهاية (قوله في صفهم) أي ولم يعرف مكانه كامر (قوله بأن هذه القرينة) أي التزني بزيمه مثلاً (قوله من تينك) أي استصحاب الكفر المتيقن والمقام في صفهم (قوله فالوجه وجوبها معتمد ع) عبارة الحلبي وعليه دية العمد خلافاً لما في شرح الارشاد اه أي في الامداد والاسعاد من عدم وجوب الدية (قوله ولو قتل مسلماً تترس الخ) عبارة الروض وشرحه في الجهاد أو تترسوا

وليس في صف الحريين) أو في صف الحريين وعرف مكانه على ما تقدم (قوله أما مجرد ظن الكفر الخ) محترز قوله كان رأى عليه زيهم الخ (قوله ما مر في الحربي) لعل مراده بالنسبة لدارهم وعدم وجوب القصاص في عهده حريباً إنما هو بالنسبة لدارهم أما لدارنا فسيذكره لكن قد يشكل الفرق حيثئذ (قوله لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح الروض (قوله أما الدية فالوجه وجوبها) خالفه في شرح الارشاد حيث قال ما نصه لأن عهده حريباً فقتله وهو على زى الكفار بدارنا أو دارهم أو صفهم فلا قود لى أن قال وكذا الدية فيه على الأوجه وإن اقتضى كلام المصنف وجوبها أو تضاده في الاسعاد اهو قضيته أن في الدية إذا قتله بدارهم غير مقول أو غير مرجح لهم حيث عبر فيه بالأوجه أيضاً وقضية قوله السابق هنا عهد حراية من عينه أو لا خلافه (قوله ولو قتل مسلماً تترس به المشركون الخ) عبارة الروض وشرحه في باب الجهاد أو تترسوا بمسلم وذمى فلا ترميهم لأن لم تدع ضرورة إلى رميهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلورمى رام فقتل مسلماً فحكمه معلوم بما مر في الجنائيات فلو دعت ضرورة إلى ذلك جاز رميهم وتوقيناه أي المسلم أو الذمى بحسب الامكان فإن قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتل ليس له كبير جدوى وجبت الكفارة لأنه قتل معصوماً وكذا الدية إن علمه القاتل مسلماً إذا كان يمكنه توقيه والرمي إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلماً وإن كان يعلم أن فيهم مسلماً لشدة الضرورة لا القصاص لأنه مع تجوز الرمي لا يجتمعان وإن تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرسه فرماه مسلم فآلفه ضمه إلا أن اضطر بأن لم يمكنه في الالتحام الدفع إلا بأصابعه فلا يضمه في أحد الوجهين وقطع المتولى بأنه يضمه اه باختصار وقوله السابق بما مر في الجنائيات إشارة إلى التفصيل المذكور هنا السابق في كلام الشارح كغيره الذي منه ما إذا عرف مكانه الخ وقوله في المسئلة الأخيرة ضمه ينبغي بالقود أن قصد قتله معينا وبالدية المخففة إن قصد غيره فإصابه (قوله أيضاً ولو قتل مسلماً تترس به المشركون) الظاهر أنه أراد بهذه الصورة ما في الحاشية المتقدمة عن الروض وشرحه في قوله فإن قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتله الخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى رميهم لا المنقول عنهما

بدارهم فان علم اسلامه لم يمتد به ولا فلا (ولو ضرب) من لم يبيع له الضرب (مريض جاهل مرضه ضربا يقتل المريض) دون الصحيح غالبا (وجب القصاص) عليه لتقصيره فان عني على الدية فكلها على الضارب وان فرض (٣٩٧) ان للرض دخلا في القتل (وقيل

لا) يجب عليه لان ما أتى به غير مهلك في ظنه ويرد بانه لا عبرة بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظن انه صحيح وطيب سقاه دواء على ما يأتي لظنه انه محتاج اليه لا دية أي دية شبه العمد كما هو ظاهر ولو علم بمرضه او كان مرضه يقتل الصحيح ايضا وجب القود قطعوا وعلم ان للقود شروطا في القتل قد مرت وفي القاتل وستاتي وفي القاتل كما قال (ويشترط لوجوب القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (في القاتل اسلام) مع عدم نحو صيال وقطع طريق للخبر الصحيح فاذا قالوا هم عصمو أمي دماءهم و أمو لهم لا يحقها (أو أمان) يحقن دمه بعقد دمة أو عهد أو أمان مجرد ولو من الآحاد أو ضرب رق لانه به يصير مالا للمسلمين وماله في امان لعصمته حينئذ ويشترط للقود وجود العصمة التي هي حقن الدم من اول اجزاء الجنابة كالرعي إلى الزهوق كما يأتي (فيهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تعين قتله في دفع شره (الحربي) ولو نحو امرأة وصبي

بمسلم وذمي فلا ترميهم ان لم تدع ضرورة إلى رميهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلو رمى رام فقتل مسلما لحكمه معلوم مما مر في الجنائيات فلودعت ضرورة إلى ذلك جاز رميهم وتوقيناه أي المسلم أو الذمي بحسب الامكان فان قتل مسلم رجبت الكفارة وكذا الدية ان علمه القاتل مسلما إذا كان بممكنه توقيه والرمي إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيه مسلما لا القصاص وان تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرسه فراه مسلم ضمنه إلا ان اضطر بان لم يمكنه في الانحام الدفع إلا باصا بته فلا يضمنه في احد وجين وقطع المتولى بانه يضمنه انتهت باختصار والظاهر ان مراد الشارح هنا قول الروض وشرحه المار فان قتل مسلم وجبت الكفارة الخ المفروض فيها إذا ادعت ضرورة إلى رميهم سم (قوله بدارهم) انظر مفهوماه ولعل المراد بدارهم هنا ما يشمل ما استولى عليه من دار الاسلام (قوله ولا فلا) أي فلا تلزمه الدية وتجب عليه الكفارة ع (قوله من لم يبيع) إلى قوله بشرط ان لا يرجع في النهاية (قوله لتقصيره) لان جهله لا يبيع له الضرب مغنى ونهاية (قوله نحو مؤدب) كالزوج والمعلم مغنى (قوله الادية) فاعلم لم يلزم كركدي (قوله ولو علم بمرضه) إلى قوله ويشترط للقود في المغنى (قوله وقد مرت) وهي كونه عمدا ظاهرا من حيث الاتلاف (قوله بل والضمان) أي الشامل للدية (قوله وقطع طريق) أي تحتم قتله به كما يأتي سم (قوله فاذا قالوها) أي لا لاله إلا الله مغنى (قوله لا يحقها) لا دخل له في الدليل كما لا يخفى رشدي (قوله يحقن دمه) اشار به إلى ان المراد الا امان بالمعنى اللغوي الشامل لنحو الجزية كما اشار اليه ايضا بقوله بعقد دمة الخ رشدي (قوله به يصير) أي بضرب الرق ع (قوله من اول الخ) متعلق بوجود الخ (قوله كالرعي) مثال الجنابة (قوله كما يأتي) أي في او اخر الفصل (قوله بالنسبة لكل أحد الخ) شامل للذمي والمعاهد ع (قوله ولو نحو امرأة وصبي) إنما أخذهما غايته لحرمة قتلها ع (قوله لا على مثله) فلا يهدر فيقتل بمرئ مثله ع عبارة المغنى والمراد اهداره أي المرتد في حق مسلم ما في حق ذمي او مرتد فسيأتي اه (قوله بينة) أي المرتد (قوله وبين الحربى) أي حيث هدر ولو على مثله (قوله بانه) أي المرتد وقوله على مثله أي مرتد مثله ع (قوله مبتدا) أي وخبره كغيره وانه انما اعر به ثلاثتهم عطفه على الحربى سم (قوله وقاطع الطريق الخ) مبتدا خبره قوله مهترون (قوله و تارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أي فلا يقتل حالها الا المرتد أي فيقتل حال جنونه أو سكره اه وفي باب تارك الصلاة كلام في ذلك ينبغي مراجعته سم وع (قوله الا على مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهتر على التارك وبالعكس الا ان يريد المائلة في الاهدار كما سيأتي سم أي في قول الشارح فالحاصل ان المهتر الخ (قوله كما اشار اليه الخ) انظر وجه الاشارة رشدي

قبل هذا المفروض فيها الم تدع الى ذلك لانه ذكر ان حكمه معلوم مما مر في الجنائيات وقد علم مما مر فيها انه قد يجب القود كما في قول الشارح السابق اما إذا عرف مكانه بدارنا الخ فلا يتأتى اطلاق انه ان علم اسلامه لم يمتد به ولا فلا ولا لا المنقول عنه اخر المذكور بقوله وان تترس كافر بترس مسلم الخ لان الظاهر ان الضمان هنا قد يكون بالقصاص وايضا قد اهدوا الضمان فيبعد ان يتصرف هو بتعيينه تأمل (قوله وقطع طريق) ان اريد ان قطع الطريق يهدره من حيث كونه صائلا دخل فيما قبله او مطلقا فسيأتي انه لا يستحق القتل الا اذا قتل مع انه حينئذ لا يهدر الا بالنسبة إلى الا ان يريد ما اذا تحتم قتله في قطع الطريق فانه حينئذ لا يقتل قاتله الا ان كان مثله فليتام ثم راي كلامه الاتي وهو دال على ارادته ما ذكرناه بقولنا الا ان الخ (قوله مبتدا) خبره كغيره (قوله ايضا مبتدا) اعر به كانه ثلاثتهم عطفه على الحربى (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر لا المرتد اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووى وغيره ينبغي مراجعته (قوله الا على مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهتر للتارك وبالعكس الا ان يريد

لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم (والمترد) لا على مثله كما يأتي للخبر الصحيح من بدل دية فاقتلوه ويفرق بينه وبين الحربى بأنه ملزم فعصم على مثله ولا كذلك الحربى (ومن) مبتدا (عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحتم قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهترون لا على مثلهم كما اشار اليه بقوله

(قول المتن والزاني الخ) أى المسلم مغنى (قوله غير الحربی) أى الشامل للمعاهد والمؤمن مغنى (قوله أو مرتد) عطى على ذمی (قوله لها) أى الذمی المرتد (قوله واخذ منه) قد يشكّل الاخذ بان الذمی لاحق له فى الواجب على الذمی سم وقد يحجب بان الذمی وان لم يكن له حتى لكن الذمی الزانى دونه فقتل به عى (قوله واخذ منه البلقينى) جزم به المغنى (قوله ليس زانيا محصنا الخ) فان كان مثله قتل به مغنى (قوله ويؤخذ منه الخ) أى من قوله ولا حتى لها الخ رشيدى قال السيد عمر لا يخفى ما فى هذا الاخذ من الخفاء وبتسليم ظهوره فلا احتمال الثانى أرجح فإيظهره وسأى عن عى ما يوافقه (قوله به) أى بالمسلم الزانى المحصن عى (قوله ويؤخذ منه الخ) هذا الصنيع يقتضى اعتقاد الاول ولكن الاحتمال المذكور هو المعتمد اخذ من قوله ويؤخذ منه الخ عى (قوله ليس زانيا) الى قوله بشرط ان لا يرجع فى المغنى (قوله بشرط ان لا يرجع عنه الخ) خلافاً للنهية والمغنى عبارة الاول وسواء اقتله قبل رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم ام بعده اه قال الرشيدى قوله ام بعده أى لا اختلاف العلماء فى صحة الرجوع لكن هذا إنما يأتى فى رجوعه عن الافرار كما نقله سم على المنهج عن الشارح فليراجع الحكم فى رجوع الشهود اه (قوله بشرط الخ) وفى شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال فيه بعد ذكر ما يوافق ما هنا عن البلقينى والاذرى ما نصه لكن الذى صححه الشيخان انه لا فو ولا خلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع وحينئذ فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه سم (قوله بما مر الخ) أى على ما جرى عليه شيخ الاسلام فى شرح المنهج كغيره فليوجه عدم القتل هنا فيما إذا جهل الرجوع بما تصحّاب استحقاق القتل وبذلك يندفع اشكال سم بما نصه قوله بما مر فى الوعدده حرياً فتأمل سم (قوله بلا ترجيح) وفى الروضة ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع وفى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال ابو اسحق لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع اه سم (قوله كما يحته البلقينى الخ) وإنما يتجه هذا إذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم فانه حينئذ مباشر وهم متسببون أما إذا كان بعده فلا اثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديده سم ويغنى عنه قول الشارح ويتجه انه لم يثبت الخ إلا لأن يريد التأكيذ والتوضيح (قوله ولورآه) إلى قوله لكنه لا يقبل فى النهاية (قوله ولورآه يرنى الخ) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر وإلا فلو يعلم ذلك فقتله وادعى انى إنما قتله لاني رأيت يرنى وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر سم على حجة اه عى (قوله لم يقتل الخ) أى لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره رشيدى وهذا التفسير غير ما مر عن سم آنفاً ويرجع بل يمين ارادته قول الشارح لكنه الخ

الواجب عليه وأخذ منه البلقينى ان الزانى الذى المحصن اذا قتله ذمی ولو لم يجوسيا ليس زانيا محصنا ولا واجب قتله بنحو قطع طريق لا يقتل به ويؤخذ منه ايضا ان محل عدم قتل المسلم المعصوم به ان قصد بقتله استيفاء الواجب عليه او اطلق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الاخذ باطلا قيم ويوجه بان دمه لما كان هدرا لم يؤثر فيه الصارف (أو مسلم) ليس زانيا محصنا (فلا) يقتل به (فى الاصح) لا هداره وإنما يعزر لافتياته على الامام سواء أثبت زناه بينة ام باقراره بشرط ان لا يرجع عنه والاقتل به أى ان علم برجوعه فيما يظهر بما مر فيما لو عده حرياً ثم رأيت فى ذلك وجهين بلا ترجيح ولا ريب ان ما ذكرته اوجهها ولو قتله قبل امر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمداً الكذب قتل به دونهم كما يحته البلقينى وهو متجه لانه لم يثبت زناه بمجرد الشهادة غير مبيح للاقدام ولو رآه يرنى وعلم احصانه فقتله لم يقتل به قطعاً لكنه لا يقبل منه ذلك بالنسبة

المائلة فى الاهداء كما سيأتى (قوله واخذ منه البلقينى الخ) قد يشكّل الاخذ بان الذمی لاحق له فى الواجب على الذمی (قوله بشرط ان لا يرجع عنه الخ) فى شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال يعنى البلقينى ولو قتله بعد رجوعه عن اقراره أو رجوع الشهود قتل به الا اذا ظن بقاء شهادتهم فهو كظن الردة أى فيقتل ايضا لكن على خلاف فيه وما ذكره فى رجوعه جرى عليه الاذرى وغيره ونص الام صريح فيه لكن الذى صححه الشيخان فى حد الزنا انه لا فو ولا خلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع وحينئذ فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه (قوله بما مر فى الوعدده) يتأمل (قوله ثم رأيت فى ذلك وجهين بلا ترجيح) فى الروضة فى كتاب حد الزنا ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع وفى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج وقال الاصح لا يجب وبه قال ابو اسحق لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع اه سم (قوله كما يحته البلقينى) قال فى شرح الارشاد وإنما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم لانه حينئذ مباشر وهم متسببون أما اذا كان بعده فلا اثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديده وان أثرى وجوب القود عليهم لتعديدهم اه فتأمل (قوله ولورآه يرنى الخ) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر والافلو لم يعلم ذلك فقتله وادعى انى إنما قتله لاني رأيت يرنى وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتص منه كما هو ظاهر (قوله

في سائر نظائره قيل ولا يعزّر للافتيات هنا ان قتله قبل انفصاله عن نحو حليلته ويوجه بان هذا يولد فيه حجة تلجئه لقتله فعذر فيه وخرج بقولي ليس زانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به ما لم يامر به الامام بقتله ويظهر ان يلحق بالزاني المحصن في ذلك كل مبدركنا ترك صلاة وقاطع طريق بشرطه فالحاصل ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه ويد السارق مهذرة الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره (و) يشترط لوجوبه (في القاتل) شروط منها التكليف ومحصلة (بلوغ وعقل) فلا يقتل (٣٩٩) صبي ومجنون حال القتل وإن كاذب عند مقدمته

كأرى أو عقبه كإحارته بما فيه في شرح الارشاد الصغير وذلك للحديث الصحيح رفع القلم عن ثلاثة ولعدم تكليفهما (و) والمذهب وجوبه على السكران وكل متعذر ببل عقله لتعديه فلا نظر لاستتار عقله لانه من ربط الاحكام بالاسباب اما غير المتعدي كان أكره على شرب مسكر أو شرب ما ظنه دواء أو ماء فاذا هو مسكر فلا قود عليه لعذره (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقته (صبيًا أو مجنونًا) صدق يمينه ان أمكن الصبا فيه (وعهد الجنون) قبله ولو متقطعًا لا صل بقاءهما حينئذ بخلاف ما اذا اتنى الامكان والعهد ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولي السكر صدق القاتل يمينه ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال بآلم أتعديه وقال الولي بل بما تعديت به (ولو قال أنا صبي الان) وأمكن (فلا) قصاص ولا يحلف) انه صبي كما سيذكره ايضا في دعوى الدم والقسمه لان تحليفه

(قوله في سائر نظائره) أي كرقبة سرقة شخص بشرطها (قوله هنا) أي فيما لو رآه يزني الخ (قوله عن نحو حليلته) هل هو قيد كما هو ظاهر التوجيه (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله الزاني الخ) أي المسلم معنى (قوله فيقتل به) أي للكفاة ع (قوله كنترك صلاة) أي بعد امر الامام بها معنى (قوله بشرطه) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله فالحاصل الخ) يرد عليه ما إذا كان القاتل مردًا والقاتل مسلماً زانيا محصنا ونحوه وقدم ان المسلم لا يقتل بالكفر إلا ان يقال مراده ما يمنع مانع لكنه بعيد وان المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيد ايضا مع جعله ضابطا رشيدى (قوله معصوم على مثله الخ) أي ما لم يامر به الامام بقتله اخذ انما رسم أي انقار (قوله وان اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة او قطع طريق ع (قوله ومحصلة) بتشديد الصاد المسكورة وحقيقته الزام ما فيه كلفة ع (قوله فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل) كذا في النهاية والمعنى (قوله أو عقبه) عطف على عند مقدمته والضمير للقتل (قوله وذلك) راجع لقوله فلا يقتل الخ (قول المتن على السكران) أي المتعدي معنى (قوله وكل متعذر) إلى قوله ومثله في النهاية والمعنى (قوله أو شرب) عطف على أكره (قوله فلا قود الخ) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية ع (قول المتن ولو قال كنت الخ) قال في الروض وإن قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضتا اه وينبغي ان يجري ذلك فيما إذا قامتا بصباه وبلوغه سم أي ثم ان عهد الجنون وامكن الصبا صدق الجناني والا فالولي كالولم تكن بينة ع عبارة المعنى ولو قامت بينة مجنونه وعقله لم يعلم حاله قبل ذلك او علم حاله وكانت البينتان مقيدتين بحالة الموت تعارضتا اه (قوله ولو اتفقا) أي ولي المقتول والقاتل معنى (قوله وادعى) أي القاتل (قوله السكر) أي بتعد معنى (قوله صدق القاتل الخ) أي فلا قصاص عليه ان عهد مجنونه وتوجب الدية ع (قوله ما لو قال) أي الجناني (قوله الان) إلى قوله وانما حلف كافر في المعنى وإلى قوله وقوله عقبه في النهاية الا قوله لعدم التزامه وقوله نعم إلى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله قضيته) أي قوله لو جود الخ ع (قوله الانبات مقتض للقتل) لانه اماراة البلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد ان المسلم اذا ثبتت عانته وشك عانته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من احكام البالغين بخلاف الكافر فانه اذا ثبتت عانته وشك في بلوغه قتل اكفاء بنبات العانة ع (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولا قصاص) أي ولادية معنى (قوله وان عصم) إلى قوله نعم لو ارتدى في المعنى (قوله وان عصم) أي باسلام او عقد ذمة معنى (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي احكامنا معنى (قوله من عدم الافادة) أي عدم الاقتصاص (قوله لذلك) أي لا التزامه احكامنا (قوله لم يضمنوا) وهو المعتمد زيادى اه ع (قوله على الاصح) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة تنبيه محله في المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والا فقيه قولان اظهرهما عند البغوى الضمان

فالحاصل الخ) كذا شرح ر (قوله معصوم على مثله في الاهدار) أي ما لم يامر به الامام بقتله أخذنا بما قبله (قول المتن على السكران) أي المتعدي (قول المتن ولو قال كنت يوم القتل صبيًا أو مجنونًا الخ) قال في الروض وان قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضتا اه وينبغي ان يجري ذلك إذا قامتا بصباه وبلوغه (قوله لا ناقتول الانبات مقتض للقتل ثم) لانه اماراة البلوغ في الكافر دون المسلم (قوله ومنها مكافاة) بان لم يفضل

على ذلك ثبت صباه والصبي لا يحلف في تحليفه ابطال تحليفه وانما حلف كافر انبت واريده قلة فادعى انه استعجل بدواه وان تضمن حلفه اثبات صباه لو جود اماراة البلوغ فلم يترك بمجرد دعواه لا يقال قضيته انه لو انبت هنا وجب تحليفه لا ناقتول الانبات مقتض للقتل ثم لا هنا كما في الحجر (و) منها عدم الحرابة حينئذ (لا قصاص على حري) وان عصم بعد عدم التزامه ولما تواتر عنه عليه السلام وعن اصحابه من عدم الافادة من اسلم كوحش قاتل حزة رضي الله عنهما (وموجب) القود (على المعصوم) بايمان او هدنة او ذمة لا التزامه احكامنا ولو من بعض الوجوه (والمردت) وان كان مهدر لذلك نعم لو ارتدت طائفة لهم قوة واتلفوا ما لا وانفسائهم اسلموا لم يضمنوا على الاصح المنصوص (و) منها (مكافاة)

وهو الظاهر وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضى ترجيح المنع اه (قوله بالهزم) الى قوله وقوله عقبه في المعنى (قوله حينئذ) اى حين القتل (قوله بغيره) اى غير المسلم ع ش (قوله ليشمل) علة للتفسير المذكور (قوله وتخصيصه) اى الكافر في الخبر ع ش عبارة المعنى انما ذكر الذى لينبه على خلاف الحنفية فانهم يقولون ان المسلم يقتل بهرحموا الكافر في الحديث على الحربى لقوله بعد ولا ذوعهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين واجيب عن حملهم على ذلك بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر يقتضى عموم الكافر وبانه لو كان كما قالوه لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم اذا قتل كافر احرى بما ومعلوم ان قتله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به اه (قوله وقوله عقبه الخ) جواب عما يريد على قوله لا دليل له من ان له دليلا وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيراد بالكافر في المعطوف عليه الحربى لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته سم (قوله من قبل عطف الجملة الخ) اى وجوب اشتراك المتعاطفين في صفة الحكم لو سلم لانها في عطف المفرد (قوله فلا دليل فيه) اى في قوله عقبه ولا ذوعهد الخ (قوله احتياجه) اى قوله ولا ذوعهد الخ (قوله للتقدير) اى تقدير بحربى (قوله فالمراد الخ) يتامل وجه منع هذا الاستدلال السابق لان يكون مراده انه لا عطف على هذا الاصل سم (قوله انه لا يقتل) اى المعاهد (قوله استثناء) حال او مفعول له (قوله من المفهوم) اى مفهوم مسلم لا يقتل مسلم

قتله باسلام او امان او حرية الخ قال في التنبيه ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة فقيهه قولان احدهما يجب القود والثاني لا يجب اه وقوله من لا يقاد به كان قتل مسلم كافرا او حر عبد او قوله قولان اى بناء على ان الغلب في قتل المحاربة معنى الحد او معنى القصاص وعبارة المنهاج في باب قطع الطريق وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول الحد فعلى الاول لا يقتل بولده وذى اه (قوله تامة) يريد عليه انه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه كما نبهنا عليه في هامش الصفحة الاتية على اخذه مما ساقى مع انه لم يفضل به بحرية تامة لان ان يجاب بالتفصيل في المفهوم فقد تؤثر غير التامة كما في هذا المثال وقد لا تؤثر كما في قتل مبعوض مبعوض اخر مع تفاوت الحرية او لا كما وجد سبب الحرية فقط كالكتابة والاستيلاء (قوله وقوله عقبه ولا ذوعهد) قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في قوله والاصح ان عطف العام على الخاص وعكسه لا يخصص العام مانضه وقيل يخصصه اى يقصره على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وصفته فلنا في الصفة ممنوع مثال العكس حديث ابى دود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده يعنى بكافر حربى للاجماع على قتله بغير الحربى فقال الحنفى بقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فلا ينافى ما قال به من قتل المسلم بالذمى اه فقول الشارح وقوله عقبه الخ جواب عن سؤال مقدر على قوله لا دليل له بان يقال بل له دليل وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته (قوله ايضا وقوله عقبه ولا ذوعهد في عهده الخ) عبارة الزركشى واما حملهم اى المخالفين الكافر في قوله لا يقتل مؤمن بكافر على الحربى لقوله بعده ولا ذوعهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين فقيه جوا بان احدهما ان قوله لا يقتل مؤمن بكافر يقتضى عموم الكفار من اهل الذمة والمعاهد من الحربى فلا يجوز تخصيصه باضمار وقوله ولا ذوعهد كلام مبتدأ اى لا يقتل ذو العهد لاجل عهده والثاني انه لو كان كما قالوا لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير الا لا يقتل مسلم قتل كافر احرى فان قتله عبادة معلومة فقط ما فكيف يقتل به ولا ان عطف الخاص على العام لا يقتضى تخصيص العام على الصحيح اه (قوله فلا دليل فيه للمخالف) اى على تخصيص الكافر بغير الذمى بالطريق المتقدم في الحاشية المتقدمة عن شرح جمع الجوامع (قوله فالمراد انه لا يقتل بحربى استثناء الخ) يتامل وجه منع هذا استدلال الحنفى السابق عن شرح جمع الجوامع لان يكون مراده انه على هذا لا عطف (قوله من المفهوم) اى مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فان مفهومه ان غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر (قوله

بالهزمة اى مساواة
المقتول لقاتله حال الجنائية
بان لا يفضل قتله حينئذ
باسلام او امان او حرية
تامة او اصاله او سيادة
(فلا يقتل مسلم) ولو مهدرا
بنحوزنا (بذمى) يعنى بغيره
ليشمل من لم تبلغه الدعوة
فانه وان كان كالمسلم في
الآخرة ليس كوفى الدنيا
لخبر البخارى الا لا يقتل
مسلم بكافر وتخصيصه بغير
الذى لا دليل له وقوله عقبه
ولا ذوعهد في عهده من قبيل
عطف الجملة عند المحققين اى
لا يقتل المعاهد مدة بقاء
عهده فلا دليل فيه
للمخالف وعلى فرض
احتياجه للتقدير فالمراد انه
لا يقتل بحربى استثناء من
المفهوم وهو قتل الكافر
بالكافر فلا تخصيص فيه

على انه لا يجوز التخصيص بمضمر ولا نه لا يقتض منه به في الطرف النفس اولى ولا نه لا يقتل بالمستامن اجماعا والعبرة في قنين وخر و قن بهما
اسلاما وضده دون السيد (و يقتل ذى) وذو امان (به) اى المسلم (وبذى) وذى امان (وان اختلفت ملتها) كيهودى ونصرانى ومعاهد
ومستامن لان الكفر كله ملته واحدة (فلو اسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتكافئها حالة (٥٠١) الجنائية فلا نظر لما حدث بعدها من ثم لو

زنى قن أو قذف ثم عتق لم
يحد الا حد القن وعليه حمل
الخبر المرسل ان صح انه
صلوات الله عليه
قتل يوم خير مسلما
بكافر وقال أنا أكرم من
وفى بذمته (ولو جرح ذى)
او ذو امان (ذميا) او ذا
أمان (وأسلم الجرح ثم مات
المجروح) على كفره
(فكذا) لا يسقط
القصاص في الطرف قطعاً
ولا في النفس (في الاصح)
للتكافؤ حال الجرح المقتضى
للهلاك واعتبر لانه حال
الفعل الداخلة تحت الاختيار
ومن ثم لو جرح ثم جن ثم
مات المجروح قتل المجنون
(وفي الصورتين انما يقتص
الامام بطلب الوارث) ولا
يفوضه له لئلا يسلط كافر
على مسلم ومن ثم لو اسلم
فوضه اليه (والاظهر قتل
مرتد) وإن اسلم (بذى)
وذى امان لانه حالة القتل
وهي المعتبرة كإسرها
إذ لا يقر بحال وبقاء جهة
الاسلام فيه يقتضى التغليظ
عليه وامتناع بيعه او تزويجه
لكافر نظراً لما هو من
جملة التغليظ عليه لانا لو
صححناه للكافر فوت علينا
مطالبته بالاسلام بارساله
لدار الحرب او باغرائه

بكافر (قوله بمضمر) أى محذوف وهو بحرى سم (قوله ولا نه لا يقتض) الى قوله فاندفع في النهاية لا اقوله
او عليه حمل الى المن وقوله واعتبر الى المن (قوله ولا نه لا يقتض) عطف على قوله لخبر البخارى الخ (قوله منه به)
اى من المسلم بالكافر (قوله ولا نه) اى المسلم لا يقتل بالمستامن اى وذو العهد يقتل به فلو كان عطفه عليه يقتضى
المشاركة بينهما لوجب قتل المسلم بالمستامن كما يقتل المعاهد به مع ان المخالف لا يقول به عن (قوله والعبرة)
مبتدأ خبره قوله بهما اسلاما وضده (قول المن ويقتل ذى الخ) ويقتل رجل بامرأة وخشى كعكسه وعالم
بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما معنى (قوله كيهودى) الى قوله وبقاء جهة
الاسلام في المغنى (قوله ومعاهد ومستامن) الاولى اسقاطهما اذ لا دخل للعهد والامان في اختلاف الملة
رشيدى (قوله لان الكفر كله ملته واحدة) اى شرعاً من حيث ان النسخ شمل الجميع وإن اقتضت عبارة
المن انه ملل إلا ان يريد اختلاف ملتها بحسب زعمهما معنى ورشيدى (قوله وعليه حمل الخ) اى على
التكافؤ في الكفر حالة الجنائية و آخر الاسلام عنها (قوله واعتبر) اى حال الجرح (قول المن وفي صورتين)
وهما اسلام القاتل بعد قتله أو جرحه معنى (قول المن يطلب الوارث) أما إذا لم يطلب فليس للامام أن يقتص
فان كان هو الوارث فله ان يقتص معنى (قوله لو اسلم) اى الوارث فوضه اليه اى زوال المانع معنى (قوله
وإن اسلم) اى بعد جنائته نهاية (قول المن بذى) وكذا يقتل المرتد بالزاني المحصن المسلم ولا عكس لاختصاصه
بفضيلة الاسلام ولخبر لا يقتل مسلم بكافر معنى (قوله لانه) اى المرتد (قوله كإسرها) اى انفا (قوله دونهما)
خبر ان سم والضمير للذى وذى الامان (قوله وبقاء جهة الاسلام) مبتدأ خبره قوله يقتضى الخ وقصده
رد دليل مقابل الاظهر (قوله وامتناع بيعه) اى الرقيق المرتد ذكر أو أنثى مبتدأ وخبره هو من جملة
ان تغليظ الخ (قوله او تزويجه) اى المرتدة عطف على بيعه (قوله نظراً الخ) مفعول له لامتناع (قوله لو
صححناه) اى ما ذكر من البيع والتزويج (قوله لمساواته) الى قوله ولذلك لو وجب في المغنى الى قوله
فافتاء صاحب العباب في النهاية لا اقوله لما علم الى ان محل هذا وقوله ونظيره الى وبما تقرر (قوله ويقدم
قتله الخ) اى لانه حتى ادمى معنى (قوله حتى لو عني عنه الخ) اى عن القود لغير مثله رشيدى (قوله واخذ
من تركته) اى حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله نعم عصمة المرتد الخ عش وسيأتى عن المغنى
ما يفيد (قوله من تركته) قديش كل ذلك بما هو مقرر من تبين زوال ملكه حيثئذ من حين الردة فإى
تركه له إلا ان يقال المراد تركه لولا الردة نظير قولهم الاق يقتص وارثه لولا الردة سيد عمر (نعم عصمة
المرتد الخ) عبارة المغنى ولا دية لمرتد وإن قتله مثله لانه لا قيمة لدمه اه (قوله لم تجب دية) لان دمه مهدر
لا قيمة له والقود منه إنما هو للثمن مخرج بالمرتد الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق إذا قتلهم
غير معصوم فانه يقتل بهم ويقدم قتله حدا على قتله قصاصاً ولو عني عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه
التقييد بالعفو عن المرتد (فرع) وقع السؤال عما لو تضرروا في غير ضرورة ادمى وقتله شخص وعملوا
قتل الجنى شخص هل يقتل به ام لا والجواب ان الظاهر في الاول انه ان علم القاتل حين القتل ان المقتول ولى
تضرروا في غير ضرورة ادمى قتل به ولا فلا قود لكن تجب الدية كقوله انما يظنه صيداً ويحتمل جريان
نظير ذلك التفصيل في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوبرى ان الآدمى لا يقتل بالجنى اقول وهو الاقرب
لانا لم نتعرف أحكام الجن ولا خطر بناها عش (قول المن لا ذى) بالجر بخطه أو نحوه معنى (قوله
على أنه لا يجوز التخصيص بمضمر) أى محذوف (قوله دونهما) خبر أن (قوله يقتضى التغليظ عليه) قد يقال

(٥١) - شروانى وابن قاسم - ثامن) على بقاءه على ما هو عليه باطنا فاندفع تأييد مقابل الاظهر هنا بهذين الفرعين اعني امتناع بيعه ونكاحها
للكافر (وبمرتد) لمساواته له ويقدم قتله قودا على قتله بالردة حتى لو عني عنه على مال قتل بها واخذ من تركته نعم عصمة المرتد على مثله إنما هي
بالنسبة للقود فقط فلو عني عنه لم تجب دية (لا ذى) فلا يقتل (بمرتد) لانه أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حرباً من فيه رق) وإن قل

على أى وجه كان لا تنفاه المكافاة والخبر الدارقطنى والبيهقى لا يقتل حر بعدد ولا لاجماع على أنه لا يقطع طرفه بطرفه وخبر من قتل عبده قتلناه ومن جدد انفه جددناه ومن خصاه خصيناه غير ثابت أو منسوخ بخبر أنه صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله أو يحول على ما إذا قتله بعد عتقه ثلاثين يوم منع سبق الرق له فيه ولو قتل مسلم من يشك فى إسلامه أو حر من يشك فى حرية فلا قود ولا ينافيه وجوبه فى اللقيط قبل بلوغه لا للماعلم التقاطه أجرى عليه حكم (٤٠٢) الدار بخلاف هذا ذكره البلقينى وقضية كلام غيره أن محل هذا إذا كان بغير دار ناو إلا ساوى

اللقيط (ويقتل قن ومدير ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض) لتساوهم فى الرق وقرب بعضهم للحرية لا يفيد لموته قنا نعم لا يقتل مكاتب بقتله وإن ساواه رقا أو كان أصله على المعتمد ليزه عليه بسيادته له والفضائل لا يقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبدا ثم عتق القاتل أو جرح عبدا ثم عتق الجارح بين الجرح والموت فكحدوث الاسلام للقاتل والجارح فلا يسقط القود فى الاصح لما مر) ومن بعضه حر ولو قتل مثله قصاص) عليه زادت حرية القاتل أو لا لأنه مامن جزء حرية إلا ومعه جزء رق شائعا فلزم قتل جزء حرية بجزء رق ولذلك لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة لا نقول نصف الدية فى مال القاتل ونصف القيمة فى رقبته بل الذى فى ماله ربع كل وفى رقبته ربع كل ونظيره بيع شقص وسيف يقن وثوب واستوا قيمة لا يجعل الشقص أو السيف مقابلا للثوب أو الثوب بل المقابل لىكل النصف من كل وبما تقر

على أى وجه) أى سواء كان مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو عبداً قاتل أو عبد غيره معنى (قوله على أنه لا يقطع طرفه) أى الحر بطرفه أى العبد فأولى أن لا يقتل به لأن حرمة النفس اعظم من حرمة الأطراف معنى (قوله ومن جدد انفه) بالدال المهملة ع ش (قوله غير ثابت الخ) ويحتمل أن يكون المراد به إنشاء الزجر والتهديد سيد عمر (قوله له) متعلق بمنع الخ وقوله فيه أى المعتوق متعلق بضمير له الراجع للقصاص (قوله ولو قتل مسلم الخ) بقى ما لو أراد قتل حرى يعلم أنه حرى فى دارهم مثلاً فقال لا اله إلا الله فقتله لا اعتقاده أنه فالحاقية كواقع لاسامة رضى الله تعالى عنه وبالغ النبى صلى الله عليه وسلم فى إنكار ذلك عليه قال النووى فى شرح مسلم أن عدم إيجابه صلى الله عليه وسلم على إسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة نديستدل به لاسقوط الجميع ولكن الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وفى وجوب الدية قولان للشافعى انتهى سم (قوله ذكره البلقينى) أى قوله ولا ينافيه الخ وأما أصل الحكم فنقله الشيخان عن الرويانى وأقره سيد عمر (قوله وقضية كلام غيره الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن محل هذا) أى عدم القود فى قتل المشكوك فى إسلامه وأحرية (قوله وإلا) أى بأن كان المشكوك فى دارنا (قوله ساوى اللقيط) أى فيجب فيه القود أيضاً (قوله لا يفيد) خبر وقرب الخ وقوله لموته الخ علة عدم الافادة (قوله أو كان أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فانه لا يعق عليه لضعف ملكه كفى الزيادة بيجرى (قوله لما مر) أى لتكافئها حالة الجنابة (قول المن لو قتل مثله) أى مبعضاً وإنما نص المصنف على الميعض ليعلم منه حكم كامل الرق بالاولى معنى (قوله لا لأنه الخ) عبارة النهاية لأنه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وبجزء الرق جزء الرق إذا الحرية شائعة فيها بل يقتل جميعه بجمعه وليس ذلك حقيقة القصاص فعدل عنه لتعذر له لبلده اه (قوله فلزم قتل الخ) أى وهو تمتنع معنى ويؤخذ من ذلك أنه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه سم (قوله لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة) أى بأن قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق سم وزيدى (قوله ما صرح به أبو زرعة) عبارة النهاية صحة ما ائق به العراقى (قوله لسيده) أى لمالك نصفه (قوله وربع القيمة) بالجر عطفاً على ربع الدية (قوله يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته برقبته الجزء الرقيق فليتأمل سم على حج أقول ويمكن الجواب بأنه لما كان ربع الدية فى مقابلة جزء الحرية وكان لو وجب له شيء لوجب للجزء الحر إسقاطه لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء بل فعله هدر فى حق نفسه ع ش (قوله كالمو قطعه اجنبى) انظره مع أنه لو قطعه اجنبى لم

لكن بما لا يخالف مقتضى اشرية هذه الجهة (قوله فلزم قتل جزء حرية بجزء رق) يؤخذ من ذلك أنه لو قتل مبعوض متمحض الرق لم يقتص منه (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته برقبته الجزء الرقيق فليتأمل سم (قوله وربع القيمة المقابل للرق كانه جنى عليه حر وعبد) هلا قيل وربع الدية كأنه جنى عليه حر وعبد لأن الجنابة شائعة فيسقط ما يقابل الحرية لأن الجزء الحر لا يجب له على نفسه شيء ويبقى ما يقابل الرق متعلقاً برقبته الجزء الرقيق للجزء الحر سم (قوله كالمو قطعه اجنبى) انظره مع أنه لو قطعه اجنبى لم يهدر ربع الدية

يعلم ما صرح به أبو زرعة وغيره أن من نصفه قن لو قطع يد نفسه لزمه لسيده ثمن قيمته لأن يده مضمونة بربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كانه جنى عليه حر وعبد لسيده يسقط ما يقابل عبد السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحرو هو ثمن القيمة فيأخذه من ماله الآن أو حتى يوسر فناء صاحب العباب بأنه يضمن ربع قيمته لمالك نصفه ويهدر ربع الدية الواجبة له كالمو قطعه اجنبى وهم ما تقر

ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرره كلام شيخه الفتى الخالف فإنه سن عم إذا ابق المبعوض مدة لمثلها اجرة فهل لمالك بعضه مطالبته بمنفعة ملكه في مدة الا باق فأجاب ليس له ذلك * فان قلت قياس ما تقرر او لان لسيد ربع الاجرة قلت يفرق بانه بالقطع في مسئلتنا استولى على ملك السيدوا تلقه ففرموا ما هنا فاباؤه لا يعده بمستولى اعلى ملك السيد فلم يضمن به شيئا (وقيل ٤٠٣) ان لم ترد حرية القاتل بان ساوت

او نقصت (وجوب القود بناء على القول بالحصر لا الاشاعة وهو ضعيف ايضا وذلك للمساواة في الاولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤثر لان المفضول يقتل بالفاضل اى مطلقا ولا عكس ان انحصر الفضل فيما مروى باني بخلافه بنحو علم ونسب وصلاح لان هذه اوصاف طردية لم يعول الشارع عليها قيل الخلاف هنا قوى فلا يحسن التعبير بقيل اه وهو عجيب مع ما مر في الخطبة انه لم يلتزم بيان مرتبة الخلاف في قيل وقوله ثم فهو وجه ضعيف اى حكا لا مدركا الذى الكلام فيه (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى) المراد مطلق القن والكافر بان قتل احدهما الاخر لما مر ان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالقن وفضيلة كل لا تجبر نقصته لئلا يلزم مقابلة الفضيلة بالنقصه نظير ما تقرر انفا (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكر او انثى للقاتل الذكر والانثى (وان سفل) الفرع للخبر الصحيح لا يقاد لابل من ابيه وفي رواية لا يقاد الوالد بالولد ولانه كان

يهدر ربع الدية سم وجوابه أنه راجع للضمان فقط (قوله ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا الخ) يتامل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع ومخالفته لما تقدم سيما مع الفرق المذكور لان يكون الرجوع من خارج سم (قوله بان ساوت) الى قوله اى مطلعا في المعنى ولما قوله ولو قتل ولده في النهاية (قوله بناء على القول الخ) ومر قاعدة الحصر والاشاعة في الصداق كرى (قوله على القول بالحصر) اى فى الرق والحرية رشيدى (قوله ايضا) اى كالمبنى (قوله وذلك) اى وجوب القود (قوله وهو) اى فضل المقتول لا يؤثر اى فى منع القصاص (قوله فيما مر) اى من الاسلام والامان والحرية والاصالة والسيادة (قوله بخلافه) اى الفضل (قوله طردية) اى تبعية كرى (قوله قيل الخلاف الخ) واقفه المعنى (قوله فلا يحسن التعبير الخ) اى بل التعبير بالاصح معنى (قوله انه الخ) بيان لما مر (قوله وقوله ثم) اى قول المصنف فى الخطبة وهو مبتدأ خبره قوله اى حكما الخ والجملة استئناف يابى (قوله فهو) اى المعبر عنه بقيل وجه ضعيف بل زاد الشارع هناك قوله والصحيح او الاصح خلافه سم (قوله لا مدركا الذى الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قول المتن ولا قصاص بين عبد الخ) ولو قتل ذمى عبدا ثم نقض العبد واسترق لا يجوز قتله وان صار كفؤا له لان الاعتبار بوقت الجناية ولم يكن مكافئا له فيه معنى (قوله مطلق القن) اى المسلم فيشمل الاثنى وقوله الكافر اى فيشمل المعاهد والمؤمن (قوله ولا الحر بالقن) ولو حكم حاكم بقتل الحر بالعبد لم ينقض حكمه روض ومعنى (قوله انفا) اى فى شرح ويقتل قتل الخ (قول المتن ولا يقتل ولد) ولو حكم حاكم بقتل الاصل بالفرع نقض حكمه لان انا اضعج الاصل فرعه وذبحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الامام مالك بوجوب القصاص حينئذ معنى وروض مع الاسنى ونهاية (قوله للقاتل) صفة ولدى المتن (قوله قتل به ان اصر على نفسه الخ) خلافا لظاهر النهاية وصريح المعنى عبارته وهل يقتل بولده المنى بالعان وجهان يجريان فى القطع بسرقة ماله وقبول شهادته له قال الاذرى والاشبه انه يقتل مادام مصر اعلى النى اه والاوجه انه لا يقتل به مطلقا للشبهة اه (قوله لان رجوع الخ) ظاهره ولو بعد القتل (قوله على المعتمد) عبارته الرويانى المعتمد انه لا يقتل به وان اصر انتهت وقد يفيد صنيغ الشارح ع ش (قوله اى الفرع) الى قوله فعلم فى المعنى ولما قول المتن فان اقتصر فى النهاية (قوله كان قتل) اى الاصل قتل اى الفرع (قوله وما اقتضاء سياقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة فى المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة سم ومعنى (قوله انه مكافى له كعمه) اقول صورة الاستدلال بهذا انه مكافى لعمه وعمه مكافى

(قوله ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرره كلام شيخه الفتى الخ) يتامل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع من خارج (قوله وقوله ثم فهو وجه ضعيف) بل زاد هناك قوله والصحيح والاصح خلافه (قول المتن ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى ولا يقتل ولد وان سفل الخ) قال فى الروض ولا يقتل حر بعبد ولا اصل بفرع فان حكم به حاكم نقض فى الاصل دون العبد لان انا اضعج الفرع وذبحه اه فلا ينقض الحكم حينئذ (قوله فلا يكون هو سببا فى عدمه) قد يقال لو اقتصر بقتل الولد لم يكن سببا فى عدمه بل السبب جنايته اعنى الوالد ويجاب بانه لو لا تعلق الجناية به لما قتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سببا فى الجملة (قوله لان رجوع عنه على المعتمد) قضية الروض خلافه مر (قوله وما اقتضاء سياقه الخ) حيث ذكر هذه المسئلة فى المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله انه مكافى له كعمه) اقول صورة الاستدلال بهذا انه مكافى لعمه وعمه مكافى لا ييهو مكافى المكافى مكافى ويمكن دفع هذا بمنع ان مكافى المكافى مكافى وما

سببا فى وجوده فلا يكون هو سببا فى عدمه ولو قتل ولده المنى قتل به ان اصر على نفسه لان رجوع عنه على المعتمد كالمسرق ماله أو شهد له على ما مروى باني (ولا) قصاص ثبت (له) اى الفرع على اصله كان قتل قتل او عتيقه او زوجه او امه لانه لا ذم لم يقتل فقتل من له فيه حق اولى فعلم ان الجاني او فرعه متى ملك جزا من القود سقط وما اقتضاء سياقه من ان الولد لا يكافى والداه متجه تميزه عليه بفضيلة الاصلة فرغم الغز الى انه مكافى له كعمه وتاييد ابن الرفعة له بنحو المسلمون تتكافؤ ماؤهم بعبد لا تتفاء الاصلة بينهما وبين عمه ولان المكافاة فى الخبر

لا يعتبر معه مكافأة بوصف
نما مر (ويقتل بوالديه)
بكسر الدال مع المكافأة
إجماعاً فبقية المحارم الذي
بأصله أولى إذ لا تميز نعم لو
اشترى مكاتب أباه ثم قتله
لم يقتل به كما مر لشبهة
السيدية (ولو تداعيا
بجهولا) نسبة (فقتله أحدهما
فإن الحق القائف) بالقاتل
فلا فود عليه لأمراً أو لحقه
(بالآخر) الذي لم يقتل
(اقتص) هو لبثت أبوته
من القاتل رجوع عن
الاستلحاق أم لا (ولم لا)
يلحقه به (فلا) يقتص هو
بل غيره إن ألحق به وادعاه
ولم لا وقف فبناؤه للفاعل
المفهم ما ذكر أولى منه
للفعل الموه انه إذا لم
يلحقه بالآخر لا قصاص
اصلاً وليس كذلك ولا
يقبل رجوع مستلحقه
لئلا يبطل حقه لانه صار
ابناً لأحدهما بدعواهما
ولو قتلاه ثم رجع أحدهما
وقد تعذر الاستلحاق
والانتساب قتل به أو
ألحق بأحدهما قتل الآخر
لانه شريك الأب ولو
لحق القاتل بقائف أو
انتساب منه بعد بلوغه فاقام
الآخر بينة بأنه ابنه قتل
الاول به لان البينة أقوى
منهما ولو كان الفراش
لكل منهما لم يكف رجوع
أحدهما في لحوقه بالآخر

لا ييه ومكافئ المكافئ مكافئ ويمكن دفع هذا بمنع أن مكافئ المتكافئ مكافئ كليا سم (قوله غير هاهنا) إذ
المراد هاهنا الخبر المساواة حيث لا مانع من الموانع المعتبرة فيؤخذ الشر يف بالوضع والنسب بالدنى إلى
غير ذلك ع (قوله وإلا لزم الخ) وتمنع الملازمة بسندان الخروج عن قضية الحديث فيما مر بمخصص
ولا يخص هنا فليتامل سيد عمر (قوله أن الاسلام الخ) فيلزم المكافأة بين الحر والعبد المسلمين ونحو
الزاني المحصن وغير الزاني كذلك سم (قوله بكسر الدال) إلى قول المتن فإن اقتص في المعنى لا أقوله ثم رجع
إلى والحق بأحدهما وقوله ولو لحق إلى ولو كان الفراش وقوله ولو احتمالا بأن لم يتيقن سبق (قوله بكسر
الدال) بخطه على لفظ الجمع معنى (قوله مع المكافأة) أي فلا يقتل الولد المسلم بالوالد الكافر معنى (قوله فبقية
المحارم) أي قتل بعضهم ببعض معنى (قوله بأصله) أي في المحرر (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف ولو
قتل عبد عبد (قوله لأمراً) أي من خبر لا بقاد لابن من أبيه الخ (قوله هو) أي الآخر (قوله من القاتل)
متعلق باقتص (قوله رجع الخ) أي القاتل (قوله وإلا) أي بأن اتقى الاستلحاق أو الادعاء (قوله وقف)
أي إن رجي إلحاقه بأحدهما وإلا فينبغي أن يجب فيه الدية وتكون لورثته إن كان له وارث خاص أو
لبيت المال إن لم يكن ع (قوله فبناؤه) أي اقتص سم (قوله ما ذكر) أي من قوله بل غيره الخ (قوله
لئلا يبطل حقه) أي حق المقتول من النسب معنى (قوله ولو قتلاه الخ) الأولى التفرع (قوله وقد تعذر
الاستلحاق والانتساب) انظر ما وجه هذا التقيد مع انه يرجع أحدهما يلحق بالآخر رشدي عبارة سم
قوله وقد تعذر الاستلحاق أي لفقد القائف أو تحيره والانتساب أي لئلا يبل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم
هذا التقيد انه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم انه إن كان القائف الحق به أو
كان المقتول انتسب به بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في اللحق فيهما وينتفى القتل أو المراد به
أن الاستلحاق والانتساب إن وقع بعد الرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر فيهما فليراجع كل
ذلك وليحرر اه اقول وظاهر إطلاقهم عدم تأثير الرجوع في اللحق مطلقاً تقدم عليه أو تأخر عنه فلا
يقتل الرجوع فيهما جميعاً (قوله والانتساب) كذا في أصله رحمه الله تعالى ثم اصلح وابدل بلفظ ولا انتساب
فليتامل وليحرر فان عبارة النهاية أي والاسنى ايضا والانتساب سيد عمر (قوله قتل به) لانه يرجع عنه انتفى
نسبه عنه وثبت من الآخر فبين أن القاتل ليس أباه ع (قوله أو الحق الخ) عطف على رجوع في قوله ثم
رجع سم وع (قوله بأحدهما الخ) أي أو غيرهما اقتص منهما اسنى (قوله قتل الآخر) ظاهره سواء
وجد الرجوع منهما أو من أحدهما أم لا وسواء كان الرجوع قبل الاستلحاق أو بعده فليراجع (قوله أقوى
منهما) أي القائف والانتساب ع (قوله ولو كان الفراش الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى هذا إذا
لم يكن لحق الولد بأحدهما بالفراش بل بالدعوى كما هو الفرض أما إذا كان بالفراش كان وطئت امرأة
بنكاح أو شبهة في عدة من نكاح وانت بولد أو ممكن كونه من كل منهما فلا يكفي رجوع أحدهما في لحوق الولد
بالآخر وإنما يلحق به بالقائف ثم بانتسابه إليه إذا بلغ اه (قوله لم يكف الخ) أي بخلاف ما إذا وجد
بجرد الدعوى سم وع (قوله بالرجوع) عبارة الشيخ عميرة بالجحود وهي أعم لشمولها ما لو انت امته

الخبر المذكور فيمكن أن يجاب عن التأيد بأنه لا يصح الأخذ باطلاقه وإلا لزم المكافأة بين الحر والعبد إذ هما
من المسلمين وبين نحو الزاني المحصن وغير الزاني كذلك فن إن شموله لصورتنا وإرادتهما فيه فليتامل سم
(قوله فبناؤه) أي اقتص (قوله وقد تعذر الاستلحاق) أي لفقد القائف أو تحيره والانتساب أي لقتله قبل
انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقيد انه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه
كالقائف الحق به أو كالمقتول انتسب إليه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه في اللحق فيهما وينتفى
القتل أو المراد به أن الاستلحاق والانتساب وقعا بعد الرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر
فيهما فليراجع كل ذلك وليحرر (قوله أو ألحق بأحدهما) عطف على رجوع في قوله ولو قتلاه ثم
رجع (قوله ولو كان الفراش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما) بخلاف ما إذا وجد مجرد الدعوى

(و) قتل (الآخر الام معا) ولو احتمالا بان لم يتيقن سبق والمعية والترتيب بز هوق الروح (فلنكل قصاص) على الاخر لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يفرق هنا بين بقاء الزوجة وعدمه فان عفا احدهما فللمعفو عنه قتل العافي (ويقدم) احدهما للقصاص عند التنازع (بقرعة) اذ لا مزية لاحدهما على الآخر مع كونهما مقتولين ومن ثم لو طالب احدهما فقط اجيب ولا قرعة وبحسب البلقيني انه لا قرعة ايضا فيما اذا كان موت كل بسراية قطع عضو فلنكل طلب قطع عضو الاخر حالة قطع عضوه اى لا مكان المعية هنا بخلافها في القتل ثم ان ماتا سراية ولو مرتبوا وقع قصاصا ولا فيما لو قتلاهما معا في قطع الطريق فلا مام قتلها معا وان لم يطلب منه ذلك تغليا لشائبة الحد ولها التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ويقتل احدهما ينزل وكيله لان الوكيل ينزل بموت موكله ومن ثم كان الاوجه انها لو قتلاهما معا لم يقع الموقع لتبين انزال كل بموت موكله فعلى كل من الوكيلين دية مغلفة نظير ما ياتي فيها لو اقتص بعد عفو موكله او عزله له (فان اقتص بها) اى القرعة (او مبادرا)

المستفرشة ولدوا أنكر كونه ابنه ع ش (قوله شقيقة) انما قيد به لانه هو الذى يتأق فيه اطلاق ان لكل منهما القصاص على الآخر ولا لجل قول المصنف الاق وكذا ان قلا م تبا كما لا يخفى وهذا اولى مما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من قول ع ش انه شرط لصحة قوله فلنكل قصاص الخ الظاهر فى ان كلا منهما له الاستقلال بالقصاص اه (قوله حائزين) قال الشيخ عميرة واما اشتراط الحيابة فلا وجه فيها بظهر لاه ويمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراطها ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الاخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره او غير ذلك سم وع ش (قوله بان لم يتيقن سبق) اى ولا معية ع ش (قوله والمعية) مبتدأ خبره قوله بز هوق الخ (قوله والترتيب) اى الاتى (قوله بز هوق الروح) اى لا بالجناية معنى (قوله بينهما) اى المقتولين بجيرى عبارة الرشيدى اى الابوين لموتهما معا ويصرح بذلك قوله ومن ثم الخ اى بخلاف ما سياتى فى مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به فى شرح الروض خلافا لما فى حاشية الشيخ اه اى من ارجاع الضمير للقاتل ومقتوله (قوله هنا) اى فى المعية (قوله مع كونهما) اى الاخوين مقتولين اى مستحقين للقتل (قوله لو طلب احدهما) اى القصاص (قوله فلنكل الخ) اى من الاخوين (قوله بخلافها) اى المعية (قوله ولا فيما الخ) عطف على قوله فيما اذا كان الخ (قوله في قطع الحاريق) اى من الاخوين ع ش (قوله قبل القرعة) اى اما بعد القرعة فيجوز التوكيل لمن خرجت قرعته لانه بقتله فى حياته دون من لم تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله معنى واسنى (قوله ينزل وكيله) اى المقتول (قوله انهما لو قتلاهما) اى الوكيلان لولدين ع ش (قوله لتبين انزال كل بموت الخ) لان شرط دوام استحقاق الموكل قتل من وكل فى قتله ان يبقى عند قتله حيا وهو مفقود فى ذلك معنى واسنى (قوله انزال كل الخ) لان الانزال يقارن الموت سم (قوله بعد عفو موكله الخ) اى ولم يعلمه ع ش (قوله اى القرعة) اى قوله قال البلقيني فى المعنى الا قوله لا فى قطع الطريق الى ولا يصح وقوله عليه الى او واحد الى قول المتن ويقتل الجميع فى النهاية

(قوله شقيقين حائزين) كتب شيخنا الشهاب البرلسى بهامش المحلى ما نصه قوله شقيقين شرط لصحة قوله فلنكل منها القصاص على الآخر وغير ذلك بما يأتى واما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيها يظهر لى انتهى (و اقول) قوله شرط لصحة قوله فلنكل منها القصاص كان مراده شرط لصحة ذلك القول على الاطلاق ولا فصحته مطلقا لا تتوقف على ذلك لانه اذا كان احدهما للاب فقط وقتل الام وقتل الآخر الاب كان لكل القصاص على الآخر لان الذى للاب قتل ام الآخر والآخر قتل اب الذى للاب بخلاف ما لو انعكس الحال لان الذى للابوين حينئذ لم يقتل مورث الذى للاب وقوله واما اشتراط الحيابة الخ يمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراط الحيابة ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الاخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره او غير ذلك (قوله وان لم يطلب منه ذلك الخ) قد ينازع فيها قاله البلقيني فى هذا ان الصحيح ان الغلب فى قتل قاطع الطريق معنى القصاص فاذا طلب احدهما الاقرا ع ليتقدم بالتشفى الذى هو حقه فكيف يمنع منه وكذا يقال فيما يأتى قريبا اذا طلب القاتل الثانى التقديم بالاولى فليتأمل ثم رابت قول الشارح الاق فى فصل الصحيح ثبوته لكل وارث ما نصه و يأتى فى قاطع الطريق ان قتله اذ اتهم تعلق بالامام دون الورثة انتهى (قوله ولها التوكيل قبل القرعة الخ) اما بعد القرعة فيجوز التوكيل ان خرجت قرعته دون من لم تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله وفيه ما يأتى بالهامش قريبا عن الروايات كقائه فى شرح الروض (قوله كان الاوجه) يؤيد هذا الاوجه ما سياتى قريبا فى صورة الترتيب لانه لا يصح توكيل الاول فانه منقول عن اصحاب كابين فى الهامش وان خالف فيه الروايات والمانع من صحة توكيل الاول مانع من صحة توكيلهما فى المعية فتأمل (لتبين انزال كل بموت موكله) لان الانزال يقارن الموت (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) اقول انما بدىء بالاول لان حقه واجب او لا فوجب تقديمه فان قلت لموجب هنا تقديم ما وجب اولاً ولم يجب فيها لولزمه ديتان لرجلين على الترتيب حتى لو ضاق ماله عنهما لم يجب تقديم الاول بل يجوز قسمته بينهما قلت يمكن ان يفرق بان الحقين هنا لم يمكن ان يستويا فيها صاحباهما بنفسهما دفعة كان لا بد من تقديم

قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق) وهو المقتص لبقاء القصاص عليه ولم ينتقل له منه شيء (وكذا ان قتل مرتبا) وعلمت عين السابق (ولا زوجية) بين الابوين فلكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الاول وايهام المتن الاقراع هنا ايضا غير مراد خلافا للبلقيني لا في قطع الطريق فللام قتلهم معا نظير ما مر ولا يصح تركه اعنى الاول لان الآخر انما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة ولا ينافيه انه لو بادروا بقتله ولم يلزمه شيء لانه (٤٠٦) لمطلق الاذن ولا يلزم منه صحة الوكالة فاندفع ما لرويانى هنا (ولا) بان كان بينهما زوجية (فعلى الثاني فقط)

القصاص دون الاول لانه ورث من له عليه بعض القود فقتل اذا قتل واحد اباه ثم الآخر امه لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لامه وأخيه فاذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الاب لانه الذى يرثها وهو ثمن دمه فسقط عنه الكل لانه لا يتبع بعض وعليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية أو واحد امه ثم الآخر اباه يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البلقيني ومحل هذا حيث لا مانع كالدور حتى لو تزوج بأمرها في مرض موته ثم قتلها ممر تبأ لكل القود على الآخر مع وجود الزوجية ثم ان كان المقتول أو لاهو فلكل القود على الآخر أى لا تنفأ ارثها منه أو هي اختص بالثاني أى لارثه منها قال فليتبين لذلك فانه من النفائس انتهى واعترض عليه بان ما ذكره من التصوير لا دور فيه ويرد بانه وكل الامر في تمام التصوير على الشهرة فتقدم أول الفرائض ان مما يمنع

(قوله قبلها) أى القرعة (قوله له منه) أى للمقتص من المقتص منه (قول المتن ان قتل) أى الاخوان (قول المتن مرتبا) أى بان تاخر زهوق روح احدهما معنى (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) لتقدم سببه مع تعلق الحق بالعين معنى (قوله هنا) أى فى المرتب بشرطه ايضا أى كالمعية (قوله لا فى قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الاول رشيدى (قوله اعنى الاول) أى القاتل الاول (قوله بعده) أى الاول وكذا ضمير وبقتله وضمير وكيله (قوله ولا ينافيه) أى عدم صحة وكيل الاول (قوله لم يلزمه) أى وكيل الاول وقوله لانه أى عدم الضمان عش (قوله ولا يلزم منه) أى من مطلق الاذن ويحتمل من عدم لزوم شيء وعلى هذا فكان الاولى الفاء بدل الواو (قوله بان كان بينهما زوجية) أى معها ارث اخذا من كلام البلقيني الا فى عش (قوله لانه نورث) أى الاول وقوله له عليه أى الشخص الذى له على الاول (قوله اياه) الاول هنا وفيما يأتى ثنية الضمير (قوله وهو) أى ما كان للام ثمن دمه أى قاتل الاب (قوله او واحد الخ) عطف على قوله واحد اباه الخ (قوله يقتل قاتل الاب الخ) أى ولورثته على قاتل الام ثلاثة أرباع الدية عش (قوله لما ذكر) أى لنظير قوله لان قوده الخ (قوله ومحل هذا) أى محل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية عش يعنى في صورة ما إذا قتل احدهما اباه ثم الآخر الام رشيدى (قوله ثم قتلها) أى بعد ان حبلت بهما وكبر في حياة ابويهما كما يأتى في تصويره عش (قوله فلكل القود على الآخر) أى في الجلة بقرينة قوله الا فى ثمن ان كان الخ (قوله هو) أى الاب وقوله وهى أى الام (قوله قال) أى البلقيني (قوله من التصوير) أى بقوله حتى لو تزوج بامرهما الخ (قوله بانه) أى البلقيني ثم طال به أى المرض بالمعتق (قوله ثم قتلها) أى الولدان ابويهما على الانفراد (قوله فالحكم الذى ذكره واضح) أى من الدور وجهه انه إذا اعتقها ثم تزوجها ومات فلو قلنا بتوريثهما لكان الاعتاق تبرعا في الرض لو ارث وهو يتوقف على اجازة الورثة وهى متعذرة منها أى الزوجة إذ لا تتمكن من الاجازة فيما يتعلق بها فيمتنع عتقها وامتناعه يؤدي إلى عدم توريثها فيلزم من توريثها عدمه عش (قوله وجهلت عين السابق الخ) ولو علمت عين السابق ثم نسيت فالوقف الى التبين ظاهر سم (قوله فالوجه الوقف الى التبين) كذا فى المغنى (قوله الى التبين) هلا اقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص على كل منهما وكذا يقال فى قوله وانه لا طريق سوى الصلح اما إذ لزم على الثاني فقط فما قاله واضح سم (قوله سوى الصلح) أى بما من الجانبين او احدهما او مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار عش (قول المتن ويقتل الجميع بو احد) سواء قتلوه بمحدماء بمثل كان القود من شاهر او فى بحر نهية ومغنى وعلى كل واحد كفارة بغيرى (قوله كان جرحوه) إلى قول المتن ولوداوى فى النهاية لا لقوله قيل إلى اما من وقوله لما مر إلى المتن وكذا فى المغنى إلا

أحدهما والسابق حقه أحق بخلاف الحقين هناك سم (قوله ولا يصح تركه اعنى الاول لان الآخر انما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرويانى عن الاصحاب ثم قال وعندى ان تركه صحيح ولهذا لو بادروا بقتله لم يلزمه شيء لكن إذا قتل موكله بطلت الوكالة (قوله فلكل القود على الآخر) انظره مع تفصيله بقوله ثم ان كان الخ ويمكن ان يجب بان المراد فلكل القصاص على الآخر فى الجلة (قوله ثم ان كان المقتول أو لاهو) أى الاب (قوله اما إذا علم سبق وجهلت عين السابق فالوجه الوقف) ولو علمت عين السابق ثم نسى فالوقف الى التبين ظاهر (قوله الى التبين) هلا اقرع ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص كلا

الارث بالزوجية من جانب الزوجة ما لو أعتق امته فى مرض موته وتزوج بها للدور فليحمل كلامه هذا على ان الذى تزوجها فى مرض موته هى امته التى اعتقها فى المرض ثم طال به حتى اولدها ولدين فعاشا إلى ان بلغا ثم قتلهاما حينئذ فالحكم الذى ذكره واضح اما إذا علم سبق وجهلت عين السابق فالوجه الوقف الى التبين لان الحكم على احدهما حينئذ بقود او عدمه تحكم هذا ان رضى وإلا فظاهر انه لا طريق سوى الصلح (ويقتل الجميع بو احد) كان جرحوه جراحات لها دخل فى الزهوق وان فحش بعضهما أو تفاوتا

في عددها وان لم يتواطأ أو ضرب به وضربات وكل قاتلة لو انفردت أو غير قاتلة وتواطأ كما سيذكره لان عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة أي خديعة بموضع خال وقال لو تمالأ أي اجتمع عليه اهل صنعاء لقتلتهم به (٤٠٧) جميعا ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار

اجما قاتل خصم لكون القاتل منهم اما من ليس لجرحه أو ضرب به دخل في الزهوق بقول اهل الخبرة فلا يعتبر (ولو لولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الرؤس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها الاولى كما صرح به في الروضة وان اعترض بان الصواب فيها القطع باعتبار الرأس كالجراحات وكذا يعتبر عدد الضربات في صورتها الثانية وفارقت الضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه ولو ضرب واحدا لا يقتل غالبا كسوطين وآخر ما يقتل خمسين والم الاول باق ولا مواطاة فالاول شبه عمد ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد والثاني عمد فعليه حصة ضربه من دية العمد فان تقدمت الخمسون قتلا ان علم الثاني والا فلا قود بل على الاول حصة ضربه من دية العمد والثاني حصته من دية شبهه وانما قتل من ضرب مريضا جمل مرضه لما مر في مبحث الحبس (ولا يقتل) متعمده (شريك مخطيء) ولو حكما كغير

قوله كما صرح به الى وكذا يعتبر وقوله وانما قتل الى المتن وقوله وحرشراك الى المتن وانما قتل من ضرب الى المتن (قوله في عددها) اي والارض نهاية ومعنى (قوله وان لم يتواطأ) غاية (قوله او ضرب به الخ) عطف على جرحه الخ (قوله وكل) اي من الضربات (قوله او غير قاتلة الخ) اي وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق كما يأتي (قوله لان عمر الخ) ولان القصاص عقوبة يجب للواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحد القذف ولا نهى شرع لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك لا تتخذ ربيعة الى سفكها نهاية ومعنى (قوله أو سبعة) شك من الراوى (قوله بموضع خال) اي لا يراه فيه احد ومعنى (قوله خصمهم) اي اهل صنعاء (قوله اما من ليس الخ) محترز قوله لم يدخل الخ وقوله يقول اهل الخبرة اي اثنين منهم وقوله فلا يعتبر اي فلا يقتل وعليه ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان او التعزير ان اقتضاه الحال ع ش (قول المتن عن بعضهم الخ) اي عن جميعهم على الدية معنى (قوله وباعتبار عدد الضربات) بان يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب الى مجموع ضربهما ويجب عليه بقسطه من الدية بصفة فعله عمدا كان او غيره مراعى فيه عدد الضربات ع ش (قوله الاولى) هي قوله وكل قاتلة الخ (قوله فيها) أي في صورتها الاولى (قوله الثانية) هي قوله او غير قاتلة الخ (قوله بان تلك) اي الضربات (قوله بخلاف هذه) اي الجراحات (تنبيه) من اندملت جراحته قبل الموت لم يمهققتضاها فقط دون قصاص النفس لان القتل هو الجراحة السارية ولو جرحه اثنان متتابعان وادعى الاول ان دمال جرحه وانكر الولي ونكل فحلف مدعى الاندمال سقط عنه قصاص النفس فان عني الولي عن الاخر لم يلزمه الانصف الدية اذ لا يقبل قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالاندمال فيلزمه كمال الدية معنى وروض مع الاسنى (قوله ما لا يقتل) أي ضربا لا يقتل (قوله كسوطين) او ثلاثا نهاية ومعنى (قوله واخر الخ) الاولى ثم اخر الخ فتدبر سيد عمر (قوله قتلا الخ) لظهور قصد الاهلاك منهما معنى (قوله ان علم الثاني) اي بضرب الاول (قوله والا) اي بان جهل ضرب الاول (قوله فلا قود) اي على واحد منهما لان لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والا الاول شريكه معنى وع ش (قوله وانما قتل الخ) متعلق بقوله والا فلا قود سم ورشيدى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية لان انتفاء سبب اخر ثم يحال القتل عليه اه اي وهنا ضرب كل سبب يحال عليه الموت ع ش (قول المتن ولا يقتل شريك مخطيء) الى قوله ولو جرحه الخ حاصله انه متى سقط القود عن احدهما شبهة في فعله بان كان فعله خطأ ولو حكما وشبه عمد سقط عن شريكه او لصفة قائمة بذاته كالصبي ودفع الصائل وجب على شريكه نهاية مع ع ش (قوله كما يأتي) اي قبيل قول المتن ولو جرحه الخ (قوله والحق به الخ) عبارة النهاية والمعنى والروض ويقتل شريك السبع والحية القاتلتين غالباً مع وجود المكافاة اه (قوله به) اي بغير المكاف (قوله ان لم يقتل الخ) اي أو وقعا على المقتول بلا قصد وقوله والاى بان يقتل غالباى ولم يقعا على المقتول بلا قصد ع ش (قوله فكشريك نحو الاب اي يقتص منه سم (قوله فغلب المسقط) كما اذا قتل المبعوض رقيقا معنى (قوله على الاول) اي المتعمد معنى (قوله والثاني) عبارة النهاية وعاقلة الثاني اه وهى اقعد سيد عمر وعبرة المغنى وعلى عاقلة غير المتعمد اه (قول المتن ويقتل شريك الاب) وعلى الاب نصف الدية مغلظة

منهما وكذا يقال في قوله لا طريق سوى الصلح اما اذا علم الثاني فقط فاقاله واضح (قوله ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد) اعتبار حصة الضرب فيما اذا تاخرت الخمسون او تقدمت هو ما بحثه الشيخان بعد نقلهما عن البغوى ان على كل نصف الدية في الصورتين والمعمد بحيث الشيخين مر (قوله فان تقدمت الخمسون قتلا) فلو عني على الدية فينبغي ان على كل الحصة المذكورة من دية العمد (قوله وانما قتل الخ) متعلق بقوله والا فلا قود (قوله والحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع) عبارة الروض ومن شريك

المكاف الذى لا يميز له كما يأتي والحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع ومحله كما في الام ان لم يقتل غالبا ولا لا فكشريك نحو الاب (و) شريك صاحب (شبه العمد) لان الزهوق حصل بفعلين أحدهما يوجب وبالآخر ينفى فغلب المسقط لوجوب الشبهة في فعل المعتمد وعليهما الدية على الاول نصف دية العمد والثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد (ويقتل شريك الاب) في قتل ولده (وبعد شريك حرافى عبد) وحرشراك حرافى

جرح عبد الله بغير شرط ان يكون فعل المشارك بعد عنة ثم مات بسرايتها (و ذمى شارك مسلما في ذمى وكذا شريك حربي) في قتل مسلم او ذمى (و) قاطع يد ملاح وشريك (قاطع) (٤٠٨) اخرى (قصاصا او حدا) ندرى القاطعان اليه تقدم المهدر او تاخر (و) جارح ان جرح نفسه

قبله او بعده وكجرحه
لنفسه امره من لا يميز
بجرحهما كما هو ظاهر من
قولهم انه آلة محضة لامره
فهو (شريك النفس) في
قتلها (و) جارح (دافع
الصائل) على محترم (في
الظاهر) لان كلا من
الفعلين في جميع الصور وقع
عمدا وإنما اتفق القود عن
أحدهما معنى آخر خارج عن
الفعل فلم يقتض سقوطه
عن الآخر تقدم أو تاخر
وكون فعل الشريك فيما
بعد هذا مهذرا بالكلية
لا يقتضى شبهة في فعل
الآخر أصلا فليس مساويا
لشريك الخطي فضلا عن
كونه أولى منه الذي ادعاه
المقابل وشريك صبي أو
مجنون لهما نوع تمييز
كشريك المتعمد ولا تمييز
لها كشريك الخطي كما
عرف بما مر (ولو جرحه
جرحين عمدا وخطا) أو
وشبه عمد (ومات بهما أو
جرح) جرحا مضمونا
وجرحا غير مضمون
كان جرح (حريا أو
مرتدا ثم أسلم) المجروح
(وجرحه ثانيا فمات)
بهما (لم يقتل) لأن
الفعلين منه فاذا كان

وفارق شريك الالب شريك الخطي بأن الخطأ شبهة في فعل الخطي والفقهاء لان ما افان إلى محل واحد فاورث
شبهة في القصاص كالو صدر امن واحد وشبهة الاو في ذات الالب لا في الفعل وذات الالب متدين عن ذات
الاجنبى فلا تورث شبهة في حقه معنى (قول بعد عنة) اما قبله الاقصاص لعدم المكافاة عند اول الجنابة سم
(قوله في قتل مسلم او ذمى) اي والمشارك مسلم او ذمى في صورة المسلم او ذمى في صورة الذمى رشيدى (قوله
وقاطع يد) عطف على قول المصنف شريك حربي عبارة المغنى وكذا شريك قاطع قصاصا او قاطع حدا كان
جرحه بعد القاطع المذكور غير القاطع ومات بالقاطع والجراح وكذا يقتل شريك جارح النفس كان جرح
الشخص نفسه وجرحه غير فمات بهما وكذا شريك دافع الصائل كان جرحه بعد دفع الصائل ومات بهما اه
وهي احسن مرجحا (تقدم المهدر) اي الفعل المهدر ع (قوله و جارح ان جرح) اي ويقتل جارح لشخص
جرح نفسه سواء كان جرحه انفسه قبل جرح الاول او بعده ع (قوله فهو) اي الجارح رشيدى وجارح
دافع الصائل ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه اي ويقتل شريك جارح دافع الصائل بجرحه دافع على انه صفة
جارح سم وعش عبارة الرشيدى هو بقين جارح المجروح باضافة شريك اليه وإنما قدره لدفع توهم وجوب
القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالصورة ان دافع الصائل جرحه لدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر
فمات بهما اه وقوله ثم بعد الدفع الخ ليس بقيد ومثل البدية المعية والسبق اخذا مما مر بل يصرح به قول
الشارح الا في تقدم او تاخر (قول المتن وشريك النفس) اعلمه اذا كان جرحه لنفسه بقتل غالبا وكان متعمدا
فيه اخذنا مما ساقى في مسئلة الدم فايراجع رشيدى (قوله فلم يقتض) اي ذلك الاتقاء (قوله سقوطه
أي القود عن الآخر أي الشريك الآخر) (قوله كشريك المتعمد) أي يقتض منه (قوله أو لا تمييز لهما الخ) ولو
جرحه شخص خطا ونهشته حية وسبع ومات من ذلك لزمه تلك الدية كالجرحه ثلاثة نفر وجرح بالخطا
العمد فيقتص من صاحبه كالممرغنى (قول المتن ولو جرحه جرحين الخ) تقدم العمدا و تاخر ع (قول
المتن عمدا وخطا) بالنصب على البدلية من جرحين معنى (قول المتن او جرح حريا او مرتدا) اي او بعد نفسه
او صائلا ثم أسلم المجروح او عتق العبد او رجع الصائل او جرح شخصا بحق قصاص وسرف ثم جرحه عدوانا
او جرح حربي مسلما ثم أسلم ثم جرحه ثانيا فمات بالسراية ولو وقعت إحدى الجرحين بامر من لا يميز كان
الحكم كذلك كما قاله الزركشى لانه كآلة معنى (قوله نحو خطا) اي في المسئلة الاولى وقوله أو مهذرا
اي في الثانية (قوله نصف دية مغالطة) اي في ماله وقوله نصف دية مخففة على عاقبته معنى (قوله وفيما
بعدها) وهو قوله او جرح جرحا مضمونا الخ ع اي مكان الأنسب وفي الثانية إلا ان يشير بذلك إلى
كثرة جزئياتها كما قدمنا عن المغنى (قوله وتعدد الجراح الخ) عبارة الروض سواء اتحد الجراح او تعدد
إلا ان قطع المتعمد طرفه فيقتص منه قال في شرحه فلو قطع اليد فعليه قصاصها او الاصبع فكذلك مع
اربعة اعشار الدية انتهى سم (قوله فيما ذكر) اي في اجتماع العمد مع الخطا او شبه العمد (قوله

السبع أو الحية القاتلتين غالبا انتهى أي يقتص منه (قوله جرح عبدا) الضمير فيه يرجع للحرف في قوله شارك
حرا كما في تضيييه (قوله بعد عنة) اما قبله الاقصاص لعدم المكافاة عند اول الجنابة (قوله وقاطع يد مثلا)
عطف على قول المصنف شريك الالب كما في تضيييه (قول المتن وقاطع قصاصا او حدا) قال المحلى بان جرح
المقطوع بعد القطع فمات منها قال شيخنا الرملى افهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مرادا فيما يظهر
انتهى (قول المتن وشريك النفس) قال في الروض ومن أي يقتص من شريك السبع أو الحية القاتلتين
غالبا وشريك قاتل نفسه انتهى (قوله و جارح دافع الصائل) ينبغي عطفه على النفس مع تنوينه اي
ويقتل شريك جارح دافع الصائل (قوله ايضا و جارح دافع) يتأمل فان نون قرب و عبارة شرح المنهج
دافع صائل قال المحلى بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه شيخنا الشهاب بهامش المحلى (قوله إلا ان قطع

أحدهما مسقطا للقود لكونه نحو خطا أو مهذرا أثر شبهة في فعله في الأولى عليه مع قود الجرح الاول إن أوجب نصف دية فيقطع
مغلطاة ونصف دية مخففة وفيما بعدهما عليه وجب الجرح الواقع في حال العصمة من قود او دية مغالطة وتعدد الجراح فيما ذكر كذلك إلا ان قطع

المتعمد طرفه فيقطع طرفه فقط (ولو دأوى جرحه بسم مذنف) أي قاتل سريعا (فلا قصاص) (٤٠٩) ولادية (على جارحه) في النفس لانه

قاتل نفسه وإن لم يعلم حال
السم بل في الجرح أن أوجبه
ولا فالمال (وإن لم يقتل)
السم الذي دأواه به (غالبا)
أو لم يعلم حاله وإن قتل
غالبا (فشبه عمد) فعلة فلا قود
على جارحه في النفس أيضا
بل عليه نصف الدية المغلظة
مع ما أوجبه الجرح (وإن
قتل) السم (غالبا وعلم حاله
فالجرح (شريك جارح
نفسه) فعليه القود في الاظهر
(وقيل هو شريك مخطيء)
لأن الإنسان لا يقصد قتل
نفسه وخارج بقوله دأوى
جرحه مالدأواه آخر غير
الجارح فإن كان بموح
وعلمه قتل الثاني أو بما يقتل
غالبا وعلم حاله ومات بهما
قتلا ولا فدية شبه العمد
وفي فتاوى ابن الصلاح
فيمر جاء لامرأة لتدأوى
عينه فأكلمته فذهبت عينه
أن ثبت ذهاب عينه
مدأواها ضمنتها عاقلتها
فبيت المال فهي ومحلها إن لم
يأذن لها في مداواته بهذا
الدواء المعين لأن أذنه في
مطلق المداواة لا يتناول
ما يكون سببا في إتلافه وإلا
لم تضمن كالمو قطع ساعة
مكلف بأذنه أو به يعلم
أنه متى لم ينص المريض
على دواء معين ضمنتها عاقلة
الطبيب فبيت المال فهو ومتى
نص على ذلك كان هدرا
وسياق قبيل مبحث الختان
في ذلك ما يتعين مراجعته ومن

فيه قطع طرفه فقط) أي وعلى الثاني ضمان فله من خطأ أو شبه عمد ع شر (قول المتن ولو دأوى) أي المجرح
ولو بناه جرحه بسم كان شره أو وضه على الجرح معنى (قوله أي قاتل سريعا) إلى قوله ولا فدية شبه
العمد في المعنى لا قوله بموح إلى بما يقتل وإلى الفرع في النهاية لا قوله وسياق إلى ومن الدواء وقوله على
ما جزم إلى والى (قول) وإن لم يعلم حاله غايته وقوله إن أوجبه أي جرحه القصاص ع شر (قوله أن أوجبه
والإلخ) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولادية ما مع النظر إليه فكان المناسب أن
يقتصر على قوله إن أو جب ذلك رشدي (قوله أو لم يعلم حاله إلخ) وخالفته هذه ما قبلها فانه في المذنف الذي
يقتل سريعا وهذه في غيره وإن قتل غالبا ع شر (قوله فله) أي تدأوى المجرح (قوله مع ما أوجبه إلخ)
عبارة المعنى أو القصاص في الطرف إن اقتضاء الجرح اه وعبارة الاسنى وإنما عليه موجب جرحه من
قصاص وغيره اه (قوله لا يقصد) أي بالتدأوى (قوله مالدأواه آخر) أي بلا امر منه معنى عبارة ع شر
أي ولو بأذنه حيث لم يعين له الدواء أخذ ما يأتي اه (قوله بموح) بضم الميم وفتح الواو وأشد المهمة
أي مسرع الموت ع شر ورشدي (قوله غير الجارح) انظر حكمه لو كان المدأوى هو الجارح رشدي
ويظهر أخذ من كلامهم أنه لا فرق إلا فيما إذا كان بما يقتل غالبا أو لم يعلم حاله فية هنا كما في الصورتين
الأوليين فليراجع (قوله قتل الثاني) أي المدأوى (قوله أو بما يقتل غالبا) أي وليس موحيا (قوله ولا)
أي إن تنفي غلبة القتل أو العلم بها (قوله فدية شبه العمد) أي نصفها على المدأوى سم أي وعلى الجارح
نصف الدية المغلظة أو القصاص في الطرف إن اقتضاء الجرح (قوله وفي فتاوى ابن الصلاح إلخ)
فائدة مجردة يؤخذ منها تقيد لما سر رشدي (قوله ضمنتها) أي العين عاقلتها إلخ أي عاقلة المرأة أن
وجدت ولا فية المال إن انتظم ولم يتعمد توليه من الاداء إلا فالمرأة (قوله ومحل) أي الضمان (قوله
لأن أذنه) علة لا اعتبار تعيين الدواء (قوله ما يكون إلخ) أي دواء يكون إلخ (قوله في إتلافه) أي الإذن أي
عينه (قوله على دواء معين) أي بشخصه (قوله ومن الدواء) إلى الفرع في المعنى لا قوله على ما جزم إلى والى
وقوله والضرب الخفيف إلى المتن (قوله مالدأواه آخر) عبارة المعنى والروض مع الاسنى ولو خاط
المجرح جرحه في لحم حي ولو تدأوى بإخياطة تقتل غالبا فكشريك قاتل نفسه في الأصح بخلاف مالدأواه في
لحم ميت فانه لا أثر له ولا للجلد كما فهم بالاولى لعدم الإيلاء المهلك فعلى الجارح القصاص أو كمال الدية ولو
خاطه غيره بلا امر منه اقتص منه ومن الجارح وإن كان الغير لما ما تعديه مع الجارح فإن خاطه الإمام أصبي
أو مجنون لمصلحة فلا قصاص عليه بل يجب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها الآخر في مال الجارح ولا قصاص
عليه ولو قصد المجرح أو غيره الخياطة في لحم ميت فوقع في لحم حي فالجارح شريك مخطيء وكذا لو قصد
الخياطة في الجلد فوقع في اللحم والسكى فيما ذكر كالحياطة فيه ولا أثر له ولا يضرب ولا اعتبار بما على المجرح
من قروح ولا بما به من مرض وضني اه (جرحه) أي جرح نفسه الذي جرحه الغير رشدي (قوله وهو يقتل
غالبا) أي وعلم أنه يقتل غالبا كما في مسألة المداواة بالسم كما أشار إليه في أصل الروضة فانه حيثئذ شريك جارح
نفسه فعليه القود بخلاف ما إذا لم يعلمه فانه شريك صاحبه شبه العمد فلا قود سيد عمر (قوله فالقود) أي

المتعمد طرفه فيقطع طرفه) عبارة الروض سواء اتحد الجارح أو تعدد لأن قطع المتعمد طرفه فيقطع منه
قال في شرحه فلو قطع السيد فعليه قصاصها أو الأصح فكذلك مع أربعة أعشار الدية اه (قوله ولا فدية
شبه العمد) أي نصفها على المدأوى (قوله مالدأواه آخر) قال في الروض فإن خاطه غيره بلا امر اقتص منه
ومن الجارح وإن كان إماما لأن خاطه الإمام أصبي أو مجنون بل يجب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها في
مال الجارح اه (قوله لكن إن خاط في لحم حي) وإن قصد المجرح أو غيره الخياطة في لحم ميت فوقع في
لحم حي أو في الجلد فوقع في اللحم فالجارح شريك مخطيء شرح الروض (قوله فالقود) أي على الجارح

فدفع الدية وإن خاطه ولي المصاحبة فلا قود عليه كإرجاعه المصنف ولا على الجراح على ما جزم به بعضهم ورد بان كلام الشيخين يقتضي وجوبه عليه والسك كالحياطة (ولو ضربوه ٤١٠) بسيطا فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل لو انفرد (ففي القصاص عليهم اوجه اصحها

يجب ان تواطوا) اى توافقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق وانما لم يشترط ذلك في الجراحات والضربات المهلك كل منها لو انفرد لانها قاتلة في نفسها ويقصد بها الاهلاك مطاقا والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك الا بالمبالاة من واحد والتواطؤ من جمع (ومن قتل جمعاً مرتباً والعبرة في الترتيب والمعية بالزهوق كما مر (قتل باولهم) لسبق حقه (او معاً) ولو احتمالا كان هدم عليهم جدار او تنازعوا فيمن يقدم بقتله ولو بعد تراضيهم بتقديم احدهم (فبالقرعة) يكون التقديم وجوباً بقسط النزاع (وللباقين) في الصور الثلاث (الديات) لياسهم من القود فان وقت بهم التركة والاوزعت (قلت فلو قتله) منهم (غير الاول) او غير من خرجت قرعته (عصى) وعزر لتفويته حق غيره (ووقع قصاصاً) لان الاول انما استحق التقديم فقط الا ترى انه لو عقاقله من بعده (وللأول) ومن بعده (دية والله اعلم) لياسه من القود والمراد فيها اذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول على الاوجه ولو قتله

على الجراح سم ورشدي (قوله فنصف الدية) اى على الجراح (قوله وإن خاطه ولي الخ) اى بنفسه او ما ذونه ع ش (قوله ولي المصاحبة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغیر المصلحة فيجب القود سم (قوله فلا قود عليه) قال في الروض بل يجب دية مغلظة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجراح انتهى سم (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما و عبارة سم قوله على ما جزم به بعضهم جزم به في شرح الروض اه (قول المتن وضرب كل واحد غير قاتل) اما لو كان ضرب كل قاتلاً لو انفرد وجب عليهم القود جزم ما نهاية ومعنى اى توطوا او لاعش (قول المتن ان تواطوا) ظاهر كلامهم هنا انه لا قصاص عند عدم التواطؤ وإن علم بالضرب السابق وهو واضح إذا لم يبلغ مجموع الضرب السابق مرتبة ما يقتل غالباً ما إذا بلغها وعلم بذلك فالقول حينئذ بعدم القصاص محل تأمل وتقدم انه لو ضرب خمسين تقتل ثم ضربه اخر ضربتين مع علم السابق قتلان ثم راي ان كلام المغني كالصريح في وجوب القصاص في الثانية (قوله وانما لم يشترط ذلك) اى التواطؤ ع ش (قوله المهلك الخ) وصف للضربات خاصة رشدي (قوله بها) اى الجراحات والضربات المهلك كل منهما (قوله مطاقاً) اى وجد التواطؤ ولا (قوله ولو احتمالا) عبارة المغني اى دفعة كان جرهم او هدم عليهم جداراً فأتوا في وقت واحد واشكل امر المعية والترتيب او علم سبق ولم يعلم عين السابق اه ويظهر اخذاً ما مر عن سم او علمت عين السابق ثم نسيت (قوله وتنازعوا الخ) دطف على من قتل جمعاً معاً (قوله ولو بعد تراضيهم) اى ولو كان تنازعهم فيمن الخ بعد تراضيهم الخ (قول المتن فبالقرعة) ولو طلبوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجابوا لذلك ولو كان ولي المقتول الاول او بعض اوليائه صلياً او مجنوناً او غائباً حبس القاتل إلى بلوغه وافاقته وقدمه مغني (قوله في الصور الثلاث) وهى المرتب والمعية المعنوية المحتملة (قول المتن غير الاول) اى في الاول وقول الشارح او غير من الخ اى في الثانية (قوله لان الاول) اى ومن خرجت قرعته (قوله انه الخ) اى الاول (قوله ومن بعده) كان ينبغي بالنظر لما قدمه ان يقول ولمن خرجت قرعته وغيرهما رشدي (قوله لياسه) لياسه المناسب لما زاده ثنية الضمير او جمعه (فيما إذا اختلف القاتل والمقتول) كان يكون احدهما رجلاً والاخر امرأة مغني (قوله ولو قتله كلهم) ولو قتله اجنبى وعفى الوارث على مال اختص بالدية ولى القاتل الاول مغني (قوله تصارعوا الخ) اى لو تصارعوا (قوله في انتفهاها) اى المطالبة

(فصل في تغيير حال المجنى عليه (قوله في تغيير حال المجنى عليه) الى قول وعلم بما مر في المغني و إلى التنبيه في

(قوله وان خاطه ولي) ع برى الروض بالامام (قوله ايضا وان خاطه ولي للمصلحة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغیر المصلحة فيجب القود (قوله فلا قود عليه) قال في الروض بل يجب دية مغلظة على عاقلة نصفها ونصفها في مال الجراح قال في شرحه ولا قصاص عليه (قوله ما جزم به بعضهم) جزم به في شرح الروض (قول المتن ومن قتل) قال في شرح الروض من الاحرار في غير المحاربة ثم قال اما لو كان القاتل عبد او حراً لكنه قتل في المحاربة فسيأتي اه (قول المتن ومن قتل جمعاً مرتباً باولهم) في باب استيفاء القصاص من الروض وشرحه ما ملخصه وبقيل اقرار القاتل لاحدهم بالسبق لقتل بعضهم وللباقين تحليفه ان كذبوه واستشكه في المطلب بانه لو نكل فالتكول مع يمين الخصم ان قلنا لا اقرار لم تسمع كالواقر صريحاً بما يخالف ما اقر به او لا وان قلنا كالبينة فكذلك لاننا لا نعد بها الثالث على الصحيح اه كلام الروض وشرحه اى فلا فائدة للتحليف فليظن هل يمكن ان يقال في الجواب ان فائدة التحليف التقديم بلا قرعة على من عدا من اقر له اذا اسقط حقه لكن هذه الفائدة تتخلف إذا كان المقتول اثنين فقط وقد يلتزم عدم البحث والله اعلم

(فصل في تغيير حال المجنى عليه الخ)

كلهم ونوع دمه بينهم ثم يطالب كل منهم بما بقى له من الدية ففي ثلاثة يبقى لكل ثلثا دية موروثة (فرع) تصارعاً ملأضن بقود اودية كل منهما مات ولد في الآخر من صراعه لان كلامه ياذن فيما يؤدى إلى نحو قتل او تلف عضو ويظهر انه لا اثر لاعتقاده ان لا مطالبة في ذلك بل لا بد في انتقامها من صريح الاذن والله اعلم (فصل في تغيير حال المجنى عليه من وقت الجنابة إلى الموت

بحرية أو عصمة أو اهدار أو مقدار المضمون ولتقدم على ذلك قاعدة يبنى عليها أكثر المسائل الآتية وهي ان كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضموناً يتغير الحال في الاتهام وما ضمن فيهما يعتبر قدر الضمان فيه بالانتهاء وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافاة من أول اجزاء الجناية الى الزهوق اذا علمت ذلك علمت أنه اذا (جرح) انسان (حربياً أو مرتداً أو عبد نفسه فاسلم) أحد الاولين أو آمن الحرى (وعتق) العبد بعد الجرح (ثم مات) احدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقود ولا دية اعتباراً بحالة الجناية لانه مهدر عندها وعلم امران قاتل المرتد قد يقتل به وما ياتى ان على قاتل عبده كفارة دون قاتل أحد الاولين لاهداره عند استقرار الجناية (٤١١) (وقيل تجب دية) لحر مسلم مخففة على

العاقلة اعتباراً بالانتهاء (ولو رماها) اى الحرى أو المرتد وجعلاً قسماً واحداً لان المراد أحدهما والعبد (فاسلم) أحد الاولين (وعتق) الثالث قبل اصابه السهم ثم ماتا بها (فلا قصاص) لانتهاء العصمة والمكافاة أول اجزاء الجناية ولكون الاولين مهدرين والثالث معصوماً حسنت ثنية الضمير وان كان العطف ياولانها ضدان كما في فائه أولى بهما (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بحالة الاصابة لانها حالة اتصال الجناية لا الرمى لانه للمقدمة التي تسبب بها الى الجناية كالوكان مهدياً عند الحفر معصوماً عند التردى ولو جرح حربى معصوماً ثم عصم لم يضمنه وان عصم بعد الرمى وقبل الاصابة ضمنه بالمال دون القود على ما ياتى (تنبيه) علم مما تقرر هنا وما سبق في شروط القود أمر ان لا يسلبان من إشكال فلتقررهما معترضين لجوابهما

النهاية (قوله في تغير حال المجنى عليه) أى أو الجاني كما يأتى في قوله ولو جرح حربى معصوماً الخ عرش (قوله بحرية) صلة تغير (قوله أو بقدر) عطف على بحرية (قوله قاعدة) المراد بها الجنس الشامل للمتعدد (قوله لا ينقلب مضموناً) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الاقوى لو ارتد الجرح الخ فبذل في القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا ينقلب غير مضمون رشيدى وعش أى كازاده المغنى بقوله وما كان مضموناً فى أوله فقط فالتلفس هدر ويجب ضمان تلك الجناية اهـ (قوله العصمة الخ) اى فى المجنى عليه (قوله من أول الخ) عبارة المغنى من الفعل الى الانتهاء اهـ (قوله الى الزهوق) يريد عليه ما تقدم من انه لو جرح ذى ذميا أو عبد عبداً ثم أسلم الجرح أو عتق ومات الجرح على كفه أو رقه وجب القصاص لوجود المكافاة حال الجناية فقط ولو عبر هنا بقوله من أول الفعل الى انتهائه لو افق ما مر عرش ورشيدى اى كما عبر به المغنى (قوله انسان) أى مسلم أو ذمى مغنى (قول المتن بالجرح) اى بسرايته مغنى (قوله مامر) اى فى قول المتن والظاهر قتل مرتد بذمى ومرتد (قوله قد يقتل به) اى اذا كان مرتداً مثله لوجود المكافاة عرش وسم (قوله أحد الاولين) اى الحرى والمرتد قوله لاهداره اى الاحد عرش (قوله وجعلاً) اى الحرى والمرتد (قوله والعبد) عطف على الحرى (قوله بها) اى الاصابة (قوله ولا يكون الاو اى الخ) متعاق بقوله حسنت (قوله ثنية الضمير) اى فى وما هما (قوله لانهما الخ) اى المهدي والمعصوم علة لعلة العلة الاولى (قوله فائه أولى بهما) اى المغنى والفقيه واجب عن الآية بانها ليست من هذا الباب لان التقدير فيها ان يكن غنياً او يكن فقيراً فالضمير فى بهما راجع لمعمول المتعاطفين لاهما عرش (قول المتن دية مسلم) اى أو حر مغنى (قوله لا الرمى) عطف على الاصابة (قوله كالوكان مهدياً الخ) اى كالو حفر بئر اعدوا وانا وهناك حربى أو مرتد فاسلم ثم وقع فيها فانه يضمنه وان كان عند السبب مهدياً مغنى (قوله معصوماً عند التردى) اى فانه يجب هنا الدية دون القصاص سم (قوله ولو جرح حربى الخ) هذا داخل فى قوله كل جرح أوله غير مضمون الخ عرش (قوله ثم عصم الخ) عبارة المغنى ثم أسلم الجرح أو عتق له ذمة ثم مات الجرح فلا ضمان على الصحيح فى زيادة الروضة اهـ (قوله وان عصم) اى الحرى هذه لم تشملها القاعدة السابقة وقاعدة هذه ان كل فعل غير مضمون وما بعده من الجرح الى الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم مخففة عرش (قوله على ما ياتى) اى انفاق قوله والذي يتجه الخ (قوله فلتقررهما) اى الامرين وقوله لجوابهما اى اشكال الامرين (قوله هذا) اى اعتبار حال الاصابة فقط فى شرط تكليف القاتل (قوله وهو) اى الشرط الاخر التزامه اى القاتل (قوله اعتباره) اى التزام الاحكام (قوله كسابقه) وهو شرط التكليف (قوله فى الفرق) اى بين شرط التكليف وشرط الالتزام (قوله ان التزامه) اى الى ان الخ (قوله ترجيح الثانى) اى اعتبار التزام الاحكام عند الاصابة لا غير (بينهما) اى التكليف والالتزام وقوله اذ كل اى من التكليف والالتزام

(قوله قد يقتل به) بان يكون مرتداً (قوله معصوماً عند التردى) فانه تجب فى هذا الدية دون القصاص (قوله ضمنه) هو احدى وجهين فى الروض بلا ترجيح قال فى شرحه انه الظاهر ثم فرق بينه وبين ما قبله بان الاصابة هنا حصلت بعد كون الرامى ملتزماً للضمان بخلافها ثم

أحدهما ان تكليف القاتل انما يعتبر حال القتل أى الاصابة وأنه لا عبرة بحاله عند مقدمة القتل كالرمى ولا بعده وخالفوا هذا فى الشرط الآخر وهو التزامه الاحكام فحكموا فيه وجهين مطلقي أحدهما اعتباره حتى عند المقدمة فلو عصم عندها وحارب عند الاصابة أو عكسه فلا قود والثانى اعتباره عند الاصابة لا غير كسابقه ورجح بعضهم الاول وكان له فى الفرق أن التزامه عند المقدمة لا يوجد ضده الا بتقصير بان يحارب فلم يعتبر هذا الطر وبخلاف التكليف فان انتفاءه ان وجد يكون من غير تقصير منه فى الغلب فلم يكف به حيث اذا انتفى عند الاصابة هذا غايه ما يتحمل به للفرق وفيه ما فيه والذي يتجه ترجيحه الثانى لان الجامع بينهما أوضح اذ كل يترتب عليه الصيرورة من أهل المؤاخذه فكما

اعتبر التكليف عند الاصابة لا غير فكذا الالتزام فانهم ما علم من ذلك ايضا ان ما اعتبر في الجاني لا يرفع طر وضده بعد الاصابة بخلاف ما اعتبر في المجنى عليه من العصمة والمكافاة وكان سر ذلك ان نقص الجاني او كاله الطاريء لا يمنع قتله لانه وقع بعد تمام قتله فلم يؤثر بخلاف نقص المجنى عليه عن الجاني فانه متى وقع اثر في مساواته للجاني فاطرطروه فلا إلغاء للنظر الاول لم ينظر لطرطروه بخلاف الثاني هذا وقولهم في التكليف عند القتل انما يظهر في السبب والمباشرة الحسنيين الذين ليس لهما اجزاء متميزة اما نحو التجويع وشهادة الزور والسحر فهل تعتبر المقارنة من اول التجويع إلى الزهوق والشهادة (٤١٢) إلى تمام الحجة حتى لو شهد احدهما وهو مكلف ثم الاخر وهو غير مكلف لا قود

او يعتبر التكلف عند الشهادة

الثانية فقط والاولى تعطى حكم المقدمة ومن اول عمل السحر إلى الموت به او لا يعتبر الا عند خروج الروح اعطاء جميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للنظر في ذلك مجال ولم ار من اشار لشيء من هذا كسابقه (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية) مرتدا (فالنفس) بالنسبة لغير الجراح المرتد (هدر) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالموضحة (في الاظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعدهم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) او معتقه الذي يرثه لو لا الردة (المسلم) الكامل والاخفى يكمل لان ذلك للتشفي وهو للقريب ونحوه وظاهر انه لو لم يكن له قريب ولا معتق استوفاه الامام (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) لانه لا وارث للمريد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قودا كجائفة (وجب اقل الامرين من ارشه ودية) النفس

(قوله علم من ذلك ايضا) لاحاجة اليه (قوله) وكان سر ذلك (الخ) محل تأمل (قوله لانه) اي النقص او السكال (قوله فلم يؤثر) اي طر ونقص الجاني او كاله (قوله فاطرطروه) اي نقص المجنى عليه (قوله النظر الاول) يعني به انه متى نقص الجاني او كاله اثر في مساواته للمجنى عليه وقوله لطرطروه اي نقص الجاني او كاله (قوله) بخلاف الثاني (اي متى وقع نقص المجنى عليه اثر في مساواته للجاني) (قوله في التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل مقوله وقوله انما يظهر الخ خبره (قوله اما نحو التجويع) اي من الاسباب العرفية وشهادة الزور اي من الاسباب الشرعية والسحر اي من المباشرة العرفية (قوله والشهادة) عطف على التجويع (قوله) وهو غير مكلف (اي الشاهد الاول) (قوله) ومن اول عمل الجراح (عطف على قوله من اول التجويع الخ) (قوله كسابقه) اي من الاشكالين وجوبهما (قول المتن ولو ارتد المجروح) اي طرات الردة بعد الجرح فلو طرات بعد الرمي وقبل الاصابة فلا ضمان باتفاق لانه حين جنى عليه كان مرتدا واحترز بالسراية عمالو قطع يدهم فلم يرتدوا وندم يده فله القصاص وان مات قبل استيفائه معنى (قوله مرتدا) إلى الفصل في النهاية (قوله) بالنسبة لغير الجراح المرتد (اما إذا كان جراحه مرتدا فانه يجب عليه القصاص كما مر معنى (قوله فلا شيء) اي لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء كان الجراح الامام ام غيره معنى (قوله) الذي) راجع لسلك من القريب والمعتق (قوله ولا لاخفى يكمل) اي وإن كان القريب المسلم ناقصا فينتظر إلى كاله (قوله) وهو للقريب (فلو عفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صحح وكان المال الواجب فيثا ياخذه الامام عش ومعنى (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) اي ولو بالعفو او كان خطأ مثلا لرشيدى وسم (قوله) لانه المتيقن (فان كان الارش اقل كجائفة لم يزد بالسراية في الردة شيء وان كان دية النفس اقل كان قطع يديه ورجليه ثم ارتد ومات لم يجب أكثر منها لانه لو مات مسلما بالسراية لم يجب أكثر منها فهنا اول معنى (قوله) وهو فيء ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين سم على المنهج عش (قوله صار تابعا للنفس) اي والنفس مهددة فكذا ما يتبعها معنى (قول المتن ولو ارتد ثم اسلم) وقع السؤال عمالو جرح مسلم مسلما ثم ارتد معاثم اسلم ومات المجروح بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه اتفق مرسوم وجرى عليه في النهاية واقره عش ورشيدى (قوله بعد الاصابة) انظر ما احترزه وقضية القاعدة المتقدمة اول الفصل عدم الفرق بينه وبين قبل الاصابة وبعد الرمي فليراجع (قول المتن بالسراية) خرج به مالو اندمل الجرح ثم مات فانه يجب ارش الجنانية ويكون الواجب في العبد لسيدته فلو قطع يده مثلا لزمه كاله قيمته سواء كان المعتق قبل الاندمال ام بعده معنى (قوله فاعتبر) الاول الو او بدل

(قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) هلا زاد او قودا لكن عني على مال وعبرة العباب فان لم يوجهه كالجائفة او عني بمال وجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون فيثا اه ويمكن حمل عبارة المصنف على معنى فان اقتضى الجرح مالا ولو بواسطة كافي العفو فيشمل ذلك (قوله لانه المتيقن) ما معناه (قول المتن والشرح ولو ارتد المجروح ثم اسلم الخ) وقع السؤال عمالو جرح مسلم مسلما ثم ارتد معاثم اسلم معا ومات المجروح

الفاء

لانه المتيقن والردة انما تسقط ما يحدث بعدها لا ما يستقر قبلها وهو فيء لا شيء قريبه فيه (وقيل)

الواجب (ارش) اي الجرح بالغ ما بلغ وإن زاد على دية النفس لانه يندرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لا شيء فيه لان الجرح إذا سري صار تابعا للنفس (ولو ارتد) المجروح (ثم اسلم ومات بالسراية فلا قصاص) لتخلل المهدر فصار شبهة دائرة للقود (وقيل ان قصرت الردة) اي من منها بحيث لا يظهر للسراية اثر فيه (وجب) القود لا انتفاء تأثير السراية فيها (و) على الاول (تجب الدية) كاملة مغلفة حالة في ماله لو جرد العصمة حال الجنانية والموت (وفي قول نصفها) توزع على العصمة والاهدار (ولو جرح مسلم ذميا فاسلم) بعد الاصابة (او جن عبدا فعقت) بعدها (ومات بالسراية فلا قصاص) لا انتفاء المكافاة حال الجنانية (وتجب دية مسلم) او حر مغلفة حالة في ماله لانه مضمون او لا واثمناه فاعتبر الانتفاء

لما مر انه المعتبر في قدر المضمون لان الضمان يدل الناف فظهر فيه لحالة التلف وفارق التخليط هناك منه فبما ربه هنا تعدد رمى معصوم وشم
تعدد رمى مهدد فطرات معصمه فنزلوا اطروها من لظطروا واصابة من لم يقصده (وهي في الاخرة) لسيد العبد) ساوت قيمته حال الجنائية او
نقصت لانه استحقها بالجنائية الواقعة في ملكه نعم للجاني ان يجبره على قبول قيمة الاصل ولو مع (٤١٣) وجودها لان حقه انما هو في

قيمتها وان لم يطلب إلا
بالا بل نفسها فان زادت على
قيمتها فالزيادة لورثته لانها
انما وجبت بسبب الحرية
ويتعين حقهم في الاصل (و)
محل ذلك اذا لم يكن للجرح
ارش مقدر ولا اعتبر هو
خينئذ (لو قطع) الحر (يد
عبد) او قفا عينه (ففتق ثم
مات بالسراية) واوجبنا
كامل الدية كما هو الاصح
(فلسيد الاقل من الدية
الواجبة في نفسه) ونصف
قيمتها (الذي هو ارش الجرح
الواقع في ملكه لو اندمل
والسراية لم تحصل في الرق
فلم يتعلق بها حقه فان كان
الاقل الدية فلا واجب غيره
او ارش الجرح فلا حق
للسيد في غيره والزائد
لورثته وذكره النصف لفرضه
ان المقطوع يد ولا افكل
مثال (وفي قول) الواجب
للسيد (الاقل من الدية وقيمتها
كلها لانظرنا للسراية في دية
النفس فلننظر اليها في حق
السيد حتى يقدر موته قنا (ولو
قطع) انسان (يده ففتق
بجرحه اخران) كان قطع
احدهما يده الاخرى والاخر
رجله (ومات بسرايتهم فلا
قصاص على الاول ان كان
حرا) لعدم المكافاة حال
الجنائية (ويجب على الاخرين)

الفاء (قوله لما مر) أي في أول الفصل بقوله وماض من فيها الخ كدري (قوله فيما مر) أي من قوله والمذهب
وجوب دية مخففة على العاقلة سم (قوله في الاخرة) أي فيما اذا مات العبد المقدّر فبسراية ولم يكن
لجرحه ارش مقدر معنى (قوله ساوت قيمته) الى المفصل في المغنى (قوله ولو مع وجودها) أي
الاصل (قوله وان لم يطلب) أي السيد (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد ان ساوت قيمته او نقصت
عنها ع (قوله ولا اعتبر الخ) عبارة شرح المنهج ولا فلسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قولي
ولو قطع الخ سم عبارة المغنى ولو كان لجرحه ارش كان قطع يد عبد الخ (قوله او ارش الجرح) وهو نصف
القيمة (قول المتن يده) أي العبد (قوله ان وجبت) كان عفا الوارث عن الاخرين او كان قطعها خطأ (قوله
نفسا) أي جنائية نفس ع (قوله وهو) أي ارش الجنائية (قوله ولو عاد الاول) متصل بقوله وتوزع
الخ ع (قوله فلسيد الاقل الخ) وذلك لانه جرح جرحتين احدهما في الرق والاخرى في الحرية
والدية توزع على عدد الرؤس فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والاخرى في مقابلة
جراحة الحرية والسيد لا يما يجب له بدل ما وقع في الرق وهو نصف الثلث ع (قوله لثله) أي الاول
(قوله ونصف القيمة) عطف على سدس الدية (فرع) لو قطع حريه عبد ففتق فخر اخر رقبته بطلت السراية
فعل الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص او الدية كاملة للوارث وان قطع الثاني يده الاخرى بعد
العتق ثم حزت رقبته فان حزا ثالث بطلت سراية القطعين وكانهما اندملا فعلى الاول نصف القيمة للسيد
وعلى الثاني القصاص في اليد ونصف الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس او الدية كاملة للوارث
وان حزه القاطع او لا قبل الاندمال لزمه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد وان عفا عنه الوارث
وجبت الدية وللسيد منها الاقل من نصفها ونصف القيمة او حزه الاندمال فعليها نصف القيمة للسيد
وقصاص النفس او الدية كاملة للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان حزه الثاني قل الاندمال فللوارث
القصاص في النفس او الدية كاملة او بعد الاندمال فللوارث ان يقتص منه في اليد والنفس او ياخذ
بدلها او بدل احدهما وقصاص الآخرو على الاول نصف القيمة للسيد بكل حال معنى وروض مع الاسنى

بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والرد وقظاهر وجوب القصاص وبه افتى مر
(قوله فيما مر) من قوله والمذهب وجوب دية مخففة على العاقلة (قوله ولا اعتبر هو) عبارة شرح المنهج ولا
فلسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قوله ولو قطع الخ (قول المتن ولو قطع يده ففتق بجرحه اخران
الخ) في الروض فرع قطع يد عبد ففتق ثم اخر الاخرى قطع الثاني لا الاول ان كان حرا بل عليه للسيد نصف
قيمتها فان مات منه ما قتل الثاني ولزم الاول نصف الدية للسيد منها يعني نصفها نصف قيمته وان عفى أي عن
الثاني فعليها ما القاطعين الدية وللسيد في حصة الاول الاقل من نصفها ونصف القيمة الخ اه و قوله للسيد
منها نصف قيمته الظاهر ان المراد ان كان اقل من نصف الدية فان كان نصف الدية اقل من نصف القيمة لم
يستحق غيره فيكون له الاقل منها فيوافق ما ذكره بعده في قوله وللسيد في حصة الاول الاقل الخ ثم قال في
الروض وان قطع يده ورجله ثم عتق وجرحه اخران فلسيد الاقل من ثلث الدية وكل القيمة اهو قوله وكل
القيمة في العباب خلافة عبارته فان قطع واحديه او يديه ورجله رقيقا ثم جرحه اخران حرا فللمعتق
الاقل من ثلث الدية وكل القيمة رقيقا في الاولى او وضعها في الثانية نقله في تجريده عن الراعي بعد ان نقل
عن البغوى كل القيمة فقط فليراجع

قصاص الطرف والنفس لانهما كفوا وان توزع الدية ان وجبت اثلاثا لان جنائياتهم صارت نفسا بالسراية الناشئة عنهم ولا حق للسيد فيما
على الاخرين بل فيما على الاول لانه الجاني على ملكه فله اق الامرين من ثلث الدية وارش الجنائية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الاول
وجرحه بعد العتق فلا سيد الاقل من سدس الدية توزعا لثله على جرحيه ونصف القيمة

(فصل في شروط قود الاطراف) (٤١٤) والجراحات والمعاني ما يتعلق بذلك (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح)

والمعاني (ما شرط للنفس) تمامر بتفصيله ولا يرد الضرب بعصا خفيفة خلافا لمن زعمه محتجا بأنه عمد في نحو الايضاح لانه يحصله غالبا لافي النفس وذلك لان العمد في كل بحسه فهما مستويان في حده وان اختلافهما في محصله على ان الكلام كما قاله الماوردي حيث لم يسر الايضاح والاوجب القود في النفس لانه حينئذ يقتل غالبا قال البلقيني ويستثنى من كلامه ما اذا جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه كما في الام تكاتب عليه او لامع انه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن الام مخالف لصريح كلامهم وان امكن توجيهه بانه في حياته يتشقى بالقود من سيده بخلافه بعد موته لا يتشقى منه اذ لا وارث له ويرد بان السيدية مانعة من ذلك التشقى وحينئذ فالوجه انه لا استثناء (ولو وضعوا) او بعضهم فاسناده الى جميعهم مجرد تصوير (سيفا) مثلا (على يده) وتحاملوا (كلهم) عليها دفعة) بالضم كما قاله شارح وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء او اناء مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا (فابانوها) ولو بالقوة كما يأتي (قطعوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس

(فصل في شروط قود الاطراف) (قوله في شروط قود الاطراف) الى قول المتن ويجب القصاص في النهاية الا قوله تكاتب عليه او لا (قوله تمامر تفصيله) من كون الجاني مكلفا ملتزما وكونه غير اصل للمجنى عليه وكون المجنى عليه معصوما ومكافا للجاني ولا يشترط التساوي في البلد كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد والمرأة بالرجل وبالعكس والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية عمدا عدوانا ومن انه لا قصاص الا في العمد لافي الخطا وشبه العمد ومن صور الخطا ان يقصد ان يصيب حائطا بحجر فيصيب راس انسان فيوضحه ومن صور شبه العمد ان يضرب راسه بلطمة او بحجر لا يشج غالبا لصغره فيتورم الموضع الى ان يتضح العظم مغنى (قوله ولا يرد) اي على المتن (قوله لمن زعمه) اي الورود وافقه المغنى (قوله لانه) اي ذلك الضرب (قوله يحصله) اي نحو الايضاح عش (قوله لافي النفس) عطف على قوله في نحو الايضاح عش (قوله وذلك) اي عدم الورود (قوله في كل) اي من النفس ونحو الايضاح (قوله فهما) اي النفس ونحو الايضاح (قوله في حده) اي العمد (قوله على ان الكلام الخ) قد يقال هذا لا ينفع في دفع الايراد لان حاصله انه لو ضربه بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يتدفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتأمل سم على حج وقد يقال وكذا لا ينفع الجواب الاول في دفع الايراد رشدي عبارة عش يعني ان الكلام المورد حيث لم يسر الايضاح فانه حينئذ يكون عمدا في الايضاح واذا وقع مثله بلا ايضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمدا وحاصل الجواب ان حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو منتف في الضرب وحد العمد الموجب للايضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية امامها فيجب القود في النفس لان الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا اه (قوله والاوجب القود الخ) اي ولا ايراد عش (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية واستثناء البلقيني من كلامه الخ مخالف الخ (قوله ويستثنى الخ) اي فعدم سيدة الجاني شرطي في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ سم (قوله مخالف لصريح كلامهم) اي فلا يقطع بذلك كما لا يقتل به لكنه اذا قطع يده ضمنه بنصف القيمة عش اي فيما اذا كان عبد المكاتب مكاتب ايضا (قوله وان امكن توجيهه) اي بتقدير تسليم انه يقطع فيه ولا يقتل به غير ان ما وجه به لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به عش (قوله او بعضهم) قد يقال او غيرهم سم (قول المتن عليها) اي اليد بواسطة التحامل على السيف ويحتمل ان الضمير للسيف بتاويل الالة ويؤيده نسخة عليه (قوله وفي القاموس الخ) المراد به الرد على الشارح المذكور رشدي (قوله وبه علم صحة كل من الفتح والضم) يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفعة الا ان يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء ونحوه عش (قوله ولو بالقوة) اي كان صارت معلقة بجملدة عش (قوله كالواجمعوا) الى قوله فالاضافة في المغنى الا قوله التوزيع الى حق الله تعالى (قوله يتحاملوا) اي الى اخره (قوله مالموتيز فعل بعضهم الخ) اي في نفسه بان انفصل عن فعل الاخر وان لم يتميز لنا الاثر في الخارج رشدي (قوله كان حز كل) اي من البعضين اتحد او تعدد سم (قوله

(فصل في شروط قود الاطراف الخ) (قوله على ان الكلام كما قاله الماوردي الخ) قد يقال هذا لا يفيد في دفع الايراد ولان حاصله انه لو ضربه بعصا خفيفة او اوضحه كان هذا الايضاح عمدا وجبا للقود ولو ضربه بعصا خفيفة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يتدفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب توجب القود في النفس فتأمل (قوله ويستثنى الخ) اي فعدم سيدة الثاني شرطي في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ (قوله او بعضهم) قد يقال او غيرهم (قوله كان حز كل) اي من البعضين اتحد او تعدد

او

وانما اشترط في قطع السرقة ان يخص كلاما من مشتركين نصاب لان التوزيع يمكن ثم لاهنا على ان حق الله يتساح فيها اكثر وخرج بتحاملوا مالموتيز فعل بعضهم عن بعض كان حز كل من جانب حتى التقت الحديدتان

أو جذب أحدهما المشار ثم الآخر فلا قد لعدم انضباط فعل كل بل على كل حكومة تليق بجنايته يبلغان دية (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بفتح (الراس والوجه عشر) باستقرار كلام العرب وجرح غيرهما لا يسمى شجة فلا إضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وفيه نظر بل لا يصح لأن الراس والوجه ليسا عين الشجة بل شرطان في تسميتها شجة فالوجه ان المراد بها هنا مطلق الجرح وان الاضافة للتخصيص ومحل ما ذكر في الشجة إن اطلقت لان اضيفت كما هنا على ان جماعة اطلقوها على سائر (٤١٥) جروح البدن اولهن طبعوا وضعا

(حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلا) كالخدش من حرص القصار الثوب خدشه قليلا بالديق (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم اوله اى الشق بلا سيلان دم على الصواب والافهى الدامعة بالمهمة وهذا تبلغ الشجاج إحدى عشرة (وباضعة تقطع اللحم) بعد الجلد اى تشقه شقا خفيفا من بضع قطع (ومتلاحمة تغوص فيه) اى اللحم ولا تبلغ الجلد بعده سميت بما تؤول اليه من التلاحم تفاولا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم) وهي المسماة بالسمحاق حقيقة من سمحاق البطن وهي الشحم الرقيق (وموضحة) ولوبغرز ابرة (توضع العظم) بعد خرق تلك الجلد اى تكشفه بحيث يقرع بنحو ابرة وإن لم ير (وهاشمة تهشمه) اى تكسره وإن لم توضحه (ومنقلة) بتشديد القاف مع كسرها افصح من فتحها (تنقله) من محله لغيره وإن لم توضحه وتهشمه (ومامومة) تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة

أو جذب أحدهما الخ) أى في الذهاب وقوله ثم الآخر أى في العود (قوله تليق بجنايته) أى ان عرفت وإلا في حتم القاضى في فرضه بحيث لا يحصل ظلم على احدهما ولا نقص لمجموع الحكومتين عن الدية فان لم يظهر للقاضى شيء فينبغي أن يسوى بينهما في الحكومة عرش (قوله بحيث يبلغان) اى الحكومتان وقوله دية ألى ليد سم (قوله باستقرار كلام العرب) اى الدليل على العشر الاستقراء عميرة ومعنى (قوله لا يسمى شجة) بل يسمى جرحا معنى (قوله بل لا يصح) ويمكن ان يقال بصحتها مع تسامح الشجة لان الشجة هي جراح الراس والوجه فكانه قيل وجراح الراس والوجه المضافة إليهما فلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الراس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما عرش (قوله فالوجه) اى في توجيه المتن لما يقال لا معنى لإضافة الشجاج للرأس إذ لا تكون الا فيه عرش (قوله ان المراد بها هنا الخ) اى على طريق التجريد (قوله ومحل ما ذكر الخ) جواب عما يتوهم ان يورد عليه ما سبق ذكره في الشجرة رشيدى (قوله ما ذكر في الشجة) اى من انها لا تطلق الا على جرح الراس والوجه عرش (قوله على ان جماعة الخ) اى وعليه فلا إضافة للتخصيص بلا تاويل عرش (قوله طبعاً) يرد عليه ما سياتى من ان كلا من الهشم والنقل يحصل بغير شيء يسبقه رشيدى زاد عرش الا ان يقال انه باعتبار الغالب اه (قوله ووضعاً) اى في ذكر الفقهاء سيد عمر (قوله بضم اوله) من باب الافعال او التفعيل كفى القاموس عرش (قوله والا) اى وان سال الدم (قوله وبهذا) اى باعتبار سيلان الدم (قوله اى تشقه شقا خفيفاً) احتراز عن الغوص الآتى سم (قوله الجلد بعده) اى التي بين اللحم والعظم معنى (قوله سميت الخ) وتسمى ايضا المتلاحمة معنى (قوله من سمحاق البطن) اى ما خوذ منها وقد تسمى هذه الشجة الملطى والمطاة واللاطية معنى (قوله وان لم ير) اى العظم من اجل الدم الذى ستره معنى (قوله بتشديد القاف) وتسمى ايضا المنقولة معنى (قوله من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها على الحذف والايصال عرش (قول المتن تنقله) بالتخفيف والتشديد معنى (قوله وما عدا الاخيرتين) اى ما عدا المامومة والدافعة معنى (قوله بل وسائر البدن) اى في الصورة والافقد من هذه الاسماء تختص بالرأس والوجه رشيدى (قوله على ما يأتى) اى في المتن انفا (قوله لتيسر ضبطها) الى قول المتن ولو اوضح في النهاية الا قوله فاعتراضه ليس في محله (قول المتن وفيما قبلها الخ) وهي الدامعة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق معنى (قوله لا مكان معرفة نسبتها) اى ما قبلها من الشجاج الرابع (قوله كما زاده على اصله الخ) عبارة المعنى تنبيهه استثناء الحارصة مما زاده المصنف على المحرر قال في الدقائق ولا بد منه فان الجارحة لا قصاص فيها قطعاً وانما الخلاف في غيرها اه وفي الكفاية ان كلام جماعة يفهم خلافاً فيها وقال في المطالب ان كلام الشافعى في المختصر

(قوله بحيث يبلغان دية) لليد وقوله يبلغان اى الحكومتان وقوله دية أى للبدن (قوله فالوجه ان المراد بها مطلق الجرح وان الاضافة للتخصيص الخ) لا مانع من ابقاء الشجاج على معناها وجعل الاضافة للتأكيد أوليان التعميم الى الراس والوجه لئلا يتوهم ان المراد هنا احدهما فقط (قوله اى تشقه شقا خفيفاً) احتراز عن الغوص الآتى (قوله من التلاحم) اى الالتصاق (قوله ويرد بان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا الرد لان هذا الامكان يدفع قوله الاول بخلاف غيرهما فاقامه وقد يوجه الاول بان النسبة لما كانت قد يقع فيها الخطأ لم تعتبر احتياطاً للقصاص وبان التيسر اخص من مطلق الامكان وفي هذا النظر يعلم بما يأتى في اصل

بالمسماة بام الرأس (ودامعة) بمعجمة (تخرقها) أى خريطة الدماغ وتصله وهي مذففة غالباً ويتصور الكل في الجبهة وما عدا الاخيرتين في الخد وقضية الانف واللحي الأسفل بل وسائر البدن على ما يأتى (ويجب القصاص في الموضحة فقط) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفيما قبلها) لا مكان معرفة نسبتها من الموضحة ويرد بان هذا الامكان لا يكفي مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من ارش الموضحة بنسبتها اليها (ماسوى الحارصة) كما زاده على اصله فلا قد فيهما جاز ما لا ذم ليهما بشئىء له وقع (ولو اوضح)

يؤخذ منه أن الموضحة ومثلها البقية (٤١٦) ما عدا الاخيرتين مشتركة بين جرح الرأس والوجه وسائر البدن وعليه جرى من قال يتصور

الكل في سائر البدن بخلاف الشجة فانها خاصة كما مر وحيث قد فالأخبار عنها بتلك العشر يزاد بها أحد مدلوليها فقط عند من لم يعممها فتمامه (في باقي البدن) كصدر وساعد (او قطع بعض مارن) وهو ما لان من الانف (او بعض اذن) او شفة وإطارها وهو يكسر فتخفيف المحيط بها وما في الروضة انه لا فود فيه تحريف وإنما هي إطار السه اى الدبر لانه الذى لانهاية له او لسان او حشفة (ولم يبينه) بان صار معلقا بجلدة والتقيد بذلك لجرى ان الخلاف فاعتراضه ليس في محله (وجب القصاص في الاصح) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وإن لم يبينه وفيما إذا اقتصر في المعلق بجلدة يقطع من الجاني اليها ثم يسئل اهل الخبرة في الاصح من ابقاء وترك ويقدر ما عدا الموضحة بالجزئية كشك ورع لان القود وجب فيها بالمائلة بالجلدة فامتعت المساحة فيها لئلا يؤدى إلى اخذ عضو ببعض عضو وهو تمتع ولا كذلك في الموضحة فقد رت بالمساحة اما إذا ابانه فيجب القود جزم (ويوجب) القصاص (في القطع من مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضوين على منقطع عظمين برابطات بينهما مع تداخل كركبة و مرق أو تلاصق ككوع وائلمة (حتى في أصل نخذ) وسيأتى أنه ما فوق الورك (ومكعب) ان

يقضى القصاص فيها وعلى هذا فلا يحتاج إلى استثنائها اه (قوله يؤخذ منه) أى من قول المصنف ولو اوضح الخ (قوله يتصور الكل) اى كل ما عدا الاخيرتين سم (قوله بخلاف الشجة) لا يخفى ان المخالفة لتمامها في إطلاق لفظ الشجة لافى المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان كانت في الرأس او الوجه اطلق علم اللفظ الشجاج كالجراح او في غيرهما اطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلا اخبار الخ سم (قوله عنها) اى الشجاج (قوله يادبه) اى بلفظ الشجاج (قوله أحد مدلوليها فقط) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم (قوله كصدر) إلى قول المتن وحكومة الباقي في النهاية لا قوله قيل (قوله وإطارها) عطف على اذن والواو بمعنى او كما عبر بها النهاية (قوله المحيط بها) اى باعلى الشفة ع ش (قوله وما في الروضة انه لا فود فيه) قال المصنف هذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وهما اى اطار الشفة وإطار الشارح مستلذان لاصصاص في كل منهما اه (قوله تحريف الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما مر (قوله او لسان الخ) عطف على اذن (قوله فاعتراضه ليس في محله) أطال سم في ردوه وتأييد الاعتراض راجعه (قوله اليها) أى إلى مثلها ع ش (قوله ثم يسأل اهل الخبرة في الاصلاح الخ) اى ويفعل فيها ذلك (قوله ما عدا الموضحة) اى ما ذكر كقطع بعض مارن سم (قوله فيها) اى فيما عدا الموضحة (قوله فامتعت الخ) في هذا التفرع مع قوله الآتى لئلا الخ تامل وكان الاولى الاخصر لا بالمساحة لئلا الخ عبارة المعنى ويقدر المقطوع بالجزئية كالثلث والرابع ويستوفى من الجاني مثله بالمساحة لان الاطراف المذكورة تختلف كبر او صغرا بخلاف الموضحة كما سيأتى اه (قوله إلى أخذ عضو ببعض الخ) وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلا قدر بعض مارن المجنى عليه فيؤدى إلى اخذ مارن الجاني ببعض مارن المجنى عليه لواعب بالمساحة ع ش (قوله اما إذا بانه الخ) هذا لإيضاح ولا فهو معلوم من قوله والتقيد بذلك الخ ع ش (قوله فيجب القود جزم) ليس كذلك بل الخلاف جار فيه ايضا كما صرح في الروضة وعبر في البيان بالاظهر وفي غيره بالصحيح سم عبارة المعنى وقد يفهم كلامه انه إذا بان ما ذكر لا يكون كذلك وليس مراد اى الصحيح الوجوب اه (قوله بفتح الميم) إلى قوله بخلاف قطع البيضتين في المعنى (قوله بينهما) اى العظمين مع تداخل اى دخول أحد العظمين في الآخر (قوله

الفخذ ونحو كسر السن) (قوله الكل) مشكل في الاخيرتين إلا ان يكون المراد به ما عدا الاخيرتين (قوله بخلاف الشجة) لا يخفى ان المخالفة لتمامها في إطلاق لفظ الشجة لافى المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان كانت في الرأس او الوجه اطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح او في غيرهما اطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلا اخبار الخ (قوله يادبه) اى بلفظ الشجاج (قوله إلى أخذ عضو ببعض الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها (قوله فاعتراضه ليس في محله) اعترضه الزركشى بانه مضر من وجهين حاصل الاول أن التقيد بان كان لعدم القصاص في الميان لم يصح لانه اولى بالوجوب وقد صرح في الروضة بان الصحيح فيه وجوب ايضا وإن كان لعدم الخلاف في الوجوب فيه لم يصح ايضا لان الخلاف جار فيه كما صرح به في الروضة وعبر في البيان بالاظهر وفي غيره بالصحيح وثانيهما انه يقتضى جريان الخلاف فيما لا يبق متعلقا بجلدة فقط لكن الراجح جزم فيه بالقصاص او كمال الدية لا بطلاله فائدة العضو ولم يطرد فيه الخلاف اه وبه يظهر ان جواب الشارح غير ملائمه ولا شكال قوله بان صار معلقا بجلدة وقوله أما إذا ابانه فيجب القود جزم ما نعم قد يجاب عن الاول باختلاف الخلاف كما علم مما نقل عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكر بغير ما صار معلقا بجلدة فقط ثم راجعت الروضة فرايته حكى الخلاف في القسمين على وفق ما قاله الزركشى فاجب بعد ذلك عما وقع فيه الشارح لكن الجزم بوجوب القصاص فيما لا يبق معلقا بجلدة مع اجراء الخلاف عندا لانه في غاية الاشكال إلا ان يؤول بان المراد بالجزم انه سكوت عن ذكر الخلاف فيه فلا ينافى جريانه فيه فليراجع الراجح (قوله ويقدر ما عدا الموضحة) مما ذكر كقطع بعض مارن (قوله اما إذا ابانه فيجب القود جزم) ليس كذلك

وهو يجمع ما بين العضد والكنتف (إن أمكن) الفطخ (بلا) حصول (اجافة والا) يمكن الامع حصر لها (فلا) قد (على الصحيح) لان الجوائف لا تنضبط نعم إن مات بانقطع قطع الجاني وإن حصلت الاجافة (ويجب في فق عين) أى تعويرها بالعين المهمة (وقطع أذن وجفن) بفتح أوله (ومارن وشفة واسان وذ كروا نئين) أى يعضتين بقطع جلدتيهما لان لها نهايات مضبوطة فالخفت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتيهما بان سلها منه مع بقاءه فلا فود فيها التعذر الانضباط حينئذ ويجب أيضا (٤١٧) فى إشلال ذكر واثنتين أو أحدهما

إن قال خير أن الأخرى تسلم وكذا دقها على ما نقله لكن بحثا أنه ككسر العظام (نتبه) سياق ان فى الاثنتين كال الدية سراء أقطعها أم سلها ام دقها وزالت منفعتها وبه يعلم فساد ما نقل عن شارح ان فى البيضتين بجلدتيهما ديتين وفى كل منهما إذا انفرد دية وذلك لان الجلد لا يقابل بشيء وما اوهمه تفسير الشارح الخصىتين بجلدتي البيضتين ثم بالبيضتين قيل لم يرد به إلا بيان المعنى اللغوى وهو ان الخصىتين تطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين فى الصحاح الاثنان الخصىتان قال ابو عمر والخصىتان البيضتان والخصيتان الجلدتان اللتان فهما البيضتان ولا ينافى ذلك اقتصار القاموس على تفسير الاثنتين بالخصيتين وعلى تفسير الخصية بالبيضة بدليل قوله سل خصيته والمسلول البيضة لا الجلد ولا قصر ابن السكيت على تفسير الاثنتين بالبيضتين وإنما اقتصر اعنى الشارح على قطع الجلدتين

إن أمكن القطع) أى من أصل الفخذ والمنتك (قوله وإن حصلت الخ) الانسب وان لم يمكن بلا اجافة (قول المتن وقطع اذن) (نتبه) شمل اطلاق وجوب القصاص بقطع الاذن ما لوردها فى حرارة الدم والتصقت وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد وجد معنى (قوله بفتح اوله) وحكى كسره غطاء العين من فوق واسفل معنى (قول المتن وشفة) أى سواء العليا والسفلى وحد العليا طولا موضع الارتقاق أى الالتئام بما يلى الانف السفلى طولا موضع الارتقاق بما يلى الذقن وفى العرض الشدقين سم على المنهج ع ش (قوله بقطع جلدتيهما) الباء بمعنى مع لما يأتى من أن سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه ع ش (قوله منه) أى الجلد ع ش (قوله ويجب) أى القصاص ع ش (قوله إن قال خير ان الخ) عبارة النهاية ان اخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك اه (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية ان امكنت المائلة كانه نقله عن التهذيب ثم بحثنا الخ قال ع ش قوله ان امكنت المائلة معتمد اه (قوله ككسر العظام) أى فلا قصاص فيه ع ش (قوله وفى كل منهما) أى من البيضتين والجلدتين (قوله وذلك) أى الفساد (قوله بشيء) أى من الدية (قوله وما اوهمه الخ) أى من وجوب ديتين كردى (قوله تفسير الشارح) أى فى الباب الآتى فى شرح فيقطع خلى بخصى سم (قوله قيل الخ) خبر وما اوهمه الخ (قوله قال ابو عمر الخ) هو محل الاستشهاد (قوله ولا ينافى ذلك) أى ما فى الصحاح (قوله بدليل قوله الخ) متعلق بقوله وعلى تفسير الخصية الخ (قوله والمسلول الخ) بيان لوجه الدلالة والاول للحال (قوله اعنى الشارح) أى الجلال المحلى (قوله لاستلزامه الخ) فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة ع ش (قوله الا السن) هذا الاستثناء صريح فى ان السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثابتهما من العصب لانه يلين بوضعه فى الخلى ع ش (قوله سواء سبق القطع كسر) أى من الجاني وقوله ام لا أى بان لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا ان ما فى المتن بهذا الاعتبار اعم مما ساقى فيه الخاص بما اذا وقع منه كسر فأتى التكرار المحض رشيدى (اقول) وقد ينافى الغرض المذكور قول الشارح المشتمل على ما هنا (قوله كما افاده كلامه الخ) انظر وجه افاده ذلك سم (قوله بزيادة) هى ان يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له ان يقطع اقرب مفصل الى موضع الكسر معنى عبارة سم المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانة وكون الآتى مشتملا على زيادة ما هنا من هذه الجهة لا ينافى ان ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى بكون من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أى بقوله فلو طلب الكوع ممكن فى الاصح وقوله الدافع الخ لافادة هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكرر المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

(قوله بان سلها منه) أى من الجلد (قوله وما اوهمه تفسير الشارح) أى فى الباب الآتى فانه قال فى شرح قول المصنف فيه فيقطع خلى بخصى ما معناه والخصى من قطع خصياه أى جلدتا البيضتين كالاثنتين مثنى خصية وهو من النواذر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالاثنتين أى فانها ايضا جلدتا البيضتين أى معنى كل من الخصيتين والاثنتين جلدتا البيضتين (قوله كما افاده كلامه) انظر وجه افادته لذلك (قوله بزيادة) لان المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانة وكون الآتى مشتملا على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافى ان ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمولى ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أى بقوله فلو طلب الكوع ممكن فى الاصح وقوله الدافع الخ لافادة هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكرر المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

لاستلزامه غالبا بطلان منفعة البيضتين (وكذا

(٥٣) — شروانى وابن قاسم — ثامن)

اليان) بفتح الهمزة وهما اللحمان الثامنان بين الظهر والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما جرفا الفرج المحيطان به لإحاطة الشفتين بالغم (فى الاصح) لان لها نهايات تنتهى اليها (ولا قصاص فى كسر العظام) لعدم انضباطه فيها الا لسن على ما يأتى (وله) أى المقطوع بعض ساعده أو فخذه سواء سبق القطع كسر أم لا كما افاده كلامه هنا مع قوله الآتى ولو كسر عضاه وأبانه الخ المشتمل على ما هنا بزيادة فكرر المصنف لها

وللتفريع الآتي عليه الدافع لما اعترض به عليه هنا ان قضيته انه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع اقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفي بعض حقه (وحكومة الباقي) لانه لم يأخذ عوضا عنه وفيما إذا كسر من الكوع له التقاط اصابعه واناملها وان تعددت المفاصل لعدم (٤١٨) قدرته على محل الجناية ومفصل غير ذلك وافهم قوله ابانه انه لا بد في وجوب القود من الفصل

بعد الكسر واعتمده
الباقي وغيره فلو كسر بلا
فصل لم يقتص منه بقطع
اقرب مفصل ولا ينافيه ما في
الحاوي وشروحه أنه في
هشم ساعده او ساقه له قطع
اقرب مفصل لتعين حمله على
هشم بعده ابانه أو هشم
صيره في حكم قطع معلق بجلدة
لما مر ان هذا في حكم القطع
(ولو اوضحه وهشم اوضح)
الجنى عليه لا مكان القود
في الموضحة (واخذ خمسة
ابرة) ارش الهشم (ولو
أوضح ونقل اوضح) لما مر
(وله عشرة ابرة) ارش
التقليل المشتمل على الهشم
غالباً ولو اوضح وأم اوضح
واخذ ما بين الموضحة
والمأمومة وهو ثمانية
وعشرون بعيراً وثلاث
واطلاق الروضة واصلها
هنا ان له الثلث مرادها
بقيته بدليل قولها الآتي
لو اوضح واحد وهشم
اخر ونقل ثالث وام رابع
فعلى كل من الثلاثة خمسة
وعلى الرابع تمام الثلث اه
والام ثم بمنزلة الام هنا بل
أولى كما هو واضح (ولو
قطعه من الكوع) بضم
اوله ويسمى كاعا وهو
ما يلي الابهام من المفصل

(الخ) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الاختصار على الآتي لا غناؤه عما هنا مع زيادة فليتأمل
سم (قوله) وللتفريع الآتي) أي قوله فلو طلب الكوع ممكن في الاصح وقوله الدافع الخ أي لافادة هذا
التفريع ذلك الحكم سم (قوله ان قضيته الخ) بيان لما اعترض الخ والضمير لما هنا (قوله) وإن تعدد ذلك
المفصل (إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما إذا كسر الخ سم عبارة المغني قوله
اقرب مفصل يفهم اعتبار اتحاده وليس مراداً فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التقاط الاصابع
وان تعددت المفاصل كما جزمها به في الروضة وأصلها وأنه إذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع الكوع
وساقي في كلامه ان له ذلك على الاصح اه (قول المتن وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعاً اقتصر في الكف
واخذ الحكومة لما زاد وله العفو عن الجناية ويعدل إلى المال مغني واسني (قوله لانه) إلى قوله ولا
ينافيه في المغني لا لقوله واناملها (قوله له) أي للجنى عليه (قوله واناملها) يتأمل سيد عمر (اقول) لعل
الواو بمعنى او والمراد الائمة الاولى من كل من الاصابع او الاولى من الابهام الثانية من غيرها (قوله
وافهم قوله ابانه) أي الآتي سم (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة (قوله أو هشم صيره في حكم قطع
معلق بجلدة) الاولى او هشم في حكم قطع بان صيره معلقاً بجلدة (قوله ان هذا) أي المقطوع المعلق بجلدة
(قوله الجنى عليه) إلى قول المتن فلو طلب في النهاية لا لقوله واطلاق الروضة إلى المتن وكذا في المغني
لا لقوله غالباً (قول المتن واخذ) أي الجنى عليه من الجاني (قوله غالباً) أي والصورة هنا من هذا الغالب
رشدي (قوله اوضح الخ) أي الجنى عليه الجاني واخذ أي منه (قوله وهو ثمانية وعشرون الخ) أي لأن
في المأمومة ثلث الدية كاسياقي نهاية (قوله وهو ما يلي الخ) أي العظم الذي يلي الابهام من جهة مفصله
واحتز هذا من جهة جانبه الذي هو اصل السبابة رشدي (قوله ابهام الرجل) بكسر الراء (قول المتن
فان فعله) أي قطع الاصابع عزز أي وإن قال لا اطلب للباقي قصاصاً ولا ارشاً لعدوله عن مستحقه نعم إن كان
من يخفى عليه ذلك ينبغي أنه لا يعزّر مغني (قوله وانما لم يمكن) ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بكف
او اصبع لم يجز لعدوله عن محل الجناية مع القدرة عليه فان قطعها من الكوع عزرو ولا غرم عليه لما مر واهدر
الباقى فليس له قطعه ولا طلب حكومته لانه يقطعي من الكوع ترك بعض حقه وقنع ببعضه كما نقله الامام
والبغوي عن الاصحاب وإن قال البغوي عندي له حكومة الساعد وفارق ما مر في الصورة السابقة من ان
له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مستوف لمسمى اليد بخلاف ملقط الاصابع مغني وقال سم
ولو قطع من المرفق فافتص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ
صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل انه إذا قطع دون حقه فان قطع مسمى
اليد امتنع العود لزيادة ولا فان حصل بالعود تمام حقه جاز ولا فلا وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فالتقط
اصبعاً جاز له العود للباقي ولم اره صريحاً راجعاً اه (قوله من قطعه) أي الكف فانه يذكّر في لغة قليلة

وما يلي الخنصر كرسوع وما يلي ابهام الرجل من العظم هو البوع أما الباع فهو مديدين
يمينا وشمالا (فليس له التقاط اصابعه) بل ولا ائمة منها لقد رته على القطع من محل الجناية (فان فعله عزز) لعدوله عن حقه مع
قدرته عليه (ولا غرم عليه) لانه يستحق ائتلاف الكل (والاصح ان له قطع الكف بعده) لانه من جملة حقه وانما لم يمكن من قطعه

من قطع من نصف ساعده فلفظ اصابعه لانه لا يصل بالتمكين تمام حقه لبقاء فضلة له من الساعد لم ياخذ في مقابلتها شيئا فلم يتم له التشني المقصود بخلافه هنا ولو عفا عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف كما لا يجاب من قطع يدي الجاني الى دية نفسه لاستيفائه مقابلهما (ولو كسر عضده و ابانه) اي المكسور مع ما بعده ولو بالقوة (٤١٩) كاسر (قطع) ان شاء (من المرفق)

لانه اقرب مفصل للمكسور (وله حكومة الباقي) نظير ماسر (فلو طلب) لفظ الاصابع لم يمكن أو أصبح ممكن وله اخذ دية اربع اصابع وحكومة الباقي او (الكوع ممكن) منه (في الاصح) لمساحته مع مجزئه عن محل الجناية قوله حكومة الساعد مع الباقي من العضد (ولو او وضحه فذهب ضوهه) مع بقاء حدقته (اوضحه فان ذهب الضوء) فذاك (ولا اذبه) باخف ممكن كقترب حديدة محامة من حدقته (او وضع كافر فيها ومخلفه في الايضاح والطم الاقي والمعالجة فيها ان أمن بقول خير من اذهب حدقته ولا تعين الارش (ولو لطمه لطمه تذهب ضوهه غالبا فذهب) ضوه عينه وبقيت حدقته (لطمه مثلها) ان انضبطت كما هو ظاهر (فان لم يذهب اذهب) بالمعالجة مع بقاء الحدقة اما لو ذهب ضوه عين المجني عليه فقط فلا يلطم الجاني ان خشي اذهاب ضوه عينه او احداها مبهمه او مخالفة لعين المجني عليه بل تتعين المعالجة فان تعذرت فالارش (والسمع كالبصر

عش (قوله من قطع الخ) ببناء المفعول والموصول نائب فاعل لم يمكن وقوله فلفظ ببناء الفاعل مستندا الى ضمير الموصول (قوله فلفظ اصابعه) اي تعدى في الروض ان له حينئذ ان يقطع اصبعاً ويكتفي به وليس له ان ياخذ ازيد من ذلك لتعدد الجناية حلي (قوله ولو عفا الخ) متصل بقول المتن والاصح ان له الخ (قوله لم يجب) اي للحكومة وعليه فحل يمكن من العود لقطع الكف فيه نظرو الاقرب نعم عش (قوله الكف) اي حكومتها (قوله من قطع الخ) مستحق نفس قطع الخ معنى (قوله الى دية نفسه) اي نفس الجاني وقوله مقابله اي الدية وهو يد الجاني (قول المتن عضده) وهي من مفصل ارفق الى الكتف معنى وعش (قوله كاسر) اي في شرح ولم يبينه (قوله لم يمكن) اي لتعدد الجناية وروض اه حلي (قول المتن ممكن في الاصح) وعليه لو قطع من الكوع ثم اراد القطع من المرفق لم يمكن كاجز ما به في الروضة واصلا قال الزركشي ويحتاج الى الفرق بينه وبين مسألة التقاط الاصابع فان له قطع الكف بعده اه و فرق بانه هناك يعود الى محل الجناية قوهنا الى غير محلها و إنما يجوز ناقطع مادونه للضرورة فاذا قطع مرة لم يكرره معنى (قوله لمساحته) الى قول المتن ولو قطع في النهاية لا قوله لان انضبطت كما هو ظاهر وكذا في المعنى لا قوله ولم يذكر الى ان (قول المتن فذهب ضوهه) اي سن عينه ولو نقص الضوء امتنع القصاص اجماعا معنى (قول المتن من حدقته) هي السواد الاعظم الذي في العين والاصغر الناظر والمقلة تشتم العين الذي يجمع السواد والبياض سم على منهج عش (قوله ومخلفه) اي الاذهاب باخف ممكن (قوله ولا تعين الارش) اي الدية معنى (قول المتن غالبا) احترزه عما اذا لم تذهب اللطمة غالبا للضوء فانه لا قصاص فيها كما صرح به الرواية معنى (قوله ذهب ضوه عين المجني عليه فقط) عبارة النهاية والمعنى ذهب بها من المجني عليه ضوه احدي العينين اه (قوله ان خشي الخ) مفهومه جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر سم اي وقضية صنع النهاية والمعنى عدم جوازه مطلقا (قوله فالارش) اي نصف الدية رشيدى (قول المتن والسمع) اي اذهابه بجناية الاذن معنى (قول المتن وكذا البطش) قال الشيخ عميرة هو يزول بالجناية على اليد او الرجل والنوق بها على الفم والشم بها على الراس اه عش (قوله زواله) اي اللبس وقوله بزواله اي البطش عش (قوله ولاهل الخبرة طرق الخ) فان لم يوجد فالخبرة للمجني عليه بين الانتظار والعفو على الدية عش (قول المتن اصبعاً) اي او اتملة او نحو ذلك معنى (قوله كاصبع اخرى) اي او كف معنى (قول المتن فلا قصاص في المتاكل) بل فيه

وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فلفظ اصبعاً جاز له العود للباقي ولم أره صريحاً فراجع (قوله لاستيفائه) الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف فان قلت حاصل ذلك ان استيفاء الاصابع يقتضي سقوط حكومة المنايا لكونها مقابلة للدية التي بدخل فيها الكف وهذا يخالف ما سياتي في الباب الاتي فيها لوقف كاملة بناقصة اصبع حيث يخير المقطوع بين اخذ دية الاصابع الاربع ولقطها من قوله والاصح ان حكومة الكف تجب ان لفظ لان اخذ ديتين وعلل الوجوب ان لفظ بانها ليست من جنس القود فلا يستتبعها وعدم الوجوب ان اخذ ديتين بانها من جنسها فاستتبعها وذلك لان حاصل هذا كما هو ظاهر ان استيفاء الاصابع يقتضي عدم سقوط حكومة المنايا ليقال يفرق بالتمكين من اخذ الكف هنادون ما ياتي لانا نقول لم يجعلوا الملحظ فيما ياتي لا عدم تجانس القود والحكومة فلم يستتبعها لان اجاب بان جعلهم الملحظ ما ذكر لا ينافي اعتبار ملاحظة شيء اخر معه وهو عدم التمكن فليتام (قوله ولا تعين الارش) قال في شرح الروض لانه لا يجوز ان يستوفي اكثر من حقه اه (قوله ان خشي الخ) مفهومه جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر (قول المتن فلا قصاص في المتاكل) ولكن تحب ديته على الجاني حالة في ماله لانه سارية جناية

يجب القصاص فيه بالسراية) لان له محلا ينضبط (وكذا البطش) ولم يذكره معه اللبس لان الغالب بزواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه الاحكومة لا قود (او النوق والشم) والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (في الاصح) لان لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها (ولو قطع اصبعاً فتاكل غيرها) كاصبع اخرى (فلا قصاص في المتاكل) بالسراية

وفارق ما تقرر في المعاني كالضوء بانها لا توجد مستقلة بل تابعة لغيرها فلا يقصد بالجنائية عليها الا المحل او مجاوره فكانت الجنائية عليه تعد قصدا لتفويتها فتحقت العمدية فيها (٤٢٠) والا جرام توجد مستقلة فلم يقصد بالجنائية عليها غير هـ ولم تعد قصدا لتفويتها فلم ينظر للسراية فيها

لعدم تحقق العمدية حينئذ ومن ثم لم تقع سراية جسم لجسم قصاصا فلو قطع اصبعها فست للبقيّة فقطعت اصبعه فست كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لانها سراية جنائية عمدا وإنما جعلت خطأ في سقوط القصاص فقط وتدخل فيها حكومة منابت السكف وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام بأن الجنائية على جميع اليد قصدا فلا سراية

(باب كيفية القصاص) من قص قطع او اقتص تع لان المستحق يتبع الجاني الى ان يستوفي منه (ومستوفيه والاختلاف فيه) والعفو عنه والزيادة على ما في الترجمة لا محذور فيها بخلاف عكسه وكانه انما قدم المستوفى في الترجمة على ما بعده لانه الانسب بالكيفية وأخره عنه في الكلام عليه لطوله ومن دأبهم تقديم القليل ليحفظ (لا تقطع) عبره للغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني ايضا (يسار يمين) من سائر الاعضاء والمعاني لاختلافها محلا ومنفعة فلم توجد المساواة التي هي

الدية في مال الجاني لانه سراية جنائية عمدا وإن جعلنا خطأ في سقوط القصاص ويطالب بدية المتأكل عقب قطع اصبع الجاني لانه وإن سرى القطع الى الكف لم يسقط باقي الدية فلا معنى لانتظار السراية بخلاف ما لو سرت الجنائية الى النفس فاقتص في الجنائية لم يطالب في الحال فلعل جراحة القصاص تسرى فيحصل التقاص مغنى وروض مع الاسنى وسم (قوله وفارق الى الباب) في النهاية والمغنى (قوله وفارق) اى عدم وجوب القصاص في ذهاب نحو اصبع بالسراية (قوله ما تقرر الخ) اى من وجوب القصاص (قوله بانها) اى المعاني (قوله عليه) اى محل المعاني او مجاوره (قوله والا جرام) عطف على الهاء في قوله بانها (قوله ولم تعد) اى الجنائية على غير الاجرام (قوله اصبعه) اى الجاني (قوله وتدخل فيها) اى في الاربعه اخماس (خاتمة) لو اقتص من الجاني عليه خطأ او شبه عمد ففي كونه مستوفيا خلافه والاصح انه مستوف ولو اقتص من قاتل مورثه وهو وصي او مجنون لم يكن مستوفيا فينتقل حقه الى دية متعلقة بتركه الجاني ويلزمه دية عمد بقتله الجاني لان عمده عمد فان اقتص باذن الجاني او تمكنه بان اخرج اليه طرفه فقطعه فهدرو الطرف كالنفس فيما ذكر مغنى وسم (باب كيفية القصاص)

(قوله من قص) الى التنبيه في النهاية لا قوله مضمونة وقوله حيث لم يقتض الى المتن وقوله وفارق الدين الى المتن (قوله من قص) والاخذ منه للوافقه بينهما في التجرد عن الزيادة انسب ع ش او اقتص عبارة المغنى وقيل من قص الاثر اذا تبعه اه وعبارة القاموس قص اثره تبعه اه (قوله لان المستحق الخ) راجع للثاني فقط (قول المتن ومستوفيه) عطف على كفيته عميرة (قول المتن والاختلاف) اى بين الجاني وخصمه مغنى (قول المتن فيه) برده عليه ان الاختلاف الاتي بقوله قد ملفو فالخ في سبب القود وهو القتل لافي القود إلا ان يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في المسبب بجري (قوله والزيادة الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله والعفو عنه (قوله لا محذور فيها) بل قال السيد عيسى الصفوى ان ما كان من التوابع لا بعد زيادة عبارته وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات والمعظم فلو ذكر غيره نادر او استطرادا لا يضر اه ع ش (قوله على ما بعده) اى على الاختلاف (قوله لانه) اى المستوفى (قوله ومن دأبهم) اى المؤلفين (قوله لا تؤخذ) اى لا يجوز الاخذ ولو بالرضا كما يأتى ع ش (قوله من سائر الاعضاء) من يدور جل وأذن وجفن ومنخر مغنى (قوله ولا جفن) الى قوله حيث لم يقتض في المغنى إلا المسئلة اخذ ائذ باصلى وقوله مضمونة (قوله لذلك) اى للاختلاف (قوله في الماخوذ بذلا الدية) لعله إذا قال له لو خذها قصاصا اخذ ما يأتى فليراجع رشيدى عبارة ع ش يشمل ما لو اخذ بلا إذن من الجاني وما لو كان باذنه ولم يقل قصاصا وهو يخالف ما يأتى من التفصيل فيما لو قطع صحيحة بشلاء فلينظر الفرق بينهما ولعله اطلق هنا اعتادا على التفصيل الاتي فليحرر وعليه فتصور المسئلة هنا بما قال خذ ه قودا فتجب الدية في المقطوع ويسقط حقه اى المجنى عليه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العوض وذلك لانه لم يعف بجائنا على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض كالموعى عن القود على نحو خمر اه (قوله في الاول) اى عضو المجنى عليه رشيدى (قوله في الافصح) اى من لغاتها التسع وهى تثليث اولها مع تثليث الميم ع ش

عمدا وإن جعلت خطأ في سقوط القصاص كما سأتى الاشارة اليه (فائدة) في العباب فرع من قتل قاتل أبيه مثلا او قطع قاطعه خطأ او شبه عمد وقع قودا خلا للروضه او هو وصى او مجنون لم يقع قودا فينتقل حقه الى الدية ويلزمه دية الجاني ولا تحملها عاقلة الصبي والمجنون وكذا لو كان القود لها في طرفها فقطعها طرف الجاني بلا تمكن منه والاهدر اه وقوله وقع قودا عبارة الروض ففي كونه مستوفيا خلاف قال في شرحه والاصح انه مستوف كما جز منابه بعد تبعا لجزم الاصل به ثم الخ

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

المقصودة من القصاص (ولا تنفقه سفل يا يا) ولا جفن أسفل بأعلى (وعكسه) لذلك وان تراضيا في الماخوذ بدلا ومغنى الدية ويسقط القود في الاول لتضمن التراضى العفو عنه (ولا أنملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الافصح (بأخرى) ولا أصبح بأخرى

كما باصله ولا اصلي برائده مائة (ولا زائد) باصلي او (برائده) دونته مائة او مثله ولكنه (في عمل اخر) غير عمل ذلك الزائد له لك ايضا بخلاف ما اذا ساوى الزائد الزائد الاصيل وكان بمحله المساواة حيث لا يؤخذ حادث بعد الجناية بوجوده ولو قطع سن الايسر له ومثله ما ثبت له مثله لم يقطع (ولا يضر) مع اتحاد المحل ونحوه مما مر (تفاوت كبير وطول وقوة بطش) ونحوها (في (٣١) غ) اصلي) لا طلاق النصوص ولان المماثلة في ذلك نادرة جدا فاعتبارها

يؤدي إلى بطلان القصاص وكما يؤخذ العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشريف بالوضع نعم لو قطع مستوى الدين بدا اقصر من اختها لم تقطع يده بها لتقصها بالنسبة لاختها وإن كانت كاملة في نفسها ومن ثم وجبت فيها دية ناقصة حكومة ومحل عدم ضرر ذلك في تفاوت خلق أرباقه أمان نقص نشأ عن جنابة مضمونة فيمنع أخذ الكاملة ولو بوجوب نقص الدية كما حكاه عن الامام وان قال الزركشي ان الامام حكى عن الاصحاب أنه لا فرق وهو الصواب انتهى (وكذا زائد) كاصبع وسن فلا يضر التفاوت فيه ايضا حيث لم يقتض تفاوت الحكومة تفاوت في المفصل ام لا (في الاصح) وكون القود في الاصيل بالنص وفي الزائد بالاجتهاد فلم يعتبر التساوي في الاول واعتبر في الثاني بحاجته وان اتصرت له الاذرع وغيره بان الاصل تساوى النص والاجتهاد فيما يترتب عليهما (ويعتبر قدر الموضحة) في قصاصها

ومعنى (قوله كما باصله) أى والمفهوم بالاولى زيادة (قوله مطلقا) أى ساوى الاصيل في المفصل أو لا وكان في محله ولا (قوله دونه) هذا القيد وما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلي وقوله برائد بدليل قوله الاتي بخلاف ما اذا ساوى الخ سم ورشيدى والمراد بالنحوها الدنو المتميز كاشتغال زائدة الجاني على ثلاثة اقسام وزائدة المجنى عليه على ثنتين عش ومعنى (قوله مطلقا) أى تساوى في المحل أو لا (قوله أو مثله ولكنه) ضميرهما كضمير دونه راجع إلى الزائد الاول (قول المتن في محل اخر) كان يكون زائدة المجنى عليه بحجب الخنصر وزائدة الجاني بحجب الابهام ومعنى (قوله ذلك الزائد) كان ينبغي ان يزيد او الاصل (قوله) وكان بمحله يتصور اتحاد محل الزائدة والاصلية كافي سم بان قطع خنصره مثلا وينبت موضعه زائدة فتقطع هذه الزائدة بالخنصر الاصيل قصاصا (قوله مما مر) أى من الاصلية والزائدة (قوله ونحوها) كجدة السمع والبصر (قوله وكما يؤخذ الخ) عطف على قوله لا طلاق الخ (قوله نعم لو قطع مستوى الدين الخ) ينبغي ان يلحق به ما لو قطع مستوى الاصابع اصباها اقصر من اختها من اليد الثانية سيد عمر (قوله ناقصة حكومة) بالاضافة نعت دية (قوله ذلك) أى التفاوت فيما ذكر (قوله حيث لم يقتض) أى التفاوت في العضو الزائد لعله افاد به ان ما ذكره في الاصيل بقوله نعم الخ معتبر هنا ايضا وقوله تفاوت الحكومة مفعول لم يقتض وقوله تفاوت الخ أى الزائدان او الزائد والاصلي تعميم للتفاوت المقتضى للحكومة المعتبر عدمه في عدم المضرة هذا ما يظهر لي في توجيه المقام والله اعلم ثم رأيت في الروض مع شرحه ما نصه وكذا زائد إلا ان تفاوتنا أى الزائدان بمفصل بان زادت مفاصل زائدة الجاني على مفاصل زائدة المجنى عليه فيضرح حتى لا يقطع بها وكذا ان تفاوتنا بالحكومة وان تماثلا في المفصل اه وهذا صريح فيما ذكرته والله الحمد (قوله وكون القود الخ) أى الذى استدل به مقابل الاصح (قوله في قصاصها) إلى قول المتن ولو اوضح في المعنى (قوله فقياس) أى يذرع بعودا وخط معنى (قوله ويعلم) أى يخط عليه بسواد وغيره معنى ونهاية أى وجوبا ان خيف اللبس وإلا كان مندوبا عش (قوله وإنا لم يعتبر) أى قدر الموضحة (قوله لما مر الخ) أى في شرح أو قطع بعض ما رن او اذن الخ سيد عمر عبارة النهاية والمعنى لان الراسين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء احدهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالمائة في الجملة فلو اعتبرناهما بالمساحة أدى إلى اخذ عضو ببعض الآخر وهو ممتنع اه (قوله ولم يستحق الخ) أى فان استحق

(قوله دونه) كان يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل وزائدة المجنى عليه أو أصلية مفصلان (قوله دونه) هذا وما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلي وقوله برائد بدليل قوله الاتي بخلاف ما اذا ساوى الخ قول المتن في محل اخر) قال المحلى كزائد بحجب الخنصر وزائد بحجب الابهام (قوله وكان بمحله) انظر صورته في الاصيل وهل هي ان ينبت لمن قطع خنصره مثلا زائدة بمحله فيقطع بالخنصر الاصيل (قوله امان نقص نشأ عن جنابة مضمونة) عبارة التصحيح ولو نقص بطش يد جنابة واخذت حكومتها ثم قطعها كامل البطش فقد حكى الامام انه لا قصاص وانه لا تجب دية كاملة على الاصح اه (قول المتن وكذا زائد في الاصح) بهذا مع قوله الاتي في شرح ولا تقطع صحيحة بسلام وهو الاصح ان استوى شللها يعلم ان التفاوت في قوة البطش لا يقتضى التفاوت في قدر الشلل (قوله وفيما إذا كان برأسها شعر يخلق شعر الجاني وجوبا حيث كثف ولم يستحق إيضاح جميع راسه) قال الاذرعى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قال والتوجيه يشعر بانها لا تجب إذا كان الواجب استيعاب الراس ممرش (قوله ولم يستحق إيضاح الخ) أى فان استحق ذلك لم يجب

بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس الشاج ويعلم ثم يمسك ثلاثا يضطرب ثم يوضح بحاد كالوسى لانه حروان اوضح به لتعذر أمن الحيف فيه وإنا لم يعتبر بالجزئية لما رقبيل الباب (ولا يضر) هنا (تفاوت) نحو شعر و (غلظ اللحم وجلد) نظير ما مر في تفاوت نحو الطول وقوة البطش وفيما إذا كان برأسها شعر يخلق شعر الجاني وجوبا حيث كثف ولم يستحق إيضاح جميع رأسه

اما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود عليه على ما في الام وخالفه في المختصر وجمع ابن الرفعة بحمل الاول على ما إذا كان عدم الشعر برأس المشجوج لفساد منبته والثاني على ما إذا كان بنحو حلق (ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه) ولا يكتفى به وإنما كفت نحو اليد القصيرة عن الطويلة لما مر أن المرعى (٤٣٢) ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر باصغر جزما

(ولا تتمه من) خارج
الراس نحو (الوجه والقفا)
لخروجه عن محل الجناية
(بل يؤخذ قسط الباقي من
ارش الموضحة لوزع على
جميعها) فان بقي نصف مثلا
أخذ نصف ارشها (وان
كان رأس الشاج أكبر أخذ
منه قدر رأس المشجوج
فقط) للحصول المائلة
(والصحيح ان الاختيار في
موضعه) أي الماخوذ (الى
الجاني) لان جميع الراس
محل للايضاح وهو حق عليه
فيؤديه من أي محل شاء
كالدين وأشار المصنف
بالصحيح الى فساد المقابل ان
الخيرة للجنى عليه لكن
اطال جمع متأخرون في
الانتصار له وانه الصواب
نقلوا معنى وعليه يمنع من
أخذ بعض المقدم وبعض
المؤخر لئلا يأخذ موضعين
بوضحة وفارق الدين بتعلقه
بالذمة وهذا متعلق بعين
راس الجاني فتخير المستحق
في اخذه من أي محل شاء
ليتم له التشني (ولو أوضح
ناصيته وناصيته أصغر)
تعينت الناصية للايضاح
(وتم) عليها (من باقي
الراس) من أي محل شاء لان
الراس كله محل للايضاح

ذلك لم يجب سم ومعنى (قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني (الخ) أي بخلاف ما إذا اختص برأس الجنى عليه فثبت القود كما صرح به الروض سم (قوله) وجمع ابن الرفعة (الخ) معتمداه سم على المنهج عن مرعش (قوله) بحمل الاول (الخ) وهو حمل حسن معنى (قوله) ثم أي في قصاص الاطراف (قوله) ولذا قطعت الكبيرة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قول المتن) ولا تتمه (الخ) وكذا لو أوضح جبهته وجبهة الجاني اضيق لا يرتقى للرأس لما ذكر معنى (قول المتن والصحيح (الخ) وبه قطع الاكثر من كافى الروضة معنى وكذا اعتمده المنهج والنهاية خلافا لظاهر صنيع الشارح (قول المتن في موضعه) أي تعيين موضعه معنى (قول المتن الى الجاني) هل له تقريقها في موضعين بغير رضا الجنى عليه سم على حجج والا فرب نعم لان الجاني رضى بالضرر لنفسه عش (قوله) لان جميع الراس (الخ) بخلاف ما إذا لم يستوعب راس الجنى عليه فانه يتعين ذلك المحل فقو لهم ان الراس كلها محل للجناية فيما إذا استوعبت راس الجنى عليه معنى ورشيدى (قوله) لكن اطال جمع (الخ) عبارة النهاية وان انتصر له جمع (الخ) (قوله) وعليه أي المقابل عبارة المعنى ومحل الخلاف ما إذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد ولو أراد أن يأخذ قدرا ما وضحت منه من مواضع من راسه فالاصح المنع اه (قوله) وفارق الدين (الخ) أي على هذا سم (قوله) وهذا متعلق بعين (الخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل او جبنا الاخذ منه سم (قوله) ليم له التشني لا يتوقف على تخييره سم (قول المتن) ولو أوضح ناصيته كذا في اصله رحمه الله باضافتها الى الضمير وعبارة المحل والمنفى ناصية من شخص الخ فليراجع وليجرر المتن سيد عمر (قوله) من أي محل شاء أي الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذه موضعين في واحدة ولكن لا مانع رضا الجاني سم على حجج اه عش عبارة الرشيدى قوله من أي محل شاء يعنى الجاني على قياس مامر واليه يشير كلام العباب اه (قوله) في محل الزائد) أي في تعيينه (قوله) واماما اقتضاء ظاهر المتن هنا (الخ) وليتأمل وجه الاقتضاء (قوله) لمن خبر فالخيرة (الخ) وكان حقه التقدم لتضمنه الاستفهام وجملة ينبغي الخ جواب الاستفهام ولو جملة خبر اخذ في لمن لكان أخصر وأوضح (قوله) فيما ذكرته) أي من جريان الخلاف السابق هنا (قوله) لكن ما ذكرته (الخ) أي قوله لا لان يفرق الخ (قوله) محتمل ايضا (الخ) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه سم (قوله) لا ينفى الى قوله لان الاصل في النهاية لا لا قوله نعم الى فان اختلفا وكذا في المعنى لا قوله او وكل فزاد وكيله (قوله) لا ينفى أي قول المصنف ولو زاد الخ (قوله)

(قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود أي بخلاف ما إذا اختص برأس الجنى عليه فثبت القود كما قاله في الروض وكذا أي يقتض لذي شعر من اقرع لآكس اه (قول المتن الى الجاني) هل له تقريقها في موضعين بغير رضا الجنى عليه (قوله) وفارق الدين) أي على هذا (قوله) وهذا متعلق بعين راس الجاني (الخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه وكذا الراءن غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل او جبنا الاخذ منه (قوله) ليم له التشني لا يتوقف على تخييره (قوله) من أي محل شاء ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذه موضعين في واحدة لكن لا مانع رضا الجاني (قوله) واماما اقتضاء (الخ) من ان قوله محتمل ايضا هو احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه

فهو عضو واحد (نتيجه) ينبغي ان يأتي هنا في محل الزائد على الناصية الخلاف السابق ان الخيرة فيه للجاني او الجنى عليه واماما اقتضاء ظاهر المتن هنا من ان الخيرة للجنى عليه من غير خلاف فبعد جدا إلا ان يفرق بان التميم هنا وقع تابعا فلم يكن فيه حيف على المقتض منه بخلاف الابتداء ثم رأيت الزركشى قال وحيث قلنا بالتميم فالخيرة في التعيين لمن ينبغي ان يأتي فيه ماسبق انتهى وهو صريح فيما ذكرته او لا لكن ما ذكرته بعده محتمل ايضا فلا ينبغي ان يغفل عنه (ولو زاد المقتض) لا ينفى ما يأتي ان المستحق

لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه لفرض هذا فيما إذا رضی المقتص منه بتكنيه او وكل فزاد وكيله او فيما إذا بادر (في موضحه على حقه) عمدا (لزمه) بعد اندمال موضحته (قصاص الزيادة) لتعديبه (فان كان الزائد) باضطراب المقتص منه فهدر او باضطرابها فقيه ترد ويظهر أنه عليها فيهدر النصف مقابل اضطراب المقتص منه نعم إن تولد اضطراب المقتص من اضطراب المقتص منه اتجه اهدار الكل أو عكسه اتجه ضمان الكل فان اختلفا صدق المقتص منه كارجحه البلقيني لان الاصل ضمان الزيادة (٤٢٣) وعدم ضمان اضطرابه ورجح الاذرعى

أن المصدق هو المقتص وعمله
بانه ينكر العمدة فان اراد
ظاهره فواضح تصديقه
بالنسبة لاسقاط القود
لكنه ليس مانحن فيه أو
انه ينكر تأثير فعله فيه لم يفده
ولان كان الاصل براءه ذمته
لما مر في توجيه كلام البلقيني
او (خطا) كان اضطربت
يده او شبه عمد (او) عمدا
ولكنه (عفا على مال وجب)
له (ارش كامل) لان الزائد
لا يوضح كامل (وقيل قسط)
منه بعد توزيع الارش
عليها لاتحاد الجراح
والجراحه ويرد بمنع اتحاد
الجراحه مع أن بعضا حق
(ولو اوضحه جمع) بان
تحالوا على القود وجروها معا
(اوضح من كل واحد مثلها)
اي مثل جميعها إذا ما من جزء
الاوكل منهم جان عليه فان
وجب مال وزع الارش
عليهم على المعتمد (وقيل)
يوضح (قسطه) من الموضحة
لا مكان التجزى هنا بخلاف
القتل ويرد بانه لا نظر
لامكانه مع وجود موضحة
كاملة من كل (ولا تقطع
صحيحة) من نحو يد (بشلاء)
بالدلائل اعلى منها كالاتخذ
عين بصيرة بعمياء (وإن

لا يمكن) ببناء المفعول من التمكين (قوله لفرض الخ) متعلق بدم المناقاة وعلة له (قوله أو وكل الخ) قال
ابن شهية في هذا التصور نظر مغنى عبارة ع ش هذا لا يتاق مع قوله الاتي لزمه بعد اندمال موضحته قصاص
الزيادة فانه صريح في ان المقتص هو المجنى عليه نفسه لا وكيله اه (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص
الزيادة حيث يكون على من رشدي اقول وظاهر انه على الوكيل ثم رابت في الجيرى مانصه والذي يفهمه
كلام ع ش ان القصاص على الوكيل اه (قوله بادر) اي المجنى عليه (قوله ويظهر انها عليهما الخ) اقول
هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو اوضحه جمع أنه يوزع الارش عليهم اما على أنه يلزم كلا ارش كامل
وهو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي فقياهه انه يلزم المقتص ارش كامل سم على حج وقد مجاب بان
ماسياتي مفروض فيما إذا اشترك الامر بين الجميع على السواء بخلاف ما إذا كان باضطرابها فقد يكون الاثر
من احدهما غيره من الاخر ع ش (قوله فان اختلفا) اي بان قال المقتص تولدت باضطرابك فانكر
المقتص منه سم ونهاية ومعنى (قوله وعدم ضمان) يتامل موقعه سم (قوله وعدم ضمان اضطرابه)
أي المقتص منه (قوله بأنه ينكر) أي المقتص (قوله فان اراد الخ) أي الاذرعى (قوله لكنه ليس الخ)
اي إذ الكلام في مطلق الضمان الشامل للارش (قوله ليس مانحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند
الاختلاف سم (قوله او خطا) عطف على قوله اضطراب المقتص منه ويحتمل على قوله عمدا (قوله
عليهما) اي الايضاح الحق والزائد عليه (قوله وزع الارش الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول
فلوال الامر للدية وجب على كل ارش كامل كارجحه الامام وجزم به في الانوار وصرح به في باب الديات
وقال الاذرعى انه المذهب وأقرب به الوالدرحه الله تعالى اه قال ع ش قوله ارش كامل وذلك لان افعل كل
واحد جعل موضحة فيجب ارشها كاملا اه (قوله مع وجود موضحة) اي تنزيلا (قوله من نحو يد)
إلى قوله وقد يشكل في النهاية (قوله بشلاء) والشل بطلان العمل وإن لم يلزم الحسن والحركة كما روجه
ابن الرفعة معنى (قوله إن لم يسقط منه) اي من المجذوم (قوله من جمع الصوت الخ) نشر مشوش (قوله
وفيما إذا) عطف على في غير انف (قوله وفيما إذا لم تستحق) إلى قوله ومر في المغنى (قوله لم تستحق نفس
الجاني) بان سرى قطع الشلاء للنفس سم (قوله نرف الدم) اي خروجه كله شرح الروض سم

(قوله ويظهر انه عليها فيهدر النصف) اقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو اوضحه جمع أنه يوزع
الارش عليهم اما على أنه يلزم كلا ارش كامل وهو الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي كما سياتي قريبا
فقياهه انه يلزم المقتص ارش كامل فليتامل (قوله ايضا ويظهر انه عليهما) كتب شيخنا الشهاب الرملي
بها مش شرح الروض انه الراجح لكن قوله فيهدر النصف فيه نظر على الراجح في ايضاح الجمع انه على كل
ارش كامل إلا ان يقال الزائد هنا تابع فلا يكمل ارشه وفيه نظر (قوله فان اختلفا) اي بان قال المقتص
تولدت باضطرابك فانكر المقتص منه (قوله وعدم ضمان اضطرابه) يتامل موقعه (قوله لكنه ليس بما
نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف (قوله فان وجب مال وزع الارش عليهم) الذي اعتمده
شيخنا الرملي وجوب ارش كامل على كل (قوله على المعتمد) اقر شيخنا الشهاب الرملي بوجوب ارش كامل
على كل (قوله لا مكان وجود^(١)) الظاهر لا مكان التجزى مع وجود (قوله وفيما إذا لم تستحق نفس
الجاني) بان سرى قطع الشلاء للنفس (قوله وإن لم يؤمن نرف الدم) اي خروجه كله شرح الروض (قوله

رضي الجاني) لخالفته للشرع ومحل في غير انف وأذن أماها فيؤخذ صحيحهما بأشلهما ومجذومهما إن لم يسقط منه شيء لبقاء منفتهما
من جمع الصوت والريح ونازع فيه البلقيني بما لا يلاقيه وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني وإلا اخذت صحيحته من اي نوع كانت بالشلاء
والناقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن نرف الدم لان النفس ذاهبة بكل تقدير وأفهم المان قطع الشلاء بالشلاء وهو الاصح إن استوى
شللها (١) قول المحشى قوله لا مكان وجود الخ الذي في النسخ التي بايدينا ماترى اه

أوزاد شلل القاطع وأمن فيهما نرف الدم ومر أنه لا عبرة بما حدث بعد الجناية فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم تقطع وقد يشكك بما يأتي أنه لو قطع من لكفه أصابع كف بلا أصابع لم يقتص منه إلا لإذاسة طأت أصابع الجاني فاعتبر وما أحدث بعد الجناية إلا أن يجاب بأن ذات الكفين ثم لا تفاوت بينهما حال الجناية (٤٣٤) وإنما الأصابع مائعة وقد زال وأما اليدان هنا فيبينهما تفاوت مانع للكفاءة حال الجناية

(قوله أوزاد شلل القاطع الخ) في الروض وأصله أنه لو قطع الاشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبر وما أحدث وتقدم أنه لو قتل ذمي ذميا ثم اسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وما أحدث فليتأمل سم واجاب المغنى عن ذلك الاشكال بأن المنافع إذا عادت يتبين أنهم لم تول في الحقيقة ما اعتبرنا الإحالة الجناية اه (قوله ومر) اى قبيل قول المتن ولا يضر تفاوت كبر الخ (قوله ثم شل) ببناء المفعول (قوله وقد يشكك) اى ماسر (قوله بما يأتي) اى فى آخر الفصل (قوله ذات الكفين) اى أنفسهما (قوله وقد زال) اى المانع ولو أنك كان نسب (قوله هنا) اى فى مسئلة جناية السليم على يد شلاء (قوله بعدها) اى الجناية (قوله اى اخذ صحيحة) الى قوله أو شك فى المغنى وإلى قوله وإنما أخذت فى النهاية الا قوله خلافا لما توهمه عبارته (قوله وله حكومة) اى ليده الشلاء معنى (قوله ولم يلزمه شيء) اى وان مات الجاني بالسراية معنى (قوله والا كاطعها) ووجه ذلك ان قوله اقطعها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله اقطعها فان القطع باذن منه فيقع هدر او لا شيء للجنى عليه لاستيفائه حقه برضاه عرش (قوله وعوضا الخ) لم يترضا للفرق بين العالم وغيره سيد عمر (قوله لزمه) اى الجنى عليه دينها اى لانهم يستحق ما قطعته معنى (قوله وله حكومة) اى على الجاني لانه لم يبدل عضوه بجانها معنى (قوله اى اثنان) اى وان اقتضت عبارته انه لا بد من جمع معنى (قوله اوشك) عطف على قول المتن ان يقول اهل الخبرة الخ عرش (قوله اوفقدهم) اى بان لم يوجدوا بمسافة القصر عرش وبجبرى (قوله بالرفع) فيه اشارة الى انه ليس فى حيز الاستثناء سم على حج عرش عبارة المغنى فان قالوا ينقطع الدم والحال انه يقع بها مستوفيا بان لا يطلب ارشا للشل فيقطع حينئذ بالصحيحة ثم قال تنبيه لو قدم قوله ويقع بها مستوفيا على قوله لا ان يقول الخ لا يستغنى عما قدرته اه (قوله واختلافهما الخ) مبتدأ خبره لا يؤثر (قوله لنها) اى الصفة عرش (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم مقابلة الصفة المجردة بمال (قوله لم يجب زائد) اى لفضيلة الاسلام او الحرية معنى (قوله انهم الخ) اى اهل الخبرة (قوله انها تقطع) اى الشلاء بالصحيحة جواب اذا قالوا الخ (قوله لان العلة الخ) اى علة عدم القطع والجار والمجرور متعلق بعدم الافهام وتعليل له (قوله المعلوم) نعت فوات النفس وقوله علمت الخ خبر لان الخ (قوله فدفعت) اى تلك العلة المعلوم من كلامه (قوله ذلك الايهام) لعل وجه الايهام ان تقديم الاستثناء على القناعة قد يتوهم منه انه مخصوص بما اذا لم توجد فلو اخره عنها كان كلامه نصا فى عموميه وعدم الاختصاص بذلك (قوله يدا) الى المتن فى النهاية (قوله يدا اورجلا) تمييز ان فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله باعسم وأخرج رشيدى (قوله او نحوها) كانه اشارة الى ما كان بأفة احترازا عما لو كان بجناية فيمتنع القصاص سم على حج عرش (قوله كما علم بما مر) كانه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضر تفاوت كبر الخ سم (قوله والعسم) الى قول المتن ولا أثر لانتشار

أوزاد شلل القاطع الخ) فى الروض كاصله انه لو قطع الاشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبروا هنا ما حدث وتقدم انه لو قتل ذمي ذميا ثم اسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجناية فلم يعتبر وما أحدث فليتأمل (قوله حيث لم ياذن) اى حاجة له بعدما تقدم من قوله بلاذنه (قوله بالرفع) فيه اشارة الى انه ليس فى حيز الاستثناء (قوله او نحوها) كانه اشارة الى ما كان بأفة احترازا عما كان بجناية فيمتنع القصاص (قوله كما علم بما مر) كانه يريد ما ذكره فى شرح ولا يضر تفاوت

فلم يعتبر بما حدث بعدها (فلو فعل) اى أخذ صحيحة بشلاء بلا اذنه (لم يقع قصاصا) لانهما غير مستحقة له (بل عليه دينها) وله حكومة (فلو سرى) قطعها لنفسه (فعلى) حيث لم ياذن له الجاني فى القطع كما تقرر (قصاص النفس) لتفويتها بغير حق اما اذا اذن فلا قود فى النفس ثم ان اطلق كاطع يدي جعل المقتص مستوفيا لحقه ولم يلزمه شيء والا كاطعها عوضا او قودا لزمه دينها وله حكومة والنفس هدر على كل حال كما تقدم لوجود الاذن (وتقطع الشلاء بالصحيحة) لانها دون حقه (الا ان يقول اهل الخبرة) اى اثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بان لم تسد افواه العروق بحسم نار ولا غيرها اوشك فى انقطاعه لترددهم او فقدهم كما هو ظاهر خلافا لما توهمه عبارة فلا تقطع بها وان رضى الجاني حذرا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويقع) بالرفع (بها) لو قطعت باشل او بصحيح (مستوفيا) ولا يطلب

ارش الشلل لاستوائهما جرم او اختلافهما صفة لا يؤثر لانها بمجرد هالاتها لا يتقابل بمال ومن ثم لو قتل قن أو ذمي بحر أو مسلم لم يجب زائد وإنما أخذت دية اصبع نقص لان يفرد بالقود وتقدم الا الخ على ويقع لا يفهم انهم اذا قالوا لا ينقطع الدم وقع بها مستوفيا انها تقطع لان العلة وهى فوات النفس المعلوم من كلامه انه لا يباح بالاباحة علمت من الاستثناء فدفع ذلك الايهام (ويقطع سليم) يدا اورجلا (باعسم وأخرج) خافة او نحوها كما علم بما مر إذ لا خال فى العضو والعسم مهملةين ثانيهما محرك فى

تشريح في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد وقيل هو ميل واعوجاج في الرسغ وقيل الاعسر (٤٢٥) وهو من بطشه يساره أكثر وكلها

صحيحة هنا (ولا أثر لخضرة
اظفارها وسوادها) وغيرهما
عما يزيل فضايرتها حيث
كان لغير آفة ولم يحف الظفر
اذ لا خلل حيث في العضو
(والصحيح قطع ذاهية
الاظفار) خلقة أولا
(بسلامتها) وله حكومة
الاظفار (دون عكسه)
لانها أعلى منها وهذا هو محل
الخلاف نظر إلى أن الاظفار
تابعة (والذكر صحة وشملا)
تمييز أو حال من المبتدأ على
مذهب سيبويه أو من الضمير
المستقر في الظرف على
الاصح (كاليد) فيما مر
في قطع أشله بصحيحة وبأشله
بشرطه لا بصحيحة بأشله
والشملا في كل عضو بطلان
عمله المقصود منه وأن بقي
حسه وحر كته (وأما الذكر
(الأشل) فهو) منقبض
لا ينبسط وعكسه (أي
منبسط لا ينقبض فهو ما يلزم
حالة واحدة) ولا أثر للتشريح
وعدمه في قطع فجعل (أي
ذكره) (بخشي) أي بذكره
وهو من قطع أو سل خصيتاه
ومرأتهما يطلقان لغة على
جلدتهما أيضا (و) ذكر
(عين) خلافا للآفة الثلاثة
اذ لا خلل في نفس العضو
وانما هو في العين لضعف
في القلب أو الدماغ أو الصلب
والخصي أولى منه أقدر ته
على الجماع (و) يقطع (أنف
صحيح) شمه (باخشم) لا يشم
(وأذن سميع باصم) لان

في المعنى الا قوله تمييز (قوله تشريح) أي ببس منهج (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة انها ليست أقصر
من الاخرى فقد مر انها اذا كانت أقصر من أختها لا تقطع بها رشدي (قوله وكلها صحيحة) أي كل واحد من
معانيها المذكورة صحيحة مرادة هنا عرش وظاهر ان الصورة في الاخيرة ان الجاني قطع بمينه التي هي قليلة
البطش رشدي (قول المتن ولا أثر) أي في القصاص في يد أو رجل معنى (قوله حيث كان الخ) الفرق بين هذا
حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم في شرحي قوله ولا يضر تفاوت كبر الخ وقوله باعسم الخ حيث
لم تمنع فيها لا يخلو فليتامل سم (قوله لغير آفة) أي خلقة معنى (قول المتن والصحيح قطع ذاهية الاظفار
الخ) ويقطع فأودة الاظفار بفاقتها ولو نبت أظفار القاطع لم يقطع لحدوث الزيادة ويؤخذ منه ان يد الجاني
لو نبت فيها أصبح بعد الجناية لم تقطع معنى (قوله خلقة أولا) أي قوله وحسن أعين في النهاية (قوله وله
حكومة الخ) أي لصاحب السليمة (قول المتن دون عكسه) أي لا يقطع سليمة الاظفار بذاهيتها قال في
الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهية الاظفار وفرق بان القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف
الدية اه سم (قوله وهذا) أي دون عكسه هو محل الخلاف إشارة إلى الاعتراض عبارة المعنى اعترض
على المصنف بان عبارته تقتضي طرد وجهين في المسئلتين مع أن الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال
للامام لا وجه فجعله وجهها وبها بالصحيح ولو قال لا يقطع سليمة أظفار بذاهيتها دون عكسه كان أظهر
وأخصر اه (قوله تمييز) فيه تأمل إذ المحلى باللام لا يجيء عنه التمييز (قوله أو حال الخ) فيه ان يجيء
المصدر حالا غير مقيس سم (قوله على الاصح) منه يعلم أن يجيء الحال من الضمير في الظرف فيه خلاف
والاصح منه الجواز وبه صرح بعضهم ع شرأ قول المقرر في كتب النحو أن الخلاف انما هو في جواز تقديم
الحال على عاملها الظرف في مجيئها من الضمير المستتر في الظرف فقول الشارح على الاصح انما أراد به
مذهب الجمهور من منع مجيء الحال من المبتدأ خلافا لسيبويه (قوله بشرطه) أي السابق قبيل قول
المصنف فلو فعل الخ (قوله فهو منقبض) جواب وأما الذكر (قول المتن منقبض) ليس المراد به عدم
القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو ببس فيه بحيث لا يسترسل وبانقباضه عدم إمكان ضم بعضه إلى
بعض بدليل ما سيذكره من أنه يقطع الفجل بالعين عرش عبارة البجيرمي وشملا الذكر بان لا يمتنى ولا
يول ولا يجمع لان عمله الامناء والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيز في فتاى اتنى كل من الثلاثة فهو أشل
وان وجد انتشارا وعليه يتضح قوله ولا أثر للتشريح فان وجدوا احد من الثلاثة كان أمي فليس بأشله اه
(قوله فهو ما يلزم الخ) أي الأشل (قول المتن ولا أثر) في القصاص في الذكر معنى (قوله ومر) في شرح
وذكرنا اثنين (قوله أيضا) أي كالبيضتين (قوله خلافا للآفة) إلى قول المتن وفي قلع السن في المعنى الا
قوله أو الصلب (قول المتن وأذن سميع) بالاضافة (قوله وتقطع اذن صحيحة الخ) (تنبيه) التصاق
الاذن بعد الابانة لا يسهط القصاص ولا الدية لان الحكم يتعلق بالابانة وقد وجدت ولا يوجب قصاصا ولا دية

كبر وطول الخ (قوله حيث كان لغير آفة) الفرق بين هذا حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم
من قوله ولا يضر تفاوت كبر وطول الخ حيث لم يمنع فيه كما علم من كلام الشارح هناك وفي قوله باعسم
وأعرج حيث لم يمنع فيه أيضا بناء على شمول قول الشارح أو نحوها للاحق فليتامل (قول المتن دون عكسه)
أي لا تقطع سليمة الاظفار بذاهيتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهية الاظفار وفرق بان
القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اه (قوله أو حال) فيه ان يجيء المصدر حالا غير مقيس (قوله وهو
من قطع أو سل خصيتاه الخ) قال المحلى والخصي من قطع خصيتاه أي جلدتا البيضتين كالاثنتين مثني خصية
وهو من النواذر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالاثنتين أي هما أيضا جلدتا البيضتين كما تقدم تفسير
الاثنتين بجلدتي البيضتين قبيل الباب (قول المتن وأنف صحيح) عبارة التنبيه ويؤخذ الانف الصحيح والاذن
الصحيح بالانف المستحشف والاذن الشلاء في اصح القولين اه قال ابن النقيب في شرحه بكسر الشين وهو

السمع والشم ليسا في جرمهما وحذف عكسها لعله بالاولى وتقطع اذن صحيحة

بمقبولة لا محرومة ذهب بعضها والآخر (٤٣٦) ثقب أو شق أو رث نقصا (لا عين صحيحة بمقدرة عيما) وإن بقيت صورتها لأنها أعلى

والضوء في نفس جرمها
وتؤخذ عيما بصحيحة
رضي بها المجنى عليه وجفن
أعنى بجفن بصير وعكسه
مالم يتميز جفن الجاني
بالهدب (ولا لسان ناطق
بأخرس) لأنه أعلى منه مع
أن النطق في جرم اللسان
ويقطع أخرس بناطق إن
رضي المجنى عليه والأخرس
هنا من بلغ أو أن النطق ولم
ينطق فإن لم يبلغه قطع به
لسان الناطق أن ظهر فيه
أثر النطق بتحريكه عند نحو
بكاء وكذا إن لم يظهر هو
ولا ضده على الأوجه لأن
الأصل السلامة (وفي
قلع السن) التي لم يبطل
نفعها ولا نقص (قصاص)
للآية فيقطع كل من العليا
والسفل بمثلها (لا في
كسرهما) لما مر أنه لا يورث
كسر العظام لكن المعتمد
أنه إن أمكن استيفاء مثله
بلا زيادة ولا صدع في الباقي
فعل ومن ثم صح فيمن
كسرت سن غيرها كتاب
الله القصاص وفرق
الرافعي بينها وبين بقية
العظام بأنها بارزة ولاهل
الصنعة آلات قاطعة
مضبوطة يعتمد عليها أما
صغيرة لاتصلح للبضع
وناقصة بما ينقص أرشها
كثنية قصيرة عن أختها

بقطعها ثانيا لأنها مستحقة لازالة ولا مطالبة للجاني بقطعها بأن يقول أقطعوها ثم أقطعوا أذن بل النظر في
مثله للإمام وأما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الإبانة فيسقط القصاص والدية عن الأول ويوجبها على الثاني
وللمجنى عليه حكومة على الجاني أولا ويجب قطع الإذن المبانة إذا التصقت لم ينحرف منه محذور تيمم
بمخالفة ما إذا كانت معلقة بجملدة والتصقت فإنه لا يجب قطعها وإنما أوجبنا القطع ثم للدم لأن المتصل منه
بالمبان قد خرج عن البديل بالكلية فصار كالاجنبي وعاد إليه بلا حاجة ولهذا لم يعف عنه وإن قل بخلاف
المتصل منه هنا ولو استوفى المجنى عليه بعض الإذن فالنطق فله قطعه مع باقيها لاستحقاقه الإبانة معنى وروض
مع الاسنى (قوله بمقبولة) أي ثقب غير شائن معنى واسنى (قوله لا محرومة الخ) أي ولا تقطع صحيحة بمحرومة
والمحرومة ما قطع بعضها بل ينقص منها بقدر ما بقي منها وتقطع محرومة صحيحة ويؤخذ أرش ما نقص منها
معنى وروض مع الاسنى (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة عرش (قول المتن لا عين الخ) أي لا تؤخذ عين
صحيحة ولا يصح عطفه على ما قبله لأن العامل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذا قدرت في كلامه
تؤخذ معنى (قوله مالم يتميز جفن الجاني بالهدب) بأن كانت أهدبا سليمة دون هذب المجنى عليه وينبغي أن
يكون النظر المنبت للهدب فلا يؤخذ جفن صحيح المنبت بفساد المنبت سيد عمر (قول المتن ولا لسان ناطق)
بالإضافة ويجوز التوصيف (قوله لأنه أعلى منه) إلى قوله نظير ما مر في النهاية إلا قوله ويقطع أخرس
بناطق (قوله قطع به) أي حالاً عرش (قوله التي لم يبطل الخ) فإن بطل نفعها أو نقص فلا قصاص مالم يكن
سن الجاني مثلاً كما يؤخذ من قوله الاتي أما صغيرة لاتصلح الخ عرش (قوله ولا نقص) أي ولا صغر فيها
بحيث لم تصلح للبضع معنى وكان الأولى أن يزيد لها يظهر قوله الاتي أما صغيرة الخ (قوله للآية) إلى قوله نعم
يعزري المعنى (قوله بمثلها) أي العليا والعليا والسفلى معنى (قوله فيمن كسرت) وهي الربيع اخت
النس بن النضر كسرت ثنية جارية من الانصار فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كتاب الله القصاص معنى
(قوله كتاب الله القصاص) فاعل صح أي صح هذا الخبر (قوله بينها) أي السن (قوله بضم) أي لا وله
(قوله التي من شأنها أن تسقط) صفة كاشفة أن ارد بالرواضع حقيقتها الآتية وإلا فهي مقيدة رشدي
(قوله ومنها) أي الرواضع المقلوقة تقييد للسن أي وأما لو كانت من غيرها فيقتصر في الحال ولا ينتظر لانه

اليابس اه (قوله مالم يتميز جفن الجاني بالهدب) ظاهره وإن كان عدم الهدب في جفن المجنى عليه لنحو تنف
مع فساد المنبت وقد يلحق بما سبق في شعر الرأس فلا يرجع (قوله على الأوجه) في شرح الروض خلاف
قضية الروض وأصله (قوله ولا نقص) ينقص أرشها كما قيد به البلقني إذا كر لهذا القيد وسياتي في كلام
الشارح ما يفهم منه ذلك وهو قوله الاتي أما صغيرة الخ لكن هذا يقتضي أن لا يقيد بهذا القيد لأن فيما خلا
عنه أيضا القصاص غاية الأمر أنه لا بد من المائلة فليتامل (قوله شخص) ولو عبر بمشغور دخل فيه البالغ وغير
البالغ وقوله سن صغيراً وكبير دخل فيه البالغ غير المشغور فقد دخل في هذه العبارة ما إذا كان الجاني بالغا غير
مشغور وكان المجنى عليه بالغا غير مشغور وهذا ما ذكره بقوله الاتي ولو قلع بالغ غير مشغور سن بالغ غير مشغور
الخ فهذا الاتي مكرر مع هذا فإن قلت ذكر الاتي ليرتب على قوله الاتي فإن اقتصر ولم يعد سن الجاني
فذاك الخ قلت كان يمكن ذكر هذا هنا كأن يقول وفيما إذا كان كل منهما بالغا غير مشغور أن اقتصر ولم
يعد سن الجاني فذاك الخ فإن قلت هذا مراده ذكره ما ياتي تفصيل ما هنا قلت لو كان كذلك قدمه على قول
المصنف ولو قلع سن مشغور الخ ودخل في العبارة أيضا ما إذا كان الجاني بالغا مشغور أو اقتصر منه لفساد منبت
المجنى عليه فلم يفسد منبته بل عادت السن فهل تقلع أيضا وهكذا حتى يفسد المنبت كما إذا كان غير مشغور فيه
نظر وقد يقتضي الفرق الذي ذكره أنها تقلع أيضا وهكذا على ما اعتمدته من تكرار القطع إلى أن يفسد
المنبت ما على عدم التكرار الذي اعتمدته مر وطب كانه عليه في الحاشية الآتية قريبا فلا قطع إذا عادت

لا
وشديدة الاضطراب لنحوه م فلا يقلع بها إلا مثلها (ولو قلع) شخص ولو غير مشغور (سن صغير) أو كبير
وذكر الصغير للغالب (لم يشتر) بضم فسكون للثنية ففتح للعجمة أي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها أن تسقط ومنها المقلوقة

(تنبیه) الرواضع في الحقيقة أربع لانها هي التي توجد عند الرضاع قسمية غيرها (٤٢٧) بذلك من مجاز المجاورة (فلاضمان)

بقود ولادية (في الحال)
لعودها غالبا كالشعر نعم
يعز ز كاهو ظاهر (فان جاء
وقت نباتها بأن سقطت
البواقى وعدن دونها وقال
أهل البصر) أى اثنان من
أهل البصرة والمعروفة نظير
ما مر لا واحد بخلاف
نظائر له سقت لان القود
يحتاج له اكثر وقدمر في
المرض المخوف أنه لا بد
من اثنين وهو صريح فيها
ذكرته (فسد المنبت وجب)
حيث لم يقصد قاعها
الاستصلاح لان هذا
ينزل فعله منزلة الخطأ كذا
قيل وانما يتجه في الولي
ونحوه (القصاص) أو يتوقع
نباتها وقت كذا انتظر
فان جاء ولم تنبت وجب
القصاص ولوعادت بعد
القصاص بان أنه لم يقع
الموقع فتجب دية المقلوعة
قصاصا فيها يظهر (ولا
يستوفى له في صغره) بل
يؤخر لسوغه لاحتمال
عفوه فان مات قبله وأيس
من عودها اقتص وارثه
ان شاء فوراً أو أخذ
الارث وليس هذا مكررا
مع قوله الآتى وينتظر
غائبهم وكال صبيهم لان
ذاك في كمال الوارث وهذا
في كمال المجنى عليه نفسه
المستحق ولوعادت ناقصة
اقتص في الزيادة ان امكن

لا يسقط بجري (قوله الرواضع في الحقيقة الخ) عبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تنبت وقت الرضاع
يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه اه رشيدى (قوله التي توجد الخ) أى تنبت من اعلى واسفل المسماة
بالثنايا قلوبى (قوله نعم يمزر) أى حالاً عش (قول المتن وعدن) قيل كان ينبغي وعادت لان جمع الكثرة
لغير العاقل يختار فيه فعلت على فعلن عميرة (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا
وانه لا يكتفى بالقول وحده وقد يتجه خلافاً سم على حج وعليه فلو قلعت بقولهم ثم نبتت من المجنى عليه وجب
الارث كما يستفاد من قول الشارح الآتى ولوعادت الخ عش وعبارة الشورى ظاهر كلامه اشتراط
الامر من وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فلا وجه العمل بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت
ولم تعد مضى الحكم والارجع عليه بما اخذ منه لتبين فساد كلامهم اه ولعله الاوجه (قوله من أهل
البصرة) اشار به الى تساوى البصر والبصرة في المعنى المذكور عش (قوله نظير ما مر) أى في شرح إلا ان
يقول أهل الخبرة (قوله فيما ذكرته) أى قوله أى اثنان (قوله لان هذا) أى من قصد الاصلاح (قوله فى
الولى) لعل المراد ولى الترية فليراجع وعليه فالمراد من نحوه (قوله او يتوقع) إلى قوله وهكذا فى
المعنى إلا قوله غير التميز (قوله او يتوقع الخ) عطف على قول المتن فسد المنبت (قوله فان جاء) أى
الوقت المنتظر (قوله ولوعادت بعد القصاص) إلى قوله فانه إنما اقتص في النهاية إلا قوله وهكذا إلى ان
يفسد منبتها (قوله ولوعادت) أى سن المجنى عليه وهذا راجع لكل من صورتي المتن والشرح (قوله فتجب
دية المقلوعة الخ) لم يبين نوع الدية أهى عمد او غيره والظاهر ما فى سم على المنهج انها شبه عمد فتحمله العاقلة
لجواز الاقدام منه عش (قوله فان مات قبله) أى البلوغ معنى (قوله وايس الخ) أى والحال انه ايس
قبل الوقت بمجيء الوقت وقول أهل البصر بفساد المنبت من عودها عش (قوله فوراً) أى حالاً بغير
انتظار ظرف لاقتص عبارة المعنى اقتص وارثه في الحال واخذ الارش اه (قوله اقتص في الزيادة) أى
بقدر النقص سم على حج عش (قوله اما اذا مات) أى المجنى عليه الغير المشغور (قوله قبل اليأس) أى قبل
حصوله وقبل تبين الحال معنى (قوله فلا قود) وكذا لادية على الاصح كما ذكره الشيخان في الديات معنى
(قوله وكذا لو نبتت الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان نبتت سوداء ومعووجة او بهاشين وان نبتت

(قوله تنبيه الرواضع في الحقيقة أربع) قاله في الانوار كافي شرح الروض (قوله فتسمية غيرها بذلك من
مجاز المجاورة) كما قاله في شرح الروض (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا وان
لا يكتفى بالقول وحده وقد يتجه خلافاً (قوله وايس من عودها) أى قبل الموت بدليل اما اذا مات قبل اليأس
(قوله أيضاً وايس من عودها) إن اريد باليأس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتقييد به لانه
فرض المسئلة وإن اريد بزيادة على ذلك اشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته (قوله اقتص في
الزيادة) أى قدر النقص (قول المتن ولو قلع سن مشغور) شامل لصورتين إحداهما ان يكون القالع غير مشغور
وهى المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما لو قلع غير مشغور سن بالغ مشغور والثانية ان يكون القالع مشغور
ايضاً وفي هذه الحالة إذا اقتص منه وعادت سنه ولم يعد سن المجنى عليه لم يلزمه شيء كما ذكره في العباب في قوله
وان قلع مشغور سن مشغور ابتدأ وأخذ الدية حالاً فان نبتت للمجنى عليه مثلاً قبل القود لم تسقط كما لا يسقط
قود موضحة ولسان ولا ارش جائئة بالتحامها او نباته قبل الاستيفاء وإن نبت مثلاً بعد القود او اخذ الدية
لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدواناً لزمه الارش فان لم يقتص منه او لا بل اخذت منه الدية
اتتد للقطع وإن لم يؤخذ منه الاول قود ولا دية لزمه قود دية اوديتان بلا قود ولوعادت من الجاني بعد
الاستيفاء لم يلزمه شيء مساو عادت سن المجنى عليه ام لا اه فانظر قوله ولوعادت الخ المزبد على الروض وشرحه
مع قوله فيه مساو عادت الخ فانه بصرح بان منبت الجاني لا يجب إفساده بل لا يجوز وإن فسد منبت المجنى عليه
وهذا ما ينازع في قول الشارح وهكذا حتى يفسد منبتها وإن كان مفروضاً فيما إذا كان كل غير مشغور اذ
لا يتضح فرق (قوله من اتغر الخ) اقول اصل اتغر اتغر بمثلثة ثم مشاة فيجوز قلب إحداهما الى الاخرى ثم

أما اذا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو نبتت ولو نحو سوداء لكن فيها حكومة (ولو قلع سن مشغور) ويقال مشغور من اتغر

بأشديد الفوقية أو المثناة (فثبت لم يسقط القصاص في الاظهر) لان عودها النذر ته نعمة جديدة فلا يسقط ما وجب للمجنى عليه من القود
او الدية حالاً من غير انتظار ولو قلع بالغ (٢٨) غير مشغور سن بالغ غير مشغور فلا قود حالاً ثم ان نبتت فلا شيء غير التعزير والاول قد دخل وقته

أطول بما كانت أو نبتت معها سن شاذية فحكومة اه (قوله بتشديد الفوقية) أى المثناة وهو راجع الى
كل من مشغور وانغرو اصل انغر انشغر بمثابة فتشاة على وزن اقشعل فادغمت الاولى في الثانية في الاول وعكسه
في الثاني رشيدى عبارة سم اصل انغر انشغر بمثابة فتشاة فيجوز قلب احدهما الى الاخرى ثم الادغام
فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية او المثناة فقوله ويقال مشغور بالوجهين أو يرجع اى قوله بتشديد
الفوقية الخ اليها مشغور ايضا اه (قول المتن لم يسقط القصاص) كمالا يسقط قود موضحة او لسان ولا
أرش جائفة بالتحامها أو نباته معنى وأسنى وعباب (قوله فلا يسقط الخ) وان نبت مثلها بعد القود أو أخذ
الدية لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدوانا لزمه الارش فان لم يقتص منه او لابل اخذت
منه الدية اقتص للقلع وان لم يؤخذ منه للآول قود ولا دية لزمه قود دية او ديتان بلا قود معنى وروض
وعباب (قوله حالاً الخ) قبل لو جب (قوله ولو قلع بالغ الخ) هذه مستفادة من قوله أو كبير وذكر الصغير للغالب
سم على حج فذكرها ايضاح عرش او ليفرع عليه قوله ثم ان نبت الخ (قوله وقته) اى وقت نباتها
(قوله والا فقلت ثانياً الخ) الوجه انه لم يفسد المنبت بالقلع ثانياً لا يقلع ثالثاً وطبلاوى سم على حج
عرش عبارة الرشيدى وظاهر كلامه اى النهاية انها لو نبتت ثالثاً لا تقلع وفي حاشية الزبائدى انه المعتمد اى
خلاف ابن حجر اه (قوله وهكذا الخ) خلافاً للنهاية كما مر وللمغنى عبارة ترو ان عادت كان له قلعها ثانياً ليفسد
منبتها كما افسد منبتها وظاهر هذا التعليل انها تقلع ثالثاً وهكذا حتى يفسد منبتها وظاهر ماتقدم انها اذا
طلعت سن المشغور ثانياً انها نعمة جديدة انها لا تقلع وهو الظاهر ولذلك اقتصر وعلى القلع ثانياً اه وقوله
انها اذا الخ بيان لما قوله انها نعمة الخ جواب اذا وقوله انها لا تقلع اى ثالثاً خبر وظاهر ما الخ وعبارة سم
قوله وهكذا الخ هذا زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه اسقاطه بان المنبت بالقلع ثانياً بمنزلة الفاسد
ولهذا كان عود سن المشغور نعمة جديدة فيكفي بالقلع ثانياً اه (قوله وبه الخ) اى بقوله والا فقلت الخ
(قوله فرضي) اى البالغ المشغور عرش (قوله فلا يقلعها) اى الثابتة ثانياً (قول المتن ولو نقصت يده) اى
شخص اصالة او بجناية عرش (قول المتن اصبعاً) اى مثلاً وقوله قطع اى المجنى عليه يد الجاني ان شاء وعليه
أى الجاني معنى (قوله لعدم استيفاء) الى قوله لانه لم يؤخذ في النهاية والى الفصل فى المغنى الا قوله نازع
الى المتن وقوله كما يحتمل البلقينى الى المتن (قوله ولا قطع) اى ولا يقطع نهاية (قول المتن ناقصة) اى يدا
ناقصة معنى (قوله اصبعاً) اى مثلاً معنى وسم (قوله وليس له قطع يد الكامل الخ) اى ولا لقط البعص
واخذ ارش الباقي معنى (قول المتن ان لقط) اى المقطوع الاصابع الاربع معنى (قوله لانه) اى الحكومة
(قوله والاصح انه يجب) والثاني المنع لان كل اصبع يستتبع الكف كما يستتبعها كل الاصابع معنى ونهاية
(قوله حال القود الخ) كان الاولى اما تنفية المضاف او اعادته فى المعطوف (قوله الباقي) وهو ما يقابل منبت
اصبعه الباقية معنى (قوله لانه لم يؤخذ الخ) عبارة فى المغنى اما فى حالة لقط الاصابع فجز ما كافى الشرح والروضة

الادغام فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية أو المثناة فقوله ويقال مشغور بالوجهين أو يرجع اليه ايضاً قوله
لتشديد الخ والافه وياحد الوجهين لا يكون من انغر بالوجهين (قوله والا فقلت ثانياً) الوجه انه لو لم يفسد
المنبت بالقلع ثانياً لا يقلع ثالثاً مر طب (قوله وهكذا) زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه
اسقاطه بان المنبت بالقلع ثانياً بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سن المشغور نعمة جديدة فيكفي بالقلع ثانياً
(قوله غير مشغور سن بالغ مشغور) هذا دخل فى قول المصنف ولو قلع سن مشغور (قول المتن فان شاء المقطوع
الخ) وليس له قطع الكاملة وان نصت بعد ذلك على ما جزم به فى الروض لكن قال فى شرحه انه خلاف ما نقله
الاصل هنا عن التهذيب وجزم به واخر هذا الباب الذى فيه اى فى الاصل منه اوجه هو هذا هو الموافق

فلم يجنى عليه قود أودية
فان اقتص ولم تعد سن الجاني
فذاك والا فقلت ثانياً وهكذا
الى ان يفسد منبتها وبه فارق
ما لو قلع غير مشغور سن بالغ
مشغور فرضي باخذ سنه
وقلعها فثبتت فلا يقلعها
لرضاه بدون حقه فلم يكن
قصده افساد المنبت بخلافه
فى الاولى فانه انما اقتص
لا فساد منبتها فاذا بان عدم
فساده قلع حتى يفسده (ولو
نقصت يده اصبعاً فقطع
كاملة قطع وعليه ارش
اصبع) لعدم استيفاء قودها
والمجنى عليه أخذ دية اليد
كلها ولا قطع (ولو قطع كامل
ناقصة) اصبعاً (فان شاء
المقطوع اخذ دية اصابعه
الاربع وان شاء لقطها)
وليس له قطع يد الكامل
كلها لزيادتها (والاصح ان
حكومة منابتهن) اى
الاربع (تجب ان لقط)
لانهما ليست من جنس القود
فلا تستتبعها (لان أخذ
ديتهن) لانهما من جنسها
فاستتبعتهما (والاصح) انه
يجب فى الحالين (حال القود
واخذ دية الاربع) حكومة
خمس المكف) الباقي لانه
لم يؤخذ له بدل ولا استوفى
فى مقابله شيء يتخيّل
اندر اجه فيه ونازع البلقينى

فى ذلك بما فيه نظر (ولو قطع كفاً بلا اصابع فلا قصاص) عليه لفقد المساواة (الا أن يكون كفه مثلاً) حالة الجناية فعليه
القود فيها للمثالة نعم ان سقطت اصابع الجاني بعد الجناية قطعت كفه ايضاً (ولو قطع فاقد الاصابع كامل المقطوع كفه) قصاصاً
(واخذ دية الاصابع) ناقصة حكومة الكف كما يحتمل البلقينى لان دية الاصابع تستتبع الكف وقد اخذ

من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شينه (اصبعاه فقطع يدا كاملة فان شاء المجنى عليه) (لقط) الاصابع (الثلاث السليمة واخذ) مع حكومة منابتها كما علم بما مر (دية اصبعين وإن شاء قطع يده وقنع بها) نظير ما مر في اخذ الشلاء عوض الصحيحة

﴿فصل﴾ في اختلاف

مستحق الدم والجاني ومثله وارثه إذا (قد) مثلا (ملفوقا) في ثوب ولو على هيئة الموتى (نصفين) مثلا (وزعم موته) حين القد وادعى الولى حياته (صدق الولى يمينه) انه كان حيا مضمونا (في الاظهر) وإن قال اهل الخبرة ان دمه السائل من القدم ميت وهي يمين واحدة لا خمسون خلا للبلقيني لانها على الحياة كما تقرر وإذا حلف وجبت الدية لان القود يسقط بالشبهة إذ الاختلاف في الاهدار وإنما صدق الولى لان الاصل استمرار حياته فاشبه ادعاء ردة مسلم قبل قتله وبه يضعف انتصار كثيرين لمقابله نقلا ومعنى نعم المتجه ما يحسه البلقيني وافهمه التعليل المذكور ان محلهما إن عهده له حياة وإلا كسقط لم تعده لصدق الجاني وتقبل البيعة بحياته ولهم الجزم بها حالة القدر إذا رآه يتلف ولا يقبل قولهم رآناه يتلف

وإن أوهم كلام المصنف جريان الخلاف فيه وأما في حالة أخذ الدية فعلى الاصحح لانهم يستوفون في مقابلته شيء يتخيل اندراج فيه اه (قوله مثلها) أى الكف المقطوع (قوله بفتح شينه) أى بفتحها في المضارع ايضا ويقال بضم شينه ببناء للفعول رشيدى وعش (قوله مامر) أى فيما لو قطع كامل ناقصة (تنمة) لو قطع من له ستة اصابع أصلية يدام معتدلة لقط المعتدل خمس اصابع واخذ سدس دية وحكمة خمسة اسداس الكف ويحط شيء من السدس بالاجتهاد ولو التبت الزائدة بالأصلية فلا قطع فان لقط خمسة كفاه ويعزرو ولو قطع ذو الست أصبع معتدل قطعت أصبعه الماثلة للقطوعة وأخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو بعير وثلثان لان خمسها عشرة وسدسها ثمانية وثلث والتفاوت بينهما ما ذكرناه ولو قطع معتدل اليد ذات الست الأصلية قطع يده واخذ منه شيء للزيادة المشاهدة فان قطع اصبعها منها فلا قصاص عليه لما فيه من اخذ خمس بسدس بل يجب عليه سدس دية وإن قطع اصبعين منها قطع صاحبها منه اصبعها واخذ ما بين خمس دية وثلثها وهو ستة ابر ذو ثلثان وإن قطع ثلاثا منها قطع منه اصبعان واخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة ابرع وقطع أصبع ذات أربع أنامل أصلية بمعتدلة كما جزمه المقرئ وجرى عليه البغوى في تعليقه إذ لا تفاوت بين الجملتين بخلاف من له ست اصابع لا يقطع بمن له خمس كما مر لوجود الزيادة في منفصلات العدد وتقطع الثمالة من له أربع أنامل بالتملة المعتدل مع اخذ ما بين الثلث والرابع من دية اصبع وهو خمسة اسداس بعير لان الثمالة المعتدل ثلث اصبع واثمالة القاطع ربع اصبع وإن قطعها المعتدل فلا قصاص ولزمه ربع دية اصبع وإن قطع منه المعتدل الثمالتين قطع منه اتملة واخذ منه ما بين ثلث ديتها ونصفها وهو بعير وثلثان مغنى

﴿فصل﴾ في اختلاف مستحق الدم (قوله في اختلاف) إلى قول المتن أن يؤيده في المغنى إلى قوله ومثله وارثه وقوله وإن قال وهي يمين واحدة وإلى الفصل في النهاية إلا انه خالف في محل سانه عليه وإلا قوله فعليه تختلف المرأة والرجل وقوله نظير مامر وقوله واتحد الكل إلى المتن (قوله ومثله وارثه) أى الجاني وأما وارث المجنى عليه فد اخل في مستحق الدم عش (قوله مثلا) أى أو هدم على شخص جدار مغنى (قوله على هيئة الموتى) أى التسكين مغنى (قوله حين القدر) أى مثلا (قوله وادعى الولى حياته) أى حياة مضمونة بدليل ماسياتي في الحلف إذ هو على طبق الدعوى رشيدى (قوله انه كان حيا مضمونا) أفهم أنه لا يكفي قوله انه كان حيا لاحتمال ان يكون انتهى إلى حركة مذبوح بجنابة عش ورشيدى (قوله لا خمسون الخ) عبارة المغنى بخلاف نظيره في القسامة يحلف خمسين يميناً لان الحلف شم على القتل وهنا على حياة المجنى عليه وسوى البلقيني بين البابين والفرق ظاهر اه (قوله لانها) أى اليمين هنا على الحياة أى وفي القسامة على الموت مغنى (قوله وجبت الدية) أى دية عمد عش (قوله فاشبه) يعنى هذا الحكم رشيدى (قوله فاشبه ادعاء ردة مسلم) أى فى أنه لا يقبل منه لان الأصل عدمه وقضية التشبيه أنه لا قود عليه للتشبيه كالمسروق ما لا وادعى انه ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ما قاله عش (قوله وبه) أى بقوله لان الاصل الخ عش (قوله لمقابله) أى مقابل الاظهر القائل بأنه يصدق الجاني لان الاصل براءة الذمة مغنى (قوله وافهمه التعليل الخ) أى قوله لان الاصل الخ عش ووجه الافهام انتفاء ذلك الاصل فيما باتى (قوله الخ) يان لبحث البلقيني عش (قوله ان محلهما) أى الاظهر ومقابله (قوله صدق الجاني) أى يمينه ولا شيء عليه عش عبارة المغنى يقطع بتصدق الجاني اه (قوله وتقبل البيعة الخ) أى وتكون مغنية عن حلف الولى وذكر هذا توطئة لما بعده وإن كان معلوما رشيدى عبارة الانوار وله ان يقيم بيعة على الحياة ايضا لسقوط اليمين وجب القصاص ولو حلف ولا بيعة وجب الدية لا القصاص اه (قوله ولهم الجزم الخ) قال في العباب وإن أقاما بينتين تعارضتا اه سم أى فتسا قطان ويبقى الحال كالولم تقيم بيعة بالحياة فيصدق الولى يمينه عش (قوله حالة القدر) متعلق بضميرها العائد للحياة (قوله اذا رآه) أى الشهود المقدود (قوله لانه) أى قولهم المذكور (قوله لازم) المناسب

لما ذكره الشارع قوله نعم ان سقطت الخ اذا لافرق بين اصبع واكثر كما هو ظاهر

﴿فصل﴾ في اختلاف مستحق الدم (قوله ولا يقبل قولهم رآناه) قال في العباب وإن أقاما بينتين تعارضتا

اي لانه لازم يعيدو الشهادة لادمن (٤٣٠) المطابقة فيها للمدعى (ولو قطع طرفاً) عبر بهما للغالب والمراد ازال جرم او معنى (وزعم

نقصه) كشلل والمقطع
تمامه (فالمذهب تصديقه)
اي الجاني (ان انكر اصل
السلامة في عضو ظاهر)
كاليدو اللسان لسبب اقامة
البينة بسلامته ويكفي قولها
كان سليماً وان لم تتعرض
لوقت الجنائية ولا يشكل
عليه قولهم لا تكن الشهادة
بنحو ملك سابق ككان
ملكه امس الا ان قالوا
ولا نعلم مزيلة لان الفرض
هنا انه انكر السلامة من
اصلها فقوله كان سليماً
مبطل لانكاره صريحاً
ولا كذلك ثم (والا) بان
اتفقا على سلامته وادعى
الجاني حدوث نقصه او كان
انكار اصل السلامة في
عضو باطن وهو ما يعتاد ستره
مروءة وقيل ما يجب ستره
فعليه تختلف المرأة والرجل
(فلا) يصد الجاني بل المجنى
عليه لان الاصل عدم
حدوث النقص ولعسر اقامة
البينة في الباطن وهنا يجب
القود لان الاختلاف لم
يقع في المهدر فلا شبهة (او)
قطع (يديه ورجليه) فوات
(وزعم) الجاني (سراية)
لنفس او انه قتله قبل
الاندمال حتى يجب دية
واحدة (والولى اندمالا
ممكننا) قبل موته (اوسبياً)
آخر للموت وقد عينه ولم

مازوم (قوله) (والشهادة لا بدخ) الو او حالية رشیدی (قول المتن ولو قطع طرفاً الخ) ولو قتل شخصاً ثم ادعى
رقه وانكر الولي رقه صدق الولي يمينه لان الغالب والظاهر الحرية ولهذا حكمنا بحرية اللقيط المجهول
معنى ويظهر اخذاً من التعليل ان محله اذا لم يعلم له رقية والاصدق الجاني (قوله) عبر بهما (اي بالقطع
والطرف سم (قوله) للغالب) انظر ما معنى الغالب هنا ولا نسلم ان الغالب قطع الاطراف لا ازالة المعنى وكان
الظاهر ان يدل هذا بقوله على طريق التمثيل رشیدی (قوله) كشلل (اي او خرس او فقد اصبح معنى
(قوله) والمقطع الخ) اي وزعم المقطوع (قوله) ويكفي قولها (اي البينة ع ش (قوله) وان لم تتعرض
لوقت الجنائية (وللشهود الشهادة بسلامة اليدو الذكر برؤية الانقباض والانبساط و سلامة البصر برؤية
توقية المهالك واطالة تامله لما يراه بخلاف التامل اليسير لانه قد يوجد من الاعمي معنى واسنى (قوله) الا ان
قالوا (اي الشهود (قوله) لان الفرض الخ) علة عدم الاشكال (قوله) انه (اي الجاني (قوله) فقوله) اي
البينة (قوله) بان اتفقا (اي الجاني والمجنى عليه (قوله) او كان انكار الخ) عطف على اتفقا (قوله) وهو (اي
العضو الباطن (قوله) ما يعتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل ينظر للغالب او
يلحق كل شخص باهل طبقته وعلى الثاني فلو عرف من حال المجنى عليه مخالفة للعادة مطلقاً او عادة امثاله هل
ينظر اليها محل تامل سيد عمر اقول وميل القلب في التردد الاول الى الشق الثاني كما اشار اليه بالتفريع عليه
وفي التردد الثاني الى الشق الاول كما اشار اليه بتقديره والله اعلم (فعليه تختلف المرأة والرجل) قضيته عدم
اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما ستر مروءة قد يتفاوت في الرجل والمرأة سم (قوله) وهنا يجب القود)
وفاً للمعنى والاسنى وخلافاً للنهاية والريادي عبارتهما ويجب القود هنا اذا الاختلاف لم يصدر في المهدر فلا
شبهة وما تقر من وجوب القود هو ما صرح به الماوردي ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنجي
والاصحاب لكن المعتدما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم ان التصديق باليمين وان لاقصاص
انتهى انتهت وبعبارة سم عبارة شيخنا الشهاب الرملی هما شرح الروض تشعب باعتماد ما قاله الجلال
المحلي من نقي القصاص اه قال ع ش قوله ويجب القود هنا ضعيف وقوله وان لاقصاص اي ويجب على الجاني
دية عمد للعضو المتنازع فيه اه (قوله) او انه (اي الجاني (قول المتن والولى) اي وزعم الولي (قوله) وقد عينه)
كقوله قتل نفسه او قتله آخر معنى (قوله) ولم يمكن اندمال (اي ولم يقم بينة على السبب ع ش (قوله)
وامكن اندمال) ظاهره سواء ادعى الجاني السراية او انه قتله وفي الاسنى والمعنى خلافة عبارة الثاني اما اذا
لم يعين الولي السبب فينظر ان امكن الاندمال صدق الولي يمينه بسبب آخر وهو كما قال شيخنا ظاهر في
دعوى قتله اما في دعوى السراية فيصدق بلا يمين كتنظيره في المسئلة السابقة اي يعنى تصديق الجاني بلا يمين
فيما اذا ادعى السراية والولى اندمالا غير ممكن (قوله) اما لو لم يمكن الخ) محترز قول المتن ممكننا وقول الشارح
وامكن اندمال (قوله) نعم الخ) استدراك على قوله فيصدق الجاني بلا يمين اي اربع صور حاصلة من ضرب

اه (قوله) اي لانه لازم بعيد) ورؤية التلف تستلزم الحياة فلا واسطة (قوله) عبر بهما (اي بالقطع والطرف
(قوله) فعليه تختلف المرأة والرجل) قضيته عدم اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما ستر مروءة قد يتفاوت
في الرجل والمرأة (قوله) وهنا يجب القود) قال في شرح الروض كما صرح به الماوردي ونقله ابن الرفعة عن
قضية كلام البندنجي والاصحاب ثم استشكله بما مر في الملفوف ويفرق بان الجاني ثم لم يعترف ببطل اصل
بخلافه هنا ما في شرح الروض لكن جزم الجلال المحلي بعدم وجوب القصاص وجعله امر او اضحاح
قال ومعلوم ان التصديق باليمين وان لاقصاص اه وقد كتب عبارته شيخنا الشهاب الرملی بخطه بهامش
شرح الروض بازاء ما تقدم عنه فاشعر ذلك باعتماده ما قاله من نقي القصاص (قوله) نعم فيما اذا اهتم السبب
عبارة الروض وشرحه والاى وان لم يعينه حلف الجاني انه مات بالسراية او بقتله ان لم يمكن الاندمال في
دعوى السراية وان امكن حلف الولي انه مات بسبب آخر وذكر حلف الجاني من زيادته وهو ظاهر في

صورتي

يمكن اندمال او ايهه وامكن اندمال حتى يجب ديتان (فالاصح تصديق

الولى) يمينه لوجوبهما بالقطع والاصل عدم سقوطهما اما لو لم يمكن اندمال لقصر زمنه كيومين فيصدق الجاني بلا يمين نعم

صورتى ادعاء الولى اندمالا غير ممكن وادعائه سببا مبهما ولم يمكن اندمال فى صورتى ادعاء الجانى سرية
وادعائه قتله قبل الاندمال (قوله اذا اجم) اى الولى سم (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امن
الاندمال اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرر سم وقد قدنا عبارة
المغنى الموافقة لما فى شرح الروض (قوله انه قتله) اى قبل الاندمال (قوله بخلاف دعوى السرية الخ)
اعلم ان حاصل قوله وزعم الجانى الى قوله اما لو لم يمكن الخ ان الجانى اما يدعى السرية او قتله قبل الاندمال
صورتان وان الولى اما يدعى اندمالا لا يمكنه او سببا معينا يمكن الاندمال أم لا أو سببا مبهما والاندمال يمكن أربع
صور يحصل من ضربها فى صورتى الجانى المذكورتين ثمانية صور يصدق فيها الولى يمينه وان حاصل قوله
اما لو لم يمكن الى المتن ان الولى اما يدعى اندمالا لا يمكن او سببا مبهما والاندمال غير ممكن صورتان يحصل من
ضربهما فى صورتى الجانى المارتين اربع صور يصدق الجانى فى كل منها بلا يمين الا فى واحدة يصدق
فيها يمين وهي ما اذا ادعى الجانى قتله بعد الاندمال والولى سببا مبهما والاندمال غير ممكن (قوله كما تقرر)
ولو قال الولى للجانى أنت قتلت بعد الاندمال فعليك ثلاث ديات وقال الجانى بل قبل الاندمال فعلى دية وأمكن
الاندمال حلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة بحلف الجانى خلفه فاذا سقو طها وحلف الولى فاذا دفع
النقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فان لم يمكن الاندمال حلف الجانى عملا بالظاهر مغنى وروض مع الاسنى
(قول المتن وكذا لو قطع يده الخ) ولو عاد الجانى بعد قطع يده فقتله وادعى انه قتله قبل الاندمال حتى تلزمه دية
وادعى الولى انه قتله بعده حتى تلزمه دية ونصف صدق الجانى يمينه لان الاصل عدم الاندمال ولو تنازعا الولى
واقطع اليدين أو اليدين مضى زمن امكان الاندمال صدق منكر الامكان يمينه لان الاصل عدمه ولو قطع
شخص اصبع اخر فداوى جرحه ثم سقط الكف فقال المجروح تاكل من الجرح وقال الجانى من الدواء
صدق المجروح يمينه عملا بالظاهر الا ان قال اهل الخبرة ان هذا الدواء ياكل اللحم الحى والميت فصدق
الخارج يمينه مغنى وروض مع الاسنى (قوله ومات) الى قوله ومن ثم فى المغنى الا قوله ولم يمكن اندمال
(قوله سببا اخر لموته الخ) كشر بسم يقتل فى الحال مغنى (قوله ولم يمكن الخ) قضيته انه لو امكن الاندمال
اختلف الحكم هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرر سم أقول بل عبارة شرح الروض
كالصريح فى ان المصدق هنا الى عند الامكان الولى ايضا وتقتضيه عبارة المغنى حيث اطلق هنا وحذف قد
ولم يمكن اندمال كما مر (قوله نصف دية) اى او قطع اليد وقوله كل الدية اى او القتل اسنى (قوله تصديق
الولى) اى يمينه مغنى (قوله استمرار السرية) عبارة المغنى عدم وجود سبب اخر وقدم هذا الاصل
على اصل الذمة لتحقق الجناية مغنى (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسرية سم
(قوله بالذى قبله) اى بما تقدم فى مسألة قطع اليدين والرجلين من تصحيح تصديق الولى انه مات بسبب اخر
بشرطه السابق مغنى واسنى وقولها بشرطه السابق المراد به تعيين السبب مع عدم امكان الاندمال فتدبر

دعوى قتله أم ادعى السرية فالظاهر انه لا يحلف كتنظيره فى المسئلة السابقة اه وأراد بالمسئلة السابقة
ما لو قطع يديه ورجليه فمات وزعم سرية والولى اندمالا لا غير ممكن وقوله فالظاهر الخ نازعه فيه الشارح فى شرح
الارشاد فقال وقد يترقب فيما قاله والفرق بين صورتين واضح فان دعوى الولى هنا مستحيلة فلا يحتاج
للحلف فى مقابلتها وثم يمكنه فانه يدعى سببا اخر يمكن الوقوع فلا بد من حلف بنفسه وكون اهما له السبب
يحتمل انه يريد به السرية لا اثر له فانه كما يحتملها يحتمل غيرها اه وبذلك يعلم انه هنا موافق له على الظاهر
المذكور (قوله فيما اذا اجم) اى الولى (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امكن الاندمال اختلف الحكم
هنا وبعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرر (قوله ايضا ولم يمكن اندمال) فان امكن فسيأتى
(قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسرية (قوله بالذى قبله) وهو ما لو قطع يديه ورجليه فمات
وادعى انه مات بالسرية وادعى الولى انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مع ان الاصل عدم
وجوب سبب اخر شارح الروض (قوله بالذى قبله) حيث صدق الولى انه بسبب اخر

فما اذا اجم السبب ولم يمكن
اندمال وادعى الجانى انه
قتله لا بد من يمينه على الاوجه
لان الاصل عدم حدوث
فعل منه يقطع فعله بخلاف
دعوى السرية لانها الاصل
فلم يحتاج ليمين كما تقرر
(وكذا لو قطع يده) ومات
(وزعم) الجانى (سببا)
آخر لموته غير السرية ولم
يمكن اندمال سواء أعين
السبب أم أهمه حتى يلزمه
نصف دية (وزعم) (الولى
سرية) حتى تجب كل الدية
فلاصح تصديق الولى لان
الاصل استمرار السرية
واستشكل هذا بالذى قبله
مع ان الاصل فى كل عدم
وجود سبب آخر

ويجب ان السراية التي هي الاصل تارة يعارضها ما هو اقوى منها فيقدم عليها وهو ما مر لان الجاني قد قطع الاربع للدينين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط وتارة لا يعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال وامكن صدق لضعف السراية مع امكان الاندمال بخلاف ما إذا لم يمكن فيصدق الولي اي بلايين على الاوجه نظير ما مر ثم رايت بعضهم اجاب بنحو ما ذكرته (ولو اوضح موضحتين ورفع الحاجز) بينهما واتحد الكل عمدا أو غيره (وزعمه) أي رفعه المفهوم من رفع (قبل اندماله) أي الايضاح حتى لا يلزمه الارش واحد وقال المجنى عليه بل بعده فعليك ثلاث اروش (٤٣٢) (صدق) الجاني يمينه انه قبل الاندمال ولزمه ارش واحد (إن امكن) عدم الاندمال بان

بعد الاندمال عادة لفصر الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه (والا) يمكن عدم الاندمال حين رفع الحاجز بان امكن الاندمال أي قرب احتماله لطول الزمن (حلف الجريح) انه بعد الاندمال واستشكل البلقيني وغيره المتن بان الاول مخالف لما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي والثاني لا معنى للحلف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا يمين وجوب ارش ثالث قطعا ويجب عن الاول بانها هنا اتفاقا على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الارشين وإنما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين واما ثم فلم يتفقوا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب الدينين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعه فان قلت قد

(قوله ويجب الخ) عبارة المغنى أجيب بأننا لما صدقنا الولي ثم مع ما ذكر لان الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهرا بديتين ولم يتحقق وجود المسقط لاحدهما وهو السراية فكانت الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي اقوى لادعواه قد اعتضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني اه (قوله صدق) اي الجاني فيجب عليه نصف ذمة فقط ع ش (فيصدق الولي) اي فتجب ذمة كاملة (قوله نظير ما مر) اي في شرح والاصح تصديق الولي (قول المتن ورفع الحاجز) ولو قال المجنى عليه انارفعته او رفعه اخر وقال الجاني بل انارفعته او ارتفع بالسراية صدق المجنى عليه يمينه لان الموضحين موجبتان ارشين فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما فان قال الجاني لم اوضح إلا واحدة وقال المجنى عليه بل اوضحت موضحتين وانارفعت الحاجز بينهما صدق الجاني يمينه لان الاصل براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضي الزيادة معنى وروى مع الاسنى (قوله بينهما) الى قوله واستشكل البلقيني والمغنى (قوله واتحد الكل عمدا الخ) ولورفعه خطأ وكان الايضاح عمدا او بالعكس فثلاث اروش كما اقتضى كلام الرافي ترجيحه وان وقع في الروضة خلافاه شرح م رسم (قوله او غيره) اي من شبه عمدا وخطأ معنى (قوله أي رفعه) الى الفصل في النهاية (قوله بل بعده) اي بل الرفع بعد الاندمال (قوله لان الظاهر معه) اي الجاني (قوله انه) اي رفع الحاجز (قوله واستشكل البلقيني) اقول لا تشكل مشكلة الكتاب بما ذكره لانها مصورة بقصر الزمن ونظيرها في مشكلة قطع اليدين والرجلين بان قصر الزمن يصدق فيه الجاني أيضا كما تقدم سم على المنهج اقول ووجه الاشكال انهم فروقوا هنا في الامكان بين القريب فصدقوا معه الجاني وبين البعيد فصدقوا معه المجنى عليه وهو نظير الولي ثم ولم يفرقوا هناك في الامكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدق الولي والجواب ما ذكره الشارح ع عبارة الرشيد اعلم ان مبنى اليراد والجواب ان الذي صدق فيه الجاني هنا دون الجريح الذي بمنزلة الولي فيما مر هو الذي صدق فيه المجنى عليه فيما مر وظاهر انه ليس كذلك بل الذي صدق فيه هنا وهو ما إذا امكن عدم الاندمال لقصر الزمن من هو الذي صدق فيه فيما مر وهو ما إذا لم يمكن الاندمال والذي صدق فيه الجريح هنا وهو ما إذا امكن الاندمال هو الذي صدق فيه الولي فيما مر فالمسئلتان على حد سواء فلا إشكال اصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني في الذك فقط فتأمل اه (قوله بان الاول) وهو تصديق الجاني عند امكان عدم الاندمال (قوله الثاني) وهو حلف الجريح عند امكان الاندمال (قوله عن الاول) اي من الاشكالين (قوله بانها) اي الجاني والجريح (بالاتفاق) متعلق بقوة رشيدى (قوله لرفعه) اي موجب الدينين (قوله وإنما الصالح للسراية) مبتدأ وخبر (قوله وهذا) اي السراية فكان الظاهر التانيث (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله وعن الثاني) اي ويجب عن الاشكال الثاني (قوله بالامكان وعدمه) أي بالامكان المثلث أولا والمنفي ثانيا (قوله ختم ظاهرها) أي التثامه (قوله فلا يشكل) أي وجوب اليمين في قول المتن والاحلف الجريح (قوله بما مر) اي في قطع اليدين والرجلين (قوله يصدق) (قوله أي قرب احتماله لطول الزمن) فحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده

اتفاقهم على وقوع الموت وهو صالح لرفعه قلت زعم صلاحية الموت لرفعه ممنوع وإنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها أي الموت وهذا لم يتفقوا على وقوعه اصلا فأتضح الفرق بين المسئلتين وحاصله ان الجاني هنا هو الذي قوى جانبه الولي ثم هو الذي قوى جانبه فاعطوا كلا حكمه وعن الثاني بان المراد كما اشرت اليه في حل المتن بالامكان وعدمه هنا الامكان القريب عادة بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك ان الموضحة قد يقع ختم ظاهرها وبقاء الاثر في باطنها سنين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجب التمين لذلك وحينئذ فلا يشكل بما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلا يمين لما تقرر ان اذاك مفروض في اندمال حالته العادة بدليل تمثيلهم بادعائهم وقطع يدين او رجلين بعد يوم او يومين وهذا محال عادة فلم تجب يمين واما فرض مسئلتنا فهو في موضحتين وقعاته ثم

بعد عشرين سنة مثلاً وقع منه رفع الحاجز فبقاؤه بلا اندمال ذلك الزمن بعيد عادة وليس بمستحيل فاحتيج ليدبر الجريح حينئذ لا مكان عدم الاندمال وان بعد (وثبت له ارشان) ويمينه لما قد عدها منع النقص عن ارشدين فلا تصلح (٤٣٣) لا يجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا

في قدم عيب وحلف البائع انه حادث ثم وقع الفسخ فاراد ارش ما ثبت يمينه حدوثه لا يجاب لان حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري (قيل وثالث) عملاً بقضية يمينه «تنبيه» قضية المتن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين وليس مراداً بل لا بد من يمينه قبل الاندمال وحينئذ خلفه افاد سقوط الثالث وحلف لجريح افاد دفع النقص عن ارشدين كما تقرر

﴿فصل﴾ في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما يسن في قود غير النفس التأخير للاندمال ولا يجوز العفو قبله على مال لاحتمال السرية واتفقوا في قود غير النفس على ثبوته لسلك الورثة واختلفوا في قود النفس هل يثبت لكل وارث أم لا و (الصحيح ثبوته لسلك وارث) على حسب الارث ولومع بعد القرابة كذا رحم إن ورثاه أو عدمها كاحد الزوجين والمعتق وعصبته والامام فيمن لا وارث له مستغرق ومر وارث المرتد ولو لا الردة ان يستوفى قود طرفه وياتي في قاطع الطريق ان قتله اذا تحتمت تعلق بالامام

أى الجاني (قوله ويمينه) بما الخ عبارة النهاية لا ثلاثة باعتبار الموضحين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه لان حلفه دافع للنقص عن ارشدين الخ (قوله لو تنازعا) أى البائع والمشتري (قوله فاراد) أى البائع (قوله ما ثبت) أى عيب ثبت الخ (قوله للدفع الخ) أى حتى رد المشتري (قوله بل لا بد من يمينه الخ) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته أى الثالث على طلب المجنى عليه تحليف الجاني انه مرفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث اه سم ﴿فصل في مستحق القود﴾ (قوله في مستحق القود) إلى قول المتن فقرعة في النهاية لا قوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله وما يتعلق بهما) أى كعفو الولى عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل ع ش (قوله يسن الخ) أى لاحتمال العفو (قوله للاندمال) أى اندمال جرح المجنى عليه ع ش (قوله على مال) ا ما لو عني مجانفاً لا يتمتع كياتي ع ش (قوله لاحتمال السرية) فلا يدري هل مستحقه القود او الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره انه لو عني ولم يسر بل اندمل الجرح لا يتبين صحة العفو فليراجع ع ش (قوله لاحتمال الخ) يصح ارجاعه لقوله يسن الخ ايضاً (قوله واتفقوا) إلى قوله ويفرق في المغنى لا قوله كالا يرد إلى المتن وقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله في قود غير النفس) أى إذا مات مستحقه مغنى (قول المتن الصحيح ثبوته الخ) والثاني ثبت للعصبة المذكور خاصة مغنى ونهاية (قوله على حسب الارث) فلو خلف القاتل زوجة وابناً كان لها الثمن وللان الباقي مغنى (قوله أو عدمها) أى مع عدم القرابة (قوله والامام الخ) فيقتص مع الوارث غير الجائر وله ان يعفو على مال ان رأى المصلحة في ذلك مغنى (قوله لا وارث له مستغرق) يظهر ان النفي راجع لكل من المقيد والقيد (قوله ومر) أى فى فصل تغير حال المجرور (قوله يستوفى قود طرفه) أى الذى جنى عليه قبل الردة سم (قوله وياتي في قاطع الطريق) أى فى بابه (قوله فلا يرد ذلك) أى كل من مشكلة الردة ومشكلة قاطع الطريق لان ما ياتي يخصص ما هنا وما مر يفيد ان المراد بالوارث هنا ما يشمل قريب المرتد (قوله لما يصرح به انه يسقط الخ) إذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم سم على حجج أى كالا يسقط حد القذف بعفو بعض الورثة فان اغير العافي استيفاء الجميع ع ش (نول المتن وكال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فينبغى الاعتداد به ع ش (قول المتن ومجنونهم) وفى سم على المنهج عن الشيخ عميرة ولو قال اهل الخبرة من الاطباء ان افاقته ما يوس منها فيحتمل تعذر القصاص ويحتمل ان الولي يقوم مقامه وهو الظاهر ولم ار فى ذلك شيئاً اه ع ش وحلى قال السيد عمر وسكتوا عن المغنى عليه فينظر اه اقول حكمه معلوم من

(قول المتن وثبت له ارشان) ولورفمه خطأ وكان الايضاح عمداً أو بالعمس فثلاثة أروش كما اقتضى كلام الراعى ترجيحه وإن وقع فى الروضة خلافاً وقول الشارح بعد قول المصنف قيل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع يمينه منحل إلى قوله بر فمه الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل او الحاصل قبله يمينه فقبل صفة لقوله بعد الاندمال مرو المناسب أن يقال عفة للاندمال فى قوله بعد الاندمال (قوله بل لا بد من يمينه) قال الشارح فى شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته على طلب المجنى تحليف الجاني انه مرفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة محمل قول الشيخين فى هذه الصورة حلف كل منهما على ماداعه وسقط الثالث فالحاصل تصديق المجنى عليه بالنسبة للارشدين والجاني بالنسبة للثالث اه

﴿فصل﴾ فى مستحق القود (قوله ومران وارث المرتد ولو لا الردة يستوفى قود طرفه) الذى جنى عليه قبل الردة (قوله فلا يرد ذلك الخ) أى لان ما ياتي فى قاطع الطريق يخصص ما هنا (قوله لما يصرح به انه يسقط بعفو بعضهم) اذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - ثامن) دون الورثة فلا يرد ذلك على المتن كالا يرد عليه ما قيل انه يفهم ثبوت كله لكل وارث لما يصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم (وينتظر) وجوباً (غائبهم) إلى أن يحضر أو يأذن (وكال صبيهم) يبلوغه (ومجنونهم) بافاقته لأن القود للثمنى

ذكر المجنون بالاولى (قوله ولا مدخل الخ) عبارة غيره ولا يحصل باستيفاء غيرهم من ولى أو حاكم أو بقية الورثة اه قال ع ش فلو تعدى الولي أو الحاكم وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصد الاستيفاء شبهة فيه نظروا الاقرب الاول اخذوا من قولهم لان القود للشئ الخ اه (قوله فيه) اى التشني (قوله لوليه الاب الخ) قضيته عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه حينئذ لم يعد وقد يقال هو جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب ع ش (قوله وكذا الوصى) خالفه النهاية والمغنى وشرح المنهج وزاد الاول والقيم مثله اه اى مثل الوصى فى امتناع العفو (قوله اى يقينا) عبارة النهاية اى معناها اه وتعبير الشارح احسن (قوله فلا يرد الخ) مفرع على قوله اى يقينا (قوله وان قرب الخ) اى لاحتمال عدم الافاقه فيه ع ش (قوله بخلاف الصبي الخ) اى بخلاف ولى الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو كان للولى حق فى القصاص كان كان ابا القاتل جاز له العفو عن حصته ثم ان اطلق العفو فلا شئ له وان عفى على الدية وجبت وسقط القود بعفو وتجب لبقية الورثة حصتهم من الدية لانه لما سقط بعض القصاص بعفو سقط باقيه قهرا لانه لا يتبعض كما يعلم كل ذلك بما يأتى ع ش (قول المتن وبحسب القاتل) اى او القاطع مغنى (قوله حبس الجاني الخ) ومؤنة حبسه عليه ان كان موسرا والا ففى بيت المال والا ففى مياسير المسلمين ع ش (قوله من غير توقف الخ) اى ولا يحتاج الحاكم فى حبسه بعد ثبوت القتل عنده الى اذن الولي والغائب مغنى عبارة الرشيدى قوله من غير توقف الخ اى والصورة انه ثبت عليه القتل ومعلوم انه فرع دعوى الولي ومثله يقال فى قوله ولا حضور غائب اى بان ادعى الحاضر واثبت كما هو ظاهر اه وقوله ومعلوم انه الخ مقتضاه انه لا حبس فيما اذا غاب الوارث الكامل الحائز وثبت القتل عند الحاكم بنحو اقرار وفيه توقف ظاهر بل مخالفة لتعليل عميرة بما نصه قوله ولا يحبس القاتل اى كما لو وجد الحاكم مال ميت مغصوبا والوارث غائب فانه ياخذ حفظ الحق الغائب اه فليراجع (قوله وتوقف حبس الحامل) اى التى اخرقتها لاجل الحمل والصورة ان الولي كامل حاضر رشيدى (قوله على الطلب) اى طلب المستحق ان تاهل والاضطرب ليه (قوله لانه قد يهرب) الى قوله لان له منعه فى المغنى (قوله قد يهرب) من باب نصر ع ش (قوله فيقتله الامام) ولا ينتظر ما ذكر مغنى قال ع ش عن سم على المنهج عن الاسنى مانصه لكن يظهر ان الامام اذا قتله يكون لنحو الوصى الدية فى ماله اى قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه (قوله مطلقا) اى سواء كان المستحق ناقصا او كاملا غائبا او حاضرا (قول المتن على مستوف) اى منهم او من غيرهم مغنى وشرح المنهج عبارة ع ش قوله وليتفقوا الخ اى وجوبه فليس لواحد الاستقلال وظاهر الاطلاق جواز كون المستوفى منهم او من غيرهم ذكر الاجنبيا اذا كان الجاني اثنى سم على حج اقول ولعل وجهه انه طريق للاستيفاء فاغتفر النظر لاجله ولو بشهوة كما ان الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه اذا تعين طريقا لثبوت حق على المرأة اولها اه (قوله وانحو قطعه) ما وهمه هذان جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتى بعده قريار رشيدى (قوله ولا تمكينهم) اى من جانب الامام ع ش (قوله بنحو تغريق) اى او تحريق مغنى واسنى (قوله يتعين كما يأتى) عبارة المغنى يتعين توكل اجنبى اذا لم ياذن الجاني كما سياتى اه (قوله فشد عليه) اى الجاني (قوله واراد كل الخ) اى او بعضهم مغنى عبارة الرشيدى هو قيد فى كون القرعة بين جميعهم كالا يخفى اه (قوله يجب على الحاكم) الى قوله وقال الشيخان فى النهاية (قوله يجب على الحاكم الخ) اى حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضا على القرعة بانفسهم وخرجت لواحد فرضوا به واذنوا له سقط الطلب عن القاضى ع ش (قوله ومن قرع) اى خرجت القرعة له (قوله الا باذن من بقى)

(قوله لوليه الاب الخ) قال فى شرح المنهج غير الوصى اه ومثله القيم فيما يظهر مرش (قول المتن وليتفقوا على مستوف) ظاهر الاطلاق جواز كون المستوفى منهم او من غيرهم ذكر الاجنبيا اذا كان الجاني اثنى (قوله ومن ثم لو كان القود بنحو تغريق) او تحريق شرح الروض (قوله نحو طرف) قضية التقيد بنحو الطرف انه لا يتعين غيرهم فى النفس والفرق لاثن وهو صريح ولا الخ

الوصى والقيم على الاوجه العفو على الدية لانه ليس لافاقته امد ينتظر اى يقينا فلا يرد معتادا لافاقته زمن معين وان قرب كما اقتضاه اطلاقهم بخلاف الصبي اذ ليوغه امد ينتظر (ويحبس القاتل) اى يجب على الحاكم حبس الجاني على نفس او غيرها الى حضور المستحق أو كاله من غير توقف على طلب ولى ولا حضور غائب ضبطا للحق مع عذر مستحقه ويفرق بين هذا وتوقف حبس الحامل على الطلب بانه سوح فيها رابة للحمل مالم يسامح فى غيرها (ولا يخفى بكفيل) لانه قد يهرب فيفوت الحق والكلام فى غير قاطع الطريق اما هو اذا تحتم قتله فيقتله الامام مطلقا (وليتفقوا) اى مستحقو القود المسكفون الحاضرون (على مستوف) له مسلم فى المسلم ولا يجوز اجتماعهم على قتله او نحو قطعه ولا تمكينهم من ذلك لان فيه تعذبا له ومن ثم لو كان القود بنحو تغريق جاز اجتماعهم وفى قود نحو ظرف يتعين كما يأتى توكل واحد من غيرهم لان بعضهم ربما بالغ فى ترديد الحديد فشد عليه (والا) يتفقوا على مستوف واراد كل

وانا الاستوفى وانما جاز للقارع في النكاح فعلة من غير توقف على اذن لان ما هنا مبناه على الدرة (٤٣٥) ما يمكن وذلك مبناه على التعجيل

ما يمكن ومن ثم لو عضلوا ناب

القاضي عنهم فان قلت اذا اعتبر الاذن بعد القرعة فافانما قلت فاندتها تعيين المستوفى ومنع قول كل من الباقي انما استوفى وقول بعضهم للقارع لا تستوف انت بل انا كما افهمه قولنا بان يقول الخ (يدخلها العاجز) عن الاستيفاء كالشيخ الهرم والمرأة لانه صاحب حق (ويستيب) اذا قرع وان كانت المرأة قوية جلدة (وقيل لا يدخلها) لانها انما تجرى بين المستوفى في الاهلية وهذا مافى الروضة واصلها وعليه الاكثر ونص عليه فهو المعتمد فلو خرجت لقادر فعجز اعيد بين الباقي (ولو بدر احدهم) اى المستحقين (فقتله) عالما بتحريم المبادرة (فالاظهر انه لا قصاص عليه) لان له حقا في قتله نعم لو حكم حاكم بمنعه من المبادرة قتل جزما او باستقلاله لم يقتل جزما كالوجهل بتحريم المبادرة ولو بدر اجنبى فقتله فحق القود لورثته لا المستحق قتله (وللباقي) فيما ذكر وكذا فيما اذا لم يبادر القود وقتل (قسط الدية) لفوات القود بغير اختيارهم (من تركته) اى الجاني المقتول لان المبادر فيما وراء حقه كاجنبى ولو قتله اجنبى اخذ الورثة

ينبغي حتى من العاجز فتأملهم على المنهج وهو ظاهر لاحتمال عفو له ولو طرأ العجز على من خرجت له القرعة اعيدت القرعة بين الباقي كما سياتى ع (قوله للقارع) اى من خرجت له القرعة (قوله فعلة) اى النكاح (قوله وقول بعضهم الخ) عطف على قول كل الخ (قوله عن الاستيفاء) اى قوله لاستيفائه ما عدا ذلك فى المعنى الا قوله وان كانت المرأة قوية جلدة وقوله ولو بدر اجنبى الى المتن وقوله وكذا اذا لم يبادر الى المتن (قوله وان كانت المرأة الخ) خلافا للمعنى (قوله جلدة) بسكون اللام ع (قول المتن ولو بدر الخ) عبارة الروض وشرحه وان قتله احد ورثة المقتول مبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية او بعضهم انتهت سم على حج ع (قول المتن احدهم) شامل لمن خرجت قرعته سم على حج ع (قوله ولو بدر اجنبى) ظاهره ولو كان الامام او ولي احدهم وهو ظاهر ع (قوله فقتله) اى الجاني وكذا ضمير لورثته وضمير قتله (قول المتن وللباقي) اخرج المبادر فيفيد انه لا شئ له وان كان الجاني امرأة والجنبى عليه رجلا لان ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنبى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شئ لهم غيره سم على حج ع (قوله وقتل) اى وكذا ان لم يقتل فتأملهم سم على حج ع (قوله ولو قتله الخ) جملة حالية والضمير للجاني (قوله على المبادر) اى على عاقبته وهذا عند عدم عليه تحريم المبادرة كما فى شرح الروض وشرح الارشاد الصغير اى والمعنى سم (قوله وزاد من دية الخ) فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم المبادرة ثلثي ديتها ويكون لو ارث الجاني لانه بدل ما تلفه بغير حق من نفس مورثه وطرب وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجنبى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان فى الصورة السابقة مطابقة وارث الجاني بستة وستين بعير او ثلثي بعير اى شرح الارشاد وبه يظهر ان قولهم على نصيبه الخ معناه على نسبة نصيبه الخ ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لغرم فى الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومنه يشكل قول الشيخين بالتقاص فى مثل هذه الصورة لاختلاف ما للمبادر وما عليه قدر اى كانه يشكل بين التقاص خاص بالقود والواجب هنا الابل سم (قوله من دية) اى الجاني وقوله على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه اى المبادر رشيدى (قوله ما عدا ذلك) اى ما عدا ما زاد وذلك لما عدا نصيب المبادر ع (قوله هذا ما قاله جمع الخ) وهو المعتمد نهائية ومعنى (قوله وقال الشيخان الخ) حاصل الاختلاف بين العبارتين ان مفاد الاولى ان المبادر يحمل بنفس مبادرته مستوفيا لخصته ويبقى عليه ما زاد لورثة الجاني ومفاد الثانية انه بمبادرته يترتب عليه لورثة الجاني جميع دية فيسقط منها قدر حصته فى نظير الحصص التى استحقها فى تركه الجاني تقاصا رشيدى (قوله يسقط) اى ما زاد وقوله عنه اى المبادر وكذا ضمير بماله

(قول المتن ولو بدر احدهم) عبارة الروض وشرحه وان قتله احد ورثة المقتول مبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية او بعضهم اه (قول المتن ولو بدر احدهم) شامل لمن خرجت قرعته (قول المتن وللباقي) اخرج المبادر فيفيد انه لا شئ له وان كان الجاني امرأة والجنبى عليه رجلا لان ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنبى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شئ لهم غيره (قوله وقتل) اى وكذا ان لم يقتل فتأملهم (قوله على المبادر) اى على عاقبته وهذا عند عدم عليه بتحريم المبادرة كما تقدم التمسيد قال فى شرح الارشاد الصغير واما المبادرة قبله اى قبل العفو مع جهله بتحريم المبادرة فالدية على عاقبته على الوجه اه وهو احد قولين فى الروض بلا ترجيح او جهها فى شرحه ما ذكر (قوله ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه) قال فى شرح الارشاد فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي ديتها ويكون لو ارث الجاني لانه بدل ما تلفه بغير حق من مورثه وطرب وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجنبى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان فى الصورة السابقة مطابقة وارث الجاني بستة وستين بعير او ثلثي بعير اه وبه يظهر ان قولهم على نصيبه من دية مورثه معناه على مثل

الدية من تركه الجاني لامن الاجنبى فكذا هنا ولو ارث الجاني على المبادر ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه ما عدا ذلك بقتله الجاني هذا ما قاله جمع وانصر له ابن الرفعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاصا بما له على تركه الجاني

ويظهر فيما لو اختلفت

عش (قوله) ويظهر) أي التفاوت بين قول الجمع وقول الشيخين سم ورشيدى عبارة الكردى قوله ويظهر أي اثر الخلاف فيما لو اختلفت الديتان بأن يكون المقتول أو لارجلا والجاني امرأة فحينئذ يصدق التقاص ولا يصدق اخذ ما زاد (قوله) لأنه صاحب حق) إلى قول المتن وتحبس في النهاية إلا قوله كالتقاضى إلى لكنها وقوله وكان هذا حكمة إلى المتن وقوله من ملك الغير وقوله وبه فارق إلى المتن (قول المتن لزمه القصاص) وفي سم هنا فوائده راجعه (قوله) وإن لم يعلم إلى قول المتن ولا يستوفى في المغنى (قوله) بتقصير هذا الخ) عبارة المغنى بأن الوكيل يجوز له الاقدام بغير إذن ولا يجوز لاحد الورثة الاقدام بعد خروج القرعة إلا باذن منهم (تنبيه) بادر لغة في بدر (قوله) كما افاده الخ) أي فقصد المتن نفي المجموع أي أن لم يوجد الامر ان فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الاول لا لبيان ان المقصود نفي كل منهما فليتأمل سم على حجج عش (قوله) بنفيه) أي نفي القصاص عن المبادر مغنى (قوله) لشبهة الخلاف) فان من العلماء من ذهب إلى أن لكل وارث من الورثة انفراد باستيفاء القصاص مغنى (قوله) أو نائبه) إلى قول المتن وبإذن لا هل في المغنى إلا قوله لكنها إلى قوله ويسن (قوله) لكنها) أي إقامة الحدود ودول على الاول التذكير كافي النهاية بارجاعه إلى الاستيفاء كما نبه عليه عش (قوله) المتاهل) أي للطلب والمراد أنه لا بد من طلب مستحق متاهل ان كان هناك مستحق ثم ان كان متاهلا في الحال طلب حالا والاخير يتاهل كما مر رشيدى (قوله) ويسن حضور الحاكم) أي أو نائبه و امر المقصص منه بما مر عليه من صلاة يومه وبالوصية بما له وعليه وبالتوبة والرفق في سوقه إلى موضع الاستيفاء وستر عورتها وشدة عينيه وتركه مدود العنق مغنى (قوله) به له) الضمير ان للقصاص والبلاء متعلق بالحاكم واللام بحضور الخ عش (قوله) مع عدلين) وأعوان السلطان مغنى (قوله) ان أنكر المستحق) أي أنكر وقوع القصاص فيشهدان عليه ويستغنى القاضي عن القضاء بعلمه ووقوع القصاص لو لم يحضرهما ان كان ممن يقضى بعلمه فاحضارهما ممن لا يقضى بعلمه كغير المجتهد أكد كالا يخفى رشيدى

نسبة نصيبه فان نصيبه من دية مورثه ثلثا وقد غرم من دية الجاني ما زاد على ثلثها الذي هو مثل نسبة نصيبه من دية مورثه وهو الثلث ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه منها قدر ثلثي دية المرافة من هنا يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لا بخلاف ما للببادر وما عليه قدرا كما انه يشكل بان التقاص خاص بالنقود والواجب الابل وقد اورد في شرح الارشاد هذا الثاني ثم قال نعم يمكن حمله على ما إذا اعوزت الابل ورجع الواجب إلى النقود وإن كان نادرا (قوله) ويظهر فيما لو اختلفت الديتان) والتفاوت بين قول الجمع وبين قول الشيخين (قول المتن لزمه القصاص) ينبغي حيث أن يقال فان اقتص وارث الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية المجنى عليه لورثته للببادر منها حصته منها نعم ان كان العفو عن الجاني مجانا لم يجب تمام دية المجنى عليه بل ماعدا حصة العافي منها وان عفى عن المبادر مجانا سقط القصاص ولزمه لورثة المجنى عليه ومنهم المبادر تمام الدية او ماعدا حصة العافي على ما تقرر او على مال فعليته لورثة المجنى عليه ما ذكر أيضا من تمام الدية او ماعدا حصة العافي منها على ما تقرر له على المبادر دية الجاني ويقع التقاص منها في قدر حصة المبادر من دية المجنى عليه ان استوت الديتان كان كل من الجاني والمجنى عليه ذكرا او وجد شروط التقاص كان وجب النقد فان كان الجاني اثني وقع التقاص بشرطه في جميع ديتيها ان كانت حصة المبادر من دية المجنى عليه النصف (قوله) وقد يشكل عليه الخ) في توجه الاشكال ابتداء الاحتجاج للجواب مع فرض ما هنا في الاقدام مع المنع منه لتوقفه على إذن الباقيين بعد القرعة ولم يوجد إذ الفرض انه اقتص بعدها بغير إذنهم بخلاف مسألة الوكيل فانه بعد تحقق كآلته يجوز له الاقدام من غير توقف على شيء آخر نظر ظاهر نعم يتوجه الاشكال إذا جهل المبادر حرمة المبادرة وعذر في جهله ان قلنا بلزوم القصاص في هذه الحالة أيضا فليراجع (قول الشارح) والمتن كما افاده قوله إن لم يعلم الخ) فقصد المتن نفي المجموع أي ان لم يوجد الامر ان فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الاول لا لبيان ان المقصود نفي كل منهما فليتأمل (قوله)

الديتان) وفي قول من المبادر) لانه صاحب حق فكانه استوفى الكل كما لو ألتف ودية أحد مالكيها يرجع الآخر عليه لا على الوديع ورد بأنها غير مضمونة والنفس هنا مضمونة إذ لو تلفت بأفة وجبت الدية (وإن بادر بعد) عفو نفسه أو بعد (عفو غيره لزمه القصاص) وإن لم يعلم بالعفو لثنين ان لاحق له وقد يشكل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلا به لم يقتل ويحجب بتقصير هذا بعدم مراجعته لغيره المستحق بمبادرته بخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص إلا إذا علم وحكم حاكم بمنعه بخلاف ما إذا انتقيا أو أحدهما كما أفاده قوله (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أي بنفيه لشبهة الخلاف (ولا يستوفى) حد أو تعزير أو (قصاص) في نفس أو غيرها (إلا باذن الامام) أو نائبه كالقاضي فان الأصح تناول ولايته لإقامة الحدود لكنها في حقوق الله تعالى لا تتوقف على طلب وفي حق الأدنى تتوقف على طلب المستحق المتاهل ويسن حضور الحاكم به له مع عدلين

وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقد آله الاستيفاء والامراض بضاها في قود غير النفس حذاره من الزيادة باضطرابه ويستثنى من اعتبار اذنه السيد بقيقه على قفه والمستحق يحتاج لاكل من له عليه قود (٤٣٧) لاضطرابه والقائل في الحرانة

لكل من الامام والولى
الانفراد بقتله ومالو انفراد
بحيث لا يرى لاسيما لعجز
عن اثباته (فان استقل)
مستحقه باستيفائه في غير
ما ذكر (عزز) وإن وقع
الموقع لافتياته على الامام
(وياذن) الامام (لاهل)
من المستحقين (في) استيفاء
(نفس) طلب فعله بنفسه
وقد احسنه ورضى به البقية
أو خرجت له القرعة كاعلم
بما مر لا من الحيف (لا) في
استيفاء (طرف) أو لإيضاح
أو معنى كقطع عين (في
الاصح) لانه قد يحيف
ومن ثم لم يجز له الاذن
للمستحق في استيفاء تعزير
أو حدة قذف اما غير الاهل
كشيخ وامرأة وذى له قود
على مسلم لكونه أسلم بعد
استقرار الجناية كما روى
نحو الطرف في أمره بالتوكيل
لاهل قال ابن عبد السلام
غير عدو للجاني لئلا يعذبه
ولو قال جان أنا أقتص من
نفسى لم يجب لان التشقي لا
يتم بفعله على انه قد يتوانى
فيعذب نفسه فان أجيب أجزأ
في القطع لاجل لانه قد يؤم
به الايلا مولا يؤلم ومن ثم
اجزا باذن الامام قطع السارق
لاجلد الزانى او القاذف
لنفسه (فان اذن له) اى
الاهل (في ضرب رقبة

(قوله وذلك) توجيه لكلام المتن ع ش (قوله لخطره) أى الاستيفاء وقوله واحتياجه أى وجوب
القصاص واستيفائه معنى (قوله ويلزمه) اى الامام تفقد آله الاستيفاء لان قتل بكال فيقتص به
ويشترط ان لا يكون السيف مسموما ولو قتل الجاني بكال ولم يكن الجناية بمثله او بمسموم كذلك عزز وان
استوفى طرفا بمسموم فمات لزمه نصف الدية من ماله فان كان السم موجبا لزمه القصاص معنى وانوار (قوله
والامر بضبطه) اى بان يقول لشخص امسك يده حتى لا يزل الجلاذ باضطراب الجاني ع ش (قوله بضبطه)
اى المستوفى منه رشيدى (قوله ويستثنى الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهى الافتيات على
الامام سم على المنهج وقد يجب بانهم لم يفتقروا للعلة لما اشاروا اليه من الضرورة في غير السيد ومن كون
الحق له لا للامام في السيد فلافتيات عليه اصلا ع ش (قوله بقيقه على قفه) بان استحق السيد قصاصا
على قفه بان قتل قته الآخر او ابنه او اخاه مثلا حلى (قوله يحتاج الخ) حال من المستحق (قوله
لاضطرابه) اى للاكل (قوله والقائل في الحرانة) اهل المراد في قطع الطريق بان يكون الجاني قاطع
طريق فلم يستحق القود عليه ان يقتله بغير اذن الامام بحيرى (قوله ومالو انفراد الخ) وفي معناه كما قال
الزركشى ما إذا كان بمكان لا امام فيه وبواقفه قول الماوردى ان من وجب له على شخص حد قذف او تعزير
وكان ببادية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه إذا قدر عليه بنفسه معنى (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن
اثبات القود ام لا بعد عن الامام لا يلبى وقد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتهاية لاسيما الخ (قوله
مستحقه) اى اما غيره ولو اما ما يقتل به ع ش (قوله في غير ما ذكر) اى غير المستثنيات الاربعة (قوله
لافتياته على الامام) ويؤخذ من ذلك انه إذا كان جاهلا بالمانع انه لا يعزرو وهو ظاهر كما بحثه الزركشى لانه
بما يخفى معنى زاد الحلي وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وإن ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة اه (قوله
وياذن الامام الخ) والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقهم انهم
يتفقون ولا على مستوف منهم او من غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان ياذن لمن اتفقوا عليه ع ش (قوله
الامام) او نائبه معنى (قول المتن لاهل) من شروط الاهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود
سم على المنهج ع ش (قوله ورضى به البقية) اى ولم يكن ثم غيره سم وع ش (قوله بما مر) اى
قول المتن ولتفقوا الخ (قوله او ايضاح) الى قول المتن على الجاني في المعنى (قوله او حدة قذف) فان تفاوت
الضربات كثيرا وهو حريص على المبالغة فلو فعل لم يجز كفى التعزير معنى (قوله وذى له قود على مسلم)
فانه غير اهل في الاستيفاء منه لئلا يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك انه لا يصح ان يوكل المسلم ذميا في
الاستيفاء من مسلم وبه صرح الراعى معنى عبارة الانوار ولا يجوز للامام اتحاد جلاذ كافر لا قامه الحدود
على المسلمين كما لا يجوز توكيله باستيفاء القصاص من المسلم اه (قوله وفي نحو الطرف) عطف على غير
الاهل (قوله في أمره) اى غير الاهل مطلقا والاهل في نحو الطرف (قوله اجزا فى القطع) اى في قصاص نفس
او نحو طرف كما هو ظاهر الاسنى ويصرح به المعنى فان اجيب وفعل اجزا فى اصح الوجهين كما قاله الاذرى
لحصول الزهوق وازالة الطرف اه (قوله ولا يؤلم) اى ولا يتحقق حصول المقصود معنى (قوله اجزا باذن
الامام قطع السارق) لان الغرض منه التكنيل وهو يحصل بذلك معنى (قوله لاجلد الزانى الخ) اى لا يجوز
فيه اذن الامام ولا يجزى ملامر معنى (قوله لنفسه) تنازع فيه قطع وجلد (قول المتن غيرها) كان ضرب

ورضى به البقية) اى اولم يكن غيره (قوله على انه قد يتوانى فيعذب نفسه) عبارة شرح الروض ولانه إذا ماسته
الحديدة فترت يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه تعذيبا شديدا اذ هو ممنوع منه او قد يشعر قوله
ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة الاقتصاص في النفس حتى إذا اجيب اجزا فليراجع ثم قال في الروض
فان اجيب فهل يجزى ووجهان اه ويتجه انه اذا اذن له بطريق الوكال لم يصح (قوله قطع السارق)

فاصاب غيرها عمدا بقوله إذا لا يعرف إلا منه (عزز) لتعديده (ولم يعزله) لاهليته (وان قال اخطات وامكن) كان ضرب رأسه او كتفه مما يلي
عنقه (عزله) اذ حاله يشعر بعجزه (ومن ثم لم يعرف مهارته لم يعزله) (ولم يعزله) اذا حلف انه اخطا لعدم تعديده اما لو لم يمكن كان ضرب وسطه

كفة معنى (قوله بقوله) اى باعتراه بالعمد (قوله فكالمتمد) وينبغي ان لا يعزرا الا اذا اعترف بالعمد سم على حج عش (قول المتن واجرة الجلاد) ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاد حدا كان او قتلا او قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الادمى ما يزيد على ذبح البهيمة مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح عش (قوله حيث لم يرزق الخ) عبارة المغنى ان لم ينصب الامام جلاداً يرزقه من مال المصالح فان نصبه فلا اجرة على الجلاد اه (قوله وصف باغلب) ولو عبر بالمقتض كان اولى لان الكلام في استيفاء القصاص لاني جلد محدود معنى (قوله الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان الاجرة على بيت المال وينبغي ان يكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه سم على حج عش (قوله الموسر) اى بركة النطر برماوى وقلوبى بحيرى (قوله) وان قال انا اقتض (الخ) اى ولا اؤدى الاجرة معنى (قوله لانها مؤنة حق الخ) كاجرة كيال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري معنى (قوله اما المعسر الخ) عبارة المغنى وان كان معسراً افترض له الامام على بيت المال او استأجره باجرة مؤجلة اى على بيت المال ايضا وسخر من يقوم به على ما يراه اه وفي سم بعد ذكر مثلما عن الغياب وينبغي ان يقال فان لم يتيسر شيء من ذلك فعلى اغنياء المسلمين اه (قوله على اغنياء المسلمين) ولولم يكن ثم غنى في محل الجناية بحيث يتيسر الاخذ منه فينبغي ان يقال للمستحق اما انعم الاجرة لتصل الى حقه او تؤخر الاستيفاء الى ان يتيسر الاجرة من بيت المال او من غيره عش (قوله في النفس) الى قول المتن وتحبس في المغنى الا قوله وكان هذا الى المتن (قوله جلد القذف) ينبغي والتعزير سم على حج عش (قوله اى للمستحق ذلك) والتاخير اولى لاحتمال العفو معنى (قوله وكأن هذا) اى ما ذكره من الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للامام (قوله بنائه لله فعول) قضية صنع المغنى انه ببناء الفاعل عبارته ويقصص المستحق على الفور اى يجوز له ذلك في النفس جز ما وفى الطرف على المذهب اه (قوله ليشمل الخ) مع عدم ظهور سبكه يغنى عنه ما قبله (قوله وإن التجا الخ) غاية (قوله او الى مسجده) اى الحرم عش (قوله ويخرج ايضا من ملك الغير) لانه يمتنع استعمال ملك الغير بغير اذنه معنى (قوله ان خشى الخ) اى ولو كان نجس لان النجس يقبل التجسس عش (قوله في نحو المسجد) اى كالمقابر بخلاف الكعبة فيحرم فيها مطلقاً كما يفيد صنيع المغنى (قوله ويقصص فيها الخ) وللمجنى عليه ان يقطع الاطراف متوالية ولو فرقت من الجاني معنى وفي عش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض مانصه وتقدم للشارح اول الفصل انه يندب في قود ما سوى النفس التاخير لان مال وقياسه انه يستحب التاخير لغير قود النفس حتى يزول الحرو والبرد والمرضا اه وعبارة المغنى والاسنى وما نقل عن نص الام من انه اى قصاص الطرف يؤخر محمول على التدب اه (قوله في نحو السرقة) كالجاني حدود الله تعالى معنى (قوله وجوبا) الى قول المتن والصحيح في النهاية والمغنى الا قوله والمرجع في موته العرف وقوله ولولم يوجد الى المتن (قوله بطلب المجنى عليه) اى المستحق معنى ورشيدى (قوله ان تاهل) فان لم يطلب المتاهل لم تجبس وان تحقق هر بالانه المفوت على نفسه وقوله لا فيطلب وليه فان لم يطلب الولي وجب على الامام حبسها لمصلحة المولى عليه عش (قوله ولو من زنا) حتى ان المرتدة ولو حبلت من الزنا بعد الردة لا تقتل

اى لنفسه سم (قوله فكالمتمد) وينبغي ان لا يعزرا الا ان اعترف بالتمتع اه (قول المتن والشارح على الجاني الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغي ان لا جرة على بيت المال وينبغي ان تكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه (قوله اما المعسر الخ) في الغياب والاى وان لم يوسر الجاني افترضها الامام على بيت المال واستأجر باجرة مؤجلة قال الرويانى او اكره رجلا اه وينبغي ان يقال فان لم يتيسر شيء من ذلك فعلى اغنياء المسلمين (قوله) ومثلها هنا وفيما ياتي جلد القذف) ينبغي والتعزير (قول المتن والشارح) ويقصص فيها في الحر والبرد الخ) عبارة الروض ولا يؤخر اى القصاص لحر وبرد ومرض ولو في الاطراف ويقطعها متوالية ولو فرقت اه

حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود وحدود تعزير وصف باغلب او صافه (على الجاني) الموسر على نفس او غيرها سواء حق الله تعالى وحق الادمى وان قال انا اقتصص من نفسى (على الصحيح) لانها مؤنة حق لزمه اذاؤه اما المعسر ولا بيت مال فيظهر ان المؤنة على اغنياء المسلمين (ويقصص) في النفس والطرف ومثلها هنا وفيما ياتي جلد القذف (على الفور) اى للمستحق ذلك ويلزم الامام اجابته اليه وكان هذا حكمة بنائه للمفعول ليشمل الجائر والواجب (و) يقصص فيهما (في الحرم) وان التجا اليه او الى مسجده او الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلاً لخبر الصحيحين ان الحرم لا يعيد فار ابدى ويخرج ايضا من ملك الغير ومن مقابر نان خشى تنجيس بعضها فان اقتصص في نحو المسجد ومن التلويت كره (و) يقصص فيهما في (الحرم والبرد والمرض) وان لم تقع الجناية فيها لبناء حق الادمى على المضايقة وبه فارق التاخير في نحو قطع السرقة (وتحبس) وجوبا بطلب المجنى عليه ان تاهل والافطبل وليه (الحامل) ولو من زنا وإن حدث

وجلد القذف (حتى ترضعه اللبأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل عقب الولادة (٤٣٩) لان الولد لا يعيش بدونه غالباً والمرجع

في مدته العرف (ويستغنى
بغيرها) كبسمة يحل لبنها
لصيانة له (او او امتعت
المرضع ولم يوجد ما يعيش
به غير اللبن أجبر الحاكم
احداهن بالاجرة ولا
يؤخر الاستيفاء ولو لم
يوجد الا زانية محصنة
قتلت تلك واخرت هذه
على الاوجه لانه أدون
(أو) بوقوع (فظام) له
(لحوالين) ان اضره
النقص عنهما والنقص
ولو احتاج لزيادة عليهما
زيد وظاهر انه لا عبرة
بتوافق الابوين او المالك
على فطم يضره ولو قتلها
المستحق قبل وجود ما
يغنيه فقتل به نظير ما مر
في الحبس أول الباب هذا
كله في حق الادعى لبنائه
على المضايقة اما حق الله
تعالى فلا تجبس فيه بل تؤخر
مطلقاً الى تمام مدة الرضاع
ووجود كافل (والصحيح
تصديقها) بلا يمين لان
الحق للجنين وتصديق
مستفرشها لكن ان
ارتابت (في حملها) الممكن
بأن لم تكن آيسة ولو (بغير
مخيلة) اي امارة ظاهرة
تدل عليه لانها قد تجد من
نفسها من الامارات ما لا
يطلع عليه غيرها ويصبر
المستحق الى وقت ظهور
الحمل لا الى انقضاء أربع

حتى تضع حملها معنى (قوله) وجلد القذف هل التعزير كذلك سم على حج وينبغي أنه مثله إن كان التعزير
اللائق بها شديداً يقتضي الحال تأخير الحمل ع ش (قول المتن حتى ترضعه الخ) اي حتى تضع ولدها وترضعه
اللبأ ولا بد من انقضاء النفاس كما قاله ابن الرفعة معنى (قوله لان الولد الخ) وقيدوا خذ من مسئلة الحمل
انه لو صالت هرة حامل وادى دفعها لقتل جنينها لا تدفع وفي ذلك كلام في بابه فراجع سم على من ع ع ش
(قول المتن ويستغنى بغيرها) ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود مرضعات يتناوبن او لبن شاة او
نحوه حتى توجد امرأة راتبة مرضعة لا يفسد خلقه ونشؤه بالالبان المختلفة ولبن الهيمة مغنى وروض
مع الاسنى (قوله بالاجرة) اي من مال الصبي إن كان ولا فعل من عليه نفقته من أب أو جد أو لافن بيت
الامال ثم أغنياء المسلمين ع ش وقوله أي أب الخ أي أجددة (قوله لانه) أي الزنا أدون أي من الجنانية (قوله
والانقص) اي مع توافق الابوين ا ورضى السيد في ولد الامة مغنى ويجزى (قوله) ولو قتلها المستحق
الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو باذر المستحق وقتل بعد انفصال الولد وقبل وجود ما يغنيه لزمه
القرود كالحبس رجل بيت ومنعه الطعام حتى مات فان قتلها وهي حامل ولم ينفصل حملها او انفصل سالماً ثم
مات فلا ضمان عايه لانه لا يعلم انه مات بالجنانية فان انفصل ميتاً فالواجب فيه غرة او كفارة او متلما ثم مات
فدية وكفارة لان الظاهر ان الماتة مواتة من موتها والدية والغرة على عاقلة لان الجنين لا يباشر بالجنانية
ولا يتيقن حياته فيكون هلا كخطا او شبهه عند بخلاف الكفارة فانه في ماله وإن قتلها الولي بأمر الامام الخ
(قوله اول الباب) اي اول باب الجراح في قوله ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب الخ رشدي (قوله) اما حق
الله تعالى الخ) هل هو شامل مالمو زنت بكر او ار يدتغريها فؤخر تغريها فيه نظرو الاقرب انها تغرب ويؤخر
الجلد خاصة لانه لا معنى لتأخير التعزير ع ش (قوله مطلقاً) اي سواء وجد الاستغناء او الفطام ام لا (قوله
ووجود كافل) اي الولد ع ش ورشدي (قوله بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليمين م رسم
عبارة النهاية والمغنى يمينها حيث لا مخيلة وبلا يمين مع المخيلة اه (قوله) وتصديق مستفرشها) عطف على
تصديقها في المتن (قوله الممكن بان الخ) وإلا فلا تصدق نهاية ومعنى (قوله) ويصبر) الى قول المتن او
يسجر في النهاية لا قوله ويمنع الزوج الى ولو قتلها (قوله) ويصبر الخ) استئناف (قوله) الى وقت ظهور
الحمل) فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحبضة او غيرها اقتص منها زيادى (قوله) لا الى انقضاء أربع سنين)
كذا في النهاية ونقل ع ش عن الشيخ عميرة انها تملى الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه واليهى الامهال
يميل كلام المغنى (قوله) ويمنع الزوج وطأها الخ) على ما قاله الدميرى لكن المتجه كما في المهمات عدم منعه
من ذلك وإن كان يؤدى الى منع القصاص نهاية واليهى عدم المنع يميل كلام المغنى (قوله) ولو قتلها) الى
قوله والاثم في المغنى والاسنى عبارتهما وان قتلها الولي بأمر الامام كان الضمان على الامام علماً بالحمل
أو جهلاً أو علم الامام وحده لأن البحث عليه وهو الأمر به والمباشر كالآلة لصدور فعله عن رأيه وبحته
وهذا فارق المكره حيث نقص منه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لاجتماع العلم مع المباشرة ولو قتلها
جلاد الامام جاهلاً فلا ضمان عليه او علماً فكالمولى يضم ان علم دون الامام وماضته على عاقله كالولى
وان قال ابن المقرئ انه من ماله فان علم بالحمل الامام والجلاد والولى فالتقياس على ما مر كما قال الاسنوى ان
الضمان على الامام هنا ايضاً خلافاً للمالى الروضة من انها عليهم اثلاً وحيث ضمن الامام الغرة فهي على عاقلة
كما قاله الرافعى وهو قياس ما مر كما قاله الاسنوى خلافاً للمالى الروضة من انها في ماله وليس المراد بالعلم بالحمل
حقيقته بل المراد به ظن مؤكد بمخايله ولو ماتت الام في حد ونحوه من العقوبة بالم الضرب لم تضمن لانها
تلفت بحد او عقوبة عليها وان ماتت بالم الولادة فهي مضمونة بالدية او بهما فنصفها واقتصاص الولي
منها جاهلاً برجوع الامام عن اذنه له في قتلها كوكيل جهل عزل موكله او عفوه عن القصاص
وسياق اه وذكر معظمها سم عن الثانى وأقره (قوله) باذن الامام) قيد في المستثنين ع ش (قوله
(قوله) وجلد القذف) هل التعزير كذلك (قوله بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليمين م

سنين بعده بلا ثبوت ويمنع الزوج وطأها والا فاحتمال الحمل دائم فيفوت القود ولو قتلها المستحق أو الجلاد باذن الامام فألقت جنينا ميتا

يجهل هو وحده الحمل
فعلى عاقلتهما والاشم تابع
للعلم بخلاف الضمان
(ومن قتل) هو مثال إذ غير
القتل مثله إن امكنت
المائلة فيه لا كقطع طرف
بمثقل وايضا به او
بسيوف لم تؤمن فيه الزيادة
بل يتعين نحو الموصى كامر
(بمحدد) كسيوف او غيره
كحجر (أو خنق) بكسر
النون مصدرا (أو تجويع
ونحوه) كتغريق بماء ملح
أو عذب (والقاء من شاق
(اقصص) أن شاملا سيذكره
أن له العدول للسيوف (به)
أى بمثله مقداراً ومحلاً
وكيفية إن كان قصده
لإزهاق نفسه لولم يفديه
المثل لا العفو وذلك للمائلة
المحصلة للتشفي الدال عليها
الكتاب والسنة والنهي
عن المثلة مخصوص بغير
ذلك ولو كانت الضربات
التي قتل بها لا تؤثر فيه ظناً
لضعف المقتول وقوته
قتل بالسيوف وله العدول
في الماء عن الملح للعذب لانه
أخف لا عكسه كما لو كان
المثل محرماً كما قال (أو
بسحر) ومثله انهاش نحو
حية إذ لا ينضب (فبسيوف)
غير مسموم يتعين ضرب
عنه به مالم يقتل به أى
وليس سمه مهرباً

مالم يجهل هو وحده الحمل) شامل لما علم الامام وحده أو علماً أو جهلاً فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلته
سم (قوله فعلى عاقلتهما) أى فان علم المذنب أو الجلاد دون الامام فالغرة على عاقلة المذنب أو الجلاد لا على
الامام رشدي (قوله بخلاف الضمان) أى فانه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد مع الجهل عش (قوله هو مثال)
إلى قوله ولو كان الضربات في المغنى (قوله فيه) أى الغير (قوله لا كقطع طرف الخ) محترز قوله ان امكنت
الخ عش (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره انها إذا امتن جازوه وقد يخاف مامر رشدي أى ويمكن
تقييده مامر بعدم الامن أخذاً مانها (قوله كامر) أى فى أوائل الباب فى شرح ويعتبر قدر الموضحة (قوله
او غيره) أى المحددة عبارة المغنى أو بمثقل كحجر اه (قوله بكسر النون الخ) ومعناه عصر الخلق مغنى (قوله
مصدرا) أى ككذب ومضارعه يخفق بضم النون رشدي (قول الماتن اقصص به) ولا تلقى النار عليه إلا ان
فعل بالاول ذلك ويخرج أى وجوباً منها قبل ان يشوى جلده لئلا يمكن من تجهيزه وإن أكلت جسد الاول
اسنى (قوله أى بمثله الخ) فى التجويع يحبس مثل تلك المدة ويمنع الطعام وفى الالقاء فى الماء أو النار يلقى
فى ماء أو نار مثلهما ويترك تلك المدة وتشدد قوائمه عند الالقاء فى الماء إن كان يحسن السباحة وفى الخنق
يخنق بمثل ما خنق وفى الالقاء من الشاهق يلقى من مثله وتراعى صلابة الموضع وفى الضرب بالمثل يراعى الحجم
وعدد الضربات وإذا تعذر الوقوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد الضربات أخذ باليقين وهو أقل
ماتيق منه مغنى وروض مع الاسنى (قوله إن كان تصده الخ) عبارة للمغنى وشرح المنهج هذا أى جواز
الاقتصاص بمثل ما ذكر إذ اعزم على انه إن لم يمت بذلك قتله قال فان لم يمت به فعوت عنه لم يمكن لما فيه من
التعذيب اه (قوله وذلك الخ) توجيه للتمن (قوله ولو كانت الضربات الخ) هذا جار فيما لو كان نحو الخنق
والتجويع الذى قتل به لا يؤثر فيه كما صرح به الروض سم (قوله لا تؤثر فيه ظناً الخ) لا يخاف ذلك قوله
الاتى أو ضرب عدد ضرب به حيث عدل هنا ابتداء للسيوف وجرى هناك الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه
ثم يزداد أو يعدل للسيوف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هناك فى ضرب من شأنه ان يؤثر
فى مثله سم (قوله ظناً) أى بحسب الظن عش (قوله وقوته) أى القاتل (قوله وله العدول الخ) وان القاء بماء
فيه حيتان تقتله أى لا تأكله ولولم يمت بها بل بالماء يجب القاؤه فيه وإن مات بهما أو كانت تأكله الاتى
فيه لتفعل به الحيتان كالاول على أرجح الوجهين رعاية للمائلة نهاية وفى الرشدي عن العباب ما يوافقه
(قوله ومثله انهاش نحو حية الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فان قتله بانهاش أفعى قتل بالنهش فى أرجح
الوجهين وعليه تتعين تلك الافعى فان فقدت فثلها اه (قوله إذ لا ينضب) أى الانهاش (قوله غير مسموم)

(قوله فالغرة على عاقلة الامام) شامل لما إذا علم الامام وحده أو علماً أو جهلاً فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان
عاقلته وقد قال فى الروض وحيث ضمان الامام فى ماله إن علم بالحمل وإلا فعلى عاقلته اه قال فى شرحه
وقوله كالروضة انها فى ماله إن علم سهو على عكسها فى الرافعى فانه جزم بانها على عاقلته ذكره الاسنوى
ويشهد له الماخذ السابق اه والمراد بالماخذ السابق ما ذكره قبل تعليلاً لشيء ذكر فيه ان الديق والغرة
على العاقلة بقوله لان الجنين لا يباشر بالجناية ولا يتقن حياته فيكون هلاكه خطأ أو شبه عمد بخلاف
الكفارة فانه فى ماله اه وفى الروض ولو علم الولي والجلاد والامام ضماناً أو أثلاً أو القياس انه على الامام
كما ذكره الاسنوى اه وقوله والقياس قال فى شرحه على مامر ان الضمان على الامام فيما إذا علم هو
والولي (قوله فعلى عاقلتهما) عبارة شرح الارشاد فالضمان على عاقلة المباشر اه ومثله فى شرح الروض
وغيره (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها الخ) ينبغى ان يجرى ذلك فيما لو كان نحو الخنق والتجويع
الذى قتل به لا يؤثر فيه ثم رابت صريح قول الروض فرع لو علم عدم تأثير المثل فيه لقوته فالسيوف اه
(قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها لا تؤثر فيه ظناً الخ) هذا لا يخالف قوله الاتى أو ضرب
عدد ضربه حيث عدل هنا ابتداء للسيوف وجرى هنا الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه ثم يزداد
أو يعدل للسيوف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هناك فى ضرب من شأنه ان يؤثر فى مثله

اخذ ايماني لحرمه عمل السحر وعدم انضباطه (وكذا خمر) او بول او جره حتى مات (ولو اط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوهما من كل محرم يتعين فيه السيف (في الاصح) لتعذر المماثلة بتحريم الفعل وايجار نحو المانع ودس خشبة (٤٤١) قرينة من ذكر الاط في دبره لا تحصل

المماثلة فلا فائدة له ويتعين السيف جز ما في المماثلة له كالجامع صغيرة في قبلها فقتلها ورجح ابن الرفعة تعيينه ايضا فيما لو ذبحه كالبيمة وليس بواضح ثم رايه بعضهم خالفه وهو الاوجه وله قتله بمثل السم الذي قتل به ما لم يكن مهريا يمنع الغسل ولو اوجره ماء متنجسا او جر ماء طاهرا ولو رجع شهود زنا بعد رجعه رجوا (ولو جوع كتجويعه) والقي في النار مثل مدته او ضرب عدد ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك الجنس (حتى يموت) ليقتل بما قتل به (وفي قول السيف) وصوبه البلقيني وغيره لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الا تقويت الروح فوجب بالاسهل وقيل يفعل به الا هو من الزيادة والسيف قال الشيخان وهذا اقرب ونقله الامام عن المعظم (ومن عدل) عن المثل (الى سيف) بان يضرب العنق به لا بان يذبح كالبيمة (فله) ذلك ولان لم يرض الجاني لانه اسهل (ولو قطع فسرى) القطع للنفس (فلو لول حزر رقبته) تسهلا عليه (وله القطع) طلبا للمماثلة (ثم الحز) للرقبة (وان شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل

الى قول المتن ولو مات بجائحة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اي وليس سمه الى لحرمه عمل السحر (قوله بما ياتي) اي انفا في شرح في الاصح (قول المتن وكذا خمر الخ) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتله بالغمس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضمخ بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشرب البول اه سم على حيج ع (قوله بصغير) هذا قد يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا ط به ويحتمل انه مجرد التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من اطلاق المصنف ع ش اقول ويفيده اي عدم الفرق قول المغنى ولو اط يقتل غالبا كان لا ط بصغير (قوله يقتل مثله غالبا) راجع للخمر ايضا كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لتعذر المماثلة الخ) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لانا نقول بنحو التجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه يحرم وان اتلاف فلذا امتنع هنا فليتامل سم على حيج ع وشريدي (قوله وايجار نحو المانع الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى والثاني في الخمر يوجز ما كحل او ماء وفي الواط يدس في دبره خشبة الخ (قوله لا يحصل) من التحصيل والضمير راجع لكل من الايجار والدس (قوله كالجامع صغيرة الخ) ومعلوم مما سبق في شروط القصاص ان محل ذلك حيث كان جماعة يقتل مثله غالبا وعلم به ع ش (قوله تعيينه) اي السيف (قوله خالفه) اي فيجوز كلاما من المماثلة والدول الى السيف (قوله بددرجه الخ) او بدو ته بالجلد اقص منهم بالجلد كافي فتاوى البغوى مغنى (قول المتن وفي قول السيف) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والمغنى كما ياتي انفا (قوله وصوبه البلقيني الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الاصح كائن عليه في الامم والمختصر وقال القاضي حسين ان الشافعي لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعي فيه اه (قوله وقيل الخ) وقد يدعى انه عين قول تعين السيف وتعديره بالسيف للغالب (قوله بان يضرب) عبارة المغنى تنبيه المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حزر الرقبة على المعهود اه (قول المتن ولو قطع) اي ولو قتله بجرح ذي قصاص كان قطع يده مغنى (قول المتن فللولي حزر رقبته) اي ابتداء مغنى (قوله في الاولى) اي فيما لو قطع الولي ثم اراد الحز حالا (قوله طلب الامهال الخ) اي بان يقول لولي المجنى عليه امهلني مدة بقاء المجنى عليه بعد جنايتي وقوله ولا في الثانية اي فيما لو قطع ثم انتظر السراية اسنى ومغنى فقول الرشدي يعني بالثانية مسئلة القطع بقسميها غير مناسب (قوله طاب القتل الخ) اي بان يقول لولي المقتول ارحني بالقتل والعفو بل الخير لي المستحق (تنبيه) ظاهر اطلاقه اي المصنف كالروضة اصلها ان اللول في صورة السراية قطع العضو بنفسه وان منعاه من القطع حيث لا سراية وهو كذلك مغنى (قول المتن بجائحة الخ) اي ونحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

(قول المتن وكذا خمر ولو اط في الاصح) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتله في الغمس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضمخ بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشرب البول ولا نظر لجواز التدوى به كما لم ينظر والجواز اتدوى بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله الشارح يعني الجوجرى اه وما قاله في فارق التغريق في الخمر نحو شربها والواط بان اتلاف النفس مستحق والتجسس جائز للحاجة كالتوصل هنا الى استيفاء الحق فليتامل (قوله لتعذر المماثلة بتحريم الفعل الخ) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع ذلك لانا نقول بالتجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمتنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه يحرم وان اتلاف فلذا امتنع هنا فليتامل (قوله وله قتله بمثل السم الذي قتل به) قال في الروض وشرحه فلو اشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة اخذ باليقين وهو اقل ما يتقن منه (فرع) لو علم عدم تاثير المثل فيه لقوته فالسيف انتهى (قول المتن ولو جوع كتجويعه فلم يمت زيد) واوقته بسم ففعل به مثله فلم يمت فهل يزاد كافي التجويع او لا بل يعدل

(٥٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن) المماثلة وليس للجاني في الاولى طلب الامهال بقدر مدة حياة المجنى عليه بعد جنايته ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع اطراف فرقه والافى الثانية طلب القتل او العفو (ولو مات بجائحة او كسر عضد فالخز)

متين لئلا يظن انهما جازان (وفي قول) يفعل به (كفعله) وهو الراجح في الروضة واصحابه بل قيل ترجيح الاول سبق ولم يؤخذ منه انه لو قطع او اكسر ساعده فمضى انفس جازان قطع (٤٤٣) او اكسر ساعده فاقبل من تميز القطع من الكوع بعيد بل لا يبعد ان يكون مفراعا على

ساعده معنى وروض (قول متين) الى قول المتن ولو اقتصر في النهاية وكذا في المعنى لا قوله فاقبل الى المتن (قول المتن وفي قول كفعله) اعتمدته المنهج وكذا النهاية والمعنى كحصر (قول وهو الراجح) اي ان لم يكن غرضه العفو بعد كاعلم عامرو سيصرح به قريبا رشيدى (قوله) يؤخذ منه اي من الراجح المذكور (قوله على ضعف) وهو الذى رجحه المصنف هنا (قول فان طار الى العفو الخ) ويصدق في ذلك يمينه لانه لا يعرف لانه عيش (قول ولا) اي بان اجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجابة ثم انظر هل يغنى عن هذا التنبيه الاتي سم وجزم عيش بالاغناء (قول وعلى الراجح) اي عنده وهو المذهب عنه بقول المتن وفي قول كفعله عيش (قوله لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصد العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحزب بذلك او اطلق فله ان يفعل كفعلة الجاني وان لم يكن به لولا يسر قصاص انتهى سم (قوله تنبيه يمنع الخ) عبارة المعنى تنبيه على الخلاف عند الاطلاق اما اذا قل اجبية موافقه ان لم يمت فله ذلك قطعاً وان قال اجبية او اقلية من شاعق ثم اعفو لم يمكن فان اجاف بقصد العفو عزروا ان لم يف لتدبيره ولا يجبر على قتله اه (قول وذاك) اي المنع (قوله) عضوه الى قوله لانه لم يبرز في النهاية والمعنى لا قوله واكثر (قوله) عضوه نائب فاعل مقطوع وقوله من قاطعه متعلق باتصص (قول المتن وله عفو بنصف الدية) وان مات الجاني نصف الدية او قتله غير لولى تميز نصف الدية في تركه الجاني معنى وفي سم عن الروض وشرحه ولو قطع يدرج ولو قطع اخر ثم مات المقتطوع بالدية قطع الجاني بالمقتطوع ثم قتل بالآخر وبقي المقتطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بمرأية القطع فقد استوفى قاطعه حقه و المقتول في تركته الدية انتهى (قول لاخذ) اي المقتصص (قول وهو) اي ما قبل الخ (قول ومحل) اي قول المتن بنصف الدية (قوله فلو قطعت) ولو قطع ذمى يمسلم قاصص منه ومات المسلم بمرأية وعفى وياه عن النفس بالبدل فله خمسة اسداس دية لان المستحق استوفى ما يقابل سدسها ولو قطع عبد يدرج فاقصص منه ثم عتقه فمات الحر بالسراية سقط من ديته نصف قيمة العبد ولم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذا اعتقه اختيار للفداء معنى (قوله وقياسه) اي قوله لو قطعت امرأة الخ (قوله لها) اي المرأة اي لاجلها (قوله لم يكن له شيء) اي لانها استوفت ما يقابل ديتها (قوله لاستيفائه) اي المقتصص (قوله ومحل) اي قول المتن فلا شيء له (قوله في صورة المرأة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها وزيادة و ظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا سم (يقوله) اي لولى المقتصص ولو قطع ذمى يمسلم فاقصص منه فعفا وليه عن النفس بالبدل فله ثلثا دية لمسلم لان المستحق استوفى ما يقابل ثلثها

ضعيف ولو اجافه مثلا ثم عفا فان طار الى العفو بعد الاجابة لم يبرز ولو لا عزروا على الراجح (فان) فعل به كفعله (لم) لم تزد الجواب (فلا) توسع ولا تفعل في محل اخر بل تحزر رقبته (في الاظهر) لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها (تنبيه) يمنع من اجافة وكل ما لا قود فيه ان كان قصده العفو بعد فيعز رعا او قتل وذلك لان فيه تعذيبا مع الافضاء الى القتل الذى هو نقيض العفو (ولو اقتصص مقتطوع) عضوه الى: فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتصص (بسرارة) لملولى (حز) لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لاخذها اقابل نصفها الاخر وهو العضو الذى لمعه ومحل ان استوت الديتان وإلا فبالنسبة فلو قطعت امرأة

الى السيف ويفرق فيه نظر (قوله ولا) اي بان اجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجابة ثم انظر هل يغنى عن هذا التنبيه الاتي ايضا (قوله لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصد العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحزب بذلك او اطلق فله ان يفعل كفعلة الجاني وان لم يكن فيه لولا يسر قصاص اه (قول المتن ولو اقتصص مقتطوع الخ) بقى المقتول في الروض وشرحه ما حاصله انه لو نزل شخص قاطع يده ومات بالسراية صار قصاصا وان اندمل القطع قتل قصاصا وله دية يده في تركه الجاني ثم ذكر انه لو قطع يدرج و قتل اخر ثم مات المقتطوع بالسراية قطع الجاني بالمقتطوع ثم قتل بالآخر وبقي لا مقطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بمرأية القطع فقد استوفى قاطعه حقه و المقتول في تركته الدية انتهى وقد يشكل قوله السابق صار قصاصا بان العود لا يسبق الجناية كذا ذكره في قول المصنف وان تاخر فله نصف الدية في الاصح والفرق مجرد ان المجنى عليه هنا باشر قتل الجاني وموت الجاني في المسئلة الاتية لما حصل بالسراية فيه نظر (قوله في صورة المرأة السابقة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها وزيادة و ظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا

يدر جمل فقطع با هائم مات فالعفو على ثلاثة ارباع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما يقابل ربع دية رجل وقياسه كما قاله جمع انه لا شيء لها في عكس ذلك وهو مالو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فاذا اراد وليها العفو لم يكن له شيء (ولو) قطعت يدها فقطعت ثم ماتت المقتصص بالسراية (فوليه

الحز) بنفس ورثته (فان عفا فلا شيء له) لاستيفائه ما يقابل الدية الكاملة ومحل ان استوت الديتان أيضا في معنى صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الدية (ولو مات جان) بالسراية (من قطع قصصا فهدر) لانه قطع بحق (وان ماتا سراية) بعد الاقتصاص

في اليد (معاً وسبق المجنى عليه فقد اقتصر) بالقطع والسرابة ولا شيء على الجاني لان السرابة لما كانت كاللمباشرة في الجناية وجب ان تكون كذلك في الاستيفاء (وإن تأخر) موت المجنى عليه عن موت الجاني بالسرابة (فله) أي لولي المجنى عليه في تركه الجاني (نصف الدية) ان استوت الديتان نظير مامر (في الاصح) لان القود لا يسبق الجناية والا كان في معنى السلم في القود (٤٤٣) وهو ممتنع ولو كانت الصورة في قطع

يدن فلا شيء له قيل جزماً واعترض (ولو قال مستحق) قود (يعين) وهو مكلف لجان حر مكلف (آخر جه) أي يمينك لا قطعها قوداً (فاخرج يساراً) له (وقصد إباحتها) عالماً أو جاهلاً على الأوجه فقطعها المستحق (فهدرة) لضمان فيها ولا في سرابها وإن لم يتلفظ بالأذن في القطع ولو علم القاطع أنها اليسار وانها لا تجزى لان إخراجها بقصد إباحتها بذل لها بما ناعم يعززاله الم منها بالتحريم وكية لإباحتها ما لو علم ان المطلوب منه اليمين فاخرج اليسار مع علمه بأنها لا تجزى ولم يصد العوضي وبيق قود اليمين كما باصله وذكره بعد ذلك انه ان لم يظن القاطع اجزاها ولا يسقط لتضمن رداه باليسار بدلا للعفو وله بية يمينه وكذا لو علم عدم اجزائها شرعاً لكن جعلها عوضاً ولا نظر لقصد الإباحة فيئذ لان رضا المستحق بالعوضي متضمن للعفو عن القطع وإن فسد العوض اما المستحق المجنون أو الصبي فالأخارج له يهدرها لانه تسليط له عليها واما المخرج اذن فقصد الإباحة لا يدر يساره لان الحق له يده

مغنى وأسنى (قوله في اليد) أي مثلاً (قول الماتن أو سبق المجنى عليه) أي سبق موته موت الجاني مغنى (قوله) بالقطع والسرابة) أي حصل قصاص اليد بقطع يد الجاني والسرابة بالسرابة مغنى (قول الماتن وإن تأخر الخ) ولو شك في المعية ينبغي سقوط الدية لان الأصل برامة لدمه ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمر الى البيان سم على المنهج ع ش (قول الماتن فله نصف الدية في الاصح) (تنبيه) لو كان ذلك في قطع يده مثلاً لم يستحق شيئاً لانه قد استوفى ما يقابل النفس أو في وضحة وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرها وقد أخذ المجنى عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك مغنى (قوله نظير مامر) أي أنفاً في شرح وله عفو به نصف دية (قوله عالماً) أي أنها اليسار مع ظن الاجزاء مغنى (قول الماتن فهدرة) (فرع) على المبيع الكفارة ان مات سرابة كفارة لنفسه وانما لم يجب على المباشرة لان السرابة حصاة بقطع يستحق مثله روض و أسنى سم على المنهج ع ش (قوله) ولو علم القاطع الخ غاية (قوله وبيق الخ) عطف على قول المصنف فهدرة (قوله) وذكره) أي المصنف (قوله) ومحله) لم قول الماتن وان قال في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اما المستحق الى واما المخرج القن وقوله أو الصبي (قوله ومحله) أي بقاء القود عبارة (١) وبيق قصاص اليمين الا اذا مات المبيع او ظن القاطع الاجزاء او جعلها عوضاً فانه يدل الى الدية لان اليسار وقعت هدراً اه (قوله) والاسقط) وهذا واضح اذا كان الظان المستحق وكل في قطعها فانه لا يقطعها بنفسه كما تقدم او تعدى وقطع بنفسه واما اذا كان الظاهر هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق الا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود ايضاً بلا وى أي وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الاجزاء سم على المنهج ع ش (قوله) وكذا) أي بسقوط القود ويلزم الدية لو علم أي القاطع وكذا ضمير جعلها (قوله حيثئذ) أي حين اذ جعلها عوضاً (قوله أي المستحق المجنون الخ) محترز قوله وهو مكلف لكن يرد عليه انه موافق لحكم المنطوق فامعنى الاحتراز عنه (قوله فالأخراج) أي بمجرد انه ان لم يقرن به قصد الإباحة رشيدى (قوله) واما المخرج القن الخ) محترز حر (قوله اذا كان القاطع قن) أي اما اذا كان حر افعلوم انه لا قود عليه مطلقاً فالتقييد بالقتل يتصور كون الإخراج هو المسقط بمجرد رشيدى (قوله) واما المخرج المجنون الخ) عبارة المغنى وخرج بالماكف المقدر في كلامه المجنون فانه اذا أخرج يساره وقطعها المقتص عالماً بالحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلاً وجب عليه الدية وصورته ان يجنى عاقلاً ثم يجنى والا فالمجنون حالة الجناية لا يجب عليه قصاص (تنبيه) كلام المصنف يشعر بمباشرة المستحق للقطع مع ان الاصح عدم تمكنه من استيفاء القصاص في الطرف كما سبق وصورها المتولى بما اذا اذن له الامام في استيفاء القصاص بنفسه اه ع ش ومر ع ش أنفاً تصوير آخر (قوله أو الصبي) أي أخرجه من حيث هو لاني خصوص ما نحن فيه من كونه جانياً والا فاصبي لا قصاص عليه رشيدى (قوله ثم ان علم المقتص) أي علم الصبي أو المجنون ع ش (قول الماتن فكذب) أي او اصدقه عميرة (قوله بل عرفت) بفتح التاء (قوله ان هذا) أي فكذب به (قوله) وقول اصله عرفت الخ) عبارة الأصل ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين وظننت انها تجزى عنها وقال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وانها لا تجزى عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار ايضاً على الاصح انتهت ومنها يظهر ان الماتن حملها على فتح تاء عرفت لانه انما يطابقها حيثئذ انها على هذا التقدير تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ان الاجزاء لا في دعواه الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعاً للحل التأكيد بارجعاً للظن المترتب عليه الجعل مطابقة ما في الأصل سم (قوله فيكون اخف لهما) (قول الشرح و قول أصله عرفت يحتمل انه بضم التاء فيكون اخف لهما ما ياتي ويفتحها الخ) عبارة الأصل

لكن الأوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع قن أو المخرج المجنون أو الصبي فلا عبرة باخراجه ثم إن علم المقتص قطع ولا لزومه الدية (وإن قال) المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الإخراج عوضاً (عن اليمين وظننت اجزاها) عنها (فكذب) القاطع في ظنه الذي رتب عليه الجعل المذكور وقال بل عرفت انها لا تجزى عو سيأتي ان هذا مجرد تصوير و قول اصله عرفت يحتمل انه بضم التاء فيكون اخف لهما ما ياتي او بفتحها

بضمها حتى يبنى عليه
الاعتراض على المتن
(فالاصح) انه لا قصاص في
اليسار) على قاطعها سواء
اظن انه اباها وانها اليمين
او علمها اليسار وانها لا تجزى
او قطعها عن اليمين ظانا
اجزاءها لان مخرجها سلطة
عليها بجعلها عوضا ومن ثم
لا قود فيها وان صدقه في
الظان المذكور على الاصح
ايضا بل وان اتقى الظن
المذكور من اصله خلافا
لما يوهمه كلام اصله ايضا
وغيره لما تقرر ان المسقط
للهود وقصد جعلها عوضا
فتفريعه ذلك على التكذيب
مجرد تصوير لا مفهوم له
بدليل كلامه في الروضة
(وتجبدية) لليسار لان
الجعل المذكور منع كونه

بذلك مجانا (ويبقى) حيث
لم يظن للقاطع اجزاءها ولا
جعلها عوضا (قصاص
اليمين) في الاول كما مروى
هذه لانه لم يستوفه ولا عفا
عنه نعم يلزمه الصبر الى
اندمال يساره لثلاثه لكمة
الموا لا اما اذا ظن اجزاءها
او جعلها عوضا فلا يبقى
لما مر ان ذلك متضمن
للعفو ولكل على الآخر
دية (وكذا الوقال) المخرج
(دهشت) بضم أو فتح
فكسر عن كونها اليسار
(فظنتها اليمين) أو لم اسمع
الا أخرج يسارك أو ظننته

(الخ) إشارة الى عدم اندفاع الايهام مطلقا كما سياتى في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله الخ سم (قوله) (الخ)
يأتى لعل في قوله بل وإن انتفى الخ (قوله) حتى يبنى عليه الاعتراض) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره المصنف
ليس مطابقا لما في المحرر ولا الروضة وأصلها وعبارة المحرر ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين الخ ومراده
عرفت بضم التاء المتكلم فظن المصنف انها بفتح التاء للخطاب فغير عنه بالتكذيب قال ابن شبة وهو غير
صحيح لأمرين احدهما ان هذا ليس موضع تنازعهما والامر الثاني انه يقتضى انه اذا صدقه يجب القصاص
في اليسار والذى في الشرح والروضة في هذه الحالة انه لا قصاص ايضا على الاصح اه (قوله) سواء اظن الى
قوله وان انتفى الظن في المغنى (قوله) ايضا) أى كالمذكور (قوله) الظن المذكور) أى في المتن (قوله) ايضا) أى
كلام المتن (قوله) لما تقرر) أى في قوله لان مخرجها سلطه عليها بجعلها عوضا (قوله) فتفريعه ذلك على
التكذيب الخ) قد يمنع ان ذلك فرع على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده ان قوله فالاصح الخ جواب
الشرط الذى هو قوله وإن قال جعلتها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارة توهم اعتبار
المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجيب حينئذ بانه انما قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل
غالبا وبما بعده بيان حال القاطع غالباً عند ذلك فليتأمل سم (قوله) لليسار) الى قول المتن وكذا لو قال في
المغنى (حيث لم يظن) الى قول المتن وكذا لو قال في النهاية لا قوله في الاولى الى نعم (قوله) ولا جعلها) عطف
لم يظن والضمير المستتر للقاطع (قوله) في الاولى) أى في صورة قصد مخرج اليسار الاباحة (كما مر) أى في
شرح فمهدرة (قوله) وفي هذه) أى في صورة جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين (قوله) اما اذا ظن الخ) محترز
قوله حيث لم يظن الخ (قوله) لما مر) أى في شرح فمهدرة (قوله) أن ذلك) أى ظن القاطع الاجزاء وأوجعه
اليسار عوضا عن اليمين (قوله) ولكل على الآخدية) أى دية ما قطعه فلوسرى القطع الى النفس وجب
ديتها ويدخل فيها اليسار مغنى (قوله) بضم الى الفصل في المغنى الا قوله اولم اسمع الا اخرج يسارك وقوله
فاندفع الى وفي جميع هذه الصور وقوله واخذ الدية الى ويصدق وقوله وقد دهنش الى بان القصد (قوله) بضم
الخ) عبارة المغنى بضم اوله بخطه ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهى التحير اه وكذا الوقال دهشت الخ
أى أو كان المخرج بمنونانها يوروز ولو كان المستحق بمنونا وقال اخرج يسارك أو بمنينك فاخرجها

ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين وظننت انها تجزى عنها وقال القاطع عرفت أن المخرج اليسار وانها لا تجزى
عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار ايضا على الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت
لانه انما يباطها حينئذ وانها على هذا التقدير تقييد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه
الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعا للبحلى التكذيب راجعا للظن المترتب عليه الجعل مطابقة
ما في الاصل ويحتمل ان يوجه بالنسبية رجوع التكذيب الى الظن لعدم وجوب القصاص في اليسار إذ
رجوعه الى الجعل يناسب وجوب القصاص فيها لا عتراف القاطع حينئذ بعدم تسليط المخرج عليها وكان
وجه وصف الظن بانه ترتب عليه الجعل بيان الارتباط بينهما والافجرد وجود الظن لا يقتضى ترتب الجعل
عليه لجواز انه لا يكون سببا لجعل الظن مع تحققه انه يمكن ان يظن صحة جعلها عوضا ولا يقصد العوضيه مع
اخراجها اما قول بعض مشائخنا انما لم يجعل الشارح المحلى التكذيب راجعا للجعل لانه فعل وهو لا يوصف
بالتكذيب فيرد عليه ان التكذيب لدعواه كما انه دعوى الظن لالذاته فتأمل (قوله) فيكون اخف لهما
إشارة الى عدم اندفاع الايهام مطلقا كما سياتى في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله (قوله) حتى يبنى عليه
الاعتراض على المتن) لقائل أن يوجه الاعتراض على المتن وان اندفع الجزم المذكور بان يحمل عبارة الاصل
على الوجه الموهوم وبناء اختصارها عليه مع امكان حملها على غيره والاختصار عليه موجب للاعتراض (قوله)
فتفريعه ذلك على التكذيب الخ) قد يمنع ان فرع ذلك على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده ان قوله
فالاصح جواب الشرط الذى هو قوله وإن قال جعلتها عوضا والجواب إنما يتفرع على الشرط نعم عبارة توهم
اعتبار المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجيب بانه قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل غالبا

قال ذلك (وقال القاطع ظننتها اليمين) فلا فود في اليسار على الاصح لان هذا الاشتباه قريب وتجب ديتها ويبقى قود اليمين وخرج بقول القاطع ذلك بالو قال علمت انها اليسار وانها لا تجزى اود هشت فلم ادر ما فطعت او ظنت أنها باحها بالاخراج فيجب على القاطع القود في اليسار اما الاولى فواضح واما الثانية فلان الدهشة لا تليق بحال القاطع واما الثالثة فكمن قتل رجلا وقال ظننته اذن لي في قتله وانما افاد ظن الاباحة مع جعلها عوضا لتضمن جملة الاذن في قطعها كما مروها اخرجها لما اقترن (٤٤٥) بنجود هشت لم يتضمن اذنا أصلا فاندفع

استشكاه بان الفعل المطابق للسؤال كالاذن لفظا وفي جميع هذه الصور لا يسقط قود اليمين الا ان ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضا وحيث سقط قود اليسار بغير الاباحة أو القائم مقامها وجبت ديتها وهي في ماله لاعلى عاقلته لتعمده وأخذ الدية بمن قال له خذها عن اليمين عفو عن قودها ويصدق كل في عليه وظنه لانه لا يعلم الا منه وفارق ما هنا اجزاء قطع اليسار عن اليمين في حد السرقة اذا أخرجهما وقد هشت أو ظن اجزاءها عن اليمين لا اذا قصد اباحتها بان القصد من الحد التكيل وتعطيل الآلة الباطشة وقد حصل والقصاص مبنى على المماثلة

(فصل) في موجب العمد وفي العفو وهو سنة مؤكدة وبغير مال أفضل وذلك للآيات والاحاديث منها خبر البيهقي وغيره ما رفع اليه صلى الله عليه وسلم قصاص قط لا امر فيه بالعفو بل في مسلم أنه رفع اليه قاتل أقر فقال لاخي القاتل اعف عنه فاني فقال اذهب

وقطعها أهدرت لانه ألتفها بتسليطه ولم يخرجها له وقطع يمينه لم يصح استيفاؤه لعدم أهليته ووجب لكل دية وسقطتا مغنى وروض مع الاسنى (قوله قال ذلك) اى اخرج يسارك (قول المتن وقال القاطع) اى المستحق ايضا مغنى (قوله وتجب ديتها) الى قوله اما الاولى في النهاية (قوله ذلك) اى ظننتها اليمين (قوله ما لو قال) اى القاطع المستحق (قوله اما الاولى) اى علمت انها اليسار الخ (قوله فواضح) عبارة المغنى لانه لم يوجد من المخرج تسليط اه (قوله واما الثانية) اى دهشت الخ (قوله واما الثالثة) اى ظننت انه اباحتها الخ (قوله فكمن قتل الخ) اى فو اى القاطع كمن قتل الخ (قوله وانما افاد ظن الاباحة) اى كما تقدم في شرح وان قال جعلتها عن اليمين الخ سم اى بقوله سواء اظن انه اباحتها (قوله مع جعلها الخ) اى جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين عبارة المغنى ويقارق عدم لزومه فبالوظن اباحتها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين بان جعلها عن اليمين تسليط بخلاف اخراجها دهشة او ظنا منه انه قال اخرج يسارك اه (قوله (الآن) مفعول لتضمن المضاف الى فاعله (قوله كما مر) اى في شرح فهدرة (قوله لم يتضمنه الخ) قد يقال هذا لا يظهر في قوله لم اسمع الا اخرج يسارك او ظننته قال ذلك فليتامل سم وقوله قد يقال الخ سالم عما مر انما عن المغنى (قوله استشكاه) اى كلام المصنف هنا (قوله بان الفعل) يعنى فعل المجنى عليه المطابق للسؤال يعنى سؤال الجاني (قوله في جميع هذه الصور) اى صور اقوال المخرج المذكورة في المتن والشرح (قوله او جعلها) عطف على ظن والضمير المستتر للقاطع (قوله بغير الاباحة) اى السابقة في قول المتن وقصد اباحتها وقوله والقائم مقامها اى السابق هناك بقول الشارح وكنية اباحتها الخ (قوله في ماله) اى القاطع وهو المجنى عليه او لاهش (قوله وأخذ الدية) مبتدأ وخبره قوله عفو عن قودها والجملة استثنائية (قوله واخذ الدية بمن قال الخ) اى ولو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن اليمين فاخذها وان كان ساكنا سقط القصاص وجعل الاخذ عفو عنه كرى (قوله بمن قال له) اى من قاطع يمين مثلا قال المستحق قودها (قوله ويصدق كل في ظنه وعليه الخ) عبارة الروض اى والمغنى والقول قول المخرج فيما نوى سم

(فصل) في موجب العمد (قوله وفي العفو) اى وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيما لو قال رشيدا قطعي ع ش (قوله سنة مؤكدة) اى مطلقا بما لو وبدونه (قوله اى تخالفته الامر) اى مع عدم رجوعه عن القتل المتضمن ذلك الرجوع التوبة عن المخالفة والندم عليها سم (قوله ولم يقره الخ) اى لان قوله فهو في النار اى على هذا الاباء انكار عليه سم (قوله بفتح الجيم) الى قوله ويجاب في المغنى الى قوله فتامله في النهاية (قوله المضمون) أخرج نحو الصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشرط ع ش (قوله يقودون الجاني

وبما بعده بيان حال القاطع غالبا عند ذلك فليتامل (قوله وانما افاد ظن الاباحة الخ) كما تقدم في شرح قوله ولو قال جعلتها عن اليمين الخ (قوله لم يتضمن) قد يقال هذا لا يظهر في لم اسمع الا يسارك او ظننته قال ذلك فليتامل (قوله او جعلها) اى اليسار (قوله ويصدق كل في عليه وظنه الخ) عبارة الروض والقول قول المخرج فيما نوى

(فصل) في موجب العمد الخ (قوله اى تخالفته الامر الخ) قد يقال مخالفة الامر متحققه وان لم يقتله لانه لما ذهب به لتقصده قتل وقوع في المخالفة فلم قيد كونه في النار بوقوع القتل وقد يجاب بان التقييد احتراز عما اذا رجع عن قتله لتضمنه التوبة عن المخالفة والندم عليها (قوله ولم يقره عليه) اى لان قوله فهو في النار اى على

به فلما ولى قال ان قتله فهو في النار اى تخالفته الامر لان هذا الاباء فيه اشعارا بما بالاخلال بمن يدا احترامه صلى الله عليه وسلم أو بنفاق ذلك الاخ فان قلت فكيف أقره على محرم قلت المحرم الاباء ولم يقره عليه واما القود اذا صمم عليه فهو واجب فالحيثة مختلفة (موجب) بفتح الجيم (العمد) المضمون في نفس او غيرها (القود) بعينه وهو بفتح الواو والقصاص سمي به لانهم يقودون الجاني بحبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه عندهما كالدارمى واعترض بان قضية كلام الشافعى والاصحاب وصرح به الماوردى في قود النفس

أنها بذل ما جنى عليه ولا يلزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة ليس كذلك اهـ ويجب أن الخلاف في ذلك افضى لاتفاهم على أن الواجب مودية
المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة (٦ ٤٦) وقد يوجه الاول بان القود لما وجب علينا كان كحياة نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة

(الخ) أى إلى محل الاستيفاء معنى (قوله أنها) أى الدية وقوله بدل ما جنى عليه أى بدل القاتل رجلاً كان أو امرأة أى لا بدل القود ع (قوله ولا) أى بان كان بدل القود (قوله ويجب الخ) في هذا الجواب وقفة لان حاصل الاعتراض ان العبارة الموافقة المقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره سم وعش (نوله ويوجه الاول) وهو ان الدية بدل عن القود أى يمكن توجيهه بحيث يندفع عنه لزوم ما ذكر وحاصل الدفع ان القود كحياة نفس القاتل للزوم عينا فالدية بدل عن نفس القاتل فلم يلزم ما ذكر عش (قوله بدلا عنه) أى عن القود الذى قاله المصنف وقوله لا عنها أى نفس القاتل الذى اقتضاه كلام الشافعى والأصحاب وهذا أولى مما فى حاشية الشيخ رشيدى عبارته قوله بدلا عنه أى الرجل لا عنها أى المرأة اهـ (قوله أنه) أى القود (قوله اجاب بنحو ذلك) فانه قال ما قاله الشيخان لا ينافى ما قاله الهاردي لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البديل بدل اهـ فليتامل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومرجع هذين الضميرين فيه سم أى وبين الجوابين بنوعين (قوله بنحو موت) إلى الفائدة في النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وخبر الصحيحين إلى وقد يتعين (قوله بنحو موت) أى او وجود مانع من القتل كاصالة القاتل عش (قوله عنه علمها) أى عن القود على الدية (قوله مراده) أى بقوله مبهما (قوله القدر المشترك الخ) أى بخلاف المهم فانه صادق بكونه معينا فى الواقع حتى يكون الواجب احدهما بعينه فى الواقع لكنه لم يتبين فى الظاهر سم ورشيدى (قوله من قتل) ببناء المفعول (قوله امان يودى) أى له بان ندفع له الدية او يقاد أى له عش (قوله ظاهر فى هذا القول) استشكله سم راجعه (قوله صححه المصنف الخ) ولا اعتماد عليه فى المذهب وإن قال انه الجديدمعنى (قوله وقد يتعين القود الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف كما قال ابن القيم فيما إذا كان العمدي وجب القصاص فان لم يوجه كقتل والد الخ فان وجبه الدية جز ما وجبه له ايضا فى عمد تدخله الدية ليخرج قتل المرتد ما كان الواجب فيه القود جز ما اهـ (قوله والكفارة) قد يوجه ان ما مر لا كفارة فيه وليس مراد رشيدى (قوله روى البيهقي) إلى قوله ومنه يؤخذ فى المغنى (قوله يعنى المستحق) إلى قول المتن ولو قطع فى النهاية لا قوله من عدم تحمل إلى ولو عفى وقوله ومر إلى المتن (قوله بغير رضا الباقيين) أى ويسقط بذلك القود وقول الشارح لان القود الخ انما هو علة لهذا المقدر رشيدى وعش (قوله سقط) أى القود (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من القياس المذكور (قوله من غير الاعضاء) أى كالاعضاء المذكورة فيما قبله رشيدى (قوله من غير الاعضاء) أى قياسا على الاعضاء كالقلب اهـ (قوله عن البين) أى عن قطعها وقودها (قوله سقط القود) جواب لو (قوله عفا) أى عن القود (قوله أنه

بدلا عنه لا عنها ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر انه كحياة القاتل فتأمل ثم رايت شيخنا اجاب بنحو ذلك عند (سقوطه) بنحو موت او عفو عنه عليها (وفى قول) موجه (احدهما مبهما) مراده قول اصله لا بعينه الظاهر فى أن الواجب هو القدر المشترك بينهما فى ضمن أى معين منهما وخبر الصحيحين من قتل له قاتل فهو بخير الامرين اما ان يودى واما ان يقاد ظاهر فى هذا القول ومن ثم صححه المصنف فى بعض كتبه وقد يتعين القود ولا دية كما مر فى قتل مرتد مorda وفيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق له الا حز الرقبه وقد يتعين الدية كما فى قتل والد الولد والمسلم لذى وقد لا يجب الاتعزير والكفارة كما فى قتل قته (فائدة) روى البيهقي عن مجاهد وغيره ان شريعة موسى عليه السلام تحتم القود وعيسى عليه السلام تحتم الدية تخفف الله تعالى عن هذه الامه وخيرهم بينهما (وعلى القولين للولى) يعنى المستحق (عفو) عن القود فى نفس او طرف (على الدية او نصفها) مثلا (بغير رضا الجاني) لانه مستوفى

هذا الاباء انكار عليه (قوله ويجب بان الخلاف الخ) ما المانع من ان يجب بان المراد ان دية المقتول بدل عن قتل القاتل قصاصا لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله ايضا ويجب الخ) فى هذا الجواب وقفة لان حاصل الاعتراض ان العبارة الموافقة المقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره (قوله ثم رايت شيخنا اجاب بنحو ذلك) فانه قال اما ما قاله الشيخان فلا ينافى ما قاله الهاردي قال وذلك لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البديل بدل اهـ فليتامل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومرجع هذين الضميرين فيه (قوله الظاهر فى ان الواجب هو القدر المشترك) أى بخلاف المهم فانه صادق بكونه معينا فى الواقع حتى يكون الواجب احدهما بعينه فى الواقع لكن لم يعين فى الظاهر (قوله ظاهر فى هذا القول) قد يقال انما يكون ظاهرا فيه لو كان قال القاتل بخير النظرين واما قوله فهو أى الولي بخير النظرين فهو صادق وان كان القود واجبا علينا لانه بالخيار بين

منه كالحال عليه والمضمون عنه ولا حد المستحقين العفو بغير رضا الباقيين لان القود لا يتجزأ ومن ثم لو عفى عن بعض أعضاء الجاني سقط عن كله كما ان تطلق بعض المرأة تطلق لسكها ومنه يؤخذ ان كل ما يقع الطلاق بربطه به من غير الاعضاء يقع العفو بربطه به وما لا فلا وقياس قولهم لو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن البين فاخذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الاخذ عفوا أنه

يأتي نظير ذلك هنا (وعلى الاول) الاظهر (لو اطلق العفو) عن القود ولم يتعرض الدية ولا اختارها عقب العفو (فالمذهب لاديه) لان اقتل لا وجهها والعفو استمات ثابت لا اثبات معدوم وقوله تعالى فاتباع اى المال محمول على العفو عليهم اما اذا اختارها عقب العفو فتجب تنزيلا لاختيارها عقبه منزلة عليها بقرينة المبادرة اليها ويظهر ضبط التعقيب هنا بما مر في البيع من عدم تحلل لفظ اجنبي وان قل او سكوت طويل بعد فاصلا عن فالو لو عفا بعض المستحقين واطلق سقطت حصته ووجب حصه الباقي من (٤٧٤)

قضى عليهم كما في قتل الوالد ولو استحال ثبوت المال كما لو قتل أحد قتيله الآخر فعفا عن القود أو عن حصته أو وجب الجناية ولو بد الحق لم يثبت له عليه مال جزما (و) على الاول ايضا (لو عفا عن الدية لغا) هنا العفو لو قوعه عمالا يستحقه (وله العفو) عن القود (بعده) وإن تراخى (عليها) لان حصته لم يتغير بالغو لان اللاغى كالعدم ولو اثار القود ثم الدية وجبت. طلقا (ولو عفا على غير - بنس الدية ثبت) ذلك الغير - في القود وان كان أكثر من الدية (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القود (و الا لا) ثبت لانه اعتياض فاشترط رضاها (ولا يستط القود في الاصح) لانه لما رضى بسقوطه على عرض ولم يحصل وليس كالصلح على عوض فاسد لان الجاني فيه قبل والتزم (وليس لمحجور فلس) ومثله اريض في الزائد على المثل و ارث المديون (عفو عن مال ان أو جبا أحدهم) لانه ممنوع من تفويت المال الحق

(ياق الخ) خبر قوله وقياس الخ (قوله نظير ذلك هنا) أى فلو قال الجاني للمستحق خذ الدية بدل القود فخذها ولو ساءكتنا سقط حقه منه لرضاه يبدله ع ش (قوله هنا) نظر ما مراده به رشيدى يعنى ان ولهم المذكور شامل لدية وقود الطرف والنفس والمعنى وقولهم عن اليمين على طريق التمثيل فلا حاجة لياس غير اليمين عليها (قوله الاظهر) وهو ان موجب العمد القود دية وقوله ولم يتعرض الخ اى بنى ولا اثبات معنى (قوله محمول على العفو الخ) ويؤيده قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ سم (قوله عليها) اى الدية (قوله منزلته عليها) اى منزلة العفو على الدية معنى (قوله واطلق) اى بان لم يذكر مالا ولم يتخيره عقبه بقرينة ما مر ع ش (قوله سقطت حصته) اى من القود وبدله (قوله ولو استحال الخ) عبارة المفتى ومحل الخلاف ما اذا امكن ثبوت المال فان لم يمكن كان قتل احد عبدى شخص عبده الاخر فللسيد ان يقتص وان يعفو ولا يثبت له على عبده مال فان اعتقه لم يسقط القصاص فان عفى السيد بعد العتق مطلقا لم يثبت المال جزما او على مال ثبت كافي الروضة واصلاها اه (قوله فعفا عن القود) اى عفو مطلقا (قوله ولو بعد العتق) اى للجاني وظاهره ان العفو بعد العتق ع ش وعبرة الرشيدى قوله ولو بعد العتق اى والصورة انه عفى مطلقا بخلاف ما اذا عفى عنه بعد العتق على مال فانه ثبت كما نقله الدميرى عن الشيخين رشيدى ومرافعا عن المفتى ما يرافقه (قول المتن بعده) اى بعد العفو عن الدية ع ش ورشيدى (قوله لان اللاغى كالعدم) اى فكانه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص على الدية ع ش (قوله مطلقا) اى عقب اختياره او بعد مدة ع ش (قول المتن ولو عفا) على غير الجنس اى او صالحه غيره عليه ثبت ذلك الغير او المصالح عليه وان كان اكثر من الدية (تنبيه) لو عفى عن القود على نصف الدية فهو كعفو عن القود ونصف الدية فيسقط القود ونصف الدية معنى (قوله وان كان اكثر من الدية) ويوجب عليه قول ذلك انقاذ الروح كما نقله بعض مشايخنا عن المتولى رشيدى (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) اى حيث يسقط القود سم (قوله لان الجاني فيه) اى فى الصلح على عوض فاسد ع ش (قول المتن وليس لمحجور فلس الخ) احتراز بمحجور عن المفلس قبل الحجر عليه فانه كوسر وبفلس عن المحجور عليه بسلب عبارته كصبي ومجنون فعفو هما لغو معنى (قوله من تفويت المال الخ) الاخصر الشامل لما زاد من قول المفتى من التبرع اه (قول المتن وان اطلق) اى بان قال عفوت عن القود ولم يتعرض للدية ولا اختارها عقب العفو (قوله وقضيته) اى قوله والمفلس الخ ع ش (قوله حينئذ) اى حين عصيانه بالاستدانة (قوله ومع ذلك) اى لزوم العفو على الدية (قوله بالمعجزة) اى قوله وكذا الوعفى فى المعنى (قوله المحجور عليه بسفه) ولو كان السفيه هو القاتل فصالح عن القصاص باكثر من الدية نفذ ولا حجر للولى فيه كما هو قضية كلام الراعى (فرع) عفو المكاتب عن الدية تبرع فلا يصح بغير اذن سيده وباذنه فيه القولا (مغنى (قوله مطلقا) اى بلا تعرض للدية وقوله او عن الدية يعنى على ان لا مال (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال

القود الواجب عينا وبدله الذى هو الدية بالعفو عليها (قوله محمول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) اى حيث يسقط القود (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال) قضيته انه على الاول وهو انه كالمفلس يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث رجبت الدية

الغرماء (والا) نوجب ذلك بل القود بعينه هو الاظهر (فان عفا) عنه (على الدية ثبتت) كغيره (وان اطلق) لعفو (فكاسبق) من انه لاديه (وان عفا على ان لا مال فالمذهب انه لا يجب شئ) لان القتل لم يوجب مالا والمفلس لا يكلف الا كسباب وقضيته انه لو عصى بالاستدانة لم يمه العفو على الدية لانه حينئذ يكلف الا كسباب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو على ان لا مال اذا غاية الام انه ارتكب محرما وهو لا يؤثر فى صحة العفو (والمبذر) بالمعجزة المحجور عليه بسفه (فى) العفو مطلقا او عن (الدية) او عليها (كمفلس) فى تفسيه المذكور (وقيل كصبي) فلا يصح عفو عن المال بحال وخرج بقوله فى الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يجرى فيه هذا الوجه و مر ان للسفيه الممهل حكم الرشيد

ولو تصالحا عن القود على أكثر (٤٨) من الدية لكنه من جنسها نحو (ماتى بعير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصالح (إن أو جينا

أحدهما) لانه زيادة على الواجب فهو كالصالح من مائة على مائتين (ولاً) بان أو جينا القود عينا (فلاصح الصحة) ويثبت المال وكذا لو عفا من غير تصالح على ذلك إن قبل الجاني ولا فلا يثبت ويبقى القود لما مر أنه اعتياض فيتوقف على رضاهما اما غير الجنس الواجب فقد مر (ولو قال) حرم مكلف مختار (رشيد) أو سفيه لا آخر (أقطعني ففعل فهدر) لا قود فيه ولا دية كما لو قال له اقتلني أو تلف مالي واذن القن يسقط القود لا المال واذن غير المكلف والمكره لا يسقط شيئا (فان سري) القطع الى النفس (أو قال) ابتداء (أقتلني فقتله فهدر) كما ذكر للاذن ولان الاصح ان الدية تثبت لمورث ابتداء اى لانها بدل عن القود البدل عن نفسه كما علم بامام نعم تجب الكفارة ويغزر (وفي قول

قضيته انه على الاول يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث وجبت الدية لم يصح عفو عنها إلا ان يراد انه لا يصح عفو عن القود بجناها او على ان لا مال سم أقول وقد بانى عن المراد المذكور قول الشارح وخرج بقوله في الدية الخ وقوله وإن عفي على ان لا مال بان تلفظ بذلك عيش عبارة عيش قوله فلا يصح عفو الخ فلو قال عفوت على القصاص على ان لا مال صح العفو عن القصاص ولغا فوله على ان لا مال وو جبت الدية وعبارة المحلى وقيل كصبي فتجب اهر (قول المتن ولو تصالحا) اى الولي والجاني من القود على اكثر الخ ولو تصالحا على أقل من الدية صح بخلاف كما قاله القاضى معنى (قول المتن أحدهما) اى لا بعينه معنى (قوله بان أو جينا القود الخ) اى والدية بدل منه وهو الاظهر معنى (قوله على ذلك) اى اكثر من الدية لكن من جنسها (قوله اما غير الجنس الخ) محترز قوله لكنه من جنسها عيش (قوله فقد مر) اى فى المتن انفا (قوله حر) الى قول المتن ولو قطع فى المغنى لا قوله لمختار وقوله والمكره وقوله اى لانها الى نعم وقوله ويعزر (قوله فقتله فهدر) اى ما لم تدل قرينة على الاستهزاء فان دلت على ذلك وقتله قتل به عيش (قوله كاذكر) اى لا قود فيه ولا دية سم (قوله تثبت للمورث ابتداء) اى فى آخر جزء من حياته ثم يتلقاها الوارث معنى (قوله بامام) اى فى اول الفصل (قوله نعم تجب الكفارة) اى فيما لو سرى أو قال اقتلني الخ اذ القطع لا كفارة فيه رشيدى عبارة المغنى وقوله فهدر ليس على عموه فان الكفارة تجب على الاصح لحق الله تعالى والاذن لا يؤثر فيها اه (قوله ويعزر) اى فى كل منهما عيش عبارة الرشيدى اى فى كل من المسائل الثلاث من انضمام القطع المجرى عن السراية اليهما اى الى مالوسرى وما لو قال اقتلني الخ (قوله أى عضوه) اى الذى يجب فيه قود معنى (قوله وجعله بعضهم بفتححه) اى يارزم عليه تشييت خميرى الفعلين (قول المتن وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى واما ارش العضو الخ فى صحة العفو عن الارش وفيه شىء لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم ويمكن ان تصور المسئلة بما اذا عفى عن القود على الارش ثم عفى عن الارش ويحتمل ان يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام سم (أقول) وصرح به المغنى وسيأتى عن سم نفسه الميل اليه وعن عيش توجيهه (قوله من قود) الى قوله وكانهم لما نسأحوافى المغنى لا قوله كائنص عليه الى المتن والى قوله وقع فى متن المنهج فى النهاية (قوله الى النفس) اما إذا سرى الى عضو اخر فلا قصاص فيه وإن لم يعف عن الاول كما مر معنى (قوله لنولد السراية الخ) لا يخفى ان هذا التعليل إنما يظهر فى قوله فى نفس واما قوله وطرف فقدمرت علته انفا (قوله لاذهو) اى القطع من جنس الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله نحو جائفقة) فاعل خرج (قوله عفا المجنى عليه الخ) الجملة صفة نحو جائفقة وتذكير الرابطة نظرا للمضاف اليه (قوله فلوليه) اى المجنى عليه العافى (قوله ان يقتص

لم يصح عفو عنها فليحرر ولينظر التفاوت بين القوان بالنظر للمال إلا ان يراد بان لا يصح عفو عن المال بحال انه لا يصح عفو عن القود بجناها او على انه لا مال إذ عبارة الصبي ملغاة (أو سفيه) يوهم مساواة الرشيد فى الاحكام المذكورة وفيه نظر بالنسبة للعفو عن الارش الآتى وما يترتب عليه ان لا يسوغ عفو له ولعل هذا وجه تقييد المصنف بالرشد ثم سمعت ان شيخنا الشهاب الرملى قال ان هذا هو وجه التقييد (قوله فهدر كما ذكر) اى لا قود فيه ولا دية (قوله ولان الاصح ان الدية تثبت للمورث ابتداء) ثم قوله بناء على الضعيف هل يجرى ذلك على أن الواجب القود عينا وإن كان كذلك أشكل لأن الدية لا تجب على هذا القول إلا بالعفو عليها وليس فى تصوير المسئلة ما يقتضى ذلك فكيف يتأتى البناء على انها تجب للمورث او للوارث مع انه لا مقتضى لاصل وجوبها إذ لم يوجد الاذن فى القتل او القطع وذلك يقتضى سقوط ما يجب بذلك والواجب بذلك ليس الا القود (قوله بناء على الضعيف الخ) هل هذا مبنى على ان الواجب احدهما لا بعينه لا القود عينا (قول المتن وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى واما ارش العفو الخ فى صحة العفو عن الارش وفيه شىء لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم فلينظر صورة المسئلة ويمكن أن تصور بما اذا عفى

أى لتولد السراية من معفو عنه وخرج بقوله قطع اذ هو من جنس ما فيه قود نحو جائفقة بما لا يوجب قودا عفا المجنى عليه عن القود فيها ثم سرت الجنابة لنفسه فلوليه ان يقتص فى النفس

لانه عفا عن القود فاما لا فود فيه فلم يؤثر العفو بقوله عن قوده وارشه ما لو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يزد فانه عفو عن القود دون الارش كما نص عليه في الام اي فله ان يعفو عقبه عليه لانه يجب بلا اختياره القوري فيما يظهر اخذا (٤٤٩) مما مر فيما لو اطلق العفو (واما ارش العضو

فان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كوصيت له بارش هذه الجناية فوصية القاتل) وهي صحيحة على الاصح ثم ان خرج الارش من الثلث أو أجاز الوارث سقطوا الانذت منه في قدر الثلث (او) جرى (لفظ ابراء او اسقاط او عفو سقط) قطعان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والافقده لانه اسقاط ناجز وكانهم انما ساءحو في صحة الابراء هنا عن العضو مع الجهل بواجبه حال الابراء اذ واجب الجناية المستقر انما يتبين بالموت الوانع بعدو حيثن فو في مقابلة النفس لا العضو لان جنس الدية سوما فيه بصحة الابراء منها مع انواع من الجهل فيها كما علم مما مر في الصلح وغيره وما ياتي فيها (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثلث اتفاقا فيجرى فيها خلاف الوصية للقاتل ويرد بان الوصية له انما تحقق فيما علق بالموت دون التبرع الناجز وان كان في مرض الموت ووقع في متن المنهج وشرحه اصلاح مصرح بالفرق بين لفظ الوصية وغيره وهو وهم لما تقرر من اعتبار الكل من الثلث

اي من الجاني المعفو عن القود منه (قوله لانه) اي الجنى عليه (قوله وبقوله عن قوده وارشه الخ) كالصريح في ان عفوه عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود عينا ولهذا اقتصر على العفو عن الارش لغا لعدم وجوبه كما علم بما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصا على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحذر سم على حج ويوجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بلازم مطلق العفو فيصح ع ش (قوله اي فله ان يعفو الخ) تفسير لقوله دون الارش (قوله لانه الخ) اي وليس المراد بقوله دون الارش انه يجب الارش بالعفو عن القود مطلقا بدون ان يختار الارش عقب العفو المطلق (قول المتن واما ارش العضو) اي في صورة سرية القطع الى النفس معنى (قول المتن فان جرى لفظ وصيته الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والابراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره فلا اشكال سم على حج ع ش وسياقي في الشارح حكاية الاعتراض وجواب اخر (قول المتن كوصيت له الخ) اي كان قال بعد عفوه عن القود اوصيت الخ معنى (قوله والا) اي ان لم يجزها الوارث (قوله لانه) اي العفو بواحد من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله في صحة الابراء هنا الخ) يعني في صحة الاسقاط هنا بلفظ الابراء (قوله اذ واجب الخ) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله وحيثن) اي حين وقوع الموت (قوله فهو) اي الواجب (قوله اذ واجب الجناية) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله لان جنس الدية الخ) علة قوله وكانهم انما ساءحو الخ ع ش (قوله فيها) اي الدية (قوله هو) اي العفو بواحد من تلك الالفاظ وكذا ضمير لاعتباره (قوله فيجرى فيها) اي في تلك الالفاظ اي في العفو بها (قوله دون التبرع الخ) اي الذي منه ما ذكر هنا (قوله من اعتبار الكل) يعني من اعتبار العفو بكل من لفظ الوصية وغيره وقوله لانه اي العفو بكل منهما وقوله منه اي مرض الموت (قوله قبل هذا) اي قول قول المتن واما ارش العضو فان الخ (قوله انه زاد) اي بعد تمام التقسيم (قوله هذا كله) اي قول المصنف واما ارش العضو الخ (قوله اي على ارش العضو) اي المعفو عنه (قوله وهذا) اي الخلاف

عن القود على الارش ثم عني عن الارش ويحتمل انه يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام (قوله وبقوله عن قوده وارشه الخ) كالصريح في ان عفوه عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود عينا ولهذا اقتصر على العفو عن الارش لغا لعدم وجوبه كما علم بما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصا على العفو عن الارش فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحذر ويوجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بلازم مطلق العفو فيصح (قول المتن واما ارش العضو فان جرى الخ) صريح في وجوب الارش وهو مشكل اذ لم يظهر من تصوير المسئلة غير انه عني عن قوده وارشه والصحيح ان الواجب القود عينا وان العفو عن المال لغو لعدم وجوبه فيكون العفو عن القود صحيحا بخلافه عن الارش فانه لغو لعدم وجوبه ويتحصل من ذلك عدم وجوب الارش وان العفو عنه لغو فن اين وجب حتى يفصل في العفو عنه (قول المتن فان جرى لفظ وصية الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتقسيمه الى ما ذكر من الوصية والابراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره وحيثن فلا اشكال في تقسيمه الى ما ذكر الذي منه الاسقاط بلفظ العفو وسياقي في كلام الشارح حكاية الاعتراض مع جواب آخر له (قوله اذ واجب الجناية المستقر الخ) قد يقال

(٥٧) - شرواني وابن قاسم - ثامن) لانه وقع في مرض الموت اذ الجرح الساري منه كما مر في بابه ثم رابت نسخة معتمدة حذف منها ذلك الوهم قيل هذا لا يناسب جعل المقسم العفو عن القود والارش اه ويرد بمنع ما ذكر اذ غاية الامر انه زاد في الارش تفصيلا ومثل ذلك لا يؤثر هذا كله في ارش العضو لا ما زاد عليه كما قال (وبجب الزيادة عليه) اي على ارش العضو (الى

تمام الدية) للسرابة وان تعرض في عفوه لما يحدث بطلان اسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول ان تعرض في عفوه) عن الجنابة (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على الضعيف ان البراء عما لا يجب صحيح اذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية اما اذا عفا عما يحدث بلفظها كوصيته له بارش هذه الجنابة وما يحدث منها فهي وصية بجمع الدية لقاتل فيأتى فيها مأمرو ولو ساوى الارش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسرابة شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن ارش الجنابة وما يحدث منها سقطت الدية بكاملها ان وفيها الثلث وان لم تصحح البراء عما يحدث لان ارش اليدين دية كاملة فلا يزداد بالسرابة (٤٥٠) شيء وبذلك يعلم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يخذل انصفها او بعد

قطع يده لم يخذل شيئا ان ساواه فيها والاوجب التفاوت كما مر فيل مسائل الدهشة (فلو سري) قطع ما عفى عن قوده وارشه الى عضو آخر وان دمل) كان قطع اصبعها فئاكل كفه وان دمل الجرح السارى اليه (ضمن دية السرابة في الاصح) وان تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل لانه ابراء عماله يجب (ومن له قصاص نفس بسرابة طرف) كان قطعت يده فمات سرابة (لو عفا) الولي (عن النفس فلا قطع له) لان القطع طريق للقتل المستحق له وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله حز الرقبة في الاصح) لان كلا منهما مقصود في نفسه كالموت تعدد المستحق وخرج بقوله بسرابة طرف ماله استحقهما بالمباشرة فان اختلف المستحق كان قطع عيدين عبد ثم عتق ثم قتله فلا سيد

المذكور (قوله للسرابة) الى قول المتن ولو وكل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وبذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالموت تعدد المستحق (قوله بلفظها) اي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المغنى وارش ما يحدث منها او يتولد منها او يسرى اليه اه (قوله مأمرو) اي من اتان صحنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها ان خرجت من الثلث واجاز الوارث والا في قدر ما يخرج منه عرش (قوله لو عفا) اي المقطوع (قوله وما يحدث منها) الاولى حذفه تدبر (قوله وان لم تصحح البراء الخ) معتمد عرش (قوله فلا يزداد الخ) تفريع على قوله وان لم تصحح الخ عرش (اقول) بل على قوله لان ارش اليدين الخ (قوله انه لو عفا) اي المقطوع عن القاتل اي عن قود القاتل بالسرابة (قوله على الدية بعد قطع يده) كل من الظرفين متعلق بعفا والضمير للقاتل (قوله لم يخذل) اي ولي المقطوع الذي مات بالسرابة بعد العفو (قوله كما مر) اي فيما لو كان الجاني امرأة والمجنى عليه رجلا عرش (قول المتن ضمن دية السرابة الخ) اما القصاص في العضو المقطوع وديته فساقتان (نتيجه) كلام المصنف يفهم انه لا قصاص في العضو الذي سري اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسرابة مغنى (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السرابة - م (اقول) بل الاولى حذفه كما في المغنى لانه يوهم ان المراد هنا سرابة النفس (قوله كالموت تعدد المستحق) لعل او العطف هنا سقطت من قلم الناسخ (قوله ماله واستحقها) اي النفس رشيدى (قوله ثم عتق) اي المقطوع عرش ورشيدى (قوله ثم قتله) اي الجاني المقطوع عرش (قوله وللورثة) اي ولو كان عاما كبيت المال عرش (فرع) لو عفا شخص عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات بسرائه صح العفو لان القصاص عليه او تعلق به ماله بجنابة واطلق العفو او اضافته الى السيد صح العفو ايضا لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله وان اضاف العفو الى العبد لانا لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جنابة الخطا عن الدية او عن العاقلة او اطلق صح لانه تبرع صدر من اهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كان كان ذميا وعاقلة مسلمين او حريين وهو كذلك مغنى وروض مع الاسنى (قوله وكذا ان اتحد المستحق) اي كالموت قطع يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيها اصالة مغنى وبه ينحل توقف الرشيدى عبارة قوله وكذا ان اتحد المستحق لعله في هذه الصورة اي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجنى عليه عرش (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القطع رشيدى (قوله عليه) اي السبب متعلق بترتب الخ (قوله بان ان لا مال) اي فيستردان كان قبض عرش (قوله والايسر) اي قطع المستحق مغنى (قوله فلا يلزمه) اي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالو او بدل الفاء اي كافي المغنى دفعا لما يوهم انه حيث عفا يلزمه ارش عضو الجاني واما التفريع فلا يظهر له وجه رشيدى (قوله كان مستحقا بجلته) اي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفوه منصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما لو قتله بغير القطع وقطع الولي يده متعديا ثم عفا عنه لانه قطع عضو امن مباح له ذمة فكان كالموت قطع يده مرتدا هذا لا يمنع كون المبرأ منه معلوما (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السرابة (قوله

مغنى

قود اليد وللورثة قود النفس ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يسقط الطرف

بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسرابة طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس بجنا) مثلا اذ العفو بعوض كذلك (فان سري القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السرابة قصاصا لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فبان ان لا عفو حتى لو كان وقع بمال بان ان لا مال (والا) يسر بان اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لانه حال قطعه كان مستحقا بجلته فاتصف عفوه لغيره

(ولو وكل) اخر في استيفاء قوده (ثم عفا فاقصص الوكيل جاهلا) بعفو (فلا قصاص عليه) إذ لا تقصير منه بوجه وبه فارق ما مرقى قتل من عهده مرتد اذ بان مسلما اما اذا علم بالعفو فيقتل قطعا ويظهر ان المراد بالعلم هنا الظن كان اخبره ثقة او غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل انه لا بد من اثنين درء القود بالشبهة ما أمكن ويقتل ايضا فيما لو صرف القتل عن موكله اليه بان قال قتلته بشبهة نفسي لاعن الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق إذا أوقعه عن نفسه وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني أنه يقع بأن ذلك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر هذا يتصور فيه لنحو عداوة بينهما فائرو ويظهر الا كتفاء باحد ذينك اعني بشهوتي ولا عن موكل وعلى لو شرك بان قال (٢٥١) بشهوتي وعن موكل احتمل ان لا قود تغليا

للنازع على المقتضى ودرء بالشبهة (والاظهر وجوب دية) عليه لان عدم تثبته تقصير منه بالنسبة للبال ويجب كونها مغلفة لتعمده وانما سقط عنه القود لعذره (و) من ثم كان الاظهر ايضا (انها عليه لاعلى عاقلة والاصح انه) اي الوكيل الغارم للدية (لا يرجع بها على العاق) لانه محسن بالعفو مالم ينسب لتقصير في الاعلام ولا رجوع عليه لانه غره ولم ينتفع بشيء بخلاف الزوج المفرور واكل الطعام المغصوب ضيافة لا تنفعها بالوطء والاكل وقضية كلام الماوردي ان محل وجوب الدية إذا كان بمساقاة يتاتي اعلامه فيها وإلا فلا دية والعفو باطل قال البلقيني وتعليمهم قد يرشد لهذا اه وقد يوجه اطلاقهم بالتغليظ على الوكيل تنفيرا عن الوكالة في القود لان مبناه على الدراء ما أمكن (ولو وجب) لرجل (عليها) اي المرأة (قصاص فنكحها

مغنى (قول المتن ولو وكل ثم عفا فاقصص الخ) ويجرى هذا التفصيل فيها لو عزل الموكل الوكيل ثم اقتصص الوكيل بعد عزله جاهلا به مغنى (قوله) إذ لا تقصير (إلى قوله) ويفرق في المغنى لإلا قوله وبظهر إلى ويقتل وإلى قول المتن لا يرجع في النهاية (قوله) او غيره ووقع الخ) معتمد ع ش (قوله) صدقه) اي الغير (قوله) ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم سم على حج لعل وجهه انه كما يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضى عدم إرادة وقوع طلاق الموكل فيصرفه لنفسه حتى يلغو وقد يدفع بان القتل حصل من الوكيل ولا بد بالصرف فانت نسبتة للوكيل وقامت بالوكيل واما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق لغوامع صراحة صيغته وكونه لغوا ممنوع مع الصراحة فتعذر الصرف ع ش والاولى ان يفرق بان وكيل القتل مقرر بما يضره فعلم به بخلاف وكيل الطلاق (قوله) وقلنا بما اقتضاه كلام الروياني الخ) معتمد ع ش (قوله) انه يقع) بيان لما (قوله) بأن ذلك) أي الطلاق (قوله) لا يتصور فيه الصرف) أي عن الموكل الى الوكيل (قوله) لنحو عداوة الخ) الظاهر ان هذا لا يدخل له في ملحظ الفرق بل ذكره يوم خلاف المراد فتأمل رشيدى (قوله) وعليه) اي الا كتفاء (قوله) احتمل ان لا قود) معتمد ع ش (قوله) ودرء بالشبهة) اي وتجب الدية مغلفة ع ش (قوله) عليه) اي الوكيل (قوله) تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاء بار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه سم على حج وقد يقال التقصير للتغليظ لا لاصل الضمان ع ش (قوله) لعذره) عبارة المغنى لشبهة الاذن اه (قوله) لانه محسن) اي وما على المحسنين من سبيل مغنى (قوله) مالم ينسب الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا للبقيني اه (قوله) قال البلقيني الخ) والمعتمد اطلاق الشيخين سم (قوله) وقد يوجه اطلاقهم) اي عدم الرجوع سواء أمكن الموكل اعلام الوكيل بالعفو ام لا مغنى (كتاب الديات)

(قوله) ذكرها) إلى قوله) أما القن في المغنى لإلا قوله ويوجه إلى وأما المهدر (قوله) باعتبار أنواعها الخ) عبارة المغنى باعتبار الاشخاص او باعتبار النفس والاطراف اه (قوله) وهاء الدية) مبتدا خبره قوله عوض وما بينهما جملة معترضة (قوله) او غيرها) يشمل مالا مقدرها والظاهر انه غير مراد رشيدى ويصرح به قول المغنى وتعرض المصنف في آخر هذا الكتاب لبيان الحكم ومقوضان الرقيق وبدا بالدية لان الترجمة لها اه (من الودى) كالعدة من الودى (قوله) كقتل نحو الوالد) انظر ما المراد بنحوه ولعله اراد بالوالد الاب فنحوه الام والاجداد والجندات رشيدى وعبارة ع ش قوله كقتل نحو الوالد والمسلم اليهودى والنصرانى اه (قوله) اما الرقيق الخ) بيان لمحتزات القبود (قوله) فسيأتى الخ) عبارة المغنى ويعرض للدية ما يغلظها وهو احد اسباب خمسة كون القتل عمدا او شبه عمدا وفي الحرم او الاشهر الحرم اولذى رحم محرم وقد يعرض

ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم (قوله) تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاعتبار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه (قوله) مالم ينسب لتقصير في الاعلام الخ) كذا قاله البلقيني والمعتمد اطلاق الشيخين م (كتاب الديات) (قوله) المعصوم) خرج الزانى المحصن

عليه جاز) النكاح وهو واضح والصداق لان كل ماصح الصلاح عنه صح جعله صداقا (وسقط) القصاص للمكمل له (فان فارة) بها (قبل الوطء رجوع بنصف الارش) لتلك الجناية لانه البدل لما وقع العقوبة (وفي قول بنصف مهر المثل) لانه البدل للبعث (كتاب الديات) ذكرها عقب القود لما امر انها بدل عنه وجمعها باعتبار انواعها الاتية وهاء الدية وهى شرعا مال وجب على حر بجنابة في نقص او غيرها عوض عن قاتلها لانها من الودى وهو دفع الدية الاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع (في قتل الحر المسلم) الذكر المعصوم غير الجنين إذا صدر من حر (مائة بعير) إجماعا سواء أوجبت بالعفو او ابتداء كقتل نحو الوالد اما الرقيق والذى والمرأة والجنين فسيأتى ما فيهم

نعم الدية تختلف بالفصائل بخلاف قيمة الفن ويوجه ذلك بان ذلك حددها الشارع اعتناء بالشرف الحرية ولم ينظر لآعيان من يجب فيه والاساوت الرق وهذه لم يحددها فنيط بالآعيان وما يناسب كلامها واما المهدر كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلا دية فيهم وأما اذا كان القاتل قنا لغير القتل (٤٥٢) مكاتباً ولوله فالواجب أقل الامر من قيمة الفن والدية كآياتي أو مبعضا وبعضه الفن

لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول بردها الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث واقل كآسياتي بيان ذلك وكون الثاني انقص جرى على الغالب ولا فقد تزيد القيمة على الدية اه (قوله نعم الدية الخ) انظر وجه الاستدراك رشيدى (اقول) وجهه ما تضمنه قوله فسياتي الخ من الاختلاف بالاديان والذكورة والانوثة (قوله بالفصائل) اى والردائل معنى (قوله ويوجه الخ) يتامل سم (قوله لساوت) اى الحرية (قوله وهذه) اى القيمة (قوله كلامها) اى من الآعيان رشيدى (قوله وأما المهدر) محترز المعصوم (قوله كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق) اى اذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله رشيدى وقوله من الثلاثة اخرج الصائل لكن تدخله عبارة عرش قوله وسائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرفى شروط القدوة ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله وأما اذا كان الخ) محترز قوله اذا صدر من حر (قوله خلفه بفتح فكسر الخ) ولا جمع لها من لفظها عند الجمهور بل من معناها وهى مخاض كآمرأة ونساء وقال الجوهرى جمعها خلف بكسر اللام وابن سيدة خلفات معنى واسنى (قوله من هذا الوجه) أى السن معنى والاولى اى التثنية (قوله وحالة الخ) أى وكونها حالة عرش (قوله ثم) اى فى باب الزكاة (قوله خلافا لما توهمه العبارة) اعتراض على المتن بانه كان ينبغى ان يعبر بلفظ يختص بالاناث وما عبر به وان كان صحيحا فى الحقائق لاطلاقها على الاناث كالدكور لانه لا يصح فى الجذاع لانها ليست إلا للذكور لكن نقل شيخنا حاشيته عن المختار اطلاق الجذاع على الاناث ايضا نعم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشيدى عبارة شيخه عرش قوله فان الجذاع مختصة الخ بخلافه قول المختار الجذع بفتحين الثنى والجمع جذعان وجذاع بالكسر والاثنى جذعة والجمع جذعات وجذاع ايضا (قوله اذا الحقائق الخ) علة الالهام وقوله تشملهما اى الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجيه للثمن (قوله وفيه) اى فى ذلك الحديث (قوله وهذه) اى دية الخطأ (قول المتن فان قتل خطأ) اى ولو كان القاتل صيدا او مجنوناً نهية (قوله ولو ذميا الخ) خالفه النهاية والمعنى فقالوا لا تغليظ بقتل الذمى فيه كقوله المتولى وغيره جزم به فى الانوار اه اى بان كان الذمى المقتول فيه رشيدى (قوله وكونه لا يقر الخ) رد دليل مقابل الاوجه (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده المعنى (قوله وان خرج) الى قول المتن ورجب فى النهاية (قوله منه) متعلق بخروج (قوله بخلاف عكسه) أى بان دخل المجروح فى الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح فى انه اذا جرح الصيد فى الحل ثم دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح شرح الروض فى محرمات الاحرام وقضية ذلك انه لو جرح انسانا فى غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغليظ دية وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله الا انى وهو متجه الخ لان غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فاجتبه بعضهم من التغليظ فى ذلك منوع فليحرر سم

(قوله ويوجه ذلك) يتامل (قوله وأما المهدر كزان محصن الخ) فى التصحيح لاديه ولا كفارة بقتل زان محصن اه اى اذا لم يكن القاتل مثله (قوله لانه جمع جذع لاجذعة) بل جمعها جذعات (قوله ولو ذميا على الاوجه) خولف مر (قوله وفاقا للبغوى) اى وخلافا وجزم به فى الانوار (قوله وكونه لا يقر على الاقامة فيه) لا ينافى ذلك لان ملحظ التغليظ الخ ذهب بعضهم الى عدم التغليظ اذا كان المقتول فى الحرم ذميا لتعديده بدخوله وظاهره وان كان قاتله ذميا وظاهره التغليظ اذا كان المقتول فى الحرم مسلما وان كان قاتله ذميا وقوله لتعديده بدخوله قال الاستاذ البكرى فى كثره فلو دخله لضرورة انتصته فهل يغليظ به او يقال هو نادر الاوجه الثانى اه (قوله بخلاف عكسه) اى بان دخل المجروح

ملك لغير القتل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقل الامر من أقل القتل فلا يتعلق به شئ لان السيد لا يجب له على قته شئ (مثلثة) أى ثلاثة اقسام فلا نظر لتفاوتها عددا (فى العمدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) ومر تفسيرهما فى الزكاة (واربعون خلفه) بفتح فكسر وبالفاء (أى حاملا) لخبر الترمذى بذلك فهى مغلظة من هذا الوجه ومن كونها على الجانى دون عاقلة وحالة لا مؤجلة (ومحسنة فى الخطا عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون) عشرون (وبنو لبون) كذلك ومر تفسيرها ثم أيضا (وحقائق) اناث كذلك (وجذاع) اناث كذلك خلافا لما توهمه العبارة اذا الحقائق تشملهما والجذاع تختص بالذكور لانه جمع جذع لاجذعة خلافا لما توهمه كلام شارح وذلك لحديث رواه جمع لكنه معطل وفيه أن الواجب عشرون ابن مخاض بدل بنى اللبون واختير لانه أقل ما قيل وهذه مخففة من ثلاثة أوجه تخميسها وتاجيلها وكونها على

العاقلة (فان قتل خطأ) حال كون القاتل أو المقتول ولو ذميا على الاوجه وفاقا للبغوى وكونه لا يقر على الاقامة فيه لا ينافى ذلك لان ملحظ التغليظ حرمة الحرم مع عصمة المقتول لا غير ومن ثم ردوا على من استثنى الجنين بانه مخالف للنص (فى حرم مكة) وان خرج المجروح فيه منه ومات خارجا بخلاف عكسه نظير ما مر فى صيد الحرم ومن ثم يتأتى هنا كل ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الروضة

فلورمى من بعضه في الحل ولم يعتمد عليه وحده وبعضه في الحرم أو من الحل إنسانا فيه (٤٥٣) فمر السهم في هوا الحرم غلظا (أو) قتل (في)

الاشهر الحرم ذى القعدة

وذى الحجة (بفتح القاف

وكسر الحاء على الالف

فيهما (والحرم) خصوه

بالتعريف إشعارا بكونه

أول السنة كذا قيل والظاهر

أن فيه للمح الصفة لا

للتعريف فالمراد وخصوه

بال وبالبحرم مع تحريم

القتال في جميعها لأنه

أفضلها فالتعريف فيه أغلظ

وقيل لأن الله تعالى حرم

الجنة فيه على إبليس

(ورجب) قيل لم يعذب

الله فيه أمة ورد بان جمعا

ذكر وأن قوم نوح أغرقوا

فيه ومنهم من عدها من

سنة فبدا بالحرم والاول

اشهر بل صوبه المصنف في

شرح مسلم لتظافر الاحاديث

الصحيحة به فلو نذر صومها

بدا بالقعدة وقياس ما تقرر

في الحرم اعتبار الجرح فيها

وإن وقع الموت خارجها

بخلاف عكسه وهو متجه

وإن لم أر من صرح به (أو)

قتل (محرمًا ذا رحم) كام

واخت (فثلثه) كما فعله

جمع من الصحابة رضي الله

تعالى عنهم وأقرهم الباقر

ولعظم حرمة الثلاثة زجر

عنها بالتغليظ من هذا

الوجه فقط بخلاف حرم

المدينة والاحرام ورمضان

وإن كان أفضل من الحرم

ومحرم الرضاع والمصاهرة

وسياق ما يتعلق به (قوله فلورمى) إلى قوله وقياس ما تقرر في المغنى لإلا قوله ولم يعتمد عليه وحده وقوله كذا قيل إلى وبالبحرم (قوله أو من الحل) أى رعى شخص من الحل الخ (قوله على الافصح فيها) وسببا بذلك لقعودهم عن القتال في الاول ولو وقوع الحج في الثاني معنى (قوله إشعارا بكونه الخ) وكأنه قيل هذا الشهر الذى يكون ابدا أول السنة معنى (قوله لا للتعريف) أى فإن تعريفه بالعلية لا باللام (قوله فالمراد) أى يقول القائل خصوه بالتعريف خصوه أى اسم هذا الشهر بال وقوله وبالبحرم الخ عطف على التعريف أى سمو هذا الشهر بالبحرم دون غيره من الشهور بالتعريف (قوله مع تحريم القتال) أى قبل النسخ (قوله في جميعها) أى الاشهر الحرم (قوله لأنه افضلها) لعلمه من حيث المجموع فلا ينافى أن يوم عرفة افضل من غيره عرش (قوله من عدها الخ) وهم الكوفيون معنى (قوله والاول الخ) عبارة المغنى وهذا الترتيب الذى ذكره المصنف في عدا الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله المصنف في شرح مسلم اه (قوله لتظافر الاحاديث) أى تتابعها عرش (قوله به) أى بالاول من انها من سنتين وان اولها ذى القعدة (قوله فلو نذر الخ) عبارة المغنى قال ابن دحية ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صومها أى مرتبة فعلى الاول يبتدأ بذى القعدة وعلى الثاني بالبحرم اه (قوله بدا بالقعدة) أى فيما إذا نذر البداء بالاول كما في حاشية الزيادة بحثا رشيدى زاد عرش امالوا طلق فقال لله على صوم الاشهر الحرم بيد انما يلى نذره اه (قوله بخلاف عكسه) خلافا للمغنى عبارة وينبغي انه لورمى في الشهر الحرام واصاب في غيره او عكسه او جرحه فيها ومات في غيرها او عكسه ان تغلظ الدية كما تقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ في إرشاده اه ورده سم بعد ذكره كلام الارشاد بما نصه وقضيته أى كلام الارشاد عدم التثليث إذا وقع كل من الرمى والاصابة خارجها وإن وقع الموت فيها وهذا يظهر انه يقيد هذا المتجه الذى قاله في قوله وإن لم أر من صرح به بوقفة لان كلام الارشاد إن لم يكن صريحاً فيه كان في معنى الصريح ووقع لبعضهم بحث ان الاصابة في غيرها والموت فيها تقتضى التغليظ وهو ممنوع فليحرم اه (قوله كام واخت) إلى قول المتن والخطا في المغنى لإلا قوله والذى والمجوسى والجنين وإلى قول المتن وإلا فغالب في النهاية لإلا قوله وعليه كثيرون او الاكثر (قوله كام واخت) كان ينبغي كاب وأخ إذا الكلام هنا في دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسياق رشيدى (قوله وأقرهم الباقر) فكان إجماعاً وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ولعظم حرمة الثلاثة) أى حرم مكة والاشهر الحرم ومحرم ذى رحم (قوله من هذا الوجه) أى التثليث (قوله بخلاف حرم المدينة) عبارة المغنى وخرج بالبحرم الاحرام لان حرمة عارضة غير مستمرة وبمكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الاصح اه (قوله من الحرم) أى من الاشهر الحرم (قوله محرم ذو رحم

في الحل إلى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما رمى في صيد الحرم صريح في أنه إذا جرح الصيد في الحل ثم دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح في شرح الروض في محرمات الاحرام فقال فرع لو ارسلت كلبا او سمها من الحل الى صيد فيه فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه او بنقل الكلب له الى الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل اكله احتياطاً لحصول قتله في الحرم نقل ذلك الاذرعى اه وقضية ذلك انه لو جرح انسانا في غير اشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلظ ديته وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله وهو متجه الخ لان غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالبحرم فابحث بعضهم من التغليظ في ذلك بمنوع فليحذر (قوله وهو متجه وان لم أر من صرح به) اعلم ان في الارشاد مانصه ومثله في حرم شهور كمكة رميا او اصابة اه وهو مصرح بالاكتفاء في التثليث بوقوع الرمى في الاشهر الحرم وان وقعت الاصابة والموت خارجها بوقوع الاصابة فيها وان وقع الرمى والموت خارجها وقضيته عدم التثليث اذا وقع كل من الرمى والاصابة خارجها وان وقع الموت فيها ولهذا يظهر انه يقيد هذا المتجه الذى قاله في قوله وإن لم أر من صرح به بوقفة لان كلام الارشاد المذكور ان لم يكن صريحاً فيه كان في معنى الصريح فيه نعم قد اعترضه في شرحه حيث قال وسلت عبارة اصله بما واهمه عبارة ته من تعلق قوله رميا او اصابة بالاشهر الحرم ايضا وهو خلاف المعروف من اختصاص

وبقية الارحام كبنى العم لان المدار في ذلك على التوقيف مع تراخي حرمة غير رمضان وبهم من سياق المتن أن المراد محرم ذو رحم

من حيث المحرمة فلا رد عليه بذت عم هي ام زوجة او اخت رضاع وخرج بالخطا ضداً فلا يزيد واجبهما هذه الثلاثة اكتفاء بما فهمان التغليظ وبأى التغليظ بما ذكره والتخفيف في غير النفس الكاملة كنفس المرافة والذى والجوسى والجنين والأطراف والمعاني والجراحات بحسبها بخلاف نفس القن (والخطأ وإن ثلث) لأحد هذه الأسباب أى ديته (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لما فى المتبدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما يأتى فغلظت من وجه واحد (٤٥٤) وخفت من وجهين كدية شبه العمد (والعمد) أى ديته (على الجاني معجلة) لأنها قياس

بدل المتلفات (وشبه العمد) أى ديته (مثلة على العاقلة مؤجلة) لما يأتى فهو لا خذه شبهها من العمد والخطا ملحق بكل منهما من وجه ويجوز فى معجلة ومؤجلة الرفع خبراً والنصب حالاً (ولا يقبل معيب) بعيب البيع السابق بيانه فيه (و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العام وإن كانت لابل الجاني كلها كذلك لأن الشارع أطلقها فاقضت السلامة ولتعلقها بالذمة وبنائها لكونها محض حق آدمى على المضايقة فارت ما مر فى الزكاة (الابرضاه) أى المستحق الأهل للتبرع لأن الحق له (ويثبت حمل الخلفة) عند انكار المستحق له (بأهل خبرة) أى عدلين منهم فإن كان التنازع فيه بعد موتها عند المستحق وقد أخذها بقولها أو تصديقه شق جوفها فإن بان عدم الحمل غرمها وأخذ بدله خلفة ولو قال الدافع اسقطت عندك فإن لم يمض زمن يحتمله ردت عليه وإلا

من حيث المحرمة) عبارة النهاية والمغنى المحرمة من الرحم اه (قوله من حيث المحرمة) قد يقال الذى ينبغى من حيث الرحمة سمى أى كإس من النهاية والمغنى (قوله او اخت رضاع) عطف على ام زوجة (قوله ضدها) أى العمد وشبهه (قوله وبأى التغليظ الخ) (فرع) الصى والمجنون لو كانا ميمزين وقتلا فى الأشهر الحرم او ذارحم محرم فلا ينال الرفعة فيه احتمالاً لأن أظهرهما أنه يغلف عليها بالثلث مغنى وتقدم عن النهاية مثله (قوله والذى) أى مطلقاً عند الشارع وفى غير الحرم عند النهاية والمغنى كإس (قوله والجراحات الخ) أى التى لها ارش مقدر كما نقله سم فى حاشيته على شرح المنهج رشيدى وقال المغنى ولا تغليظ فى قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم ولا فى الحكومات كما نقله الزركشى عن تصريح الماوردى اه (قوله بخلاف نفس القن) ليس بقيد فمثل نفسه غيرها ع (قوله لأنها قياس الخ) عبارة المغنى كإس ر إبدال المتلفات اه (قوله لما يأتى) عبارة المغنى وسيأتى بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه فى باب عقب هذا اه (قوله لما يأتى) إلى قول المتن وإلا فبالخ فى المغنى (قوله وإن كانت الخ) غاية لقول المتن ولا يقبل معيب (قوله كذلك) أى معيبة (قوله أطلقها) أى ابل الدية (قوله وبنائها الخ) عطف على تعلقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونها الخ علة مقدمة للمضايقة (قوله) أى حمل الخلفة (قوله أى عدلين منهم) وإن فقدوا وقف الأمر حتى يوجدوا أو يراضى الخصمان على شيء ع (قوله غرمها) أى قيمتها ع (قوله ردت) ويصدق المستحق بلا ميمز نهاية ومغنى (قوله وإلا) أى بان مضمي زمن يمكن إسقاطها فيه وظاهر أن الإسقاط يمكن فى أقل زمن فلعل المراد أن المستحق به عن الجاني والشهود بخلاف ما إذا استمروا متلازمين لها ثم ادعى ذلك فليراجع رشيدى (قوله صدق الدافع) أى يمينه نهاية ومغنى (قوله وإن ندر) أى حمل الناقصة قبلها مغنى (قوله وإلا فالأغلب) عبارة المغنى وإن اختلفت أنواع إبله أخذ من الأكثر فإن استوت فإشاء الدافع اه (قوله فلا تجب عليها) تفرع على قوله أى نوعاً وقوله تؤخذ متعلق لقول المصنف فيها (قوله لا من غالب الخ) عطف على منها فى المتن يعنى لا يكتفى من غالب ابل محله إن لم تكن إبله من ذلك (قوله من غير ذلك) فإن كانت إبله من الغالب أخذت منها قطعاً مغنى (قوله لأنها بدل متلف) أى فوجب فيها البديل الغالب مغنى (قوله هذا) أى تعين نوع إبله إذا وجدت حلبى (قوله وعليه كثيرون أو الأكثرون) وهو أوجه وجرى عليه شيخنا فى منهجه مغنى (قوله والذى فى الروضة كاصلها تخيير الخ) وهذا هو المعتمد

ذلك بالحرم بخلاف الأشهر الحرم لا بد من وقوع الفعل والزهرق فيها اه ولا يخفى أن جزمه بأن المعروف اعتبار الفعل والزهرق فيها ينافى قوله وإن لم أر من صرح به إذ لا يقال مثل ذلك فيما صرح بخلافه كما هنا فإن هذا المعروف تصریح بخلاف المتجه الذى ذكره ثم ينبغى مراجعة ما قال أنه المعروف فإن عبارة الروض والروضة وغيرهما ليس فيها ما ينافى ما فادته عبارة الارشاد ووقع لبعضهم بحث أن الإصابة فى غيرها والموت فيها يقتضى التغليظ وهو ممنوع فليحرر (قوله من حيث المحرمة) قد يقال الذى ينبغى من حيث الرحمة (قوله بخلاف نفس القن) أى لا يأتى فيها التغليظ والتخفيف أى بما ذكر من التثليث والتخميس وإن أتى فيها التخفيف بكونها تؤجل على العاقلة كما سيأتى فى بابها وهل تؤجل على العاقل عند فقد من يعقل عنه راجعه من محله (قوله ولو قال الدافع اسقطت عندك فإن لم يمض زمن يحتمله ردت عليه) فالصدق المستحق بلا ميمز مرش (قوله والذى فى الروضة كاصلها الخ) وهو المعتمد مرش

فإن أخذت منه بقول الدافع صدق المستحق بيمينه أو خيرين صدق الدافع (والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) نهاية لصدق الاسم عليها وإن ندر فيجب المستحق على قبولها (ومن لزمته) الدية من العاقلة والجاني (وله ابل فنها) أى نوعها أن اتحدوا إلا فالأغلب فلا تجب عليها تؤخذ لا من غالب ابل محله (وقيل) يتعين (من غالب ابل بلده) أو قبيلته إذا كانت إبله من غير ذلك لأنها بدل متلف هذا ما جرى عليه هنا وعليه كثيرون والأكثرون والذى فى الروضة كاصلها تخيير بين إبله أى أن كانت سليمة وغالب ابل محله

فله الاخراج منه وان خالف نوع ابله ويجبر المستحق على قبوله فان كانت ابله معية تعين الغالب ورده الزركشي وغيره بان نص الام تعين نوعها سليما وقطع به الماوردي (والا) يكن له ابل (فغالب) بالجر (ابل بلدة) لبلدى ويصح بالضمير اى الحضرى (او قبيلة بدوى) لانها بدل متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وإن لم يمت بيت المال الذى لا ابل فيه فيمن لا عاقلة له سواء وعليه فيلزم الامام دفعهما من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لأن الذى لم يمت ذلك هو جهة الاسلام التى لا تختص (٤٥٥) بمحل وهذا الذى ذكرته يندفع بحث

البلقى تعين القيمة لتعذر الاغلب حيث لا اعتبار بلد بعينها تحكم ووجه اندفاعه انه لا تعذر ولا تحكم فيما ذكرته كما هو واضح ولو لم يقلب فى محله نوع تخير فى دفع ما شاء منها (والا) يكن فى البلد او القبيلة ابل بصفة الاجزاء (فاقرب) بالجر (بلاد) او قبائل الى محل المؤدى ويلزمه النقل ان قربت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة فى نقلها فالقيمة فان استوى فى القرب محال واختلف ابلها تخير الدافع وضبط بعضهم البعد بمسافة القصر وضبطه الامام بان تزيد مؤنة احضارها على قيمتها فى موضع العزة كذا نقله قال البلقى واجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إدخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ولو اختلف محال العاقلة اخذ واجب كل من غالب محله وإن كان فيه تشقيص لانه هكذا وجبت ومر قليل فصل الشجاج فيمن لم يمت ابله من غير تشقيص لانه لا تعين الا بل بل إن كان الاقل القيمة فالنقد او الارش

نهاية (قوله فله الاخراج منه) وإن كانت ابله أعلى من غالب ابل البلدى (قوله فان كانت ابله معية الخ) لعل هذا على ما فى المناجى اعلى ما فى الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلده فليتامل سم عبارة الرشيدى هذا راجع لقول المتن ومن لم يمت له ابل فنما خلا فالمايوه مساقه فان كلام الزركشي إنما هو فى المتن كما يعلم من كلام غير الشارح وكان على الشارح ان يقيد المتن بالسليمة كما قيد كلام الروضة ليتأتى مقابلته بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت له ابل تعين عليه نوعها وإن كانت فى نفسها معية ولا خفاء فى ظهور وجهه لأنه حيث كان المنظر الى النوع فلا فرق بين كون ابله سليمة وكونها معية إذ ليس الواجب من عينها حتى يفرق الحال وظاهر انه ينبغي القول بنظيره فيما إذا قلنا بما فى الروضة من التخيير فتى كان له ابل لم يمت له ابل نوعها وبين الغالب سواء كانت ابله سليمة او معية فتأمل اهـ (قوله ورده الزركشي الخ) ضعيف ع ش ومراعاة الرشدى ترجيحه وفاقا للشارح والمعنى والنهاية (قوله لانها بدل) الى قول المتن والمراة فى النهاية الا قوله على المعتمد عندهما وقوله خلافا لبعض الآئمة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أى حيث قالوا من لم يمت له ابل فنما الخ ووجه ما أشار اليه بقوله لأن الذى لم يمت ذلك الخ ع ش (قوله ويلزمه النقل) عبارة المعنى فيلزمه نقلها كما فى زكاة الفطر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد او قبيلة العدم فانه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو احسن من الضبط بمسافة القصر اهـ (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين محترزان لقوله إن قربت المسافة وسهل النقل فالاول محترز الاول والثاني محترز الثاني فالمناسب عطف عظمت باولا بالواو فلفل الواو بمعنى أو أو ان الألف سقطت من الكتبة رشيدى (قوله تخير الدافع) من الجاني او العاقلة ع ش (قوله فتعين إدخال الباء على مؤنة) بان يقول بان تريد بمؤنتها وانما كان إجرؤه على ظاهره متعذر ان اقتضائه انه إذا لم يزد مؤنتها كلف إحضارها وإن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه فى ثمنها فى محل الاحضار على قيمتها بموضع العزة ع ش (قوله من غالب محله) أى ان لم يكن له ابل كما علم مما مر رشيدى (قوله) ومر قليل فصل الشجاج الخ) غرضه بهذا تقييد المتن بان محل تعيين الا بل فيمن لم يمت له اقل الامرين رشيدى (قوله أو الارش) على القيمة (قوله ولو أعلى) الى قوله وقضية المتن فى المعنى الا قوله ومحله الى وقولهم (قوله كذلك) أى كسائر ابدال المتلفات بغنى عنه قوله ايضا (قوله ومحله) أى جواز العدول بالتراضى (قوله بما ذكر) أى من قدر الواجب الخ (قوله محمول على هذا التفصيل) أى على معلومة الصفة هنا وبموجبها فى الصلح وهذا المحل حسن معنى (قوله حسا) أى بان لم توجد فى موضع يجب تحصيلها منه معنى (وهو) أى ذلك الحديث وقوله وهو الخ أى وقضية كلام المصنف تخيير الجاني بين الذهب والدرهم وهو (قوله فان كانت ابله معية) لعل هذا على ما فى المناجى اعلى ما فى الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل محله فليتامل (قوله وضبطه الامام بان تزيد مؤنة) قضية هذا الضبط مع قوله السابق فان بعدت وعظمت المؤنة فى نقلها انه لا يسقط النقل على الضبط الاول بمسافة القصر بل لا بد معها ان تعظم المؤنة فى نقلها ولا على الضبط الثانى بمجر دان يزيد بمؤنة احضارها على قيمتها فى موضع العزة ل لا بد مع ذلك ان تعظم المؤنة فى نقلها وذلك لأن هذا الضبط ضبط للبعد ولم يكتب به فيما سبق بل عطف عليه ان تعظم المؤنة فى نقلها

تخير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) عما وجب من الا بل (الى نوع) ولو أعلى على المعتمد عندهما إلا بتراض من الدافع والمستحق كسائر ابدال المتلفات (و) لالى (قيمة لا بتراض) منهما ايضا كذلك ومحله ان علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولهم لا يصح الصلح عن ابل الدية محله ان جهل واحدا ذكر كما أفاده تعليلهم له بجملة صفتها وكلامها هنا وفى غيره محمول على هذا التفصيل (ولو عدمت) الا بل من المحل الذى يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثلها (فالتقديم) الواجب فى النفس الكاملة (الف دينار) أى مثقال ذهب (او اثنا عشر الف درهم) فضة لحديث صحيح فيه وهو دال على تعين الذهب على اهلها والفضة على اهلها وهو ما عليه الجمهور

وأى الامام مغنى (قوله ولا تغليظ) أى بواحد من نحو الحرم والعمد (قوله هنا) أى الدنانير أو الدراهم (قوله على الاصح) لان التغليظ فى الابل إنما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد فى الدراهم والدنانير وهذا احدا احتج به على فساد القول القدم مغنى (قول الماتن والجديد الخ) اقتصر عليه المنهج (قوله اى الابل) الى قول الماتن وكذا وثى فى الغنى لا قوله حديث فيه الى لانها بدل متلف وقوله وهذا كيره وقوله وفيه تاويل الى امان له (قوله عندا عوازاها) اى عند فقد الابل (قوله اى بغالب نقد محل النقد الخ) هل المراد بالمحل المذكور بلده أو أقرب البلاد له حيث فرض فقدها من بعد وجودها فيها وقد يؤيد الاول ان بلده هى الاصل ولا معنى لاعتبار غير ما مع وجود شئ فيه سم (قوله بصفات الواجب الخ) نعت لابل (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بقيمتها (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بغالب (قوله ويجاب الخ) عبارة الغنى فى شرح وقيمة الباقي (تنبيه) محل ذلك ما لا ذم لم يحتمل المستحق فان قال انا اصبر حتى توجد الابل لزم الدافع امثاله لانها الاصل فان اخذت القيمة ثم وجدت الابل واراد القيمة لا يخذ الابل لم يجب لذلك لا انفصال الامر بالآخذ بخلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فان الابل تعين كما صرح به سلم وغيره تبع النص المختصر اه (قوله الحرة) الى قول الماتن والمذهب فى النهاية الا قوله على تفصيل الى الماتن وقوله وفيه تاويل الى امان لا امان له (قول الماتن والخثى) اى الحرم مغنى (قول الماتن كنهف رجل الخ) فى قتل اراة والخثى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وفى قتل احدهما عمدا او شبه عمد خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه مغنى (قوله فى غيرها) اى غير النفس ع ش (قوله ويستثنى الخ) هذا الاستثناء إنما هو بما علم من قوله والمرأة والخثى من التسمية بينهما فى الاحكام ولا فالذى فى الماتن إنما هو انهما على النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء لكان لاسمى كلام من حيلة المرأة والخثى إذ حيلة الرجل ليس فيها الا الحكومة وكل من حملت المرأة والخثى يخالفه رشيدى (قوله من اطرافه) اى الخثى المشكل (قوله من دية المرأة والحكومة) اى دية حملتها وتوقف الشيخ فى تصور كون الدية اقل من الحكومة ولا توقف فيه إذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهن ليس كذلك وإنما الدية باعتبار كونها امرأة والحكومة باعتبار كونها رجلا نعم يشترط فيها حينئذ أن لا تبلغ دية الرجل او دية نفسه كما لا يخفى رشيدى (قوله هذا كيره) فيه تغليب الذكرك على الخصيتين (قوله وشفراه) اى حرقا فرجه (قوله على تفصيل الخ) دفع به ما يوهمه التشبيه من ان فيهما اقل الامر من دية المرأة والحكومة وظاهر انه ليس كذلك فالتشبيه إنما هو فى مطلق الاستثناء لا فى الحكم ايضا كما لا يخفى رشيدى (قوله وتحمل منا كحته) هذا يفيد ان غالب اهل الذمة الان إنما يضمون بدية المجوسى لان شرط المناكحة اى وهو أن يعلم دخول أول آياته فى ذلك الدن قبل النسخ والتحريف فى غير الاسرائيل لا يكاد يوجد والله اعلم سم على المنهج ع ش وياتى عن الغنى ما يوافقه (قول الماتن ثلث مسلم) فى قتل عمد او شبه عمد عشر حقا وعشر جذعات وثلاثة عشر خلفه وثلث فى قتل خطالم يغلاظ ستة وثلثان من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنى اللبون والحقا والجذاع وقال ابو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال احمد ان قتل عمدا فدية مسلم او خطا فنصفها (تنبيه) السامرة كاليهودى والصابئة كالنصرانى إن لم يكفرهما اهل

ولا تغليظ هنا على الاصح وقضية الماتن ان القدم إنما يقول ذلك عند الفقد وهو كذلك خلافا لبعض الائمة (والجديد قيمتها) اى الابل بالغما بلغت يوم وجوب التسليم لحديث فيه ايضا رواة ابو داود والنسائى وابن ماجه ولا نها بدل متلف فتعنت قيمتها عندا عوازاها (بنقد بلده) اى بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه لو كان به ابل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم فان غلب فيه نقدان تخير الدافع ويجاب مستحق صبر الى وجودها (وان وجد بعض) من الواجب (اخذ) الموجود (وقيمة الباقي) من الغالب كما تقرر (والمرأة) الحرة (والخثى) المشكل (كنصف رجل نفسا وجرحا) واطرافا لجماعا فى نفس المرأة وقياسا فى غيرها ولان احكام الخثى مبنية على اليقين ويستثنى من اطرافه الحيلة فان فيها اقل الامر من دية المرأة والحكومة وكذا هذا كيره وشفراه على تفصيل مبسوط فيه فى الروضة وغيرها (ويهودى ونصرانى) له امان وتحمل منا كحته (ثلاث دية مسلم) نفسا وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهم به ولم ينكر مع انتشاره فكان

ولا يخفى بعد ذلك ومخالفته لمقتضى عبارة غيره كعبارة الروض وشرحه ويمكن جعل العطف المذكور من الوصف باعتبار وانه قيل فان بعدت بعدا أعظم فيه المؤنة وهو المضبوط بما ذكرنا فليتامل (قول الماتن والشرح بنقد بلده اى بغالب نقد محل النقد الخ) عبارة ابن عجلون فى التصحيح وتقوم الابل التى لو كانت موجودة وجب تسليمها فان لم يكن ثم ابل قوم من صنف اقرب البلاد اليهم والاصح اعتبار قيمة موضع الاعواز لو كانت فيه ابل اه ويفهم منه انه لو لم يكن يولد الجانى ابل لا فيما مضى ولا الان وكانت الابل موجودة فيما مضى باقرب البلاد اليها لكانت قد تمت قوم من صنف اقرب البلاد بقيمتها فان لم يكن وجد شئ من الابل باقرب البلاد ايضا فينبغى (١) لكن يشكل انه اى ابل تعتبر فليحرر (قوله بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه)

وفيه تاويل اورد الماوردى انه على النصف امان لا امان له فهدروا امان لا تحمل منا كفته فدينه كدية مجوسى (و مجوسى) له امان (ثلاثا عشر) و ثلاث خمس انما هو النسب فى اصطلاح اهل الحساب لا يثارهم الا خصر لافقهاه (٥٧ ع) فلا اعتراض دية (مسلم) وهى ستة ابرة

ولثلاث لقضاء عمره ايضا
كذا ذكر ولان للذى بالنسبة
للمجوسى خمس فضائل
كتاب ودين كان حقا وحل
ذبيحته ومنا كفته وتقريره
بالجزية وليس للمجوسى
منها الا اخرها فكان فيه
خمس دينه وهذه اخس
الديات (وكذا وثنى) اى
عابدون وهو الصنم من
حجر وغيره وقيل من غيره
فقط وكذا عابد نحو شمس
وزندى وغيرهم من (له
امان) منا نحو دخوله
رسولا للمجوسى ودية نساء
كل وخنائهم على النصف
من رجالهم ويراعى هنا
التغليظ وضده كالمرو المتولد
بين كتابى ونحو مجوسى
يلحق بالكتبانى ايا كان او
اما واستشكل بما مرفى
الحشى من اعتباره انى
لانه المتيقن ويحب بانه
لا موجب فيه يقينا بوجه
يلحقه بالرجل وهنا فيه
وجب يقينا يلحقه بالاشراف
ولا نظار لما فيه مما يلحقه
بالاخر لان الاول اقوى
بكون الولد يلحق باشراف
ابويه غالبا (والمذهب ان
من لم تبلغه دعوة) نبينا صلى
الله عليه وسلم الى (الاسلام
ان تمسك بدين لم يبدل
فدية) نفسه وغيره دية
(دينه) الذى هو نصرانية

ملتهموا ولا تكن لا كتاب له معنى (قول وفيه الخ) اى فى ذلك اتضاء (قول اثنين ثلاثا عشر مسلم) فقيه عند
التغليظ حقتان وجدعتان وخافتان وثلاثا خلفه وعند التخفيف بيروثك من كل سن معنى (قوله) وثلاث
خمس انما هو النسب مبتدا وخبر (قوله لافقهاه) فيه ما لا يخفى ولذا اقر المغنى الاعتراض فقال (تنبيه)
قوله ثلثا عشر اولى من ثلث خمس لان فى الثلاثين تكريرا وايضا افروا موافقا له ويطلب اهل الحساب له لكونه
اخصر اه (قوله ولان للذى) صوابه ولان لليهودى وللنصرانى رشيدى اى كذا به المغنى (قوله)
وهذه دية المجوسى (قوله اى عابدون) الى قوله واستشكل فى المغنى (قوله وغيره) كنجاس وحديد
معنى (قوله وزندى) وهو من لا يتحل دينا معنى (قوله للمجوسى) بدل من كذا فى المتن وفى الشرح
وقوله كما مر اى قيل قول المصنف والخطا الخ (قوله) وهنا وجب يقينا) وهو ولادة الاشراف سمع ش
(قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فقيه امور منها انه لا يخفى ان التبدل غير النسخ ومنها انه هل يكنى فى عدم
التبدل عدم تعديل الاصول فيه نظرو ولا يبعد الا كفء اخذ من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى
فى حل النكاح حيث وافقهم فى اصل دينهم وان خالفهم فى الفروع ومنها هل يشترط فى التبدل تعديل
لجميع ام لافيه نظار وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها هل يلحق بالتمسك بمالم يبدل التمسك بذلك الدين
مع اجتناب المبدل فيه نظرو ولا يبعد الا الحاق اخذ من نظيره فى حل نكاح الكتانيات ومنها ظاهر عبارتهم
اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه بنظيره فى النكاح فيعتبر تمسك اول
اصوله فليتأمل سم وعبارة ع ش ويحتمل ان المراد تمسك به من ينسب اليه قبل تبدله كما قيل بمثله
فى حل المناكحة والذبيحة اه (قول المتن فدية دينه) اى الدية التى نوجبها نحن فى اهل دينه لالدية التى
يوجبها دينه فى القتل كما قديتوهم اذلا عبرة بما يوجب دينهم سم (قوله لانه بذلك ثبت له نوع عصمة) اى
ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه امان منا رشيدى (قوله) ولا يتمسك بدين كذا (ك) بان تمسك بما يبدل من
دين اولم يتمسك بشئ بان لم تبلغه دعوة نبي اصلنا نهاية ومعنى انظر وجه هذا الحصر ولا كان محله اذا
بلغته دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه رشيدى (قوله) او جهل دينه (بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عنه
زيدادى (قوله) او واجبه) قد يشكل جهل الواجب مع معرفة دينه كاهو مقتضى هذا الصنيع الا لان

هل المراد بالمحل المذكور بلده او اقرب البلاد اليه حيث فرض فقدها منها بعد وجودها فيها وقديتو
الاول ان بلده هى الاصل ولا معنى لاعتبار غيرهما مع عدم وجود شئ فيه (قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فيه
امور منها انه لا يخفى ان التبدل غير النسخ وقد يغفل فيتوهم انه هو فيستشكل وجود هذا القسم اذ كل دين
ينسخ ببعثة نبينا عليه افضل الصلوة والسلام ويتكف تصويره من تمسك قبل البعثة وبقي اليها ومع ملاحظة
تغايرهما لا اشكال ومنها انه هل يكنى فى عدم التبدل عدم تعديل الاصول فيه نظار ولا يبعد الا كفء اخر
من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى فى حل النكاح حيث وافقهم فى اصل دينهم وان خالفهم
فى الفروع ومنها انه هل يشترط فى التبدل تعديل لجميع ام لافيه نظرو وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها انه هل
يلحق بالتمسك بمالم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظرو ولا يبعد الا الحاق اخذ من نظيره فى حل
نكاح الكتانيات ومنها ظاهر عبارتهم اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه
بنظيره من النكاح فيعتبر تمسك اول اصوله فليتأمل (قول المتن فدية دينه) اى الدية التى نوجبها نحن فى
اهل دينه لالدية التى يوجبها دينه فى القتل كما قديتوهم اذلا عبرة بما يوجب دينهم (قوله) او واجبه) قد
يستشكل جهل الواجب مع معرفة دينه كاهو مقتضى هذا الصنيع الا ان يصور بنحو ان يعلم انه نصرانى
ولا يعلم هل واجبه الثلث لانه من تحمل منا كفته او ثلث خمس لانه من لا تحمل منا كفته او ان يعلم انه نصرانى
ولا يعلم اذكر هو او انى لنحو ظلمة مع فقده بعد القتل (قوله) او شك هل بلغته (فرض هذا الترديد المشار اليه

(٥٨ - شروانى وابن قاسم - ثامن) او تمسك مثلا من ثلث دية او ثلث خمسها لانه بذلك ثبت

له نوع عصمة فالخالف بالمؤمن من اهل دينه (ولم لا) يتمسك بدين كذلك او جهل دينه او واجبه او شك هل بلغته دعوة نبي اول

العصمة اذ كل مولود يولد على الفطرة فقول الاذرعى الاشبه بالمذهب فى الاخيرة عدم الضمان مردود (فكمجوسى) فقيه دية مجوسى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفس من الجروح والاعضاء والمعاني تجب (فى موضحة الرأس) ومنه هنا فى نحو الوضوء العظم الذى خلفه أو اخر الاذن متصلا بها وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة (والوجه) ومنه هنا لاثم أيضا ماتحت المقبل من اللحيين وكان الفرق بين ما هنا واثم أن المدار هنا على الخطر أو الشرف كما يفهمه الفرق الآتى فى شرح قوله كجرح سائر البدن مع ما هو مقرر ان الرأس والوجه أشرف ما فى البدن وما جاور الخطر أو الشرف مثله واثم على ما رأس وعلا وعلى ما تقع به المواجهة وليس مجاورهما كذلك (لحر) أى من حر (مسلم) ذكر معصوم غير جنين (خمسة أبعرة) أن لم توجد قود أو عفى عنه على الارش وفى غيره بحسابه وضابطه أن فى موضحة كل وهاشيتيه بلا إيضاح ومنقلبه بدونهما نصف عشر ديته واقتصر

يصور بنحو ان يعلم انه نصرانى ولا يعلم هل واجبه الثلث لأنه بمن تحل منا كحته أو ثلث خمس لأنه بمن لا تحل منا كحته أو يعلم انه نصرانى ولا يعلم اذ كره أو اثنى لتحوظلة مع فقد بعد القتل سم (قوله على الاوجه فيهما) وفاقا للشيخ الاسلام والمغنى وخلافا فى الاخيرة للنهاية (قوله فقول الاذرعى الخ) وافقه النهاية كما مر آنفا (قول المتن فكمجوسى) قال الزركشى وعلى المذهب يجب فيمن تمسك الآن باليهودية أو النصرانية دية مجوسى لأنه لحقه التبديل اه اى إذا لم تحل منا كحتهم (تتمة) لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقتص من اسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمسك لان العصمة بالاسلام مغنى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفوس (قوله فى الديات) إلى قوله وكان الفرق فى المغنى إلا قوله متصلا إلى المتن (قوله والاعضاء) الأولى والاطراف كفى المغنى (قوله ومنه) اى الراس عرش (قوله فى نحو الوضوء) اى كالأحرام (قوله أو اخر الاذن) جمع آخر (قوله بها) اى الاذن (قوله وما انحدر الخ) اى العظم الذى انحدر الخ (قوله الى الرقبة) وهى مؤخر اصل العنق مختار عرش (قوله ومنه) أى الوجه (قوله لاثم) أى فى نحو الوضوء (قوله على الخطر) اى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه باو خلافا لما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه إنما يكون بالواو فالأولى اسقاط الالف (قوله واثم) اى والمدار فى نحو الوضوء (قوله على ما راس) من باب فتح عرش (قوله اى من حر) يحتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر فاللام بمعنى من وهو الذى فهمه سم على حج وعقبه بأنه لا حاجة اليه ويحتمل وهو الظاهر أن غرضه منه اثبات قيد آخر وهو أن الموضحة إنما توجب الخمسة أبعرة إذا صدرت من حر بخلاف ما إذا صدرت من عبد فانها إنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تنف الخمسة لم يكن للجنى عليه غير ما وقت به وهذا نظير ما قدمه الشارح كالشهاب ابن حجر فى موجب النفس أول الباب رشيدى (قوله ذكر) إلى قوله وما نازعة الملقنى فى المغنى الا قوله معصوم وإلى قوله ولودفع فى النهاية الا قوله كما يفهمه الى مع ما هو مقرر وقوله وما نازعة البلقنى إلى المتن (قوله غير جنين) وأما الجنين فإن اوضحه الجانى ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فقيه نصف عشر غرة وان انفصل ميتا بالايضاح فقيه غرة وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فقيه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنانية فقيه دية كاملة ولا تفرّد الموضحة هنا ولا فيما مر بارش لأنه تبين أن الجنانية على نفس الجنين عرش (قول المتن خمسة أبعرة) اى مثلية إذا كانت عمدا او شبهه جذعة ونصف وحقة ونصف وخلفتان مجرى عن الحلوى والمغنى (قوله وفى غيره) اى غير الحر المذكور عرش اى من المرأة أو الكتانى وغيرهما مغنى اى من الخنثى ونحو المجوسى (قوله بحسابه) اى فى موضحة الكتانى بغير وثلاثان وفى موضحة المجوسى ونحوه ثلث بغير معنى زاد الحلوى والحفى والحررة مسلمة بغير ان ونصف ولكتابية خمسة اسداس بغير ونحو هاسدس بغير اه (وضابطه) اى ما يجب فى الموضحة والهاشمة والمنقلة (قوله على الاول) يعنى الموضحة (قوله الصحيح) قضية صنيع النهاية والمغنى حيث قال الخبر فى الموضحة خمس من الأبل رواه الترمذى وحسنه اه ان الحديث حسن لم يبلغ

بقوله على الاوجه وقوله فقول الاذرعى الخ فى صورة الشك المذكور يقتضى انه لو تحقق انه لم تبلغه دعوة نبى جزم بأنه لا ضمان إذ لو كان حينئذ يضمن لم يكن للتردد حال الشك معنى لضمانه بكل حال على ذلك التقدير وهذا يقتضى امرين الأول تنقيح قول المصنف والمذهب ان لم تبلغه دعوة نبينا بما اذا بلغته دعوة غيره والثانى ان ما ذكره هنا على هذا الذى قررناه يخالف ما ذكره فى فصل الغنيمة من باب قسم النى والغنيمة مما حاصله ان لم تبلغه دعوة نبى مضمون مطلقا خلافا للاذرعى حيث قال وكذا من لم تبلغه الدعوة اصلا اى بالنسبة لنبينا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق أى المال الحاصل منه يرد عليه ككل حاصل من الذميين يرد اليهم والافهو كحرنى على ما قاله الاذرعى ويرده ما يأتى فى الديات من وجوب دية مجوسى فى قتله وهو صريح فى عصمته فالوجه أنه كالذى اه فان حاصل ذلك كاترى انه معصوم سواء تمسك بدين حق أو لا فليتأمل (فصل) فى الديات الواجبة (قوله فى المتن لحر) اى من حر اى حاجة اليه

وغيره يعلم بالقياس عليه اما غير الوجه والراس ففي موضحة الحكومة فقط (و) في (هاشمة مع ايضاح) ولو بسراية او نحوها كان هشم بلا ايضاح فاحتيج للشق لاجراج العظم او تقويمه ومنازعة البلقيني فيه غير متجهة (عشرة) (٤٥٩) رواء البيهقي والدارقطني عن زيد بن

ثابت وهو لا يكون الاعز

توقيف (و) في هاشمة (دوز)

اي الايضاح (خسة) لان

للموضحة من العشرة خمسة

فتعين الباقي للهاشمة ولو

وصلت هاشمة الوجنة القم

او موضحة قصبة الانف

الانف لزمه حكومة ايضا

(وقيل حكومة) لانه كسر

عظم بلا ايضاح (و) في

(منقلة) مسبوقة بهما (خسة

عشر) اجماعا (و) في (مامومة

ثلك الدية) لخبر صحيح

بهومثلها الدامغة فلا يزدادها

حكومة خلافا للداوردي

ويفرق بينهما وبين ما في خرق

الامعاء في الجائفة بان ذاك

زيادة على ما يحصل به مسمى

الجائفة فوجب لها ما يقابلها

وهنا لازيادة على مسمى

الدامغة حتى يجب له شيء

ولا عبرة بزيادته على مسمى

المأمومة لانفراؤها مع

استلزامها لها باسم خاص

بخلافها ثم (ولو اوضح)

واحد (فهشم آخر) في محله

ولو متراخيا او عكسه (ونقل

ثالث (وام رابع) والمجن

عليه كامل (فعلي كل من الثلاثة

خسة) ان لم توجب الموضحة

قودا او عني عنه على الارش

(و) على (الرابع تمام

الثالث) وهو ثمانية عشر

رتبة الصحيح فليراجع (قوله) وغيره يعلم (الخ) مبتدأ وخبر (قوله) اما غير الوجه (الخ) اي كالساق والعضد مغني (قوله) فيه اي في قوله او نحوها (الخ) قول المتن عشرة اي من ابعة وهي عشريدة السكامل بالحرية وغيرها مغني (قوله) رواء البيهقي (الي) قوله ولو لدفع في المغني الا قوله ويفرق لي المتن (قوله) ولو وصلت في اسناد الهشم للوجنة والايضاح للقصبة نظر ظاهر والانساب العكس ثم رايت عبارة المغني مانصه فلو وصلت الجراحة الى القم او داخل الانف بايضاح من الوجنة او بكسر قصبة الانف فارش موضحة في الاولى وارش

هاشمة في الثانية مع حكومة فيهما للنفو ذالى القم والانف لانهما جانية اخرى انتهت وهي سالمة بما ذكر سيد عمر (قوله) القم اي داخله رشيدى (قوله) لانه كسر عظم (الخ) اي فاشبه كسر سائر العظام مغني (قوله) مسبوقة بهما (عبارة) المغني مع ايضاح وهشم اه وهي اولى لما مر ان السبق ليس بشرط (قوله) ومثلها اي المامومة الدامغة اي فقها ثلك الدية فقط عش (قوله) فلا يزداد (الخ) اي حكومة لخرق غشاء الدماغ مغني (قوله) لها اي للدامغة (قوله) بينها اي الدامغة عش (قوله) بان ذاك زيادة (الخ) ينبغي ان يتأمل

فانه انما يتضح لو انبط الحكم فيما نحن فيه من الشارع صلى الله عليه وسلم بلفظ الدامغة ولم ينطبه وانما اثبتنا حكمها بالقياس على المامومة المنصوص عليها وكون العرب وضعت للمجاوز المامومة وخرق الخريضة اسم الدامغة ولم تضع للمجاوز الجائفة وخرق الامعاء اسما الذي هو محصل فرقه لا يصلح فارقا شرعا فليتأمل سيد عمر (قوله) لا تنفرا دها اي الدامغة وكان الاولى تذكير الضائر بارجاعها الى المسمى (قوله) لها اي المامومة (قوله) باسم خاص متعلق بانفرا دها رشيدى (قوله) بخلافها اي الزيادة ثم اي في خرق الامعاء في الجائفة (قوله) في محله اي الايضاح (قوله) ولو متراخيا (الخ) اي وليس تعقب الهشم

للايضاح بشرط وان اومه كلامه مغني (قوله) كامل اي ذكر حر مسلم مغني (قوله) المتن فعلى كل من الثلاثة خمسة (الخ) هذا كله اذا لم يمت بما ذكر فان مات منه وجبت ديتة عليهم بالسوية مغني (قوله) او عني عنه (الخ) والا فالواجب القصاص كما صرح به في المحرر حتى لو اراد القصاص في الموضحة واخذ الارش من الباقيين ممكن نص عليه في الام مغني (قوله) وثلك اي ثلك بغير (قوله) والا اي وان لم يذفق اي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كخرق آخر فعلى كل من قبل الدماغ ارش جرحه وعليه حكومة كما هو

ظاهر وصرح به في العباب سم عبارة الرشيدى والحاصل انه اذا ذنف بالفعل فعليه دية النفس قطعاً ويلزم كلامين قبل الدماغ ارش جرحه وان مات بالسراية فعليه دية النفس ايضا والصحيح انها تجب عليهم بالسوية اخماسا وإن لم يمت فعلى الدماغ حكومة اه (قوله) السابق الى قول المتن وهي جرح في المغني الا قوله واعتبار الحكومة الى المتن والى قول المتن كبطن في النهاية (قوله) السابق تفصيلا اي الخارصة والدامغة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق مغني (قوله) فيؤخذ بالواو قبل الخاء المعجمة كذا في النسخ ولعله تحريف من الكتبة وان صوابه بالف قبل الخاء فالضمير لعنق الباضعة وانه يو جد بجم فلهمة ونائب الفاعل ضمير

العمق ايضا ولفظ ثلك الواقع بعدهم الاول اقعد رشيدى عبارة المغني بان كان على راسه موضحة اذا قيس بها الباضعة مثلاً عرف ان المقطوع ثلك او نصف في عمق اللحم اه وهي ظاهرة (قوله) وما شك فيه اي بان علمت النسبة ثم نسبت فهو غير ما ياتي في المتن كانه عليه ابن قاسم في حواشي المنهج رشيدى (قوله) والاصح

(قوله) وفي هاشمة (الخ) عبارة الروض وان اوضحت او جرحت بشق او سرت اليه فحشر اه (قوله) ولو دفع خامس فان ذنف لزمه دية النفس اي ولزم كلامين قبله ارش جرحه (قوله) والا اي وان لم يذفق وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كخرق آخر فعلى كل من قبل الدماغ ارش جرحه وعليه حكومة كما هو ظاهر وصرح به في العباب فقال ولو خرق خامس خريضة الدماغ لزمته حكومة اه

بغير او ثلك ولو دفع خامس فان ذنف لزمه دية النفس والا وجبت ديتها اخماسا عليهم بالسوية وتوزال النظر لتلك الجراحات (والشجاج قبل الموضحة) السابق تفصيلا (ان عرفت نسبتها منها) بان تكون ثم موضحة فيقاس عمق الباضعة مثلاً فيوجد ثلك عمق الموضحة (وجب قسط من ارشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال وما شك فيه يعمل فيه بالتقنين

والاصح في الروضة انه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب اكثرهما فان استويا تخير واعتبار الحكومة أولى لانها الاصل فيما لا مقدرة له (والا) تعرف نسبتها منها (الحكومة لا تبلغ ارش موضحة كجرح سائر البدن) ولو بنحو إيضاح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط لانه لم يرد هنا توقيف ولأن ما في الرأس والوجه أشد خفا وشيئا فبين نعم يستثنى من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة تلك دية) لصاحبها الخبر صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد (ينفذ إلى جوف) (٤٦٠) باطن يحيل للغذاء أو الدواء أو طريق للحيل (كبطن وصدور وغرة نحر) ويردد النظر

فما نزل عن مخرج الحاء المهمة إلى هذه الثغرة هل هو من الطريق لانهم عدوه جوفاني نحو الصوم أولا لا اختلاف الجوف هنا وثم كل محتمل والقياس الثاني لانه كباطن الاحليل ثم رايت الروضة ذكرت ان الواصل إلى الحلق جائفة وإلى الثغرة كذلك وهو يرجح الاول وعليه يفرق بينه وبين باطن الذكر بان هذا طريق حسي للجوف ولا كذلك ذلك (وجبين) عدل اليه عن قول اصله جنبين أي ثنية جنب العلم بهما ما ذكر معهما بخلافه فان كون نفوذ جرحه لباطن الدماغ جائفة بما يخفى وزعم ان هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة ممنوع وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هنا ان الواصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة (وخاصرة) وورك كما باصله ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدبر أي كداخلها وكذا لو أدخل دبره شيئا غرق به حاجز في الباطن كما يأتي

عبارة المغني هذا ما جرى عليه المصنف تبعا للحرر والذى في الروضة وأصلها عن الاصحاب وجوب الاكثر من الحكومة والقسط من الموضحة اه (قوله) والاصح في الروضة انه يعتبر الخ جرى عليه المنهج والروض وشرحه اه (قوله مع ذلك) أي القسط (قوله) ويجب اكثرهما أي القسط والحكومة (قوله) لا تبلغ ارش موضحة) ليس قيد في المشبه به الواقع بعده في المتن كما لا يخفى وإن اقتضاه السياق رشدي وعش (قوله ففيه) أي في جرح سائر البدن (قوله هنا) أي في جرح سائر البدن وقوله توقيف أي دليل مغني (قوله فيز) أي ما فيها عما في غيرهما (قوله من ذلك) أي من جرح سائر البدن (قول المتن وفي جائفة) أي وإن صغرت مغني (قوله لصاحبها) نعت دية والضير للجائفة (قوله فيه) أي في وجوب تلك دية في جائفة (قوله ولو بغير حديد) أي كخشبة مغني (قوله باطن) صفة جوف رشدي ويحتمل انه تفسير له (قول المتن كبطن الخ) أي كداخلها مغني (قول المتن وثغرة الخ) بضم المثناة وغين معجمة ساكنة وهي نفرة بين الترقوتين مغني (قوله بينه) أي الحلق (قوله ذاك) أي باطن الذكر (قول المتن وجبين) أي داخله بموحدة بعد جيم وهو احد جانبي الجبهة مغني (قوله عدل اليه) إلى قوله وزعم في المغني وإلى قول المتن ولا يختلف في النهاية (قوله بما ذكر الخ) أي من التمثيل بالبطن مغني (قوله إن هذه) أي الشجعة النافذة لباطن الدماغ (قوله بتصريحهم الخ) عبارة المحرر وفي الجائفة تلك الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوف كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ اه سم (قول المتن وخاصرة) من الخصر وهو وسط الانسان مغني (قوله ومثانة) وهي تجمع البول عش (قوله كداخلها) أي البطن وما بعده رشدي (قوله وكذا لو أدخل الخ) أي ففيه تلك الدية عش (قوله وترد) أي الطعنة الخارجة من الطرف الآخر (قوله على المتن) أي على جميع تعريفه للجائفة (قوله وليس في محله الخ) ولك ان تقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي لان المصنف قال ينفذ إلى جوف وهذه نافذة من جوف لاليه إلا بالنظر لصورتها بعد قتل رشدي (قوله بذلك) أي قوله ولو نفذت في بطن وخرجت الخ (قوله قريبا) أي في قوله ولو نفذت من بطن الخ (قوله فان خرقت الخ) وإن حزت بسكين من كتف وغذا إلى البطن فاجافه فواجهه ارش جائفة وحكومة لجراحة الكتف أو الفخذ مغني وروض مع الاسنى (قوله أولذعت) إلى قوله وكان الفرق في المغني إلا قوله ونفذ (قوله أولذعت) أي جائفة نحو البطن (قوله ففيه) أي الخرق والذع والكسر (قوله مع ذلك) أي تلك الدية مغني (قوله كسر هاله) أي كسر الجائفة للضلع لنفوذها منه أي الجائفة من الضلع مغني (قوله وخرج بالباطن المذكور داخل فم الخ) أي ففيها حكومة فقط عش (قوله داخل فم وانف وعين) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن وقوله ونفذ ذكر

(قوله) ولو بنحو إيضاح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط الخ) كما قال في الروض ويقتص فيها أي في الموضحة في البدن (قوله ليس فيها جائفة) انظر مع ما في الهاشم عن المحرر إلا ان براد جائفة محضة أي مجردة عن المأمومة والدماغ فليتامل (قوله مخصوص بتصريحهم هنا ان الواصل لجوف الدماغ الخ) انظر به يتميز هذا الواصل عن المأمومة والدماغ إلا ان يصور بما لا يوصل للخريطة أو يقال تسمى مأمومة وجائفة ثم رايت عبارة المحرر صريحة في هذا فانه قال في الجائفة تلك الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوفه كالمأمومة الواصلة إلى الدماغ (قوله وكذا لو أدخل دبره) كذا شمر (قوله غرق به حاجز) سياقي بهامش الصفحة الآتية عن مختصر الكفاية تفسير الحاجز بغشاوة المعدة أو الحشوة وهو يفيد ان خرق الحشوة جائفة على

ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فجائفتان قيل وترد على المتن لان الثانية خارجة لا واصله للجوف خارج وليس في محله لان المتن لم يعبر بواصله بل بنافذته وهي تسمى نافذة بل واصله كما لا يخفى على انه سيصرح بذلك قريبا فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء أو لذعت كذا أو طحالا أو كسرت جائفة الجنب الضلع ففيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسر هاله لنفوذها منه على الاوجه لاتحاد المحل وخرج بالباطن المذكور داخل فم وانف وعين ونفذ وذكر وكان الفرق بين داخل الورك

خارج بقوله يحيل الخ أو طريق للمحيل رشيدى (قوله وهو) اى الورك (قوله من الالية) بيان لمحل القعود (قوله وهو أعلى الورك) اى من جهة الساق فالقعد ما بين الساق والورك كما فى حاشية الزياى رشيدى (قوله ان الاول مجوف) ينبغى ان يتأمل فان التشريح الذى مستنده الحس قد لا يساعده سيد عمر (قوله ولا كذلك الثانى) اى داخل الفخذ يرده عليه انه حيث يخرج بالجوف لا بالباطل المذكور (قول المتن ولا يختلف أرش موضحة بكذا) (تنبيه) لا يتقيد ذلك بالموضحة بل الجائفة كذلك حتى لو غرز فيه ابرة فوصلت الى الجوف فهى جائفة معنى (قوله وصغرها) الى قوله وان كانتا عمد فى النهاية (قوله وخفائها) اى بالشعر معنى (قوله والاولى اولى) اى لخلوه عن السكرار (قول المتن وأحدهما) اى لحم فقط او جلد فقط معنى (قوله ما لم يتا كل) الى قوله وان كانتا عمد فى المعنى (قوله ما لم يتا كل الخ) أى وان وجد واحد مما ذكر عاد الارشان الى واحد على الاصح وكان كالمو اوضح فى الابتداء موضحة واسعة معنى وعش (قوله أوزيله) كان حقه الجزم (قوله أو يخرقه الخ) عبارة الاسنى والمعنى ولو ادخل الحديد ونفذها من احدهما الى الاخرى فى الداخل ثم سلها فى تعدد الموضحة وجهان اقربهما عدم التعدد اه (قوله فى الباطن دون الظاهر) أى أو عكسه كالمعنى فى المتن رشيدى (قوله قبل الاندمال) راجع لى أكل وما عطف عليه عش (قوله وان كانتا عمد الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول وان كانتا عمد او الازالة خطأ فعليه ارش ناك كاصرح بترجيحه كلام الرافعى واعتمده الزركشى وهو المعتمد وان وقع فى الروضة الاتحاد (قوله وان كانتا الخ) غاية للسنى للسنى (قوله وان اعترض) اى ما فى الروضة (قوله لانه قد يغتفر فى الدوام) اى كالازالة خطأ بعد الموضحتين عمد او قوله ما لا يغتفر فى الابتداء كمسئلة الانقسام الآتية آنفا (قوله وذلك) راجع لما فى المتن (قوله فيما اذا وجد) أى اللحم والجلد (قوله لانها الخ) علة لقوله دون ما اذا الخ والضمير للجناية (قوله الذى لمح الضعيف) اى المذكور فى المتن (قوله وان زادت) اى اروش الموضحات (قوله أو شبه عمد) الى قوله ولو قطع ظاهر فى النهاية الا قوله وان لم تتحد الى المتن والى قوله وقد يشك فى المعنى الا قوله المذكور وقوله وفيهما تكلف (قوله أو شبه عمد) اى او قصاصا وعدوانا (تنبيه) نصب عمد او خطأ اما على نزع الخافض او على المفعول المطلق نيابة عن المصدر اى موضحة عمد او خطأ معنى (قول المتن او شملت راسا ووجها) قديومهم هذا شمول الموضحة لكل من الرأس والوجه مع انه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو اوضح

احد الوجهين وقد يخالف قول الشارح فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء ففيها مع ذلك حكومة الا ان تمحض كون خرق الحشوة مثلا جائفة بما اذا كان الوصول من منفذ موجود كالدبر بخلاف ما اذا كان تابعاً لا يجاف ويناسب ذلك قوله الآتى او كثرت جائفة الجنب الضلع الخ (قوله ما لم يتا كل الحاجز) فى مختصر الكفاية لابن النقيب ما نصه فرع لو اوضحه كل واحد موضحة ثم تا كل الحاجز بينهما عادت الى واحدة ولزم كلا منهما نصف ارشها ولو رفع احدهما الحاجز فعليه نصف ارش موضحة وعلى الآخر ارش موضحة كاملة اه وقوله ولزم كلا نصف ارشها قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المسطر فى الحاشية الآتية خلافاً وهو ارش كامل على كل منهما وقوله فعليه نصف ارش موضحة قياس اعتماد شيخنا المذكور خلافاً وهو ان عليه ارشاً كاملاً بل قديقال القياس ان عليه ارشاً كاملاً لانه برفع الحاجز وسع موضحة الاخر كما بيناه فى الحاشية الاخرى السفلى واعلم ان هذه غير المذكورة فى تلك الحاشية عن شرح الارشاد كالروض وعبر بقوله ولو رفع احد الجانبين الخ لان صورة تلك انهما اشتركا فى كل من الموضحتين وعليه بيننا كلامنا وبدل عليه قولهم اتحدت فى حقه لانه يفهم انها كانت متعددة فى حقه قبل ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كانت الصورة ما ذكر فليتأمل اه (قوله او يخرقه فى الباطن الخ) عبارة شرح الروض ولو اوضح موضعين ثم ادخل الحديد ونفذها من احدهما الى الاخرى فى الداخل ثم سلها فى تعدد الموضحة وجهان فى الاصل بل لا ترجيح اقربهما عدم التعدد اه (قوله كارجحه فى الروضة) والذى صرح بترجيحه كلام الرافعى واعتمده الزركشى وهو المعتمد ان عليه ارشاً ثالثاً ش م ر (قوله وان اعترض) المعترض عليه م

بعض الرأس وبعض الوجه معنى (قوله لا اختلاف الحكم) أى فى صورة الانقسام وقوله أو المحل أى فى صورة الشمول (قوله فى الأخيرة) أى فى الشمول للرأس والقفا قول المتن ولو وسع موضحته) أى قبل الاندمال عش (قوله وإن لم يتحد) أى التوسع مع الإيضاح سم (قوله وإن لم يتحد عمداً الخ) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله أو وسعها غيره الخ) (فرع) لو اشترك اثنان فى موضحة وعنى على مال هل يلزم كل واحد أن يرفع رأسه أو عليها أرش واحد كما لو اشتركا فى قتل النفس فإن عليهما دية واحدة وجهان أو جهما الأول كما جرى عليه صاحب الأنوار ويتفرع على ذلك ما لو أوضحا موضعين مشتركين فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تتحد فى حقه فإن قلنا بالتعدد فعلى الرفع أرش كامل وعلى غيره أرشاً وإن قلنا بعدمه لزم الرفع نصف أرش ولزم صاحبه أرش كامل وجرى على هذا ابن المقرئ معنى وقوله كما جرى عليه صاحب الأنوار قال سم اعتمده شيخنا الشهاب الرملى اخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع أرش كامل الخ لا يخفى أن هذا قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم اهـ وقوله اعتمده شيخنا الخ تقدم فى باب كيفية القصاص اعتماداً للنهاية أياه والشارح خلافه اهـ (قول المتن فثنتان) نعم لو كان الموسع مأموراً للوضح أو كان غير مريض فالأوجه عدم التعدد لأنه كالألة وإن لم يصرحوا به هنا معنى (قوله مطلقاً) أى اتحد عمداً مثلاً أم لا عش (قوله ونقل الخ) عبارة المعنى (تنبيه) قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أى وسعها غيره وهو ما فى المحرر ونقل الخ (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح فإى تكلف فيه فضلاً على ظهوره سم وعش (قوله على حذف مضاف الخ) أى وإعطاء إعرابه للمضاف إليه كقوله تعالى وأسأل القرية أى أهلها معنى يعنى لا تكلف فيه (قوله صورة) أى كما فى الإيجاب بموضعين وحكماى كما فى الأقسام ومحلاً كما فى الشمول لكن فى تصويره هنا تامل ولعله لهذا ترك فى التفريع الآتى وقوله وفاعلاً أى كما فى التوسيع (قوله وغير ذلك) أى كرفع الحاجز بين الجائفتين معنى (قوله مالم يرفع الحاجز الخ) قيد فى قوله بينهما لحم وجلد خاصة كالممصر أنفاً رشيدى (قوله أو يتأكل الخ) أى فتكون حينئذ واحدة عش (قوله إلا أن كان من الظاهر والباطن) أى بخلاف الموضحة فى ذلك فلو أدخل سكيناً فى جائفة غيره ولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويعزرو إن زاد فى غورها كان قد ظهر عضو

لاختلاف الحكم أو المحل بخلاف شمولها وجهاً ووجهة أو رأساً وقفاً فواحدة لكن مع حكومة فى الأخيرة (وقيل موضحة) لاتحاد الصورة ولأن الرأس والوجه محل للإيضاح فيها كحل واحد (ولو وسع موضحته) وإن لم يتحد عمداً مثلاً نظير ما سر عن الروضة (فواحدة على الصحيح) كما لو أتى بها ابتداء كذلك (أو وسعها) غيره فثنتان) مطلقاً لأن فعله لا يبنى على فعل غيره ونقل عن خطه جر غير عطفاً على الضمير المضاف إليه موضحة ونصبها على حذف مضاف هو موضحة وفيها تكلف ظاهر (والجائفة كموضحة فى التعدد) المذكور وعدمه صورة وحكماً ومحلاً وفاعلاً وغير ذلك فلو أجافه بمحلين بينهما لحم وجلد وانقسمت عمداً وخطاً فجائفتان مالم يرفع الحاجز أو يتأكل كل قبل الاندمال نعم لا تجب دية جائفة على موسع جائفة غيره إلا أن كان من الظاهر والباطن

(قوله وإن لم يتحد) أى التوسع مع الإيضاح (قوله أو وسعها غيره فثنتان) قال فى شرح الإرشاد فيما لو أوضحا أو أضافا معاً انهما لا يلزمهما إلا لأرش واحد قال كما قطع به البغوى والمأوردى وصوبه البلقينى وعليه يدل قول الروضة لو أوضحه رجلان فتأكل الحاجز بين موضعيهما عاداً إلى واحدة وما وقع فيها فى محل آخر عن البغوى بما يخالف هذا سهواً لخالفته لما فى أصلها من صواب النقل عنه اهـ وقوله لا يلزمهما إلا لأرش واحد اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلافه وهو وجوب أرشين على كل منهما أرش كامل أخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقضية هذا تفريع مسئلة تأكل الحاجز المذكورة عن الروضة على ضعيف ثم قال فى شرح الإرشاد لو رفع أحد الجائنين الحاجز اتحدت فى حقه فعليه نصف أرش وعلى صاحبه أرش كامل اهـ وهكذا فى الروض ولا يخفى أن قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم أن على الرفع أرشاً كاملاً كما لو اشتركا فى واحدة ابتداء بل لقائل أن يقول القياس أن عليه أرشين واحد لمشاركتة فى الإيضاح وآخر لأنه موسع موضحة الغير لأن الرفع يتوسع الإيضاح المنسوب إلى صاحبه وقد ينظر فى قولهم وعلى صاحبه أرش كامل بل الوجه أن عليه أرشين لبقاء التعدد فى حقه إذ لم يصدر منه ما يقتضى الاتحاد ولعل ما قالوه مبنى على ما تقدم عن البغوى أما على اعتماد شيخنا السابق فيعتين أن عليه أرشين كما يفهم ذلك قولهم اتحدت فى حقه فإن مفهومه التعدد فى حق صاحبه وإيجاب أرش واحد مع التعدد أى نصف أرش لكل واحدة مبنى على قول البغوى السابق وحينئذ فقياس ذلك وجوب ثلاثة أرش على الرفع لأنه موضع وموسع لموضحة الغير وغاية ما يعتد به عن الغائب النظر إلى التوسع أنه وقع تبعاً فلم يلتفت إليه وفيه نظر سم (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح

والا فحكومة ولو قطع ظاهر افي جانب وباطن افي آخر وكلما جئنا فاعرفنا ان الا فقسطه بان ينظر في ثخانة اللحم والجلد ويقسط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكل ايجاب الحكومة او لا والقسط آخر او يفرق (٤٦٣) بان الجائفة مركبة من خرق اللحم

والجلد معا غالبا وهما وجد قطع في كل فوزع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فانه لم يوجد الا احدهما وهو لا يمكن ان يحصل به مسماها فاعتبرت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بان ما قبلها له اسما مخصوصة كما مر فقيه الحكومة أو الاكثر على الخلاف السابق وما هنا ليس كذلك ولو ادخل دبره ما خرق به حاجز افي الباطن كان جائفة على الوجه الذي اقتضاه ما مر في الموضحة ان خرق الباطن معتد به حتى يرجع الموضحين إلى موضحة واحدة وبهذا يندفع ما لبعضهم هنا فقامله (ولو نفذت من بطن وخرجت من ظهر فجائفتان في الاصح) كما قضى به أبو بكر رضي الله عنه اعتبار اللخارجة بالداخله (ولو اوصل جوفه سنانه طر فان) يعني طعنه به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سليم (فثنتان) فان خرجا من ظهره فاربع كما علم ذلك كله من قوله كوضحة في التعدد (ولا يسقط الارش بالتحام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الفات والام

باطن كالكب دفرز السكين فيه فعليه الحكومة معني (قوله والا) اي بان قطع شيئا من الظاهر دون الباطن أو بالعكس معني وروض (قوله وكلما جئنا) اي بان يقطع نصف الظاهر من جانب معني واسني (قوله فارشا) اي فعليه ارش جائفة (قوله والا) اي وإن لم يكلاها (قوله فقسطه) اي قسط ارش الجائفة (قوله ويقسط) اي ارش الجناية معني واسني (قوله ايجاب الحكومة او لا) اي في قوله والا فحكومة وقوله والقسط ثانيا اي في قوله والا فقسطه (قوله ويفرق) اي بين الاول والثاني (قوله غالبا) لعله احتراز عن نحو قوله الآتي ولو ادخل دبره الخ (قوله وهنا) اي في الثاني وقوله ثم اي في الاول (قوله لوجود ما يحصل به الخ) اي لو كمل القطعان جائفة سم (قوله بهذا التفصيل) اي قوله نعم الخ (قوله ويفرق الخ) هذا صريح المعني وقضية صنيغ النهاية (قوله بان ما قبلها) اي ما قبل الموضحة من الشجاج الخمس (قوله فقيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله او لا اكثر اي من القسط والحكومة على المعتد المصحح في الروضة (قوله على الخلاف السابق) اي انفا في الشجاج التي قبل الموضحة (قوله ولو ادخل دبره) إلى قول المتن فثنتان في النهاية الا قوله وهذا إلى المتن (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية والمعني (قوله ان خرق الخ) بيان لما مر (قوله حتى يرجع) اي يرد خرق الباطن (قول المتن ولو نفذت) اي طعنه طعنة نفذت معني (قول المتن من بطن الخ) او عكسه او نفذت من جنب وخرجت من جنب (تنبيه) المراد بالبطن والظهر حقيقة تهما الاكل باطن وظاهر لما مر في الفهم والذكر وغيرهما معني (قول المتن فجائفتان) وينبغي اخذ ما من قوله السابق فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء الخ وجوب الحكومة ايضا ان خرقت الامعاء سموع ش (قوله كما قضى به أبو بكر الخ) اي وعمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما فكان اجماعا كما نقله ابن المنذر معني (قوله يعني طعنه به) وإلا فالمتن صادق بما إذا ادخله من منفذ او جائفة مفتوحة قبل رشيدى ومعني اي مع ان هذا لا يسمى الحاقا (قوله والحاجز) إلى قوله والتصادق اذن في المعني (قوله كما علم ذلك كله) اي قول المتن ولو اوصل الخ وقول الشارح فان خرجا الخ (قوله لانه الخ) عبارة المعني لان مبنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد وسواء ابقى شين ام لا اه (قوله في مقابلة الجزء الخ) فوات الجزء ليس بلازم سم على حج اي لانه لا يلزم من الايجاف ازالة الجزء بل قد يحصل بمجرد الخرق بنحو ابرة ع ش (قوله ولا فود وارش) اعطف على الارش اي ولا يسقط قود الخ (قوله بعد لسان) اي بنياته بعد قطعه معني (قوله والتصاق) عطف على عود لسان وهو إلى قوله والسن قد منما مثله عن المعني والاسني في باب كيفية القصاص باوضح من هذا راجعا (قوله بخلاف معلقة الخ) اي فانها لا يجب قلعهما معني (قوله التصقت) اي الاذن المعلقة (قوله وذلك) اي وجوب قلعه المبانة (قوله معها) اي المبانة (قوله بلا حاجة لمحله) الجار ان متعلقان بعاد (قوله لم يلحق الخ) اي ذلك الدم (قوله في غير ذلك) اي كالمعلقة بجلدها ونحوها (قوله بخلاف عود المعاني) راجع للمتن

ولا تسكلف فيه فضلا عن ظهوره (قوله ويفرق بان الجائفة مركبة) وقد يحمل ما تقدم على ما إذا لم يعرف القسط وما فرقه فقيه ما فيه (قوله ما يحصل به) اي لو كمل القطع في كل (قوله ولو ادخل دبره) عبارة مختصر الكفاية لان النقيب مانصه ولو ادخل خشية او حديدة في حلقه إلى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير إلا ان يخذش شيئا في الجوف فتجب حكومة ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من حلقه او دبره جزءا من غشاوة المعدة او الحشوة في كونها جائفة وجهان اما لو دعت كبده وطحاله لزمته تلك الدية وحكومة اه وبه يتضح صورة مسألة الوجين فان بعض الضعفة غلط في فهمها فليعرف (قوله فجائفتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق نحو الامعاء هل يجب ايضا حكومة بخرقها اخذ ما من قوله السابق فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء ينبغي الوجوب (قوله لانه في مقابلة الجزء الفات) فوات جزء ليس بلازم (قوله

الحاصل ولا فود وارش يعود لسان لانه محض نعمة جديدة والتصاق اذن بعد ابانة جميعها ويجب قلعهما اي حيث لم يخش مبيح تيمم كما هو ظاهر بخلاف معلقة بجلدة التصقت وذلك لان الدم وان قل لما انفصل معها ثم عاد بعد انفصالها عن البدن بالكلية بلا حاجة لمحله الذي صار ظاهرا على وجه يدوم لم يلحق بالمعفو عنه في غير ذلك لان هذا الخش بخلاف عود المعاني لان به يتبين

ولقول الشارح ولا قود الخ (قوله لا خلل) أى لازوال (قوله سبق) أى قيل باب كيفية القصاص حيث
فسر قول المصنف ولم يبينه بقوله بان صار مملقا بجلدة الخ سم (قوله حتى يجب فيه القود الخ) فلو اخذ كمال
الدية فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع الماخوذ والافتصار على الحكومة أو اقتصص فالتصقت وثبتت دون
اذن الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني أو لا فيه نظر فليراجع سم (قوله ولا ينافيه ما تقرر الخ)
أى بقوله بخلاف معلقة بجلدة الخ والمنافاة المنفية منشأ توهمها ان عدم وجوب قلعها يتوهم منه انه ليس لها
حكم المبانة سم (قوله لانها) أى المخالفة المقررة (قوله لعدم وجوب ازالتها) أى بعد التصاقها (قوله لانها
لم تصر الخ) علة لعدم وجوب الازالة (قوله فلاننى فيها) أى حيث قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هى بها سم
(قوله بخلاف التصاق ما بقى الخ) عبارة غيره واما التصاقها وقطعها ثانياً قبل الابانة فيسقط القصاص والدية
عن الاول ويوجبها على الثانى والمجنى عليه حكومة على الجاني أو لا سم (قوله على الاول) أى الجاني أو لا
(قوله على الثانى) أى قاطعها بعد التصاقها سم (قوله نعم لو قلعها الخ) هذا الاستدراك مع الفرق الاقنى
انما يحتاج اليه على تفرقة المتقدمة بين الاذن المبانة والاذن المعلقة بجلدة واما على ما اقتضاه كلام الروضة
وغيرها هنا فلا يحتاج اليه ولهذا اطلق في الروضة تشبيه السن بالاذن وكذا في الروض ولم يتعقبه شارحه
فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله نعم لو قلعها الخ عبارة الروض وشرحه وان تعلقت بعرق فاعادها

ان لا خلل (تنبيه) سبق ان
للمعلق بجلدة حكم المبان
حتى يجب فيه القود أو كمال
الدية ولا ينافيه ما تقرر في
الاذن المعلقة بجلدة لانها
بالنسبة لعدم وجوب ازالتها
لا غير لانها لم تصر اجنبية
عن البدن بالكلية أما بالنسبة
للقود أو الدية فلا شئ فيها
بخلاف التصاق ما بقى منها غير
الجلدة فانه يوجب حكومة
على الاول وقوداً أو دية على
الثانى والسن كالاذن فيما
تقرر نعم لو قلعها فتعلقت
بعرق ثم أعادها وثبتت
وجب فيها حكومة لادية
لعدم اباتتها ويفرق بينها
وبين الاذن المعلقة بجلدة
فان فيها الدية كما تقرر بان
عرق السن من اجزائها
التي بها نباتها فلم يتحقق
انفصالها بخلاف الجلدة

تنبيه سبق ان للمعلق بجلدة حكم المبان) كان مراده ان ذلك سبق في قول المصنف قبل باب كيفية القصاص أو
قطع بعض مارن أو اذن ولم يبينه وجب القصاص في الاصح فانه فسر قوله ولم يبينه بقوله بان صار معلقاً بجلدة اه
وقوله ولا ينافيه ما تقرر الخ أى بقوله بخلاف معلقة بجلدة التصقت والمنافاة المتوهمه منشأ توهمها ان عدم
قلعها يتوهم منه انه ليس لها حكم المبان (قوله في التنبيه حتى يجب فيه القود أو كمال الدية) فلو اخذ كمال الدية
فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع الماخوذ والافتصار على الحكومة أو اقتصص فالتصقت وثبتت دون اذن
الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني أو لا فيه نظر فليراجع (قوله حتى يجب فيه القود) قال فيما سبق
واذا اقتصص في المعلق بجلدة قطع من الجاني اليها ثم يسئل اهل الخبرة في الاصلح من ابقاء أو ترك اه (قوله) اما
بالنسبة للقود والدية) أى قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هى بها (قوله بخلاف التصاق الخ) في شرحه
للا رشاد مانصه اما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة وان لم تنطبق معلقة بالجلدة فانه يسقط القصاص
والدية عن الاول كما اقتضاه كلام الشيخين لان بقاءه متماسكاً ببعض البدن يقتضى بان القضاء اقرب الى عوده
لحكمه الاول من الصاق المبان بالكلية ويوجبها على الثانى لذلك أيضاً وللمجنى عليه حكومة على الجاني
أو لا كالا قضاء اذا اندمل تسقط الدية وتجب الحكومة ويفرق بينه وبين نحو موضحة اندملت بان الاسم لم
يزل بالاندمال بخلافه هنا فاندفع قول الشارح هو الجورجى وهذا اولى من الموضحة بعدم السقوط اه وفي
شرح البهجة ما يوافقه (قوله فانه يوجب حكومة على الاول الخ) عبارة الروض في باب قصاص الاطراف
فرع التصاق الاذن بعد الابانة لا يسقط القصاص والدية ولا يوجبها أى ما ذكر من القصاص والدية قطعها
مرة ثانية واما اى واما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة فبالعكس أى فيسقط القصاص والدية عن الاول
ويوجبها على الثانى اه وقوله نعم لو قلعها فتعلقت بعرق الخ عبارة الروض وشرحه في هذا الباب وان قلعها
فتعلقت بعرق فاعادها عبارة الاصل ثم عادت وثبتت فحكومة تزمه لادية لانها انما تجب بالابانة ولم توجد اه
اذا علمت ذلك علمت استواء الاذن والسن في انه اذا لم يبينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بجلدة والسن
معلقة بعرق ثم ثبتا لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحينئذ يشكل ما ذكره الشارح من الاستدراك
والفرق بقوله نعم الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرر يقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثانى
والكلام بالنسبة للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذى هو المراد
في هذا الاستدراك فليتأمل فان اراد بقوله فان فيها الدية كما تقرر نظير ما استدركه في السن لقوله
ثم عادت وثبتت فليتأمل (قوله وقوداً أو دية على الثانى) أى قاطعها بعد التصاقها

(والمذهب ان في قطع او قلع (الاذنين دية) كدية نفس المجنى عليه وكذا في كل ما ياتي (لاحكومة) لخبر فيه (و) في (بعض) ويصح رفعه منهما او من احدهما (بقسطه) ففي واحدة نصف دية وفي بعضها بنسبته اليها بالمساحة (ولو ايبسها) بالجناية (فدية) فيها لا بطلان منفعتها المقصودة من دفع الهوام لزوال الاحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع (٢٦٥) دخول الماء وهما مقصودان ايضا ويرد بان الاولى اقوى وأكد

عبارة الاصل ثم عادت ونبتت فحكومة تلزمه لادية لانها انما تجب بالا بان لم توجداه اذا علمت ذلك علمت استواء الاذن والسن في انه اذا لم ينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بمقدرة والسن معلقة بعرق ثم نبتا لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحينئذ يشكل ما ذكره الشارح من الاستدراك والفرق بقوله نعم الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرر ويقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذي هو المراد في هذا الاستدراك فليتأمل فان اراد بقوله فان فيه الدية كما تقرر ما اذا لم تنبت لم يكن نظير ما استدرك في السن لقوله ثم عادت ونبتت فليتأمل سيد عمر (قول المتن والمذهب) شروع في امانة الطرف ومقدار البدل من الاعضاء ستة عشر عضوا وانا اسردها لك اذن عين جفن انف شفة لسان سن لحمي يد رجل حلة ذكر اثنيان اليان شفران جلد ثم ما وجد فيه الدية منها وهو ثنائي كالدين ففي الواحد منه نصفها او ثلثي كالانف ثلثها او رابعي كالاجفان فربعها ولا زيادة على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لان ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه معنى (قوله في قطع او قلع) الى قوله قيل قضية في المعنى الا قوله ومنع دخول الماء وقوله اذ لا يتبع الى المتن وإلى قوله وينافيه في الافة في النهاية (قول المتن دية) اي سواء كان صاحبها سميا او اصم نهايتم معنى (قوله كدية نفس المجنى عليه) وهي مختلفة كما تقدم ع ش (قوله وكذا) عبارة المعنى تنبيه المراد بالدية هنا وفيما ياتي من نظائره دية من جنس عليه اه (قوله ويصح رفعه) اقتصر عليه المعنى وبعض بالرفع من الاذنين فقسطه اي المقطوع ويقدر بالمساحة (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو قطع احدهما وما لو قطع البعض من احدهما اه (قوله منها الخ) صفة بعض (قوله او من احدهما) الاولى التانيث بنسبته اي البعض المقطوع اليها اي الاذن (قوله بالمساحة) بان تعرف نسبة المقطوع من الباقي بالمساحة اذ لا طريق لعرقها سواها فان كان نصفها مثلا قطع من اذن الجاني نصفها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مر في الموضحة فانها توصل فيه الى معرفة مقدار الجرح من كونه قيراطا او قيراطين مثلا ليوضح من الجاني مقدارها وهذا ظاهر وان توقف الشيخ فيه رشدي (قوله بالجناية) اي عليها بحيث شالو حر كذا لم تتحر كما معنى (قوله بان الاولى) وهي دفع الهوام ع ش (قوله لازالة تينك المنفعتين) اي جمع الصوت ومنع الماء (قوله ايضا) اي كوجوب دية الاذن (قوله لخبر) الاولى العطف كافي المعنى (قوله عين اخفش) وهو من يبصر ليل فقط ويطلق ايضا على ضيق العين ع ش (قوله او اعشى) وهو من لا يبصر ليل او يبصر نهارا ع ش ومعنى (قول المتن عين احول واعمش) اي والمقلوع الحولاء او العمشاء بدليل التعليل الاتي وهذا بخلاف قوله واعور فان الصورة انه قلع الصحيحة كالا يخفى رشدي (قوله دون بصره) اي رؤيته (قول المتن واعور) اي واجهر وهو من لا يبصر في الشمس معنى (قوله لبقاء الخ) هذا التعليل لا يناسب حكم الاعور كالا يخفى رشدي (قوله لبقاء اصل المنفعة) اي ومقدار المنفعة لا ينظر اليه معنى (قوله وقيل) عبارة المعنى واحترز بذلك عن قول كالك واحد في عين الاعور كل الدية لعله لان بصر الذاهبة انتقل اليها اه (قوله فيهادية) اي نصف دية (قوله فيهادية) اي دية عين رشدي (قوله بمنع ذلك) اي الافتضاء (قوله ولو لا عور) اي لشخص اعور (قوله من هذه) اي لفظة ولو عين اعور (قوله على الافصح وغير الافصح ضم اليامع شد القاف معنى (قوله فيها نصف الدية) الى قوله وينافيه في المعنى (قوله

فكانا بالنسبة اليها كالتابعين (ولو قطع يابستين) وإن كان يدسهما اصليا (فحكومة) كقطع بدشلاء او جفن او انف استحشف ولا ينافيه ما مر من قطع صحيحة يبابسة لان ملحظ القود التماثل وهما متماثلان كما مر (وفي قول دية) لازالة تينك المنفعتين ولو اوضح مع قطع الاذن وجبت دية موضحة ايضا اذ لا يتبع مقدار مقدار عضو آخر (وفي ازالة الجرم) (كل عين) صحيحة (نصف دية) اجماعا لخبر صحيح فيه (ولو) هي (عين) اخفش او اعشى او (احول) وهو من بعينه خلل دون بصره (واعمش) وهو من يسيل دمه غالبا مع ضعف بصره (واعور) وهو فاند ضوء احدى عينيه لبقاء اصل المنفعة في الكل وقيل في عين الاعور كل الدية لان سليمة التي عطلها بمنزلة عيني غيره قيل قضية كلام المتن ان العوراء فيها دية يصح ان يقال في الاعور في كل عين له نصف دية مع انه ليس له الا عين واحدة اه ويرد بمنع ذلك لانه لم يقل ولو لا عور بل ولو عين اعور والمتبادر من هذه السليمة لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل عين بل لعين فقط كما قرره فتامله (وكذا من بعينه يباح) على ناظرها او غيره (لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخففا على الافصح كما مر (الضوء) مفعول فسيها نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه تجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة) (قوله ولو اوضح مع قطع الاذن الخ) بقى ما لو اوضح مع قطع الاذن اليابسة فهل تسقط حكومتها لانهما غير مفردة فيتبع ارش الايضاح اخذ من هذا التعليل او كيف الحال

السليمة لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل

(٥٩ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

عين بل لعين فقط كما قرره فتامله (وكذا من بعينه يباح) على ناظرها او غيره (لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخففا على الافصح كما مر (الضوء) مفعول فسيها نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه تجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة)

وفارقت عين الاعمش بان يبيض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك ومن ثم لم تولد العمش من افة او جناية لم تكمل فيها الدية كما قاله جمع وينافيه في الآفة ما ياتي في الكلام (٤٦٦) فتأمل (وفي) قطع او ايباس (كل جفن) استوصل قطعه ولينبه لافاه قد ينقص مع بقاء بعضه

حتى يشبه المستأصل (رابع دية) لما فيه من الجمال والمنفعة النامة وانقسمت على الاربعة لان ما وجب في المتعدد من جنس ينقسم على افراده (ولو) كان (لاعمى) وتدرج فيها حكومة الاهداب لانها تابعة لها (وفي) قطع او اشلال (مارن) او هو ما لان من الانف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) لخبر صحيح فيه ولو قطع معه القصة دخلت حكومتها في دية لانها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الاذنين وفي تعويجه حكومة كتعويج الرقبة او نحو تسويد الوجه (وفي) كل من طرفيه والحاجز تلك من الدية لما مرفى الاجفان (وقيل في) الحاجز حكومة وفيها دية لان الجمال والمنفعة فيهما دونه ويرد بالمنع كما هو واضح (وفي) قطع او اشلال (كل شفة) وهي كافي بعض نسخ المتن في عرض الوجه الى الشدقين وفي طوله الى ما يستر اللثة (نصف) من الدية لخبر فيه فان كانت مثقوبة نقص منها قدر حكومة وفي بعضها بقسطه كسائر الاجرام (و) في (لسان) ناطق (ولو) لالكن وأرت وألثع وطفل (ولان

وفارقت عين الاعمش) أى حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها ع (قوله) ولا كذلك تلك (أى عين الاعمش) ع عبارة المعنى وعين الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الاصل اه (قوله) وينافيه في الآفة) اقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ابصار الاشياء وقد نقص سم على حجب رشيدى وفي النهاية فرق آخر ارجعه لالكن في كل من الفرقين بعد (قوله) ما ياتي (الح) أى من ان الفاء بالآفة لا اعتبار به فتجب فيه دية كاملة نهاية (قوله) وفي قطع او ايباس (الى قوله) لذهاب النطق في النهاية (قوله) استوصل قطعه (الح) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقص بافيه فقضية كلام الرافعى عدم تكميل الدية معنى (قول المتن) ربع دية (وفي) قطع المستحشف حكومة معنى وروض (قوله) على افراده (أى اجزائه) (قوله) ويندرج فيها حكومة الاهداب) بخلاف ما لو انفردت الاهداب فان فيها حكومة اذا فسد منبتها كسائر الشعور ولا فالنعرى بر معنى وروض (قوله) وفي قطع (الى قوله) لانها تابعة في المعنى (قول المتن) وفي مارن (الح) وفي قطع باقى المقطوع من المارن بجناية او غير هاء ولو بجدام قسطه من الدية بالمساحة وفي شقه اذا لم يذهب منه شيء حكومة وإن لم يلشم فان تأكل بالشق بان ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي قطع القصة وحدها دية منقلة معنى وروض مع الاسنى (قوله) وفي تعويجه (أى الانف) ع (قوله) لما مرفى (الاجفان) (أى لنظيره) وهو ان ما وجب في المركب ينقسم على اجزائه عبارة المعنى توزع الدية عليها اه (قوله) وفي قطع (الى قول المتن) ولسان في المعنى (قوله) الى الشدقين) قال الشيخ عميرة وهو اى الشدق وهو ما ينبتا اى يرتفع عند انطباق الفم ع (قوله) نصف من الدية) علما أو سفلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت فى الشفتين الدية وفي شقها بلا ايانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الى الحكومة الشق وإن قطع بعضها فلتلصق البعض الباقيان وبقيها كقطع الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الام وصرح به فى الانوار وهل تسقط مع قطعها حكومة الشارب او لا وجهان اظهرهما الاول معنى وروض مع الاسنى وقولها اظهرهما الاول كذا فى النهاية ثم قال ويسقط مع قطعها حكومة الشارب وفى الشفة الشلاء حكومة اه (قوله) مثقوبة) عبارة غير مشقوقة (قوله) نقص (الح) ظاهره لو كان خلقيا ع (قوله) منها) أى من ارشها (قوله) وفى لسان ناطق) الى قوله وكذا لو ولد فى النهاية (قوله) وفى لسان ناطق) بالاضافة والنسب لما ياتي لناطق (قول المتن) ولو لالكن) وهو من فى لسانه لكنة اى عجمة وقوله وارت والنع سبق تفسيرهما فى باب صلاة الجماعة معنى (قول المتن) وطفل) عطفه المعنى على الالكن فقال ولو لسان طفل وإن لم ينطق اه (قوله) على المعتمد) وفاقا لنهاية وخلافا لظاهر المعنى (قوله) وإن فقد الذوق) غاية للعلل للدعى فلا تكرار (قوله) كايأتى) أى فى قول المتن وفى الكلام دية (قوله) سواء أقلنا (الح) تعميم للثن بملاحظة قوله وان فقد ذوقه (الح) (قوله) أقلنا الذوق فيه) وهو الراجح وقوله اوفى الخلق وهو ضعيف كإسيان فى شرح وفى ابطال الذوق دية ع و رشيدى (قوله) بان فيه الحكومة) أى بان فى قطع لسان ناطق فاقد الذوق الحكومة كلسان الاخرس (قوله) على انه يأتى

(قوله) وفارقت عين الاعمش بان يبيض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك (الح) عبارة شرح الروض وغيره الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان فى الاصل اه فامعنى قولهم فى الاعمش مع ضعف بصره الا ان يرد مع ضعفه اصالة (قوله) وينافيه فى الآفة (الح) اقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ايضا الاشبار وقد نقص سم (قوله) فى المتن كل جفن) قال فى الروض وفى قطع المستحشف حكومة (قوله) فى المتن كل شفة (الح) ويسقط من قطعها حكومة الشارب فى أوجه الوجهين شرح مر (قوله) فى المتن ولسان ولو لالكن (الح) قال فى العباب بلا جناية أو بهما من غير قطع اه

أى فقد ذوقه على المعتمد لذهاب النطق الذى فيه الدية وإن فقد الذوق كايأتى سواء أقلنا الذوق فيه ام فى الخلق واما جزم الماوردى وصاحب المذهب بان فيه الحكومة فضعيف على انه يأتى عن الماوردى ما يناقض ذلك (دية) لخبر صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب فى لسان (الطفل) ظهور اثر نطق بتحريكه لبكاه ومص

والا لحكومة لعدم تيقن سلامته والاصح لافرق أخذ ابطاها السلامة كما تجب في يده ورجله وان فقد البطش حالا ومن ثم لم يبلغ أو أن النطق أو التحريك ولم يظهر اثره تعينت الحكومة وكذا لو ولد اصم فقطع لسانه الذي ظهر منه اماره النطق للباس منه لا نه إنما ينطق بما يسمعه (و) في لسان (لاخرس) اصالة او اعارض (حكومة) لذهاب اعظم منافعه نعم ان ذهب بقطعه الذوق وجبت الدية اي ان قلنا ان الذوق في جرمه ولا في الحكومة له ايضا فما يظهر إذا استتبع حيث نأتي في الكلام وغيره ما يفيهم ذلك وما فهمه كلام الماوردي الذي نقله عنه ان الرفعة من وجوب الحكومة فقط نظرا لفقد الكلام الذي هو جل منافعه ضعيف ومناقض لقوله (٤٦٧) هو وغيره لو اذهب الكلام والذوق

لزمه ديتان ولجزمه السابق آتفا بالحكومة ونظر الفقد الذوق دون فقد الكلام (و) في (كل سن) اصلية تامة مشغورة نصف عشر دية صاحبها او قيمته في كل سن كذلك (لذكر حر مسلم خمسة ابعرة) ولا يثنى نصف ذلك ولذي ثلثه ولقن نصف عشر قيمته لخير فيه نعم ان كانت احدى ثنيتين أقصر من الاخرى او ثنيتين مثل رباعية او اقصر نقص من الخمس ما يليق بنقصها إذ الغالب طول الثلثة على الرابعة ولو انتهى صغر السن فلم تصلح للمضغ تعينت فيها الحكومة كالمو غير لون سن او قلقلها وبقيت منفعتها والاسنان العليا متصلة بعظم الرأس فاذا قلع مع بعضها شيئا منه فحكومة أيضا إذ لا تبعية (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بمهملة مكسورة فنون فمجمة وهو اصلها المستتر باللحم والمراد بالظاهر البادى خلقه فلو ظهر بعض السنخ اعارض كلت

أى في شرح ولاخرس حكومة (قوله والا لحكومة) الى قوله أى أن قلنا في المغنى (قوله وكذا لو ولد اصم الخ) ووافقا للمغنى وخلافا لظاهر النهاية تبما لجزم الانوار بوجوب الدية في قطع لسان من ولد اصم قال ع ش هذا أى ما في الانوار معتمد اه (قوله منه) أى من نطقه (قوله لانه الخ) أى الصغير مغنى (قوله بما يسمعه) أى واذا لم يسمع لم ينطق مغنى (قوله اصالة) الى قوله أى أن قلنا في النهاية (قوله أى أن قلنا ان الذوق في جرمه) أى اللسان وهو الراجح كما ياتي (قوله والا) أى ولو قلنا ان الذوق في الخلق وهو المرجوح فحكومة له أى لذهاب الذوق ايضا أى كمان للسان حكومة (قوله حيث نأى) أى حين اذ لم يكن الذوق في جرم اللسان (قوله من وجوب الحكومة فقط) أى من انه اذا ذهب بقطع لسان الاخرس ذوقه يجب حكومة واحدة مطلقا سواء قلنا الذوق فيه أو في الخلق (قوله ولجزمه السابق الخ) أى ان يقتضى ان اعظم منافع اللسان الذوق في اذهابه دية (قوله اصلية) الى قول المتن وفي سن زائدة في النهاية الا قوله قيل الى ويظهر وكذا في المغنى الا قوله والاسنان الى المتن وقوله كامر (قوله اصلية تامة الخ) أى غير مهملة نهاية زاد المغنى صغيرة كانت او كبيرة بيضاء أو سوداء اه (قوله أو قيمته) أى ونصف قيمة صاحبها اذا كان قنا (قوله كذلك) أى اصلية تامة الخ (قوله ولا يثنى) أى حرة مسجلة نصف ذلك أى بعيران ونصف ولذى أى نصرانى ويهودى ثلثه أى يعبر وثلثان ولنجوسى ثلث يعبر مغنى (قوله مثل رباعية) والرابعة بوزن الثمانية السن التى بين الثانية والثاب مختار ع ش (قوله فلم تصلح) عبارة المغنى الى ان لا يصلح اه (قوله كالمو غير لون سن الخ) فان الواجب على الجاني فيهما الحكومة عش (قوله والاسنان العليا الخ) أى واما السفلى فثبنتها اللحيان وفيها الدية كما ساقى سم رشدى (قوله فنون) أى ساكنة (قوله فمجمة) عبارة المغنى والعجم الخاء يقال بالجمع اه (قوله في الاول) أى فيما كان باديا في الاصل مغنى ورشدى (قوله لانه) أى السنخ (قوله فتجب فيه) أى السنخ (قوله كالمو اختلف قائلهما) أى بان كسر واحد الظاهر وقيل اخر السنخ فتجب السنخ حكومة (قوله ان ياتي هذا) أى ما في المتن مع ما في الشارح (قوله كامر) أى فى التنبيه (قوله لبقاء منفعة الجمال وحس الريق) قد يتصور ذهابهما بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة سم (قوله ونظير الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو كسر سنما مكسورة واختلف هو وصاحبها في قدر الفات صدق صاحبها لان الاصل عدم فوات الزائد وان كسر من صحيحة واختلف هو وصاحبها في قدر ما كسر منها صدق الجاني في قدر ما كسر يمينه لان الاصل براءة ذمته اه (قوله فاختلف هو) أى المجنى عليه (قوله في الباقي منها) هل المراد

(قوله وكذا من ولد اصم فقطع لسانه الخ) فى العباب وكذا من تعذر نطقه لا لخلل فى لسانه بل لكونه ولد اصم فلم يحسن النطق لعدم سماعه اه أى تجب ديتوه هو ما جزم به فى الانوار وقيل تجب حكومة ورجحه الاذرعى والزركشى وهما جهان فى الروضة واصلها بلا ترجيح (قوله والاسنان العليا) أى واما السفلى فثبنتها اللحيان وفيها الدية كما ساقى (قوله وكفلعهما مالو اذهبت الجناية جميع منافعهها) هل يتأتى حيثئذ القصاص اذا امكن اذهاب جميع منافع سن الجاني ايضا بلا قلع (قوله لبقاء منفعة الجمال وحس الريق) قد يتصور ذهابهما بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة (قوله فاختلف هو) والثانى فى الباقي منها

الدية فى الاول (او قلعها به) مع ما من أصلها لانه تابع فاشبه الكف مع الاصابع أ مالو كسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاند مال فتجب فيه حكومة كالمو اختلف قائلهما ويظهر ان ياتي هذا فى قصة الانف وغيرها من التوابع السابقة والآتية ولو قلعها الاعراف فاعدت فنبت لم يلزمه الاحكومة كما مر قال الماوردي وكفلعهما مالو اذهبت الجناية جميع منافعهها ويصدق فيه المجنى عليه اذا لم يعرف الا منه انتهى قيل وتصور ذهاب الجميع بعبد لبقاء منفعة الجمال وحس الريق والظاهر ان مراد قائله النزاع فى تصوير ذهاب الكل لافى الحكم لو فرض ذهاب الكل ونظير تصديق المجنى عليه فيما ذكره الماوجنى اثنان على سن فاختلف هو والثانى فى الباقي منها حال جنايته

فيصدق المجنى عليه يمينه (وفي سنن زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي باصله وهي التي تخالف بنيتها بنية الاسنان لالتى من ذهب فان فيها التعزير فقط ولا الزائدة على الغالب (٦٨ ع) في الفطرة هو اثنان وثلاثون لان الارجح فيها حيث كانت على سنن البقية وجوب الارش

من السن لكون الجنابة بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافها فهل هي مضبوطة سم اقول ما مر عن المغنى والروض انفا صريح في الاول ولكن لا يفيد التعميم (قوله فيصدق المجنى عليه) اى وان اختلف التوجيه راجع سم (قوله والمراد) الى قوله اذ الكلام في النهاية والمغنى الا قوله حيث كانت على سنن البقية وقوله بل قولهم الى المتن (قوله باصله) اى في المحرر (قوله من ذهب) اى او فضة ونحوهما معنى (قوله فان فيها التعزير الخ) اى وان تثبت بالحكم واستعدت للمضغ لانه ليست جزءا من الشخص معنى (قوله ولم تنقص الخ) أخذه من أو نقصت سم (قوله منفعتها) أى من مضغ وغيره معنى (قوله دون بقية المنافع) اى من منفعة الجمال وحس الطعام والريق معنى (قوله كما مر) اى انفا في شرح او قلعلها به (قوله فيجب القود) الى قوله فعليه لوقلعلها في النهاية وكذا في المغنى لكن الى او عادت (قوله) اما المتولدة من جنابة ثم سقطت الخ) اى بجنابة ثانية عبارة الروض اى والمغنى ولو تزلزلت صحيحة بجنابة ثم سقطت بعدلزمه الارش وان ثبتت وعادت الخ وهى صريحة في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط بسبب جنابته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الارش وأما قول الشارح لكن لا يكمل الخ فاما يظهر عند تعدد الجاني بان حركها الاول بجنابة ثم اسقطها الثاني بجنابته وعلى هذا فقوله ففيها الارش اى على من اسقطها بجنابته وهو الثاني لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه تشبثت فليتأمل وليراجع سم على حج سيد عمر و اشار الكردى الى الجواب بما نصه قوله اما المتولدة الخ اى ان تحركت صحيحة بجنابة جان ثم سقطت ففيها الارش على ذلك الجاني لكن ان ضمن الجاني تلك الجنابة اولا لا يكمل ارش السقوط لثلا يضاعف عليه الغرم اه (قوله ثم سقطت) أى اسقطها جان آخر وكان الاول حذفه لان الكلام فيما اذا اسقطها جان اخر بدليل ما قدمه في المنطوق مع ان في التعبير بسقطت ايها انها سقطت بنفسها وليس مراد او اما قوله او عادت الخ فظاهرها انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالظار لما قررناه وانما هو فيما اذا جنى انسان على سنن فحركت ثم ثبتت وعادت لما كانت ففي كلامه تشبثت كما اشار اليه سم على حج رشيدى (قوله تلك الجنابة) اى الاول سيد عمر (قوله ففيها الحكومة) اى على من تولدت من جنابته وقوله لزوم الارش اى لمن تحركت بجنابته سم (قوله فعليه) أى ما اقتضاه كلام الشيخين من لزوم الارش في النقص (قوله لزمته حكومة) اى كما في الروض سم (قوله ومشى في الانوار الخ) عبارة المغنى وان عادت ناقصة المنفعة ففيها ارش كذا في الشرحين والروضة والذي في الانوار لزمته الحكومة لا الارش لان الارش يجب بقلعها كما مر قال وهذا الموضع ملة القدم في الشرحين والروضة فليتأمل وقد يجاب بان المراد بنقص المنفعة ذهابها بالكلية فلا مخالفة حينئذ اه (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح

لا الحكومة بل قولهم الاتى فيحسابه يشمل ذلك (وحركة السن) المتولدة من نحو مرض او كبر (ان قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود او الدية لبقاء الجمال والمنفعة (وان بطلت المنفعة) يعنى منفعة المضغ لشدة الحركة مثلا كما دل عليه السياق اذ الكلام كما ترى في ان الحركة قليلة او شديدة وذلك انما يتعلق بالمضغ فقط دون بقية المنافع اذ لا يتصور ابطالها كلها على ما مر (لحكومة) فقط لانه الحاصل بزوال المنفعة (او نقصت) بان بقي فيها اصل منفعة المضغ (فالاصح كصحيحة) فيجب القود او الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشي اما المتولدة من جنابة ثم سقطت ففيها الارش لكن لا يكمل ان ضمن تلك الجنابة لثلا يتضاعف الغرم في الشيء الواحد او عادت كما كانت ففيها الحكومة او نقصت فتضية كلام الشيخين لزوم الارش فعليه لوقلعلها آخر لزمته حكومة دون حكومة التي تحركت بهرم او مرض لان النقص الذى فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه في الهرم والمرض ومشى في

الخ هل المراد من السن لكون الجنابة بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافها فهل هي مضبوطة معلومة (قوله فيصدق المجنى عليه يمينه) اى وان اختلف التوجيه راجع (قوله وهو اثنان وثلاثون الخ) (فائدة) وجدنا من اسنانه قطعة واحدة ففي قلعلها عمدا القود وكذا كسر بعضها ان امكن المماثلة والا فالدية كان قلعت خطا عاب او عمد او عنى على مال اى ففيها الدية اى دية صاحبها فقط لانه المتيقين مر (قوله ان قلت ولم تنقص) اخذه من نقصت (قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كالم يبق من الجراحة نقص ولاشين (قوله ففيها الحكومة) على من تولدت من جنابته (قوله فقضية كلام الشيخين لزوم الارش) اى لمن تحركت بجنابة (قوله فعليه لوقلعلها اخر لزمته حكومة) كما في الروض كالم يبق في الجراحة نقص ولاشين (قوله ومشى في الانوار الخ) قال في الانوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضع ملة القدم في الشرحين والروضة فليتأمل (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح الروض لان الارش يجب بقلعها

الروض

الانوار على القول الآخر ان على الاول حكومة وعلى الثاني

ارشاء وهو الاوجه مدر كما تقر ان النافعة بنحو مرض في قلعلها الارش بجماع بقاء المنفعة المقصودة في كل منهما وجوب حكومة

في تلك دون هذه لا يمنع القياس كما هو ظاهر (ولو قلع سن صغير) أو كبير وذكر الصغير (٤٦٩) للغالب (لم يشغرم تعد) وقت

العود (وبان فساد المنبت)
بقول خبيرين أي أو
بوصوله لسن يقطع فيه عادة
بفساده إلا أن يدعى أنه
مادام حيا فالرجاء باق وفيه
ما فيه (وجب الارش)
كسن المثغور فإن عادت
فلا شيء إلا أن بقي شين
(والاظهر أنه لو مات
قبل البيان) للحال (فلا
شيء) لاصل براءة الذمة
مع أن الظاهر العود لو
بقي قبل نعم له حكومة
كالمات قبل تمام نباتها
(و) الاظهر (أنه لو قلع
سن مثغور فعادت
لا يسقط الارش) لأن
العود نعمة جديدة (ولو
قلعت الاسنان) كلها
(فبحسابه) أي المقلوع
ففيها حيث كانت كالثغالب
اثنين وثلاثين مائة وستون
بعيرا (وفي قول لا تزيد
على دية أن اتحاد جان وجناية)
كالاصابع ويحجب بان الدية
ثم نيطت بالجملة وهنالم
تتط إلا بكل سن على
حيالها فتعين الحساب
وهذا وجه ما مر من زيادة
الحساب بزيادة الاسنان
على أن ترجيح صاحب
الانوار أن في الزائدة حكومة
بعيد لأنها إذا انقسمت
على اربعين مثلا فأي
ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة
حتى تفرد بمحکومات وما يؤيد
الاول ما مر في الموضحة

الروض لان الارش يجب بقلعها سم (قوله في تلك) أي الناقصة بجناية (قوله دون هذه) أي الناقصة بنحو
مرض سم (قوله لا يمنع القياس) أي قياس قلع تلك على قلع هذه في وجوب الارش (قوله أو كبير) إلى
قوله وهذا يوجه في المعنى الا قوله أي أو بوصوله إلى المتن وإلى قوله وما يؤيد الاول في النهاية الا قوله ذلك
وقوله كالمومات إلى المتن (قول المتن لم يشغرم) بمشاة تحتية مضمومة ومثلية ساكنة وغين معجمة مفتوحة أي لم
تسقط اسنانه وهي رواضعه التي من شانها غالبا عودها بعد سقوطها معنى (قوله بقول خبيرين)
ويحضرهما المجنى عليه وإن بعدت مساقتهما وإلا وقف الامر إلى تبين فساده عش (قول المتن وجب
الارش) أي أو القودنها يقو معنى (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة كالمات لم يبق في الجراحة نقص ولا شين
ولعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع والعود سم (قوله إلا أن بقي شين) أي فتجب الحكومة معنى
وعش (قوله للحال) أي من طلوعها وعدمه معنى (قوله نعم له حكومة) أي ثلاث تكون الجناية عليها
هدرامع احتمال عدم العود لو عاش عش (قوله كالمومات الخ) وإنما لم يجب القسط لانالم يتيقن أنه لو
عاش لم تكمل ولو قلعه قبل تمام نباتها آخر انتظرت فان لم تثبت فالدية على الآخر وإلا لحكومة أكثر من
الحكومة الاولى وان فسد منبت غير المثغورة آخر بعد قلع غيرها فعليه حكومة وعلى الاول كذلك
حكومة وان سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها لزمه حكومة على ما مر لأنه لم يقطع سنا معنى واسنى
(قول المتن فبحسابه) أي وان زادت على دية أو اتحاد الجاني نهاية سواء اقلعها معا أو مرتبا معنى (قوله ففيها)
خبر مقدم لقوله مائة وقوله اثنين وثلاثين خبر كان سم (قوله كالغالب اثنين وثلاثين) أربع ثنائيا وهي
الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل ثم أربع ربايعات ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل
ثم أربع ضواحك كذلك ثم أربع اتياب كذلك ثم اثنا عشر ضرسا وتسمى طواحين ثم أربع نواجذ اسنى
ومعنى زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي النواجذ لا بعد البلوغ فن لا يخرج له شيء ومنها تكون اسنانه ثمانية
وعشرين ومنهم من له اثنان منها فتكون اسنانه ثلاثين اه زاد البجيرمي والاول هو الخصى والثاني هو
الاجرو داه (قول المتن وفي قول لا تزيد الخ) هذا كله وان خلقت مفرقة كما هو العادة فان خلقت صفحتين
كان فيها دية فقط وفي احدهما نصفها معنى ونهاية زاد شينها وفي بعضها قسطه منها اه (قوله ثم) أي
في الاصابع (قوله على حيالها) أي انفرادها عش (قوله على ما مر) أي في شرح وفي سن زائدة الخ (قوله على
أن ترجيح الخ) لا موقع للعلاوة وعبرة النهاية وترجيح الخ (قوله لأنها إذا انقسمت) أي الاسنان (رشيدى

(قوله في تلك دون هذه) كان المراد مثله في الانوار عبارة الروض وان تزلزلت صحيحة بجناية ثم سقطت لزمه
الارش اه وهو صريح في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط سبب جانيته التي تولدت منها
الحركة فليزمه الارش واما قواء الشارح لكن لا يكمل الخ فانما يظهر عند تعدد الجاني بان حركها الاول
بجانيته ثم اسقطها الثاني بجانيته وعلى هذا فقوله ففيها الارش أي على من اسقطها بجانيته وهو الثاني
لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه اثنتيت فليتامل وليراجع (قوله ولو قلع
سن صغير لم يشغرم فلم تعد وبان فساد المنبت الخ) في الروض وان افسد منبت غير المثغور آخر أي بعد قلع
غيره لما فعله حكومة وفي الزام الاول الارش اه قال في شرحه أي احتمال لا لامام والظاهر كافي البسيط
المنع والاقتصار على حكومة اه ثم قال في الروض فان سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها ففي الزام
المفسد الارش تردد اه قال في شرحه والظاهر المنع كما رأفنا اه (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة
(قوله فلا شيء) ظاهره أنه لا حكومة ايضا فان كان كذلك فلعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع
والعود (قوله كالمومات قبل تمام نباتها) قال في الروض وان قلعه قبل تمام أي لنباتها آخر انتظرت فان لم
تثبت فالدية على الآخر وإلا لحكومة أكثر من الاولى اه وقوله فان لم تثبت الخ ان اريد النبات ثالثا كما هو
ظاهر العبارة فقد يشكل قوله والا لحكومة بل ينبغي الارش لان النبات ثالثا نعمة جديدة الا ان يقال لما
كان القلع قبل تمام لم ينبعث لذلك (قوله ففيها) خبر المبتدأ وقوله اثنين وثلاثين خبر كان وقوله مائة مبتدا

من تعدد الارش بتعدد دية بل ديات وليس وجهه إلا ما تقر من اناطة الحكم فيها بالافراد لا بالجملة كما هنا (و) في كل الحى

(قوله بفتح اللام) الى قوله وكذا الاصابع في النهاية والمغني (قوله بفتح اللام) عبارة المغني وهي بفتح لامه وكسرها واحد اللحين بالفتح اه (قوله عليهما) اي اللحين (قوله اغترت) بضم الهمزة وسكون المثناة ع ش اقول والموافق لما مر في الشرح بكسر الهمزة وتشديد المثناة (قوله وبه) اي بقوله الاستقلال الخ فارق اي ما هنا من الاستان مع اللحن (قوله ولزوال منبت الخ) اي فهو كافسادا لمنبت او ابلغ سم على حج اي فلا يقال كيف تجب دية غير المشغرة وقد مر انه لا دية فيها وحاصل الجواب ان محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المنبت كما مر رشدي (قول المتن وكل يد نصف دية) المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس (تنبيه) قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلث الدية وذلك فيما لو قطع انسان يمين اخر حال صيا له ثم يساره حال توليه عنه ثم رجله حال صيا له عليه ثانيا فمات بذلك فعليه ثلث الدية لليد اليسرى اه وهذا ممنوع لان الثلث انما وجب لاجل ان النفس فانت ثلاث جراحات فوزمت الدية على ذلك لان اليد وجب فيها ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بهض الدية كان سلع جلد شخص فبادر اخر وحياته مستقرة فقطع يديه فالسالح تلزمه دية وقاطع يديه تلزمه دية ينقص منها ما يخص الجلد الذي كان على اليدين اه وهذا ايضا ممنوع فاننا اوجبنا في اليدين الدية بتمامها وانما نقصنا منها شيئا لاجل ما فات من اليدين لاننا اوجبنا دون الدية في يدين تامين مغني وفي ع ش بهذ ذكر الصورة الاولى عن سم عن عيرة مانصه ووجه ذلك ان الصائل مات بالسراية من ثلاث جنابات ثنتان منها مدرتان وهما قطع يده الاولى ورجله لانها قطعتا منه دفعا اصاباه وحيث آل الامر الى الدية فقط ما يابلها ووجب من الدية ما يقابل اليد التي قطعها الموصول عليه تعديا وهو ثلث الدية اه (قول المتن ان قطع) أي اليد والتذكير بتاويلها بالعضو مغني (قوله يعني من كوع) انما احتاج لهذا التعبير ليصح قول المصنف بعده فان قطع فوقه الخ وإلا فهو صحيح في نفسه كالانحفي رشدي (قوله إذ لا يشمل اسم اليد) وهذا فارق قصبة الانف والثدي حيث لا يجب في الاول شيء مع دية المارن ولا في الثاني شيء مع دية الحلة ع ش (قوله هذا ان اتحاد الخ) هو تقييد بقوله بخلاف ما بعد الكوع اي من اسفل خلا فالما وقع في بعض العبارات من انه تقييد للبتن لكن كان ينبغي ان يقول القطع بدل القاطع ولعله اراد بالقاطع الثاني ما يشمل القاطع الاول وكانه تعدد بتعدد فعله فتأمل رشدي عبارة المغني تنبيه قد يفهم قوله ان قطع من كف انه لا يجب النصف إذا قطع الاصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعد وكل اصبع عشرة أو لما قيد اليد بذلك فاعتلوا احتمال ايجاب الحكومة لاجل الكف لا للنقص ان قطع من دون هذا إذا حازه من الكف فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو او غيره بعد الاند مال او قبله وجبت الحكومة كافي السنخ مع السن اه (قوله ماعدا الاصابع) اي بما بعد الكوع من الكف (قوله عشرة دية صاحبها الخ) ولو لم يكن لاصبعه انامل ففيه دية تنقص شيئا لان الانشاء اذا زال سقط معظم منافع اليد مغني وعميرة (قوله ولو زادت الانامل الخ) فلما انقسمت اصبع اربع انامل متساوية ففي كل واحدة ربع العشر كما صرح به في اصل الروضة ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الاربع والناقصة عن الثلاث اسنى ومغني (قوله قسط الواجب) اي واجب الاصبع وهو العشرة (قوله وكذا الاصابع) خلا للنهاية والمغني حيث اعتمد ما سبذكره الشارح عن الماوردي من انه لو زادت الاصابع او نقصت لا يسقط واجبا بل يجب في الزائدة حكومة (قوله ويؤيده) اي كون الاصابع كالانامل في التقسيط (فقول الماوردي الخ) جرى عليه النهاية والمغني كما مر انفا قال السيد عمر يظهر ان كلام الماوردي خرج مخرج الغالب إذ الغالب في زائد الاصابع تميز باختلاف الانامل اه (قوله لا نه نفسه الخ) اي الماوردي وحاصله

كالاثنين (ولا يدخل ارض الاسنان التي عليها وهي السفلى اغترت ام لا) في دية اللحين في الاصح لاستقلال كل بنفع وبدل واسم خاص وبه فارق الكف مع الاصابع ولزوال منبت غير المشغرة بالكلية (و) في (كل يد نصف دية) لخبر به في ابى داود (ان قطع من كف) يعني من كوع كما باصه (فان قطع فوقه فحكومة ايضا) لانه ليس بتابع اذ لا يشمل اسم اليد هنا بخلاف ما بعد الكوع لشمول اسم اليد لهذا ان اتحد القاطع والا فعلى الثاني وهو القاطع ماعدا الاصابع حكومة (و) في قطع او اشلال (كل اصبع) عشرة دية صاحبها موزعا على انامله الثلاثة الا الانامل فعلى اناملته ولو زادت الانامل على العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسط الواجب عليها وكذا الاصابع كما صرح به شارح هنا ويؤيده قولهم لو انقسمت اصابعه الى ست متساوية قو وعملوا واخبر اهل الخبرة بانها اصلية فلها حكم الأصلية فقول الماوردي انامل يقسموا دية الاصابع عليها اذا زادت او نقصت كما في الانامل بل اوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة لان الزائدة من الاصابع

(قوله ولزوال الخ) أي فهو كافسادا لمنبت أو أبلغ (ماعدا الاصابع) يشمل الكف ايضا لان لقط الاول الاصابع كما يشمل ما فوق الكف بان قطع الاول من الكوع (قوله فقول الماوردي الخ) ولو زادت الاصابع او الانامل عن العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسط واجب الاصبع المار عليها لا واجب الاصابع وعلى هذا يحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما في شرح الروض عن الماوردي شرح مر

التساوى فساوت الاصابع ان في الزائد منها حكومة وغيره جزء من الدية لو اذ اتقرر ان في كل اصبع عشرة دية صاحبه ففي اصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أبعرة) في كل (أتملة) له (ثلث العشرو) في (أتملة ابهام) له (نصفها) عملا بالتقسيم الآتي (والرجلان كاليدين) في كل ما ذكر حتى الانامل كما قالوه وذلك للخبر الصحيح به ولو تعددت اليد فان علمت الزائدة لنحو قصر (٤٧١) فاحش ففيها الحكومة ولا تعرف

الزائدة لا ستواها في سائر ما يأتي أو للتعارض الآتي فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الدية لانهما في الاولى اصليتان وفي الثانية مشتبهتان ولا مرجح فاعطينا حكم الاصليتين وتجب مع كل حكومة لزيادة الصورة وتعرف الاصلية بطش او قوتوان انحرفت عن سمت الكف او نقصت اصبعها واعتدال فالمنحرفة الزائدة إلا ان زاد بطشها فهي الاصلية فان تميزت إحداها باعتدال والاخرى بزيادة أصبع فلا تميز فان استوتا بطشا ونقصت إحداها وانحرفت الاخرى فالمنحرفة الاصلية كما رجحه الزركشي او زاد جرم إحداها فهي الاصلية كما قاله الماوردي وفي أصبع او أتملة زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الاصلية كما تقرر حكومة ويأتي آخر السركة ماله تعلق بذلك (و) في قطع او اشلال (حليتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل منهما وهي رأس الثدي نصف دية لتوقف منفعة الارضاع عليهما وتدخل حكومة بقيته فيها (و) في (حليتها) أي

عدم الفرق بين الانامل والاصابع في اشتراط المساواة لأن مدار التقسيم فيهما على المساواة كما دل عليه كلامهم لا على عدم التميز كما صرح به الماوردي كردى (قوله التساوى) أي في القوة والعمل (قوله في ان في الزائد منها) أي من الانامل ولعل المراد بالزائد هنا الغير المساوى وبمقابلة الاق المساوى (قوله وغيره) أي غير الزائد بالجرو قوله جزء الخ بالنصب عطف على الزائد منها حكومة (قوله وإذا تقرر) إلى قوله ولو تعددت في المعنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله ويأتي إلى المتن (قوله الاق) في أي محل يأتي عبارة المعنى عملا بقسط واجب الاصبع اه (قوله ما يأتي) وقوله الاق أي انفا (قوله ففيها القود أو الدية) أي ففيهما معادية واحدة وحكومة لكل عرش عبارة الروض مع الاسنى فعلى قاطعها القصاص أو الدية وتجب مع ذلك فيها إلا ان يكون للقاطع مثلهما انتهت واقرها سم (قوله في الاولى) أي صورة الاستواء وقوله في الثانية أي صورة التعارض (قوله اصليتان) بمنزلة اليد الواحدة سم (قوله فاعطينا) أي المشتبهتان رشيدى (قوله حكم الاصليتين) أي المذكورين قبل اللتين هما كواحدة رشيدى وسم (قوله مع كل) أي من القود أو الدية رشيدى (قوله عن سمت الكف) أي السميت الذي من حق الكف أن يكون عليه وهو سمت الساعد ولو عبر به لكان أوضح سيد عمر (قوله فلا تميز) أي يقتضى أصالة إحداها دون الاخرى عرش (قوله ونقصت الخ) أي اصبعها اسنى (قوله وانحرفت الخ) أي عن سمت الكف عرش (قوله كما رجحه الزركشي) وهو المعتمد نهاية (قوله او زاد الخ) أي والحال انها مستويتان بطش عرش (قوله وفي اصبع الخ) خبر مقدم لقوله حكومة (قوله وفي قطع) إلى قوله وهذا قول في المعنى إلى قوله على تفصيل إلى المتن وإلى قول الشارح ولا يعارضه في النهاية إلا التنبيه (قول المتن ديتها) سواء اذهبت منفعة الارضاع ام لا اسنى ومعنى (قوله وهو رأس الثدي) قال الامام ولون الحلبة تخالف لون الثدي غالبا وحواليها دائرة على لونها وهي من الثدي لانها اسنى وفي المعنى وعرش ان هذا التعريف يشمل حلبة الرجل اه (قوله عليهما) الاولى الافراد (قوله وتدخل الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان قطع باقي الثدي بعد قطع الحلبة او قطعه غيره وجبت فيه حكومة وان قطعه مع الحلبة دخلت حكمته في ديتها كالكف مع الاصابع فان قطعهما مع جلدة الصدر وجبت حكومة الجلدة مع الدية فان وصلت الجراحة الباطن وجب ارش الجائفة مع الدية اه (قوله على تفصيل الخ) وهو ان في حلبة الخنثى اقل الامرين من دية حلبة المرأة والحكومة رشيدى (قوله فيها) أي حلبة الرجل (قوله ولا تدخل فيها التندوة) أي ففيها حكومة اخرى معنى زاد عرش قال في الصحاح عن ثعلب التندوة بفتح او لها غير مهموز مثال الترقوة على فعلة فان ضمنت همزت وهي فعلة اه (قوله لانهما) أي الحلبة والتندوة (قوله بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها) أي فانها كعضو واحدة معنى واسنى (قوله وعبارة القاموس الخ) أي في تفسير الثدي اراد به اثبات القوانين (قوله خاص بالمرأة او عام) خبر وعلامة القاموس أي في هذه اللفظة (قوله وعرف) أي القاموس الحلبة بانها الثؤلول

(قوله ففيها القود أو الدية الخ) عبارة الروض فعلى قاطعها القصاص أو الدية ويجب مع ذلك حكومة لزيادة الصورة وفي إحداها نصف دية اليد وحكومة ولا قصاص اه وقوله ولا قصاص قال في شرحه إلا ان يكون للقاطع مثلهما (قوله لانهما في الاولى اصليتان) بمنزلة اليد الواحدة (قوله فاعطينا حكم الاصليتين) اللتين كواحدة (قوله او نقصت اصبعها) كما افاد كلام القاضى شرح الروض (قوله فلا تميز) عند الاكثرين شرح الروض

الرجل ومثله الخنثى على تفصيل مرت الاشارة اليه (حكومة) لانه ليس فيها غير الجمال ولا تدخل فيها التندوة من غير المهزول وهي ما حوالها من اللحم لانها عضوان بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها (تنبيه) قال الرويانى ليس للرجل ثدى وإنما هو قطعة لحم في صدره انتهى وهذا قول في اللغة والثاني أنه يسمى ثديا أيضا وعبارة القاموس خاص بالمرأة أو عام وعرف الحلبة بانها الثؤلول في وسط الثدي

ويؤخذ من تقييده الحيلة بالثدي ان القائل بان الرجل لا يثدي له يقول يانه لا حيلة له (وفي قول دية) كالمراة (وفي الاثنيين دية وكذا ذكر) غير
أشله ففقه قطعوا واشللا الدية للخبر الصحيح فيهما (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) لكما فيه نفسه (وحشفة كذكر) ففيها وحدها
دية لان اللذة المقصودة منه بها وحدها (٤٧٢) (وبعضها) فيه (بقسطه منها) لكما الدية فيها فقسطت على ابعاضها (وقيل من الذكر)

لانه الاصل فان اختل بقطع
بعضها مجرى البول وجب
الاكثر من قسط الدية
وحكومة فساد المجرى
(وكذا حكم) بعض (مارن
وحلة) ففي بعض كل قسطه
منهما لا من القصة والثدي
(وفي الاثنيين) من الرجل
وغیره وهما محل القعود
(الدية) لعظم نفعهما وفي
بعض احدهما قسطه من
النصف ان عرف وإلا
فحكومة (وكذا شفرها)
أى حرفا فرجها المنطبقان
عليه فيهما قطعاً واشللا
الدية وفي كل نصفها (وكذا
سلخ جلد) لم يثبت بذله فيه
دية المسلوخ منه فان ثبت
استردت لانه ليس محض
نعمة جديدة لجرى ان العادة
في نحو الجلد واللحم بذلك
ولا يعارضه قولهم ان عود
فلقة من اللسان لا يسقط
واجبها لانه نعمة جديدة
وذلك لان اللسان ليس
جلدا ولا لحما بل جنس آخر
لانه مركب من اعصاب
ونحوها نعم قد ينافي ذلك
قولهم سائر الاجسام لا
يسقط واجبها بعدو لانه
نعمة جديدة إلا الافضاء
وسن غير المشغور قلت
لانيافه لان نحو الجلد هنا
يلتئم كثير افه كالا فضاء

(قوله في المتن وفي الاثنيين دية) يشترط في وجوبها في الاثنيين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلد في البيضتين
من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية وانما فسر الشارح المحلى الاثنيين بجلد في البيضتين لانه اراد بيان
المعنى اللانوى ولان الغالب سقوط البيضتين بقطع جلد تيهما (قوله في المتن وفي الاثنيين دية) قال
في الروض وان ثبتا اي الاثنيين فلا تسقط الدية كالموضحة اذا التحت (قوله في المتن وكذا شفرها) اي
وان ثبتا شمر (قوله فان ثبتت استردت) فلو سلخ هذا الثابت ففيه دية (قوله ويتردد النظر) انظره

بخلاف غيره ويتردد النظر في عود الاثنيين وبعضها والوجه انه لا عبرة كاشمله كلامهم المذكور
وقياس ما مر في سن غير المشغور انه ان بقي شين بعد عود الجلد وجبت حكومة وإلا فلا (ان بقي فيه حياة مستقرة) وهو نادر وليس منه تمزج الجلد
بمراة (ومات) بسبب آخر غير السلخ بان (حز غير السلخ رقبته) بعد السلخ ومات بنحوه دم أو حز السلخ واختلفت الجناتان عمد او غيره

والأفلاو واجب دية النفس وتجب الدية أيضا بقطع اللحمين الناتين بجانب سلسلة الظهر (٤٧٣) كالإلين وفي كسر عضو أو ترقوة حكومة

ويحيط من دية العضو ونحوه بعض جرم له مقدار وواجب جناية غيره (فرع) في موجب إزالة المنافع وهي ثلاثة عشر (في) إزالة (العقل) الغريزي والمراد به هنا العلم بالمدرجات الضرورية الذي به التكليف بنحو لطفة (دية) كالتى في نفس المجنى عليه وكذا فى سائر ما مروى بأن اجماعا لا القود للاختلاف فى محله وإن كان الاصح عندنا كما كثر اهل العلم انه فى القلب للآية وإنما زال بفساد الدماغ لانقطاع مدده الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة إلا من فساد القلب أما المكتسب وهو ما به حسن التصرف والخلق فقيه حكومة لا تبلغ دية الغريزي وكذا بهض الاول ان لم ينضب فان انضب بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقدر له خيران مدة يعيش بها غالبا انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية كما فى البصر والسمع (فان زال بجرم له ارش) مقدر كالوضحة (أو حكومة وجبا) أى الدية والارش أو الحكومة كالأو وضحه فذهب سمعه (وفى قول يدخل الاقل فى الاكثر) كارش الموضحة وكذا إن تساويا كارش اليدين كما

اه (قوله وإلا إلخ) أى بان لم يبق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السليخ أو حزه السليخ واتحدت الجنائتان عمدا وغيره فالتصارع على الصورة الاولى لتلبيتها (قوله وإلا فالواجب إلخ) عبارة المغنى فان مات بسبب السليخ أو لم يمت ولكن حزه السليخ رقبته فالواجب حيث دية النفس إن عني عن العقود اه (قوله) وتجب الدية أيضا إلخ) وفاقا للنهية وخلافا للمغنى عبارة تنبيه اللحم الناقى على الظهر فى جاني السلسلة فى حكومة وجرى فى التنبيه على ان فيه دية قليل ولا يعرف لغيره اه (قوله أو ترقوة) وزنها فلو فتش الفاء وضم اللام وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين عرش (قوله) ويحيط من دية العضو إلخ) مراده بهذا تقيد وجوب الدية السكاملة فبما من الاجرام بان محله إذا لم ينقص منها بعض له ارش مقدور لم تسبق فيها جناية ولا احط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة رشيدى عبارة عرش يعنى إذا ذهب من العضو المجنى عليه أو نحوه بعض جزم ولو باخر كافة صبح ذهبت من اليد حط ووجب ذلك الجزء من الدية التى يضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضمونة أو لا ثم جنى عليه ثانيا فيحط عن الجاني الثانى قدر ما وجب على الجاني الاول (قوله بعض جرم) كذا فى النسخ بياء موحدة فعين فساد معجمة ولعله محرف عن نقص بنون ففاف فساد مهملة كفى عبارة غيره رشيدى (فرع) فى موجب إزالة المنافع (قوله فى موجب إزالة المنافع) الى قوله وفى ابطال السمع فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله والمراد الى الذى به وقوله وكذا الى اجماعا وقوله بالآية أو بعلم القاضى وقوله للآية الى أما المكتسب (قول المتن فى العقل) قدمه لانه أشرف المعانى عميرة سم وعش (قوله والمراد به هنا العلم إلخ) انظر السبب الداعى الى تفسيره هنا بالعلم دون ما مر فى نواقض الرضوء من أنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات مع أن الذى يزول انما هو الغريزة التى يتبعها العلم لانفسه فقط عرش وقد يقال سببه أن المتحقق بالنسبة البناء ما هو زوال العلم لا الغريزة (قوله الذى به إلخ) صفة الغريزي وقوله بنحو لطفة متعلق بازالة إلخ (قوله وكذا فى سائر إلخ) تأكيذا مقدمه فى شرح والمذهب أن فى الاذنين دية (قوله إجماعا) أى من الامة لا الائمة الاربعة فقط وهكذا كل موضع عبر فيه بالاجماع وأما الاتفاق فقد يستعمل فى اتفاق أهل المذهب عرش (قوله وان كان الاصح إلخ) وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما وقيل مسكنه الدماغ وتدبيره فى القلب وسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن الضرر فى المهالك معنى (قوله فى القلب) الاولى اسقاط فى (قوله للآية) هى قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها عرش (قوله لانقطاع مدده) أى مدد الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حيث ما فسد فاما ينشأ فساد من فساد القلب اذ فساد القلب ينقطع المدد الذى كان يصل الى الدماغ منه فيفسد الدماغ بفساده ففساده لا يكون الا من فساد القلب فالعقل انما زال فى الحقيقة بفساد القلب رشيدى وفيه تأمل (قوله من القلب) صلة لانقطاع عرش ويظهر أن فى العبارة قلبا وحقا الى القلب منه وهذا أحسن مما مر آتفاعن الرشيدى (قوله وكذا بعض الاول) أى الغريزي عرش (قوله فان انضب) أى بعض الاول (قوله بالزمن) أى كان كان يجنب يوما ويقيم يوما وقوله أو بمقابلة المنتظم إلخ بان يقابل صواب قوله وفعله بالاحتل منهما وتعرف النسبة بينهما معنى وعش (ولو توقع عوده وقدر له إلخ) فان استبعد ذلك أو لم يقدر له المدة أخذت الدية فى الحال معنى (قوله فان مات إلخ) أى فان عاد فلا ضمان كفى سن من لم يشتر معنى (قوله كفى البصر والسمع) أى ونحوهما معنى (قول المتن أو حكومة) أى كالباضعة معنى (قول المتن وجبا) فلو قطع يديه ورجليه زال عقله لزمه ثلاث ديات معنى ونهاية (قوله أو الحكومة) أى أو الدية والحكومة (قوله كالأو وضحه) الكاف للقياس وقوله كارش الموضحة الكاف فيه للتشليل (قوله) وكذا ان تساويا إلخ) وحيث هذا القليل قائل بالدخول مطلقا كما لا يخفى رشيدى (قوله) وانما تسمع من (ليه) ظاهره انه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق فى ان الدعوى انما تكون من الولي وينبغى أن المجنى مع قول الروض وان نبنا (فرع) فى العقل دية إلخ (قوله وانما تسمع من وليه) هذا مع قوله الآتى لانها

لا يجمع بين واجب الجناية على الحدقة وواجب الضوم ويجاب باتحاد

(٦٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

الحمل هنا يقينا بخلاف ما نحن فيه (ولو ادعى) بالبناء المفعل لعدم صحة الدعوى من الجنون وانما تسمع من وليه أو للفاعل وحذف العلم به اذ من

الواضح أن المجنون لا يصح ذلك منه بل من وليه فزعم تعين الاول وان الثاني خطاهو الخطا (زواله) لم تسمع دعواه إلا ان كان مثل تلك الجناية مما يزيد عادة ولا يحمل على الاتفاق كالقوت (٤٧٤) من ضربة بقلم خفيف وإذا سمعت دعواه وأنكر الجاني اختبر المجنى عليه في غفلاته

عليه لو ادعى من افاقته سمعت دعواه ثم رأيت سم على حج صرح بذلك ع (قوله بل من وليه) ومنه منصوب الحاكم محلى ومعنى (قوله) وإذا سمعت دعواه) أى بان كان تلك الجناية مما يزيد عادة (قول) وانكر الجاني) أى ونسبه الى التجانن معنى (قوله صدقه الخ) أى المجنى عليه (قوله) أو يعلم القاضى) أى المجتهد (قوله حلف) أى المجنى عليه ع (قوله إجماعا) إلى قوله بل يرد فى المعنى إلا قوله لأنه المدرك إلى لان المعرفة وإلى قول المتن وفى ضوء كل عين فى النهاية (قوله من سائر الجهات) أى من جميع الجهات الست (قوله وفى كل الاحوال) أى من النور والظلمة (قوله والبصر يتوقف) أى الادراك به (قوله على السمع) أى منه (قوله وذلك) أى البصر (قوله يرد الخ) خبر وزعم المتكلمين الخ (قوله) فوأندها دنيوية) قال سم هذا ممنوع فانه يترتب على إدراكها التفكير فى مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف إلى آخر ما ذكره من الامثلة ولا يخفى ان ما ذكره لا يتوجه منعاً على الشارح كابن حجر لانها إنما ادعى ان أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا بما لا يخفى فيه ولم يدعى ان جميعها دنيوية حتى يتوجه عليها النقص بهذه الجزئيات رشدي أقول هذا الجواب انما يظهر لو كانا عابرا بان أكثر الخ وإما على ما فى نسخهما من التعبير بان كثرة الخ فلا فان معناه المتبادر ان هذه التعلقات الكثيرة جميعها فوأندها دنيوية (قوله والاعمى الخ) عطف على من خلق الخ ويحتمل على اصم (قوله من الدية) إلى قوله ولا يحلف فى المعنى الا قوله وان امكن الى فلا شئ من قوله ولا يكتفيه الى المتن وقوله او من غيره وقوله عرف او قال انه (قوله لا لتعدده) أى السمع فانه واحد وانما التعدد فى منفذه معنى (قوله منه بغيره) أى من الضبط بغير المنفذ (قوله ورد بان السمع الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل سم أى لان الظاهر من هذا القيل أنه مبنى على ان السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بان السمع واحد رشدي (قوله بان السمع واحد) أى وانما التعدد فى منفذه (قوله وحل وجوب الدية الخ) عبارة المعنى تنبيه لا بد فى وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال اهل الخبرة يعود وقد رزوا له مدة لا يستبعدان يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك او لم يقدر و الهمة اخذت الدية فى الحال وان قالو الطيفة السمع باقية فى مقرها ولكن ارتقت منفذ السمع والسمع باق وجبت فيه حكومة ان لم يرج فتنه لا دية لبقاء السمع فان رجع لم يجب شئ اه (قوله حيث لم يشهد الخ) عبارة النهاية حيث تحقق زواله فلو قال خير ان الخ (قوله ولكن ارتقت) أى انسد وقوله والى بان شهد خير ان يبقائه الخ ع (قوله والاخكومة) اخذ من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد اهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية فى قلع العينين حيث لا نزل فيه ازاله تلك اللطيفة فليراجع يكشف بكرى سم (قوله دون الدية) أى لا الدية نهاية

الى أن يغلب على الظن صدقه او كذبه (فان لم ينتظم) بالبيئة او يعلم القاضى (قوله وفعله فى خلواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلايين) لانها تثبت جنونه والمجنون لا يحلف نعم ان كان يحن وقتاً ويفيق وقتاً حلف من اقامته وان انتظم فلا دية لظن كذبه وحلف الجاني لاحتمال انها صادرا اتفاقاً او عادة نرد دية كسائر المعاني يعود وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذا لم يعلم الا منه (وفى) ابطال (السمع دية) اجماعاً لانه اشرف الخواص حتى من البصر عند أكثر الفقهاء لانه المدرك للشرع الذى به التكليف وكفى بهذا تميزاً ولان المعرفة به من سائر الجهات وفى كل الاحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع او ضياء وزعم المتكلمين اشرفيته على السمع بقصر ادراكه على الاصوات وذلك يدرك الاجسام والالوان والهيئات يرد بان كثرة هذه التعلقات فوأندها دنيوية لا معلول عليها ولذا تجدد من خلق اصم كالحجر الملقى وان تمتع فى نفسه

ثبت جنونه الخ يعلم منه أن الدعوى تتعلق بالولى واليمين بالمجنى عليه وتارة تنتفى عنه بان دام جنونه وتارة ثبت فى حقه بان يقطع (قوله من افاقته) ينبغى حينئذ محبة دعواه بل تعيينها وقضية العبارة انه لو ادعى الولي من جنونه اعتد بذلك وحلف هو من افاقته (قوله كسائر المعاني) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط بعودها الا السن غير مشغور و سلخ الجلد اذا نبت والافضاء اذا التجم مر (قوله) فوأندها دنيوية) هذا ممنوع فانه يترتب على ادراكها التفكير فى مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف وقد يترتب على الادراك انقاد محترم من مهلك الى غير ذلك مما لا يحصى وايضا فن فوائد الابصار مشاهدة ذاته تعالى فى الآخرة او فى الدنيا ايضا كما وقع له عليه السلام ليلة المعراج ولا اجل من ذلك فليتأمل (قوله ورد الخ) فيه ما لا يخفى فتأمل (قوله والاخكومة الخ) اخذ من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد اهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع

بمتعلقات بصره والاعمى فى غاية الكمال الفهمى والعلم الذوقى وإن نقص تمتعه الدنيوى (و) فى ازالته (من اذن نصف) من الدية (قوله لا لتعدده بل لان ضبط النقص بالمنفذ أولى وأقرب منه بغيره) وقيل قسط النقص من الدية ورد بان السمع واحد كما تقرر بخلاف البصر فانه متعدد بتعدد الحلقة جزما وحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خير ان يبقائه فى مقره ولكن ارتقت داخل الاذن والاخكومة دون الدية

ان لم يرج فتنقه والابان رجى في مدة يعيش اليها غالبا كما في نظائره وان امكن الفرق بانه زال في تلك لا هذه فلا شيء (ولو ازال اذنيه وسمعه فديتان) لانه ليس في جرم الاذنين بل في مقرهما من الرأس كامر (ولو ادعى) المجنى عليه (٤٧٥) (زواله) أنكر الجاني اختبر بنحو

صوت مزعج مهول متضمن
للتهديد في غفلاته حتى يعلم
صدقه أو كذبه (فان انزعج
لصياح) أو نحو رد (في نوم
وغفلة فكاذب) ظنا بمقتضى
هذه القرينة ولكن يحتمل
الموافقة فلذا يحلف الجاني
أنه باق ولا يكفيه انه لم يزل
من جنابتي لان التنازع في
ذهابه وبقائه لافي ذهابه
بجنابته أو جنابية غيره
والايمان لا يكتفى فيها
بالاوازم (والا) ينزعج
(حلف) لاحتمال تجلده
ولا بد من تعرضه في حلفه
لذهاب سمعه من جنابية هذا
(وأخذدية) وينتظر عوده
إن شهد به خير ان بعد مدة
يظن أنه يعيش اليها وكذا
البصر ونحوه كامر (ولان
نقص) السمع من الاذنين
(فقط) أى النقص من
الدية (إن عرف) قدره منه
أو من غيره بان عرف أو
قال انه كان يسمع من كذا
فصار يسمع من نصفه ويحلف
في قوله ذلك لانه لا يعرف
إلامنه (والا) يعرف قدر
النسبة (حكومة) تجب
فيه (باجتهاد قاض) لتعذر
الارش ولا تسمع دعوى
النقص هنا وفي جميع
ما ياتي الا ان عين المدعى

(قوله فتنقه) أى زوال الارتفاق عرش (قوله ولان أمكن الفرق الخ) وينبى على الفرق لوقيل انه لا يجب
هنا شيء مطلقا غير تقييد بالرجاء في مدة يعيش اليها غالبا (قوله بانه زال) أى المعنى (قوله في تلك)
أى النظائر وقوله لا هذه أى لطيفة السمع (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك سم على حج
وقد يقال ان سببه ان اللطيفة لما كانت باقية نزلت الجنابة على محلها منزلة لطمة براسه لم تؤثر شيئا عرش (قوله
في مقرهما) الاولى الافراد (قوله كامر) أى انفا (قول المتزواله) أى السمع من اذنيه معنى (قوله اختبر
بنحو صوت الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى إلى أن يغلب على الظن
صدقه أو كذبه اهـ وقد يفيد قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون التعليل سم وقد يقال ان
الاختبار يفيد مطلقا إذ الاختبار يستلزم التكرار عبارة المغنى بدله ويكرر ذلك من جهات وفي اوقات
الخلوات حتى يتحقق زوال السمع بها اهـ (قوله او اوافقة) أى الارتفاق (قول لان التنازع في ذهابه الخ)
قد يقال ان هذا بحسب الصورة والألفاظ فقط والافاقام في زوال سمعه بجنابته فكان المجنى عليه يقول زال
سمعى بجنابتيك والجاني يريد دفع ذلك عنه يمينه فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن سمعه لم يزل بجنابته عرش
اقول ويؤيد قول الشارح الاتى ولا بد الخ (قوله بالاوازم) يتأمل وجه الاوهم هنا (قوله ولا بد من
تعرضه الخ) أى لجواز ذهابها بغير جنابته معنى (قوله من جنابية هذا) أى هذا الجاني (قوله وينتظر عوده
الخ) عبارة المغنى ثم اذا ثبت زواله قال الماوردى يراجع عدول الاطباء فان عودوه وجبت الدية في الحال
وان جوزوا عودوه الى مدة معينة يعيش اليها انتظرت فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت (تنبيه) لو
ادعى الزوال من احدى الاذنين حشيت السليمة وامتحن في الاخرى على ما سبق اهـ (قوله ان شهد الخ)
عبارة النهاية ان قدر خير ان لذلك مدة يغلب على الظن بقاؤها اليها فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت اهـ
قال عرش قوله والا وجبت أى وان لم يقدر خير ان بان قال لا يعود او تردد في العود وعدمه او قال لا يحتمل
عوده من غير تقدير مدة او فقد ان محل الجنابة ولم يحضرها الجاني اهـ أى او قدرا مدة لم يعد فيها كامر
عن المغنى او مات قبل فراغها كامر في الشارح (قوله قدر الخ) عبارة المغنى قدر ما ذهب بان كان يسمع من
مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلا وطريق معرفة ذلك ان يحده شخص ويتباعد الى ان يقول
لا اسمع فيعلى الصوت قليلا فان قال اسمع عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة اخرى فان اتفقت المسافتان
ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة سماعه قبل الجنابة ان عرف ويجب بقدره من الدية فان كان التفاوت
نصف او جب نصف الدية ثم قال في شرح ويضبط التفاوت فلو قال المجنى عليه انا عرف قدر ما ذهب من سمعى
قال الماوردى صدق بيمينه لانه لا يعرف الا من جهته كالحيض ولعله فيما اذا لم يمكن معرفته بالطريق المتقدم
اهـ (قوله منه الخ) متعلق بعرف والضمير للمجنى عليه وقوله بان عرف او قال نشر مرتب والضمير فيها
للمجنى عليه (قوله انه كان الخ) يتنازع فيه الفعلان (قول المتان وقيل يعتبر سماع قرنه الخ) كان يجلس القرن
بجنبيه ويناديهما رفع الصوت من مسافة لا يسمعه واحدهما ثم يقرب المنادى شيئا فشيئا إلى ان يقول
قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضع ثم يرفع صوته من هذا الموضع شيئا فشيئا حتى يقول المجنى عليه سمعت

من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حينئذ لان فيه ازالة تلك
اللطيفة فليراجع بكشف بكرى (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك (قوله ولو ادعى
المجنى عليه زواله وانكر الجاني اختبر الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد اخرى
الى ان يغلب على الظن صدقه أو كذبه اهـ وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون

قدر النقص وطريقه ان يعين المتيقن نعم لو ذكر قدرا فدل الامتحان على اكثر منه فيظهر أنه لا يجب له الا ما ذكره ما لم يجدد دعوى في الثاني
ويطلبه (وقيل يعتبر سماع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنه كسبه لانه اقرب (في صحته ويضبط التفاوت) بين سمعيهما ويؤخذ
بنسبته من الدية ويرد بان الانضباط في ذلك بعيد فلم يقول عليه (وان نقص) السمع (من اذن سدت وضبطه انتهى سماع الاخرى

ثم عكس ووجب قسط التفاوت) من الدية فان كان بين مسافتي السامعة والاخرى النصف فليربع الدية لانه اذهب ربع سمعه فان لم ينضب
فحكومة كاعلم عامر (وفي) ابطال (ضوء كل عين) ولو عين أخفش وهو من يبصر ليلا فقط وأعشى وهو من يبصر نهارا فقط لما مر أن من
بعينه يابض لا ينقص الضوء يكمل فيها الدية (نصف دية) كالسمع (تنبيه) لو أعشاه بان جنى عليه فصار يبصر نهارا فقط لزمه نصف دية
توزع على إبصاره بها نهارا وليلا وان (٤٧٦) أخفشه بأن صار يبصر ليلا فقط لزمته حكومة على ما في الروض وأفره شارحه وهو مشكل

بما قبله الا ان يفرق بان عدم
الابصار ليلا يدل على نقص
حقيق في الضوء اذ لمعارض
له حيث خالف عدمه نهارا
فانه لا يدل على ذلك بل على
ضعف قوة ضوئه على ان
تعارض ضوء النهار فلم
تجب فيه إلا حكومة (ولو
فقهاها) بالجناية المذهبة
للضوء (لم تزد) لها حكومة
لان الضوء في جرمها وإن
ادعى المجنى عليه (زواله)
وأنكر الجاني (سئل) أولا
(اهل الخبرة) هنا ولا يمين
إلا في السمع اذ لا طريق لهم
فيه وهنا لهم طريق فيه
بقلب حدقته الى الشمس
مثلا في عرفون هل فيها قوة
الضوء أولا فان قلت مرانه
يعول على اخبارهم ببقائه
السمع في مقره وعلى تقدير
مدة لعوده وذلك ظاهر في
ان لهم طريقا فيه قلت
لا يلزم من ان لهم طريقا
الى بقاءه الدال عليه نوع
من الادراك أو عوده بعد
زواله الدال عليه الامتحان
أن لهم طريقا الى زواله
بالسكينة اذ لا علامة عليه
غير الامتحان فعمل به دون
سؤالهم بخلاف البصر يعرف
زواله بسؤالهم وبالاختام

اه (قوله المتن ثم عكس) بان أسد الصحبة ويضبط منتهى سماع الناقصة معنى قوله من الدية) الى التنبيه
في النهاية والى قوله على ما في لروض في المعنى الا قوله لما مر الى المتن (قوله عامر) اى أنفا في قول المصنف
والا فحكومة (قول المتن وفي ضوء كل عين) اى بصر كل عين صغيرة او كبيرة حادة او كالة صحيحة او علية عمشاء
او حواء من شيخ واطفل حيث البصر سليم معنى (قوله ولو عين أخفش الخ) اى خلقة اما لو كان بجناية فينبغي
ان ينقص واجبه من الدية لثلاث يتضاعف الغرم عش (قوله لما مر الخ) لا يخفى ما في تطبيقه (قوله لزمه
نصف دية الخ) معتمد عش (قوله لزمته حكومة) معتمد عش (قوله على ما في الروض الخ) عبارة
المعنى والروض مع الاسنى وان أعشاه لزمه نصف دية وفي از العين الاعشى بأفة سماوية الدية وان كان
مقتضى كلام التهذيب وجوب نصفها موزعا على ابصارها بالنهار وعدم إبصارها بالليل وان أعشاه او
أخفشه او أحوله او اشخص بصره فالواجب حكومة وان اذهب احد شخصين الضوء والآخرة الحدة
واختلاف في عود الضوء صدق الثاني يمينه وان كذبه المجنى عليه لان الاصل عدم عوده اه وعبارة السيد عمر
قد يقال ذكره في عيوب المبيع ان الاخفش صغير العين ضعيف البصر ويقال هو من يبصر بالليل دون
النهار اه فاقضى كلامهم ان الاطلاق الاشهر فيه الاول فيجوز ان يكون هو المراد للروض هنا فانه وشارحه
لم يقرضنا تفسيره وبيان المراد به فليتأمل اه اقول ويؤيده اقتصار المعنى في شرح قول المصنف المار
ولو عين احول وأعشى واعور على تفسيره بالاول (قوله لم تزد حكومة) الى قوله ولو اتهم في المعنى الا قوله
وذلك الى المتن والى قول المتن وفي بعض الحروف في النهاية (قول المتن اهل الخبرة) اى عدلان منهم مطلقا و
رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عدم معنى وروض مع الاسنى (قوله الى بقاءه) اى الى معرفة بقاء السمع
(قوله أو عوده) عطف على بقاءه (قوله ان لهم الخ) فاعل لا يلزم (قوله الى زواله) اى معرفة زواله (قوله
عليه) اى الزوال (قوله بل الاول) اى سؤالهم (قوله ومن ثم قال الخ) لعل المراد من اجل ان الاول أقوى
اخر الامتحان في الذكر والا فلا يظهر وجه التفريع (قوله بعد فقد خبرين) انظر ما ضابط الفقد هل من
البلد فقط أو من مسافة القصر أو العدوى او كيف الحال فيه نظروا اقرب الثاني فليراجع عش (قوله
منهم) لاحاجة اليه رشيدى (قوله وحمل أو على التوزيع الخ) اى الصادق بالترتيب الذى هو المراد والا
فالترتيب المراد من جملة ما صدقات التوزيع لاعتدائه وانما أخرجه عن التمييز الظاهر لانه ضد الترتيب فلا
تصح ارادته به رشيدى (قوله على التوزيع) اى لا التخير اى اذا عجز عن اهل الخبرة انتقل الى الامتحان
معنى (قوله الذى ذكرته) اى بقوله او لا ثم بقوله بعد فقد خبرين (قوله وذلك) اى الترتيب المذكور (قوله
الابعد تعذر اهل الخبرة) ثم ان قالوا يعودوا وقدروا مدة انتظار كالسمع فان مات قبل عودته في المدد وجبت الدية
لان الظاهر عدم عوده ولو عاش وهل يجب القصاص او لا وجهان وجهما الثاني للشبهة وان ادعى الجاني
عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث بيمينه لان الاصل عدم عوده معنى وروض مع الاسنى
(قوله ما في المتن تبعا للتولى الخ) عبارة النهاية ما ذكره المتولى من ان الخيرة الخ (قوله ان الخيرة الخ) اى
في تقديم السؤال او الامتحان (قوله ان عرف) اى قدر النقص معنى (قوله ومن عين الخ) عطف على من
التعليل (تنبيه) لو أعشاه بان جنى عليه الخ قال في الروض وفي الاعشاء بأفة سماوية الدية ومقتضى كلام

بل الاول أقوى ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبرين منهم أو توقفهم عن الحكم بشئ (بتقريب) نحو (عقرب العينين
أوحيدة من عينه بغتة ويطر هل ينزع) فيحلف الجاني لظهور كذب خصمه أو لا فيحلف الخصم لظهور صدقه وحمل أو على التوزيع الذى
ذكرته هو المعتمد الذى ذكره البلقين وغيره بل قال الاذرى المذهب تعين سؤالهم اه وذلك لضعف الامتحان اذ يعلو البصر أغشية تمنع
انتشار الضوء مع وجوده فتعين أنه لا يرجع اليه الا بعد تعذر اهل الخبرة ومن ثم ضعف في الشرح الصغير ما في المتن تبعا للتولى ان الخيرة
الحاكم (وإن نقص فكما لسمع) ففي نقص البصر من العينين مما ان عرف بأن كان يرى لحد فصارى لى نصفه قسطه وإلا فحكومة ومن عين

لنصب هي ويوقف شخص في محل يراه ويؤمر بالتباعد حتى يقول لا اراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العليلة ويؤمر بان يقرب راجعا الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية ولو اتهم بزيادة الصحيحة ونقص العليلة امتحن في الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالاتقال ابقية الجهات فان تساوت الغايات فصادق ولا فلا ويأتي نحو ذلك (٧٧ ع) في السمع وغيره لكنهم في السمع صوروه

بأن يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فشيئا إلى أن يقول سمعته فيعلم وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر من أمره بالتباعد أولا في محل يراه فيحتمل أن ذلك تصوير فقط ويحتمل أنه تقييد ويفرق بأن البصر يحصل له عند البعد تفرق وانتشار فلا يتيقن أول رؤية حينئذ فامر فيه بالتباعد أولا لتيقن الرؤية ويزول احتمال التفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طنين ثم امر بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القار فيه فلا يضبط منتهاه يقينا بخلاف ما اذا قرع السمع أولا وضبط فانه يتيقن منتهاه فعملوا في كل منهما بالاحوط فيه فتامله (وفي الشم دية على الصحيح) كالسمع في اذهابه من احد المنخرين نصف دية ولو نقص فقسطه ان امكن والا فحكومة ويأتي في الارتفاق هنا ما مر في السمع ولو ادعى زواله امتحن فان هس أو عبس حلف الجاني والا حلف هو ولا يستل الخبراء هنا لما مر

العنين (قوله ويؤمر) أي ذلك الشخص (قوله) ويجب قسطه من الدية (فان أبصر بالصحيحة من مائتي ذراع مثلا وبالأخرى من مائة فالنصف نعم) لو قال أهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج إلى مثل ما تحتاج إليه المائة الاولى لقرب الاولى وبعد الثانية وجب ثلثا دية العليلة معنى وروض مع الاسنى وهذا الاستدراك ذكره الروض في السمع مثله (قوله بزيادة الصحيحة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بزيادة في نظر الصحيحة سيد عمر (قوله امتحن في الصحيحة الخ) سكت عن العليلة انظر ما حكمها (قوله) ويأتي نحو ذلك (أي مطلق الامتحان بالمسافة رشيدى (قوله بان يجلس) أي المجنى عليه وقوله ويؤمر أي شخص آخر (قوله بالتباعد او لا في محل يراه) الاوقف لما مر بالوقوف او لا في محل يراه ثم بالتباعد (قوله) ويحتمل أنه تقييد (وهو اوجه نهاية قال ع ش بقى انه اعتبر في تصوير معرفة النقص أنه تربط العليلة او لا وتطلق الصحيحة على ما مر فهل ذلك تصوير فقط او تقييد كما هناه في نظر والظاهر انه مجرد تصوير لا يظهر فرق بين ربط العليلة او لا وبين عكسه في حصول المصنف اه (قول المتن وفي الشم) أي في إزالته من المنخرين بجناية على راس وغيره معنى (قوله كالسمع) إلى قوله ولا يستل في المعنى لا قوله ويأتي إلى ولو ادعى (قوله من احد المنخرين) تشية منخر بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الخاء اه مختار وجوز القاموس أيضا فتحهما وضمهما ومنخور كعصفور ع ش (قوله ولو نقص الخ) أي الشم من المنخرين وجب قسطه من الدية إن امكن معرفته ولا فالحكومة وإن نقص شم احد المنخرين اعتبر بالجانب الآخر كما في السمع والبصر معنى واسنى (قوله إن امكن) أي معرفة قدر النقص (قوله ولو ادعى زواله) أي من المنخرين وانكره الجاني (قوله امتحن) أي المجنى عليه في غفلاته بالروائح الحادة معنى (قوله فان هس) أي للطبيب وعبس أي لغيره حلف الجاني أي لظهور كذب المجنى عليه معنى وفي ع ش عن المختار عبس بالتخفيف والتشديد اه (قوله لما مر الخ) أي لظهور صدقه مع انه لا يعرف لإامنه ولو وضع المجنى عليه يده على انفه فقال له الجاني فملت ذلك لعود شمك فقال بل فعلته اتفاقا او لغرض كاستخاط ورعاف وتفكر صدق يمينه لاحتمال ذلك فان قطع انفه فذهب شمه فديتان كما في السمع لان الشم ليس في الانف معنى وروض مع الاسنى (قوله لما مر في السمع) أي من أنه لا طريق لهم في معرفة زواله (قوله كما عليه أكثر أهل العلم) عبارة بالمعنى الخبر اليه في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن اسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذا منفعة العظمى كاليد والرجل اه (قوله ويأتي هنا في الامتحان الخ) عبارة بالمعنى وإنما تؤخذ الدية إذا قال أهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين أن يقدروا مدة يعيش اليها او لا فان أخذت ثم عادت استردت ولو ادعى زوال نقطة امتحن بان يروى في اوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر شيء حلف المجنى عليه كما يخلف الآخر س ووجبت الدية اه (قوله وهو) أي النطق (قوله فلا يعول عليه) ظاهره وإن تكلم على ندور لكن قضية ما يأتي في قوله ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه الخ انه يجب حكومة إلا ان يفرق بان في قطع بعض اللسان الة النطق موجودة في الجملة بخلاف هذا ع ش (قوله ذهب كلامه) أي وذوقه اخذاما قدمه في قطع اللسان (قوله في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد (قوله ان بقى له) إلى قول المتن لتهديب نصفها اه (قوله) ويحتمل أنه تقييد (وهو اوجه ش مر) (قوله أن في قطع اليد التي ذهب بطشها الخ) راجع إذا ذهب بطشها بجناية هل يسقط من الدية قدر ارشها

في السمع (وفي) ابطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم ويأتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر وفي إحداث عجلة او نحو تمتة حكومة وهو من اللسان كالطش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قديتكلم نادر جدا فلا يعول عليه نعم يرد على التشبيه ان في قطع اليد التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا لاجمال في هذا حتى تجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب لجلها كاذن مشلولة خلقة (وفي بعض الحروف بقسطه) إن بقى له كلام مفهم وإلا فالدية لزوال منفعة الكلام (و) الحروف

او بحجاية في النهاية (قول المتن والموزع عليها) اى والحروف التي يوزع عليها الدية معنى (قوله فلكل حرف) الى قول المتن وقيل قسطه في المعنى الا قوله ضعيف الى وتوزع (قوله فلكل حرف ربع سبع الدية) لانه اذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعها وربع سبع الدية ثلاثة اربعة واربعة اسباع يعبر للسكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في الحلبي بجري (قوله واسقطوا الا تركبها الخ) الظاهر ان الواضع لم يريد جعل لامن حيث هي حرفا لانها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وانما اراد الالف اللينة واما الهمزة فهي المرادة بالالف اول الحروف ويدل على ارادته من لا الالف اللينة جعله لها بين اختيها الواو والياء وانما لم يركب اختيها للاشارة الى انه يمكن النطق بمسماهما مستقلا لقبولها للتحريك دونها وحينئذ فلا بد من اعتبارها لانها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي اكثر دورا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار الماوردى لها الخ لا يخفى مما تقرر ان الماوردى لم يعتبرها من حيث تركيبها وانما اعتبر ما يريد منها وهو الالف اللينة وقد علمت ان اعتبارها متعين وحينئذ فاعتبار الماوردى هو عين اعتبار النحاة لا غيره كما اقتضاه صنيع الشارح (قوله واعتبار الماوردى لها والنحاة) اى وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين معنى (قوله اما الاول فلما ذكر) قد علمت ان الماوردى لم يعتبر لامن حيث تركيبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله واما الثاني فلان الالف تطلق على اعم من الهمزة والالف الخ فيه ان المدار في الحروف التي تقسط عليها الدية انما هي المسميات التي هي اجزاء الكلام فلا شك ان نطق اللسان بالهمزة غيره بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الاخر وليس المدار فيها على الاسماء التي هي لفظ الالف ولفظ باء الخ حتى يتوجه ما ذكر هكذا ظهر فليتدبر ثم رايت الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته آخر اثم قال ان الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين رشيدى (قوله واما الثاني فلان الالف) لا يخفى ما فيه على التنبه اذ الحقيقتان مختلفتان لاختلاف مخرجهما ثم رايت المحشى سم قال لا وجه لتضعيف كلام النحاة فيما ذكر فان اطلاق الالف على الاعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذى هو ابين واظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين اللهم الا ان يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا تكون الاتباعا وتتولد من اشباع غيرها ولا تتميز حقيقةا تميزا ظاهرا عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فليتام له سيد عمر وعش (قوله تطلق على اعم الخ) فيه انها من المشترك لا العام فان العام لفظ دال على معنى يشترك فيه افراد يتناولها جميعا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا ع ش (قوله لا ندر اجبا) اى اللينة (قوله ولو تسكلم بهاتين) غير العريتين عبارة الشيخ عميرة ولو كان يحسن العربية وغيره او زرع على العربية اه فليحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللتان غير عريتين ع ش اقول هذا الحمل بعيد في الغاية فليراجع (قوله وزع على اكثرهما) ولو قطع شفثيه فذهبت الميم والباء وجب ارشهما مع ديتهما في اوجه الوجهين نهاية واسنى ومعنى وياتى في الشارح خلافة (قول المتن على الشفثية) نسبة للشفة على اصلها في الاصح وهو شفة ولك ان تنسبها للفظ فتقول شفى وقيل اصل شفة شفوة ثم حذف الواو وعليه قول المحرر الشفوية معنى (قوله لانها التي) عبارة المعنى لان الجناية على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهى ما عدا المذكورات وعلى هذا فيكون الموزع عليه ثمانية عشر لان منفعة اللسان النطق بها فيكمل الدية فيها واجاب الاول بان الحروف وان

(الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلكل حرف ربع سبع الدية واسقطوا الا تركبها من الالف واللام واعتبار الماوردى لها النحاة للالف والهمزة ضعيف اما الاول فلما ذكر واما الثاني فلان الالف تطلق على اعم من الهمزة والالف الساكنة وبه صرح سيبويه فاستغنوا بالهمزة عن اللينة لا ندر اجها فيها وتوزع في لغة غير العرب اذا كان المجنى عليه منهم على حروفها قلت او كثرت كاحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في اخرى ولو تسكلم بهاتين وزع على اكثرهما (وقيل لا توزع على الشفثية) وهى الباء والفاء والميم والواو (والحلقية) وهى الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء بل على اللسانية لانها التي بها النطق ورد بمنع ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ففي بعض كل من تينك قسطه من الدية ولو اذهب حرفه

(قوله واعتبار الماوردى لها والنحاة للالف والهمزة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكر فان اطلاق الالف على الاعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذى هو ابين واظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فتدبر اللهم الا ان يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا يكون الاتباعا وتتولد من اشباع غيرها ولا تتميز حقيقةا تميزا ظاهرا عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم يوزع عليها فليتام

فعادله حرف لم يكن بحسنة وجب للذهاب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية (ولو عجز عن بعضها خلقه أو باقية سماوية) وله كلام مفهم
لجنى عليه فذهب كلامه (فدية) لوجود نطقه وضعفه لا يمنع كمال الدية فيه كضعف البطش والبصر (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف
نحو البطش بأنه لا يقدر غالباً والنطق يتقدر بالحروف ويرد بأنه حيث بقي كلام (٤٧٩) مفهم بقى مقصود الكلام فلم يحتاج لذلك

التقدير (أو) عجز عن بعضها
(بجناية فالذهب لا يكمل)
فيها (دية) لئلا يتضاعف
الغرم فيما أبطله الجاني
الاول وقضيته أنه لا أثر
لجناية الحربى وهو متجه
ولأن قال الاذرى لا
أحسبه كذلك ويتردد
النظر فى السيد هل يلحق
بالحربى لانه غير ضامن
لقنه أو يفرق بأنه ملتزم
ولما منع من تعزيمه مانع
ولا كذلك الحربى كل
محتمل والتعليل المذكور
يرجح الاول (ولو قطع
نصف لسانه فذهب ربع)
أحرف (كلامه أو عكس
دية) اعتباراً بما كثر الامر
الضمون كل منهما بالدية
لانه لو انفرد لكان ذلك
واجبه فدخل فيه الأقل
ومن ثم اتجه دخول المساوى
بما إذا قطع النصف فذهب
النصف ولو قطع بعض
لسانه فذهب كلامه وجبت
الدية لانها إذا وجبت بذهابه
بلا قطع فع قطع أولى أو فلم
يذهب شىء من كلامه وجبت
الحكومة إذ لو وجب
القسط لوجب الدية الكاملة

كانت مختلفة الخارج الاعتماد فى جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق اه وبه علم ما فى تعبیر الشارح من
الايجاز الخ (قوله فعادله الخ) عبارة المغنى ويضمن ارش حرف فوتته ضربة وفادته حروفاً لم يمكن من
النطق بها ولا يجبر الفاتت بما يحدث لانه نعمة جديدة اه (قول المتن خلفه) أى كارت والتخ معنى (قول
المتن أو باقية سماوية) وكالاته جناية غير مضمونة على ما افتضاه كلام حج الاتى ع ش (قول المتن فدية)
أى كاملة فى ابطال كلام كل منهما فعلى هذا الوبطل بالجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع
الحروف معنى (قوله وضعفه لا يمنع الخ) استئناف يأتى (قول المتن أو بجناية الخ) ولو ابطال بعض
ما يحسنه فى المسائل الثلاث وجب قسطه عما ذكر معنى (قوله وفارق الخ) أى على هذا سم وع ش (قوله
لئلا يتضاعف) إلى قوله ويردد النظر فى المغنى لا قوله وهو متجه وأن (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله
وهو متجه) والوجه عدم الفرق كذا فى النهاية ونقل المغنى القضية المشار إليها ومقالة الاذرى ولم يصرح
بترجيح سيد عمر قال ع ش قوله والوجه عدم الفرق أى بين الحربى وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان جناية
السيد على عبده بالحربى ولم يبين علة الوجه وقياس نظائره من ان الجناية الغير المضمونة كالاته اعتماد
الاولى أى الفرق كما هو مقتضى التعليل واعتمده حج اه (قول المتن ولو قطع نصف لسانه الخ) ولو قطع
لسانه فذهب نصف كلامه مثلاً لجناية على اللسان من غير قطع شىء منه فالواجب الدية لانه قطع جميع اللسان
مع بقاء المنفعة فيه معنى (قول المتن أو عكس) أى بان قطع ربع لسانه فذهب حروف هى نصف كلامه
معنى (قول المتن فنصف دية) يجب فى المسئلتين ولو قطع فى الصورتين آخر الباقي فثلاثة ارباع لدية لانه
ابطل فى الاولى ثلاثة ارباع الكلام وقطع الثانية ثلاثة ارباع اللسان ولا يقتض مضبوط نصف فذهب نصف
كلامه من مقطوع نصف فذهب ربع كلامه اذا قطع الثانى الباقي من لسان الاول ان اجرنا القصاص فى بعض
اللسان لنقص الاول عن الثانى ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقتص من الجاني فلم يذهب
الاربع كلامه فلم يجنى عليه ربع الدية لثم حقه فان اقتص منه فذهب ثلاثة ارباع كلامه لم يلزمه شىء لان
سراية القصاص مهددة معنى وروض الاسنى (قوله اعتباراً) إلى قوله وقيل القسط فى النهاية وكذا فى المغنى
الاقوله فذهب إلى فلم يذهب (قوله باكثر الامرين) أى اللسان والكلام (قوله لانه الخ) أى الاكثر وقوله
لكان ذلك أى نصف الدية (قوله اذلو وجب القسط لوجب الخ) وجه هذه الملازمة ان وجوب القسط على
هذا التقدير لذات اعتبار الكلام سم (قوله وقيل القسط الخ) راجع لقوله وجبت الحكومة ع ش (قول
المتن وفى الصوت دية) ولو اذهب بابطال الصوت النطق واللسان سليم الحركة وجبت دية
واحدة بناء على ان تعطيل المنفعة ليس كابطالها وينبغى ايجاب حكومة لتعطيل النطق معنى واسنى مع الروض
(قوله ان بقيت) إلى قوله ومن ثم فى النهاية الاقوله وانتصر لترجيحه الاذرى (قوله بحالها) أى وتمكن
اللسان من التقطيع والترديد معنى (قوله وتاويله) أى الخبر (قوله فيه) أى فى ذلك الخبر (قوله يحتاج الى
دليل) أى ولا نعلم له دليلاً والاصل عدمه (قوله وزعم البلقينى الخ) مبتداً خبره قوله لا يلتفت
إليه (قوله ان ذلك) أى وجوب الدية فى الصوت معنى وع ش (قول المتن معه) أى الصوت معنى (قول المتن
فمعجز عن التقطيع) وهو اخر ارجح كل حرف من مخرجه والترديد تكرير الحروف بحرفى عبارة ع ش لعل
المراد بالتقطيع تمييز الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانياً كإناط
(قوله وفارق ضعف نحو البطش) على هذا (قوله اذلو وجب القسط لوجب الخ) الدية الكاملة) وجه هذه
الملازمة ان وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام

فى لسان الاخرس وقيل القسط وعليه كنيرون (وفى) ابطال (الصوت دية) إن بقيت قوة اللسان بحالها خبر فيه وتأويله بان
المراد بالصوت فيه الكلام يحتاج دليل وزعم البلقينى أن ذلك يكاد أن يكون خرقاً للاجماع لا يلتفت إليه (فان ابطال معه حركة
لسانه فعجز عن التقطيع والترديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانتصر لترجيحه الاذرى وغيره

وفارق اذ هاب النطق بالجناية على سماع صبي فتعطل لذلك نقطة لانه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بان اللسان هنا سليم ولم تقع عليه جناية أصلا بخلاف ابطال حركته المذكورة (وفي) ابطال (الدوقية) كالسمع ويمتنع ان انكر الجاني بالاشياء الحادة والمررة وغير هاتين حتى يظن صدقه وكذبه نظير ما مر ولو ابطال معه نقطة (٤٨٠) او حركته لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع متقدمون ونقله الراعي في موضع عن

به أو لا (قوله وفارق الخ) أى على الصحيح رشيدى عبارة عش أى ما ذكر من وجوب الديتين اه (قوله اذ هاب النطق بالجناية الخ) أى حيث قالوا بوجوب دية واحدة في السمع ع (قوله لانه بواسطة سماعه الخ) علة لتعطل نطق الصبي بعدم سماعه رشيدى (قوله وتدرجه فيه) عطف على اذ هاب النطق والضمير الاول للنطق والثاني للسمع (قوله بان اللسان الخ) متعلق بفارق (قوله هنا) أى في الجناية على سماع الصبي (قوله وفي ابطال الذوق) أى بالجناية على اللسان معنى بان لا يفرق بين حلو وحامض ومر ومالح وعذب نهاية (قوله ان انكر الجاني) أى ذهابه (قوله بالاشياء الحادة) بان يلحقها له غيره معافضة أى على غرة فان لم يعبس صدق يمينه وإلا فالجاني يمينه نهاية ومعنى (قوله وغيرها) أى الحامضة الحادة معنى (قوله وكذبه) أى او كذبه سيد عمر (قوله فديتان على ما قاله الخ) صريح هذا السياق ان وجوب الديتين ضعيف كما يعلم بتأمله لكن في حاشية الشيخ عش انه معتمد فليراجع رشيدى اقول صريح الروض وجوب الديتين في ابطال الذوق مع النطق وصنيع الاسنى والمغنى كالصريح في اعتماد وجوب دية واحدة في ابطالها معا وفصل سم وافرعه عش بما ناصه قوله فديتان على ما قاله جمع الخ قديقال ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسانى فلا وجه لإلا وجوب دية واحدة وان جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا ان الذوق في طرفه ام في الحلق اه (قوله لاني اللسان) وهذا أى كونه في اللسان هو الراجح ع (قوله لانه) أى النطق منه أى اللسان وقوله كما مر فى شرح وفي الكلام دية (قوله ومن ثم) إلى قوله ايضا عقبه النهاية بما ناصه لكن المعتمد وجوب ارش الحر فين ايضا كما مر اه وتقدم عن المغنى والاسنى ما يوافقه عبارة سم قوله ومن ثم كان الاوجه الخ أى وان كان الاوجه في شرح الروض وجوب ارشهما مع دية الشفتين اه (قوله ولم ينظروا) الى قوله وفي افضاها في النهاية (قوله لدخولها فيها) أى دخول الثلاثة في الخمسة المذكورة (قوله والعفوصة مع الخوصة) أى والتفاهة مع العذوبة ع (قوله فتخدر) بالخاء المعجمة كافي المختار ويمكن قراءتها بالخاء المهملة ويراد بالتخدر ميلها عن جهة الاستقامة وقوله وتطل الخ عطف تفسير عش وقوله عطف تفسير يظهر انه من عطف المسبب وفي القاموس خدرت رجلى اوعيتى إذا فترت اه (قوله أو بان يتصلب الخ) لعل الاولى حذف بان وعطفه على تتخدر (قوله لانه) أى المضغ (قوله وفيها الدية) أى مطلق الدية ولا فديتها غير دية المضغ رشيدى (قول المتن وفي قوة امانه الخ) بخلاف انقطاع اللين بالجناية على اللدى فان فيه حكومة فقط معنى (قوله واعترضه البلقينى) بانه الخ) عبارة المغنى ونازع البلقينى في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم وجوب الدية لان الامناء الانزال فاذا بطل قوته ولم يذهب المنى وجبت الحكومة لا الدية لانه قد يتمتع الانزال بما يسد طريقه فيشبه ارتفاق الاذن اه وهو اشكال قوى ولكن لا يدفع المنقول (قوله اذ هاب نفسه) يعنى المنى رشيدى (قوله ويحجب بمنع نفي التلازم) هذا عجيب لان البلقينى مانع والمانع لا يمنع كذا قاله المحشى سم وهو محل تأمل إذ المتبادر من كلام البلقينى على نحو ما نقله صاحب المغنى كونه معارضة وهى تقبل المنع في مقدماتها سيد عمر (قوله وبفرضه يفرق

التولى وأقره لكنه انما يتاقى على الضعيف ان الذوق في طرف الحلق لاني اللسان لانه قد يبقى مع قطعه حيث لم يستاصل قطع عصبه اما على المشهور وبه جزم الراعي في موضع انه في طرف اللسان فلا يجب لإلا دية واحدة للسان كالمقطع فذهب نقطة لانه منه كالبطش من اليد كما مر ومن ثم كان الاوجه فيمن قطع الشفتين فزال الميم والباء انه لا يجب لها ارش لانها منهما كالبطش من اليد ايضا (وتدرك به حلولة وخوصة ومرارة وملوحة وعذوبة) ولم ينظروا الزيادة بعض الاطباء ثلاثة عليها لدخولها فيه كالحرافة مع المرارة والعفوصة مع الخوصة (وتوزع) الدية (عليهن) ففي كل خمسها (فان نقص) ادراك الطعوم على كالحا (فحكومة) ان لم يتقدروا لإلا فقسطه (وتجب الدية في) ابطال (المضغ) بان يجنى على اسنانه فتخدر وتبطل صلاحيتها للبضع او بان يتصلب مغرس اللحين فتتمتع حركتهما مجتبا وذاها لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها

الدية فكذا منفعتهما كالبصر مع العين والبطش مع اليد فان نقص فحكومة (وفي) ابطال (قوة امانه بكسر صلب) لفوات الخ المقصود الاعظم وهو النسل واعترضه البلقينى بانه لا يلزم من اذ هاب قوة انزاله اذ هاب نفسه لان طريقه قد ينسد مع بقائه فو كارتاق محل السمع ويحجب بمنع نفي التلازم الذى ذكره وبفرضه يفرق بين هذا والسمع بانه لطفه يمكن انسداد طريقه ثم عودوه ولا كذلك المنى لانه لكثافته إذ اسدت طريقه يفسد ويستحيل الى الاخلاط الرديئة فلا يتوقع عودوه ولا صلاحه أصلا فلو قطع اثنيها فذهب منه لزمه ديتان

(و) في ابطال (قوة خبل) من المرأة أو احوال من الرجل لفوات النسل أيضا وقيد الاذرعى بما اذا لم يظهر الاطباء أنه عقيم وفيه وقفة (و) في (ذهاب) لذة (جماع) ولومع بقاء المنى وسلامة الصلب والذكر لأنه من المنافع المقصودة ومثله اذهاب لذة الطعام أو سد مسلكه في كل دية ويصدق المجنى عليه في ذهاب كل منهما ما عدا (٤٨١) الاخيرة كاهو ظاهر يمينه لأنه لا يعرف

الامنه مالم يقل الخبراء ان مثل جنايته لا تذهب ذلك (وفي افضائها) أي المرأة (من الزوج) (و) كذا من (غيره) بوطه شبهة أوزنا أو أصبع أو خشبة (دية) لها وخرج بافضائها افضاء الخنثى فقيهه حكمه (وهو) أي الافضاء (رفع ما بين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبيل الجماع والغائط واحد لفوات المنفعة به بالكلية فان لم يستمسك الغائط فحكمه أيضا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر) يخرج (بول) وهو ضعيف وان جزمنا به في محل آخر فعلى الاول في هذا حكمه وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي بل عليه يجب الدية في الاول بالاول فان لم يستمسك البول فحكمه أيضا فان أزالهما فدية وحكمه وصحح المتولى ان في كل دية لأنه يحل بالتمتع ولو التحم وعاد لما كان فلا دية بل حكمه وفارق التحام الجائفة بان المدار هناك على الاسم

الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سيد عمر (قوله من المرأة) الى قوله ومثله في المغنى الا قوله وفيه وقفة وقوله وسلامة الصلب (قوله أو احوال الخ) أي كان يجنى على صلبه فيصير منه لا يحبل أو على الاثنتين فإنه يقال انهما محل انعقاد المنى مغنى (قوله وقيد الاذرعى الخ) أي ايجاب الدية باذهاب الاحبال مغنى (قوله بما اذا لم يظهر الخ) أي والا فلا تجب الدية غنى (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة ان صورة المسئلة انه كانت قوة الاحبال موجودة وأبطالها لأنه لا يقال أبطالها إلا اذا كانت موجودة قبل رشيدى (قول المتن وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح ان هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك رشيدى أي مع أن مقتضى تعليمهم العموم ويؤيده عموم قولهم ومثله ذهاب لذة الطعام (قوله لأنه) أي اللذة بمعنى الالتذاذ ع (قوله ففي كل دية) ولو أبطال امناه أول ذمعه بقطع الاثنتين وجب ديتان كافي اذهاب الصوت مع اللسان مغنى وأسنى مع الروض (قوله ويصدق الخ) ظاهره الرجوع الى ذهاب لذة الجماع ولذة الطعام أو سد مسلكه وقضية صنع الروض وشرحه أنه راجع لفوله وفي ابطال قوة امناه الى هنا (قوله ما عدا الاخيرة) وهي سد مسلكه سيد عمر (قول المتن وفي افضائها الخ) أي وإن تقدم له وطؤها مرار ع (قوله أي المرأة) الى قول المتن وفي البطش في النهاية الا قوله فعلى الاول الى وقال الماوردي وقوله ويرد الى المتن وقوله ومر الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وقال الماوردي الى فان لم يستمسك (قول المتن من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسد نهائية (قوله دية لها) سواء في ذلك المكره والمطوعة لان الرضا بالوطء لا يقتضى الاذن في الافضاء مغنى زاد الروض مع الاسنى ويجب مع الدية المهران كان الافضاء بالذكر اه (قوله فقيهه حكمه) لعل محله في الحال ثم ان اتضحت بالذکر ولم تتضح فلا شيء غير ما وإن اتضحت بالانثوة وجب تكميل الدية سيد عمر (قول المتن وهو رفع ما بين مدخل الخ) فان كان بجماع نحيته والغالب افضاء وطئها الى الافضاء فهو عمد او بجماع غيرهما فشبّه عمد أو بجماع من ظنها زوجته خطأ أسنى من الروض وفي ع (قولها عن العباب مثله (قوله لفوات المنفعة) عبارة المغنى لما روى زيد بن ثابت ولفوات منفعة الجماع أو اختلاها أي بالافضاء (قوله الغائط) فاعل لم يستمسك (قوله فعلى الاول) أي الاصح (قوله في هذا) أي رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول (قوله وعلى الثاني) أي الضعيف (قوله بالعكس) أي في هذا دية وفي الاول حكمه (قوله بل عليه) أي على الثاني (قوله في الاول) أي رفع ما بين مدخل ذكر ودبر (قوله فان لم يستمسك البول الخ) أي في الثاني مغنى وروض (قوله فان أزالهما) أي الحاجز بين القبل والدبر والحاجز بينهما وبين مخرج البول (قوله فدية وحكمه) معتمد وقوله وصحح المتولى الخ ضعيف ع (قوله وصحح المتولى الخ) هذا عين القيل المذكور لكن بالنظر لما قاله فيه الماوردي كالا يخفى رشيدى (قوله بل حكمه) أي ان بقي أثر أسنى ومغنى (قوله على فوات المقصود) عبارة الاسنى والمغنى الخائل اه (قول المتن فان لم يمكن الوطء) أي ابتداء ما بعد تقدم الوطء مرار ع (قوله ولا لها تمكينه) وهل بها الفسخ بغير آله أو له الفسخ بغيره في باب خيار النكاح التنبيه عليه مغنى (قوله فارشها يلزمه) أي وان اذنه الزوج وظاهره وان عجز عن افضائها واذنت وهي غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فانه يقع كثير او منه ما يقع من ان الشخص يعجز عن ازالة بكاره زوجته فياذن لامرأة مثلاً في ازالة بكارها فيلزم المرأة الملزوم لها الارش لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة

(٦١ - شرواني وابن قاسم - ثامن) وهنا على فوات المقصود وبالعود لم يف (فان لم يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (بالافضاء) لكبر آله أو ضيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه لافضاءه الى محرم (ومن لا يستحق افضاءها) أي البكر بالفام والقاف (فان أزال البكاره بغير ذكر) كاصبع أو خشبة (فارشها) يلزم وهو الحكمه

الآية نعم ان ازالها برك وجب القود (او بذ كراشبة) منها كظنها كونه حليلها (او مكرمة) او نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وارش البكارة) يلزمه (٤٨٢) وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهما جنتان

في نزل فعل المرأة منزلة فعله لانا نقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره ع (قوله الآية) عبارة المغنى والنهاية بتقدير الرق كما ساقى اه (قوله لشبهة منها) جعل المحلى منها النكاح الفاسد ع (قوله او نحو مجنونة) اي او صغيرة مغنى (قوله اما لو كان بزنا) محترز لشبهة الخ (قوله فلا شيء) عبارة الاسنى مع الروض اهدرت بكارتها حكومة كما اهدرت مهر الما لا يمكن الوطء بدون ازالها فكانها رضيت بازالتها بخلاف دية الاقضاء لانها رضيت بالوطء لا بالاقتضاء اه وهذا كما قال السيد عمر كالصريح في أن المطاوعة على الوطء تستلزم الاذن في ازالة البكارة وان لم تصرح المرأة به (قوله وهو) اي بدنها او جزؤه (قول المتن وقيل مهر برك) هذا كله في المرأة اما الخنثى اذا ازيلت بكارة فرجه وجبت حكومة الجراحة من حيث هي جراحة ولا تعتبر البكارة من حيث هي لانه لم يتحقق كونه فرجا مغنى واسنى مع الروض (قوله وان ازاله) اي البكارة والتذكير بتاويل الجزء (بغير الذكرك) هل يجوز ذلك او لافيه نظرو وقد قال بعضهم انه اذا كان في ازالتها بغير الذكرك مشقة عليها أكثر منها بالذكرك حرم ولا فلا ع (أقول) هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم وان اخطأ الخ عدم جواز ذلك مطلقا لا برضاها فراجع (قوله وان اخطأ في طريقه) اي بخشبة ونحوها نهاية ظاهره وإن طلق قبل الدخول بل اوفسخ العقد منها وابعيها فلا يجب لها شيء في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا ارش للبكارة ولو ادعت ازالها بالجماع لتستحق المهر وادعى ازالها باصبعه مثلا صدق كما شمله إطلاقهم ع (قوله بان ضرب يديه) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله المندفع إلى المتن وقوله وأما إلى المتن وقوله اذ لا تستقر إلى المتن وقوله أو مات إلى المتن (قول المتن وكذا المشى) وفي ابطال بطش يداو اصبع او مشى رجل ديتها مغنى (قوله لذلك) اي لان المشى من المنافع المقصودة (قوله وانما يؤخذ ان) الاولى التانيث (قوله اذ لو عاد) اي البطش والمشى (قوله وفي قطع رجله) عبارة المغنى ولو شل رجله ايضا وجب عليه ثلاث ديات وإن شل ذكره ايضا وجب عليه أربع ديات اه (قوله حينئذ) أي حين ذهاب ما ذكر بكسر الصل (قوله ومع سلامة الرجلين الخ) عبارة المغنى (تنبه) قضية كلامه أنه لا يفرد كسر الصل بحكومة وهو كذلك فيما اذا كان الذكرك والرجلان سليمين فان شلا وجب مع الدية الحكومة لان المشى منفعة في الرجل فاذا شلت فانت المنفعة لشلها فافرد كسر الصل بالحكومة واذا كانت سليمة فنوات المشى لخلل الصل فلا يفرد بالحكومة ويمتنع من ادعى ذهاب مشيه بان يفاجأ بمهك كسيف فان مشى علينا كذبه ولا لحلف وأخذ الدية اه (قوله أو الذكرك) أو بمعنى الواو كما عبر بها المغنى والنهاية (قوله لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للمشى والجماع او والمثى سم (قوله ومع اشلالها الخ) ظاهر هذا الصنيع

(قوله إن بقي شين) انظر هذا التقييد مع قوله الآتي في الحكومة وإن لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص إلى الاندمال (قوله لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للمشى والجماع او والمثى (قوله ومع اشلالها) ظاهر هذا الصنيع تصور المسئلة باشلال ما ذكر مع ذهاب المشى والجماع او والمثى إلى ان الاقتصار على قوله لان الدية الاشلال ظاهره تصويرها بمجر داشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للأفراد بحكومة ويوجب بان الشارح إنما اطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشى وإن كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة إلا ان هذا لا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع او والمثى والافراد مع ذلك يشكل لان لكسر دخلا في إيجاب ديته وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا شل الرجلين او الذكرك بكسر الصل من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حينئذ فليتأمل

مختلفتان أما لو كان بزنا وهي حرة مطاوعة فلا شيء او امة فلا مهر اذ لا مهر لبغى بل حكومة لانها لفوات جزء من بدنها وهو للسيد (وقيل مهر برك) لان القصد التمتع وتلك الجلدة تذهب ضمنا ويرده ما تقرر من انها جنتان مختلفتان وممر آخر خيار البيع ماله تعلق بهذا (ومستحقه) اي الاقتضاء وهو الزوج (لا شيء عليه) وان ازاله بغير الذكرك لانه ما دون له في استيفائه وان اخطأ في طريقه وقيل ان ازال بغير ذكرك فارش) لانه لما عدل عما اذن له صار كاجنبي ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (وفي) ابطال (البطش) بان ضرب يديه فزالته قوة بطشها (دية) لانه من المنافع المقصودة (وكذا المشى) في ابطاله بنحو كسر الصل مع سلامة الرجلين دية لذلك وانما يؤخذ ان بعد اندمال اذ لو عاد لم يجب الاحكومة ان بقي شين (و) في (نقصهما) يعني في نقص كل على حدته (حكومة) بنسب النقص قلته وكثرة نعم ان عرفت نسبتهم وجب قسطه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه) اي لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدية لو

انفرد مع اختلاف عليهما وفي قطع رجله وذكره حينئذ ديتان أيضا لانها صحيحان ومع سلامة الرجلين أو الذكرك لا حكومة لكسر الصل لان له دخلا في إيجاب الدية ومع اشلالها يجب لان الدية للاشلال فافرد حينئذ بحكومة (وقيل دية) تصوير

بناء على ان الصلب محل المشى لا يتدانه منه ويرد بمنع ذلك كما هو شاهد (فرع) في اجتماع جنائيات مما مر على شخص واحد والديات في الانسان تبلغ سبعة وعشرين بل اكثر كما يعلم مما مر المندفع به مالبعضهم هنا اذا (زال) جان (اطرافا) كاذنين ويدين ورجلين (ولطائف) كعقل وسمع وشم (تقتضى ديات فوات سرية) من (٤٨٣) جميعها كما باصله وأوما اليه بالفاء فلا

اعتراض عليه (فدية) واحدة تلزمه لان الجنائية صارت نفساً وخرج بجميعها ما لو اندمل بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله) لا تجب لالادية واحدة ان اتحد الحز والفعل الاول عمد أو غيره (في الاصح) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسراية اذ لا تستقر الا باندمالها ومن ثم لو حزه بعد الاندمال وجبت ديات غيرها قطعاً (فان حزه) الجاني قبل الاندمال (عمد) والجنائية بازالة ما ذكر (خطأ) أو شبه عمد (أو عكسه) بأن حز خطأ أو شبه عمد والجنائية عمد وكذا لو حز خطأ والجنائية شبه عمد او عكسه (فلا تدخل في الاصح) بل يجب كل من واجب النفس والاطراف لاختلافهما حيثذ باختلاف حكمهما (ولو حز) رقبته قبل الاندمال (غيره) أى غير الجاني تلك الجنائيات

تصوير المسئلة باشكال ما ذكر مع ذهاب المشى والجماع او المني الا ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصويرها بمجرد اشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للافراد بحكومة ويجب بان الشارح انما اطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشى وإن كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة الا ان هذا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع او المشى والافراد مع ذلك يشكل لان للسكسر دخلا في اجاب ديته وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا أشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حيثذ فليتأمل سم على جميع ع ش (قوله بناء على أن الصلب الخ) عبارة المغنى لان الصلب محل المني ومنه يبتدأ المشى ومنشأ الجماع واتحاد المحل يقتضى اتحاد الدية ومنع الاول محلية الصلب لما ذكر اه (فرع في اجتماع جنائيات) (قول المتن تقتضى ديات) راجع لكل من الاطراف واللطائف (قوله من جميعها الخ) وكذا من بعضها ولم يندمل البعض الآخر كما اقتضاه نص الشافعي واعتمده البلقينى معنى عبارة الرشيدى قوله من جميعها يعنى مات قبل اندمال شيء منها وان كان الموت انما ينسب لبعضها بديل المفهوم الاقوى وصرح بهذا والده في حواشى شرح الروض اه (قوله نفسا) أى جنائية نفس (قوله يدخل واجبه الخ) وكذا لو جرحه جرحا خفيفا لا مدخل للسراية فيه ثم اجافه فوات بسراية الجائفة قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل ارشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام الروضة واصحابها اما الا يقدر بالدية فتدخل ايضا كما فهم مما تقرر بالاولى معنى (قول المتن قبل اندماله) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذا السراية منها رشيدى وقد يقال معناها اندمال او سراية جراحات نشأ منها ذهاب اللطائف كما اشار اليه المغنى بزيادة من الجراحة عقب المتن (قوله غيرها) أى غير دية النفس (قوله بل يجب كل من الخ) فلو قطع يديه ورجليه خطأ أو شبه عمد ثم حزر رقبته عمدا او قطع هذه الاطراف عمدا ثم حز الرقبة خطأ أو شبه عمد وعنى الولى في العمد على ديته وجبت في الاولى دية خطأ أو شبه عمد ودية عمد ودية الثانية ديتا عمد ودية خطأ أو شبه عمد معنى وقوله في الاولى دية خطأ وضوا به ديتا خطأ بالثنية (قوله والاطراف) أى واللطائف سم (قوله تلك الجنائيات) مفعول الجاني (قوله و فرق بينه) أى بين الموت بالسقوط هنا حيث انتطعت تلك الجنائيات به واستقر ولم تدخل فيه (قوله لو مات بها) لعله بتاويل السقطة ثم رايت الفاضل المحشى قال الظاهر به اه سيد عمر (قوله لان فعل الانسان الخ) الاول ليشمل ما زاده فعل احد (قوله وفارق هذا الخ) أى ما تقدم من دخول الاطراف واللطائف في دية النفس اذ مات بسراية او بفعل الجاني وكان الاول ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكذا لو حزه الجاني الخ ع عبارة الرشيدى الاشارة رجعة الى ما مر من اتحاد الدية اذ مات بسراية او بفعل الجاني الاول كما يعلم من شرح الروض أى والمغنى ولعل الشارح كالشهاب ابن حجر انما اوردها هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمى فانه يخالف بمجموع حكم غيره اه (قوله او يقتله) أى من قاطع الاعضاء قبل الاندمال معنى (قوله بانه مضمون) أى الحيوان ع ش

(فرع) ازال اطرافا واطائف الخ (قوله بل يجب كل من واجب النفس والاطراف) أى واللطائف (قوله لو مات بها) الظاهر (١)

أو مات بالسقوط من نحو سطح كأفق به البلقينى و فرق بينه وبين ما مر من اعتبار التبرع في المرض المخوف من الثلث لو مات بها بان التبرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه (تعددت) الجنائيات فلا تدخل لان فعل الانسان لا يبنى على فعل غيره وفارق هذا قطع اعضاء حيوان مات بسرايتها أو يقتله حيث تجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها ما وجب في اعضائه بانه مضمون مما نقص وهو يختلف بالكمال وضده والآدمى مضمون بمقدر وهو لا يختلف بذلك مع ان الغالب ضمانه التعبد (١) قوله الظاهر هكذا في النسخ ولعله الظاهر به

(فصل في الجناية) التي لا تقدير لارشها وفي الجناية على الرقبه وتاخيرها الى مناوئ الى من تقديم الغزالي له اول الباب (تجب الحكومة فيما) اي جرح او نحوه واجب ما لامن كل ما (٤٨٤) (لا مقدر فيه) من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدر ولا بان كان بقربه

موضحة او جائفة وجب الاكثر من قسطه وحكومة على المعتمد كما مر وسيت حكومة لتوقف استقرارها على حكم الحاكم اي او الحكم فيما يظهر ومن ثم لو اجتهد في غيره لم يستقر (وهي جزء) من عين الدية (نسبته الى دية النفس) لانها الاصل (وقيل الى عضو الجناية) لانه اقرب ويرد بانها لا عبرة بالقرب مع وجود ما هو الاصل المعول عليه في ذلك وغيره ومحل الخلاف في عضوله مقدر والا كصدر ونخذ اعتبرت من دية النفس قطعاً (نسبة) اي مثل نسبة (نقصها) اي ما نقص بالجناية (من قيمته) اليها (لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها اذا الحر لا قيمة له فتعين فرضه قناع رعاية صفاته حتى يعلم قدر الواجب في تلك الجناية فاذا كانت قيمته بدونها عشرة وبها تسعة وجب عشر الدية والتقسيم بالنقد ويجوز بالابل لكن في الحر فقي الحكومة في القن الواجب النقد قطعاً وتجب الحكومة في

(فصل في الجناية) التي لا تقدير لارشها (قوله في الجناية) الى قوله واستشكل في المغنى لا قوله اي او المحكم فيما يظهر وقوله وان لم يكن فيها جمال وقوله ولا قود في نفقتها لانه لا يضبط ولا قول المتن فان كانت في النهاية بمخالفة يسيرة سانه عليها (قوله في الجناية الخ) اي وفي واجبها على حذف المضاف رشيدى (قوله وتاخيرها) اي هذا الفصل عرش عبارة المغنى وانما ذكرت الحكومة بعد المقدرات لتاخيرها عن الرتبة لانها جزء منها كما سياتي والغزالي ذكره في اول الباب قال الرافعي وذكرها هنا احسن ليقع الكلام على الانتظام وكذا صنع في الروضة فذكرها هنا (قوله او جب مالا) اخرج ما يوجب تعزير افاقت كتماع سن من ذهب مغنى وعبارة السلطان احترز به عما يوجب تعزير اكارا لشعر لا لجمال فيه كابط او عانة او به جمال ولم يفسد منبته اه ولا يخفى ان المثال الاول انما يتأتى على مسلك غير الشارح كما ياتي (قوله من كل الخ) هو بيان لجرح او نحوه رشيدى (قوله كما مر) اي في اوائل فصل في الدييات الواجبة الخ (قوله اي او المحكم) عبارة النهاية اي او المحكم بشرطه اه ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيد عمر قال عرش قوله او المحكم بشرطه وهو كونه مجتهدا او فقد القاضي ولو قاضى ضرورة عرش (قوله غيره) اي غير الحاكم او المحكم (قول المتن الى عضو الجناية) اي الى دية عضو الجناية سم (قوله ومحل الخلاف الخ) هذا معلوم من قوله وقيل الى عضو الجناية اذ من المعلوم انه لا يناسب الى عضو الجناية اذ كان له مقدر عرش (قوله اعتبرت) اي الحكومة عرش ومغنى والاولى ارجاع الضمير الى النسبة وجعل من قوله من دية النفس بمعنى الى (قول المتن نقصها) اي الجناية معنى فقول الشارح اي ما نقص الخ تفسير مراد (قوله اليها) اي القيمة والجار متعلق الى نسب (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الحراخ فيفيد ان الحكومة في الحر لا تكون الا من الابل وان اتفق التقديم بالنقد ثم رايتم صرح بذلك نقلا عن شرح الروض عرش عبارة المغنى وتجب الحكومة ابلا كالدية لا نقد او اما التقديم فقضى كلام المصنف كغيره انه بالنقد لكن نص الشافعي على انه بالابل والظاهر كما قال شيخنا ان كلام الامرين جائز لانه يوصل الى الغرض اه (قوله الواجب النقد قطعاً) وكذا التقديم نهاية (قوله وان لم يكن فيها جمال الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتها ومحل انه كان بها جمال كالحية وشعر راس اما ما لجمال في ازالته كشعر ابط وعانة فالحكومة فيه في الاصح وان كان التعزير وواجباً للتعدي كما قاله الماوردي والرويانى وان اقتضى كلام ابن المقرئ كالروضة هنا وجوبها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنى مانصه فقول الشارح وان لم يكن فيها جمال ردلما قاله الماوردي والرويانى واخذ بقضية كلام الشيخين اه عبارة السيد عمر قوله وان لم يكن فيها جمال هذا ما اقتضاه إطلاق الروضة وأصلها ويؤيده إيجاب الحكومة في نحو السن الشاغية اه (قوله

(فصل في الجناية التي لا تقدير لارشها) (قوله وتجب الحكومة في الشعور وان لم يكن فيها جمال لكن بشرط فساد منبتها) عبارة الروض وفي افساد منبت الشعور حكومة لا فيها اه فقوله وفي افساد منبت الشعور الخ قال في شرحه ومحل فيها جمال الخ وقوله لا فيها قال في شرحه اي لا حكومة في ازالته لا يغير افساد منبتها انتهى (قوله وان لم يكن فيها جمال الخ) قال في شرح الروض ومحل فيها جمال كالحية وشعر الراس اما ما لجمال في ازالته كشعر ابط فالحكومة فيه في الاصح وان كان التعزير وواجباً للتعدي قاله الماوردي والرويانى لكن كلام المصنف وأصله هنا وفي الضابط الا يقتضى وجوبها اه فقول الشارح وان لم يكن

ولا قد في تنفها لانه لا يضبط وقد لا تعتبر النسبة كالمقطع أنملة لها طرف زائد فانه يجب دية (٤٨٥) أنملة وحكومة للزائد باجتهد القاضي

ولا تعتبر النسبة لعدم
امكانها واستشكله الرافعي
بانه يجوز ان يقوم وله الزائد
بلا أصلية ثم يقوم دونها كما
فعل في السن الزائدة أو
تعتبر باصلية كما اعتبرت
لحبة المرأة بلحبة الرجل
ولحيتها كالاعضاء الزائدة
ولحيتها كالاعضاء الاصلية
اه وقيس بالانملة فيما
ذكر نحوها كالاصبع ولك
أن تجيب بأن زائدة الانملة
أو الاصبع لا عمل لها غالبا
ولا جمال فيها وان فرض
فقد الاصلية بخلاف السن
الزائد فانه كثيرا ما يكون
فيها جمال بل ومنفعة كما
يأتى وبان جنس اللحية فيها
جمال فاعتبر في لحبة المرأة
ولا كذلك زائدة الانملة
او الاصبع (فان كانت)
الحكومة (لطرف) مثلا
وخص بالذكر لانه الغالب
(له مقدار) او تابع لمقدراى
لاجل الجناية عليه (اشترط
أن لا تبلغ) الحكومة
(مقدرة) لثلاث تكون
الجناية عليه مع بقائه
مضمونة بما يضمن به العضو
نفسه فتتقص حكومة
جرح أنملة عن ديتها وجرح
الاصبع بطوله عن ديته
وقطع كف بلا أصابع
وجرح بطنها أو ظهرها عن
دية الخس لا بعضها

ولا قد في تنفها) أنظار مفهوم التنف ولعله غير مراد سم ويؤيده اطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قوداه
(قوله واستشكله الرافعي الخ) رده بظهور الفرق نهاية ومعنى (قوله أن يقوم) أى المجنى عليه وله أى والحال
أن للمجنى عليه الزيادة (قوله لحبة المرأة) أى إذا أزيلت ففسدت نبتها ومثله الخشنى معنى (قوله وقيس بالانملة)
أى على مختار الرافعي فيها غالبا فى الانملة (قوله ولك أن تجيب الخ) يرد على هذا الجواب أن نفي العمل والجمال
والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس اللحية هو جنس الانملة لا الانملة الزائدة والانملة الزائدة إنما
هى نظير اللحية الزائدة كلحية المرأة وكان جنس اللحية فيها جمال كذلك جنس الانملة وكان أن زائدة الانملة
لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كلحية المرأة لا جمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فانه ظاهر والله درامام
المذهب الرافعي سم (قوله بخلاف السن الخ) يتأمل فانه قد لا يظهر مخالفة إلا أن يقال الفرق أن الجاني
في السن واللحية قد باشرهما بالجناية عليهما استقلا لا بخلاف الانملة فانه إنما باشر الجناية على الاصلية
والزيادة قد وقعت تبعا لشيدي (قوله مثلا) إلى قول المتن وفي نفس الرقيق في النهاية لا قوله ولا تألم يجب
إلى قيل (قوله وخص) أى الطرف عرش (قوله لانه الغالب) يتأمل سم ولعل وجه التأمل أن كل ماله مقدر
يكون من الاطراف وهى ماعد النفس ويمكن الجواب بأنه أراد بالطرف ما يسمى بذلك عرفا كاليد
فيخرج نحو الانثنين عرش (قوله أو تابع الخ) أى كمسئلة الكف الآتية سم وعرش (قوله أو تابع لمقدر)
أى أو هو تابع لماله مقدر (قوله أى لاجل الجناية الخ) تفسير لطرف وقوله راجع اليه (قول المتن
مقدرة) أى الطرف وكان الأنسب لقول الشارح المار أو تابع الخ ولقوله الآتى أو متبوعه أن يزيد هنا أو
مقدر متبوعه (قوله مضمونة الخ) خبر تكون (قوله بطوله) قيد به لانه إذا لم يكن كذلك كان الجرح فى أنملة
واحدة مثلا حكومة شرطها أن تنقص عن دية الانملة عرش (قوله وجرح بطنها أو ظهرها) أى الكف
نهاية (قوله عن دية الخس) أى الاصابع الخس (وجرح الرأس عن أرش موضحة) لانه لو ساواه ساوى
أرش الأقل أرش الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمومة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور
المذكور سم على حج عرش (قوله فان بلغه) أى أرش الموضحة وقوله نقص سمحاق الخ فاعل بلغ وقوله نقص
كل الخ جواب الشرط (قوله منهما) أى من نقص السمحاق ونقص المتلاحمة عنه أى عن أرش الموضحة

فيها جمال رد لما قاله الماوردى والرويانى واخذ بقضية كلام الشيخين (قوله ولا قد في تنفها) انظر مفهوم
التنف ولعله غير مراد (قوله واستشكله الرافعي الخ) رد بظهور الفرق وهو ان تقديره بلا أنملة اصلية
يقضى ان يقرب من ارش الاصلية لضعف اليد حيث لا فقد أنملة منها وان اعتبارها باصلية يزيد على ذلك فى
كل منها الجحاف بالجاني بايجاب شىء عليه لم تقتضه جنايته بخلاف السن ولحبة المرأة مرس وقوله يقتضى
أن يقرب الخ يتأمل وجه انتفاء ذلك فى مسألة السن (قوله ولك أن تجيب الخ) يرد على هذا الجواب أن نفي
العمل والجمال غالبا فى الانملة والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير حسن اللحية هو حسن الانملة لا الانملة الزائدة
والانملة الزائدة إنما هى نظير اللحية الزائدة كلحية المرأة وكان حسن اللحية فيها جمال كذلك حسن الانملة وكان
أن زائدة الانملة لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كلحية المرأة لا جمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فانه ظاهر
ظاهر والله درامام المذهب الرافعي (قوله لانه الغالب) يتأمل (قوله أو تابع لمقدر) كمسئلة الكف
الآتية (قوله وجرح البطن) أو نحوه شرح روض (قوله عن أرش موضحة) قد يقال الرأس يتصور فيه
غير الموضحة كالمومة أو الدامغة (قوله أيضا عن أرش موضحة) لانه لو ساواه ساوى أرش الأقل أرش
الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمومة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور المذكور

وجرح البطن عن جائفة وجرح الرأس عن أرش موضحة فان بلغه نقص سمحاق ونقص مثلا

ونقص السمحاق عن المتلاحة ثلاثا يستويا مع تفاوتهما (فان بلغت) اى الحكومة مقدر ذلك العضو ومتبوعه (نقص القاضى شيئا) منه (باجتهاده) أكثر من أقل (٤٨٦) متمول على الاوجه لان أقله لا يلفت اليه لوقوع التغاير والمساحة به عادة وذلك ثلاثا يلزم

المحذور السابق (أو) كانت الجناية بمحل (لا تقدير فيه) ولا تابع لمقدر كأمير (كفخذ وكنتف) وظهر وعضد وساعد (الشرط (أن لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) في الاولى أو متبوعه في الثانية وان بلغت الاولى دية عضو مقدر أو زادت فان بلغت ذلك نقص منه كأمير (و) إنما يقوم) المخني عليه لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه لان الجنائية قبله وقد تسرى إلى النفس أو إلى ما فيه مقدر فيكون هو واجب الجنائية (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) في الجمال ولا في المنفعة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته إلى وقت (الاندمال) ثلاثا تحبط الجنائية (وقيل يقدره قاض باجتهاده) ويوجب شيئا حذرا من اهدار الجنائية (وقيل لا غرم) كما لو تألم بضربة ثم زال الألم ولولم يظهر نقص الاحال سيلان الدم اعتبرت القيمة حينئذ فان لم تؤثر الجنائية نقضا حينئذ أوجب فيه القاضى شيئا باجتهاده على

(قوله ونقص السمحاق الخ) كان الظاهر ونقص المتلاحة عن السمحاق إذ السمحاق أبلغ من المتلاحة رشيدى وهذا مبنى على أنه بصيغة الماضي معطوف على نقص كل منهما عنه وأما إذا كان مصدرا معطوفا على كل منهما الخ كما جرى عيش فلا إشكال عبارته قوله ونقص السمحاق الخ أى نقص ما يقدره فيما نقص من السمحاق عما يقدره فيما نقص من المتلاحة لان واجب السمحاق أكثر من واجب المتلاحة اه لكن التعليل ظاهر فيما جرى عليه الرشيدى (قوله أو متبوعه) عطف على ذلك العضو (قوله أكثر من أقل متمول) أى ماله وقع كربع بعير مثلا عيش (قوله على الاوجه) كذا في المغنى (قوله المحذور السابق) اى في قوله ثلاثا تكون الجنائية الخ وقوله ولا تابع لمقدر أى ولا هو تابع الخ عيش (قوله كأمير) لعل الكاف بمعنى اللام ومراده تعليل لزوم مازاده بمازاده أو لا عقب قول المصنف له مقدر (قوله وظهر) قديقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن سم وعيش (قوله في الاولى أو متبوعه الخ) أنظار أى أولى وأى ثانية مع أن الذى انتفى عنه التقدير والتبعية للمقدر شىء واحد رشيدى وعيش (قوله أو متبوعه في الثانية الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع سم وقديقال مراده بالثانية عتري القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وهو ماله كان الطرف لا تقدير فيه ولكنه تابع لمقدر كالكف مع الاصابع فان الشرط فيه أن لا تبلغ دية المتبوع فراده بالاولى مسئلة الماتن مع ملاحظة القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وبالثانية المفهومة من زيادة القيد المذكور وهذا واضح لا غبار عليه سيد عمر وفيه تكاف ظاهر بل كان حق المقام أن يذكر قول الشارح في الاولى أو متبوعه في الثانية عقب قول المتن مقدره ويحذف قوله الاولى الآتى (قوله فان بلغت) إلى قوله وإنما يتضح وافقه المغنى في جميع ذلك إلا في مسئلة عدم تأثير الجنائية نقضا أصلا كما سأنه عليه (قوله فيكون هو) أى أحد الامرين لا الحكومة (قوله ولا تأثرت به القيمة) أى على فرض الرقية (قوله حينئذ) أى حين سيلان الدم (قوله أوجب فيه القاضى الخ) خلافا للمغنى حيث قال عزز فقط الحاقا لها كافي الوسيط بالطمعة أو بالضربة التى لم يبق لها اثر اه (قوله وإنما لم يجب الخ) رد لدليل مقابل الاوجه كما يظهر بامر آتفان المغنى (قوله في نحو الطمعة الخ) (فروع) لوضربه أو لطمه ولم يظهر بذلك شىء فعليه التعزير فان ظهر شىء كان اسود محل ذلك أو اخضره بقى الاثر بعد الاندمال وجبت الحكومة مع العظم المكسورة في غير الرأس والوجه ان يجبر معوجا فكسره الجاني ليستقيم وليس له كسر لذلك له حكومة أخرى لانه جنائية جديدة معنى واسنى مع الروض (قوله قيل قضية المتن الخ) عبارة المغنى (تنبيه) يقتضى اعتباره اقرب نقص إلى الاندمال أنه لو لم يكن هناك الخ وليس بمراد كما علم بتمام اه (قوله كلحية امرأة) ومثلها الخنثى معنى (قوله وفسد منبتها) أما إذا لم يفسد منبتها فلا حكومة في إزالتها ودغالبوا بضابط ما يوجب الحكومة

(قوله أكثر من أقل متمول على الاوجه) مر (قوله وظهر وعضد) قديقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن (قوله فالشرط أى لا تبلغ دية نفس) فيه كناية عن جواز بلوغها أرش عضو له مقدر وعن أنه لا يشترط هنا سوى ما علم من تعريفها معنى على ذلك المعلوم وكأنه قال جاز أن تبلغ أرش عضو له مقدر ولم يشترط سوى ما علم من التعريف وبهذا يندفع ما يقال لا حاجة إلى هذا الشرط لانه لازم للحكومة كما علم من تعريفها فلا يمكن خلافه حتى يحتاج إلى بيانه فليتأمل (قوله أو متبوعه في الثانية) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا

الاوجه وإنما لم يجب في نحو الطمعة شىء لان جنسها لا يقتضى نقضا أصلا قيل قضية المتن أنه لو لم يكن هناك نقص وما أصلا كلحية امرأة أزيلت وفسد منبتها وسن زائدة لاشىء فيه وليس كذلك بل تقدر لحيتها كلحية عبد كبير لتزين بها ويقدر في

السن وله سن زائدة ثابتة فوق الاسنان وليس خلفها أصلية ثم يقوم مقلوعها ليظهر التفاوت لان الزائدة تسد الفرجة ويحصل بها نوع جمال ويجب بمنع أن قضية ذلك نظرا للجنس الذي قدمه في جواب اشكال (٤٨٧) الرافعي (والجرح المقدّر) أرشه

(كوضحة يتبعه الشين)
ومر يانه في التيمم
(حواليه) إن كان يحمل
الايضاح فلا يفرد
بحكومة لانه لو استوعب
جميع محله بالايضاح لم
يلزمه الارش موضحة
نعم ان تعدى شينها القفا
مثلا افرد وكذا لو
أوضح جيبته فازال حاجبه
فعليه الاكثر من أرش
موضحة وحكومة الشين
وازاله الحاجب وكالموضحة
المتلاحة نظرا الى أن
ارشها مقدر بالنسبة
للموضحة وإنما يتضح بناء
على ما مر أنه يجب فيها
قضية هذه النسبة فعلى
المعتد أن الواجب فيها
الاكثر يظهر أن يقال
إن كان الاكثر النسبة
فهى كالموضحة أو الحكومة
فلا وعلى هذا التفصيل يحمل
قوله (وما لا يتقدر) أرشه
(يفرد) الشين حوله (بحكومة
في الاصح) لضعف الحكومة
عن الاستتباع بخلاف الدية
وقضية افراد الشين بحكومة
غير حكومة الجرح بل من
ضرورياته اذ لا يتاقي بغير
ما ذكره أنه يقدر سليما بالكلية
ثم جريحا بدون الشين ويجب
ما بينهما من التفاوت فهذه
حكومة للجرح ثم يقدر جريحا
بلا شين ويجب ما بينهما من

وما لا يجبا ان بق أثر الجنائية من ضعف أو شين أو جب الحكومة وكذا إن لم يبق على الاصح بان يعتبر أقرب
نقص إلى الاندمال كما مر وإن كانت الجنائية بغير جرح ولا كسر كازالة الشعور واللطمة فلا حكومة فيه وفيه
التعزير كما مر معنى وأسنى مع الروض (قوله) ويقدر في السن الخ) أى تقويمه في السن الخ ولو عبري يقوم كان
أوضح ع ش عبارة المعنى والأسنى مع الروض ولو قلع سنا وقطع اصبعاً زائدة ولم ينقص بذلك شىء قدرت
السن أو الاصح زائدة ولا أصلية خلفها ويقوم المجنى عليه متصفاً بذلك ثم يقوم مقلوعاً تلك الزائدة فيظهر
التفاوت بذلك لان الخ (قوله) وله سن الخ) أى والحال للمجنى عليه سن الخ (قوله) ويجب بمنع أن قضيته ذلك
يتأمل في هذا الجواب سم على حج ع ش (قوله) الذى قدمته) أى بقوله وبان جنس اللحية فيها جمال
الخ ع ش (قوله) ومر يانه الخ) عبارة الاسنى كتغير لون ونحول واستحشاف وارتفاع وانخفاض اه
(قوله) جميع محله أى الشين معنى (قوله) مثلاً أى أولوجه معنى (قوله) أفرد أى بحكومة لتعديه محل
الايضاح معنى (قوله) وكذا لو أوضح جيبته الخ) هذا مستثنى عما فى المتن وليس من جملة صورته وان أوهمه
سياق الشارح رشيدى عبارة المعنى ويستثنى من الاستتباع ما لو أوضح جيبته الخ (قوله) فعليه الاكثر الخ
ولو جرحه على بدنه جراحاً وبقرها جراحة قدرت بها ولزمه الاكثر من أرش القسطر والحكومة كالمو كان
بقرها الموضحة معنى وأسنى مع الروض (والموضحة المتلاحة) أى فتيبها الشين ولا يفرد بحكومة (قوله)
ان الواجب فيها) أى المتلاحة بيان للمعتمد وقوله الاكثر أى من النسبة والحكومة (قوله) فهى كالموضحة
أى فتيبها الشين حوالها وقوله أو الحكومة فلا أى فلا يتبعها الشين حوالها ع ش (قوله) وعلى هذا
التفصيل يحمل قوله وما لا يتقدر الخ) فالمراد به الجرح الذى لا مقدره ولا يقربه به ماله مقدر يعرف نسبته
منه أو تعرف النسبة لكن الاكثر الحكومة لما اقتضاه النسبة أسنى (قوله) بخلاف الدية) عبارة المعنى والأسنى
بخلاف المقدور وما ألحق به اه (قوله) بل من ضرورياته) أى الافراد (قوله) اذ لا يتاقي الخ) علة لقوله بل من
ضرورياته وفاعله ضمير الافراد وقوله أنه يقدر الخ خبر وقضيته الخ (قوله) وهذه) أى ما بينهما والتأنيث
لموافقة الخبر (قوله) كذلك) أى على الكيفية المذكورة بقوله أنه يقدر سليماً الخ (قوله) نقصه) فاعل يجب
وقوله كل منهما خبر ان (قوله) فلا اشكال فى ذلك الخ) أى خلافاً لابن النقيب حيث قال وفى التصوير المذكور
عسرو الذى ينبغى أن يقوم سليمان جريحا بشتهم ويجب ما بينهما ولعله لا يختلف مع ما تقدم فلا فائدة فى
قولنا يفرد بحكومة وللبلقينى حيث ذكر نحوه فقال الاقيس عندنا ايجاب حكومة واحد جماعة لهما كذا
فى الاسنى (قول المتن وفى نفس الرقيق) أى المعصوم نهاية ومعنى أما المرتد فلا ضمان فى اتلافه قال فى البيان
وليس ناشئ يصح بيعه ولا يجب فى اتلافه شىء سواه معنى (قوله) المتلف) الى قوله ولم يكن تحت يد فى المعنى
قوله فيحتمل فى النهاية الا قوله ولم يكن تحت يد المتن وقوله وبه اندفع الى المتن (قوله) المتلف) بفتح اللام
وكان الاولى التأنيث (قوله) وجعله) عبارة المعنى وعقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجنائية على الرقيق
لاشترأ كما فى أمر تقديرى وإن كان استوفى الكلام على ضمان الرقيق وغيره من الحيوان فى كتاب الغصب
بأبسط عما هنا لأنه أعاد الكلام فيه هنالين أن الجنائية عليه تارة تكون باثبات اليد عليه كما سبق فى
الغصب وتارة بغير ذلك كما هنا اه (قوله) اصل الحرية فى الحكومة) أى فيما لا مقدره له ع ش (قوله) بالغة
متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع (قوله) ويجب بمنع أن قضية ذلك الخ) يتأمل فى هذا

التفاوت وهذه حكومة للشين وفائدة ايجاب حكومتين كذلك انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعهما للدية لان الذى
يجب نقصه عنها كل منهما على انفراد لا يجوز عهما فلا اشكال فى ذلك حكماً ولا نصيراً (و) يجب (فى نفس الرقيق) المتلف ولو مكاتباً وأم ولد
وجعله أثر بحث الحكومة لا شترأ كما فى التقدير ولذا قال الاثمة القن اصل الحر فى الحكومة والحر اصل القن فيما يتقدر منه (قيمته) بالغة

ما بلغت كسائر الاموال المتلفة (وفي غيرها) أى النفس من الاطراف واللطائف ولم يكن تحت يد عادية ولا مبيعا قبل قبضه لما مر فيها (ما نقص من قيمته) سليما (ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى الحر) نعم نقل البلقيني عن المتولى انه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب (٤٨٨) كله بل يوجب القاضى حكومة باجتهاده لئلا يلزم المحذور السابق قال وهذا

ما بلغت) وان زادت على دية الحر وسواء أكانت الجناية عمدا أو خطأ ولا يدخل فى قيمته التغليظ معنى (قوله لما مر فيها) أى فى باههما (قوله ان لم يتقدر ذلك الغير) أى ولم يتبع مقدرا معنى (قوله نعم نقل البلقيني الخ) عبارة النهاية وما نقله البلقيني عن المتولى الخ غير الخ غير متجه اذ النظر فى الفن الخ (قوله لو كان أكثر من متبوعه الخ) كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرةا أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع بدل الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ فليتأمل سم على حج عرش عبارة الرشيدى ولم يلزم الخ أشار الشهاب سم الى التوقف فيه اه (قوله السابق) أى فى شرح اشتراط أن لا تبلغ مقدره (قوله فى المقدّر) أى فى جزئه الذى له مقدّر فى الحر (قوله فى غيره) أى فيما لا مقدّر له فى الحر (قوله لتبعية) صلة ينظروا (قوله بان يقدر) الى قوله ولم يبين فى المغنى (قوله هنا) أى فيما لا مقدّر له فى الحر (قوله أيضا) أى مثل ماله مقدّر فى الحر (قول المتن ذكره وأثياه) ونحوهما عما للحر فيه ديتان معنى (قوله نعم الخ) مستثنى من أصل المسئلة لا من خصوص قطع الذكروا الاثني فكان الاول تقديمه عليه رشيدى أى كما فعله المغنى فذكره فى شرح فنسبته من قيمته (قوله لو جنى عليه اثنان الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى واذا قطع يد عبد قيمته ألف لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتان لزمه أربعمائة أو قبل الاندمال فيلزمه نصف ماوجب على الاول وهو مائتان وخمسون لان الجناية الاولى لم تستقر بعد حتى يضبط النقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانه أنقص نصفها اه (قوله ثم اندملت) عبارة النهاية ولم يمت منهما اه فكان الاول للشارح الثانية (قوله فكان الاول انتقص الخ) أى انتقص به على الحذف والاىصال (قوله ان هذا) أى لزوم المائتين وخمسين لثاني (قول المتن والثاني) بالجر عطفًا على الاظهر كما نبه عليه المغنى (قوله لما مر) أى لانه مال الخ (قوله ففى مقدره بالنسبة الخ) أعنى فيجب فيما له مقدّر باعتبار النسبة عبارة المغنى فمن نصفه حريجب فى طرفه نصف ما فى طرف الحر ونصف ما فى طرف العبد ففى يده ربع الدية الخ (قوله وفى أصبعه نصف عشر ديته الخ) وعلى هذا الجواب (قوله أكثر من متبوعه) أى كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرةا أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد فينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ يتأمل (قوله فى المتن ولو قطع ذكره وأثياه الخ) عبارة الروض واذا قطع يد عبد قيمته ألف دينار لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتين لزمه أربعمائة أو قبل الاندمال فنصف ماوجب على الاول لان الجناية لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكانه انتقص نصفها اه (قوله لان الجناية الاولى لم تستقر) حتى يضبط النقصان شرح روض

تفصيل لا بد منه واطلاق من أطلق بمحول عليه وفيه نظر ظاهر لان النظر فى الفن اصالة الى نقص القيمة حتى فى المقدّر على قول فلم ينظروا فى غيره لتبعية ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى فى الحر فتأمله (والا) بان يقدر فى الحر كوضحة وقطع طرف (فنسبته) أى مثلها من الدية (من قيمته) ففى يده نصفها وموضحة نصف عشرةا (وفى قول لا يجب) هنا (الا ما نقص) ايضا لانه مال فاشبه البهيمة (ولو قطع ذكره وأثياه فى الاظهر) تجب (قيمتان) كما تجب فيهما من الحرديتان نعم لو جنى عليه اثنان وقيمتيه ألف وقطع كل منهما يدا وجناية الثانى قبل اندمال الاول ثم اندملت لزم الثانى مائتان وخمسون نصف ما لزم الاول لا أربعمائة لو صار بالقطع الاول يساوى ثمانمائة لان الجناية الاولى لم تستقر وقد أوجبنا فيها نصف القيمة فكان الاول انتقص

القياس

نصفها وبه اندفع قول البلقيني ان هذا لا يظهر

وجهه (والثانى يجب ما نقص) من قيمته لما مر (فان لم ينقص) على الضميف (فلا شيء) وخرج بالريق المبعوض فى مقدره بالنسبة من الدية والقيمة فى يد من نصفه حر ربع ديته وربع قيمته وفى أصبعه نصف عشر ديته ونصف عشر قيمته ذكره الماوردى

القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص نهاية ومعنى (قوله ولم يبين) أي الماوردي (قوله فيحمل النخ) ويتجه أن يقدر كله حراثم قنا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحرقنا وينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة نهاية وقوله وبالثاني ربع القيمة يعني ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده رشدي

ولم يبين حكم غير المقدر
فيحتمل أن يقال تقدره
ابتداء كله رقيقا لأن به تحصل
معرفة الحكومة والنقص
فاذا كان النقص عشر القيمة
مثلا وجب فيمن نصفه
حر نصف عشر الدية
ونصف عشر القيمة وإن
يقال يفرد كل جزء بحكمه
فيقدر نصفه الحرقنا وحده
ونوجب ما يقابل نصف
الجنانية من الدية ويقوم
نصفه القن وحده ونوجب
نصف ما نقصته الجنانية
منه وهذا أقعدبل وأولى
لإذ تقويم كل وحده يستلزم
اعتبار قيمة النصف وتقويم
الكل يستلزم اعتبار نصف
القيمة والأول أقل فهو
المحقق

تم الجزء الثامن ويليه الجزء التاسع وأوله باب موجبات الدية



﴿ فهرست الجزء الثامن من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيحة

٢	كتاب الطلاق
٢٦	فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق
٤٢	فصل في بيان محل الطلاق
٤٧	فصل في تعدد الطلاق
٦١	فصل في الاستثناء
٦٩	فصل في الشك في الطلاق
٧٦	فصل في بيان الطلاق السني والبدعي
٨٧	فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها
١٠٥	فصل في أنواع من التعليق بالحل والولادة
١٣٥	فصل في أنواع أخرى من التعليق
١٤٦	كتاب الرجعة
١٥٨	كتاب الايلاء
١٧٠	فصل في أحكام الايلاء
١٧٧	كتاب الظهار
١٨٨	كتاب الكفارة
٢٠٢	كتاب اللعان
٢١٢	فصل في بيان حكم قذف الزوج
٢١٥	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته
٢٢٥	فصل في اللعان لثني ولد
٢٢٩	كتاب العدد
٢٣٩	فصل في العدة بوضع الحمل
٢٤٥	فصل في تداخل العدتين
٢٤٧	فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة
٢٤٩	فصل في عدة الوفاة
٢٥٩	فصل في سكنى المعتدة
٢٧٠	باب الاستبراء
٢٨٣	كتاب الرضاع
٢٩٣	فصل في حكم الرضاع الطاريء على النكاح
٢٩٧	فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه
٣٠١	كتاب النفقات

(تابع فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

- ٣٢١ فصل فى موجب المؤن ومسقطاتها
 ٣٣٥ فصل فى حكم الاعسار
 ٣٤٤ فصل فى مؤن الاقارب
 ٣٥٣ فصل فى الحضانة
 ٣٦٤ فصل فى مؤنة المالك وتوابعها
 ٣٧٤ كتاب الجراح
 ٣٩٢ فصل فى اجتماع مباشرتين
 ٣٩٤ فصل فى شروط القود
 ٤١٠ فصل فى تغير حال المجنى عليه
 ٤١٤ فصل فى شروط قود الاطراف
 ٤٢٠ باب كيفية القصاص
 ٤٢٩ فصل فى اختلاف مستحق الدم
 ٤٣٣ فصل فى مستحق القود
 ٤٤٥ فصل فى موجب العمد
 ٤٥١ كتاب الديات
 ٤٥٨ فصل فى الديات الواجبة
 ٤٨٣ فصل فى الجناية التى لا تقدير لارشها

